

* (فهرسة الجزء الرابع من حاشية الجيبرى على شرح الخليل) *

صفحة	صفحة
٢	فصل فى الايلاء
٩	فصل فى الظهار
٢٥	فصل فى اللعان
٣٦	فصل فى العدد
٤٨	فصل فيما يجب للمعتدة
٥٦	فصل فى الاستبراء
٦٣	فصل فى الرضاع
٦٩	فصل فى نفقة القريب
٧٦	فصل فى النفقة
٩٢	فصل فى الحضانة
١٠٤	(كتاب الجنائيات)
١١٨	فصل فى الدية
١٢٨	فصل فى القسامة
١٤٥	(كتاب الحدود)
١٥٦	فصل فى حد القذف
١٦٠	فصل فى حد شارب المسكر
١٦٧	فصل فى حد السرقة
١٨٣	فصل فى قاطع الطريق
١٩٠	فصل فى حكم الصيال وما تعلقه
	البهائم
١٩٧	فصل فى قتال البغاة
٢٠٦	فصل فى الردة
٢١٤	فصل فى تارك الصلاة
٢١٧	(كتاب أحكام الجهاد)
٢٢٨	فصل فى قسم العنم
٢٣٥	فصل فى قسم النخيل
٢٣٧	فصل فى الجزية
٢٥٤	(كتاب الصيد والبايع)
٢٦٤	فصل فى الاطعمة
٢٨٥	فصل فى الانحية
٢٩٥	فصل فى العقوبة
٣٠١	(كتاب السبق والرمي)
٣٠٦	(كتاب الايمان والنذور)
٣١٨	فصل فى النذور
٣٢٥	(كتاب الاقضية والشهادات)
٣٤٦	فصل فى القسمة
٣٥٤	فصل فى الدعوى والبيانات
٣٦٨	فصل فى الشهادات
٣٧٨	فصل يذكر فيه العود فى الشهود وغيره
٣٨٧	(كتاب العتق)
٣٩٦	فصل فى الولاء
٤٠٠	فصل فى التدبير
٤٠٥	فصل فى الكتابة
٤١٩	فصل فى امهات الاولاد

(تمت)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(فصل في الایلاء)

وأخره عن الرجعة لصحته من الرجعية وكذا يقال في ذكر الطهار واللعان عقبها وكن طارفا
بأننا في الجاهلية لأربعة بعده أيذا فغير الشرع حكمه الى ما يأتي من ضرسها أربعة أشهر
ثم بعد هاتين بالقبضة أو الطلاق فان امتنع منهما طلق عليه الثاني (قوله لغة الحلف)
أي بدليل قراءة ابن عباس للذين يسمون من نسايم (قوله وأكذب ما يكون الخ) أي
أكذب أحواله اذا حلف بالطلاق عس (قوله أبو المني) هو شاعر كان يكثر الحلف بالطلاق
(قوله حلف زوج) أي غير محبوب وغير مشلول بخلاف ما لو طرأ الشلل أو الحب بعد الایلاء
فلا يمنع من ترتب الاحكام وهو من اضافة المصدر للفاعل ودخل في الزوج المسلم والكافر والحر
والعبد وقد اشتمل التعريف على جميع الاركان (قوله زوجته) أي غير الرتقاء القرناء
سواء كانت مسلمة أو كافرة حرة أو أمة (قوله مطلنا) أي امتناعا مطلقا (قوله أرفوق
أربعة أشهر) لأن المرأة بعظم ضررها اذا زاد على ذلك لانها تنصبر عن الزوج أربعة أشهر
وبعد ذلك يفنى صبرها أو يقل روى البيهقي عن عمرانه خرج مرة في الليل في شوارع المدينة
فسمع امرأة تقول

تطاول هذا الليل واسود جانبه * وأرقني أن لا خيل إلا عبه

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لحزل من هذا السرير جوانبه

مخافة ربي والحياء يصدني * وأخشى لبعلي أن تنال مراتبه

فقال عمر لابنته حفصة كم أكثر ما تنصبر المرأة على الزوج وروى أنه سأل النساء فقلن له تنصبر

(فصل في الایلاء)

وهو لغة الحلف قال الشاعر
وأكذب ما يكون أبو المني
إذا آلى عينا بالطلاق
وشرعا حلف زوج يصح طلاقه على
امتناعه من وطء زوجته مطلقا أو فوق
أربعة أشهر كما سياتي

شهرين وفي الثالث يقل صبرها وفي آخر الرابع يفقد صبرها فكتب الى امرائه الاجناد
 أن لا تحبسوا رجلا عن امرأته أكثر من أربعة أشهر وقوله امن هذا السرير أرادت نفسها
 لانها فرأش ارجل فهي كالسرير الذي يجلس عليه اه شرح المنهاج للمدبري فقوله لولا
 الخ البيت المراد منه لولا اخشى الله لزيت (قوله يؤلون) أي يحلقون (قوله وانما عدى الخ)
 جواب عن سؤال حاصله أن الایلاء بمعنى الحلف والحلف يعتدي بعلى لابن وحاصل الجواب
 أن الآية فيها تضمين ياني وضابطه أن يكون هناك فعل مذكور لا يناسب الحرف المذکور
 فيؤتى باسم فاعل من فعل محذوف يناسب الحرف المذکور ويجعل اسم الفاعل حالا من فاعل
 الفعل المذکور كما قدره الشارح بقوله مبعدين الخ أو تضمين فهو وهو شراب كلمة
 معنى كلمة أخرى لتؤدى معناها وتعدى تعديتها كما أشار له الشارح بقوله لانه ضمن معنى
 البعد فعلى هذا يؤلون معناه يبعدون قال ابن عرفة في تفسيره وفائدة التضمن أن تدل كلمة
 واحدة على معنى كلمتين (قوله وهو حرام) أي من الكبائر على ما في الزواجر قال سم
 على ابن حجر عدى في الزواجر الایلاء من الكبائر قال وعدى لهذا من الكبائر غير بعيد وان لم أر
 مر ذكره لكن نقل عن م ر أنه صعبة وهو الأقرب ع ش على م ر (قوله ومدة) أي حقيقة
 وهو ظاهر أو حكما بأن يطلق أو يؤبد (قوله وزوجان) الأولى وزوجة لأن الزوج هو الخالف
 وقد تقدم أو كان يحذف الخالف فيما تقدم لينتفى التكرار والجواب أنه أشار بذلك الى أن
 الخالف لا بد أن يكون زوجا لكن هذا يقتضى أن يكون الزوج شرطاً في الخالف لا ركناً
 وقد نظمها بعضهم فقال

أركان الایلاء من يخطئها لديه * حالف ومحلوف ومحلوف عليه
 وزوجة وصيغة ومدة * فافهم مقالاً لا قيت شدته

وقول الناظم ومحلوف أي به وانما حذفه لضرورة النظم (قوله ذكر بعضها) أي الأركان
 وهو ما عدا المحلوف به فإنه لم يذكره (قوله أو بالتزام ما يلزم بنذر) كان وطئتك فعلى عتق رقبة
 أو فلتة على صدقة أو صوم أو صلاة ولو قال أو الترام عطف على حلف لكان أولى فان صنيعة
 يقتضى أنه من الحلف وليس كذلك ومثله يجري في قوله أو تعليق طلاق اه م د وقد يؤول
 كلامه أي أو أتى بالتزام الخ لكن عبارة المنهج تقتضى انه حلف كعبارة الشارح وهو كذلك
 لانه داخل في تعريف الخالف لقول المنهج في الطلاق والحلف ما يتعلق بدخول أو مع أو تحقيق
 خبر ثم مثل ذلك وفهم انشائي أن المراد بالخالف ما فيه كفارة فاعترض على الشارح وقد علمت
 رده ثم يعرفه المذکور (قوله فهو مول) جعله جواباً اذا يكون قول الماسن الآتى فهو
 مول ضائع مع أنه كان جواباً اذا كان الأولى للشارح عدم ذكره (قوله فلا يلاء) لكنه
 حالف فيحنت اذا حلف بعينه وتلزمه الكفارة وان لم يرتب عليه أحكام الایلاء وكذا يقال
 في كل الصور التي ينتفى فيها الایلاء (قوله مطلقاً) نعم لمصدر محذوف أي امتناعاً مطلقاً
 غير مقيد بمدة ومثل المطلق المؤبد اه زى (قوله بأن يطلق) فيه تفسير الشئ نفسه فلو قال
 بأن لا يقيد بمدة لكان أولى (قوله أو مدة تزيد الخ) أي يميز واحد ليخرج ما اذا زادت
 على أربعة أشهر يمينين كالمثال الآتى كما في شرح المنهج (قوله على أربعة أشهر) أي

والاصل في ذلك قوله تعالى للذين يؤلو
 من نسائهم تربص أربعة أشهر الا
 واما عدى فيها عن وهو اما يعتد
 بعلى لانه ضمن معنى البعد كلمة فاعل
 للذين يؤلون مبعدين أنفسهم من نسائهم
 وهو حرام لا يلاء واركانه ستة طائفة
 ومحلوف به ومحلوف عليه ومدة وص
 وزوجان والمصنف ذكر بعضها بقوله
 (واذا حلف) أي الزوج باسم من أسماء
 تعالى أو صفة من صفاته أو بالآية
 ما يلزم بنذر أو تعليق طلاق أو
 (أن لا يبطأ زوجته) الحرة أو الأمة و
 شرعياً فهو مول فلا يلاء بحلفه
 امتناعه من تمتعه بها بتفسيره ولام
 وطئها في دبرها أو في قبلها في نحو حية
 أو احرام ثم أشار الى المدة بقوله (مطلقاً)
 بأن يطلق كقوله والله لا أطول (أو ما
 تزيد على أربعة أشهر) كقوله والله
 لا أطول خمسة أشهر

ولو قدر الاربعة الرفع للعالم على المعتمد قل وفائدة حثث الاثم لا يذاتها وطع طه بها من الوطء
 في تلك المدة سم وأما الالبلاء الذي يترتب عليه الرفع للقاضي وضرب المدة في شرط أن يكون
 زائدا على الاربعة بر من يسع ذلك وعبرة حل ونقل عن والشيخنا أن الالبلاء الذي يترتب
 عليه الاحكام ما زاد على اربعة أشهر بمدة يمكن فيها المطالبة والرفع للحاكم والالبلاء الذي يحصل
 به الاثم هو أن تزيد على اربعة أشهر ولو لحظة لاتسع اه وبه يجمع بين كلام مر وزي قال
 البلقيني وهذه الاشهر هلالية فلو حلف أنه لا يطؤها مائة وعشرين يوما لم يحكم بأنه مول
 في الحال فاذا مضت اربعة أشهر هلالية ولم يتم ذلك العدد نقص الالهة أو بعضها تين حثث
 كونه موليا اه برماوى (قوله أو قيد) عطف على مطلقا أى أو مقيدا باستبعاد الحصول أى
 فنزول عيسى بعد وكذا الموت بعدي في ظن ابن آدم لما جبل عليه من حب الحياة وطول الامل
 وان كان الموت أقرب من كل شئ قال قل ومثله لا أطولك الا في الدبر بخلاف الا في النفس
 والا في نهار رمضان والا في الحيض أو نحو ذلك لان المنع فيها العارض بخلاف الدبر فان المنع
 لذاته (قوله حتى ينزل السيد عيسى) في مسلم انه ينزل على المنارة البيضاء شرق دمشق
 وانه يقتل الدجال وانه يصلي وراء امام من اكرمته من الله تعالى لهذه الامة وجاء أنه يتزوج
 بعد نزوله ويولده ولدان ذكر وأنثى يسمى الذكر محمدا والانثى تسمى فاطمة ويدفن عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اه دميرى وقد نقل ابن سيد الناس في ترجمة سلمان الفارسي رواية الطبراني
 والطبري أن عيسى عليه السلام لما نزل الى الارض بعد الرفع في حياة أمه وخالته فوجد أمه
 تسكى عند الجذع فأخبرها بما حاله فسكن ما بها ووجه الحوار بين في بعض الحواشي قال الطبري
 فاذا جاز نزوله بعد رفعه مرة قبل نزوله آخر الزمان فلا بدع أن ينزل مرات ونقل عن سلمان
 الفارسي أنه اجتمع به أيام سياحته في طلب من يرشده الى الدين الحق قبل بعثة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وذلك أنه متر على غيضة فرأى قوما من أرباب البلايا يجلسون تجاه الغيضة في وقت
 يعرفونه فيخرج لهم المسيح عليه السلام فيمسح يده على عاهاتهم فيبرؤون منها كلها فاجتمع به
 سلمان وأعلمه بقرب ظهور محمد صلى الله عليه وسلم اه ذكره الشعراني في المتن (قوله انضررها الخ)
 عله للحكم عليه بأنه مول والمعنى أنه يحكم عليه بأنه مول و يترتب عليه أحكامه من ضرب المدة
 والزامه بعدها بالتخير بين القسمة والطلاق والحكم عليه بالاثم لضررها الخ فهو عله للحكم
 لا الالبلاء نفسه فليس المعنى أن عله الالبلاء وحلفه تضررها اذ لا يصح المعنى فان قلت ان الوطء
 حق للزوج فلم حاكم بالالبلاء في مدة الزيادة على الاربعة أشهر قلت أجيب عن ذلك
 بأن الزوج لما حلف قطع رجاءها من العفة في تلك المدة فربما لم تنطق ذلك بخلاف ما اذا لم يحلف
 فلا ينقطع الرجاء (قوله فاذا قال الخ) محترز قيد مقدم في المتن أى تزيد على اربعة أشهر
 بين واحدة وما هنا عيمان (قوله فليس بمول) بل حالف يلزمه بالخالفه ككفارة وان كان
 لا يترتب عليه الاحكام الالمانية ومدا كونه ليس موليا على إعادة اليمين الثاني سواء قال
 فاذا مضت أم لا فان لم يعد اليمين الثاني كان موليا (قوله لا تنقضاء فائدة الالبلاء) وهي الرفع
 للقاضي وطلب القسمة منه بعدمدة الالبلاء أو الطلاق فان امتنع طلق عليه الحاكم وكيفية
 طلاق القاضي عن المولى اذا امتنع أن يقول أو وقعت على فلان من فلانة طلاقه عليه في زوجته

أو قيد باستبعاد الحصول فيها كقوله
 والله لا أطولك حتى ينزل السيد عيسى
 عليه الصلاة والسلام أو حتى أموت
 أو غوتي أو يموت فلان (فهو مول)
 لضررها بمنع نفسه مما الهافيه حق
 العفاف وخرج بتقيد الزيادة على
 فلا يصح الالبلاء منها أو بقيد الزيادة على
 اربعة أشهر ما اذا حلف لا يطؤها
 مدة وسكت أو لا يطؤها اربعة أشهر
 فانه لا يكون موليا فيهما أما الاول
 فله تردد اللفظ بين القليل والكثير وأما
 الثاني فلصبرها على الزوج هذه المدة
 فاذا قال والله لا أطولك اربعة أشهر فاذا
 مضت فوالله لا أطولك اربعة أشهر فليس
 بمول لا تنقضاء فائدة الالبلاء

أوحكمت عليه في زوجته بطلقة فان قال أنت طالق ولم يقل عن فلان لم يقع وكيفية الدعوى
عند القاضي أن تدعى عليه الأيلاء وأن مدته قد انقضت من غيروطه وتطلب منه دفع الضرر
بالخروج عنه وجبه بالقيمة كإسباني في الشرح (قوله لكن اثم الأيذاء) ضعيف وقوله
ويجوز أن يكون الخ معتمد وقوله هذا أي قوله فليس بمول (قوله لا رفع له) أي للضرر
(قوله فايلا آن) أي ان أعاد اليمين الثاني وأعاد قوله فاذا مضت وان حذف اليمين الثاني فايلاء
واحد وكذا ان أعاد اليمين الثاني لكن حذف قوله فاذا مضت تكون يميننا واحدة (قوله
لفظ) أي ولو بالجمية حيث عرف معناها وكاللفظ الكتابية وإشارة الأخرس (قوله
كتغيب حشفة) على حذف مضاف أي كستغيب كاستغيب كما أشار له الشارح بعد والتعبير
بتغيب الحشفة أولى من تعبير المنهاج بتغيب الذكر لأن الحشفة هي المرادة هنا وأما الذكر
فليس مراد هنا حتى لو قال لا أعيب ذكرى فانه لا يكون بذلك موليا لحصول مرادها بتغيب
حشفة فقط (قوله ووطه وجماع) ونك والمراد به اللفظ المشتق من مادة ن ي ل
فعل كان أو مصدر أو اسم فاعل أو مفعول كالأنيك أو لا يتبع معنى لك نيك أو لست بنائك
وان لم يتل في فرجك خلافا للتهذيب أو لا تـ كوني منيوكة مني أو بذكري شوبري (قوله
وبالجماع الاجتماع) لكنه اذا أراد هذا ووطى حنت لانه يلزم من الجماع الاجتماع ولم يكن
موليا لأن الخلاف ليس على الوطء وان زسه ح ف (قوله لم يقبل في الظاهر) أي فحبرى
عليه أحكام الأيلاء ظاهرا وأما باطنا فلا يحنت اذا ووطى في الاولى ولا يلزمه كفارة ولا غيرها
مما علق به لان نيته عدم الوطء بالقدم ولم يخالف ذلك بخلافه في الثانية اذا ووطى حنت ظاهرا
وباطنا لانه يلزم من الجماع الاجتماع وهو حاف على عدم الاجتماع وقد حمل الاجتماع في ضمن
الوطء لكن لا يأنم اثم الأيلاء لانه لم يخلف على الامتناع من الوطء وكذا في الاولى لانه لا ايلاء
في نيته وقوله في الظاهر أي الاقربنة اه برماوى (قوله وبدين) وكذا لو قال أردت حشفة
عمر مثلا قال الأذرى والظاهر أنه يدين أيضا فيما لو قال أردت بالفرج الدبر ولا تدين في النيك
كما لو قال أردت النيك بالاصبع أو في الاذن ونحوه (قوله ومباشرة) وفي نسخة ومضاجعة
ولامانع من كون كل كتابة خلافا للمرحومى (قوله ومباشرة) واثبان وخشيان كقوله
لا أعيبك أي لا أطولك بدليل قوله فلما تغشاهما حلت جلا خفيفا (قوله لا أمسك) المناسب
لا أمسك كما عربه في شرح المنهج (قوله فيستقر الى نية الوطء) أي فان نوى بمرت أحكام
الايلاء وان لم يجز لكن اليمين منعتة فيصحت فيها ان خالفها باللمس أو بالمباشرة أو بنحو
ذلك (قوله فزال ملكه) أي قبل الوطء ع ش (قوله عنه) أو عن بعضه ح ل وعبرة
البرماوى فزال ملكه أي كاه زوال احتقيا لبعضه خلافا لبعضهم (قوله بموت) أي أو عتق
اه برماوى (قوله أو بغيره) كبيع لازم من جهته أو بشرط الخيار للمشتري وحده
ولا يعود الأيلاء بنفسه لصحة الملك واليه المقبوضة كالبيع بخلاف الاستيلاء والتدبير
ونحوهما اه برماوى (قوله لانه لا يلزمه الخ) أي وان ملكه بعد ذلك (قوله قول من
المخاطبة) أي لانه يتبع من الوطء ثلاث تطلق الضرر (قوله بوطئها بعد) أي لا تخلال اليمين
بالوطء الذي حصل (قوله الامرة) فان لم يطأ حتى مضت السنة انحل الأيلاء ولا كفارة

ولكنه يأنم لكن اثم الأيذاء لا اثم الأيلاء
قال في المطلب وكأنه دون اثم المولى
ويجوز أن يكون فوقه لان ذلك تقديرا
فيه على رفع الضرر بخلاف هذا فانه
لا رفع له الا من جهة الزوج بالوطء هذا
اذا أعاد حرف القسم فلو قال والله
لا أطولك أربعة أشهر فاذا مضت فلا
أطولك أربعة أشهر كان موليا لانها
عين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة
أشهر ولو قال والله لا أطولك خمسة
أشهر فاذا مضت فوالله لا أطولك ستة
أشهر فايلا آن لكل منهما حكمه وشرط
في المسبغة لفظ يشعر بالايلاء وفي
معناه ما مر في الضمان وذلك اما صريح
كتغيب حشفة بفرج ووطء وجماع
كقوله واقه لا أعيب حشفتي بفرجك
أو لا أطولك أو لا أجامعك فان قال
أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع
الاجتماع لم يقبل في الظاهر ويدين واما
كتابة كلامه ومباشرة ومباشرة
كقوله والله لا أمسك أو لا أباضعك
أو لا أبشرك فيستقر الى نية الوطء لعدم
اشهارها فيه ولو قال ان وطئتك
فبعدى حر فزال ملكه منه بموت أو بغيره
زال الأيلاء لانه لا يلزمه بالوطء بعد
ذلك شئ ولو قال ان وطئتك فضررتك
طالق قول من المخاطبة فان ووطى في مدة
الايلاء أو بعد ما طلقت الضرر لوجود
المعلق عليه وزال الأيلاء اذ لا يلزمه شئ
بوطئها بعد ولو قال والله لا أطولك سنة
الامرة مثلا

عليه ولا نظر لا قضاء اللفظ وطئه مرة لأن القصد منع الزيادة عليها لا إيجابها ش م ر
 (قوله قول ان وطئ) أما قبل الوطء فليس موليا لانه لو مضت السنة وهو ممتنع لا يمتنع لأن
 معنى كلامه أنه ان حصل مني وطء لا يكون الامر قهرا بأحد الامرين بالوطء مرة أو الامتناع
 من الوطء حتى تفرغ السنة (قوله بل حالف) فان وطئ ثانيا حنت ولزمته الكفارة بالوطء
 الثاني (قوله بمعنى يهمل) هذا يقتضي أن قوله أربعة أشهر منصوب على الظرفية مع أن الذي
 يفهم من المتن انه نائب فاعل يؤجل لأن يقال هذا حل معنى (قوله ان سألت) ليس
 بقيد كما يأتي وقوله ذلك أي التأجيل (قوله أربعة أشهر) يحتمل أن يكون منعولا لقوله
 يؤجل ونائب الفاعل قوله له ويحتمل أن يكون بالرفع نائب فاعل وله متعلق يؤجل وان كان
 ظاهر الشرح يقتضي أنه مفعول ونائب الفاعل ضمير يعود على المولى حيث قال يهمل المولى
 كما علمت وهي أي الأربعة أشهر حق للزوج كالأجل في الدين وخالف أبو حنيفة فانتصر على
 شهرين في الزوجة الرقيقة ومالك فانتصر على شهرين في الزوج الرقيق كذهبهما في الطلاق
 اه برماوى (قوله من حين الإيلاء) أي من تملكه به ولو في مهنة عينها لا من وقت الرفع
 الى القاضي اه برماوى (قوله وابتداءه) أي التأجيل (قوله ويقطع المدة) أي
 الأربعة أشهر ردة الخ (قوله بعد دخول) وأما قبله فان النكاح يقطع لا محالة فلا إيلاء
 ومثل الدخول استدخال من الزوج المحترم (قوله وبعد المدة) من جملة الغاية أي ولو كانت
 الردة بعد المدة كما قاله قل وحينئذ فالمراد بقطعها ما يشمل عدم حسابها وبعد منهي
 الأربعة بضرب له أربعة أخرى ان بقي من زمن الإيلاء أشهر منها والادلاء (قوله لا ارتفاع
 النكاح) أي ان أصر الى انقضاء العدة وقوله أو اختلاله بها أي ان عاد الى الاسلام قبل
 مضي العدة زيادى (قوله فلا يحسب زمنها الخ) أي وان أسلم في العدة وهذا الحاجة اليه
 مع قوله وتستأنف بل ربما يوهم أن معنى القطع عدم الحساب مع البناء على ما مضى مع أنها
 لا تبني كما يأتي (قوله وما منع وطء) أي ويقطع المدة ما منع الخ (قوله بمرض) مثال
 للمانع الحسى لأن الانسان لا يقدر على وطء من ذكر عادة ح ل (قوله نحو صوم) الا ان
 كان الصوم موسعا كقضاء ونذور وكفارة فانه لا يمنع على ما يحتمل الزكشى لأنه يجوز له أن يطأها
 الا أن واعتمد الزكشى أنه مانع أي لانه بهاب وطأها وان كان حائزاه ح ل وعجابه
 البرماوى قوله نحو صوم أي ولو نذرا أو كفارة أو قضاء فوريا وكذا قضاء موسعا على المعتمد
 خلافا للعلامة ابن حجر ولا يكلف في نحو الصوم الوطء ليلا (قوله واحرام) سر حوايات
 للزوج أن يحللها اذا أحرمت بالفرض الا أن يحتمل هذا على واجب مضيق كان أفادت الحج
 أخذ ما ذكره في الصوم حرر (قوله فرضين) فيه أن الاحرام يتبع الخروج منه وان لم يكن
 فرضا وجوبا أنه وان كان كذلك فانه لا يقطع المدة تأمل لكن يشكل معه العلة المذكورة اه
 وقال خضر انظر رأي حاجة لقوله فرضين بعد قوله وتلبس بفرض نحو صوم اه (قوله
 لا امتناع الوطء معه) أي المانع (قوله وتستأنف المدة) أي في الردة والمانع (قوله
 ولا تبني) أي لا تنفقاء التوالى المعترف في حصول الاضرار أما غير المانع كصوم نقل أو المانع
 القائم به مطلقا حسا أو شرعا أو بهما وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لأن الزوج متمكن من

قول ان وطئ وبقي من السنة ا لدر من
 الاشهر الاربعة لحصول الحنث بالوطء
 بعد ذلك بخلاف ما لو بقي أربعة أشهر
 فأقل فليس بمول بل حالف (ويؤجل له)
 بمعنى يهمل المولى وجوبا (ان سألت)
 زوجته (ذلك أربعة أشهر) سواء الحتر
 والرقيق في الزوج والزوجة من حين
 الإيلاء في غير رجعية وابتداءه في
 رجعية آلى منها من حين الرجعة ويقطع
 المدة ردة بعد دخول ولو من أحدهما
 وبعد المدة لا ارتفاع النكاح أو اختلاله
 به فلا يحسب زمنها من المدة وما منع وطء
 بالزوجة حسى أو شرعى غير نحو
 حيض كنفاش وذلك كمرض وجنون
 ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم
 كاعتكاف واحرام فرضين لا امتناع
 الوطء معه بمانع من قبلها وتستأنف
 المدة بزوال القاطع ولا تبني على ما مضى

تحليلها ووطئها في الاقل والمنايع من قبله في الثانية ولعدم خلو المدة عن الحيض غالباً في الثالثة
 وألحق به النفاس لمشاركته له في أكثر الاحكام اهـ شرح المنهج وقوله لا تنفاه التوالى
 هذا التعليل لا يوجد فيما اذا طرأ المانع بعد المدة وقوله اما غير المانع كصوم نفل لعل مثله
 كل ما يجوز له أن يطأ فيه وقوله متمكن من تحليلها أي اخرجها من الصوم بسبب ابطاله بنحو
 الوطء فقوله ووطئها من عطف السبب على السبب وبعبارة م ر ولانه متمكن من وطئها مع صوم
 النفل (قوله فهو مخالف) أي لانه مخالف الخ (قوله لا يقرب امرأته) بفتح الراء قال تعالى
 ولا تقربوهن (قوله لان اليمين ساقطة عنه) أي مرفوعة عنه أي لمضي الزمن المحلوف عليه
 (قوله بضرب المدة بنفسها) المراد بضربها بنفسها حسب ما من غير توقف على طلب ولا ضرب
 القاضي (قوله ولا تحتاج الى ضرب القاضي) بخلاف العنة لانها مجتهد فيها (قوله حسب
 المدة) أي عليه وان لم تشعر بحلفه (قوله من غير مانع بالزوجة) أما اذا كان بها مانع فلا تطالبه
 (قوله بخير) أي بخير القاضي بطلبها أو تخييرها باذن القاضي لها في ذلك (قوله بين الفينة)
 بفتح الفاء وكسر هاء مع الم د م ر (قوله بأن يوجب المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبول
 المرأة) أي مع زوال بكاره بكر ولو غوراء وان حرم الوطء أو كان بفعالها فقط بخلافه في دبر فلا
 تحصل به فية لكن تحصل به اليمين وتسقط المطالبة لحشفته فان أريد عدم حصول الفينة به
 مع بقاء المطالبة تعين تصويره بما اذا حلف لا يطؤها في قبلها أو بما اذا حلف ولم يقيدها بكنهه فعمله
 ناسي اليمين أو مكرها فلا تحصل به اهـ ش م ر (قوله بقبول) خرج الفينة في الدبر
 وحاصله انه ان حلف لا يطأ في القبل فوطئ في الدبر فلا يقال له فية ولا يحنت ولا تحصل اليمين
 ولا تسقط المطالبة وان حلف لا يطؤها وأطلق فوطئ في الدبر حنت ولزمته الكفارة وسقطت
 المطالبة وانحلت اليمين لكن لم تحصل الفينة ويترتب على عدم حصولها الايمان والتعالين
 وأما اذا ووطئ في القبل عامداً على ما يختار حنت وانحلت اليمين وسقطت المطالبة وحصلت
 الفينة فان كان ناسي اليمين لم تحصل اليمين ولم يحنت ولا يلزمه ككفارة وسقطت المطالبة
 وحصلت الفينة (قوله لانه من فاء اذا رجع) فقد رجع للوطء بعد أن حرمه على نفسه (قوله
 والتكفير) أي مع التكفير فهو بالنصب مفعول معه لان جرمه يوهم أنه من الخير فيه (قوله
 أو الطلاق) كذا في بعض النسخ وفي بعضها والطلاق بغير اثبات ألف قبل الواو وهي الاولى
 بل الصواب لان بين انما تضاف لمتعدد (قوله للمحلوف عليه) الاولى ان يقول عليها
 وقد يقال ان الضمير راجع لآل في قوله للمحلوف فالتذكير باعتبار لفظ آل وفي نسخة عليها
 (قوله كيفية المطالبة) ظاهره أنه بيان لكيفية المطالبة على طريقة المستن وليس كذلك لان
 الذي في المتن التخيير لا الترتيب الا أن يقال هذا بيان للمطالبة على الضعيف القائل بالترتيب
 المقابل للمتن والمعتمد اقتضاء المتن من أنها تتردد الطلب بينهما والآية المذكورة ليست نصاً
 في الترتيب ومن ثم قال الشارح بعدية الظاهر النص (قوله لتجدد الضرر) أي كالأعسار
 بالنفقة وهذا بخلافه في العنة والعيب والأعسار بالمهر لانه خصلة واحدة (قوله وما ذكرته
 من الترتيب الخ) المعتمد الترتيب ويترتب على القولين أنها اذا ربت فطالبت بالفينة وحدها
 ثم طالبت بالطلاق وحدها فامتنع فطلق عليه الخاصكم فإنه لا يقع عليه الطلاق على المعتمد

(تنبيه) ما ذكره المصنف من توقف
 التأجيل على سؤالها ممنوع فهو مخالف
 لقول الامام الشافعي والاصحاب فقد
 قال الامام الشافعي رضي الله تعالى
 عنه في الام كافي المطلب مانعه ومن
 حلف لا يقرب امرأته أكثر من أربعة
 أشهر فتركت امرأته ولم تطالبه حتى
 مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج
 من حكم الالباء لان اليمين ساقطة عنه
 انتهى فلو كان التأجيل متوقفاً على
 طلبها لما حست المدة وصرح الاصحاب
 بضرب المدة بنفسها سواء علمت ثبوت
 حلفها في الطلب وتركت قصداً أم لم
 تعلم حتى انقضت المدة ولا تحتاج الى
 ضرب القاضي لثبوتها بنص القرآن
 العظيم حتى قال في الروضة لو آلى
 ثم غاب أو آلى وهو غائب حسبت المدة
 (ثم) اذا مضت المدة ولم يطأ من غير مانع
 بالزوجة (بخير) المولى بطلبها (بين
 الفينة) بأن يوجب المولى حشفته
 أو قدرها من مقطوعها بقبول المرأة
 ومعنى الوطء فية لانه من فاء اذا رجع
 (والتكفير) لليمين ان كان حلفه بالله تعالى
 على ترك وطئها (أو الطلاق) للمحلوف
 عليه *(تنبيه)* كيفية المطالبة انها
 تطالبه أولاً بالفينة التي امتنع منها فان
 لم يفطأ اليه بطلاق لقوله تعالى فان
 فاؤا فان الله غفور رحيم وان فزموا
 الطلاق فان الله سميع عليم ولو تركت
 حقها كان لها المطالبة بعد ذلك لتجدد
 الضرر وليس لسيد الامة مطالبتة
 لان التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة
 ولا يطالب وليها لذلك وما ذكرته من
 الترتيب بين مطالبتها بالفينة والطلاق
 هو ما ذكره الرافي رحمه الله تعالى

لانه لا يلزم من امتناعه من الطلاق امتناعه من الفئنة بخلاف ما اذا اردت بينهما فامتنع فانه
ينفذ طلاق القاضي عليه لامتناعه حينئذ منهما كما قررنا شيخنا الحنفى (قوله تعالى الظاهر
النص) اوجب بأن ما فى الآية انما هو التعبير بالواو وهى لا تفيد ترتيبا فالاعتقاد انهم ترد
الطلب (قوله تردد الطلب) قال بعضهم وما أدري ما يترتب على الخلاف الا ان يقال اذا
قلنا بالتردد فطلق الحاكم لا يقع أى حيث لم يمنع منهما تأمل قل لانه الا ان غير ممتنع من
الفئنة (قوله فان كان المانع الخ) محترز قوله من غير مانع بالزوجة فكانت قال اما المانع
بالزوج فلا يمنع من التخيير (قوله طبعى) ان كان نسبة الى الطبع فبفتح الطاء وسكون الباء
وان كان الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والباء شورى لان القياس فى النسبة الى فعلة فعلى
قال ابن مالك * وفعل فى فعلة التزم * (قوله بأن يقول الخ) تصوير للفئنة باللسان لا باللسان
والوعد المذكور فى ذلك كاف ويسن أن يزيد الزوج على ذلك وندمت على ما فعلت اه ح ف
ويجبى هنا هذا البيت

قد صرت عقدا كونا بجزعة * ان فانه السق اغتته المراجع

(قوله ثم ان لم يف) هذا على طريقته اه قل والقياس رسمه بالياء لانه من هاء نفي مكره
همزة ويمكن تصحيحه بأنه سكن أو لا قبل دخول الجازم تحقيقا ثم حذفت الياء وسار بين مكره
ساكنة أبدلت ياء لسكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزات الياء العارضة فلهذا لا ملامة
فحذفت للجازم اه ع ش على م ر (قوله طالبة بطلاق) أى وان أفتى بغيرها
باللفظ على المتعمد ما لم تنقض المدة ولو اعترفت بالوطء سقطت حقه راجع الى الملامة ومباراة
م ر فلها المطالبة ما لم تنقض المدة الامين لتجدد الضرر هنا كالأعمار بالانفاس بخلافه فى العدة
والعيب والأعمار بالمهر لانه خصلة واحدة اه معروفه (قوله فان عصى بوطء) بأن كان
عامدا عالما مختارا وتلزمه الكفارة لغنته والابان استندخت كره أو كان ناسيا أو مجنونا
أو مكرها أو مجنونا سقطت مطالبته ولا كفارة عليه لعدم حش ولا ينحل عيته قل ر قوله
ولا ينحل عيته أى وان سقطت حقه من المطالبة وارتفع الإيلاء لمسؤولها الى حقه ما وندفع
ضررها سم (قوله يطلق عليه الحاكم) أى ولو طلاق رجعي ولو طلق عليه لمانته ثم راجع
عاد الإيلاء ان بقى مدة واستؤنفت المدة من الرجعة لان حكم الإيلاء لا يرتفع الا بطلاق
الباش كما سبأنى ذكره فى الروضة وغيره اه ر قال العناون انه طلق الثانى
فى مدة الإسهال وبأن أن المولى وطئ قبل اطلاقه لم يقع طلاقه ولو وقع طلاقا ما لم يملكها
نفذ طلاق المولى جرما وكذا القاضي فى الأصح بخلاف ما لو باع الحاكم مالا لها راندق
الغائب باعه فى ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم لان بيع المالك قوى راندق به وقوع بيع
الحاكم أيضا كما هنا لانه لا يمكن وقوع البيعين من اثنين بخلاف الطلاق (قوله طلاق) أى
وان بانته منه لعدم دخول واستيفاء ثلاث زبدي واذا أكرهه الحاكم على الإيلاء فطلق مكرها
وقع لانه مكره بحق اه ح ف وعبارة فى ل على الجلال قوله طلاق أى رجعية أو بانه فان زاد
عليها الغال الزائد ولو طلق المولى ولو باعها بطلاق القاضي معه أو بعده وقع ما وقع أيضا المولى
بخلاف عكسه بأن طلق القاضي بعد طلاق المولى ولو بالتبين لم يقع طلاق القاضي وكذا لو طلق

تعالى الظاهر النص وان كان قضية كلام
المنهاج انها تردد الطلب بينهما فان كان
المانع بالزوج وهو طبعى كمرض
فقطالبة بالفئنة باللسان بأن يقول اذا
قد رت فتت ثم ان لم يف طالبة بطلاق
أو شرعى كاحرام وصوم واجب فقطالبة
بالطلاق لانه الذى يمكنه حرمة الوطء
فان عصى بوطء لم يطالب لا بفحلال البين
(فان امتنع) منهما أى الفئنة والطلاق
(يطلق عليه الحاكم) طلاقه نيابة عنه

بعد وطئه ولو طلق الحاكم مع وطئه فتيه اس ما ستر من وقوع طلاقهما معا ان يقع هنا والوجه
عدم الوقوع تبعاً للخطيب لئلا يلزم خروج الوطء عن الحل الى الحرمة على أن في وقوع
طاقهما اذا طلقا معا نظر الاطلاق القاضي انما يقع مع الامتناع ومع طلاق المولى لا امتناع
ا (قوله الا ان تعذر) أي حضوره وبعبارة مد قوله الا ان تعذر أي بغيبة أو توار
أو تزود أي تكبر فان التكبر هو الذي أخرج ابليس من الجنة فانها دار التواضع والتذلل
والخضوع ودار البقاء وليس العصيان سبباً في خروجه منها فانه لو تاب لتب عليه قال تعالى فما
يكون لك أن تكبر فيها يضاهي (قوله ولا يشترط للطلاق حضوره) أي بعد ثبوت امتناعه أو
تعذر حضوره وبعبارة الشوري ويشترط في تطليقه عنه حضوره لثبت امتناعه الا ان تعذر
بنحو غيبة أو توار (قوله في مدة امهاله) لانه يجهل اذا استهل بوماً أقل ليني فيه كافي شرح
المنهج (قوله ان كان طلاق القاضي رجعي) بخلاف ما اذا كان بائناً لكونه قبل الدخول
أربع طليقتين فاندفع ما يقال ان القاضي لا يطلق الا طليقة فكيف يكون طلاقه بائناً (قوله
صدق بينه) ولم تصدق وهي ثيب أو بكر غوايه وهذا مستثنى من قاعدة أن القول قول نافي
الوطء وقد نظم بعضهم هذه القاعدة وما استثنى منها فقال

القول قول راطي في ستة * مضبوطة بالحفظ عند الثقة
الحلف في التحليل والتبوية * والوطء مع فرع أي وعنة
ومثل ذا الایلاء والتعليق * بطلقة السنة تحديق

ا فدرى الوطء في التحليل منها أو من المحلل صدق وفي العنة ولا يلا صدق اذا ادعى الوطء
وأنكرت ولو قال اظاهر أنت طالق لسنة فقال وطئت في هذا الطهر فلا طلاق حالاً فقالت
لم تطأ فوقه حالاً صدق لاصل بقاء العصمة ولو شرطت بكارتها فوجدت ثيباً فبالت افتضى
واناكر صدق لدفع النسخ وهو دفع كمال المهر وبعبارة الروض لو شرطت البكارة في الروجة
فوجدت ثيباً وادعت ذهابها عنده فأنكر صدق بيمينها دفع النسخ ا رادعت اقتضاهاها
فأنكر فالتقول قوله بيمينه تشطير المهر ان كان شرطه أكثر من مهر ثيب والتول قولها بيمينها دفع
النسخ وبعبارة قل قوله صدق بيمينه على خلاف قاعدة تصديق مدعى النفي نظراً لبقاء العقد
ا (قوله لان الاصل عدمه) هذا ظاهر في اختلافهما في الایلاء لاني انتقضاته اذهما
متفقان على الایلاء وحينئذ ليس الاصل عدمه وانما علة تصديقه أن الاصل عدم استحقاق
الزوجة الطلب بما ذكر ويمكن حل قول الشارح مدته على المدة المضروبة وهي أربعة أشهر أي
فانما لا تطالبه الا بعد انتقضائها وبعبارة بعضهم قوله لان الاصل عدمه أي المذكور من الایلاء
في الاول والانقضاض في الثاني فسبق ما قبل هذا ظاهر في الاولى أما في الثانية فهما متفقان على
الایلاء فليس الاصل عدمه (قوله بعد المدة) أي مدة الامهال (قوله وبين تنخير الطلاق)
أي فيما اذا تعدد المجلس فانه لا يقبل فيه التأكيذ (قوله ان اتحد المجلس) ظاهره وان طال
وهو كذلك ا (قوله والاتعددت) ويكفيه لانه لا يخلها ووطأة واحدة ويتخلص بالطلاق
عن الايمان كلها وكذا يكفيه كفارة واحدة شرح الروض

(فصل في الظهار)

(فصل في الظهار)

مصدر ظاهر من امر أنه كفاتل قتالا واعلم أن فيه شبهة بالطلاق من حيث ما يوجب من التحريم
 وشبهة بالايان من حيث ايجاب الكفارة والمغلب فيه معنى اليقين وقيل معنى الطلاق وذكره
 المصنف عقب الايلاء لمناسبته في أن كلا حرام وكلاهما كان طلاقا في الجاهلية وكلاهما
 يصح من الرجعية (قوله من الظهر) أي المقابل للبطن ويطلق الظهر على العلوق قوله
 تعالى فما استطاعوا أن يظهره أي يعاونه كانه يقول علوى على ظهره كعلوى على ظهر أمتي
 (قوله لان صورته الخ) يصح أن يكون تعليلا لاخذ من الظهر والاولى جعله تعليلا بمعنى
 الشرعي الا أن أي لتسميته ظهرا أي وسمى ظهرا لان الخ وقوله لان صورته أي صيغته
 وقوله الاصلية أي المتعارفة عند الجاهلية (قوله وخموا) أي المظاهر ومن هذا يصح أن
 يكون تعليلا ثانيا لاخذ من الظهر فكأنه قال وانما أخذ من الظهر لان صورته الخ ولان الظهر
 موضع الركوب أي والمرأة مـركوب الزوج أي وقت الجماع فني قول المظاهر أنت على
 كظهر أمتي كناية تلويحية لانه يتقل من الظهر الى المركوب ومن المركوب الى المرأة لاها
 مـركوب الزوج فكان المظاهر يقول أنت على محزمة لا تزكيت كما لا تركب الأم شهاب (قوله
 موضع الركوب) أي في الجملة كركوب الدواب لان موضع الركوب من المرأة يظهرها
 لاظهرها وقد تركب المرأة من ظهرها ويأتيها في المحل المعهود وهو الشبل لانهم لم يلدوا
 للصورة النادرة وعبارة مد لانه موضع الركوب أي في حد ذاته يتطلع المظهر من خدوس
 الا ذمية وذكر الظهر كناية عن البطن الذي هو عموده فان ذكره يقارب ذكر الفرج هيضاوي
 وتسمية الظهر عمود البطن لانه قوامها وعليه اعتمادها كما تعتمد الخلية على عودها وقوله الذي
 صفة البطن وضمير هو الظهر وضمير عموده للبطن وقوله فان ذكره الخ تعليلا كناية بتوجيه
 لاختيارها بانهم يستقبحون ذكر الفرج وما يقرب منه في الام وما يشبه بها اش (قوله وكن
 طلاقا في الجاهلية) بل وفي أول الاسلام أيضا والمراد أنه كان طلاقا بانثا لارجعة فيه
 فكان يقع به طلاقه ونصير المرأة بها حراما وبدا التحلل له ولا يعقد منه كاح لان النصة التي هي
 سبب في نزول قوله تعالى قد سمع الله نقضه أنه كان طلاقا لاحل بعده لارجعة ولا يعقد
 لان المرأة لما جاءت له صلى الله عليه وسلم وأخبرته بأن زوجها ظاهرها فقال حرمت عليه
 فأظهرت ضرورتها بأن معها من زوجها أولادا صفارا ان ضمتهن الى أنفسها جامعوا وان
 ردتهم الى أبيهم ضاعوا لانه كان قد عصى وكبر وليس عنده من يقوم بأمرهم وجب زوجها
 الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد لم يرشدهم الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها
 بل قال لها حرمت عليه فقالت ما طلقني فقال حرمت عليه فاعقمت اصغرا ولادها وشكت
 الى الله فترت هذه الاربعة آيات فلو كان رجعا لا يرشده الى الرجعة أو بان التحلل له يعقد لأمره
 بتجديد نكاحه فتوقفه صلى الله عليه وسلم وانتظاره للوحي دليل على أنه كان طلاقا لاحل بعده
 لارجعة ولا يعقد عش على مر واسم المرأة المذكورة خولة بنت ثعلبة ويتنزل لها خويلة
 بالتصغير ويقال اسمها جيلة وزوجها أوس بن الصامت الانصاري الخزرجي البدرى شهد
 المشاهدات أيام عثمان رضي الله عنه وله خمس وثمانون سنة زرقاني على المواهب وقد روى
 أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مربي في خلقه وهو على حمار والناس معه فاستوقفته زمنا

هو لغة مأخوذ من الظهر لان صورته
 الاصلية أن يقول لزوجته أنت على
 كظهر أمتي وخصوصا الظهر دون غيره
 لانه موضع الركوب والمرأة مـركوب
 الزوج وكن مكان طلاقا في الجاهلية
 كالا يلاء فقبح الشرع حكمه الى
 تحريرها بعد العود ولزوم الكفارة
 كما سأتى

طويلا ووعظته وقالت يا عمر قد كنت تدعى غيرا ثم قيل لك عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فأتى الله
 يا عمر فإنه من آتقن بالموت خاف الموت ومن آتقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع
 كلامها فقبل له يا أمير المؤمنين أتتقن لهذه العجوز هذا الموقف فقال والله لو حبستني من أول
 النهار إلى آخره لأزات الصلاة المكتوبة أتدرون من هذه العجوز هي خولة بنت ثعلبة سمع
 الله تعالى قولها من فوق سبع سموات أسمع رب العالمين ولا يسمعه عمر (فان قلت) ما الفرق
 بينه وبين أن كان كبيرة وبين أنت على حرام فإنه مكروه وليس بحرام (قلت) قال في شرح الروض
 لأن الظاهر علق به الكفارة العظمى وانما علق بقوله أنت على حرام كفارة اليمين واليمين
 والحلث أيضا بمحرمين ولأن التحريم مع الزوجية قد يجتمعان والتحريم الذي هو كتحريم الأم
 مع الزوجية لا يجتمعان كما في مد على التحريم (قوله وحقيقته الشرعية) أي وأما اللغوية
 فتقدم تعريفها في قوله لأن صورته الخ (قوله بغيره) أي التي لم تكن حلاله قبل ولادته
 (قوله والذين يظهرون) أصله يظهرون (قوله وزورا) أي منحرفا عن الحق فان الزوجة
 لا تشبه الأم اه يضاوى فهذا يقتضى أنه من التكاثر (قوله سورة المجادلة) بكسر الدال أي
 المرأة المجادلة وإن كان المعروف الجارى على الألسنة فتح الدال فالصواب كسر هاء كذا
 في حاشية ملا على قارى على الجلائن وضبطه أيضا في الكشف بكسر الدال (قوله وهي
 نصف القرآن) فن أم القرآن اليها سبع وخمسون سورة ومنها إلى الآخر سبع وخمسون
 (قوله بآء الأجزاء) لأن منها إلى الآخر ثلاثة أجزاء وقد أشار لهذا بعضهم بقوله

ما قول من فاق جميع الورى * ودون العلم بأفكاره
 في أى شئ نصفه عشره * ونصفه تسعة أعشاره

وهو القرآن لأن نصفه الأخير عدد عشره ونصفه الأعلى تسعة أعشاره (قوله أى مركبي)
 أى محل ركوبى على أنه بمعنى المكان أو نفس ركوبى على أنه بمعنى المصدر (قوله كانت
 أوراسك أويديك) أو شعرك أو ظنرك ونحو ذلك من الأجزاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكميد
 والقلب فلا يكون ذلك ظاهرا حل ونقل عن مر أنه كناية وعبارة البرماوى على المنهج
 فلا يكون ذكرها ظاهرا في المشبه والمشبّه به لأنه لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمه وهذا هو
 المعتمد فشمّل كلامه تشبيه الباطن بالباطن وبالظاهر وتشبيه الظاهر بالباطن فلا يكون ظاهرا
 في الصور الثلاث وخرج بالأعضاء الفضلات فلاظهار بها مطلقا كاللبن والمني اه بالحرف
 (قوله أويديك) وإن لم يكن لها يد فهو من التعبير ببعض عن الكل سم وبرماوى (قوله
 أو كناية) أى تحتاج إلى نية ونية الظاهر كما قال صاحب الشامل أن ينوى أنها ككظهر
 أتمه في التحريم (قوله ولو عبدا) وإن لم يتصور منه التكثير بالاعتاق لا مكان تكفيره
 بالصوم وجهه التعميمات خمس (قوله أو كافرا) أى خلافا للحنفية برماوى (قوله
 أو مجبوبا) ومثله المسوح والفرق بينه وبين الإيلاء حيث لا يصح منه لأن المقصود ثم الجماع
 لأنها لا المراد هنا ما يشمل التمتع حل (قوله أو سكرانا) أى منعذبا لأنه المراد عند الإطلاق
 وهو في كلامه مصروف لغة أسدية وقيس عليها ما وقع لا شارح في غير هذا الموضع أيضا قال
 ابن مالك في الكافية

وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج
 زوجته في الحرمه بحرمه كما يؤخذ
 مما ساقى والأصل فيه قبل الإجماع آية
 والذين يظهرون من نسائهم وهو من
 الكاثر قال الله تعالى وانهم ليتولون
 منكرا من القول وزورا * (قائدة) *
 سورة المجادلة في كل آية منها اسم الله
 تعالى مرة أو مرتين أو ثلاثا فليس
 في القرآن سورة تشابهها وهي نصف
 القرآن عددا وعشر مائة أجزاء
 وأركان الظهار أربع عشرة وصيغة ومظاهر
 ومظاهر منها و تشبه به وكلها تؤخذ
 من قوله (والظهار أن يقول) أى
 وصيغته وهو الركن الأول أن يقول
 (الرجل) أى الزوج وهو الركن الثانى
 (لزوجته) أى المظاهر منها وهو الركن
 الثالث (أنت على) أو منى أو منى أو
 عندي (كظهر أوى) أى مركبي منك
 حرام مركبي من أى وهذا هو المشبه
 به وهو الركن الرابع فقد حصل من
 كلام المدنف جميع الأركان والركن
 لها شروط فشرط في الصيغة لفظ يشبه
 بالظهار وفي معناه ما ذكر في الضمان
 وذلك ما مدرج كانت أوراسك
 أويديك ولو يدون على كظهر أوى
 أو كيدها أو كناية كانت كاتى أو كعينها
 أو غيرها مما يذكر للكرامة كراسم
 وشرط في المظاهر كونه زوجا بصح
 طلاقه ولو عبدا أو كافرا أو خصما أو
 مجبوبا أو سكرانا

ولا يصح من غير زوج وان نسكح من
ظاهر منها ولا من صبي ومجنون ومكره
وشرط في المظاهر منها كونها زوجة
ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة أو ارتقاء
أو قرناء أو رجعة لأجنبية ولو مختلعة
أو أمة كالطلاق فلو قال لأجنبية ان
نسكحك فأنت علي كظهر أمي أو قال
السيد لأمته أنت علي كظهر أمي
لم يصح بشرط في المشبه به كونه كل
أشئ محرم أو جزءه أو أشئ محرم بنسب أو
رضاع أو مصاهرة لم تكن حلال للزوج
كبنته وأخته من نسب ومرضعة أبيه
أو أمه وزوجة أبيه التي نسكحها قبل
ولادته أو معها فيما يظهر بخلاف غير
الاشئ من ذكر وخفي لانه ليس محل
التمتع وبخلاف من كانت حلاله كزوجة
ابنه وبخلاف أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم لان تحريرهن ليس للمحرمة
بل اشرفه صلى الله عليه وسلم وأما أخته
من الرضاع فان كانت ولادتها قبل
ارضاعه فلا يصح التشبيه بها وان كانت
بعده صح وكذا ان كانت معه فيما يظهر
* (تنبيه) * يصح تأقيت الظهار كانت
علي كظهر أمي يوما تغليباً لليمين فلو قال
أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر كان
ظهاراً مؤقتاً وأبلاء لا امتناعاً من
وطئها فوق أربعة أشهر ويصح تعليقه
لانه يعلني به التحريم فاشبهه الطلاق
فلو قال ان ظاهرت من ضربك فأنت
علي كظهر أمي فظاهر منها فظاهر
منها مما عملاً يقتضي التحجير والتعليق
(فاذا قال المظاهر) ذلك ولم يتبعه
بالطلاق بأن يسكحها بعده فظاهره زمن
امكان فرقة ولم يفعل

وباب سكران ادى بنى أحد * مصروق اذ بالناء عنهم اطرده
ووجد في بعض النسخ يمنع من الصرف (قوله فلا يصح من غير زوج) ولا من الزوجة في قولها
لزوجها أنت علي كظهر أمي وأنا عليك كظهر أمك أو قال السيد لأمته أنت علي كظهر أمي
فلا يصح ظهارهم شرح الروض (قوله ومجنون) الا ان علق بصفة ووجدت في حال جنونه
حل (قوله كونها زوجة) قد يقال هو معلوم مما قبله وهو زوج وقد يقال أنى به ايرتب عليه
قوله ولو أمة حل (قوله أو صغيرة) وان لم تنطق (قوله لأجنبية) عطفت على قوله زوجة
(قوله ولو مختلعة) غاية وقوله أمة أى ملكالة (قوله كالطلاق) أى في عدم حصته من
الأجنبية والمختلعة وأمه (قوله لم تكن حلال للزوج) أى لم يسبق لها قبل صيرورتها محرماً
حالة حل أى حالة تحمل له فيها بعد ولادته (قوله ومرضعة أبيه) خرج مرضعة المظاهر
فانه طرأت تحريراً به بعد ولادته فلا يكون التشبيه بظاهرها (قوله قبل ولادته) قيد بليلا ثم قوله
لم تكن حلال للزوج (قوله من ذكر) بأن كان أخاه (قوله كزوجة ابنه) أى وأمه وزوجته
وبنتها لان تحريرهم من ذكر طارئ وبعبارة مد على التحريم وزوجة ابنه بالنون بعد الموحدة
وكذا زوجة أبيه التي نسكحها بعد ولادته كما علم فلو قال لها أنت علي كظهر امرأة أى فان كان
أبوه تزوجها قبل وجوده أو معه صار مظاهراً أو بعده لم يصح مظاهراً ووطئ النسبة كالنكاح
فوطئ أمة أبيه بشبهة كزوجته وكذا الوطئ بالملك ومثله يجري في زوجة الابن أيضاً (قوله
وبخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) محترز قوله محرم وبقيصة الانبياء كذلك (قوله
فلا يصح التشبيه بها) لانها كانت حلاله قبل ارضاعه أى فلا يصح كون ظهاراً (قوله
وان كانت بعده) أى الرضاع (قوله وكذا ان كانت معه) بأن انفصلت مع آخر زمنه
الخامسة تغليباً لمذهب التحريم لانهم لم تكن حلاله أصلاً (قوله تغليباً لليمين) أى على الطلاق
لانه يشبه كلاماً من اليمين والطلاق كما يستنبه عليه ومثل الزمان المكان كما قال شيخنا في شرحه
كانت علي كظهر أمي في البيت فيحرم التمتع بها في ذلك البيت دون غيره حل قال شيخنا
وحاصله أن الظهار يشبه اليمين من حيث الكفارة والطلاق من حيث التحريم فاحتماله
التأقيت بناء على تغليب شبهة اليمين لا بالطلاق اذ لا يصح تأقيته فلا يقال أنت طالق شهر أم لا
(قوله كان ظهاراً مؤقتاً أو أبلاء) أى فتجوز عليه أحكامهما فتصير المرأة عليه أربعة أشهر
ثم تطالبه بالقيشة أو الطلاق فان وطئ انحلت حكم الأبلاء وصار عانداً في الظهار فلا يحل له
وطئها ثانية حتى يكفر أو تفرغ المدة وهل يلزمه كفارة للأبلاء أو لا وحاصله أنه ان حلف بالله
كان قال والله أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر يلزمه كفارة أخرى للأبلاء وان قال أنت
كظهر أمي خمسة أشهر لم يلزمه للأبلاء كفارة وان جرت عليه أحكام الأبلاء من ضرب المدة الخ
(قوله ولم يتبعه بالطلاق) أى مثلاً اذ مثل الطلاق فرقة بغير ذلك (قوله بأن يسكحها) أى
من غير طلاق (قوله زمن امكان فرقة) أى شرعاً فلا عود في نحو حائض الا بعد انقطاع
دمها لان الاكراه الشرعى كالخبي شرح م ر (قوله ولم يفعل) ليس بقيد لانه متى أمسكها
زمناً يسع الفرقة صار عانداً سواء فعل بعد ذلك أو لا فكان الاولى حذفه وبعبارة بعضهم قوله
ولم يفعله أى في زمن الامسالك ويكون عطفت تفسيراً لانه معنى الامسالك أما الفعل بعد الامسالك

فلا يفيد شيئاً (قوله صار عائداً) وإن طلقها بعد ذلك قال الدمياطي في شرحه والعود هو أن يسكنها في النكاح زماً يمكنه أن يطلقها فيه فينتدب الكفارة لكن لو كانت زوجته أمة فظاهر منها ثم اشتراها ثم جامع فانه لا كفارة عليه على الصحيح وقوله ثم اشتراها الخ الذي في تحرير شيخ الإسلام خلافه وعبارته ولو طلق زوجته ثلاثاً وظاهر منها أولاً ولاعتها ملكها بأن كانت أمة لم يبطأها حتى تحلل في الأولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يبطأها أصلاً لانها حرمت عليه أبداً اهـ وصورتى الوسيط الطلاق الواقع عقب الظهار بأن يقول أنت على كذا رأي أنت طالق شرح مـ مـ وقال مـ مـ فالعود أن يسكت عن طلاقها بقدر نطقه بانتهى طالق ولو جاهدلاً أو ناسياً وهل المراد بإمكان فراقها منه باعتبار نطقه ويختلف باختلاف حاله بسرعة النطق وبطئه أن كان عنده مقر في الكلام أو المراد بالإمكان اعتبار غالب الناس الظاهر الأول بدليل أنه لو حصل له عارض منعه من النطق كما كراه لم يكن عائداً اهـ (قوله هذا في الظهار المؤبد والمطلق) احتراز عن المؤقت لما يأتي أن العود فيه بالوطء في المدة لا بما سلكه بعد الظهار زمن إمكان الفرقة (قوله بالوطء) لكن تجب المبادرة إلى النزاع لحزمة الوطء قبل التكفير أو انقضاء المدة كما يأتي واستمرار الوطء وطء اهـ سم وقوله واستمرار الوطء وطء يفيد أن المراد بوجوب النزاع عدم الاستمرار واستمراره هذا بما صرحوا به في الإيمان من أن استمرار الوطء لا يثبت به كمن حلف لا يبطأ وهو مجامع واستمر وقالوا استمرار الوطء لا يسمى وطأً وبما تر بقوله إن وطئت وطأً ما حث لم يحرم مواعيله الاستدامة وقالوا إنها لا تسمى وطأً وقد يقال بسقوط هذا الإشكال من أصله إذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى وطأً وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطأً وقولهم استدامة الوطء وطء أى حكماً بدليل أنهم لم يقولوا يسمى وطأً ولما كان المذكور في لفظ الطالق أو المعلق لفظ الوطء حمل على ما يسماه فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكره المظاهر حمل على الأعم وأيضاً يقال هنا أن المظاهر ممنوع من المباشرة بعد العود وتغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنص عن المباشرة إن لم تكن أغلظ منها فتأمل ذلك وعرض عليه فانه من أسرار ينوع الكلام ومما عثرت عليه الأفهام اهـ قل على الجلال (قوله واستثنى من كلامه) أى من كونه بصير عائداً لا ماسكاً وقد يقال عند قصد التأكيدي نصير الكلمات ككلمة واحدة ثم رأيت نحوه في مـ رـ (قوله وقصده التأكيدي) أى وكذا لو أطلق فان قصد الاستئناف تعدد الظهار فتعد الكفارة بتعدده وصار عائداً بالمستأنف شرح المنهج بالمعنى (قوله بالآتيان) المناسب من الآتيان (قوله ومات تقدم الخ) ظاهره أنه تقييد لما من يقتضى أنه غيره مع أنه عنه لأن قوله إذا لم يتصل بالظهار فرقة هو عين قول المتن ولم يتبعه بالطلاق ويجاب بأن هذا أعم من كلام المتن لأن الفرقة أعم من الطلاق وكان الأولى من ذلك أن يقول عقب المتن ومثل فرقة الطلاق غيرها (قوله بما ذكر) أى بعدم اتباعه بالطلاق (قوله محله الخ) فيه أنه لا ماسك في صورة الفرقة بأنواعها وكذا في صورة عذر الفرقة كان حصل جنون اهـ شيخنا (قوله فلو اتصلت بالظهار فرقة الخ) هو مفهوم قوله قبل ما لم يتصل بالظهار فرقة ومفهوم قول المتن لم يتبعه بالطلاق لكنه أعم من مفهوم المتن (قوله أو فسح نكاح) فيه

(صار عائداً) لأن تشبيهها بالآتم مثلاً يقتضى أن لا يسكنها زوجته فان أمسكها فوجبه بعد عاده فيما قال لأن العود للقول مخالفته يقال قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه أى خالفه ونقضه وهو قريب من قوله عاد في هبته (تنبيه) * هذا في الظهار المؤبد أو المطلق وفي غير الرجعية لأنه في الظهار المؤقت إنما يبرأ عائداً بالوطء في المدة كما سألني لا بالامتنان والعود في الرجعية إنما هو بالرجعة واستثنى من كلامه ما إذا مكرّر لفظ الظهار وقصده التأكيدي فانه ليس بعود على الأصح مع التأكيد بالآتيان بل لفظ الطلاق يدل على كونه ومات تقدم من حصول العود بما ذكره من أنه إذا لم يتصل بالظهار فرقة بسبب من أسبابها فلو اتصلت بالظهار فرقة بموت منهما أو من أحدهما أو فسح نكاح بسببه أو بسببها أو بانه سأل كرامة قبل الدخول

أو فرقة بسبب طلاق بائن أو رجعي ولم يراجع أو جن الزوج عقب ظهاره فلا عود ولو راجع من طلقها عتق ظهاره أو ارتد بعد دخول متصلا ثم أسلم بعد ردة في العدة صار عاندا بالرجعة وإن لم يسكنها عقب الرجعة بل طلقها لا الإسلام بل هو عاندا بعده إن مضى بعد الإسلام زمن يسع الفرقة والفرق أن مقصود الرجعة الاستباحة ومقصود الإسلام الرجوع إلى الدين الحق فلا يحصل به أمساك وانما يحصل بعد (و) إذا صار عاندا (لزمته الكفارة) لقوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآيات وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط أو بالعود فقط لأنه الجزء الأخير أو جملتها في أصل الروضة بالاترجيح والاول هو ظاهر الآية الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين تجب باليمين والحنث جميعا ولا تقطع الكفارة بعد العود بفرقة لمن ظاهر منها بطلاق أو غيره لاستقرارها بالامساك ولو قول لزوجاته الأربع أتت على كظهر رأيتي نظاهرمهن فان أمسكن زمن يسع طلاقهن فعاندا منهن فيلزمه أربع كفارات فان ظاهر منهن بأربع كلمات صار عاندا من كل واحدة من الثلاث الأولى ولزمه ثلاث كفارات وأما الرابعة فان فارقه عقب ظهاره فلا كفارة عليه فيها ولا عليه كفارة (والكفارة) مأخوذة من الكفر وهو استلسترها الذنب تخفيفا من الله تعالى ومنه الزناح كافر لأنه يستل

النذر

أن الفسخ لا بد فيه من الرفع للقاضي وزمن الرفع يحصل به الامساك وصورة بعضهم بما ذكرنا بين يدي القاضي أو بما إذا فقد القاضي والمحكم واستقلا بالفسخ اه شيخنا (قوله بسبب طلاق الخ) هذه هي مفهوم المتن في الحقيقة وسرّح بها زيادة إيضاح أوليين يكون الطلاق شاملا للبائن والرجعي وهذا وفيه أن الفرض أنه لم يتبعه بالطلاق فالاولى عدم ذكر الطلاق هنا لأنه مع إجماع المصنف أنه إذا اتبعه بالطلاق لا بد من عاندا وعبارة المنهيج فلما اتصل بأي بظهاره جنونه أو فرقة فلا عود اه وجعل الشارح الفرقة مأخوذة من كرهنا لكن لم يعبر كالشارح بقوله وما تقدم الخ فلم يلزم ذكر الطلاق سري له من عبارة شريح المنهيج واعترض بعضهم قوله أو فرقة بأنه مكرر مع المتن ويمكن حمله على ما إذا علق الطلاق بالبائن أو غيره على شيء كدخولها الدار أو دخوله ثم ظاهروا فوجد الدخول عقب الظهار فبهذا تكون مغاير لما سبق (قوله أو جن الزوج) كان الأولى أو جن الزوج عطفا على فرقة أو بقول فلوجن الخ (قوله متصلا) أي ارتدادا متصلا بالظهار وكانت الردة قبل الدخول (قوله في العدة) متعلق بأسلم (قوله صار عاندا بالرجعة) ولا يقال قد انفصل الظهار بالطلاق لأننا نقول محل انحلاله إذا دام عليه فان خالفه بالرجعة صار عاندا (قوله والفرق) أي بين الرجعة والإسلام (قوله الاستباحة) أي استباحة الاستماع (قوله الرجوع إلى الدين) أي والحل تابع له (قوله وانما يحصل بعد) أي فالحل تابع له فيحصل عقبه ولا يحصل به (قوله والاول شرط الالية) فان قلت هل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فقد قال ابن الرنعة ينبغي أن لا يجزئ التكفير قبل العودان قلنا الظهار شرط والعود سبب وعلى القول بأنهم ماسبان لا يجوز تقديمهما على الظهار ويجوز على العود شوبرى وذكرنا في الإيمان أن تقديمهما على الحنث بالصوم لا يصح فيقال مثله هنا فتأمل (قوله لاستقرارها بالامساك) أي أو نحوه وهو الوطء في الموت (قوله فان أمسكن) هل يتعين في دفع الامساك طلاقهن بكلمة واحدة أو يحصل بالشروع في طلاقهن ولو مع الترتيب ولا يكون بطريق كل واحدة ممسكا لغيرها حرر شوبرى الظاهر الاول (قوله والكفارة) عدل عن النجس الذي هو الظاهر أيضا حاروا شعرا بعدم اختصاص الكفارة بما ذكره هنا ليدخل نحو اليمين قر (قوله مأخوذة من الكفر) هذا معناها لغة وأما معناه شرعا فهي مال أو صوم واجب بسبب كلف أو قتل أو ظهار قاله الرجاني وقد يقال هذا التعريف شامل للفدية قاله أبو أن يفيد السبب بأن يقال هي مال أو صوم واجب بسبب من حلف أو قتل أو ظهار أو بجماع نهار رمضان عمدا وحينئذ تخرج الفدية وعمرها عيب ليرفقا له حق واجب إلى الخلف أو القاتل أو الظاهر بعد حنثه أو عوده اه وهذا التعريف كذلك في غير ما اعتراض عليه فتأمل وصحت القرية الصغيرة كفرا لأن بها يكفر الحق أي يستقر غلبة الجهل والفساد فيها اه ح ف (قوله لسترها الذنب) فيهارة هذا ظاهر فيما فيه ذنب وأما كفارة الخطاين الذنب الذي نستره الآن يقال شأنها ذلك أو الغالب فيما ذلك والمراد بقوله لسترها الذنب أي يحجب بناء على أنها جارية كحجود السهو ويجوز انظر الواقع في السلاة فكما لم يوجد وهو ما رجحه ابن عبد السلام أو تحققة بناء على أنها جارية كالحدود لأن بسببها ينزجر الإنسان

عن ارتكاب الموجب لها (قوله ومرتبة في آخرها) بمعنى أنه لا ينتقل الصوم الا اذا
عجز عن الخصال الثلاث زيادي قال العلامة الشوبري وما ينسب للكامل بن أبي شريف
رحمه الله تعالى

طهارا وقتلا رتبوا وقتعا * وصوما كما التخيير في الصمد والاذى
وفي قلب الله رتب وخير * فذلك سبع ان حطفت فحبذا

فقوله في النظم وصوما المراد به كفارة الجماع في شهر رمضان وقوله رتب وخير لو قال خير
فرتب لكان أولى لانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء فتأمل (قوله القتل) قدم عليه لكثرة
وقوعه ولان في دليله تقييد الرقبة بالمؤمنة وكسرة الطهار مقيسة عليه في التقييد والمقيس
عليه مقدم على المقيس (قوله وخصاله ثلاثة) هذا كله في الحر الرشيد ومنه الذي فكفر
بالاعتناق والاطعام لهما منه وأما الصوم فادبج منه لانه ليس من أهل النية ولا يتأني
اطعامه مع قدرته على الصوم لانه ~~يكنه~~ أن يسلم ويصوم فاما أن يترك الوطء واما أن يسلم
ويصوم ثم يوطء أما الرقيق فلا يكسر الا بالصوم لا عساره وامن للسيد منه ادا أضعفه
عن الخدمة لتضرره بدوام التحريم والمبعض كالحرا في الاعتناق لانه ليس من أهل الولاء
وأما السفيه فبعض الاسنوي أنه انما يكفر بالصوم أخذ من قواهم انه كالمعسر حتى لو خنت
في عيئه كفر بالصوم لكن رده البلقيني وقال المعتقد انه ~~يسفر~~ فرها بالمال كما في القتل لكن
المخرج له هو واهيه وانما هو والسفيه وفرق بين هذا والايمن بفروق منها تكرار الايمان عادة
فلم يلزم من جعله فيها كلمة سر جعله في الطهار كالمعسر لانه محرم والمكلف في مع عاده سم
مع تهرتف وقوله ومنه الذي فكفر بالاعتناق الخ ويمكن ملكه رقبة مؤمنة كان يسلم عبده
أو عبد مورثه فيملكه أو يقول لمسلم أعتق عبدا عن كفارة فيعيبه وهذه احدي الصور التي
يدخل فيها المسلم في ملك الكافر وقد جعلها بعضهم فقال

ومسلم يدخل ملك كافر * في الاوث والرديعب ظاهر
اقالة وفليس وما وهب * أصل وما استعقب عتقا بسبب

وقوله وما استعقب الخ يدخل فيه ثلاث صور ملك الاصل والفرع ومن أقر بحرثه والبيع
بشرط الاتناق (قوله عتق رقبة) بمعنى اعتناق رقبة ولو مغصوبة وآبقة وحر هونه والراهن
موسر وجانية ومعتما قتلها في حراية وان كان الاعتناق في دفعين كان ملك معسر نصف عبد
فأعتقه عن كسارته ثم ملك نصفه الا آخرنا عتقه فان لم ينو اعتنا عتاق باقية لم يجزه عنها اه
سم وكذا لو كانت الرقبة لفققة من شخصين بأن ملك نصفي رقيقين وباقيهما أو باقى احدهما فقط
حرسوا كلن موسرا أو معسرا اما اذا كان بقيهما رقيقا ففصل فان كان موسرا صح العتق
عن الكفارة لانه يسرى الى الباقي والافلا (قوله مؤمنة) أي فلا تجزى الكافرة وينبغي
أخذها ماذكر في المريض اذا شفى من الاجزاء أنه لو أعتق كافر اثنين اسلامه الاجزاء ومثله
أيضا ما لو أعتق عبد مورثه طائعا حياته فبان ميتا كما في ع ش على م ر والمراد بقوله مؤمنة أي
قبل العتق فلو قارن العتق الاسلام لم يجز واطلاق الرقبة على الرقيق مجاز مرسل من اطلاق
الجزء وارادة الكل والرقبة شامل للذكر والانثى اتفاقا ونحش على المعتقد وقابله عدم اجزاء

وتنقسم الكفارة الى نوعين مخيرة
في أولها ومرتبة في آخرها وهي كفارة
الدين ومرتبة في كلها وهي كفارة
القتل والجماع في شهر رمضان والطهار
والكلام الآن في كفارة الطهار
وخصاله ثلاثة الأول (عتق رقبة)
والآية الكريمة والآية المجزئة
في الكفارة أربعة شروط ذكر المصنف
منها شرطين الشرط الاول ماذكره
بقوله (مؤمنة) ولو بالاسلام أحياه
الابوين

الخنثى لأن الخنثى عيب في المبيع اه (قوله أو الدار) صورته أن يجردا في بلدة بها
مسلمون فيحكم عليه بالحرية ثم إذا ادعى شخص أنه رقيق وأقام بيعة على رقه من غير عرض
لا يوبه بالسلام أو كفر فانه يصح أن يعتقه عن كفارة لانه مسلم تبع الدار وإذا اشتراه أحد مع
أن يعتقه عن كفارة فان وصده الكفر بعد لو غيبه تين أنه كفر صلى فلا يجزئ إذا أنفاده
شيخنا واعلم أن الشروط المعتبرة في الرقبة ستة الأيمان وعدم العيب وعدم العوض وكال
الرق في الاعتاق عن الكفارة وعدم استحقاق العتق والحرية في المقتى وقد جمعتها بعضهم
نظاما من الرجز فقال

لصحة الاعتاق عن كفارة * ست شروط بأجز العبار
حرية المقتى ايمان العتق * وفقد لامبكي كسبا يطبق
كمال رق عدم استحقاق * للعتق فافهمه بلا شقاق
وعدم العوض تمام الستة * لاشروط منها ناقص البتة

(قوله قياسا عليها) أي بجامع حرمة سببهما واستشكال ذلك بأن التقيد بالايمان واردة
في كفارة قتل الخطا وهو لا يوصف بتحرير فكيف يقال بجامع الخ ويجاب عن ذلك بأن مرادنا
حرمة القتل من حيث هو من غير نظر إلى كونه قتل خطأ أولا وكذا قرره زى عن ابن قاسم
ثم راجعت شرح الشيخ المذكور على الورقات فرأيت أنه أشار إلى ذلك وجوابه بقوله والمقيد بالصفة
يحمل عليه المطلق كالرقبة قيدت بالايمان في بعض المواضع كما في آية كفارة القتل وأطلقت
عن التقيد به في بعض المواضع كما في آية كفارة الظهار فانه تعالى قال فيها فحرير رقبة والسبب
في الموضوعين مختلف فانه في الأول القتل وفي الثاني الظهار والحكم فيهما واحد وهو وجوب
التحرير أي الاعتقاق والجامع حرمة سببهما أي في ذاته فلا ينافي أن آية القتل واردة في الخطا
ولا حرمة فيه على المخطئ شورى وقال ابن حجر يجمع عدم الاذن في السبب (قوله أو حلا
الخ) أي من غير قياس والافال حمل صادق بالقياس والفرق اعتبار الجامع فيه دون الحل (قوله
لاطلاق آية الظهار) الانسب أو حلا للمطلق في آية الخ بدليل ما بعده والمراد بحمل المطلق
على المقيد اعتبار ذلك المقيد في المطلق قرره شيخنا بمعنى حمل المطلق على المقيد الحكم بأن
المراد من المطلق ذلك المقيد (قوله ليتفرغ) لو طائف الاحرار من العبادات وغيرها أي غالب
والاثنى بجملة وظائف الاحرار الامامة العظمى ولا يكون الامام الاعظم غير بالغ ولا يجوز
أن يكون أصم أو أخرس مع اجزاء كل عن الكفارة اه خضر (قوله اذا استقل بكفاية
نفسه) يرد عليه الصغير وأجيب بأن قوله ليتفرغ الخ أي حالا أو مآلا وانشرلوا عتق أحد
الماتصين الذي لا يمكن فصله فهل يصح أولا لانه غير قادر على الاستقلال لأن المتصق به قد
لا يطارعه على ذلك فيه نظر والاقترب الأول لانه قدرة على الكسب في حد ذاته ومثل ذلك
مالوا اعتقهما وهو ظاهر أي لأن الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشراء اه ع ش على م ر
(قوله كلا) أي ثقبلا أي عاجزا على نفسه ان لم يكن له منفق أو غيره ان كان له منفق وقال شيخ
الاسلام الكل من لا يستقل بأمر نفسه (قوله ولو ابن يوم) وتكون نفقته حيث في بيت المال
فان لم ينظم فعلى مياسير المسلمين وخالف الغزاة حيث لا يجزى فيها غير المميز لانها حق آدمي وغزاة

أو تبع الساي أو الدار قال تعالى في
كفارة القتل فحرير رقبة مؤمنة وألحق
بها غيرها قياسا عليها أو حلا لاطلاق
آية الظهار على المقيد في آية القتل كحمل
المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين
المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين
من رجالكم على المقيد في قوله تعالى
وأشهدوا ذوي عدل منكم ان شرط
الثاني ما ذكره بقوله (سلمية من
العيوب المضرة بالعمل) اضرارنا
لأن المقصود تكميل حاله ليتفرغ
لو طائف الاحرار وانما يصح ذلك
اذا استقل بكفاية نفسه والاقصير كلا
على نفسه وعلى غيره * (تنبيه) قال
الاصحاب لا حلة الشافعي في العيب
هنا ما يضر بالعمل تطير ملاحظته في
عيب الاخصية ما ينقص اللحم لانه
المقصود فيها وفي عيب النكاح ما يخل
بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يخل
بالمالبة فاعتبر في كل موضع ما يلحق به
فيجزى صغير ولو ابن يوم حكم بالسلامه

لنور
العتق
بشرط
مستحق

الشيء خياره واستشكل الاجزاء فيه بأنه لا يعرف بطريقه ومشي رجله وإبصار عينيه وسماع
أذنيه وأجيب بأن الحكم بالاجزاء فيه بناء على السلامة فإن بان خلافاً فهما تفضل الحكم
زي بخلاف ما لو مات عقب الاعتاق فإنه يجوز لظاهر السلامة (قوله لا مطلق الآية)
فيه أن الآية لم تعد بعدم العوض وبعدم عيب يحمل بالعمل فهلا تمسكتم بالاطلاق بالنسبة
اليهما أيضاً وقلتم باجرائه مع العوض والعيب ويجب أن التقيديهما علم من السنة (قوله
وأقرع وأعرج) عبارة من المنهج وأقرع أعرج باسقاط حرف العطف ليعلم أنه إذا كان
فيه أحدهما يجوز بالاولى اه زي (قوله يمكنه تتابع المشي) أي من غير مشقة
لا تحتل عادة ح ل (قوله وأعور لم يضعف عوره الخ) وقرر شيخنا اجزاء من يبصر نهاراً
ولا يبصر ليلاً كتناء بإبصاره وقت العمل وهو يفيد أنه لو كان وقت عمله الليل لا يجوز بناء
على أن المنظور إليه في ذلك ما هو وقت العمل بالفعل حرر ثم رأيت ابن حجر ذكر أن من يبصر
وقتا دون وقت يأتي فيه ما يأتي في المجنون وذكر عن بحث الأذرع أن المجنون الذي يفنى ويحيى
لا بد أن يكون اتفاقه نهاراً والليل لا يجوز لأن غالب الكسب انما يبصر نهاراً قال ويؤخذ منه
أنه لو تبصر ليلاً اجزاء حرر ح ل (قوله لم يضعف عمله ٣) أي ضعف يحمل بالعمل (قوله
وأصم وأخرس) فإن اجتماعاً جزءاً لأن من لازم الخرس الأمل العمى ح ل وهذا هو المعتمد
كما في الاسعاد لابن أبي شريف وعبارته ولو واجتمع العمى والخرس اجزاء كما اقتضاء كلام
العزير والروضة اه وبذلك تعلم ضعف ما في الدميري من عدم الاجزاء ومن ولد آخرس
بشروط اسلامه تماماً وبإشارته المفهومة وان لم يصل خلافاً لمن اشترط صلته ح ل (قوله
إذا فهمت اشارته ويفهم بالاشارة) قال ابن المقرئ الظاهر تلازم المعنيين في فهم الاشارة
أفهم بها والمفهم أن هذا باعتبار الغالب اه شوبري (قوله وفاقد أصابع رجله)
لأن فقد ذلك لا يحمل بالعمل بخلاف فاقد أصابع يده (قوله أو خنصر وخنصر) أن أو أغلظ
من كل منهما من المنهج أي بخلاف أغلظ من أحدهما كما لو فقد أحدهما فقط (قوله
أو فاقد أغلظ من غيرهما) وعبارة الدمياطي ويجزئ قطوع الخنصرين يده والخنصر من
أخرى والمحبوب والامة الرتقاء والقرناء اه بحروفه (قوله ولا فاقد أغلظ أيها) أي لكونه
ذا أغلظ فقط فلو كان ثلاثة فينبغي ان لا يضرب فقد أغلظ قياساً على السبابة والوسطى
ولو كانت السبابة أو الوسطى ذات أربع هل يغتفر فقد أغلظ عمل قطر وظاهر كلامهم أنه
لا يغتفر (قوله ولا يجوز هرم) الهرم بكسر الراء مشتق من الهرم بفتحها وسيأتي أنه مرض
طبيعي زي وفي المختار الهرم كبر السن وقد هرم من باب طرب (قوله عاجز) يحتمل أنه وصف
غير كاشف للاخترازا عما إذا كان هرم ما يتدر على صنعة يكتفي بها (قوله فان برئ) أي كل
من الهرم والمرضى بخلاف ما لو اعتق أعى فأبصر فإنه لا يجوز والفرق تحقق اليأس في العمى
وعود البصر فعمدة جديدة بخلاف المرض شرح المنهج وقوله والفرق قال في شرح الروض
قـ بشكل يتولهم لو ذهب بصره بجناية فأخذ دية ثم عاد استردت لأن العمى المحقق لا يزول اه
والممكن لأن العمل ما في الجناية على ما إذا لم يتحقق زواله وما هنا على ما إذا تحقق فليست أمـ
ثم رأيت م ر اعتمد هذا الفرق وصورة تحقق الزوال بما إذا أخبره معصوم كالسيد عيسى عليه

(٢) قوله عمله كذا في نسخة المؤلف
والذي في الشرح عوره وهو المناسب
اه معجمه

لا مطلق الآية الكريمة ولأنه يرجح كبره
كما لم يرض يرض برؤيه وأقرع وهو من
لانبات برأسه وأعرج يمكنه تتابع
المشي بأن يكون أعرجه غير شديد وأعور
لم يضعف عوره بصره منه السليمة وأصم
وهو فاقد السمع وأخرس إذا فهمت
اشارته ويفهم بالاشارة وفاقد أنفه وفاقد
أذنيه وفاقد أصابع رجله ولا يجوز
زمن ولا فاقد رجل أو خنصر وخنصر
من يده أو فاقد أغلظ من غيرهما ولا فاقد
أغلظ أيها لم تعطل من نفسه اليد ولا
يجزئ هرم عاجز ولا مريض لا يرجح
برؤيه فان برئ بان الاجزاء على الأصح

وعلى نينا والمرسلين أفضل الصلاة والسلام اه سم أقول وينبغي أن يلحق بالمعصوم ماله
 دلت القرائن القطعية على عدم زواله اه ع ش وقوله تحقق اليأس أخذ من الفرق أنه
 ولم يتحقق اليأس فيه فانه يجزئ وهو كذلك فلا فرق بين الخلق والحادث اه زى قال ع ش
 على م ر ولو أبصر وتبين أن ما كان بعينه غشاوة وأنه ليس بأعمى لم يجز لفساد النية وعطيه
 فلعلى الفرق بينه وبين المريض الذي لا يرجي برؤه حيث أجزأ إذا برى أن المرض ليس فيه
 صورة ظاهرة تنافي الاجزاء فضعف تأثيره في النية ولا كذلك الا على وينبغي أن مثل ذلك زوال
 الجنون والزمان فلا يكفي عن الكفارة أخذ من الفرق الذي ذكره الا أن يقال العمى المحقق
 أيسر معه من عود البصر بخلاف الجنون والزمان المحققين فإن كلا منهما يمكن زواله بل عهد
 وشوهد وقوعه كثيرا اه (قوله كمال الرق) المراد بكال الرق أن لا يستحق العتق بجهة
 أخرى غير الكفارة كالكتابة والاستيلاد والقرابة فلو عبر بذلك لكان أولى وقال بعضهم قوله
 كمال الرق أى الرق الكامل نخرج من سيده كره من يعتق بمجرد الشراء لأن رقه كالتناقص
 أولانه لا يتمكن من اعتاقه اذ بمجرد دخوله في ملكه يعتق عليه (قوله فلا يجزئ شراء قريب
 الخ) في تفرعه على اشتراط كمال الرق نظر ظاهر لأن القريب كمال الرق اه شجنا وأجاب
 م د بقوله كمال الرق أى الرق الكامل نخرج من يعتق بمجرد الشراء فانه كثر رقه ناقص اه
 فيكون المراد بكال الرق بالنسبة للمكفر اه (قوله ولاعتق أم ولد) ولا المشتراة بشرط العتق
 ولا يجزئ الموصى بمنفعته أبدا أو مدة معينة ولا المستأجر لعجزهما عن الكسب لنفسهما
 وللحصول بينهما وبين منافعهما وبهذا فارق المريض الذي يرجي برؤه والصغير نعم لو بقي من
 مدة الوصية أو الأجرة الأما لا يقابل بأجرة فيبحث بعضهم الاجزاء حينئذ اه سم (قوله
 صحيحة) أى بخلاف الفاسدة سم وعبارة قل ولاصحح كتابة أى لم يبقها تعليق عتق عن
 الكفارة كما لو قال ان دخلت الدار فانت حر عن كفارتى ثم كتبه فاذا دخلها ولو بغيا اختار
 سيده عتق عن الكفارة اه (قوله ومعلق عتقه بصفة) أشار به الى أنه لا يشترط في عتق
 الكفارة التخيير اه زى ويجزئ مغبوب وان عجز عن تخليصه وحامل رقبته ولدها وان
 استثناء اه برماوى (قوله عن شوب العوض) الاولى حذف شوب لعدم ظهور معنى له
 والمعنى يستقيم بدونه (قوله من الرقيق) كان الظاهر منه (قوله أو على أجنبي) بمعنى من
 معطوف على من الرقيق أى يأخذه من الرقيق أو من أجنبي أو متعلق بقوله عوض أى عوض
 كائن على أجنبي فكان الاولى أن يقول من أجنبي (قوله لم يجز ذلك الاعتاق عن كفارته)
 أى ويعتق بالعوض • (فرع) • لو قال أعتق عبدك عني عن كفارتى ولم يذكر عوضا عتق
 ولزم الطالب القيمة وعتق عن الكفارة فان لم يقل عن كفارتى عتق ولا يلزمه قيمة اه ولو قال
 أطعم عن كفارتى ستين مسكينا كل مسكين مدين جنس كذا مع وكذا الكسوة ان نوى عند
 الانحراح الكفارة فيه بما قل بدل ما أخرجه ما لم يقصد التبرع اه برماوى (قوله فاضلا)
 أى الرقيق أو غيره ومثله الاطعام والكسوة فلا بد أن تكون الثلاثة فاضلة عن كتابة العسر
 الغالب في كفارة الطهار كما قرره شيخنا العزيزى (قوله عن كفاية نفسه) أى وعن كتب نفسه
 وخيل جندى وآلة محترف وغير ذلك كما فى الفلاس والمراد كفاية العمر الغالب على الممتد أى

الشرط الثالث كمال الرق فى الاعتاق
 عن الكفارة فلا يجزئ شراء قريب
 يعتق عليه بمجرد الشراء بأن كان أصلا
 أو فرعاً بجهة عتقه عن كفارته لأن عتقه
 مستحق بجهة القرابة فلا يتصرف عنها
 الى الكفارة ولاعتق أم ولد لا تستحقها
 العتق ولاعتق ذى كتابة بجهة لأن عتقه
 يقع بسبب الكتابة ويجزئ مدبر
 ومعلق عتقه بصفة الشرط الرابع خلو
 الرقبة عن شوب العوض فلو أعتق
 عبده عن كفارته بعوض يأخذه من
 الرقيق كاعتقك من كفارتى على أن
 ترد على ألقا وعلى أجنبي كاعتقت
 عبدى هذا عن كفارتى بالاعتاق عن كفارته
 فقبل لم يجز ذلك الاعتاق عن كفارته
 وضابط من يلزم ما العتق كل من ملك
 رقيقاً أو ثمنه من نفسه أو عرض فاضلا
 عن كفاية نفسه وعياله الذين يلزمه
 مؤنهم شرباً

ان لم يبلغه فان بلغه فالمعتبر كفاية سنة وهذا جيع بين من قال كفاية العمر الغالب وبين من قال
كفاية سنة وكذا كل كفارة وتقييد بعضهم بالمرتبة لكونها تحمل الكلام اه (قوله
وأثنا) هو مناع البيت الواحدة اثناة وقيل لا واحدة من لفظه اه مصباح (قوله لزمه العتق)
هذا الاساجدة اليه لانه علم ولعله سري له من عبارة غيره هكذا قيل وقد يقال ان قوله لزمه العتق
خبر عن قوله كل والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن قوله وضابطا فاندفع القول بأنه لا حاجة اليه
بعد ما تقدم فافهم والاعتراض أقوى (قوله بالعمر الغالب) أي يقيته فلو كان عنده مال
لا يزيد عن كفاية العمر الغالب ولكنه يكتب ما يكفيه ويكتفى من عليه كفايته لا يلزمه العتق
والتحويل على الكسب لا يكتفى لانه ربما عجز عن الكسب وهذا ظاهر فان كان قد بلغ العمر
الغالب قدرت كفايته سنة سنة كما قرره شيخنا ح ف (قوله وقضية ذلك) أي
التصويب وبعبارة شرح المنهج وقضية ذلك أنه لا نقل فيها مع أن منقول الجمهور الاول وحزم
البغوي في فتاويه الثاني على قياس ما صنع في الزكاة أما من لا يملك ذلك كمن ملك رقيقا هو
محتاج الى خدمته لمرض أو كبرا أو ضخامة مانعة من خدمة نفسه أو منصب يأبى أن يخدم نفسه
فهو في حق كالمعدوم اه والمعتمد منقول الجمهور لا ما جزم به البغوي جازيا على رأيه في الزكاة أي
من أن الفقير يعطى فيها كفاية سنة وهو ضعيف وقوله أو ضخامة انظر ما لم يرد له الضخامة هل
هي العظمة أو صكبر الجثة ويظهر أن المراد بها الثاني وهو ما جزم به شيخنا أولا ثم استقر
الامر على أن المراد بها الاول واعنده وهي التفاخر والتعاطف ولا يرد عليه قوله بعد ذلك
أو منصب لان تلك ضخامة خاصة بالولاية وهذه ليست سبيها ولا يلة ولا منصب كما أفاده خضر
وقوله مانعة من خدمة نفسه أي بحيث تحصل له مشقة لا تحمل عادة كعظم جسمه أو لوجود
رتبة له وعليه يكون عطف منصب من عطف الخاص على العام وعلى الاول من عطف المغاير
وقوله أو منصب ظاهره أنه لا فرق بين الديني والدنيوي ويعد في اعتاده عن ذكر خدمة نفسه
ومار ذلك خلقا له اعتبار أن يفضل عن خادم يخدمه (قوله ولا يجب على المكفر بيع ضيعته)
أي بل يعدل الى الصوم فان فضل دخلهما عن ذلك لزمه بيعهما ما شرح المنهج (قوله العقار)
كذا قال الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء أو شجرا أو أرض أو غيرها
ببيت بذلك لان الانسان يبيع بتركها اه برماوى (قوله بحيث لا يفضل دخلهما) بخلاف
ما اذا كان يزيد دخلهما على الكفاية المذكورة فانه يبيعهما جميعهما الكفاية بغيرهما ان كان
له غيرهما ما يكفيه فان لم يكن له غيرهما وكان يزيد دخلهما عن كفايته قال م ر يبيع الفاضل
ان وجد من يشتره والا فلا يكلف بيع الجميع الا ان كان الفاضل من غنها يكفيه العمر الغالب
اه برماوى وقول م ر يبيع الفاضل أي ما يقابل الفاضل عن كفايته وهو بعض الضيعة
وبعض عروض التجارة (قوله ألفهما) معنى ألفهما أن يكونا بحيث يشق عليه مفارقتهما
مشقة لا تحمل عادة فلو اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقبة لزمه
تحصيلها ح ل قال م ر في شرحه ويشارك ما هنا ما ترقى الحج من لزوم بيع المألوف بأن
الحج لا بد له وللاعتاق بدل وحامر في القلنس من عدم تسمية خادم ومسكن له بأن للكفارة بدلا
كما تروى وبأن حقوقه الى مبنية على المسامحة بخلاف حق الآدمي ومن له أجره تزيد على قدر

قوله لا يزيد عن كفاية العمر الغالب هكذا
في نسخة المؤلف والمصباح لا يكفيه
العمر الغالب كما هو ظاهر اه معجمه

نفقة وكسوة وسكنى وأثنا وأخذ أمالا لا بد
منه لزمه العتق قال الرافعي وسكنوا
عن تقدير مدة النفقة وبقية المأون
فيجوز أن يقدر بذلك بالعمر الغالب
وأن يقدر بسنة وصوب في الروضة
منها الثاني وقضية ذلك أنه لا نقل فيها
مع أن منقول الجمهور الاول وهو
المعتمد ولا يجب على المكفر بيع ضيعته
وهي يفتح الضاد العقار ولا يبيع رأس
مال تجارته بحيث لا يفضل دخلهما
من غلة الضيعة وشرح مال التجارة عن
كفايته لمعونه لتحصيل رقيق بعته ولا
بيع مسكن ورقيق نفيسين ألفهما
له من مفاضة المألوف

كفايته لا يلزمه التأخير بل جمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وإن أمكنه جمع الزيادة في نحو ثلاثة أيام فإن اجتمعت قبل الصوم وجب العتق اعتباراً بوقت الاداء اهـ (قوله ولا يجب شراء بغين) كأن وجد رقيقاً لا يبيعه مالاً إلا بالكاتب أكثر من ثمن مثله ولا يعدل إلى الصوم بل عليه الدبر إلى أن يجده بثمن المثل اهـ شرح المنهج وقوله إلا بالكاتب أكثر من ثمن مثله أي غير اللاتقي به والا فبدية الجمال عنها ~~كثير~~ لكنه لا تقبها فيجب شراؤها ولا يجب قبول هبة لرقيق أو فقه ولا قبول اعتاقه عنه (قوله بوقت الاداء) أي وقت ارادة الاداء أي الاخراج أي اسراجها ولو بعد وجوبه عليه بمدة طويلة لأن وقت الوجوب هو وقت القتل ووقت الجماع ووقت هوده في الظهار والمعتد أن المعتبر بعجزه وقت الاداء فلا يعتبر بما قبله وإن كان. وسرا قبل فيقتصر بالصوم ومن شرع في الصوم ثم أبسر فلا يقتل لأنه لا يعتبر ما بعد وقت الاداء أيضاً كما قرره شيخنا ح ف (قوله ولا بأي وقت كان) أي ولا بالأغلة من مافالاقوال أربعة كما قاله شيخنا (قوله بأن عجز عنها) أي عند الشروع في التكفير وهو المراد بوقت الاداء (قوله أو شرعاً) بأن لم يجد عنها أو وجده واحتاج إليه للموتة أو وجدها واحتاجها للخدمة وليس من العجز الشرعي وجودها بأكثر من ثمن مثلهما كافي التيم بل يصبر إلى أن يجدها ثم يشر مثلهما ولا يقتل للصوم (قوله فصيام شهرين) أي بالهلال وأن نقصا لأنه المعتبر شرعاً كافي البرصوى فلو صامه ما تم تبين بعد صومه ما أن له ما لا ورثه ولم يكن عالماً بالهلال لم يتدب صومه على الأرجح اعتباراً بما في نفس الامر اهـ حجروا ر فيقع صومه مثلاً مطلقاً (تبيينه) قال الشيخ خضر سئل شيخنا الزبدي عن حكمة وجوب شهرين متتابعين في حادثة القتل والظهار ووقوع نهار رمضان عند اذا عجز عن العتق وعن حكمة عدم وجوب شهرين متتابعين اذا عجز عن الرقبة في كفارة الخلف بالله تعالى فأجاب بأن القتل من حيث هو لما كان من الكبائر وكذلك الظهار والوقوع في نهار رمضان من الكبائر أيضاً غلط عليه بصوم شهرين متتابعين ولا كذلك الخلف بالله تعالى فإنه في الجملة ليس من الكبائر وأيضاً لما كان الخلف بالله تعالى أكثر وقوعاً من القتل ونحوه خفف فيه ما لم يخفف في غيره (قوله فلو نكف الاستاق) المناسب لكر لو نكف الخ (قوله أو غيره) كالاتهاب (قوله بنية الكفارة) وقد تجب النية في الاعتاق أو الاطعام ولا يشترط تعيين كونها ظهاراً مثلاً قال م ر في شرحه فلو اعتق من عليه كفارتان لقتل وظهار رقتين بنية كفارة ولم يعين أجزأ عنهما ورقبة كذلك أجزأه عن أحدهما مبهمة وله صرفه إلى أحدهما وتعيين فلا يتمكن من صرفه إلى الأخرى كالمؤدى من عليه ديون بعضهما بهما فإن له تعيين بعضهما للأداء نعم لو نوى غير ما عليه غداً لم يجزه وإسراع في نظيره في الحدث لا دنوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا اهـ حجروا ر ولو صام أربعة أشهر بنية الكفارة وعليه كفارتان كفاه فلو عجز الشهر الأول عن كفارة والثاني عن الأخرى وهكذا لم يكفه عن واحدة منهما عدم المتابع وعلم أنه لا تصح النية قبل تحقق العجز اهـ برماوى (قوله في صوم الفرض) أي الأصلي (قوله ويجب تبين النية) وأن تكون النية واقعة بعد فقد الرقبة لا قبلها م ر (قوله فإن بدأ بالصوم) محذور قوله ويعتبر الشهران بالهلال أي أن يبدأ بالصوم في أول الشهر (قوله بفوات يوم الخ) ووقع السؤال في المدرس

ولا يجب شراء بغين وأظهر الاقوال اعتبار البسار الذي يلزم به الاعتاق بوقت الاداء لا بوقت الوجوب ولا بأي وقت كان ثم شرع في المصلحة الثانية من نكاح الكفارة فقال (فإن لم يجد) رقبة يعتقها بأن عجز عنها حساً أو شرعاً (فصيام شهرين متتابعين) للآية الكريمة فلو تكلف الاعتاق بالاستقراض أو غيره أجزأه لأنه ترقى إلى الرتبة العليا ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقصنا ويكون صومهما بنية الكفارة لكل يوم منهما كما هو معلوم في صوم الفرض ويجب تبين النية كما في صوم رمضان ولا يشترط نية المتابع اكتماء بالتتابع الأصلي فإن بدأ بالصوم في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الأول من الثالث ثلاثين يوماً يفوت المتابع بفوات يوم

عمالومات المكفر بالصوم وبقى عليه منه شيء هل يني وارثه أو يستأنف والجواب عنه
أن الظاهر الثاني لا تنقضاء التتابع وعليه فيخرج من تركه جميع الكفارة لبطلان ماضى
من صومه وعجزه عن الصوم بموته ولا يجوز لوارثه البناء على ماضى اه ع ش على م ر محل
هذا ان لم يصم وارثه عنه (قوله بلا عذر) ويحرم قطعه بلا عذر لان الشهرين كيوم واحد
ويحرم الوطء فيه ما ولولا لانه لا يجوز له الوطء في الظهار الا بعد تمام الكفارة لكنه فيه لا يقطع
التتابع خلافا للامام مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما اه (قوله يكفون) أى من نحو حيض
ونفاس وانغمام مستغرق اه م ر حوى فان قيل الكلام في كفارة الظهار وهى خاصة بالرجل
ولا يتصور فيه حيض أجاب عنه م ر بقوله لا يشواته بنحو حيض أى في كفارة القتل اذ كلامه
يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها فيما ذكر ويتصور أيضا في كفارة الظهار بأن تصوم امرأة
عن مظاهر ميت قريب لها أو باذن قريبه أو بوصيته اه بالحرف واعترض ع ش هذا
التسوير بأنهم أحسنه فلا يجب عليها التتابع لانه انما وجب في حق الميت لمعنى لا يوجد في حق
النايب عنه في الصوم أى وهو التعليل اه وعبارة البرماوى قوله بنحو حيض أى في كفارة
المرأة عن القتل لانه الذى يتصور منها بخلاف كفارة الظهار وجماع رمضان فانه لا كفارة
عليها فيهما وأما كفارة اليمين فالواجب فيها عند العجز عن الخصال الثلاث ثلاثة أيام ولا يشترط
فيها الولاء اه وقال شيخنا العزيزى قوله بنحو حيض محله اذ لم تخل مدة الصوم عن الحيض
فان كانت تحلو كان كانت عاداتها أن تطهر شهرين ونحوه في الثالث فيجب عليها أن تطهر
شهرى الظهور وتصوم فيهما فان لم تطهر ذلك وطراً الحيض قبل تمام المدة فانه يقطع الولاء اه
قال ع ش على م ر ولو أمرهم الامام بالصوم للاستتقاء فصادف ذلك صوما عن كفارة
متابعة فينبغى أن يصوم عن الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الايام بالصوم المأمور به
وان قلنا يجب الصوم بأمر الامام (قوله أو لمرض) أى أو سفر أى وان جازهم ما الفطر وحيث
بطل التتابع فان كان بعذر انقلب ماضى نقلا والافلا اه م (قوله بدوم شهرين)
أشار به الى أنه لا يشترط دوام المرض أبدا في الانتقال الى الاطعام فان لم يدم شهرين بل بعضهما
انتظر زواله ولا ينتقل للاطعام بل يصوم بعد زوال المرض اه شيخنا قال من ل لك ان تقول
يشكل عليه انتظار المال الغائب في القدرة على العتق ولو زاد على ذلك ويحباب بأنه يمكنه
الاخذ في أسباب احضاره ولا كذلك المرض اه (قوله المستفاد) بالنصب بدل من ظنا
ولا يصح أن يكون نعنا ظنا لانه معرفة وظنا نكرة وقد يقال المستفاد اسم مفعول وأل الداخلة
عليه موصولة لا معرفة وحيث نذره ونكرة كما قال ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا عن تنكيره لا بعزل

ومثل المضاف المترون بال (قوله من العادة) أى من عادة الشخص فان أخلف الظن
أو زال المرض الذى لا يرجح برؤيه لم يجز الاطعام اه حل (قوله أو من قول الاطباء)
أى عدلين منهم وقال م ر الاوجه الاكتفاء بقول عدل منهم اه برماوى (قوله أو لمشفقة
شديدة) أى لا تحتدل عادة وان لم تبع التيمم بدليل التمثيل بالشبق اه حل (قوله الغلة)
بضم الغين المجعولة وسكون اللام وفتح الميم (قوله شهوة الوطء) أى شدة الحاجة اليه برماوى

بلا عذر ولو كان اليوم الاخير أما اذا
فان بعذر فان كان يكفون لم يضمر
لانه ينافي الصوم أو كمرض
مسوغ للفطر فترلان المرض لا ينافي
الصوم ثم شرع في الخصال الثالثة من
خصال الكفارة فقال (فان لم يستطع)
أى الصوم المتتابع لهم أو لم يرض
بدوم شهرين ظنا المستفاد من العادة
في مثله أو من قول الاطباء أو لمشفقة
شديدة ولو كانت المشقة لشبق وهو
شدة الغلة أى شهوة الوطء أو خوف
زيادة مرضه

(قوله فاطعام ستين مسكينا) أي من أهل الزكاة بأن يكونوا أحراراً مسلمين من الآدميين فلا يجوز دفعها للجن أخذاً من قوله في الحديث فتدعى على فقرائهم إذا الظاهر منه فقرهم أي آدم وان احتمل فقرهم المسلمين الصادق بالجن وقد يؤيد عدم الإجراء أنه جعل لمؤمنينهم فاطعام خاص وهو العظم ولم يجعل لهم شيئاً يتناولونه إلا آدميون على ما لا يخبرون فقرائهم حتى نعلم المستحقين من غيره ولا ننظر لأمكان معرفة ذلك لبعض الخواص لا بالاعتقالات على الأمور النادرة وآثار التعبير بالمسكين مع أن المراد منه ما يعم الفقير كعكسه تأسيساً بالكتاب العزيز ولأن شمول الفقير طهر من شمول الفقير له وخرج بأهل الزكاة غيره فلا يجوز دفعها للكافر عند ما عاشرنا أفعمة خلاف للحنفية إذا السلام عندهم ليس بشرط في أخذ غير الزكاة فإنه يجوز عنده أن تدفع إلى الذي سواه كان واجباً ونطوعاً كصدقة الفطر والكفارة والذكر وكذا لا يجوز دفعها لما سواه وهو طلبة ومواليهم ولأن تلمزهم موته ولا رقيب لأنهم أحق الله تعالى باعتدافها فئاتاً وأما ما خبر فاطمة أهل ذلك فقول أي بأن الكفارة إنما تجب على من قدر عليها وهذا الرجل لم يقدر عليها فلما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وملكه أباه قال ما أحسن أفتقر إليه منافقاً له النبي صلى الله عليه وسلم خذه الخ لأن الكفارة إنما تكون عن الناضل عن القوت ومن كان على هذه الحالة يجوز له كل ذلك وتبقى الكفارة ديناً عليه ولا يكفي أقل من ستين وإن دفع لهم أكثر من الستين متى لا يشترط الإعطاء في وقت واحد ولو دفع الأمداد لها ما من فتحت به بل دفعها للمساكين لم يجز ذلك لا بد للإمام على الكفارات ولو دفع المكفر لواحد منهم متى ما سراه ردعه لا خروجه كذا إلى تمام الستين كفي وإن كان مكروهاً وذكر بعضهم حكماً لا يرد فيه مسكيناً وهي ما قيل أن الله تعالى خلق آدم من ستين نوعاً من أنواع الأرض الحائلة بالآجر والاصفر والأسود والسهل والوعر والحلوا والعذب وغير ذلك واختلقت أنواع أولاده كذلك فكان المكفر عزم جميع الأنواع بصدقته ولا يبعد أن تكون حكمة كون الصرم ستين يوماً كذلك كافي قل (قوله لأنه أسوأ) أي وإنما اختار المصنف التعبير بالمسكين تأسيساً بالكتاب العزيز (قوله والمراد تعليمهم) أي بالدفع إليهم ولو لم يوجد لفظ تعليم كافي حتى والبرماوى قال الشيخ من أي ولو كان ذلك على جهة الشبوع بهم لكن ما يجزيه إذا علم أنه وصل لكل واحد منهم متى حتى لو ملكهم الجلالة بالسوية وأقبضهم ثم اقتسموها بالتفاوت بحيث لم يحصل لبعضهم متى لم يجز الأمن علم أنه حصل له متدفعه كعمل غيرهم خلاف لما في شرح الروض مر ٥ وأشار الشارح بقوله تبع فيه لفظ القرآن للحواب بما يدل أنه كان الأولى للمصنف التعبير بالتعليم بأن يقول نألم يستطعمه الستين مسكيناً الخ رعاية المنهج فإن عجز ملك في ظهار وجعاً ستين مسكيناً أهل زكاة متى ما قال في شرحه وتعبير بهلك أولى من قوله كفر فاطعام لاخراج ما لو غداهم أو عشاهم بذلك فإنه لا يكفي ٥ وعبرة قل على الجلال وله أن يجمع الأمداد والمساكين ويملكها لهم ولو وسعها من أي شيء ولو لم يملكها قسمتها ولو متفاضلاً كما قاله شيخنا وفيه بحث لأنه إن كان من أخذ زيادة عن المقد شر يكافئ قدر ما أخذ لم نقتص غيره عنه فلا يجوز أو شر يكافئ قدر المقد فليس له أخذ أكثر منه لأنه ليس حقه ولهذا قال الخطيب الآن يقال أنه من حيث مساحته غيره له شيء من حقه

(فاطعام ستين مسكيناً) الآية السابقة أو فقيراً لأنه أسوأ حالاً منه ويكفي البعض مساكين والبعض فقراء * (تنبيه) * قوله فاطعام سبع فيه لفظ القرآن الكريم والمراد تعليمهم كقول جابر رضي الله تعالى عنه أطمع النبي صلى الله عليه وسلم الجدة المسكين أي ملكها

قد أملاه ومنه يعلم جواز ترك بعضهم حصته لغيره منهم أو من غيرهم وأنه لو قال لهم خذوه
ولم يقضوه لم تجز قسمة متفاضلا لعدم ملكهم له قبل القبض وصح قبضهم بلا تقدير لانه ليس
في معاملة وانما لم يجز رفع ثوب واحد عشرة مساكين في كفارة اليمين لانه لا يسمى ثوبا ولا لكل
واحد ثوب اهـ (قوله فلا يكتفى بالتغذية) بالدال المهملة بدل ما بعده وهي ما يؤكل قبل
الزوال والتشبه ما يؤكل بعده وأما التغذية بالذال الموحدة فانها تميم الاثنين اهـ شيخنا (قوله
ولا التعشية) أى ولا اطعام أقل من ستين ولا اطعام ستين متدا الواحد في ستين يوما اهـ سم
(قوله أى فلا يشترط لفظ) معتمد (قوله ولا يكتفى بملكه) أى عليك المظاهر (قوله
ولا الى مكنتي) عطف على التوهم كانه توهم أنه قال ولا يكتفى فعه الى كافر (قوله صفات
الزكاة) أى الفقر والمساكنة فلا يكتفى صرفها لمن لم يصف بهما (قوله ويصرف للستين
المذكورين ستين متدا) فلو دفع ستين متدا الى ثلاثين مسكينا أجزأه اطعام ثلاثين ان لم ينقص
كل واحد عن متدا ولزمه صرف ثلاثين متدا الى ثلاثين غيرهم وله استرداد الباقي منهم ان أعلمهم
بكونها كفارة بخلاف مالوته او ثواب الامداد الـ ستين أى فلا يكتفى نعم لو أخذوا الجمل على
الاثر الـ ثم اقتسموا لم ينسأ التفاوت في المأخوذ بعد الاقسام في الاجزاء ملكهم قبله وبخلاف
مالو كان المدفوع الى كل واحد أقل من متدا سم (قوله كل مسكين) أى نصيب كل مسكين
الخ وفي نسخة متدا بالنصب وهي طاهرة أى يعطى متدا وقر شيخنا ح ف ان قوله كل مسكين
أما بالجر بدل من ستين أو منصوب بفعل محذوف أو بدل من ستين على المحل أو مرفوع
بأن فاعل محذوف أى يطعم دل عليه اطعام المتقدم و متدا على الثلاثة منصوب بمنعول ثان
وفي نسخة برفع متدا فيكون كل مسكين مرفوعا أى كل مسكين له متدا (قوله أو يطلق) محذوف
على قوله بالسوية وهو منصوب على حدة * وليس عبادة وتقر عيني * قال في الخلاصة

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابا أو محذوف

سواء كان العطف بأو أو بالواو أو بالفاء أو سم (قوله فاذا قبلوا) لعل المراد بالتبول عدم الرد
ولو تفاوتوا بعد البول لوجود التساوى حال الملك اذا قبل البول حصل الملك بخلاف ما سـ أى
فما اذا قال خذوه ربوي الكفارة فأخذوه متفاوتين فانه لا يجزى لعدم التساوى حال التملك
اذا الغرض أنه لم يوجد قبول حال التساوى ولا لاحد القائم مقام التساوى بخلاف المسئلة
الاولى فان فيها لقبول المحصل للملك حال التساوى كما فاده شيخنا (قوله على الصحيح)
يرجع لصورتى الواسع بين أـ بـ سم واما أثر التمثيل المذكور لما فيه من الخلاف فذكر المختلف
فيه وترى المتن عليه وهو تملك كل واحد متدا على انفراد اهـ شيخنا (قوله لم يجزه) أى
لم يخرج من العهدة بهذا الفعل فلا ينافى أنه اذا كمل المذل أخذ بعضه فانه يجزى اهـ شيخنا
(قوله ولو قال خذوه الخ) الفرق بين هذه ومسئلة الاطلاق أنه هنا ما بالسوية وهناك
لا ينفصله وأيضا هنا لم يوجد قبول وانما وجد فعل قائم مقام القبول بخلاف الاولى فانه وجد
فيها قبول بالفعل لفظا وعبارة مـ بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزى به
ان أخذوه بالسوية والالم يجزى الا من أخذ متدا الادونه اهـ وهي أوضح من عبارة الشارح واولى
منها (قوله ونوى) أى الكفارة (قوله فان تفاوتوا) أى قبل الاخذ بالسوية لم يجزه

فلا يكتفى بالتغذية ولا التعشية وهما
بشترط اللفظ أو يكتفى بالدفع عبارة
الروضة تقتضى اللفظ لانه عبر بالتمليك
قال الاذرى وهو بعيد أى فلا يشترط
اللفظ وهذا هو الظاهر كدفع الزكاة
ولا يكتفى بملكه ككافرا ولا هاشم اولا
مطلبيا ولا من تلزمه نفقته كزوجته
وقريته ولا الى مكنتى بفققة قريب
أو زوج ولا الى عبد ولو كانا لانها
حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة
ويصرف للستين المذكورين ستين
متدا (كل مسكين متدا) كان يرضعها بين
أيديهم ويملكها لهم بالسوية أو يطرق
فاذا قبلوا ذلك أجزأ على الصحيح
فلو تفاوت بينهم بملك واحد متدين
وآخر متدا أو نصف متدا لم يجزه ولو قال
خذوه ونوى فأخذوه بالسوية أجزأ

للتفاوت قبل الملك اذا الملك هنا بالاختلاف القائم مقام القبول اه شيخنا (قوله لم يجز الامتد
واحد) اقتصر عليه عملا بالاسوا وللاحتياط لانه يمكن أن كل واحد أخذ دون مدة الواحدة
فانه أخذ الباقي بتمامه فكل من أخذ دون مده لم يجز ما أخذه الا ان تم ومن أخذ الباقي بتمامه
لم يجز ما أخذه الامتد واحد ويسترد منه ما زاد عليه اه شيخنا (قوله ما لم ينين) كأن علم أن
هناك آخر أخذ مدا كمالا (قوله معه) أي مع هذا المدة ومع التفاوت أي فيجزى المكفر
جميع الامداد التي علم أنها كاملة واحدة واحدة مع كل من أخذ منها واحدا أو أكثر
وان كانت الزيادة لا تحسب فالحاصل أنه اذا لم يظهر الحال في أخذهم الامداد مع التفاوت
أي عدم العلم في أخذها بالسوية فانه لا يحسب له الامتد واحد ما لم يعلم بمدة آخر كمالا مع واحد
آخر فيحسب هذا الثاني أيضا فاذا ظهر ثالث مع آخر يحسب وهكذا هذا معنى كلامه فتأمله
ح ف (قوله والخبر) واختار الروياني جواره فيعطى ~~ح~~ كل أحد رطلين وبه قال ابن
أبي هريرة والصيرفي وأحمد وأبو حنيفة رضي الله عنهم ولا بأس بقيل آدم اه برماوى (قوله
واللبن) مرجوح والمعمد اجزأه كافي الفطرة قل وصرح شيخ الاسلام في المنهج
(قوله ظهارة مطلقا) انما يقيد به لقول المتن حتى يكفر لان الظهارة المؤقتة يجوز له الوطء فيه
اما بعد التكفير أو بعد انقضاء المدة ولوقبل التكفير وبقى الكفارة في ذمته ان كان وطني
في المدة فان لم يوطأ حتى انقضت فلا كفارة عليه كما هو قسبة كلام المنهج وبه صرح ح
(قوله حتى يكفر) أي ان لم يحق الزنا وعبارة المنهج وحرم قبل تكفيرا ومضى مدة ظهارة
مؤقتة تمتع حرم بمحيط فيحرم المتمتع بوطء وغيره بما بين السرقة والركبة فقط اه وانظر لراضد
الى الوطء مع العجز عن الكسرة وقد يتجه الجواز حيث تعين لدفع الزنا وقد يشعر بقوله حرم
بمحيط لان الوطء حينئذ أي حين اذ تعين لدفع الزنا لا يحرم في الحيض ~~ح~~ كما قاله الشوري
قال ع ش على م ر لكن يجب الاقتصار على ما يدفع به خوف العنت (قوله حلالا وطني
على المقيد) معنى حل المطلق على المقيد الحكم بأن المراد من المطلق ذلك انقضاء اه شيخنا
(قوله فيحرم) أي سواء بشهوة أولا (قوله ويتبع مؤقتا) هذا هو المقصود بالذكركها
وما قبله ذكر نوطئة فلا تكرار وقبل يقع المؤقت مؤبدا كما قرره شيخنا (قوله انما يحصل
العود الخ) ويجب عليه التزاع حالا ولا يجوز له الوطء بعد ذلك حتى يكفر أو تفرغ المدة قل
(قوله لان الحل الخ) تعليل لمحذوف أي لا يحصل بالامسالة مود ولا تايمة الكفارة لان الخ
(قوله فالامسالة) أي امسالة الزوجة المظاهرة منها أي عدم طلاقها بقب الظهار بمحتمل
أن يكون لا انتظارا لحل أي بعد انقضاء المدة فيحل الظهار ولا كفارة وقوله أو الوطء في المدة
أي وتزيمه الكفارة أي فيحل الظهار بأحد أمرين: ضي المدة أو الوطء فيها ~~ح~~ ان وطني
بعد انقضاء المدة لم يلزمه شيء كما هو ظاهر (قوله يحتمل الى قوله والاصل الخ) قسمة هذه
العبارة أنه لو أسكتها للوطء خاصة تجب عليه الكفارة وليس كذلك ما لم يوطأ بالفعل ولذا وجد
في كثير من النسخ الضرب على قوله لان الحل الى قوله تمة أفاده شيخنا (قوله لانه) أي
الظهار وقوله بها أي بالوقت وأنت الضمير لتأويله بالمدة فالاولى أن يقول به أي الوقت
المؤقت به (قوله اذا عجز من لزمته الكفارة) ويحصل العجز عن الاطعام به دم ما ينضل

لم يجز الامتد واحد ما لم ينين معه من
أخذ مده آخر وهكذا وجنس الامداد
من جنس الحب الذي يكون فطرة
فيخرج من غالب قوت بلد المكفر فلا
يجزى نحو الدقيق والسويق والخبز
واللبن ويجزى الاقط ~~ح~~ كما يجزى
في الفطرة (ولا يحل) للمظاهر ظهارة
مطلقا (وطؤها) أي زوجته التي ظاهر
منها (حتى يكفر) لقوله تعالى في العتق
فكفر برؤية من قبل أن يتأسا ويقدر
من قبل أن يتأسا في الاطعام حلالا
لأنه ماقى على المقيد لا اتحاد الواقعة
ومرح بالوطء غيره كالامس ونحوه
كأنه قبله بشهوة فانه جائز في غير ما بين
السرقة والركبة أما ما بينهما فانه محرم كما
رجحه الرافعي في الشرح الصغير ويصح
الظهار المؤقت كما مر ويقع مؤقتا
وتعليقه انما يحصل العود فيه بالوطء في
المسالة لان الحل منتظر بعد المدة
قاله ساليحة أن يكون لا انتظارا لحل
أو الوطء في المدة والاصل براءة من
الكفارة وكالتكفير مضي الوقت
لانها تهيأ (تمة) اذا عجز من
بشيء الكفارة عن جميع الحاصل

عن كفاية العمر الغالب فظير ما مر في الاعتاق زيادي (قوله بقيت في ذمته) أي لأن سقوف
الله المالية إذا عجز عنها وقت وجوبها فإن سككاته لا يسبب من العبد كذا الفطر لم تستقر
في ذمته وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البذل كجزاء الصدقة وفيه
الحلق أو لا ككفارة الظهار والقتل ومعنى كونها تستقر في ذمته أنها تستقر مرتبة كما كانت
إلى أن يقدر على خصلته فإن قدر على أكثر من الواجب والنات في ذمته الكفارة مرتبة على المعتمد
خلاف ما في التنبيه من أن النات في ذمته الخصلة الأخيرة ولما قاله القاضي أبو الطيب من أنه
أحدى الخصال الثلاثة وأنها بخيرة ولو ترك الجميع مع القدرة عوقب على أدائها أو فعل الجميع
أثيب على أعلاها فرضاً والباقي يقع له نفلاً إن لم يعتد أن جميعها واجب عليه مع علمه
والافتقار إليه لأنه استدر على الشارع بل لا يعتد تكفير بذلك وهذا كله في كفارة اليمين
وقال الشيخ خالد في شرح الأثرية لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب
في الكفارة ويباح إذا لم يعتد بذلك (قلت) وهل مثل ذلك من يجمع بين الوضوء والتميم (قلت)
وفيه نظر لما مر أنه إذا اعتقد أن جميع أفعال الوضوء أو الصلاة فرض لا يضره إلا أن قيد
بالجامل والافيه توى ما هنا بذلك والأقرب أنه كالمعادة فإن نوى بها الفرض عليه لا تعتد
فكذا هنا اهـ رجائي (قوله فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر) هذا هو المعتمد ثم إن خاف العنت
بإزالة الوطء فيما يظهر لكن بشد ما يدفع عنه خوف العنت اهـ عش بالمعنى وما في حاشية قل
ضعيف فليحذر (قوله ويبقى الباقي) من جنسه في ذمته فيلزمه بقية الامداد ولا يلزمه
الصوم لو قدر عليه بعد (قوله ولا تنظر) أي ولا تنظر إلى توهم السقوط بكونه فعل شيئاً وهو
إخراج ما قدر عليه أي فلا يتوهم أنه أسقط ما بقي قياساً على الفطرة وهذا مرتبة بقوله ويبقى
الباقي في ذمته الخ فقول كونه فعل شيئاً أي بكونه فعل شيئاً وهو بعض الكفارة وهو بعض
الامداد فتوهم ولا تنظر رد على الوجه الآخر وفيه إشارة إلى أن صاحب هذا متوهم وغالط
هذا وكان الظاهر أن يقول ولا تنظر إلى توهم سقوط باقي الكفارة لكونه فعل شيئاً منها أو لكونه
فعل بعضها لأن فعله بعض الكفارة محقق لا متوهم وإنما التوهم سقوط باقيها بفعل بعضها
كما قرره شيخنا ح ف وعبارة مد ولا تنظر إلى توهم كونه فعل شيئاً أي وهو إخراج ما قدر عليه
من الطعام أي فلا يتوهم أنه سقط عنه ما بقي لما تقدم أن الميسور لا يسقط بالمعسور ولكن قد
يبادر من عبارته أنه إذا قدر على العتق أو الصوم وجب لأن ما أخرجه لا ينظر إليه ولعله ليس
مراداً ولو شرع المكفر في خصلته فقدر على أعلى منها لم يلزمه الانتفال لشروعه في المقصود
وإن كان الأولى لذلك اهـ قل على المحل ولو قدر على بعض خصلته وهي الطعام فقط أتى به
لأن كلام من العتق والصوم لا يتبع بعضه لأنه لا أثر للقدرة على بعض عتق ولا صوم ويبقى الباقي
بذمته يخرج به إذا أسير فلو قدر بعد إخراج ذلك البعض على غير الطعام كالرقبة أو الصوم
لم يجب الاتيان بذلك لشروعه في الطعام وقوله ويبقى الباقي معطوف على قوله أتى به وعلم من
استقرار الكفارة في ذمته أنه في صورة الظهار لا يبطأ حتى يكفر وهو المعتمد

• (فصل في اللعان) •

ذكره عقب الظهار لأن اللعان قد يكون حراماً في بعض الأحيان كما يأتي وكل من اللعان

بقيت في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها
فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر ولا تجزئ
كفارة ملققة من خصلتين كأن يعتق
نصف رقبة ويصوم شهراً أو يصوم
شهراً ويطعم ثلاثين فإن وجد بعض
الرقبة صام لأنه عادم لها بخلاف ما إذا
وجد بعض الطعام فإنه يخرج به
ولو بعض مد لأنه لا بد له والميسور
لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته
في أحد وجهين يظهر ترجحه لأن
الفرض أن العجز عن جميع الخصال
لا يسقط الكفارة ولا تنظر إلى توهم
سقوطه فعل شيئاً وإذا اجتمع عليه
كفارتان ولم يقدر إلا على رقة أعتقها
عن أحدها ما وصام عن الأخرى إن
قدر والأطعم

• (فصل في اللعان) •

هو لغة المباحة ومنه لعنه الله أي
أبعده وطرده

والظهار يصح من الرجعية واللعان مصدر الالان كما قال في الخلاصة في افعال النعال والمفاحله
ويصح أن يكون جمعا للعن كصعب وصعاب (قوله وسمى بذلك) أي سمي معنى اللعان بلفظ
اللعان والضمير راجع للمعنى الشرعي الا في وكان الاولى ذكره عقبه كذا في بعض الحواشي
وهو غير متعين اذ يصح أن يكون الصبر راجعا لللعان المترجم به (قوله لبعده الزوجين من الرحمة)
أي لبعده الكاذب منهما ويصح أن يراد بعده ما معا فيما اذا كان يصح الصديق منه ما
الستر ولم يضطر للعان فانه يستلزم الستر فان لم يستتر كان بعيدا من الرحمة الكاملة كما قرره شيخنا
ح ف واقتصر شيخنا مد في الحاشية على الاول (قوله فلا يجتمعان أبدا) أي لا في الدنيا
ولا في الآخرة كما أفق به شيخنا م ر زى (قوله كلمات) أي خمسة وجعلت في جانب المذموم
مع أنها أيمان على الاصح رخصة لعسر إقامة البيئة بزناها وصيانة للناسب عن الاختلاط
شرح م ر والمناسب للمصدر قول كلمات وأطلق عليها كلمات مع أنها جعل مجازا من اطلاق
الجزء على الكل (قوله حجة المضطر) يعني أنها بسبب دافع للعد عن المضطر أي الأصل فيه
ذلك والافيجوز مع القدرة على البيئة كما يأتي وكان عليه أن يزيد أو إلى ثني ولدود كالمضطر
للغالب لانه اذا لم يكن ولديته فلا اضطرار والاولى له الستر والطلاق وعبارة خض قوله
للمضطر ليس بقيد حتى لو قدر على إقامة البيئة بزناها له أن يلاعن لأن اللعان كالبينة حجة
وصدنا عن الاخذ بظاهر قوله ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم من اشتراط تعذر البينة الاجماع
(قوله الى قذف من) أي زوجة وذكر ضمير لطخ نظر اللفظ من والمراد بالفراس الزوجية أي
الى قذف زوجة لطخت نفسها (قوله لطخ فراشه وألحق) مبنيان للنعال ونسبهما عائدا على
من الواقع على الزوجة أي الى قذف امرأة لطخت فراشه أي المضطر وفي المصباح أن ككلا
من الزوجين يسمى فراشا الآخر كما يسمى لباسه فيكون المراد بالنراش الزوجية فهو من
الظهار في محل الانحمار ويحتمل أن المراد بمن الزاني أي الى قذف رجل لطخ زوجة المضطر
وقوله وألحق العار به عطف تفسير على كل تقدير والاولى كونه عطف مسبب على سبب فان قلت
هو غير مضطر للقذف اذا لم يكن هناك ولد أجيب بأن كلامه على تقدير منساق أي الى دفع
موجب القذف الخ والموجب بفتح الجيم هو الحد والمراد بالاطلخ التلويث ونسبها للرجل
والقذف جازم جند وزاد شيخ الاسلام في المنهج والتحرير قوله أو إلى ثني ولداه المراد بثنى
الولد أن يأتي الى الحاكم فيقول هذا الولد أو الحمل ليس مني ثم يلاعن بعد ذلك اذا أمر الحاكم
أي ان علم أرطن ظنا مؤكدا أنه ليس منه ظاهرا كان لم يلاعن أو ولدته له دون ستة أشهر
من الوطء أو مانعة خالق والقذف لثنى الولد واجب حينئذ اه (قوله وسببت هذه الكلمات
الخ) قد وجه التسمية فيما سبق بقوله رسمى الخ وحاصله أن بعض الشراح وجب سبب الاول
وبعضهم بالثاني والشارح جمع بينهما وكان الاولى الاقتصار على أحدهما لسكنايته كما قرره
شيخنا قال البرماوى وكانت في جانب المذموم ابتداء كالقسامة مع أنها أيمان مؤكدة باللفظ
الشهادة على الاصح رخصة لعسر إقامة البيئة على الزنا وصيانة للناسب عن الاختلاط ولا بد
من بيان سبب ثني الولد اه (قوله لقول الرجل الخ) أي فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الجزء
على الكل ثم صار حقيقة شرعية في الكلمات الخمس ثم توسع فيه فأريد به ما يتم الواقع من الرجل

وسمى بذلك لبعده الزوجين من الرحمة
أول بعد كل منهما عن الآخر فلا
يجتمعان أبدا وشرعا كلمات معلومة
جعلت حجة للمضطر الى قذف من لطخ
فراشه وألحق العار به وسببت هذه
الكلمات لعان لقول الرجل عليه
لعنة الله ان كان من الكاذبين
وطلاقه في جانب المرأة من مجاز
التغليب واختير لفظه دون لفظ
الغضب وان كانا موجودين في اللعان
لكن كون اللعنة متقدمة في الآية
الأكبرية ولأن إيمانه قد ينقل عن إيمانها
ولا ينقل عن

والمرأة تغلب كما قال الشارح (قوله والاصل فيه) أى الدليل عليه قبل الاجماع قوله تعالى فى أوائل سورة النور والذين يرون أزواجهن يقذفونهن بالزنا (قوله الآيات) أى إلى قوله من الصادقين وفى نسخة الآية والمراد به جنسها لأن المذموم كورآيت (قوله وسبب نزولها ذكرته) أى منفصلا فلا يشاق أنه سباق لمنصبا بقوله لأن النبي قال لهلال ابن أمية الخ قال شيخ الاسلام فى شرح الروض وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن صحاء فقال له صلى الله عليه وسلم البيعة أو وجد في ظهورك فقال إذا رأى أحدنا رجلا على امرأته ينطلق يلتمس البيعة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرز لك فقال والذي بعثك بالحق نبيا أنى لصادق ولينزان الله ما يرى ظهري من الجمل فقلت الآيات وروى أن عويمرا العجلاني قال يا رسول الله أرايت أن وجد أحدنا مع امرأته رجلا ماذا يصنع إن قتله قتلته وفكف ينفع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفى صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها فتلاعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك فى الصحيح ولهذا جعل بعضهم هذا وسبب نزول الآية ومن قال بالاول حمل هذا على أن المراد حكم واقعك بين عما أنزل فى هلال إذا حكمكم على الواحد حكم على الجماعة اهـ وعبارة ع ش على م واختلف العلماء فى سبب نزول آية اللعان هل بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عويمر واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعويمر قد أنزل الله فيك وفى صاحبك قرآنا وقال جمهور العلماء بسبب نزولها قصة هلال بن أمية واستدلوا بحديث مسلم (قلت) ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعا فلعلها ما سألا فى وقتين متقاربتين فنزلت الآية فيهما ولو سبق هلال باللعان فيصدق أنها نزلت فى ذا وذلك وأن هلالا أول من لاعن قالوا وكانت قضيته فى شعبان سنة تسع من الهجرة اهـ والعجلاني بالفخ والسكون نسبة إلى بنى العجلان بطن من الانصار كما فى لب السوطي (قوله وهى عيين) أى ايمان أربعة حتى انه ان كان كذبا لزمه أربع كفارات لأن كل كلمة بمنزلة اليمين ولا يزداد خامسة لقوله وعلى اعنه الله ان كنت من الكاذبين لأنه مؤكدا قبله لأنه عيين خامسة وهذا هو الذى عول عليه الزيادى وخالف ابن حجر فقال والوجه أنها أى الكفارة لا تعدد به تعدد هلالان المحلوف عليه واحد والمقصود من تكريرها محض التأكيد لا غير اهـ (قوله بلفظ الشهادة) متعلق بعين وقيل شهادات ويترتب على ذلك أنه اذا كذب فيها فان قلنا ايمان يلزمه أربع كفارات وان قلنا شهادات لا يلزمه عند الكذب شئ وليس فى الايمان ما يتعدد الا فى اللعان والقسامة وليس منهما ما يكون فى جانب المدعى الا فيهما واذت رخصة على خلاف القياس للحاجة اليه (قوله فلا يصح لعان صبي) مفرع على قوله وهى عيين لأن اليمين منهن ما غير معتدة (قوله ولا يقتضى قذفهما) مصدر مضاف لقاعله ومفعوله محذوف تقديره زوجتهما وقوله لعانا معمول لقوله يقتضى المنفى (قوله ولا عتوبة) أى لهما من حد أو تعزير وقال بعضهم ولا عتوبة أى حدا وأما التعزير فيجب به قذفهما فان عزر قبل الكمال فظاهر والا عزر بعد الكمال (قوله واذا رمى) أى سبها وناض فى عرضها بما ذكره فشب ذلك برمى السهم الحسى بجامع الايلام بكل واستعير الرمى الحسى للسب والنحوض فى عرضها على سبيل الاستعارة

والاصل فيه قوله تعالى والذين يرون أزواجهن الآيات وسبب نزولها ذكرته فى شرح البيعة وغيره وهى عيين مؤكدة بلفظ الشهادة كما هو فى الروضة عن الاصحاب فلا يصح لعان صبي ومجنون ولا يقتضى قذفهما لعانا بعد كمالهما ولا عقوبة كما فى الروضة ولم يقع بالمدينة النبوية لعان بعد اللعان الذى وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم الا فى أيام عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه (واذا رمى)

المصترحة الأصلية ثم اشتق من الرمي الحسي رمي بمعنى سب ونهض استعارة تعيسة
(قوله أي قذف) من القذف ومعناه لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير أي في مقام
اظهاره ومعرض كسجد فخرج الرمي بغير الزنا كالسرقة وعقاص التعبير إذا شهد أربع بالزنا
فليس قذفا بل شهادة وكذا قذف صغيرة لا توطأ فليس قذفا شرعا وان عزر عليه فلا ديب وخرج
برج الشاهد لترشاده (قوله زوجته المحصنة) وهي البالغة العاقلة المستعدة للمسلمة العفيفة
عن وطء تحته حال تكليفها واختبارها وعلمها بالتحريم والاحصان لغة المتع وشرا جاء بمعنى
الاسلام والبلوغ والعقل فقط كما في قوله تعالى فإذا أحصن وجاء بمعنى الحزبة كما في قوله عقب
ذلك فعليهن نصف ما على المحصنات الخ وجاء بمعنى التزويج كما في قوله والمحصنات من النساء الخ
وجاء بمعنى اصابة الحر المكلف في نكاح صحيح كما في قوله تعالى محصنين غير مسافحين ولا يشترط
في المحصن هنا الوطء في نكاح صحيح وقيد بالمحصنة نظر القول المتن فعليه حد القذف لأنه شرط
في اللعان فله أن يلاع غير المحصنة لاسقاط التعزير هذا وكان الأولى استقاطه أو التعميم ويريد
بعد قول المصنف فعليه حد القذف أو التعزير (قوله صريحاً كزيت الخ) والوجه عدم
احتياج نحو زنا ولو طأ لوصفه بتحریم ولا اختيار ولا عدم شبهة لأن موضوعه يفهم ذلك
ويؤيده ما يأتي في زيت بك وفي الوطء بخلاف نحو ابلاح الحشنة في الدرج لا بد فيه من ثلاثة
أما الرمي بإبلاجهما في دبر امرأة خلية فهو كذلك كزنا أو من وجهة فينبغي اشتراط وصفه بنحو الإبلاطة
ليخرج وطء الزوج فيه فإن اظهر أن الرمي به غير قذف بل فيه التعزير لعدم تسميته زنا وإبلاطة
كما هو ظاهر وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق من قال لا فرق في قوله أو دبر بين أن يحاطب به
رجلاً أو امرأة كما ثبت في دبر أو أوج في دبر والوجه قول قوله بيمينه أردت بإبلاجه
في الدبر بإبلاجه في دبر زوجته كما علم مما تقرر فيعزروا أن بالوطى كناية لاحتمال ارادة كونه على
دين قوم لوط بخلاف بالإبلاط فإنه صريح ولو قالت راودني عن نفسي أو نزل إلى بيتي وكذبها
عزرت لا يثبت له بذلك اه شرح م ببعض تغيير (قوله أو يازانية) لأن يكون هذا اللفظ
علماً لها فلا يكون قذفاً الابنية اه زى (قوله أو يانجة) كما أفتى به ابن عبد السلام وعند
ابن عبد السلام أن قوله يانجت صريح أو بالوطى أو يعلق أو يعرض أو ياستن أو يقطع
أو ياكخن والمعتد صراحة ثمة للمرأة وكناية للرجل وعاهروا دوس ومأبون وطبخ بر كذا ذكره
حل على المنهج والمعتد أن يعلق كناية لأن العلق في اللغة الشيء النفيس واللفظ عند الإطلاق
يحمل على معناه اللغوي ومن الكتابة ياقواد وقيل صريح (فرع) قال م ما يقال بين
الجهلة بلاع الزب فينبغي أن لا يكون صريحاً في الرمي بالزنا لاحتمال البلع بل قسم اه ومن
الصريح قوله يافرخ زنا وقوله لولد غير مست ابن فلان فهو صريح أيضاً بخلاف قوله لولد
لست أخى فإنه كناية اه مد على التحرير (قوله في الجبل) ليس قيداً لعله لا يقتصر
على زنا بالهمز (قوله لأن الزن هو الصعود) إنما كان كناية لاحتمال أنه قلب الياء همزة
فيكون قذفاً وأن تكون الهمزة أصلية فلا يكون قذفاً قال في المصباح زنا في الجبل زنا
مهموزاً من باب تعب وزنوا أيضاً صعد فهو زاناه (قوله هو الصعود) أي من جله معناه
الصعود ويستعمل أيضاً في الزنا والافظا هو الشرح قصره على ذلك (قوله فصرح قطعاً) أي

أي قذف (الرجل) المكلف (زوجته)
المحسنة (بالزنا) صريحاً كزيت ولومع
قوله في الجبل أو يازانية أو زنى فربك
أو يانجة كما أفتى به ابن عبد السلام
أو كناية كزنا في الجبل بالهمز لأن
الزن هو الصعود بخلاف زنا في
البيت بالهمز فصرح لأنه لا يستعمل
بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في
الروضة أن هذا كلام البغوي وأن غيره
قال إن لم يكن البيت درج بعد إليه
فيها فصرح قطعاً أو يافجرة أو
يافسقة أو أنت تحبين الخلو

قوله من باب تعب كذا في نسخة المؤلف
والذي في المصباح من باب تقع اه
هو قوله القاموس اه معناه

وان كان له درج فكناية والمعتمد انه سريع مطلقا زى (قوله أولم أجعل بكرا) هذا في امرأة
لم يعلم لها تقدم اقتضاها مباح فان علم لها ذلك فلا سريع ولا كناية اه مر حوى
(قوله والمحسن الذي يحد قاذفه) احتراز عن المحسن الذي يلزمه الرجم وتقدم الكلام على
المحسن قريبا (قوله سكاف الخ) فان فقد قديم من هذه القيود فالواجب التعزير للايذاء قال في
المنهج ومن تذف محصنا حد أو غيره عزر (قوله حر مسلم) وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا
لانه اهانة له ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقت زنا أضافه الى حال اسلامه أو افاقته أو حرته بأن
أسلم ثم اختار الامام وقه لان سبب حقه اضافته الزنا الى حالة الكمال شرح م ر (قوله عفيف
عن وطء) عبارة المنهج عفيف عن زنا ووطء محرم مملوكة له ووطء في دبر حليته (قوله عن وطء
يحذبه) أي بأن لم يسبق له وطء أصلا أو سبق له وطء لا يحذبه كوطء الشبهة أو البهيمية و مثل الوطء
الذي يحذبه وطء حليته أو محرمه المملوكة في دبرهما فلا يكون محصنا وان كان لا يحذبه عدا ذكر
ومثل دبر محرمه المملوكة قبلها كما يعلم من المنهج ولا يشترط عفته عن وطء حليته في الحيض
(قوله فلا يحذبه قذف زوجته) أي بل يعزر لئلا يتجارأ على سبها وهذا خارج بالمكلف (قوله
التي لا تحتل الوطء) الاولى استقاطه لان الصغيرة مطلقا خارجة من المكلف فقوله التي لا تحتل
ليس قيد لان الصغيرة خارجة بالمكلف سواء احتملت الوطء أولا الا أن يقال قد يحد ذلك لانه
لا يلاع عن الزوج حيث قد دفع التعزير الذي لزمه بخلاف ما اذا احتملت الوطء فيلاع عن لا قاط
التعزير (قوله ولا البكر قبل دخوله بها) يتأمل هذا ويحذر قاله المرحوم أي لانه ليس
في كلامه ما يخرجها فالظاهر أنه يحذبه قذفها وسيأتي في كلامه ما يدل عليه قال المدعي لعل
وجهه أن يقال بكارتها تكذب دعواه فصار كقذف صغيرة لا تحتل الوطء لكن قد يعكر على
هذا ما سيأتي في كلامه أنه لو قذف بكرا وطلقةا ثم تزوجها آخر وقذفها ثانيا ولم تلاع عن وجب
عليها بلعان القاذفين الجلد والرجم فهذا يدل على أن قذف البكر يؤثر هذا هو الظاهر فأمل
الاهم الا أن يصور ما هنا بغير الغوراء وما يأتي بالغوراء (قوله أو التعزير) أي في قذف غير
المحصنة فلا حظ هذا في كلامه سابقا (قوله ابن سمعان) كذا في خط المؤلف وصوابه كما قاله
النووي في تهذيب الاسماء واللغات ابن سمعان بسين مفتوحة وحاشا كنه مهملتين وبالمد اه
مر حوى على وزن حمراء مؤنث أسحم بمعنى أسود وهي أم شريك وأبوه عبدة بفتح العين
والباء الموحدة والمحدثون يسكنونها (قوله البينة) أي تلزمك البينة أو حد الخ (قوله وله
الامتناع) أي من اللعان وهذا معلوم من قول المصنف فعليه حد القذف (قوله ويشترط
لحمة اللعان) بجملة شروط اللعان أربعة سبق القذف أو ما يقوم مقامه من ثني الولد وولاء
الكلمات وتلقين القاذبي وأن لا يبدل لفظا بآخر وكون سبق القذف شرطا في اللعان فيه
نظر بل هو سببه (قوله لان اللعان) عليه لقوله ويشترط لحمة اللعان الخ وقوله لان
الزوج الخ علة لتشريع (قوله فله قذفها) أي يجوز له اذا لم يكن هناك ولد فان كان هناك ولد
يعلم أنه ليس منه وجب القذف واللعان وهذا القسمان فيما اذا علم زناها أو ظنه فان لم يعلم
ولم يظن حرم القذف واللعان ولو كان هناك ولد لانه يطق بالفراش (قوله بأن رآها تزني)
الباء ليست للعصر بل بمعنى الكاف لان مثل الرؤية اخبار عدد التواتر لانه يفيد العلم أيضا

أولم أجعل بكرا ونوى بذلك القذف
(فعليه) لها (حد القذف) للايذاء
ونخرج بقيد المحصنة غيرها والمحسن
الذي يحد قاذفه مكلف ومثله السكران
المتعدي بسكره حر مسلم عفيف عن
وطء يحذبه فلا يحذبه قذف زوجته
الصغيرة التي لا تحتل الوطء ولا البكر
قبل دخوله بها (الا أن يقيم البينة)
بزناها فيرتفع عنه الحد أو التعزير لان
النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن
أمية حين قذف زوجته بشريك بن
سمعان البينة أو حد في طهرك فقال
والذي بعثك بالحق نبيا اني لصديق
ولينزلن الله في أمري ما يرى ظهري
من الحد فنزلت آيات اللعان الحديث وهو
بطوله في صحيح البخاري فدل على
ارتفاع الحد بالبينة (أو بلائين) لدفع
الحدان اختاره الحديث هلال وله
الامتناع وعليه حد القذف كما في
الروضة ويشترط لحمة اللعان سبق
قذف زوجته تقديم السبب على المسبب
كما هو مستفاد من منيع المصنف وبه
صرح الاصحاب لان اللعان انما شرع
لتخلص القاذف من الحد قال في
المهذب لان الزوج يتلى بقذف
امرأته لدفع العار والتدب القاسد
وقد يتعذر عليه إقامة البينة بفعل
اللعان بينة له فله قذفها اذا تحقق زناها
بأن رآها تزني

ظن زناها طنا مؤكدا ورثه العلم كشباع زناها يزيد معصوم بأقرينة كأن رأها ولو مرة واحدة في خلوة أو رآه يخرج من عندها هي تخرج من عنده أو يرى رجلا معها مرارا (٣٠) في محل رية أو مرة تحت شعار في هيئة منكرا أما مجرد الاشاعة فقط أو القرينة فقط يجوز له اعتماد واحد منهما أما الاشاعة

كما قرر شيخنا (قوله أو رثه العلم) أي قرينة (قوله أو يرى رجلا معها الخ) هذا من جملة القرائن لكن في هذه الصورة يكون الشاع بالزمان مطلقا لا بزمن فقولته فيما سبق في أي مثلا (قوله تحت شعار) أي ستر وغطاء قال في المصباح الشعار بالكسر ما ولي بالستر من الثياب (قوله والاولى له) هذا راجع لحالة جواز القذف وعدم جوازه قال الخليل في تصريح بأن له امساكها مع علمه بأنها تافى الفاحشة (قوله وأقاله العثرة) أي العثرة وعدم انشائها والعثرة الزلة (قوله كما يحرم تني من هو منه) وليس من الذي المحرم بل ولا من التني مطلقا ما يقع كثيرا من العامة أن الانسان يكتب بينه وبين ولده حجة ويرى بينهما أنه ليس منه ولا علاقة له به ولا يرثه لأن المقصود من هذه الحجة أن الولد ليس مطيعا لآبيه فلا يسب لآبيه من أفعاله شيء فلا يباطل بشيئ لزم الولد من دين أو اتلاف أو غيرهما مما يترتب عليه دعوى ويحتاج الى جواب لأنه انما يتني عنه باللعان ع ش على م ر ولو كان يضاهي مادرت الفرح بحيث لا يمكن وصول الماء اليه لم يلحقه أو في الدبر فالراجح أنه لا يلحقه أيضا وليس من الظن بانه من نفسه أنه عقيم على الوجه خلاف القول الروائي يلزمه نفيه باللعان أي بعدد فها واثباته فجد كثيرين يكاد أن يجزم بعقمهم ثم يجلبون اه ح وم ر ويؤخذ منه أنه لو خبره معصوم بأنه عقيم وجب التني بل ينبغي وجوب التني أيضا فيما لو لم يكن عقيما وأخبره معصوم بأنه ليس منه اه (قوله فلو علم) كان الاولى أن يأتي بالواو ويجعله فرعا مستقلا لأنه لم يقدّم ما يقرع عليه (قوله وان لم يستبرأها) أي بحيضة والواو فيه للحال بخلاف ما إذا استبرأها فان الولد ليس منه فيكون للعلم بأنه ليس منه أربع صور وانما كان الحكم ما ذكر في الصورة الاخيرة وان كانت الحامل قد تحيض على المعتمد لما أن ذلك بعيد جدا فأورثه استبرأه واثباته ليس منه (قوله بعد وطنه) أي القاذف (قوله لدفع النسب) أي لولده يعلم أنه ليس منه والنسب في هذه الحالة ثابت أي واذا امتنع المسبب وهو الولد (١) امتنع السبب وهو القاذف (قوله أو قطع النكاح حيث لا ولد) أي خشية حدوثه من ذلك التلطيف وقوله حيث لا ولد على الفراش كذا في خط المؤلف رحمه الله تعالى وهي عبارة شرح الروض لكن سقط منها ما سيظهر لك ولعل المؤلف لم يقصد اسقاطه وعبارته شرح الروض لأن اللعان حجة ضرورية انما يصرح اليها لدفع النسب أو قطع النكاح حيث لا ولد خوفا من أن يحدث ولد على الفراش الملتصق وقد حصل الولد هنا فلم يبق له فائدة ولأن في اثبات زناها تميزا للولد واطلاق الالسنه فيه فلا يحل ذلك لغرض الانتقام مع امكان الفرقه بالطلاق اه مرحومي (قوله وقد حصل الولد) أي مع عدم العلم بأنه ليس منه فلا يأتي له نفيه للعوق له واللعان لا جعل لرب الذي لم يكن ولده ممنوع مع لحوقه به لتضرر الولد بنسبه أمه للزنا فلذا قال والقراق يمكن بأه لاق (قوله فلم يبق له فائدة) هي ما أشار اليه بقوله لدفع النسب (قوله فيقول) أي بعد تناقير لقتله والمذهب يعتقد به (قوله أما اذا كان هناك ولد) أي ينفية لعلمه أنه ليس منه فلا بد من رضاه بالتحكيم ولا يكتفي برضائيه وأمه (قوله إلا أن يكون) أي الولد مكلفا (قوله اذا زوجها منه) أي له (قوله أن يتولى) أي بتلقيه كلمات اللعان (قوله رقيقه) الاضافة للجنس لأنهما رقيقان وعبارة شرح الروض لعان رقيقه قال الاجهوري قلت وهذا سريخ في جواز ذلك

قد يشيعه عدولها ومن يطمع فيها فلم يفر بشيئ وأما مجرد القرينة المذكورة فإنه ربما دخل عليها الخوف أو سرقة أو لمع أو نحو ذلك والاولى له كما في زوائد لروضة أن يستبرأ عليها ويطلقها ان كرهما لمافيه من ستر الفاحشة وأقاله العثرة هذا حيث لا ولد ينفية فان كان هناك ولد ينفية بأن علم أنه ليس منه لزمه نفيه لأن ترك التني يتضمن استلزامه واستلحاق من ليس منه حرام كما يحرم تني من هو منه وانما يعلم إذا لم يطأ أو وطأها ولكن ولدته لدون ستة أشهر من وطنه التي هي أقل مدة الحمل أو لفوق أربع سنين من الوطء التي هي أكثر مدة الحمل فلو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا وان لم يستبرأ بعد وطئه حرم التني رعاية للفراش وكذا القذف باللعان على الصحيح لأن اللعان حجة ضرورية انما يصرح اليها لدفع النسب وقطع النكاح حيث لا ولد على الفراش الملتصق وقد حصل الولد هنا لم يبق له فائدة والفراق يمكن بالطلاق بشرع في كيفية اللعان بقوله (فيقول) أي الزوج (عند الحاكم) أو نائبه اللعان لا يعتبر بالاجتهاد والمحكم حيث لا ولد كالحاكم أما اذا كان هناك فلا يصح التحكيم إلا أن يكون مكلفا رضي بحكمه لأن له حقا في النسب فلا يرضاهما في حقه والسيد في اللعان بأنه وعبداه اذا زوجها منه كالحاكم أنه أن يتولى لعان رقيقه

(قوله واذا امتنع المسبب وهو الولد الظاهر وهو اللعان اه صححه

وينسب التغليب في اللعان بالمكان والزمان أما القسم الاول وهو التغليب بالمكان فيكون في أشرف مواضع بلد اللعان لأن في ذلك تأثيرا في الزجر عن اليمين الفاجرة فإن كان في غير المساجد الثلاثة فيكون (٣١) (في الجامع على المنبر) كما صححه صاحب

الكافي لأن الجامع هو الموضع من تلك البلدة والمنبر أولى فإن كان في المسجد الحرام فبين الركن الذي فيه الحجر الأسود وبين مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام ويسمى ما بينهما بالحطيم فإن قبل لأشئ في مكة أشرف من البيت أحجب بأن عدواهم عنه صيانة له عن ذلك وإن كان في مسجد المدينة فعلى المنبر كما في الآم والمختصر لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذا عينا آثمات وأمتعه من النار وإن كان في بيت المقدس فعند العنصرة لأنها أشرف بقاعه لأنها قبله الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وفي ابن حبان أنها من الجنة وتلاع عن امرأة حائض أو نساء أو متعيرة مسلمة يباب الجامع تحريم مكثها فيه والباب أقرب إلى المواضع الشريفة ويلاع عن الزوج في المسجد فإذا فرغ خروج الحاكم أو نائبه إليها ويغلق على الكافر الكتابي إذا ترفعوا إليها في بيعة وهي بكسر الموحدة معبد النصراني وفي كنيسة وهي معبد اليهود وفي بيت نار مجوسي لا بيت أصنام وثى لأنه لا حرمة له وأما القسم الثاني وهو التغليب بالزمان في المسلم فيكون بعد صلاة عصر كل يوم إن كان طلبه حثيثا لأن اليمين الفاجرة بعد العصر أغلق عقوبة لخبر العيصين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولا هم عذاب أليم وعدمهم رجال حلف على عين كاذبة بعد العصر يقطع بها مال امرئ مسلم

وإن كان أحد الزوجين حرا وليست له مال وكان العبد لواحد والامة الزوجة لواحد فن يتولى اللعان هل سيد العبد أو سيد الامة أو دماير فعان الامر للعاكم حرره والظاهر أنه يتولاه سيد العبد (قوله في غير المساجد الثلاثة) فيه أن مسجد المدينة اللعان فيه على المنبر أيضا (قوله في الجامع) احتزبه عن المدارس (قوله والمنبر أولى) لكونه محل الوعظ والزجر لالكونه أشرف بقاع المسجد لأن بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة زى ملخصا (قوله الحجر الأسود) وسواده طارئ عليه لما في الحديث أنه نزل من الجنة أشد بيضا من اللبن فسودته خطا يني آدم (قوله مقام إبراهيم) وهو الحجر نزل له من الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع آله البناء فوق الجدار ثم يهبط به اه ق ل على الجلال (قوله بالحطيم) الحطيم الذنوب أي أذهابها فيه وقبل لأنه حطيم أي مات فيه ألوف من الأنبياء وغيرهم ولم يكن بالحجر بكسر الخاء مع أنه أفضل من المسجد حوله لأن غالبه من البيت صوناه عن ذلك وإن خالف فيه عمر رضي الله عنه ولذلك قدم الحطيم وقيل إن في الحجر قبر إسماعيل وأمه هاجر ق ل وقوله وإن خالف فيه عمر لعده رأى أن فيه تخويفا للعالم أكثر من غيره اه ع ش على م ر (قوله على منبري) فيه أن الموحود الآن ليس منبره بل غيره إذ منبره حرق (قوله حائض أو نساء) أي أو كانت المرأة جنباً أو الرجل جنباً سم (قوله ويغلق على الكافر) ودخول الحاكم إلى أما كنهم غير معصية لأنه الحاجة وغير الحاكم مثله لكن باذن بالغ عاقل منهم ومحل ان خات عن صور والأفهام مطلقا ودخولهم مساجدا ما كعكسه ومن ذلك يؤخذ جواز تلاعن الكفار في مساجدنا غير المسجد الحرام ق ل وقوله ومن ذلك يؤخذ الخ عبارة سم ويجوز تلاعن الذميين في المسجد غير المسجد الحرام ولومع حدث أكبر وحيد لا يلبث المسجد قال ابن الصباغ برضاها فإن رضيت دونه فلهما ذلك أو هو دونها لم يكف اه ولو كان الزوج مسلما والزوجة ذمية لا عن في الجامع ولا عن في ما تعظمه من بيعة أو غيرها فإن رضي بلعنا في المسجد وقد طلبته جاز بخلاف ما إذا لم يطلبه لأن الحق في اللعان لها ولم يرض هو لأن التغليب عليها حقه لكن لو امتنعت مع رضاه فهل تخير فيه نظر وما ذكره من أن التغليب عليها حقه قد يشكل على ما تقدم عن ابن الصباغ ويقتضي عكس ما ذكره إذ لا تغليب في الجامع في اعتقادهما في رضاهما دونه تنويت حقه من التغليب بخلاف رضاه دونها لأن غاية أنه يتضمن إسقاط حقه وهو جاز له ولا يقال أنه يتضمن أيضا حقه على ما تعتقده من تعظيم المسجد لوجود نظير ذلك بعد تسليمه في العكس أعني رضاهما دونه مع زيادته تنويت حقه اه (قوله في بيعة) متعلق بمعدوف أي باللعان في بيعة وقد انعكس العرف الآن بعكس ما ذكره الشارح ق ل (قوله وفي بيت نار مجوسي) وروى اعتقاده لأن له شبهة كتاب بخلاف الوثني اه شيخنا (قوله بالزمان) عبارة ع ش ولو في حق الكافر كما قاله البندنجي وغيره وخالف الماوردي فاعتبر الوقت الذي يعظمونه اه سم بحروفه (قوله كل يوم) المراد أي يوم لأنه لا يتكرر فالكلية غير مرادة بدليل قوله الآتي فإن لم يكن الطلب حثيثا في عصر الجمعة لأنه أشرف من غيره (قوله إن كان طلبه) أي اللعان (قوله وعدمهم رجال حلف على عين الخ) على زائدة والثاني رجل حلف على سلعة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب والثالث رجل منع فضل

فان لم يكن طلب حديث فبعد صلاة عصر يوم الجمعة (٢٢) لانساعة الاجابة فيه كما رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وروى مسلم

أنهم من مجلس الامام على المنبر الى أن تنقضي الصلاة وأما التغليظ بالزمان في الكافر فاعتبر بأشرف الاوقات عندهم كما ذكره الماوردي وان كان قضية كلام المصنف أنه كالمسلم ونقله ابن الرقعة عن البندنجي وغيره * (تنبيه) من لا يتحمل ديناً كالدهرى والزنديق الذي لا يتدين بدين وعابد الوثن لا يشرع في حقهم تغليظ بل يلاعنون في مجلس الحكم لانهم لا يعظمون زماناً ولا مكاناً فلا ينزعون قال الشيخان ويحسن أن يحلف من ذكر بالله الذي خلقه ورزقه لانه وان غلب في كفره وجد نفسه مذنباً لخالف مدبر ويسن التغليظ أيضاً في جماعة) أي بحضور جمع (من) عدول أعيان (الناس) وصلاتهم من بلد اللعان لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ولأن فيه ردعاً عن الكذب وأقلهم كافي المنهاج كما صله أربعة لثبوت الزنا بهم فاستحب أن يحضر ذلك العدد ويبدأ في اللعان بالزوج فيقول (أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رمت بزواجي) هذه (من الزنا) ان كانت حاضرة فان كانت غائبة عن البلد أو مجلس اللعان لمريض أو حيض أو نحو ذلك سماها ورفع نسبها بما عجزها عن غيرها دفعا للاشتباه وان كان ثم ولد ينفيه عنه ذكره في كل كلمات اللعان الخمسة الا تية ليعتني عنه فيقول في كل منها (وأن هذا الولد) ان كان حاضراً أو أن الولد الذي ولدته ان كان غائباً (من الزنا وليس) هو (منى) لأن كل مرة بمنزلة شاهد

ما فيه فيقول الله اليوم أمتعتك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل بذلك رواه الشيخان عن أحمد هريرة كافي الجامع الصغير (قوله لأن ساعة الاجابة فيه) أي في يوم الجمعة وعبارة م ر لانه يومها أشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كما في رواية صحيحة وان كان الأشهر أنها فيما بين جلوس الخطيب وفراغ الصلاة على ما مر في الجمعة ومتابله أحد وأربعون قولاً والراجح منها أنها فيما بين جلوس الخطيب على المنبر الى فراغ الصلاة في ل وقوله فيما بين جلوس الخطيب قبل الشروع في الخطبة لا الجلوس بين الخطبتين وألحق بعضهم به يوم الجمعة الاوقات الشريفة كشهرى رجب ورمضان ويومى العيد وعرفة وعاشوراء اه (قوله من مجلس الامام) أي الأول (قوله وان كان قضية كلام المصنف) فيه أن المصنف لا يترس من تغليظ بالزمان اه وفي الوسيط واطلاق الشيخين وغيرهما التغليظ بالزمان وكونه بعد العصر يقتضى أنه لا فرق فيه بين المسلم والكافر ونقل ابن الرقعة عن البندنجي وغيره أن تغليظ على المصادر بالزمان عندنا لا عندهم كما هو قضية الاطلاق المذكور لكن قال الماوردي ان اليمين تغليظ عليهم في وقت أشرف صلواتهم عندهم وأما المجوس فليس لهم صلاة مؤقته وانما لهم زمزمة يرونها قربة فان كانت مؤقته عندهم حلفوا في أعظم أوقاتها عندهم وان لم تكن مؤقته سقط تغليظ أيمانهم بالزمان الا أنهم يرون النهار أشرف من الليل ويحلفون بهاراً لا لاؤماً كزمزمة الماوردي أوجه والامساخ لقناتهم في البيع والخائس ونحوها (قوله من لا يتحمل) أي لا يجتار (قوله كالدهرى) بضم الدال المهملة كما ضبطه ابن قاسم وبفتحها كما ضبطه ابن شبيب وهو المعطل وقال بعضهم الدهرى بالضم المسن وبفتح الميم وهو من ينسب الافعال بدهر قال تعالى وما يهلكنا الا الدهر أي الامر والزمان وهو في الاصل مدة بقاء العالم قال تعالى وما جميعاً منسوباً الى الدهر وهم ربما غيروا في النسب كما يقال مهيل للنسب الى الارض الداهية وعبارة ح ل الدهرى بالضم والفتح وهو الظاهر هو المعطل أي للمانع (قوله والزنديق) بكسر الزاي بوزن قنديل كافي المصباح (قوله وعابد الوثن) أي الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن كأسد وأسد وأوثان اه مصباح (قوله وان تلا) أي تبارز الخدفي كفره قال تعالى قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم أي لا تتجاوزوا الحد في دينكم بأن تصفوا عيسى وترفعوه فوق حقه اه جلالين أي بأن تجعلوه الهاء (قوله فيقول) أي به التلقين (قوله لمرض) ليس بشيء على المعتمد بل مثله ما اذا كانت غائبة ولو بلا عمد وبقي م ر (قوله في كل كلمات اللعان الخمسة) ظاهره أنه يأتي في الخامسة بهذا اللفظ أي قوله ونعت الولد من الزنا ولا يفتي ما فيه فلعن المراد أنه يأتي فيها بما يناسب كأن يقول وأن لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رمت به من الزنا وفي أن الولد من الزنا وليس منى اه رشيد على م ر (قوله وأن هذا الولد) أو جملها ان كانت حاملاً وهذا معطوف على قوله فيما رمت كما في ابن قاسم فيقرأ بفتح الهمزة وهو من مدخول الصدق ويصح أيضاً أن يكون معطوفاً على قوله اني لمن الصادقين معمولاً لا شهد فهو بفتح الهمزة على كل من الوجهين (قوله وليس هو منى) أبرز الضمير ايضاً (قوله لأن كل مرة الخ) لعله لعله ذكره في كلمات اللعان قال شيخنا والتعليل ظاهر في المرات الأربع الاول أما الخامسة فوكدة لقادها لانها قائمة

فلو نفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى اعادة اللعان لثبته * (تنبيه) * قضية كلاً ما أنه لو اقتصر على قوله من الزنا ولم يقل ليس مني أنه لا يكفي قال في الشرح الكبير وبه أجاب كثيرون لانه قد يظن أن وطء النكاح الفاسد والشبهة زنا ولكن الرابع أنه يكفي كما صححه في أصل الروضة والشرح الصغير لا لفظ الزنا على حقيقة وقضيته أيضاً أنه لو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف وهو الصحيح لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقاً ولا خلقاً فلا بد أن يسند مع ذلك الى سبب معين كقوله من زناً ووطء شبهة ويكرر ذلك (أربع مرات) للآيات السابقة قول الفصل وكررت الشهادة لتأكيد الأمر لأنها أقيمت مقام أربع شهود من غيرهم ليقام عليها الحد ولذلك سميت شهادات وعي في الحقيقة أيان وأما الكلمة الخامسة الآتية فوكدة لمقاد الأربع (ويقول في المرة) (٢٢) (الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) ندباً

بأن يخبره من عذاب الله تعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم لهلال اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وبأمر رجلاً أن يضع يده على فيه لعله ينزجر فان أتى بعده بالغة الحاكم في وعظه الا المضى قال له قل (وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين) فيما رميته به من الزنا وبشير اليها في الحضور ويميزها في الغيبة كما في الكلمات الأربع * (تنبيه) * كان من حق المصنف أن يذكر هذه الزيادة لثلاثتهم أن الخامسة لا يشترط فيها ذكر ذلك وسكوته أيضاً عن ذكر الولد في الخامسة يقتضي أيضاً أنه لا يشترط في نفسه ذكره فيها وليس مراداً كما مر أنه لا بد من ذكره في الكلمات الخمس وسكت أيضاً عن ذكر الموالاة في الكلمات الخمس والاصح اشتراطها كما في الروضة فيؤثر الفصل الطويل وهذا كله ان كان قد قذف ولم تثبته عليه بينة والابان كان اللعان لثبته ولد كان أحتمل كونه من وطء شبهة أو أثبت قذفه بينة قال في الاوّل فيما رميته به من اصابه غيري لها على فراشي وأن هذا الولد من تلك الاصابة الى آخر الكلمات وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي اياها بالزنا الى آخره ولا تلاعن

مقام شاهد وهو تعليل لكون ذلك في كل مرة وقوله فيما رليتني عنه لعل لا يصل الذكر (قوله احتاج الى اعادة اللعان) ظاهره أنه يعيد اللعان جميعه ولو كان اغفال ذكر الولد في المرة الرابعة ولعل وجهه أن الولد بين كلمات اللعان شرط كما يأتي فاذا اغفل ذكره في الرابعة فكان ما أتى به أجنبي فاصل بين الثالثة والرابعة التي يأتي بها بدل الرابعة التي اغفل فيها ذكر الولد اه ع ش (قوله وبه أجاب) لعل بعض العلماء مثل بقوله دل يكفي الاقتصار على الاوّل ولا يقال له يكفي وقال شيخنا أي بصيغة الجواب لعله ذكره ماذكر بصورة سؤال (قوله والشبهة) الظاهر أنه عطف تفسير على ما قبله اذ الشبهة هنا لا تكون الا بالنكاح الفاسد لما علم أنه يشترط في الملاء أن يكون زوجاً كما قرره شيخنا (قوله وقضيته أيضاً) أي قضية كلام المصنف (قوله أن يسند) أي قوله ليس مني وقوله مع ذلك أي مع قوله ليس مني والاولى حذف قوله مع ذلك لانه معلوم من كلامه وقضيته اشتراط الجمع وليس كذلك كما مر وقوله الى سبب أي كالزنا (قوله لآيات السابقة) اعترض بأن المتقدم آية واحدة وأجيب بأن المراد بالآيات السابقة لللعان ولعانها (قوله لانها أقيمت) الاولى ولانها الخ تعليل ثان وعبارة م ر ولانها (قوله لمقاد الأربع) أي للاحكام المترتبة عليها وهي الخمسة الآتية في قوله ويتعلق باللعان الخ (قوله فان عذاب الدنيا الخ) ويقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلاً الآية ويذكر قوله عليه السلام للمتلاعنين حيا بكما على الله أحد كما كاذب هل من تأتب سم (قوله فان أبي) أي امتنع من كل شيء الا من المضى في تمام اللعان في الخامسة فلم يمتنع منه بل استمر عليه (قوله فيؤثر الفصل الطويل) وهو الزائد على سكتة التفسير والعي (قوله والاصح اشتراطها) وأما الولد بين لعاني الزوجين فلا يشترط شرح المنهج (قوله وهذا كله) الاشارة لقوله السابق فيما رميته به من الزنا (قوله في الاوّل) أي في الكلمات الخمس (قوله من غير توقف على لعانها) أي كما يقول به مالت وقيل بالتوقف على لعانها وهو لا يظهر الا في الثالث والخامس ولا يعقل في غيرهما (قوله ولا قضاء القاضي) أي كما يقول به أبو حنيفة (قوله مع غيرها) أي مع غيرها هذه الزيادة (قوله حد قذف الزاني) أي ان كان محصناً أو تعزيره ان كان غير محصن وقوله عنه أي عن الملاعن (قوله الا ان ذكره الخ) واذ لم يذكره وأراد اعادة اللعان لسقوط الحد عنه بقذفه فله اعادة لذكره ويسقط عنه الحد كما يأتي في الشرح (قوله وجوب الحد) اعلم أن الواجب عليها باللعان الحد وهو اما الجلدان لم تكن محصنة أو الرجم ان كانت محصنة ولا يتأتى وجوب تعزير عليها باللعان وأما الواجب على الزوج ان لم يلاعن فهو الحدان كانت محصنة أو التعزير ان لم تكن

المراة في الاوّل اذ لا حد عليها هذا اللعان حتى تسقطه بلعانها (ويتعلق بلعانه) أي بتمامه من غير توقف على لعانها ولا قضاء القاضي كما في الروضة (خمس أحكام) وعليها اقتصر أيضاً في المنهاج وذكر في الزوائد زيادة عليها كما سيأتي مع غيرها الاوّل (سقوط الحد) أي سقوط حد قذف الملاعنة (عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان لم تكن محصنة ولا يسقط حد قذف الزاني عنه الا ان ذكره في لعانه * (تنبيه) * كان الاولى أن يعبر بالعقوبة بدل الحد ليشمل التعزير (و) الثاني (وجوب الحد)

أى حد الزنا (عليها) أى زوجته
 مسامة كانت، أو كارة أن لم تلعن لقوله
 تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية فدل
 على وجوب عليها بلعانه وعلى سقوطه
 بلعانها (و) لثالث (زوال الفراش)
 أى فراش الزوج عنها لانتقطاع النكاح
 بينهما لما فى الصحيحين أنه صلى الله
 عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لا يبيح
 لك عليهما وهى فرقة فسخ كالرصاص
 لحصولها بغير انقضاء وتحصل ظاهرا
 وباطنا وفى سنن أبى داود المتلاعنان
 لا يجتمعان أبدا * (تنبيهه) * تعبير
 المصنف بالفراش مراده به الزوجية
 كما مر تبعا لجمع من أئمة اللغة وغيرهم
 (و) الرابع (نفي) انتساب (الولد)
 إليه أن نعاه فى لعانه لخبر الصحيحين
 أنه صلى الله عليه وسلم افرق بينهما
 وألحق الولد بالمرأة وانما يحتاج
 الملعن الى نفي نسب ولديمكن كونه منه
 فان تعذر كون الولد منه كأن طلقها
 فى مجلس العقد أو نكح امرأة وهو
 بالمشرك وهى بالمغرب أو كان الزوج
 صغيرا أو عمس وحالم يلحقه الولد لاستصاله
 كونه منه فلا حاجة فى انتفائه الى لعانه
 والنفي فوري كالرد بالعيب بجماع
 الضرر بالامسالك الالعدركا أن بلغه
 الحر ليلافأخر حتى يصبح أو كان مريضا
 أو مجبوسا ولم يمكنه اعلام القاضى
 بذلك أو لم يجده فحر فلا يطل حقه ان
 تعسر عليه

قوله قوله الالعدركا من نسخة
 المؤلف هذه القولة الى آخرها ليست
 من الجريد اه

محصنة فلا تلزم بين حدها وحده فقد يجب عليها الحد ويجب عليه هو التعزير بأثره
 محصنة والمراد بالتعزير الذى يلاعن لنفسه هو التعزير بالكذب كقذف أمه أو صغيرة أو طاهر
 وأما تعزير التأديب فلا يلاعن لنفسه كقذف صغيرة لاوطأ وقذف من ثبت زناها باقرارها
 أو لعان مع امتناعها منه أى من اللعان أمانى الأولى فلا نه كذب ولا يمكن من الخلف على به
 صادق وأمانى الثانية فلا نه صادق فلا حاجة لاطهاره صدق رقة ويجب عليها نفي بيمينه
 كان اللعان لنفي ولد الشبهة (قوله أى حد الزنا) أى الذى ثبت بالآيات الأربعة (قوله ونفي
 فرقة فسخ) لا فائدة تترتب على كونها فرقة فسخ وفرقة طلاق إلا الايمان والنعاق لم يأتى بهما
 له وكان الأولى أن يقول وهى فرقة اندساخ لأن هذا انفساخ لا فسخ (قوله بغير قط) هذا
 الجماع بين فرقة الرضاع وفرقة اللعان أى بغير انقضاء دال على العرق فلا يرد بيمينه
 فكيف يقول لحصولها بغير انقضاء وحاصله أن المقصود من اللعان اثبات نفي لولد والفرقة
 مرتبة عليه شجنا قوله المتلاعنان) هذا التفاعل ليس بشرط لمتى لا نفي بيمينه
 الفرقة سواء لاغت أولا (قوله لا يجتمعان أبدا) حتى فى ابنته قال الرادى على المام فلا يبيح
 له نكاح الملاعنة أبدا ولا ووطأ لما لا يبيح لو كانت أمه واسمته برأها بيمينه وانما رتب الله
 فلا يقيد ما كذاها ودال نكاح ولا ربع تأبى الحرمة لانهم مباحون له وقربلا بلعان حارفا
 ولحق النسب فانهم ما يعودان لانهم مباحون عليه وأما حدها فهل يقطع قوله أمه أم أمه
 يمكن فى كلام الامام ما يفهم السقوط وجزم به فى المطلب فلا تتعد ولا تباح ادعاءه
 الزوجية) كذا فى نسخ وفى بعضها الروجة (قوله ونفي الولد) المراد بالنفي لا تعناه ولا يرد
 الحمل فبان أن لا حمل أولا ونفي الولد فبان فساد نكاحه بان ادعاءه فلا يبيح
 أحكامه كآبى الحرمة وسقوط الحد عنه سم (قوله وانما يحتاج الى) هذا امرته بقوله
 سبق وان كان ثم ولد يتيقنه عنه ذكره (قوله يمكن كونه منه) أى شرعا والفرق أنه سلم
 منه بدليل ما تقدم فلا منافاة بين علم كونه ليس منه وامكان كونه منه شرعا (قوله فسخ
 أى استحالة شرعا مع امكان كونه منه عقلا) (قوله وهى بالمغرب) أى ولو كان وليا يقطع ما كان
 وصوله اليها لا نال انعول على الامور الخارقة للعادة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه بغير
 النفي اه ع ش (قوله أو كان الزوج صغيرا) أى لا يولد له عادة بأن كان عمره دون تسع سنين
 وفيه أن الصغير لا يصح طلاقه والملاعن يشترط فيه ان يكون زوجا يصح طلاقه ولا يرد
 فى المنهج فكان الصواب حذفه وقال شجنا أى ثم لم يصح لعانه (قوله لا يقطع ما كان
 أى شرعا مع امكان كونه منه عقلا) (قوله والنفي فوري) أى الحضور عند القاضي بحد
 بأن يقول هذا الولد ليس منى كفى الحلي وعبارة م ر والنفي فوري لانه شرع لدفع سرور
 فأشبه الرد بالعيب والاختبال شفعة فبأنى الحاكم ويعلمه بانتفائه عنه اه فلم يأتى المشروعة
 فيه الفور الرفع الى الخاصكم واعلامه بأن الولد ليس منه وليس المر دال على نفي عليه
 الاحكام لانه لا يكون الا باللعان رشدى على م ر وعبارة م ر ررح بالنفي اه لا يبيح
 فيه فور (قوله الالعدركا) عبارة شرح م ر ويعذر لعدركا م ر فى اعداد الجمعية نعم م ر رسل
 من يعلم الحاكم فان عجزه لا شهد والابطال حقه كغائب آخر السير لغير عدركا م ر ر

فيه انه قد دل على البطلان حقه كالأخر بلا عذر فيه لحقه الولد ولتني حل وانتظار وضعه ليحقق كونه ذاك لوقال علمته ردا
وأخر ربه ربه مية نفا كفى اللعان بطل حقه من النقي لتفريظه (٣٥) فان آخر وقال جهلت الوضع وأمكن جهله

صدق بيمينه ولا يصح نفي أحد توأمين
بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر بأن وإذا
معاً وتخلل بين وضعهم مادون ستة أشهر
لأن الله تعالى لم يجز العادة بأن يجمع في
الرحم ولدان من ماء رجل وولدان من ماء
آخر لأن الرحم إذا اشتمل على المنى استد
فه فلا يتأتى قبوله منى آخر ولو هي بولد
كان قبل لسمعت بولدك فأجاب بما
يتضمن اقراراً كأمين أو نعم لم ينف
بخلاف ما إذا أجاب بما لا يتضمن اقراراً
كقوله جزاء الله خيراً لأن الظاهر أن
قصده مكافأة الدعاء بالدعاء (و) الخامس
(التحريم) أي تحريمها عليه (على
الابد) فلا يحل له نكاحها بعد اللعان
ولا وطؤها بملك العين ولو كانت أمة
واشترها بقوله صلى الله عليه وسلم
في الحديث المسار لا سبيل لك عليها أي
لا طريق لك اليها ولما روي الحديث
الاخر المتلاعنان لا يجتمعان أبداً
* (تنبيه) * بقي على المصنف من
الاحكام أشياء أخر لم يذكرها وقد تقدم
الوعد بذكرها منها سقوط حد قذف
الزاني به من الزوج انهما في لعانه
كما سرت الإشارة اليه فان لم يذكره
في لعانه لم يسقط عنه حد قذفه لكن له
أن يعيد اللعان ويذكره فان لم يلاعن ولا
يئنه وحد قذفها بطلبها فطالبه الرجل
المقذوف به بالحد وقلبا بالاصح انه يجب
عليه حدان فله اللعان وتأبدت حرمة
الزوجة باللعان لاجل الرجل فقط ولو
أبدأ الرجل فطالبه بحد قذفه كان
له اللعان لاسقاط الحد في أحدهما
يظهر ترجيحه بناء على أن حقه يثبت
أصلاً لا تبعالها كما هو ظاهر كلامهم وان

ولم يشهدوا التعدي بعد ارا الجمعية هو ما قاله بعض الشراح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرب العيب
والشفعة ان المعتذر اعدارهما وهو متجه ان كانت أضيق لكذا وجدنا من اعدارهما ارادة
دخول الحمام ولولت طيف شمله اطلاقهم والاوجه ان هذا ليس عذراً للجمعية ومن اعدارها
أكل ذى ربح كربه ويعد كونه عذراً هنا ولا ينافي كونه عذراً في الشهادة على الشهادة كما يأتي
لأن الربه عتبه بالاصح من تلك الاعذار اهـ بحروفه وانتظار قاض خبير من المتولى
حيث لا يأخذ ما لا أصلاً ودون الاول مجزئ توهم لانظر اليه أما لو خاف من اعلامه جوراً
يحمه على أخذ كل ماله أو قدر المخرج العادة بأخذ مثله فلا يبعد أنه عذر ع ش على م ر
(قوله فيه) أي التأخير (قوله وله نفي حل) هذا مستثنى من كون النفي فورياً وإذا لا عن
النفي الحمل قبل عدمه فسد لعان وصد اهـ (وله فاكفى اللعان) كنى يتعدى الى مفعولين
يقال كنى كذا مؤنثه كما يعلم من المتنازعات الفاعل هو الموعول الاول واللعان هو المفعول
الثاني والهمزة حمزة التام (قوله صدق بيمينه) ولو قال لم أصدق الخبر لم يقبل ان كان هذا ولو
في ارامية ولم أعلم جواز اللعان صدق ان كان هاتين وان نشأ مسلمين المسلمين اهـ سم (قوله
بأن يحرم) عبارة شرح المخرج يجمع اهـ مرحوى (قوله من ماء آخر) بالاضافة وعدمها
الاول أنسب بما بعده وهو قوله نفي آخر لكن كتب بعضهم على قوله منى آخر الاولى أن يقول
مما آخر لثمل منيه فعلى هذا يكون عدم الاضافة أولى (قوله ولو هي بولد الخ) وقد استشكل
تصوير هذه المسئلة من تقدم قريباً من وجوب النفي فوراً وأجيب بتصويرها من قال القول
المتقدم في توجيهه للقاضي أو له في له بعد ر فيها بالتأخير كليل رنحوه زى (قوله جزاء الله
خيراً) أو قال له سمعت ما يسر لوهذا أي قوله جزاء الله خيراً أفضل دعاء يدعو الانسان
لاخيه مقابلة معروف صنعه معه فيجازه به كما جاء به الحديث من أسدى اليكم معروف فافكفوه
فان لم تقدر واعلى مكافأته فادعوا له (قوله والخامس التحريم) هذا يغنى عن الثالث دون
العكس لكن الاول وقع في محله فلا يكتفى عن هذا (قوله بقي على المصنف الخ) جملة ما ذكره
الشارح خمسة والمتن خمسة فتكون عشرة متعلقة ومتروكة على لعان الزوج فاذا لاعنت
الزوجة تعلق لعانها بسقوط الحد منها (قوله بها) من المتعلق بالزاني قوله فان لم يلاعن ولا يئنه
وحد) أي واحداً أنه قد حد وقوله فطالبه الرجل المقذوف على قوله فان لم يلاعن ولا يئنه
وجواب الشرط هو قوله له الله ن فافهم ولا تغتر بتعريف بعض المسح (قوله المتذوف
به) أي الزاني بقوله بالحد متعلق بطالبه (قوله لاجل الرجل) أي الرجل الراني المقذوف بالزنا
وهو متعلق بقوله باللعان (قوله وتأبدت حرمة الزوجة) في قذفها فلم يجز بينهما ما يستضى
تأبدت الحرمة فاذا طالبه الرجل المقذوف بها وقبلنا بعدم تداخل الحدين وهو الراجح فله اللعان
لدفع الحد وصار تأبدت تحريمها عليه من جهة لعانه فقط لعدم سبق لعانها اهـ م د (قوله لاسقاط
الحد) الظاهر أن المراد الحد للزوجة لا جنى فيسقطان بهذا اللعان فليراجع (قوله وان
عفا أحدهما) أي الزوجة والرجل المتذوف (قوله للمقذوف به) وهو الراني (قوله زنا
المتذوف به) فيه الاظهار في مقام الاضمار بأن يقول زناه وكذا يقال في قوله ولا يلاعن
المقذوف به كما قرره فينا لكن قد يقال ما الفرق بين اللعان لاجل الزوجة حيث ثبت به زناها

عفا أحدهما فلا يخفى المطالبة بحقه وحيث قلنا يلاعن للمقذوف به لا يثبت بلعانه زنا المقذوف به ولا يلاعن المقذوف به وانما فائدته
سقوط الحد عن القاذف

ومنها سقوط حصانها في حق الزوج ان امتنع من اللعان ومنها تشطير الصداق قبل الدخول ومنها أن حكمها حكم المطشقة بالطلاق
يلحقها طلاق ويحل للزوج نكاح أربع سواها ومن يحرم جوعه معها كاختها وعمتها وغير ذلك من الأحكام المرتبة على البيونة وان لم
تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضي ولا على لعانها بل يحصل بمجرد لعان الزوج ومنها أنه لا تنفذ لها وان كانت حملانا اني الحبل
بلعانه كما جزم به في الكافي * (فرع) * لو قذف زوج زوجته وهي بكر ثم طلقها وترجعت ثم قذفها الزوج الثاني وهي ثيب ثم لاعن ولم تلعن
جلدت ثم رجعت (ويسقط الحد عنها) أي حد الزنا الذي وجب عليها بتمام لعان الزوج (بأن تلعن) بعد تمام لعانه كما هو مستمد من لفظ
السقوط لانه لا يكون الا فيما وجب ولم يجب عليها (٣٦) الابتسام لعانه وباشترط البعدية جرم في الروضة ودل عليه قوله تعالى ويدرا

عنها العذاب الآية (فتقول) بعد
أن يأمرها الحاكم في جمع من الناس
كما سن التعليل في حقه كما تر (أشهد
بأنه ان فلانا هذا) أي زوجها ان كان
حاضرا وتعيظه في الغيبة كما في جانبها
(لمن الكاذبين) على (فيمارماني به
من الزنا أربع مرات) لقوله تعالى
ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع
شهادات بالله الآية (وتقول في المرة
الخامسة بعد أن يعظها) أي يبالغ
(الحاكم) ندبا في هذه المرة بالخوف
والتحذير كأن يقول لها عذاب الدنيا
أهون من عذاب الآخرة ويأمر
امرأة تضع يدها على فيها العلهما أن تنزجر
فان أبت الا لمضى قال لها قولي (وعلى
غضب الله ان كان من الصادقين)
فيمارماني به كما في الروضة * (تنبيه) *
أفهم سكونه في لعانها عن ذكر الولد
أنها لا تحتاج اليه وهو الصحيح لانه
لا يتعلق بذكره في لعانها حكم فلم يحتاج
اليه ولو تعرض له لم يضرب * (تمه) *
لو بدل لفظ شهادة بحلف ونحوه
كأقسم بالله أو أخطب بالله الى آخره
أو لفظ غضب بلعن أو غيره كالإبعاد
وعكسه بأن ذكر الرجل الغضب
والمرأة اللعن أو ذكر اللعن أو الغضب
قبيل تمام الشهادة لم يصح ذلك اتباعا
للنص كما في الشهادة والحكمة

واللعان لاجل المقدوف حيث لم يثبت به زناه قال م د والفرق بين الزوجة والاجنبي حيث
ثبت عليها الزنا بلعانه ولم يثبت على الاجنبي ولو كان اللعان لاجله فقط أن الرجل يتلى عادة
بقذف زوجته لدفع العار والتسبب القاسد بخلافه في الاجنبي وأن اللعان أقيم مقام البينة
بالنسبة للزوجة ولا كذلك بالنسبة للاجنبي (قوله في حق الزوج) أما في حق غيره فهي محصنة
(قوله ان امتنع من اللعان) فان لا عنت لم تسقط حصانها في حقه ان قذفها بانفسه ذلك انما
كان قال أنت زنت بعد اللعان لان قذفها به أو أطلق احم د (قوله ومنها تشطير الصداق)
لان الفرقه من جهته (قوله ولا يتوقف ذلك) أي بجمع ما تقدم من الأحكام الا أن هذا أكثر
مع ما سبق وعذره في ذلك نقله عبارة الروض برمتها كما قرره شيخنا (قوله ثم لاعن) أي تزوج
الزوجة وهذا يفيد أنه لا يشترط في الملاعن أن يكون زوجا وقت اللعان بل وقت القذف ونحوه
وكذا اللعان اذا أبانها ثم لاعن النقي ولذا وحل وقوله ولم تلعن أما اذا لا عنت سقط عنها الحد
(قوله جلدت) أي لا ذل ولا رجعت أي للثاني ولا يقدم الرجم على الجلد ثلاث موت وبفوت حق
الاول (قوله جزم به) لاجابة لقوله به ويكفي أنه بدل من قوله باشرط الخ (قوله ويرأونها
العذاب) أي العذاب بلعانه (قوله بعد أن يأمرها) أي يلحقها كلمات اللعان (قوله في جمع
من الناس) أي ندبا (قوله عن ذكر الولد) كان نقول وأن هذا الولد منذ (قوله لم يجمع)
جواب لو (قوله وانزال العقوبة الخ) أي فالغضب لا بد فيه من عقاب بخلاف اللعن فعنه
الابعاد عن الرحمة أعم من أن يكون معه عذاب أو لا (قوله أغلظ العقوبة) أي جنس العقوبة
قال للجنس وعبارة شرح المنهج بأغظ العقوبتين وهي واضحة (قوله ثم استلحقه) ليس قبدا
والعمد عدم وجوب القصاص وان لم يستلحقه كما سيأتي في الجبايات (قوله بمحدث عتق) أي
فان من شرط المحسن الاسلام والحرية وقذف غير المحسن الواجب فيه التزير لمحدث شيء
من الشروط أو زواله بعد القذف لا يغير حكمه السابق ومراد الشارح بقوله بمحدث عتق أي
في كل من القاذف والمقدوف وكذا قوله ورق وأما قوله اسلام أي في المقدوف لانه لا ي
يترتب عليه فائدة لان القاذف لا يختلف حده بالاسلام والكفر فقول الشارح في القاذف
والمقدوف راجع للاولين

• (فصل في العدد) •

آخرها الى هنا لانها ثبتت بعد اللعان والطلاق ووسط الايلاء والظهار بينهما لانها كما باطلا
في الجاهلية والعدة اسم مصدر لا عتد والمصدر الاعتماد والاصل فيها الذاب والنف والاجماع

في اختصاص لعانها بالغضب ولعان الرجل باللعن ان جريمة الزنا أعظم من جريمة القذف فتقرب الى اعظم عتله وهو الغضب وهي
لان غضبه تعالى ارادة الانتقام من العصاة وانزال العقوبة بهم واللعن الطرد والبعد فحقت المرأة بالتزام أغلظ العقوبة ولونق الذي ولما
ثم أسلم لم تبعه في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه واسلامه وورثته وانقضت النسبة ولو قتل
الملاعن من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يغيران بمحدث عتق أو ورق أو اسلام

وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو واضح وقولهم لا يكفر باحد هالانها غير
ضرورية يظهر حمله على بعض تفاصيلها وشرحت أصولها بالنسب عن الاختلاط وكررت
الاقرء الملحق بها الا شهر مع حصول البراءة بواحد استظهارا أي طلبا لظهورها وشرعت لاجل
وهو براءة الرحم واكتفى به مع أنه لا تقيدين البراءة لان الحامل قد تحيض لكونه نادرا
وهي من الشرائع القديمة وقوله لان الحامل تعليل للنفي وقوله لكونه أي حيض الحامل
الحسنة أي الكذب في انقضائها من الكبار كما في الزواجر (قوله مأخوذة من العدد) أي لغة
وهو المتبادر من قوله وهي في الشرع (قوله غالبا) لا يظهر التقييد بالغلبة مع التقييد بقوله
من الاقرء أو الاشهر ويمكن أن يكون احترازه عن اعتماد الامة بشهر ونصف كما أفاده شيخنا
ثم رأيت المدابغي ذكر ما نصه قوله غالبا يرجع لقوله على عدد احترازه به عن وضع الحمل فانه
لا عدد في صورته وعن عدة الامة بشهر ونصف مثلا اه ومثله ع ش (قوله تبرص)
التبرص الانتظار كما في الحمار والمراد به هنا التمهيل والعسر وما المانع من جعله بمعنى الانتظار
أي انتظار براءة رجليها فحين تحبل وقوله المرأة الخ خرج بها الرجل فلا عدة عليه قالوا لا في
الحالين الحالة الاولى اذا كان معها امرأة وطلقة مطلقا فارجعها أراد أن يتزوج من لا يجوز له
الجمع بينهما وبينها كاختارها وخالها الحالة الثانية اذا كان معه أربع زوجات وطلق واحدة
منهن مطلقا فارجعها وأراد التزوج بحامسة فلا يجوز له ذلك في الحالين المذكورتين الا بعد
انقضاء العدة اه وفي كون العدة واجبة على الرجل في الحالين المذكورتين نظر ظاهر فتأمل
وغايته أن العدة واجبة على الزوجة وأن الزوج يتنع عليه التزوج حتى تنقضي عدها اه م د
على التحرير مع زيادة (قوله لمعرفة براءة رجليها) أي فيمن يولده وقوله أو لتفجعها الخ أي
في فرقة الموت وهذه أمثلة انفراد كل قسم عن الآخر وقد يجتمع التعبد مع التفجع في فرقة
الموت من لا يولده أو كانت قبل الدخول وقد يجتمع براءة الرحم مع التفجع فيمن يولده
في فرقة الموت وقد تنضم الثمرة كما في هذا المثال لان العدة فيها نوع من التعبد أبدا واجتماع
الاقسام بعضها مع بعض مأخوذة من ذكر أولها مانعة خلو فتجوز الجمع والتعبد هو ما لا يعقل
معناه عبادة كان أو غيرها فقول الزركشي لا يقال فيها تعبد لانها ليست من العبادة المحضة غير
ظاهر كما في شرح م ر قال سبحانه والمراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذا عدا وضع الحمل يدل
عليها ظنا (قوله أو لتفجعها) أي فيمن مات عنها قبل الدخول ومثله المسوح أو بعده وكان
صيبا أو كانت صعبة تباين من كلام الشارح فيما يأتي والمراد بالتفجع التحزن (قوله وشرعت
الخ) لا يشمل نحو الصغيرة خير الدخول به أي عدة الوفاة ح ل وأجيب بأن حكمه لا يلزم
اطرادها (قوله وتفحصنا لها) أي الانسباب وهو عطف تفسير على ما قبله وقوله من الاختلاط
أي الاشتباه لانه قد تقدم أن الرحم اذا دخله مني الرجس انسدمه فلا يقبل منيا آخر فلا يتصور
اختلاط ما بين (قوله رعاية لحق الزوجين) فحق الزوجة النفقة والسكنى في العدة وحق
الزوج عدم اشتباها معاه بما غير وقال بعضهم أما الزم فظاهر وأما الزوجة فاعتبار أنه يعلم
بالعدة من أي الزوجين الولد وحيد فلا إشكال وأما الولد لرجل أن يتم أبوه وقوله والتناكح
الثاني أي لاجل أن يعلم على الولد منه أولا (قوله من النساء) بيان لقراءة (قوله متوفى عنها

جمع عدة مأخوذة من العدد لا اشتغالها
على عدد من الاقرء أو الاشهر غالبا وهي
في الشرع اسم لمدة تبرص فيها المرأة
لمعرفة براءة رجليها أو لتفجعها
على زوجها والاصل فيها قبل الاجماع
الآيات والاخبار الآتية وشرعت
صيانة للانساب وتفحصنا لها من الاختلاط
رعاية لحق الزوجين والولاء للنساء كم
الناس والمغلب فيها التعبد بدليل أنها
لا تنقضي بقدر واحد مع حصول
البراءة به (والامة) من النساء (المراد
ضربين متوفى عنها

وغير متوفي عنها) لفظ متوفي في الموضعين على صيغة المفعول واتباعا على غير وجهه
فرقة الوفاة بالنكاح الصحيح كما قاله شيخنا القاسم في لم يقع فيه ووجهه لا شيء فيه ووجهه
شبهة وفيه ما في فرقة الحى (مر (قوله انفصال كله) حتى مره المتصل به مر ولو كانت
وعبارة م د قوله انفصال كله الا الشعر فانه ان بقى في ابنوف لم يؤثر بخلافه لو من متوفي وقد
انفصل كله ما عدا الشعر فانه يؤثر ومثله الظفر اهـ م وفي عش على مر أى ولو على غير مره
الا دى بأن كان من زوجها وخلق على غير صورة الآدمى ولزودهم بمره م د م د م د م د
الحمل منه أى من الزوج لا يمنع من انقضاء العدة بوضعه لان الشرط ان يبنى العتة و
احتمالا وهو موجود هنا اهـ م يعرفه (قوله توأمين) أى بينهما دون ستة أشهر من الحمل
انقضت بالنسبة ان كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر سابقة وان كان بين الاول والثاني
سنة أشهر فأكثر وبين الثاني والاول دونها الحقة دون الثالث رانقضت عدتها أى من
بين الثاني والاول ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والثالث دونها الحقة أى من خبران كمن حان
آخر وانقضت عدتها بالاول وكذا اذا كان ما بين كل وتاليه ستة أشهر اهـ م دى وأما ثلث التوم
همزة اسم لمجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوان وبهم مر كرجل اهـ م دى
توأمة مفرد وتنتية توأمين كما في الشارح فاعتراضه بأنه لا تنية له رهنما بتس امرين
التوم بلا همز والتوأم بالهمز وان تنية الشارح انما هى للمهموز لا غير اهـ م دى م دى م دى
(قوله ولو بعد الوفاة) أى ولو كان انفصال التوأم الثاني بعد وفاة الأم من شفت احدهما
قبل موت الزوج لانه يقال عليها وبت ولدا بعد موت زوجها (قوله فهو م دى م دى م دى)
جعلها هنا من باب المطلق والمقيد وفيما يأتى من الخامس والعام لان الموجود م دى م دى م دى
ولا عموم له بل هو مطلق والموجود فيما يأتى عام وهو المطلق وفيه م دى م دى م دى م دى
معناه وزوجات الذين يتوفون بدليل ير بسى فيكون عاما كقوله والامارات اهـ م دى م دى
عليه والعصوم بالنظر اليه لا للفعل وكتب بعضهم على قوافيه م دى م دى م دى م دى
كما سيجرى به فيما يأتى فهو متيدان نظرا لفعل الواقع صلا لم رسول وهو م دى م دى م دى
الفعل من باب المطلق لانه نكرة معنى ومخصص ان نظرا لم رسول لان المودع م دى م دى م دى
للتفنن (قوله والذين الخ) مبتدأ وتوفون صلا رجلة بترى من خبر كان لانه م دى م دى م دى
الخبر ليس عين المبتدأ لان المبتدأ الذين وهم الأزواج ويتربصن اجع لزوجات وبها م دى م دى
على تقدير مضاف قبل المبتدأ أى وزوجات الدين الخ وبهم نظرا لهذا المنافاة قد رت على
الآية الاولى من باب التخصيص لان الجمع الماعرف من صيغ العدم فيمناسمه م دى م دى م دى
(قوله وعشرا) أى من الايام والليالي (قوله لسيعة) بالتعغير (قوله لا يشار) بأن يشار
تسع سنين م دى (قوله فان الانثى محل المنى) أى احداها محل المنى ومضى ابن على المسمى
والثانية وهى اليسار محل لشعر اللحية على المعتمد وامل هذا بابا بارا غاب راله قد جرد من
له اليسرى وله ماء كثير وشعر كذلك شرح م دى (قوله ولم دى) عند على دراهم دى
(قوله ان أباعبدا) وكان مجتهد فتوى ولا يمدح ذلك في منصبه لانه م دى م دى م دى م دى
الضعيف ويستفاد من قول الشارح على المذهب وقد وافقه الاصمغرى على م دى م دى م دى

وغير متوفي عنها) سبب المصنف رحمه الله
اعلى في تقسيم الاحكام الآتية طريقة
حسنة مع الاختصار شريفة الضرب
الاول فقال (فالمتوفي عنها) حرة كانت
وأمة (ان كانت حاملا) بولد يلحق الميت
(فعدتها بوضع الحمل) أى انفصال كله
حتى تانى توأمين ولو بعد الوفاة لقوله
تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن
يضعن حملهن فهو مقيد لقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة
أشهر وعشرا ولقوله صلى الله عليه وسلم
لسيعة الاسلية وقد وضعت بعد موت
زوجها بنصف شهر قد حلت فانكعى
من شئت متفق عليه ونخرج بقولنا
يلحق الميت ما لو مات صبى لا يولد له
عن حامل فان عدتها بالأشهر لا بالوضع
لانه متفق عنه بتينا لعدم اراله وكذا
لومات م دى وهو المقطوع جميع
م دى وأنثيه من حامل فعدتها
م دى لا بالوضع اذ لا يلحقه ولد على
الاصح لانه لا ينزل فن الاثني محل
فى السى يتدفق بعد انفصاله من الظهر
بأية مثله ولادة * (قائدة) * حكى

شافعيان وقوله وقضى به أي يلحق الولد بالمسوح وقوله بالخدا أي من يخدم النساء وهو
المسوح لأنه كان لا يخدمه في ذلك الزمان إلا المسوح وهذا على قراءته بالخاء المعجمة ويصح
قراءته بالخاء المهملة والبدل المعجمة جمع حاذم وهو من قطع ذكره وبقي انثى كما قرره شيخنا ح ف
(قوله ابن حنبل) فتح الخاء المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح الواو
وسكون الياء كعمرويه (قوله قلند) بضم القاف وتشديد اللام مكسورة أي ولي (قوله إلى هذا
الثاني) الإشارة إلى الخارج وعليه قوله تعالى تلك الجنة فهو عهد خارجي على كقولهم
خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا هو (قوله بالخدا) أي الطواشية (قوله مجبويا) بأن
استدخلت ماء (قوله خصيتاه) قال في المنتار قال أبو عمر والخصيتان البيضتان والخصيان
البلدتان اللتان فيهما البيضتان وقال الاموي الخصية البيضة فإذا ثبت قلت خصيان بلاتاه
(قوله بالحق الولد) وقيل لا يلحقه لأنه لا ماله ودفع بما رآى لأن وعاء المني وهو الخصيان
موجود (قوله وينزل ماء رقيقا) هذا موجود في المسوح (قوله حرة) أي ولوف غننه وان
لف الواقع بكاف مدة الحياة قاله م ر وخالفه زي اه قال (قوله صبي) أي لم يبلغ
أو ان الاحلام اه برماری (قوله أربعة أشهر) أي بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من
غير زنا بأن تكن من شبهة لان مدة الحمل مقدسة تقدمت أو تأخرت عن الموت بأن يطئت بشبهة
في أثناء العدة وحجات فانها تقدم مدة الشبهة وبعد وضع الحمل تبني على ما مضى من مدة الوفاة
اه (قوله وعشرا) أي وزيد عشر اه وهو مفعول له عمل محذوف هذا على كون عشر في كلام
الناس منسوبا ولا يصح أن يكون منعولا مع عدم العامل وفي بعض النسخ وعشرا بالرفع
معطوف على أربعة وهي ظاهرة قال زي وكان حكمة هذا المدد ما مر ان النساء لا يصبرن
عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فمتردد عليا في تعبهن وزيدت العشرة استظهارا ثم رأيت
شرح مسلم ذكر أن حكمة ذلك ان الأربعة بها يتحرك الحمل وتنفع الروح فيه وذلك يستدعي
ظهور رجل ان كان اه بحروفه وقوله ذكر أن حكمة ذلك الخ هذه حكمة والحكمة لا يلزم
اطرادها لان هذه الحكمة سائمة عمالومات عنها قبل الدخول أو كانت أمة لان عدتها شهران
وخمسة أيام أو كانت صغيرة لا تسلي أو آيسة (قوله من الأيام) فيه أنه نص على العشرة أيام
فقط فيتوهم منه أنه يكتب بالعشرة أيام وان كانت الليالي تسعة بأن تقدم اليوم الاقل على
الليلة مع أنه لا يكتب بذلك بأن مات فجر أول يوم في الشهر مثلا فان الأربعة أشهر تنقص ليلة
فتكمل أول ليلة من الشهر الخامس فتكون العشرة أول اليوم من الشهر الخامس فتكون
ماقصه ليلة فتكمل من ليلة الحادي عشر وحذف الاء من العشرة مع كون المعدود مدكرا
لجواز حذفها عند حذف المعدود وعبرة شرح المنهج أي عشر ليال بالأيام اه وهي أظهر والمراد
أربعة أشهر وعشر من الأيام بلياليها لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لان مدة
الحمل مدة تقدمت أو تأخرت عن الموت فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها على
الأشهر مع وجوده لأنه لا حرمة له ولهذا لو نكح حاملا من زنا مع نكاحه قطعاً وجازله الوطء قبل
الوضع على الأصح ولو زنت في العدة وحجات من الرأى لم تقطع العدة ولو جهل حال الحمل حل على
اندم زنا كما نقله الشيخان عن الروائي وبه أفق الثقال وبه جزم صاحب الانوار وقال الامام

ابن حنبل وقوله قلند قضا بمصر وقضى به حمله
المسوح على كتفه وطاف به الاسواق
وقال انظر والى هذا القاضي يلحق أولاد
الزنا بالخدا ويعلق الولد مجبويا بقطع
جميع ذكره وبني انثىاه فتعتمد الحامل
بوضع لبثاء أو عينة المني وما فيها من
القوة المحيية للدم وكذا مسلول خصيتاه
وبني ذكره يلحقه الولد فتقضى به العدة
على المذهب لان آلة الجماع باقية تقدر
بالتع في الإبلاج فليتلذذ وينزل ماء رقيقا
(وان كانت) أي المعتدة عن وفاة
(حائلا) وهي بمنزلة مكسورة غير
الحامل (فعدتها) ان كانت حرة وان لم
توطأ أو كانت صغيرة أو زوجة
صبي أو مسوح (أربعة أشهر وعشرا)
من الأيام

يحمل على أنه من وطء شبهة تحسبنا للظن وبه حرم صاحب التمييز قال شيخ مشايخنا وقد جمع
بينهما بحمل الاول على أنه كالزنا في أنه لا تنفذ به العدة كما تقرر والثاني على أنه من شبهة
فلا تحتجبتا عن تحمل الاثم بقريئة آخر كلام قائله اه سم (قوله والذين يتوفون) قال
الشوري يقال توفي فلان وتوفي اذ مات فن قال توفي معناه قبض ومن قال توفي معناه توفي
أجله أي استوفى عمره واستكمل وعليه قراءة على رضى الله عنه يتوفون بفتح الياء (قوله
يتربصن الخ) فيه مضاف محذوف تقديره زوجاتهم وبه تحصل المطابقة بين المبتدأ وهو قوله
والذين لانه المذكور وبين الخبر وهو قوله يتربصن أو يقدر وزوجات الذين الخ كما تقدم (قوله
وهشرا) أي عشر ليل بالأيامها كما عبر به في شرح المنهج وانظر لما ذاقه العشر في الآية
بالليالي وفسر العشرة في كلامه بالايام وعمارة البرماوى قوله أي عشر ليل فسر العشر بذلك
لتأنيها والمراد بأيامها وانما اختير الليالي لانها غرر والشهور وأشار بقوله بأيامها الى دفع ايهام
اخراج اليوم العاشر من المدة (قوله الحاملة من غير الزوج) أي بأن كان زنا أو وطء شبهة
فان كان من زنا فعدتها بالشهر في الحال وان كان من وطء شبهة فتعدتها بالشهر بعد وضع ذلك
الحمل كما تقدم عن سم (قوله وصية) أي أو صوا وصية الخ (قوله بالاهله) وبعبارة مروجش
عليه وتعتبر الاشهر بالاهله ما لم يمت اثنا شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام فحينئذ ثلاثة
بالاهله وتكمل من الرابع أربعين يوما ولو جهلت الاهله حسبها كاهله وأما لو بقي منه عشرة
فقط فتعدت بأربعة أهله بعد ما ولو ناقص (قوله انتقلت الى عدة وفاة) أي مع عدم ضمان
ما تقدم (قوله المعتدة عن فرقة طلاق) أي وقد وطئها الزوج ولو مجنون أو مكرها وان كان الوطء
في الدبر وكذا يذكر أشل خلافا لما أفتى به البغوي وكالوطء استدخل المني المحترم حال خروجه
ولو باعتبار الواقع فيما يظهركما لو خرج بوطء زوجته طائفا انها أجنبية فاستدخلته زوجة أخرى
أو أجنبية اعتبارا بالواقع دون اعتقاده وان عكسنا في العكس لان ذلك هو الاحتياط فيهما وهل
خروجه باستثناء يسهل كخروجه بالزنا جامع حرمه كل منهما لذاته حتى لا تجب العدة باستدخاله
ولا يلحقه الولد المنتقد منه فيه نظر سم ثم قال في مسئلة المكروه بعد اطالة الكلام فيها وانه
عن الشهاب م ر بأنه أفتى بعدم لحوق الولد لعدم احترام ومثله بدليل الاثم به لان الاكراه
لا يبيحه وقضيته عدم وجوب العدة أيضا ولا اشكال على هذا في عدم الحقوق وعدم وجوب
العدة في مسئلة الاستثناء كما لا يخفى وقوله المحترم حال خروجه أي خلافا لابن حجر حيث اشترط
الاحترام دخولا وخروجا وقوله فاستدخلته الخ قال في شرح الروض وقول الاطباء ان المني
اذا ضرب به الهواء لا يعتمد منه الولد غاية ظن وهو لا ينافي الامكان فلا يلتفت اليه قال الرياوي
والمتقدم عدم وجوب العدة وعدم ثبوت النسب بوطء المكروه والمعتمد وجوب العدة بالذكر لأشل
دون المباني اه رجائي ولو مسح شخص ومعه زوجة هل تعد بعدة الوفاة أم بعدة الحياة
ينظر فان مسح حجرا كلاً أو بعضاً وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة الوفاة وان مسح
حجرا كلاً أو بعضاً وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة الطلاق فان مسح البعض
كذا والبعض كذا فالعبرة بالنصف الاعلى ولو مسح نصفه طولا حجرا ونصفه الآخر طولا
حيوانا ينبغي ان يكون كالومسح كله حيوانا سم نقلا عن م ر فلو اعتدت زوجة المسوخ

لهـ وله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن
أربعة أشهر وعشرا وهو محمول على
الحرائر كما مر وعلى الحاملات
بقريئة الآية المقتدمة وكل الحائلات
الحاملة من غير الزوج وهذه الآية
ناهية لقوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون أزواجا وصية
لازواجهم متاعا الى الحول فان قيل
شرط النسخ أن يكون متأخرا عن
النسخ مع أن الآية الاولى متقدمة
وهذه متأخرة أجيب بأنها متقدمة
في التلاوة متأخرة في النزول وتعتبر
الاشهر بالاهله ما أمكن ويكمل
النكسر بالعدد كظايره فان خفيت
عليها الاهله كالجبوسة اعتدت بمائة
والاثني عشر ولومات عن مطلقة رجعية
انتقلت الى عدة وفاة بالاجماع كما حكاه
ابن المنذر أومات عن مطلقة بائن فلا
تقبل لعدة وفاة لانها ليست بزوجية
فتكمل عدة الطلاق وخرج بقيد
الحرمة الامة وستأني في كلامه ثم شرع
في الدبر الثاني فقال (وغير المتوفى
من المعتدة عن فرقة طلاق

وتزوجت بغيره واتقلت تركته ليت المال أولورثته وعاد ذلك الممسوخ إلى أمه لانه لا تعود له
 زوجته ولا تركته بخلاف ما لو حكم القاضي بموت المفقود واعتدت زوجته وتزوجت وقسمت
 تركته ثم تبين بعد ذلك عدم موته فان زوجته وتركته يعودان له اه ميداني وقوله فيما تقدم
 كالوطء استدخال المني المحترم الحاصل أن المراد بالمني المحترم حال خروجه فقط على ما اعتقده
 م ر وان كان غير محترم حال الدخول كما اذا احتلم الزوج وأخذت الزوجة منه في فرجها
 ظانة أنه مني أجني فان هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب العدة به
 اذا طلقت الزوجة قبل الوطء على المعتقد خلافا لابن حجر لانه يعتبر أن يكون محترماً في الحالين
 كما قرره شيخنا وبعبارة م ر دخل منه المحترم وقت الانزال ولا أثر لوقت استدخاله
 كما أتى به الوالد وان نقل الماوردي عن الأصحاب اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد
 صرحوا بأنه لو استنبت بجبر فأمي ثم استدخلته أجنبية عالمة بالحال أو أنزل في زوجته
 فساقت بقتله فأنت بولد لحقه ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على الزنا بامرأة فحملت منه لم يلحقه
 الولد لانه لا يعرف كونه منه والشرع منع نسبه منه اه وفي قول على الجلال مانعه والمراد
 المني المحترم بأن يكون حال خروجه محترماً لذاته في ظنه أو في الواقع فشمع الخارج بوطء
 زوجته في الحيض مثلاً أو باستمنائه بيدها أو بوطء أجنبية يظنها حليته أو عكسه أو بوطء شبهة
 كشكاح فاسد أو بوطء الأب أمه ولومع علمها فاذا استدخلته امرأه ولو أجنبية عالمة
 بحاله وجب به العدة ولحق به الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء وخروج بذلك الحرام
 في ظنه والواقع معاً كالزنا والاستمناء بيد غير حليته وألحق به شيخنا الخارج بالنظر والفكر
 المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان ظنه غير محرم كما في شرح شيخنا لكن تقدم عن
 الرزكشي أن الولد الحاصل به من زوجته لاحق به منسوب اليه وهو ظاهر من حيث القراش
 اه قال سم وليس من المني خرج على وجه الحل منه الذي أخرجه بيده خلوف الزنا لان عدم
 الاثم فيه لعارض فلا نظر اليه فلا يلزم بسبب استدخاله العدة ولا يثبت به النسب اه ولو وطئ
 زوجته ظاناً أنها أجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت هذا المأزوجة أخرى
 وجبت العدة أيضاً فيما يظهر سم ومرة ذلك أن يتزوج امرأة ثم يطأها يظنها أجنبية
 وأن وطأها ايها زنا ثم طلقها ولم يتفق له وطؤها سوى ذلك فتجب عليها العدة بطلاقه ولا نظر
 لكون الوطء بقصد الزنا فيقال لا عدة عليها لكونها مطلقه قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب
 عدة اعتباراً بكون الموطوءة في نفس الامر زوجة وما تخيل بعض ضعفة الطلبة من أن المراد
 أن من وطئ بذلك الطن وجب عليها أن تعتد مع بقاء الزوجية وحرم على زوجها وطؤها قبل
 انقضاء العدة فهو مما لا معنى له لانه ان نظر الى كون الوطء باسم الزنا لا حرمة له وان نظر
 الى كونها زوجة في نفس الامر لم يكن وطؤه موجباً للعدة فتنبه له فانه دقيق (قوله أو فسح)
 المراد به ما يشمل الانفساخ بقرينة ذكر الرضاع واللعان فالشيخنا ثم قال ويحمل عطف رضاع
 على طلاق والامر حينئذ ظاهر (قوله زوجاً كان أو غيره) المناسب حذف هذا التعميم
 لأن كلامنا في المفارقة فقوله أو غيره مراده الموطوءة بشبهة وهو لا يناسب (قوله كتنق)
 بلعان) الكاف استقصائية لأن الكلام في الحرمة فلا ترد الامة لان وادها انما يتق بالهلف

أو فسح بعيب أو ارضاع أولعان
 (ان كانت حاملاً فعدت بها بوضع الحمل)
 لقوله تعالى ولأوليات الإجمال أجلهن
 أن يضعن حملهن فهو مخصص لقوله
 تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن
 ثلاثة قروء ولأن المعتبر من العدة براءة
 الرحم وهي حاصلة بالوضع بشرط
 امكان نسبه الى صاحب العدة زوجاً
 كان أو غيره ولو احتسب لا كتنق بلعان
 لانه لا ينافي امكان كونه منه

لا باللعان (قوله كما اذا مات صبي) هو تنظير لا تمثيل لان فرض الكلام في فرقة الحياة اه
مرحومى وكتب بعضهم على قوله كما اذا مات صبي الخ فيه أن كلامنا في المعتدة عن الفرقة
في الحياة لا فرقة الموت فالمناسب أن يقول كما لو فسخت بعيب صبا (قوله أو مسح) أى
ولو ساقها حتى نزل ماؤه في فرجها عث على مر (قوله من السكاح) الاول من امكان
اجتماعهما كما قاله شيخنا (قوله ولكن بين الزوجين الخ) مفهومه أنه بمجرد أن يكون بين
الزوجين مسافة تقطع في تلك المدة ووضعت ذلك يلحقه وليس كذلك بل لا بد بعد ذلك من
مضى أقل مدة الحمل من امكان الاجتماع (قوله أو لقوق أربع سنين من الفرقة) هذا محله
في مجهول البقاء أما اذا تحققنا البقاء بأن أخبرنا بالحمل معصوم كالحضرة ولم يوجد وضع ولا وطء
فانه ينسب له وتنقضى به عدتها كما قاله سم وقال انه حق ان شاء الله تعالى اه (قوله
وان اتى عنه) أى لعدم تصديقه لها فيما ادعته (قوله واستثنى من ذلك) أى من قولهم
لا أثر لخروج بعضه (قوله اذا حرجان) أى بعد خروج بعضه فقط في المستثنى (قوله اذا مات)
في خط المؤلف بالحاق الفعل تاء التأنيث والصواب اسقاطها كما في شرح الروض مرحومى
ويمكن أن توجه نسخة المؤلف بأنه لما جنى عليها ماتت الجنين بسبب موتها قاتل
وعبارة الاجهورى ويمكن توجيه الثانية على بعد بأن ماتت بالجنابة عليها فماتت الولد وحيداً
فان كانت الجنابة عمداً وتوفرت الشروط اقتصر منه ووجب دية للولد والا فديتان لها وللولد
فليست مثل والظاهر تعلق قوله بالجنابة بماتت اه مدافى قال شيخنا فعل وجوب الغرة دون الدية
ان لم يصح قبل موته (قوله بعد صياحه) أى وقد خرج بعضه (قوله على غير القوابل) أى
وأخبر بها أربع مئة أو رجلان فلو أخبر بذلك واحدة حل له أن يتزوج بها باطناً كما في حل
وعبارة مر في شرحه بعد قول المتأخر بأن أخبر بها قوابل خبروا بأخبر لانه لا يشترط لفظ شهادة
الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم واذا اكتفى بالأخبار للباطن فليكتف بقابله كما هو
ظاهر أخذ من قولهم لمن غاب زوجها فأخبرها عدل بموته أن تتزوج باطناً اه وقوله أن تتزوج
باطناً يؤخذ من ذلك أن محل الاكتفاء بالقابلة بالنسبة للباطن أما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت
الا بأربع من النساء أو رجلين أو رجل واحد ثم رأيت في شرح الروض شرح بالأربع
بالنسبة لظاهر (وفي ابن حجر * لا فرع) * اختلفوا في السبب لاسقاط ما لم يصل لحد تنجح الروح
فيه وهو مائة وعشرون يوماً والذي يتبعه وقال ابن العماد وغيره الحرمة ولا يشكل عليه جواز
العزل لوضوح الفرق بينهما بأن المتى حال نزوله محض جاد لم يتبأ بالحياة بوجه بخلافه بعد
استقراره في الرحم وأخذ في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفي حديث مسلم
انه يكون بعد اثنين وأربعين ليلة أى ابتداءه ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله
كما صرح به كثير من وهو ظاهر اه وقول ابن حجر والذي يتبعه الخ في شرح مر في أمنيات
الاولاد خلافه وقوله وأخذ في مبادئ التخلق قضية أنه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه
الاول يخالفه وقوله ويحرم ما يقطع الحمل من أصله أما ما يبطئ الحمل مدة ولا يقطع من أصله
فلا يحرم كما هو ظاهر بل ان كان لعذر كترية ولد لم يكره أيضاً ولا كره عث على مر (قوله
ولكن قلن) أى القوابل جمع قابله وهي التي تلحق الولد عند وضعه والمراد أهل الخبرة بذلك

ولهذا الواستلحقه لحقه فان لم يمكن نسبه
اليه لم تنقض بوضعه كما اذا مات صبي
لا يتصور منه الانزال أو مسح عن
زوجة حامل فلا تعتد بوضع الحمل
كما مر وكذا كل من أتت زوجته
الحامل بول لا يمكن كونه منه كأن
وضعت له دون ستة أشهر من السكاح
أولاً كثر وكان بين الزوجين مسافة
لا تقطع في تلك المدة أو لقوق أربع سنين
من الفرقة لم تنقض عدتها بوضعه لكن
لو ادعت في الأخيرة أنه راجعها
أوجدت دنس كاحها أو وطئها بنسبة
وأمكن فهو وان اتى عنه تنقضى به
عدتها ويشترط انفصال كل الحمل
فلا أثر لخروج بعضه متصلاً ومنفصلاً
في انقضاء العدة ولا في غيرها من سائر
أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله ولظاهر
الآية واستثنى من ذلك وجوب الغرة
بظهور شئ منه لان المقصود تحقق
وجوده وجوب القود اذا حرجان
وقبته وهو حي وجوب الدية بالجنابة
على أمه اذا مات بعد صياحه وتنقضى
العدة بميت وبمضغة فيها صورة آدمى
خفصة على غير القوابل لظهورها
عندهن فان لم يكن في المضغة صورة
لا ظاهرة ولا خفية ولكن قلن هي أصل
آدمى ولو بقيت لتصورت انقضت
العدة بوضعهما على المذهب المنصوص
لحصول برائة الرحم بذلك

ولذلك كورا وأقلهم في النساء أربع ويكنى إخباراً واحدة في الجواز باطناً وأما في الظاهر فلا بد
من اثنين وقال ع ش على م ر لا بد من أربع ولو اختلف الزوجان فعالت كان السقط الذي
وضعه مما تنقضي به العدة وأما كسر الزوج وضاع السقط قال قول قولها بينهما لانها مأهونة
في العدة شرح المنوف الصغير وعبارة البرماوى ولو ادعت أنها أسقطت ما تنقضي به العدة
وضاع السقط صدقت بينهما لانها مؤتمنة في العدة ولانها صدقة في أصل الوضع فكذا
في صفته اه وفي ع ش على م ر ما يفيد قبول قولها ولو بدون عيز ونصه يقبل قول المرأة
في وضع ما تنقضي به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال أنه ربح اه (قوله مسألة
النصوص) أي لأن فيها ثلاثة نصوص الأول انقضاء العدة الثاني عدم وجوب الفترة الثالث
عدم شؤنها الاستيلاد (قوله فانه) أي الشافعي وقوله نص هنا أي في باب العدد (قوله
وعلى أنه لا تجب فيها الفترة) وكذا لا تجب اذا كانت مصورة ولم يعلم أنه كان ذار روح فلا تجب
الفترة فمن لم يمت بالحنانية يقينا اذا الاصل براءة الذمة اه حفاوى (قوله والاصل براءة الذمة)
عبارة م ر وانما لم يعتد بها في الفترة وأمية الولدان مدارهما على ما يسمى ولدا (قوله ونخرج
بالمضغة العلقه) فلا تنقضي بها العدة أي ان لم يكن في العلقه صورة خفية والاقضية تنقضي بها
العدة كما قاله ج في شرحه على المنهاج قبيل كتاب الصلاة ولم أر من وافقه ولا من خالفه وعبارته
ثم واطلاق الاصحاب أن العدة لا تنقضي بعلقه محمول على الاغلب أنه لا صورة فيها خفية اه
(قوله وقع في الاقضاء) أي اقضاء النوى (قوله اختلف العصريون) أي معاصرو الشيخ
النوى (قوله والظاهر الثاني) معتمد ومراده بالثاني قوله أو لا تنقضي (قوله واستفتينا)
بالشأن المفسرول وقوله فأجبت بذلك أي الثاني وهو أنها لا تنقضي عدتها مادام في بطنها أي
ولو خافت الزنا ويجب على زوجها نفقتها وغيرها كسكنى وان طالت المدة وله مراجعتها
في الطلاق الرجعي وفي سم على ج ولو استمرت في بطنها مدة طويلة ونضرت بعدم انقضاء العدة
وكذا لو استمرت حياتي بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطء
ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه في مجهول البقاء زيادة على الاربعه حتى
لا يلحق نحو المطلق اذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع وهذا هو الذي
يظهر وهو حق ان شاء الله اه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه ~~ال~~كن في الكلام
في الثبوت بما اذا فانه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وزادت المدة عليها كان الظاهر من
ذلك انتفاء الحمل وأن ما تجده في بطنها من الحركة مثلاً ليس مقتضياً لكونه حياً فم ان ثبت ذلك
بقول معصوم كعيسى وجب العمل به اه ع ش على م ر * (قرع) * الحمل المجهول لا تحميه
المرأة لاحتمال أنه من شبهة ولا تنقضي به العدة ولا يمنع صحة النكاح كما مر ولا يمنع الزوج من
الوطء معه لاحتمال أنه من الزنا ويحصل به الاستبراء ومن ذلك ما لو شك هل الواطئ زوج
أو أجنبي بشبهة أو زناً أو استدخلت ما وشكت هل هو محترم أم من زوج أو أجنبي قل على
الجلال (قوله مما مر) من كل نسخ أو انقاسخ (قوله بالمعنى المتقدم) أي وهي غير الحامل
وانما قال ذلك لأن الحائل يطلق على المانع (قوله فعدها ثلاثة قروء) أي وان اختلفت
وقطاول ما بينها وكذا لو كانت حاملاً من زنا اذا حمل الزنا لحرمة له ولو جهل حال الحمل ولم يمكن

وهذه المسئلة تسمى مسئلة النصوص
فانه نص هنا على أن العدة تنقضي بها
وعلى أنه لا تجب فيها الفترة ولا يثبت فيها
الاستيلاد والفرق أن العدة تنقضي
ببراءة الرحم وقد حصلت والاصل
براءة الذمة في الفترة وأمومية الولد
انما ثبت تبعاً للولد وهذا لا يسمى ولدا
ونخرج بالمضغة العلقه وهي متى
يستحيل في الرحم فيصير دماً غليظاً
فلا تنقضي العدة بها لانها لا تسمى حياً
(فائدة) وقع في الاقضاء أن الولد لو مات
في بطن المرأة وذهبر نزوله بدواء أو غيره
كما يقع لبعض الحوامل هل تنقضي
عدتها بالاقرار ان كانت من ذوات
الاقراء أو بالاقرار ان لم تكن من ذوات
الاقراء أو لا تنقضي عدتها مادام
في بطنها اختلف العصريون في ذلك
والظاهر الثاني كما سرح به جلال
الدين البلقيني في حواشي الروضة قال
وقد وقعت هذه المسئلة واستفتينا عنها
فأجبت بذلك انتهى وبذلك قوله
تعالى وأولات الاحمال أجلهن
أن يضعن حملهن (وان كانت) أي
المعقدة عن فرقة طلاق وما في معناه
مما مر (حائلاً) بالمعنى المتقدم (وهي من
ذوات) أي صواحب (الحبض) فعدتها
ثلاثة قروء جمع قروء

لحوقه بالزوج حمل أنه من زنا كما تنقله وأقراء أي من حيث صحة نكاحهما معه وجواز وطء
 الزوج لهما أمان حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل على أنه من شبهة فان أتت به للاسكان منه
 لحقه كما اقتضاء اطلاقهم وصرح به بالقبض وغيره ولم ينتفع به الا بلعان ولو أقرت بنم من
 ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وزعت أنها من ذوات الاشهر لا يقبل لان قولها الاول يتضمن
 أن عدتها لا تنقضي بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنها بخلاف ما لو قالت لأحيض زمنا ارضاع
 ثم كذبت نفسها وقالت أحيض زمنا فيقبل ~~كما أتى~~ بجميع ذلك والدرجته الله تعالى
 لان الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن امكانه وهي مقبولة فيه وان خالفت عادتها اه
 شرح م ر والعبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطي لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة فبهر
 يظنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء أو حرة بظنها أمة اعتدت بقر واحد وهو استبراء
 لعدة أو زوجته الامه اعتدت بقر أين لان العدة حقه فسيطت بظنه هذا ما قاله وهو ظاهر
 وان اعترض بأن المنقول خلافه اه ج وهو أنها أي الحرة التي ظنها زوجته الامه تعتد
 بثلاثة اقراء احتياطاً كما جزم به م ر وهو المعتقد والحاصل أن ظنه الحرة يؤثر وظنه ارق
 لا يؤثر اه م ر وعبرة قل على المحلى قوله فعدة حرة أي في ظنه أو في الواقع اه (قوله
 حقيقة) أي لغة وقوله في الحيض والطهر بطريق الاشتراك (قوله في الاصطلاح) أي
 اصطلاح فقهاء الشافعية خلافاً للعنفية في قوله سم هي الحيضات (قوله وله تعالى
 فطلقوهن الخ) في الاستدلال به شيء لانها ليست نصافي أن المراد بالاقراء الاطهار لان المراد
 بها فطلقوهن في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وهذا يصدق بالحيض كما قال به أبو حنيفة
 اه واللام بمعنى في كما في قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه (قوله تاتر
 في الحيض) أي في بابه (قوله فيصرف الاذن) أي في الطلاق (قوله طاهراً) أي براء
 جامعها في ذلك الطهر أولاً وان لم يكن سنياً (قوله لان بعض الطهروان قل الخ) هذا يقتضي
 أن اطلاق القرء على بعضه حقيقة وليس كذلك فكان الاولى أن يسلك ما قاله في شرح المانع
 بأن يقول ولا يعد في تسمية قرأين وبعض الثالث ثلاثة تسمية البعض قرأين مجاز التغليب
 لاحقيقة كما فسره قوله تعالى الحج أشهر معلومات الخ (قوله قال تعالى الخ) أي ولانا ولم
 نعد قرأ الكان أبلغ في تطويل العدة عليها من طلاقها في الحيض وانما أمر ابن عمر بالطلاق
 في الطهر اذا لم يحسها ليعين أنه السن في الطلاق لا العدة لان مقصودها البراءة وهي حاصله
 بطريان الحيض بعد الطهر وان وجد المس فتعين أن يكون القيد لاجل السنة في الطلاق
 وصورة المسئلة اذا بقي من الطهر بعد وقوع الطلاق بقية فان انطبق على آخره انقضاء وقال
 أنت طالق آخر طهرك لم يعتد به على الاصح اه وملى كبير (قوله هو الخنوش) بفتح الواو
 اسم مفعول أي الذي احتوشه وأحاط به دمان وفي المصباح احتوش القوم بالصيد أو اطوا به
 (قوله أودى نفاس) كأن تكون حاملاً من الزنا ثم تطلق وهي حامل منه ثم تضع فلا تنقضي
 العدة بوضعه لانه لا ينسب لصاحب العدة ثم انها حلت من الزنا أيضاً ووضعت فطهر
 بينهما يقرأ ثم تعتد بعد ذلك بقرأين آخرين وصدق على هذا أنه طهر بين نفاسين قال
 والمعتبر هو كون الثاني من الزنا وأما الاول فيصح أن يكون من شبهة كما ذكره حل بل يصح

وهو لغة بفتح القاف وضمها حقيقة
 في الحيض والطهر ومن اطلاقه على
 الحيض ما في خبر النسائي وغيره بترك
 الصلاة أيام أقراءها (وهي)
 في الاصطلاح (الاطهار) كما روى عن
 عمر وعلى وعائشة وغيرهم من الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم أجمعين وقوله
 تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق
 في الحيض يحرم كما مر في الحيض
 فيه صرف الاذن الى زمن الطهر فان
 طلقت طاهراً وبقي من زمن طهرها
 شيء انقضت عدتها بالطعن في حيضة
 مائة لان بعض الطهروان ان قل يصدق
 عليه اسم قرء قال تعالى الحج أشهر
 معلومات وهو شهران وبعض الثالث
 أو طلقت في حيض انقضت عدتها
 بالطعن في حيضة رابعة ولا يجب
 طهر من لم تحض قرأ بناء على أن
 الطهر هو الخنوش بين دمي حيض
 أو حيض ونفاس أودى نفاس كما
 صرح به المتولي وغيره

تصوير ذلك بأن يكون الحمل الأول من غير الشبهة بأن تضع الحمل من زوجها ثم تطلق زمن النفاس أو بعده ثم تحمل من زنا ثم تلد فيحسب ما بين النفاسين قرأ ولا يتعين أن يكون النفاس الأول من زنا بل يصح أن يكون من حلال بأن يطلقها ثم تزني وتضع ولعل المحشى انما صورها بما اذا كان الأول من زنا أيضا ليكون الطلاق حلالا (قوله وعدة متعيرة) أي طلقت أول الشهر فان طلقت في أشائه والباقي ستة عشر فأكثر حسب قرأ الاشتغال على طهر لاحالة فتكمل بعده شهرين هلالين والأي والآن طلقت والباقي من الشهر أقل من ستة عشر يوما لم يحسب قرأ فتعده بعده ثلاثة أشهر هلالية (قوله صغيرة) المراد بها من لم تحض لصغرها أو لعلها أو جيلة منه تبارؤية الدم أصلا أو ولدت ولم تر دمًا وإن كانت كبيرة في السن فهو اصطلاح الفقهاء (قوله على أول الشهر) أي بتعلق أو غيره اهـ برماوى (قوله ان اربتم) أي شكيت فيما تنقضي به عدتهن فتفسير الشارح تفسير باللازم لانه يلزم من الشك عدم المعرفة أسند الضمير فيه للذكور دون الاناث لان العدة شرعت لحق الزوج صيانة لما فيه كما في ع ش (قوله واللاقي لم يحض) فان قلت هاجعت اللاقي عطفًا على اللاقي وما بينهما خبرا عنهما قلت بآباء أمر ان أحدهما أن الخبر متروك بالقاء تنزيلا منزلة الجواب والجواب لا يتقدم على شرطه فكذا ما نزل منزله الثاني أن ذلك يستدعي جواز زيد قائمان وعمر و قد يقال منع هذا قبح اللفظ بخلاف قولك زيد في الدار وعمر وفلا قبح فيه اهـ يس عن ابن هشام اسقاطي على الاشجوني (قوله فعدهن كذلك) أشار بذلك الى أنه حذف المبتدأ والخبر من الثاني لدلالة الأول عليه لكن رجح ابن عقيل في شرح الخلاصة أن المحذوف هو الخبر فقط وهو أولى لانه يرتكب تقبيل الحذف ما أمكن ولعل هذا هو حكمة اسناد ذلك لابي البقاء (قوله فان طلقت) مقابل قوله بأن انطبق الخ (قوله في اشياء شهر) أي قبل اليوم الاخر منه والاثلاثة بالالهة كما في السلم (قوله سواء كان الشهر) أي الذي طلقت فيه (قوله من انقطع حيضها) أي قبل الطلاق أو بعده في العدة برماوى (قوله ولا مبالة بطول مدة الانتظار) واستظهر ع ش على م ر أن الرجعة والنفقة تمتدان الى انقضاء عدتها بالاقراء أي ان حاضت أو بالاشهر بعد بلوغ سن اليأس خلافا للشويزي حيث قال بامتداد ما ذكر الى ثلاثة أشهر فقط لا أكثر لما يلحق الزوج في ذلك من الضرر وعزاه للرافعي وطريق الخلاص من النفقة أن يطلقها بقبية الثلاث (قوله وان انقطع لاله الخ) فصله عما قبله لاجل قوله على الجديد وعبارة المنهاج وشرحه للمعلى وفي القديم تتربع تسعة أشهر مدة الحمل غالبًا وبعد هاتين ثلاثة أشهر وهذا موافق لقول الامام مالك تصبر سنة بيضاء أي خالية عن الدم لان ضم الثلاث أشهر للتسعة سنة كماله وفي قول من القديم أربع سنين أكثر مدة الحمل وفي قول مخترج عام ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور ما رآه فيها ثم تعتد بالاشهر اذا لم يظهر حمل اهـ وقوله في القديم وبه قال مالك وأحمد كما في قل (قوله تعرف) قيد به لان الانتطاع في الواقع لا بد له من علة فحسب النبي قوله تعرف كما قرره شيخنا قال البرماوى وتصدق في بلوغ سن اليأس بيمينها قالوا وهذه امرأه ابليت فتصبر اهـ (قوله حتى تصير) أي الى أن تصير الخ والظاهر أنه بدل من قوله الى بلوغ سن اليأس وقوله أي لان الاشهر الخ علة لقوله تصبر غيرهما

وعدة مستحاضة غير متعيرة باقراؤها المردودة اليها وعدة متعيرة ثلاثة أشهر في الحال لا شتمال كل شهر على طهر وحضر غالبًا (وان كانت) أي المعتدة (صغيرة أو) كبيرة (آيسة) من الحيض (فعدتها ثلاثة أشهر) هلالية بأن انطبق الطلاق على أول الشهر قال الله تعالى واللاقي ينسب من الحيض من نساكم ان اربتم فعدهن ثلاثة أشهر واللاقي لم يحضن أي فعدهن كذلك كما قاله أبو البقاء في اعرابه وقوله تعالى ان اربتم عناه ان لم تعرفوا ما تعتد به التي ينسب من ذوات الاقراء فان طلقت في اشياء شهر كملته من الرابع ثلاثين يوما سواء كان الشهر تامًا أم ناقصًا * (تبينه) * من انقطع حيضها عارض كرضاع أو نفاس أو مرض تصبر حتى تحيض فتعتد بالاقراء أو حتى تبلغ سن اليأس فتعتد بالاشهر ولا مبالة بطول مدة الانتظار وان انقطع لاله تعرف فكالانقطاع لعارض على الجديد فتصبر حتى تحيض أو تيأس * (قائدة) * قال بعض المتأخرين ويتعين التقطن لتعليم جهله الشهور وهذه المسئلة فانهم يزوجون منقطة الحيض لعارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسمون بها بغير ذلك انقطاع آيسة ويكتفون ببعض ثلاثة أشهر ويستغربون القول بصبرها الى بلوغ سن اليأس حتى نصبر عجزا فلحذر من ذلك انتهى أي لان الاشهر انما شرعت للتي لم تحض والآيسة وهذه غيرهما

من بدلها فمقتل اليها كالميم اذ اوجد الماء في اثناء السيم فان حاضت بعدها الاولى لم يؤثر لان حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بانها عند
اعتدادها بالشهر من اللاتي لم يحضن أو الثانية (٤٦) فهي كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح زوجها آخر فانها تمتد بالاقراءتين

حتى تحيض (قوله آيسة الخ) أي بلغت من اليأس وهو اثنان وستون سنة أو ما سبق لها حيض
أولا قل (قوله كذلك) أي من حرة أو غيرها (قوله فان حاضت بعدها) أي بعد الاثني عشر
الاولى هي التي لم تحض المشار اليها سابقا بقوله من لم تحض وقوله أو الثانية هي الآيسة المشار
اليها بقوله سابقا وأحاضت آيسة وفي قوله كآيسة تشبيه الشيء بنفسه وكان يقول والثانية
فكذلك ان لم تنكح (قوله والمطلقة قبل الدخول بها) أي والمفسوخة وخرجت المتوفى
عنها فان عليها العدة قبل الدخول كما تقدم والمراد بقوله قبل الدخول أي لوطه أو ما تدخل
المني ولو في الدبر فيهما ولو بعد خلوة وعليه فلا اختل بينهما ثم طلقها فافتدت ثم لم يزل التزويج
حالا صدقت بينهما بناء على أن منكر الجماع هو المصدق وهو الرابع وان اتى الزوج الوطء
ولو ادعى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه بطلان النكاح المهر صدق بيمينه وينبغي في هذه
وجوب العدة عليها الاعتراف بالوطء اهـ ع ش على م ر وعبارته البرماوى على الغز. قوله
قبل الدخول أي قبل وطئها واستدخل المني المحترم كالوطء ولو في الدبر فيهما نعم لو كان عليها
بقية عدة سابقة لم يصح نكاحها حتى تنكحها كما لو طلقها بالباطل نحو خلع ثم عقد عليها قبل تمام عدها
كان بقي منها قرآن ثم طلقها قبل وطئها فلا بد من تمام العدة الاولى لتمام القرآن الباقيين والاشهر
كالاقرأ فتأمل ذلك وافهمه فانه قد غلط فيه كثير من الفضلاء بل أنه كرهه بعضهم وبذلك يغلز
فيقال لنا مطلق قبل الدخول تلزمها العدة اهـ (قوله والمعنى فيه الخ) فيه أن هذا المعنى
موجود في المتوفى عنها قبل الدخول مع أن عليها العدة أوجب بأن باب العدة عليها التمسك بها
على زوجها لا المعرفة استبراء زوجها فإله التي ذكرت هنا وان فقدت خلفتها على أخرى أفاده
شيخنا العشماوى وأيضاً الموت بمنزلة الدخول في إيجاب العدة (قوله في جميع ما مر) أي من فرقة
الحياة وفرقة الموت ولا فرق في فرقة الحياة بين فرقة الطلاق وفرقة الفسخ (قوله لعدم الآية
الكريمة) وهي وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن (قوله في عدة رجعة الخ) وأما
العكس بأن تصير الحرة أمة في عدة لالتحاقها بأدار الحرب ثم استقرت فتكمل عدة حرة إلى
أوجه الوجهين شو برى وقوله فان عتقت في عدة رجعة الخ ولذلك قال بعضهم وعتقتها في عدة
رجعية يجعلها حرة أصلية (قوله في عدة يئونة) أي أو وفاة م ر (قوله والباقي أكثر من
خمس عشرة يوماً) فيه أن الأكثر صدق بدون يوم وليس مراداً حينئذ فكان الاولى أن يقول
والباقي ستة عشر يوماً فأكثر لان الضابط ما يسع طهراً وحيضاً (قوله خلافاً للبارزى) مقابل
قوله في شهرين وهذا بناء على أن الأشهر في حقتها أصل لا يدل وغيره يقول ان الاقراء أصل وهي
تعتد بقرآن فيكون الشهران بدلا عنهما أفاده شيخنا (قوله قبل الدخول الخ) وانما اعتدت قبل
الدخول للتفجيع بخلاف المطلقة قبل الدخول (قوله بشهرين وخمس أيام) وبجث الزركنى
وغيره أن قياس ما مر انه لو طئها زوجها الحرة فمهرها أربعة أشهر وعشر صحيح اذ صورته أن يطأ
زوجته الأمة فلانها زوجها الحرة ويستمر طئه الى موته فتعتد للوفاة عدة حرة اذ العتق
كان نقلها من الاقل الى الاكثر في الحياة فكذا في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد عليه أن عدة
الوفاة لا توقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر شرح م ر (قوله
وما في معناه) أي من الفسخ والانساخ (قوله بشهر ونصف) وان فرق بينهما وبين الأمة المتحصرة

أما لئن آيسة فان نكحت آخر
فلا شيء عليها لان قضاء عدتها ظاهر ا مع
تعلق حق الزوج بها وللشروع في
المقصود كما اذا قدر المتعم على الماء بعد
الشروع في الصلاة والمعتبر في اليأس
يأس كل النساء بحسب ما بلغنا خبره
لا طوف نساء العالم ولا يأس عشرتها
فقط وأقصاه اثنان وستون سنة وقيل
ستون وقيل خمسون (والمطلقة قبل
الدخول بها لا عدة عليها) لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتكم المؤمنات
ثم طلقتموهن من قبل أن تسيوهن
فما لكم عليهن من عدة والمعنى
فيه عدم اشتغال رجها بما يوجب
استبراء (عدة الأمة) أو من قهارق
(بالجل) أي بوضع بشرط نسبه الى
ذى العدة حيا كان أو ميتا أو مضغة
(عدة الحرة) في جميع ما مر فيها من
غير فرق لعدم الآية الكريمة
(و) عدتها (بالاقراء) عن فرقة طلاق
أو فسخ ولو مستحاضة غير متغيرة (ان
تعتد بقرآن) لانها على النصف من
الحرة في كثير من الاحكام وانما كملت
القرء الثاني لتعذر تبعضه كالطلاق
اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد
من الانتظار الى أن يعود الدم فان
عتقت في عدة رجعة فكحرة فتكمل
ثلاثة اقراء لان الرجعية كالزوجة
في كثير من الاحكام فكانها عتقت
قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت
في عدة يئونة لانها كالأجنبية فكانها
عتقت بعد انقضاء العدة أما المتحصرة
فهى ان طلقت أول الشهر فبشهرين
وان طلقت في أثناء شهر والباقي أكثر
من خمسة عشر يوماً حسب قرأ فتكمل

بعده بشهر هلالى والام يحسب قرأ فتعتد بعده بشهرين هلالين على المعتمد خلافاً للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف
(و) عدتها (بالشهور عن الوفاة) قبل الدخول أو بعده (ان تعتد بشهرين) هلالين (وخمس أيام) بلياليها وباقي في الاكسار ما مر
(و) عدتها (عن الطلاق) وما في معناه مما تقدم (شهر) هلالى (ونصف) شهراً لا مكان النصفه فالأمة

حيث تعتد بشهرين كما ترأى الأشهر في المحبرة فاعلم مقام الأقراء وتقدم أنها تعتد بقرأين وكل شهر قائم مقام قرء (قوله من عند نفسه) فيه إشارة إلى الاعتراض عليه لكنه أجاب عنه بعد ذلك (قوله ثم قال) أي المصنف (قوله في اليأس) أي ومنه الصغير (قوله أظهرهما ما تقدم) أي شهر ونصف (قوله به) أي بالاحتياط بالقول الثالث (قوله وقد يقال الخ) أي ومن حفظ صحة على من لم يحفظ (قوله ولا شك الخ) هو جواب تسليم أنه لم يطلع عليه في كلامهم لأنه لم يقل به أحد من الأصحاب بخلاف الجواب الأول (قوله ويراعى الخ) لعل الواو لا فربح على قوله ولا شك وقوله الأول أي القائل بشهر ونصف وقوله الوجه الضعيف أي الثاني والثالث والمصنف راعى الثاني حيث قال ولو اعتدت بشهرين كان أولى فلا اعتراض عليه كما قاله شيخنا ولم يراع الثالث لشدة ضعفه (قوله لو طلق زوجته) سواء كانت حرة أو أمة والحاصل أنه إن عاشرها بغير وطء كخلوة أو بوطء فإن كانت رجبية لم تنقض عدتها بالنسبة للمعوق الطلاق وانقضت بالنسبة للرجعية فلا رجعة بعد الأقراء أو الأشهر والتوارث فلا توارث بينهما وإن كانت بائنا فلا عبرة بالمعاشرة بغير وطء كخلوة ولا بوطء بلا شبهة أما إن عاشرها بوطء بشبهة فكالرجعية في أنها لا تزوج حتى تنقضي عدتها من انقطاع المعاشرة وليست كالرجعية مطلقا فلا يلحقها الطلاق وله أن يتزوج نحو أختها اهـ مد (قوله وعاشرها) المراد بالمعاشرة أن يدوم على حالته التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلا ونهارا واخلوة بها كذلك وغير ذلك قل على الجلال وقوله بلاوطء فيه أنه إذا عاشر الرجعية ولو بوطء كان الحكم كذلك وحينئذ فلا مفهوم لقوله بلاوطء وقوله بلاوطء عبارة المنهج بوطء أو غيره (قوله بلاوطء) ليس يقيد بل لو وطئها كان كذلك ولا يحد بوطئها كما رجحه الباقي اهـ وقال بعضهم أي به لتأتى الأقوال الثلاثة أولها تنقضي مطلقا لا تنقضي مطلقا أو تنقضي إن كانت بائنا (قوله فإن كانت بائنا انقضت عدتها بما ذكر) لأنها إذا كانت بائنا وعاشرها بوطء شبهة كان ذلك كمعاشرة الرجعية أما الرجعية فلا فرق بين معاشرتها بالبوطء أو غيره اهـ (قوله لم تنقض عدتها بذلك) أي بالنسبة للغير لكن إذا زالت المعاشرة أتمت على ماضى من عدتها قبل المعاشرة إن كان والاقتسأف اهـ ع ش ومرحومى وعبارة ح ل بعد قول المنهج لم تنقض عدتها فإذا زالت المعاشرة بأن نوى أنه لا يعود إليها كملت على ماضى قبل المعاشرة وهذا يقيد أن المعاشرة لا تنقطع الابائية والظاهر أنه لو عاد للمعاشرة كانت معاشرة جديدة اهـ فإن لم يمض زمن بلا معاشرة بأن استمرت المعاشرة من حين الطلاق فتسأف العدة من حين زوال المعاشرة وعليه يحمل كلام ح ل في القولة الأخرى بعد هذه وهي مانصه قوله إلى انقضاء عدة أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشرة ولا رجعة له في هذه العدة لأن حقوق الطلاق للتعلظ عليه اهـ إذا عرفت هذا عرفت أنه لا مخالفة بين كلام م ر وكلام المرحومى المذكور (قوله ولا رجعة له) وحينئذ فهي كالبائن بعد منى عدتها الأصلية إلا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها بلا ولاظهار ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها ويجب لها السكنى ولا يحد بوطئها كما أتى بجميعها الوالد شرح م ر ويؤخذ منه أنه يجوز له أن ينكح من يحرم جعته معها كاختها واعتمده الطوخي (قوله ويلحقها الطلاق) وله أن يتزوج بأختها وبرابعة خلافا للشيخ س ل واعتمده الطوخي

وقال المصنف من عند نفسه (فإن اعتدت بشهرين كان أولى) أي لأنها تعتد في الأقراء بقرأين ففي اليأس تعتد بشهرين بدلا عنهما قال بعض المتأخرين وما اتعاه من الأولوية لم يقل به أحد من الأصحاب القائلين بالتنصيف ثم قال وجعله ما في المسئلة ثلاثة أقوال أظهرها ما تقدم وثانيها وجوب شهرين والثالث وجوب ثلاثة أشهر فأنما الخلاف في الوجوب فإن أراد الأولوية من حيث الاحتياط على القول الرابع فالاحتياط إنما يكون بالقول الثالث ولم يقلوا به أيضا انتهى وقد يقال إن المصنف قد اطلع على ذلك في كلامهم ولا شك أن الاحتياط بالشهرين أولى من الاقتصار على شهر ونصف وإن كان بالثلاثة أولى ويراعى الأول الوجه الضعيف فيعله من باب الاحتياط * (قمة) * لو طلق زوجته وعاشرها بلاوطء في عدة أقراء أو أشهر فإن كانت بائنا انقضت عدتها بما ذكر وإن كانت رجبية لم تنقض عدتها بذلك وإن طالت المدة ولا رجعة له بعد الأقراء أو الأشهر وإن لم تنقض بذلك العدة ويلحقها الطلاق

الجواز اه ولو طلقت استأنفت عدة وأما لو مات فهل تنقل الى عدة الوفاة ولا عناية على
 المنهج (قوله وعاشرها سبدها) المعتمد أنه اذا عاشرها سبدها سواء كان بالوطء أو غيره
 وسواء كانت بائنا من زوجها أولا كان حكمها كالرجعية كما ذكره مر في شرحه فقوله
 الشارح كان كعاشرة الزوج غير ظاهر كما قرره شيخنا ح في هذا وعبارة شرح المنهج فهو أي
 السيد في أمته كلمة اريد في الرجعية (قوله ففيه التفصيل) أي ان كانت رجعية لم تنقض
 عدتها وان كانت بائنا انقضت اه

(فصل فيما يجب للمعتدة)

(قوله وعليها) أي كالأحداد (قوله وقد بدأ بالقسم الثاني) وهو الرجعية أي باعتبار
 ما يجب لها (قوله وللمعتدة الرجعية) نظم ذلك بعضهم فقال
 قد أوجبوا السكنى لذات عدة * من غير تقييد لهما بصفة
 ومؤن سوى تنظيف يجب * لذات رجعية بلا قيد يجب
 كذا لبائن بشرط الحمل * في فرقة الحياة فاحفظ نظلي

(قوله وأمة) أي وكانت مسلمة ليليل ونهارا (قوله السكنى) ثم الصغيرة والأمة اذا لم يجب
 نفقة سماء أي قبل انقراق فلا سكنى لهما شرح المنوفي (قوله دون النفقة) والفرق بينهما
 وبين السكنى أن السكنى لخصين مائة فاستوى فيهما لزوجية وعدمها والنفقة للمتكين وهو
 خاص بالزوجية شرح المنوفي وقوله لخصين مائة هذا لا يشمل الصغيرة إلا أن يقال هو جري على
 الغالب وقد يتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء قاله البرماوي وقوله بالزوجية أي وما
 ألحق بها كالرجعية وتسقط السكنى بمضي الزمان لأنها امتناع لا غلبك بخلاف النفقة وتقدم
 سكاها على الديون المرسلة في النعمة كما في شرح مر قال ع ش وتقدم سكاها على مؤن
 التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسلة في النعمة وينبغي أن هذا اذا كان
 ملكه أو استحق منفعة مدة عدتها بأجرة ويحتمل أنه اذا اختلفا في بيت معار أو مؤجر وانقضت
 المدة أنها تقدم بأجرة المسكن على مؤن التجهيز أيضا ويحتمل وهو الظاهر أنها تقدم بأجرة
 يوم الموت فقط لأن ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يراحم مؤن التجهيز اه ع ش على مر
 قال سم وسكنى المعتدة من رأس المال فان لم يكن تركه سن للوارث التبرع به لاسم ملكه
 وللقاضى اسكانها من بيت المال فان أسكنها أحدهما فاعلمها الاجابة والاسكنت حيث أرادت
 ولو مضت مدة العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى سقطت بخلاف النفقة ولو أسقطت المعتدة
 السكنى لم تسقط لانه اسقاط لما لم يجب لأنها انما يجب يوما بيوم واما فيها من حق الله تعالى نعم
 يسقط سكنى اليوم الاول لوجوبها فيه وعبارة مر ولو أسقطت حق السكنى من الزوج الحي
 لم يسقط كما أتى به المصنف لوجوبها يوما بيوم واسقاط ما لم يجب لاغ اه وقوله لوجوبها قال
 ع ش يؤخذ منه أنها تسقط عنه في اليوم الذي وقع فيه الاسقاط منها لوجوب سكاها بطاوع
 الفجر اه (قوله أو نشزت في العدة) أي كأن خرجت من المسكن غير حاجة تبيع لها
 الخروج (قوله الا ان عادت الى الطاعة) ولو في أثناء اليوم فتجب لها السكنى بمجرد الطاعة
 ولو غير بائن بخلاف المؤنة فتسقط ليومها والكسوة فتسقط للنصل وان عادت للطاعة كما أفاده

ولو طلق زوجته الأمة وعاشرها سبدها
 كان كعاشرة الزوج ففيه التفصيل
 المار أنما غير الزوج والسدف كعاشرة
 البائن فننقض عدتها بما ذكر

(فصل فيما يجب للمعتدة وعليها)
 سواء كانت بائنا أم رجعية وقد بدأ
 بالقسم الثاني فقال (وللمعتدة الرجعية)
 ولوحا لأمة (السكنى والنفقة)
 والكسوة وسائر حقوق الزوجية
 إلا أنه تنظيف لبقاء حبس النكاح
 وسلطته ولهذا تسقط بنشوزها ثم
 شرع في القسم الاول فقال (وللبائن)
 الحائل بجمع أو ثلاث في غير نشوز
 (السكنى دون النفقة) والكسوة
 لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم
 فلا سكنى لمن أبانها ناشزة أو نشزت في
 العدة الا ان عادت الى الطاعة كما
 في الروضة

شيخنا ح ف خلافا لابن جرحيت قال تعود الكسوة بعودها للطاعة (قوله ثم استثنى)
 هذا الاستثناء لا يصح الا بقطع النظر عما قدره الشارح أولا (قوله الا أن تكون حاملا) أي
 فيجب لها ما كان سقطا عند عدم الحمل لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى
 يرضعن حلهن والمعنى فيه أنها مشغولة بمآته قصار كالاستماع في حال الزوجية فإن الفسل مقصود
 النكاح كما أن الوطء مقصود به قاله القاضي الحسين وفي زوائد الروضة قال المتولي وكما تستحق
 البائن الحامل النفقة تستحق الأدم والكسوة سواء قلنا النفقة للحامل أو للعمل شرح المنوفي
 (قوله فيجب لها من النفقة) المراد بها هنا سائر المئون الشاملة للكسوة وغيرها (قوله على
 أظهر القولين) وهو أن النفقة لها بسبب الحمل ومقابلته أن النفقة للعمل وينبئ على القولين
 أنهم على الأقل الاظهر تسقط بالنشوز ولا تسقط بمضى الزمن بل تصير ديناً عليه وعلى الثاني
 لا تسقط بالنشوز وتسقط بمضى الزمن لأنها نفقة قريب وينبئ على اختلاف أيضا أنها تكون
 مقدرة على القول بأنها لها وغير مقدرة على القول بأنها له وعبارة الدميري على المنهاج فيجب
 لها بسببه لأنها مقدرة ولا تسقط بمضى الزمان ولو كانت لهم تكن كذلك وقيل تجب له فعلى
 الأول لا تجب لحاصل عن شبهة أو نكاح فاسد لأن النكاح القاسد لا يوجب النفقة فعنده أولى
 وعلى الثاني تجب كما تلزمه نفقته بعد الانفصال (قوله اذا توافقا الخ) ظرف لقوله فيجب لها الخ
 فان لم يتوافقا لم تحصل شهادة فلا يلزم بالدفع الا من حين ظهور الحمل فاذا ظهر لرزقه الدفع من
 حينئذ ولزمه أداء ما وجب لها قبل الظهور لأن النفقة لها بسبب الحمل وهي لا تسقط بمضى
 الزمان كما قرره شيخنا العسماوي (قوله فان نشرت) بابه قعد وضرب فالمضارع مختلف
 كما صدر كما في المصباح وفي المختار انه من باب بلس ونصر (قوله سقط ما وجب لها) ثم
 ان عادت في أثناء يوم عادت السكنى دون النفقة قل (قوله على الاظهر) وهو أن النفقة
 تجب لها بسبب الحمل (قوله والقريب تسقط الخ) أي فالزوجة مثله وقد يقال هذا قياس
 مع الفارق لأن نفقة الزوجة أقوى بدليل عدم سقوطها بمضى الزمن وأن نفقتها تصدق
 عند العجز عنها كما قرره شيخنا وقرأ أيضا ان هذا انما يجري على القول الآخر القائل
 بأن النفقة للعمل (قوله بعد بينونها) أي اذا كانت حاملا (قوله لانها وجبت قبل الوفاة)
 أي ولأن البائن لا تنتقل لعدة الوفاة بخلاف الرجعية وجبت لم تؤخر الى الوضع بل يسلم
 لها يوم ما فيه ولكن بعد ثبوت ظهور الحمل ولو بأربع نسوة وأعترف الزوج به ولو ظنها حاملا
 فأنفق عليها فبانت حائلا رجوع عليها ولو نكحها باللعان سقطت النفقة دون السكنى فان استلحقه
 فلها الرجوع عليه بأجرة الارضاع ويبدل الاتفاق عليه قبل لحوقه كما لو أدى ديناً عليه عليه
 ولا ينافي ذلك أن نفقة القريب لا تصير ديناً للبائن القاضى لأن الاب هنا تعدي بالنفي ولم يكن
 لها طلب في ظاهر الشرع فلما كذب نفسه رجعت عليه حينئذ وتصديق بيئتها ولو أمة في دعوى
 تأخر الوضع سم (قوله ويجب على المتوفى عنها) أي المعتدة عن وفاة وعبارة المنهاج
 ويجب الاحداد على معتدة وفاة قال م في شرحه وعدل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل
 حاملا من شبهة حالة الموت فلا يلزمها احداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه اه
 والاولى أن يقول لئلا يشمل الخ بدل قوله ليشمل اه ولو أحباها بشبهة ثم تزوجها أي حاملا

ثم استثنى من ذلك قوله (الا أن
 تكون) البائن (حاملا) بولد يلحق
 الزوج فيجب لها من النفقة بسبب
 الحمل على أظهر القولين ما كان سقطا
 عند عدمه اذا توافقا على الحمل أو شهد
 به أربع نسوة ما لم تنس في العدة فان
 نشرت فيها سقط ما وجب لها بناء على
 الاظهر المتقدم وخرج بقيد البائن
 المعتدة عن وفاة فلا نفقة لها وان كانت
 حاملا لحسب ليس للحامل المتوفى عنها
 زوجة نفقة رواه الدارقطني بإسناد
 صحيح ولأنها بانت بالوفاة والقريب
 تسقط مؤنته بها وانما لم تسقط فيما
 لو توفى بعد بينونها لانها وجبت قبل
 الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام لانه
 أقوى من الابتداء (و) يجب (على
 المتوفى عنها زوجها) ولو أمة

ثم مات اعتدت بالوضع عنهما في أوجه الوجهين ولا يرد ذلك على الكتاب لأنه يصدق على ما بقي
من عدة الشبهة أنه عدة وفاة فلزمها الاحداد فيها وان شاركها الشبهة اهـ مر وقوله
وان شاركها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكتابة وان كانت للمترج
وقضية ذلك أنه لو كانت المسئلة بحالها الا أنهم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالانصر عن الوفاة
ودخل فيها عدة وطء الشبهة لانهما الشخص واحد وان حملت من وطء الزوجية اعتدت عدة
الوفاة بوضعه ودخل فيها عدة الشبهة اهـ سم على حج ع ش على مر وعبرة البرماوى
على المنهج قوله على معتدة وفاة أى بأى صفة كانت وهذه العبرة أحسن من قوله المتوفى
عنها زوجها لانها تفيد مسئلة حسنة وهى ما لو مات عنها وهى معتدة بحمل من شبهة فلا يجب
الاحداد حتى تشرع فى عدة الوفاة بعد الوضع نعم لو كان الحمل عن الشبهة واحدة ويجب
الاحداد ولا تمنع منه الشبهة قال شيخنا وظاهره دوام الاحداد وان طال زمن الحمل الى الوضع
ولولا ربع سنين راجعه (قوله الاحداد) وتركه كبيرة ع ش (قوله فوق ثلاث)
وأما الثلاث وما دونها فيحمل فيها المرأة فى نحو القريب فقط والكلام هنا شامل للمعامل
ولو بقيت حاملاً أكثر من أربعة أشهر وعشر فصدها فقط كما قرره شيخنا ح ف وعبرة
زى بعد قول المنهج من قريب وسيدوكذا أجنبي حيث لا رية فيما يظهر بأن كان عالماً
أوصالاً أو ما أشبه ذلك قال الناشري وفى معنى ذلك المملوك والسر والصدق كما ألتوا بهم
فى أعذار الجمعة والجماعة وضابطه أن من حرنت لموته فلها الاحداد عليه ثلاثة أيام ومن لا فلا
ويمكن حل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا وظاهر أن الزوج لومته بما ينقص به تنه
حرم عليها فعله كما فى شرح مر أى ولو كان مما يجوز لها الاحداد عليه كقيامها وانظر هل ذلك
كبيرة أم لا والا قرب الثانى لأنه لا وعيد على فعله ومجرد النهى انما يقتضى التبرية لا كون
الفعل كبيرة موجبة للفسق وفى الزواجر أنه كبيرة وقد يتوقف فيه اهـ قوله ع ش (قوله
أى يجب) لأنه جواز بعد منع فيكون واجبا كالتحان وقطع يد السارق أو فيصدق بالواجب
الذى وقع عليه الاجماع (قوله للاجماع على ارادته) وكأنه لم ينظر الى مخالفة الحسن
البصرى فى ذلك قل (قوله بإيمان المرأة) أى المذكورة فى الحديث (قوله جرى على
الغالب) أولانه أبعث على الامتثال وان كان زوجها كافراً اهـ ع ش (قوله عن أمان)
كالنسية والمعاهدة والمستهانة وراعى معنى غير فأنث الضمير راجع اليها (قوله ليرها
الاحداد) بمعنى أنانلزمها به والا فيلزم غير من لها أمان أيضاً لكن لزوم عقاب فى الانصر
بناء على الاصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة اهـ رشيدى (قوله وبن) أى
الاحداد لفارقة (قوله ولا يجب) أى بدمع علمه من قوله سن لأجل التعديل بعد ولاد
على القول بوجوبه عليها كالتوفى عنها قال مر وقرق الاقل بأنها مجنونة بانسراق الخ فعرض
الشارح بقوله لانها ان فورقت الخ ابداء فارق فى التماس الذى استدل به القول انصيف فتأمل
(قوله فهى مجنونة) أى هجورة ومتركة بسبب الطلاق ونفسها قائمة منه رداً كانت
مجنونة فلا يطلب لها الاحداد لاعراض الزوج عنها فلا يليق بها أن تحزن عليه بن قدته
من التزين لتلتحق بغيره ونحو الاتفه وفى المثل من جفالك فاجفوه وعن بعض الاكابر من لم يتخذك

(الاحداد) لخبر الصحيحين لا يحصل
لا امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن
تجيد على بيت فوق ثلاث الا على زوج
أربعة أشهر وعشر أى فيحمل لها
الاحداد عليه أى يجب للاجماع على
ارادته والتقيد بإيمان المرأة جرى
على الغالب لأن غيرها ممن لها أمان
يلزمها الاحداد وعلى ولي صغيرة
ومجنونة منعها مما يمنع منه غيرها
وسن لفارقة ولو رجعية ولا يجب لانها
ان فورقت بطلاق فهى مجنونة به

أو ينسخنا لنسخ منها أو ما في غيرها فلا يليق ما فيه ما يجب الإحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها وما ذكر من أن النسخية يسقط لها ذلك هو ما نقله في الروضة وأصلها عن أبي ثور عن الشافعي ثم نقل عن بعض الأصحاب (٥١) أن النسخية لا تنسخ ما قبلها من النسخية يسقط لها ذلك

(وهو) أي الإحداد من أحد ويقال فيه الإحداد من حد لغة المنع واصطلاحاً (الامتناع من الزينة) في البدن بحلي من ذهب أو فضة سواء أكان كبيراً كالنخل والسيوف أو صغيراً كالحلقات والقرط لما روى أبو داود والنسائي بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس الحل ولا تكحل ولا تختضب وإنما حرم ذلك لأنه يزيد في حسناتها كما قيل وما الحل إلا زينة لنقصه

يتم من حسن إذا الحسن قصراً فاما إذا كان الجمال موقراً

كحسبك لم يمتحج إلى أن يزورها وكذا اللؤلؤ يجرم التزين به في الأصح لأن الزينة فيه ظاهرة أو بثياب مصبوغة زينة لم يثبت أي داود بإسناد حسن المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا الممشقة ولا الحل ولا تختضب ولا تكحل والممشقة المصبوغة بالمشق وهو بكسر الميم المغرة بفتحها ويقال طين أحر يشبهها ويباح لبس غيره مصبوغ من قطن وصوف وكأن وإن كان نفساً وحريراً إذا لم يحدث فيه زينة ويباح مصبوغ لا يقصد للزينة كالأسود وكذا الأزرق والأخضر المشبعان الكدران لأن ذلك لا يقصد للزينة بل للحوصل وسخ أو مصبوبة فإن تردد بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان برأقاً صافي اللون حرم لأنه مستحسن يترين به أو كدراً أو مشبعاً فلا لأن المشبع من الأخضر والأزرق يقارب الأسود وخرج بقيد البدن تجميل

كحل له فيه لا يمتنع تعلا لقدميك (قوله أو لمعنى) أي عيب في الخ (قوله هو ما نقله) معتمد وقوله ثم نقل الخ ضعيف (قوله عبايدع الزوج الخ) محله أن رجعت عوده بالتزين ولم يتوهم أنه لغرضها بطلانها والاتركته اه زى وحل وهذا يصلح أن يكون جعابين المكلامين (قوله ويقال فيه الإحداد) ويروي بالجيم المكسورة من جددت التي قطعت سم (قوله من حد) ومضارعه يحد بضم الحاء وكسر هاء أحداً كافى المختار (قوله لغة المنع) لأن المحدثه تمنع نفسها من الطيب والزينة حل (قوله الامتناع من الزينة) عبارة المنهج وهو ترك لبس مصبوغ زينة ولو قبل نسجه أو خشنا وتحل مع الكراهة تحت غير أولو ومصبوغ غنهارا قال في ش وخرج بالنهار التحلى بما ذكره لا فائز بلا كراهة لحاجة ومعها لغبر حاجة اه فقوله ثم اراد ارجع للتحلى كما يدل له كلامه في المفهوم ومقتضاه أن لبس المصبوغ تمتنع منه ليلاً ونهاراً وانظر ما الفارق ثم رأيت في شرح م مانصه وفارق حرمة اللبس والتطيب ليلاً بأنهما يمتزجان الشهوة غالباً ولا كذلك الحل اه وفي قل ولبس مصبوغ أي ولو ليلاً ومستورا اه (قوله بحلي) الحل جمع حل مثل ثدي وثدي وقد تسكر الحاء وقرئ من حلیم بفتح الحاء وكسر ها اه مختار وعبارة الدميرى الحل بفتح الحاء واسكان اللام وجمعه محلى بضم الحاء وكسر اللام ومراد المصنف المفرد وهو كل ما يزين به من ذهب وفضة وجوهر (قوله والقرط) هو على وزن فعل بضم الفاء ويكون العين وجمعه قرط كرمح ورماح وهو حلق يعلق في شحمة الأذن والمراد به هنا الحلق لا بقيدته وينبغي أن يحمل حرمة ذلك ما لم تنضرب بتركه فإن تضررت ضرراً لا يحتمل عادة جازلها اللبس وقياس ما يأتي في الكحل أنه لا بد في الضرر من إباحته للتميم ع ش على م مع زيادة (قوله لا تلبس) بابه علم (قوله من حسن) أي ما انفكر من حسن وقوله إلى أن يزورها أي إلى أن يحسن ويزين من التزوير وهو تحسين الكذب قال تعالى وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً أي منحرفاً عن الحق فإن الزوجة لا تشبه الأم (قوله أو بثياب) أي أو بلبس ثياب الخ (قوله زينة) أي ما جرت العادة أن تزين به لتشوف الرجال اليه ولو بحسب عادة قومها أو جنسها اه برماوى (قوله وكأن) بفتح الكاف وحكى كسر ها اه قل (قوله وحرير) أي أن لم يكن مصبوغاً (قوله كالأسود) إلا أن كانت من قوم يترينون به كالاعراب فيحرم ولا يحرم الأصفر والأحمر الخلق مع صفائهما وشدة بريقهما وزيادة الزينة فيهما على المصبوغ من غير الحرير والقاعدة أن كل ما فيه زينة تشوق الرجال إليها تمنع منه وأما طراز الثوب فان كثر حرم لظهور الزينة فيه وإن صغر قلته أوجه ثالثها وبه جزم في الأنوار أن نسخ مع الثوب جازاً أو ركب عليه حرم لأنه محض زينة قال بعضهم ولو كان الثوب مصبوغاً بالحاشية فينبغي أن يكون على هذا التفصيل سم (قوله المشبعان) بفتح الباء أي المشبعان بالصبغ (قوله فان تردد) أي المصبوغ (قوله تجميل فراش) أي تجميل البيت بالفراش كما في م وكذا يقال فيما بعده (قوله من نطح) وهو قطعة من الجلد تقعد عليه المرأة (قوله وتجميل أثاث) عطف عام (قوله متاع البيت) بأن تزين به أنواع الملابس والأواني م (قوله فالأشبه) معتمد وقوله أنه كالثياب أي فيحرم أن حرمت الثياب ويباح أن أيجت

فراش وهو ما ترقد أو تقعد عليه من نطح ومرتبة ووسادة ونحوها وتجميل أثاث وهو بفتح الهمزة ومثلثين متاع البيت فيجوز ذلك لأن الإحداد في البدن لا في الفراش ونحوه وأما الغطاء فالأشبه أنه كالثياب ليلاً ونهاراً

وقوله وان خصه أى التشبيه (قوله والامتناع من استعمال الطيب) قدم لفظ الاستعمال لان الطيب عين ولا تصح نسبة الحكم اليه ولو فسر به بالتطيب كما فسرت الزينة بالترين كما مر لكان أخصر وأنسب والمراد أنه يمنع عليها استعمال الطيب املا ونهيا ابتداء واستدامة فاذا طرأت العدة عليها الزمها ازالته للنهي عنه برماوى ويشرق بينها وبين تطهيره في المحرم بأنه ثم من سنن الاحرام ولا كذلك هنا وبأنه شدد عليها هنا أكثر بدليل حرمة نحو الحناء والمعصر عليها هنا لا ثم ع ش على مر (قوله عن أم عطية) واممها نسيبة كافي مسلم (قوله الاعلى زوج) فلان نهى أن يحد عليه أربعة أشهر وعشرا بل ثوم بذلك فأربعة مع مول الله محذوف وقوله وأن نكحل أى ونهى أن نكحل الخ فهو معمول الفعل مستدرج محذوف على فعل مأخوذ من الاستثناء كما قرره شيخنا العزيزى وعبارة البرماوى قوله وأن نكحل كانه من عطف الجمل والمعنى ونهى أن تفعل كذا على زوج (قوله ويحرم أيضا الخ) هو داخل في كلام المصنف فلو عطفه على البدن والثوب قبله لاستغنى عن ذكره هنا قل (قوله في طعام) ومثله الشراب فيحرم عليها تطيب قلتها (قوله غير محرم) أى الايض كالنوتيا لعدم زينة ولكنه ان كان فيه طيب حرم للطيب لا لزينة (قوله بخلاف المحرم في ذلك) أى ما ذكر من الامرين والفرق أن التطيب قبل الاحرام سنة فاستدامته لا تنسرى (قوله قليلا الخ) أى وأما المسك فيحرم مطلقا (قوله من قسط) بضم الشاف وصحدها كافي المصباح (قوله أو أظفار) ضرب من العطر على شكل أظفار الانسان كما قاله القسطلانى على البخارى (قوله من البخور) بفتح الباء كافي المصباح (قوله وان لم يكن الخ) لو أسقط الواو لسلم من تكراره مع ما سبق قل (قوله لان فيه الخ) المناسب ولان فيه وقد يتال انه غلة لله معل مع غلته (قوله كالتوتيا) بالمد مصباح (قوله وهو الصبر) فيه ثلاث لغات سكون الباء مع فتح الصاد وكسرها وفتح الصاد مع كسر الباء ولذلك قال بعضهم

الصبر يوجدان بآله كسرت * وانه يسكون الباء منه قود

معنى ذلك أنه اذا كسرت باؤه يكون بمعنى الدواء المعروف وان كان يسكون الباء يكون بمعنى رضا النفس بالقضاء والقدر وهو بالمعنى الاول موجود دون المعنى الثانى (قوله للحاجة) وهى ما يتبع التيم وعند ازالة الحاجة يجب عليها ازالة ذلك فوراً ومن الحاجة ما لو كانت تحترق أى تجعل الطيب حرقاً لها فيجوز لانه ليس تطيباً برماوى وع ش على مر وح ل (قوله لانه صلى الله عليه وسلم أذن لأم سلمة الخ) عبارة شرح المنهج خبر أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهى حادة على أبى سلمة وقد جعلت على عينها صبراً فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار اه وقوله دخل على أم سلمة أى زوجته صلى الله عليه وسلم دخل عليها قبل نكاحها قال شيخنا انما نظر اليها مع أن النظر للاجنبية حرام لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم الخلوة بالاجنبية والنظر اليها لانه مأمون وقال ع ش على مر تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال يجوز النظر الوجه من الاجنبية حيث لا شهوة ولا خوف قننة وأجيب بجواز أنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل وقعت

ران خصه الزر ككشى بالنهار (و) الامتناع من استعمال (الطيب) في بدن أو ثوب نظير الصحيحين عن أم عطية ككانهسى أن يحد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا وان نكحل وان تطيب وان نلبس ثوباً مبروغاً ويحرم أيضاً استعمال الطيب في طعام وكل غير محرم قياساً على البدن وضابط الطيب المحرم عليها كل ما حرم على المحرم لكن يلزمها ازالة الطيب الكائن معها حال الشروع في العدة ولا فدية عليها في استعماله بخلاف المحرم في ذلك واستثنى استعمالها عند الطهر من الحيض وكذا من النفاس كما قاله الذرى وغيره قلنا من قسط أو أظفار وهما نوعان من البخور ويحرم عليها دهن شعر رأسها ولحيتهما ان كان لها طيبة لمساواة من الزينة واكتحالها بالثمد وان لم يكن فيه طيب حديث أم عطية المار لان فيه جالا وزينة وسواء في ذلك البيضاء وغيرها أما اكتحالها بالايض كالتوتيا فلا يحرم اذ لا زينة فيه وأما الاصفر وهو الصبر فيحرم على السوداء وكذا على البيضاء على الاصح لانه يحسن العين ويجوز الاكتحال بالاعداد والصبر لحاجة كمد فتكحل لئلا وتمسح به نهار لانه صلى الله عليه وسلم أذن لأم سلمة في الصبر لئلا نتم انها محتاجت اليه نهاراً أيضاً جاز

اتفاقاً رأته لا يخاص عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من خصائصه **أ** وقوله فقال اجعليه
وفي رواية فقال لافاته ينسب الوجه أي يوقده ويحسنه **أ** (قوله بالاسفيداج) بذال مبهمة
وهو ما يتخذ من رصاص يطل به الوجه وإذا طلى به الوجه يربو ويبرق **أ** دميري (قوله
والدمام) وهو المسمى عند العامة بحسن يوف وكان أبو حنيفة رضي الله عنه إذا ذكر منه
أحد بسوء ينهي عن ذلك ويقول

حسدوا النقي اذ لم ينالوا سعده * قال كل أعداء الله وخصوم
كفرائنا الحسناء قلن لوجهها * حسداً وبغضاً انه لا يم

(قوله بكسر الدال) عبارة المنهج بضم الدال وكسرها وضبطه النووي بتقمها فهو مثلث
الدال (قوله بجناه) بكسر المهملة مذكراً بقراب الهمزة والمذجع واحد حناء بالمد أيضاً قل
سميت حناء لانها حنت لا دم حين أصاب الخطئة فكان كلما أخذ من أوراق الشجر ورقاً بستر
به طار عنه الأوراق الحناء **أ** م د والذي ذكره غالب المفسرين عند قوله تعالى وطقوا هذه حنات
عليه من ورق الجنة أن الورق المذكور ورق التين وقيل ورق الموز وقد نقل الروايات
في أسنانه أن آدم عليه السلام لما نزل من الجنة نزل معه أربع ورقات من ورق التين شتر بها
هو ربه فلما تاب الله عليه بهج الحيوانات يهنونه بنوته فأطعم التين من ورق التين شتر بها
وأطعم ورقة لبقرة من بقر البقر فصار منها العنبر وأطعم ورقة لخلعة فصار منها العسل والشمع
وأطعم ورقة لودود القز فصار منها الحرير وذلك زينة الدنيا والآخرة وقد قال بعض الأطباء
أن أغصان الحناء تبرى القروح التي تكون في الفم وطبيعتها موضع على شرق البنيار وزهرها
إذا سحق بمخل وضمد به الضارب برئ أي وضع على محله (قوله ونحوه) أي كزغفران وورد
وهو نبت أصفر يصغ به في اليمن (قوله تطريف أصابعها) أي خضاب أطراف أصابعها
(قوله وتصفيف شعر طرتها) أي ناصيتها أي تسوية قصتها (قوله وتجميد شعر مدغيا) أي
ليه (قوله وتدقيقه بالخف) أي التحفيف (قوله واستعداد) أي تنقية (قوله
أي الداعية إلى الوطء) فلا ينافي إطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة شرح المنهج (قوله
المتضمن) أي الإزالة ولم يؤث لأن الإزالة اكتسبت التذكير من المضاف إليه (قوله بلا
ترجيل بدهن) أي ملتبس بدهن أي يحل بمجرد تسريحه بادهن قالها للملابسة أو للمصاحبة
ولو قال ويحل امتشاط بادهن لكان أخصر (قوله ويجوز) أي التطيف بسدر وقوله
ونحوه أي كماء الورد والزهري (قوله خروج محرم) أي بأن كان الحمام في البيت أو خرجت
لاكتساب نفقة فعدلت إليه أو احتاجت لدخول الحمام (قوله ولو بلغت وفاة زوجها الخ)
ولو فكحت من غاب زوجها فبان الزوج ميتاً قبل نكاحها بمقدار العدة صح السكاح على الجديد
أيضاً في الأصح اعتبار إجماع نفس الأمر ولا ينافي هذا ما مر في المرتبة بجامع أن في كل منهما
شكاً في حل المنكوحة لأن الشك ثم ليس ظاهراً فهو أقوى أما إذا بان حيا فهي له وإن تزوجت
بغيره وحكم به حاكم لكن لا يمتنع بها حتى تعتد للثاني لأن وطأه وطأ شبهة والثاني المنع لثقل العلم
بالعدة حال العقد **أ** شرح م ر ولا حد عليه به ولا عليها ولا نفقة لها على واحد منهما لعدم
صحته النكاح باطناً في الثاني واقتورهما على الأول بنكاح الثاني نعم إن فرق القاضي بينهما

وكذا يحرم عليها طلي الوجه
بالاسفيداج والدمام وهو كما في المهمات
بكسر الدال المهملة وميمين بينهما ألف
ما يطل به الوجه لتصفيف المسمى بالجمرة
التي يوردها الخلد والاختضاب بجناه
ونحوه فيما يظهر من بدنها كما لو وجهه
والبيدين والرجلين ويحرم تطريف
أصابعها وتصفيف شعر طرتها وتجميد
شعر مدغيا وحشو حاجبها لتكحل
وتدقيقه بالخف (تنبيه) قد علم من
تفسير الأحاديث كجواز التطفيف
بغسل رأس وقلم أظفار واستعداد
وتنقش شعرايط وإزالة وشمخ ولو ظاهراً
لأن جميع ذلك ليس من الزينة أي
الداعية إلى الوطء وأما إزالة الشعر
المتضمن زينة **ك** أخذ ما حول
الحاجبين وأعلى الجبهة فمتنع منه
كما يحشم بعضهم وهو ظاهر وأما إزالة
شعر الحية أو شارب نبتها فمتنع إزالته
كما قاله النووي في شرح مسلم ويحل
امتشاط بلا ترجل بدهن ونحوه ويجوز
بسدر ونحوه ويحل لها أيضاً دخول
حمام إن لم يكن فيه خروج محرم ولو
تركت المحلة المكلفة الأحاديث
الواجب عليها كل المدة أو بعضها
عصت إن علت حرمة الترك واتقضت
عدتها مع العصيان ولو بلغت وفاة
زوجها أو طلاقه

وعادت لتزل المقنود وعلم بها وجبت من حيثئذ **اه** برماوى وقل على الجلال (قوله بعد
انقضاء العدة) وتظيره ما لو قال أنت طالق قبل موفى بأربعة أشهر وعشرة أيام فعاش فوق
ذلك ثم مات فتبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها ان كان باثنا ولم يعاشرها ولا ارث لها شرح
م (قوله على غير زوج) أى بشرط أن يكون قريبا أو مافى معناه كالصديق والعصر رأى
ابن زوجها أو أبى زوجها أو عمها أو عمها أو سبيدا أو عاى أو أباها أو جداتها أو نجبها
أو كرىا والضابط كل ما جاز لها الخروج لجنارته يازلها الاحداد عليه والا فلا **اه** وعبرة
م ر ولها أى للمرأة من زوجة أو غيرها احداد على غير زوج من الموفى ثلاثة أيام فأقل وتحرم
الزيادة عليها تصد الاحداد فلو تركت ذلك لم تأثم للخبرين السابقين ولأن فى تعاطيه عدم الرضا
بالقضاء والالتيق بها التمتع بجلباب الصبر وانما يخص أى الاحداد للمعدة فى عتمة ما يجسها
أى بسبب حبسها على المتصور فى العدة وغيرها فى الثلاث لأن النفوس لا تستطيع فيها الصبر
ولذلك تسن فى التعزية وتنكسر بعدها اهلا سلام الحزن وظاهر أن الزوج أى فى المازوجة
لو منعها عما ينقص تمتعه حرم عليه فعله وهذا جوار بعد تمتع وليس بواجب (قوله ثلاثة أيام)
أى السالفه فى كلام الشارح قضيته انه يجوز للرجل دون الثلاثة وليس كذلك فالأولى حذف
قوله ثلاثة أيام إلا أن يحمل كلامه على تحزن بغير تغيير ملبوس ونحوه زى ملصاع من حج قال
البرلى وقد مر فى التعزية اعتبار الثلاثة من الموت أو الدفن فينبغى أن يأتى مثل ذلك هنا وقال
بعضهم ينبغى هنا اعتبارها من وقت العلم بالموت على قياس الغائب فى الموت (قوله فلو تركت
ذلك) أى متعلق الاحداد وهو الزينة والطيب (قوله وعلى المبتوتة) اقتصر عليها لأنها
محل وفاق والا فالرجعية مثلها إلا أن فيها خلافا كما سذكره (قوله بينونة صغرى) كل طلع
(قوله ملازمة البيت) أى الذى فورقت وهى فيه أو فى طريقه بقصد النقل اليه بأن وقع
الفراق بعد خروجها (قوله وسكان) أى البيت (قوله مستعفا) أى بملك أو بآية
أو عارة أو وصية (قوله لا تخرجوهن) هذه الآية مسوقة فى المطلقات ولم يأت الشارح
بدليل للمتوفى عنها وقد استدلل لها فى شرح المنهج بخبر فرقة بنم البناء بنت مالك اخت أبى
سعيد الخدرى وهو أن زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترجع إلى أهلها
وقالت إن زوجى لم يتركنى فى منزل يملكه فأذن لها فى الرجوع قالت فأنصرفت حتى إذا كنت
فى الحجرة أو فى المسجد دعانى فقال امكى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه
أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذى وغيره **اه** وقوله فأذن لها فى الرجوع أى إلى أهلها
والظاهر أن هذا كان باجتهاد منه فلما نزل عليه الوحى بخلافه أمرها بالملك فى بيتها التى كانت
فيه وقوله فى الحجرة بضم الحاء المهملة وسكون الجيم وهى من الدار والمسجد بجوارها وهى
محل القبر الشريف الآن وقوله دعانى أى نادانى وقوله امكى فى بيتك أى الذى فودقتى فيه
واذنه صلى الله عليه وسلم لها بالمقام فيه مع كونه ملكا للغير لعله لعله بمساحته قال الشيرازى
وعلى هذا فإضاقة اليها السكاه فيه وقوله حتى يبلغ الكتاب أى المكتوب وهو العدة (قوله
تذوق على أهل زوجها) أى تشبههم (قوله ولا تغيره) من الورثة فى المتوفى عنها (قوله لأن
فى العدة الخ) فيه أن المذمى أنها ليس لها خروج سه وان رضى به الزوج وقوله لأن فى العدة

بعد انقضاء العدة كانت متقضية
ولا احداد عليها وأما الاحداد على غير
زوج ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة
عليها بقصد الاحداد فلو تركت ذلك
بلا قصد لم تأثم وخروج المرأة الرجل فلا
يجوز له الاحداد على قريبه ثلاثة أيام
لأن الاحداد انما شرع للنساء لنقص
عقلهن المقتضى عدم الصبر (و) يجب
(على المتوفى عنها) زوجها (و) على
(المبتوتة) أى المقطوعة عن السكاح
بينونة صغرى أو كبرى إذا لبث القطع
(ملازمة البيت) أى الذى كانت فيه
عند الفارقة بموت أو غيره وسكان
مستعفا للزوج لا تقاها لقوله تعالى
لا تخرجوهن من بيوتهن أى بيوت
أزواجهن وأضافها اليهن للسكنى
ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة
قال ابن عباس وغيره الفاحشة المينة
هى أن تذوق على أهل زوجها وليس
للزوج ولا غيره اخراجها ولا لها
خروج منه وان رضى به الزوج إلا
لعذر كما سأتى لأن فى العدة حق الله
تعالى والحق الذى لله تعالى لا يسقط
بالتراضى وخروج بقية المبتوتة الرجعية
فإن للزوج اسكاه حيث شاء فى موضع
يليق بها وهذا ما فى حاوى الماوردى
والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين
لأنها فى حكم الزوجة وبه جزم النووى
فى نسكته والذى فى النهاية وهو مفهوم
المنهاج كما صله أنها كغيرها

انه الصواب ولانه لا يجوز له الخلوة بهم اذ صلا عن الاستمتاع فليست كالزوجة ثم استثنى من وجوب ملازمة البيت قوله (الاحاجة) أي فيجوز لها الخروج في عدة وفاة وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد وكذا بائن ومفسوخ ٥٥ نكاحها وضابط ذلك كل معتدة لا تحب نفقتها

ولم يكن لها من يقضيها حاجتها لها الخروج في النهار لشراء طعام وقطن وكان ويسع غزل ونحوه للعاجة الى ذلك أمان وجبت نفقتها من رجعية أو بائن حامل أو مستبرأة فلا تخرج الاباذن أو ضرورة كالزوجة لانهن مكفيات بنفقة أزواجهن وكذلك الخروج لذلك لئلا ان لم يكن لها نهارا وكذا الى دار جاراتها الغزل وحديث ونحوهما للتأنس لكن بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها * (تنبيه) * اقتصر المصنف على الحاجة اعلاما بجوازها للضرورة من باب أولى كأن خافت على نفسها اتفاقا أو فاحشة أو خافت على مالها أو ولدها من هدم أو غرق فيجوزها الانتقال للضرورة الداعية الى ذلك وعلم من كلامه كغيره تحريم خروجها لغير حاجة وهو كذلك كخروجها لزيارة وعمادة واستئمان مال تجارة ونحو ذلك * (تنبيه) * لو أحرمت بجم أو قران باذن زوجها أو بغير اذنه ثم طلقها أو مات فان خافت الفوات لضيق الوقت جاز لها الخروج معتدة لتقصير الاحرام وان لم تخف الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تعيين الصبر من مشقة مصابة الاحرام وان أحرمت بعد ان طلقها أو مات بجم أو عمرة أو بهما امتنع عليها الخروج سواء أخافت الفوات أم لا فاذا انقضت العدة أتمت عمرتها أو حجها ان بقي وقتها والاتحلت بافعال عمرة ولزمها القضاء ودم الفوات ويكرى الحاكم من مال مطلق لا مسكن لمسكنا معتدة لتعذر فيه ان فقده متطوع به فان لم يكن له مالي اقترض عليه الحاكم فان آذن لها الحاكم أن تقترض على زوجها أو تكرى المسكن من مالها جاز وترجع به فان فعلة يقصد الرجوع بلا اذن الحاكم لم تقدر ان تقدر على استئذانه أو لم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان أشهدت رجعت

لا يصبه لان كون العدة فيها حقا لله تعالى لا ينافي جواز خروجها من المسكن برضا الزوج وهذا التعليل لا يناسب الا كون العدة لا تسقط برضاها أي الزوجين وعبارة شرح الروض لان في العدة حقا لله تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن فكما لا يجوز ابطال أصل العدة باتفاقهما لا يجوز ابطال توابعه اه فلا يمتن هذه الزيادة في كلام الشارح هنا ثم قال في شرح الروض وليس هذا كما في صلب النكاح حيث يسكن ويقتلان كيف شا آلان الحق لهما على الخصوص ولو ترك الاستقرار وأداما السفر يارب بخلافه هنا (قوله وهو مانص عليه في الالم) معتد (قوله وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد) فيه أن هذين لم يدخل في قوله وعلى المتوفى عنها والمبتوتة حتى يشملهما قوله الاحاجة وهذا الكلام سرى لمن شرح الروض لانه ذكرهما فيما سبق حيث قال ومثلها المعتدة من وطء شبهة أو نكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطئ والناتك اه بالحرف وكتب بعضهم قوله وعدة وطء شبهة هذا زاد على ما نحن فيه لان الكلام في المفارقة الا أن يصور بما اذا وطئت بشبهة في العدة وحلت من وطء الشبهة فانها تنقطع عدة النكاح وتشرع في عدة الشبهة فينبغي جوازها الخروج (قوله ونكاح فاسد) ولو حامل أي اذا وطئها وفرق بينهما فاعلها العدة ولها الخروج (قوله وكذا بائن) أي سائل وقوله ومفسوخ نكاحها ولو حامل (قوله أو مستبرأة) ذكرها استطراد لان الكلام في الاسرا ولا في الاماء الا أن يصور بما يأتي في الاستبراء اذا كان لزوجته ولد من غيره ومات فانه يستبرئ زوجته بحضة لعلها تكون حاملا بولد فيه كون أخال الميت فيرث منه السادس وفي التصوير نظر لانها ليست مفارقة وبعضهم صورها بما اذا وطئ أمة غيره بظن أنها أمة فانها يجب عليها الاستبراء بحضة أي يجب على سيدها لكن فيه نظرا أيضا لان الكلام في الحرائر لا في الاماء (قوله الاباذن) هنا محل المخالفة بين من يجب لها النفقة ومن لا يجب فالأولى لا تخرج الاباذن والثانية لها الخروج لحاجة ولو بلا اذن أم الحالة للضرورة فهما سواء في جواز الخروج والمراد الخروج مع العود أما الخروج لمسكن آخر فلا يجوز ولو برضا الزوج (قوله بنفقة أزواجهن) أي والسيد في حق المستبرأة كالزوج (قوله ونحو ذلك) أي كخروجها بلحانة زوجها أو أيها مثلا فلا يجوز (قوله لو أحرمت) أي وهي في العصمة وفي بيت زوجها بدليل ما بعده (قوله أو قران) الأولى أن يقول أو قرنت ولم يقل أو عمرة لئلا ثم قوله فان خافت الفوات لضيق الوقت اذ لا يأتى ذلك في العمرة لان وقتها العمر (قوله جاز) صوابه وجب كما في الروض ويدل عليه المقابلة (قوله في تعيين الخ) يتأمل فيه فان الخروج لذلك مصابة ويجب بمنع ذلك لجواز أن تكون الصورة أن ليس له النحر قرب اتصافها فتأتي بالوقوف فاذا اتصف الليل أتت بيقية الاعمال اه شيخنا (قوله ان يخي الخ) أي وانما امتنع عليها الخروج لتقصيرها بالاحرام في العدة (قوله ويكرى الحاكم) أي اذا غاب المطلق أو امتنع (قوله من مال مطلق) أي غائب (قوله ان فقده متطوع به) فان وجد المتطوع كفى ولا نظر للمنة في مثل ذلك (قوله فان قدرت) الحاصل أنها ان قدرت على استئذان الحاكم فلا بد منه وان لم تقدر أشهدت ان قدرت على الاشهاد فان لم تقدر عليها فاعتلت بقصد الرجوع اه ا ج (قوله ولم تشهد) راجع للممرين (قوله وان أشهدت) أي وان لم تقدر وأشهدت

له مالي اقترض عليه الحاكم فان آذن لها الحاكم أن تقترض على زوجها أو تكرى المسكن من مالها جاز وترجع به فان فعلة يقصد الرجوع بلا اذن الحاكم لم تقدر ان تقدر على استئذانه أو لم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان أشهدت رجعت

وفي بعض النسخ وان قدرت وأشهدت رجعت ولا وجه له وهو غير صحيح لأنها اذا قدرت على
استئذان الحاكم لا يكفي تركه والاشهاد بدله فلذلك شرب بعضهم على قوله قدرت

*** (فصل في الاستبراء) ***

ذكره بعد ما يتعلق بالحرائر لأن ما يتعلق بهن أشرف مما يتعلق بالاماء (قوله طلب البراءة)
أي استظارها وترقبها من الامة أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها
كما في قوله صلى الله عليه وسلم فن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه أي حصل براءتها
واتصف بها (قوله تربص الامة) معنى التربص الانتظار للامهال والمراد الامة ولو فيها
مضى فيشمل أم الولد اذا ماتت سيدها وعبارة شرح المنهج التربص بالراءة وهي أعم لشموله
التربص منها أو من سيدها ولشموله الحرة فقد يطلب فيها الاستبراء كما لو مات ابن زوجته من غيره
فيتربص بلاوطه لزوجته لاحتمال أن تكون حاء لا يولد حال موت ابنها فيرت من أخيه السدس
(قوله بسبب حدوث ملك اليمين أو زواله) أي فيما اذا أعسق موطنه فيجب عليها
الاستبراء ويستحب لملك الامة الموطوءة استبرأؤها قبل بيعها يكون على بصيرة اه مر جوى
وقوله ملك اليمين هذا هو المذكور بقوله ومن استحدث وقوله أو زواله مذكور بقوله واذا مات
الح وقوله أو حدوث حل لم يذكره الماتن وذكره الشارح فيما يأتي في الفروع (قوله أو حدوث
حل) أو روم التزويج كما يأتي (قوله لمعرفة) متعلق بتربص (قوله أو للتعبيد) كالمغيرة
والآيسة ع ش ولا يكون لتفجيع لانه انما يكون في عدة النكاح عن الوفاة (قوله ووضع) أي
أي وضعه هنا أنسب لأن في تقديمه على الذي قبله فلا ياجنبي بين الامة وما يتعلق بها ولأن
ما تقدم متعلق بالاشرف وهو الحرائر بخلافه (قوله وخص هذا) أي التربص وقوله بهذا الاسم
أي الاستبراء (قوله لانه قدر بأقل الح) وهو الحيفة فيكون فيه مناسبة بين الاسم والمسمى
(قوله وخص التربص) أي الذي يتعلق بالحرائر (قوله باسم الامة) الاضافة ياية (قوله
اشتقاق من العدد) فيه أن الاستبراء فيه عدد أيضا لان الشهر مشتق على عدد الا أن يراد عدد
مخصوص وهو عدد الاشهر أو الاقراء تأمل (قوله أي حدث) فيه تفسير الفعل المتعدي
باللزم الذي فيه اخراج كلام المصنف عن اعرابه قل وأشار به في التفسير الى أن السين والتاء
ليستما للطلب بل زائدتان ليشمل الموروثه لأن الاستحداث لا يكون الا بفعله فلا يشمل هذه
الصورة مع أن المقصود ادخالها وان لم يلزم عليه تغيير اعراب المتن (قوله بشراء) متعلق
بما سحدث (قوله أو ردعيب) ولو في المجلس وخروج بذلك أمة أسلم اليه فيها وردها المسلم لم
لعدم وجود الصفة فيها فلا يجب على المسلم اليه استبرأؤها وما في الروضة مبني على مرجوح
قل على الجلال ومثل السلم ما لو قبضها المشتري الذي باعها له في الذمة فوجد بها بغير الصفة
وردها اه ع ش على مر (قوله أو تحالف) كان اختلاف البائع والمشتري في قدر
الثن تحالفا وردت للبائع (قوله أو سبي) أي بشرطه من القسمة أو اختلاو القنك كما يعلم
مما سيذكره في السراي فلا اعتراض على المصنف حيث أطلق هنا وفيه هناك فيحصل
المطلق على المقيد وعن الجويني والفقهاء وغيرهم أنه يحرم وطء السراي اللاتي يجلبن من الروم
والهند والترك لاحتمال عدم خروجهن من الغنمة الآن ينصب الامام من ينضم الغنائم

*** (فصل في الاستبراء) ***

وهو بالمدانة طلب البراءة وشرعا تربص
الامة مدّة بسبب حدوث ملك اليمين
أو زواله أو حدوث حل كالمكاتب
والمرتدة لمعرفة براءة الرحم أو للتعبيد
وهذا الفصل مقدم في بعض النسخ
على الذي قبله وموضعه هنا أنسب
وخص هذا بهذا الاسم لانه قدر بأقل
ما يدل على براءة الرحم من غير تكرار
وتعدد وخص التربص بسبب النكاح
باسم العدة اشتقاقا من العدة والاصل
في الباب ما سياتي من الأدلة (ومن
استحدث) أي حدث له (ملك أمة)
ولو من لا يمكن جعاه كالمراة والسبي ولو
مستبرأة قبل ملكه بشراء أو وارث
أو حبة أو ردعيب أو أقالة أو تحالف
أو قبول وصية أو سبي

من غير ظلم اهـ م والمعتد جواز الوطء لاحتمال أن يكون السابى ممن لا يلزمه التخصيص
 كذبي ونحن لا نضرم بالشك اهـ م رزى وفي هذا الجواب نظر لان الاحتمال بالشك فلما قدم
 فاله على هذا ورد أيضاً بأن الابضاع يتناولها ما لا يحتاط لغيرها الا أن يقال قدم هذا نظراً
 للاصل وهو الحل اهـ (قوله أو نحو ذلك) كرجوع الاصل في الهبة للفرع (قوله حرم عليه
 الخ) كان الاولى وجب استبراءها وحرم الخ الا أن يقال يلزم من حرمة الاستمتاع قبل
 الاستبراء وجوبه (قوله الاستمتاع بها) أى لادانته الى الوطء المحرم ولا احتمال أنها حامل بغير
 فلا يصح تحريمها ثم الخلوة بائنة بها ولا يحال بينه وبينها التقويض الشرع أمر الاستبراء
 الى أماته وبه ذاق وجوب الحيولة بين الزوج والزوجة المتتبعين شبهة هذا أطلقوه
 وقد يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهوراً بالزنا وعدم المشككة وهي جملة شرح مـ رـ (فرع) *
 ينبغي أن يحل استماع الوطء ما لم يحق الزنا فان خاف جازله الوطء اهـ ع ش على مـ رـ (قوله
 بما سياتى) أى من وضع الحمل أو شهراً أو حيضة (قوله لاحتمال حملها) هذا جرى على الغالب
 أو هو حكمة لا يلزم اطرادها لوجوب الاستبراء ولو اشتراها من امرأة أو محسوس أو كانت
 بكر إلا أن الاصل فيه التعبد (قوله أما المسبية) ومثلها المشتراة من حربى كما قاله صاحب
 الاستقصاء وتبعه الأذرى وغيره سم (قوله لمفهوم) علة لقوله فيحمل الخ لكن قوله
 وقاس الشافعى الخ يقتضى أنه علة لقوله فيحمل الخ مع قوله حرم عليه الاستمتاع بها حتى
 يستبرأ فيكون دليلاً لوجوب الاستبراء لا نصريح الاستمتاع قبله في غير المسبية لانه لا ينتج له لكن
 هذا لا يناسبه قوله لمفهوم فكان الاولى أن يقول بقوله الخ أى منطوقاً ومفهومه ما اللهم الا أن
 يراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ فيشمل المنطوق والمفهوم واستدل في شرح المنهج بالحديث
 على وجوب الاستبراء ثم قال وقاس الشافعى الخ وهو ظاهر والجامع المذكور يناسبه أيضاً
 (قوله أو طاس) بضم الهمزة أفصح من قهها اسم والدم هو وزن عند حنين قل وفي المختار
 والمصباح والتذيب أنه بفتح الهمزة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث باعتبار البقعة
 أو مصروف باعتبار المكان وفي ع ش أو طاس بفتح الهمزة موضع اهـ فهو مصروف خلافاً
 لمن توهم خلافه لأن الاصل الصرف ما لم يرد سماع منهم بخلافه (قوله ألا لاوطأ) الأداة
 استفتاح وتنبه أى اتهموا لما أقول لكم (قوله وقاس الشافعى) فالقيس غير المسبية في حرمة
 الاستمتاع بالوطء على المسبية في حرمة وطئها أو أتما حرمة غير الوطء فمن ليل آخر ثبت عند المجتهد
 (قوله وألحقت من لم تحض) وهى الصغيرة والكبيرة التى لم يسبق لها حيض وقوله من لم تحض
 متعلق بالحققت وعبر عنها بالالحاق وفيما تقدم بالقياس تفتنا والمحق والقائس هو الشافعى
 وأبهمه فى الثانى للعلم أن الملق هو صاحب المذهب وبعبارة شرح مـ رـ ومن تحيض أى وألحق
 بمن تحيض من لا تحيض فى اعتبار قدر الخ (قوله من منهم) الاولى أسهم أو أبداً لهم بسبب
 (قوله جلولا) عبارة شرح المنهج لما روى البيهقى أن ابن عمر قبل التى وقعت فى سهمه من سبابا
 أو طاس قبل الاستبراء الخ ويمكن الجمع بأن جلولا كانوا معاً ونزلوا وزن لكونهم كانوا من
 حائضهم وصادف أن واحدة من نسائهم سببت وهذا لا ينافى أن حرب جلولا كان بعد وفاته
 عليه الصلاة والسلام بمدة لأن ذلك عبارة عن الحرب المنسوب إياهم لكونهم المخرصين له

أو نحو ذلك (حرم عليه) فيما عدا
 المسبية (الاستمتاع بها) بكل نوع من
 أنواعه حتى النظر بشهوة (حتى
 يستبرأ بها) بما سياتى لاحتمال حملها
 أما المسبية التى وقعت فى سهمه من
 الغنبة فيحمل منها غير وطء من أنواع
 الاستمتاع لمفهوم قوله صلى الله عليه
 وسلم فى سبابا أو طاس ألا لاوطأ حامل
 حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض
 حصة وقاس الامام الشافعى رضى
 الله تعالى عنه غير المسبية عليها بجمع
 حدوث الملك وأخذ من الاطلاق
 فى المسبية أنه لا فرق بين البكر وغيرها
 وألحقت من لم تحض أو أبيت بمن
 تحيض فى اعتبار قدر الحيض والظهر
 غالباً وهو شهر كما سياتى ولما روى
 البيهقى عن ابن عمر رضى الله تعالى
 عنهما أنه قال وقعت فى سهمى جارية
 من سهم جلولا

والتعاطين لانشائه وهذا انما كان لهوازن وان اتفق موافقة بعض من جلولا لهم مساواة فلم ينسب اليهم بل لهوازن اه كافي عش (قوله مثل ابريق الفضة) المراد به السيف لثقة بريقه ولعانه لان السيف يسمى ابريق الفضة في اللغة (قوله فلم اتمالك) أي الصبر عن تنسبها (قوله ولم ينكر عليه أحد من الصحابة) أي لافي التقبيل ولا في الاخبار أي فصار اجماعا اه فصح الاستدلال به فان قلت كيف ارتكب هذا الامر الذي يحل بالرواية مع أن مقام الصحابي يأتي ذلك أجيب بأنه غلب على ظنه أنه لا يراه أحد أو كان يحضره من لا يتحجب منه أو هل دلت اغاطة لاهل الكفر الذين منهم هذه المسبة حيث يبلغهم ذلك مع كونها من بنات عظمائهم فهو طاعة (قوله على غير قياس) والقياس جلولاوى كصراوى كما يؤيد من قول الخلاصة

وهمز ذى مد يئال في النسب * ما كان في تنبيه له اتسب

(قوله يوم اليرموك) بفتح الياء وسكون الراء وميم وادقرب ديمشقي (قوله ثمانية عشر ألف ألف) أي من الدناير أو من الاماء وبعضهم اقتصر على الدناير وهو الطاهر (قوله صيانة لمائة) أي ما دلل على وهذا جرى على الغالب لما تقدم من أن القلب فيه التعمد (قوله ثلاثا يختلط) فيه انه قد تقدم أن الرحم لا يجمع فيه منى رجلين الا أن يقال المراد بالاختلاط ان شبيه عليهما يجمعني أنا لا ندري هل هو من حربي أو غيره فلا يتأني ما تقدم أن الرحم اذا انقضى لا يترك منى آخره (قوله بحضرة) لا يصلح أن يذكر جوابا للشروط الأصلية الشارح قوله متعلقا بمحذوف والمحذوف خبر مبتدأ محذوف قدره الشارح بقوله فاستبرأوا بما يحصل بحضرة وكذا يقتدر في الباقي واذا قالت مستبرأة حضرت صدقت لانه لا يعلم الا من جهتها لا يمين لانها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف على عدم الحيض فلا سيد وطؤها بعد طهرها وهذا حديث أمم كن كانه قدق الحرة في انقضاء عدتها حيث أمكن لانها مؤتمنة على رجها حضار طهر الانساب او امته لا اذا واذا مدقناها ووطن كذبها فمهل يحمل له وطؤها قياسا على ما لو ادعت انها حمل فظن كذبها بل أولى أو لا يحرم (٢) ويفرق المتجه الاول ولو منعت السيد من تمتع به فقال أنت حلال لي لاني اخترتني بتمام الاستبراء صدق بيئته وأباحت له ظاهر الماتقرا أن الاستبراء مقوض لاماته ومع ذلك يلزمها الامتناع منه ما أمكن مادامت تتحقق بقائه من زمن الاستبراء أما لو قال لها حضرت فذكرت صدقت كما حرم به الامام ولو ورث أمة فادعت حرمتها عليه بوطء مورثه فانكر صدق بيئته لان الأصل عدمه ولا تصير أمة فرائسا للسيدها الا بوطء منه في ذاتها أو دخول مائه المحترم فيه ويعلم ذلك باقراره أو بيئته وبعدمه يعلم أن الجيوب يلحقه الولدان ثبت دخول مائه والا فلا وبذلك يجمع بين القول بالحقوق وعدمه وخروج بذلك بحرم ملكها فلا يلحقه بولد اجماعا وان خيلا بها وأم كن كونه منه لانه ليس بقصوده الولد بخلاف الكاح كذا راعى عماده من تناقض لهما وقول الامام ان القول بالحقوق ضعيف لا أصل له صريح في رد الجمع بحمل الحقوق على الحرة وعدمه على الامة مر في شرحه (قوله بعد انقضاءها اليه) أي انقضاء ما كنها وان لم يقبضها (قوله في الجديد) ومقابله بطهر (قوله وتنتظر ذات الاقراء) المعنى ان الامة اذا كانت تخرج من ثم انقطع حبسها فانها تصير حتى تعيضا فتستبرأ بغيره ككاملة أو تبلغ سن اليأس فتستبرأ بشهر (قوله الكاملة) ينسب الكاملة له قول من يرى الحيضة

فقطرت اليها فاذا عنتها مثل ابريق الفضة فلم اتمالك أن قبائرها والناس ينظرون ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وجلولا بفتح الجيم والمدة قرية من نواحي فارس والنسبة اليها جعلوا على غير قياس فحقت يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة فبلغت غنائمها ثمانية عشر ألف ألف وفارقت المسبية غيرها فان غايتها أن تكون مستولدة حربي وذلك لا يمنع الملك وانما حرم وطؤها صيانة لمائة ثلاثا يختلط بما حرم من الحرمة ما الحربي ثم (ان كانت) أي الامة التي يجب استبرؤها (من ذوات الحيض) فاستبرأوا بما يحصل (بحضرة) واحدة بعد انقضاء البه في الجديد للخبر السابق فلا يكفي بقية الحيضة التي وجد السبب في اثباتها وتنتظر ذات الاقراء الكاملة الى سن اليأس كالمعتة

(١) قوله ولا يحرم كذا في نسخة المؤلف وكتب عليه لامعنى لزيادة يحرم اه

الكاملة وعبارة الروض وشرحه وهول ذات الاقراء يحصل بعبارة كاملة وتنتظر أي تنتظر
ذات الاقراء الحبيضة الكاملة الى سن اليأس فان لم تحصل استبرأت بشهر كاملة فانه تنتظر
الى سن اليأس ثم تعتد بالانكاح (قوله وانما يكف) هذا امر يتبع بقوله فلا يكفي بقية الحبيضة
فالاولى تفديعه على قوله وتنتظر (قوله لان بقية الطهر تستعقب الحبيضة) أي في العدة أي
تستعقبها الحبيضة الخ فالحبيضة فاعل والمفعول محذوف كذا قال بعضهم وقيل ان تستعقب
بمعنى تطلب أو تستلزم فيكون مفعولا (قوله وهذا يستعقب الطهر) أي يستلزمه فقوله وهذا
أي الحيض في الاستبراء وقوله ولادلالة له أي الطهر (قوله بشهر) أي ما لم تحض فيه
فان حاضت فيه استبرأت بالحبيضة لانها صارت من ذوات الاقراء اه ع ش (قوله فانه كفره
في الحرة) عبارة شرح المنهج لانه يدل عن القرء حضا وطهرا غالبا اه وقوله لانه يدل عن القرء
حضا وطهرا غالبا فيه نظر اذ قضيت به أنه يعتبر بالحيض والطهر معاً أنه يحصل الاستبراء
بوجود الحيض من غير نظر للطهر اذ المفعول عليه هنا الحيض فاعل الاول له أن يقول لانه
يحصل به ما يحصل بالحبيضة اولاً لانه لا يتخلو عن حيض غالباً اه (قوله بشهر أيضاً) أي ان كان
الملك مثلاً أول الشهر فان كان في أثنائه ا كتنى به ان كان الباقي منه ستة عشر فاكثرت شيخنا
(قوله وان كانت من ذوات الحمل) ان قلت الزوجة الحامل التي لا تعتد بالوضع لا يكون حملها
الامن زناً وحينة فقوله ولومن زناً غير محتاج اليه قلت يصور ذلك بأن يشتري زوجته الحامل
منه فانها لا تعتد بالحمل والاستبراء مستحب وحينة فقوله ولومن زناً محتاج اليه اه شويري
(قوله ولومن زناً) كذا في متن المنهج أي سواء كان من زناً أو من غير مكسبية سببها حامل من
كافر لان ماءه لا عدة له لعدم احترامه بأن صال حر بي عى حر بي بأن أخذ بته متلاً وحملها
فسقط قول بعضهم كيف يتصور أن الأمة لو كانت حامل من غير الزنا يكون استبرأؤها بوضع
الحمل لانه ان كان من سيدها صارت به أم ولد فلا يجوز بيعها وان كان من زوج فتسقط العدة به
ولا يدخل الاستبراء في العدة بل يجب على مستبرئها بعد انقضاء عدتها أن يستبرئها ويكون
الولد في هذه رقيقاً وان كان من شبهة فكذلك تنقضي عدة الشبهة بوضعه ويجب على المشتري
بعد ذلك أن يستبرئها ويكون الولد في هذه حراً ويغرم الواطئ قيمته لسيد الأمة ولا يصح بيعها
وهي حامل به لان الحامل بحر لا تباع فيه عين أن يكون الحمل من الزنا ويجد الوضع قبل الحيض
أو الشهر والحاصل أن استبراء الحامل من زناً لا سبق من الوضع وحبيضة من ذوات الحيض
أو شهر في غيرها فالتوا للعال اه مد وقول مد فبينه وبين سبني على الاشكال وهو أن الحمل الذي
يحصل به الاستبراء لا يكون الامن زناً وقد علمت تصوير كونه من غير زناً في مسيئة الحربى التي
صال على غيره وأخذها منه وأحبلها فليس زناً لظنه أنه ملكها بأخذها منه (قوله لان الملك)
أي المملوك بدليل قوله مقبوض فهو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله بدليل صحة بيعه) أي
المملوك بالارث قبل قبضه (قوله أو نحوه) كالتولية والمرا بحة والمخاطبة (قوله بعد زومها)
أي المعاوضات وهو متعلق محذوف أي ومضى زمن استبراء بعد الخ (قوله لان الملك لا يزوج)
أي حيث لا خيار (قوله فأشبهه) أي الاستبراء الواقع قبل القبض ما بعد القبض (قوله
في زمن الخيار) ويتصور ذلك بأن وضعت فيه أو كان حياً فمات وما قبله (قوله فانه لا يعتد به)

وانما لم يكف بقية الحبيضة
كما كتنى بقية الطهر في العدة لان
بقية الطهر تستعقب الحبيضة الدالة
على البراءة وهذا يستعقب الطهر
ولادلالة له على البراءة (وان كانت من
ذوات الشهور) لصغر أو يأس
فليستبرأها يحصل (بشهر) فقط فانه
كفره في الحرة فكذا في الأمة والمهيرة
تستبرأ بشهر أيضاً (وان كانت من
ذوات الحمل) ولومن زناً فاستبرأوها
يحصل (بالوضع) لعموم الحديث
السابق ولان المقصود معرفة براءة
الرحم وهي حاصلة بذلك * (تنبيه) *
لومضى زمن استبراء على أمة بعد
الملك وقبل القبض حسب زومه ان
ملكها بارت لان الملك بذلك مقبوض
حكم وان لم يحصل القبض حسب دليل
صحة بيعه وكذا ان ملكها بارت
او نحوه من المعاوضات بعد لزومها لان
الملك لازم فأشبهه ما بعد القبض أما
اذا جرى الاستبراء في زمن الخيار فانه
لا يعتد به

لنصف الملاك ولو وهبته وحصل
 الاستبراء بعد عقدها وقبل
 القبض لم يعتد به لتوقف الملك فيها على
 القبض ولو اشترى أمة بجوسية
 أو نحوها كرتدة فحاضت أو وجد
 منها ما يحصل به الاستبراء من وضع
 حمل أو مضى شهر لغير ذوات الافراء ثم
 أسلمت بعد انقضاء ذلك أو في أثناءه لم
 يكف هذا الاستبراء في الأصح لأنه
 لا يستعقب حل الاستمتاع الذي هو
 القصد في الاستبراء (فروع) يجب
 الاستبراء في مكاتبه ~~مكتابه~~ صحيحة
 فسقطت بالانجيز أو عجزت بتعجز السيد
 لها عند عجزها عن النجوم أو مملك
 القمع بعد زواله فأشبهه ما لو باعها ثم
 اشتراها أما الفاسدة فلا يجب الاستبراء
 فيها كما قاله الرافعي في بابها وكذا يجب
 استبراء أمة مرتدة عادت إلى الإسلام
 لزوال ملك الاستمتاع ثم أعادته فأشبهه
 تعجز المكاتب وكذا الوارثة السيد ثم
 أسلم فإنه يلزمه الاستبراء أيضا لما ذكر
 ولو تزوج السيد أمة ثم طلقها الزوج
 قبل الدخول وجب الاستبراء لما مر
 وإن طلقها بعد الدخول فاعتدت لم
 يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه
 أن يستبرأ بها بعد انقضاء عدتها
 ولا يجب استبراء أمة خلت من حيض
 ونفاس وصوم واعتكاف وأحرام لأن
 حرمتها بذلك لا تفعل بالملك بخلاف
 الكتابة رازدة ولو اشترى زوجته الأمة

أى ولو كان الخيار للمشتري على الأصح كما صرح به الشارح في شرحه على المنهاج فهذا هو
 المنقول فلا عبرة بما كتبه مد من قوله والذي يظهر أنه يكتفى بالاستبراء في ذن خيار المشتري
 لأن الملك (قوله لضعف الملك) بدليل أنه يتمكن من الفسخ (قوله ولو وهبته) مطوف
 على قوله لما أجرى الخ فهو من جملة المحرز (قوله بعد عقدها) أى الهبة (قوله
 ولو اشترى أمة الخ) غرضه به تقييد ما تقدم أى محل حصول الاستبراء بمحنة وما بعده
 إذا جرى من غير مقارنته مانع أما إذا صاحبه مانع فلا يحسب بل لا بد من الاستبراء بعد زواله
 (قوله كرتدة) أرزوجة (قوله أو وجد منها ما يحصل) أى صورة ما الخ (قوله لأنه
 لا يستعقب) فيه أن هذا يأتي في الحرمة إذا اشتراها محرمة ثم حاضت مثلاً مع أنه يعتد بذلك حل
 (قوله فروع) أى سبعة وغرضه بذلك بيان السبب الثالث وهو حدوث حل التمتع بعد زواله
 وأما السببان الآخران فذكرهما المتن الأول في قوله ومن استحدث الخ والثاني في قوله
 وإذا مات سيد أم الولد الخ وبقي سببان آخران روم أى قصد التزويج أى أن أراد تزويج أمة
 الموطوءة يجب عليه استبرأؤها والثاني الظن إذا وطئ أمة غيره فظن أنها زوجته الأمة فتستبرئ
 بقوله (قوله في مكاتبه) هذا وما بعده علم من قوله أو حدوث حل وعبرة مد في شرحه يجب
 لاستبراء في مكاتبه كتابه صحيحة وأما إذا انقضت كتابتها بسبب مما يأتي في بابها كان عجزت
 وأمة مكاتب كذلك عجز لعود حل الاستمتاع فيها كالأزوجة وحدوثه في الأمة فتسحبها (قوله
 بالانجيز) أو بتعجز نفسها فقوله بالانجيز ليس قيداً (قوله أو عجزت) بضم العين وتشديد الجيم
 مهيأ للمفعول قل الظاهر أنه يجوز بناءه للفاعل والمراد أن السيد يسمع الكتابة عند عجزها عن
 النجوم والافتقار العبارة أن هناك تعجزين منها أولاً ومن السيد ثانياً وليس كذلك المراد
 بتعجز السيد لها فسخه للكتابة (قوله لعود ملك التمتع بعد زواله) عليه للوجوب وأخذ منه
 الباقين أن أمة التجارة إذا مضى عليها الحول وأخرج الزكاة عنها وجب الاستبراء لأن الفقهاء
 ملكوها جزأ منها بآخر الحول فإذا أخرج الزكاة تجدد الحول وردت بالشركة أبت حقيقة
 فلا حاجة إلى استبراء بخلاف القراض إذا حصل ربح فإنه إذا أخذ العامل حصته لا بد في أمة
 التجارة من الاستبراء لأنها صارت كلها للمالك لأن شركة العامل حقيقة بخلاف ما تراها
 (قوله فأشبهه) أى العود ما لو باعها الخ (قوله أما الفاسدة) أى الكتابة الفاسدة فلا يجب الخ
 لأنها لم تخرج عن ملك سيدها بدليل صحة بيعها وتزويجها بغير رضاها بخلاف المكاتبه كتابة
 صحيحة فليس للسيد ذلك إلا برضاها (قوله لزوال ملك الاستمتاع) أى بالردة وقوله ثم أعادته
 أى بالإسلام (قوله لما ذكر) وهو زوال ملك الاستمتاع بالردة (قوله ثم طلقها الزوج)
 ولو في المجلس (قوله لما مر) أى لزوال الملك ثم أعادته (قوله بل يلزمه أن يستبرأ بها بعد
 انقضاء عدتها) لأنما أشبهت من لزومها عدتها شخصين لأن العدة حق الزوج والاستبراء حق السيد
 (قوله وأحرام) أى ورهن بعد حرمتهما على السيد بذلك (قوله لا تفعل بالملك) أى ملك التمتع
 بل جواز نحو القبلة (قوله ولو اشترى زوجته) أي شراء لا خيار فيه فإن كان الخيار للمشتري
 لم ينفسخ النكاح لعدم الملك للمشتري ويجوز الوطء بالنكاح فإن كان الخيار للمشتري
 انفسخ النكاح ووطئ بالملك وإن كان له ما لم ينفسخ لعدم الملك واستنع الوطء وبعبارة م و

ولو اشترى حر زوجته الامه فانسخ نكاحها استعب الاستبراء لتمييز ولد الملك المنعقد حرًا عن
 ولد النكاح المنعقد فثام يعتق فلا يكافئ حرة أصلية ولا تصير به أمه مستولدة وقيل يجب لتحديد
 الملك ورد لعدم الفائدة فيه لأن العلة الصحيحة فيه حدوث حل القتع وليوجد هنا ومن ثم لو طلق
 زوجته القنة وجعياً أو بآثام اشتراها في العدة وجب حدوث حل القتع ومزانه يمنع عليه
 وطؤها من الخيال لأنه لا يدرى أبطو بالملك أو الزوجية ونخرج بالحز المكاتب إذا اشترى زوجته
 ففى الكناية عن النص أنه ليس له وطؤها بالملك لضعف ملكه أى وإن أدن له سيده ومن ثم امتنع
 نسريه ولو باذن السيد اه بحرقه فاستحب استبراء الزوجة المشتراة للزوج مشروط بشرطين
 الأول أن لا يشترىها في عدة الطلاق والأوجب الاستبراء لحدوث حل القتع والثاني أن يكون
 المشتري حراً وبهذا عرفت ما فى الشرح من الاجمال (قوله استحب الخ) على المعتمد وقيل يجب
 ويحل الاستبواب ان ملكها فى النكاح فان ملكها معتدة وجب الاستبراء ولا بد أن يكون حراً
 فان كان مكاتباً انسخ النكاح وامتنع وطؤها بذلك اليين لضعف ملكه (قوله لتمييز ولد) أى
 أصله الذى هو الماء بدليل قوله يعتد اه عن (قوله عن ولد النكاح) لأن النكاح ينسخ
 (قوله لانه) أى الولد وقوله يعتد الولد رقيقاً أى لما لك أمه والاولى حذف الولد لأن ضميرانه
 راجع له نعم ان جعل الضمير فى انه للشأن صح كلامه (قوله ثم يعتق) أى بملكه تعالى ملك أمه
 الحاصل بالشراء مثلاً (قوله أم الولد) ومثلها المدبرة والموطوءة (قوله أو عدة) أى من زوج
 لامن شبهة لقصورها عن رفع الاستبراء شرح الروض وأوبعنى الواو كاتى فى خبر التثنية لأن الخلوة
 فيه معنى التثنية (قوله استبرأت نفسها) وان وقع الاستبراء قبل الموت أو العتق فحتاج الى
 استبراء آخر بعد موته بخلاف المدبرة اذا مات أو اعتقها بعد الاستبراء فلها التزوج بغيره عقب
 الموت أو العتق من غير احتياج الى استبراء آخر ومثل المدبرة فى ذلك ما اذا اعتق موطوءة أخرى
 فلها التزوج حالاً اذا سبق استبرائها على العتق والفرق بينهما وبين أم الولد أنها القوة فراسها
 أشبهت الزوجة فلم يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال القراش كما لا يعتد بعضى أمه نال قدر العدة
 قبل زوال النكاح بخلافها ولهذا لو أتت بعد استبرائها بولد لستة أشهر فصاعد الحق السيد
 بخلافها سم بالمعنى (قوله المتقدم فيها) أى من كون الاستبراء بمحضة أو شهر أو وضع
 الحمل (قوله لم يلزمها استبراء) أى بالنسبة للتزويج بخلافه لحل الوارث فتزوج من غير
 استبراء ولا تحمل للوارث الا بعد الاستبراء فى صورة الموت فى غير المستولدة لأن المستولدة عتقت
 بموت السيد (قوله فهى كغير الموطوءة) أى كاتى لم يأتها سيدها فليس عليها الاتكامل
 عتقها وقال شيخنا فهى كغير الموطوءة أى للسيد فانه لا استبراء عليها بعد موت السيد (قوله
 وهما) أى المنكوحة والمعتدة (قوله مستولدة) ليس قيداً بل مثلها موطوءة بلا استيلاد
 (قوله لو وطئ الخ) غرضه بذلك أنه تارة يجب استبراء واحد وتارة يجب أكثر كما هنا وعبرة
 سم فرع تعدد الاستبراء بتعدد البائع الواطئ كفى الروض وغيره ووجهه أن الاستبراء
 كالعدة واذا اجتمع مدتان لشخصين لم يتداخلا وقضية التقييد بالواطئ عدم التعددان لم يأت
 أو كثر نسلاً أو صيلاً قال م وهو الذى نعتمد الا أن يوجد نقل بخلافه يقدم عليه اه
 (قوله انها لأمته) خرج به ما لو ظهر ازواجه الحرة فتعتد بثلاثة اقراء عش (قوله وجب

استحب لها استبرائها أو هاله لتمييز ولد الملك عن
 ولد النكاح لانه بالنكاح يعتد الولد
 رقيقاً ثم يعتق فلا يكون كقوة الحرة
 أصلية ولا تصير به أم ولد وبذلك اليين
 يعكس الحكم (واذا مات سيد أم
 الولد) أو اعتقها وهى خالية من زوج
 أو عدة (استبرأت نفسها) وجوباً
 (كلامه) على حكم التفصيل المتقدم
 فيها فلو كانت فى نكاح أو عدة وقت
 موت السيد واعتقه لهما لم يلزمها استبراء
 على المذهب لانهم ليست فراساً للسيد
 بل للزوج فهى كغير الموطوءة ولأن
 الاستبراء لحل الاستماع وهما منقولتان
 بحق الزوج ولو اعتق مستولدة فله
 نكاحها بلا استبراء فى الاصح كما يجوز
 له أن ينكح المعتدة منه لأن الماء
 لواحد (تثنية) لو وطئ أمه ثم يكره
 فى حيز أو طهر ثم باعها أو أراد
 تزويجها أو وطئ اثنتان أمه رجلى
 كل يظهر انهما أمته وأراد الرجل
 تزويجها وجب

استبرا آن) أي على المشتري في صورة البيع وعلى المالكين في صورة الترويج اه مد قال
 الدمري في شرحه لو اشترى أي الأمة من شريكين وطأها وجب استبرا آن في الأصح
 كالعدين من شخص واحد قيل يكفي استبرا واحد وكذا لو وطئ أجنبيان أمة كل فطمته أمة
 فوطء كل يقتضي استبرا ولا تدخل اه ومثله في شرح م د فالاستبرا آن على البائع وبه شرح
 قل على المحلى فقال قوله وجب استبرا آن وبه قدم الأسبق إن كان ويجب استبرا ثالثا
 ملكها (قوله ولو باع جارية الخ) الحاصل أن البائع أمانة يقر بوطئها وألا وعلى كل أمانة
 يستبرئها قبل البيع وألا وعلى كل أمانة يمكن كون الولد منه أو من المشتري أو منهما فالجاء اثنا
 عشرة صورة (قوله لم يقر بوطئها) في قبلها بأن نفي الوطء أو سكت (قوله وادعاء) أي البائع
 لبطل البيع ويثبت الاستبعاد وكذب المشتري فالقول قول المشتري بيمينه أنه لا يعلم منه أي
 من البائع أي فيسقط على رقه ويثبت نسب البائع أي باستلحاقه (قوله ويثبت نسب البائع)
 لم يرض الشهاب القليوبي وكذلك المرحوم لضعفه والذي في شرح م د خلافه وبعبارة
 ولو باع أمة لم يقر بوطئها فظهر بها حل وادعاء مدق المشتري بيمينه أنه لا يعلم أنه منه وفي ثبوت
 نسبه من البائع خلاف الأصح منه عدمه اه فكلام الشارح ضعيف (قوله على الوجه)
 يرجع لثبوت النسب فقط (قوله من خلاف فيه) أي في النسب أي في ثبوته (قوله
 إذا ضرورة على المشتري) أي لثبوت رقه ويستورث ثبوت نسبه مع كون الولد رقيقا للمشتري
 بأن يطأها البائع قبل أن يملكها على ظن أنها زوجته الأمة وكان الأولى أن يقول إذا نضر
 كما في شرح الروض فالمعتمد أنه لا يثبت نسب البائع م د (قوله في المالية) أي لأنه يجوز له
 بيعه لكن لو قتله البائع لا يقتل فيه ويلزم البائع قيمته للمشتري ولو باعه المشتري للبائع عتق
 عليه حتى لو مات البائع بعد عتق الولد فإنه يرثه اه طوخي وقوله في المالية لأن النسب لا ينافي
 كونه مملوكا للمشتري (قوله بخلافه) أي بخلاف ثبوت النسب (قوله بأن ثبوته يقطع)
 أي وفي هذا نضر وعلى المشتري فكيف يقال إذا نضر وعلى المشتري فتعده رقة فعيل القول
 الآخر (قوله بالولاء) أي إذا اعتقه لأن عصوبة النسب وهو الاب مقدم على عصوبة
 الولاء وهو متعلق بارت فلو عتق ثم مات ورثه أبوه فن بعده من أقارب دون المشتري (قوله فإن
 أقتر الخ) هذا قسم قوله لم يقر بوطئها (قوله فإن كان ذلك) أي البيع (قوله لحقه) أي
 البائع ولا عبرة بالاستبراء (قوله لثبوت أمة الولد) أي للبائع وحينئذ فيمتنع عليه بيعها
 ورهنتها وكل تصرف يزيل الملك (قوله لستة أشهر) أي من الاستبراء (قوله إن لم يكن)
 أي المشتري وطئها أي أصلا أو وطئها وطأ لا يمكن أن يكون منه بأن ولده لدون ستة أشهر من
 وطئه (قوله والا) بأن وطئها المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله وإن لم يكن) أي
 البائع استبراها قبل البيع فالولد أي البائع إن أمكن كونه منه أي فقط بأن لم يطأها المشتري
 وطأه ~~ممكن~~ كونه منه (قوله وأقرت) صواب العبارة كما في الروض وأقرأي السيد
 بأنه وطئها بوافق الحكم الذي ذكره الشارح أي لأن المعول عليه إقراره وإقرارها لا يلتفت
 إليه (قوله بوطئها) أي بوطء زوجها قبل الدخول فلا ينزل قوله بمنزلة الدخول فلا يلحقه
 الولد أي لا يلحق الزوج وعبارة شرح الروض مثله أخرى اه طوخي وشيخنا

استبرا آن كالعدين من شخصين ولو باع
 جارية لم يقر بوطئها فظهر بها حل وادعاء
 فالقول قول المشتري بيمينه أنه لا يعلم
 منه ويثبت نسب البائع على الوجه من
 خلاف فيه إذا ضرورة على المشتري
 في المالية والقائل بخلافه والله بأن ثبوته
 يقطع ارت المشتري بالولاء فإن أقر
 بوطئها وباعها نظر فإن كان ذلك بهد أن
 استبراها فأتت بولد لدون ستة أشهر من
 استبراها منه ملحقه وبطل البيع لثبوت
 أمة الولد وإن ولده لستة أشهر فأكثر
 فالولد مملوك للمشتري إن لم يكن وطئها
 والا فإن أمكن كونه منه بأن ولده
 لستة أشهر فأكثر من وطئه ملحقه وصارت
 الأمة مستولدة له وإن لم يكن استبراها
 قبل البيع فالولد إن أمكن كونه منه
 إلا أن وطئها المشتري وأممكن كونه
 منها فعرض على القائف ولو زوج
 أمة فطأقت قبل الدخول وأقرت
 للسيد بوطئها فولدت ولدا لزم يحتمل
 كونه منها ما لحق السيد عملا بالظاهر
 وصارت أم ولد للحكم بلحق الولد ملك
 اليدين

* (فصل في الرضاع) *

وسبب تحريم الرضاع أن اللبن جزء المرزعة وقد صار من أجزاء الرضيع فأشبهه منيها في النسب ويؤثر تحريم النكاح ابتداء وودا وما وجواز النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة باللمس دون سائر أحكام النسب كالإيراث والنفقة والعق بالملك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك اه
برماوى وعبارة زى ولتصور الرضاع عن النسب لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون الارث ونحوه وذكره عقب العدة للتحريم في كل وان اختلفت الحرمة فان حرمة الرضاع مؤبدة بخلاف العدة فان الحرمة فيها تنتهى بانتهائها اه ويجوز ابدال الصادق كما قاله ع ش (قوله واثبات التامع معهما) أى الفتح والكسر بأن يقال رضاعة قال تعالى واخواتكم من الرضاعة (قوله اسم لص الشدى) اذا تأملت ما ذكره رأيت المعنى اللغوى أخص من المعنى الشرعى وهو خلاف الغالب (قوله وشرب لبنه) عطف سبب على سبب وقال بعضهم بينهم ما عموم وخصوص وجهى (قوله لبن امرأة) أى ولو حكما ولو مخضاضا وشمل الزبد والجبن والاقط والقشطة بخلاف اللبن الخالص عن اللبن والمصل ودخل فيه المختلط بنحو ما تعلق حيث بنى طعمه أولونه أو ريحه فان شرب اللبن حرم والافلا وسواء في ذلك كانت المرأة من الانس أو من الجن على المعتمد وينبنى على ذلك التحريم ولو على غير صورة الآدمية أو كان ثديها أو فرجها في غير محله المعهود (قوله في معدة طفل) أى من منفذ مفتوح ولو كان من جراحة بخاتمة في بطنه وصل منها اللبن اليها أو دماغه في رأسه وصل منها اللبن الى الدماغ (قوله أو دماغه) أى كان خرق رأسه فوصل من دماغه لمعدته فيضر التقطير في الاذن ان وصل الى الدماغ بخلاف ما اذا لم يصل وان أقطر الصائم اه شيخنا وعبارة شرح م ر لا يثبت في الاظهر لانها لا سهال ما انعقد في الامعاء فلم يكن فيها تغذ ومثلها صبه في أذن أو قبل والثاني يحرم كما يحصل به القطر وردبانه منوط بما يصل الى جوف ولو لم يكن معدة ولا دماغا بخلافه هنا ولهذا لم يحرم تقطير في أذن أو جراحة اذا لم يصل الى معدة اه (قوله الآية والخبر الاثنيان) كذا في خط المؤلف وصوابه الاثنيان بالالف لانه مثنى مرفوع الا أن يقال انه نعت مقطوع بتقدير أعنى لكن يرد عليه أنه لا يجوز قطع النعت عن التبعية الا ان كان معينا بدون ذكره كما قال ابن مالك

واقطع أو اتبع ان يكن معينا * بدونها أو بعضها اقطع معلنا

قوله واذا أرضعت المرأة) ليس قيدا لقوله واذا ارتضع ولد لكان أولى وأنسب ليدخل ما لو ارتضع على امرأة ثالثة وأولى من ذلك أيضا لقوله واذا وصل الى جوفه ليدخل ما لو أوجره وهو نائم والخاصل أن التقيد ليس قيدا بل المدار على وصول اللبن الى جوف الطفل بأى وجه كان سواء كان بفعل أو لا ولو من غير طريقه المعتاد وانظر انفصاله من المرزعة هل يشترط فيه أن يكون من طريقه المعتاد أولا اه وعبارة سم على التحفة فرع لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقا وفيه نحو تفصيل الغسل بخروج المني من ذلك فيه نظر ولعل القياس الثانى وكذا لو خرج من ثدى زائد فهل يؤثر مطلقا أو يفصل فيه سم على حج أقول القياس الثانى أيضا ان قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد لا يحرم وأما ان قلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ما ذكره فلا وجه للتردد فيه ادعائه أنه خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم

* (فصل في الرضاع) *

هو يفتح الراء ويجوز كسرهما واثبات التامع معهما لغة اسم لص الشدى وشرب لبنه وشرب لبنه وشرب لبنه امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه والاصل في تحريمه قبل الاجماع الآية والخبر الاثنيان وأركانه ثلاثة مرضع ورضيع ولين وقد شرع في الركن الاول فقال (واذا أرضعت المرأة) أى الآدمية

خلية كانت أو من رجة الحياة مستقرة (٦٤) حال انفصال لبنها بلغت تسع سنين قرية تشرية أو ان لم يحكم بلوغها بذلك (بلبنها)

أو فيه نحو تفصيل الغسل أي وهو ان خرج مستحكبا لم يجعل خروجيه على مرض حرم والا فلا
وليس من ذلك ما لو انخرق ثديها ونخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل يقال الاقرب
التحريم قياسا على ما لو انكر صلبه فخرج منه حيث قالوا بوجوب الغسل فيه اه ع ش
وان خلق لها أكثر من ثديين واشتبه الاصل بالزائد حرم الشرب من كل منهما (قوله خلية
كانت الخ) ولو بكر انزل لها لبن (قوله حياة مستقرة) أي بأن لم تصل الى حركة مذبح فان
وصلت اليها عرض حرم لبنها وبجراحة فلا قل (قوله بانث) المناسب أن يقول التي بلغت
ويمكن أن تكون الجملة حالا بتقدير قد (قوله تشرية) لو قال تشرية لكان أنسب والمراد به
ما في الحيض بأن يتصل اللبن قبل تمام التسع بما لا يسع حبضا وطهرا وهو دون ستة عشر يوما
قل (قوله وان لم يحكم بلوغها بذلك) لأن بلوغها انما يحصل بالحيض أو الاستلام أو بلوغ
خمس عشرة سنة كما مر (قوله بلبنها) الاولى أن يقول الشارح ثم أشار الى الركن الثالث
بقوله بلبنها كما فعل في سابقه ولا حقه واستوجه سم دخول السمن لأن فيه دسومة اللبن (قوله
ولو متغيرا عن هيئة انفصاله) هذا لا يناسب قوله وإذا أرضعت المرأة بلبنها وانما يناسب
عبارة من قال وإذا وصل لبن امرأة معدة ولد الخ فسرى عليه منه (قوله صار الرضيع) فيه
وضع الظاهر موضع الضمير للايضاح وفيه إشارة الى أنه يسمى رضيعا كما يسمى مرضعا بلوغ
الضاد (قوله فلومات قبله) أي قبل البيان (قوله ونحوها) كأنه (قوله الجنية)
المعتمد أن لبن الجنية يحرم فتعير المصنف هو الاولى وهذا مبني على أنه يقال للجنية امرأة
وفي كلام ابن النقيب ما يفيد أنه لا يقال لها امرأة حيث قال عدل المذبح عن قول المذبح رأيت
الى امرأة ليخرج الجنية وأما القساء فاسم للاناث من بنات آدم وكذا الرجال وانما أطلق على
الجن في قوله وانه كان رجال الخ للمقابلة ح ل وقوله الجنية فاعل خرج (قوله وهو الرابع)
أي عند الشارح والذي اعتمد شيخنا م ر وأتباعه صحة مناهجهم أي الجن فابن الجنية
يحرم ولو على غير صورة الآدمية أو كان ثديها أو فرجها في غير محله المهود قل (قوله
تلو) أي تابع له (قوله قطع النسب بين الجن والانثى) أي بقوله تعالى جعل لكم من
أنفسكم أزواجا (قوله وبالجنة) أي ولبن الجنة الخ (قوله منسكة الخ) أي غير مكافئة
ولا ترد الصغيرة لأنها تنفع من فعل المحرم وتؤمر بالعبادات كالبالغة اه وكتب حل أي صارت
غير مكلفة ولا يمكن عود التكليف اليها عادة فلا ترد المجنونة وقال س ل كان المراد عن الحل لها
والحرمة عليها أي لا يتعلق بها حل شيء ولا حرمة لخروجها عن صلاحية الخطاب كالجمعة
(قوله خلافا للآئمة الثلاثة) أي في لبن الميتة حيث قالوا انه يحرم لأن اللبن لا يموت كابن
موضوع في ظرف نجس لأن الميت عندهم نجس بالموت واحتج الاصحاب بما قاله الشارح وبأن
اللبن ضعف حرمة بموت أصلها لا ترى أنه يسقط حرمة الاعضاء فلا غرم في قطعها وبأن أحكام
فعله سقطت بالموت بدليل عدم الضمان لو سقط على شيء بخلاف النائم وبأن الحرمة المؤبدة
تختص بسنن الحى ولذا لا ثبت المصاهرة بوطء الميتة وبأن وصوله الى الميت لا يؤثر فكذا
انفصاله قياسا لاحد الطرفين على الآخر اه وفرق بعضهم بأن لبن الجنة حلال محترم ومراده
أنه يصح الاستجار لارضاعه ولا كذلك الميتة اه م ر (قوله دون السنتين) أي يتينا قال

ولو متغيرا عن هيئة انفصاله عن الثدي
بمحمومة أو غيرها ثم أشار الى الركن
الثاني بقوله (ولدا صار الرضيع ولدها)
من الرضاع فخرج بالمرأة ثلاثة أمور
أحدها الرجل فلا تثبت حرمة بلبنه
على الصحيح لأنه ليس معدا للتغذية فلم
يتعلق به التحريم كغيره من المائعات
اسكن بكره له ولفسرعه نكاح من
ارتضعت منه كما نص عليه في الام
والبويطى ثانيا الخشنى المشكل
والمذهب توقفه الى البيان فان بأت
أنوته حرم والا فلا فلومات قبله لم يثبت
التحريم فللرضيع نكاح أم الخشنى
ونحوها كما نقله الأذرى عن المتولى
قالها البهية فلوارتضع صغيرا من شاة
مثلا لم يثبت بينهما اخوة فتحل مناهجتهما
لأن الاخوة فرع الامومة فاذا لم يثبت
الاصل لم يثبت الفرع وخرج بآدمية
ولو عبر به بدل المرأة كما عبر به الشافعى
لكان أولى الجنية ان تصور ارضاعها
بناء على عدم صحة مناهجهم وهو الرابع
لأن الرضاع تلو النسب بدليل يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى
قطع النسب بين الجن والانثى وبالجنة
لبن الميتة فانه لا يحرم لأنه من لبن جنسة
منسكة عن الحل والحرمة كالجمعة خلافا
للآئمة الثلاثة وباستكمال تسع سنين
تقريبا ما لو ظهر ارضاعه دون ذلك ابن
وارتضع به طفل فلا يثبت به تحريم ولو
حلب لبن المرأة المذكورة قبل موتها
وأجر لطفل حرم لانفصاله منها في الحياة
ثم أشار الى ما يشترط في الرضيع بقوله
(بشرطين) وترتلتا الشارح اربع كما استراه
(أحدهما أن يكون له دون السنتين)

شيخنا ظاهره عدم التحريم لو قارنت الرضعة الخامسة تمام الحولين والمعتمد خلافه فراجع
 برماوى (قوله تلعب لارضاع الاما كان في الحولين) وقال أبو حنيفة مدة الرضاع ثلاثون
 شهرا لقوله تعالى وحمله وحملته ثلاثون شهرا وحمله الجوهري على أقل مدة الحمل وأكثر مدة الرضاع
 لأن مدة الحمل داخله فيه وأقله ستة أشهر اهـ حازن قال مـ ر في شرحه وخبر مسلم في سالم
 الذى أرضعته زوجة مولاة أبي حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها باذنه صلى الله عليه وسلم خاص به
 أو منسوخ كما مال إليه ابن المنذر اهـ وحاصل قصة سالم أنه كان مولى لأبي حذيفة وكان
 يكثر الدخول على زوجة سيده أبي حذيفة فيقع في النظر إليها وهو رجل فشكت ذلك للنبي
 صلى الله عليه وسلم فأمرها أن ترضعه ليصير ابنها فيحل له نظرها والدخول عليها ففعلت ذلك قال
 عـ ش في حاشيته على مـ ر وقد تشكل قصة سالم بأن المحرمية المجوزة للنظر إنما تحصل بتمام
 الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم نظرها ومساها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم
 عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة إلا أن يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والنظر
 بحضرة من تزول الخلوة بحضوره أو تكون قد حلت خمر مرات في أثناء وشرب منه أو جوز له
 النظر ولها النظر والمس إلى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خص بتأثيره هذا الرضاع اهـ سم
 على جـ (قوله فان بلغهما الخ) تعارض هذا مع كلام المتن فيما إذا كان الشرب مع تمام
 الستين فكلام المتن يقتضى عدم التحريم وقول الشارح فان بلغهما يقتضى التحريم وهو
 المعقول عليه عثمانى وقوله يقتضى التحريم لأن قوله وشرب بعدهما يقتضى أن الخامسة
 المقارنة لتمام الحولين تحرم (قوله فان انكسر الخ) هل العبرة في الانكسار بمجرد التتمام
 الشدى وبعبارة مثلاً أو بوصول شيء من اللبن إلى المعدة أو الدماغ حتى لو وقع الالتقام والمصر مع
 ابتداء الشهر لم يكن لم يصل اللبن إلى ما ذكر إلا بعد مضى جزء منه حصل الانكسار فيه نظر
 ولا يظهر أن المراد الثاني لأن الوصول هو المؤثر إلى ما ذكر لا غير اهـ سم وهو ظاهر لا أشكال
 فيه وذلك لأن فرض المسئلة في وضع الشدى في فم الطفل وتأخر وصول اللبن إلى الجوف
 أو الدماغ زمانا بعد انفصال جميعه فهل العبرة بهذا الوضع أو بوصول اللبن إلى ما ذكر استظهر
 سم الوصول وليس الكلام في شرب الطفل قبل تمام انفصاله من التسريح أو بعده خلافا
 لما سبق إليه فهم الشيخ المدابغى فأشكل عليه الحال تأمل (قوله فانهم الخ) لكن قد يقال
 لدلالة هذه الآية على أن اللبن لا يحرم إلا إذا كان الرضيع دون الحولين مع أنه هو المقصود
 وقال طاوس كان له أن لا يزوج المصطفى صلى الله عليه وسلم رضعات معلومات ولسائر
 النساء أى باقير رضعات معلومات وورد أنها عشر رضعات إهتن وأخبرهن خمس رضعات
 مشبعات وهذا مما انفرد به طاوس ولم يتابعوه عليه روى أحمد ومسلم والأربعة عن عائشة
 والنسائي وابن حبان عن الزبير بن العوام لا تحرم المصة ولا المصتان وفي رواية الرضعة
 ولا الرضعتان قال الشافعى دل الحديث على أن التحريم لا يكتفى فيه بأقل اسم الرضاع
 واكتفى به الحنفية والمالكية فخر ما برضعة واحدة تمسكا بطلاق آية وأنها تسكن اللاتي
 أرضعنكم قال القاسنى ويجب أن الآيه بأن الحرمة فيها مرتبة على الأمومة والأخوة
 من جهة الرضاع وليس فيها دلالة على أنها يحصلان برضعة واحدة اهـ وروى عبد الرزاق

تلعب لارضاع الاما كان في الحولين روى
 الدارقطنى وغيره فان بلغهما وشرب
 بعدهما لم يحترم ارتضاعه قال في الروضة
 ويعتبر الحولان تمام عدده ثلاثين يوما من
 الشهر الأول تمام عدده ثلاثين يوما من
 الشهر الخامس والعشرين وذلك لقوله
 تعالى والوالدان يرضعن أولادهن
 حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة
 جعل الله سبحانه وتعالى تمام الرضاعة
 في الحولين فأفهم أن الحكم بعد
 الحولين بخلافه

بهامش نسخة المؤلف قوله وقال طاوس
 إلى آخر القول ليس من التبريد اهـ

بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لا يحرم دون خمس رضعات معلومات
وبه أخذ الشافعي وهو إحدى روايتين عن أحمد والحديث الأول ورد مثلاً للمادون الخمس
والأف التحريم بالثلاثة التي ذهب إليها داود وأما يؤخذ منه بالمفهوم ومفهوم العدد ضعيف
على أنه قد عارضه مفهوم حديث الخمس فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين وحديث الخمس
جاء من طرق صحيحة لكن فيه اضطراب ذكره ابن حجر اه مناوي على المصانص (قوله من
تمام انفصال الرضيع) قضية هذا أنه لو خرج نصفه مثلاً ثم انه ارتضع على ثدي أخرى
ومكث متصلاً بآته نحو يوم أن هذا اليوم لا يحسب من الحولين وإنما يحسب ذلك به تمام
انفصاله وفيه خلاف والمعمد ما اقتضاه كلامه من انفصال جميعه كما منى على ذلك م ر اه
(قوله في الرضعة الخامسة) بأن سبق منها شيء قبل تمام الحولين كما يقتضيه التعبير في
والمعنى تم الحولان في أثناء الرضعة الخامسة ويدل عليه أيضاً قوله لأن ما يصل الخ أي فيكون
القدر الذي حصل قبل تمام الحولين يعد رضة لأن الرضعة غير مقدرة فتصدق بقطرة ويستند
فيكون قول الشارح وظاهر كلام المصنف ظاهراً لا غبار عليه فاندفع اعتراض قل لأنه فهم
أن في من قوله في الرضعة بمعنى مع وأن التمام مقارن للخامسة أي لا بدائها اه شيخنا والماصل
أن قوله في الرضعة الخامسة يحتمل أن في على بابهم من الظرفية ويكون المعنى أنه ابتداء الرضعة
الخامسة وبقى من السنة الثانية شيء وتمت الرضعة مقارنة لتمام الحولين فيصدق عليه أنه ابتدأها
وهو دون الحولين فلذلك قال الشارح وظاهر كلام المصنف الخ ويكون كلام الشارح ظاهراً
لا غبار عليه ولا تعارض بين قول المتن دون الحولين وقول الشارح فان بلغهما الخ ويحتمل أن
في بمعنى مع وأن ابتداء الرضعة الخامسة مقارنة للجزء الأخير من السنة الثانية فلا يصدق عليه
أنه وقت الرضعة له دون السنتين فكلام المتن يقتضي عدم التحريم وقول الشارح فان بلغهما
لم يحرم يقتضي في هذه التحريم لأنه يصدق عليه وقت ابتداء الرضعة الخامسة أنه لم يبلغ الحولين
فوقع التعارض بين عبارة المتن وعبارة الشارح في هذه الصورة والمعول عليه كلام الشارح
فهو المعتمد فكان الأولى للمتن أن يقول أن لا يبلغ الحولين بدل ما قاله (قوله وهو المذهب)
وهو المعتمد وكون هذا ظاهراً كلام المصنف غير ظاهراً بل ظاهراً عدم التحريم فتأمل قل
(قوله لأن ما يصل إلى الجوف) راجع لقوله حرم على المذهب وهو جواب عن سؤال حاصله
كيف حرم الرضاع في ذلك مع أن الذي وصل من اللبن قليل جداً فأجاب بقوله لأن الخ (قوله
خمس رضعات) أي يقينا انفصالا ووصولا كما يدل عليه قول الشارح فيما سياتي ولو طلب
منها لبن الخ وقوله ولو شك في رضيع هل رضع خمساً الخ قال بعضهم والحكمة في كون التحريم
يخمس رضعات أن الحواس التي هي سبب الإدراك خمس وفي هذه الحكمة نظر لأن كون
الحواس خمسة لا يصلح بحكمة لكون التحريم بخمس ويمكن توجيهها بأن كل رضعة محرمة
لحاسة من الحواس اه (قوله كان فيما أنزل الله) خبر كان مقدم وبجمله عشر رضعات معلومات
يحترم في محل رفع اسم كان مؤخر أي كان هذا التركيب كائناً فيما أنزل الله الخ لا يقال القرآن
أعني قولها أي عائشة كان فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات معلوماً لا يثبت بالآحاد
فلا يصح دعوى النسخ لعدم ثبوت المنسوخ لأننا نقول يثبت الحكم والعمل به وإن لم يثبت

* (تنبيه) * ابتداء الحولين من تمام
انفصال الرضيع كما في نظائره فان
ارتضع قبل تمامه لم يؤثر وظاهر كلام
المصنف رحمه الله تعالى أنه لو تم الحولان
في الرضعة الخامسة حرم وهو المذهب
كما في التهذيب وجرى عليه ابن المقرئ
وان كان ظاهراً نص الام وغيره عدم
التحريم لأن ما يصل إلى الجوف في كل
رضعة غير مقدرة كما قالوا ولم يحصل في
جوفه الا خمس قطرات في كل رضعة
قطرة حرم (و) الشرط (الثاني) أن
ترضعه خمس رضعات لما روى مسلم
عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان
فيما أنزل الله تعالى

وهو المذهب
وهو الجواب عن سؤال حاصله

في القرآن عشر رذعات معلومات يحرم من فسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن أي يسلي حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ وقيل تكفي رضعة واحدة وهو مذهب (٦٧) أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما والخمس

رضعات ضبطهن بالعرف اذ لا ضابط لها في اللغة ولا في الشرع فرجع فيها الى العرف كالحرز في السرقة فاقضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبارا بكونها (متفرقات) عرقا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن الثدي تعدد عملا بالعرف ولو قطعت عليه الرضعة لشغل وأطالته ثم عاد تعدد كما في أصل الرضعة لأن الرضاع يعتبر فيه فعل الرضعة والرضيع على الانفراد بدليل ما لو ارتضع على امرأة نائمة أو أوجرته لبنا وهو نائم وإذا ثبت ذلك وجب أن يعتد بقطعه كما يعتد بقطعه ولو قطعه للهوا أو نحوه كنومة خفيفة أو تنفس أو ازدراد ما جمعه من اللبن في فمه وعاد في الحال لم يعتد ببل الكل رضعة واحدة فان طال لهواه أو نومه فان كان الثدي في فمه فرضعة والاقرضعتان ولو تحول الرضيع بنفسه أو بتحويل الرضعة في الحال من ثدي الى ثدي أو قطعه الرضعة لشغل خفيف ثم عادت لم تعدد حيث قد فان لم يتحول في الحال تعدد الارضاع ولو حلب منها لبن دفعة ووصل الى جوف الرضيع أو دماغه بإيجار أو اسعاط أو غير ذلك في خمس مرات أو حلب منها خسا أو جره الرضيع دفعة فرضعة واحدة في صورتين اعتبارا في الاولى بحالة الانفصال من الثدي وفي الثانية بحالة وصوله الى جوفه دفعة واحدة ولو شك في رضيع هل رضع خسا أو أقل أو هل رضع في حواين أو بعده ما فلا يحريم لأن الأصل عدم ما ذكر

القرآنية واكتفى أبو حنيفة ومالك برضعة واحدة لا مطلقا الآية وجوابه أن السنة بينته اه (قوله في القرآن) أي في سورة الاحزاب ع ش (قوله فسخن) أي لفظا وحكما بخمس معلومات ونسخت هذه الجملة أيضا لفظا لا حكما (قائدة) لو حكم ماكم بالحرم برضعة أو رضعتين هل ينقض حكمه أو لا المعتقد لا ينقض مسم وهذا بخلاف ما اذا حكم بثبوت الرضاع بعد الحواين فانه ينقض حكمه ولعل الفرق أن عدم الحریم بعد الحواين بالنص بخلافه بما دون الخمس اه ع ش (قوله أي يتلى حكمهن) وهو الحریم ومعنى تلاوة حكمهن اعتقاد حكمهن فاندفع به هذا التأويل ما قد يقال يلزم من قراءة الشيء تلاوة فلا فائدة لهذا التأويل وقوله من لم يبلغه النسخ أي لتلاوتها وان كان حكمها باقيا فلما بلغه النسخ رجع عن ذلك وأجسوا على أنها لا تتلى ح ل فهو جواب عما يقال كيف تقول عائشة رضي الله عنها فتوفي رسول الله الخ مع أن القرآن تحرر ودون قبل وفاته وهذا اللفظ نسخ في حياة النبي فأجاب بأن المراد بالقراءة تلاوة الحكم أي ذكره أو اعتقاده لاحقيقة قراءة اللفظ والجواب الثاني أن المراد بالقراءة قراءة حقيقة لكن من شخص لم يبلغه نسخها فهو معذور فلما بلغه النسخ تركها وذكر في الاتقان جوابا ثالثا وهو أن قولها فتوفي المراد منه قارب الوفاة (قوله متفرقات) منصوب صفة لرضعات في كلام المتن والشارح جعله خبرا للكون الذي قدره فغير اعراب المتن ويجاب بأنه لم يغيره تغييرا حقيقيا لانه منصوب على كل حال (قوله تعدد) أي وان لم يطل الزمن ميداني قال العلامة ابن قاسم ويجري ذلك فيمن حلف لا يأكل في اليوم الامرة واحدة فيعتبر في التعدد العرف فلوا كل لقمة ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد أو كل حنث ولو أطال الاكل على المائدة وكان يتقل من لون الى لون آخر ويتحدث في خلال الاكل ويقوم ويأتي بالخبز عند فراغه لم يحنث لأن ذلك كله يعتد في العرف أكلة واحدة برماوى (قوله وأطالته) ليس قيد ابل ولو عاد فورا كذا قيل وفيه نظير هو قيد معتبر بدليل قول الشارح بعد أو قطعه الرضعة لشغل خفيف ثم عادت لم تعدد فلو لم يكن هذا قيد التناقض كلامه ولعل قول بعضهم انه غير قيد سهو منه سرى اليه من عدم التأمل في عبارة الشارح مع عبارة م ر وذلك لانه صرح بأنها اذا قطعه اعراضا ولو عاد فورا فانه يعتد فيهم أن عبارة الشارح كعبارة م ر ولا يخفى الفرق بين العبارتين وعبارة المنهاج وشرح م ر فلو قطع الرضيع الرضاع اعراضا عن الثدي أو قطعه عليه الرضعة اعراضا ثم عاد اليه فيها ولو فوراً تعدد الرضاع اه (قوله كنومة خفيفة) أما اذا نام أو انتهى طويلا فان بقي الثدي بفمه لم يعتد والاعتد شرح م ر ويعتبر التعدد في كل نحو الحين بنظير ما تقر في اللبن اه س ل (قوله من ثدي الخ) الاولى من نديها الى ثديها الاخر وليس المعنى الى ثدي امرأة أخرى (قوله أو قطعه الرضعة) أي وطال الزمن كما يؤخذ ذلك من تعبيره بتم لانها للترتيب والتراخي خلافا لابن حجر اه برماوى (قوله بإيجار أو اسعاط) لف ونشر مرتب فالإيجار للجوف والاسعاط للدماغ أي اسعاط من أنفه (قوله فرضعة واحدة) فالشرط أن تكون خسا انفصالا ووصولا كما اعتمد م ر (قوله ولو شك) المراد بالشك مطلق التردد في شمل الظن كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل أولاد غيرها وعلت كل منهن الارضاع لكنه لم يتحقق كونه

ولا يخفى الورع والشرط الثالث وصول اللبن في الخمس الى المعدة فلو لم يصل اليها فلا تحريم ولو وصل اليها وتغايه باب التعريم وبسره
الرابع كون الطفل حيا كما في الروضة فلا أثر للوصول الى المعدة الميت واعلم أن الحرمة تنشأ من المرضعة والفعل الى أصولها وفروعها
وحواشيها ومن الرضيع الى فروعها فقط اذا علمت ذلك ووجدت الشروط المذكورة فتصير المرضعة بذلك أمته (ويصير زوجها) التي
ينسب اليه الولد بنكاح أو وطء شبهة (أبالة) لأن (٦٨) الرضاع تابع للنسب أقام من لم ينسب اليه الولد كالزاني فلا يثبت به حرمة من

جبهته وتنتشر الحرمة من الرضيع الى
أولاده فقط سواء كانوا من النسب أم
من الرضاع فلا تسرى الحرمة الى آباءه
وأخوته فلا يسه وأخيه نكاح المرضعة
وبناتها ولزوج المرضعة أن يتزوج بأتم
الطفل وأخته ويصير آباء المرضعة من
نسب أو رضاع أبجد إذا للرضيع لمات
من أن الحرمة تنتشر الى أصولها وتصير
أمهاتها من نسب أو رضاع جداته
لمات وأولادها من نسب أو رضاع
أخوته وأخواته لمات من أن الحرمة
تنتشر الى فسروعها وتصير أخوتها
وأخواتها من نسب أو رضاع أخواله
وخالاته لمات من أن الحرمة تسرى
الى حواشيها وإذا علمت ذلك فيمتنع عليه
أن يتزوج بها كما يشير الى ذلك قوله
(ويحرم على الموضع) بفتح الصاد اسم
مفعول (التزويج اليها) أى المرضعة
لأن أمه من الرضاعة فحرم عليه بهن
القرآن (و) تنتشر الحرمة منها (الى
كل من ناسبها) أى من انتسبت اليه من
الاصول أو انتسب اليها من الفروع
(تنبيه) كان الاولى أن يقول الى
كل من تنتمى اليه أو ينتمى اليها بنسب أو
رضاع لمات من الضابط (ويحرم عليها)
أى المرضعة (التزويج اليه) أى الرضيع
لأنه ولدها وهذا معلوم لكن ذكره
المصنف توضيحا للمبتدى ليفيده أن
الحرمة المنتشرة منها ليست كالحرمة
المنتشرة منه فان الحرمة التي منها
منتشرة الى ما تقدم يأتى والحرمة التي
منه منتشرة اليه (و) الى (ولده) الذي ذكر

نجسا فليتنبه له فانه يقع كثيرا في زنا متافلو شك هل بينه وبين امرأة رضاع محرم أولا فانها يتحل له
 ولا تنقض وضوؤه لاننا لا تنقض بالشك لاحتمال أنها أسخته من الرضاع فقررره شيخنا نقلا عن ع ش
 على م ر (قوله ولا يخفى الورع) أي فلا يتزوج بها لكن لو تزوج بها اجاز ولا تنقض وضوؤه
 (قوله والشرط الثالث وصول اللبن في الخمس الى المعدة) أي والدماع فالمدار على الوصول
 الى ذلك لا الى ما يقطر به الصائم فاذا دخل في الاذن حرم ان وصل الى الدماغ وأما اذا لم يصل
 الى ذلك وان وصل الى ما يقطر به الصائم فلا يحرم نعم الحقنة لا تحرم ما وصل به مطلقا كما قررره
 شيخنا * (تنبيه) * علم مما ذكر أن المعدة والدماغ هما المراد بالبلوف اه (قوله والشرط
 الرابع) ان قلت لافائدة لهذا الشرط لانا اذا قلنا وصول اللبن الى المعدة الميت يؤثر لا يترتب عليه
 شيء لان التحريم لا ينتشر الا الى فروعه وليس له فروع وقد يجاب بأن الوجة لما بالآثار وكان له زوجة
 فانه يحرم على أيه من الرضاع التزوج بها لانها زوجة ابنه وكذلك اذا كان أبوه زوجة المرضعة
 وقلنا رضاعه يحرم فانه يفسخ نكاحها وتحرم على أيه حينئذ (قوله واعلم أن الحرمة) شروع
 في حرمة الرضاع المتعلقة بالمرضة والرضيع والفعل وقد نظم ذلك بهضمهم فقال

وَيَتَشَرُّ الْحَرِيمُ مِنْ مَرْضَعٍ إِلَى * أَصُولٍ فَصُولٍ وَالْحَوَاشِي مِنْ الْوَسْطِ
وَمِنْ لَهُ دَرٌّ إِلَى هَذِهِ وَمِنْ * رَضِيعٍ إِلَى مَا كَانَ مِنْ فُرْعِهِ فَقَطْ

(قوله الى أصولهما) سواء كان الجميع من نسب أو رضاع (قوله الذي ينسب اليه الولد) أشار الشارح الى أن التعبير بالزوج جرى على الغالب بل المراد أن كل من نسب اليه الولد فهو صاحب اللبن ويسمى أباً سواء كان زوجاً أو واطناً يشبهه أو بهلاك عين (قوله أو وطاً شبهة) هذا لا يناسب قوله زوجها وإنما يناسب لو قال ويصير صاحب اللبن فمضى عليه من عبارة غيره (قوله وتتشتر الحرة) أعاده لاجل التعميم في قوله سواء كان من نسب أم رضاع (قوله التزويج اليها) أي التزوج (قوله كان الاولى) هذا مبني على أن المراد بمن ناسبها من بينه وبينها نسب فإن أريد من بينه وبينها اتساب شمل ما كان من الرضاع فساوى الانتماء المذكور فتأمل قل (قوله الذكر) أي قيد الاب بالنسبة لخصوص كلام المتن وهو تزويج المرفوعة به فإنه بالنسبة لذلك لا يكون الا ذكراً وأما الحرمة من حيث بقوة الرضاع فلا تقيد بكونه ذكراً (قوله وعطف المصنف على الجملة الخ) لعل مراده بالجملة الشبيه بالجملة وهو الجار والمجرور وأراد بالمنفية كونها في حيز دون لأن أعلى معطوف على في درجته كما أشار اليه فكان أمّا زائدة أو نامة بمعنى وجد قل قلت لاداعي الى زيادة كان ولا الى تمامها اه مد وعلى هذا يكون العطف على قوله كان في درجته وهو جملة (قوله أو أعلى) معطوف على قوله في درجته أي باعتبار محله لأن محله نصب خبر كان وطبقة منصوب على التمييز والتقدير أو دون من كانت طبقته أعلى منه فحذف المضاف وهو طبقة وأقيم الضمير مقامه فانتقل وصار ضمير رافع منفصل مستتر فصار أو دون من كان هو أعلى فأنهت النسبة فأتى بالمضاف وجعل تمييزاً (قوله أحد أبويه) المناسب أحداً بأنه اذا لا يصح أن يراد بالابوين هنا الاب والام اه شيخنا

وان سفل من نسب أو رضاع لانهم أحقادها (دون من كان في درجته) أي الرضيع كالخيه فلا يحرم عليها تزويجه لماسر (قوله أن الحرمة لا تنتشر إلى حواشيه وعطف المصنف على الجملة المنقضية قوله (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبعة منه) أي الرضيع

وقد تقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع فأرجع إليه * (تتمه) * لو كان لرجل خمس مستولدات أوله أربع نسوة دخل بهن وأتم ولد فوضع طفلا من كل رضة ولو متواليا صار ابنه لأن لبن الجميع منه فيحرم من على الطفل لأنهن موطوات أيسه ولو كان لرجل بدل المستولدات بنات أو أخوات فوضع طفلا من كل رضة فلا حرمة بين الرجل والطفل لأن الحدود للام في الصورة الأولى والمثولة في الصورة الثانية انما يثبت بتوسط الامومة ولا أمومة هنا ويثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبأربع نسوة لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا هذا اذا كان الارضاع من الثدي أما اذا كان بالشرب من اناء أو كان بإيجار فلا تقبل فيه شهادة النساء المتمعضات لأنهن لا اختصاص لهن بالاطلاع عليه وأما الاقرار بالارضاع فلا بد فيه من رجلين لا اطلاع الرجال عليه غالبا

* (فصل في نفقة القريب

والرقيق والبهايم) *

وجمعها المصنف في هذا الفصل لتناسيها في سقوط كل منها بمضي الزمان ووجوب الكفاية من غير تقدير ثم شرع في القسم الاول وهو نفقة القريب والمراد به الاصل والفرع فقال (ونفقة الوالدين) من ذكور واناث الاحرار (و) نفقة (المولودين) كذلك بتحقيق ما قبل علامة الجمع فيهما

(قوله وتقدم في فصل الخ) مراده بذلك التنبيه على أن المصنف لم يتعرض لمن يحرم لكونه تقدم والمقصود هنا ذكر ما يحصل به التحريم كما قرره شيخنا (قوله صار ابنه) أي فيحرم على الرضيع كل من ينتمي الى الرجل من أصول وفروع وحواش من نسب أو رضاع وأما النساء التي ارتضع منهن فيحرم من عليه فقط لامن جهة الرضاع بل من جهة انهن موطوات أيسه ولا يحرم عليه من انتهى لهن من أصول وفروع وحواش وفي هذه الصورة يقال اللبن له أب وليس له أم وقد يكون له أم وليس له أب كبن البكر والزانية والملاعنة وقد يكون له أب وأم وهو الغالب اه وفي س ل لو نزل بـ كـ كـ ر لـ بـ وترقيت وحملت من الزوج فاللبن لها الزوج مالم تلد ولا أب للرضيع فان ولدت منه فاللبن بعد الولادة اه فعلم من هذا ومن قول الشارح لو كان لرجل خمس مستولدات الخ أن كلام المصنف أنه لو ثار للمرأة لبن قبل أن يصيبها الزوج أو بعد الاصابة لم تجب ثبوت الرضاع في حقها دون الزوج وبه جزم القاضي حسين فيما قبل الاصابة وقال فيما بعدها وقبل الحمل المذهب بثبوته في حقها دون اه ومثله في شرح الروض ومفهومه أنه يحرم بعد الحمل (قوله لأن الحدود للام) عبارة شرح المنهج لانها لو ثبتت لكان الرجل جذا لام أو خالا والحدود للام الخ (قوله المتمعضات) لو أسقطه لكان مستقيما لاقتضائه قبول شهادة رجل وامرأتين في الحيلة المذكورة وليس كذلك كما سيأتي في كلامه في الشهادات قل

* (فصل في نفقة القريب) *

ذكرها عقب الرضاع لأن أجرة الارضاع من جلة نفقة القريب وبعضهم ذكر نفقة الزوجة عقب الرضاع لأن الغالب أن الذي يتعاطى الارضاع هو الزوجة ولأن نفقة الزوجة أهم من نفقة القريب من جهة أنها تقدم عليها ولا تسقط بمضي الزمان ومتسدة بقدر محدود (قوله ووجوب الكفاية) معطوف على سقوط (قوله ونفقة الوالدين) وان علوا واجبة على الفروع وان سفلوا والمولودين وان سفلوا على الوالدين وان علوا ولا فرق في ذلك بين الذكور والاناث ولا بين الوارث وغيره ولا بين اتفاق الدين واختلافه اه ديباطي في شرحه قال المدافع ولو اعتد المنفق من المولودين كاشين فان استويا كابنين أو بتين فعليهما النفقة بالسوية فان غاب أحدهما أخذ قسطه من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم يكن أحرا الحاكم الحاضر مشلا بالتموين بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله اذا وجدته وان اختلفا فعلى الاقرب ولو اتى غير وارث فان استويا في القرب كابن ابن وابن بنت فعلى الوارث فان ورثا وتفاوتا في الارث فوجهان أحدهما ورجه اليمنى والزر كشي ونقل تصحيحه عن جمع أنها عليهما بالسوية وثانيهما وبه جزم في الانوار أنها عليهما بحسب الارث وهو نظير ما رجحه النووي فيمن له أبوان وقلنا أن مؤنته عليهما والمعقد أنها على الأب أو من الوالدين فهي على الأب ثم الجد وان علا ثم الام اه وقوله أو من الوالدين معطوف على قوله من المولودين (قوله كذلك) أي في التعميم والتقيد بالاحرار ويزاد هنا الخ (قوله بخفض) الاولى بكسر لان خفض من القاب الاعراب قل ويجاب عن الشارح بأنه جرى على مذهب قطرب

كل منهما (واجبة) على الفروع للاصول وبالعكس بشرطه الا في الاصل في الاقل من جهة الاب والام قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المعروف القيام بكفايتهما (٧٠) عند حاجتهما وخبر أطيب ما يأسكل الرجل من كسبه وولده من كسبه

كما أفاده العلامة السيوطي في هـ مع الموامع ونصه ثم الجمهور على أن حركات الاعراب غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والخلاف انقلبي لانه عائد الى التسمية فقط فلا ولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع والنصب والجر والجرم وعلى حركات البناء الفهم والفتح والكسر والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه اء بحروفه وبهضم ينسب قول قطرب للكوفيين على أنه قد يقال ان هذه الحركة لا تسمى حركة اعراب ولا بناء اذ ليست في آخر الكلمة بل حركة بنية واعتبار كون الدال آخر اجبب الاصل بعيد فتأمل (قوله كل منهما) أي النفقتين الظاهر أنه لا حاجة اليه ويمكن أنه أتى به اثلايتوهم أن الحمد في كلامه على المجموع لأعلى كل فرد فرد (قوله على الفروع) أي الاسرار أي من ذكر واثات وكان عليه أن يذكر ذلك لان ذكره مع المنفق عليه مع اءاله في المنفق قديوم خلاف المراد اء (قوله من جهة الاب والام) الظاهر أنه لا حاجة لذلك فلو حذفه كان وانها (قوله ومن المعروف الخ) فيه أن الآية ليست نصا في الوجوب وكذلك الحديث وسيدنا فالمعول عليه الاجماع كما تكرر شيخنا (قوله وولده من كسبه) ليس من الحديث بل هو مدرج من كلام الراوي وأقره النبي (قوله في عموم ذلك) أي الوالدين في قوله وصاحبهما في الدنيا معروفا (قوله وغيرها) كالرجوع في الهبة (قوله يقتضي ايجاب مؤنتهم) عبارة شرح المنهج وجهه أنه لما زمت أجرة ارضاع الولد كانت كفايته أرم (قوله خذى ما يكفيك الخ) سبب هذا الحديث أن زوجة أبي سفيان جاءت مع نسوة يباعر النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن الى آخر الآية فنزلت الآية يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات الىك فبايعهن النبي بالمصاحفة مع الحائلل وقيل من غير مصاحفة فلما سمعت أن لا يشركن الخ قالت ما جئنا وفي قلبنا اشراك ولما سمعت ولا يسرقن قالت ان أباسفيان رجل مسييك اي محرص مقتر علينا فكيف نصنع فقال خذى ما يكفيك وولده ولما سمعت ولا يزنين قالت أتمكن المرأة غير زوجها واستبعدت ذلك ولما سمعت ولا يقتلن أولادهن قالت ما نقتلهم ولكن ربيناهم صغارا وقتلناهم كما رأتريدولدها الذي قتل قبل ذلك في الغزو وقوله خذى ما يكفيك الخ يشكل عليه قول الامام الشافعي بتقدير نفقة الزوجة ويحجب بأن قوله فيه بالمعروف راجع لقوله وولده فان نفقة الولد غيره مقدرة عند الشافعي وبأنه راجع للمجموع لانه غير مقدرة لان جزاءه وهو نفقة الولد غير مقدرة كما ظهر وبأنه راجع لقوله يكفيك أيضا لاستقلاله باعتبار الادم ونحوه فانه غير مقدرة عند الشافعي فليست مثل ابن قاسم (قوله والاحفاد ملحقون الخ) مراده بالاحفاد ما يشمل الاسباط وهم أولاد البنات وفي المختار الاسباط أولاد الاولاد كالأحفاد فيشمل ذلك الذكور والاناث (قوله اطلاق ما تقدم) أي من آية فان أرضعن لكم والحديث الذي بعدها (قوله ولا يضر فيما ذكر) أي في الوجوب (قوله كالعتق) عبارة مر وكالعتق اء أي وقياسا على العتق فيكون معطوفا في كلامه على قوله لعموم (قوله مبنى على المناصرة) أي والنفقة مبنية على الحاجة وهي موجودة مع اختلاف الدين وكان ينبغي له أن يأتي بهذه الزيادة لانتهاض الدليل (قوله منعقا عليه) بأن كان محتاجا للنفقة (قوله وان كان منعقا) بأن كان أصله

فكلوا من أموالهم رواه الحاكم وصححه قال ابن المنذر وأجمعوا على أن نفقة الوالدين اللذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد والاحفاد والجدات ملحقون بهما ان لم يدخلوا في عموم ذلك كما ألحقوا بهما في العتق بالملك وعدم القود وردا الشهادة وغيرها وفي الثاني قوله تعالى فان أرضعن لكم فأنوهن أجورهن اذا ايجاب الاجرة لارضاع الاولاد يقتضي ايجاب مؤنتهم وقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى ما يكفيك وولده بالمعروف رواه الشيخان والاحفاد ملحقون بالاولاد ان لم يتناولهم اطلاق ما تقدم ولا يضر فيما ذكر اختلاف الدين فيجب على المسلم منهما ما نفقة الكافر المعصوم وعكسه لعموم الأدلة ولوجود الموجب وهو البعوضة كالعتق وردا الشهادة فان قيل هلا كان ذلك كما يراى أجيب بان الميراث مبنى على المناصرة وهي مفقودة عند اختلاف الدين وخرج بالاصول والفروع غيرهما من سائر الأقارب كالأخ والأخت والعم والعمة وبالأحرار الارقاء فان لم يكن الرقيق مبعضا ولا مكاتبا فان كان منعقا عليه فهي على سيده وان كان منعقا فهو أسوأ حالا من المعسر والمعسر لا تجب عليه نفقة قريبه وأما البعض فان كان منعقا فعليه نفقة تامة لتمام ملكه فهو كراكل وان كان منعقا عليه فتبعض نفقته على القريب والسيد بالنسبة لما فيه من رق وحرية وأما المكاتب فان كان منعقا عليه فلا تلزم قريبه نفقته لبقاء أحكام الرق عليه

بل نفقته من كسبه فان عجز نفسه فعلى سيده وان كان منعقا فلا تجب عليه

أو فرعه محتاجا وطلب منه النفقة أو أنه أمر بتقديره (قوله للمواساة) أي الاحسان
 (قوله من مرتد وحربي) أي وتارك صلاة بعد أمر الامام بخلاف الزاني المحسن والفرق
 أنهم يقدر على العصمة بالاسلام وفعل الصلاة وأما الزاني فليس قادرا على عصمة نفسه
 بل متى زنى وهو محسن صار مهدرا وان كان بعد ذلك على أحسن الطريق وأقومها كما قرره
 شيخنا (قوله شرطين) أي أحدهما شرطين وقوله آخرين أي زيادة على الحرية والعصمة
 في حق الكافر (قوله أي بأحد شرطين) تعبيره بالأحد كعبير المصنف بأو وبه يعلم أن المراد
 بالشرط مجموع أمرين الفقر مع أحد الأمرين ولا يفتق مافي كلامه هنا وفيما بعده من التسامح
 قل (قوله والزمانة) ليس قيدا ومنها المرض والعمى وفسر بعضهم الزمانة بما لا يقدر
 معه على الكسب اللاتق به وبذل له كلام الشارح آخر قل (قوله أو الفقر والجنون)
 ليس بقيد أيضا فالمدار على الفقر مع عدم الكسب بالفعل كما قرره شيخنا فقول الشارح فلا تجب
 للفقراء الأصحاء مبني على تقييده فيكون ضعيفا لأن الأصل لا يكلف الكسب وان كان قادرا
 عليه (قوله ان كانوا ذوي كسب) أي بالفعل (قوله فان لم يكونوا ذوي كسب) أي
 بالفعل ولو مع قدرتهم على ذلك ولو تشرت الزوجة على زوجها فهل تجب لها على فرعها نفقة مدة
 نشوزها ذكر المناوي أن لانهقة لها على فرعها لأن ذلك أعادتها لها على معصية اه مد (قوله
 ثم ذكر شروطا) أي أحد شروط نظير ما تقدم لأن الشرط أحدها لا كلها وقوله على ما تقدم
 في المولودين وهو اشتراط الحرية والعصمة المذكورين في الشرح لأن الثاني يؤخذ من قوله
 فيجب على المسلم منها نفقة الكافر المعصوم تأمل (قوله فتجب نفقتهم) أي ما لم يضيئوا زى
 والاسقطت سواء كان التضييف تكريرا لهم أو للمنفق لأن المقصود سد الخلة وقد حصل بخلاف
 الزوجة اذا ضيفت فان كان لأجل الزوج فلا مطالبة لها أو لافلها المطالبة اه اج أي
 بأن كانت الضيافة لأجلها فان كانت لأجلهما وجب القسط فقط (قوله بثلاثة شرائط)
 الأولى حذف التاء لانه جمع شريطة (قوله ان كانوا ذوي كسب) أي بالفعل (قوله وكذا
 ان لم يكونوا) أي بالفعل مع قدرتهم على ذلك تأمل اج بشرط أن يكون لاثقابه والا وجبت
 نفقته على أصله ومثله ما لو كان له كسب يليق به لكن كان مشغلا بالعلم والكسب يمنعه قياسا
 على الزكاة شو برى ومجمله اذا كان له ذكاه بحيث يحصل منه علم (قوله لاشتراط اليسار)
 وعبارة المنهج لزوم مواساة ولو بكسب يليق بما يفضل عن مؤنة يومه وليته كفاية أصل
 وفرع لم يملكها وعجز الفرع عن كسب يليق اه وقوله بمؤنة المراد به نفسه وزوجته
 وخادمها وأتموله كما في شرح م رفهم مقدمون على الأصول والفروع في النفقة (قوله
 ويعتبر حاله) أي القريب الذي هو الأصل والشرع وكذا الضمائر بعده وعبارة سم فيعتبر
 حالهم في السن والرغبة والزهادة فيجب للطفل أجرة ارضاع حولين وغيره ما يليق به ولو قدروا
 على بعض كفايتهم وجب تيممها أو ضيقوا بما يشبعهم سقطت نفقتهم لحصول كفايتهم بذلك
 ولو أنفقوها أو تلقت في أيديهم بعد قبضها وجب ابدالها وضمنوا بالاتلاف أي في ذمتهم
 في دفعه اذا قدروا عليه أي بعد اليسار قال الأذرى ويجب أن يفرق بين الرشيد وغيره فيضمن
 الرشيد دون غيره لتقصير المنفق بالدفع اليه فهو المضيع وسيله أن يطعمه أو يوكل باطعامه

لأنه ليس أهلا للمواساة وخرج بالمعصوم
 غيره من مرتد وحربي فلا تجب نفقته
 إذا حرمة له ثم ذكر المصنف شرطين
 آخرين بقوله (فأما الوالدون فتجب
 نفقتهم) على الفروع (بشرطين) أي
 بأحد شرطين (الفقر والزمانة) وهي
 بفتح الزاي الابتلاء والعاهة (أو الفقر
 والجنون) لتحقيق الاحتياج حينئذ
 فلا تجب للفقراء الأصحاء ولا للفقراء
 العقلاء ان كانوا ذوي كسب
 لأن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال
 فان لم يكونوا ذوي كسب وجبت
 نفقتهم على الفروع على الاظهر في
 الروضة وزوائد المنهاج لأن الفرع
 مأمور بمعاشرة أهله بالمعروف وليس
 منها تكليفه الكسب مع كبر السن
 وكما يجب الاعفاف ويمنع القصاص
 ثم ذكر شروطا زيادة على ما تقدم في
 المولودين بقوله (وأما المولودون فتجب
 نفقتهم) على الأصول (بثلاثة شرائط)
 أي بواحد منها (الفقر والصغر) لعجزهم
 (أو الفقر والزمانة أو الفقر والجنون)
 لتحقيق احتياجهم فلا تجب للبالغين
 ان كانوا ذوي كسب قطعاً وكذا ان لم
 يكونوا على المذهب وسواء فيه الابن
 والبنت كما قاله في الروضة (تنبيه)*
 لم يتعرض المصنف لاشتراط اليسار فيمن
 تجب عليه منها لوضوحه والمعتبر
 في نفقة القريب الكفاية لقوله صلى
 الله عليه وسلم خذي ما يكفيك ويكفي
 ولدك بالمعروف ولأنها تجب على سبيل
 المواساة لدفع الحاجة الناجزة ويعتبر
 حاله في سنه وزهاده ورغبته

ويجب اشباعه كما صرح به ابن يونس
ويجب له الادم كما يجب له القوت ويجب
له مؤنة خادم ان احتاجه مع كسوة
وسكنى لا تقين به وأجرة طبيب ومن
أدوية والنفقة وما ذكر معها امتاع
تسقط بعض الزمان وان تعدى المتفق
بالمع لانها وجبت لدفع الحاجة
الناجزة وقد رالت بخلاف نفقة
الزوجة فانها معاوضة وحيث قلنا
بسقوطها لا تصير ديناً في ذمته
الا باقتراض قاض بنفسه أو مأذونه
لغيبه أو منع أو نحو ذلك كما لو تقي الاب
الولد فانفقت عليه أمه ثم استلحقه فان
الأم ترجع عليه بالنفقة وكذا لو لم يكن
هنالك حاكم واستقرضت الأم عن الاب
وأشهدت فعليه قضاء ما استقرضته
أما اذا لم تشهد فلا رجوع لها ونفقة
الحامل لا تسقط بعض الزمان وان
جعلنا النفقة للحمل لان الزوجة
لما كانت هي التي تنتفع بها فكانت
كنفقة والقريب أخذ نفقته من مال
قريبه عند امتناعه ان وجد جنسها
وصكذا ان لم يجده في الأصح وله
الاستقراض ان لم يجده مالا وعجز
عن القاضى ويرجع ان أشهد بحد
الطفل المحتاج وأبوه غائب مثلاً وللأب
والجد أخذ النفقة من مال فرعهما
الصغير أو المجنون بحكم الولاية ولهما
إيجارها لما يطيقه من الأعمال
ولا تأخذها الأم من ماله اذا وجبت
نفقتها عليه ولا الابن من مال أصله
المجنون فيولى القاضى الابن الزمان
أجرة أبيه المجنون اذا صلح لصنعة
لنفقته ويجب على الأم ارضاع ولدها
البأ وهو بهمسز وقصر اللبن النازل
أول الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالباً وأنه لا يقوى

ولا يسلمه شيئاً ولو قال لهم كوا معي كفى ولا يجب تسليمها اليهم قاله الامام اه سم (قوله
ويجب اشباعه) أى شبعاً يقدر معه على التردد والتصرف لا ما زاد على ذلك ولا يجب المبالغة
في اشباعه كما لا يمكن سد الرمي كما مر (قوله قلنا بسقوطها) أى نفقة القريب (قوله
الا باقتراض قاض) قال في شرح المنهج وعدلت عن تصدير الأصل بفرض القاضى بالقضاء
الى تعبيرى باقتراضه بالقاف لان الجمهور على أنها لا تصير ديناً بفرضه بخلاف الغزالي في بعض
كتبه اه قال الزياى نقل عن ابن العماد ما ذكره الغزالي والرافعى صحيح وصورة أن يقررها
الحاكم ويأذن لشخص في الاتفاق على الطفل فاذا أنفق ماله في ذمة القاتب أو الممنوع
وهي غير مسئلة الاقتراض وإنما اذا قال الحاكم قد رت فلان على فلان كذا ولم يقبض شيئاً
لم تصير ديناً بذلك وهو غير مراد لهم ما أى فلا تصير ديناً بمجرد فرض القاضى أما اذا فرض وأذن
لشخص في الاقتراض للطفل بالاتفاق عليه أو اقترض القاضى مالا ثم أنفق عليه منه كل يوم
كذا بنفسه أو نائبه أو أمر القاضى شخصاً بأن يقترض مالا فاقتراض ثم أذن له الحاكم بأن يتفق
عليه كل يوم كذا ففى هذه الصور الثلاثة تصير ديناً فتأمل (قوله أو نحو ذلك) كالتعزير
والتوارى (قوله كما لو تقي) تنظير (قوله ترجع عليه بالنفقة) لان مقتصر ببقية الذي
تبين بطلانه برجوعه عنه فعوقب بإيجاب ما فوته به فلذا خرجت هذه عن نظائرها شرح مر
فهو صريح في أنها ترجع وان لم تشهد ولم يأذن القاضى اه (قوله واستقرضت الأم)
وليست غنية قل وفيه أن الأم وان كانت غنية لا يجب عليها النفقة اذا كان الاب غنياً
قال في المنهج ومن له أبوان فعلى الاب نفقته اه فتقييد قل بشيئ ولا يستغنى عن ظاهر
وقوله وان جعلنا النفقة للحمل مثله مر (قوله عند امتناعه) أو غيبته اه روض
(قوله ويرجع ان أشهد) أى وقصد الرجوع شرح مر (قوله بحد الطفل) أى فاه
يقترض على الاب باذن الحاكم ان تيسر والافباء شهد لانفاق على الطفل لان نفقته على الاب
كما قرره شيخنا (قوله المحتاج) صفة للطفل أى فان نفقته على الاب فاذا غاب اقترض الجد
على الاب باذن الحاكم ان تيسر والافباء لا شهد (قوله ولهما) أى الاب والجد وقوله
إيجارها أى للنفقة عليهما (قوله ولا تأخذها الأم من ماله) أى الفرع الصغير أو
المجنون وقوله ولا الابن أى لعدم ولايتهما وعبارة خضر وليس للأب أخذها أى نفقتها من
ماله حيث وجبت لها الابن الحاكم كضرع وجبت نفقته على أصله المجنون لعدم ولايته (قوله
ولهما) أى الاب والجد (قوله ولا الابن من مال أصله) لعدم ولايته ما (قوله أجرة
أبيه المجنون اذا صلح لصنعة) أى أما اذا لم يصلح فهل يأخذ الابن من المال باذن القاضى أو
يقترض الى افاقته فيرجع (قوله ويجب على الأم ارضاع ولدها البأ) لما أوجب الشارع
على الاب دفع أجرة الرضاع للأم فربما توهم انه لا يجب عليها الارضاع أصلاً بينه بقوله ويجب
على الأم الخ ويرجع في مدته الى أهل الخبرة وقيل يقدر بثلاثة أيام ومع ذلك لها طلب الأجرة
عليه ان كان مكان لثله أجرة كما يجب اطعام المضطر بالبذل ومقتضى القياس أنها لو تركته
بلا ارضاع ومات لا ضمان عليها وبه صرح بعضهم أى لانه لم يحصل منها فعل يحال عليه الهلاك
قياساً على ما لو أمسك الطعام عن المضطر واعتمد الزياى وانفقط عليه كلام ع ش وعبارته

على م ر باختصار وعلينا ارضاع ولدها اللبا فلوتركت ارضاعه اياه فبات فلا ضمان عليها
 كما ذكره ابن أبي شريف واعتقده شيخنا الزيادي لانه لا فعل منها يحال عليه الهلاك ويفرق
 بينه وبين مالو ذبح الشاة فان زلدها بسببه حيث يضمنه مع أنه لم يحدث به الفعل المذكور بأنه
 لا يوجد بعد ذبح الشاة ما يربى به الولد أصلا فهو اتلاف محقق أو كالمحقق بخلاف عدم سقي
 الاما فان عدمه ليس محققا لموت الولد ولا كالمحقق اذ قد شوهد كثير من نساء يتن عقب ولادتهن
 ويرضع الولد غير أمه ويعيش اه وهـ هل ترثه أو لا فيه نظر فليراجع اه عتاني الظاهر الاول
 (قوله بنينه) أي بنه (قوله وجب على الموجد منهما) وان امتنع الموجد فلا ضمان
 هنا باتفاق وينساق مالو تمت رائحة فأجهضت حيث يضمن جنينها بأن سبب الموت هنا ترك
 وهنالك فعل لما به الرائحة اه ولعل الفرق بين لبنها الذي بعد اللبا وبين اللبا أنه لا يقوم مقامه
 غيره بخلاف الرضاع بعده فانه يقوم غير لبنها مقامه في الجملة (قوله لم تجبر الام) ظاهره
 وان امتنعت الاجنية قاله حل وقال م د أي حيث لم تمتنع الاجنية قال حل واذا أخذت
 الام الاجرة سقطت نفقتها ان نقص الاستماع بها وهل مثل الرضاع غيره في ذلك فكل ما نقص
 الاستماع أسقط نفقتها أو يفرق بين الارضاع وغيره من بقية الاشغال (قوله وان كانت
 في نكاح أبيه) غاية في عدم اجبار الام (قوله وهي منكوحة أي الرضيع) وكذا لو كانت
 مفارقة منه كما في شرح النووي الكبير فان كانت منكوحة غير أبيه فله أي لغير أبيه منعها أي
 ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل نكاحه كما قاله قل وغيره (قوله فليس له منعها) أي
 اذا استوفى في عدم الاجرة أو في طلبها فان تبرعت الاجنية دون الام أو كان ما طلبته الاجنية
 دون ما طلبته الام فلا يمنع الام قل وعبارة المنهج فان رغبت في ارضاعه ولو بأجرة مثله
 أو كانت منكوحة أبيه فليس لايه منعها وخرج بأبيه غيره كأن كانت منكوحة غير أبيه فله
 منعها لان طلبت لارضاعه فوق أجرة مثل أو تبرعت بارضاعه أجنبية أو رضيت بأقل من
 أجرة مثل دونها أي دون الام فله منعها من ذلك لقوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم
 فلا جناح عليكم اه وقوله بأبيه أي المذكور في قوله فليس لايه منعها والمراد بالغير الزوج
 الآخر والسيد فقوله كأن كانت الخ أي وكأن كانت مملوكة غير أبيه وقوله فله أي لغير الاب
 منعها أي ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل نكاحه وقوله أو تبرعت بارضاعه أجنبية فان تبرعت
 به غيرهما فلا باب انتراعه من أمه ودفعه للمتبرعة ومثلها الراضية بدون أجرة المثل اذ لم ترض
 الام الابها ولو اختلفا في وجود المتبرعة أو الراضية بدون أجرة المثل فهو المصدق بيمينه لانها
 تدعى عليه أجرة والاصل عدمها وقوله فله منعها من ذلك أي حيث كان لبن الاجنية يمر على
 والا أجببت الام بخلاف والمجاب السيد في الامة مطلقا اه (قوله لانها عليه أشفق) فان
 قيل ما الحكمة في أن الام أشفق على الولد من الاب وهو خلق من مائهما فالجواب أن ماء الام
 من قدامها من بين ترائبها قريبا من القلب الذي هو موضع الشفقة ومحل المحبة والاب يخرج
 مأزومه من وراء ظهره من الصلب وهو بعيد من القلب الذي هو موضع الشفقة والرحمة فان قيل
 ما الحكمة في أن الولد ينسب الى الاب دون الام قيل لان ماء الام يخلق منه الحسن في الولد
 والسمن والهزال والشعر واللحم وهذه الاشياء لا تدوم في الولد بل تزول أو تتغير وتذهب وماء

ولا تستد بنينه الاب ثم بعد ارضاعه
 اللبا ان لم يوجد الا الام أو أجنبية وجب
 على الموجد منهما ارضاعه اقبالا للولد
 ولها طلب الاجرة من ماله ان كان له مال
 والا فمن تلزمه نفقته وان وجدت الام
 والاجنية لم تجبر الام وان كانت في
 نكاح أبيه على ارضاعه لقوله تعالى وان
 تعامستم فسترضع له أخرى واذا امتنعت
 حصل التعاسر فان رغبت في ارضاعه
 وهي منكوحة أبي الرضيع فليس له
 منعها مع وجود غيرها كما صححه
 الاكثرون لان فيه اضرارا بالولد لانها
 عليه أشفق ولبنها له أصل

أي الموجد بينهما

ولا تزاد نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الغذاء لان قدر النفقة لا يختلف بحال المرأة وحاجتها ثم شرع في التبيين الاخرين
وهما نفقة الرقيق واليهائم بقوله (ونفقة الرقيق واليهائم واجبة بقدر الكفاية) أما الرقيق فله خبر المملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من
العمل ما لا يطيق فيكفيه طعاما وأداما وتعتبر (٧٤) كفايته في نفسه زهادة ورغبة وان زادت على كفاية مثله غالبا وعليه كفاية كسوة

وكذا اسائر مونه ويجب على السيد
شراء ما يطهره اذا احتاج اليه وكذا
شراء تراب تيممه ان احتاجه ونصر في
المختصر على وجوب اشباعه وان كان
رقيقه كسوبا أو مستحقا منافع بوصية
أو غيرها أو أعمى زمنا ومديرا ومستولدا
و مستأجرا ومعارا وأبقا لبقاء الملك
في الجميع ولعموم الخبر السابق نعم المكاتب
ولو فاسد الكتابة لا يجب له شيء من ذلك
على سيده لاستقلاله بالكسب ولهذا
تلزمه نفقة أرقائه نعم ان عجز نفسه ولم
يفسخ السيد الكتابة فعليه نفقته وهي
مثله عزيرة النقل فاستفدها وكذا
الامة المزوجة حيث أوجبنا نفقتها
على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية
المذكورة من جنس طعامه وكسوته بل
من غالب قوت رقيق البلد من قمح وشعير
ونحو ذلك ومن غالب آدمهم من نحو
زيت وسمن ومن غالب كسوتهم من نحو
قطن وصوف لخبر الشافعي رضي الله
تعالى عنه المملوك نفقته وكسوته
بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف
لنفسه يبلده ويراعى حال السيد في يساره
واعساره وينفق عليه الشريك بقدر
ملكهما ولا يكتفى بستر العورة لرقيقه
وان لم يتأذجر ولا برد لما فيه من الأدلال
والتحقير هذا يلاذنا كما قاله الغزالي وغيره
وأما يلاذ السودان ونحوها فله ذلك
كما في المطلب وتسقط كفاية الرقيق بمضي
الزمان فلا تصير ديناً عليه الا باقتراض
القاضي أو إرادته فيه واقترض كنفقة
القريب بجماع وجوبها بالكفاية
ويبيع القاضي فيها ماله ان امتنع
أو غاب لانه حق واجب عليه فان فقد

الرجل يخلق منه العظم والعصب والدروق والمفاصل وهذه الاشياء ثم تفارقه الى أن يفنى
(قوله ولا تزاد نفقتها للارضاع) أي لا تزاد نفقتها التي تستحقها بسبب الزوجية لا بحسب
الارضاع لانها انما تستحق في مقابلته أجرة لا مونة (قوله ويجب على السيد) ولو ذميا شراء
ما يطهره اي رقيقه وان تعدى بنقضها كما يجب عليه ابدال النفقة وان أنفقها عمدا
وتكرر ذلك منه غاية الامر أن له تأديبه على ذلك (قوله وان كان رقيقه كسوبا) غاية (قوله
أو مستحقا منافع بوصية أو غيرها) أي أو كان مستحقا للقتل برقة أو غيرها فلا يشترط عصمته
و فرقوا بينه وبين القريب المرتد لا بشرط عصمة القريب يتمكن من اخراج الرقيق من ملكه
بخلاف القريب (قوله أو غيرها) كهبة بأن وهب منافع له شخص (قوله ومعارا) أو موهونا
أو مستحقا للقتل برقة أو غيرها لبقاء الملك في الجميع فلا يشترط أن يكون معصوما فان قبل شرط
نفقة القريب أن يكون معصوما فهلاك الرقيق كذلك أوجب بأنه يتمكن في الرقيق من ازالة
الملك ببيع أو قتل فلما رضى ببقائه على ملكه وجب عليه مونه ولا كذلك القريب اه عبد البر
على التحرير (قوله وأبقا) أي أبقى الى محل يعرفه السيد وهذا ظاهر وأما اذا كان السيد
لا يعرفه فكيف يتصور ويتصور بما اذا كان مال سيده بمحل وله وكيل فأبقى العبد الى ذلك المحل
فجاء الى الوكيل وقال له أنا عبد موكلك أبقى فلم يصدقه فبأخذ العبد ويرفعه الى الشافعي
ويُدعى عليه ويأخذ نفقته من الوكيل سم ويمكن أن يصور أيضا بما اذا رفع أمره لقاضي بلاد
الاباق وطلب منه أن يقتض على سيده لكن يبقى الكلام هل يجيبه الى ذلك حيث علم اياقه أولا
ليحمله على العود لسيده فيه نظر والاقرب أن يأمره بالعود الى سيده فان أوجب الى ذلك وكل به
من يصرف عليه ما يوصله الى سيده فرضا اه بحروفه (قوله نعم المكاتب) وكذا قوله وكذا
الامة اذا سلمت مستثنان من قوله ونفقة الرقيق واجبة (قوله نعم ان عجز) وكذا ان احتاج
بأن لم يكفه الكسب ولم يعجز نفسه كما في شرح م ر ونجب فطرة المكاتب كفاية فاسدة على سيده
امدم تكذروها كل يوم (قوله فعليه) أي السيد (قوله وكذا الامة المزوجة) أي
لا يجب لها على السيد شيء (قوله حيث أوجبنا نفقتها على الزوج) بأن سلمت له ليلاً ونهاراً
(قوله من جنس طعامه) أي المالك وهو السيد (قوله قال) أي الشافعي (قوله لما فيه
من الأدلال) نعم ان اعتد ولو يلاذنا على الوجه كني اذا تشقير جنته اه ج (قوله فله
ذات) هذا يفهمه قولهم من الغالب فلو كانوا لا يسترون أصلاً ويجب ستر العورة لحق الله تعالى
ويؤخذ من التعليل أن الواجب ستر ما بين السرة والركبة شرح م ر فالمراد بالعورة هنا
عورة الصلاة بالنسبة للرقيق الذي الكلام فيه (قوله فلا تصير ديناً الخ) عبارة شرح المنهج
فلا تصير ديناً الاجمالي في مونة القريب اه وهذه أعم (قوله ويباع القاضي فيها ماله) أي
أو يوجر ماله (قوله أتفق عليه من بيت المال) أي أرضاع على الوجه فلا رجوع به ثم على
مناسير المسلمين أي قرضاً فيرجعون به كالقسط (قوله لانها لا تتكلم) وأصلها ام لذوات
الأربع من دواب البر والبحر والمراد بها هنا أعم من كل حيوان محترم فيجب فيه ما يدفع ضرره
من علف وسقى وغيرهما اه برماوى (قوله في هرة) أي بسبب هرة (قوله أي هوأتهما)

المال أمره القاضي ببيعه أو إجارته أو اعتاقه دفعا للضرر فان لم يفعل أجزأ القاضي فان لم يشتره أحد وهي
أتفق عليه من بيت المال وأما غير الرقيق من اليهائم جمع بهيمة سميت بذلك لانها لا تتكلم وهي كما قاله الترمذي كل ذات أربع من دواب
البر والبحر اه وفي معناها كل حيوان محترم فيجب عليه علفها ومقها حرمة الروح ولخبر الصحيحين دخلت امرأة النار في هرة حبست
لاهي أطعمتها ولا هي أرسلت أكل من خشاش الأرض بفتح الخاء وكسرها أي هوأتهما

وهي الحشرات روى البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعوذ الحسن والحسين رضي الله عنهما ويقول أعوذ بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة وهي التي اذا قطرت الى شيء أصيب ثم يقول كان أبوكم كما ابراهيم يعوذ بهما اسمعيل واسحق عليهما السلام قال الخطابي الهامة احدى الهوام ذوات السموم كالحية والعقرب ونحوهما وفي الاحياء وقوت القلوب يقال ان الطير والهوام يلقى بعضهما بعضا يوم الجمعة ويقول سلام سلام يوم صالح قال بعضهم آية من كتاب الله تعالى من قرأها كل يوم يأمن من الهوام اني توكلت على الله ربي وربكم الخ الآية اه من مختصر حياة الحيوان للسيوطي (قوله كالفواسق الخمس) وهي المنظومة في قوله

خمس فواسق في حل وفي حرم * يقتلن بالشرع عمن جاء بالحكم
كلب عتور غراب حية وكذا * خدانة فأرة خذوانح الكرم

ومراد الغراب الذي لا يؤكل قال في المصباح الفسق أصله خروج الشيء على وجه الفساد وسميت هذه الحيوانات فواسق استعارة وامتنان لهن لكثرة خبثتهن وأذا هن ودخلت تحت التكاف غير انهم كالدب والنسر ونحوهما (قوله بل يخيلها) أي يخلى سبلها لانها لا تقتنى وعبرة من ر بل يجب أن يخلى سبلها (قوله ولا يجوز له حبسها لتوت جوعا) قال مر في شرحه ولو كان مستحق القتل لحرا به أو ردة أو نحوهما اذ لا تسقط كفايته أي من المؤنة بذلك لان قتله بتجويعه تعذيب يمنع منه خبر مسلم الذي ذكره الشارح (قوله الا لا كلة) يؤخذ منه أنه لا يذبحه لاخذ جلده أو ريشه (قوله أو أكرأها) أي ويصرف أجرتها في مؤنتها (قوله فعلى بيت المال) ثم على مياسير المسلمين (قوله ولا يكفون) أي يجمع العتلاء تغليبهم على غيرهم (قوله لورود النهي عنه في الرقيق) وهو المملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق اه والمراد تكليفه ذلك فلو اتفق ذلك في بعض الاوقات لحاجة أو عذر لم يحرم كما ذكره البرماوى (قوله وقيس عليه) أي على الرقيق (قوله الدوام عليه) هذا هو المنقى وأما العمل الشاق في بعض الايام فجاز اذا كان لا يضرب فخرافا حشا ولم يقصد المداومة والمعنى أنه اذا كلف دأبه أو رقيقه عملا لا يطيق الدوام عليه مع قصد المداومة حرم وفي الروض وشرحه ويتبع السيد في تكليف رقيقه العادة في اراحته وقت القابولة والاستمتاع وفي العمل طرفي النهار ويرى من العمل اما الليل اذا استعمله نهارا أو النهار ان استعمله ليلا وان اعتادوا أي السادة الخدمة من الارقاء نهرا مع طرفي النهار بطوله اتبع عاداتهم وعلى العبد بذل الجهد وترك الكسل في الخدمة اه قال ع ش ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على خبيثه كره في العبيد وس في الاماء اه ولا يحل ضرب الدابة الا بقدر الحاجة ومثل الضرب الخمس حيث اعتيد لمثله فيجوز بقدر الحاجة ولو خلى دوابه للرعى مع علمه أنها تذهب ولا تعود اليه فينبغي أن لا يحرم ذلك وان لا يكون ذلك من باب تسييب السواقي المحرم لان هذا للضرورة ومن ذلك أيضا مالو ملك حيوانا باسطيا دوعلم أنه أولاد اتضرر بشقه فالاوجه جواز تخليته ليذهب لا ولاده ولا يـكون من باب التسييب وفي الحديث ما يدل له (قوله لا يحلب)

والمراد بكفاية الدابة وصولها الى قول السبع والري دون غاية ما يخرج بالمحترم غيره كالفواسق الخمس فلا يلزمه علقها بل يخافها ولا يجوز له حبسها لتوت جوعا لخبر اذا قلتم فأحسنتوا القتل فان امتنع المالك مما ذكر وله مال أجبره الحاكم في الحيوان المأكول على أحد ثلاثة أمور يبيع له أو نحوه مما يزيل ضرره به أو علف أو ذبح وأجبر في غيره على أحد أمرين يبيع أو علف ويحرم ذبحه للنهي عن ذبح الحيوان الا لا كلة فان لم يفعل ما أمره الحاكم به ناب عنه في ذلك على ما يراه ويقضيه الحال فان لم يكن له مال باع الحاكم الدابة أو جزأ منها أو أكرأها عليه فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها (ولا يكفون) أي لا يجوز للمالك الرقيق والبها أن يكلفهم (من العمل مالا يطيقون) الدوام عليه لورود النهي عنه في الرقيق في صحيح مسلم وهو التحريم وقيس عليه البها ثم بجامع حصول الضرر قال في الروضة لا يجوز للسيد تكليف رقيقه من العمل الا ما يطيق الدوام عليه فلا يجوز أن يكلفه عملا يقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه وقال أيضا يحرم عليه تكليفه الدابة مالا تطيقه من قسيل الحل أو ادامة السير وغيرهما وقال في الزوائد يحرم تحميلها مالا تطيق الدوام عليه يوما أو نحوه كما سبق في الرقيق * (تمة) * لا يحلب المالك من لبن دابته

ما يضر ولدها لانه غداؤه كولد الامه وانما يجب ما فضل عن رى ولدها وله أن يعدل به الى ابن غير أمه ان استرأه والافه وأحق بلبن أمه ولا يجوز الحلب اذا كان يضر بالبهمة لقلة علفها ولا ترك (٧٦) الحلب أيضا اذا كان يضر بها فان لم يضرها كره للاضاعة ويسن أن لا يستغنى

الحالب في الحلب بل يدع في الضرر شيئا وأن يقص أظفاره لتلايؤذها ويحرم جز الصوف من أصل الظهر ونحوه وكذا حلقه لما فيه من تعذيب الحيوان قاله الجوني ويجب على مالك التحل أن يبقى له شيئا من العسل في الكوارة بقدر حاجته ان لم يكنه غيره والا فلا يجب عليه ذلك قال الرافعي وقد قيل يشوي له نجاسة ويلحقها بباب الكوارة فبأكل منها وعلى مالك دود العز علفه بوزق توت أو تخليته لأكله لتلايؤذ بغير فائدة ويبيع فيه ماله كالبهمة ويجوز تجفيفه بالشمس عند حصول نوله وان أهلكه لحصول فائدته كذبح الحيوان المأكول وخرج بمافيه روح مالا روح فيه كقناة ودار لا يجب على المالك عمارتهما فان ذلك تنفئة للمال ولا يجب على الانسان ذلك ولا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب فيكرهه

* (فصل في النفقة) *

والنفقة على قسمين نفقة تجب للانسان على نفسه اذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ونفقة تجب على الانسان لغيره قال الشيخان وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقربة والمالك وأورد على الحصر في هذه الثلاثة صور منها الهدى والاضحية المنذوران فان نفقتهما على النادر والمهدى مع انتقال المالك فيهما للفقراء ومنها نصيب الفقراء بعد الحول وقبل الامكان تجب نفقته على المالك وقدم القسمين الأخيرين ثم شرع في القسم الاول بقوله (ونفقة الزوجة

المالك بانه قتل (قوله ما يضر ولدها) أي أو يضرها فيصيرم شرب لبن البهمة الا ما فضل عن ابنها أو يستغنى عنه حتى لو لم يكف العجل لبن أمه وجب عليه أن يشتري له لبنا أيضا لان نفقته واجبة عليه وكذا الطير اه برماوى (قوله ان استرأه) بالهمز أي كان مريثا له أي محمود العاقبة أو ان وافقه وألفه واعتاده (قوله ولا يجوز الحلب) بسكون اللام وقتها مصدر ويطلق الحلب بفتحين على اللبن المحلوب أيضا وليس مرادها هنا كما في المصباح (قوله ويحرم جز الصوف) أي تنقه بخلاف جره بالمقص (قوله الكوارة) بالفهم والتخفيف وتنقيه لغة والمراد هنا بيت التحل كالخلية ويجوز فيها كسر الكاف مع التخفيف وحذف الهاء كما في المصباح (قوله قوله) بفتح النون أي ما ينال ويحصل منه وهو الحرير (قوله لحصول فائدته) وهي الحرير لانه لا يحصل منه الا بتجفيفه (قوله وخرج بمافيه روح الخ) لم يتقدم التقييد بذي الروح الا أن يقال انه مقابل لمخدوف أي ما تقدم فيما فيه روح وخرج به مالا روح فيه وقدر شيخنا قوله بمافيه روح أي المتهوم مما سبق لان جميع ما سبق في ذي الروح فهو متهوم وان لم يصرح به (قوله كقناة ودار) أي وزرع وغمار فلا يجب سقيها ولا يرد على ذلك ان اضاة المال حرام لان محله اذا كان سيقا فعلا دون ما اذا كان تركا كما هنا فالعامل أن تلق المال بالترك جائز كترك الاشجار بلا سقي والدار بلا عمارة وبالنعل لا يجوز كرى درهم مثلا بلا غرض اه م د

* (فصل في النفقة) *

(قوله في النفقة) فيه أن الفصل مشهود لنفقة الزوجة خاصة والشايع جعل عام (قوله وعليه أن يقدمها الخ) أي ان لم يصبر على الاضاعة كما ذكره في الصدقة وقد جمع بعضهم ما يجب للزوجة فقال

حقوق الى الزوجات سبع ترتبت * على الزوج فاحفظ عدها بيان
طعام وأدم كسوة ثم مسكن * وآلة تنظيف متاع لبنيان
ومن شأنها الاخداع في بيت أهلها * على زوجها فاحكم بخدمة انسان

وقوله في النظم لبنيان المراد به البيت أي متاع البيت يعني فرش البيت الذي تجلس عليه أو تنام عليه وتتغطى به وشامل أيضا آلة الطبخ وآلة الأكل والشرب والأدم شامل للعم (قوله ثم بمن تعول) معناه أن العيال والقربة أحق من الاجانب (قوله وأورد على الحصر الخ) وأجيب بأن ذلك يشبه المالك ولذلك لا يبرأ بالتسليم فلا يراد وبعبارة اح قد يقال لا يراد لان ما ذكر داخل في المالك لانه مملوك فيما سبق (قوله ومنها نصيب الفقراء) ومنها اخدام الزوجة فنقته على الزوج وأجيب بأنهم من علق النكاح أي فهي داخله في النكاح (قوله وقبل الامكان) قضيته أنه بعد الامكان وقبل الدفع لا تجب النفقة عليه والظاهر أنه ليس كذلك كما قررنا (قوله على المالك) الاولى المزكى لاجل أن يكون واردا على الحصر (قوله وقدم القسمين) المناسب أن يقول القسمين لان الكلام في الاسباب وقال بعدهم قوله وقدم القسمين أي قدم مسيما وما وهما نفقة القريب ونفقة المملوك وقوله ثم شرع في القسم الاول أي في مسيبيه (قوله ونفقة الزوجة) لما أباح الله للزوج أن يضر المرأة ثلاث مرات ويطلقها

ثلاثا جعل لها ثلاثة حقوق النفقة والكسوة والسكن وهو يتكفلها غالباً بالضعف عقابها
فكان له عليها ضعف مالها عليه من الحقوق وهو الستة المتقدمة الثلاث ضرائر والطلاق
الثلاث وحراده الزوجة حقيقة أو حكماً قد دخل الرجعية والباثن الحامل فيجب لهما ما يجب
للزوجة ماعدا آلة التطيف والمراد بالنفقة جميع ما يجب لهما فحسبكم كالنفقة لخصوص
القوت (قوله الممكنة) سواء كانت مسلمة أو ذمية أو أمة ونحوها غير الممكنة فلا نفقة
لها وعدم التمكين بأمر منها النشور وهو الامتناع من الوطء وغيره من الاستمتاع حتى القبله
وإذا نشرت بعض النهار سقط جميع نفقة ذلك اليوم وكذا إذا نشرت بعض الليل سقط نفقة
اليوم الذي بعده لأن الليل سابق النهار وإذا نشرت أثناء فصل سقطت كسوته الواجب من أوله
وإن عادت للطاعة لأنه بمنزلة يوم النشور ولو جهل سقوطها بالنشور ودفعها لرجع عليها
إن كان ممن يفتي عليه ذلك ومنها الصغر بخلاف الكبر إذا كان زوجها صغيراً فلها النفقة
ومنها العبادات فإذا أحرمت حجج أو عمرة بغير إذنه وهي في البيت فلها النفقة ما لم تخرج لانه
قادر على تحليلها أو بإذنه فإن لم يخرج معها فلا نفقة لها وكذلك إذا صامت تطوعاً بغير إذنه
وامتنعت من الإفطار فليس لها النفقة ومحل سقوط النفقة بالنشور إذا لم يستمتع بهامعه **هـ** مد
وقوله ما لم تخرج أي فإن خرجت سقطت نفقتها والمسقط لهما هنا العبادة **هـ** (قوله واجبة)
أي وجوباً بموسعه أو لوطاً لئلا يوجب عليه الدفع فإن تزل مع القدرة عليه أتم ولا يحبس ولا يلزم
وليس لهما مطالبة بنفقة مستقبله وإن أراد سفره على المعتمد عند شيخنا ولو وقع التمكين في أثناء
اليوم أو الليلة وجب لهما بقسطه من الباقي بخلاف ما لو نشرت وعادت لم يجب لهما شيء من نفقة
اليوم أو الليلة فإن كانت قبضتها فله استردادها قل على الجلال (قوله بالتمكين التام)
خرج بالتام ما لو مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً فلا نفقة لها **م** أو كانت مسلمة
ليلاً لأنها والحاصل أنه يخرج بقوله بالتمكين التام التمكين غير التام كما إذا كانت صغيرة
لا تطيق الوطء ولو تمتع بالمقدمات وما إذا كانت أمة مسلمة فله نهاراً ليلاً وبالعكس أو في نوع
من التمتع دون آخر أو كانت معتدة عن شبهة (قوله وعلى المولود) المراد به الزوج
وإن لم يكن له ولد فالعسنى وعلى من يولده (قوله بأمانة الله) أي جعلهن الله تحت أيديكم
كأمانة وقوله بكلمة الله وهي النكاح والتزويج (قوله ممالك عليها) أي ممالك الاتقاع به
وهو البضع وتوابعه (قوله من الأجرة لهما) أي النفقة وأطلق عليها أجرة لأن الزوجة كالمكررة
للزوج وهو كالمكرري لهما من حيث أنه يتمتع بها (قوله ولو حصل التمكين) أي ابتداء من
غير سبق نشور فإن سبق نشور ثم أطاعت في أثناء النهار فلا تجب بالقسط لتعتديها وتغليظاً
عليها (قوله فالظاهر وجوبها بالقسط) وبحسب الليل وهذا في اليوم الأول وأما لو نشرت
في يوم بعد ذلك ثم أطاعت فيه لم يجب قسطه كإسباتي قل أي بل يستقر سقوط نفقة اليوم
بقامه ولو كان النشور في لحظة منه ما لم يستمتع بها فإن حصل الاستمتاع ولو كانت مصرّة على
النشور وجبت لها نفقة اليوم بقامه كما صدر به **م** ر في شرحه وقرره شيخنا العثماني
والعزيمي وخالف حل وقال لا يجب لهما الاقدار من الاستمتاع فقط وذكره **م** ر آخر واعتده
ع ش فليراجع وليتبرر (قوله أوجهها الثاني) فيه أن النفقة دائمة مع التمكين وجوداً

الممكنة من نفسها واجبة) بالتمكين
التام لقوله تعالى وعلى المولود رزقهن
وكسوتهن بالمعروف وخبر اتقوا
الله في النساء فإنه لكم أخذتموهن
بأمانة الله واستحلتم فرجهن بكلمة الله
ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن
بالمعروف رواه مسلم ولا تسلبت ممالك
عليها فيجب ما يقابل من الأجرة لهما
والمراد بالوجوب استحقاقها يوماً
كما صرحوا به ولو حصل التمكين في أثناء
اليوم فالظاهر وجوبها بالقسط وهل
التمكين سبب أو شرط فيه وجهان
أوجهها الثاني

وعدا وهذا شأن السبب لا الشرط لانه لا يلزم من وجوده الوجود فالمناسب جعله سببا لا شرطا
 (قوله فلا تجب بالعقد) مفرع على قوله واجبة بالتمكين كما قرره شيخنا (قوله ولا نه مجهولة)
 لانه لا يدري هل هو في كل يوم معسرا وموسرا ومتوسط (قوله بعد سنتين) المعتمد بعد ثلاث
 سنين لانه عقد عليها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع (قوله ولو كان) أي الاتفاق
 (قوله لساقه) أي الاتفاق وقوله ولو وقع أي سوقه اليها (قوله وهي عاقلة بالغة) ولو سفيهة
 ولو قال كشرح المنهج وهي مكلفة لكان أخصر (قوله كتب الحاكم) أي وجوباً برماوى
 (قوله فيجى) بالنصب والرفع ع ش على م ر فان منع عذر عن الجى لم يضرش القاضي
 عليه شيأ لعدم تقصيره اه برماوى (قوله فرضها القاضي) هذا ما قاله الشارح تبعاً للمعجم
 والمنهاج واعتمده م ر والذي اعتمده شيخنا تبعاً للشيخ البلقيني أنه لا يحتاج الى الرفع للحاكم
 بل تجب نفقتها من حين وصول الخبر اليه ومضى زمن امكان القدوم عليه ومارة المولى في شرح
 المنهاج ولم يتعرض البغوى وغيره للرفع الى الحاكم وكُتِبَ بل قالوا تجب النفقة من حين يسر
 الخبر اليه ويمضى امكان زمن القدوم عليها حكاه في الروضة تبعاً للشرح (قوله ومراعاة)
 بعد الحكم بطاعتها وهذا بخلاف ما لو ارتدت ثم أسلمت تعود نفقتها وان كان الزوج غائبا
 ولا يحتاج الى حكم حاكم واعلامه به لان نفقة المرنقة سقطت بردها فان عادت الى الاسلام
 ارتفع المسقط بخلاف الناشئة فان نفقتها سقطت لخروجها من يد الزوج وطاعته فلا تعود
 الا اذا عادت الى قبضته ولا يحصل ذلك في غيبته الا بما مر (أقرع) * التمس زوجة غائب من
 القاضى أن يفرض لها فرضا اشترط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه وحلفها على استحقاق
 النفقة وأنها لم تقبض منه نفقة مستقبلة فحينئذ يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت أنه
 غيره ويظهر أن محل ذلك اذا كان له مال حاضر بالبلد يريد الاخذ منه والا فلا فائدة للفرض
 الا أن له فائدة هي منع المخالف من الحكم بسقوطها بمضى الزمان وأيضا فيقتسل طر ومال
 فتأخذ منه من غير احتياج الى رفع الحاكم ورجحه الأذرى اه س ر وقوله ومراعاة لذي
 يؤخذ من حل أنه انما يقال فيها معسر وبعبارة حل المعسر بمشابهة المراهق في الذكرك لانه
 يقال مسي مراهق وصية معسر ولا يقال هي مراهقة اه بحر وفه ومشله في شرح م ر
 والظاهر أن المراهقة ليست قيدا بل المدار على محتملة الوط كما قرره شيخنا وأما التي لا تقتسل
 الوط فلا نفقة لها قال في المنهج وشرحه تعجب المؤن ولو على صغير لا يمكنه وط لا الصغيرة لا لو طأ
 بالتمكين لا بالعقد وانما تجب للصغيرة لتعذر الوط والمعنى فيها الناشئة بخلاف الصغير
 اذا مانع من جهته اه وقوله ولو على صغير الغاية للرد وانظر هل الوجوب على الصغير والولى
 متحمل عنه نظرياً فالوه في الفطرة أو الوجوب على الولي ابتداء حر ذلك (قوله ولو اختلف
 الزوجان في التمكين الخ) خرج بذلك ما لو اختلفا في الاتفاق والنشوز فانها المصدقة فان ادعى
 دفع النفقة والكسوة وأنكرت صدقت بينهما وكذا اذا ادعى النشوز بعد اتفاقهما على
 التمكين فانها المصدقة أيضا زى اج (قوله صدق بيمينه) فالورد عليها اليمين فخلقت
 استحقت النفقة لان اليمين مردودة كاليمين (قوله ثم ان كان الزوج) بيان لقوله مقدرة
 فتقدير الشارح ثم غير مستقيم لانه يقتضى التغاير فكان الاولى أن يقول بدل قوله ثم ويان ذلك

فلا تجب بالعقد لانه لا يجب المهر وهو
 لا يجب عوضين مختلفين ولانها
 مجهولة والعقد لا يوجب ما لا مجهولا
 ولانه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة
 رضي الله تعالى عنها وهي بنت ست سنين
 ودخل بها بعد سنتين ولم ينقل أنه أنفق
 عليها قبل الدخول ولو كان حقها
 لساقه اليها ولو وقع لنقل فان لم تعرض
 عليه زوجته مدة مع سكوتها عن طلبها
 ولم تمنع فلا نفقة لها لعدم التمكين وان
 عرضت عليه وهي عاقلة بالغة مع
 حضوره في بلدها كان بعثت اليه
 تغبره أى مسلة تنسى اليك فاختر أن
 آتيك حيث شئت أو تأتي الى وجبت
 نفقتها من حين بلوغ الخبر لانه حينئذ
 مقصر فان غاب عن بلدها قبل عرضها
 عليه ورفعت الامر الى الحاكم مظهره له
 التسليم كتب الحاكم لحاكم بلد الزوج
 يعلم بالحال فيجى أو يوكل فان لم يفعل
 شيأ من الامرين ومضى زمن امكان
 وصوله فرضها القاضي في ماله من حين
 امكان وصوله والعبدة في زوجة مجنونة
 ومراهقة عرض وليها على أزواجهما
 لان الولي هو المخاطب بذلك ولو اختلف
 الزوجان في التمكين فقالت مكنت في
 وقت كذا فأنكر ولا يثبت صدق بيمينه
 لان الاصل عدمه (وهي) أى نفقة
 الزوجة (مقدرة) على الزوج بحسب
 حاله ثم (ان كان الزوج)

أن يقال إن كان الزوج وجيباً بأن مرتبه التفصيل متأخرة عن مرتبة الإجمال فصح البيان
 بنم (قوله حراً) أما الرقيق فمفسر وجبت له ذمة وخارج بتوله موسراً إلا أن يقال هو كقوله معسر
 فاقترنه شيخنا (قوله من الحب) ليس يقيد (قوله من غالب الخ) أي ما يستعمله أهل
 ذلك المحل غالب الأوقات ومن لازم ذلك غالباً لياقته بالزوج ومن ثم لم يقيد بكونه لا فقياً مع
 أنه لا بد من ذلك حل (قوله أي غالب قوت بلدها) أن مما يقنونه أكثر أيام السنة
 قل (قوله فالتعبير بالبلد) أي الذي فسر به الشارح كلام المصنف بتوله أي غالب قوت
 بلدها وإنما فسر به بما ذكره وجعله جرياً على الغالب ولم يفسر كلامه بقوله أي غالب قوت مكانها
 فيشمل القرية والبلدية لأن التعبير بالبلد هو الواقع في كلام الأصحاب اه شيخنا (قوله
 كزيت) بدأ به لخبر أجدو الترمذي وغيرهما كالحاكم وصححه على شرطهما كقوله الزيت
 وأدهنوا به فإنه من شجرة مباركة وفي لفظ فاته طيب مبارك شرح المنهاج لابن حجر (قوله
 شيرج) هو دهن السمسم وهو قح الشين ولا يجوز كسرها اه مصباح (قوله من أوسط
 ما تطعمون أهليكم) أي والزوجة من الأهل أو هي المرادة بالأهل وانترض بأن قوله من
 من أوسط الخ من روض في الكفارة وليس فيها زيت ولا سمن ولا يكتفى فيها بالخبز وأوجب بأن
 هذا مذهب صحابي لا مذهبي كما قرره شيخنا وقوله بأن هذا أي التكفير بالخبز وزيت أو السمن
 وقوله مذهب صحابي أي ابن عباس وابن عمر (قوله الخبز والزيت) بالخبر بدل من أوسط
 أو عطف بيان عليه وهذا دليل لقوله الطعام لا ينساغ إلا بالآدم والأفهمه الآية مفروضة
 في كثرة المين لا فيما يجب للزوجة واختلاف التفسير باختلاف البلاد والاما كن فالتفسيران
 بحسب حال الناس (قوله ويختلف قدر الآدم) الأولى حذف قوله قدر ومن ثم لم يذكر م
 لأن الكلام في أصل الآدم وأما تقديره فسيأتي في قوله ويقدر الآدم الخ (قوله وقد تغلب
 الفا كمة) ليست هذه من الآدم ويستفاد منه أن الواجب لا يتقيد بالكل والآدم بل
 كل ما جرت به العادة يجب حتى نحو تهوة وفطرة وكعك وسمن في أوقاتها وسياق قل قال
 شيخنا وهل تكون بدلاً عن الآدم أو زائدة عليه يتبع العرف في ذلك والأوجه كما يجتهد الأذرع
 وجوب سراج لها أول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها إبداله أي السراج بغيره
 (قوله فجب) أي الفا كمة والمعتبر في قدرها ما هو اللائق بآئاله والمجته أنها إن أغتته عن
 الآدم بأن كان يتأني عادة التأدم به لم يجب معها أم آخره لا واجب * (تنبيه) ينبغي أن
 يجب ما نطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالملوحة إذا اعتد ذلك لأنه حيث
 وجبت الفا كمة والتهوة ونحو ما يلب عند الوحم يكون على وجه التماثل فلو فوته استقر لها
 ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو الأفيون بحيث تخشى بتركه محذوراً من تلف نفس ونحوه
 لم يلزم الزوج لأن هذا من باب التداوي اه م ر سم (قوله فيفرضه) أي ما يحتاج إليه
 المتد (قوله ويوسطه فيهما) نسخة بينهما أي بين المعسر والموسر وهي الصواب (قوله
 ويجب لها عليه لحم) عطفه على الآدم فيفيد أنه ليس منه وقد يطلق اسم الآدم عليه ويلزمه
 ما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو قرع بره برماوى (قوله الكسوة)
 بكسر الكاف وضمة (قوله لتفصل الشتاء) غلب فصل الشتاء على فصل الربيع وفصل الصيف

حرراً (موسراً فدان) عليه لزوجه
 ولو أمة وكفايه من الحب (من غالب
 قوتها) أي غالب قوت بلدها من حنطة
 أو شعير أو غمراً وغيرها حتى يجب الأقط
 في حق أهل البوادي والقرى الذين
 يعتادونه لأنه من المعاشرة بالمعروف
 المأمور بها وقياساً على الفطرة
 والكفارة فالتعبير بالبلد جرى على
 للغالب (ويجب لها) مع ذلك (من
 الآدم) ما جرت به العادة من آدم
 غالب البلد كزيت وشيرج وسمن
 وزبد وغر وغل لقوله تعالى وعاشروهن
 بالمعروف وليس من المعاشرة تكليفها
 الصبر على الخبز وحده إذ الطعام غالباً
 لا ينساغ إلا بالآدم وقال ابن عباس
 في قوله تعالى من أوسط ما تطعمون
 أهليكم الخبز والزيت وقال ابن عمر
 الخبز والسمن ويختلف قدر الآدم
 بالنصول الأربعة فيجب لها في كل
 فصل ما يعتمده الناس من الآدم قال
 الشيخان وقد تغلب الناص كمة
 في أوقاتها فجب ويقدر الآدم عند
 تنازع الزوجين فيه قاض باجتهاده
 إذا لا يوقف فيه من جهة الشرع
 ويقاوت في قدره بين موسر وغيره
 فينظر في جنس الآدم وما يحتاج إليه
 المتد فيقرضه على المعسر ويضاعفه
 للموسر ويوسطه فيهما للمتوسط ويجب
 لها عليه لحم يليق بيساره وتوسطه
 واعساره كعادة البلد ولو كانت عاداتها
 تأكل الخبز وحده وجب لها الآدم
 ولا تظر لعاداتها لأنه حقها (و) يجب لها
 عليه من (الكسوة) لفصل الشتاء
 والصيف (ما جرت به العادة) لقوله تعالى

على فصل الحريف والافالكسوة تجب كل ستة أشهر لافصل الشتاء وحده ولا لفصل الصيف
 الحقيقي اه شيخنا (قوله وعلى المولود له) وهو الزوج (قوله ولا بد أن تكون
 الكسوة تكفيا) لأن له التمتع بجميع بدنها فوجب كفايته ولا يجاب لما دونه وإن كانت عادتهم
 قل على الجلال قال ابن حجر ويظهر أنه لا عبرة باعتياد أهل بلد ثيابها كثياب الرجل وأنها
 لو طلبت تطويل ذيلها ذواعا أجبت اليه وإن لم يعتد أهل بلدها لما فيه من زيادة السر
 ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة بردا وحرا ومن ثم لو اعتادوا ثوبا للثوم وجب كما جزم به
 بعضهم اه واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لأنها في الكسوة بحقيقة بل روية بخلافها
 في النفقة شرح المنهج (قوله ولا فرق بين البدوية) ان مكانا راجعا لقوله ولا يختلف عدد
 الكسوة الخ كان ضعيفا لأن المعتمد الفرق بينهما في عدد الكسوة لأن البدوية لها كسوة
 والحضرية لها كسوة وإن كان راجعا لقوله ولا بد أن تكفيها كان صحيحا والضابط أن عدد
 الكسوة في كل مكان لا يختلف باليسار والاعسار فيجب في كل مكان ما جرت به العادة عندهم
 ولا يختلف عدده باليسار وغيره لكن يؤثران في الجودة والرداءة واعلم أنه يجب لها القهوة
 والدخان وفطرة العيد وكفن العيد وسنك ولحم الاضحية وجبوب العشر والكشك في أربع
 أيوب وما يحتاجه عند الوحم وأما الافيون فلا يجب وكذلك الحلبة بالعسل عقب النفاس
 لا تجب وكذا الطعام من يأتي اليها من النساء في النفاس لا يجب على الزوج (قوله ويجب لها
 عليه في كل ستة أشهر الخ) أي وإن لم يبل الأولى برماوى قال الدميري والظاهر أن هذا التقدير
 في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فإن كانوا في بلاد لا تبقى فيها الكسوة هذه المدة
 لقرط الحرارة أو لرداءة ثيابها اتبع عادتهم وكذا إن كانوا يعتادون لبس ما يبقى ستة كالا كسوة
 الوئجة فالأشبه اعتبار عادتهم وفيهم من اعتبار العادة أنهم لو اعتادوا التجديد كل ستة أشهر
 مثلا فدفن لها من ذلك ما جرت به عادتهم فلم يل في تلك المدة وجوب تجديده على العادة لأنها
 ملكت ما أخذته عن تلك المدة دون ما بعددها ولو عقه عليها في أثناء أحدهما فالواجب القسط
 كما ذكره في تطريه من النفقة وانظر ما المراد بالقسط هنا فان من الكسوة القميص مثلا فامعنى
 القسط فيه دل هو خلقى يكفي ما بقى أو بنسبة ما بقى من ثمنه اه سم ملخصا والظاهر أنه يتقرر
 للقيمة فإذا كانت قيمة الكسوة الكاملة من الريالات ستة ومكنت في أثناء المدة وجب لها نصف
 الستة اه ع ش على م ر (قوله قيص) وفي تعبيره بقيص اشعار بوجوب الخياطة على
 الزوج سم وزى وبعبارة قل ويتبعه ما يحتاج اليه من خياطة وخيوط وإن لم تعطه كفاي
 الطمى ونحوه ولو دفعه لها مخيطا لم يلزمها قوله ويكفي ملبوس لم تذهب قوته وأولى منه الجديد
 قل والعبرة في التعدد بأمثاله ولو انتقلت الى بلد اعتبر اه (قوله وسراويل) قال
 المرادى وذهب بعضهم الى أن سراويل جمع سروال وأنه عربي أطلق على المفرد ورد بأن سروال
 لم يسمع وأما قوله عليه من اللوم سروال فمسنوع لاجبة فيه قلت ذكر الاخفش أنه سمع من
 العرب وقال ابو حاتم العرب يقولون سروال والذي يرد به هذا القول ان سروالا لغة في سراويل
 لانه معناه وأن النقل لم يثبت لاسيما في الاجناس وانما ثبت في الاعلام اه من حاشية شيخنا الماوى
 على المكدوى (قوله ومكعب) أي مداس ويلحق به القيقاب اذا جرت عاداتها به شرح الروض

على المولود له رزقه من كسوته
 المعروف ولما روى الترمذى أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث
 وصية عليكم أن تحسنوا البين في
 كسوتهم وطعامهم ولا بد أن تكون
 كسوتهم ككسوتهم الا بجمع على أنه
 الكسوة تعكس عليه الاسم وتختلف
 لا يكفي ما ينطق عليه الاسم وتختلف
 كفايته بطولها وقصرها وسمنها وهزلها
 وباختلاف البلاد في الحر والبرد
 ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف
 بين الزوج واعساره ولكنها يؤثران
 في الجودة والرداءة ولا فرق بين البدوية
 والحضرية ويجب لها عليه في كل ستة
 أشهر قيص وسراويل وخمار ومكعب

وزيد الزوج زوجته على ذلك في الشتاء حبة مشوة تظنا أو فروة بحسب العادة لدفع البرد ويجب لها أيضا توابع ذلك من كوفية للرأس
وتكة للباس وزر لقميص والحية ونحوها وجنس الكسوة من قطن لانه لباس (٨١) أهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة فان برت عادة

البلد لئلا الزوج يكتان أو حرير ويجب مع
وجوب التفاوت في مراتب ذلك الجنس
بين الموسر وغيره مما لا بالعادة ويجب
لها عليه ما تقعد عليه كرية أو لبند
في الشتاء أو حصير في الصيف وهذا
لزوجته المعسر أما زوجة الموسر فيجب
لها انطلع في الصيف وطنفسة في الشتاء
وهي بساط صغير فخير له وبرة كبيرة
ويجب لها عليه فراش للنوم غير
ما تفرشه منار للعادة الغالبة ويجب
لها عايشة مخددة وطاق أو كساء في
الشتاء في بلد بارد ومطهرة بدل اللعاف
أو الكساء في الصيف (وان كان)
الزوج (معسرا) واحد من غالب
قوت محلها كما مر (و) يجب لها مع ذلك
(ما يتأتم به المعسرون ويكسونه) قدرا
وجنسا على ما تربيانه (وان كان)
الزوج حرا (متوسطا) بين اليسار
والاعسار (قد ونصف) أي ونصف مد
من غالب قوت محلها كما مر (و) يجب لها
عليه مع ذلك (من الأدم) قدرا وجنسا
على ما تربيانه (و) من (الكسوة
الوسط) في كل منهما على ما تربيانه
واحتجوا لاصل التفاوت بقوله تعالى
لنفق ذو سعة من سعته واعتبر
الأصحاب النفقة بالكفاية يجامع أن
كلامهما مال يجب بالشرع ويستقر
في الذمة وأكثرا واجب في الكفاية
لكل مسكين مدان وذلك في كفاية
الاذى في الحج وأقل ما وجب له مد
في نحو كفارة الظهار فأوجبوا على
الموسر الاكثر وهو مدان لانه
قدرا الموسر وعلى المعسر الاقل وهو مد
لان المد الواحد يكتفي به الزهيد

وهو بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين أو بكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين ولو برت
عادة نساء أهل القرى أن لا يلبسن شيئا في أرجلهن في البيوت لم يجب لأرجلهن شيء برماوى
(قوله وزيد الزوج زوجته) ذكرهما ايضا والافان كلام فيهما (قوله في الشتاء)
يعنى وقت البرد ولو في غير الشتاء حج قال ع ش يؤخذ منه أنه لو برت عادة بلدها بتوسعة
كم ثيابهم الى حد تظهر معه العورة أعطيت منه ما يستر العورة مع مقارنته لما برت به عاداتهم
(قوله كوفية) أي عريقة هذا عند الحضر وعند غيرهم عصابة أي فانها أي العريقة تابعة
للطربوش اه شيخنا (قوله من قطن) وهو أفضل من الصوف لما علل به الشارح لكن
رأيت في قصص الانبياء ما يدل على فضيلة الصوف فليمرر (قوله رعونة) هي الحفاة (قوله)
فان برت عادة البالد الخ) أي فخل القطن ما لم تجر العادة بخلافه اه شيخنا (قوله كرية)
وهي بساط صغير وقيل شيء مضرب صغير وهي بكسر الراء وتشديد الباء شرح المنهج وهي
للمتوسط واللبند للفقير فاللتنويح لا للتخير وأراد بالمعسر ما عدا الموسر فيشمل المتوسط
لعدم ذكره (قوله أو حصير) الحصير معروف ولا يقال حصيرة بالهاء وهو فعل بمعنى دفعول
قاله النووي في تحريره (قوله نطع) كالبند وهو يفتح النون وكسر هاء مع اسكان الطاء
وفتحها شرح المنهج (قوله وطنفسة) بكسر الطاء والفاء ويقعها ما ويضعها ما وبكسر الطاء
وفتح الفاء شرح المنهج (قوله وبرة) بفتح الباء وهي البعير كالصوف للفم وكذا الارب
وما أشبهه (قوله ما تفرشه منار) بضم الراء كما في المختار ع ش (قوله مخدة) بكسر الميم
سميت بذلك لانه يوضع عليه الخد ولا يجب أكثر من واحدة وان كانت العادة جارية بأكثر منها
ويجوز مثله في اللعاف وغيره اه برماوى (قوله ومطهرة) بكسر الميم من الالتصاف أي
ملاية التي تلتحف بها المرأة واللعاف كل ثوب يغطي به والجمع لطف مثل كتاب وكتب اه
مصباح فظهر الفرق بين الملقفة واللعاف وذلك لان الملاة ثوب ذو لفتين أي فلتين فيصا
احداهما بالآخرى وأما اللعاف فنوب واحد (قوله على ما تربيانه) يقتضى أنه مر
التفاوت في قدر المدين الموسر والمعسر والمتوسط وأنه من اختلاف جنسه باعتبار اليسار
وضديه ولم يترشئ منهما من ماله التفاوت في قدره في فرض القاضى عند التنازع وقد ذكر
التفاوت في القدر بين المعسر وغيره مر وأما الاختلاف في الجنس باعتبار المعسر وضديه
فلم يترشئ له مد وظاهره أنه لا تفاوت بينهم في الجنس وظاهر الشارح أنه مر له ذلك أيضا
في الكسوة مع أنه مر له أنه لا يختلف عدد الكسوة أي قدرها باختلاف يسار الزوج واعساره
واكثرهما يؤثران في الجودة والرداءة وحيتذا فالجنس واحد فيهما وانما تختلف صفته
والقدر فيهما غير مختلف وما قرره في هذا يجري في قوله في المتوسط قدرا وجنسا على ما تربيانه
(قوله واحتجوا) تبرأ منه لان الآية ليست واضحة فيما ذكر اذ مقتضاها أن النفقة على المعسر
اذ لاسعة له تأمل (قوله واعتبر الأصحاب) أي قاسوا النفقة على الكفاية (قوله في كفارة
الاذى) أي كالحلق وسميت بذلك لقوله تعالى أو به أذى من رأسه اه برماوى (قوله)
الزهيد) أي قليل الاكل ع ش (قوله ويقنع) في نسخة ويقنع وهي الاولى لان الرغب
لا يقنع بما ذكر (قوله وعلى المتوسط ما بينهما) وهو نصف ما على هذا ونصف ما على هذا

ويقتنع به الرغب وعلى المتوسط ما بينهما ٢١ ح لانه لو أزم المدين لضرته ولو اكتفى منه بما ضره فله من مد ونصف

والمعسر هنا مسكين الزكاة ~~للمسكين~~
 قد بره على الكسب لا تخرجه عن
 الاعسار في النفقة وان كانت تخرجه
 عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة
 ومن فوق المسكين ان كان لو كلف
 اتفاق مدين رجع مسكينا فتوسط
 وان لم يرجع مسكينا فوسر ويختلف
 ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال
 وكثرتهم أما من فيه رزق ولو مكاتباً
 ومعضاراً ان كثر ماله فمعسر لضعف
 ملك المكاتب ونقص حال المبعوض
 وعدم ملك غيره مما ولو اختلفت قوت
 البلد ولا غالب فيه أو اختلف الغالب
 وجب لائق الزوج لانهما فوكان يأكل
 فوق اللائق به تكلفاً لم يكلف ذلك
 أو دونه بخلاً أو زهداً واجب اللائق به
 ويعتبر اليسار وغيره من توسط واعسار
 بطول الفجر في كل يوم اعتباراً بوقت
 الوجوب حتى لو أيسر بعده أو أعسر
 لم يفسر حكم نفقة ذلك اليوم هذا
 اذا كانت ممكنة حين طلوع الفجر
 أما الممكنة بعده فيعتبر الحال عقب
 تمكينها وعليه تملكها الطعام حباساً
 وعليه مؤنة طعمه وبعثه وخبره يذل
 مال أو يتولى ذلك بنفسه أو بغيره فان
 غلب غير الحب كتم ولحم واقط فهو
 الواجب ليس غير لكن عليه مؤنة اللحم
 وما يطبخ به كما قاله الرافعي ولو طلب
 أحدهما بدل الحب خبراً أو قيمته لم يجبر
 المستنفع منهما لانه غير الواجب فان
 اعتاضت عما وجب لها نقداً أو غيره
 من العروض جاز لا خبراً أو دقيقاً
 ونحوهما من الجنس فلا يجوز لما فيه
 من الربا

أي نصف ما على المومر ونصف ما على المعسر وذلك متون نصف زى (قوله والمعسر هنا مسكين
 الزكاة) أي بالنسبة إلى المال وهو من له مال يقع موقعاً من كفايته لو وزع على بقية المعسر
 الغالب ولا يكفيه أو يكفيه وفضل أقل من متون نصف أما بالنسبة للكسب فالذي
 يكتب قدر كفايته كل يوم معسر هنا لا في الزكاة فالمعسر هنا هو الذي عنده ما يكفيه بقية
 العمر الغالب فقط أو دونه فان زاد على العمر الغالب فان كان مدين فأقل فتوسطاً وأكثر فوسر
 كذا بخط بعض تلامذة قل وعبارة البرماوى على المنهج بمعنى أنه يتقرر فيما عتد من المال
 ويوزع على مؤنة مومنه في كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شيء أو فضل دون متون
 ونصف فوسر أو متون نصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو بلغها فأوسر ويعتبر الفاضل
 عن كسبه كل يوم على مؤنة مومنه فيه كذلك وقوله عمره الغالب أي ان لم يستوفه والافسحة
 كافي حل ولو ادعت يسار زوجها فانكر صدق بيمينه ان لم يعهده مال والا فلا فان ادعى
 تلفه ففيه تفصيل الوديعة اه سم (قوله لكن قدرته الخ) أي فالمراد بالمسكين أحد قسميه
 وهو الذي لا يملك من المال ما يخرجه عن المسكنة (قوله لا تخرجه عن الاعسار) ظاهره
 وان كان يكتب قدر كفايته كل يوم (قوله ومن فوق المسكين الخ) وهذا ضابط للشيخين
 وهو أسهل وهو أن من زاد دخله على خرجه فوسر ومن استوى دخله وخرجه فتوسط ومن زاد
 خرجه على دخله فمعسر اه خضر (قوله ولو اختلفت قوت البلد) محترز قوله من غالب قوتها
 (قوله وجب لائق الزوج) قديتوهم منه أن الغالب لا يعتبر فيه الباقية وليس في محله
 لأن المراد بالغالب قوت أهل ما يستعمله أهل ذلك الموضع في غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالباً
 لياقته بالزوج اه شوبري (قوله وعليه تملكها) ليس المراد بالتقليد أن يقول ملكك
 بل المدار على الدفع والقبض ويكنى الوضع بين يديها وعبارة المنهج وعليه دفع حب الخ قال
 الزيادى أي فالواجب الدفع ويكنى الوضع بين يديها قياساً على الخلع وأما الإيجاب والقبول
 فليس بشرط لأن هذا واقعاً مما وجب في ذمته اه (قوله وعليه مؤنة طعمه وبعثه وخبره)
 وان اعتادت بها بنفسها للمساواة لياحق لو باعته أو أكلته حباساً استحققت مؤنة ذلك على المعتمد
 وفارق ذلك نظيره في الكفارة حيث وجب دفع الحب فقط فيها دون مؤنة الطعم والخبز
 بأن الزوجة في حبسه اه شرح المنهج وقوله وفارق ذلك الخ غرضه بذلك الرد على القول
 الضعيف القائل بأن هذه لا تجب على الزوج قياساً على الكفارة * (فرع) * وقع السؤال
 في المدرس هل على الرجل اعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته مما جرت به العادة من الطبخ
 والكس ونحوهما مما جرت به عادتهن أم لا وأجبت عنه بأن الظاهر الاول لانها اذا لم تعلم بعدم
 وجوب ذلك ظنت أنه واجب عليها وأنما الاستحقاق نفقة ولا كسوة ان لم تشهله فصارت كلنهما
 مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلم فيحصل أنه لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها
 بعدم البحث والسؤال عن ذلك عش على م ر (قوله فان غلب غير الحب) محترز قوله
 وعليه تملكها الطعام حباساً (قوله مؤنة اللحم) كالطبخ والماء والملح (قوله وما يطبخ به)
 أي معه كقلقاس وبامية وغير ذلك (قوله فان اعتاضت عما وجب لها) أي يوم الاعتياض
 أما الاعتياض عن النفقة الماضية فيجوز من الزوج وغيره بناءً على جواز بيع الدين لغيره من هر

عليه وهو المعتمد سم على حج ع ش على م ر والحاصل أن الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية
يجوز من الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولأمن غيره وأما بالنظر للعائلة
فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره كما قاله البابي والاعتياض بصيغة وبشرط القبض في المجلس خروجاً
من بيع الدين بالدين لأنه هنا يبيع دين لمن هو عليه وما يقع في الوثائق من تقرير بمقدار معين
عليه كل يوم فباطل إلا في اليوم الأول فقط وكذا في الكسوة إلا في الفصل الأول ما لم يحكم ما تم
بري ذلك فإن حكمه ارتفع الخلاف * (فرع) * من النفقة ماء الشرب لأنه من الطعام
فهو عليك وهو مقدّر بالكفاية وجنسه من مالح أو عذب ما يليق به بعادة أمثاله قل (قوله
ولو أكلت) أي قدر الكفاية لا مطلقاً والأوجبت بالتساوت كما رجحه الزركشي وقطع به
ابن العماد والمراد بقوله ولو أكلت مع الزوج أي وهي رشيدة أو أذن وليها وبعبارة المنهج
وتسقط نفقتها بأكلها عنده كالعادة وهي رشيدة أو أذن وليها أي في الحرة وحبيدها
في الأمة اهـ ولو أنفقته قبل قبضها فلا تسقط وتضمن ما أنفقته ولو سقيته أملاً وأنفقته
بعد قبضه ولو من غير الجنس فلا رجوع لها بشئ وتسقط نفقتها اهـ ع ش على م ر قال حل
وهل مثل النفقة الكسوة فإذا ألبسها ثوباً ولم يملكها ما تشترى به كسوة أو يصلح للكسوة
هل تسقط كالنفقة أولاً قال شيخنا اهـ وقوله كالعادة أي أكل كالعادة بأن تناول
كفايتها عادة فإن أكلت معه دون الكفاية طالبت بالتفاوت بين ما أكلته وكفايتها في أكلها
المعتاد ويعرف ذلك بعادتها في الأكل بقية الأيام ويؤيده أن هذه مستثناة من وجوب إطعامها
النفقة وقيل بين ما أكلته وواجبها الشرعي وأيد بأن الكفاية المعتادة إنما تعتبر إذا أكلتها
وحسب لم تأكلها فالواجب الشرعي باق وقد استوفت بعضه فتستوفي الباقي حل وقوله أذن
وليها أي صريحاً باللفظ ولا يكفي علمه أو رؤيته وإنما اكتفى بأذنه مع أن قبض غيره لكلفة لغو
لأن الزوج بأذنه يصير كالوكيل من الولي في الاتفاق عليها ولا بد من كون المصلحة في أكلها معه
والإلم بصح الأذن والمراد بالولي هنا ولي المال وهل يقطع الأذن بموته أو لا حرر قل على
الجلال (قوله لجريان العادة الخ) عبارة شرح المنهج لا كتمام الزوجات به في الأعصار
وجريان الناس عليه فيها اهـ أي الذين من جملتهم المجتهدون لأن الإجماع لا يكون إلا منهم
بخلاف غيرهم فقط لا يعتبرون أفاده شيخنا (قوله وبعده) أي بعد النبي وقوله بنفقة بعده
أي بعد الأكل مع الزوج (قوله فلا تسقط نفقتها) أي ولا تطالب به إن كان رشيداً ولم يقصد
أنه عن النفقة والأبأن كلسفياً أو كان رشيداً وقصد أنه عن النفقة فلوليه الرجوع في الأولى
وبحسب علمها من النفقة في الثانية ويصدق بلايين في قصد ذلك إن أنكرته وأدعت نحو الهدية
كما في المهر والكسوة كالنفقة برماوى وبعبارة شرح م ر ولو اختلف الزوجان فقالت
قصدت التبرع فقال بل قصدت كونه عن النفقة صدق بيمينه كما لو دفع لها شيئاً ثم ادعى كونه
عن المهر وأدعت هي الهدية اهـ بحروفه (قوله ويكون الزوج مستظراً) فلا رجوع له
عليها بشئ من ذلك إن كان غير محجور عليه وإن قصد به جعله عن نفقتها وإلا فلوليه ذلك
أي الرجوع عليها كما أفتى به الوالد اهـ م ر (قوله ويجب لها آله تنظيف) وإن غاب عنها
غيبه طويلاً ككفاية الحاضر على الرابع من احتمالين للادعى اهـ شورى وقد يتأمل فيه

ولو أكلت مع الزوج على العادة سقطت
نفقتها على الأصح لجريان العادة به
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده
من غير نزاع ولا إنكار ولا يشغل أنه
امرأة طالبت بنفقة بعده الآن تكون
الزوجة غير رشيدة كصغيرة أو سفينة
بالغة ولم يأذن في أكلها معه وليها فلا
تسقط نفقتها بأكلها معه ويحسب كون
الزوج مستظراً ويجب لها آله تنظيف
من الأوساخ التي تؤذيها

فإن التذليل انما يطلب لأجل الزوج كما في عرش فراجعته قال مد ومن آلة التذليل للبانة
التي تنقسم العلية (قوله وذلك كشط) بضم أوله وسكون ثانيه أو ضمه وبكسر أوله مع سكون
ثانيه اه قال القفال وخلال وبه يعلم أن السؤال كذلك بالاولى حج (قوله ودهن) أي
ولو لم يجمع بينهما ويتبع في الدهن عرف بلدها فان أدهن أهل بنيت كالشام أو يرج كالعراق
أو يمن كالجزائر زيت مطيب ينتفع أو وورد وجب ويرجع في مقداره إلى كفايتها كل أسبوع
ويجب لها زيت السراج بأول الليل ولها بدله بخلاف ما إذا جرت العادة بعدم استعماله
كمن تنام صيفا فيخوصطح وقضية تقيدهم بأول الليل يقتضي عدم وجوبه كل الليل إذا جرت
العادة بالسراج كل الليل ويمكن توجيهه بأنه خلاف السنة إذ يستألفه عند النوم والأقرب
وجوبه عملا بالعادة وإن كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتاده ويحصل الكراهة حيث
لم يترقب على دخولها رؤية عورة غيرها أو عكسه والأحرم وعلى الزوج أن يأمرها بحسن تركه
كبقية المحرمات فإن أبت إلا الدخول لم يمنعها ويأمرها بستر العورة والفض عن رؤية عورة
غيرها اه عرش على م ر وفي قل على الجلال أن دخول الحمام جائز لهن بلا كراهة حيث
لا رية ولا معصية (قوله على حسب العادة) ولو كانت من وجوه الناس بحيث انتقضت عادة
مثلها اخلاء الحمام لها وجب عليه اخلاؤه كما يحشمه الأذرى وأفتى فيه يأتى أهل في البرد ويمنع
من بذل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لخوف فحشه ذلك بعدم جواز امتناعها منه
ولو علم أنه متى وطئها لا تغسل وقت الصبح وتغوثها لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام
ويأمرها بالغسل وقت الصلاة اه م ر (قوله أو خطمي) بكسر الخاء ما يغسل به الرأس
مختار (قوله ومرة) بفتح أوله وكسره وهو معرب برماوى قال الدميرى أصل من الرصاص
يقطع رائحة الأبط لأنه يحبس العرق أي يذهب به وإن طرح في النخل أبدل جوضته حلاوة اه
وقال بعض الحكماء من ملا الكفة من قشر البندق ووضعه في وعاء وحط عليه ماء غمره وتركه
في الماء من العشاء إلى الصبح ثم يغلى الماء والقشر حتى يصير الماء أحمر كالغلاب ثم يصفى الماء
عن القشر ويغسل ببطيه بما بارد ويمسحها بخرقه ثم يغسل عليه بماء البندق المغلى ويرفعها
في الوعاء حتى ينشفها يفعل ذلك ثلاث مرات فانه يعش إلى آخر عمره لا يشم له رائحة مسنات
ولا عرق الا رائحة كرائحة المسك الأذفر (قوله ونحوه) أي كاستيذاج وتوتياوراضفت
(قوله إذا لم يندفع بدونه) أي بأن تعين لدفعه أما إذا لم يتعين كأن كان يشدفع بماء وتراب
فلا يجب كما في شرح المنهج قال الأذرى ويشبه أن يختلف باختلاف الرتبة حتى يجب المرتك
ونحوه للشرية وإن كان التراب يقوم مقامه إذا لم تعده وما يحشمه ظاهر ورجحه والدشينا اه
شوبرى (قوله كما وتراب) أي أو رماد ولو من سرجين وليس ذلك من التضمخ بالنجاسة
لأن ذلك محله إذا تضمخ بها عبنا اه عرش على م ر وللزوج منعهما من تعاطي النوم وماله رائحة
كرهية على الأظهر وله منعهما من تناول السحوم بلا خلاف ولكل أحد المنع وكذا للزوج منعهما
من كل ما يخاف منه حدوث مرض على الأصح شرح المنوفى وبعبارة قل وله منعهما من
أكل ذي ریح كربه أو لبسه مثلا ونحو ذلك وإن خالفت نشرت (قوله ولا ماترزين به) ومنه
ما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الأصداغ ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج

وذلك كشط ودهن يستعمل في ترجيل
شعرها وما يغسل به الرأس من سدر
أو خطمي على حسب العادة ومرة
ونحوه لدفع صنان إذا لم يندفع بدونه كما
وتراب ولا يجب لها عليه كل ولا طيب
ولا خضاب ولا ماترزين به فإن هيأ لها
وجب عليها استعماله

لكن اذا حضره لها وجب عليها استعماله اذا طلب تزنيها به اه ع ش على م ر وعبارة شرح
 المنهج فان اراد الزينة بها اه لها فتزني به اه أي يجب عليها ذلك وقضية التعبير بأراد أنه
 لا يتوقف على طلب استعماله منها صريحاً بل يكفي في لزوم القرينة اه ع ش (قوله لحفظ
 الاصل) أي فلا يجب كالا يجب عمارة الدار المستأجرة وأما آلة التطيف فانها تطير غسل الدار
 وكسها ويؤخذ منه أن ما يحتاج اليه المرأة بعد الولادة لما يزيل ما يصيبها من الوجع الحاصل
 في بطنها ونحوه لا يجب عليه لانه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من عمل الصبيطة واللبابة
 ونحوها مما جرت به عادة من لم يجمع عندها من النساء فلا يجب لانه ليس من النصفة بل ولا
 مما يحتاج اليه المرأة أصلاً ولا تطرأ ذمها بتركه فان ارادته فعلته من عند نفسها ع ش على م ر
 (قوله من دنس الحيض) أي أو النقص ووقع السؤال في الدرر عما لو انقطع دم النفاس
 قبل مجاوزة غايته أو أكثره فأخذت أجرة الحمام واغتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب
 عليه ابدال الأجرة لتبين أنه من بقايا الاول وعذرهما في ذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه
 أن الظاهر أن يشال لا يجب ابداله قياساً على ما لو دفع لها ما يحتاج اليه من الكسوة ونحوها
 وتلف قبل مضى زمن تجديد فيه عادة حيث لا يدل اه ع ش على م ر (قوله غن ما غسل)
 ويتجه أنه الواجب بالأصالة الماء لانه م ر فالتعبير بالماء أولى من التعبير بمن الماء لأن
 الماء هو الواجب أصلاً وله اجبارها على قبوله وله دفع ثمنه برضاه وكذا كل ما وجب لها بما ذكر
 خلافاً لبعضهم قل على الجلال (قوله ونفاس من الزوج) عبارة المنهج وثن ما غسل بسببه
 أي الزوج كوطئه ولادتها منه بخلاف الحيض والاحتلام لأن الحاجة اليه في الاقل من
 قبل الزوج بخلافها في الساتى ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون بمسه وأن يكون
 بغيره اه وقوله ولادتها منه أي لامن زنا ولو مكرهه ولا من وطء شبهة وعلى الزوج أجرة
 القابلة وقوله بخلاف الحيض والاحتلام ومثلها ما لو أدخلت ذكره في ثوب نوم كاعاء
 وان حبلت لعدم فعله اه ويلحق بماء الوضوء ماء غسل نجاسة ولو بغير سببه ولا يجب ماء طهارة
 مندوبة (قوله واحتلام) وألحق به استنجالها ذكره وهو نائم أو مغشى عليه كما اقتضاه تعليلهم
 لا تنقضه كفعل زناها ولو مكرهه ولادتها منه وطء شبهة فاه هذه عليها دون الواطئ وبه يعلم
 أن العلة مركبة من كونه زوجاً وبفعله شرح م ر (قوله آلات كل) أي الاثنية ولا يعتبر
 حالها اه ولها أن تطالب بجميع ما وجب لها عليه ولو بالحكم ولو بعد فراقها ولا يسقط
 لو تبرعت به من مالها ولو انكسرت شي مثلاً لم يجب ابداله الا في وقت جرت العادة ببداله اه قل
 (قوله وشرب) بثلاث أوله وهو بالفتح مصدر وبكل من الاخيرين اسم اه قاموس
 فاقصار الزر كشي على الفتح وبه قيد حديث أيام منى أيام أكل وشرب انما يأتي على الثاني
 شرح التفتة للنجس واقصر في المصباح على الفتح والضم ثم قال والشرب بالكسر النصيب اه
 قال حل والمشروب تملك لا امتاع (قوله وقصة) بفتح القاف جمعها قصع مثل بدرة وبدر
 وقصاع أيضاً مثل كلبة وكلاب وقصعات مثل سجدة وسجدة وهي عريّة وقبل معربة اه
 مصباح وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة اه برماوى (قوله كغرفة) المغرفة بالكسر
 ما يغرف به الطعام والجمع مغارف اه مختار ع ش (قوله وما تغسل فيه ثيابها) أو تغسل به

ولا يجب لها عليه دواء من من ولا أجرة
 طبيب وساجم ونحو ذلك كقاصد ونحو
 لأن ذلك لحفظ الاصل ويجب لها طعام
 أيام المرض وأدائها الا انما يحبس عليه
 ولها صرفه في الدواء ونحوه ويجب لها
 أجرة حمام بحسب العادة ان كان
 عادت لها دخوله للحاجة اليه عملاً بالعرف
 وذلك في كل شهر مرة كما قاله الماوردي
 لتخرج من دنس الحيض الذي يكون
 في كل شهر مرة غالباً وينبغي كما قال
 الاذرى أن يتطرق ذلك لعادة مثلها
 ويختلف باختلاف البلاد حراً وبرداً
 ويجب لها ثمن ما غسل بجام ونفاس
 من الزوج ان احتاجت لشراؤه لاما
 غسل من حيض واحتلام اذ لا صنع
 منه ويجب لها آلات أكل وشرب
 وآلات طبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة
 ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه كغرفة
 وما تغسل فيه ثيابها ويجب لها عليه
 تهينة مسكن لأن المطاوعة يجب لها اذ ان
 له وله تعالى أن يكون من فالزوجة أولى

ثانيها ظاهره وانتهت في سبب ذلك وتكررها ونحوها وخالفته عادة أمثالها وهو ظاهر لا مانع منه
ويجب أن مثله مالو كثر الوسخ في بدن الكثرة ونحو عرقها بخلاف العادة لأن الزانية من التلطيف
وهو واجب عليه عيش على مـ * (تنبيه) * جميع ما وجب لها مما مر إذا دفعه لها يجوز أن
تتمعه من استعماله ولو في نحو أكل أو شرب أي فلو خالف واستعمله بنفسه لزمته الأجرة
وأش من مانع ومعلوم أن هذا كله في الرشيعة وأما غيرها من سقية وصغيرة فيصير على وليها
تمكين الزوج من التمتع بامتعتها المأفية من التضييع عليها وأما ما يقع كثيرا من طعنهما ما يأتي به
الزوج في الآلات المتعلقة بها أو كل الطعام فيها وتقديمها للزوج أولن يحضر عنده فلا أجرة
لها عليه في مقابلة ذلك لا تلافيها المنفعة بنفسها ولو أذن لها في ذلك كما لو قال لغيره اغسل ثوبي
ولم يذكر له أجرة بل هو أولى لجريان العادة به كثيرا بخلاف ما لو اشتغل بأخذ ذلك بلا إذن منها
فيلزمه الأجرة لاستعمال ملك الغير بلا إذن ومثل ذلك يقال في القراش المتعلقة بها اه عـ ش
على مـ (قوله ولا بد أن يكون المسكن يليق بها عادة) أي بحيث تأمن فيه على نفسها ومالها
وان قل ويؤخذ منه أنه لا يجب عليه أن يأتيها بمؤنسة حيث أمنت على نفسها ولو لم تأمن
أبدل لها المسكن عما تأمن على نفسها فيه فتبسه له فانه يقع فيه الغلط كثيرا اه عـ ش على مـ ر
والقاعدة أن كل ما كان غليظا كالنفقة والكسوة والاولى برأي فيه حال الزوج وما كان
امتاعا كالمسكن والخدم برأي فيه حال الزوجة اه مـ وقد نظم بعضهم ذلك فقال

ما كان امتاعا كسكن وجب * لمسرة فراج حالها ثقب
وان يكن غليظا كالكسوة * فحال زوج راعه لا الزوجة

(قوله يليق بها عادة) من دار أو حجرة أو غيرها ما كثر أوصاف أو خشب أو قصب وان
كانت من قوم لا يعتادون السكنى وهذا هو المعتقد قل على الجلال واعتبر بحالها بخلاف
النفقة والكسوة حيث اعتبرنا بحاله لأن المعتبر فيه المليك وفيه الامتاع ولانها اذا لم يليقها
يمكنها ابدالها بلائق فلا اضرار بخلاف المسكن فانها ملزمة بملازمته فاضرب بحالها شرح
المنهج وقوله بحاله أي حال اعساره وغيره فلا يعارض ما تقدم من اعتبار محل الزوجة
في جنس النفقة اه برماوى والزوج نقل الزوجة من بلد الى بادية حيث لاقت بها وان خشن
عيشها لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة العيش فيمكنها الخروج عنه
بالابدال وليس له منعها من نحو غزل الوقت استمتاعه ولا استطاعات المسكن الارضية أو نظير
أجنبي فيجب سدّها وله منع نحو أبوابها وولدها من دخوله وان احتضرت حيث كان عندها من
يقوم بقرينتها لا خدمها وله منعها من الخروج ولوارض أبوها أو ولدها أو ولوتهم قل
(قوله كونه ملكه) بل يكفي كونه مكثرا أو معارا ومنه ما لو سكن معها في ملكها أو في ملك
نحو أبيها نعم ان سكن في ذلك بغير إذن ولا منع من خروجه لزمته الأجرة اه قل (قوله تلك
الزوجة) أي المكنة المتقدمة في قوله ونفقة الزوجة الممكنة أي الحرة مسلمة كانت أولا وقوله
من يخدم مثلها أي وان لم يخدم بالفعل في بيت أبيها الشح مثلا كما قررنا شيخنا ومقتضاه أنه لو كان
لا يخدم في بيت أبيها لکن هذه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخداها حل (قوله في بيت
أبيها) فلو ارتفعت بالاتصال الى الزوج بحيث صار يليق بحالها في بيت الزوج الخادم لم يجب

ولا بد أن يكون المسكن يليق بها
عادة لانها لا تملك الانتقال منه ولا
يشترط في المسكن كونه ملكه
(وان كانت) تلك الزوجة (من يخدم
مثلها) بأن كانت ممن يخدم في بيت أبيها
لكن لا يليق بها خدمة نفسها (فعلية
اخذها) لانه من المعاشرة بالمعروف

صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه وأقره في الروضة والواجب خادم واحد ولو ارتفعت مرتبتها
 ويشترط كون الخادم امرأة أو صبيا أو محرما شرح المنوفي وقوله في بيت أيها قيد فلو خدمت
 في بيت زوج قبل فلا يجب على الزوج الثاني اخذها خلافا للقلبي وقد علم من قول المنوفي
 السابق فلوارتفعت الخ (قوله بحجة الخ) ظاهره وان احتاجت لأكثر من واحدة وهو كذلك
 الا ان مرضت واحتاجت لما يزيد حل والمراد بقوله بحجة أي ولو متبرعة ولا تجبر على خدمتها
 للمنة كذا قالوا وفيه نظر لما في دفع الاجنبى النفقة عنه ولأن المنة عليه لا عليها فراجعه قاله
 قال على الجلال (قوله أو أمة له) أي وصي مميز غير مراهق ومحسوس ومحرم لها ولا يخدمها
 بنفسه لأنها تستعبي منه غالبا وتغير بذلك ككسب الماء عليها وجعلها اليها المستحرم أول الشرب
 أو نحو ذلك اه شرح المنهج وقوله غير مراهق أي لا كبير ولو شياها وقوله ومحرم لها أي
 لأذنية مسلمة وعكسه وتعين الخادم ابتداء اليه وفي الانتهاء اليها كأن النفس مالم تكن ربة
 وقوله ولا يخدمها بنفسه أي مطلقا وان كانت لا تستعبي منه أي لا يجبرها على خدمتها بنفسه لأنه
 يحرم عليه ذلك بل لها منعه منها وتجاوز بالرضا ومثله أصوله وأصولها وقوله أو نحو ذلك أي
 الأبرياء ولا تجبره عليه ولا تمتعه منه ولا يلزمها فعله لأنه مما عليه بخلاف ما عليها وبما ذكر سقط
 ما لبعضهم اه برماوى (قوله أو مستأجرة) أي أمة مستأجرة ثلاثين كرا مع قوله بحجة
 لأنها مستأجرة فزرها شيخنا (قوله أو بالاتفاق) عطف على قوله بحجة ولعل الأولى أن يقول
 أو بمن صحبتها لخدمة بالاتفاق فالعبارة فيها قلب لأن الخادم لا يكون بالاتفاق وإنما هو سبب
 في الخدم لأن يقال أطلق السبب وأراد المسبب وهو الذات المنفق عليها (قوله من
 صحبتها) أي من بيت وليها كأن بعثها معها (قوله لحصول المقصود) وهو العاشرة بالمعروف
 (قوله ومكاتب) عطف خاص (قوله لأن ذلك) أي الخدم المذكور وهذا علة للتعميم
 المذكور وجئت فليس مكررا مع قوله فيما سبق تعليلا لقول المصنف فعليه اخذها لأنه من
 العاشرة بالمعروف نعم المناسب العطف في التعليل على قوله كسائر المون لأن يجعل علة للمعلل
 مع علة كما قرره شيخنا (قوله فان أخدمها) ليس مكررا مع ما سبق لأن هذا مفصل وذلك مجمل
 اه (قوله وان أخدمها بمن صحبتها الخ) لا تكرار فيه مع قوله أولا أو بالاتفاق الخ لأن ذلك
 لبيان أقسام واجب الخدم وهذا البيان أنه اذا اختار أحد تلك الأقسام ما الذي يلزمه
 فقول بعضهم انه مكررا استرواح أي قاله من غير تأمل شرح مر (قوله وعلى المتوسط) وإنما
 لم يجب على المعسر ثلث المثل الخادم لأن النفس لا تقوم بدون المتغالبا (قوله في توجيهه) أي
 في توجيه قوله وعلى المتوسط وثالث (قوله على المتوسط) لعل هنا سقط وهو لفظ متبع بقوله
 المتوسط ليكون خبرا عن أن اه مرحوى (قوله ويجب للخادم أيضا كسوة) أي بأن كان
 ملكا له أو لها ولم يستأجره منها أو صحبتها من بيت أيها أما المستأجر فليس له الا الاجرة وقوله كسوة
 تليق بجاله ولو قال دون كسوة الخادمة جنسا ونوعا لكان أولى وعبارة المنهج فيجب له ان صحبتها
 ما يليق به من دون ما للزوجة نوعا من غير كسوة من نفقة وأدم وتوابعهما ومن دونه جنسا
 ونوعا منها اه وقوله ان صحبتها أي ولو أمتها وقوله من نفقة وأدم وتوابعهما وسكتوا عن اللحم
 وقضية كلامهم عدم لزومه كذا في حل قال مر وأوجه الوجهين وجوب اللحم له أي للخادم

وذلك اما بحجة أو أمة له أو لها
 أو مستأجرة أو بالاتفاق على من صحبتها
 من حرة أو أمة لخدمة لحصول المقصود
 بجميع ذلك وسواء في وجوب الخدم
 موسر ومتوسط ومعسر ومكاتب وعبد
 كسائر المون لأن ذلك من المعاشرة
 بالمعروف المأمور بها فان أخدمها
 الزوج بحجة أو أمة بأجرة فليس عليه
 غير الاجرة وان أخدمها بأتمه أنفق
 عليها بالملك وان أخدمها بمن صحبتها
 حرة كانت أو أمة لزمه نفقتها وطرقتها
 * (قائلة) * الخادم يطلق على الذكر
 والائى وفي نفقة قليلة يقال للائى
 خادمة وجنس طعام الخادم جنس
 طعام الزوجة وقدمت وهو مستعمل
 المعسر جز ما وعلى المتوسط على الأصح
 قياسا على المعسر وعلى الموسر وثالث
 على النص وأقرب ما قيل في توجيهه
 أن نفقة الخادم على المتوسط وهو
 ثلث نفقة الخادمة والمذواثلث على
 الموسر وهو ثلث نفقة الخادمة ويجب
 للخادم أيضا كسوة تليق بجاله ولو على
 متوسط ومعسر

حيث جرت عادة البلدة اه ومثله في الرماوي (قوله ولا يجب له سراويل) هذا يعني على
العرف القديم وقد اطر دالا آن العرف بوجوده للعادة وهذا هو المعتمد مراح وهو مفرد
جى به على صيغة الجمع قال ابن مالك

وسراويل بهذا الجمع * شبه اقضى عموم المنع

(قوله وان كانت جملة) لنعصم أى وان كانت تخدم في بيت سيدها (قوله امتاع) أى امتاع
والذي ينبغي على ذلك أنه ليس لها أن تصرف فيه ولا يشترط كونه ملكا له ويسقط بمعنى
الزمان وأما ما كان من باب التملك فيعكس ذلك فلها أن تصرف فيه ويشترط كونه ملكا له
ويصير بنا بمعنى الزمان (قوله لأنه لا يشترط الخ) أى وأقليلك لها يترتب على ملك ذلك له
فأذا ملكه كيف يملكه لها ~~الملك~~ الدليل على عدم اشتراط كونه ملكا اطلاق قوله تعالى
أسكنوهن من حيث سكنتم الآية اه (قوله تملك) أى ان دفعه بقصد أداء ما وجب عليه لها
ويستبر في الظروف أى ظروف الطعام كالحل والديت أن تكون لا ثقة بها فان اطر دت عادة
أمثالها بكونها ناعما واجبت لها كذلك وقال بعضهم الشرط عدم الصارف كأداء الدين اه
مرحوى وعبارة سم الذي تحرر في درس مر أنه لا يشترط في حصول الملك قصد عند الدفع
إليها كون مادفعه عما وجب عليه اذا كان من جنس الواجب بل الشرط أن لا يقصد غير
الواجب من عارية ونحوها وأنه لو ادعى أنه قصد غير الواجب صدق بيمينه لكن أفتى شيخنا
الطيب لاوى غير مرة بأنه لا بد في الملك من قصد عند الدفع كون مادفعه عما وجب عليه وهو
ظاهر اه ويؤخذ من كون الفرش عليها أن لها منع الزوج من النوم عليه لأنه ملكها فلا يجب
عليها التمكين من استعماله وهو ظاهر اه سم (قوله فلو قترت) أى ضيق على نفسها في طعام
أو غيره مما يضرت بها أو أحدهما أو الخادم منها فان لم تمثل فله شر بها على ذلك ان أفاد
والاقتصير ناشئة لامتناعها من الواجب عليها انتسقا فقهها اه مر (قوله وما دام نفعه)
مبتدأ خبر قوله تملك (قوله أول فصل شتاء الخ) والمراد بالفصل هنا نصف العام فالربيع
والصيف فصل والخريف والشتاء فصل قول وتقدم أنه غلب الشتاء على الربيع وجعلهما
فصلا وغلب الصيف على الخريف وجعلهما فصلا وهو ظاهر وعبارة المنهج وشرحه وفه على
الكسوة أول كل ستة أشهر من كل سنة فابتداء اعطائها من وقت وجوبها وتعتبر ب ستة أشهر
أولى من تعبيرة بشتاء وصيف كما لا يخفى اه ووجه الاولوية أنه قد يقع التمكين في الشتاء بعد
نصفه مثلا اه وعبارة قول على الجلال وهي أى السنة فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة
باعتبارها فصلان من فصول السنة الاربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء
هنا هو الفصلان الاولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكين في أثناء فصل
من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقى منه مما يجب فيه وينتدأ بعد تلك البقية فصلا كواصل دائما
وبما ذكر علم أن ما عبر به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله ويعطى الكسوة أول كل ستة أشهر
من وقت التمكين الذي رتب عليهم به على قائل الاول بأنه لا يتصور وجود تمكين في أثناء فصل
اذ كل ستة أشهر من وقت التمكين تحسب فصلا وهكذا ولم يدر هذا الرأى ما لزم على كلامه هذا
من الفساد اذ يقال عليه اذا وقع التمكين في نصف فصل الشتاء مثلا لزم أنه لا تتم السنة أشهر

ولا يجب له سراويل لانه للزينة
وكمال الستر ويجب له الادم لأن
العيش لا يتم بدون وجنسه جس آدم
المخدومة ولكن نوعه دون نوعه على
الاصح ومن تخدم نفسها في العادة
ليس لها أن تخدم خادما وتنفق عليه من
مالها الا ما دنر زوجها كفي الروضة
وأصلها فان احتسجت حرة كانت
أو أمة الى خدمة لربها أو طاعة
وجب اخداها لانهم لا تستغنى عنه
فأشبهت من لا يليق بها خدمة نفسها
بل أولى لان الحاجة أقوى مما نقص
من المرواة ولا اخداها حال الصحة
لزوجة رقيقة الكل أو البعض لأن
العرف أن تخدم نفسها وان كانت
جملة * (تنبيه) * يجب في المسكن
والخادم امتاع لا تملك لانه لا يشترط
كونها ملكا ويجب قيام تملك لعدم
بقاء عينه كطعام وأدم تملك فتصرف
فيها الحرة بما شئت أما الأمة فانما
تصرف في ذلك سيدها فلو قترت بعد
قبض نفقتها بما يضرت فامنه ازوجها
من ذلك وما دام نفعه مع بقاء عينه
ككسوة وفرش وظروف طعام
وشراب وآلات تطيب ومشط تملك
في الاصح وتعطى الزوجة الكسوة
أول فصل شتاء وأول فصل صيف
لقضاء العرف بذلك

الافى نصف فصل الصيف وعكسه فان قال انه يغلب أحد التصفين على الآخر فهو تخصصكم
وترجيح بلا مرجح وأيضاً قد علم أن ما يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف
ويُلزم على تغليب نصف الشتاء أنه يلزم في نصف الصيف ما ليس لازماً فيه أو يسقط فيه ما كان
لازم فيه وعلى تغليب نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه أو يلزم فيه
ما ليس لازماً فيه وكل باطل وإن لم يقل بالتغليب وألحق كل فصل يباقي فصله بطل ما قاله ورجع
الى قائل الاول قال ع ش وينبغي أن يعتبر قيمة ما يدفع لها عند جميع الفصول فيقسط عليه
ثم ينظر لما مضى قبل التمكين ويجب قسط ما بقى من القيمة فيشتري لها به من جنس الكسوة
ما يساويه والخبرة لها في تعيينه اه بحروفه (قوله هذا اذا وافق التسكاح) الاولى أن يقول
التمكين لانها لا تجب الا بالتمكين (قوله من حين الوجوب) نعم ما بين سنة فأكثر كفرش
وبسط وجبة يعتبر في تجديد ها العادة الغالبة كما في شرح م ر أي يجدد وقت تجديده ويؤخذ
من وجوب تجديده وجوب اصلاحه كالسعي بالتجديد سم على ج ومثل ذلك اصلاح ما أعده
لها من الآنية كتنظيف التماس ولو كانت عادتهم جبة تبقى طول السنة لم يجب غيرها كما في
ع ش على م ر (قوله بلا تقصير) ليس قيداً وعبارة شرح المنهج ولو بلا تقصير قال المنوفي
وكذا لو ألتفتها أو غزقت قبل أو ان التزق لكثرة نومها فيها وتحاملها عليها يلزمه الأبدال أيضاً
(قوله أو ماتت) وكذلك لو ولدت الحامل البائن بخلاف ما لو نشرت فانه يسترد ما أخذته
وان أطاعت في أثناء الفصل كما مر برماوى (قوله لم ترد) أفهم قوله لم ترد أن محل ذلك بعد قبضها
فان وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصة كما يحشه
ابن الرفعة لكن المعقد وجوبها كلها وان ماتت أول الفصل واعتمده جمع متأخرون كالاذرى
والبلقيني ولا يقال كيف تجب كلها بمعنى لحظة من الفصل لاننا نقول ذلك جعل وقت اللإيجاب
فلم يفرق الحال بين قليل الزمن وطويله اه م ر في شرحه (قوله ولو لم يكس) وكالكسوة
جميع ما مر غير الاسكان والاختدام للعله المذكورة وهى أن المسكن والخدام امتناع وغيرهما
تقليم ولو تصرف فيما أخذته ثم نشرت رجع في بدله ولا يطل التصرف كذا قاله شيخنا هنا
وسياق قرياعنه وعن شيخنا م ر وابن حجر خلافة في النفقة اه قل على الجلال (قوله
والواجب في الكسوة الخ) * (فائدة) * قال صلى الله عليه وسلم فراش للرجل وفراش لامرأته
والثالث للصيف والرابع للشيطان قال العلماء معناه أن ما زاد على الحاجة فاتخاذها اغما هو
للمباهاة والاختيال والالتها بزيينة الدنيا وما كان بهذه الصفة فهو مذموم وكل مذموم يضاف
للسيطان لانه يرتضيه ويوسوس به ويحسنه ويساعده وقيل انه على ظاهره وانه اذا كان لغیر
حاجة كان للشيطان عليه ميت ومقبل كما أنه يحصل له الميت في البيت الذى لا يذكر الله صاحبه
عند دخوله وأما تعدد الفراش للزوج والزوجة فلا بأس به لانه قد يحتاج كل منهما الى فراش
عند المرض أو نحوه والنوم مع الزوجة في فراش واحد أفضل ما لم يكن لواحد منهما عذر
في الانفراد وهذا ظاهر فله صلى الله عليه وسلم الذى وانظب عليه مع مواظبته على قيام الليل
فاذا أراد القيام لوظيفته قام وتركها فيجمع بين وظيفته وقضاة حاجتها المندوب وعشرتها
بالمعروف لاسيما ان عرف من حالها حرمها على ذلك ولا يلزم من النوم معها الجماع اه زيادى

بعضها

هذا اذا وافق التسكاح أول الفصل
والا وجب اعطاؤها في أول كل سنة أشهر
من حين الوجوب فان أعطاها الكسوة
أول فصل مثلاً ثم تلفت فيه بلا تقصير
منها لم تبدل لاه وفاها ما عليه كالنفقة
اذا تلفت في بدنها فان مات أو أباها
بطلاق أو غيره أو ماتت في أثناء فصل
لم ترد ولو لم يكس الزوج مدة فدين عليه
والواجب في الكسوة الثياب لا قيمتها
وعليه غيائها ولها بيعها لانها ملكها
ولو ليست دونها منعها لان له غرضاً في
فعلها

بها من نسخة المؤلف هذه القائدة الى
آخر القولة ليست من التجريد اه

(وان أعسر) الزوج (بنفقة) المستقبل
 لتلق ماله مثلاً فان صيرت بها وأنفقت
 على نفسها من ماله أو عما اقترضته
 صار ديناً عليه وان لم يقرضها القاضي
 كسائر الديون المستقرة فان لم تصير
 (فلها فسخ النكاح) بالطريق الآتي
 لقوله تعالى فامساك بعروف أو تسريح
 باحسان فاذا عجز عن الأول تعين الثاني
 ولانها اذا فسخت بالحب والعنة فبالعجز
 عن النفقة أولى لأن البسدين لا يقوم
 بدونها بخلاف الوطأ أما لو أعسر بنفقة
 ماضى فلا فسخ على الأصح ولا فسخ
 أيضاً بالاعسار بنفقة الخادم ولا بامتناع
 موسر من الاتفاق سواء أ حضر أم غاب
 عنها التمكنان من تحصيل حقها بالحكم
 ولو حضر الزوج وغاب ماله فان كان
 غائباً بمسافة القصر فأكثر فلها الفسخ
 ولا يلزمها العسر للضرر فان كان دون
 مسافة القصر فلا فسخ لها ويؤمر
 بإحضاره بسرعة ولو تبرع شخص بها
 عن زوج معسر لم يلزمها القبول بل لها
 الفسخ لما فيه من المنفعة لو كان المتبرع
 أباً أو جدياً والزوج تحت حجره وجب
 عليها القبول وقدرة الزوج على
 الكسب كالقدرة على المال وانما
 نفسخ الزوجة بعجز الزوج عن نفقة
 معسر أو عجز عن نفقة موسر أو متوسط
 لم تفسخ لأن نفقته الآن نفقة معسر فلا
 يصير الزائد ديناً عليه والاعسار بالكسوة
 كالاعسار بالنفقة اذا لا بد منها ولا يفي
 البسدين بدونها غالباً ولا تفسخ باعساره
 عن الادم

وبرموى (قوله وان أعسر الخ) أعسر قديم أول والنفقة قيدان وإضافتها للزوجة قيد ثالث
 والمسببة قديم رابع كما أشار إليه الشارح بقوله أما لو أعسر بنفقة ماضى وقوله ولا فسخ
 بالاعسار بنفقة الخادم وقوله ولا بامتناع موسر وقوله ولا تفسخ باعساره عن الادم وينبغي أن
 يزاد قيد خامس وهو كون النفقة نفقة معسر تأمل (قوله الزوج) أي ولو صغيراً أو مجنوناً ثم ان
 كان للزوج ضامن بالاذن وهو موسر فلا فسخ أرضها أب عن محجوره وهو موسر فلا فسخ أيضاً
 وينتبه اعسار الصغير بالينة كغيره واعسار غيره بها ان عرف له مال والا كني العين على العقد
 قل على الجلال (قوله بنفقة) أي بأقل النفقة الواجب وهو مد نفرج مال الوأعسر
 المتوسط أو الموسر عما وجب عليها فلا فسخ لها وقولنا بأقل النفقة أي وما يتبعها ككسوة
 الطحن وغيره لا ينحو ظروف ولا بالأعسار بنفقة الخادم وتصير ديناً عليه عند وجوده أي الخادم
 لا مع عدمه ومنه يصح أنه لا فسخ بالعجز عن أمسه أي الخادم قل على الجلال (قوله فان
 صيرت بها) أي بسبب الاعسار بها أي بالنفقة ولو حذف بها لكان أَوْضَحَ كافي عبارة غيره
 (قوله وأنفقت على نفسها) ليس قيداً بل تصريدياً ولو وقعت بالبيع وان لم يقرضها القاضي
 (قوله صار) أي الواجب والمناسب صارت أي النفقة وقيل صار ديناً أي ما اقترضته
 (قوله فلها فسخ النكاح) ويبحث مر الفسخ بالعجز عما لا بد منه من القرش بأن يترتب على
 عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضروب من الاواني كالذي يثوق عليه فهو الشرب
 سم على حج عس على مر (قوله بالطريق الآتي) وهي امهاله ثلاثة أيام والرفع للقاضي
 واذنه لها في الفسخ كما يأتي (قوله أو تسريح باحسان) فيه أن الكلام في الفسخ منها
 والتسريح طلاق وعبارة مر بعد قول المنهاج فلها الفسخ على الاظهر لخبر الدارقطني والبيهقي
 في الرجل لا يجد شيئاً بنفقة على امرأته يفرق بينهما ما وقفى به عر رضى الله عنه ولم يجز الله أحد
 من الصحابة اهـ (قوله ولا بامتناع موسر) خرج بأعسر (قوله ويؤمر بإحضاره بسرعة)
 قال حج وقضية كلامه أنه لو تعدى إحضاره هذا الخوف لم تفسخ وهو محتمل لشدة ذلك وهذا هو
 المعتمد زى وقال بعضهم ان لها الفسخ حينئذ فقه سداً بن حجر الرذعية (قوله لما فيه من
 المنفعة) أي على الزوجة فم لو سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها الزوج لها لم تفسخ لانها المنفعة عليها
 شرح المنهج وقوله ثم سلمها الزوج لها ليس بقيد بل مثله ما اذا لم يسلمها فلا يفسخ لانه الآن موسر
 حل وقوله لا تنقضاء المنفعة عليها أي لانه أي الزوج ملكها بأخذها من المتبرع اهـ برموى (قوله
 أباً أو جدياً) ومثله السيد مع عبده (قوله والزوج تحت حجره) بأن كان صبياً أو مجنوناً
 (قوله وقدرة الزوج على الكسب) أي وحصله بالفعل واذا عجز عن الكسب بمرض يرجى
 زواله في ثلاثة أيام فلا فسخ وان طال فلها الفسخ دمياطى والمراد بالكسب الحلال يخرج
 الكسب بالجهل والانت الملاحى وبالتجيم ونحو ذلك اهـ برموى (قوله والاعسار بالكسوة)
 أي بأقل الكسوة ويراد بأقل الكسوة ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل والمكعب فانه
 لا فسخ بذلك اهـ حل (قوله عن الادم) خرج بالنفقة كذا قيل وقد توقف في اخراج
 الادم عما ذكر لأن الادم من النفقة الاقل الآن يقال أراد بالقل ما لا تقوم النفس بدونه وهو
 الطعام لا الادم قاله عس وعبارة حل فالادم ليس من معنى النفقة ومثله بالاولى الاواني

والمسكن لان النفس تقوم بدونها بخلاف القوت (و) كذلك ثبت لها خيار (٩١) الفسخ (ان أعسر بالصداق قبل الدخول)

للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض
فأشبه ما اذا لم يقبض البائع الثمن حتى
يجر على المشتري بالفلس والمبيع
باق بعينه ولا تفسخ بعده لتلف المعوض
وسيرة العوض ديناً في الذمة
(تنبيه) لو قبض بعض المهر قبل
الدخول كما هو معتاد وأعسر بالباقي
كان لها الفسخ كما أفتى به البارزي وهو
مقتضى كلام المصنف لصدق العجز عن
المهر بالعجز عن بعضه وبه صرح الجهوري
وقال الاذري هو الاوجه نقلاً ومعنى
وان أفتى ابن الصلاح بأنه لا فسخ اذ يلزم
على اقتائه اجبار الزوجة على تسليم
نفسها بتسليم بعض الصداق ولو أجبرت
لاتخذ الأزواج ذلك ذريعة الى ابطال
حق المرأة من حبس نفسها بتسليم
درهم واحد من صداق هو ألف درهم
وهو في غاية البعد *(تمت)* لا فسخ
باعسار زوج بشئ مما ذكر حتى ثبت
عند قاض بعد الرفع اليه اعسار مبينة
أو اقرار فيسخنه بنفسه أو بساتبه بعد
الثبوت أو بأذن لها فيه وليس لها مع
علمها بالعجز الفسخ قبل الرفع الى
القاضي ولا بعد قبل الاذن فيه نعم
ان عجزت عن الرفع الى القاضي
وفسخت نقد ظاهراً وباطناً للضرورة ثم
على ثبوت الفسخ باعسار الزوج بالنفقة
يجب امهاله ثلاثة أيام وان لم يطلب
الزوج الامهال لينتقم عجزه فانه قد
يعجز لعرض ثم يزول وهي مدة قريبة
يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره

بها مش نسخة المؤلف وسئل الشهاب
الرملي الى قوله اهـ سم ليس من التجريد

والفرش ولو لم لا بد منه للشرب والجلوس والنوم وان لم أن تنام على البلاط والمرحاض ونقل
عن شيخنا أنه يجب أن لها الا أن الفسخ بذلك أي بالنفي لا بد منه للفرش والشرب فعلم أن ما عدا
النفقة والكسوة والمسكن لا فسخ به على الاوّل حل (قوله والمسكن) ضعيف والمعتمد
أن لها الفسخ بالمسكن اهـ مد وعبرة المنهج لو أعسر الزوج باقل نفقة أو كسوة أو مسكن الخ
والمراد أقل المسكن فلا تفسخ اذا وجد المسكن ولو غلب لا تفسخ الا خلافا لما قد يفهم من كلام
العباب أن لها أن تفسخ مع وجود غير اللائق حل وهذا المعنى مستفاد من قوله أعسر
بمسكن أي أي مسكن كان سواء كان لا تقا أو لا تفهمه أنه لو أبسر بأي مسكن كان فلا تفسخ
(قوله ان أعسر بالصداق) أي كلاً أو بعضاً كما سيبيح الشارح عليه على المعتمد في الثاني والمراد
بالصداق الحال بخلاف المؤجل فلا تفسخ به وان حل لانها ضمت بذمتها اهـ مد (قوله
مع بقاء المعوض) وهو البضع (قوله ولا تفسخ بعده) أي الدخول وعبرة الزيادة وفارق
المهر المذكور ان قبله حيث تفسخ بالعجز عنها ولو بعد الدخول بأن المهر في مقابلة الوطء فاذا
استوفاه الزوج كان تالفاً فيعذر عوده بخلاف المذكور ان قبله في مقابلة التمكين اهـ (قوله
وأعسر بالباقي) أي وكان الكل حلاً (قوله نقلاً) أي الذي نقل عن الاصحاب (قوله
ومعني) وهو أن المهر في مقابلة الوطء فاذا استوفاه الزوج كان تالفاً فيعذر عوده وبقاء
البعض كبقاء الكل فإرادته بالمعنى العلة المتقدمة في كلام زى (قوله وان أفتى ابن الصلاح)
ضعيف (قوله لاتخذ الأزواج ذلك) أي تسليم البعض (قوله عند قاض) أي أو محكم
برماوى (قوله ان عجزت) أي حساباً لم تمكن منه أو شرعاً بأن وجدته وطلب منها ما لا يقع
كما في مـ رثينا (قوله عن الرفع للقاضي) أي والمحكم كما يؤخذ مما يأتى (قوله باعسار
الزوج بالنفقة) أو المهر (قوله يجب امهاله ثلاثة أيام) ولو في المهر على المعتمد زى
وسئل الشهاب الرملي رحمه الله عن امرأ عجزت عن زوجها وترك معها أولاداً صغاراً ولم يترك
عندها نفقة ولا أقام لها منفقاً وضاعت مصلحتها ومصلحة الأولاد وحضرت الى حاكم شافعي
وأثبت له ذلك وشهدت وتضررت وطلبت منه أن يفرض لها ولاولادها على زوجها نفقة
فقرض لهم نقداً معيناً في كل يوم وأذن لها في اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستئذنة
عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل القرض والتقدير
صحيح واذا قرّر الزوج لزوجته في نظير كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب في وثائق
الانكحة ومضى على ذلك المدة وطلبت منه بما قرّر لها من تلك المدة وادعت عليه به عند حاكم
شافعي واعترف بذلك وأزعمه فهل الزامه صحيح أولاً وهل اذا مات الزوج وتركت زوجته ولم يقرّر لها
كسوة وأثبتت ذلك بينة وسألت الحاكم الشافعي أن يقرّر لها عن كسوتها الماضية التي
حلقت على استحقاقها نقداً وأجابها بذلك وقرره كما يفعله القضاة الا أن قبل له ذلك أولاً وهل
ما يفعله القضاة من القرض للزوجة والاولاد عن النفقة والكسوة عند العسر والحضور
نقداً صحيح أولاً فأجاب تقرير الخاصكم في المسائل الثلاث صحيح اذا الحاجة داعية اليه
والمصلحة تقتضيه فله فعلاً ويناب عليه بل قد يجب عليه اهـ سم *(فرع)* التمس
زوجة غائب من القاضي أن يفرض لها قرضاً بشرط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه

وحلقها على استحقاق النفقة وأنهم تقبض منه نفقة مستقبلة فحينئذ يقرض لها طيبه نفقة
معسر حيث لم يثبت أنه غيره ويظهر أن محل ذلك إذا كان له مال حاضر بالبلد يريد الأخذ منه
والأقلا فائدة للقرض الآن فائدة هي منسح المخالف عن الحكم بسقوطها بمعنى الزمان وهو
أبو حنيفة وأيضاً في محل ظهور مال فأنأخذ منه من غير احتساج إلى قاض ورجحه الأذري ٨١
س ل * (مسئلة) لو تزوج ابنه بامرأة وضمن لها المهر ثم أعسر الابن فهل لها الفسخ أو لا بد
من أعساره ما العمد أنه لا بد من أعساره كما أجاب به الأذري وأعمده في سؤال له ثم إن
عهد له مال فلا بد من يئنة بثبوت أعساره وإن لم يعده له مال فهل يقبل قوله قياساً على المقر
أو لا بد من اليئنة لأنه يلزم عليه مضاع حق الغير وهو الولد محل نظر سم (قوله لتصيل نفقة)
أي من كل ما تنسخ به ومنه يستفاد أن لها الخروج زمن المهلة ولو غنية حل (قوله بكسب)
أي وإن أمكنها الكسب في بيتها برماوى (قوله لأنه وقت الدعة) أي الراحة قال في المسباح
وقد ودع زيد بضم الدال وقتها وداعة بالفتح والاسم الدعة وهي الراحة اه ويؤخذ من قوله
لأنه وقت الدعة الخ أنها لو توقفت تحصيلها على مبيتها في غير منزل كان لها ذلك ع ش (قوله
وليس لها منعه من التمتع) أي في غير أوقات التحصيل اه م ر ع ش (قوله من التمتع)
وحمل العلامة م ر الأول على غير زمن التحصيل فتسقط نفقتها بمنعها فيه والثاني على وقت
التحصيل فلا تسقط نفقتها بمنعها فيه برماوى (قوله نعم الخ) لا يقال هذا ما ترمع الاستدلال
المتقدم لأن ما تقدم كان القاضي وجوداً وبغزت عن الوصول إليه لاخذها برة لها وقع
أو لمنعه من الوصول إليه وهنا القاضي مفقود بالمرّة شيئاً (قوله ولا يحكم) أي أو كان
يقرمها مالا اه برماوى (قوله في الوسيط الخ) معتمد ع ش (قوله لا خلاف في استقلالها
بالنسخ) فتقول فسمحت نكاحي قال بعض مشايخنا ومروءة المسئلة أن الرفع للقاضي سبق
أذ لا عبرة بعمله بل قاض ونسخها يشهد ظاهرها وباطنها قال بعضهم والقياس لزوم الأشهاد لها
برماوى وسئل م ر عن شخص غاب عن البلد فهل تنسخ عايه زوجته في صيغة الرابع
كل حاضر أو الحكم خاص بالحاضر فأجاب بأنه إن شهدت يئنة شرعية بأنه معسر الآن عن
نفقة المعسر ين ولو باستادها إلى استصحاب بشرطة أمهله الحاكم ثلاثة أيام ومكنها من النسخ
صيحة الرابع وحينئذ الحكم شامل للحاضر والغائب اه من الفتاوى اه م د (قوله
بنت على المدة) أي بنت الفسخ على المدة بمعنى أنه يعتد بالثلاثة الماضية وتفسخ الآن وعادة
م د بنت على المدة فلها الفسخ حالا اه والضابط أن يقال متى أتفق ثلاثة أيام متوالية وبه
استأنفت وإن أتفق دون الثلاثة بنت على ما قبله اه برماوى (قوله فانها تبنى ولا تستأنف)
على اليومين الماضيين فتضم لهما الرابع وتفسخ أول الخامس والحاصل أنه إذا أبسر يوماً
أو يومين ثم أعسر بنت بخلاف ما إذا أبسر ثلاثة أيام فانها تستأنف ولا تبنى اه م ر حوى
وعبارة ابن حجر في شرح الصحفة قوله فانها تبنى أي تبنى على اليومين لتضررها بالاستئناف
فتصبر يوماً آخر ثم تفسخ فيما يليه اه مثل شيخنا عن رجل يملك عصاة عليها ذهب وقضة ولؤلؤ
دفعها لزوجته على السكوت من غير أن يذكر لها أنها ودعة أو هبة فهل تملكها بمجرد وضع اليد
عليها أم كيف الحال أفيدوا الجواب فأجاب الحمد لله وحده العصابة المذكورة أمانة شرعية يده

ولها خروج في التخصيص بل نفقة مثلاً
بكسب أو سؤال وعليها رجوع
لمسكنها لبلالته وقت الدعة وليس لها
منعه من التمتع ثم بعد الامهال يفسخ
القاضي أو هي ياذنه صيغة الرابع نعم
ان لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم في
الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ
فان لم تنفق اليوم الرابع فلا يفسخ تبيين
زوال ما كان الفسخ لاجله فان أعسر
بعد ما سلم نفقة اليوم الرابع بنفقة
الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها كما لو
أبسر في الثالث ثم أعسر في الرابع فانها
تبنى ولا تستأنف ولو رضيت قبل
النكاح أو بعده بأعساره فلها الفسخ
لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها
رضيت به أبداً لأنه وعد لا يلزم الوفاء به
لأن الضرر لا يتجدد

الزوجة المذكورة للزوج نزعها منها قهر اعليها أي وقت أرادها لانها ملكة ولم يصدر منه صبغة شرعية تنقل ملكة عنها الزوجة فهي باقية على ملكه وما اشتهر على السنة العاتمة من أن كل شيء يتمتع فيه المرأة بصير ملكا لها كلام باطل لأصله والله أعلم اه ما قاله بحروفه ايج ولو اختلف الزوجان أو وارانها ما أو أحدهما وارث الا تخفى أمثلة دار فان صلت لأحدهما فقط فله والأفكل تخلف الا تخران لم يكن بينة ولا اختصاص بيد فان حلقا جعلت بينهما وان نكل أحدهما حلف الا تخرو قضي له بها كما سيأتي في آخر الدعوى والبنات ولو اشترى حلياً ودياراً زوجته وزينها بذلك لا يصير ملكا لها بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية مستيق ومثله وارثه ولو جهز بنته بجهز لم يملكه الا بإيجاب وقبول والقول قوله انه لم يملكها ويؤخذ مما تقر بأن ما يعطيه الزوج مصلحة أو صباحية كما اعتد ببعض البلاد لا يملك الا بلفظ أو قصد اهداء واقتناء غير واحد بأنه لو أعطاهام مصر وفا للعرس ودفعوا صباحية فنشزت استردا الجميع غير صحيح اذ التقيد بالشوز لا يتأتى في الصباحية لما قرره فيها كالمصلحة لانه ان تلفظ بالاهداء أو قصد ملكته من غير جهة الزوجة والافه وملكه وأما مصروف العرس فليس بواجب فاذا صرفته بأذنه ضاع عليه وأما الدفع أي المهر فان كان قبل الدخول لم يسترده والا فلا لتقرره به فلا يسترد بالشوز اه برماوى مع زيادة من ع ش على مر

* (فصل في الحضانة) *

وتسمى كفالة وتسمى بالبلوغ أو الأفاقة قل وقال في شرح الروض وتنهى في الصغير بالتمييز وأما بعده الى البلوغ تسمى كفالة قاله الماوردي ومؤيد على من تلزمه النفقة ومن ثم ذكرت هنا لان الحضانة قد توجد مع الارضاع والنفقة وبدونهما وبدون أحدهما فذلك أخرت عنهما ويأتى هنا في اتفاق الحضانة مع الاثهاد وقصد الرجوع مأمراً نفاً ويكفي قول الحاكم لها أَرْضِعِيه واحضنيه ولك على الأب الرجوع وان لم يستأجرها فان احتاج المحضون لخدمة فعلى والده اخذامه بلائق به عرفاً ولا يلزمه خدمته اه (قوله وهو الجنب) وهو من الايط الى الكشح والكشح من آخر الضلع الى الخاصرة (قوله تربية) عبر بالمصدر لان الاعيان اللازمة خارجة عنها وحكمها ما تقدم قريبا (قوله بما يصلحه) فالمراد بالتربية الاصلاح لامعناها المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبيراً مجنوناً لان التربية له بمعنى الاصلاح لا بلوغه سن الكمال اه حل (قوله بغسل) أشار بذلك المصدر الى أن الواجب على الحضانة الاعمال وأما الاعيان فعلى من عليه مؤنته قل (قوله وكحل) بفتح الكاف (قوله في المهد) كالمرجعة وجميع مهادهم وسهام قال في الصباح والمهد والمهاد الفراش وجميع الاول مهود كفاس ونلوس وجميع الثاني مهد ككتاب وكتب (قوله لكن الاناث أليق بها) أي في الجملة فلا ينافى ما يأتي من تقدم الاب على غير الام وأمهاتها ع ش وقال مد هذا نوطنة لما بعده والافه لا يدل على أنها تجب لهن فكان ينبغي أن يقال ثبت الحضانة للنساء والرجال ويقدم النساء على الرجال ويقدم من النساء أم الخ والمراد الاناث والذكور من النسب اذ لاحق فيها المحرم رضاع ولا مصاهرة كما في قل على الجلال (قوله وأولاهن) أي أحقهن بمعنى المستحق منهن أم فلا يقدم غيرها عليها الا باعراضها وتر كها الحضانة فيسلم غيرها

بها من نسخة المؤلف قوله ويؤخذ الى آخر القول ليس من التجريد اه

* (فصل في الحضانة) *

وهي بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحضن بضم كسر ها وهو الجنب اضم الحضنة الطفل اليه وشرعاً تربية من لا يستقل بأموره بما يصلحه ويقويه عما يضره ولو كبيراً مجنوناً كما ن تبعه بغسل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربط الصغير في المهد وتحريره ليكن الاناث أليق بها نوع ولاية وسلطنة لكن الاناث أليق بها لانهن أشفق وأهدى الى التربية وأصبر على القيام بها وأولاهن أم كما قال

وهي بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحضن بضم كسر ها وهو الجنب اضم الحضنة الطفل اليه وشرعاً تربية من لا يستقل بأموره بما يصلحه ويقويه عما يضره ولو كبيراً مجنوناً كما ن تبعه بغسل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربط الصغير في المهد وتحريره ليكن الاناث أليق بها نوع ولاية وسلطنة لكن الاناث أليق بها لانهن أشفق وأهدى الى التربية وأصبر على القيام بها وأولاهن أم كما قال

مادامت متمتعة اه ع ش على م ر (قوله واذا فارق) ومثل الفراق الموت واحترز
بقيد المفارقة عما اذا كان الابوان على النكاح فان الولد يكون معهما بقوماً بكفايته الاب
بالاتفاق والام بالحضانة والتربية ان كان على دينها (قوله فهي أحق) أي مستحقة بحضانتها
أي الى سبع سنين ولذا قال الشارح ثم المميز بخير الخ ومحلها اذا لم يكن للمعضون زوج أو زوجة
يمكن تمتع كل بالآخر والافه وأولى من كل الأقارب ووثقة الحضانة في ماله ثم على الاب لانها
من أسباب الكفاية كالنفقة ولها أن تطلب عليها أجرة كمالها أن تطالبها بالرضاع فاذا حضنت
مدة أو أرضعت مدة من غير طلب أجرة لم تستحق لعدم التزامها (قوله لو فور شفتها) أي
تمامها قال القاضي ولأن جهات التقديم ثلاثة الولادة والوراثة والقربة والجميع موجودة فيها
فان امتنعت الام منها لم تجبر عليها واتقلت لأمتهاتها واذا توزعت في أهلها فلا بد من ثبوتها
عندكم قاله النووي في فتاويه وقال في الروضة في باب الحجر اذا كان النزاع في الاهلية بعد
تسليمها الولد لم ينزع من يدها ويقبل قولها في الاهلية أو قبله لم يسلم اليها الا بعد ثبوتها واذا طلبت
أجرة عليها وهن المتبرعة قدمت عليها برماوى (قوله ثم بعد الام أمتهاتها) محل ذلك
اذا لم يكن للمعضون بنت والافهى مقدمة على أمتهاتها الام كما يأتي في الفرع بعده وحاصل
ما ذكره الشارح من مراتب النساء الخ لخص سبع وقد نظمها بعضهم فقال
أم فاة بها بشرط أن ترث * فأمتهات والد لقتد ورث
أخت نخالة فبنت أختيه * فبنت اخ يا صاح مع عمته

ثم اعلم أن المستحق للحضانة ان تمحض انا فاقدمت الام فأمتهاتها الى آخر ما تقدم وان تمحض
ذكوراً ثبتت الحضانة لكل قريب وارث ولو غير محرم كبن العم ولا تثبت لمحرم غير وارث كما في
الام والخمال وان اجتمع الذكور والانا فقدمت الام ثم أمتهاتها ثم الاب ثم أمتهاتها ثم الأقرب
فالأقرب وهذا حاصل ما في الروضة وهو توضيح لما ذكره الشارح (قوله وان علت الام) لاجابة
لهذه الغاية مع قوله ثم أمتهاتها ولها ويمكن على بعد أنه أتى بلشاً كامة ما بعده ولو قال وان علون أي
الامتهات لكان أولى (قوله فأمتهات أب) أي بعد الاب (قوله وهي) الضمير عائدة على الغير
وهو مذكر فكان حقه أن يقول وهو الخ ويجاب بأن الغير هنا مؤنث في المعنى فلذلك صحت
اعادة الضمير المؤنث عليه ومن ثم قال قل قوله وهي أي الواحدة منهم وأجيب أيضاً بأنه
استسبب التأنيث من المضاف اليه (قوله كما أم أي أم) لادلائهم بما ين لاحق له في الحضانة
وقدمت أمتهات الام على أمتهات الاب لقوتهم في الارث فانهم لم يقطن بالاب بخلاف أمتهاته
ولأن الولادة قيم محقة وفي أمتهات الاب مظنونة وقوله لادلائهم بما ين لاحق له أي بحال وهو
أبو الام فكأن كالأجنبية بخلاف أم الام اذا كانت الام فاسقة أو متزوجة لاستحقاقها
الحضانة في الجملة وقوله وفي أمتهات الاب مظنونة وذلك لأنه يحتمل أن يكون الولد من غير وطء
الاب كأن يكون من زنا اه (قوله فأخت) أي للمعضونة ولولام وهو مطلق على فأمتهات
أب (قوله لانها أقرب) أي وترث أيضاً برماوى (قوله لانها تدلى بالام) الظاهر أنها تدلى
بالجدة شيخنا (قوله فبنت أخت) ولولام (قوله كالأخت مع الاخ) أي كما أن الأخت
مقدمة على الاخ أي اذا اجتمعت الأخت مع الاخ قدمت فكذلك بنت الأخت تقدم على بنت

(واذا فارق الرجل زوجته) بطلاق
أو فسخ أو لعان (ولم منها ولد) لا يزدكر
صكان أو أنى أو ختنى (فهى أحق
بحضانتها) لو فور شفتها ثم بعد الام
أمتهاتها وارثات وان علت الام
تقدم القربى فالقربى فأمتهات أب
كذلك ونخرج بالوارثات غيرهن
وهى من أدلت بذكرين أو ثنتين كما تم
أبى أم فأخت لانها أقرب من الخالة
نخالة لانها تدلى بالام فبنت أخت فبنت
أخ كالأخت مع الاخ فعممة

الاخ لان ابن المقدم مقدم (قوله لزيادة قرابتهم) الاولى لقوة قرابتهم (قوله فرع) غرضه
 تقيد ما تقدم واشتمل هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات وتقديم الزوج
 ذكر اكان أو أثنى على سائر الاقارب فالحكم الاول بتقيد به قوله سابقا فأمتهات لها وارثات الخ
 أى محل تقديم الجدات بعد الام اذ الم يكن للمحزون بنت والاقتداه عليهن والحكم الثانى
 بتقيد به قوله سابقا أو أثنى على سائر الاقارب (قوله عند عدم الابوين) أما الابوان
 فبما تقدمان عليهما (١) وعليه فلو اجتمعت جدته لام وأب وبنت قدم الاب وان كان محجوبا بأم الام
 ثم البنت ولاحق لام الام لحيها بالبنت فلما كانت محجوبة بالبنت قدم الأب عليها وأطال ابن
 حجر في التردد فيه فليراجع اه ع ش (قوله أو زوج) شمل الذكر والاثنى بدليل تعميم الشارح
 ولكن قوله تتمعه بها قاصر فيزاد أو تتمعه بها اذا كان محضونا وفي بعض النسخ تتمعه به أى بالمحزون
 الشامل للذكر والاثنى (قوله يمكن تتمعه) أى الزوج به أى بالمحزون (قوله والمراد بتتمعه بها)
 أى اذا كان المحزون أثنى ومثل الزوجة الزوج فلا بد أن يتأق منه الوطء لها وعبرة ع ش
 والمراد بتتمعه بها ووطؤه أى حاضنا كان أو محضونا * (فائدة) * لو كان كل من الزوج
 والزوجة محضونا فالحضنة لحاضن الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيسبى
 أمرها من يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج (قوله فلا بد أن تطيقه) أى فلا بد أن
 يتأق ووطؤها وأن تطيقه والا فلا تسلم اليه ولا تقدم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج
~~يملكه~~ كنه الوطء والزوجة مطيقة والابان كانت مطيقة الوطء وهو لا يتأق منه فلا تقدم على
 غيرها حل وعش (قوله فلا تسلم اليه) ولو قال لأطوها وان كان ثقة ع ش (قوله
 وثبت الحضنة لاثنى) أى زيادة على ما مر وهذا شروع في الكلام على اجتماع محض الاناث
 وغرضه زيادة خمسة لهن الحضنة زيادة على ما تقدم وهن بنت الخالة وبنت العم وبنت العم
 لابوين أو لأب وبنت الخال على المعتمد (قوله لم تدل بذكر غير وارث) صادق بصورتين بأن لم
 تدل بذكر أصلا كأن تدل بامات كبت الخالة وبنت العم أو أدلت بذكر وارث كبت عم لابوين
 أو لأب ومفهومه أنها اذا أدلت بذكر غير وارث لا حضنة لها كبت الخال وبنت العم للام وأم
 أبي الام وهو مسلم في الأخيرين والمعتمد في بنت الخال ثبوت الحضنة لها واعلم أن الاقسام ثلاثة
 اجتماع اناث فقط ذكور فقط اجتماع الصنفين وحاصل القسم الاول أنه يقدم الام ثم أمتهات
 ثم أمتهات الاب ثم الاخت مطلقا ثم الخالة مطلقا ثم بنت الاخت مطلقا ثم بنت الاخ مطلقا ثم العم
 مطلقا ثم بنت الخالة ثم بنت العم ثم بنت العم لابوين أو لأب ثم بنت الخال وأما اجتماع الذكور
 فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ بأقسامه الثلاثة ثم ابن الاخ لابوين أو لأب ثم العم لابوين أو لأب
 وأما اجتماع الذكور والاناث فتقدم الام على كل الذكور ثم أمتهات كذلك ثم الاب يقدم على
 كل الاناث غير الام وأمتهاتها ثم أمتهات الاب تقدم على كل الذكور ثم اذا عدت الاصناف
 الاربعة الام وأمتهاتها والاب وأمتهاته يقدم الاقرب من الحواشي ذكر اكان كان كاخ وابن أخ
 يقدم على حالة وعمه أو أثنى كاخت وبنت أخ يقدم على عم لابوين أو لأب وابن عم كذلك فان

(١) بهامش نسخة المؤلف قوله وعليه
 أى على كون الابوين مقدمين عليها فهو
 مستأنف لا معطوف على قوله عليها اه
 وكتب على قوله بأم الام أى أم أمها اه

قوله به أى بالمحزون هذا على ما في بعض
 النسخ الذى ينبى عليه قيل
 وما بالعهلين قدم * اه

وتقدم أخت وخالة وعمه لابوين عليهن
 لاب لزيادة قرابتهم وتقدم أخت وخالة
 وعمه لأب عليهن لأم لقوة الجبهة
 * (فرع) * لو كان للمحزون بنت قدمت
 في الحضنة عند عدم الابوين على الجدات
 أو زوج يمكن تتمعه بها قدم ذكر اسكان
 أو أثنى على سائر الاقارب والمراد بتتمعه
 بها ووطؤها فلا بد أن تطيقه والا فلا
 تسلم اليه كما صرح به ابن الصلاح في
 فتاويه وثبت الحضنة لاثنى قرينة غير
 محرم لم تدل بذكر غير وارث

استوياد كورة وأثوة أقرع وقوله لم تدل بك غير وارث كما علم من التقييد بالوارثات فيما مر
 بخلاف غير القرينة كالمعتقة وبخلاف من أدلت بك غير وارث كبنيت خال وبنيت عم لأم وكذا
 من أدلت بوارث أو بآثي وكان المحضون ذكرا انتهى شرح المنهج وقوله كبنيت خال لأنها تدل
 بين لاحق له في الحضنة أصلا وهو ضعيف والمعتمد استحقاقها وعلى عدم ثبوته لبنت العم للام
 يفرق بأن الخال أقرب للام من بنت العم لأن أباه الذي هو الخال أقرب للام كذا قيل حل
 وراجع ما في حاشية من ل (قوله كبنيت خالة) وتقدم بنت الخالة قياسا على أمها (قوله ولذكر
 قريب) أي بعدما تقدم من الأناث لما يأتي أنه لو اجتمع ذكور وبنات الخ ع ش والمراد بقوله
 لذكر أي عند فقد الأناث وهذا شروع في الكلام على اجتماع محض الذكور وله أربعة أحوال
 اجتماع الارث والمحرمية كالأب اجتماع الارث دون المحرمية كابن العم فتقدمها كابن الخال
 فقد الارث فقط كالخال (قوله أو غير محرم كابن عم) الظاهر أن الكاف استقصائية إذ ليس لنا
 ذكر وارث قريب غير محرم إلا ابن العم (قوله والولاية) وبهذا فارق بنت العم للام كما مر أيضا
 برماوى (قوله بترتيب ولاية النكاح) متعلق بتبنت المقدر أي تبنت الحضنة لذكر قريب
 وارث على ترتيب ولاية النكاح والمراد بقوله بترتيب ولاية النكاح أي في الجملة لأن الاخ للام له
 حق هناك دون ولاية النكاح ولم يقل على ترتيب الارث لأن البنت تقدم على الاخ هنا كما في النكاح
 بخلافه في الارث قاله في شرح المنهج وقوله لأن البنت أي لأنها تبنت لأصول قبل الحواشي
 وقوله كما في النكاح رد عليه أن الاخ للام هنا مقدم على العم ولا ولاية له في النكاح اه حل
 مع زيادة (قوله ولا تسلم مشتهة لغير محرم) ظاهر كلامهم أن المحضون الذكر يسلم لغير المحرم
 أي للذكر غير المحرم ولو كان مشتهى والراجح أنه لا يسلم له أخذ من العلة فكان من حقه أن
 يقول ولا يسلم مشتهى وينبغي أن يكون ذلك إذا وجدت رية والابن انتفت فتسلم له حل
 وعبارة البرماوى قوله لغير محرم ظاهر كلامه تسليم الذكر ولو كان مشتهى وهو كذلك حيث
 لارية وبهذا يجمع التناقض اه واعلم أن هذا أعنى قوله ولا تسلم الخ راجع لقوله ولذكر
 قريب الخ ولو قال ولا يسلم مشتهى ذكر ا كان أو آثي لغير محرم كذلك ليرجع أيضا لقوله وتبنت
 لآثي قرينة المكان أولى كذا قيل وهو يقتضى أن الآثي غير المحرم له الحق في حضنة الذكر
 المشتهى وفي من ل خلافه ويؤيده ما تقدم عن شرح المنهج من قوله أو بآثي وكان المحضون
 ذكرا (قوله لثقة) أي لامرأة ثقة (قوله بعينها) أي بعينها غير المحرم وكان عليه إبراز
 الضمير لأن الصفة عبرت على غير من هي له (قوله كبنته) أي أو غيرها ولو بأجرة من ماله لأن
 الحق له في ذلك برماوى والمراد ببنته التي يستحق منها فتسلم اليه أي تجعل عنده مع بنته نعم أن كان
 مسافرا وبنته معه في رحله سلمت اليها لاله كما لو كان في الحضر ولم تكن بنته في بيته وبهذا يجمع
 بين قولهم في وضع تسلم اليه وفي آخر تسلم اليها شرح الروض (قوله وان علمت) أي
 الأمهات والأفلا حاجة اليه بعد قوله فأمهاتها أي لو قلنا ضمير علمت راجع للام واذ رجع الضمير
 للأمهات فكان يقول وان علمت (قوله فأب فأمهاته) المراد كما قاله سم أنه يقدم بعد
 الأب أمهاته ثم الجد ثم أمهاته وهكذا ع ش (قوله لما مر) ان كان تعليلا لتقديم الأم فالذي
 مر هو قوله لو فور شفتها وان كان تعليلا لتقديم الأب فالذي مر هو قوله لو فور شفتها وقرابته

كبنيت خالة وبنيت عمه ولذكر قريب
 وارث محرم كابن كاخ أو غير محرم
 كابن عم لو فور شفتها وقوة قرابته
 فالارث والولاية يزيد المحرم بالمحرمية
 بترتيب ولاية النكاح ولا تسلم مشتهة
 لغير محرم حذرا من الخلوة المحرمة بل
 تسلم لثقة بعينها هو كبنته وان اجتمع
 ذكور وبنات قدمت الأم فأمهاتها
 وان علمت فأب فأمهاته وان علمت

بالأثر والولاية والحرمية في المحرم ولهذا قال شيخنا العسماوي لم يميز هنا شيئا وإنما مر في شرح
 المنهج فراجعوه وبعبارة أولاهن أم لو فور شفقها الخ وإن اجتمع ذكر وروايات فأم فأمهاتها
 ذاب فأمهاته وإن عدل لأمراه قال حل قوله لأمراه أي من تقديم الأم على أمهاها لو فور
 شفقها وقدمت أمهاها الأم على الأب لأنها بالنسبة أليق وقدم الأب على أمهاها لأنه أقوى
 وقدمت أمهاها الأم على أمهاها الأب لقوتها (قوله الأقرب فالأقرب من الحواشي) رد
 عليه تقديم الحالة على بنت الأخ والأخت إذ قد وجد التقديم ولا أقربية تأمل شو برى (قوله
 قدمت الأخت) فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ شرح المنهج وقوله على أخ أي
 ولو شقيقا وقوله وبنت أخ أي ولو من الأم وقوله على ابن أخ أي ولو لأبوين (قوله
 أصبر) أي أشد صبرا وتجلدا على تحمل المشاق وقوله أبصر أي أشد بصيرة أي علم بأمر
 الحضنة فهو عطف مغاير (قوله ذكره) كعمين أو أئمة كخالتين (قوله فلا يقدم على
 الذكر) أي في محل لو كان أي تقدم عليه شرح الروض فلا كان للمعضون أخوان ذكر
 ونثنى جعل النثنى كالتدوير في قرع بينهما ولا يجعل كالنثنى حتى يقدم على الذكر بدون قرعة
 وقوله صدق بينهما أي في قدم على الذكر من غير قرعة لثبوت أئمة بينهما وانظر هلا قال
 الشارح فلا يقدم عليه وما نسكته الأظهار في محل الأضمار (قوله ثم المميز) وهو من وصل إلى
 حالة بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستني وحده ولا يتقيد بسبع سنين قل وقبل
 التمييز بيني عندهم هو عنده أم شيخنا زاد في المنهج أن افتقر أبوهم من السكاح وهو جرى على
 الغالب كما قاله سم على حج حتى لو كانت الأم في سكاح الأب ولا يأتيا إلا أحبا ما كان كما لو افتقرا
 في التخيير كما ذكره عس وللهذا أسقطه الشارح هنا قائله (قوله إن صلحا) فإن لم يصلح
 إلا أحدهما تعين فلا يخير (قوله ولو فضل أحدهما الآخرينا) أي بأن كانا عدلين لكن
 أحدهما أرجح عدالة فلا يسيأني أن الفاسق لا حضنة له ومقتضى القياس أن يجري مثل ذلك
 في غير المسلمين بأن يكون أحدهما أعدل في دينه ويقدم اليهودي أو النصراني على الآخر
 إن كان حربيا أو مجوسيا أو مرتدا كما هو معلوم (قوله فأيهما) موصولة مبتدأ وبجمله اختار
 صله والعائد محذوف أي اختاره وبجمله سلم خبر وظاهر كلامه تخير الولد وإن أسقط أحدهما
 حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما ورد في الروايات فلا يمنع المختار من كفالته كقوله الآخر
 فإن رجع الممتنع منهما أعيد التخيير وإن امتنعا وبعدهما مستحقان لها بكثرة وجدة تخير بينهما
 والأجبر عليهما من تلزمه نفقته لأنهما من جلة الكفالة شرح م (قوله خير غلاما) وإنما
 يدهى عرفا بالغلام المميز فصيح الاستدلال به ومثله الغلامه قال في المصباح الغلام الابن الصغير
 ثم قال قال الأزهري وسمعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكر غلام فلم يخصوا الغلام
 بالمميز أم عس على م (قوله في الانتساب) صوابه في التخيير وكتب بعضهم قوله
 في الانتساب أي عند الاشتباه فيما إذا وطئ رجلان امرأة بشبهة وأنت بولد يمكن من كل منهما
 فإنه يعرض على القائف فإن ألحقه بأحدهما فالامر ظاهر فإن لم يوجد قائف أو تخيرا ونفاه
 عنهما وألحقه بهما انتسب بعد كماله لمن يميل طبعه إليه سواء كان الولد ذكر أو أنثى (قوله
 وقد تقدم) أي التمييز على السبع الخ وظاهرنا طاعة الحكم بالتمييز أنه لا يتوقف على بلوغه

الأقرب فالأقرب من الحواشي ذكر
 كان أو أنثى فإن استويا قريبا قدمت
 الأخت لأن الإناث أصبر وأبصر فإن
 استويا ذكر وذكورة أو أنثى قدمت بقربة من
 خرجت قربة على غيره والنثنى هنا
 كالتدوير فلا يقدم على الذكر فلو ادعى
 الأئمة صدق بينهما (ثم المميز) بخير
 ندبا (بين أئمة) إن صلحا للحضنة
 والشروط الأئمة ولو فضل أحدهما
 الآخرينا أو ما لا أو محبة (فأيهما
 اختاره سلم إليه) لأنه صلى الله عليه وسلم
 خير غلامين أبيه وأمه رواه الترمذي
 وحسنه والغلامه كالكفالة
 في الانتساب ولأن القصد بالكفالة
 المحظ للولد والمميز أعرف بحفظه
 فيرجع إليه وسن التمييز بالأسبع
 سنين أو ثمان تقريبا وقد تقدم على
 السبع وقد يأتى آخر عن الثمان

سبع سنين وأنه اذا جاوزها بلا تمييز بقي عند أمته والثاني ظاهر وأما الأول فقياس ما مر في كونه
لا يؤمر بالصلاة قبل السبع وأن ميزانه لا يغير حيث لم يبلغها ويفرق بأن عدم الأمر بالصلاة
لما فيها من المشقة تخفف عنه حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فإن المدار فيه على معرفة ما فيه
صلاح نفسه وعدمه فيقيد بالتمييز وإن لم يجاوز السبع اه ع ش على م ر (قوله فداره) أي
التخير وقوله عليه أي التميز (قوله ويعتبر في تميزه) ظاهر كلامه أن ذلك داخل في حد التميز
وليس كذلك فكان الأولى أن يقول في تخييره إلا أن يجاب بأن في معنى مع (قوله بأسباب
الاختيار) وهي الدين والمحبة وكثرة المال وغير ذلك مما يقتضي الميل اه شيخنا (قوله إلى
حصول ذلك) أي ما ذكر من المعرفة وقوله وهو أي حصول ذلك (قوله ويخير) أي المميز
الذي لأب له أيضا بين أم وإن علت وجدة وإن علا م د وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المتن
يخير بين أبويه ليس قيداً (قوله أو غيره) أي بعد فقد الجدة (قوله من الحواشي) أي المذكور
من العصابات أخذ من قوله بجامع العصبية ع ش (قوله كما يخير) حيث لأب بين أب وأخت
لغير أب ولولام مع أن الاخت للأب مقدمة على الاخت للام اه حل وتقدم أنه عند اجتماع
الذكور والاناث يقدم الأب على سائر الحواشي ومن جملة اسم الاخت والحالة فالأب مقدم
عليها ومقتضى ما هنا أن المحضون كان قبل التمييز عند الاخت والحالة ويخير بعده بين من كان
عندها وبين الأب وهذا لا يأتي إلا على القول الضعيف القائل بتقديمهما على الأب فليست أم
وليخرر ويجاب بأنه كان قبل التمييز عند الأب فيخير بعد التمييز بين الأب والاخت والحالة عند
عدم أمهاته وما المانع من ذلك ثم رأيت في سم مائه قال في الارشاد ويخير بين مستحقه
وأخت قال شارحه هو يفيد أنه لا يخير بين الأب والاخت ولا بينه وبين الحالة قال وهو المعتمد
الموافق لما في الروضة وأصلها وما في المنهاج من ترجيح التخير بين الأب والاخت وبينه وبين
الحالة تفرع على المرجوح وهو تقديمهما على الأب قبل التمييز (قوله وأخت لغير أب) أي
شقيقة أو لام بخلاف التي للأب فلا يخير بينهما وبين الأب لانها لم تدل بالام سم مع أن الاخت
للأب مقدمة على الاخت للام حل أي فلا يصح إخراجها فالأولى أن يقول كاتب وأخت
ويحذف قوله لغير أب وما علل به سم لا يمنع حقها وقد يجاب بأن الاخت للأب مدلية به وهو
موجود فكان مانعاً لها والاخت الشقيقة تدل بجهد الأب والام فاعتبرت جهة الأم وكذا
الاخت للام وحل تقديم الاخت للأب على الاخت للام قبل التمييز (قوله وله بعد اختيار
أحدهما الخ) أي فيه حل باختياره الثاني بعد اختيار الأول فيحول إليه وليس المراد بذلك
الإباحة المقابلة للتحريم لأنه غير مكلف ع ش (قوله ليس بعورة) مقتضاه ولو أمر رجلاً
اه حل (قوله وهل هذا) أي عدم منعه زيارة أمته (قوله الأول) معتمد (قوله وينع الأب
أنتي) محله إذا لم يمنعها زوجها أو كانت مخدرة فيجب على الأب تمكينها من زيارتها سم لكن
في شرح م ر خلافه في المخدرة اه ع ش والمراد بقوله وينع الأب أنتي أي ندباً فلو أطلقها
لاتها لم يحرم ع ش على م ر مع زيادة (قوله وعدم البروز) مطلق سبب على سبب (قوله
والام أولى منها) ظاهره عدم الفرق في الام بين المخدرة وغيرها وهو كذلك اه م ر ع ش وعبارة
البرماوى فإن كان لها عذر ولو بتخديرها أو منع زوجها أرسلت البنت إليها اه (قوله

فداره عليه لا على السن قال ابن الرفعة
ويعتبر في تميزه أن يكون عارفاً بأسباب
الاختيار والأخر إلى حصول ذلك وهو
مؤكد إلى اجتماع القاضى ويخير أيضاً
بين أم وإن علت وجدة أو غيره من
الحواشي كاخ أو عم أو ابنه كالأب
بجامع العصبية كما يخير بين أب وأخت
لغير أب أو حالة كالأم وله بعد اختيار
أحدهما تحول للأخر وإن تكرر
منه ذلك لأنه قد يظهر له الأمر على
خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره
قبل نعم إن غلب على الظن أن سبب
تكرره قلة تميزه تركه عند من يكون
عنده قبل التمييز فإن اختار الأب ذكر
لم يمنع زيارته أمته ولا يكلفها الخروج
لزيارته لئلا يكون ساعياً في العقوق
وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج
لأنه ليس بعورة وهل هذا على سبيل
الوجوب أو الاستحباب قال في
الكفاية الذي صرح به البندنجي
ودل عليه كلام المارودي الأول
وينع الأب أنتي إذا اختارته من
زيارة أمته لأن الصيانة وعدم البروز
والام أولى منها بالخروج لزيارتها
ولا تمنع الأم زيارة ولديها على العادة
كسوم في أيام

نعم ان كان يسيرا كيوم في سنة
كافي الشرح الصغير لم تسقط الحضانة
كمريض يطرأ أو يزول (و) ثانيها
(الحزبية) فلا حضانة لرقيق ولو مبعضا
وان أذن له سيده لانها ولاية وليس من
أهلها ولا لأنه مشغول بخدمة سيده
وانما لم يؤثر اذنه لأنه قد يرجع
فيشوش أمر الولد ويستثنى ماله
أسلمت أم ولد الكافرة ولدها يتبعها
وحضانته لها مالم تسكن كما حكم
في الروضة في أمتهات الاولاد والمعنى
فيه كما في المهمات فراغها يمنع السيد
من قربانها وفورشة قناتها (و) ثالثها
(الدين) أي الاسلام فلا حضانة لكافر
على مسلم اذ لا ولاية له عليه ولا له رجعا
فتنه في دينه فيحضنه أقارب المسلمين
على الترتيب المأثر فان لم يوجد أحد
منهم حضنه المسلمون وموته في ماله
فان لم يكن له مال فعلي من تلزمه نفقته
فان لم يكن فهو من محاييج المسلمين
وينزع نديا من الأقارب الذميين ولا
ذمي وصف الاسلام وتثبت الحضانة
للكافر على الكافر والمسلم على الكافر
بالاولى لان فيه مصلحة له (و) رابعها
وخامسها (العفة والامانة) جمع
المصنف بينهما لتلازمهما اذ العفة
بكسر المهملة المكف عما لا يحل
ولا يحمد قاله في المحكم والامانة ضد
الخيانة فكل عفيف أمين وعكسه
فلوعبر المصنف عن الثالث الى هنا
بالعدالة لكان أخصر فلا حضانة
لغاسق لان الغاسق لا يلي ولا يؤمن
ولان المحضون لاحظ له في حضنته
لانه ينشأ على طريقته وتكني العدالة
الظاهرة كشهود النكاح

عليه زمن انعمائه برماوى فان زاد على ثلاثة أيام انتقلت للابعد (قوله كيوم في سنة) ويثبته
ثبوت الحضانة في ذلك اليوم لوليه اه مد (قوله فلا حضانة لرقيق) أي على حر أو رقيق ابتداء
أو دوما اه برماوى (قوله ويستثنى الخ) أي من قوله فلا حضانة لرقيق (قوله وحضنته
لها) ظاهره وان وجد غيرها كان كانت أمها مسلمة حرة خالية من الموانع اه ع ش (قوله
مالم تسكن) فلونكت قال الرافعي صار للاب أحق بالولد الا أن يكون الولد عميلا فيضاف
أن يفتنه عن دينه فلا يترك عنده قال النووي الصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا حضانة للكافر
على مسلم فلا حضانة هنا للاب زى فيجربى في الولد ما ذكره الشارح في الشرط الثالث من قوله
فيحضنه أقارب المسلمين كيف هذا مع أن أباه كافر فليس له أقارب مسلمون ويمكن أن يكون له
أخت وخالة وأخ وعم أسلموا وعبارة البرماوى قوله مالم تسكن فان نكتت انتقلت الحضانة
لأهلها المستحقين لها للاب لكفره اه وقال ع ش فان نكتت فوليها الحاكم (قوله والدين)
أي التوافق في الدين (قوله فلا حضانة لكافر على مسلم) أي ولو باللفظ في وصف الاسلام من
أولاد الكفار نزاع منهم وجوب احترام الكلمة ويحضنه المسلمون وان لم يكونوا من أقاربه
وموته في ماله ثم على من تلزمه موته ثم على المسلمين وأقاربهم كلامهم ثبوتها للكافر على الكافر
وهو كذلك وسواء فيما ذكره الذكر والاثني اه برماوى وحاصله أن الصورة أربع مسلم على مسلم
كافر على كافر مسلم على كافر في هذه الصور تثبت الحضانة والرابعة حضانة الكافر على المسلم فقير
صحيحة (قوله فهو من محاييج المسلمين) أي من محتاجي المسلمين فتكون موته في بيت المال
فان لم يكن فعلى ميسير المسلمين كما قرره شيخنا (قوله لان فيه) أي في المسلم أي في حضنته
مصلحة له أي الولد (قوله والامانة) ذكر ع ش في حاشيته على ابن قاسم الغزالي أن المراد بالامانة
أمنها على حفظ الطفل بأن لا يغشى عليه معها محظور وعليه فهي مغيرة للعفة اه شيخنا
(قوله جمع المصنف الخ) لا يمتنى أن المعطوفات فيها يجمع بين كل معطوفين أكن اذا ظهرت
حكمة بين معطوفين متلاصقين منها ينبغي التنبية عليها كما هنا قل (قوله لتلازمهما) فيه نظر
مع ما ذكره فيهما فالوقال لما بينهما من العموم المطلق لكان مستقيما قل والاولى أن يكون
بينهما عموم وخصوص وجهي (قوله عما لا يحل) أي عما يحرم فيخرج المكروه أو عما لا يحل
حلالا مستوي الطرفين بأن لم يحل أصلا وهو الحرام أو يحل حلالا غير مستوي الطرفين
فيدخل المكروه وهذا أنسب بقوله ولا يحمد أي فاعله على فعله اذ المكروه لا يحمد فاعله
على فعله على أن العفة تكون على ترك الحلال فضلا عما فيه شبهة ولا يقال لهذا خاتن وبهذا
علم أن ما ذكره بقوله فكل عفيف أمين وعكسه غير مستقيم على أن هذا التعبير غير صحيح
هنا اذ الكلام فيما يسل الحضانة وهو ما فيه فسق كما أشار إليه قل (قوله فلو عسر
بالعدالة) ان أراد بالعدالة عدالة الشهادة مثل الشروط الخمسة السابقة وان أراد بها عدالة
الرواية خرجت الحرية ودخل غيرها مما شملته عدالة الشهادة وكل غير صحيح قل نعم لو عبرا من
بعدم الفسق لكان أولى كما اذا أسلم الكافر فانه يقال له غير فاسق لا عدل لعدم حصول الملكة
التي تحصل بها العدالة عنده وتكني العدالة الظاهرة ولو قبل التسليم ويصدق في بقائها بعده
فان توزع فيها قبله فلا بد من ثبوتها عند الحاكم ولا بد في الشهادة من بيان السبب كالشهادة

بالجرح اه برماوى (قوله ان وقع نزاع) أى قبل أن يتسلم الحاضن المحضون والاقبل
قول الحاضن فى الاهلية قل (قوله بأن يكون أبواه مقيمين الخ) الاولى أن يقول
بأن يكون الحاضن مقيما لأن الكلام فى شرائط استحقاق الحضنة وصنيع الشارح بقوله
بأن يكون الخ لا يناسب الا تكون الإقامة شرط التصدير الولد بين أبويه كما قرره شيخنا
والحاصل أن من له الحضنة ان أراد سفره غير نقله كان الولد مع المقيم حتى يرجع المسافر
وان أراد سفره نقله كان الولد مع العصابة سواء كان المقيم أو المسافر اذا أمن الطريق والمقصد
والاقامة أولى (قوله فلو أراد أحدهما) أى الابوين كما هو صريح كلامه وهو لا يناسب
التعميم بعده بقوله فالعصابة من أب أو غيره فتأتلى قل وقال بعضهم فلو أراد أحدهما أى أحد
من له حق فى الحضنة (قوله فالمقيم أولى) ما لم يكن المقيم الأم وكان فى بقائه معها ضياع
مصلحة كما لو كان يعلمه القرآن أو الحرفة وهما لا بد لا يقوم غيره مقامه فالأب أحق بذلك
كما تقدم عن البرماوى ومثله فى العنانى (قوله لخطر السفر) طالبت مدته أو لولو أراد
كل منهما سفر حاجة فالأم أولى على المختار فى الروضة شرح المنهج والظاهر أن الحاجة ليست
بتبدل مثلها للزوجة وعبارة م ر فان أراد كل منهما واختلما مقصدا وطريقا كان عند الأم
وان كان سفرها أطول ومقصدها أبعد اه أى لأن السفر فيه مشاق والأم أشفق عليه
من الأب والمراد بخطر السفر مشاقته (قوله أو لنقله) ويصدق فى قصدها فان ردت عليها
اليمين حلفت وأمسكت أى المحضون برماوى (قوله من أب) أى ولو كان سفره فى بادية
والأم فى مدينة ولا فرق بين أن يكون الأب أو فى البلد التى فيها الأم أم لا فان لم يكن
أب ولا جد وأراد الاخ الانتقال وهناك عم أو ابن عم مقيمان فليس للاخ أخذه بخلاف الأب
والجد اه برماوى (قوله أولى به من الأم) أى وغيرها وقال قل قوله أولى من الأم كان
الانساب بما قبله أن يقول أولى من غير العصابة وقوله من الأم نعم ان سافرت معها استمر حقها
كما يعود لها اذا عاد من سفره برماوى (قوله ان أمن خوفا فى طريقه الخ) أى ولو كان وقت
شدة حر أو برد ونضر بذلك ويجوز له سلوك البحر به وإيس خوف الطاعون مانعا وان وجد
فى أمثاله ويحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها غير طاعة برماوى (قوله والا) أى
بأن لم يأسن الخوف (قوله وقد علم الخ) هذا قيد لقوله فالعصابة من أب وغيره ولو غير محرم
أولى فانه شامل لابن العم والمحضون أى مشتماة (قوله وانخلو من زوج) قضية اطلاقه
أنه لا فرق فى حصول الخلو من الزوج بين الطلاق الرجعى وغيره وهو المذهب المنصوص
لأنه انما يسقط حقها بالنكاح لا اشتغالها بالاستمتاع وبالطلاق الرجعى يحرم الاستمتاع كما يحرم
بالطلاق البائن شرح المنوفى مع تصرف (قوله فلا حضنة لمن تزوجت) أى لامرأة تزوجت
بمن لا حق له فى الحضنة فان طلقت عادا استحقاقها وعبارة م ر أو طلقت منكوحه ولو رجعا
حضنت حالا وان لم تنقض عقدتها ان رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد وذلك لزوال المانع
ومن ثم لو أسقطت الحضنة حقها اتقلت لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها اه بحروفيه (قوله
وان لم يدخل بها) أى بمجرد العقد وان كان الزوج غائبا وعبارة متن المنهج ولانما حكمه غير آيه
اه والمراد غير آيه وان علا كما فى زوجة الجسد أى الأب وذلك بأن يزوج ابنه بنت زوجته

نعم ان وقع نزاع فى الاهلية فلا بد من
نبوتها عند القاضى (و) سادسها
(الإقامة) فى بلد الطفل بأن يكون
أبواه مقيمين فى بلد واحد فلو أراد
أحدهما سفره لانه نقله كحج وتجارة
فالمقيم أولى بالولد عمرا كان أولا حتى
يعود المسافر لخطر السفر أو لنقله
فالعصابة من أب أو غيره ولو غير محرم
أولى به من الأم حفظ الانساب ان أمن
خوفا فى طريقه ومقصده والا فقامت
أولى وقد علم مما مر أنه لا تسلم مشتماة
لغير محرم كابن عم حذرا من الخلوة
المحترمة بل لثقة توافقه ككبنته
(و) سابعها (الخلو) أى خلوا الحضنة
(من زوج) لا حق له فى الحضنة فلا
حضنة لمن تزوجت به وان لم يدخل بها

وان رضى أن يدخل الولد داره فليبر
 ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني
 هذا كان يطين له وعاء ويجري له حواء
 ويثدي له سقاء وان اباه طلقني وزعم أن
 ينزعه مني فقال صلى الله عليه وسلم أنت
 أحق به ما لم تنكحي ولانها مشغولة عنه
 بحق الزوج فان كان له فيها حق كم الطفل
 وابن عمه فلا يطل حقها بنكاحه لان
 من نكحته له حق في الحضانة وشقيقته
 تحمله على رعايته فيتعاونان على كفالته
 وثانها أن تكون الحاضنة مرضعة
 للطفل ان كان المحضون رضعا فان لم
 يكن لها لبن أو امتنعت من الارضاع
 فلا حضانة لها كما هو ظاهر عبارة المنهاج
 وقال البلقيني حاصله ان لم يكن لها لبن
 فلا خلاف في استحقاقها وان كان لها
 لبن وامتنعت فالاصح لاحضانة لها
 انتهى وهذا هو الظاهر وتاسعها أن
 لا يكون به مرض دائم كالسل والقالج
 ان عاق تألمه عن نظر المحضون بأن كان
 بحيث يشغله تألمه عن كفالته وتدير أمره
 أو عن حركة من يباشر الحضانة فتسقط
 في حقه دون من يدير الامور بنظره
 ويباشرها غيره وعاشرها أن لا يكون
 أبرص ولا أحمى كما في قواعد العلائق
 وحادي عشرها أن لا يكون أعشى كما
 أفق به عبد الملك بن ابراهيم المقرئ
 من أعمى ومن أقران ابن الصباغ
 وأقره عليه جمع من محقق المتأخرين
 وثاني عشرها أن لا يكون مغفلا كما قاله
 الجرجاني في الشافي وثالث عشرها
 أن لا يكون صغيرا لانها ولاية وإس
 هو من أهلها (فان اختل منها) أي
 الشروط المذكورة (شرط) فقط

من غيره قتل لعمته ويموت أبوه وأمه فتحمضه زوجة جده ثم لو خالعتة على حضنته ولو مع مال آخر
 لم تسقط حضنتها بالنكاح لانه عقد اجارة وهو لازم كما قاله البرماوي (قوله وان رضى) أي
 الغير أي ولم يرض الاب المذكور والاسمزة لها ولا حق لنا نكحة أي الام اه برماوي (قوله
 وعاء) بالنصب خبر المكان وقوله حواء أي حوايله (قوله وزعم) قال في المصباح زعم من باب
 قتل وفي الرعم ثلاث لغات فتح الزاي بالجواز وضيمها الاسد وكسرهما البعض قيس ويطلق بمعنى
 القول ومنه زعمت الخفية وزعم سيوره أي قال وعليه قوله تعالى أو تسقط السماء كما زعمت
 أي كما أخبرت (قوله كم الطفل) أي ولو كان أبوه موجودا لان الام حينئذ مقدمة عليه
 وعبارة شرح المنهج الامن له حق في الحضانة بقيد زنده بقولي ورضى فلها الحضانة وتعبيري
 بذلك أولى من قوله الاعمة وابن عمه وابن أخيه اه وقوله وابن أخيه هو مثلك كل ويصور
 بأن كان للطفل أخت لأم ثم نكحت ابن أخيه لايه وكانت الحضانة لتلك الأخت كذا قاله حل
 والاشكال مبني على أن الحاضنة كانت هي الام ووجه الاشكال أن أختا الطفل ان كان شقيقته
 فأنه ابن ابنها وأولادته فكذلك أولاديه فهي منكوبة الاب ومحصل الجواب تصوير المسئلة
 بما اذا كانت الحاضنة غير الام وهي أخته لأمه فيجوز أن تزوج بابن أخيه لايه (قوله
 أن تكون الحاضنة مرضعة) هذا رأي ضعيف وقوله وقال البلقيني معتمد وهو مقابل
 لما قبله وعبارة المنهج ولان ذات لبن لم ترضع الولد اذ في تكليف الاب مثلا استجار من ترضعه
 عندها مع الاعتناء عنه عسر عليه اه ومفهوما استحقاق غير ذات اللبن وفيه نزاع في شرح
 الروض قال مر المعتمد الاستحقاق كما دل عليه كلام المحرر فانها لا تنص عن الذكر اه سم
 عش وقوله عسر عليه أي مع تقصيرها فلو كانت غير لبنون لم الاب ذلك وان عسرا برماوي
 (قوله حاصله) ليس هذا حاصل ما سبق اذ هذا غيره بل هو حاصل كلام ذكره في شرح الروض
 (قوله فالاصح لاحضانة لها) وان رضيت بأجرة ووجد الاب متبرعة فالاصح لكم على جواب
 الاكثرين أنه لاحضانة لأم حينئذ كذا أفاده الامام البلقيني دمياطي (قوله وهذا هو
 الظاهر) معتمد (قوله كالسل) أي القسبة وهو بالكسر مرض معروف ولا يكاد صاحبه
 يبرأ منه وفي كتب الطب انه من أمراض الشباب المخوفة لكثرة الدم فيهم وهي قروح تحدث
 في الرئة اه مصباح (قوله والقالج) هو كافي المصباح مرض يحدث في أحد شقي البدن طولا
 فيبطل احساسه وحركته وربما كان في الشقين ويحدث بغثة (قوله ان عاق الخ) عبارة
 الروضة فان كان في أحدهما مرض لا يربح زواله كالسل والقالج ان كان بحيث يؤلم ويشغل
 الام عن كفالته وتدير أمره سقط حق الحضانة وان كان تأثيره عسرا لحركة والتصرف
 سقطت الحضانة في حق من يباشرها بنفسه دون من يشير بالامور ويباشرها غيره اه (قوله
 عن نظر المحضون) أي اذا كان لا يباشره بنفسه بأن كان عنده شخص يباشره بدليل
 ما بعده (قوله أو عن حركة) معطوف على قوله كفاية (قوله أن لا يكون أعشى) أي ان كان
 يحتاج لمباشرة ولم يجد من يتولى ذلك عنه كافي مر وهذا ما بعده من الشرطين خارجا بشرط
 العدالة هذا غير ظاهر في الاعشى لانه يوصف بالعدالة (قوله وثالث عشرها أن لا يكون
 صغيرا) هذا الشرط يغني عنه ما تقدم من اشتراط العدالة اذا العدل لا يتفيه من البلوغ

(قوله سقطت حضانتها) الاولى سقطت الحضانة لان كلام المصنف شامل للذكر والانثى وقوله أى لم تستحق حضانة أراد به هذا التأويل دفع ما قد يقال ان السقوط فرع عن الوجود مع أن الكلام في نفي الاستحقاق ولو أتى كلام المصنف على أصله وجعله شاملا للملوط وأفقد شرطه على الحاضن لسكان أعم وأولى فتأمل قل (قوله على ألف مثلا) أو على حضانة الولد فقط مرحومى (قوله وحضانة ولده) أى وتزوجت في أثناء السنة فليس له انتزاعه منها وليس الاستحقاق هنا بالقرابة بل بالأجارة اه دمياطى وبهذا يعلم ما في كلام الشارح من السقوط والساقط قوله وتزوجت وقد تطلعت شروط الحضانة بقولى

الحق في حضانة للجامع * تسع شرائط بلا منازع
بلوغه وعقله وعريته * اسلامه لمسلم عدالته
اقامة سلامة من ضرر * كبرص وفقد البصر
ومرض يدوم مثل القالج * كذاخلوها من التزويج
الا اذا تزوجت بأهل * حضانة وقد رضى بالطفل
وعدم امتناع ذات الدار * من الرضاع لو بأخذ آخر

اه د (قوله كان كملت) أنت هنا نظرا الى أن أصل الحضانة للأنثى والافلا يتقيد قل (قوله على المذهب) متعلق بقوله أو رجعية (قوله حضنت) أى حالها بقوله بولاية جديدة من حاكم كافى الاب والجد والناظر بشرط الواقف ولا خامس لهم اه د ودله لو امتنعت من الحضانة ثم رضيت فانه يعود أخذها مما هنا ولا يجبر الا اذا الزمها نفقة المحضون ومثل الام في ذلك كل من له حق الحضانة ولو قام بكل الاقارب مانع من الحضانة رجع في أمرها للقاضي الامين فيضعه عند الاصلح منهم أو من غيرهن كما يحسنه الادوى خلافا لما وردى في قوله لا يختلف المذهب في أن أزواجهن اذا لم يمنعهن كن باقيات على حقهن اه برماوى مع زيادة من شرح م د وعبارة سم فان زال المانع ثبت الحق واستشكله بعض الفضلاء بما لو شرط النظر للارشاد من أولاده فاستحقه أحدهم لكونه الارشد ثم صار غير ارشد ووجدوا أحدا ارشده منه استحق ولو عاد الاقل ارشد لم يستحق والفرق أن الحق هنا للمعين غاية الامر أنه مشروط بشرط فاذا زال ثم عاد استحق وهناك الحق لغير معين بل للموصوفين فاذا اتقى وانتقل الحق لغيره لم يعود اه (قوله قبل انقضاء العدة) قال في الروض وشرحه ولصاحب العدة المنع من ادخاله أى الولد بيمينه الذى تعتد فيه لئلا يكتن اذا رضى به استحققت بخلاف رضا الزوج الاجنبى بذلك في أصل النكاح لان المنع ثم لاستحقاقه التمتع واستهلاك منافعه فيه وهنا للمسكن فاذا أذن صار معبرا اه د (قوله ولو غابت الام) أى ولودون مسافة القصر وأشار به الى شرطين آخرين للحضانة وليس الثانى مكررا مع الثامن السابق لان ما مر في الامتناع من الارضاع وهذا في الامتناع من الحضانة (قوله وضابط ذلك) أى الانتقال وقوله أن القريب اذا امتنع أى أو غاب (قوله وهو مقيد) هذا ليس خاصا بالام بل كل من وجبت عليه النفقة وامتنع من الحضانة أجبر عليها كذا فى م د (قوله ما مر) أى من الحضانة أو التخيير (قوله كالصبي) معتمد أى بمعنى دوام ولاية الاب وان علا عليه فذا ذكره

(سقطت) حضانتها أى لم تستحق حضانة كما تقر نعم لو خالها الاب على ألف مثلا وحضانة ولده الصغرى سنة فلا يسقط حقها في تلك المدة كما هو في الروضة أو آخر الخلع حكايته عن القاضي حسين مع لاله بأن الاجارة عقد لازم ولو فقد مقتضى الحضانة ثم وجد كان كملت ناقصة بان أسلمت كافرة أو تابت فاسقة أو أفاقت مجنونة أو عنت رقيقة أو طلقت منكوحه بائنا أو رجعية على المذهب حضنت لزوال المانع وتستحق المطلقة الحضانة في الحال قبل انقضاء العدة على المذهب ولو غابت الام أو امتنعت من الحضانة فالجدة مثلا أم الام كالمومات أو بنت وضابط ذلك أن القريب اذا امتنع كانت الحضانة لمن يليه وظاهر كلامهم عدم اجبار الام عند الامتناع وهو مقيد بما اذا لم تجب النفقة عليها الولد المحضون فان وجبت كان لم يكن له أب ولا مال أجبرت كما قاله ابن الرقعة لانهم من جملة النفقة فهي حينئذ كلاب (خاتمة) ما مر اذا لم يبلغ المحضون فان بلغ بأن كان غلاما وبلغ رشدا ولى أمر نفسه لاستغنائه عن بكفه فلا يجبر على الإقامة عند أحد أبويه والاولى أنه لا يفارقهما البتة كما قال الماوردى وعند الاب أولى للعجائنة نعم ان كان أمرد وخيف من انفراده ففي العدة عن الاصحاب انه يمنع من مفارقة الابوين ولو بلغ عاقلا غير رشيد فأطلق مطلقون انه كالصبي

ابن كج والرافعي لا يلائم ذلك وهو ضعيف وكتب بعضهم قوله كالصبي ان اراد انه كالصبي أي
تدوم حضائته فلا يصح لانها تنتهي بالبلوغ وان اراد كالصبي من جهة ثبوت ولاية ماله فصحيح
لكن لا يلائمه كلام ابن كج بعده لانه تفصيل في ثبوت الحضائنه وعدمه والحاصل ان المعتمد انه
يسكن حيث شاء حيث لا رية وولاية ماله للاب فكان الاولى حذف العبارة بالمره (قوله
فللام) أي يجب ذلك اه شيخنا (قوله في دعوى الرية) كان يقول رأيت فلانا خارجا من
عندك فتسكر فلا يكف بينة لان فيه فضيحة وهيئة (قوله لو أقام بينة) أي على الرية (قوله
الخنثى) أي كونه محضونا وتقدم أنه يحتاط فيه حاضنا ومحضونا قل (قوله لم أرفيه) أي
فيما ذكر من الحضائنه والكفالة (قوله وجهان) وهما جواز الانفراد وعدمه (قوله
ويعلم التفصيل) وهو أن الاولى أن لا يفارق الابوين أو أحدهما ان لم تكن رية والاوجب
عدم المنازعة انتهى والله أعلم

(كتاب الجنائيات)

أي على الابدان بقرينة ذكر الجنابة على الاموال فيما سبق وهو باب القصب وما سياتي وهو باب
السرقه والقصاص الذي هو موجب الجنابة أحد الكليات الخمس التي شرعت لحفظ النفس
والنسب والعقل والمال والدين ولهذه شرعت الحدود وحفظ هذه الامور فشرع القصاص
حفظ النفس فاذا علم القاتل أنه اذا قتل قتل انكف عن القتل وشرع حد الزنا حفظ
للانساب فاذا علم الشخص أنه اذا زنى رجم أو جلد انكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظ
للعقل فاذا علم الشخص أنه اذا شرب المسكر حد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة حفظ
للمال فاذا علم السارق أنه اذا سرق قطعت يده انكف عن السرقة وشرع قتل الردة حفظ
للدن فاذا علم أنه اذا ارتد قتل انكف عن الردة اه مرحومي والقتل ظاهرا عدوانا كبر
الكبائر بعد الشرع بالله وموجب لاستحقاق العقوبة في الدنيا من حيث حق الآدمي
وفي الآخرة من حيث حق الله تعالى ويسقط حق الله تعالى بالتوبة الصالحة لانها مباحة منه
على الرجوع أو بالرجوع المبرور على الصحيح لا تسليم نفسه للقتل ويسقط حق الآدمي بالعفو ولو جازا
أو بالقود أو بأخذ الدية فلامطالبة له في الآخرة ومذهب أهل السنة أن القتل لا يقطع
الاجل وانما موته بأجله خلافا للمعتزلة وأما خبر ان المقتول يتعلق بقاتله يوم القيامة ويقول
يا رب ظلمي وقتلني فقطع أجلي فتكلم في اسناده وبتقدير محتمل فهو محمول على مقتول سبق في علم
الله تعالى أنه لو لم يقتل لكان يعطى أجلا زائدا اه برماوى وقوله والقتل طلب الخ أي من حيث
القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهدا وموتنا ولا مانع منه لكن ينبغي أن أفراد متقاوثة
فقتل المسلم أعظم اثما من قتل الكافر وقتل الذي أعظم من قتل المعاهد والمؤمن وقد رتبهم لاصل
التفاوت قوله صلى الله عليه وسلم لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها أما الظلم
من حيث الاقيبات على الامام كقتل الزاني الحصن وتارك الصلاة به بدأ امر الامام له فينبغي
أن لا يكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر وقوله أو بأخذ الدية أي في قتل لا يجب القود
وعليه فلو عني عن القصاص مجازا أو على الدية سقط الطلب عن القتال في الآخرة وقوله فلا
مطالبة له في الآخرة ظاهره لا للوارث ولا للمقتول قال ابن القيم والتمهيد ان القاتل يتعلق به

وقال ابن كج ان كان عدم اصلاح
ماله فكذلك وان كان لديه فقيل تدام
بعضائه الى ارتفاع الجبر والمذهب
أنه يسكن حيث شاء قال الرافعي
وهذا التفصيل حسن انتهى
وان كان أثنى فان بلغت رشيدة فالاولى
أن تكون عند أحدهما حتى تزوج
ان كانا مقترفين وبينهما ان كانا مجتمعين
لانه أبعد عن التهمة ولها أن تسكن
حيث شاءت ولو بكر اه اذا لم تكن
رية فان كانت فللام اسكانها معها
وكذا الاولى من العصبية اسكانها معه
اذا كان محرما لها والافنى موضع لائق
بها يسكنها ولا حظها دفعها اعمار
النسب كما يمنعها نكاح غير الكف
وتجبر على ذلك والامر دمه فيمادكر
كما مررت الاشارة اليه ويستحق الولي
ببينه في دعوى الرية ولا يكاف بينة
لان اسكانها في موضع البراءة أهون
من التضيعة لو أقام بينة وان بلغت غير
رشيدة ففيها التخصيص بل المات قال
النووي في نواقض الوضوء حضائنه
الخنثى المشكل وكفاله بعد البلوغ
لم أرفيه نقلا وينبغي أن يكون كالبنات
البكر حتى يجزى في جواز استتلاله
وانتراده عن الابوين اذا شاء وجهان
انتهى ويعلم التفصيل فيه مما مر

(كتاب الجنائيات)

ثلاثة حقوق حق لله وحق للمقتول وحق للمولى فإذا سلم القاتل نفسه طوعا واختيارا للمولى
 ندما على ما فعل خوفا من الله تعالى وتوبة تصوحا سقط حق الله بالتوبة وحق الأولياء بالاستيفاء
 أو الصلح والعفو وبقي حق المقتول يعرضه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب ويصلح بينه
 وبينه اه وهو لا ينافي قوله فلا مطالبة أخرى بل هو أرحم على أن عدم المطالبة لتعويض الله
 إياه اه ع ش على م ر قال بعضهم يتنعم القتل إلى الأحكام الخمسة واجب كقتل المرتد
 وحرام كقتل المعصوم بغير حق ومكروه كقتل الغازي قريبه إذا لم يسعه بسب الله تعالى
 مثلا ومن دواب كقتل الغازي المذكور إذا سمعه بسب الله أو رسوله ومباح كقتل الإمام الأسير
 عند استواء الخصال في الاضطية فراجع اه وأما قتل الخطاف لا يوصف بحرام ولا حلال لأنه
 غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو كفعل البهيمه والمجنون برماوى مع زيادة من قال على الجلال
 قال ع ش على م ر قلت ينبغي أن يراجع ما ذكره في قتل الإمام الأسير فإنه انما يقتل
 بالمصلحة وحيث اقتضت المصلحة قتله أحتمل أن يكون واجبا أن ترتب على عدمه مفسدة
 ومنه دوا أن كان فيه مصلحة ترجع على الترتيب بل يحتمل الوجوب حيث ظهرت المصلحة في قتله
 (قوله تشمله) أى الجراح وذكر الضمير وكان حقه أن يقول لتشملها أى الجراح لأن هيئة
 الجمع مؤنثة لأن جراح جمع جرح كسهم وسهام وكلاب ويجاب بأنه ذكر باعتبار المذكور
 وقوله والقطع من ذكر التخاص بعد العام لأنه من جملة الجراح والجراح جمع جرح بالفتح
 أو الضم أخذ من قول الخلاصة فعل وفعله فعال لهما اه إلى قوله وفعله مع فعل فاقبل
 (قوله عما يوجب حدا) لا يخفى أن ذكر هذا يدل على أنه أراد بالجناية ما يعر الجناية على
 الأعراض كالقذف وهو غير مستقيم فلو فسر نحوهما بنحو الموضحة والهاشمية لكان أولى
 فتأمل مد وقوله كالقذف أى والتعزير كوطء الزوجة في دبرها ولو قال المحشى ولو فسر
 نحوهما بأذهاب المعاني لكان أولى لأن الموضحة والهاشمية داخلان في الجراح فتأمل (قوله
 أو تعزيرا) كما إذا قذف صغيرة لا تطيق الوطء (قوله وان كانت مصدرا) أى والمصدر لا يثنى
 ولا يجمع إذا كان لغويا كيد كما قال ابن مالك

والتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وأفرده

(قوله والاصل في ذلك قبل الإجماع الخ) فيه أن هذه الآية لا تدل على وجوب القصاص
 في القتل فقط مع أن المراد الاستدلال على الجنائيات الشاملة للقتل والجرح ونحو ذلك فالدليل
 أنخص من المدعى شيئا وعبارة قل والاصل في ذلك أى في الجنائيات أى في مجموعها اندليس
 في الآية الاما فيه قصاص من قتل أو قطع وليس في الحديث الا الاول اه (قوله اجتنبوا)
 أى اتركوا والموتى بقات المهلكات بالعذاب والعقاب وهو بكسر الموحدة اسم قاعل من
 أوبقته الذنوب أهلكته اه مصباح (قوله والسحر) سحر السحر سحر الخافسيه ولأنه يفعل
 في خفية وهو لغة صرف الشئ عن وجهه تقول العرب ما سحر له عن كذا أى ما صرفك عنه
 فكانت الساحر لما رأى الباطل في صورة الحق فتدسحر الشئ عن وجهه أى صرفه هذا أصله أى
 من حيث اللذة وأما حقيقة فتد قبل انه عبارة عن التويه والتخيل ومذهب أهل السنة أنه له
 وجودا وحقيقة وقيل إن السحر يؤثر في قلب الايمان فيجعل الانسان على صورة الجار

بهمش نسخة المؤلف قوله قال بعضهم
 إلى آخر القول يستفاد من الشرح
 وليس من التصريح اه

عبر بهادون الجراح تشمله والقطع
 والقتل ونحوهما مما يوجب حدا
 أو تعزيرا وهو حسن وهو جمع جنائيات
 وجعت وان كانت مصدرا لتووعها
 كما سيأتى إلى عمد ونحوه وشبهه عمد
 والاصل في ذلك قبل الإجماع قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم
 القصاص في القتل وأخبار كغيب
 الصبيحتين اجتنبوا السبع الموبقات
 قيل وما هن يا رسول الله قال الثمرات
 بالله تعالى والسحر

والجار على صورة الكلب وقد يطير السارق في الهواء وهذا القول ضعيف عند أهل السنة وروى عن الشافعي أنه قال السحر يخل ويمرض وقد يقتل حتى أوجب القصاص على من قتل به وفي حاشية الرحاني على المصنف شارح السنوسية السحر لغة صرف الشيء عن وجهه واصطلاحاً من أوله النفوس الخبيثة أفعالا وأقوالا يترتب عليها أمور خارقة للعادة بتأثير الله عادة وله حقيقة عندنا واعتقاداً باحتماله كقوله ولا يظهر إلا على يد فاسق ويلزم به القصاص اهـ بحروقه (قوله التي حرّم الله) أي حرّم الله قتلها بكل شيء إلا بالحق فلم يحرمه بل جوزه والحق يشمل القصاص والحد (قوله والتولي) أي الفرار ويوم الزحف أي يوم زحف الكفار على المسلمين والمراد التولي من غير مقتض له كزيادة العدو على ضعفنا (قوله المحصنات) أي الحررات وقوله الغافلات أي البريات التي لم يقع منهن ما يقتضي القذف والد كور كالأبائ وقد نظمها بعضهم من الخفيف فقال

أكل مال اليتيم والشر والسكر وأكل الربا وقذف المبرا
والتولي يوم زحف وقتل النفس سبع قدأوبقت من تجرا

ونصف البيت التام من قتل (٢) وقوله تجرا أي تجاري على غيره بالذهب كورات (قوله وقتل الآدمي) مبتدأ خبره قوله من أكبر الكبائر وفيه بيان النفس في الحديث وما فيه القصاص في الآية وقال قل صوابه اسقاط لفظ من أخذاً مما ذكره بعده فتأمل والمراد بالآدمي ما يشمل المسلم والكافر المعصوم وإن كان قتل المسلم أعظم من قتل الذي وقتل الذي أعظم من قتل المعاهد وأما الظلم من حيث الاقيسات على الإمام كقتل الزاني المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الإمام له بها فلا يكون كبيرة فضلاً عن كونه من أكبر الكبائر كما تقدم عن ع ش (قوله هذا) بكسر النون ثم بالذال المهملة المشددة أي شريكاً ومما تلا أو تطيرا (قوله ولدك) ليس قيدا وقوله مخافة أن يطعم بفتح أوله أي يأكل وليس قيدا وإنما قيد به لما كلة قوله ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم واباهم قال بعضهم وإنما قيد بالولد تغيراً عما كان يقع في الجاهلية من قتل أولادهم خشية الفقر (قوله في خطر المشيئة) أي إن شاء عذبه وإن شاء سامحه أي في خوف المشيئة لأنه يمكن أن يشاء الله عذابه قال اللقاني

ومن يمت ولم يتب من ذنبه * فأمره موقوف لربه

(قوله ولا يخلد عذابه) أي قاتل النفس أي سواء تاب أم لا (قوله تظاهرت) أي اجتمعت وتقوت (قوله لا يموت إلا بأجله) أي فراغه (قوله والقتل لا يقطع الأجل) قال اللقاني وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

(قوله خلافاً للمعتزلة) عبارة شرح المقاصد وزعم كثير أن القاتل قد قطع عليه الأجل وأنه لو لم يقتل لعاش إلى أمد هو أجله الذي علم الله موته فيه لولا القتل (قوله القتل على ثلاثة أضرب) خص القتل بالذكر لانه الغالب والأقوال أقسام تجري في القطع والجرح وإزالة المعنى وعبارة النهج هي أي الجناية على البدن سواء أكانت من هبة للروح أم غير من هبة من قطع ونحوه ثلاثة عمد الخ أي لأربع لها يحكم الوجود والعقل (قوله وعمد خطأ) بالاضافة ويقال له شبه عمد وخطأ شبه عمد وآخره عن العمد والخطأ لا خفاء بها

وقتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق وأكل الربواً وكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات وقتل الآدمي عمداً بغير حق من أكبر الكبائر بعد الكفر فقد شئت النبي صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله تعالى قال أن تجعل لله نداً وهو خلقك قبل ثم أي قال أن تقتل ولداً مخافة أن يطعم معك رواء الشيخان وتصح توبة القاتل عمداً لأن الكافر تصح توبته فهذا أولى ولا يتم عذابه بل هو في خطر المشيئة ولا يخلد عذابه إن عذب وإن أصرت على ترك التوبة ككسائر الكبائر غير الكفر وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها فالمراد بالخلود المكث الطويل فإن الدلائل تظاهرت على أن حصاة المسلمين لا يدوم عذابهم أو مخصوص بالمستحل كما ذكره عكرمة وغيره وإن اقتص منه الوارث أو عفا عنه على مال أو مجازاً فظواهر الشرع تقتضي سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما أفنى به النووي وذكر مثله في شرح مسلم ومذهب أهل السنة أن المقتول لا يموت إلا بأجله والقتل لا يقطع الأجل خلافاً للمعتزلة فإنهم قالوا القتل يقطعه ثم شرع في تقسيم القتل بقوله (القتل على ثلاثة أضرب عمد خطأ ومخد خطاً)

(٢) قوله ونصف البيت التام الخ الظاهر التون الأولى من قوله النفس وهي الساكنة اهـ معجمه

من كل منهما شرح م ر ومن الخطا ما لورى مهد رافعهم قبل الاصابة تنزيلا لطر والعصمة منزلة طرق واصابة من لم يقصده ولم يبين في الخطا حكم الاكتم من كونهم يقتل غالبا أولا حل (قوله وجه الحصر) أى عقلا (قوله عين المجنى عليه) أى ذاته (قوله كما تؤخذ هذه الثلاثة) أى ضابط هذه الثلاثة فهو على حذف مضاف (قوله هو أن يعمد) أى ذو أن يعمد بكسر الميم لأن القتل ليس نفس العمد فهو من باب ضرب وفي حاشية الزبائدي عن أى ذرا للغوي عمد من باب علم اه لأنه من باب ضرب أكثر (قوله المقصود بالجنابة) أى ولون النوع ليدخل فيه رمية لجمع قصد اصابة أى واحد منهم بخلافه لقصد اصابة واحد منهم فرقا بين العام والمطلق اذ الخطا في الاول على كل فرد مطابقة فكل منهم مقصود بجهة أو تفصيلا وفي الثانية على الماهية مع قطع النظر عن ذلك كما في شرح م ر قال شيخنا ولا حاجة لهذا القيد وهو قوله المقصود بالجنابة بعد قوله أن يعمد أى يقصد لانه يعنى عنه قال الاجهوري بخلاف ما لو قصد عينه بالجنابة فلو أشار لآسان بسكين تخويف فاسقطت عليه من غير قصد اتجه كونه غير عمد لانه لم يقصد عينه بالآلة قطعاً وان قال ابن العماد انه عمد يوجب القود (قوله بجراح ومثقل وسحر) الواو بمعنى أو (قوله ويقصد بفعله قتل بذلك) لا حاجة اليه وهو مضر لانه لو ضرب به بما يقتل غالبا فقتله كان عمدا وان لم يقصد قتل بذلك كما هو ظاهر ولهذا الوجه ضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض دون الصحيح أو قصدت عزيره بما يقتل غالبا كان عمدا موجبا للقود مع ظهور أنه لم يقصد قتل عمداً كـ سم * (فرع) * أو قدت امرأة ناراً وتركت ولدها الصغير عندها وذهبت فقرب من النار واحترق بها فان تركته بموضع تعدبه مقصرة بتركه فيه فمقتله والا فلا هكذا قاله بعض أهل اليمن وهو حسن سم (قوله عدواً من حيث كونه من ههنا للريح) هذان القيدان ليسا من حقيقة القتل العمد لان من حيث أن الكلام في العمد الموجب للقود كما قاله بعض الشراح بقرينة كلام الشارح بعد فلا اعتراض على الشارح كما قرره شيخنا (قوله زلفت) بكسر اللام (قوله النادر) أى وما يستوى فيه الامر أن أى كونه يقتل وكونه لا يقتل (قوله كالوغر زابرة) أى ابرة الخياط لا تخومسلة فانها تقتل غالبا وعبارة شرح م ر كفر زابرة بمقتل خلق أى أوفى بدن نحو هرم أو نحيف أو صغيراً وكبيراً وهي مسمومة شرح م ر وقوله وهي مسمومة قيد في الكبيرة فقط كما قاله ع ش والرشيدي (قوله في غير مقتل) أى كورل والية أما بمقتل كدماغ وعين وخلق وخاصة واحليل ومثانة وبعجان بكسر العين وهو ما بين الخصية والدبر فعمداً وان اتنى ألم وورم لصدق حده عليه نظر الخطر المحل وشدة نأثره (قوله ولم يعقبها ورم) أى ولا تألم فان عقبها ذلك حتى مات فعمد فالعمد في صورتين غرزها بمقتل مطلقاً وغرزها بغيره وتألم حتى مات فان لم يظهر أثر ومات حالاً فقتله عمد ولا أثر لغرزها فيما لا يؤلم بكلفة عقب لعلمنا بأنه لم يعت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب بقلم أو ألقي عليه خرقة فمات شرح المنهج وقوله ورم ليس يقيد بل المدارع على التألم وقوله بكلفة عقب ما لم يبالغ في الغرز بها فان بالغ حتى أدخلها إلى اللحم الحى فإنه يقتل لانه عمد وقوله كمن ضرب بقلم كان الاولى أن يقول وخرج بما يتلف غالباً أو غير غالب ما لو ضرب به بقلم الخ ولو منعه البول فمات فالظاهر أنه ان ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت المدة المذكورة فهو

وجه الحصر في ذلك أن الجنائي ان لم يقصد عين المجنى عليه فهو الخطأ وان قصدها فان كان بما يقتل غالبا فهو العمد والاعتناء به عمد كما تؤخذ هذه الثلاثة من قوله (فالعمد المحض) أى الخالص هو (أن يعمد) بكسر الميم أى يقصد (الى ضرب به) أى الشخص المقصود بالجنابة (بما يقتل غالبا) بجراح ومثقل وسحر (ويقصد) بفعله (قتل بذلك) عدواً من حيث كونه من ههنا للروح كما في الروضة فخرج بقيد قصد الفعل ما لو زلفت رجلاً فوقع على غيره فمات فهو خطأ ويقصد الشخص المقصود ما لو رمى زبداً فأصاب عمراً فهو خطأ ويقصد الغالب النادر كما لو غرز زابرة في غيره فمات ولم يعقبها ورم ومات تلا فمات فيه وان كان عدواً فمات ويقيد القصاص فيه وان كان عدواً فمات ويقيد العمد وان القتل الجائر ويقيد حاشية الازهاق للروح ما اذا استحق حرقة فيه قصاصاً فقتله نصفين

فلا قصاص فيه وان كان عدوانا قال في الروضة (١٠٨) لانه ليس عدوانا من حيث كونه متهقا وانما هو عدوان من حيث انه عدل عن

الطريق * (فائدة) * يمكن انقسام القتل الى الاحكام الخمسة واجب وحرام ومكروه ومنسحب ومباح فالاول قتل المرتد اذا لم يتب والحربي اذا لم يسلم او يعطى الجزية والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث قتل الغازي قريه الكافر اذا لم يسب الله تعالى او رسوله والرابع قتله اذا سب أحدهما والخامس قتل الامام الاسير اذا استوت الخصال فانه مخير فيه وأما قتل الخطا فلا يوصف بجحلال ولا حرام لانه غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو كفعل المجنون واليهيمة (فيجب) في القتل العمد لاني غيره كما سيأتي (القيود) أي القصاص لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية سواء أ مات في الحال أم بعده بسراية جراحة وأما عدم وجوبه في غيره فسيأتي وسمي القصاص قودا لانهم يقولون الجاني يجبل أو غيره الى محل الاستيفاء وانما وجب القصاص فيه لانه بدل متلف فتعين جنسه كسائر المتلفات (فان عفا) المستحق (عنه) أي القود مجانا سقط ولاديه وكذا ان أطلق العفو لاديه على المذهب لان القتل لم يوجب الدية والعفو اسقاط ثابت لاثبات معدوم أو عفا على مال (وجب دية مغلطة) كما ستعرفه فيما سيأتي (حالة في مال القاتل) وان لم يررض الجاني لما روى البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع موسى عليه السلام تحتم القصاص جزا وفي شرع عيسى عليه السلام الدية فقط تخفف الله تعالى عن هذه الامة وخيرها بين الامرين لما في الالزام بأحدهما من المشقة ولان الجاني

كما لو منعه الطعام والشراب وان لم يربطه بل منعه بهتيد مثلا كان يمت قتلك فلا ضمان لانه لم يحدث فعلا يحال عليه الهلاك فهو كالواخذ طعامه في مقارضة غات وينبغي أن من العمد مالواخذ من العوام جزاءه مثلا يعتقد عليه في العوم وأنه لا فرق بين علمه بأنه يعرف العوم أم لا ع ش على م ر وفي قل على الجلال فلواخذنحو جراب من عائم عليه ففرق بينهما ولم يرتضه شيخنا زى قال لانه كن أخذ طعامه في مقارضة قال بعض مشايخنا وقد يفرق والفرق ظاهر لانه قادر في المقارضة أن ينقل الى محل يجذ فيه ما يقبضه من الجوع وليس قادرا في الماء أن ينقل الى محل يقبضه من الفرق ولان من شأن الماء الاغراق وليس من شأن المقارضة الا هلاك فتأمل ولو حبسه ولم يمنعه شيئا فترك الاكل خوفا أو حزنا والطعام عند مفات جوعا أو عطشا أو حتف أنفه أي من غير سبب أو غير ذلك فلا ضمان ونخرج بمنعه الطعام مالوا كان في مقارضة وأخذ طعامه وشرابه فمات جوعا أو عطشا فلا ضمان لانه لم يحدث فيه صنعا كذا في الروضة قال الاذرعى وهو متجه فيما اذا كان يمكنه الخروج منها فان كان لا يمكنه ذلك لم يلزمها ولو ماتته ولا طارق فالتجبه وجوب القود قال بعضهم ولو فصل بين أن يعلم الاخذ حال المقارضة فيجب القود وبين أن يجبل فيجب دية تشبه العمد لكان متجها ام (قوله فلا قصاص فيه) وفيه الدية ان كان في محل مؤلم فان كان في غير مؤلم بكلفة عقوب فلا شيء نفسه (قوله يمكن انقسام القتل) أي العمد ونسبه العمد كما يدل عليه قوله بعد وأما الخطأ الخ (قوله قتل المرتد) ووجوبه على الامام (قوله اذا استوت الخصال) أي القضاء ونسب الرق والقتل (قوله لانه) أي المخطئ غير مكلف (قوله يكتب عليكم القصاص في القتلى) سمي القتل قصاصا لان أولياء الدم يقصون أي يتبعون أثر القاتل (قوله بدل متلف) أي بدل اتلاف متلف وقوله فتعين جنسه أي جنس اتلاف المتلف (قوله فان عفا المستحق) كلام المتن شامل لما لو عفا جانا أو أطلق مع أنه في ذلك لا شيء فلذلك أصلح السارح المتن بما فيه وقوله على مال المراد به الدية بأن يقول عفو عن القود على الدية أما لو قال عفو عن الدية قلغوا فان عفا عليهم بعد عفوهم عنها ولو مترخيا وجبت وسواء كان العافي مجبور نفسه أو فليس أو مريضا أو وارثا مديون لان الواجب القود عينا وليس في العفو عنه تضييع مال سم (قوله وكذا ان أطلق العفو) نعم ان اختار الدية عقب عنده مطلقا وجبت سم (قوله والعفو اسقاط ثابت) وهو القصاص لا اثبات معدوم وهو الدية (قوله أو عفا على مال) وهو الدية ولو عفا جربها لكان أولى وفي المنهج ولو عفا على غير جنسها أي الدية أو على أكثر منها ثبت ان قبل جان ذلك والا فلا يثبت ولا يسقط القود (قوله مغلطة) ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة (قوله وان لم يررض الجاني) غاية (قوله لما روى البيهقي الخ) هذا الحديث يدل على أن الواجب أحدهما لا على التعيين فينا في وجوب القود أولا (قوله وخيرها بين الامرين) يقتضى أنه من الواجب الخير مع أن الله لم يوجب أولا الا القود ويوجب بأن التحخير بالنظر لخيرة الوارث لا بالنظر لابتداء فلا يجب الا القود (قوله لما في الالزام بأحدهما) أي الدية والقصاص (قوله ولان الجاني) معطوف على قوله تلخبر (قوله عن عضو) أي كيد واصله وظفوه وشعره وقوله سقط كله أي كل القود ويشترط في تلك الاعضاء أن تكون متصلة فيكون من

محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه ولو عفا عن عضو من أعضاء الجاني سقط كله كما أن تطليق بعض المرأة تطليق لكانها

ولوعنا بعض المستحقين سقط أيضا
وان لم يررض البعض الآخر لان القصاص
لا يتجزأ ويغلب فيه جانب السقوط
(والخطا المحض هو أن) يقصد الفعل دون
الشخص كأن (يرعى الخشي) كشجرة
أو صيد (فيصيب) انساها (رجلا) أي
ذكر أو غيره (فيقتله) أو يرى زيدا
فيصيب عمرا كما مر أو لم يقصد أصل الفعل
كان زلق فسقط على غيره فقات كما مر أيضا
(فلا قود عليه) لقوله تعالى ومن قتل
مؤمنا خطأ فمهر بر رقبة مؤمنة ودية
مساة الى أهله فأوجب الدية ولم يتعرض
للقصاص (بل تجب دية) للآية
الذكورة (مخففة على العاقلة) كما
ستعرفه في فصلها (موجلة) عليهم لانهم
يحكمونهم على سبيل المواساة ومن
المواساة تأجيلها عليهم (في ثلاث
سنين) بالأجاء كما حكاه الشافعي رضي
الله عنه وغيره (وعمد الخطا) المسمى
بشبه العمد (هو أن يشدد ضربه) أي
الشخص (بما لا يقتل غالبا) كسوط
أو عصا خفيفة وشحونك (فيوت
بديه فلا قود عليه) لفقد الآلة القتالة
غالبا فونه بغيرها مصادفة قدر (بل
تجب دية مغلطة) لقوله صلى الله عليه
وسلم ألا إن في قتل عمدا خطا قتل
السوط والعصا مائة من الأبل
مغلطة منها أربعون خلفه في بطونها
أولادها والمعنى فيه أن شبه العمد
متروك بين العمد والخطا فأعطى حكم
العمد من وجه تغليظها وحكم الخطا
من وجه كونها (على العاقلة) لما في
الصحیحين أنه صلى الله عليه وسلم قضى
بذلك (موجلة) عليهم كما في دية الخطا
(تبيه) جهات تحمل الدية ثلاثة

باب السراية لامن بلب التعبير بالجزء عن الكل حتى لا يشترط الاتصال (قوله ولوعنا بعض
المستحقين سقط أيضا) حتى لو اقتصر بعض الورثة بعد عفو البعض اقتصر منه وان لم يعلم
بعضه لتقصيره في الجلة (قوله ويغلب) بالتشديد (قوله هو أن يقصد الفعل) فله
صورتان قصد الفعل وعدمه كلاهما مع عدم قصد الشخص (قوله رجلا) الرجل حقيقة
الذكر البالغ ولا حاجة لآخره عن موضوعه بقوله أي ذكره لانه مثال (قوله أو غيره)
معطوف على رجلا (قوله زلق) بكسر اللام (قوله فسقط على غيره) وعدم قصده لا يمنع من
نسبته اليه (قوله ومن قبل مؤمنا خطأ) المراد بالخطا مقابل العمد الصادق بشبه العمد
واعلم أن المصدر اذا وقع جوا بالشرط واقتصر بالفاء جرى مجرى الامر والتقدير هنا فليجتر رقبة
(قوله مخففة) أي خمسة عشر وحقه وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت
مخاض وعشرون ابن لبون (قوله على العاقلة) أي فالعاقلة لا تحمّل الا الخطا وشبه
العمد ولا تحمّل عمدا ولا صلحا عن القود ولا اعترافا بالجنابة روى ذلك عن ابن عباس نعم ان
مدقت العاقلة المعترف بالجنابة حلت عنه ولو كانت العاقلة من الولاء أو بيت المال وهو الامام
أو مد (قوله على سبيل المواساة) أي الاحسان وان كانت واجبة لان الآتي بالواجب
محسن (قوله ومن المواساة) من تعليلية لما بعدها أي تأجيلها عليهم من أجل مواساتهم ففيه
الانظار موضع الاضمار وحقه أن يقال ومن أجلها تأجيلها عليهم من الشارع (قوله المسمى
بشبه العمد) وجه تسميته بذلك أنه أشبه العمد في اعتبار القصد (قوله أو عصا
خفيفة) أي بحيث ينسب القتل اليها لا نحو قلم لانه موافقة قدر مد (قوله لفقد الآلة
القتالة) هذا ظاهري في قوى البدن أما لو كان طفلا أو هرما فإنه يكون من العمد لان الآلة
الذكورة تقتل من ذكرها بالناظر ما قيل في الابرة ايج وعبرة شرح مر ومن شبه
العمد الضرب بسوطا أو عصا خفيفتين بلا قوال ولم يكن بمقتل ولم يكن بدن المضرور نحيفا
ولم يقترن بخوص أو برد أو صغر أو أفعمد كالخوخة فضعف وزالم حتى مات لمصدق حده عليه
أه قال الشيخان ولو ضرب به اليوم ضربة وغدا ضربة وهكذا حتى مات فوجها لان الغالب
السلامة عند التفريق وقال المسعودي لو ضرب به وقصد أن لا يزيد فشقه فضر به ثانية ثم شقه
فضر به ثالثة حتى قتله فلا قصاص ولو ضرب زوجته بالسوط عشرا ولا فئاته فان قصد
في الاستداء العدد المهلك وجب القصاص وان قصد تأديها بسوطين أو ثلاثة ثم هداه فجاوز
فلا لانه اختلط العمد بشبهه أه سم (قوله فونه بغيرها الخ) الصواب اسقاطه لان
موافقة القدر هدر قل (قوله في قتل) خبر مقدم وقول قتل السوط بدل من عمد الخطا
وقوله مائة اسم ان مؤخر وقوله في بطونها خبر مقدم وأولادها مبتدأ مؤخر (قوله والمعنى فيه)
كان الاولى تأخير هذا عن قوله على العاقلة لانه دليل عليه والدليل يكون بعد المدلول (قوله
متروك) أي يشبه العمد من حيث قصد الفعل والخطا من جهة أن الآلة لا تقتل (قوله
موجلة) هو في كلام الشارع منصوب خبر ليكون في قوله من وجه كونه فاقية تغييرا عراب
المتن (قوله جهات) لا يخفى أنه عتقون بذكر الجهة الاولى ولم يعنون عن الاخيرتين بل أدخلهما
في الاولى وهذا غير لائق تأمل قل وهذا امر يربط بقوله تجب دية على العاقلة فيقدم أولا

قربة وولا وبيت مال لا غيرها كزوجة وقرابة ليست بعصبة ولا القرية الذي لا عشيرة له فيدخل نفسه في قبيلة ليعتد منها الجهة الاولى عصبا
الجاني الذين يرونه بالنسب أو الولاء اذا كانوا كورا مكلفين قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا أعلم مخالفا أن العاقلة العصبية
وهم القرابة من قبل الاب قال ولا أعلم مخالفا (١١٠) في أن المرأة والصبي وان أسيرا لا يحملان شيئا وكذا المعتوه عندي انتهى

واستثنى من العصبة أصل الجاني وان
علا وفرعه وان سفل لانهم أبعاضه فكما
لا يتحمل الجاني لا يتحمل أبعاضه
ويقدم في تحمل الدية من العصبة
الاقرب فالاقرب فان لم يقم الاقرب
بالواجب بأن يبقى منه شيء وزع الباقي
على من يليه الاقرب فالاقرب ويقدم
من ذكر مدل بأبوين على مدل بأب فان لم
يقم ما عليهم بالواجب فاعتق ذكر تلبر
الولاء لجملة كلمة النسب ثم ان فقد
المعتق أو لم يقم ما عليه بالواجب فعصبته
من نسب غير أصله وان علا وفرعه وان
سفل كما مر في أصل الجاني وفرعه ثم
معتق المعتق ثم عصبته كذلك وهكذا
ما عدا الأصل والفرع ثم معتق أبي
الجاني ثم عصبته ثم معتق معتق الاب
وعصبته غير أصله وفرعه وكذا أبدا
وعتق المرأة بعقله عاقلها ومعتقون
في تحملهم كعتق واحد وكل شخص
من عصبته كل معتق يحصل ما كان
يحمل ذلك المعتق في حياته ولا يعقل
عتق عن معتقه كالارثه فان فقد
العاقل عن ذكر عقل ذوالارحام اذا لم
يتنظم أمر بيت المال فان انتظم عقل
بيت المال فان فقد بيت المال فكله
على الجاني بناء على أنها تلزمه ابتداء
ثم تحملها العاقلة وهو الاصح وصفات
من يعقل خمس الذكورة وعدم الفقر
والحرية والتكليف واتفاق الدين
فلا تعقل امرأة ولا خنثى نعم ان بان
ذكر اغرم حصته التي اذا غاب ولا فقير
ولو كسوبا ولا رقيق ولو مكاتبا ولا صبي
ولا مجنون ولا مسلم عن كافر وعكسه
وبعض يهودي عن نصراني وعكسه

الاقارب ثم الولاء ثم بيت المال ان انتظم (قوله قرابة) أي عصبته بدليل ما بعده (قوله
ولا القرية) في نسخة ولا العديد قال شيخنا مر والاولى هي الظاهرة اه قلت بل الظاهر هي
الثانية فقد قال في المصباح العديد الرجل يدخل نفسه في قبيلة ليعتد منها وليس له فيها عشيرة وهو
عديد بني فلان ومن عدا دهم بالكسر أي يعتد فيهم ولم يذكر القرية معنى مثل هذا أصلا
(قوله الجهة الاولى) لم يذكر الشارح الجهتين الاخيرتين الا في سلال كلامه (قوله
أو الولاء) الاولى اسقاطه لان مرتبة متأخرة وسيأتي ذكره بعد (قوله ان العاقلة) أي
في ان العاقلة الخ (قوله المعتوه) أي العبيط وهو ناقص العقل (قوله الاقرب فالاقرب)
بدل من من في قول الشارح وزع الباقي على من يليه اه وهم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام
ثم بنوهم كالارث اه مدا بقى فيؤخذ من كل أخ مؤسر نصف دينار ومتوسط ربع دينار
ولاشئ على الفقير فاذا لم يوف ثلث الديّة أخذ من بينهم وهكذا فان لم يكن له عاقلة أو كانوا
فقراء رجع الى القاتل (قوله وكذا أبدا) أي وكذا المذكورون ويكون الحكم المذكور
من بعدهن أبدا شيخنا (قوله ومعتقون في تحملهم كعتق) فاعلم نصف دينار وان كانوا
أغنياء والافريعه ويوزع عليهم بحسب الملك لا الرأس فلو كان لامرأة ثلثا عبيد ورجل ثلث
فأعتقاهم قتل وهما غنيان فعلى ولي المرأة كلخيرائهما نصف الدينار وعلى الرجل ثلثه فان
اختلفا فلكل حكمه فان كان الرجل غنيادون ولي المرأة فعليه ثلث نصف الدينار وعلى وليها
ثلثا ربعه أو عكسه فعليه ثلث ربع الدينار وعلى وليها ثلثا نصفه وهكذا قل وانظر لم كان
الواجب على وليها دونها مع أنها المعتقة ويمكن الجواب بأن المرأة لا تتحمل أصلا فليعزر
(قوله كعتق) لان الولاء في الاولى لجميع المعتقين لاسكل منهم وفي الثانية لكل من العصبية
فلا يوزع عليهم توزعه على الشر كالأمة لا يورث بل يورث به شرح المنهج (قوله يحصل
ما كان يعمل) فيحمل كل شخص نصفاً أو ربعاً كالمعتق ان كان المعتق واحداً وحمل ذلك
اذا كانوا بصفته في الغنى والتوسط والابان كان المعتق غنيادهم متوسطون فعلى كل منهم
ربع دينار فقوله ما كان يعمل أي في الجملة (قوله وصنات مريعقل خمس) هي
في الحقيقة سبعة الذكورة وعدم الفقر والحرية والبلوغ والعقل واتفاق الدين وأن لا يكون
أصلا ولا فرعا (قوله التي اذا غابها) بأن كان الخنثى عاقلأخذنا من ابن الم ما كان يدفعه
الم فان تبين كون الم ذكر ادفع لابن الم ما دفعه عنه (قوله وعلى الغنى) خبر مقدم ونصف
دينار مبتدأ وخبر وما بينهما اعتراض وقوله عشرين مقول لملك وقوله فاضلا سال منها وذكر
باعتبار المذكور وأباعتبار كونها عدا وقوله عما سبق في الكفارة وهو كفاية العمر الغالب
لانما لا تجب الكفارة على شخص الا اذا كان يملك كفاية العمر الغالب (قوله اعتبارا
بالزكاة) أي وانما اعتبرت العشر دون أنقص منها اعتبارا بالزكاة لانما لا تجب في أقل منها
(قوله من يملك) أي آخر السنة وبعد ذكر علم أن من أسير آخرها لم يجب عليه شيء وان كان
مؤسرا قبل أو أسير بعد الخ انظر شرح المنهج وقوله فاضلا عما سبق له في الكفارة أي عن
كفاية العمر الغالب (قوله أو قدرها) بالجر عطف على العشرين أي أو دون قدرها من القصة
(قوله ونوق ربع دينار) ثم يجمع الحاصل ويشتري به الواجب من الابل وهو ثلث الديّة فان

كالارث وعلى الغنى في كل سنة من العاقلة وهو من يملك فاضلا عما سبق له في الكفارة عشرين دينارا أو قدرها اعتبارا بالزكاة زاد
نصف دينار على أهل الذهب أو قدره دراهم على أهل النضة وعلى المتوسط منهم وهو من يملك فاضلا عما ذكر دون العشرين دينارا أو قدرها
وفوق ربع دينار اثلاثين فقيرا ربع دينار أو ثلاثة دراهم لانه واسطة بين الفقير الذي لا شيء عليه والغنى الذي عليه نصف دينار

زاد المأخوذ من العاقلة على الواجب نقص منه بالقسط اه سم وان نقص المأخوذ عن
الواجب كل من يلى من أخذ منه وانظر هلا اكتفى بربع دينار فقط ثم رأيت في شرح المنهج
مأنه وانما شرط كون الدون الفاضل عن حاجته فوق الربع لئلا يصير بدفعه فقيرا اه قال
سم حاصله أنهم اشترطوا أن يبقى معه شيء مما زاد على حاجته بعد دفع الربع حتى لا يكون
بعد الدفع فقيرا ولك أن تقول كان يجوز أن لا يشترط ذلك ويكون الفقير من لا يملك ربعا زائدا
عن حاجته والمتوسط من يملك ذلك ولا محذور في عوده بعد الدفع فقيرا انما المحذور أن يؤخذ
من فقير ولم يوجد سلفنا ذلك مع أن القاتل أن يقول وقعو افيما قر وامنه لأن المتوسط على كلامهم
صادق بمن ملك زيادة على حاجته ثلث دينار مثلا كما هو قضية التفسير المذكور ولا يخفى
في أن من ملك ذلك اذا دفع ربعا عاد فقيرا لانه بعد دفعه صار لا يصدق عليه أنه ملك زائدا عن
حاجته فوق ربع دينار فيكون فقيرا لانه لما بطل كونه متوسطا ومعلوم أنه ليس غنيا وجب
أن يكون فقيرا اذا المراد بالفقير وغيره ما هو المعنى المصطلح عليه هنا فقامتل (قوله الجناية)
أي بدل الجناية وقوله لانه أي البدل المقدر (قوله قدر ثلث دية) لعل هذا اذا لم تزد قيمته
على دية والابان كانت قدر ديتين أخذ قدر ثلث كل واحدة فالتأجيل لا يزيد على ثلاث سنين
كما لو قتل شخص رجلين فان كانت قيمته قدر ثلث الدية فمادونها أخذ في سنة م ر (قوله
والاطراف) أي ودية الاطراف لاجل قوله تؤجل ولا حاجة للتقدير فيما بعدها لانه مال فيؤجل
وقوله والاطراف مبتدأ خبره تؤجل يعني أنها تؤجل في كل سنة الخ فان كانت نصف دية
ففي الاولى ثلث وفي الثانية سددس اه شرح م ر (قوله والحكومات) هي واجبة
فيما لا مقدرة ولا تعرف نسبتته الى مقدار وأروش الجناية واجبة فيما لا مقدرة كالوخمعة
أو عرفت نسبتته من مقدار يخرج قبل الموصحة كالسمحاق (قوله في كل) خبر مقدم وقدر
مبتدأ مؤخر (قوله سقط من واجب تلك السنة) أي لشيء عليه بخلاف من مات بعدها
كما تقدم (قوله وشرائط وجوب القصاص) من القصاص وهو القطع ومنه المقص وقيل من
قص الاثر اذا تبعه لأن المقص يتبع الجاني والتعبير هنا بالقصاص بعد التعبير عنه فيما سبق
بالقود لا فائدة اشحادهما اه شرح سم وهذه شروط في القاتل الرابع فانه شرط في المقتول
ومن شروطه أي القاتل أيضا أن يكون ملتزما للأحكام وأما قول الشارح الآتي والخامس
عصمة القتل فهذه شروط في القتل كما تقرر شيخنا وعبارة المنهج أركان القود في النفس
ثلاثة قتل وقيل وشروط فيه ما مر أي من كونه عدا ظمنا وفي القتل عصمة أي على قاتله
ثم قال وشروط في القاتل أمران التزام للأحكام ومكافأة حال جناية بأن لم يفضل قبيله باسلام
أو أمان أو حزية كاملة أو أصلية أو سيادة وقوله عصمة دخل فيه أن لا يكون صائلا ولا فاطع
طريق لا يندفع شره الا بالقتل والافهم معصوم وقوله وأمان أي بأن يقول له شخص انت تحت
أمانى وزاد بعضهم ضرب الرق على الاسير الوثني ونحوه وأجيب عنه بأن ضرب الرق عليه صيرره
مالا للمسلمين ومالههم في امان فدخل في قوله وأمان اه برماوى (قوله في العمد) لبيان
الواقع لأن القصاص لا يكون في غيره (قوله بالغاء اقلا) لو قال مكلفا لا غنى عن هذين الشرطين
ووقع السؤال عما لو تطور ولى في غير صورة آدمي وقتله شخص وعما لو قتل آدمي جنيها هل

وتحمل العاقلة الجناية على العمد لانه
بدل آدمي ففي آخر كل سنة يؤخذ من
قيمه قدر ثلث دية ولو قتل شخص رجلين
مثلا ففي ثلاث سنين والاطراف كقطع
اليدين والحكومات وأروش الجنابات
تؤجل في كل سنة قدر ثلث دية كاملة
وأجل دية النفس من الزهوق وأجل
دية غير النفس كقطع يد من استبداء
الجناية ومن مات من العاقلة في أثناء
سنة سقط من واجب تلك السنة
(وشرائط وجوب القصاص) في العمد
(أربعة) بل خمسة كما ستعرفه الاول
(أن يكون القاتل بالغاً) والثاني أن
يكون (عاقلاً)

قوله تطور هو بالطاء في نسخة المؤلف
وهكذا فيما بعده ولعله بالصاد اه معجبه

فلا قصاص على صبي ومجنون لرفع القلم عنهما (١١٢) وتضمنهما مقتلاتهما ما اتفاهوا من خطاب الوضع فتجب الدية في مالهما (تنبيه) محل

عدم ايجابه على المجنون اذا كان جنونه مطبقا فان تقطع فله حكم المجنون حال جنونه وحكم العاقل حال افاقته ومن لزمه قصاص ثم جن استوفى منه حال جنونه لانه لا يقبل الرجوع ولو قال كتم يوم القتل صبياً ومجنونا وكذبه ولي المقتول صدق القاتل بيمينه ان أمكن الصبا وقت القتل وعهد الجنون قبله لان الاصل بقاؤهما بخلاف ما اذا لم يمكن صباه ولم يعهد بجنونه والمذهب وجوب القصاص على السكران المتعدي بسكره لانه مكلف عند غير النورى ولثلا يؤول الى ترك القصاص لان من رام القتل لا يهجز أن يسكر حتى لا يقتض منه وهذا كالمستني من شرط العقل وهو من قبيل ربط الاحكام بالاسباب والحق به من تعدي بشرب دوام زيل العقل أما غير المتعدي فهو كالمعتوه فلا قصاص عليه ولا قصاص ولاديه على حربي قتل حال حراسته وان عصم بعد ذلك باسلام أو عقد ذمة لما نواتر من فعله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده من عدم القصاص من أسلم كوخني قاتل حرة ولعدم التزامه الاحكام (و) الثالث (أن لا يكون) القتال (والد المقتول) فلا قصاص يقتل ولد للقاتل وان سفل لحبر الحاكم والبيهي وصحما لا يصاد لالين من أبيه ولرعاية حرمة ولانه كان سببا في وجوده فلا يكون هوسيا في عدمه * (تنبيه) * هل يقتل بولده المنى باللعان وجهان ويجريان في القطع بسرقة ماله وقبول شهادته له قال الأذرى والاشبه أنه يقتل به مادام مصر على النفي انتهى والاوجه أنه لا يقتل به مطلقا للشبهة

يقتل به أولا فالجواب أن يقال ان علم القاتل حين القتل أن المقتول ولي تطور في تلك الصورة قتل به والا فلا قود ولكن تجب فيه الدية كما لو قتل انسا يابنه صيدا هذا في الاول وكذا في الثاني لكن نقل عن شيخنا الشويري أن الآدمي لا يقتل بالجنى مطلقا أقول وهو الاقرب لعدم معرفتنا أحكام الجن وعدم خطابا بتفاصيل أحكامهم عس على م ر وعبرة البرماوى خرج الجنى فانه لا يقتل به اذا قتله وان كانوا مخاطبين بفروع الشريعة لانه لا تعلم تفاصيل تكاليفهم ولم ينقل لنا عن الشارع أنه قال من قتل جنيا قتل به ولا شيء في قتله من لزوم الدية والكفارة اه وظاهره ولو تحقق اسلامه وتحقق المكافاة ولا يخفى ما فيه من البعد اه (قوله فلا قصاص على صبي) ومثله التام والمغنى عليه والسكران سم (قوله محل عدم الجنابة) أي موجبها وهو القصاص (قوله لانه) أي القصاص لا يقبل الرجوع أي لا يقبل الرجوع فيه فيما اذا ثبت باقرار أي واذا كان لا يقبل الرجوع فيستوى في استيفائه حالة الصحة والجنون بخلاف ما يقبل الرجوع فيه كالزنا الثابت بالاقرار فلا يستوفى حذنه في حالة الجنون لانه لو كان صا حينا رجع قتره شيخنا فهو جواب عن سؤال حاصله هلا انتظرنا افاقته لعله يرجع عن الاقرار بالقتل فيسقط فأجاب بأنه لا يقبل الرجوع فلا فائدة في الانتظار أي بخلاف حد الزنا اذا جن بعد الزنا فانه ينتظر لعله يرجع فيسقط عنه لانه يقبل الرجوع (قوله وعهد الجنون) أي سبق له جنون وقوله بقاؤه ما أي الصبا والجنون (قوله ولثلا يؤول الى) أي عدم وجوب القصاص على السكران بناء على أنه غير مكلف اه هشماوى (قوله لان من رام) أي أراد القتل وقوله لا يهجز أي لو قلنا السكران لا يقتل اذا قتل لا يتخذ السكر ذريعة (قوله وهذا كالمستني) لم يجعله مستني حقيقة لان العقل موجود فيه غاية الامر أنه مغطى بسبب السكر (قوله والحق به الخ) هذا من باب الحاق الاعلى بالادنى اذ هذا فيه ازالة للعقل بالكلية بخلاف السكر شيئا وسكت الشارع عن المغنى عليه والتام والقياس لا قصاص عليهما ووجوب دية عمد في مالهما اه قل على الجلال وبرماوى (قوله وان عصم) غاية (قوله لما نواتر من فعله) أي صنعه وعادته وحالته (قوله والدا) أي من النسب بخلاف الاب من الرضاع وهذا مما فارق فيه حكم الرضاع النسب وان كان الوالد كافرا والولد مسلما كما قاله سم فلو حكم ما لم يقتل والد بولده نقض حكمه الا ان أنجعه وذبحه كالبهيمة ولو حكم ما لم يوجب القصاص في هذه الحالة فلا نقض لنا حينئذ بخلاف حكمه يقتل المسلم بالسكافر أو الحر بالرقى فلا يقض والمراد بالوالد كل من له ولادة وان علوا ولو أتت من جهة الأم اه زى وقوله أولا فلا نقض لنا حينئذ أي رعاية لما لا القاتل بأنه يقتل فيه حينئذ (قوله فلا يكون هوسيا في عدمه) اعترض بأن الوالد لو اقتص منه كان هو الذي تسبب في عدم نفسه يقتل ولده فالولد حينئذ لا يكون سببا وأجيب بأن الوالد سبب بعيد اذ لولاه لم يحصل قتل الاب اياه فقد تحقق كونه سببا في عدم أبيه سم (قوله بسرقة ماله) أي مال الولد (قوله والاشبه أنه يقتل به) ضعيف وقوله والاوجه أنه لا يقتل به مطلقا معتد (قوله ولا قصاص للولد على الوالد) الفرق بين ذلك والذي في المتن ان الذي في المتن الجنابة على الابن مباشرة وهنا الجنابة على مال الولد في حق كزيجة الاب في المثال الاول وزوجة الابن في الثاني وأي زوجة

فوريث بعضه ولده كان قتل أباً وزوجته ثم ماتت الزوجة وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته على والافلان لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق
أولى وأفهم كلامه أن الولد يقتل بكل واحد من والديه وهو كذلك بشرط التساوي في الاسلام والحريه الا أنه يستثنى منه المكاتب اذا قتل
أباه وهو يملكه فلا يقتل به على الاصح في الروضة ويقتل المحارم بعضهم ببعض (١١٣) ويقتل العبد بعبد لو ائمه (و) الرابع (أن لا يكون

المقتول أنقص من القاتل بكفر
أورق) أو هودوم تحقفاً للمكاتب
المشروطة لوجوب القصاص للأدلة
المعروفة فان كان أنقص بأن قتل مسلم
كافراً أو حرّاً من فيه رقاً أو معصوم
بالاسلام زانياً معصناً فلا قصاص حينئذ
ونخرج بتقييد العصمة بالاسلام
المعصوم بجزية كالذي قاله يقتل
بالزاني المحصن وبذئ أيضاً وان
اختلفت ملتهما فيقتل يهودى بنصراني
ومعاهد ومستأمن ومجوسى وعكسه
لان الكفر كله مله واحدة من حيث
ان النسخ شمل الجميع فلأسلم الذي
القاتل لم يسقط القصاص لتساوقهما
حال الجنابة لان الاعتبار في العقوبات
بحال الجنابة ولا نظر لما يحدث بعدها
ويقتل رجل بامرأة وخشى كعكسه
وعالم بجاهل كعكسه وشريف
بخسيس وشيخ بشاب كعكسهما
والخامس عصمة القليل بآيمان أو أمان
كعقد ذمة أو عهد لقوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله الآية وقوله تعالى
وان أحد من المشركين استجاركم
الآية فيهدر الحربى ولو صيا و امرأة
وعبد لقوله تعالى قاتلوا المشركين
حيث وجدتموهم ومرتد في حق
معصوم نلزم من بدل دينه فاقتلوه كزاني
محصن قتل مسلم معصوم كما مر لاستيفائه
حد الله تعالى سواء أثبت زناه باقراره
أم بينة ومن عليه قود لقاتله لاستيفائه
حقه ويقتل قن ومدير ومكاتب وأتم
وللبعضهم بعض وان كان المقتول
لكافر والقاتل مسلم ولو قتل عبداً
شرعاً القاتل فكحدوث الاسلام لذى
قتل وحكمه كما سبق ومن بعضه حرّ

الاب في الثالث (قوله فوريث بعضه ولده) بعضه مفعول مقدم وولده فاعل مؤخر (قوله
أباً وزوجته) أى زوجة نفسه (قوله ثم ماتت الزوجة) فيه أن زوجها هو قاتل أبيها
يرثها أيضاً مع ولدها فسقوط القصاص عنه لكونه ورث بعضه لالكون ولده ورث بعضه
الا أن يصور بما اذا قام به مانع من الارث ولو وجع الضعيف في زوجته فلا يلزم عليه ما ذكر
فهو الاولى (قوله فلان لا يقتل) مبتدأ منسبك من أن والفعل وقوله أولى خبر أى فلعدم
قتله أولى (قوله الا أنه يستثنى منه المكاتب) اذا ملك أباه الرقيق ثم قتله فانه لا يقتل فيه وهذا
الاستثناء صورى لان عدم قتله لكونه سيداً والسيد لا يقتل بعبد ولهذا لو كان أبوه الرقيق
عملاً كالغيره وقتله فانه يقتل به لتساويهما في الرقية ولذلك قيد الشارح بقوله وهو يملكه (قوله
ويقتل العبد) أى الولد اذا كان عبداً وقتل عبداً والله يقتل به اه مد (قوله فان كان) أى
المقتول أنقص من القاتل (قوله ومعاهد) عطف على قوله وبذئ ولا يظهر عطفه على
نصراني لانه لا يفيد اختلاف الملة مع أن الكلام فيه (قوله ومجوسى) ان كان معقوداً له
جزية أو كان معاهداً أو مستأمناً فهو داخل فيما قبله وان كان غير هؤلاء فهو حربي فلا يظهر
عطفه تأمل (قوله من حيث ان النسخ) أى نسخ شريعة نبينا (قوله لم يسقط القصاص)
لكن لم يقتص حينئذ الا الامام يطلب الوارث ولا يفوضه للكافر حذراً من تسلط الكافر على
المسلم سم قلت ومحل ما لم يسلم فان أسلم فوض اليه كما دل عليه التعليل زى (قوله ويقتل
رجل بامرأة) تفریع على منطوق الشرط وما تقدم تفریع على مفهومه (قوله والخامس
عصمة القليل) هذا مكرر مع قوله فيما تقدم أو هودوم فكان الاولى اسقاطه كما تكرر شيخنا
(قوله ومرتد في حق معصوم) أما في حق مثله فيقتل به ولو قتل مرتد مثله خطأ أو شبهه عد
أو عدا وعنى على مال لم يجب شيء اه سم قلت لانه مستحق القتل بكل حال لا هداره اه اج
وعبارة عس على م ر قوله ومرتد في حق معصوم وزان محصن أما لو قتل مرتد تارك صلاة
بعد أمر الامام أو قاطع طريق أو زانياً معصناً فانه يقتل به وبه تقدم قتله حدّاً على حد قتله قصاصاً
(قوله مسلم معصوم) فان قتله ذمى أو مرتد قتل أو قتله زان محصن مثله قتل به أيضاً (قوله
لاستيفائه حد الله) يؤخذ منه أن محل عدم قتل المسلم به اذا قصد بقتله استيفاء الواجب عليه
أما أطلق بخلاف ما اذا قصد غير ذلك لانه صرف فعله عن الواجب ويحتمل الاخذ باطلاقهم
ويوجه بأن دمهم ما كان مهدراً لم يؤثر فيه الصارف اه زى وعبارة قل قوله لاستيفائه
حد الله أى في الواقع وان لم يهرقه أو يقصده (قوله ومن عليه قود لقاتله) أى ويهدر من عليه
الخ فهو معطوف على قوله الحربى (قوله وان كان المقتول لكافر) غاية (قوله ومن
بعضه حرّ) مبتدأ وقوله لا قصاص عليه خبر وما بينهما اعتراض (قوله لانه لم يقتل) يصح
قراءته بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول (قوله بل قتله جميعه) يقرأ مصدر امر فوعاولة ظ
جميعه منصوب مفعول للمصدر ويكون من اضافة المصدر للفاعل ويصح جز جميع بد لا من
الضمير ويكون المصدر على هذا من اضافة المصدر للمفعول وفي نسخة بل قتل جميعه بلاهاء
(قوله ولا تجز فضيلة الخ) لاحاجة اليه لانه معلوم من قوله والفضيلة الخ (قوله وتقتل
الجماعة الخ) جواب عن سؤال حاصله عرفنا مما تقدم أن القود ثبت للواحد على الواحد وهل

لو قتل مثله سواء أزدت حرية القاتل على حرية (٢٩ ح) المقتول أم لا لا قصاص لانه لم يقتل بالبعض الحرّ البعض الحرّ والبعض الحرّ البعض
الرقيق بل قتله جميعه بجميعه حرية ورقا شائعاً يلزم قتل جز حرية تجز رق وهو ممنوع والفضيلة في شخص لا تجبر النقص فيه ولهذا لا قصاص
بين عبد مسلم وحر ذمى لان المسلم لا يقتل بالذمى والحر لا يقتل بالعبد ولا تجبر فضيلة كل منهما ناقصته (وتقتل الجماعة) وان كثروا (بالواحد)

وان تفاضلت جراحتهم في العدد
والفجس والارش سواء أقتلوه بمقدام
بغيره كان القوم من شاهق أو في بحر
لما روى مالك أن عمر رضي الله عنه قتل
تقراخمة أو سبعة برجل قتلوه غيلة
أي حيلة بأن يخذع ويقتل في موضع
لا يراه فيه أحد وقال لو تملا أي اجتمع
عليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعا
ولم ينكر عليه أحد فصار ذلك إجماعا
ولأن القصاص عقوبة يجب للواحد
على الواحد فوجب للواحد على الجماعة
كذلك القذف ولأنه شرع لحقن الدماء
فلو لم يجب عند الاشتراك لكان كل
من أراد أن يقتل شخصا استعان بأخر
على قتله واتخذ ذلك ذريعة لفسك الدماء
لأنه صار أمنا من القصاص والولي
العفو عن بعضهم على الدية وعن
جميعهم عليها ثم إن كان القتل بجراحات
وزعت الدية باعتبار عدد الرؤس لأن
تأثير الجراحات لا ينضب وقد تزيد نكابة
الجرح الواحد على جراحات كثيرة وإن
كان بالضرب فعلى عدد الضربات لأنها
تلاقي الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت
بمخلاف الجراحات ومن قتل رجعا مرتبا
قتل بأولهم أو دفعة فبالقرعة والباقي
الديات لتعذر التقصص عليهم فلو قتله
غير الأول من المستحقين في الأولى أو غير
من خرجت قرعته منهم في الثانية عصى
ووقع قتله قصاصا والباقي الديات لتعذر
القصاص عليهم بغير اختيارهم ولو قتلوه
كلهم أساؤا ووقع القتل موزعا عليهم
ورجع كل منهم بالباقي لعمس الدية (وكل
شخصين جرى القصاص بينهما في النفس)
بالشروط المتقدمة (يجري بينهما)
لقصاص أيضا (في قطع الأطراف)
وفي الجرح المقدركا لوجه كما سيذكره
المصنف

ثبت للواحد على الجماعة أولا فأجاب بأنه تقتل الخ والقول ليس قيدا بل شبه قطع الطرف
والجرح المقدركا لوجه المعاني (قوله والارش) أي لو فرض أننا أخذنا منهم أروشا من غير
قتلهم (قوله سواء أقتلوه بمقدام الخ) حاصل ذلك أنهم إذا أقتلوه من شاهق جبل أو في ماء
أو نار قتلوا مطلقا أي سواء تواطوا أولا وأما إذا قتلوه بجراحات أو ضربات فيفصل فإن كان
فعل كل يقتل لو انفراد قتلوا مطلقا أيضا وإن كان فعل كل لا يقتل لو انفراد لكن لا يدخل في القتل
فيفصل فإن تواطوا قتلوا والافلا يقتلون وتجب الدية وكل ذلك إذا كان فعل ~~مكمل~~ لا يدخل
في القتل كما تقدم فإن كان خفيفا لا يؤثر أصلا فصاحب ذلك الفعل لا يدخل له لاقى قصاص
ولادية وأما إذا كان فعل بعض يقتل لو انفراد وفعل بعض لا يقتل لو انفراد لكن لا يدخل في القتل
في الجملة فلكل حكمه فصاحب الأول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل إن تواطوا والافلا
يقتل وتجب حصته من الدية على التفصيل الآتي (قوله برجل) واسمه أصيل وسبب قتله
زوجة أبيه ه عتاني (قوله غيلة) بكسر أوله والاعتغال الأخذ على غيلة ه شوبري
(قوله بأن يخذع) الأولى أن يخذعوه ويقتلوه في موضع لا يراه غيرهم ه قتل ويجب
بأنه تفسير للقتل غيلة من حيث هو (قوله لو تملا) مهموز قال في المصباح تملا أو على
الامر اجتمعوا وتعاونوا عليه (قوله صنعاء) خصها بالذكر لأن الساتلين كانوا منها عثر
قال في التفسير صنعاء بلد من قواعد اليمن والاكتر فيها المذ (قوله والولي العفو عن بعضهم
على الدية) أي باقيا أي وقتل البعض الآخر لأنه إذا قتل البعض لم يأخذ من البعض الآخر
البالقسط وعبارة سم والولي قتل بعضهم وأخذ باقي الدية من الباقي وله الاقتصاص على أخذ
الدية من الجميع وتوزيع الدية في الحاليين على عدد رؤسهم لا على عدد الجراحات في صورتها ه
(قوله على الدية) الأولى بحصته من الدية وعبارة المنهج بحصته وهي ظاهرة (قوله ثم إن
كان القتل) راجع لكل من الموتين قبله وقوله وزعت الدية أي كلاً أو بعضها في الثانية
توزع كل الدية في الأولى توزع حصته من عتاني (قوله وإن كان الخ) عبارة المنهج ولو ضربوه
بسيما فقتلوه وضرب كل منهم لا يقتل قتلوا ان تواطوا والافلا دية تنجب عليهم باعتبار عدد
الضربات ه وقوله وضرب كل منهم لا يقتل أي لو انفراد أي وجموعها يقتل غالباً وقوله فالدية
أي دية عمد ه (قوله فملى عدد الضربات) أي حيث اتفقوا على عددها فإن اتفقوا على
أصل الضرب واختلفوا في عددها أخذ من كل المدين ووقف الأمر فيما بقي إلى الصلح ه
عثر على مر (قوله ومن قتل رجعا) هذا عكس ما في المتن (قوله فبالقرعة) وإنما
يجب القرعة عند المنازع فإن رضوا بتقديم واحد منهم جازولهم الرجوع إلى القرعة ولو أقر
بسبق بعضهم أقص منه وليه وغيره فليخيه ان كذب ه برماوي (قوله فلو قتل الخ)
جواب لغز هولنا قاتل وهو ولي المقتول لا يستحق دم المقتول لا يقتل به مع المكافأة ولم يأثم
القاتل بذلك ثم القتل ولم يتهم قتل ذلك المقتول ه (قوله ولو قتلوه كلهم) أي قتله أولياؤهم
(قوله بالباقي من الدية) فإن كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حصته وله ثلث الدية تشرح المنهج
(قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس) بأن وجدت الشروط السابقة فهذا بمنزلة
قوله والشرايط المتقدمة في النفس معتبرة في قصاص الأطراف مع زيادة (قوله وفي الجرح)

وفي إزالة بعض المنافع المضبوطة كضوء العين والسمع والشم والبصر والذوق قال في الروضة لأن لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في إبطالها (وشرائط وجوب القصاص في الأطراف بعد الشروط) الخمسة (المذكورة) في قصاص النفس (أثنان) الأول (الاشتراك في الاسم الخاص) رعاية للمماثلة (اليعني باليمنى واليسرى باليسرى) فلا تقطع (١١٥) يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما ولا حادث بعد

الجناية بوجود قلوبها سناليس له مثلها فلا قود وان ثبت لمثلها بعد وخارج بقيد الاسم الخاص الاشتراك في البدن فلا يشترط في قطع الرجل بالمرأة وعكسه والذمى بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس فيهما قاله في الروضة (و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين) أى الجاني والجنى عليه (شلى) وهو يمس في العضو يطل عمله فلا تقطع بجهة من يداً ورجل بشلاء وان رضى به الجاني أو شلت يده أو رجلاه بعد الجناية لا تنقاه المماثلة فلو خالف صاحب الشلاء وفعل القطع بغير إذن الجاني لم يقع قصاصاً لانه غير مستحق بل عليه ديتها وله حكومة يده الشلاء فلم يمسى القطع فعليه قصاص النقص لتقويتها بغير حق وتقطع الشلاء بالشلاء إذا استويا في الشلل أو كان شلل الجاني أكثر ولم يخف نزف الدم والاقلا قطع وتقطع الشلاء أيضاً بالصحة لانها دون حقه إلا أن تقول أهل الخبرة لا يقطع الدم بل تنفخ أقواء العروق ولا تستبجس النار ولا غيره فلا تقطع بها وان رضى الجاني كائن عليه في الأم حذر من استيفاء النفس بالطرف فان قالوا يقطع الدم وقنع بهامستوفيا بأن لا يطلب أرشاً للشلل قطعت لاستوائهما في الحرم وان اختلفا في الصفة لأن الصفة المجردة لا تقابل بمال وكذا لو قتل الذمى بالمسلم والعبد بالحر لم يجب لفضيلة الاسلام والحريته شئ ويقطع عضو سليم بأعسر وأعرج اذ لا خلل في العضو والعسم بهما من مقتوحين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد ولا أثر

المقدر أشار الشارح بذلك الى أن الأطراف ليست قيداً والمراد بالمقدر المتضبط الذي يؤمن به الزيادة على المستحق لانه لو أريد ذلك دخلت اليها شفة والمنقلة والمأمومة والجائفة والدامغة فان لها أرشاً مقدراً اذا كانت في الرأس أو الوجه وتخرج الموضحة في غير الرأس والوجه فانه لا أرش لها مقدراً فلا يصح ذلك فتعين أن المراد بالمقدر المتضبط وذلك الموضحة لا غير سواء كانت في الوجه أو الرأس أو غيرهما فالكاف استقصائية والحاصل أن الموضحة فيها القصاص في أى محل كان وأما كونها فيها نصف عشرية صاحبها الخاص بما اذا كانت في الرأس أو الوجه ففيها الارش المقدرة فيها كما هو معلوم من محله وأما اذا كانت في غير الوجه والرأس ففيها حكومة وهذا في الجروح بعد الموضحة وأما التي قبل الموضحة من الدامية والدامغة والباضة فان عرفت نسبتها الى الموضحة ففيها الاكثر من حكومة ونسبة الارش للموضحة والالحكومة وهذا اذا كانت في الرأس أو الوجه أما في غيرهما ففيها حكومة ولو عرفت نسبتها من الموضحة (قوله كضوء العين) بأن أعما مع بقائه الخدقة (قوله وشرائط وجوب القصاص) المراد به الجنس أو ما فوق الواحد بدليل الاخبار (قوله بعد الشروط) أى غير الشروط الخمسة أى بالنظر لما زاده الشارح والافاندى قاله المصنف فيما تقدم أربعة وهذا يفيد أن شروط القصاص في النفس شروطاً له في الطرف وزاد عليها اثنين وصح الاخبار به عن شرائط لانه أريد بها الجنس أو أطلق الجمع على اثنين مجازاً أو حقيقة على قول اه رجائي (قوله اليمنى باليمنى) نائب فاعل محذوف تقديره فتقطع اليمنى الخ (قوله فلا تقطع يسار يمين) أى لا يجوز ذلك ولا يعتد به وان تراضى عليه فلا يقع قصاصاً وفي المقطوعة بدلالة الآية دون القصاص ثم التراضي المذكور يتضمن انعقود عن القصاص فتجب الدية برماوى والباء في قوله يمين داخله على الجنى عليه وكذا فيما بعده (قوله في البدن) أى في اسمه أو وصفه كما يؤخذ من أمثله قل ونسخة البدل أى الدية (قوله أى الجاني) لعل النسخة للجاني بلامين أو كلامه على حذف مضاف أى طرف الجاني الخ تأمل (قوله أو شلت) بفتح أوله قال في الصباح شلت يده شللاً من باب تعب اه وأصله شلت بكسر اللام الاولى ثم أدغمت إحدى اللامين في الاخرى وقوله يده أى الجاني (قوله لا تنقاه المماثلة) أى حال الجناية (قوله بغير إذن الجاني) ليس بقيد بل مثله ما اذا أذن له في قطعها قصاصاً وأما اذا أذن له في القطع وأطلق فقد استوفى حقه ولا يلزمه شئ وان مات الجاني بالسراية لانه أذن له في القطع اه م د (قوله الآن تقول أهل الخبرة) أى اثنان منهم ومثل ذلك ما لو شلت في انقطاعه لتردهم أو فقدهم كما هو ظاهر خلاف لما توهمه عبارة فلا يقطع بها وان رضى الجاني اه شرح التحفة (قوله بجسم) أى كى النار (قوله قالوا) أى أهل الخبرة (قوله وقنع) بكسر التون يقال قنع يقنع فنع عني ما اذا سأل وكلم يعلم اذ رضى بما رزقه الله اه شورى والحاصل أن قنع كسأل لفظاً ومعنى وقنع كرضى وزنا ومعنى (قوله وان اختلفا في الصفة) أى السلامة وهذا غاية (قوله تشنج) أى يمس (قوله لخضرة أظفار) أى لا أثر لذلك حيث كان لغير آفة ولم يجب الظفر اه ج (قوله وتقطع ذاهبة الاظفار) أى بأن كانت من غير أظفار خلقة وقوله بسايمتها بان قطع السليمة وقوله دون عكسه بأن قطع الذاهبة الاظفار (قوله

في القصاص في يداً ورجل لخضرة أظفاراً وسوادها لانه علة أو مرض في الظفر وذلك لا يؤثر في وجوب القصاص وتقطع ذاهبة الاظفار بسليمتها لانها دونها دون عكسه لان الكامل لا يؤخذ بالنقص والد كرجحة وشلاء كالد كرجحة وشلاء

والذكر الاثني (لوحذف الذكر لكان أولى وعبارة المنهج ويؤخذ عضواً شل من ذكر أوبد
 أو غيرهما بأشل مثله أو دونه شلالا اه وقوله مثله أو دونه أي أن العضو المجني عليه مثل عضو
 الجنائي في الشلل أو دونه في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجنائي
 دونه وقاعدة الباب أن يؤخذ الناقص بالرائد لا عكسه كما ذكره في صورة العكس بقوله أي
 لا يؤخذ أشل بأشل فوقه أي فوقه شلالاً بأن كان عضو المجني عليه أكثر شلالاً من عضو الجنائي
 فيكون عضو الجنائي أسلم فلا يؤخذ بالناقص (قوله وأنت جميع النسم) أي لأن النسم ليس في
 الأنف وكذا السمع ليس في الأذن وهاتان مستثنيتان من قولهم الكامل لا يؤخذ بالناقص أي
 الأهاتين (قوله ولا تؤخذ عين مصححة بمحدقة عيما) لأن المصححة فيها الدية بخلاف المحدقة
 العيما فيها حكومة وهكذا الخ (قوله نعم إن أمكن) أي بأن كان أصل الجنائية بمنشار فتشتر
 سن الجنائي بمنشار يقول أهل الخبرة فإن لم يمكن فلا قصاص ويجب الأرض ع ش (قوله منغور)
 ليس قيد بل المدار على كون المجني عليه غير منغور سواء كان الجنائي منغوراً أولاً وعبارة شرح
 المنهج ولو غير منغور (قوله سن كبير) لو قال سن غير منغور لكان أنصراً وأولى قل
 والحاصل أن القالع والمقلوع أما منغوران أو غير منغورين أو القالع غير منغور فقط أو عكسه
 فهذه أربعة وعلى كل إما أن يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغيراً دون الآخر فهي ست
 عشرة صورة وحكمها أن غير المنغورين يتظر فيه العود وأن المنغورين لا يتظر فيه ذلك اه برماوى
 وقل (قوله أسنانه) أي الأحاد (قوله ومنها) أي من الرواضع أي والحال أن المقموعة
 من الرواضع والرواضع هي الأربع الثنايا اثنان من فوق واثنان من تحت فتسوية غير هارواضع
 يجاز للمجاورة قال في شرح الشافعية وأعلم أن الأسنان أربعة أقسام ثنايا وهي الأسنان المتقدمة
 اثنان فوق واثنان تحت ورابعيات بفتح الراء وتحقيف الباء وهي الأربع خلفها وهي مع الثنايا
 للقطع وأنياب وهي أربع أخرى خلف الرباعيات والبقية وهي عشرون في الغالب أضراس
 فنها الضواحل وهي أربعة من الجنائين ثم الطواحين اثناعشر من الجنائين ثم النواجير من كل
 جانب ثمان واحدة من فوق وأخرى من تحت ويقال لها أضراس الحلم وضرس العسل اه
 وقوله اثنان فوق أي متلاصقان وكذا يقال في قوله واثنان تحت وقوله والأربع خلفها
 أي ثنتان فوق واحدة جهة اليمنى وأخرى جهة اليسرى وثنتان أسفل كذلك وكذا يقال فيها
 بعده اه (قوله فلا تخمان في الحال) فإن مات قبل بيان الحال فلا أرض لأن الطاهر عودها لو عاش
 والأصل براءة النمة نعم تجب له حكومة شرح المنهج (قوله لأنهم لا تعود غالباً) لم يتطروا
 في الموضحة إلى ذلك فأوجبوا القصاص وإن غلب الاتهام حل فإن عادت خضراء أو سوداء
 فلا قود لكن تجب حكومة (قوله المنبت) بفتح الميم والباء الموحدة على القياس ويجوز
 كسر الموحدة سماعاً كما في المصباح (قوله وجب القصاص) فإن مات قبل القصاص اقتصر
 الوارث أو عفا على الأرض (قوله ولا يستوفى للصغير في مشره) بل يؤخر حتى يبلغ فإن مات
 قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الأرض اه شرح المنهج وقوله حتى يبلغ أي لاحتمال
 عفو وقوله قبل بلوغه أي وبعد الحكم باليأس من عودها كما هو فرض المسئلة
 والأقلاق صاص قطعاً ولا دية على الأصح بل تجب حكومة فقط برماوى (قوله ولو قلع شخص

والذكر الاثني من قبض لا ينسب
 وعكسه ولا أثر للاتشار وعدمه
 قد قطع ذكر محل بذكر خصي وعين
 وأنت جميع النسم باخشم وتقطع أذن
 جميع بأصم ولا تؤخذ عين مصححة
 بمحدقة عيما ولا لسان ناطق بأخرس
 وفي قلع السن قصاص قال تعالى والسن
 بالسن فلا قصاص في كسرهما كما لا
 قصاص في كسر العظام نعم إن أمكن
 فيها القصاص فعن النص أنه يجب لأن
 السن عظم مشاهد من أكثر الجواب
 ولاهل الصنعة آلات قطاعة يعتقد
 عليها في الضبط فلم تكن كسائر العظام
 ولو قلع شخص منغور وهو الذي سقطت
 ورواضعه سن كبيراً وصغيراً تسقط
 أسنانه الرواضع ومنها المتساوية فلا
 ضمان في الحال لأنها تعود غالباً فإن جاء
 وقت نباتها بأن سقط البواقي ونبتت
 دون المقموعة وقال أهل الخبرة فسد
 المنبت وجب القصاص فيها حينئذ ولا
 يستوفى للصغير في مشره لأن القصاص
 للثني ولو قلع شخص سن

سنث منثور) أي كان الجاني منثوراً ولافتت الصور الأربعة (قوله من مفصل) المفصل
 موضع اتصال العضوين كمرق و كوع وما لا مفصل له لا قصاص فيه (قوله بفتح الميم
 الخ) أما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان (قوله كلرق) وهو رأس عظم الذراع المسمى
 بالآبرة الداخلة في العظمتين اللتين هما رأس العضد والعضد ينتهي إلى المنكبة المتصل
 بالكتف وما بين المرفق والعضد وما بين العضد والكتف يسمى مفصلاً والمنكبة مجمع
 العضد والكتف فعلم من هذا أن قوله كلرق الخ مثال للعضو في قوله وكل عضو لا المفصل
 لكن قوله ومفصل القدم يقتضي خلافه ويجب أن قوله كالمرفق على حذف
 مضاف أي كفصل المرفق كما يدل عليه قوله ومفصل القدم تأمل (قوله فقيه القصاص)
 ثم إن لم يكن قبل محل الجناية مفصل معين موضع الجناية وإن كان قبله مفصل فله الأخذ من محل
 الجناية وله الأخذ أقرب مفصل وله بعد ذلك الرجوع وقطع الزائد الذي تركه وله الأخذ بحكومة
 وتولية قطعه (قوله مع الأمن) خرج بذلك الجائفة فلا قصاص فيها لأنها وإن كانت منضبطة
 لكن لا يؤمن فيها استيفاء الزيادة وقال بعضهم قوله لا تضباط ذلك الخ أشار بذلك إلى أن العلة
 مركبة من التضباط مع الأمن المذكور فخرج بالآول الجائفة فلا قصاص فيها لعدم تضباطها
 وإن أمن استيفاء الزيادة وبالثاني العظام لعدم الأمن من استيفاء الزيادة (قوله ولا يضتر
 في القصاص الخ) يحتمل أن يكون راجعاً لقوله أولاً لا استراك في الاسم الخاص وكان الأولى
 ذكره عقبه ويحتمل أن يكون راجعاً لقوله وكل عضو الخ (قوله عند مساواة المحل) أي
 في الاسم الخاص (قوله كبر) أي التفاوت فيه وفيما بعده (قوله بلا جائفة) الجائفة جرح
 يتقذلباطن (قوله ويجب القصاص في نق عين) غرضه تكميل ما فيه القصاص لأن المتن
 لم يستوفه والمراد بفتح العين إزالة حدقه التي تكون من الجناية على الأطراف والحدقة هي
 السواد الأعظم الذي في العين أي السواد كله والأصغر الناظر والمقلة تنحصر العين الذي يجمع
 السواد والبياض اه ذكره ابن قتيبة وقوله الأصغر هو بالعين وفي القاموس الناظر العين
 أو النقطة السوداء في العين أو البصر نفسه اه ع ش على م و (قوله وجفن) بفتح الجيم
 وكسرهما (قوله وشفران) الأولى وشفرين لأن يقال هو على لغة من يلزم المثني الألف وهو
 يضم الشين والجمع أشفار مثل قفل وأقفال وحكي فتح الشين وشفر كل شيء حفره اه سم (قوله
 يضم الشين) وحكي فتحها أيضاً وأما الشفر بفتح الشين لا غير فهو اسم لهدب العين برماوي
 (قوله في الجروح) أي الأحد عشر ماعدا الموضحة (قوله لعدم ضبطها) أي لعدم تبسرها
 ضبطها وإن أمكن (قوله الموضحة للعظم) أي نصل إلى به بعد خرق الجلد التي عليه وإن لم
 ير العظم أصغر الجرح كغرز آبرة وصلت إليه سم (قوله طولا وعرضا) أي ويعلم عليه بنحو
 سواد أو حرة وتوضع بنحو الموسى ثم لو كان برأس الجاني شعرون الجاني عليه فلا قصاص
 اه قل وقوله ويعلم أي وجوباً أن خيف اللبس والا كان مندوباً وقوله بنحو الموسى لا يضربة
 سيف أو حجر وإن أودع به ويراعى الأسهل على الجاني من شقه دفعة أو تدريجاً اه ذي وقوله
 دفعة بالضم وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من الممار وما انصب من سقاء أو ناء
 مرة وبه علم صحة كل من الفتح والضم هنا قاله م في شرحه وقوله من الفتح والضم قال ع ش

منثور فثبتت لم يسقط القصاص لأن
 عودها نعمة جديدة من الله تعالى (وكل
 عضو أخذ) أي قطع بجناية (من
 مفصل) بفتح الميم وكسر المهملة كالمرفق
 والا تأمل والكوع ومفصل القدم
 والركبة (فقيه القصاص) لا تضباط ذلك
 مع الأمن من استيفاء الزيادة ولا يضتر
 في القصاص عند مساواة المحل كبر
 وصغر وقصر وطول وقوة وبطش
 وضعفه في عضو أصلي أو زائد ومن
 المفصل أصل الفخذ والمنكبة فان
 أمكن القصاص فيها بلا جائفة
 اقتصر والا فلا سواء أجاف الجاني
 أم لا ثم إن مات الجاني عليه بذات قطع
 الجاني وإن لم يمكن بلا جائفة ويجب
 القصاص في فوق عين وفي قطع أذن
 وجفن وشفة سفلى وعليا ولسان وذكر
 وأنثيين وشفران وهما يضم الشين
 المجهمة تسمية شفر وهو حرف التخرج
 وفي العين وهما اللحمان اللتان بين
 الظاهر والضم (ولا قصاص في
 الجروح) في سائر البدن لعدم ضبطها
 وعدم أمن الزيادة والنقصان طولا
 وعرضا (الأنف) الجراحة (الموضحة)
 للعظم في أي موضع من البدن من غير
 كسر فقيها القصاص تبسرها
 * (تمة) * يعتبر قدر الموضحة بالمساحة
 طولا وعرضا في قصاصها

عليه يتأمل وجه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مسبوب يسمى بالدقة
 الآن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المسبوب من سقاء أو نحوه اه وبمثله
 يقال ما يتناسب هنا اه (قوله لا بالجزئية) كربع (قوله ولوا وضع) أي الجاني كل رأس
 المشجوع هذا شروع في مسائل ثلاثة الاولى أن تكون رأس الشاح أصغر الثانية العكس
 الثالثة إذا أوضع ناصية وناصية الشاح أصغر وترك الشارح رابعة وهي ما إذا كانت ناصية
 الشاح أكبر (قوله ولا تتم من غيره) كالوجه والقفا لانه غير محل الجناية اه مرحوي
 (قوله لو وزع على جميعها) فان كان الباقي قدر الثلث فالمتم به ثلث أرشها شرح المنهج
 (قوله والخيرة في تعيين موضعه للجاني) وهو المعتمد ومحل ذلك إذا استوعب رأس الجاني عليه
 والآخر محل الجناية يمينا أو شمالا وعبارة م ر والخيرة في محل الجاني أي فهو حق عليه
 فله أدائه من أي محل شاء كالدين (قوله ثم من باقي الرأس) يقتضي أنه ليس للجاني أن يدفع
 عن الناصية قدرها من محل آخر فان قلت فالفرق بين الناصية وغيرها في ذلك قلت كونها
 عضو مخصوصا ممتازا باسم خاص اه م والخيرة في محلها للجاني أيضا اه م (قوله ولوا زاد
 المقتص) استشكل تصوير زيادة المقتص على حقه بأن الأسع كما سيأتي أن المقتص لا يمكن من
 استيفاء قصاص الطرف وأجب بحمل ذلك على ما إذا رضى الجاني بالاستيفاء أو وحصل
 المستحق شخصافا مستوفى زائد اعتمادا فان قال أخطأت في الزائد صدق بيمينه زى ومثله شرح
 م ر وكتب عليه الرشدى قوله فزاد وكيله انظر قصاص الزيادة حينئذ يكون على م ر اه والذي
 يفهمه كلام ع ش أن القصاص على الوكيل (قوله لزمه قصاص الزيادة) لكن انما يقتص
 منه بعد اندمال موضحة شرح المنهج (قوله فان كان الزائد خطأ) كأن سقطت آلة
 الاستيفاء في آخر الايضاح فقرأ عليه فأخذت زيادة على المستحق والمراد بقوله فان كان الزائد
 خطأ أي بغیر اضطراب الجاني وحده بأن كان باضطراب المقتص أو باضطرابهما أو من غير
 اضطراب فان كان باضطراب الجاني فهدر فلوا خلتا فقال المقتص حصل باضطرابك يا جاني
 وقال لا صدق الجاني لأن الأصل عدم الاضطراب فلو كان باضطرابهما فالوجه أنه عليهما
 فيهدر النصف المقابل لفعل المقتص منه شرح م ر وزى (قوله وجب أرش كامل) وهو
 خمس من الابل (قوله كالواشتر كوا في قطع عضو) فلوال الامر للدية وجب على كل
 واحد قسطه كما قطع به البغوى والماوردى لاديه موضحة كاملة خلافا لما رجحه الامام ووقع
 في الروضة عز والاول للامام والثاني للبغوى وهو خلاف ما في الرافعي وغيره وبارة شرح
 م ر فلوال الامر للدية وجب على كل أرش كامل كما رجحه الامام وجرم في الانوار وقال
 الاذرى انه المذهب وأفتى به الوالد اه لصدق اسم الموضحة على فعل كل منهم بخلاف
 ما لو اشتر كوا في قتل وآل الامر الى الدية فانها توزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم
 اه زى

(فصل في الدية)

(قوله في الدية) هاؤها عوض من فاء الكلمة لأن أصلها اودى بكسر الواو مأخوذة من الودى
 بقضها وهو دفع الدية يقال وديت القتل بكسر الدال أدبه وديا وأقول من سنها عبد المطلب

كما

لا بالجزئية لأن الرأسين مثلا قد يختلفان
 صغرا وكبرا ولا يضر تفاوت غلظ اللحم
 وجلد في قصاصها ولوا وضع كل رأس
 المشجوع ورأس الشاح أصغر من
 رأسه استوعبناه أيضا ولا نكتفي به
 ولا تتم من غيره بل نأخذ قسط الباقي
 من أرش الموضحة لو وزع على جميعها
 وان كان رأس الشاح أكبر
 من رأس المشجوع أخذ منه قدر
 موضحة رأس المشجوع فقط والخيرة
 في تعيين موضعه للجاني ولوا وضع
 ناصية من شخص وناصية أصغر من
 ناصية الجاني عليه ثم من باقي
 الرأس لأن الرأس كله عضو واحد
 ولوا زاد المقتص عمدا في موضحة على
 حقه لزمه قصاص الزيادة لتعمده
 فان كان الزائد خطأ أو شبه عمدا وعمدا
 وعنى عنه على مال وجب أرش كامل
 ولوا وضعه جمع فعمدا لهم على آلة
 واحدة أوضع من كل واحد منهم
 موضحة مثلها كالواشتر كوا في قطع
 عضو

(فصل في الدية)

قوله يكون على من كذا بخط المؤلف
 والمناسب على من يكون لأن
 الاستفهام واجب له الصدارة اه

هـ

كما في السير ٨١ م د ويقال في الامر القليل بدل مكسورة لا غير وان وقفت قلت ده ممي
 ذلك المال دية تسمية بالمصدر وقول المحشي وديت بكسر الدال غير صواب بل الصواب فكمها
 (قوله على الحر) خرج الرقيق فالواجب فيه القيمة بالغة ما بلغت تشيها بالدواب بجامع
 الملكية (قوله أو فمادونها) كالأعضاء وغلبها على القيمة في غير الحر لشرفها والافرادون
 النفس من الجراحات فيه أرش لادية وقول بهض الشراح ودية العبد قيمته تجوز بالدية عن
 القيمة ٨٥ برماوى (قوله لأنها بدل عنه على الصحيح) هذا ضعيف لأنه يلزم عليه أن المرأة اذا
 قتلت رجلا يلزمها دية لادية رجل والمعتد أن الدية بدل عن النفس المقتولة فإن قتلت المرأة
 رجلا ثم عني المستحق على الدية لم يتبادر ولو كانت بدلا عن القود لم يلزمها الدية امرأة
 ولو قتلها لم يرد دية لأنها بدل نفس المقتول ويمكن توجيه كلام الشارح بأن القود لما وجب على
 الجاني كان كقيمة نفس القليل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عن القود لا عن نفس القليل
 فلا يلزم عليه ما ذكر لأن القود كقيمة القليل ٨٦ رشيدى ملخصا (قوله والاصل فيها) أى
 الدليل عليها قوله تحرير رقبة أى مع بيانه صلى الله عليه وسلم تلك الدية بقوله في النفس مائة من
 الأبل ونقل ابن عسدا البر الاجماع على ذلك برماوى (قوله طائفة) أى ناطقة بذلك أى
 بوجوب الدية أو مملوكة قال الجوهري طفق الانا طفوحا اذا اعتلا حتى يفيض وبابه خضع
 (قوله في الجملة) أى في الخطا وشبه العمد وأما العمد فالواجب فيه القود (قوله ابتداء)
 كما في قتل الوالد له (قوله من ثلاثة أوجه) كونها على الجاني وحالة ومن جهة السن كما يأتي
 (قوله أو من وجه) أى في شبه العمد وهو كونها مملوكة لا نجسة كما يأتي (قوله ومخففة من
 ثلاثة أوجه) كونها نجسة وعلى العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين كما يأتي وقوله أو من
 وجهين أى في شبه العمد فأدخل الشارح شبه العمد في القسمين لأنه اكتسب شبهة بكل منهما
 والمراد بالوجهين هما وجوبهما على العاقلة ووجوبها مؤجلة في ثلاث سنين كما يأتي (قوله
 كون القتل عمدا أو شبه عمدا) كون هذا عارضا للتغليظ الدية فيه نظر لأنه ليس الاصل فيها
 التخفيف حتى يكون هذا عارضا للتغليظ بل هي مغالطة ابتداء فيهما نعم كلامه مسلم في قوله
 أو في الحرم الخ لأنه أى القتل في الحرم تعرض للتغليظ فالاولى أن يقول الشارح وأسباب
 التغليظ خمسة ويمكن أن يجاب على بعد بانه لما عدل عن القتل خطأ الى العمد أو شبهه كان
 كعرض التغليظ أى كانه تسبب فيه قتال (قوله أو ذى رحم) أى أو ذى رحم ولو قال
 محرم رحم بالإضافة لكان مستقيما لخرج فهو بنت عم هي أم زوجة ٨٧ قل لأن المحرمية
 ليست ناشئة من الرحم أى القرابة بل ناشئة من كونها أم زوجته ٨٨ (قوله وقد يعرض لها
 ما ينقصها) في كون الأنوثة عارضة للتقص نظر لانها منقصة لها ابتداء ويمكن أن يجاب
 بأنه لما كان القتل عاميا في الذكر والأنثى والحر والعبد وعدل عن الكامل الى دونه كانه تسبب
 في تنقيص الدية تأمل وفي اطلاق الدية على قيمة الرقيق وعلى الغرة مسامحة لكنهما لما كانا بدلا
 عن النفس أطلق عليهما دية تجوزا (قوله في القتل العمد) ليس قيد ابل تكون مثلثة في شبه
 العمد والخطا في مواضعه ويجب بانه اقتصر على العمد لأنه الكامل في التغليظ لأنه فيه من
 ثلاثة أوجه وان ذكر المثلث التثنية فقط (قوله خلفه) هو اسم جمع لا مفرد لمن لفظه عند

وهي في الشرع اسم للمال الواجب
 بجناية على الحر في نفس أو فمادونها
 وذكرها المصنف عقب القصاص لأنها
 بدل عنه على الصحيح والاصل فيها
 الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى
 ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة
 مؤمنة ودية مسلمة الى أهله والاحاديث
 الصحيحة طائفة بذلك والاجماع منعقد
 على وجوبها في الجملة (والدية)
 الواجبة ابتداء أو بدلا (على ضربين)
 الاول (مغلطة) من ثلاثة أوجه أو من
 وجه واحد (و) الثاني (مخففة) من
 ثلاثة أوجه أو من وجهين * (تنبيه)
 الدية قد يعرض لها ما يغفلها وهو
 أحد أسباب نجسة كون القتل عمدا
 أو شبه عمدا وفي الحرم أو في الأشهر
 الحرم أو ذى رحم محرم وقد يعرض
 لها ما ينقصها وهو أحد أسباب أربعة
 الأنوثة والرق وقتل الجنين والكفر
 فالاول يردها الى الشطر والثاني الى
 القيمة والثالث الى الغرة والرابع الى
 الثلث أو أقل وكون الثاني ناقص
 جرى على الغالب والافقد تزيد القيمة
 على الدية ثم شرع المصنف في القسم
 الاول وهي المغلطة فقال (فالمغلطة
 مائة من الأبل) في القتل العمد سواء
 أوجب فيه قصاص وعنى على مال أم لا
 كقتل الوالد له (ثلاثون حقة
 وثلاثون جذعة) وتقدم بيانها
 في الزكاة (وأربعون خلفة) وهي
 التي (في بطونها أو ولادها)

يذهب الترمذي بذلك والمعنى أن الأربعين حوامل ويثبت جهلها بقول أهل الخبرة بالأبل وذلك في قتل الذكرا الحرة المسلم المحقون بالدم غير يميني
انفصل بيمينية ميتا والقاتل له لارق فيه لأن الله تعالى أوجب في الآية المذكورة دية وبينها النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب عمرو بن
حزم في قوله في النضر ما تضمن الأبل وراه القسائي ونقل ابن عبد البر وغيره فيه الإجماع ولا تختلف الدية بالقتال والردا والى وان اختلفت
بالاديان والذكورة والافوة بخلاف الجنابة على الرقيق فإن فيه القيمة المختلفة أما إذا كان غير محقون الدم كارك المسئلة كسيرة
والراني المحسن إذا قتل كلا منهما مسلم فلا دية فيه (١٢٠) ولا كفارة وان كان القاتل رقيقا لغير المقتول ولو مكابا وأم وله فلو اوجب

الجمهور ورد بأن تميز الأربعين مقرر كما قال ابن مالك

ومير العشرين التسعين * بواحد كأربعين مينا

الآن يقال اسم الجمع كلفرد وقال الجوهرى جمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن
سيده جمعها خلفات اه برماوى وقوله بكسر الخاء ليس بظاهر فقد قال في المختار الخلف بوزن
الكثف الخاض وهى الحوامل من النوق ومثله في المصباح فلعن القول بكسر الخاء سبق قلم
اه ع ش على م (قوله تلمذ الترمذي بذلك) روى الشافعى والشافعى وابن ماجه من
حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قبيل الخلفا قبيل
السطو والعصاة من الأبل مغلفة منها أو بعون خلفه في بطونهم أولادها واستناده ضعيف
ومنتطح (قوله والمعنى) أى بذلك لأن الذى فى البطن لا يسمى ولدا إلا بجنون رأى يحار الأول
(قوله أهل الخبرة) أى عداين منهم فإن أخذها المستحق بقولهم أو تصديقه للدافع وماتت
عنده وتنازع عاشق وجوفها فإن أن لاجل غرمها وأخذ بدلها خلفه فإن ادعى الدافع اسقاط
الحمل وأمكن صدق أن أخذت بعدلين فإن لم يمكن أو أمكن وأخذها المستحق بة ول الدافع مع
تصديقه صدق المستحق بالأربعين فى الأولى وبه فى الثانية لأن الظاهر معه شرح الروض (قوله
وذلك) أى التقليل المذكور وذكره ستة شروط (قوله والقاتل له) أى العزم المسلم (قوله
لأن الله الخ) فيه نظر لأن الدية التى فى الآية فى الخطا وبيان النبي لها والذى فى المتن العمد
فالمعول عليه فى ذلك الإجماع (قوله وان كان القاتل رقيقا الخ) استئناف كلام (قوله
ولا جمع لها) الصواب أن يقول ولا واحد لانه اسم جمع على هذا واسم الجمع لا واحد لمن
أقظه بل من معناه (قوله بكسر اللام) أى والخاء كما قاله الشارح فى شرح المنهاج م
الصواب أنه بفتح الخاء كما فى المختار وغيره (قوله بسبب) الأولى تأخيره عن قوله مائة من الأبل
(قوله وخالف الكفارة أيضا الخ) أى حيث اعتبر وأفيها ما يضر بالعمل فالتوبة فى الأمة
فى غيرا وإنما عيب فى المبيع لافى الكفارة لأنها لا تخل بالعمل (قوله مما يؤثر فى العمل) أى
وان كانت معيبة بعيب يثبت الرد فى البيع كالتوبة فى غيرا وانها (قوله الأبرضا الخ)
مستثنى من قوله ولا يقبل بعيب الخ (قوله ولا يكلف الخ) أى تلونكف وحصل الأبل من
غالب أبل محل قبل منه ذلك فهو مخير بين الأخراج من أبله ومن أبل غالب أبله اه مرحوى
فالمعتمد تخيره بين أبله ان كانت سليمة وغالب أبل محله وان خالف نوع أبله أو كانت أبله أعلى من
غالب أبل البلد ويمير المستحق على قبوله وان كانت أبله معيبة تعين الغالب شرح م (قوله
لأنها تؤخذ على سبيل الموااة) هذا خاص بما إذا كانت واجبة على العاقلة ولا تشمل
ما إذا كانت واجبة على الجنانى (قوله فمن غالب أبله أبله الخ) وان كان ذلك الغالب من غير
نوع أبله على المعتمد خلافا للزركشى حيث قال يتعين نوع أبله سليما اه م (قوله فانه لا يجب

أقل الأمرين من قيمته والدية وان كان
مبعض الرمة لجهة الحرة القدر الذى
يناسبها من نصف أو ثلث مثلا وبطية
الرقة أقل الأمرين من القيمة والدية
وهذه الدية مغلفة من ثلاثة أوجه
كونها على الجنانى وحالة ومن جهة
السنة والخلفه بفتح الخاء المجهمة وكسر
اللام وبالنساء ولا جمع لها من لفظها عند
الجمهور بل من معناها وهو مخاض
كأمرأة ونساء وقال الجوهرى جمعها
خلف بكسر اللام وابن سيدة
خلفات وفى شبه العمد مغلفة من
وجه واحد وهو ككونها مثلثة
(والخففة) بسبب قتل الذكر الحرة
المسلم (مائة من الأبل) وهى فى الخطا
مخففة من ثلاثة أوجه الأول وجوبها
خمس (عشرون حقة وعشرون
جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون
بنت مخاض وعشرون ابن لبون)
وتقدم بيانها فى الزكاة والثانى وجوبها
على العاقلة والثالث وجوبها مؤجلة
فى ثلاث سنين وفى شبه العمد مخففة
من وجهين وهما وجوبها على العاقلة
وجوبها مؤجلة فى ثلاث سنين
ولا يقبل فى أبل الدية بعيب بما يثبت
الرد فى المبيع وان كانت أبل من لزمته
معيبة لأن الشرع أطلقها فاقتضت
السلامة وخالف ذلك الزكاة لتعلقها
بعين المال وخالف الكفارة أيضا
لأن مقصودها تحليص الرقة من

سنة

الرق لتستقل فاعتبر فيها السلامة مما يؤثر فى العمل والاستقلال الأبرضا المستحق بذلك إذا كان أهلا لتبرع

لأن الحق له وله اسقاطه ومن لزمته دية وله أبل فتؤخذ منها ولا يكلف غيرها لأنها تؤخذ على سبيل الموااة فكأن بماعده كما تجب الزكاة
فى نوع التصاب فان لم يكن له أبل فمن غالب أبله أبله لمدى أو غالب أبل قبيلة بدوى لأنها بدل متلف فوجب فيها البديل الغالب كما فى قيمة
المتلفات فان لم يكن فى البلدة أو القبيلة أبل بصفة الأبرضا فتؤخذ من غالب أبله أقرب بلادا وأقرب قسائل الى موضع المؤدى
فيؤتمه نقلها كما فى زكاة الفطر ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمها أكثر من ثمن المثل ببلدة أو قبيلة العدم فانه لا يجب

حيث نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو أولى من الضبط بمسافة القصر وإذا وجب نوع من الأبل لا يعدل عنه إلى نوع من غير ذلك
الواجب ولا إلى تيمنه عنه الاستراض من المؤدى والمستحق * (تبيينه) * ما ذكره المصنف من التغليظ والتخفيف في النفس يجري مثله
في الأطراف والجروح (فإن عدت الأبل) حساباً لم توجد في موضع يجب (١٢١) تحصيلها منه أو شرعاً بأن وجدت فيه بأكثر من عن

منها (انتقل إلى قيمتها) وقت وجوب
تسليمها بالغمة ما بلغت لأنها بدل متلف
فيرجع إلى قيمتها عند اعواز أصله وتقوم
بثقله الغالب لأنه أقرب من غيره
وأضبط فإن كان فيه نقصان فأكثر
لأغالب فيها تخيير الجاني بينهما وهذا
هو القول الجديد وهو الصحيح (وقيل)
وهو القول القديم (بثقله) المستحق
عندهما (إلى) أخذ (ألف دينار)
من أهل الدنانير (أو) بثقله (إلى)
أثنى عشر ألف درهم (فضة من أهل
الدراهم والمعتبر فيهما المضروب
الخاص (و) على القديم (أن غلظت)
الدية ولو من وجه واحد (زيد عليها)
لأجل التغليظ (الثالث) أي قدوة على
أحد الوجهين المقرعين عليه ففي
الدنانير ألف والمائة وثلاثة وثلاثون
ديناراً وثلاث دنانير وفي الفضة ستة
عشر ألف درهم والمصنف في هذا تابع
لصاحب المذهب وهو ضعيف
وأصحهما في الروضة أنه لا يراد شيء لأن
التغليظ في الأبل إنما ورد بالسنة
والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد
في الدنانير والدراهم (وتغلظ دية
الخطأ) من وجه واحد وهو وجوبها
مثلثة (في) أحد (ثلاثة مواضع)
الأول (إذا قتل) خطأ (في الحرم) أي
حرم مكة فإنها مثلت فيه لأن له تأثيراً
في الأمن بدليل إيجاب جزاء الصيد
المقتول فيه سواء أكان القاتل
والمقتول فيه أم أصيب المقتول فيه
ورمى من خارجه أم قطع السهم في
مروره هوأ الحرم وهما باطل * (تبيينه)
الكافر لا تغلظ دية في الحرم كما قاله

حينئذ أي حين أذلفت مؤنة نقلها مع قيمتها ما ذكره برب المسافة أو بعدت بل يجب قيمتها م
(قوله وإذا وجب نوع من الأبل) كالأغالب بالبلد (قوله لا يعدل عنه إلى نوع) وإن كان
أعلى (قوله والجروح) أي دون الحكومات (قوله فإن عدت) بالبناء تنفعول أي فقدت
(قوله انتقل إلى قيمتها) هذا إن لم يجهل الدافع فإن أمهل بأن قال له المستحق أنا أمير حق
توجد الأبل لزمه امتثاله لأنها الأصل فإن أخذت القيمة فوجدت الأبل لم ترد تشتري الأبل
لأنفصال الأمر بالأخذ (قوله لأنها) أي الأبل بدل متلف هو النفس فيرجع إلى قيمتها عند اعواز
أي فقد أصله أي أصل البدل وهو الأبل لأن قيمتها بدل ثان وفرع عن الأصل (قوله بثقله) أي
أي العدم (قوله تخيير الجاني) عبارة م ر تخير الدافع فلو أراد المستحق الصبر إلى وجودها
أجيب (قوله وهذا هو القول الجديد) أي الانتقال إلى القيمة (قوله يتنقل المستحق عند
عدمها) قضيته أن القديم لا يقول ذلك إلا عند التقدير وهو كذلك شرح م ر (قوله ألف دينار)
أي منقال ذهباً شرح م ر (قوله على أحد الوجهين) متعلق بزيد أي زيد الثلث على أحد الخ
والوجه الثاني أشار إليه بقوله وأصحهما في الروضة الخ (قوله عليه) أي على الوجه القديم
الضعيف (قوله وأصحهما في الروضة) أي على الضعيف (قوله وذلك) أي المذكور من
السنة والصفة اه (قوله إذا قتل خطأ في الحرم) * (تبيينه) * يتحقق بما ذكره المصنف
مألو جرحه في الحرم فخرج منه ومات في غيره بخلاف عكسه شرح المنوفي وسيأتي
أن القتل ليس قيدا ويفرق بين مألو وماء قريب غروب أول شهر من الأشهر الحرم فوصل
السهم بعد الغروب فمات أو جرحه جرحاً يفضي إلى الموت فمات في الأشهر الحرم بأن داخل
الحرم له نوع اختيار فثبت الفعل إليه بخلاف الأشهر الحرم لا اختيار له في دخولها وقال سم
لا يضمن وقوع القتل والزهرق فيها فيلزم م ر (قوله أم قطع السهم في مروره هوأ الحرم)
بخلاف ما لو أرسل كلباً في الكلب نفسه وقطع هوأ وقتله في الحل والمرسل خارجه فلا تغليظ
لأن الكلب اختياراً زى (قوله لأنه ممنوع من دخوله) أي مطلقاً للضرورة أولاً ع م
على م ر وعبارة البرماوى قوله في حرم مكة أي ولو قطع هوأ بالسهم وإن مات خارجه
بخلاف عكسه قاله العلامة م ر وقال العلامة زى تغلظ مطلقاً والتغليظ في هذا خاص
بكون المجنى عليه مسلماً مانع الذي من الدخول ولو ضرورة وفصل العلامة ابن حجر بين أن يدخل
لحاجة تغلظ أولاً فلا اه (قوله أو في الأشهر الحرم الأربعة) ولا يتحقق به شهر رمضان
وإن كان سيد الشهور لأن المسيح فيها التوقيف شرح المنوفي (قوله ذو القعدة) بفتح القاف
والجاء بكسر الحاء وقد نظم ذلك بعضهم فقال

الفتح في قاف لقعدة صحوا * والكسر في حاء لجة رجوا اه

قال في شرح مسلم الأخبار تطاهرت بعد هذا على هذا الترتيب فهو الصواب خلافاً لما بدأ بالحرم
لشكون من سنة واحدة واختص المحرم بالتعريف لكونه أول السنة فكانهم قالوا هذا الذي
يكون أول العام دائماً اه قيل والحكمة في جعله أول العام أن يحصل ابتداء شهر حرام
ويختم بشهر حرام وتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب وإنما أتى شهران في الأثر لارادة
تفضيل الختام والأعمال بالخطواتيم شويرى وقوله تطاهرت بعد هذا الخ أي فهي من سنتين

المولى لأنه ممنوع من دخوله فلو دخله للضرورة ٢١ ح اقتضته فهل تغلظ أو يقال هذا نادراً الوجه الثاني وخرج
بالحرم الإحرام لأن حرمة عارضة غير ممتدة وبكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وهو الأصح والثاني ما ذكره بقوله
أو قتل خطافي) بعض (الأشهر الحرم) الأربعة وهي ذو القعدة بفتح القاف وذو الحجة بكسر الحاء على المشهور وفيهما

على الراجح لامن سنة (قوله لتحريم القتال فيه) ومفروضي به مطلق مكة فيه عن أهلها للقتال فيه
والريعي لا رتباع الناس فيه ساء أي أقامتهم والجنادين لجود الماء فيه وما ورجب لترجيحهم
أي أي تعظيمهم وشعبان لشعب القبائل فيه ورمضان لرمض الذنوب فيه لأنه يرمض الذنوب
أي يحرقها وقيل لأن القلوب تؤخذ فيه من حرارة الموعظة وقيل سمي رخصا لأنهم
لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالزمنة التي وقعت فيها فوافق زمن الحر
والرمض وسمى شوال بذلك لشول أذنان اللقاح أي رفعها عند الجماع وبعده (قوله لتحريم
الجنة فيه على إبليس) أي منعه منها والمراد أطهار الحرم لنا والافتقار إليها عليه أنزل
(قوله ودخلته اللام دون غيره) قال في المصباح أدخلوا الالف واللام عليه لأنه الصفة
في الأصل ولا يجوز دخولهما على غيره عند قوم وعند قوم يجوز على صفر وشوال اه وقال م
الظاهر أن ال فيه المح الصفة لا التعريف وخصه بأل وبالبحر مع تحريم القتال في جميعها لأنه
أفضلها فالتحريم فيه أغلظ (قوله ورجب) سمي بذلك لأن العرب كانت ترجبه أي تعظمه
وسمي الاسم لأنهم كانوا لا يسمون فيه صوت الحرب وسمى الاسم أيضا لأن أسباب البليات
فيه وقبل لم يعذب الله فيه أمة ورد بأن جمعا ذكرنا أن قوم نوح أغرقوا فيه وأفضلها
المحرم ثم رجب ثم الآخران برماوى (قوله وجعلها من سنتين هو الصواب) اعتده م
وانما كانت من سنتين لانتا إذا بدأنا بالعدة تكون هي واجبة من السنة القديمة ويكون المحرم
ورجب من السنة الثانية (قوله قال ابن ربيعة) صوابه كما في بعض النسخ دحية كما في شرح
الدميري للمناهج (قوله مرتبة) أما لو أطلق بأن قال الله على صوم الأشهر الحرم بدأ بما يلي
نذره اه ع ش على م (قوله محرمات رحم) لو قال محرم رحم بالاضافة لكان أخصر
وأولى ليخرج به بنت عم هي أم زوجته مثلا كما مر ولا يخفى عدم دخول الذكور في ذلك أي
في قوله ذات الخ مع أن التغليب شامل للذكور أيضا كما في م كان قتلت المرأة عها أو خالها
قل مع زيادة وقول الشارح محرما لا حاجة إليه مع قول المصنف بعد محرم (قوله أي
قريب محرم) صوابه أي قريبا محرما لأن قريبا تفسير لذات المنسوب أو يقول قرابة تفسير
رحم (قوله وخرج محرم ذات رحم) هو ناظر لتعبيره والمناسب لكلام المتن أن يقول
وخرج بذات رحم محرم والحاصل أن قوله ذات رحم صفة لموصوف محذوف أي نفسا
ذات رحم فيشمل الذكور والإناث وقوله بعد محرم أن كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم
القرابة لا المحرم وإن كان تفسير الذات كان حقه أن يقول محرما لأن ذات منصوبة فالتعبير
أنه بالرفع فاعل قتل أو خبر مبتدأ محذوف أي هي محرم ولكن الجارى على الالسنة أنه مجرور
حينئذ يجعل بدلا من رحم بدل اشتمال لأن المحرم مشتمل على الرحم أي القرابة وإن كان خاليا
عن الضمير فيقدر له ضمير أي له مثلا وأما تقدير الشارح محرما فحقه نظره وجهين الأول أنه يغنى
عنه قوله محرم في المتن والثاني يوهم اختصاص الحكم بالآثان مع أنه لا يختص وقوله أي
قريب إن كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم القرابة لا القريب وإن كان تفسير الذات فكان
يقول أي قريبا فكان الأول حذفه وإبقاء المتن من غير تقدير ثم انه يرد على العبارة برة ناشئ
وهو أنها تشمل بنت العم إذا كانت أختا من الرضاع أو أم الزوجة مثلا فيصدق عليها أنها قريبة

وسمي بذلك لتعودهم عن القتال في
الأول ولوقوع الحج في الثاني والمحرم
بتشديد الراء المفتوحة سمي بذلك
لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم
الجنة فيه على إبليس حكاه صاحب
المستعذب ودخلته اللام دون غيره من
الشهور لأنه أولها فترفعه كأنه قيل هذا
الشهر الذي يكون أبدا أول السنة
ورجب ويقال له الاسم والاصب
وهذا الترتيب الذي ذكرناه في عدد
الأشهر الحرم وجعلها من سنتين هو
الصواب كما قاله النووي في شرح مسلم
وعده الكوفيون من سنة واحدة
فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة
وذو الحجة قال ابن ربيعة وتظهر فائدة
الاختلاف فيما إذا نذر صياها أي مرتبة
فعلى الأول يبدأ بذى القعدة وعلى
الثاني بالمحرم والثالث ما ذكره بقوله
(أو قتل) خطأ محرمات (ذات رحم) أي
قريب (محرم) كالاتم والاخت
لما في ذلك من قطعية الرحم وخرج
بمحرم ذات رحم صورتان الأولى
ما إذا انفردت المحرمية عن الرحم
كما في المصاهرة والرضاع فلا يغلط بها
القتل قطعا الثانية أن تنفرد الرجعية
عن المحرمية كالولاد والاعمام والأحوال
فلا تغلط فيهم على الأصح عند الشيخين
لما بينهما من التفاوت في القرابة

« (تبيه) * يدخل التغليب والتخفيف في دية المرأة والذمتي ونحوه من له عمة وفي قطع الطرف وفي دية الجرح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغليب ولا تخفيف بل الواجب قيمته يوم التلف على قياس سائر المتقومات ولا تغليب في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه إطلاقهم وصرح به الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى النص خلافه ولا تغليب في الحكومات كما نقله الزركشي عن تسمية الماوردي وإن كان مقتضى كلام الشيخين خلافه وتفيد المصنف القتل بالخطأ إشارة إلى أن التغليب انما يطهر فيه أما إذا كان عمدا أو شبه عمدا فلا يضاف بالتغليب ولا خلاف فيه كما قاله العمراني لأن الشيء إذا انتهى نهايته في التغليب لا يقبل التغليب كالايمان في القسامة ونظيره المكبر لا يكبر كعدم التثليث في غلات الكلب قاله الدميري والزركشي * ولم أفرع من مغلفات الدية شرع في منقصاتها فمخها الاثونة كما قال (ودية المرأة) الحرة سواء أقتلها رجل أم امرأة (على المصنف من (١٢٢) دية الرجل) الحر من هي على دينه نفسا أو جرحا

لما روى البيهقي خبر دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بنفسها جرحها والخنثى كالمراة هنا في جميع أحكامها لأن زيادته عليها مشكوك فيها فاني قتل المرأة والخنثى خطأ عشرينات مخاض وعشرينات لبون وهكذا وفي قتلها عمدا أو شبه عمدا خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خذنة (ودية) كل من (اليهودي والنصراني) والمعاهد والمستامن إذا كان معصوما تحل منا كته (ثلاث دية) الحر (المسلم) نفسا وغيرها أتماني النفس فروى مرفوعا قال الشافعي في الائم قضى بذلك عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما وهذا التقدير لا يفعل إلا بتوقيف في قتله عمدا أو شبه عمدا عشر حقائق وعشر جذعات وثلاث عشرة خذنة وثلاث وثلاثون حقة في قتله خطأ لم يغلف ستة وثلاثون من كل من بنات المخاض وبنات اللبون وبنات اللبون والحقاق والجذاع فجموع ذلك ثلاث وثلاثون وثلاث وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أشجان قتل عمدا فدية مسلم أو خطأ فنصفها أما غير المعصوم من المرتدين ومن لا أمان له فإنه تقتول

ومحرم مع أنه لا تغليب فيها فكان الأولى أن يقول ذات محرم رحم بإضافة محرم لرحم ويكون من إضافة المسبب للسبب أي نشأت محرميتها من القرابة فتخرج بنت المذمومة لأن محرميتها نشأت من الرضاع أو المصاهرة (قوله والذمتي) أي في غير الحرم لما مر ع ش أي من أن الكافر لا تغلف دية في الحرم (قوله في قتل الجنين) أي في بدل قتل الجنين أي فيما إذا فقدت الغرة الواجبة وانتقل إلى خمسة من الأبل فإنها لا تغلف أي لا تكون مثله وأقهم تقييده بالحرم أنها لا تغلف فيما إذا كان القتل في الأشهر الحرم أو كان ذارحم محرم أي إذا انتقل إلى خمسة من الأبل التي هي عشر دية الائم فإنها تكون مثله (قوله ولا تغليب في الحكومات) قال ممر المعتقد التغليب في الحكومات والغرة وبه أفتى الشيخ يعقوب والدم كذا بخط سم وفي شرح ممر التغليب والتخفيف يأتي في الذكر والائتي والذمتي والجحوسى والجراحات بحسابها والاطراف والمعاني بحسابها بخلاف نفس القتل اه فلا يدخل التغليب والتخفيف نفس القتل اه (قوله إذا انتهى نهايته في التغليب) فيه أن شبه العمد لم ينته نهايته في التغليب لأنه مغلف من وجه واحد وهو الثلث فقط فهو قبل التغليب بالوجهين الآخرين أي كون الدية مجعلة وكونها على الجاني اللهم إلا أن يراى التغليب في قوله إذا انتهى نهايته في التغليب التغليب من حيث التثليث الذي هو المقصود في شبه العمد (قوله كالايمان في القسامة) أي فلا يلبط فيها التغليب بالمكان والزمان كما في اللعان (قوله نفسا) أي بالاجماع وقوله وجرحا أي بالنماسة برماوى (قوله والمعاهد والمستامن) كان الأولى حذفه لأنه ان كان من اليهود والنصارى أغنى عنه ما قبله وإن كان من غيرهم لم يجب فيه ثلاث دية المسلم بل دية مجحوسى أو كان يقول بدل ذلك ودية اليهودي أو النصراني الذي أو المعاهد والمؤمن (قوله تحل منا كته) قال الشهاب عميرة هذا فيفيد أن غالب أهل الذمة الآن انما يصفون بدية المجحوسى لأن شرط المناكحة في غير الاسرائيلي لا يكاد يوجد سم على المنهج وقول سم لأن شرط المناكحة الخ أي وهو أن يعلم دخول أول آياته في ذلك الدين قبل التسخ والتخريف اه ع ش على ممر (قوله قضى بذلك) أي بالثلث (قوله وهذا التقدير) أي التقدير بالثلث (قوله فانه مقتول بكل حال) أي فيكون مهذرا (قوله وأما الاطراف الخ) مقابل قوله أتماني النفس فروى مرفوعا (قوله والمعنى في ذلك) أي في كون دية ثلثي عشر دية المسلم

بكل حال وأمان لا تحل منا كته فهو كالمجوسى وأما الاطراف والجراح فبالقياس على النفس * (تبيه) * السامرة كاليهود والصابئة كالنصارى ان لم يكفرهم أهل ملتهم والافكمن لا كتاب له (ودية المجوسى) الذي له أمان أخس الديان وهي (ثلاثا عشر دية المسلم) كما قال به عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم فنه عند التغليب حقتان وجذعتان وثلاثا خلفه وعند التخفيف يبرو ثلث من كل بين مجموع ذلك ث وثلثان والمعنى في ذلك أن في اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي حصول كذب ودين

أي عمر وعثمان بن مسعود رضي الله عنهم
معناه القسامة بغير تقييد

كان حقا بالاجماع وتحمل منا كتبهم وذياتهم ويقررون بالجزية وليس للمجوسى من هذه الخمسة الا التقرير بالجزية فكانت دية على
الجنس من دية ليهودى والنصرانى * (تنبيه) * قوله ثلثا عشر اول منه ثلث خمس لان في الثلثين تكريرا وايضا فهو الموافق لتصويب
الحساب له ليكونه أخصر وكذا وثى ونحوه كعابد شمس وقرو زندق وهو من لا يتحول ديناً من له أمان كدخوله لنارسولا أمان لا أمان له
فهو در وسكت المصنف عن دية المتولدين ككافى ووثنى مثلاً وهي كدية الكتابى اعتباراً بالاشرف سواء كان أباً أم أملاً لان المتولد يتبع أشرف
الابوين ديناً والنعمان يغلب فيه جانب التغليظ ويحرم قتل من له أمان لا ماله ودية تساه وخنائى ممن ذكر على النصف من دية رجالهم ولو أنكر
المصنف ذكر المرأة الى هنا وذكرها الختلى (١٢٤) لشميل الجميع ويراعى في ذلك التغليظ والتخفيف ومن لم يبلغه دعوة الاسلام ان تمسك

بدين لم يبدل فدية أهل دينه دية
والافك كدية مجوسى ولا يجوز قتل من لم
تبلغه الدعوة ويقتصر لمن أسلم بدار
الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان
تمسك ولما بين المصنف رحمه الله تعالى
دية النفس شرع في بيان ما دونها وهي
ثلاثة أقسام ابانة طرف وازالة منفعة
وجرح بخلاف ترتيبها كما ستعرفه ان شاء
الله تعالى مبتدئاً بالامر الاقل بقوله
(وتكمل دية النفس) أى دية نفس
صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره
تغليظاً وتخفيفاً (في ابانة) (اليدين)
الاصليتين لخبر عمرو بن حزم بذلك
رواه القسافى وغيره * (تنبيه) * المراد
باليد الكف مع الاصابع الخمس هذا
ان قطع اليد من مفصل كف وهو
الكوع فان قطع فوق الكف وجب
مع دية الكف حكومة لان ما فوق
الكف ليس بتابع بخلاف الكف مع
الاصابع فانها ما كالعضو الواحد
بدليل قطعهما في السرقة بقوله
تعالى فاقطعوا ايديهم ما وفى احدهما
نصفها بالاجماع المستند الى النص
الوارد في كتاب عمرو بن حزم الذى
كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم
(و) تكمل دية النفس (في ابانة
(الرجلين) الاصليتين اذا قطعنا من
الكعبين لحديث عمرو بن حزم بذلك
والكعب كالكف والساق كالساعد

(قوله كان حقا) أى كل من مائى من الدين والكتاب (قوله الموافق لتصويب الحساب)
ظاهره بل صريحه أن عبارة المصنف خطأ عند الحساب لتصويبه ثلث خمس والحق أنه ليس
بخطأ بل هو حسن وانما هو خلاف الاول عندهم كما يعلم ذلك من كتبهم ويدل له قوله قبل ذلك
اول منه ثلث خمس فلعل المراد بالتصويب الاولوية فلا اعتراض حيثئذ (قوله من ذكر) أى
اليهودى والنصرانى ومن له أمان (قوله بدین لم يبدل) أى بما لم يبدل من ذلك الدين ككافى م
والافالاديان كلها قديتات (قوله فدية أهل دينه) فان كان ككافى فدية ككافى أو مجوسيا
فدية مجوسى فان جهل قدر دية أهل دينه بأن علمنا تمسكه بدین - قى كعصف ابراهيم وشيث
والتوراه والانجيل ولم تعلم عينه وجب أخس الديات يعنى دية المجوسى لانه المتيقن اه مد
(قوله والا) بأن تمسك بما يدل من دين أو لم تمسك بشئ بأن لم تبلغه دعوة نبي أملاً (قوله
من لم تبلغه الدعوة) أى قبل الدعاء الى الاسلام اه روض (قوله وان تمسك) أى
من الهجرة يعنى أن تمسكه منها ولم يهاجر لا يخرج به عن العمة (قوله في بيان ما دونها) أى
في بيان دية ما دونها (قوله وهي ثلاثة أقسام) الضمير راجع لما واثته بالنظر لعناها لان ما دون
النفس متعدد لكن لا يناسبه قوله بعد ابانة طرف الخ والظاهر أن ما واقعة على الدية
وبقدر مضاف في قوله ابانة أى دية ابانة طرف وكذا يد قدر فيما بعده تأمل (قوله ويجرح) بالرفع
(قوله بخلاف ترتيبها) أى لانه ذكر الذكر والاثنيين بعد المنافع (قوله الذى كتبه) أى
أذن له في كتابته (قوله في ابانة الرجلين) أى قطع الرجلين (قوله لحديث عمرو بن حزم
بذلك) أى بكال دية النفس فيهما (قوله والكعب) الاول أن يقول والنسب كالالكف
لان القدم هو التابع للاصابع كالأصابع كالكف تابع لها (قوله والساق كالساعد) يقتضى
أنه ذكر حكم الساعد والعضد فيما تقدم مع أنه لم يذكره الا أن يقول ذكره في ضمن قوله
فان قطع من فوق كف (قوله نقص في الشخذ) أى مثلاً والساق أو الركبة (قوله
وفي احدهما) أى الرجلين نصفهما لما مر أى النص الذى ورد في كتاب عمرو بن حزم الذى
كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي كل اصبع أصلية) وان زادت على العشرة
في اليد أو الرجل سواء علت أصليتها أو اشتبهت بخلاف الزائدة يشينافها حكومة ولو زادت
الا نامل أو نقصت وزع واجب الاصبع عليها اه قل (قوله أما الاصبع الزائدة) فيجب
لها حكومة أى ان قطعها وحدها فان قطع اليد وفيها اصبع زائدة دخلت حكومتها في دية
اليد لكون العضو واحداً بخلاف ما لو قطع يداً أصليتين مع يد زائدة فيجب للزائدة حكومة زيادة
على دية الاصلية (قوله ثلث العشرة) الاول ثلث العشر ليم الدى والمرأة (قوله ثلاث
أدامل) فيه خفاء بالنظر لاصابع الرجلين خصوصاً في خنصرهما (قوله ما رن الانف)

والفخذ كالعضد والاعرج كالسليم لان العيب ليس في نفس العضو وانما العرج نقص في الفخذ وفى احدهما ما نصفها قدر
لما مر وفى كل اصبع أصلية من يداً أو رجل عشر دية صاحبها ففيها الذ كر حرم لم عشرة أبخرة كجاءه في خبر عمرو بن حزم أما الاصبع الزائدة
أو اليد الزائدة أو الرجل الزائدة ففيها حكومة وفى كل أظله من أصابع اليدين والرجلين من غير ايهام ثلث العشرة لان كل اصبع له
ثلاث أنامل الا الابهام فله أناملتان فى أغلته نصفها عملاً بقط واجب الاصبع (و) تكمل دية النفس فى ابانة ما رن (الانف) وهو ما لان
من الانف وخلا من العظام لخبر عمرو بن حزم بذلك ولان فيه جمالا ومنفعة

هو مشقّل على الطرفين المسميان بالمتخرين وعلى الحائز بينهما وتدرج ~~حكومة~~ فصبته في دية كارجحه في أصل الروضة ولا فرق بين
لاخشم وغيره وفي كل من طرفيه والحائز ثلث توزيعا للدية عليها (و) تكمل (١٢٥) دية النفس في ابانة (الاذنين) من اصلهما بغير

ايضاح سواء أكان سمعا أم أصم لخبر
عمرو بن حزم في الاذن خمسون من الابل
رواه الادارقطسي والبيهقي ولانهما
عضوان فيهما جمال ومنفعة فوجب
أن تكمل فيهما الدية فان حصل
بالحناية ايضاح وجب مع الدية أرش
وفي بعض الاذن بقسطه ويقدر
بالمساحة ولو أيدى بهما بالحناية عليهما
بحيث لو حركت لم تتحر كقضية كما لو ضرب
يده فسلت ولو قطع اذنين يابستين
بجناية أو غيرها في حكومة (و) تكمل
دية النفس في ابانة (العينين) لخبر عمرو
ابن حزم بذلك وحكي ابن المنذر فيه
الاجماع ولانهما من أعظم الجوارح
تعماف كاتنا أولى بإحباب الدية وفي كل
عين نصفها ولو عين أحول وهو من
في عينيه خلل دون بصره وعين أعشى
وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف
رؤيته وعين أعور وهو ذاهب حس
احدى العينين مع بقاء بصره وعين
أخفش وهو صغير العين المبصرة وعين
أعشى وهو من لا يبصر ليلاً وعين أجهر
وهو من لا يبصر في الشمس لان المنفعة
باقية بأعين من ذكر ومقدار المنفعة
لا يتطاوله وكذا من بعينه بياض علا
بياضها أو سوادها أو فطرها وهو رقيق
لا ينقص الضوء الذي فيها يجب في قلعها
نصف دية لما مر فان نقص الضوء
وأمكن ضبط النقص فحسب ما نقص
يسقط من الدية فان لم يضبط النقص
وجبت حكومة (و) تكمل دية النفس
في ابانة (الجفون الاربعة) وفي كل
جفن يفتح جيمه وكسرهما وهو غطاء
العين ربع دية سواء الاعلى أو الاسفل
ولو كانت لاعى وبلاهدب لان فيها جالا ومنفعة

قد مر ان لان القصبة داخله في الاتصاف مع أنه لا يستمرط قطعها في كمال الدية وعبرة المنهج
وفي كل من طرفي مارن وحائز بينهما ثلث لذلك في المارن الدية وتدرج فيها حكومة القصبة
اه وقوله في المارن الدية أي ولو بانثلاله وفي اعوجاجه حكومة كما عوجاج الرقبة وتسويد
الوجه فان ذهب بعضه ولو باقفة في الباقي قسطه منها وانظر لو ذهب بعضه خلقة قال شيخنا
الشبرا ملى القياس أنه لا يكمل فيه الدية برماوى (قوله المسميان) على لغة من يلزم المثني
الالف أو هونعت مقطوع أي وهما المسميان بالمتخرين الخ مد وفيه أن المنعوت لم يتعين
بدونه وهو لا يجوز (قوله بغير ايضاح) أي وصول الى العظم (قوله وفي بعض الاذن بقسطه)
الباء زائدة (قوله ويقدر) أي البعض بالمساحة أي لمعرفة الجزئية المعتمدة في أجزاء
الاطراف برماوى وعبرة الرشدي ويقدر بالمساحة أي وبالجزئية أيضا بأن يقاس المقطوع
منها والباقي وينسب مقدار المقطوع للجملة ويؤخذ تلك النسبة من ديتها فاذا كان المقطوع
اصغرها كان الواجب نصف ديتها فالمساحة هنا توصل الى معرفة الجزئية بخلافها فيمارى في قود
الموضحة فانها توصل الى مقدار الجرح ليوضح من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا ظاهر
وان توقف فيه الشيخ (قوله ولو عين أحول) نظير ذلك عدم نظرهم الى اختلاف الابدى
مشلا بقوة الطش وضعفه سم واعلم أن هذه الغايات لتعميم الالائية فانها الرد على من يقول
بوجوب الدية الكاملة في عين الأعور لان سلمته بمنزلة عين غيره كما في شرح مر (قوله
دون بصره) المراد بالبصر القوة الباصرة (قوله وعين أعور) أي خلافا للاثلاثة الثلاثة
حيث أوجبوا في عينه كمال الدية قال في المطلب ولعله فيمن خلق كذلك وسئل العلامة
الاجهوري عن ذلك فقال لا فرق برماوى (قوله وهو ذاهب حس) أي ضوء (قوله مع
بقائه بصره) أي في الاخرى وصورة المسئلة أن الجناية كانت على عينه السليمة اه شرح المنهج
(قوله علا بياضها الخ) علا فعل ماض وقاعله ضمير البياض وبياضها بالنصب مفعوله اه مد
والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز أن تكون على حرف جر والمعنى على الاول معد البياض بياضها
أو سوادها وعلى الثاني أن البياض مستعمل على بياضها الخ وعبرة المنهج أو بها بياض
لا ينقص ضوءاً اه قوله أو فطرها) وهو السواد الامغر الذي هو محل الابصار في وسط
البواد الاعظم (قوله لا ينقص) بفتح ثم ضم مخففاً على الافصح برماوى وقال شيخنا هو فتح
الباء وضم القاف أو بضم الباء وكسر القاف المشددة وأما ضم الباء واسكان النون وكسر
القاف المحققة فلن (قوله فان نقص) أي البياض الضوء أي وكان عارضا بأن تولد من آفة أو
جناية فلو كان خلقا كانت فيها الدية اه حل (قوله وأمكن ضبط النقص) بأن علم فاية ما يراه
قبل حدوث البياض وبعد حدوث البياض ثم جنى على عينه التي عليها البياض فيجب القسط
أو يقال انه بعد حدوث البياض بعينه عرفنا مقدار النقص بأن عصبنا العلية وعرفنا مقدار
نظر العجيبة ثم عصبنا العجيبة وأطلقنا العلية وعرفنا مقدار نظرها ثم جنى على العلية فيجب
القسط (قوله وفي كل جفن) ولو بياضه وان لم يكن هذب وفي هديه حكومة ان فسد المنبت
والا فالتعزير فقط برماوى قال في العباب وان ذهب بعضه ولو باقفة في الباقي قسطه منها
اه وانظر لو ذهب بعضه خلقة والقياس أنه لا يكمل فيه الدية أخذا بما مر في الاعمش أنه

وقد اختصت عن غيرها من الاعضاء بكونها رباعية وتدخل حكومة الاهداب في دية الابحان بخلاف ما لو انقردت الاهداب فان فيه حكومة اذا فسد منبتها كسائر الشعور لان القاتل يقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الاصلية والافال تعزير وفي قطع الجفن المستحشف حكومة وفي احشاف الجفن الصحيح ربع دية (١٢٦) وفي بعض الجفن الواحد قسطه من الربع فان قطع بعضه فتقلص باقيه فخصية

كلام الرافي عدم تكميل الدية (و) تكمل دية النفس في ابانة (اللسان) لناطق سليم الذوق ولو كان اللسان لا لكن وهو من في لسانه لكنة أي عجمة ولو لسان أرت بجثثاة أو ألغى بثلاثة وسبق تفسيرهما في صلاة الجماعة ولو لسان مفلج وان لم ينطق كل ذلك لا طلاق حديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية صححه ابن حبان والحاكم ونقل ابن المنذر فيه الاجماع ولان فيه جمالا ومنفعة يتميز به الانسان عن البهائم في البيان والعبارة عما في الضمير وفيه ثلاث منافع الكلام والذوق والاعتماد في أكل الطعام وإدارته في اللهوات حتى يستكمل طعمه بالاضراس نعم لو بلغ الطفل أو ان النطق والتحرك ولم يوجد منه ففيه حكومة لاديه لاشعار الحال يعجزه وان لم يبلغ أو ان النطق فدية أخذابظاهر السلامة كما يجب الدية في يده وربجله وان لم يكن في الحال بطش ولا مشي وخروج بقيد الناطق الاخرس فالواجب فيه حكومة ولو كان خرسه عارضا كما في قطع اليد السلاء وبسليم الذوق عديده فحزم الماوردي وصاحب المذهب بأن فيه حكومة كالانخرس قال الاذرعى وهذا بناء على المشهور أن الذوق في اللسان وقد ينزعه قول البغوى وغيره اذا قطع لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان اه وهذا هو الظاهر لقول الرافي اذا قطع لسان آخرس فذهب ذوقه وجبت الدية للذوق وهذا يعلم من قولهم ان في الذوق الدية وان لم يقطع اللسان (و) تكمل دية

لو تولد العرش من آفة أو بجنابة لا تكمل فيه الدية اه ع ش على م ر (قوله وقد اختصت) أي الجفون عن غيرها (قوله وتدخل حكومة الاهداب الخ) لانها تابعة لها بخلاف قطع الساعد مع الكتف بفرد بحكومة سم (قوله كسائر الشعور) أي التي فيها جمال كشعر الحاجبين وبقي شعور الوجه دون الابط والعانة مثلا اذا فسد منبتها فلا حكومة ولا تعزير بخلاف ما قبلهما (قوله والا) بأن لم يفسد منبتها فالتعزير (قوله وفي احشاف الجفن) أي بأن ضربه واحشف جفنه أي أوقفه فصارا لا يتحرك (قوله فتقلص) أي ارتفع باقيه وانكماش (قوله عدم تكميل الدية) أي ديته وانما يجب قسط ما قطع فقط وهو المعتمد (قوله وتكمل دية النفس في ابانة اللسان) وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لا قسطه من الدية كما أفاده م ر (قوله لناطق) أي بالفعل أو القوة أي ولو ببعض الحروف وان كان زوال البعض بجنابة وفي قطع بعضه قسطه ان زال بقطعه بعض نطقه والا فحكومة تجب لا قسط اذ لو وجب للزم ايجاب الدية الكاملة في لسان الاخرس اه برماوى (قوله سليم الذوق) ليس بقيد على المعتمد كما يأتي وقيد به لذكر الخلاف الآتي واعلم أنه اذا زال اللسان ففيه دية له ويدخل فيه دية الكلام ومنفعة الاعتماد في أكل الطعام فيها وأما الذوق فاذا زال بذلك وجب له دية وحده زيادة على دية اللسان والمراد بقول المستنف واللسان أي كله أما ابانة بعضه فيجب الاقتصار من قدر النقص من اللسان أو الكلام فان قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه وجب النصف من الدية أو زال الربع من اللسان فزال نصف الكلام وجب نصف الدية أيضا اعتبارا بالاكثرة وهذا يخالف كلام البرماوى السابق ولو عاد اللسان بعد قطعه لم تسقط الدية وكذا سائر الاجرام الا في ثلاثة سن غير المتغور وسلخ الجلد والافضاء وأما الماعلى فيسقط الارش بعودها مطلقا لان ذهابها مظنون اه قل على الجلال مع زيادة وقد جمعها بعضهم فقال

في غير معنى وافضاء ومثغرة * والجلد ليس يرذ الارش للبعث

(قوله لا لكن) قال في المصباح المكنى العى وهو نقل اللسان ولكن لكنا من باب تعجب صار كذلك فانه ذكر لكن والانى لكنا مثل أحر وجراء وفي المغرب الا لكن الذى لا يفهم بالعربية (قوله عجمة) قال في المصباح العجمة في اللسان بضم العين عدم فصاحته (قوله كل ذلك الخ) كلام مستأنف (قوله يتميز) أي باللسان الذى يحصل به الكلام الانسان فاعل يتميز (قوله والعبارة) ضمنه معنى التعبير فعبارة يعن (قوله في اللهوات) جمع لهواة وهى المهمة التى بأعلى الخبيرة من أقصى القم اه مواهب قال شارحها والخبرة الحلق (قوله لو بلغ الطفل أو ان النطق) أي ثم قطع لسانه وعبارة م ر ولو بلغ أو ان النطق والتحرك ولم يظهر أثره تعينت الحكومة فلو ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه فهل يجب في لسانه دية أو حكومة وجهان حزم في الانوار باولهما وصحح الزركشى فانهم ما لان المنفعة المعتبرة في اللسان النطق (قوله وقد ينزعه) أي ينزع كون الذوق في اللسان ووجه المنازعة أن وجوب الدينين يدل على أن الذوق ليس في اللسان لانه لو كان فيه لوجبته دية واحدة (قوله الشدين) بكسر الشين وقصها وبالذال المهملة اه مصباح ع ش (قوله الاثثة) أي لحم الاسنان (قوله صغرت أو كبرت) بكسر الباء الموحدة يقال في المحسوس كبر من باب تعجب وأما في المعانى فيقال

النفس في ابانة (الشقتين) لو روده في حديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية وفي كل شفة وهى في عرض الوجه الى الشدين كبر وفي طوله ما يستر الاثثة كما قاله في المحرر نصف الدية عاليا و قلى رقت أو غلظت صغرت أو كبرت والاشلال كالنقطع وفي شقهما بلا ابانة حكومة

ولو قطع شفة مشقوقة وجبت ديتها الا
 حكومة الشق وان قطع بعضهم ما تنقلص
 البعضان السابقان وبقيما كقطع
 الجميع وزعت الدية على المقطوع
 والباقي كما اقتضاء نص الام وهما يسقط
 مع قطعهما حكومة الثواب ولا وجهان
 أظهرهما الاول كما في الاهداب مع
 الاجتنان ويجب في كل حلى نصف دية
 وهو يقع لامة وكسرها واحد الحسين
 بالفتح وهما العظمان اللذان تنبت
 عليهما الاسنان السفلى وملتقاهما
 الذقن أما العليا فتنبت اعظم الرأس ولا
 يدخل ارض الانسان في دية فك الحسين
 لان كلامهما مستقل برأسه وله بدل مقدّر
 واسم يخصه فلا يدخل أحدهما في
 الآخر كالاسنان واللسان ثم شرع
 في القسم الثاني وهو ازالة المنافع فقال
 (و) تكمل دية النفس في (ذهب
 الكلام) في الجنابة على اللسان خبر
 البيهقي في اللسان الدية ان منع الكلام
 وقال ابن اسلم مضت السنة بذلك ولان
 اللسان عضو مضمون بالدية فكذا
 منفعته العظمى كاليد والرجل وانما
 تؤخذ الدية اذا قال أهل الخبرة لا يعود
 كلامه فان أخذت ثم عادت ردت ولو
 ادعى زوال نطقه امتنع بأن يروى
 في أوقات الخلوات وينظر هل يصدر
 منه ما يعرف به كذبه فان لم يظهر منه
 شيء حلف المجني عليه كما يحلف الاخر
 هذا في ابطال نطقه بكل الحروف وأما
 في ابطال بعض الحروف فيعتبر قسطه
 من الدية هذا اذا بقي له كلام مفهوم
 والا فعليه كمال الدية كما جزم به صاحب
 الانوار والحروف التي توزع عليها الدية
 ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب
 يحذف كلمة لانها لام ألف

كبر بعضها قال تعالى كبر مقتا عند الله اه مصباح وفي بعض النسخ صغيرة أو كبيرة (قوله
 مشقوقة) ما لم يصح الشق خلقيا والافدية كلمة كذا قص بعض الحروف خلقية كما يأتي
 والمشتق الشفة العليا يقال له أعلم والسفلى يقال له أفلم وعليه قول الرخشي
 وأخرى دهرى وقدم معشرا * على أنهم لا يعلمون وأعلم
 ومذة أفلم الجهال أيقنت أنني * أما الميم والايام أفلم أعلم
 أي لا يمكنها أن تقدمني كما أن الأفلم أعلم لا يمكن أن ينطق بالميم المذكورة (قوله فتنقلص)
 أي انكمض البعضان (قوله كمة طوع الجميع) أي في عدم النفع فيهما (قوله على المقطوع
 والباقي) أي الذي تنقلص أي فلا يجب في الباقي المتقلص شيء بل يجب في المقطوع قسطه من
 الدية فقائمة التوزيع معرفة قسط المقطوع شيئا (قوله فك الحسين) من اضافة الصفة
 للموصوف أي الحسين المفعول كوكين أي المتفصلين من بعضهما (قوله في ذهاب الكلام)
 أي بأن يجرى على اللسان مع بقائه (قوله ان منع الكلام) صريح في أنه لا يجب الدية في ازالة
 اللسان الا اذا منع الكلام مع أنه قدّم أن اللسان وحده فيه الدية وذكر هنا أن ذهاب الكلام
 فيه الدية مقتضاه أنه ان ازال لسانه فذهب كلامه وجب ديتان ويدل عليه قوله ولان اللسان الخ
 وعبارة مخرج المنهج ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس فنصف دية اعتبارا
 بأكثر الامر من المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فزال النصف فنصف دية اه وهو
 موافق للحديث المذكور قال البيهقي اطلاق ذهاب ربع الكلام ونصفه مجاز والمراد ذهاب
 ربع أحرف كلامه أو نصف أحرف كلامه لان الكلام الذي هو اللفظ المفيد فائدة يحسن
 السكوت عليها لا توزع عليه وانما التوزيع على حروف الهجاء وتبع المصنف كغيره في هذه
 العبارة الشافعي والاصحاب وقوله المضمون كل منهما بالدية فظاهر هذا التعليل أن لسان
 الاخر فيه دية والراجح أن فيه حكومة لانه النطق هو المعتبر يدل عليه أنه لو قطع بعض لسانه
 ولم يذهب شيء من كلامه أنه لا يجب قسطه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصح ثلاث ذهاب
 الجنابة هذرا ولو قطع طرف لسانه فذهب الكلام منه لزمته دية كاملة اعتبارا بالنطق وانما
 وجب النصف فيما اذا قطع بعض اللسان فذهب ربع الكلام لان الجنابة على النصف الجرمي
 قد تحققت وقاعدة الاجرام ذوات المنافع أن يتيسر على نسبتها فريعتنا لهذا الامس كما قاله
 سلطان وقوله فنصف دية مقتضى كون اللسان وحده فيه الدية والكلام وحده فيه الدية أن
 يجب دية كاملة فليست بوجه ذلك (قوله السينة) أي الطريقة (قوله ولو ادعى) أي
 بالاشارة لان المدعى زوال النطق فكيف تحصل الدعوى كذا قيل ولا حاجة لذلك بل يقرأ
 بالبناء للمفعول أهم من أن يدعى هو بالاشارة أو الكتابة أو يدعى وليه (قوله بأن يروى)
 أي يخوف في غفلة لينظرا ينطق أولا قال في المصباح داعي الشيء روي عن باب قال أفزعني
 وروى عنه اه (قوله كما يحلف الاخرس) أي بالاشارة ولو أذهب حرفا فعاد له حروف لم يكن
 يحسنها وجب للذهب قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجنابة ولو قطع نصف لسانه فذهب
 نصف كلامه فاقص من الباقي فلم يذهب الا ربع كلامه فالحجني عليه ربع الدية ليم حقها فاذا
 اقص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شيء لان سرية القصاص مهددة اه مل

وهما معدودتان في ابطال نصف الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربيع سبعة عشر بلغة العرب غير ما فتوزع عليها وان كانت أكثر حروفا وقد انقردت لغة العرب بحرف (١٢٨) الضاد فلا يوجد في غيرها وفي اللغات حروف ليست في لغة العرب كالخرف

المتولد بين الجسيم والشين وحروف اللغات مختلفة بعضها أحد عشر وبعضها أحد وثلاثون ولا فرق في توزيع الدية على الحروف بين اللسانية وغيرها كالخروف الخلقية ولو عجز المجنى على لسانه عن بعض الحروف خلقة كانت وألغى أو باقة سماوية فدية كاملة في ابطال كلام كل منهما لانه ناطق وله كلام مفهوم الآن في نطقه ضعفا وضعف منفعة العضو لا يقدح في كمال الدية كضعف البطش والبصر فعلى هذا لو ابطال بالجنابة بعض الحروف فال توزيع على ما يحسنه لا على جميع الحروف (و) تكمل دية النهر في (ذهاب البصر) من العينين لخبر معاذ في البصر الدية وهو غريب ولان منفعته النظر وفي ذهاب بصر كل عين نصفها صغيرة كانت أو كبيرة حادة أو كالة صحيحة أو عليه عشاء أو حوله من شيخ أو طفل حيث البصر سليم فلو قلعه لم يزد على نصف الدية كما لو قطع يده ولو ادعى المجنى عليه زوال الضوء وأنكر الجنابي سئل عدلان من أهل الخبرة أو رجل واحد أن كان خطأ أو شبه عمد فأنهم اذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجود فان لم يوجد ما ذكر من أهل الخبرة امتحن المجنى عليه بتقريب عقرب أو سديدة شحاة أو نحو ذلك من عينه بغتة ونظر هل يبرعج أولا فان ابرعج صدق الجنابي بيمينه والا فالجنى عليه بيمينه وان نقص ضوء المجنى عليه فان عرفت قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصار لا يراه الا من نصفها مثلا فقسطه من الدية والا فحكومة

(قوله معدودتان) فيه أن المعدود أول ألف بابسة التي هي أول الحروف وهذه ألف ليست (قوله ربيع سبعة) أي الدية وهو ثلاثة أبعة وأربعة أسباع لان سبع المائة أربعة عشر وسبعان ربعا ثلاثة أبعة وأربعة أسباع بعير هذا في الذكر المسلم الحز وفي الاثني الحرة المسلمة واحد ونصف وسبعان وفي الاثني بعير وسبع بعير وثلاث سبع بعير وفي الاثني الذمية نصف بعير وثلاث سبع بعير وفي المجوسى سبع بعير وثلاث سبع بعير وفي الاثني ثلاث سبع ونصف ثلاث سبع سبع اه مبداني (قوله فتوزع عليها) أي على غير لغة العرب وأنت الضمير لا كتساب غير الثابت من المضاف اليه ولونقص بعض الحروف بجنابة مثلا فتوزع على باقيها وأما لو تكلم بلغة من فتوزع الدية على أكثرهما وان قطعت شفتاه فذهبت الميم وجب أرشها مع ديتهم في أوجه الوجوهين وأما لو تكلم بالعربية وغيرها هل يعتبر الاكثر أيضا وتعتبر العربية قلت أو كثرت عن الاخرى قال ابن هشام ان العبرية العربية منهما ويدل عليه كلام ابن حجر في شرح المنهاج وغيره وقال شيخنا ع ش الاعتبار الاكثر حروفا أخذ من العسلة وهي الانتفاع بالحروف اه برماوى (قوله في ابطال كلام كل منهما) أي العاجز خلقة والعاجز باقة سماوية (قوله فعل هذا) أي قوله خلقة أو باقة سماوية وقوله لو ابطال بالجنابة بعض الحروف أي التي يحسنها غير المجوز عن خلقة أو باقة فاذا كان عاجزا خلقة أو باقة عن ثمان حروف وأبطال شخص بالجنابة بعض العشرين التي يحسنها كحرف فتوزع الدية على العشرين التي يحسنها ويظهر ماذا يخص هذا الحرف الذي أبطله الجنابي هكذا يتعين فهم هذه العبارة (قوله لو ابطال بالجنابة بعض الحروف) هذا مفهوم قوله فدية كاملة في ابطال كلام كل منهما عبارة المنهج وشرحه لان كان عدم احسانه لذلك بجنابة فلا دية فيه لثلاثة ضاعف الفرم في القدر الذي أزاله الجنابي الاول اه قال م ر وان كان الجنابي الاقل غير ضامن اه كالطربي لان شأن الجنابة الضمان اه وعبارة البرماوى قوله لثلاثة ضاعف مقتضى هذا التعليق أن الجنابة الاولى اذا لم تكن مضمونة كجنابة الحربى أن يضمن بجميع الدية ~~بممكن~~ الاوجه خلافه فالتعليق للاغلب خلافا للعلامة ابن حجر اه (قوله في ذهاب البصر) مقتضى وجوب الدية في ازالة العيىر كما سبق أن تجب الدية في كل من ازالتهما وازالة بصرهما مع أنه اذا فاقهما فزال بصرهما وجبت دية واحدة واذا كان لا يصير بهما وازالهما كان فيهما حكومة فالمدار على ذهاب البصر ويدل عليه أن التعميم السابق ذكره هنا والبصر عند الحكماء قوة أو دعها الله تعالى في العصبين المجوقين الخارجين من مقدمة الدماغ ثم تذهب العصبية التي من الجهة اليمنى الى الجهة اليسرى والتي من اليسرى الى اليمنى حتى يتلاقيا ثم تأخذ التي من الجهة اليمنى يميننا والتي من الجهة اليسرى يسارنا حتى تصل كل واحدة الى عين تدرك تلك القوة الالوان وغيرها وأما عند أهل السنة فادرك ما ذكره شينة الله تعالى بمعنى أن الله يخلق ادراك ما ذكر في النفس عند استعمال تلك القوة زى اه برماوى (قوله منفعته) أي البصر والمراد القوة الباصرة وقوله النظر أى الادراك وفي بعض النسخ ولان منفعة النظر أقوى (قوله فلو قلعهما) أي نقصهما (قوله ان كان خطأ أو شبه عمد) راجع لقوله أو رجل واحد وان كان لان المقصود منهما المال بخلاف العمد فلا يقبل فيه الرجل والمرأتان لان المقصود

(و) تكمل دية النفس في (ذهاب السمع) لخبر البيهقي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذر فيه الإجماع ولأنه من أشرف الحواس فكان كالبصر بل هو أشرف منه عندنا أكثر الفقهاء لأن به يدرك القهم ويدرك من الجهات الست وفي التور والظلمة ولا يدرك بالبصر إلا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه (١٤٩) لأن السمع لا يدرك به إلا الأصوات والبصر

يدرك به الأجسام والألوان والهيئات فلما كان تعلقاته أكثر كان أشرف وهذا هو الظاهر (تنبيه) لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله فلا يقال أهل الخبرة يعودون قدر زواله مدة لا يستبعد أن يعيش إليها تنظرت فإن استبعد ذلك أو لم يقدروا له مدة أخذت الدية في الحال وفي إزالة من أذن نصفه لا تعدد السمع فإنه واحد وإنما تعدد في منفعة بخلاف ضوء البصر إذ تلك اللطيفة متعددة ومحلها الحسنة بل لأن ضبط نقصانه بالمنفذ أقرب منه بغيره وهذا مائس عليه في الآم ولو أدى الجنى عليه زواله من أذنيه وكذبه الجاني وانزعج بالصباح في نوم أو طفله فكاذب لأن ذلك يدل على التصنع وإن لم ينزعج بالصباح ونحوه فصادق في دعواه ويحلف سيقول لا حلفا له وأخذت الدية وإن نقص سمعه فقط من الدية إن صرف والآخر كومة بإجماع قاض (و) تكمل دية النفس في (ذهاب الشم) من المخمرين كما جاء في خبر عمرو بن حزم وهو غريب ولأنه من الحواس الساقطة فكملت فيه الدية كالسمع وفي إزالة شم كل منصرف الدية ولو نقص الشم وجب بقسطه من الدية إن أمكن معرفته وإلا حكومة (تنبيه) لو أنكر الجاني زواله امتحن الجاني عليه في عقاله بالروائح الحادة فإن شمس للطيب وعبس لغيره حلف الجاني لظهور كذب الجاني عليه والاحلف هو لظهور صدقه مع أنه لا يعرف إلا منه (و) تكمل دية

منه القصاص والنساء لا تقبل إلا فيما كان القصد منه المال فإن قيل إذا ثبت القصاص يمكن أن يعنى عنه على مال فوجب الدية فيكون المقصود منه المال فيقبل فيه النساء أوجب بأن الدية بدل لأصل كما ترويه شيخنا (قوله عندنا أكثر الفقهاء) معتمد م (قوله القهم) أي المفهوم من الشرائع وغيرها كما تدل عليه عبارة م (قوله لا بد من يدرك الشرع الذي به التكليف ترويه شيخنا) (قوله أو شعاع) أو بمعنى الوار والمراد بالشعاع انبعاث أي انفصال أيئة أي أجزاء من العين واتصالها بالمرق (قوله وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر) عبارة العباب فائدة هل حاسة السمع أفضل من البصر أو عكسه فيه خلاف للعلماء وتقدم ذكر السمع في آيات القرآن والأحاديث يقتضي أفضليته اه وكتب العلامة سم بهامشه ما نصه قوله وتقدم ذكر السمع الخ اعترضه شيخنا السيد الشريف عيسى الصفوي بأنه في مواضع من القرآن ذكر السمع والبصر فقط مقدم الأول وفي مواضع ذكر السمع والبصر والقواد مقدم الأول ثم الثاني كما في قوله تعالى السمع والأبصار والأفئدة ففي المواضع الثانية لا يأتى أن يكون من باب التدرج والالزم أن كلام من السمع والبصر أفضل من القواد وهو باطل فتعين أن يكون من باب الترتي فيسلم أن يكون تقديم السمع على البصر في المواضع الأولى من باب الترتي فيكون البصر أفضل على مقتضى الاستدلال بالتقديم في الآيات أقول يمكن أن يجاب بأن التقديم يدل على الأفضلية لا ما خرج بدليل كالافتدة في المواضع الثانية اه بحروفه قال ع ش والسمع عند الحكماء قوة أودعها الله في العصب المقروش في الصماخ يدرك بها الصوت بطريق وصول الهواء المتكثف بكيفية الصوت إلى الصماخ أي خرق الأذن وعند أهل السنة أن الوصول المذكور بهيئة الله تعالى على معنى خلق الله الأذنان في النفس عند ذلك اه (قوله وهذا هو الظاهر) هذه طريقة له والذي اعتمده زى أن السمع أفضل (قوله من تحقق زواله) المراد بالتحقق غلبة الظن (قوله فلا يقال أهل الخبرة) أي اثنان منهم ع ش على م (قوله إذ تلك اللطيفة) أي البصر متعددة (قوله وهذا) أي اعتبار النصف فيما إذا أزاله من أذن واحدة والقول الثاني يقول الواجب القسط أي قسط ما نقص من السمع أفاده شيخنا (قوله كل منخر) بوزن مجلس ثقب الأنف وقد تكسر الميم اتباعا لكسرة أنفاه كما قالوا امتن وهما نادرا لأن لمفعول ليس من المشهور وفي القاموس أنه يجوز أيضا فقهما وضهما ومنصور كعصفور فاللغات خمس (قوله وجب بقسطه) الباء زائدة (قوله بالروائح الحادة) أي القوية من الطيب والخبيث (قوله فان شمس) قال في المصباح شمس الرجل هشاشة من بابي تعب وضرب تبسم وارتاح (قوله وعبس) بابه ضرب وفي مختار الصماخ أنه بالتخفيف والتشديد يقال عبس الرجل كعب وبابه جلس وعبس وجهه شدة للمبالغة اه وفي المصباح عبس من باب ضرب عبوسا قلب وجهه فهو عابس اه (قوله في ذهاب العقل) لو قدمه على غيره كافي المنهج لكان أولى كما يشير إليه قول الشارح لأنه أشرف المعاني الخ ومعنى عقلا لأنه يعقل صاحبه أي يمنعه من ارتكاب ما لا يليق من المعاصي والتورط في المهالك اه (قوله على ذلك) أي على كمال الدية في ذهاب العقل (قوله ففيه حكومة)

النفس في (ذهاب العقل) إن لم يرج ٢٣ ع عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش إليها كما جاء في خبر عمرو بن حزم وقال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم على ذلك لأنه أشرف المعاني وبه يتميز الإنسان عن البهيمة قال الماردي وغيره والمراد العقل الغريزي الذي به التكليف دون المكتسب الذي به حسن التصرف ففيه حكومة

فان يرجى عوده في المدة المذكورة انتظار
 القصاص فيه وهو المذهب للاختلاف
 في محله فقبل القلب وقبل الدماغ وقبل
 مشترك بينهما والاكترون على الاقل
 وقبل مسكنه الدماغ وتديره في القلب
 يسمى عقلا لانه يعقل صاحبه عن التورط
 في المهالك ولا يراد شي على دية العقل
 ان زال بما الارش له فان زال بجرحه
 اوش مقتدر كالوضحة او حكمة
 وجبت الدية والارش اوش والحكومة
 ولا يندرج ذلك في دية العقل لانها
 جناية ابطلت منفعة غير حاله في محل
 الجناية فكانت كما لو انفردت الجناية
 عن زوال العقل ولو ادعى ولي الجنى
 عليه زوال العقل وانكر الجاني فان لم
 يتنظم قول الجنى عليه وفعله في خلوته فله
 دية بلايين لان يمينه تثبت جنونه والجنون
 لا يحذف وهذا في الجنون المطبق اما
 المتقاعد فانه يختلف في زمن افاقته فان
 انتظم قوله وفعله حالف الجاني لاحتمال
 صدور المتنظم اتفاقا او جريا على العادة
 وخرج بالفرزى العقل المكتسب
 الذي به حسن التصرف فيجب فيه
 حكمة فقط كما قاله الماوردي
 (و) تكمل دية النفس في (الذكر)
 السليم لخبر عمر بن حزم بذلك ولو كان
 لصغير وشيخ وعنين وخصي لا تطلق
 الخبر المذكور ولان ذكر الخصي سليم
 وهو قادر على الايلاج وانما القاتل
 الايلاد والعنة عيب في غير الذكر لان
 الشهوة في القلب والجنى في الصلب
 وليس الذكر يعمل لواحد منهما فكان
 سليما من العيب بخلاف الاثلى وحكم
 الحشفة حكم الذكر لان ماعداها من
 الذكر كالنابع لها كالصك مع

(١٣٠) فان عاد فلا ضمان * (تلييه) * اقتصار المصنف على الدية يقتضى عدم وجوب

ولا تبلغ قدر دية العقل الفرزى م (قوله اقتصار المصنف على الدية) فيه أنه كما اقتصر
 على الدية في العقل اقتصر عليها في غيره أيضا (قوله وجوب القصاص فيه) أي في العقل
 (قوله وهو المذهب) بخلاف باقي المعاني المتقدمة التي هي السمع والبصر والبطش والذوق
 والشم والكلام فيجب فيها القصاص لان لها محال مضبوطة ولا هل الخبرة طرق في ابطالها
 كما قاله في شرح المنهج وتطهرها بعضهم فقال

ولا قصاص في المعاني يجب * من غير ستة وفيها اوجبوا

سمع وبطش بصر كلام * والذوق والشم لها ختام

(قوله للاختلاف في محله) عبارة البرماوى وقدمت اول الكتاب بأنه غريزة يتبعها العلم
 بالضروريات عند سلامة الالات أي الحواس الخمس ومحله القلب على الرابع لانه دية وهي قوله
 تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها وله شعاع متصل بالدماغ أي الرأس وقبل محله الرأس وعليه
 أبو حنيفة وجعاعة وقبل محله همامعا وقال الامام لا محل له معين ووقع السؤال عنه هل هو من
 قبيل الاعراض أو الجواهر أو لا ولا على كل هل هو مخصوص بالنوع الانساني أم هو كلي
 مشترك بينه وبين كل شئ مخلوق وعلى ذلك هل هو من الكلي المشكك أو المتواطى والجواب
 هو عند علماء السنة عرض قائم بالقلب متصل بالدماغ يزيد وينقص وعند الحكماء جوهر مجرد
 عن المادة مقارن لها في الفعل وهو في الانسان والملك والجن لكنه في النوع الانساني اكمل
 ومن ثم كان من قبيل المشكك لا المتواطى والمشكك هو اتحاد اللفظ وتعدد الحكم مع النظر الى
 زيادته ونقصانه ضعف وقوة والمتواطى هو التساوى في اللفظ اه (قوله يعقل صاحبه) أي
 يمنعه اذ العقل المنع أي شأنه ذلك * (فائدة) * العقل لغة هو المنع وأما في الاصطلاح ففيه
 عبارات أحسنها ما قاله الشيخ أبو اسحق انه صفة يميز بها بين الحسن والقيبح وقال العمري
 الجنون يزيل العقل والاعما يغمره والنوم يستتره والواجب في العقل الدية اذ لا يتصور فيه
 قصاص كما لا يتصور القصاص بين ذكر الرجل وقبل المرأة لعدم المماثلة بل تجب الدية قيسا
 اه نسبة في شرح منظومة الانكعة لابن العماد وقال المناوى على الخصائص تسلا عن
 السهروردي والعقل مائة جزء واختص منها المصطنع تسعة وثلاثين جزءا وفي جميع المؤمنين
 والجنون الذي فيهم أحد وعشرون سهما فمساوى فيه الكمل وذكاة التوحيد وعشرون
 سهما يتقاضون فيها على قدر حقائق ايمانهم (قوله ولو ادعى ولي الجنى عليه الخ) لما كان
 الجنون لا يصح دعواه قال هنا ولو ادعى ولي الخ (قوله وخرج بالفرزى العقل المكتسب)
 هذا مكرر مع ما ذكرناه قل وقد يقال لا تكرار لان الذي ذكره أولا للاحتراز وما ذكره
 هنا لاجل نسبة القول الى قائله وقد يقال انه أو لانسبه أيضا لقائله فانه قال قال الماوردي
 وغيره فهو محض تكرار م (قوله في الذكر) وفي تعذر الجماع حكمة قال العلامة الزبائدي
 فلو قطع شخص بعد ذلك لزمه دية قال شيخنا وفيه نظر فراجع برماوى (قوله وعنين) أي
 لان العنة ضعف في القلب لاني نفس الذكر ومثله المجهوب بياض ونحوه برماوى (قوله وحكم
 الحشفة الخ) لو قال والمراد من الذكر الحشفة الخ لكان أولى في كلام المصنف كما لا يخفى على
 من تأمل اه قل قال في الروض وفي قطع باقي الذكر أو قلعه منه حكمة وكذا في قطع

الاصابع لان أحكام الوطء بدور عاينها وبعضها يتوسطه منها لان الدية تكمل بقطعها كما ترقت على أعضائها الاصل

الاشل فان أشله أو شقه طولا فأبطل منفعة فدية تجب أو تعد بضر به الجماع لا الانقباض
والانقباض حكومة تجب لانه ومنفعة باقيا والخلل في غيرهما ثم ذكر في شرحه فيما لو قطع
قاطع هل يجب القصاص كلاهما طويلا اه سم وانظر ما اذا جنى على ذكر بلا حشفة هل
الواجب حكومة أو دية لكن قول الشارح كالمعصية مع الاصابع يرشد الى أن الواجب
الحكومة لا الدية وهو ما مال اليه شيخنا أولا ثم اعتمد بعد ذلك كذا بخط الشيخ خن (قوله
في الاثنين) حاصله أنه ان قطع الاثنين بالجلدين فقيم ما الدية وتدخل حكومة الجلدتين وان
قطع الجلدتين مع بقاء الاثنين وجبت حكومة وان سل البيضتين وجبت دية فافضة حكومة
الجلدتين (قوله الخصيتان) تنبيه خصية بضم الخاء المعجمة ويجوز كسرهما وقال أبو عبيدة
سمعت بالضم ولم أسمع بالكسر اه مختار (قوله ولول العظم النسائي الخ) فهو من الرأس
هذا بخلافه في الوضوء وانما أخذ العظم النسائي خلف الاذن والذي تحت المقبل من الحسين غاية
لانه رعايتهم أن المراد بالرأس والوجه ما يجب غسله أو مسحه في الوضوء فين أنه ليس مرادا
والفرق بينهما ما حيث غسله من الرأس ولم يغسل في الوضوء منه لان المدار هنا على كونه خطرا
ولاشك أن الموضع المذكور خطرو في الوضوء على ما يسمى رأسا والموضع المذكور لا يسمى
رأسا اه برماوى وعجوبة مر يجب في موضحة الرأس ومنه هنا دون الوضوء العظم الذي
خلف الاذن متصلا به وما انحدر عن آخر الرأس الى الرقبة أو الوجه ومنه هنا لا ثم أيضا ما تحت
المقبل من الحسين ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء أن المدار هنا على الخطر أو الشرف اذ الرأس
والوجه أشرف ما في البدن وما جاوز الخطر أو الشرف مثله وثم على ما رأس وعلا وعلى ما يقع
به المواجهة وليس بجوارهما كذلك اه وقوله أو الشرف الاولى اسقاط الالف (قوله
أو الوجه) عطف على الرأس وقوله وان صغرت غاية في الموضحة وعجوبة المنهج ولو صغرت
والصمت اه أى بخلاف الالتحام في الافضاء فانه يسقط الضمان وكذا نبات الجلد وفارق
ذلك سن غير المنفور وان كان الغالب على الموضحة الالتحام لئلا يلزم اهدار الموضحات دائما
بخلاف السن فان الجنى عليه ينتقل الى حالة أخرى يضمن فيها اه برماوى وسم (قوله ولولا
تحت) غاية في قوله أو الوجه فيكون ما تحت المقبل من الوجه هنا بخلافه في الوضوء (قوله نصف
عشر الخ) أشار بذلك الى تصور قول المتن خمس وأنه لو قال وفي كل من الموضحة والسن نصف
عشر دية صاحبها كان أولى وأعم اه (قوله ففيها الحرة سلم) أى من حر مسلم غير جنين نفروج
الجنين فاذا أوضعه وهو في بطن أمه فان مات بغير الايضاح بأن صغرت الموضحة وجب نصف
عشر غرة لان في الموضحة نصف عشر دية صاحبها ودية الجنين هي الغرة وان مات بالايضاح
وجب غرة كاملة وان انفصل حيائهما مات بغير الايضاح وجب نصف عشر دية وان مات
بالايضاح وجبت دية كاملة عش (قوله فتراعى هذه النسبة الخ) ففيها الحرة سلمة بعيران
ونصف ولذى بعير وثلاثان ولجوسى ثلث بعير ولذمية خمسة أسداس بعير ولجوسية سدس بعير
اه حل (قوله فان فيهما) أى في موضعتهما الحكومة ومثل الموضحة غيرها من الجروح اذا
كانت في غير الوجه والرأس ففيها حكومة وأما القصاص فلا قصاص فيها كلها الا الموضحة سواء
كانت في الوجه أو الرأس أو بقية البدن (قوله ففي موضحة بعير وثلاثان) لانها نصف عشر دية

(و) تكمل دية النفس في (الاثنين)
لحديث عمرو بن حزم بذلك ولا يمان
تمام الخلقة ومحل التناسل وفي
احدها نصفها سواء اليمنى واليسرى
ولو من عين ومجرب وطفل وغيرهم
(نبيه) المراد بالاثنيين البيضتان
كما صرح بهما في بعض طرق حديث
عمرو بن حزم وأما الخصيتان فالجلدتان
التيان فيهما البيضتان (و) يجب
(في الموضحة) أى موضحة الرأس ولو
للعظم النسائي خلف الاذن أو الوجه
وان صغرت ولولا تحت المقبل من
الحسين نصف عشر دية صاحبها ففيها
لحر مسلم غير جنين (خمس من الابل)
لما رواه الترمذي وحسنه في الموضحة
خمس من الابل فتراعى هذه النسبة في
حق غيره من المرأة والكتابي وغيرهما
ونخرج بقيد الرأس والوجه ما عداهما
كالساق والعقد فان فيهما الحكومة
وبقيد الحرة الرقيق ففيه نصف عشر قيمته
وبقيد المسلم الكتابي ففي موضحة بعير
وثلاثان والجوسى وثلاثة

وحركة السن ~~الحركة~~ أو مرض ان قلت بحيث لا تؤدي القلة نقصا في منفعتها من مضغ وغيره فكيفية حكمها بالبقاء الجمال والمنفعة (و) يجب (في كل عضو لا منفعة فيه) كاليد السلاء والذكر الاشل ونحو ذلك كالا صبع الاشل (حكومة) وكذا في كسر العظام لان الشرح لم ينص عليه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا يجب في تعويج الرقبة والوجه وتسويده وفي حلقى الرجل والخنثى وأما حلقى المرأة ففيها ماديته لان منفعة الارضاع وجمال الثدي بهما كمنفعة اليدين وجمالهما بالاصابع وفي احدهما انصفها والحلقة كما في الحزرا لجمع الناتج على رأس الثدي • (فيه) • (١٢٢) لوضرب ثدي امرأة فمثل بفتح الشين وجبت دية وان

استرسل في حكومة لان الفات مجتزأ جمال وان ضرب ثدي خنثى فاسترسل لم يجب فيه حكومة حتى يبين كونه امرأة لاحتمال كونه رجلا فلا يلحقه نقص بالاسترسل ولا يفوته جمال فاذا تبين أنه امرأة وجبت الحكومة والحكومة جر من الدية تنسبه الى دية النفس نسبة نقص الجناية من قيمة الجني عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها مثاله جرح يده فيقال كم قيمة الجني عليه بصفاته التي هو عليها بغير جناية لو كان رقيقا فاذا قيل مائة فيقال كم قيمته بعد الجناية فاذا قيل تسعون قالتاوت العشر فيجب عشر دية النفس وهي عشر من الابل اذا كان الجني عليه حرا ذكرا مسلما لان الجملة مضمونة بالدية فتضمن الاجزاء بحزم منها كما في نظيره من عيب المبيع • (تبيه) • تقدم أن المصنف أدخل بترتيب صور الاقسام الثلاثة فانه قبل فراغه من الاول أعنى ابانة الاطراف ذكر الثاني أعنى المنافع ثم عاد الى الاول ثم ذكر الثالث أعنى الجراحة ثم ختم بالسن الذي هو من جملة صور الاول وكان حق الترتيب الوضعي ذكر الاول على نسق الآن الامر فيه سهل ثم انه اقتصر في الاول على اراد احدي عشرة صورة وأهمل من صورته ستة وفي الثاني على خمسة وأهمل من صورته تسعة كما أوضحته كله في شرح المنهاج وغيره (ودية العبد)

(قوله وحركة السن) مبتدأ خبره جملة ان قلت والقصد منه تقييدنا قبله وهذا في المعنى مفهوم قوله فان بطلت منفعتها وفي تعبيره قلاقة (قوله بحيث لا تؤدي) أي توريث نقصا الخ فاندفع قول من حكم على العبارة بالنقص وقال لعل العبارة الى نقص الخ اه ايج أي فهو مضمن معنى توريث وفي نسخ الى نقص وهو واضح (قوله حكمها) لاحاجة اليه وفي نسخة في حكمها وهي أولى أي ففيها الأرض كاملا (قوله وفي كل عضو لا منفعة فيه) لما فرغ من بيان الجناية التي لها أرض مقدر شرع يتكلم على الجناية التي ليس لها أرض مقدر وأعراب المتن في كل عضو خبر مقدم وحكومة مبتدأ مؤخر فقدر الشارح فعلا وجعل حكومة فاعلا له فأخرج المتن عن نوع اعرابه وهو ليس بمعيب فلا اعتراض فتأمل (قوله لم ينص عليه) أي على العضو الذي لا منفعة فيه (قوله وأما حلقى المرأة) بالالف في صحاح السمع وهو ظاهر (قوله الثاني) أي البارز (قوله وان استرسل) أي استرخی على صدره ما بأن كان قبل الضرب غير مسترخ كان كان مثل الرمانة (قوله مجتزأ جمال) لان الجمال في غير المسترسل دون المسترسل والناس محتقون فيما يستحبون من صغر الثدي وكبره (قوله جر من الدية) فالواجب من الدية والتقويم بالنقد (قوله ثم عاد الى الاول) أي بقوله والذكور والاثني عشر (قوله احدي عشرة) وهي اليدان والرجلان والاذنان والعينان والحنون والانف واللسان والشفتان والذكر والاثنيان والاسنان وأهمل من صورته ستة وهي اللحيان والحنان والالبان والشفرة والجلد والانايل وقوله على خمسة وهي الكلام والبصر والسمع والشم والعقل وأهمل من صورته تسعة وهي الذوق والمضغ والجماع وقوة الامناء وقوة الحبس والافشاء والبطش والمشي والصوت (قوله أي والجناية) أي وواجب الجناية واطلاق الدية على القيمة مجاز لان كالا من مافي مقابلة النفس وهو على حذف مضاف أي ودية جناية العبد أي الجناية عليه الخ (قوله أما المرتد) أي العبد المرتد فلا ضمان وان كان يباع (قوله يبعه) مصدر مضاف للمفعول (قوله ولم يبع مقدر) ليس بقيد على المعتمد فان تبع مقدر اقطع كقطع كلف بلا اصابع وكان واجبه بالتقويم أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب كله بل يوجب الماك كم شيئا بجهته وهذه طريقة مرجوحة قلها م ر عن البلقيني وردتها بقوله وهذا غير متجه اذ النظر في الفن أصالة الى نقص القيمة حتى في المقدر على قول فلم يتطروا في غير متبعيته فالخامس انه اذا تبع مقدر ايكون الواجب ما نقص من قيمته سواء كان زائدا على واجب المتبوع أو ناقصا عنه أو مساويا له على ما اعتمد م راه شيخنا (قوله بالحكومة) الاولى أن يقول بما نقص لان الحكومة لا تكون الا في الحزرا لان جر من الدية بنسبته الخ وعلى فرض أنها تكون في الرقيق فلا يمكن أن تبلغ قيمته لانها جر من مقدار من القيمة فكيف تبلغ القيمة قل فكان الصواب أن يقول ولا يبلغ واجب غير المقدر قيمته الخ قال سم والجواب أن غرضهم من هذا

أي والجناية على نفس الرقيق المعصوم ذكر اكان ٢٤ ح أو أثنى ولو مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد (قيمه) بالغمة ما بلغت سواء أ كانت الجناية عمدا أم خطأ وان زادت على دية الحزرا كسائر الاموال المتلفة ولو عبر بالقيمة بدل الدية لكان أولى فيقول وفي العبد قيمته لما سبق في تعريف الدية أول الفصل ولا يدخل في قيمته التغليب أما المرتد فلا ضمان في اتلافه قال في البيان وايس لنا شيء يصح بيعه ولا يجب في اتلافه شيء سواء ويجب في اتلاف غير نفس الرقيق من أطرافه ولطائفه ما نقص من قيمته سليما أن لم يتقدّر ذلك الغير من الحزرا ولم يبع مقدر ولا يبلغ بالحكومة قيمة جملة الرقيق الجني عليه أو قيمة عضوه على ما سبق في الحزرا

وان قدرت في الحزب ~~مكتوبة~~ وضحة
وقطع عضو فيجب مثل نسبته من
الدية من قيمته لان نسبته الحزب بالريق
في الحكومة يعرف قدر التفاوت
ليرجع به في المشية به أولى ولانه أشبه
الحزب أكثر الأحكام بدليل التكليف
فالحقنا به في التقدير في قطع يده نصف
قيمه وفي يده قيمته وفي أصبعه عشرها
وفي موصخته نصف عشرها وعلى هذا
القياس ولو قطع ~~ذكره~~ وأنباه
وتخوفا مما يجب للحر فيه ديتان وجب
بقطعهما قيمتان كما يجب فيهما للحر
ديتان ومن نصفه حر قال الماوردي
يجب في طرفه نصف ما في طرف الحزب
ونصف ما في طرف العبد في يده ربع
الدية وربع القيمة وفي أصبعه نصف
عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا
القياس فيما زاد من الجراحة أو نقص
(و) في (دية الجنين الحزب) المسلم (غرة)
نحو الصبي أن على الله عليه وسلم
قضى في الجنين بغرة (عبد أو أمة) بترك
تنوين غرة على الإضافة البيانية
وتنوينها على أن ما بعدد لها بدلها
وأصل الغرة البيضاء في وجه الفرس
ولهذا شرط عمرو بن العلاء أن يكون
العبد أبيض والأمة بيضاء وحكاها
القاضي كها في شرح الرسالة عن ابن
عبد البر أيضا ولم يشترط الأكثرون ذلك
وقالوا القصة من الرقيق غرة لانها غرة
ما علك أي أفضل له وغرة كل شيء خياره
وانما تجب الغرة في الجنين اذا انفصل
ميتا بجناية على أمه الحية مؤثرة فيه
سواء أكانت الجناية بالقول كالتهديد
والتخويف المفضي الى سقوط الجنين
أم بالفعل

الكلام الاشارة الى أنه لا يشترط نقصها عن أرض المقدور كما في حكومة المقدور فتمامه فانه دقيق
ولم يتقدم للحكومة ذكر الا أن يقال تقدمت ضمنا في قوله ما نقص من قيمته وبهذا في
مسألة الا أن يقال سمى ذلك حكومة لجواز المشابهة أي مشابهة نقص القيمة لنقص الدية
وقوله على ما سبق لم يتقدم ذلك حتى يحيل عليه الا أن يقال توهم أنه سبق ذكر ذلك في الحزب وهذه
العبارة ذكرها في المنهج في الحزب وأحال عليها الرقيق والشارح ذكرها في الرقيق في غير محلها
ثم أن قوله ولا يبلغ بالحكومة قيمة جمل الرقيق محال لا يتصور فلا يصح نفسه لان الحكم
على الشيء فرع عن تصوره فهو فرض محال وقوله أو قيمة عضو هذا ممكن فنتبه جميع
الا أنه طريقة ضعيفة بالنسبة للعبد لان المقدور أن الجناية في العبد اذا كانت لا أرض لها مقدور
وكانت على عضوله أرض مقدور يجب فيها ما نقص من قيمته سواء كان قدر قيمة العضو الذي وقعت
الجناية عليه أو أقل أو أكثر بخلاف تقدير ذلك في الحزب فيشترط في أرض الجناية المذكورة
أن لا يبلغ دية ذلك العضو فان بلغت ناقص منها شيء (قوله وان قدرت) الأولى أن يقول وان قدر
أي ذلك الغير لانه مقابل قوله ان لم يقدر الخ (قوله لان نسبته الخ) على قوله ما نقص
من قيمته سليما ان لم يقدر الخ وقوله ولانه أشبه الحزب على قوله وان قدرت في الحزب الخ شيئا
(قوله ولو قطع) بالبناء للمفعول فقوله وأنباه بالالف صحيح على الجادة فسقط الاعتراض
واذا قطعت أطراف عبد ثم حرر قيمته آخره قيمة العبد ذاهب الاطراف اه مد
(قوله فيما زاد) أي زاد على ما ذكر من قطع الذكر والثنين أو نقص عماد من ذلك
ومن البدن ونحوها (قوله وفي دية الجنين) لا يصح أن تقا دية في كلام المصنف من فروع
مبتدأ وفي ادخال الجمار عليه تغيير اعراجه الظاهر مع أنه لا يستقيم كون الدية نظرا للغرة
لانها بدل عن النفس وتقدم أن في اطلاق الدية على الغرة مسامحة (قوله المسلم) ليس بقيد
لما يأتي أن الجنين المكافرة غرة أيضا لكنها كتلت غرة المسلم في الكتابي وثلاث خمس غرة المسلم
في المجوسي وأما المرتد والحربي فمهدران كما يأتي كانه في كلامه فالمعتبر بكونه معصوما وبجدة
ما ذكر من الشروط هنا وفيما يأتي غناية والتعميمات ثمانية مثلها فلما أتى الشارح كلام المتن
على ظاهره لكان أعم (قوله عبدا وأمة) بخيرة الغارم لا المستحق وعلم من ذلك امتناع
الخنثى ويؤيده قولهم يشترط كونه سالما من عيب المبيع والخنثى عيب حر (قوله بترك
تنوين الخ) هذا لا يستقيم الا لو ذكر كلام المصنف من غير فاصل فيه الا أن يقال كلام الشارح
بالنظر للمتن قل (قوله وحكاها القاض كها في) أي المالك (قوله السمعة) أي الذات
بيضاء أو سوداء (قوله لانها غرة) لانها من بني آدم وقال تعالى ولقد كرمنا بني آدم (قوله
وانما تجب الغرة) اشارة الى شروط وجوبها وحاصل ما ذكره نمانية فذكرها أربعة وسباني
يذكر اثنين عند قوله ولا بد أن يكون معصوما مضموما وتقدم ذكر اثنين عند قوله الحزب المسلم
وان كان الأولى عدم التقييد بالمسلم لان الكافر كذلك مضنون بالغرة الا أن يقال فيه بذلك
لاجل قوله عبدا أو أمة لان ذلك انما هو في المسلم أما الكافر ففيه أقل من ذلك كما يأتي أو يقال
المعهوم فيه تفصيل فان كان معصوما فكذلك والا فلا ضمان (قوله سواء أكانت الجناية)
اشارة الى تعميمات سبعة بعضها في نفس الجناية وهو ماها وهو ثلاثة وبعضها في الجنين

قد روي
في بعض
النسخ

وهو ثلاثة أيضا ذكرها بقوله سواء كان ذكرا أم أنثى وبعضها وهو واحد في أمته وهو قوله سواء انفصل في حياتها أو بعد موتها (قوله أو يوجها) هو ادخال شيء في القم قهرا (قوله الاجهاض) أي الرمي قال في المصباح اجهضت الناقة ولها اجهاضا ألقت قبل أن يبين خلقه قال الأزهرى وغيره لا يقال اجهضت الا الناقة خاصة فهي بجهضة ويقال في المرأة آبهطت واجهاض بالكسر اسم منه اه قاطلاق الاجهاض على اسقاط المرأة مجاز (قوله فاذا فعلته) أي صامت فأجهضت أي وضعت صمته بخلاف الرضع اذا صامت فقتل اللبن أو انقطع ومات الرضيع فانه لا ضمان عليها لانهم لم يحدث فيه صنعا كما لو أخذ طعام شخص وشرا به فمات ذلك الشخص فلا ضمان وعبرة العباب فرع من حبس آدميا ومنعه الزاد والماء أو عزامات فان كان زمن الموت فيه غالب الجوع أو العطش أو بردا فعمدا ولا يموت فيه فان لم يكن به جوع وعطش سابق فشبهه عمدا والافان حبسه زمنا اذا ضم الى الاول ومات وعلم سابق جوعه وعطشه فعمد محض وان جهل وجب نصف دية شبه العمد وفي الرجائي مانعه تنبيه تجبر الامة على ارضاع البائس لاجرة فان امتنع ومات لم تضمن وان نصبت ويأثم أنها تضمن بترك ما يدفع الاجهاض بالفترة على عاقبتها وفي الفرق عسر ويجب على الولي ان حضر والافان علم عينا ان انفرد والانص كفاية كقطع سرة المولود عقب ولادته لتوقف امسالك الطعام عليه كرضاعه لانه واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط ضمن ويجب ختان الذكر والانثى لا الخنثى بل لا يجوز اه حج وفي الفتاوى الخيرية من كتب الحنفية مسئل في امرأة سافر عنها زوجها فرار من نفقتها خافت الهلاك فانتقلت عند أهلها وترك بنتا صغيرة فطعمتها من عند أهلها وماتت فادعى على أنكم فرقتم بين زوجتي وبناتها متسبب ذلك فعليك ديتها هل تسمع دعوا بذلك أم لا أجاب لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (قوله وسواء أكان الجنين) تعميم في قوله ودية الجنين الحرة غرة يعني أن في الجنين غرة سواء كان ذكرا أو أنثى (قوله لان ديتهم) الاولى أن يقول ولان ديتهم لانه عليه ثمانية (قوله لكثير الاختلاف) أي بين الوارث والجناني فبقي واو انه ذكر لي أخذ الاكثر والجناني أنه أنثى ليدفع الاقل (قوله أم لا) كإن الزنا (قوله مضمونا على الجناني) لاجابة اليه لان كلامنا في الجنين الحرة (قوله عندها) أي الجنانية وهو قيد في العصمة والضمنان (قوله ولا أثر لصوامطة) محترز قوله فيما تقدم مؤثرة وقوله ولا لضربة قوية مفهوم قوله بجنانية على أمته (قوله بجنانية) لاجابة لانه فرض المسئلة (قوله بعد موتها بجنانية في حياتها) أي فانه يجب فيه الغرة كما صرح بذلك في المنهاج وأقره م ر وكذا عكسه كما لو جنى عليها وهي ميتة فأحياها الله وألقت في حياتها فانه يجب فيه الغرة أيضا ميداني وظاهر كلام الشارح وغيره خلافه أي لا يجب فيه الغرة وهو كذلك كما قاله بش اه مد (قوله ولو ظهر بعض الجنين) أشار بذلك الى أن قوله فيما تقدم انما يجب اذا انفصل أي كلاً أو بعضاً كما في هذه المسئلة قال شيخنا وأخذ منه أنه كان عليه أن يقول فيما سبق وانما يجب الغرة في الجنين اذا انفصل أو ظهر الخ كما فعل غيره ولعله أفرد مسئلة الظهور لما فيها من الخلاف (قوله أو لم يكن مضمونا) ظاهره أن هذا خبر داخل في عدم العصمة والذي في شرح م ر وج دخول

كان يضربها أو يوجرها دواء
أو غيره فقتل جنينا أم بالترك كان ينعها
الطعام أو الشراب حتى تلتقي الجنين
وكانت الاجنة تسقط بذلك ولو دعيتها
ضرورة الى شرب دواء فينبغي كما قال
الزركشي أنها لا تضمن بسببه وليس
من الضرورة الصوم ولو في رمضان
اذا خشيت منه الاجهاض فاذا فعلته
وأجهضت نمتته كما قاله الماوردي
ولا تترث منه لئنما فانه وسواء أكان
الجنين ذكرا أم غيره لا يطلاق الخبر
لان ديتهم لو اختلفت كثيرا لاختلاف
في كونه ذكرا أو غيره فبقي الشارع
بينهما وسواء أكان الجنين تام الاعضاء
أم ناقصا ثابت النسب أم لا لكن
لا بد أن يكون معصوما مضمونا على
الجناني عند الجنانية وان لم تكن أمته
معصومة أو مضمونة عندها ولا أثر لصوامطة
لطفة خفيفة كما لا يؤثر في الدية
ولا لضربة قوية أقامت بعدها بلا أم
ثم ألفت جنينا نقله في البصر عن النص
وسواء انفصل في حياتها بجنانية
أو انفصل بعد موتها بجنانية في حياتها
ولو ظهر بعض الجنين بلا انفصال من
أمته كخروج رأسه ميتا وجبت فيه
الغرة لتحقق وجوده فان لم يكن معصوما
عند الجنانية بجنين حرة من حربي
وان أسلم أحدهما بعد الجنانية أو لم يكن
مضمونا كان يكون مالكا للجنين

ذلك في عدم العصمة وعبارة سما ونخرج بتقييد الجنين بالعصمة بالوجوب على حرية حامل
من حربي أو مرتدة حامل ولدي حال ردتها فأسلمت ثم أبجھضت أو على أمته الحامل من غيره
فعتقت ثم أبجھضت والحمل ملكه فانه لا شيء فيه لا هداره (قوله ولائته) ليس قيد ابل المدار
على ملك الجنين فقط وقال بعضهم انما زاد ذلك لان الكلام في الجنين الحز ولولا السراية
بعد الجنانية فقوله بعد وعتقت أي وسرى العتق للجنين فصح التمثيل وان كان حال الجنانية
رقبقا وحديث يكون قوله ولائته قيد اخلافا لما في الحاشية (قوله الحامل) أي من زوج
بأن كانت متزوجة فحملت من زوجها ثم جنى السيد عليها ثم عتقت وأبجھضت فلا شيء
على السيد الجناني وفي هذه الصورة نظر لان الكلام الآن في الجنين الحز والظاهر أنه لا حاجة
لقوله فعتقت فتأمل وحزر ثم ظهر انه انما قال فعتقت للاحتراز عن عتقها قبل الحمل فان ولدها
يكون حزا تباعا لها فيضمنه الجناني ويتبعها الحمل في العتق ولا يمكن لا يضمنه السيد لانه حاله
الجنانية رقبى ملكه لكن الكلام الآن في الجنين الحز حال الجنانية فتأمل اه مد (قوله
فعتقت) أي ويتبعها الحمل فانه قد يقال ان الكلام في الجنين الحز وهذا رقبى (قوله
أو لم ينقل) أي لا كلا ولا بعضا وعبارة شرح المنهج فان لم ينقل ولم يظهر أو انفصل أو ظهر
لحم لاصورة فيه أو كانت أمه مينة أو كان هو غير معصوم عند الجنانية بكنين حرية من حربي
وان أسلم أحدهما بعد الجنانية فلا شيء فيه لعدم تحقق وجوده في الاوان وظهوره وونه
في الثالثة وعدم الاحترام في الرابعة اه (قوله ولا يظهر على أمته شين) ظاهره أنه شرط فيما قبله
ومفهومه أنه اذا ظهر على أمته شين تجب الغرة مع أن الموضوع أنه لم ينقل فلا غرة حينئذ
فكان الاولى حذف قوله ولا يظهر ويقول في الاخرة بدل الاخيرين أو كان يقول أو لم يظهر الخ
والمعنى أو انفصل لكن يظهر على أمته شين بالجنانية فلا تجب الغرة وهذا صحيح ويظهر قوله
في الاخيرين لانهم ما حينئذ مستثنان ولكن تكون الثانية مكررا مع قوله فيما تقدم ولا أثر
لضربة تخفيفه فارجعنا الى أن الاولى حذف قوله ولا يظهر وكذا قوله أو لم يظهر لو أتى بها وقال
بعضهم قوله شين صوابه شيء كما في بعض النسخ أي ولا يظهر بسبب الجنانية على أمته شيء
من أجزائه (قوله الاولى) هي جنين حرية من حربي والمراد بالثانية كون الجنين وائمه
ملك للجناني والثالثة كون أم الجنين مينة والمراد بالاخيرتين هما عدم الانفصال وعدم
ظهور الشين بالجنانية على أمته والعللة ظاهرة في أولى الاخيرتين دون الثانية اه (قوله
فلا ضمان على الجناني) لان لم تحقق موته بالجنانية شرح المنهج (قوله على الجناني) أي
على عاقلته كما يدل عليه كلامه بعد لان الجنين لا يقصد بالجنانية (قوله حين خرج) أي
ثم خرج اه م ر و ج ونخرج به ما لو مات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضرب بها فخرج
رأسه وصاح فخره شخص لزمه القودا والدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة
أو بعده فالدية اه سم (قوله فدية نفس كاملة) أي ولو انفصل الجنين لدون ستة أشهر
اه من الروض (قوله لان لم تحقق تلقه) أي كيدين ألقتهما وماتت أو عاشت فيجب فيها غرة
وكذا لو ألفت ثلاثا أو أربع من الايدي والارجل ورأسين لا مكان كونهما الجنين واحدا
بعضها أصلي وبعضها زائد وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه أخبر بامرأة لها رأسان

ولائته بأن جنى السيد على أمته الحامل
وجنيتها من غيره وهو ملك له فعتقت
ثم ألفت الجنين أو كانت أمته مينة أو لم
ينفصل ولا يظهر على أمته شين بالجنانية
فلا شيء فيه لعدم احترامه في الصورة
الاولى وعدم ضمان الجناني في الثانية
وظهور مونه بموته في الثالثة ولعدم
تحقق وجوده في الاخيرتين ولو انفصل
حيوانا بقي بعد انفصاله زنا بلا ألم فيه
ثم مات فلا ضمان على الجناني وان مات
بعين خرج بعد انفصاله أو دام ألمه
ومات منه فدية نفس كاملة على الجناني
(تنبيه) لو ألفت امرأة بجنانية
عليها جنين مينة وجبت غرة
أو ثلاثا فثلاث وهكذا ولو ألفت يدا
أو رجلا وماتت وجبت غرة لان العلم
قد حصل بوجود الجنين أما لو عاشت
الأم ولم تلحق بجنينها فلا يجب الا نصف غرة
كما ان يدا الحى لا يجب فيها الا نصف فدية
ولا يضمن بابقه لان لم تحقق تلقه
ولو ألفت لها قال أهل الخبرة فيه صورة
آدمي خفية وجبت فيه الغرة بخلاف
ما لو قالوا لو بقي لتصوير أي تخلق فلا شيء
فيه وان انقضت به العدة كما مر في
العدد

والخنيرة في الغرة الى الغارم ويجبر المستحق على قبولها من أي نوع (١٣٧) فكانت بشرط أن يكون العبد أو الأمة ميرا

فلا يلزمه قبول غيره سليمان عيب
مبيع لأن المبيع ليس من الخيار
والاصح قبول رقيق كسيرة لم يجز بهرم
لأنه من الخيار ما لم تنقض منافعه
ويشترط بلوغها في القيمة نصف عشر
الدية من الاب المسلم وهو عشر دية
الأم المسلمة في الحر المسلم رقيق قيمته
خمس أبرة كما روى عن عمرو بن زهير
ابن ثابت رضي الله تعالى عنهم فان
فقدت الغرة حساباً لم توجد أو شرعاً
بأن وجدت بأكثر من ثمن مثلها الخمسة
أبرع قبلها لأنهم مقدرتها وهي لورثة
الجنين على قرائض الله تعالى وهي
واجبة على عاقلة الجناني والجنين
اليهودي أو النصراني بالتبع لأبويه
تجب فيه غرة كثلث غرة مسلم كما في دية
وهو بعير وثلاثة أغير وفي الجنين المجوسي
ثلث خمس غرة مسلم كما في دية وهو ثبات
بعير وأما الجنين الحربي والجنين المرتد
بالتبع لأبويه ما فهمه سدوان ثم شرع
في حكم الجنين الرقيق فقال (ودية
الجنين المملوك) ذكرنا كان أو غيره فيه
(عشر قيمة أمته) فنه كانت أو مدبرة أو
مكاتبه أو مستوادة قياساً على الجنين
الحر فان الغرة في الجنين معتبرة بعشر
ما تضمن به الأم وانما لم يعتبر واقفيتها
في نفسه لعدم ثبوت استقلاله بانفصاله
ميتاً * (نبيه) * يستثنى من ذلك ما اذا
كانت الأم هي الجنينة على نفسها فانه
لا يجب في جنينها المملوك للسيد شيء
اذا لا يجب للسيد على رقيقه شيء وخرج
بالرقيق المبيع فالذي ينبغي أن توزع
الغرة فيه على الرق والحرية خلافاً
للعامل في قوله انه كالحر وتعتبر قيمة الأم

فمنكها بمائة دينار وتطير اليها وطلقها وظهر أنه يجب للعضو الثالث في كثر حكومة شرح
الروض (قوله والخيرة في الغرة) من كونها عبداً أو أمة أو يضاء أو سوداء (قوله حميرا) أي
وان لم يبلغ سبع سنين كما قاله مدر (قوله فلا يلزمه قبول غيره) أي غير المميز وظهر أنه يجوز
قبوله ويجزى ومثله غير السليم المذكور بعده فراجع قل (قوله ويشترط بلوغها) هل هذا
الشرط لعدم لزوم القبول أو لعدم الاجراء راجعه قل (قوله فان فقدت الغرة الخ) فان
فقدت الابل أيضاً وجب قيمتها كما في الدية اه مرحومى ولم يبين الشارح المخل الذي فقدت منه
هل هو مسافة القصر أو غيرها قياساً ما مر في فقد الدية أنه هنا مسافة القصر كما قاله غش
على ممر (قوله وهي) أي الغرة أي ان وجدت وكذا بدلها من الابل عند عدمها وكذا
قيمة الابل عند عدم الابل فالمراتب ثلاثة (قوله على فرائض الله) أي على قاعدة قسمة
فرائض الله (قوله على عاقلة الجناني) أي مؤجلة لأن كل ما وجب على العاقلة يكون مؤجلاً
وانما كانت على العاقلة لأن الجنين لا يتحقق وجوده حتى يقصد بالجنانية فالجنانية عليه من قبيل
الخطأ أو شبه العمد ولهذا لا يدخل الغرة تغليظ وان وقع ذلك في الحرم أو كان الجنين محرم رحم
وآل الامر الى الابل دخل التغليظ والغلة كان الواجب حقة ونصفاً ووجدت نصفاً
وخلقتين كما قاله حل وممر (قوله والجنين اليهودي) هذا يشمله كلام المتن لأنه لم يقيّد
بالمسلم وانما قيده الشارح غاية الامر أن الغرة في المسلم أكثر قيمة من غيره فلو أسقط الشارح
المسلم فيما سبق لاستغنى عن ذلك نعم قوله كثلث الخ لم يعلم مما سبق (قوله ودية الجنين)
هي قيمة لادية فالاولى وقيمة وعبارة المنهج وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمته من جنانية
الى القاء السيد منه وقيمة الأم سليمة اه وقوله عشر أقصى قيم أمته محل ذلك ما لم يفصل حياً
ويعتق أما اذا انفصل حياً ومات من أثر الجنانية فان فيه تمام قيمته يوم الانفصال قطعاً
كما في شرح ممر (قوله فيه) الظاهر استناطه وقد يقال انه متعلق بمحذوف صفة لادية أي
الواجبة فيه وعبارة قل قوله فيه لو أسقطه لمكان أولى لأن فيه ابدال الخبر المقرد بالخبر
الجملة (قوله وخرج بالرقيق) الاولى أن يقول بالمملوك لأنه الذي عبر به وقوله البعض
بأن كانت أمته مبيعة فان ولدها مبعض على الرابع (قوله ان توزع الغرة) الاولى أن يقول
أن توزع الواجب فاذا كان نصفه حر ونصفه رقيقاً فالواجب نصف غرة ونصف عشر قيمة أمته
وعبارة قل على الجلال ولو كانت الأم مبيعة فهل المعتبر عشر قيمتها أو عشر ديتها
أو عشرهما معاً نعم ان انفصل حياً ثم ماتت بالجنانية اعتبر يوم انفصاله قطعاً ولو كانت كافرة
والجنين مسلم قدرت مسلمة أو كانت حرة والجنين رقيق قدرت رقيقة ولو أنكر الجناني أصل
الجنانية أو اقربهم ساوأنكر الاجهاض أو اقربهم أو ادعى نزوله حياً أو ادعى موته بسبب آخر
وأمكن لطول زمن صدق بيمينه في جميع ذلك وتقبل بينة الوارث ولو رجلاً وامرأتين مطلقاً
وكذا محض النساء في الثانية والثالثة لأنهما من الولادة وتشهد في الأخيرة بشوأم الأم الى الموت
ولو لم يكن فيها ما ذكر صدق الوارث ولو أقاماً بينتين في شيء من ذلك قدمت بينة الوارث ولو ألفت
جنينين عرف موت أحدهما دون الآخر وجب اليقين وهو غرة ودية أخرى ولو ألفت حياً وميتاً
وماتت هي والحي وادعى الوارث أن الجنين سبق موتها ووارثها عكسه فان حلقاً أو نكلاً

كافي أصل الروضة بأكثر ما كانت من حين الجنانية ٢٥ حى الى حين الاجهاض خلافاً لما جرى عليه في المنهاج من أنها يوم الجنانية

هذا اذا انفصل ميتا كما علم من التعليل السابق (١٣٨) فان انفصل حيا ومات من أثر الجناية فان فيه قيمة يوم الانفصال

وان نقصت عن عشر قيمة أمة كانت له في البحر عن النص وسكت المصنف عن المستحق لذلك والذي في الروضة أن يدل الجنين المملوك لسيده وهو أحسن من قول المنهاج لسيدها أي أم الجنين لأن الجنين قد يكون لشخص وصلى له به وتكون الأم لا آخر فالبدل لسيده لا لسيدها وقد يعتذر عن المنهاج بأنه جرى على الغالب من أن الجمل المملوك لسيده الأمة * (تمة) لو كانت الأم مقطوعة الأطراف والجنين سليم أقومت بتقديرها سليمة في الأصح لسلامته كما لو كانت كافرة والجنين مسلم فانه يقدر فيها الاسلام وتقوم مسلمة وكذا لو كانت حرة والجنين رقيق فانها تقدر رقيقة وصورة أن تكون الأمة لشخص والجنين لا آخر بوصية فيعتقها مالكها ويحمل العشر المذكور عاقلة الجاني على الاظهر

* (فصل في القسامة) *

ذكرها عقب القتل لتعلقها به أي فلما كان الغالب من أحوال القتائل انكار القتل استدعي ذلك بعد بيان موجباته بيان الحجج فيه وهي بعد الدعوى ايمان واما شهادة وأول من قضى بها أي باليمين الوليد بن المغيرة في الجاهلية وأقرها الشارع في الاسلام اهـ (قوله اسم للآيمان) عبارة شرح مـ وهي لغة اسم لاولياء الدم ولايمانهم واصطلاحاً اسم لايمانهم وقد تطلق على الآيمان مطلقاً اذ القسم اليمين (قوله وقيل اسم للاولياء) تعبيرة بقيل يقتضي أنه ضعيف وهذا الاختلاف انما هو في المعنى اللغوي كما يؤخذ من غير هذا الكتاب والافعال اصطلاحاً هو الآيمان التي تقسم على الاولياء خاصة (قوله على ايراد واحد منها) وذكر دعوى الدم بقوله واذا اقترن بدعوى القتل توطئة للقسامة ولذا لم يذكر شروط الدعوى كإفعل غيره (قوله وأدرج) أي ذكر فيه أي في فصل القسامة أي على وجه الاستطراد لأن حق الكفارة أن تذكر مع القصاص أو الدية فذكرها مع القسامة في غير محلها المناسبة وهي أن كلام من الكفارة والقسامة متعلق بالقتل (قوله عندما كم) هو بيان الواقع لانهم لا يقال لها دعوى الاعنده ومثل الحاكم المحكم (قوله لو ث) أي قرينة توقع في القلب صدق المدعي واللوث لغة بمعنى القوة لقونه بقوله اليمين بجانب المدعي أو الضعف لأن الايمان بجهة ضعيفة شرح مـ (قوله أي التلطيخ) كأن عرض المتهم تلوث بنسبته الى القتل (قوله بأن يغلب) تعبيرة بقوله يقع (قوله بقرينة) هي نفس اللوث فالاولى أن يقول بأن يغلب على الظن صدقه به أي باللوث والقرينة اما حالية أو مقالية فالاولى كأن وجد قبل الخ والثانية كأن أخبر بقتله عدل أو عبداً وامراً أو صبية أو كفاراً وفسقة مـ (قوله كراسه) الظاهر أنه في موضع الحال فيفسد اشتراط كون الموجود يغلب على الظن صدق المدعي في دعواه القتل لا كتحديد اهـ عـ ش وكان الاولى تأخير أي الرأس عن قوله اذا تحقق موته * (تنبيه) من اللوث الشيوع على السنة العام والخاص بأن فلان قتله ونحو تلطيخ ثوبه أو نحو سيفه بدم ونحو ليد بنحو سيف وليس هناك نحو سبع ووجود عدو وليس ثم رجل آخر لا وجود رجل عنده سلاح ولا تلطيخ يد ولولعدو ولا قوله قتلني فلان أو جرحني أو دعي عنده لاحتمال ارادة ضرره لعدو مع خطر القتل وبذلك فارق صحة اقراره بالمال ونحوه ولولوارث قل على الجلال وقوله قتلني فلان الخ خلافاً لآدم مالك قال لأن مثل هذه الجملة لا يثبت فيها في عـ ش على مـ وليس

* (فصل في القسامة) *

وهي بفتح القاف اسم للآيمان التي تقسم على اولياء الدم مأخوذة من القسم وهو اليمين وقيل اسم للاولياء وزعم الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والاكثر ان يباب دعوى الدم والقسامة والشهادة على الدم واقتصر المصنف على ايراد واحد منها وهو القسامة طلباً للاختصار وأدرج فيه الكلام على الكفارة فقال (واذا اقترن بدعوى القتل) عندما كم (لو ث) وهو باسكان الواو وبالثلثة مشتق من التلويث أي التلطيخ (يقع به) أي اللوث (في النفس صدق المدعي) بأن يغلب على الظن صدقه بقرينة كأن وجد قبل أو بعده

من

هذا ما ذكره في القسامة

صدقه بقرينة كأن وجد قبل أو بعده كمرأسه

من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم اه (قوله اذا تحقق موته) قيد
 في البعض قل فهو في معنى التقييد يكون ذلك البعض مما لا يعيش بدونه كالرأس كما أشار له
 الشارح وهذا بقطع النظر عن قول الشارح كراهة والاف وجود الرأس تحقيق للقتل ولو وجد
 بعضه في محلة وبعضه في أخرى فالولي أن يعين ويقسم زي (قوله في محلة) أي حارة منفصلة
 أي فيكون لو ثافي حق أهل هذه المحلة فقط وكذا قوله وفي قرية صغيرة تكون لو ثافي حق أهل
 القرية كلها وقوله منفصلة قيد معتبر قيد به ليكون المدعى عليه محصورا (قوله عن بلد
 كبير) المراد بالبلد ما ليس أهلها محصورين والصغيرة ما أهلها محصورون وقيد بقوله كبير
 ليلازم قوله منفصلة (قوله أو في قرية صغيرة) أي ولم يساكنهم غيرهم كما صححه في أصل
 الروضة وهو المعتمد شرح م ر (قوله لأعدائه) راجع للجميع أي لمحلة أو قرية وهذا
 يقتضي اعتبار عدائهم للقتل وليس بشرط بل يكفي أن يكونوا أعداء لقبيلته قال ع ش
 وكأعدائه أعداء أوليائه (قوله اذا كانت) يرجع لكل من الدينية والدينية واحترزه
 في الدينية عن مجرد فسق (قوله جمع) أي محصورون على المعتمد وعليه يحمل المثال الذي
 ذكره قل فان كانوا غير محصورين فلا قسامة نعم ان ادعى على عديمهم محصورين ممكن
 من الدعوى والقسامة وفي ع ش على م ر المراد بالمحصورين من يسهل عدوهم والاحاطة
 بهم اذا وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر وبغير المحصورين من يعسر عدوهم كذلك اه (قوله
 ولو ناقصة) أي من جهة الديلة لا من جهة القصاص في المرأة وأما الذي قانه ناقص من الجهتين
 (قوله خمسين يمينا) ولو في قتل نحو امرأة أو ذمي أو جنين وبين في كل عين منها صفة القتل
 ويشير للمدعى عليه عند حضوره فيقول والله ان هذا قتل ابني مثلا عدا أو شبه عدا أو خطأ
 منفردا أو مع غيره ويرفع نسب المدعى عليه عند غيبته أو يعرفه بما يمتاز به من قبيلة أو حرفة
 أو لقب اه زي قال م ر ولعل حكمه الخمسين أن الديلة تقوم بألف دينار غالبا ولذا أوجبها
 القديم والقصاص من تعدد الايمان التغليظ وهو انما يكون في عشرين دينارا فاقضى الاحتياط
 للنفس أن يقابل كل عشرين من الألف بين منفردة كما يقتضيه التغليظ قال بعضهم وفي هذه
 الحكمة نظر من وجوه لان دية المرأة على النصف من ذلك وأن دية الكافر على الثلث منه
 أو أقل وأن دية المرأة الكافرة على قدر السدس منه أو أقل وأن الغرة على نصف العشر منه
 وأن قيمة الرقيق قد لا تفي به وأنه تزييد على الديلة وأن الايمان هنا واجبة وأن التغليظ يكون
 بايمان مستقلة لغلط أمر القتل الا أن يقال ان الحكمة بالنسبة لدية الكامل اه (قوله
 اثبت ذلك في الصحيحين) لفظه كما في الدميري والاصل فيها ما رواه الشيخان عن سهل
 ابن أبي حنيفة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا
 فأتى محيصة الى عبد الله بن سهل وهو يشخب دمه قتيلا فدفعه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن
 ابن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن
 يتكلم فقال له كبر وهو أحد القوم ثم سككت فكلمه ا فقال أتخلفون وتستحقون دم
 صاحبكم قالوا كيف نخلف ولم نشهد ولم نقاتل فبئرناكم به ودخبر بخمسين يمينا قالوا كيف
 تأخذ بأيمان قوم كفار فعقله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده اه وقوله فبئرناكم أي

اذا تحقق موته في محلة منفصلة عن بلد
 كبير ولا يعرف قاتله ولا يئنه
 يقتله أو في قرية صغيرة لأعدائه سواء
 في ذلك العداوة الدينية والدينية
 اذا كانت تبعت على الانتقام بالقتل
 أو وجد قتل وقد تفرق عنه جمع كان
 ازدحوا على ثأر وأبواب الكعبة
 ثم تفرقوا عن قبيل (حلف المدعى)
 بكسر الهمزة على قتل أعداء لنفس
 ولو ناقصة كامرأة أو ذمي (خمسين يمينا)
 اثبت ذلك في الصحيحين

ولا يشترط موالاتها فلو حلفه القاضي بخسين (١٤٠) عينا في خسين يوم أصبح لان الايمان من جنس الطبع والجميع يجوز تقريرها كما اذا

شهد الشهود متفرقين ولو تخلل الايمان جنون أو اغماص أو اذا افاق على ماضى ولومات الولي المقتسم في أثناء الايمان لم يبن وارثه بل يستأنف لان الايمان كالخلة الواحدة ولا يجوز أن يستحق أحد شيئا من غير وليه وليس كالأول فام شطر البينة ثم مات حيث يضم وارثه اليه الشطر الثاني ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة أما اذا تمت أيمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم له كالأول فام بينة ثم مات وأما وارث المدعى عليه فيبني على أيمانه اذا تخلل موته الايمان وكذا يبنى المدعى عليه لو عزل القاضي أو مات في خلالها وولي غيره والفرق بين المدعى والمدعى عليه أن عين المدعى عليه للنفى فننقذ بنفسه او يمين المدعى للاشبات فتتوقف على حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة أقيمت عند الاول ولو كان للقتيل ورثة خاصة اثنان فأكثر وزعت الايمان الخمسون عليهم بحسب الارث لان ما ثبت بأيمانهم يتقسم بينهم على فرائض الله تعالى فوجب أن تكون الايمان كذلك ونخرج بقولنا خاصة ما لو كان هناك وارث غير حاضر وشريكه في المال فان الايمان لم توزع بل يحلف الخاص بخسين عينا كالزئجل بعض الورثة أو غاب يحلف الخاص بخسين عينا وهل تقسم الايمان بينهم على أصل القرينة أو على القرينة وعولها وجهان أحدهما كما في الحاوي الثاني ففي زوج وأم وأختين لاب وأختين لام أصلها ستة وتقول الى العشرة فيحلف الزوج خمس عشرة وكل أخت لاب

من دعواكم والا فالحق ليس في معيهم مع كفرهم المؤيد لكتبتهم ولم يبينها النبي لهم اتفقوا على وضوح الامر فيها اه ع ش على مر (قوله ولا يشترط موالاتها) بخلاف المالك لانه يحتاج له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفاحشة وهتك العرض اه ج س ل قال في شرح الروض ويستحب تغليظها كالمالك (قوله جنون أو اغماص) وكذا لو عزل القاضي ثم ولي بخلاف ما لو ولي غيره أو مات أي القاضي ولو بعد تمامها فيستأنف الحالف سم لان القاضي الذي ولي بعد الاول لا يحكم بأيمان الحالفين (قوله لان الايمان كالخلة) الاول حذفه لعدم ظهوره وبعبارة التصدير فيستأنف الوارث اذا لا يستحق أحد يمين غيره أي غالباً والافساق أن السيد يستحق يمين المكاتب اذا عجز نفسه وبيت المال يستحق يمين الوارث الخاس (قوله شطر) أي نصف (قوله بل يحكم له) أي بالذمة من غير حلف وكأنه تلقاهما من موزنه حتى لا يخذله التعليل الذي ذكره اه وجاني (قوله وأما وارث المدعى عليه) كل ردت الايمان عليه كما يأتي وحاصل الفرق بين المدعى والمدعى عليه من ثلاثة أوجه الاول أن وارث المدعى لا يبنى بخلاف وارث المدعى عليه الثاني أن المدعى لا يبنى اذا عزل القاضي وولي قاض آخر بخلاف المدعى عليه فإنه يبنى الثالث أن المدعى توزع الايمان عليه لو تعدد بخلاف المدعى عليه فإنه يحلف كل واحد منهم خسين عينا كما يأتي (قوله يبنى المدعى عليه) أي بخلاف المدعى فإنه يستأنف كما يدل عليه قوله والفرق الخ (قوله في خلالها) أي في أثناءها (قوله والفرق الخ) أي في الصور الثلاثة وهذا الفرق خاص بصورة العزل ولم يذكر الفرق في صورة الموت وتدينه شال كلامه شامل للموت لان قوله لا يحكم بحجة أقيمت عند الاول يصدق بعزله بعد ذلك أو موته (قوله بحسب الارث) ويفرض الخلفي ذكره او يفرض في حق غيره أو باعتبار أرباب الغير ويفرض في أخذهم من الذمة أي لانه أسوأ في الجميع فاذا حصن معه أي الخلفي ابن حلف النصف لاحتمال ذكوره وأخذ الثلث لاحتمال أنوثته وحلف الابن أو ابنة أو ثلاثين لانها ثلثا الخمسين مع جبر المكسر وأخذ بعد ذلك النصف ووقف للعتق ما بقي من الذمة وهو السدس الى الصلح أو البيان اه زى (قوله بل يحلف الخاص بخسين عينا) أي ويأخذ نصيبه فقط (قوله وجهان) وانظر ما تفصيل الوجه المرجوح هل يحلف بنسبة نصيبه من الستة فزيد الايمان على الخمسين وهو كذلك كما فهم من قول الشارح على أصل قدر القرينة الذي هو الاول من شق التريد وحينئذ تبلغ الايمان خمسا وعشرين في الصورة المذكورة هذا ما ظهر فليراجع شيخنا فيحلف الزوج نصف الايمان بقدر نصيبه الاصل ويحلف الاختان للاب ثلثها وهي أربعة وثلاثون بجبر المكسر ويحلف الاختان للام ثلثها وهي سبعة عشر بجبر المكسر ويحلف الام سلسها وهي تسعة بجبر المكسر (قوله الى العشرة) أي للزوج منها ثلاثة هي خمس وعشر ولكل أخت لاب اثنان هم اخبر ولكل من الباقي واحد هو عشر فالتقسيم من الخمسين على هذه النسبة قل (قوله فيحلف الزوج خمس عشرة) لان له ثلاثة أعشار العشرة فيخصه ثلاثة أعشار الخمسين (قوله وكل أخت لاب عشرة) لان حصتها خمس العشرة فيحلف خمس الخمسين (قوله وكل أخت لام خمسة) لان تقسيمها عشر العشرة فيحلف عشر

ولا يجوز اسقاطه لئلا ينقص نصاب القسامة فلو كان ثلاثة بين حلف كل منهم سبعة عشر أو تسعة وأربعين حلف كل اثنين ولو نكس
أحد الوارثين حلف الوارث الآخر حين وأخذ حصته لأن الدية لا تستحق بأقل منها ولو غاب أحدهما حلف الآخر حين وأخذ
حصته لما مر • (تنبيه) • بين المدعى عليه قتل بلالوث واليمين المردودة عن المدعى (١٤١) عليه على المدعى ان لم يكن لوث

أو كان ونكل المدعى عن القسامة
فردت على المدعى عليه فنكل فردت
على المدعى مرة ثانية واليمين المردودة
على المدعى عليه بسبب نكول المدعى
مع لوث واليمين أيضا مع شاهد خمسون
في جميع هذه الصور لأنها فيما ذكرين
دم حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل
خمس عينا ولا توزع عليهم على الاظهر
بخلاف تعدد المدعى والفرق أن كل
واحد من المدعى عليهم يتقى عن نفسه
القتل كما يتقيه من انفراد وكل من
المدعى لا يثبت لنفسه ما يشبه الواحد
لو انفرده بل يثبت بعض الارش فيحلف
بقدر الحصة (واستحق) الوارث
بالقسامة في قتل الخطأ أو قتل شبه
العمد (الدية) على العاقلة مخنفة
في الاول مغلظة في الثاني لقيام الحجة
بذلك كما لو قامت به ينة وفي قتل العمد
دية حالة على المقسم عليه ولا قصاص
في الجريد بخبر البخاري الحكم بالدية
ولي فصل صلى الله عليه وسلم ولو صلت
الايمان للقصاص لذكره ولأن القسامة
حجة ضعيفة فلا توجب القصاص
احتياطا لا امر الدماء كالشاهد واليمين
• (تنبيه) • كل من استحق بدل الدم
من سيد أو وارث سواء كان مسلما
أم كافرا عدلا أم قاصا محجورا عليه
بسفه أم غيره ولو كان مكاتب القتل
عبد أقسم لأنه المستحق لبسفه
ولا يقسم سيدة بخلاف العبد المأذون
له في التجارة إذا قتل العبد الذي تحت
يده فإن سيد يقسم دون المأذون له
لأنه لاحق له ولو عجز المكاتب بعد
ما أقسم أخذ السيد القيمة كالمومات

الخمس ومثلها الا تم فكل قيراط يخصه خمسة أعمان (قوله ولا يجوز اسقاطه) أي الكسبر
لئلا ينقص نصاب القسامة أي عن الخمسين (قوله فلو كان ثلاثة بينين) بالرفع على أن كان تامة
وبالنصب على أنها ناقصة أي فلو كان الوارث ثلاثة بينين وعلى الاول نسخة أو تسعة وأربعون
وعلى الثاني نسخة أو تسعة وأربعين أي أو كان الوارث تسعة وأربعين ويخص كل واحد منهم
من اليمين الباقي جزء من تسعة وأربعين جزءا من اليمين فيكمل فيحلف كل واحد منهم بيمينين
(قوله وأخذ حصته) أي حصة نفسه • (فرع) • لو بين أن الغائبين ما توافقا قبل الحلف
وحلف الخمسين أخذ حصص الغائبين ان كان وارثا لهم من غير يمين وان كان موتهم بعد الحلف
لا يأخذ حصصهم الا بعد حلقه ما كانوا يحلفونه لو أرادوا قل (قوله لما مر) أي من قوله
لأن الدية لا تستحق بأقل منها (قوله عين) مبتدأ خبره خمسون وقوله قتل نائب فاعل المدعى
(قوله واليمين المردودة) وفي هذه الصورة يجب القصاص ان كانت الدعوى بقتل عمد لأن اليمين
المردودة كالإقرار أو كالبينة والقصاص يجب بكل منهما وكذا يقال في كل يمين مردودة
وكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قوله مرة ثانية) وليس لنا بين تردتين الا هذه قل
(قوله واستحق) معطوف على قوله حلف خمسين عينا وعبر بالوارث وفيما تقدم بالمدعى تفننا
(قوله وفي قتل العمد) أي واستحق في قتل العمد الخ فقوله دية بالنصب (قوله الحكم
بالدية) بدل اشتمال من خبر لأن خبر البخاري أم أن تدوا صاحبكم أو تؤذوا بحرب من الله
مشغل على الحكم أو أنه بمعنى الحاكم فيكون صفة والمجاز فيه من وجهين التعبير بالمصدر ونسبة
الحكم الى الخبر (قوله كل من استحق الخ) مبتدأ وقوله أقسم خبر (قوله لقتل عبده)
متعلق بمعدوف أي يحلف لاجل قتل عبده قال في الروضة فلو قتل وهناك لوث فادعى السيد على
عبد أو حر أنه قتله فهل يقسم السيد فيه طريقان أشهرهما بناء على القولين في أن بدل العمد
هل تحمله العاقلة ان قلنا نعم وهو الاظهر أقسم السيد وهو المنصوص لأن القسامة لحفظ الدماء
وهذه الحاجة تشمل القصاص والكفارة والمدير والمكاتب وأم الولد في هذا كالتقن فاذا أقسم
السيد فان كانت الدعوى على حر أخذ الدية من ماله في الحال ان ادعى عبدا محضا والافن عاقلة
في ثلاث سنين وان كانت على عبد تعلقت القيمة برقبته مطلقا هذا حاصل كلام الروضة
اه شرح المنوفي (قوله ولا يقسم سيدة) أي المكاتب (قوله تحت يده) أي بد العبد المأذون له
في التجارة وكذا الضمير في قوله لأنه لاحق له راجع له أيضا (قوله ولو عجز المكاتب) أي وفسخ
السيد الكتاب (قوله كالمومات الولي) أي فان الدية للوارث (قوله أو قبله) أي عجز قبل
ما أقسم (قوله أو بعد نكوله) أي عجز بعد نكوله وقوله فلا أي فلا يحلف السيد وقوله
لبطلان الحق بالنكول أي فيحلف المدعى عليه ولا شيء عليه (قوله أي عند القتل) أي عند
دعوى القتل كما يدل له قوله قبل واذا اقترن بدعوى القتل الخ (قوله بأن تعذر اثباته)
بأن لم يوجد لوث أصلا (قوله أو طهر) بأن ادعى الدم تفصيلا حتى تسمع الدعوى فيشهد عدل
بأصل القتل بأن أخبر أن فلانا قتل فلانا ولم يقل عبدا أو غيره شيئا وبعبارة شرح المنهج
ولو طهر لوث بقتل مطلقا عن التقييد بعبدا أو غيره كأن أخبر عدل به بعد دعوى مفصلة
فلا قسامة لأنها لا تفيد مطالبة القاتل ولا العاقلة اه وكتب حل على قوله بعد دعوى مفصلة

الولي بعد ما أقسم أو قبله وقبل نكوله (٣٦ ح) حلف السيد أو بعد نكوله فلا لبطلان الحق بالنكول كما حكاه الامام
عن الاصحاب (وان لم يكن هناك) أي عند القتل (لوث) بأن تعذر اثباته أو طهر في أمه لى القتل بدون كونه عبدا أو خطأ

أو أنكر المذمى عليه اللوث في حقه أو شهد به عدل أو عدلان أن زيدا قتل أحدهذين القتلين أو كذب بعض الورثة فهذه خمس صور يسقط فيها اللوث كما قاله في الروضة (فاليمين على المذمى عليه) لسقوط اللوث في حقه والاصل برأفة ذمته * (تلييه) * قضية تعبيره باليمين أنه لا يغلظ في حقه بالعدد المذكور وهو أحد القولين (١٤٢) وأظهرهما كما في الروضة أنه يغلظ عليه بالعدد المذكور كما مرّت الإشارة

فاندفع ما قيل الدعوى لا تسمع الامتصاة فكيف يقول يقتل مطلقا عن التقييد بعدد أو غيره أي قصورة المسئلة أن يدعى الولي ويفصل ثم تظهر الامارة في أصل القتل دون صفته بأن يخبر بذلك عدل (قوله أو أنكر المذمى عليه اللوث في حقه) كأن قال لست أنا الذي كان معه السكن الملطخة مثلا أو لست أنا الذي كان خارجا من عند المقتول أو كنت غائبا وقت القتل (قوله أو شهد به) الصواب حذف به إلا أن يجعل قوله أن زيدا الخ بدلا من الهاء (قوله أو كذب بعض الورثة) أي كذب بعض الورثة البعض المذمى للقتل كأن قال أحد بني القتل قتله فلان وكذب الابن الآخر والحاصل أنه لا قسامة في ست صور الأولى تكاذب الورثة الثانية تمذرات اثبات اللوث الثالثة انكار المذمى عليه الرابعة ظهور اللوث في أصل القتل بدون كونه عمدا أو خطأ أو شبه عمد وصورته أن يقول الوارث أدعى على هذا أنه قتل أبي عمدا ثم يخبر العدل بأن المشار إليه قتل مورث المذمى ولم يقل عمدا ولا غيره فلا قسامة الخامسة الشهادة من عدل أو عدلين أن زيدا قتل أحدهذين لقتيلين لانهما هما أي الشهادة في هذه الصور الأيمان على المذمى عليه السادسة عدم الوارث الخاص وسأني حكمها (قوله وأظهرهما) معتمد وهو مستأنف وقوله كما مرّت الإشارة إليه أي في قوله تلييه بين المذمى عليه قتل بل لو الخ مد (قوله فكان الأولى) يجاب عنه بأن الألف واللام للعهد واليمين المعهودة في القسامة جنس (قوله بعد استحقاقه بدل الدم) أي بعد وجود سبب استحقاقه بدل الدم وهو موت مورثه وانما قدرنا ذلك لأن الاستحقاق لا يكون إلا بالإيمان وكان الظاهر أن يقول بعد قتل مورثه كما قرره شيخنا (قوله أقسم) أي إن اختاروا الأفلانين (قوله فلا يقسم) أي بل يحلف غيره من الورثة فإن فقدوا نصب الحاكم من يدعي ويحلف (قوله لأنه لا يرث) أي لعدم ارث الكافر من المسلم بخلاف الصورة السابقة فإنه كان مسلما عند موت المجرورح المسلم فبرئه ولا يمنع منه الرتبة بعد مد وبعد ذلك ان كان هناك ورثة مسلمون حلقوا والاثقل لبيت المال فيما في فيه ما في الميت الذي لا وارث له (قوله واستحق الدية) أي إن عادلا لاسلام فإن مات مرتدا كانت الدية لبيت المال فإيا كبقية ماله (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام اعتد الخ) قد يقال إن هذا لا يفيد المذمى لأن اعتداده صلى الله عليه وسلم بالإيمان اليهودي لا أجل ذمتهم وعهدهم وليس هذا موجودا في المرتد اه شيخنا (قوله والقسامة نوع اكتساب) من تمام العلة (قوله خاص) صفة لوارث على محله قبل دخول لا ويجوز نصبه لعتاله على محله بعد دخوله (قوله ينصب) أي وجوبا (قوله جزم في الأنوار بالاول) ضعيف وعليه فتكون الدية الواجبة عليه حينئذ لبيت المال (قوله ليحلف أو يقر) فإن حلف ترك وإن أقر أخذ منه الدية ويجرى مثله هذا إذا نكل من ينسب إليه القتل فيجبس ليحلف أو يقر فإن حلف خلى سبيله وإن أقر أخذ منه الدية الإمام أو نائبه وأظهر ما المانع من قتله بإقراره وقياس ما قالوا من أن المذمى عليه لو رد اليمين على المذمى ثبت عليه القود لأن رد اليمين كالإقرار أن تكون هنا كذلك اه مد (قوله المحرمة) أي المحرم قتلها أو المراد المحترمة المعصومة التي يحرم قتلها وهي المعصومة بإيمان أو أمان أو غير ذلك ويدخل في ذلك الجنين المضمون بالفرجة (قوله فإن كان من قوم عدو لكم) يحتمل أن تكون من بمعنى في أي أن المقتول ومن واقف

اليه لانها يمين دم فكان الأولى أن يقول فالإيمان إلى آخره * (تمة) * من ارتد بعد استحقاقه بدل الدم بأن يموت المجرورح ثم يرتد وليه قبل أن يقسم فالأولى تأخير أقسامه ليسم لأنه لا يتورع في حال رده عن الأيمان الكاذبة فإذا عاد إلى الاسلام أقسم أما إذا ارتد قبل موته ثم مات المجرورح وهو مرتد فلا يقسم لأنه لا يرث بخلاف ما إذا قتل العبد وارتد سيده فنه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد أو بعده لأن استحقاقه بالملك لا بالارث فان أقسم الوارث في الرتبة مع أقسامه واستحق الدية لأنه عليه الصلاة والسلام اعتد بالإيمان اليهودي فدل على أن أيمان الكافر صحيحة والقسامة نوع اكتساب للمال فلا تمنع منه الرتبة كالاكتساب ومن لا وارث له خاص لا قسامة فيه وإن كان هناك لوث لعدم المستحق المعين لأن دية لعامة المسلمين وتحلفهم غير ممكن لكن نصب القاضي من يدعي على من نسب القتل اليه ويحلفه فإن نكل فهل يقضى عليه بالنكول أو لا وجهان جزم في الأنوار بالاول ومقتضى ما صححه الشيخان فبين مات بلا وارث فادعى القاضي أو منصوبه ديناله على آخر فأنكر ونكل أنه لا يقضى له بالنكول بل يجبس ليحلف أو يقر ترجيح الثاني وهو أوجه ثم شرع في كفارة القتل التي هي من وجبانه فقال (وعلى قاتل النفس المحترمة) سواء كان القتل عمدا أم شبه عمد أم خطأ (كفارة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا

في صف

خطأ قصير رقيقة مؤمنة وقوله تعالى فان كان من قوم أي في قوم عدو لكم وهو مؤمن قصير رقيقة مؤمنة وقوله تعالى وإن كان من قوم يئسكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهلهم وتحريم رقيقة مؤمنة

في صف الكفار وأدبارهم وظنه القاتل حرياً فإنه مهدر لا ضمان فيه لكن فيه الكفارة
ولذلك لم يقل ودية مسلمة إلى أهله ويحتمل أن تكون من على بابها وهو أن المقتول من
العدو بين المسلمين أسلم وقتله شخص يعلم أنه مسلم فإنه مضمون وتجب فيه الكفارة
ولم يقل ودية مسلمة إلى أهله لأنهم لا يرثونه وحكم الدية أنه إن كان له ورثة مسلمون أخذوها
والأكثر كانت لبيت المال وعبرة الجلال قوله عدو أي أهل حرب وقوله قهر بر رقبة مؤمنة
على قاتله كفارة ولاديه تسلم إلى أهله لحرايتهم وفي تفسير البيضاوي فإن كان من قوم عدو
لكم وهو مؤمن قهر بر رقبة مؤمنة أي فإن كان المقتول من قوم كفار محاربين أي
في تضاعفهم ولم يعلم إيمانه فعلى قاتله الكفارة دون الدية لأهله إذا ورثته بينه وبينهم لأنهم
محاربون وإن كان من قوم ينسبكم وينسبهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة أي
وإن كان من قوم كفرة معاهدين أو أهل ذمة فحكمهم حكم المسلمين في وجوب الكفارة والدية
وقدم هنا الدية على الكفارة عكس ما قبله لا عنائهم هنا بالدية بكفرهم وفي تفسير الشارح
وإن كان المقتول أي وهو كافر من قوم أي كفار عدو لكم أي أيضاً والفرق بين هذا وما قبله
أن القوم في الذي قبله كفار حريون وفي هذا كفار أهل ذمة والمقتول في هذا كافر وفي الذي
قبله مؤمن اهـ (قوله قد استوجب النار) يفهم منه أن القتل عمد ويفهم من قوله أعتقوا
عنه أنه مات وإنما اعتقدوا استحقاقه للنار أخذاً من قوله ومن يقتل مؤمناً متعمداً الخ ويرد
بهذا الحديث على من قال إن العمد لا كفارة فيه (قوله لعدم وروده) أي ورود التكفير
(قوله ولا يشترط في وجوب الكفارة تكليف) والضابط أن يقال يجب على غير حربي يقتل
معصوم عليه اهـ مد (قوله لا يمكن بكفر بالصوم) أي باذن السيد أو بعد العتق أما قبله
فإن أذن له في القتل صام بلا إذن ولا توقف عليه (قوله كالمكره بكسر الراء) * (فرع) *
من قتل رجلاً بأمر الإمام فظنه بحق فبان ظلماً فلا شيء عليه بل يسئ له أن يكفر وعلى الأمر
القيود والدية والكفارة وإن علم ظلمه ولم يتحقق سطوته فذلك على المأمور فقط وبأنه الأمر
وإن خافها فعليه ما كالأكرام اهـ عب ثم قال وهل يكتبه إلى من يقتله كالمكره لفظاً فيه تردد
اهـ والراجح أنه مثله نظر للعرف اهـ مد (قوله وحافر بئر عدوانا) ظاهر كلامه أن حفر البئر
من قبيل السبب مع أنه شرط الآن يريد السبب اللغوي وهو ما كان وصلة للشيء فيشمل السبب
والشرط لا الاصطلاح فكأنه أراد بالسبب ما يشمل الشرط مـ والحاصل أن الذي لم يدخل
في القتل ثلاثة مباشرة وسبب وشرط فالمباشرة هي التي تؤثر ويحصل والسبب هو الذي يؤثر
ولا يحصل كالسم والأكرام فإنه يؤثر ولا يحصل والشرط ما لا يؤثر ولا يحصل كحفر البئر والسبب
أما حسي وأما عادي وأما شرعي فالأول كالأكرام والثاني كقتل طعام المسحوم
والثالث كشهادة الزور وعبرة شرح البهجة الكبيرة بالمباشرة ونسجى عليه ما يؤثر في التلف
ويحصله كالخز والجرح والسبب ما يؤثر فيه ولا يحصله كشهادة الزور والأكرام والشرط
ما لا يؤثر فيه ولا يحصله بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف عليه تأثير ذلك الغير في التلف كحفر
البئر عدواناً فإنه لا يؤثر في التلف ولا يحصله وإنما المؤثر الخطي في صوب البئر والحصل للتلف
البريء فيها لكن لولا الحفر ما حصل التلف ولهذا سمي شرطاً اهـ (قوله ونفسه) فخرج من

نظم

بالمسحوم

وخبر رائلة بن الاسقع قال أتينا النبي
صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد
استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا
عنه رقبة يعتق الله به كل عضو منها
عضو آمنه من النار رواه أبو داود
وصححه الحاكم وغيره وخرج بالقتل
الأطراف والجروح فلا كفارة فيهما
يلعدم وروده ولا يشترط في وجوب
الكفارة تكليف بل يجب وإن كان
القاتل صيباً ومجنوناً لأن الكفارة
من باب الضمان فوجب في مالهما
فيعتق الولي عنهما من مالهما
ولا يصوم عنهما بحال فإن صام الصبي
المميز جازم ولا يشترط في وجوبها
أيضاً الجزية بل يجب وإن كان القاتل
عبداً كما يتعلق بقتله القصاص
والضمان لكن يكفر بالصوم لعدم
ملكه ولا يشترط في وجوبها المباشرة
بل يجب وإن كان القاتل متسبباً
كالمكره بكسر الراء وشاهد الزور وحافر
بئر عدواناً * (تنبيه) * دخل في قول
المصنف النفس المحترمة المسلم ولو كان
بدار الحرب والذمي والمستأمن
والجنيين المضمون بالقرعة وعبد الشخص
نفسه ونفسه لأنه قبل نفسه معصومة

وخروج بذلك قتل المرأة والعبيد الحريين فلا كفارة في قتالهما وان كان حراما لان المنع من قتلهم ليس لحرم ما بل لمصلحة المسلمين لا لغيرهم
 الارتفاق بهما وقتل مباح الدم كقتل باغ وصائل لانهما لا يضمنان فاشبهما الحربي ومردودان محصن بالنسبة لغير المساوي وسوي ولو قتله
 مثله وقتل منه بقتل المستحق لانه مباح الدم بالنسبة اليه وعلى كل من الشركاء في القتل كفارة في الاصح المنصوص لانه حق يتعلق بالقتل
 فلا يتبعه كالتصاص والكفارة (عقوبة مؤمنة) بالاجماع المستند الى قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة (سليمة من
 العيوب المضرة) بالعمل اضرا رايها كاملة (١٤٤) الرق خالية عن عوض كما تقدم بيان ذلك مبسوطا في الظهار فهي كفارة الظهار

في الترتيب فبعث اول رفق لم يبد
 رغبة بشر وطها او وجدها وعجز عن
 عنها او وجدها وهي تباع بأكثر من
 ثمن مثلها (صام شهرين متتابعين) على
 ما تقدم بيانه في الظهار * (تنبه) *
 قضية اقتصاه على ما ذكره أنه لا اطعام
 هنا عند العجز عن الصوم وهو كذلك
 على الاظهر اقره ارا على الوارد فيها
 اذا المنع في الكفارات انص
 لا القياس ولم يذكر الله تعالى في كفارة
 القتل غير العتق والصيام فان قيل
 لم لا يحمل المطلق على المقيد في الظهار
 كما فعلوا في قيد الإيكان حيث اعتبروه
 ثم لا على المقيد هنا أجيب بأن ذلك
 الحاق في وصف وهذا الحاق في أصل
 وأخذ الأصلين لا يلحق بالآخر بدليل
 ان السيد المطلقة في التيمم حلت على
 المقيدة بالرافق في الوضوء ولم يحمل
 اهمال الرأس والرجلين في التيمم على
 ذكرهما في الوضوء وعلى هذا الوضوء
 قبل الصوم أطعم من تركه كفارة
 صوم رمضان * (خاتمة) * لا كفارة على
 من أصاب غيره بالعين واعترف أنه قتله
 بها وان كانت العين حقا لان ذلك
 لا يفضي الى القتل غالبا ولا يعتد بهلكا
 ويندب للعائن أن يدعو بالبركة فيقول
 اللهم بارك فيه ولا تضربه وان يقول
 ما شاء الله لا قوة الا بالله قيل وينبغي
 للسلطان أن يمنع من عرف بذلك من
 مخالطة الناس وبأمره بلزوم بيته

تركته لان الكفارة حق لله تعالى ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب فيه وان أثم بقتل نفسه
 كما لو قتله غيره اقتضا على الامام اه م ومثله في شرح ابن حجر وقطرقه سم بأنه مخالف
 لما تقدم في التيمم من أن الزاني المحصن معصوم على نفسه وهو يقتضي وجوب الكفارة عليه
 وأقرا بنظر ع ش على م وأنت خير بأنه مجرد بحث والحكم مسلم اه (قوله وخروج بذلك)
 أي بتقدير النفس بالحرمة أي لذاتها (قوله قتل المرأة) من اضافة المصدر لثمة وله ومثله ما بعده
 (قوله الارتفاق) أي الاتضاع (قوله لانهما لا يضمنان) بالبناء للمجهول (قوله بالنسبة لغير
 المساوي) أما بالنسبة للمساوي بان قتل مرتد مثله أو زان محصن مثله فليس بها الكفارة
 (قوله لانه) أي التكفير المأخوذ من الكفارة وأنه ذكر بالنظر للغير (قوله وعلى هذا) أي
 على الاظهر من أنه لا اطعام هنا (قوله لا كفارة) أي ولاديه على من أصاب غيره بالعين (قوله
 وان كانت العين حقا) لما ورد أن من ادخل الرجل القبر والجبل القدير قال م ر في شرحه لانما
 لا تعد مهلكا عادة على أن التأثير يقع عندها لا بها ومن ثم قيل انها تثبت منها جواهر لطيفة غير
 مربية فتخلل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن أدويتها الجحيم التي أمر بها صلى الله
 عليه وسلم أن يوضأ العائن أي يغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه ويدخل
 ازاره أي ما يلي جسده من الازار وقوله وركبتيه وقيل هذا كبره ويصبه على رأس المعبون
 اه وأوجب ذلك بعض العلماء ورجحه الماوردي وفي شرح مسلم عن العلماء واذا طلب من
 العائن فعل ذلك لزمه الخبر واذا استغاثم فاعسلوا اه شرح المنهاج للحج قال في المصباح
 الذكر الفرج من الحيوان جمعه ذكره مثل غنبة ومذا كبر على غير قياس (قوله ويندب للعائن)
 أي الذي يصيب بعينه لانه اذا قال ما ذكر لم تضرب عينه شيئا (قوله قبل) ذكره بصيغة التريض
 غير مسلم بل السخنة ذلك قال زى والرمي يندب للعائم جرس من فيه ما يؤذي به الناس
 كأجذم ومعيان ولو أبدا بل ان رأى قلع عينه فعل به ذلك ومثله من يفتن به النساء والصدان
 (قوله فعنتهم) أي أصابتهم بالعين وهذا يجب تأويله بصيغة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وآله
 بعضهم بأن معنى فعنتهم أي لم تحصنهم بذكرى وكان الاولى للشارح أن لا يذكر هذه الحكاية
 لان هذا من قبيل الحسد وهو محال على الانبياء فلا بد من التأويل بأن يقال فعنتهم أي اتفقا
 من غير قصد ولكن المعول عليه في الجواب عن مثل ذلك أن الحكايات لا يعتد على ما يقع فيها
 للتسافل فيها بالزيادة والنقص وبعضهم قال ان ذلك لا أصل له وقال بعضهم ومن المعلوم أن عدد
 الشيء كثيرا ليس اعانة فتقوله تعالى عنتهم معناه فعلت معهم فعل العائن * (فائدة) * قال
 القسطلاني في شرح البحاري في كتب وهب بن منبه من استطاع أن ينفع أخاه فليأخذ سبع
 ورفات من سدر أخضر فيسده بين حجرين ثم يضر به بالماء ويقرأ آية الكرسي وذوات قل
 ثم يحسونه ثلاث حسوات ثم يقتل به فإنه يذهب عنه ما كان به وهو جيد للرجل المحبوس

قوله
 وشي

بعضهم
 يقولون
 في

القول
 سورة

ويرزقه ما يكفيه ان كان فقيرا فان ضرره أشد من ضرر المذوم الذي منعه عمر رضي الله تعالى عنه من مخالطة
 الناس وذرا الغاني حسين أن يباين الانبياء عليهم الصلاة والسلام استكثر قومه ذات يوم فأمات الله عز وجل منهم مائة ألف
 في ليلة واحدة فلما أصبح شك ذلك الى الله تعالى فقال الله تعالى انك استكثرتهم ففعلت بهم فاحصنهم حين استكثرتهم فقال يارب
 كيف أحصنهم فقال تعالى تقول حصنكم بالحى القيوم الذى لا يموت أبدا ودفع عنهم السوء بألحاح ولا حول ولا قوة الا بالله العلى
 العظيم قال القاضى وهكذا السخنة في الرجل اذا رأى نفسه مائة وأحواله معتدلة

عن أهله (قوله يقول في نفسه ذلك) أي يقول على نفسه ذلك وليس المراد أنه يقول ذلك قولاً
نفسياً اه شيخنا (قوله والصواب أنه لا يقتل به) معتمد أي لأنه لا يقتل إلا من يستحق القتل لكن
يحرم عليه (قوله ابن الشخير) كان من الإبدال وأبوه صماني اه مرحومي (قوله الزباد)
كان أميراً من جهة يزيد بن معاوية وقيل كان قاضياً اه

* (كتاب الحدود) *

سميت بذلك لأن لها تبايناً مضبوطة وكان الحدود في صدر الإسلام بالفراغات ثم نسخت بهذه
العقوبات قال بعضهم وشرعت زجراً لأرباب المعاصي عنها فإذا علم الزاني مثلاً أنه إذا زنى حد
امتنع منه وهكذا أقول وهذا بناء على أن الحدود زواجر والصحيح أنها في المسلم جوار لسقوط
عقوبتها في الآخرة إذا استوفيت في الدنيا وفي الكافر زواجر برماوى (قوله وهو لغة المنع)
سميت بذلك لمنعها من ارتكاب الذنب وقيل لأن الله سبحانه قد رهاها فلا يراد عليها ولا ينقص
وأخرج الزنا عن القتل لأنه دونه أي بالنظر لزا غير المحصن فهو دونه في الجملة (قوله مقدرة)
أخرج التعزير (قوله وجبت زجراً) أي بناء على أن الحدود زواجر وقد يقال كلام الشارح
لا ينافي أنما جوارب إذ معنى كونها زواجر أن ساقطة للشخص من العود لئلا ينافي كونها
جوارب (قوله ما يوجب) أي المذكور من العقوبة وأنه ذكر بنا ويلها بالحد أو أن الضمير
راجع للحد لأنه المعترف (قوله لكان أولى) الأولى ما صنع المثل لأن ذلك في الجناية على
الابدان فلم يشعل ما هنا فكان ما هنا جنساً آخر فيناسبه التعبير بالكتاب (قوله للحدود) أي
لأسباب الحدود لأن الحدود ليست جنابة (قوله وبد أمهنا لزنا) أي يحد زنا (قوله
حجازية) وهي أفصح لأن القرآن نزل بها وهذا باعتبار لفظه وأما باعتبار معناه فهو لغة مطلق
الابلاخ وشرعاً ابلاخ الذكري قبل الآدمي أو في فرج الآدمي أو في الفرج مطلقاً اه قول
(قوله وهو من ألحس الكاثر) أي بعد القتل على الأصح ومن السبع الموبقات ومن
الكليات الخمس وانما جعلت عقوبة الزنا بما ذكر ولم يجعل بقطع آلة الزنا كالسارق قطع يده
لأنه يؤدي إلى قطع النسل ولأن قطع آلة السرقة تم الذكر والآن وقطع الذكر يخص الرجل
ولأن الذكر لا ينافي له بخلاف اليد واعلم أن ارتكاب الكاثر لا يسلب الإيمان ولا يحبط الطاعات
أذلو كانت محبطة لذلك للزم أن لا يفي لبعض العصاة طاعة والقائل بالأجباط يحصل دخوله الجنة
قال السبكي والاحاديث المدالة على دخول من مات غير مشرك الجنة بلغت مبلغ التواتر وهي
قاصحة لظهور المعتزلة القائلين بخلاود أهل الكاثر في النار ذكره المناوى * (فرع) * مثل النمر
الرملي فيمن زنى مائة مرة مثلاً فهل يلزمه في كل مرة حد وإذا تاب عند الموت هل يسقط عنه الحد
وهل للزوج على من زنى بزوجه بغير علمه حق وإذا تاب الزاني هل يسقط حق زوجها عنه فأجاب
بكتفي بحد واحد عند اتحاد الجنس ولا حد في الآخرة ولا يسقط بالتوبة وللزوج حق على الزاني
بزوجه ويسقط حقه بالتوبة التي توفرت شروطها اه ع ش على م ر (قوله ولم يحل في ملة
قط) أعاده توطئة لقوله ولهذا (قوله على الاعراض) اعرض يقال على الجسد وعلى النفس
وعلى الحسب اه مختار والظاهر أن المراد هنا الثاني وقيل المراد به محمل المدح والذم
من الإنسان فالزنا جنابة على العرض لأن الزاني تدم نفسه وكذلك الزاني بها شيخنا

يقول في نفسه ذلك وكان القاضي
يحصن تلامذته بذلك إذا استكثروهم
وسكنوا عن القتل بالحال وأفتى بعض
المتأخرين بأنه يقتل إذا قتل به لأن له فيه
اختياراً كالساحر والصواب أنه
لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كما نقل ذلك
عن جماعة من السلف قال مهيران
ابن ميمون حد تناغي لان بن جرير
أن مطرف بن عبد الله بن الشخير
كان يئنه ويقر رجل كلام وكذب عليه
فقال مطرف اللهم ان كان كاذباً فأوفيه
فخترمينا فرفع ذلك إلى زياد فقال قتلت
الرجل قال لا ولكنك هدعوة وافقت
أجلاربع رزقه

* (كتاب الحدود) *

جمع حد وهو لغة المنع وشرعاً عقوبة
مقدرة وجبت زجراً عن ارتكاب
ما يوجبه وعبر عنها بأقسامها ولو
عبر بالباب لكان أولى لما تقدم أن
الترجيح بالجنايات شاملة للحدود وبدأ
منها الزنا وهو بأقصر لغة حجازية وبالمدة
لغة تميمية واتفق أهل الملل على تحريمه
وهو من ألحس الكاثر ولم يحل في ملة
قط ولهذا كان حده أشد الحدود لأنه
جنابة على الاعراض

(قوله والانساب) أي لما فيه من اختلاط الانساب وقوله الذي الخ يخرج به الخنثى وغير المكلف (قوله وهو مكلف) أي ولو كان الموج فيه غير مكلف فيجوز المكلف وكذا لو كان الموج فيه مكلفا والموج غير مكلف فيجوز الموج فيه وحاصل الشروط اثنا عشر أحدها أن يكون مكلفا ثانيا واضحا الذكورة ثالثا أوج جميع حشفته رابعا أصالة الذكر خامسا اتصاله سادسا في قبل سابعا أن يكون القبل واضح الاثونة ثامنا أن يكون محرما تاسعا في نفس الامر عاشرها العين الايلاج حادي عشرها الخلق عن الشبهة ثاني عشرها أن يكون مشتبه طبعها والشارح جعلها تسعة وقل أحد عشر (قوله أوج حشفته ذكره) ولو من ذكر أشل ولو بحائل غليظ ولو غير منتشر ولو من طفل اه وفيه أنه لا يتناول الزنا بالنسبة للمرأة وفي حاشية سم على المنهج قوله ايلاج الذكر يخرج محرم لعينه لك أن تقول انه لا يتناول الزنا بالنسبة للمرأة اذ لا يصدق على زناها الايلاج فلا يكون جامعاً ويمكن أن يجاب بأن المراد بالايلاج مفهوم عام يتناول مصدراً أوج بالبناء للفاعل ومصدراً أوج فيه بالبناء للمفعول فيتناول زنا المرأة (قوله أو قدرها الخ) ولو من طفل أي أو كان هو مكلفاً وطى طفلة صغيرة ولو بنت يوم فانه يحد أو المرأة أدخلت فرج صبي ولو ابن يوم في فرجها فانه يحد أيضاً (قوله عند فقدها) يخرج به ما اذا كانت موجودة فلا عبرة بقدرها من بقية الذكر فلو نفي ذكره وأدخل منه قدرها لم يحد ولم يترتب عليه شيء من أحكام الوطء على الوجه خلافه للبقيتي لأنه حينئذ كقطعة لحم من بقية بدنه بجامع عدم الالتذاذ اه زى ولا يجب الاحتياط بالايلاج ذكر زائد ولو على سمت الاصل والوجه أنها اذا علت عليه حتى أدخلت حشفته في فرجها وتمكن من دفعها وجب الحد عليها سمالاً تنكيتها من ذلك كفعله فيما يترتب عليه من اختلاط الانساب اه ع ش على م ر (قوله في قبل) قبله لا بجل كلام المصنف الآتي من حكم النواط والاصح أنه ليس بقيد بل مثله الوطء في الدبر ومن ثم لم يأخذ محترزه وعبارة المنهج بفرج قبل أو دبر من ذكر أو أنثى اه وقوله بفرج أي ولو فرج نفسه كان أدخل ذكره في دبره ونقل عن بعض أهل العصر خلافه فاحذره وهل من الفرج ما لو أدخل ذكره في ذكره أو غيره أو لافيه نظراً لطلاق الفرج يشمله فليراجع ع ش على م ر وحاصل ذلك أن قوله في فرج مطلقاً أو من آدمي قبل أو دبر وبذلك علم أنه يشمل الايلاج منه في غيره ومن غيره فيه ومنه فيه كان أوج ذكر نفسه في دبر نفسه وهو كذلك كما قاله البلقيني وزاد أن جميع الأحكام تتعلق به كقطر صائم وفساد نسك ووجوب كفارة فيه مامع الحد ووجوب غسل وغير ذلك ووافقه شيخنا وهو صريح ما في شرح شيخنا م ر ذكره قل على الجلال (قوله ولو غوراء) يعني اذا أوج حشفته بقبل الغوراء فهو زنا وان لم تزل البكارة بخلاف ما اذا طلقت ثلاثاً وأوج الحمل حشفته ولم تزل البكارة فلا يحصل التحليل والفرق أن مدار التحليل على اللذة الكاملة ولا توجد الا بازالة البكارة ومدار الزنا على مجرد ايلاج الحشفة وان لم يحصل كمال اللذة وترجم الغوراء اذا زنت حيث وطئت في قبل من زوج ولو لم تزل بكارتها وان كان حكمها حكم البكر في اجبارها وتخصيصها بسبع ليال في الزفاف وغير ذلك وانما رجعت في الحد زجراً لها رتغليظاً عليها اه م د (قوله بناء على تكميل اللذة) أي اعتبار تكميل اللذة في باب التحليل ولا تكمل اللذة للمحلل الا بزوال البكارة ومدار الزنا على

والانساب فقال (والزاني) أي الذي يجب حقه وهو مكلف واضح الذكورة أوج حشفته ذكره الاصل المتصل أو قدرها منه عند فقدها في قبل واضح الاثونة ولو غوراء كما يحتمل الزر كنهي فارقا بين ما هنا وما في باب التحليل من عدم الاكتمال بالايلاج فيها بناء على تكميل اللذة

محتردا يلاح الحشفة وان لم يحصل كمال اللذة (قوله محترم في نفس الامر لعين الايلاج) جعله
 الشارح كله قيدا واحدا بدليل أخذ المحترز وبعضهم جعلها ثلاثة وهو الظاهر لان الشارح أخذ
 مفهوم نفس الامر بقوله اذا وطئ زوجته يظن أنها أجنبية فان التحريم بالظن لا في نفس الامر
 وأخذ أيضا مفهوم عين الايلاج بما اذا وطئ حائضا قال الزركشي يرد عليه من تزوج حائضا
 ا هـ سم على المنهج أي فانه يحد بوطئها مع أنها ليست محترمة لعينها بل لزيادتها على العدد
 الشرعي وقد يجاب بأنها لما زادت على العدد الشرعي كانت كأجنبية لم يتحقق عليها عقد من
 الواطئ فجعلت محترمة لعينها لعدم ما يزيل التحريم القائم بها ابتداء ا هـ ع ش على م ر
 (قوله لعين الايلاج) أي لذاته (قوله مشتهى) أي جنسه لتدخل الصغيرة فيحد بوطئها
 وان لم تنقض الوضوء والفرق أن المداثر على ككون الملموس نفسه مظنة للشهوة ولو في حال
 سابق كالميتة لا مترقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب لاحتمال أن لا يوجد فرج
 المحرم وهنا على ككون الموطوء لا يتقر منه الطبع من حيث ذاته قد دخلت الصغيرة والمحرم
 وخرجت الميتة ا هـ س ل (قوله فرج آدمي) أجنبية على المعتمد اذا تحققت أنوثتها لان
 الطبع لا يتقر منها حقا وبعبارة حل ولوجنية حيث تحققت أنوثتها ولو على غير صورة
 الآدمية خلافا لابن حجر وفي ع ش على م ر خلافه وهو أن تكون على صورة الآدمية
 (قوله فلا حد عليهما) وكذا الاحتد على من جهل تحريم الزنا القرب عهده بالاسلام ولو كونه
 نشأ بادية بعيدة عن المسلمين ومن نشأ بين المسلمين وقال لم أعلم التحريم لم يقبل قوله شرح المنوفي
 ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا وطئ جارية زوجته وأجلها
 مدعيًا جهله وأن ملك زوجته ملكه وهو عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد رقيقا لعدم
 خفاء ذلك على مخالطنا ع ش على م ر ا هـ ولو زني ظانا أنه غير بالغ فبان أنه بالغ فوجهان
 أحدهما وجوب الحد سم (قوله وكون هذا) أي ولا احتمال كون هذا الخ ومحل في ختنه له
 آلتان للرجال والنساء أما إذا لم يكن له إلا آلة واحدة وأولج فيها فيجب الحد على الفاعل لأنها
 ان كانت آلة النساء فظاهر وان كانت آلة ذكور فكذلك لان آلة الذكور يجب بالايلاج فيها
 الحد وسائر الاحكام (قوله المحترم لامر خارج) هذا خارج به باعتبار تقييده بعين الايلاج
 وهو مؤخر عن نفس الامر وكان الاولى فيهما الترتيب ولكونهما قيدان في القيد لم يعتبرهما
 في العدد (قوله ونفس الامر الخ) يدل على أنه قيد مستقل واعتباره مستقلا يقتضي
 جعله تاما مع أن الشارح أدرجه في السابع وذكر بعده الثامن وهو غير ظاهر ولذا قال ق ل
 أي وخرج بقيد نفس الامر فهو قبله يذ كر عدده وذ كر محترزه (قوله كما لو وطئ الخ) الذي
 في خط الموائم ما لو وطئ بدون الكاف وهي أولى (قوله وبالثامن وطء الميتة) فيه أن هذا
 خارج بالتاسع لا بالثامن والثامن هو قوله لعين الايلاج ولو أبدله بقوله مشتهى طبعه كان
 مستقيما (قوله وبالتاسع وطء شبهة الطريق) فيه أن هذا خارج بالثامن لا بالتاسع فقد أدخل
 في التعبير فله سمومنه (قوله شبهة الطريق) وهي ما قال به عالم كشكاح بلاولى وشهود
 بأن راعى مذهب داود الظاهري كان زوجته نفسها هي شبهة طريق فالمراد بالطريق المذهب
 فلا حد وان لم يقصد تقليده (قوله والفاعل) ككان يظن امرأة أجنبية زوجته فبطأها

محترم في نفس الامر لعين الايلاج خال
 عن شبهة المسقط للحد مشتهى طبعها
 بأن كان فرج آدمي حتى فهذه قيود
 لا يجاب الحد خرج بالاول الصبي
 والمجنون فلا حد عليهما وبالثاني
 الختنى المشكل اذا أولج آلة الذكورة
 فلا حد عليه لاحتمال أنوثته وكون
 هذا عرفا زائدا وبالثالث ما لو أولج
 بعض الحشفة فلا حد وبالرابع ما لو
 خلق له ذكورا مشتهيان فأولج
 أحدهما فلا حد للشك في كونه أصليا
 كما قاله الاذري وبالثامس الذكر المبان
 فلا حد فيه وبالسابع ما لو أولج
 في فرج ختنى مشكل فلا حد لاحتمال
 ذكوره وكون هذا المحل زائدا
 وبالسابع المحترم لامر خارج كوطء
 حائض وصائغ ومحترمة ونفوسه ونفوس
 الامر كما لو وطئ زوجته ظانا أنها
 أجنبية فلا حد عليه وبالثامن وطء
 الميتة والبهيمة فلا حد فيه وبالتاسع
 وطء شبهة الطريق والفاعل

فلا جحد وكوطه المكره ولا حرمة عليه وفيه نظر لأن الزنا والقتل لا يباحان بالأكرام وكذا يحرم عليه لو وطئ زوجته مملأها بأجنبية وإذا وطئ زوجته في نفس الامر بظنها أجنبية فلا حدة عليه لكن يحرم عليه الاقدام على الفعل (قوله والمحل) بأن كانت أمة مشتركة بينهما ووطئها أحدهما فلا حد وكوطه جارية ولده لأن مال الولد كله محل لا عفاف أصله ومنه الجارية وكوطه أمة المحرمة عليه لمحرمة نسب أو رضاع أو مصاهرة ~~بأن~~ اخته منها وبنته وأمه من الرضاع وموطأ أمة وابنه ووطأ أمة له فيها ملك كالامة المشتركة شرح المنوفى اه وقد نظم بعضهم الثلاثة في قوله

المذاباح البعض حله فلا * حذبه والطريق استعمل
وشبهه لفاعل ككان أنى * طهرة يظن حلاً منبتاً
ذات اشتراك الحقن وتبين * هذا الأخير بالمحل فاعلم

ومثال الاول كالنكاح بلا شهود عند العقد عند مالك ويجب الاشهاد عنده قبل الدخول وبلاولى عند أبي حنيفة فلا حد على الفاعل وإن اعتقد التحريم دميري قال في شرح الروض ثم إن حكم حاكم في ابطال النكاح المختلف فيه وفرق بين الزوجين قال الماوردي ~~لزمهما~~ الحد أى بالوطء بعد التقرير (قوله الا فى جارية بيت المال) استثناء من شبهة المحل وهو استثناء منقطع لانه لا شبهة له في هذه الجارية وإن كان له شبهة الفقه الا أن يقال ان له شبهة في تلك الامة في الجملة لأن الامام ربما باع الجارية وصرف ثمنها لحاجة (قوله لانه لا يثبت الاعفاف) أى التزويج (قوله ثم هو) أى الزانى على ضربين جعل الشارع على ضربين خبر الذى قد ربه بعد أن كان خبراً عن الزانى الذى فى المتن ولم يقدّر له خبر ولا يقل هذه الجملة خبر عنه لأن ثم تنفع من الاخبار لانها تقتضى الانقطاع والاستئناف والخبر يقتضى التماثل (قوله ماعز والغامدية) ظاهره أن ماعز زنى بالغامدية وليس كذلك بل هو زنى بامرأة وهى زنت برجل آخر روى أبو داود والتمساق عن يزيد بن أبي نعيم عن أبيه أى نعيم قال كان ماعز بن مالك فى حجر أبى هزال فأصاب جارية من الحلى تسمى فاطمة وقيل غير ذلك وكانت أمة لابي هزال فقال له أبو هزال انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك وأقر عنده أربع مرات فأمر برجه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عز قبل برجه لو سترته بتوبتك لكان خيراً لك اه من و بهذا تعلم أن قولهم ماعز والغامدية ليست قصتهما واحدة بل لكل منهما قصة مستقلة ماعز زنى بالامة المذكورة والغامدية زنت برجل آخر وجههما فى قولهم قصة ماعز والغامدية أى قصة رجهما وإن كان لكل قصة وإن ماعز لم يزن بالغامدية والغامدية امرأة من غامد حتى من الازد وفى حديثها القديت توبة لوتابها صاحب مكس لغفر له يعنى المكاس وهو العشار الذى يأخذ العشر (قوله ثم رجم) أى ويسقط التعزير شرح الروض (قوله على الاصح) لانهم اعقبوا بنان محتلفتان فلا يحد اخلان والوجه الثانى بقول يندراج الجلد فى الرجم (قوله وأرسل) أى أطلق فيها وبجهن أى دخول الجلد فى الرجم وعدم دخوله (قوله والا) أى ان زال الالم (قوله وتغريب عام) وشروط التغريب ستة أن يكون من الامام أو نائبه وأن يكون عاماً وأن يكون الى مسافة القصير فما فوق

والمحل الا فى جارية بيت المال فيحد ووطئ لانه لا يثبت الاعفاف فيه وإن استحق العقوبة ثم هو بالنسبة الى تقسيم الحد فى حقته (على ضربين محصن) وهو من استكمل الشروط الاتية (وغير محصن) وهو من لم يستكملها (فالمحصن) والمحصنة كل منهما (حقه الرجم) حتى يموت بالإجماع وتظاهر الاخبار فيه كرجم ماعز والغامدية وقرئ شاذاً والشيخ والشيخ والشيخ اذ انبأ فأرجوهما البينة وهذه تسع لفظها وبقي حكمها وكانت هذه الآية فى الاحزاب مما قاله الزمخشري فى تفسيره ولو زنا قبل احصائه ولم يحد ثم زناه بعد جلد ثم رجم على الاصح فى الروضة فى اللعان وأرسل فيها فى باب فاطم الطريق وجهين محصين من غير تصريح بترجيح وجه فى الامومات أن الرابع ماعز فى اللعان وهو المحصن فى التنبية أيضاً وشيت عليه فى شرحه وأقره عليه النووي فى تعميده (وغير المحصن) ذكر اكان أو اتى اذا كان حرّاً (حده مائة جلدة) لآية الزانية والزانى فاجلدا كل واحد منهما مائة جلدة أى ولاء فلو فرقها نظر فإن لم يزل الالم لم يضرب والا فان كان محصن لم يضرب وإن كان دون ذلك ضرب وعمل بأن الخمسين حد الرقيق وبمى جلد الوصول الى الجلد (وتغريب عام) لرواية مسلم بذلك

* (تنبيه) * أفهم عطفه التغريب بالواو وأنه لا يشترط الترتيب بينهما فلو قدم التغريب على الجدل جاز كما صرح به في الروضة وأصلها وأفهم لفظ التغريب أنه لا بد من تغريب الامام أو نائبه حتى لو أراد الامام تغريبه فخرج بنفسه وقاب سنة ثم عاد لم يكف وهو الصحيح لأن المقصود التسهيل ولم يحصل وابتداء العام من حصوله في بلد التغريب في أحد وجهين (١٤٩) أجاب به القاضي أبو الطيب والوجه الثاني

من خروج من بلد الزنا ولو ادعى الحدود انقضاء العام ولا يثبت صدق لانه من حقوق الله تعالى ويختلف نيبا قال الماوردي وينبغي للامام ان يثبت في ديوانه أول زمان التغريب ويغرب من بلد الزنا (الى مسافة القصر) لأن مادونه في حكم الحضرة لتواصل الاخبار فيها اليه ولأن المقصود ايجاشه بالبعد عن الاهل والوطن فما فوقها ان رآه الامام لأن عمر غريب الى الشام وعثمان الى مصر وعليسا الى البصرة وليكن تغريبه الى بلد معين فلا يرسله الامام رسالا واذا عين له الامام جهة فليس للمغرب أن يختار غيرها لأن ذلك أليق بالزجر ومعاملة له بنقيض قصده * (تنبيه) * لو غرب الى بلد معين فهل يمنع من الانتقال الى بلد آخر وجهان أحدهما كما في أصل الروضة لا يمنع لانه امتثل والمنع من الانتقال لم يدل عليه دليل ويجوز أن يحمل معه جارية يسرى بهامع نفقة يحتاجها وكذا مال يتجر فيه كما قاله الماوردي وليس له أن يحمل معه أهله وعشيرته فان خرجوا معه لم ينعوا ولا يعقل في الموضع الذي غرب اليه لكن يحفظ بالمراقبة والتوكيل به لتلاي رجوع الى بلدة أو الى مادون مسافة القصر منها لتلاي ينتقل الى بلد آخر لما مر من أنه لو انتقل الى بلد آخر لم يمنع ولو عاد الى بلدة الذي غرب منها أو الى مادون مسافة القصر منه رد واستؤنفت المدة على الأصح اذ لا يجوز تغريب سنة التغريب في الحر ولا نصفها في غيره لأن

وأن يكون الى بلد معين وأن يكون الطريق والمقصود آمنا وأن لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله ويراد في حق المرأة والامرء الجليل أن يخرج جامع نحو محرم كما يأتي ويصدق بينهما في معنى عام عليه حيث لا يثبت ويختلف نيبا ان اتهم لبنا محقة تعالى على المساحة وتغريب المعتدة وأخذ منه تغريب المدين أمام مستأجر العين فالوجه عدم تغريبه ان تعذر عمله في الغربة كما لا يجبس ان تعذر ذلك في الحبس (قوله فلو قدم التغريب) بالبناء للمفعول أو للفاعل أي قدم الامام أو نائبه (قوله جاز) لكن الأولى عكسه (قوله لفظ التغريب) لاشتغاله على فعل فاعل وهو الحاكم بخلاف التغريب (قوله فخرج بنفسه) كما اذا حدث نفسه فلا يكتفى (قوله من حصوله) أي حصوله وهو ضعيف (قوله والوجه الثاني من خروج الخ) معتد فيكفي العام ولو ذهابا وايابا فلو قطع المسافة ذهابا كفي قل (قوله ان يثبت) أي لاجل ضبط المدة لتلاي يدعي المغرب مضيا قبل أن تغضى (قوله فيها) المناسب فيه لانه راجع لمادون الا أن يقال أنت بتأويل مادونها بالمسافة التي دون مسافة القصر (قوله فما فوقها) عطف على قوله الى مسافة القصر (قوله لا يمنع) ضعيف وعليه لا بد أن يكون بين البلد الذي انتقل اليها وبين بلدة مسافة القصر أو أكثر (قوله أهله) أي زوجته (قوله ولا يعقل في الموضع) أي يقيد (قوله لكن يحفظ بالمراقبة الخ) فلو لم تقدمه المراقبة أو خشي منه فساد النساء والغلمان فانه يقيد وأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لفساد النساء أو الغلمان أي ولم ينزجر الا بحجسه حبس قال وهي مسئلة نفيسة مرفى شرحه (قوله وقضية هذا) أي قوله استؤنفت فجعل ذلك استثناءا للتغريب فلا يتعين البلد الذي كان فيها أولا (قوله انه لا يتعين للتغريب الخ) ان كان مراده التغريب الثاني كان كلامه معتمدا وكان قوله وقضية هذا أي التعليل بأن المقصود الايجاش وقوله ويغرب زان غريب أي وتدخل مدة التغريب الاقل في الثاني وحاصل ذلك أن الزاني ان زنى في وطنه فالامر ظاهر كما في المتن والشرح وان كان غريبا وزنى فان توطن فكذا ذلك وان لم يتوطن انتظر توطنه ثم يغرب وان زنى وهو مسافر غرب الى غير مقصده وان زنى في البلد الذي غرب اليها انتقل منها الى محل بينه وبين محل الزنا مسافة القصر وكذا بينه وبين بلدة الاصلية وعبرة م ر ولو زنى فيما غرب اليه غربا بغيره بعيدا عن وطنه ومحل زناه (قوله البلد الذي غرب اليه) أي أولا (قوله ويشترط أن يكون بينه وبين بلدة) وكذا بينه وبين البلد الذي زنى بها أخذ من عموم قوله السابق ويغرب من بلد الزنا الى مسافة القصر اه م د (قوله منع منه) ويستأنف تغريبه ان وصل الى دون مسافة القصر منه قل (قوله وشرايط الاحصان) أي احصان حد الزنا وأما احصان حد النذف فسيأتي أن شروطه خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعفته عن وطء محرم مملوك له وعن وطء زوجته في دبرها والابطال حصاته اه م د واعلم أن الاحصان له في اللغة معان منها المنع نحو قوله لتحصنكم من بأسكم ومنها البلوغ والعقل كما في قوله فاذا أحصن فان أتيت بفاحشة ومعنى الحرية كقوله فنصف ما على الحصان من العذاب ومعنى العفة ومنه والذين يرمون المحصنات ومعنى التزويج ومنه

الايجاش لا يحصل معه وقضية ٣٨ ح
ويغرب زان غريب له بل من بلد الزنا شيكلا وابعادا عن موضع الفاحشة الى غير بلدة لأن القصد ايجاشه وعقوبته وعوده الى وطنه ياباه ويشترط أن يكون بينه وبين بلدة مسافة القصر فما فوقها يحصل ما ذكر فان عاد الى بلدة الاصلية منع منه معارضة له بنقيض قصده ثم شرع في شروط الاحصان في الزنا فقال (وشرايط الاحصان

أربعة) الأول (البالوغ و) الثاني (العقل) فلا حصانة لصبي ومجنون لعدم الخلق عليهم ما لكن يؤتيان بما يزرعهما كما قاله في الروضة * (تنبيه) *
ما ذكره من اعتبار التكليف ولو عبر به لكان أخصر في الاحسان صحيح الآن هذا الوصف لا يختص بالاحسان بل هو شرط لوجوب الخلق
مطلقا كما مرّت الإشارة اليه والمتعدي بسكره كالمكف (و) الثالث (الحرية) فالرقيق ليس بمحصن ولو مكاتباً ومبعضاً ومستولدة لانه على
النصف من الحر والرجم لانصف له ولو كان ذنبياً أو مرتداً لانه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين كما ثبت في الصحيحين زاد أبو داود وكاناً
قد أحصنا * (تنبيه) * عقد النكحة شرط لاقامة الخلق (١٥٠) على النكاح لا لكونه محصناً أو غيب حربى حشفته في نكاح وصحنا أن نكحة

ويرجم من كان كاملاً في الحالين وان تخللها مقص يخنون ورق والعبرة بالسكالم في الحالين فان قيل يرد على هذا ادخال المرأة هذا حشفة الرجل وهو ناتم وادخاله فيها وهي ناتمة فانه يحصل الاحسان لنا ثم ايضا مع انه غير مكلف عند الفعل اوجب بأنه مكلف استصحابا لحاله قبل النوم * (تنبيه) * سكو عن شرط الاختيار هنا وقضية كلامهم عدم اشتراطه حتى لو وجدت الاصابة والزواج مكره عليها وقلنا بتصرر الاكراه حصل التحسين وهو كذلك وهذه الشروط كما تعتبر في الواطى تعتبر ايضا في الموطوءة والاظهر كافي الروضة أن الكامل من رجل أو امرأة يناقش محسن لانه حر مكاف وطنى في نكاح صحيح فاشبهه بما اذا كانا كاملين ولا تغرب امرأة زانية وحدها

بل مع زوج أو محرم خبر لا تسافر المرأة الا ومعها زوج أو محرم وفي الصحيحين (١٥١) لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان

تسافر يوما الا مع ذي محرم ولان القصد تأديها والزانية اذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء فان امتنع من ذكر من الخروج معها ولو بأجرة لم يجبر كما في الحج لان فيه تغريب من لم يذنب ولا يأثم بامتناعه كما يجنبه في المطالب فيؤخر تغريبها الى أن يتيسر من يخرج معها كما جزم به ابن الصباغ ثم شرع في حذو غير الحرف فقال (والعبد والامة) المكلفين ولو لمبعضين (حدهما نصف حد الحر) وهو خسون جلدة لقوله تعالى فاذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والمراد بالجلد لان الرجم قتل والقتل لا يتنصف وروى مالك وأحمد عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى بعبد وامة زنيا فجلدهما خمسين خمسين اذا فسرق في ذلك بين الذكر والانثى بجامع الرق ولو عبد المصنف بن فيه رق لم المكاتب وأتم الولد والمبعض ويغرب من فيه رق نصف سنة كما شمل ذلك قول المصنف نصف الحر ولعموم الآية فأشبهه الجلد * (تنبيه) * مؤنة المغرب في مدة تغريبه على نفسه ان كان حرا وعلى سيده ان كان رقيقا وان زادت على مؤنة الحر ولورني العبد المؤجر حد وهل يغرب في الحال ويثبت للمستأجر الخيار أو يؤخر الى مضي المدة وجهان حكاهما الدارمي قال الاذري ويغرب أن يفرق بين طول مدة الاجارة وقصرها قال ويشبه أن يجزى ذلك في الاجير الحر أيضا انتهى والوجه أنه لا يغرب ان تعذر عمله في الغربة كما لا يجبس لغريمه ان تعذر عمله في الحبس بل أولى لان

هذا على شروط الاحصان (قوله بل مع زوج) بأن كانت أمة أو حرة وكان قبل الدخول أو طرأ التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة اه رشيدى وعبارة خض فان قلت كيف تكون زوجة وترني ويكون الواجب التغريب دون الرجم مع أن الواجب للزوجة انما هو الرجم لا الجلد والتغريب قلت يصور ذلك فيما اذا عقد عليها ولم يدخل بها وزنت فيقال لها زوجة الآن وهو زوج اه (قوله أو محرم) ومثله نسوة ثقات وثقة واحدة ومسوح ثقة وعندها الثقة اذا كانت ثقة وكذا سفرها وحدها اذا أمنت الطريق والمقصد كما في الحج بل أولى والمراد بصحبة من ذكر معها صحبتها ذهابا وايابا لا اقامة (قوله مع ذي محرم) انظر رأي فائدة في ذي مع أن محرم اسم للشخص ويمكن أن يجاب بأن المراد بالمحرم الهرمية (قوله جلباب) أي ستره فاضافته الى الحياء من اضافة المشبه به الى المشبه أي الحياء الذي كالجلباب بجاء مع المنع في كل (قوله ولو بأجرة) فتجب عليها ان قدرت والا فعلى بيت المال فان لم يوجد فيه شيء آخر التغريب الى أن تندرج على الاجرة وقيل تكون على مياسير المسلمين وعبارة مر فان كانت معسرة ففي بيت المال فان تعذر آخر التغريب الى أن توسر كما من الطريق اه قال الزيادي وتجه في القنة أنها في بيت المال سواء غرب السيد أو الامام كالحرّة المعسرة (قوله المكلفين) نعم مقطوع مفعول لفعل محذوف أي أعني المكلفين وفيه أن النعت لا يجوز قطعه الا اذا تعين المنعوت بدونه وما هنا ليس كذلك (قوله فاذا أحصن) بالتزويج والمراد باحصان صيرورتهم عفيفات بسبب التزويج كما يؤخذ من البيضاوي لان الاحصان الذي الكلام فيه لا يوصف به الرقيق فالاحصان ليس قيد الان البكر فتخذ أيضا وتغرب (قوله نصف ما على المحصنات) أي الحرائر وقوله من العذاب شامل للتغريب لانه عذاب كما يدل عليه قوله بعد ولعموم الآية اه (قوله خمسين خمسين) كره مرتين لانه لو اقتصر على مرة لتوهم أن الخمسين بينهما (قوله كما شمل ذلك) لان الحد شامل للتغريب (قوله ولعموم الآية) فيه نظر لانه جملها أو لا على الجلد وقوله فأشبهه الجلد الخ فيه نظر لانه على فرض عموم الآية يكون بالنص لا بالشبه فكان الأولى حذف إحدى الكلمتين وهما عموم في الحديث وقوله فأشبهه الجلد (قوله على نفسه) وهذا شامل للزوجة ويوجه بأنه غير ممكنة فلا تنفقه لها فان صحها ووقع بها فينبغي وجوب نفقتها سم فلولا لم يكن للمغرب مال فيقترض عليه الى أن يوسر فان لم يجد من يقرضه ففي بيت المال قرضا لا تبرعا (قوله على مؤنة الحر) صوابه على مؤنة الحضر فان هذه الغاية لا رد على القول بأن نفقته الزائدة على مؤنة الحضر في بيت المال (قوله والوجه أنه) أي المؤجر حرا كان أو رقيقا لا يغرب الخ معتقد وهذا جاع بين الوجهين المتقدمين فالقول بأنه لا يغرب في الحال محمول على ما اذا تعذر عمله في الغربة والقول بأنه يغرب في الحال محمول على ما اذا لم تعذر ذلك كالخياطة والكتابة (قوله ان تعذر عمله في الغربة) كالبناء (قوله لان ذلك) أي الحبس (قوله وهذا) أي التغريب حق الله (قوله فانهم اتحبس) مع أنها تشبه المستأجرة للزوج لانها لما كانت لا تخرج الا باذنه صارت كأنهم مستأجرة له (قوله ولو فات التمتع) غايه (قوله لانه) أي التمتع (قوله وقضية كلامهم) أي حيث قالوا ان العبد حده نصف الحر وغرضه بذلك الرد على من قال ان الرقيق الكافر لا يحذر

ذلك حق آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة اذا لوجه عليها حبس فانها تحبس ولو فات التمتع على الزوج لانه لا غاية له وقضية كلامهم أنه لا فرق بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك

لانه لا جنة عليه ورد بأنه ملتزم للاحكام حكمه السيد وان لم يكن عليه جنة كما أن المرأة
الكافرة تحسد وان لم تكن عليها جنة لانها تابعة لزوجها وأولاهها (قوله بأحد أمرين)
وزاد اللعان في حق الزوج فلا يثبت الزنا باليمين المردودة ولا يجلس المرأة وهي خلية خسلًا
للمالكية قال الشعراني في الميزان واذا ظهر بالمرأة الحرة حل ولا زوج لها وكذلك الامة التي
لا يعرف لها زوج وتقول **أَكْرَهْتُ** أو **وُطِّئْتُ** بشبهة فلا يجب عليها حدة كما قاله أبو حنيفة
والشافعي وأحمد في أظهر روايته وقال مالك انها تحدد اذا كانت مقيمة ليست بغربة ولا يقبل
قولها في الشبهة والغصب الا أن يظهر أثر ذلك كجبنها مستغينة وشبه ذلك مما يظهر به صدقها
ووجه الأقل عدم تحققها منها ما يوجب الحد لاحتمال أنها وطئت وهي نائمة أو مغشى عليها
فحملت من ذلك الوطء وقد روى البيهقي أن امرأة لا زوج لها أتت بها إلى عمر بن الخطاب حين
وجدوها حاملًا فقال عمر للحاضرين الذي عندي ان هذه ماهي من أهل البتة ثم استنهمها
عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين اني امرأة أرى الغنم واذا دخلت في صلاتي فرمى غلب علي
الشروع فأغيب عن احساسي فرمى أتي أحد من العتاة فغشي بي من غير علي أي وطئني قال
تعالى فلما نكحها حلت جلا الخ فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك طئ بك ودرأ عنها الحد وقد
حكيت ذلك لزوجتي أم عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتخلق الا من ماء الرجل والمرأة معا واذا
كانت غائبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى يخرج ماؤها ويتخلق الولد من
ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت: الذي عندي انما شعرت بوطء
الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس فأورث ذلك شبهة عند عمر فدرأ الحد عنها
لانه سلم لها قولها مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتلمت بعد نزول الرجل منها فاختلط
منها بمني الباقى في رجها فتخلق من ذلك الولد وانها كانت من ورثة أم عيسى في المقام فكما
قام نفخ الملك في ذيل قيس مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفخ ملك أو شيطان في ذيل هذه
المرأة مقام ماء الزوج أو السيد عادة فتالت هذا بعيد اه وأما وجه قول الامام مالك الذي هو
مقابل قول الائمة الثلاثة انها تحدد فهو لعدم ابدائها شبهة يدرأ بها الحد عنها عند فاعلم ذلك
(قوله ولو مرة) غاية للرد على أبي حنيفة القائل بأن الزنا لا يثبت بالاقرار الا بعد اربع
مرات لان **كُلَّ** مرة قائمة مقام شاهد وأخذ ذلك من قول النبي **لله امر بالزنا لعلك لمست**
لعلك قبلت لعلك فاخذت فصارت يقول النبي في كل مرة زنت (قوله فتذكر من زنى) أي
فتصرح بالتي زنا بها كأن تقول أدخل حشفته في فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد أن تذكر
الاحسان أو عدمه كما في العباب اه حل (قوله والكيفية) أي كمنية ما وجد منه هل هو
ايلاج أو غيره (قوله وتعرض للحشفة) تفصيل للكيفية (قوله وقت الزنا) وكذا مكانه لا بد
منها لان المرأة قد تحل في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان (قوله وهو اليمين المردودة)
كما اذا قذف شخصًا بالزنا وطلب منه المقذوف حد القذف فطلب منه عيمه على أنه ما زنى فرد
عليه اليمين خلف أنه زان اه ديمري (قوله ويسن للزاني الخ) ولو أقرب بالزنا ثم رجع عن
ذلك سقط الحد لان هرب أو قال لا تحدد في أما الحد الثابت باليمين فلا يسقط بالرجوع
كما لا يسقط هو ولا الثابت بالاقرار بالتوبة اه شرح المنهج وقوله ثم رجع أي قبل الشروع

ويثبت الزنا بأحد أمرين اما بيمينه عليه
وهي أربعة ثم ودلالة واللاقى يأتين
القائمة من نساكم أو اقرار حقيقي
ولو مرة لانه صلى الله عليه وسلم رجم
ما عزا وانما بدية باقرارهما رواه مسلم
ويشترط في البينة التفصيل فتذكر من
زنى لجواز أن لا حد عليه بوطئها
والكيفية لاحتمال ارادة المباشرة فيما
دون الفرج وتعرض للحشفة
أو قد رها وقت الزنا تقول رأيتاه أدخل
ذكره أو حشفته في فرج فلانة على وجه
الزنا ويعتبر **كُلَّ** كون الاقرار الحقيقي
كالشهادة وخرج بالاقرار الحقيقي في
التقديري وهو اليمين المردودة بعد
نكول الخصم فلا يثبت به الزنا ولكن
يسقط به الحد عن القاذف ويسن للزاني
وكل من ارتكب معصية السر على
نفسه

في الحد أو بعده كأن قال كذبت أو ما زنت أو رجعت أو فاخذت فظنته زنا وإن شهد بحاله
بكذبه فيما يظهر وعلى قاتله بعد رجوعه الدية لا القود لاختلاف العلماء في سقوط الحد
بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاطه من قال زنت بهم مكرهه لأنه حق آدمي أو زنى مع
زيادة من يبر وقوله لا تحبوني خرج ما لو قال قد حدثني الإمام فانه يقبل وإن لم يره أثر يدينه
وقوله فلا يسقط بالرجوع أي لأن البينة في سقوط الله تعالى أقوى من الإقرار والقرار في
حقوق آدمي أقوى من البينة كما قاله البرماوي (قوله القاذورات) أي المعاصي (قوله
صفحة) أي ذنبه ونسخة فضته أي زلته وجرمته ومحل نذب السرا إذا لم يكن عند شيخ برشده
الدواء ذنبه وهو التوبة منه أو كسر لنفسه أو لأجل الندم (قوله وحكم اللواط الخ) ولبعضهم
في ذمه نظم. أخوذ من كلام الشعرائي

ظلام لقلب ضيق رزق لفاعل * لاحدى خصال ثم مقت بجرمان
هي الكيمياء ثم اللواط وشغل * بعلم لروحاني كذا نص شعرائي

(قوله مطلقا) أي سواء القبل والبر وسواء كانت من المأكولات أم لا (قوله حكم الزنا)
ظاهره أنه لا يسمى زنا وهو ذمان حيث اللعة والافه وناشرعا ولذلك يحتث به من حلف لا يزني
قل (قوله في القبل) متعلق بالزنا (قوله في المذهب في اللواط) ومقابلته أنه يقتل
مطلقا وفي كيفية قتله أقوال أربعة قيل بالسيف وقيل بالرجم وقيل بدم جدار عليه وقيل
بالقائه من شاهق جبل (قوله مطلقا) بين الإطلاق بقوله أحسن أم لا لأن الإحصان لا يدخل له
في المفعول في دبره إذا لا يتصور إدخال الذكر في الدبر على وجه مباح حتى يؤثر الإحصان اختلاف
الحكم فيه ولا يتوهم أن من خشى الزنا وزوجته حائض يباح له دبرها لأن ذلك باطل قطعاً
بل يباح له حيث يذوؤها في القبل مع الحيض للضرورة (قوله بل واجبه التعزير فقط) وليس
كبيرة في المرة الأولى قل (قوله والزوجة والامة في التعزير مثله) أي الزوج هو المعتقد أي
فانها إذا مكنت زوجها أو سيدها من دبرها باختيارها فانه تعزير وانما توقف التعزير على
التكرير لخوف المقاطعة بين الزوجين وإن كانت النفقة تسقط بها (قوله بين الحصن وغيره)
للحديث الآتي أي فيقتل الأول ويجلد الثاني ويغرب (قوله والثاني أن واجبه القتل)
وفي كيفية الاقوال الأربعة المتقدمة في اللواط وأما قتل البهيمه فمخلاف والرابع منه
أن قتلها بذبحها إن كانت مأكولة ويغرم الفاعل بها ما بين قيمتها حية ومذبوحة لأن ذبحها
لمصلحته وهو السر عليه لأن في بقائها تذكاراً للفاحشة فيعير بها والأصح حل أكلها إذا ذبحت
وفي وجه لا شيء لصاحبها لأن الشرع أوجب قتلها للمصلحة ديمري ولا يجوز قتلها بغير الذبح
وأما غير المأكولة فيضمنها كلها إذا ذبحت (قوله فاقتلوه) منسوخ عندنا بالحديث الآتي
أو محمول على المستحل (قوله واقتلوه معه) أي ستر على الفاعل لأنها إذا رويت تذكر
الفاعل بها (قوله الأولى ومن باشر) لأن حقيقة اللواط إيلاج الحشفة في فرج ويحجب عنه
بأنه عبر به للمشاكاة (قوله بما يراه الإمام) أفهم كلامه عدم استيفاء غير الإمام له نعم للاب
والحد تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه ومثله ما لا تم كما يحسنه الرافعي والسيد تأديب عنه
ولو لحق الله تعالى والسيد تأديب المتعلم منه لا يمكن باذن ولي المحجور وللزوج تعزير

نظير من أتى من هذه القاذورات شيئاً
فلم يستتر بالله تعالى فإن من أيدي لنا
صفحة ألقنا عليه الحد رواه الحاكم
والبيهقي بإسناد جيد (وحكم اللواط)
وهو إيلاج الحشفة أو قدوها في دبر ذكر
ولو عبده أو أتى غير زوجته وأمه
(واتيان البهائم) مطابقاً وجوب
الحد (حكم الزنا) في القبل على
المذهب في اللواط فقط فيرجم الفاعل
المحصن ويجلد ويغرب غيره على ما سبق
وأما المفعول به فيجلد ويغرب مطلقاً
أحسن أم لا على الأصح وخرج بشيء
غير زوجته وأمه اللواط بهما فلا حد
عليه بل واجبه التعزير فقط على
المذهب في الروضة أي إذا تكرر منه
العقل فإن لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره
البيهقي والرويان والزوجة والامة
في التعزير مثله وأما ما ذكره المصنف من
أن آتيان البهائم في الحد كالزنا فهو أحد
الاقوال الثلاثة في المسئلة وهو
مرجوح وعليه يفرق بين الحصن وغيره
لأنه يجب بالوطء كذا عاله صاحب
المذهب والتهديب والثاني أن واجبه
القتل محصنا كان أو غيره لقوله صلى الله
عليه وسلم من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه
معه رواه الحاكم وصححه أسناده وأظهرها
لأحد فيه كما في المنهاج كما صله لأن الطبع
السليم يأباه فلم يحجج إلى زاجر بحديث
يعزير وفي الساني عن ابن عباس ليس
على الذي يأتي البهيمه حد ومثل هذا
لا يقوله إلا عن توقيف (ومن وطئ)
الأولى ومن باشر (فيما دون الفرج)
بمأخذة أو معانقة أو قبله أو نحو ذلك
(عزير) بما يراه الإمام

من ضرب أو صفع أو حبس أو تقي ويعتزل بما يراه من الجمع بين هذه الأمور أو الاقتصاري على بعضها وله الاقتصاري على التوبيخ باللسان
 وحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كافي الروضة (ولا يلزم) (١٥٤) الامام وجوباً بالتعزير أدنى الحدود لأن الضابط في التعزير

أنه مشروع في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة سواء كانت حقاً لله تعالى أم لا دعى وسواء كانت من مقدمات
 كفارة حد كباشرة أجنبية في غير الفرج وسرقه ما لا قطع فيه والسب بما ليس
 بمقذف أم لا كالزور وشهادة الزور والضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع
 الزوج حقها مع القدرة والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى واللاقي تخافون
 تشوزهن الآية فأباح الضرب عند المخالفة فكان فيه تنبيه على التعزير
 وروى البيهقي أن علياً رضي الله تعالى عنه سئل عن قال لرحل يا فاسق
 يا خبيث فقال يعزر * (تنبيه) * اقتضى الضابط المذكور ثلاثة أمور
 الأمر الأول تعزير ذي المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة ويستثنى منه مسائل منها الاصل لا يعزر لحق
 الفرع كالأبجد بقذفه ومنها ما إذا ارتد ثم أسلم فإنه لا يعزر أول مرة ومنها
 ما إذا كلف السيد عبده ما لا يطيق فإنه يحرم عليه ولا يعزر أول مرة
 وانما يقال له لا تعد فان عاد عزر ومنها ما إذا فطح الشخص أطراف نفسه
 الأمر الثاني متى كان في المعصية حد كالزنا أو كفارة كالتمتع بطيب في الأحرام
 يتنقى التعزير لا يجاب الأول الحد والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل
 منها فساد الصائم يوماً من رمضان بجماع زوجته أو أمته فإنه يجب فيه
 التعزير مع الكفارة ومنها المظاهر يجب عليه التعزير مع الكفارة ومنها
 أمين الغموس يجب فيها التعزير مع الكفارة

زوجته لحق نفسه كشوزم وقوله والمعلم ظاهراً ولو كافراً وهو ظاهر حيث تعين له العلم
 أو كان أصح من غيره في التعليم وعبرة قوله ومعلم لمعلم منه ولو غير صبي وسواء أذن
 له الولي أو لا ذلك التأديب ولو بالضرب بغير إذن الولي على المعتمد قال عث ومن ذلك
 الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس
 منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق لغيره يأتي صاحب الحق للشيخ
 ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فإذا طلبه الشيخ منه ولم يوفقه فليس له ضربه ولا تأديبه
 على الامتناع من توفية الحق فلو عزره الشيخ بالضرب وغيره حرم عليه ذلك لأنه لا ولاية له
 عليهم (قوله من ضرب) أي غير مبرح (قوله أو صفع) هو الضرب بجميع الكف أو بسطها
 م (قوله أو حبس) أي أو قيام من مجلس أو كشف رأس أو تسويد وجه أو حلق رأس
 لمن يكرهه في زمن الإلحقة وإن تلبس بكرامته وهو الأصح أي لا يجوز بذلك فأن فعل به حرم
 وحصل التعزير كما قاله حل خلافاً للتشويري في عدم حصول التعزير بذلك وقرر شيخنا
 العزيزي أنه يجوز حلق اللحية حيث يراه الامام فيحترروا رطله الجاؤون من كوسا والدوران به
 كذلك بين الناس وتمهيداً بأنواع العقوبات ويجوز ما ورد في صلبه جبان غير مجاوزة ثلاثة
 أيام ولا يمنع طعماً ولا شرباً ولا يتوضأ ويصلي لامومياً أي بل يطلق حتى يصلي ثم يصلب خلافاً له على
 أن الخبر الذي استدل به غير معروف وتعين على الامام أن يفعل بكل معزوماً يليق به من هذه
 الأنواع وبجنيته أي ما يليق به وبجنيته وأن يراعى في الترتيب والتدرج ما تفي دفع الصائل فلا
 يرتقي لمرتبة وهو يرى ما دونها كافياً ولا تنويع ويصح أن تكون المطلق الجمع إذ لا امام الجمع
 بنوعين فأكثر إن رآه م في شرحه قال قل ومنع شيخنا م ر كابر دقيق العبد الضرب
 بالردة المعروفة الآن لذوي الهيئات لأنه صار عاراً في ذريتهم اه (قوله على التوبيخ) أي إن
 أفاد (قوله أدنى الحدود) وهو أربعون بالنسبة للحر وعشرون بالنسبة للرقبي سم هذا إذا
 كان التعزير بالضرب أو غيره كالحبس فيعلق باجتهاد الامام (قوله حقاً لله تعالى) كباشرة
 أجنبية فيما دون الفرج (قوله كالزور) الزور هو محيا كاة الخط (قوله فقال يعزر) محله
 إذا لم يقصد القاتل القذف والافالواجب الحد لما يأتي أن ذلك كناية (قوله اقتضى الضابط
 المذكور) وهو أن التعزير يجري في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة والمراد بقوله اقتضى الضابط
 أي منطوقاً وهو ما قاله من المنطوق والآخران من المذهبوم (قوله الاصل لا يعزر لحق
 الفرع) أي ا- اضربه من غير حق بأن كان لا قصد التأديب أو سبه بما ليس بقذف كإطالم
 وبأحق أو نحو ذلك كإسار (قوله ما إذا ارتد) فيه نظر لأن الردة فيها سدد وهو القتل فكيف
 استأهاها ويجب بأن أسلم سقط الحد فصح الاستثناء (قوله وهما إذا كلف الخ)
 ومنها ما لو وطئ الرجل حليته في دبرها أول مرة فلا يعزر ولا ينافي ذلك تعزيره على وطء الحائض
 لأنه أغش للأجماع على تحريمه وكفر مستعمل مع أن الوطء في الدبر ذيله ينبغي عدم إذا عتها
 أي اشاعتها م في شرحه (قوله ويستثنى منه) ليكن الثلاث الأول من الذي فيه
 كفارة والرابع من الذي فيه كفارة وتدمعا (قوله الغموس) أي الباطل بأن اعترف
 أنه حاف باطلا عامدا عالماً وأما الواقعت عليه بينة فلا يعزر لاحتمال كذبها كما قاله حل (قوله

لزمه العتق) أي كفارة الصوم وقوله والبسطة أي لا قساد النفس (قوله يمنع من يكتسب
باللهو) أي ولو بما حكن يعلم الناس الشطرنج لشيء يأخذ منهم فيعزرا المحتسب إلا أخذ
والمعطي (قوله تناول الله والمباح) الذي لا معصية معه كاللعب بالطائر كالمذاحين والغناء
في القهاري مثلاً وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش وعبارته على م و وأما من يكتسب بالحرام
فالتعزير عليه داخل في الحرام لأنه من المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت
العادة به في مصرنا من اتخاذ من يذكر حكايات مضحكة وأكثرها كاذب فيعزر على ذلك
القول ولا يستحق ما يأخذ عليه ويحب رده إلى دافعه وإن وقعت صورة استجار لأن الاستجار
على ذلك الوجه فاسد اه ع ش على م و (قوله ثنى الخنث) أي المشبه بالنساء أي نفسه
في محل للنساء فيه فثنى القاضي له في المحل المذكور وتعزيره والاولى أن يقول الخنث
فإن صاحبه يعزروا بالثني مع أنه ليس بمعصية وقوله مع أنه أي الخنث ليس بمعصية وهو محمول
على الخنث الخلق وقوله وإنما هو أي تعزيره بالثني فعل للمصلحة لأنه ربما أفتت النساء (قوله
وإنما هو) ظاهره أنه واجب للخنث فيقتضي أنه باختياره وأوجب بأن هذا الضمير راجع
لثني والمصلحة فيه حفظ المسلمين عن التعلم منه والتقل منه في ذلك فثبتت الضمان (قوله
لا عراضه) أي لشدة حله وتوليها للناس (قوله كالمغال) بالغين المجهمة ونشيد اللام
أي الخائن في الغيبة وقال النبي فيه اغما تستعمل عليه تارة يوم القيامة وكان قد سرق شملة
(قوله ولا يوشده) بكسر الواو من الاتوا والتسوق جوارب القم وهو بكسر الشين
وقحها والمكسور يجمع على أشداق كحل وأجال والمفتوح يجمع على شقوق كقلس وفلوس
اه مصباح وحاصله أن الزبير خصم مع رجل في سقى أرض فحكم النبي للزبير بأن يسقى أولاً
أي لكونه أحياً ولا فقال الخصم يا رسول الله أن كان ابن عمك بفتح الهمزة من أن تعابلاً
لمحذوف أي حكمت له لكونه ابن عمك ولو يوشده فاعثم النبي وظهر عليه الغضب فحكم
النبي نأ بالزبير بأنه يسقى ويحبس الماء إلى الكعفين وكان أولاً أمر الزبير بأن يسأخ خصمه
من بعض حقه فلما وقع من الخصم ما ذكر رجوع النبي وكم بما ذكر ولا يجوز ترك التعزير
إن كان لا دى عند طلبه ولو عفا مستحق العقوبة عن التصاص أو الحدة أو التعزير سقط ما ذكر
لكن للإمام أن لا يترك التعزير لأن أصله يتعلق بظهوره فلم يورثه إسقاط غيره كما نقله المتوفى
عن تصحيح الروضة ولا ينافي هذا قول الشارح في الفصل الذي بعده هذا وألحق في الروضة
التعزير بالحد فقال أنه سطة بالعفو أيضاً لأن هذا بالنسبة للمستحق للإمام سقط ما في الحاشية
من ذكر التنافي (قوله من وافق الكفار في أعيادهم) بأن يفعل ما يفعلونه في يوم عيدهم
وهذا حرام (قوله ومن يمسك الحية) لأنها ربما آذته ولو كان محوياً ولأنه ربما اتبع
في أمور فاسدة والظاهر أن مسك الحية حرام مطلقاً ولا يأتى هنا تفصيل البهلوان إذ لا تقع
للحدق هنا (قوله ويدخل النار) وإن كانت لا تؤذيه بأن كان يسحر لأنها ربما آذته أو يتبع
في أمور فاسدة وقد ذكر بعضهم صفة لجل النار فقال تأخذ زربخا وشأيناً يمسكهما ولهما
بياض البيض والطح به بدك واحمل النار فأنم لا تؤذيك وإذا أردت أن تدخل النار إلى فلك
ولا تؤذيك خذ شلداً وعود قرح وتلو كهما جيداً وتضعهما في فلك ولا يلع من ريقك شيئاً

ومنها ما ذكره الشيخ عز الدين
في القواعد الصغرى أنه لو زنا بأخته
في جوف الكعبة في رمضان وهو صائم
مستكف محرم لزمه العتق والبسطة
وبعد للزنا ويعزروا لقطع رجه وانتهاك
حرمة الكعبة الأمر الثالث أنه لا يعزروا
في غير معصية ويستثنى منه مسائل منها
الصبي والمجنون يعزروا إذا فعلوا
ما يعزروا عليه البالغ العاقل وإن لم يكن
فعله ما معصية ومنها أن المحتسب
يمنع من يكتسب باللهو ويؤدب عليه
الآخذ والمعطي وظاهرة تناول
اللهو المباح ومنها ثنى الخنث نص
عليه الشافعي مع أنه ليس بمعصية
وإنما هو فعل للمصلحة واستثنيت في
شرح المنهاج وغيره من ذلك مسائل
عديدة مهمة لا يحتفلوا بهذا المختصر
وفيما ذكرته تذكرة لاولى الباب
* (تمة) * للإمام ترك تعزير لخلق الله
تعالى لأعراضه صلى الله عليه وسلم عن
جماعة استحقوا كالمغال في الغيبة
ولا يوشده في حكمه للزبير ولا يجوز
تركه إن كان لا دى عند طلبه
كالقصاص على المعتد وإن خالفه
في ذلك ابن المقرئ ويعزروا من وافق
الكفار في أعيادهم ومن يمسك الحية
ويدخل النار ومن قال لذي الحاج
وهو يسمي زار قبر الصالحين حاجاً
ولا يجوز للإمام العفو عن الحد

ولا تجوز الشفاعة فيه وتسبب الشفاعة
الحسنة الى ولاية الامور لقوله تعالى
من يشفع شفاعة حسنة الآية ولما
في الصحيحين عن أبي موسى أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه طالب
حاجة أقبل على جلسائه وقال استمعوا
تدبروا ويقتضى الله على لسان نبيه ما شاء

(فصل في حد القذف)

وهو بالذال المجهمة للرمي وشرعا الرمي
بالزنا في معرض التعيير وألفاظ القذف
ثلاثة صريح وكناية وتعريض وبدأ
بالاول فقال (ولذا قذف) شخص (غيره
بالزنا) كقوله لرجل أو امرأة زنت
أو زنت بفتح التاء وكسرهما أو يازاني
أو يازانية (فعليه حد القذف)
للمقذوف بالإجماع المستند الى قوله
تعالى والذين يرمون المحصنات الآية
وقوله صلى الله عليه وسلم لهلل بن أمية
مدين قذف زوجته بشريك بن سماعة
البيعة أو حدث في ظهرك ولما قال صلى
الله عليه وسلم له ذلك قال يا رسول الله
اذا رأي أحدنا على امرأته رجلا
يتطلق يلتمس البيعة فجعل صلى الله
عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلل
والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق
ولينزلن الله ما يرى ظهري من الحد
فنزلت آية اللعان ولو قال للرجل يازانية
وللمرأة يازاني كان قذفا ولا يضر اللعن
نالتذ كبر للمؤث وعكسه كما مر به
في المحرر ولو خاطب مختبى بزازية أو زان
وجب الحد لكنه يكون صريحا ان
أضاف الزنا الى فريجه فان أضافه الى
أحدهما كان كناية والرمي لشخص
بإيلاج ذكره

ثم تأخذ الضميمة أو الحديدة المحمية تدخلها في تلك وتضعها على لسانك
ولا يؤذيك فيخيل الناظر أنها حرق لسانك (قوله ولا تجوز الشفاعة فيه) أي في الحد لقوله
صلى الله عليه وسلم لا سامة لما كلف في شأن الخزومية التي سرقت تشفع في أحد من حدود الله
تعالى ثم قام فاختطب فقال انما ذلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف
تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت
لقطعت يدها وراه الشيخان شرح الروض (قوله وقال استمعوا) أي عند النبي

(فصل في حد القذف)

وهو مقود لامور أربعة الاول حقيقة القذف وأنه ينقسم الى صريح وإلى كناية بخلاف
التعريض فليس يقذف الثاني في شروط القذف وشروط المقذوف الثالث في مقدار
حد القذف الرابع فيما يستقطبه حد القذف وهو أحد أمور خمسة باقامة البيعة بزنا المقذوف
بالشهود الاربعة وبقراءه وبعضوه وباللعان في حق الزوجة وبارث القاذف الحد اهـ وينبغي
أن يراد سادس وهو زناه بعد قذفه وقبل الحد اهـ مد (قوله لغة الرمي) يقال قذف النواة
أي رميها (قوله في معرض التعيير) أي في مقام هو التعيير أي التوبيخ أي لافي مقام
الشهادة وتجوها نفرج به طفسه لا توفاً فان في المصباح معرض كسجد أي في موضع ظهور
التعيير والقصد اليه (قوله وألفاظ القذف) المقام للاشهاد وفي كلامه نظر لان الثالث
تعريض لا قذف فيه لا صريح ولا كناية فالاولى أن يقول وألفاظ التعيير الخ وبجواب بأن المعنى
والالفاظ التي يفهم منها القذف وتستعمل فيه أي سواء فهم من ذواتهم أو من قرأ الاحوال
قد دخل القسم الثالث وهو التعريض والتعريض لفظ مستعمل في معناه يلوح بغيره (قوله
وبدأ بالاول) فيه نظر لان كلام المتن شامل لما اذا كان بالصرح أو بالكناية فهذان
الشارح قصر للمتن على بعض معناه ولهذا قال قل لو قال وبدأ بما يدل أو يتضمن الاول
لكان مستقيما (قوله بفتح التاء وكسرهما) أي في كل منهما ما يدل ما سيذكره (قوله
والذين الى آخر الآية) كذا في عبارته (٢) والتلاوة ان الذين يرمون المحصنات الغافلات
والآية الاخرى والذين يرمون أزواجهن اهـ (قوله سمعاه) كذا في خطبه وصوابه
كما في تهذيب الاسماء واللفات سمعاه بتقديم الحاء على الميم وهي أمه وأبوه عبدة البلوى لانه
من بني بله وهو حليف الانصار اهـ مد (قوله ينطلق) أي هل ينطلق وهو استقدهام
انكارى اهـ (قوله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الخ) * (تنبيه) * كان المصطفى صلى الله
عليه وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها وراه أحد والشيخان عن أبي سعيد يعني كان
من ربه ومن الخلق أشد حياء منها وهذا أي كونه أشد حياء من العذراء في خدرها في غير
أسباب الحدود أما في هذا فلا ولهذا قال الذي اعترف بالزنا أنكتم الا تمكن كباين في الصحيح اهـ
مناوى على الخصائص (قوله ولو قال الرجل يازانية) هذا في خطاب الرجل قديكون أبغ
من ترك التاء بأن تجعل التاء فيه للبالغة دون التأنيث اهـ عناني (قوله ولا يضر اللعن الخ)
على أنه لا لحن لان التأنيث باعتبار النسبة والتذكير باعتبار الشخص (قوله والرمي) مبتدأ

(٢) قوله كذا في عبارته الخ غيره مستقيم فان الآية التي استدلت بها الشارح هي والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهادات فاجلدوهم الخ وهي مطابقة للمدعي وما ذكره غير مطابق له اهـ

أوحشة منه في فرج منع وصف الإيلاج بحريمه طلق أو الرمي بالإيلاج ذكر أوحشة في دبر صريح وانما اشترط الوصف بالتحريم في القصر دون الدبر لأن الإيلاج في الدبر لا يكون إلا سرا ما كان لم يوصف إلا بالتحريم فليس يصريح لصده بالحلل بخلاف الثاني وأما اللفظ الثاني وهو الكتابة فكقوله زنا بالهمز في الجبل أو السلم أو نحوه فهو كتابة لأن ظاهره (١٥٧) يقتضي الصعود وزيت البلاء في الجبل صريح لانه هو وصفه كما لو قال في الدار وذكر

الجبل يصلح فيه ارادة محله فلا ينصرف الصريح عن موضوعه وكقوله لرجلي يا قاسم يا قاسم يا خبيث ولا سراة يا قاسم يا قاسم يا خبيث وأنت تحيين الخلو أو القلعة أو لا تردن يد لاس واختلاف في قول شخص لا تخرب الوطى هل هو صريح أو كتابة لاحتمال أن يريد أنه على دين قوم لوط والمعتقد أنه كتابة بخلاف قوله لا توط فانه صريح قال ابن القطن ولو قال يا قاسم أولها يا خبيث فهو كتابة والذي أفتى به ابن عبد السلام في يا خبيث أنه صريح وهو الظاهر وأما أيضا بصراحة يا خبيث للعرف والظاهر أنه كتابة فان أنكر شخص في الكتابة ارادة قذف بها صدق بيمينه لأنه أعرف بمراده فيظن أنه ما أراد قذفه فانه المأوردى ثم عليه التعزيز للإيذاء وقيد المأوردى بما إذا خرج لفظه مخرج السب والذم ولا قلة تعزير وهو ظاهر وأما اللفظ الثالث وهو التعريض فكقوله لغيره في خصومة أو غيرها بابن الحلل وأما أنا فليست بزنا ونحوه كليت أي بزانية وليست ابن خبار أو أسكافي وما أحسن اسمك في الجيران فليس ذلك بقذف صريح ولا كتابة وان نواه لأن النية انما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي وهما ليس في اللفظ اشعار به وانما يفهم بقرائن الاحوال فلا يؤثر فيه فاللفظ الذي يقصده القذف ان لم يحتمل غيره فصرح والا فان فهم منه القذف بوضعه في كناية والافتريض وأيس الرمي باتيان الهمم قذفا والنسبة الى غير الزنا من الكفار وغيرها مما فيه ايذاء كتوله

وقوله أو الرمي معطوف عليه وقوله صريح خبر عنهما وصورة الاولى أن يقول أو بليت ذكر كذا أوحشة ذكر كذا في قبل الإيلاج محرما محرما مطلقا وفي محل حال ووقت وصورة الثاني أن يقول أو بليت ذكر كذا أوحشة ذكر كذا في دبر وان لم يقل الإيلاج محرما فهو صريح بشرط أن يضيف الدبر الى ذكر أو خنتي أو أتى خلية بأن يقول في دبر ذكر أو خنتي أو أتى خلية فان قال من زوجة فلا يصح كون صريحا اذا قال الإيلاج محرما محرما على وجه اللواط فان لم يقل ذلك لم يكن صريحا لاحتمال دبر زوجته فلا يكون قذفا لوجب الحد بل فيه التعزير ويحتمل أن يريد دبر أتى من زوجة غير زوجته فيكون قذفا يقتضي الحد (قوله في فرج) أي قبل بدليل ما بعده (قوله مطلق) أي عن التقييد بالعارض كالأيلاج في فرج زوجته الحائض فاندفع اعتراض شرح الروض بأن مطلق التحريم صادق بالتحريم لعارض فلا يصير به صريحا وقال ممد ويجاب عن الشارح بأن قوله تحريم مطلق معناه مقيد بالاطلاق بأن يرسمه بالإيلاج حشقة في فرج محرما مطلقا أي في كل حال (قوله في دبر) فيه أنه يحتمل أن يكون في دبر زوجته ولا حد بالإيلاج فيه فكيف يكون صريحا قال ممد ومع ذلك أي صراحتة اذا قال أهدت دبر زوجته فانه قبل قوله بيمينه على الوجه في زر ولا حد شرح ممد في باب اللعان (قوله في القبل) أي في الإيلاج في القبل لأن المتقدم انما هو وصف الإيلاج بالتحريم دون القبل (قوله في الجبل) بخلاف زنا بالهمز في البيت فصرح وان كان فيه درج يصعد فيه على المعتقد فيكون أعدل الياء همزة وعبرة ممد في باب اللعان بخلاف زنا بالهمز في البيت فصرح لانه لا يستعمل فيه بمعنى الصعود ونحوه فان كان له درج يصعد فيه فوجهان أحدهما ما كذا أفتى به الوالد رحمه الله صراحتة أيضا اه بحرفه (قوله لا توط ورديه) أي في القذف ويحتمل أن يراد به الزنا وابدال الهمزة ياء كما قرره شيخنا (قوله وكقوله لرجل) معطوف على قوله كقوله زنا الخ (قوله أو لا تردن يد لاس) هو كتابة عن سرعة الاجابة (قوله والمعتقد أنه كناية) معتمد (قوله يا قاسم) من البغاء بالمدة وهو الزنا يقال بغت المرأة تبغي فهي بغية وهو وصف خاص بالمرأة ولا يقال للرجل تبغي ويحتمل أن يكون قوله يا قاسم من التبغي وهو مجاوزة الحد فلذلك كان كناية (قوله والظاهر أنه كناية) تطرا الى أن التفتت التكرار والقول بصراحتة نظر لا شتماره فمن تصف بالتعل فيه وهو ضعيف وعبرة ممد في شرحه يا قاسم كناية كما قاله ابن القطن وكذا يا خبيث بخلاف ابن عبد السلام وقوله يا قاسم يا قاسم كناية لكن يعزران لم يرد القذف اجم لأن العلق في اللغة الشيء النضير (قوله فان أنكر شخص الخ) راجع لجميع ألفاظ الكتابة (قوله وقيد المأوردى) المقام لا ضمير (قوله والافلا) أي والايضج مخرج الذم بأن خرج مخرج المزح أي بأن كان على وجه المزح أو الهزل أو اللعب فلا تعزير الخ (قوله أو أسكافي) أي بإثبات الياء بعد القاء كذا في خط المؤلف وفي شرح الروض بخلافها (قوله يقصده القذف) أي يفهم منه القذف ويستعمل فيه يشمل القسم الثالث (قوله والتسبة) مبتدأ خبره يقتضي التعزير (قوله لكن يعزران قل سم ويسقط بالبلوغ والافاقة انظر وجه ذلك) (قوله فلا يحد أصل) لكن يعزر كافي المنهج وهذا يخالف ما تقدم في المسائل المستثناة حيث قال منها ان الأصل لا يعزر للفرع

لها زنت بفلانة أو أصابت فلانة يقتضي (٤٠ ح) التعزير للإيذاء لا الحد لعدم ثبوته (وشرائطه) أي حد القذف (ثمانية ثلاثة منها) بل ستة (في القاذف) كما ستعرفه (وهو أن يكون بالغا عاقلا) فلا حد على صبي ومجنون لنفي الإيذاء بقذفه بالعدم تكليفهما لكن يعزران إذا كانا من نوع تمييز (و) الثالث (أن لا يكون والدا) أي أصلا (للمقذوف) فلا يحد أصل بقذف فرعه وان قبل

والرابع كونه محتاراً فلا حد على مكرهه بفتح الراء في القذف وانما من كونه ملتزماً بالاحكام فلا حد على حربي لعدم التزامه والسادس كونه ممنوعاً منه ليخرج ما لو اذن محصن لغيره في قذفه فلا حد (١٥٨) كما صرح به في الزوائد (تنبية) قد علم من الاقتصار على هذه الشروط

في القاذف عدم اشتراط اسلامه وحرية وهو كذلك (وخسة) منها في المقتوف وهو أن يكون مسلماً بالغيا عاقلاً حراً عفيفاً من وطء يحته به بأن لم يوطأ أصلاً أو وطئ وطأ لا يحته به كوطء الشريك الامة المشتركة لأن أضرار ذلك نقص وفي الخبر من أشرك بالله فلا يس بمحصن وانما جعل الكافر محصناً في حد الزنا لأن حده اهانة له والحد بقذفه اكرام له واعتبرت العقبة عن الزنا لأن من زنى لا يعبر به * (تنبية) * يرد على ما ذكر وطء زوجته في دبرها فانه تبطل به حصاته على الاصح مع أنه لا يحته به ويتصور الحد بقذف الكافر بأن يقذف مرتد ابناً بضيقه الى حال اسلامه ويقذف المجنون بأن يقذفه بزنا يضيفه الى حال افاقته ويقذف العبد بأن يقذفه بزنا يضيفه الى حال حرية اذ اطرأ عليه الرق وصورته فيما اذا أسلم الأسير ثم اختار الامام فيه الرق وتبطل العقبة المعتبرة في الاحصان بوطء شخص ووطأ حراماً وان لم يحته به كوطء محرمة برضاع أو نسب كاخت عملوكه له مع علمه بالتحريم لدلالته على قلة مبالاة بالزنا بل غشيان المحارم أشد من غشيان الاجنبيات ولا تبطل العقبة بوطء حرام في نكاح صحيح كوطء زوجته في عدة شبهة لأن التحريم عارض يزول ولا يوطء أمة ولده لثبوت النسب حيث حصل علوق من ذلك الوطء مع انتفاء الحد ولا يوطء في نكاح فاسد كوطء منكوحته بلاولى أو بلاشهود لقوة الشبهة ولا تبطل العقبة بوطء زوجته أو أمتة في حيض أو نفاس أو احرام أو صوم أو اعتكاف ولا يوطء زوجته

كما لا يحده بقذفه وأجيب بأن الذي تقدم ليس فيه قذف بل فيه أمر بوجوب التعزير فلا يعزير فيه القرف لاصله وهنا وجد منه قذف وهو أشد مما يوجب التعزير فيناسب أن يعزير لاصل فيه لقرفه (قوله فلا حد على مكره) أي لعدم قصد الايذاء بذلك على الصحيح وأما المصكره بكسر الراء فلا حد عليه أيضاً على الاصح والفرق بينه وبين القتل أنه يمكن جعل يده المكره كالألة بأن يأخذ يده فيقتل به ولا يمكن أن يأخذ لسان غيره فيقذف به شرح مـ و يقبل دعواه الاكرام ان دلت قرينة عليه والحاصل أنه لا حد على مكره ولا حرمة ولا تعزير لشبهة الاكرام لأن الاكرام يبيح جميع المحرمات الا القتل والزنا وأما المصكره فكذلك لا حد عليه لكن يحرم عليه لانه اعانة على الايذاء (قوله فلا حد على حربي) ولكن يحرم عليه للايذاء لانه مكلف بقروع الشريعة (قوله في قذفه) أي قذف الأذن (قوله فلا حد) ظاهر كلام الشارع أنه لا يعزير المأذون له في القذف حيث ذكر التعزير في مسئلة المميز وسكت عن تعزير المأذون له فاقتضى أنه لا يعزير والذي اعتمده زى أنه يعزير لأن العرض لا يباح بالاباحة وارتضاء سـ لـ وعبارة بعضهم قوله فلا حد أي ولو كان يحرم عليه ويعزير وفائدة الاذن اسقاط الحد فقط (قوله حراً) لونازع القاذف في سوية المقتوف أو في اسلامه صدق المقتوف بينه حل (قوله عن وطء يحته به) ليس بقيد كما يأتي في قوله وتبطل العقبة المعتبرة في الاحصان بوطء شخص ووطأ حراماً وان لم يحته به فالمعتبر عقبة عن ثلاثة أمور عن وطء يحته به وعن وطء دبر حليته وعن وطء محرم عملوكه له كما في متن المنهج واذا منعت من الوطء في دبرها استحققت النفقة على المعقد (قوله لأن أضرار ذلك) أي هذه الخمسة (قوله تنبيه يرد على ما ذكر) أي قوله عفيفاً عن وطء يحته به ووجه الايراد أن هذا لا يحته به مع أنه غير عفيف فلا يحته فاذقه وهذا الايراد انما أوجبه قصر الشارع العفيف على الوطء الذي يتدبه فلو ذكر عبارة المنهج لم يرد شي من ذلك وحاصل ذلك التنبيه اعتراض على تنبيه العفيف به فنته عن وطء يحته به فان ذلك يدخل فيه وطء حليته في دبرها من الزوجة أو الامة المملوكة له وهي أجنبية ويدخل فيه وطء محرمة المملوكة له مطلقاً أي في القبل أو الدبر فانه لا يحته بكل ذلك فقتضاه أنه يقال له عفيف فيحته فاذقه وليس كذلك فكان الاولى أن يقول كما قال في المنهج عفيف عن وطء يحته به وعن وطء حليته في دبرها وعن وطء أمتة المحرم مطلقاً (قوله ويتصور الحد بقذف الخ) هذا امر تبطل بقوله لأن أضرار ما ذكر نقص وهذا بمنزلة الاستثناء من ذلك المفهوم وهو استثناء صوري لما يأتي أنه انما حد لاضافته القذف لحالة الكمال (قوله ثم اختار الامام فيه الرق) واسلامه انما عصم دمه من القتل فقط ويتخير الامام فيه بين الخصال الباقية أي فقدقه بالزنا بعد ضرب الرق وأضيف الزنا الى ما قبل الرق وبعد اسلامه وهو قبل الرق حر مسلم فلذلك حد القاذف لأن الكافر لا يحته فاذقه (قوله غشيان) بكسر الغين المجعلة المراد به الجماع اهـ مصباح قال تعالى فلما تغشاهما جلت (قوله ولا يوطء أمة ولده) مطلقاً أي سواء حصل علوق أم لا وانما قيد الشارع بالاول لاجل قوله لثبوت النسب (قوله لثبوت النسب) ليس علة لعدم سقوط العقبة بل العلة انتفاء الحد بالوطء المذكور (قوله ولا يوطء مجوس الخ) أي وأسلم بعد ذلك وقذف فلا تبطل عقبة عما وقع في الكفر (قوله فروع) ثلاثة الاول قوله لو زنى

الرجعية ولا يوطء مملوكه له مرتدة أو من زوجة أو قبل الاستبراء أو مكاتبه ولا بزنا صبي ومجنون ولا يوطء جاهل بتحريم الوطء . قذف
لترب عهده بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء ولا يوطء مكره ولا يوطء مجوس محرم له كأمه بنكاح أو ملك لانه لا يعقده بتحريمه ولا
بمقتضات الوطء في الاجنبية * (فروع) * لو زنى مرة قدوف قبل أن يجد قاذفه سقط الحد عن قاذفه لأن الاحصان لا ينقضي بل يظن

وظهور الزنا يحدشه كاشا همد ظاهره العدا له ثم يهد بشئ ثم يظهر فسقه قبل الحكم ولو ارتد لم يسقط الحد عن قاذفه والفرق بين الردة والزنا أنه يكتم ما أمكن فإذا ظهر أشعر بسبق مثله لأن الله تعالى كريم لا يهتك السر (١٤٩) أول مرة كما قاله عمر رضي الله تعالى عنه والردة

عقيدة والعقائد لا تحق غالباً فأظهرها
لا يدل على سبق الاخفاء وكثرة السرقة
والقتل لأن ما صدر منه ليس من جنس
ما قذف به ومن زنى مرة ثم صلح بأن
تاب وصلح حاله لم يعد محصناً أبداً ولو لازم
العدالة وصار من أروع خلق الله تعالى
وأزهدهم لأن العرض إذا انفجرم بالزنا
لم يرل خله بما يطرأ من العفة فان قيل
قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب
له أجيب بأن هذا بالنسبة الى الآخرة
(ويحد الحز) في القذف (ثمانين)
جلدة لقوله تعالى والذين يرون
المحصنات الآية واستفد كونها
في الاحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا
لهم شهادة أبداً (و) يحد (الريق) فيه
ولو مبعضاً (أربعين) جلدة بالاجماع
وحد القذف أو تعزيره يورث كسائر
حقوق الآدميين ولومات المذوف
مرتين قبل استيفاء الحد فلا وجه أنه
لا يسقط بل يستوفيه وارثه لولا الردة
للتشقي كما في تطهيره من قصاص الطرف
(ويسقط حد القذف) عن القاذف
(ثلاثة) بل بخمسة (أشياء) الاول
(اقامة اليانة) على زنا المذوف وتقدم
أنها أربعة وأنها تكون مفصلة فلو شهد
به دون أربعة حدوا كما فعله عمر رضي
الله تعالى عنه والثاني ما أشار اليه بقوله
(أو عفو المذوف) عن القاذف عن
جميع الحد فلو عفا عن بعض لم يسقط منه
شئ كما ذكره الرافعي في الشفعة وألحق
في الروضة التعزير بالحد فقال انه يسقط
بعفو أيضاً ولو عفا وارث المذوف على
مال سقط ولم يجب المال كما في فتاوى
الحنافى ولو قذفه فعفا عنه ثم قذفه لم يحد
كما يحسنه الزركشي بل يعزر والثالث

مذوف الخ الثاني قوله ولو ارتد لم يسقط الحد الخ الثالث قوله ومن زنى مرة ثم صلح الخ (قوله)
وظهور الزنا يحدشه (بابه ضرب كافي المختار والعبارة ناقصة ونهاها فظهر ور الزنا يدل على
سبق مثله أى فكأنه وقت القذف كان غير محصن فذلك سقط الحد (قوله فاذا ظهر أشعر)
أى فكأنه وقت القذف غير محصن (قوله وكثرة السرقة والقتل) أى فاذا رماه بالزنا
فثبت سرقة أو قتله لشخص مكافئ هل يسقط من قاذفه حد القذف قال لا يسقط لأن هذا
نوع آخر غير ما رماه به بخلاف ما لو ثبت عليه الزنا فإنه يدل على ما رماه به اه مد (قوله ويحد
الحز) أى سواء كان مسلماً أو كافراً ذكر أو أنثى وكذا قوله الرقيق والعبرة بالحزبة وقت القذف
ولو طرأ الرق بعد ذلك والمراد الرق وقت القذف ولو طرأت الحزبة بعد القذف والذي يتولى
حد القذف الامام بطلب المستحق لأن استيفاء الحد من وظيفة فوقع الحد المذوف ولو باذن
الامام لم يكف لأنه لم يؤمن من الزيادة سواء كان الذي عليه الحد حرّاً أو مكاتباً أو مبعضاً فان كان
رقيقاً فالامام أو السيد فان تنازعا فالامام ومثل حد القذف في ذلك حد الزنا وشرب الخمر قال
الشيخ عز الدين وانما لم يفوض لاولياء المولى بها كالعقاص لانهم قديرون على ذلك خوفاً من
العار ولو جلده واحد من الآحاد ضمن سم (قوله ثمانين) فان زيد ومات ضمن بالقسط
شورى (قوله من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم الخ) لاقتضائه أنهم قبل القذف كانت شهادتهم
مقبولة فتستلزم حرمتهم اذ الرقيق لا تقبل شهادته وان لم يقذف وانما ردت شهادتهم بالقذف
لفسقهم به اذ هو كبيرة كافي آخر الآية حيث قال وأولئك هم الفاسقون اه مد (قوله ولومات
المذوف) المناسب للتفريع (قوله لولا الردة) راجع للوارث أى كان يرثه لولا ارتداده
(قوله حدوا) ولهم تحليف المذوف فان حلف حدوا فان نكل حلفوا وخله واو لا يثبت
زناه بينهم لانه لا يثبت باليمين المردودة فان نكلوا حدوا فان نكل البعض وحلف البعض
حدوا التا كل (قوله ص ما فعله عمر) وهو أنه حد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه
بالزنا ولم يخالف فصار اجاعاً سكتاً (قوله أو عفو المذوف) أى عن كله ولو بمال وان لم يثبت
المال سم (قوله فلو عفا عن بعضه الخ) والفرق بينه وبين القصاص أن هذا به لى التعزير
(قوله وارث المذوف) مثله المذوف نفسه فالوارث ليس قيذاً (قوله الحنافى) بجماعهم مله
ونون بمعناه الحنط كخباز ويقال وهو من صبغ النسب منسوب لبيع الحنطة قال ابن مالك
ومع فاعل وفعال فاعل في نسب أغنى عن اليا فاعل

لكن زادوا عليه ياء النسب تأكيداً كيد النسبة قال ابن السمعاني لعل بعض أجداده كان يبيع
الحنطة وهو أبو عبد الله الحسيني له مصنفات كثيرة في الفقه وأصوله اه ذكره الاسنوى
في المهمات (قوله فعفا عنه ثم قذفه لم يحد) ظاهره ولو بزنا آخر غير ما سماحه منه لانه
بالمساحة صار عرضه محدوشاً بالنسبة له حرراً (قوله كما تقدم توجيهاً) وهو أن الرجل يتلى
بقذف زوجته وقد لا يجد اليانة بزناها فجوز له الشرع اللعان (قوله مالو ورث القاذف
الحد) أى ورث جمعه بأن قذف أحد أخوين الآخر ثم مات المذوف ولا وارث له غير القاذف
فان الحد يسقط أما لو ورث بعضه فليبقه الورثة استثناء الحد كله اه مد أى أخذ من كلامه
بعد (قوله يرث الحد جميع الورثة) أى غيره وزرع ومقسم بل يثبت كله لانه لكل واحد بدلا

ما أشار اليه بقوله (أو اللعان) أى لعان الزوج القاذف (في حق الزوجة) المذوفة ولو مع قدرته على اقامة اليانة كما تقدم توجيهاً في اللعان
والرابع اقرار المذوف بالزنا والخامس مالو ورث القاذف الحد (تسمية) يرث الحد جميع الورثة الخاصين

عن الآخر ولهذا الوصاف بعضهم عن حصته فلباقين استيفاء جميعه ولا يلزم على ذلك أنه يحد لكل وارث حدا كاملا لانهم يطلبون من الامام أن يستوفي الحد والامام لا يفعل الا حدا واحدا (قوله حتى الزوجين) أي الحى منهما والحال أن الميت قد دفن في حال الحياة وانما ينفق عليه بالخلاف فيهما (قوله هل للزوجين) أي الحى منهما (قوله يلزم الواحد) أي يلحق وكذا يقال فيما بعده (قوله بأن له بدلا) أي وان سقط بأن عقابنا (قوله هذا) أي كون الحد يثبته جميع الورثة (قوله على غير سيده) أما إذا استحق التعزير على سيده فاستحقاقه لعصبة الاررار والسلطان شيئا (قوله والاسقط عنه) أي أن لم يحلف المقدوف وظاهر الشرح أنه يسقط الحد عن القاذف بمجرد ذكره كقول المقدوف وبه قال بعضهم وبعضهم قال لا بد من حلف القاذف في سقوط الحد وهو الظاهر والمراد بقوله والاسقط عنه أي عند الاكثرين قالوا ولا تسجع الدعوى بالزنا والتخفيف على نفيه الا في هذه المسئلة شرح الروض مع زيادة

• (فصل في حد شارب المسكر) •

ذكره عقب ما تقدم من القذف لانه من الكبائر ومن الكليات الخمس أي الامور العاتية التي لا تختص بواحد دون آخر كافي عيش على حر (قوله وشربه من كبر المحرمات) أي في الخمر مطلقا قل لا أو كثيرا وفي النسخ في الكثير منه أما القليل الذي لا سكر منه فليس من الكبائر لانه جائز عند أبي حنيفة (قوله والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر الآتيه) أي ونحوه لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة عامرها ومعتصرها وهو الذي قال لقير اعصرها لي وشاربها وساقها وحاملها والمحمولة اليه وبائعها والمبتاعه اليه وواهبها وآكل ثمنها حر (قوله والميسر) هو لعب القمار وهو كل لعب ترديدين القم والغرم (قوله وكان المسلمون يشربونها) أي حتى القدر الذي يزيل العقل كما هو ظاهر كلامه خلافا لمن منع ما ذكر وستأتي الإشارة الى ذلك في كلامه وعبارة حر وكان شربا جازا أو لا الاسلام يوجب ولو إلى حد يزيل العقل على الاصح ولا ينافيه قوله سم أن الكليات الخمس لم تنج في مله من الملل لانه بالتأنيبه للمجموع (قوله لحكم الجاهلية) المراد بالحكم العادة لانه لا حكم قبل الشرع (قوله أو بشرع) عطف على قوله استصحابا أي هل كان استصحاب العادة الجاهلية أو لم يكن استصحابا بل يوجب وشرع باباحتها وليس معطوفا على قوله لحكم الجاهلية لفساد المعنى لانه يصير المعنى واستصحاب الشرع مع أنه لا شرع فيستعجب (قوله وكان تحريمها في السنة الثانية) جوابه في السنة الثالثة لأن واقعة أحد كانت سابع شوال سنة ثلاث من الهجرة كما في تفسير الجلال في قوله تعالى واذ غدوت من أهل الآتيه ويمكن الجمع بين الكلامين وان كان بعيدا بأن نزول آيتها كان في السنة الثانية وتحريمها كان في السنة الثالثة أي ثم أبيحت ثم حرمت ثم روي فيها النسخ لانها أبيحت ثم حرمت ثم أبيحت ثم حرمت الى الابد وعبارة الحلبي في السيرة قبل وفي هذه السنة التي هي سنة حرمت الخمر وبه جزم الحافظ الدمشقي وقيل حرمت سنة أربع وبديل لما تقدم من اراقة الخمر وكسر جررها في بنى قريظة وقيل في السنة الثالثة وقيل انما حرمت في عام الفتح قبل الفتح قال بعضهم حرمت ثلاث مرات أي نزل

حتى الزوجين ثم من بعدهم للسلطان كمال والقصاص ولو قذف بعد موته هل للزوجين حق أو لا وجهان أو وجهان المنع لانقطاع الوصلة حالة القذف ولو عقاب بعض الورثة عن حقه بما ورثه من الحد فلباقين منهم استيفاء جميعه لانه عار والعار يلزم الواحد كما يلزم الجميع وقرئ بينه وبين القود فانه اذا عقاب بعض الورثة عنه سقط بأن له بدلا بعدل اليه وهو الآية بخلافه هذا اذا كان المقدوف حرا فلو كان رقيقا واستحق التعزير على غير سيده ثم مات فهل يستوفيه سيده أو عصبة الاررار أو السلطان وجوه أصحها أولها وللقاذف تخفيف المقدوف على عدم زناه ولو مع قدرته على البينة عند الاكثرين فان حلف حد القاذف والاسقط عنه

• (فصل في حد شارب المسكر) •

من خمر وغيره وشربه من كبر المحرمات والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر والميسر الآتيه وانما قد اجتمع على تحريم الخمر وكان المسلمون يشربونها في ذلك كان استصحابا منهم أصحها بتأني أن ذلك كان استصحابا منهم لحكم الجاهلية أو بشرع في باباحتها على وجهين روي الماردي الأول والدروي الثاني وكان تحريمها في السنة الثانية من الهجرة بعد أحد

تحرى بها ثلاث مرات كان المسلمون يشربونها حلالاً أى غيره صلى الله عليه وسلم أما هو فحرمت
عليه قبل البعثة بعشرين سنة فلم تجله قط وقد جاء أول ما نهى عنه ربي بعد عبادة الأصنام أى
بعد النهى عن عبادتها شرب الخمر وتقدم أن جماعة حرموها على أنفسهم وامتنعوا من شربها
ولا زالت حلالاً للناس حتى نزل قوله تعالى يستلونك من الخمر والميسر قل فيهما أثم كبير ومنافع
للناس فعند ذلك اجتنبها قوم لوجود الأثم وتعاطاها آخرون لوجود النفع أى ~~وكانوا~~ كانوا
شربوها واصلوا فلما نزل قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى امتنع من كان يشربها حتى
في غير أوقات الصلاة ورجع قوم منهم عن شربها حتى في غير أوقات الصلاة وقالوا لا خير في شيء
يحول بيننا وبين الصلاة وسبب نزول هذه الآية ما جاء عن علي رضي الله تعالى عنه قال صنع
لنا عبد الرحمن بن عوف طعاماً وشرباً من الخمر فأكلنا وشربنا فأخذت الخمر منا أى عقولنا
وحضرت الصلاة أى الجهرية وقدموني فقرأت قل يا أيها الكافرون أعبدوا ما تعبدون ونحن
عابدون ما نعبدون إلى أن قلت وليس لي دين ثم نزلت الآية الأخرى الدالة على تحريمها وهي إنما
الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إلى قوله
فهل أنتم منتون ولعل هذه الآية الأخيرة هي التي عنها أنشأ بقوله كما في البخاري كنت
ساقى الخمر بنزل أبي طلحة وهو زوج أمه فنزل تحريم الخمر فزعموا ينادى فقال أبو طلحة أخرج
فأثار ما هذا الصوت قال فخرجت فقلت هذا ناد ينادى ألا أن الخمر قد حرمت فقال لي
أذهب فأمر قها فقال بعض القوم قل قوم في أحد وهي في بطونهم وفي رواية قالوا يا رسول الله
كيف بمن مات من أصحابنا وكان شربها فنزل الله تعالى ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات
جناح فيما طعموا أى لأن ذلك كان قبل تحريمها مطلقاً اه وقوله بعد عبادة الأصنام أى
الأصنام لا يقتضي ذلك أنه عبدها حاشاء حاشاء من ذلك إذا لا يتابع معصومون فقد روى أبو نعيم
عن علي قبل أن ينزل صلى الله عليه وسلم هل عبدت وثناً قال لا قبل هل شربت خمرًا قال لا
وما زلت أعرف أن الذي هم عليه كفر وما أدري ما الكتاب ولا الإيمان اه مع زيادة من المناوي
على الخصائص (قوله وقيل بل كان المباح) مقابل لمحذوف تقديره وكان المسلمون
يشربونها أى حتى الكثير المزيل للعقل وهو المعتد (قوله في وقوع) أى اطلاق وإضافة
اسم لما بعده بيانية (قوله حقيقة) أى انوية فيكون لفظ الخمر موضوعاً لعصير العنب
وللبيدوين الشارح علة وضع لفظ الخمر لعصير العنب بقوله لأن الاشتراك الخ وجعل ذلك من
القياس في اللغة وهو جائز عند الأصوين (قوله لأن الاشتراك في الصفة) وهي الاسكار
وقوله في الاسم وهو الخمر وقوله وهو أى اقتضاء الاشتراك في الاسم (قوله وهو قياس
في اللغة) أى وقوع اسم الخمر على الانبذة حقيقة قياس في اللغة وقوله وهو جائز أى
القياس في اللغة وقوله وهو ظاهر الأحاديث راجع لقوله وقوع اسم الخمر على الانبذة
أى اطلاقه لالة قياس في اللغة (قوله أما في التحريم) مقابل قوله وقوع اسم الخمر على الانبذة
الخ يعني أن الخلاف في أن اطلاق اسم الخمر على الخمر من غير العنب هل هو حقيقة أم مجاز
انما ذلك بالنسبة إلى اللفظ أما بالنسبة للحكم فلا خلاف فيه ويترب على الخلاف المذكور
القياس وعدمه فان قلنا انه اسم لا يتخذ من العنب حقيقة احتج إلى قياس غيره عليه وان قلنا

وقيل بل كان المباح الشرب لا ما ينتهي
إلى السكر المزيل للعقل فإنه حرام
في كل ملة حكاه القشيري في تفسيره
عن التنصّل الشاشي قال النوى
في شرح مسلم وهو باطل لأصله والخمر
المسكر من عصير العنب واختلاف
أصحابنا في وقوع اسم الخمر على الانبذة
هل هو حقيقة قال المزني وجماعة نعم
لأن الاشتراك بالصفة يقتضي الاشتراك
في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز
عند الأكرين وهو ظاهر الأحاديث
ونسب الراقي إلى الأكثر أنه لا يقع
عليها إلا مجازاً أما في التحريم والحد
فكما لم يؤخذ من قول المصنف

انه حقيقة لم يحجج القياس بل يكون الجميع ثابتا بالنص وهو قوله كل مسكر خمر الخ قال الشيخ
 غيره ~~سكت~~ القياس مع حديث الصحبة كل شراب أسكر فهو حرام هذا لا يرد الا لو قال
 كل شراب أسكر فهو خمر (قوله أي من المكلفين) جمع باعتبار معنى من وقوله الملتزم بالرفع
 صفة لمن باعتبار اللفظ والخاصصل أن الشروط المذكورة شروط للحد والحرمة فاذا اتقى
 واحدا منها افتتار ينتفى الحد والحرمة ونارة ينتفى الحد مع بقاء الحرمة دون العكس فلا تنافي
 كما يعلم ذلك من انما هيهم (قوله عايبا بالتحريم) أي ويكونه مسكرا (قوله أو شرابا)
 انما أتى بذلك بناء على أن الخمر حقيقة في عصير العنب دون غيره أتماعا على عمومه لكل مسكر
 فلا حاجة للعطف وقوله مسكرا ليس قيد الا أن يقال المراد الشأن (قوله الخمر) بدل من
 نائب فاعل يحذف بدل بعض من كل لأن الضمير في يحذف راجع لمن وهو شامل للخمر والرقيق والرابطة
 مقتدر أي الخمر فردد منه ولا يصح أن يكون نائب فاعل يحذف لأنه لا يحذف ولا تفسير الضمير لعدم
 أداة التفسير ولأن التفسير أضخم من المفسر والمراد الخمر الكامل الخمرية ذكر كان أو أتى اه
 قل (قوله أربعين جلدة) وذهب الأئمة الثلاثة إلى أنها ثمانون ولا يجوز للضارب أن يرفع
 يده فوق رأسه أي الضارب ثلاثمائة من زيادة الأيلام ويحذف الذكر قائما والآخر جالسا
 ولا ينزع ثيابها الا نحو جبة محشوة اه برماوى (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب
 في الخمر الخ) أي يامر بالضرب فان قلت اذا قلنا بالرفع في الصحابة من عدالة جميعهم أشكل
 شربهم الخمر فانه يوجب الفسق قلت يمكن أن من شرب عرضته شبهة تصورها في نفسه
 تقتضي جواز شرب تعويلا عليها وإستى هي كذلك عند من رفع له فحده على مقتضى اعتداده
 وذلك شرب على مقتضى اعتقاده والعبارة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهم فاحفظه
 فانه دقيق غش على مر (قوله أربعين) أي في غالب أحواله والافقه بجلدة ثمانين
 كما في جامع عبد الرزاق اه حل (قوله لونهما الشرب) أي قبل إقامة الحد كفي حد
 واحد كغيره من حقوق الله تعالى كالسرقة والردة وسبق قول الشارح في قطع السرقة كما لو زنا
 أو شرب مرارا بكتفي بحد واحد (قوله كني ما ذكر) وهو أربعون جلدة (قوله
 منسوخ بالاجماع) كما نسخ قتل السارق في المرة الخامسة وبعبارة المناوي على الخصائص
 وحديث الامر بقتل الشارب في الرابعة منسوخ اما بحديث لا يحمل دم امرئ مسلم الا باحدى
 أمور ثلاث واما بأن الاجماع دل على نسخه قال الحافظ قلت بل دليل النسخ منصوص
 وهو ما أخرجه أبو داود والشافعي من طريق الزهري عن قبيصة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه إلى أن قال فاذا شرب في الرابعة فاقتلوه قال فأتى برجل
 قد شرب بجلده ثم أتى به في الرابعة قد شرب بجلده فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة
 قال الحافظ وقد استقر الاجماع على أن لا قتل فيه وروى النسائي وغيره عن جابر فان عاد
 الرابعة فاضربوا عنقه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب أربع مرات فلم يقتله
 فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد دفع قال النسائي هذا مما لا اختلاف فيه بين أهل
 العلم وقال آحاد القتل منسوخة وقال البخاري انما كان هذا يعني القتل في أول الامر
 ثم نسخ بعد وقال ابن المنذر كان العمل فيمن شرب الخمر أن يغرب ويشكل به ثم نسخ

(ومن شرب) أي من المكلفين الملتزم
 للاحكام مختارا لغیر ضرورية عالما
 بالتحريم (خمر) وهي المتخذة من عصير
 العنب كما تر (أو) شرب (شرابا مسكرا)
 غير الخمر كالبنية المتخذة من تمر أو رطب
 أو زبيب أو شعير أو ذرة أو نحو ذلك
 (يحد) الحد (أربعين) جلدة لما
 في مسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب
 في الخمر بالجرية والتعال أربعين ويحد
 الرقيق ولو مبعضا عشرين لأنه حلت
 ببعض فتنصف على الرقيق كحد الزنا
 * (تنبيه) * لو تعدد الشرب كتنى
 ما ذكر وحديث الامر بقتل الشارب
 في الرابعة منسوخ بالاجماع

يجلده فان تـ = رومنه ذلك أو يعاقب ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة وبالإجماع الامن شذ
عن لا يعتد خلافه خلافاً وأشار به الى بعض أهل الظاهر وهو ابن حزم اهـ (قوله كل شراب
أسكر) أي شأنه ذلك فدخل القليل وفيه أن فهو النقطة ليس شأنها ذلك ففعل المراد شأنه ذلك
ولو بضمه لغیره أو يقال علة تحريم القليل حسم المادة كما أشار إليه الشارح وحينئذ فلا يؤخذ
من الحديث تأمل ع ش والحاصل أنه لما لم ينص المتن على حرمة بين الشارح الحرمة وهذه
دعوى وقوله وحديث الخ ثمانية ثم أقام على الأولى حديثين وقوله فيما بعد وحديث دليل للثانية
(قوله كل مسكر خمر) هذا من الشكل الأول فالنبيذ يقال له خمر لغيره بأن يقاس عليه
في التسمية فيقاس المتخمر من ماء الزبيب على المتخمر من ماء العنب في التسمية بالخمر فيكون دليلاً
صرحاً في تحريم النبيذ فكيف صرح أن يقاس الشارح شرب النبيذ على شرب الخمر في الحرمة
والخذ ويمكن أن يقال ما حذبه النبي صلى الله عليه وسلم هو الخمر الحقيقي وكذا ما أمر بالجلد
على شربه لانه هو المتعارف عندهم فصيح حينئذ القياس (قوله حسم) أي سداً (قوله
والخالوة بها) ولا تنظر الى كبر أو مرض أو هرم أو صلاح أو غير ذلك (قوله والسعوط) بفتح
السين وضمها كذا قاله المدابغي وقال بعضهم بالضم الفعل لمناسبة للعقنة لانها الفعل (قوله
فلا حذ بذلك) أي ويحرم لانه تلطخ بجماعة وأدخلها جوفه من غير ضرورة (قوله
وبالشراب) لا يخفى أن غير الشراب كالخمر المنعقدة مثله والمأكول كالشرب فحذ كره
غير مستقيم قل ويجاب عن الأول بأن الخمر المنعقدة يقال لها شراب بالنظر لاهما (قوله
المفهوم) فيه أنه منطوق به في قوله أو شرب شراباً مسكراً فلا حاجة لكونه مفهوماً من شرب
الآن يكون مراده ما في الحديث وهو بعيد أو أنه انما أخذ من شرب ليكون عاماً في الخمر
وغيره بخلاف شراباً الذي في المتن فاه في غير الخمر فلا يؤخذ منه حكم الخمر اذا كان غير مانع وهو
توجيه حسن (قوله الخرافيش) في القاموس الخرافيش جمع حرقش كلفنفر وهو الجاني
الغلظ وهذا التقييد غير مراد بل المراد بهم أراذل الناس وسقطهم وأنشد الاستاذ
الشعراني في العهود لبعض الأولياء

نحن الخرافيش لانسكن على الدور * ولا ترائي ولا تشهد شهادة زور

تفتح بخرقه واقمه في مسيد مهجور * من كان ذا الحال حاله فذنبه مغفور (٢)

(قوله وبالمكاف الصبي والمجنون) أي فلا حرمة ولا حذر لكن يعززان اذا كان لهما نوع
تميز (قوله وبالمكاف الحربى) فلا حذر ويحرم عليه لانه مكاف بفروع الشريعة وكذا يقال
في الذمى (قوله لانه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقده) فيه ان الخمر حرام عند السكاني فالأولى التعليل
بغير هذا ولهذا عال مر بتعليل آخر وعبارته لانه لا يلتزم بالذمة الا ما يتعلق بالذميين اهـ على أن
منطوقه يقتضى أنه لا يلتزم شيئاً مما لا يعتقده بعد الذمة مع أن هنالك أمراً لا يعتقدها ومع ذلك
يلتزمها بعد الذمة وقال بعضهم قوله والذي خارج بملتزم الاحكام لان المراد جميعها وهو
لا يلتزم جميعها ويجاب بما ذكر عن تطهير قل وعبارته مد قوله والذي فيه نظر اهـ قل أي
في خروجه بالمكاف وجهه أن المكاف بالاحكام يشمل الذي فكيف يخرج به اللهم الا أن يراد
بجميع الاحكام التي منها ترك المسكر فانه يخرج بذلك لانه لا يلتزم الجميع فتأمل (قوله والمكفره)

* (تنبيه) * كل شراب أسكر
كثيره حرم هو وقليله وحديثه شاربه
لما في الصحيحين عن عائشة رضى الله
تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم
قال كل شراب أسكر فهو حرام وروى
مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام
وانتم حرم القليل وحديثه شاربه وان كان
لا يسكر حسماً لمادة الفساد كما حرم
تقبيل الأجنبية والخالوة بها لافضائه
الى الوطء المحرم ولحديث رواه الحاكم
من شرب الخمر فاجلده وقيصر به شرب
النبيذ وخرج بالشرب الحقنة به بأن
أدخله دبره والسعوط بأن أدخله
أنفه فلا حذ بذلك لان الحديث للزجر
ولا حاجة اليه هنا وبالشراب المفهوم
من شرب النبات قال الدميري
كل خشيشة التي يأكلها الخرافيش
ونقل الشيخان في باب الاطعمة عن
الرويانى أن أكلها حرام ولا حذ فيها
وبالمكاف الصبي والمجنون لرفع القلم
عنهما وبالمكاف الحربى لعدم التزامه
والذى لانه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقده
وبالمختار المصوب في حلقه قهراً
والمكفره على شربه لحديث رُفِعَ عن أمي
الخطأ والنسيان وما أسكر هو عليه

(٣) في مسيد أي مسجد كذا بهامش
نسخة المؤلف اهـ

وبغير ضرورة ما لو غص اي شرف
بأقمة ولم يجد غير الخمر فأساغها بها
فلا حرج عليه لو جوب شربها عليه
انقاذ النفس من الهلاك والسلامة
بذلك قطعية بخلاف الدواء وهذه رخصة
واجبة فلو وجد غيرها ولو بولا حرم
اساغها بالخمر ووجب حده وبعالما
بالحريم من جهل كونها خمر فشر بها
ظاناً كونها شراباً لا يسكر لم يجد للعدو
ولا يلزمه قضاء الصلوات الفاتية مدة
السكر كالغص عليه ولو قال السكران
بعد الانحاء كنت مكرهاً ولم أعلم
أن الذي شربته سكر اصدق بيينه
قاله في البحر في كتاب الطلاق ولو قرب
اسلامه فقال جهات تحريره لم يجد لانه
قد يخفى عليه ذلك والحديد بالشبهات
ولا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد
الاسلام أم لا ولو قال علمت تحريره
ولكن جهلت الحد بشربها حلت لأن
من حقه اذا علم التحريم أن يمنع ويحد
بذري مسكر ولا يجتنب شربه فيما
استهلك فيه ولا يجزئ عن دقيقه به
لأن عين المسكر أكلته النار وبقي الخبز
متنجساً ولا يجوز هون فيه لاستهلاكه
ولا بأكل لحم طبع به بخلاف مرقه
اذا شربه أو غمس فيه أو ترديه فإنه يحد
لبقاء عينه ويحرم تناول الخمر لدواء
وعطش أما تحريم الدواء بها فلا نه صلى
الله عليه وسلم لما سئل عن التداوي بها
قال انه ليس بدواء ولكنه داء والمعنى
ان الله سبحانه وتعالى سلب الخمر منافعتها
حين حرمها

أي فلا حرمة ولا حد (قوله غص) بفتح الغين المجهمة ويجوز فتحها والاصد المهملة الثقيلة
بمعنى شرف أي وخشى هلاكه منها ان لم تنزل جوفه ولم يمتنع من انراجها وهذه الرخصة
واجبة قال م ر وظاهر أن خصوص الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الاباحة اه برماوى وعلى
هذا لو مات بشرب الخمر مات شهيداً الجواز تناوله لابل وجوبه ع ش (قوله والسلامة)
مبتدأ قطعية خبر في محل نصب على الحال أو لا محل لها على الاستئناف اه م د (قوله بخلاف
الدواء) فانه سياتى أنه لا يباح تناولها صرفاً للتداوي لعدم القطع بنفعها فيه بل نفع الدواء
موهوم فقد لا يحصل بها الشفاء والاولى أن يقول للقطع بعدم نفعها (قوله وهذه) أي الاساغة
رخصة واجبة قال الشيخ م ر وظاهر أن خصوص الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الاباحة أخذنا
من حصول الاكراه المبيع لها فحوضه شديداً اه مرحومى (قوله ولو بولا) وان كان
من غلط قل (قوله ووجب حده) مرجوح والمعتدل لاحد للشبهة وكذا يقال في الدواء
انه ان لم يجد غيرها لا حرمة ولا حد وان وجد غيرها حرم ولا حد والكلام في شربها صرفاً والا
فيوزن للتداوي بما هي فيه كصرف غيرها من النجاسات قل وانظر هل قوله ان لم يجد غيرها
لا حرمة ولا حد مناف لما سياتى من اطلاق حرمة تناولها للتداوي اه م د (قوله من جهل
كونها خمر) الاولى أن يقول من جهل الحرمة وكان معذوراً والذي ذكره لا يناسب الا لو قال
عالمها (قوله ولا يلزمه قضاء الصلوات الفاتية الخ) عبارة الشورى واذا سكر بما شربه
تداواً أو عطش أو اساغه لقمة قضى ما فاته من الصلوات كما سرح به في الارشاد لانه بعد
الشرب لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كما قاله في الروض اه (قوله مسكراً) الاولى مسكر
لانه خبر ان الآن يقال هو معمول لمذوف هو الخبز تقديره لم أعلم أن الذي شربته يكون مسكراً
اه اج ولا حاجة لهذا التكلف لانه لغة كافى اه ان حُرِّسَ اسْتَدَّاه ويوجد في بعض النسخ
لم أعلم كون الخبز كنهها مصلحة (قوله لم يحد) قال قل ولم يحرم اه وانما يذكره الشارح
لأن مدعى الجهل ولو كاذباً يقبل منه في دعوى الحد وأما الحرمة وعدمها فتبقى على صدقه
وعدم صدقه في نفس الامر اه م د (قوله بدردي) وهو ما بقي أسفل اناء ما يسكر نجسنا
(قوله ولا يجتنب شربه) أي المسكر فيما بالتدبير ليشمل غير الماء لكن يرد عليه عطف قوله
ولا يجزئ الخ الآن يقال انه خاص بالمائعات اه م د (قوله ولا يجزئ) أي ولا بأكل خبز الخ
(قوله أكلته النار) نظريه قل بل قال انه غير مستقيم ولعل وجهه أن الباب مشتمل
على عين المسكر (قوله ولا يجوز هون فيه) أي المسكر فيه (قوله بخلاف مرقه) أي مرق
اللحم المطبوخ بالخمر فرقه هو الخمر كما يدل عليه قوله لبقاء عينه (قوله أو غمس) بتشديد الميم وفي
المصباح غمسه في الماء غمساً من باب ضرب فأنغمس هو اه فالميم مخنفة (قوله أو زرد) بفتح الزاء
يقال زردت الخبز ترداً من باب قتل أي فتصباح وقوله به أي فيه (قوله ويحرم تناول الخمر)
أي العرف لدواء أو عطش أي ولا يحد لذلك وان وجد غيره لشبهة قصد التداوي شرح المنهج
قال سم ومحل حرمة شربه للعطش ما لم يتعين لدفع الهلاك والاجاز بل وجب كما نقله الامام
عن اجماع الصحابة وهو واضح ولا يبعد أن يلحق بالهلال الخبث وتلف عضو أو منفعة اه ويؤخذ
من ذلك أنه لو شتم الصغير رائحة السكر وخيف عليه ان لم يسق منه جواز سقيه منه ما يدفع عنه

والضرر وهو ظاهر اه برماوى وعبارة ع ش على م د فرع ثم صغير رائحة وشيخ عليه
 اذ لم يسبق منها هل يجوز سقيه منها ما يدفع عنه الضرر قال م د ان خيف عليه الهلاك او مرض
 يقتضى الى الهلاك جاز والالم يجوز سم المناسب ان يقول وجب (أقول) لو قيل يكنى بجذر ضرر
 تحصل معه مشقة ولا سيما ان غلب امتداد بالطفل لم يكن بعيدا اه اه (قوله وما دل عليه
 القرآن) أى من قوله تعالى يسألونك عن الخمر الخ (قوله هذا اذا تدأوى بصرفها) لم تظهر
 هذه المقابلة لأن حكم التدأوى بها صرفة حكمه مخلوطة وهو ان وجد غيره حرم ولا خذوان لم
 يجد غيره لا حرمة ولا حد في كل منهما وظهر الشارح أن التدأوى بها صرفة حرام مطلقا ولو مع
 عدم وجود غيرها وقد علمت أنه ليس كذلك وأما حكم العطش فيحرم مطلقا ولو مع عدم وجود
 غيرها الا ان أدى عدم الشرب الى تلف نفس أو عضو أو منفعة فيجب الا أن يجاب عن الشارح
 بأن بين الصرف والخلوط فرقان جهة أخرى وهى أنه اذا كانت صرفة ووجد غيرها يحرم
 ولا حد على الأصح وقيل يحذر وأما اذا كانت مخلوطة ووجد غيرها وتداوى بالمخلوط فلا حد
 اتفاقا وأيضا اذا وجد غيرها وهى صرفة تكون الحرمة حرمة الخمر واذا كانت مخلوطة ووجد
 غيرها تكون الحرمة حرمة المتعجب وهى أقل من حرمة الخمر وقول الشارح بعدم مسئلة اساعة
 القيمة بخلاف الدواى يقتضى أنه حرام مطلقا أى وجد غيرها ولا وجاب بأنه راجع لقوله
 والسلامة بذلك قطعية أى بخلاف الدواى فانه مظنون (قوله أما الترياق الخ) ليس مكثرا
 مع قوله سابقا ولا مجنون هو فيه لأن ما ذكرهنا في مقام جواز التدأوى به وما مر في بيان أنه
 لا يحد به فاندفع ما في الحاشية كما قرره شيخنا ويقال فيه دراق وطراق وفيه ثلاث اغات وأولها
 مكسور أو مضموم فالج مجموع ستة (قوله ولو كان التدأوى الخ) الغاية للرد على من يمنع
 التدأوى للتعجيل وهى غاية في قوله يجوز وعبارة زى ويجوز التدأوى بصرف التعجب الا
 المسكرو لو تعجل شفاء بشرط اخبار عدل عارف أو معرفة نفسه اه (قوله بذلك) أى بالترياق
 ونحوه من كل شئ مجنون بالخمر (قوله والنند) نوع من الطيب (قوله لا يجوز بيعه) كذا
 في الروض قال شارحه قال فى الأصل وكان ينبغي أن يجوز كالشرب المتعجب لا مكان طهره
 بنقعه فى الماء (قوله ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير الاشرية) بنحو بيع لقطع عضو
 اه قال ع ش على م د وهل من ذلك ما يقع ان أخذه ~~مكررا~~ وتعدر عليه اقتضاها
 الا باطعامها ما يغيب عقلها من نحو بيع أو حشيش فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لانه وسيلة الى تمكن
 الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم أن محل جواز وطئها ما لم يحصل به لها أنى لا يحتمل مثله
 فى إزالة البكارة اه (قوله وأصل الجلد) أى الغالب ذلك فلا يرد المريض فانه يضرب بعشكال
 اه شيخنا وكتب اج على قوله وأصل الجلد الخ شامل لحد الزنا والشرب والقذف وهو
 كذلك والسوط كما قال ابن الصلاح المتضمن جلود سيور تلوى وتلف سمي بذلك لانه يسوط
 اللحم بالدم أى يخطئه به سم زى (قوله أو اطراف ثياب) أى ولا بد من شق طرف الثوب
 وقتله حتى يؤلم اه م د اه م د (قوله أى الشارب) لم يقل أى بهذا الشارب للخلاف الذى
 ذكره من أن الثأير كلها حد والزائد على الأربعين تعزير اه قل بإيضاح (قوله وكل سنة)
 أى طريقة (قوله وهذا أحب الى) الإشارة لكونه أربعين لانه هو الصادر من النبي صلى الله

وما دل عليه القرآن من أن فيها
 منافع للناس انما هو قبل تحريمها
 وان سلم بقاء المنفعة فحريمها مقطوع
 به وحصول الشفاء بها مظنون فلا
 يقرى على إزالة المقطوع به وأما
 تحريمها للعطش فلانه لا يزيله بل يزيده
 لأن طبعها سار يابس كما قاله أهل الطب
 وشربها يدفع الجوع كشراب الرفع
 العطش هذا اذا تدأوى بصرفها أما
 الترياق المجنون بها ونحوه مستهلك
 فيه فيجوز التدأوى به عند فقد
 ماية يوم مقامه مما يحصل به التدأوى من
 الطاهر ان كان تدأوى بنجس كالحم حبة
 ويول ولو كان التدأوى بذلك لتعجيل
 شفاء بشرط اخبار طبيب مسلم عدل
 بذلك أو معرفته للتدأوى به والنسبة
 بالفتح المجنون بخمر لا يجوز بيعه للحاشية
 ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير
 الاشرية لقطع عضو متأكدا أما
 الاشرية فلا يجوز تعاطيها لذلك وأصل
 الجلد أن يكون بسوط أو يد أو نعال أو
 أطراف ثياب لما روى الشيخان أنه
 صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجر يد
 والنعال وفى البخارى عن أبي هريرة
 رضى الله تعالى عنه قال أتى النبي صلى
 الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه
 ثمانين ضربة بيده وثمانين ضربة بعله
 وثمانين ضربة بشو به (ويجوز) لا امام
 (أن يبلغ به) أى الشارب الحز (ثمانين)
 على الأصح المنصوص لما روى عن علي
 رضى الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي
 صلى الله عليه وسلم أربعين وجلدا بوا
 بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا
 أحب الى

لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى وحده الافتراء ثمانون والزيادة على الأربعين في الحز و على العشر بنى غيره (على وجه التعزير) لأنهم لو كانت حدا لما جاز تركها وقيل حدلان التعزير لا يكون إلا من جنابة محقة واعتبر من الأول بأن وضع التعزير النقص عن الحد فكيف يساويه وأجيب بأنه جنابات تولدت من الشارب ولهذا استحسن تعبير المنهاج بتعزيرات على تعبير المحز بتعزير قال الرافعي وليس هذا الجواب شافيا فإن الجنابات (١٦٦) لم تحقق حتى يعزروا الجنابات التي تؤول من الخمر لا تنحصر فتعزير الزيادة

عليه وسلم بدليل سياق الحديث وفيه أن ما فعله عمر أشهر بين الصحابة فصاراجا عاونا وجه المخالفة وأجيب بأن الإجماع على جواز الزيادة لا على نفسها حل فالظاهر رجوع اسم الإشارة للثمانين لأنه أقرب مذكور وهو من كلام على الراوى وبعبارة الشويرى وهذا أى الثمانون لما يأتي في قول الشارح ورأه على رضى الله عنه وبعبارة شرح م ر ورأه على لكن رجوع عنه فكان يجلد في خلافته أربعين (قوله لأنه إذا شرب الخ) على لقوله على الأصح المنصوص والضمير راجع للشخص اه زى لكن المناسب لما بعده أن يكون على لقوله وهذا أحب إلى ويكون اسم الإشارة راجعا للثمانين (قوله هذى) بذال مجبة أى خلط وتكلم بما لا ينبغي كما في المصباح وفي القاموس هذى هذى وهذيانا تكلم بغير معرفة لمرض أو غيره اه وهو من باب ضرب كما هو قاعدة القاموس (قوله اقترى) أى كذب وقذف (قوله وحده الافتراء) أى القذف ثمانون يلزم عليه ترك حد الشرب لأنه جعل الثمانين حدا للقذف فلا ينتج الدليل المدعى كذا قرره شيخنا اه (قوله على وجه التعزير) الأولى على وجه التعزيرات (قوله وقيل حد) ويترب على أنها تعزير الضمان بالتلف وعلى أنها حد عدم الضمان اه مد (قوله واعتبر من الأول) هو كونها تعزير (قوله وعليه حد الشارب) هذا أحسن الأجوبة (قوله ولا باليمين المردودة) لأن اليمين المردودة وإن كانت كالإقرار إلا أن إقراره على الإنكار بمنزلة رجوعه ورجوعه مقبول وهو حسن اه طبلاوى وبعبارة ع ش على م ر قوله وحد بإقراره أى الحقيقى زى واحترزه عن اليمين المردودة وأعل صورته أن يرى غيره بشرب الخمر فيدعى عليه بأنه رماه بذلك ويريد تعزيره فيطالب الساب باليمين من نسب إليه شربها فيمتنع ويردها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد لليمين المردودة (قوله لم يترقى قطع السرقة) كذا في خط المؤلف لكن الأولى لما يأتي في قطع السرقة وعذره في ذلك أنه نقل عبارة غيره واتفق أن المنقول عنه قدم ما يتعلق بالسرقة على الشرب اه اج (قوله بل يؤخر وجوبا) فيه أنه ينافيه ما تقدم من حديث السكران الذى أمر النبي بضربه إلا أن يجعل ما تقدم على ما إذا كان له نوع احساس وما هنا على خلافه أو يحمل على أنه شرب بعد إفاقته (قوله الاعتداده) أى أن كان له نوع احساس ولعل الحديث المتقدم محمول على ذلك (قوله وسوط الحدود) هذا عام في جميع الحدود ويحد الرجل فأنما والمرأة بالسة ويجعل عند المرأة محرم أو امرأة تلف عليها ثيابها إذا انكسفت ويجعل عند الخنثى محرم لأرجل أجنى ولا امرأة أجنبية وظاهر كلامهم أنه يشعل بذلك وإن لم يرض الحدود ولا يرضى ما فيه من زيادة الفضيحة مع مخالفة المأثور كما قاله حل ويحد ذوالهشة في محل خال واستحسن الماوردى ما أحدثه أهل العراق من جلد المرأة في نحو غرارة لأنه أستر لها اه قل على الجلال ولا يتولى الجلد إلا الرجال ولومن أتى وخشى لأن الجلد ليس من شأن النساء اه (قوله وهو الغنى) أى الرقيق (قوله ويفرق الضرب) أى ويجوز باقيه وفيما بعده فان خالف حرم ومع ذلك لومات الحدود لا ضمان لأنه تولد من أمور به في الجملة وليس مشروطا بالامانة العاقبة بخلاف

على الثمانين وقد منعوها قال وفي قصة تبليغ الصحابة الضرب ثمانين ألفا مشورة بأن السكل حد وعليه حد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بأن يتم بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الإمام اه والمعتد أنها تعزيرات وأنما لم تجز الزيادة اقتصارا على ما ورد (ويجب عليه) أى الشارب المقيد بما تقدم (الحد بأحد أمرين) أما (بالينة) وهى شهادة رجلين أنه شرب خرا أو شرب مما شرب منه غيره فسكر منه (أو الإقرار) بما ذكره كذا كلام الينة والإقرار حجة شرعية فلا يجزى بشهادة رجل واحد لأن الينة ناقصة والأصل براءة الذمة ولا باليمين المردودة لما ترقى قطع السرقة ولا يرجع خروجه كروقى لا يقال أن يكون شرب غالطا أو مكرها والحد يدرك بالشبهة ولا يستوفيه القاضي بعلمه على الصحيح بناء على أنه لا يقتضى بعلمه في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفيه بعلمه لا صلاح ملكه ولا يشترط في الإقرار والشهادة تفصيل بل يكفي الإطلاق في إقرار من شخص بأنه شرب خرا وفي شهادة بشرب مسكر شرب فلان خرا ولا يحتاج أن يقول وهو مختار عالم لأن الأصل عدم الإكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشربه فنزل الإقرار والشهادة عليه ويقبل رجوعه عن الإقرار لأن كل ما ليس من حق آدمى يقبل الرجوع فيه * (تمة) * لا يحد

حال سكره لأن المقصود منه الردع والزجر والتشكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر وجوبا إلى إفاقته ليرتدع فان حذلقها في الاعتداده وجهان أحدهما كما قاله البلقيني الاعتداده وسوط الحدود والتعازير بين قضيب وهو النقص وعما غيره معتدلة وبين رطب وبأس أن يكون معتدلا الجرم والرطوبة للاتباع ولم يصرح حوا وجوب هذا ولا يندبه رخصة كلامهم الوجوب كما قاله الركنى ويفرق الضرب على الألف فلا يجمع في موضع واحد لأنه قد يؤدى إلى الإهلال

المعزرفان التالف بالتعزير مضمون ومحل عدم الضمان بالحد اذا لم يزد عليه فان زاد وتلف به
وبما زاد ضمن بالقسط ايج (قوله ويجتنب المقاتل) أي وجوباً فيحرم ضربه عليها فان ضربه
على مقتل فمات فماتت ضمانه وجهان كالوجهين فيما لو جلدته في حر أو بر دمقرطين قاله الدميري
ومقتضاه تقي الضمان اه مر وكتب حل على قول المنهج ويتق المقاتل أي وجوباً فلو مات
لا ضمان لانه تولد من مأوربه في الجلة وليس مشروطاً بسلامة العاقبة بخلاف التعزير (قوله
وثغرة نحر) بضم المثلثة وهي النقرة التي في وسطه والجمع ثغرمثل غرة وغرف فالثغرة بالمثلثة
كالنقرة بالنون لفظاً ومعنى وجمعاً (قوله بخلاف الرأس) أي فلا يجب اجتنابه فيجوز الضرب
عليه أي حيث لم يترتب عليه محذور تيم بقول طبيب ثقة والاحرم جزاً لعدم توقف الحد عليه
وحيث كان عليه شعراً فلم يكن عليه شعراً لقرع أو حلق اجتنابه قطعاً وما نقل عن أبي بكر من
أمره الجلاء بضره وتعليقه بأن فيه شيطاناً ضعيفاً ومعارضاً بما مر عن علي كافي مر (قوله
فانها مغطاة) كذا في خط المؤلف والاولى فانه مغطى اذا الرأس مذكر لكن رأيت
لبعضهم أن الرأس توثق في قوله لاهل اللغة ايج (قوله اضرب الرأس) محمول على ما اذا كان
بها شعراً ولم يحصل محذور تيم أو هو ضعيف من جهة الاطلاق وعدم التفصيل (قوله ولا تشد)
ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي ان تأذي بذلك والاكره اه حل وفي قل على الجلال
ولا تشديه أي المحذور ولو أثنى واليد مفرد مضاف فيشمل اليدين معا فيحرم شدهما عند شيخنا
مر ويكره فقط عند خط والاول موافق لما مر من تمكنه من وضع يده على ما يؤوله (قوله
ولا تجرد ثيابه الخفيفة) أي التي لا تمنع أثر الضرب وتظهر كراهة ذلك بخلاف نحو جبة مخشوة
بل يتجه وجوب نزعه ان منعت وصول الالم المقصود اه قال ع ش على مر وينبغي حرمة
ان كان على وجهه من ركعظيم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يرضى كقميص لا يليق به أو ازار فقط
(قوله وبم يضبط) هو الذي في خط المؤلف وفي بعض النسخ ولم يضبط وهو تحريف اه ايج
(قوله في كل دفعة) بفتح الدال أي مرة من مرات التفريق (قوله ويكره الخ) هذا
ان لم تحصل نجاسة والاحرم اه قل

(فصل في حد السرقة)

بفتح الـ بـ وكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسر هاوذكرها المصنف بعد ما تقدم
لناسبتها له في أن كلام الكاثر ومن الكلمات الخمس وقدمها على قطع الطريق لانها كالجزء
منه ولعمومها وخفائها وقلة الجانيها قل ولو قال السارق في حد السرقة وشروطها السكان
أولى لانه ذكر الامرين وأول من حكم بقطع السارق في الجاهلية الوالد بن المغيرة كما قاله
الدميري (قوله الواجب بالنص) أي بآية والسارق والسارقة الى آخر الآية وشرع
القطع فيها لخطأ المال لأن حدها أحد الكلمات الخمس وكان الحد فيها بقطع آلتها لانه الاصل
وعدم تعطيل المنفعة عليه من أصلها قل على الجلال وقدم السارق على السارقة عكس آية
الزنا حيث قدم الزانية على الزاني لأن السرقة تنفع بالقوة والرجل أقوى من المرأة والزنا يفعل
بالشهوة والمرأة أشد شهوة واختلقوا هل هي أي آية السرقة عامة خصت أو مجمله ينبت وقال
البليغني القراءة المتواترة والشاذة كلاهما محمل لأن قوله فاقطعوا أيديهما محمل لم يبين اليقين من

ويجتنب المقاتل وهي مواضع يسرع
القتل اليها بالضرب كقلب وثغرة نحر
وفرج ويجتنب الوجه أيضاً فلا
يضره لغير مسلم اذا ضرب أحدكم
فليسق الوجه ولانه يجمع الحسن
في عظم أثر شينه بخلاف الرأس فانها
مغطاة غالباً فلا يخاف تشويهه
بالضرب بخلاف الوجه وروى ابن
أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله تعالى
عنه أنه قال للجلاء اضرب الرأس فان
الشیطان في الرأس ولا تشديد الجلود
ولا تجرد ثيابه الخفيفة أما ما يمنع كالبجبة
المخشوة فتزج عنه مراعاة لمقصود الحد
ويؤلى الضرب عليه بحيث يحصل زجر
وتسكيل فلا يجوز أن يفرق على الأيام
والساعات لعدم الايلام المقصود في
الحدود وبم يضبط التفريق الجائز وغيره
قال الامام ان لم يحصل في كل دفعة ألم
له وقع كسوط أو سوطين في كل يوم
فهذا ليس بجحد وان ألم وأثر بهما وقع
فان لم يتخلل زمن يزول فيه الالم الاوّل
كأن يتخلل لم يكف على الاصح
ويكره إقامة الحدود والتعازير في
المسجد كما صرح به الشيخان في أدبه
التضام

(فصل في حد السرقة)

الواجب بالنص والاجماع

اليسار ولا يحمل القطع وقوله فاقطعوا ايمانهم ما جملة ايضاً لم بين اليدين من اليد والرجل ولا يحمل
القطع اهل الكون وغيره ١٥ مد على التحرير (قوله اخذ المال الخ) ليس فيه بل مثله
الاختصاصات فانها تسمى سرقة لغة وأما ذكر المال في المعنى الشرعي وقيد ليخرج
الاختصاص فانه ليس بسرقة شرعاً وعبارة م ر اخذ الشيء فيشمل اخذ الاختصاص فيقال
له سرقة في اللغة (قوله ظلماً) أي من حيث ذاته فلا يرد أنه لو اخذ مال نفسه من المستأجر أو
المرتبه فلا قطع لأن الظلم لا من حيث ذات المال والمراد بقوله ظلماً أي في نفس الامر يخرج
ما اذا سرق ماله يظن أنه مال غيره كما يأتي وعبارة م ر قوله ظلماً يخرج به سرقة مال الغير بظنه
مالي نفسه لا يقال يدخل فيه اخذ مال نفسه من مستأجر ومرتبه فانه ظلم ولا قطع به لانه يقول
ان هذا ليس ظلماً من حيث ذاته بل من حيث حق الغير قال قل ويعتبر في الاثم كونه عمداً
ظلماً وفي الغمان أن يكون مالا مقولاً وفي القطع كون المال نصيباً ١٥ (قوله أبو العلاء) واسمه
أحمد والمعري نسبة الى معزة النعمان وهو له جد أي ماثل عن طريق أهل السنة لانه كان
معتزلياً من الخوارج وكان عالماً فصيحاً بلغا وكان يقرأ الناس عن الزواج ويقول لهم تترجون
فتأتون بالاولاد فيعصون الله فيكتب في صحائفكم ولذلك مكث طول عمره ولم يتزوج وكان
يلزم مستورة الجمال (قوله شكك) أي أو قهرهم في الشك والتردد والمناسب حذف به وعلى
ونسخة أشكل وعليها فلا اشكال (قوله بخمس مئين) جمع مائة أي على القول القديم ان
الدية ألف دينار (قوله وقاية النفس) أي قصد وقاية النفس التي من جلتها اليد أغلاها أي
جعلها عالية قال زي أي ولو وديت بالقليل لكثرت الحناية على الاطراف المؤدية لازهاق
النفس لسهولة الغرم في مقابلتها ولو لم تقطع الا في الكثير لكثرت الحسابات على الاموال ١٥
وحاصله أنها وديت بالكثير لاجل وقاية النفس وقطعت في القليل لاجل وقاية المال فتأمل ١٥
م ر (قوله وقاية المال) أي قصد وقاية المال عن السرقة أي سقطة عنها ونسخة ذل الخيانة بدل
وقاية المال وفي نسخة وأرخصها خيانة المال أي الخيانة في المال (قوله ثمانية) أي ثمانية
(قوله واركان القطع) الصواب واركان السرقة لأن الاركان لها لانه حكم يستتر عليها
وعبارة غيره واركان السرقة سرقة الخ وعذر الشارح أنه لو قال ما ذكره لزم عليه جعل الشيء
ركناً لنفسه ولكن لما كان يمكن الجواب عنه بأن صاحب الاركان السرقة الشرعية والركن
السرقة اللغوية كان ماسلكه غيره أولى لأن السرقة هي المقصودة والقطع حكم يترتب عليها
وعبارة المنهج وشرحه أركانها أي السرقة الموجبة للقطع التي بيانه ثلاثة سرقة وسارق
ومسروق فالسرقة اخذ مال خفية الخ وقوله الموجبة أشار به الى دفع التهافت في كلامه لأن
المعنى أركان السرقة سرقة وحاصل الجواب أن المراد بالسرقة الاولى الشرعية أي الموجبة
للقطع والثانية اللغوية وهي اخذ الشيء خفية سواء كان مالا أو لا وسواء كان من حوز مثله أو لا
كما في شرح م ر فلم يلزم عليه كون الشيء ركناً لنفسه (قوله والمصنف اقتصر الخ) الاول ذكره
في قوله وتقطع يد السارق الخ والثاني في قوله أن يسرق نصيباً (قوله وتقطع يد السارق) أي
أو رجله على التفصيل الا في ولو قال ويقطع السارق الخ لكان أولى (قوله والسارقة) نفي
كلامها كنفاء وقوله ولو ذممين ورفيقين فلا يشترط في السارق الاسلام ولا الحرية وخروج بالذي

وهي لغة اخذ المال خفية وشرعاً اخذ
خفية ظلماً من حوز مثله بشروط تأتي
ولما اقليم أبو العلاء المعري الميت الذي
شكك به على أهل الشريعة في الفرق
لأنهم يرون بين الدية والقطع في السرقة وهو
يد بخمس مئين عند جوديت
ما بالها قطعت في ربيع دينار
أجاب القاضى عبد الوهاب المالكي

بقوله
وقاية النفس أغلاها وأرخصها
وقاية المال فافهم حكمة الباري
وقال ابن الجوزي لما سئل عن هذا
كانت أمينة كانت ثمانية فلما خانت
هانت وأركان القطع ثلاثة مسروق
وسرقة وسارق والمصنف اقتصر على
السارق والمسروق فقال (وتقطع يد
السارق) والسارقة ولو ذممين ورفيقين

غيره ولو معا هذا فلا يقطع وان شرط قطعه بذلك زى والحاصل أنه يشترط في السارق البلوغ والعقل والتزام الاحكام والاختيار وعلمه بالحرمان وأن لا يكون مأذونا له من المالك وأن لا يكون أصلاً أو فرعاً أو رقيقاً أحدهما ويشترط في المسروق أربعة شروط كونه ربع دينار خالصاً وقيمه وكونه ملكاً لغيره وكونه لاشبهته فيه وكونه محرراً بحرزم مثله وأما كونه محترماً فيغنى عنه الأول فتأمل وقوله ورقيقين أى من مال غير السيد (قوله ومراومه بالشرط الخ) فيه نظر لأن ما عر به المصنف انما هو الشرط وهو قوله أن يسرق وأما المال فهو الركن ولم يعتد منه الشروط فكان الأولى إبقاء المتن على ظاهره (قوله لما ذكر) أى لعدم تكليفه ولو علم السرقة لنصوقه فسرقه فلا قطع لأن الحيوان اختياراً كما في شرح الشارح على المنهاج (قوله المشار اليه أنه من الأركان) فيه نظر لأن الركن هو المال المسروق وأما بلوغه نصاباً فهو شرط فيه قل (قوله نصاباً) أى يقيناً فلا يشك فيه ولو باختلاف الموازين أو المقومين أو الشاهدين فلا قطع مطلقاً ولصاحبه الحلف على الأكثر للتقويم إذا لم يحلف إلا خذ على الأقل قل على الجلال وشذ من قطع بأقل من ربع دينار وخبرنا عن الله السارق يسرق البيضة والحبل فتقطع يده أما ان يراد بالبيضة فيه بيضة الحديد وبالحبل ما يساوى ربعاً تحبل السفينة أو الجنس أو أن من شأن السرقة أن صاحبها يتدرج من القليل إلى الكثير اهـ سل ولا قطع إلا إذا أخرجه من الحرز فلو دخل الحرز وأخذ النصاب وقدر عليه المالك قبل أن يخرج كما يقع كثيراً فلا قطع (قوله ولو كان الربع لجماعة الخ) أشار به إلى أنه لا يشترط في النصاب اتحاد مالكة اهـ م د (قوله وأن يكون خالصاً) وان يحصل من مغشوش كما قاله البرماوى وهذا من الشارح زيادة على المتن فهو معطوف على المتن وكان يكفيه أن يقول خالصاً بعد قول المتن نصاباً ويستغنى عن هذا التطويل والبعد عن المتن وعبرة قل قوله وأن يكون خالصاً ليس قبل هذه ما يصح عطفها عليه والاقرب كونها وصفاً للنصاب وضميرها عائداً اليه اهـ وقوله ليس قبل هذه الخ ممنوع بل هو معطوف على قوله أن يسرق فيكون من جملة الثالث كما قرره شيخنا (قوله فان كان في المغشوش الخ) الحاصل أنه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ قيمته ما ذكره مع نقص وزنه اهـ زى ويعتبر في الفضة القيمة مطلقاً حل لأن النصاب ربع دينار وهو لا يكون إلا ذهباً فتقوم الفضة به ولو كانت مضروبة فالصور ثلاثة اعتباراً بالوزن فقط اعتباراً بالوزن والقيمة اعتباراً بالقيمة قال ع ش على م ر وربع الدينار يساوى الآن ثمانية وعشرين نصف فضة (قوله ما قيمته ربع دينار) أى يقيناً بأن يقطع المقومون أن قيمته ذلك والا فلا قطع اهـ زى (قوله لأن الأصل) على لقوله ما قيمته ربع دينار والمراد بالأصل الغالب (قوله وتعتبر قيمته ربع) أى ربع وهذه الجملة جعلها الشارح متعلقة بمحذوف وهو قوله ومثل ربع الدينار ما قيمته ربع دينار وجعلها منقطعة عن المتن وحاصل ذلك أنه غير اعراب المتن لفظاً ومعنى إذ قوله ربع دينار في كلام الشارح منصوب على نزع الخافض بعد أن كان مرفوعاً على الخبرية هذا وجه تغييره لفظاً ووجه تغييره معنى أنه جعل هذه الجملة متعلقة بمحذوف وجعلها منقطعة عن المتن كما علمت (قوله فلو نقصت قيمته) أى لخص سعر مثلاً (قوله كقراضة) بضم القاف كما في المختار أى ما سقط

(بسته) بل بعشرة (شرائط) كما
مستعرفه ومراومه بالشرط هنا ما لا بد
منه الشامل للركن وغيره لأنه ذكر من
جملتها المسروق وهو أحد الأركان
كما من الأول (أن يكون) السارق
(بالغا) فلا يقطع صبي لعدم تكليفه
(و) الثاني أن يكون (عاقلاً) فلا
يقطع مجنون لما ذكر (و) الثالث
وهو المشار اليه أنه من الأركان (ان
يسرق نصاباً) وهو ربع دينار فما أكثر
ولو كان الربع لجماعة اتحد حرزهم لحبر
مسلم لا يقطع يسارق إلا في ربع دينار
فصاعداً وأن يكون خالصاً لأن الربع
المغشوش ليس بربع دينار حقيقة
فان كان في المغشوش ربع خالص وجب
القطع ومثل ربع الدينار ما قيمته ربع
دينار لأن الأصل في التقويم هو الذهب
انما الص حتى لو سرق دراهم أو غيرها
قومت به وتعتبر (قيمه ربع دينار)
وقت الانخراج من الحرز فلو نقصت قيمته
بعد ذلك لم يسقط القطع وعلى أن
التقويم يعتبر بالمضروب لو سرق ربع
دينار مسبو كاً أو حلياً أو نحوه كقراضة
لأنه يساوى ربعاً مضروباً فلا قطع به

قوله وان ساواه
غير مفرد
الضمير المستتر الفاعل
والضمير البارز المفعول
سبعون مفعول
في قوله
فانما هو
مفعول
في قوله

١٧٠

بالقرض وقرض من باب ضرب (قوله وان ساوا غير مضروب) لا يفتي ما فيه من مساواة الشيء
لنفسه لان كلامه معتبر في المسبولة ونحوه وهو غير مضروب فالغاية غير مستقيمة فالصواب
اسقاطها لان القرض انه سرق ربع دينار غير مضروب والمعنى على الغاية سواء ساوا مضروباً
أو غير مضروب مع أن فرض المسئلة في غير المضروب والجواب أن المساواة مختلفة فنقوله
لاتساوى ربعاً مضروباً أي في القيمة وقوله وان ساوا غير مضروب أي في الوزن فمع المعنى
وحصل الفائدة لكن يبقى التكرار لان الكلام مفروض في سرقه ربع دينار غير مضروب
(قوله بأكل) والظاهر أن مثل ذلك بلغ الدراهم لانه بعد اتلافها كذا قاله الحلبي والمعتد
في ذلك أنه لو ابتلع جوهرة أو دراهم أو دينار فلم يخرج منه فلا قطع عليه لتزول ذلك منزلة
الاتلاف بخلاف ما اذا خرجت منه بعد ذلك فإنه يقطع كالأخرجهما في ربع أو غيره كما قاله
الزيادي واعتمده وضعف بعضهم ما في الحلبي من اطلاق عدم القطع بالابتلاع اهـ (قوله
كأوراق) ومثل الأوراق ما لو تضيخ أي تلطيخ بطيب في داخل الحرز وان جمع من جسمه
بعد خروجه نصاباً لان استعماله بعد اتلافه كالطعام رى ايج (قوله اشتركا اثنان) أي
مكلفان بأن أخرجهما معاً فان كان أحدهما غير مكلف أو أعجمياً يعتد وجوب طاعة الآخر قطع
المكلف ان أمر الأجنبي أو غير المميز لانهما كالآلة له وهذا التفصيل اذا اشتركا فان استأجر
كل بمسرقه فلكل حكمه (قوله في أخرجه) أي الدون (قوله رث) أي خلق أي بال
وفي المختار الرث بالفتح البالي وجمعه رثا بالكسرة ودرث يرث بالكسرة رثا بالفتح (قوله
في جيبه تمام نصاب) أي منضمماً إلى قيمة الثوب وهذا مستفاد من قوله تمام (قوله والجهل
بجنسه) أي أو بوجوده فالاول راجع لما قبل الغاية والثاني للغاية اهـ وكان الاولى والجهل به
لان الغرض أن كلام من الجنس والصفة مجهول فلا يظهر التقييد بالجنس وقياسه على الصفة
قائل (قوله ونصاب) أي وبقية قطع نصاب الخ (قوله أن يأخذه) ليس قيداً بل المدار على
أخراجه من الحرز وان لم يأخذه وعبارة المنهج أو بنصاب النصب من وقام بقبوله وان انصب
شأفياً اهـ وان لم يأخذه ومثل الثقب قطع الجيب كما قاله رى ولذلك يلغز ويقال لثا شخص
يقطع وان لم يأخذ ما لا ولم يدخل حرزا اهـ ولو أخذ ما لم يكن بعد انصباه قبل الدعوى به هل
يسقط القطع لان شرطه الدعوى وقد عذرت فيه نظر فليراجع سم على ج والاقرب سقوط
القطع (قوله اوام المراح) بمذاهمزة من اوام أو قصرها والمراح مأوى الماشية لئلا (قوله
بمخاطرة) أي بسبب خوف أخذه أي الخوف الحاصل بأخذه (قوله جرأه المالك) أي سلطه
وهو بتشديد الراء وقوله ومكنه عطف على جرأه عطف تفسير وقوله بتضييعه الباء جمع في من
كما هو في بعض النسخ وهي صلة لمكنه ويصح أن تكون الباء للسمية أي بسبب تضييع المالك
ايامه لكونه لم يضعه في حرز مثله فتكون صفة مكنه محذوفة أي منه (قوله بلحاظ) أي ملاحظ
بلاحظه أي بملاحظته والنظر اليه والمحاظ بكسر اللام وهو المراعاة مصدر لاحظته والمراد به
الملاحظ من اطلاق المصدر على اسم الفاعل أما بقية ما فهمه ونظر العين من جانب الاذن بخلاف
الذي من جانب الانف فيسمى الموق اهـ ولا يصدق في دوام المحاظ الضمات العارضة عادة
فاذا أخذ السارق حينئذ قطع فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظه من المالك أولاً

وان ساواه غيره مضروب لان المذكور
في الخبر لفظ الديار وهو اسم للمضروب
ولا يقطع بخاتم وزنه دون ربع وقيمته
بالصفة ربع تقرا الى ان وزن الذي لا بد
منه في الذهب ولا يماقص قبل اخراجه
من الحرز عن نصاب بأكل أو غيره
كما راق لا تنقاه كون المخرج نصابا ولا
بمادون نصابين اشتراكا في اخراجه
لان كلاهما مال يسرق نصابا ويقطع
بثوب رث في جيبه تمام نصاب وان
جهله السارق لانه أخرج نصابا من حرز
بقصد السرقة والجهل بجذبه لا يؤثر
كالمجهل بصفته ونصاب ظنه فلو ساء
لا يصاب به لذلك ولا أثر لظنه والرابع أن
يأخذه (من حرز مثله) فلا يقطع بسرقة
ماليس محرزا لخبر أبي داود لا يقطع
في شيء من الماشية الا قبيلا أو اه المراح
ولان الجنابة تعظم بمخاطرة أخذه من
الحرز فيسكن بالقطع زجرا بخلاف
ما اذا جرأ المالك ومكنه بتضييعه
والا سراز يكون بلحاظ له يكسر الاثم
دائم

فنبغي تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع ~~كما قاله~~ ع ش على م ر (قوله
أوحصانة موضعه مع لحاظ) يقتضي أنه لا بد من الأمرين دائماً أبداً وليس كذلك بل على
تفصيل يعلم من المنهج فكان ينبغي أن يقول أوحصانة مع لحاظ في بعض الصور وحاصله
أن المحل أن كان حصينا منفصلا عن العسامة فلا يشترط دوام الملاحظة بل الشرط كون
الملاحظ يقظا ناقوا سواء كان الباب مفتوحا ومغلقا أو نائما مع إغلاق الباب وإن كان المحل
في العسامة فلا يشترط قوة الملاحظ ولا يقظة بل الشرط كون الباب مغلقا مع وجود هذا
الملاحظ أو قفله مع يقظته زمن أمن نهارا وأما أن كان الباب مفتوحا فإن كان الملاحظ متيقظا
كانت محرزة والافلا فعلم أنهم قد تنكف الحصانة وحدها وقد تنكف الملاحظة وحدها وقد
يجتمعان وقد يشل لا تفرد الحصانة بالراقد على المتاع كما قاله ع ش وبالمقابر المتصلة بالعمارة
فإنها حرز للكفن وبعبارة المنهاج وشرحه الشرط الرابع كونه محرزا وانما يتحقق الأحرار
بملاحظة للمسروق من قوى مستيقظ أوحصانة موضعه وحدها أو مع ما قبلها كما يعلم مما يأتي
لأن الشرع أطلق الحرز ولم تضبطه اللغة فراجع فيه إلى العرف وهو مختلف باختلاف الأحوال
والأوقات والأموال وإنما اشترط ذلك لأن غير المحرر ضائع بتقصير مالكه ولا يرد على ذلك الثوب
إذا نام عليه فهو محرز مع اتفائه ما لأن النوم عليه المانع من أخذه غالباً بمنزلة ملاحظة
وما هو حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم مما يأتي في الاصطبل وقد علم أن
أومانة خلوة قجوز الجمع لا مانعة جمع قجوز الخلو اه وقوله منزل منزلة ملاحظة يجوز أيضاً
أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة أي بأن يقال المراد
بالموضع ما أخذ للمسروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب اه ع ش على م ر (قوله
فعرصة دار) العرصة الحصن والصفة المصطبة وهذا بالنسبة لغير السكان كما في شرح م ر وهذا
كلام مستأنف والغرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المحرر مع قطع
النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها اه (قوله والخانات)
أي وبيوت الخانات وهي الوكائل وبيوتها الخواصل والطبقات التي فيها وقوله والأسواق
أي وبيوت الأسواق وهي الدكاكين ولو فتح داره أو حانوته لبيع متاع فدخل شخص وسرق
منه فإن دخل بغير إذنه أو به ليسرق قطع أو يشتري فلا ولو أذن في دخول فهو داره لشراء قطع
من دخل سارقاً لا مشترى أو إن لم يأذن قطع كل داخل شرح م ر ومنه الحمام فمن دخله لغسل
وسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والآخر بالنظر إلى
كثرة الزجة وقلتها اه ع ش على م ر واعلم أنه إذا كان باب الدار مفتوحاً وباب الغرفة
أو القاعة مغلقاً ودخل السارق فأخرج الشيء من داخل الغرفة مثلاً إلى صحن الدار قطع بذلك
وإن لم يأخذه لأنه أخرجه إلى محل الضياع بعد أن كان محرزاً وأما إذا كان باب الغرفة مثلاً
مفتوحاً وكباب الدار وأخرجه السارق من داخل الغرفة إلى صحن البيت فلا قطع وكذا
لو أخذه معه لأن المال غير محرز وأما إذا كان البابان مغلقين أو باب الدار مغلقاً ودون باب
الغرفة فكذلك لا قطع إذا أخرجه من داخل الحرز إلى صحن البيت لأنه لم يخرج من تمام الحرز
فإن أخرجه إلى خارج الحرز قطع كما يعلم من المنهج (قوله المنبئة) أي الحصينة أي للعادة

أوحصانة موضعه مع لحاظ له
والمحكم في الحرز العرف فإنه لم يثبت
في الشرع ولا اللغة فراجع فيه إلى
العرف كالقبض والأحياء ولا شك أنه
يختلف باختلاف الأموال والأحوال
والأوقات ففصل يكون الشيء حرزاً في
وقت دون وقت بحسب صلاح أحوال
الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه
وضبطه الغزالي بما لا يعقد صاحبه
من صيغ النعمرة دار وصفتها حرز
خسيس آنية وثياب أما تقسيم الحرز
بيوت الدور والخانات والأسواق
المنبئة

المطردة بذلك ومن ثم لو دُفِنَ ماله بالصبر لم يقطع سارقته **هـ** (قوله ومخزن) بفتح الزاي
 كما قاله الشوبري وهو القياس لأنه اسم مكان وجوز غيره الكسر والمراد به المكان الذي يخزن
 فيه داخل محل آخر كخزانة وصندوق قزوه شيخنا قال حل ومقتضاه أن يوت الدور
 وأنما لا تكون حرزا للنقد والحلي وفيه نظر **هـ** (قوله ونوم بصبره) وكذا يقطع بأخذ
 علامة النائم من على رأسه ومداسه من رجله إن سرق لهما وكيس دراهم وكان بحيث لو أخذ
 منه اتقه حل وكذا خاتمه الذي في أصبعه وكذا سوار المرأة وخلفها إن عسرا خراجها منها
 بحيث يوقظ النائم غالباً أخذاً مما ذكره في الختام في الأصبع شرح م ر ملخصاً قال ع ش
 وقياس ذلك أنه لو كان ثقب النوم بحيث لا يقيه بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق ماله
 وماله **هـ** (قوله كسجد وشارع) أي ومكان غير مقصوب شرح م ر ومفهومه أنه لو نام في
 مكان مقصوب لا يكون ماله محرراً به ويوجه بأن المسروق منه متعبد بخول المكان المذكور
 فلا يكون المكان حرزاً له (قوله ولو توسده) مالم ينقله السارق عما توسده أو نام عليه
 والافلا قطع لأنه أزال الحرز قبل السرقة بخلاف ما لو برته من تحت فانه يقطع والفرق أنه
 في الأولى أزال الحرز وفي الثانية هتك الحرز وعبرة زى وفارق قلب السارق فهو ثقب
 الجدار بأنه هتك الحرز بازائه من أصله بخلاف فهو الثقب ثم وأما قول الجويني لو وجد جلا
 صاحبه فأنم عليه فالقاء من عليه وأخذ الجمل قطع فقد خالفه البغوي فقال لا قطع لأنه رفع
 الحرز أي أزاله ولم يهتكه وماله البغوي وجه لما تقر من الفرق بين رفع الحرز أي أزاله من
 أصله وهتكه **هـ** ولو أخذ النائم مع الجمل فلا قطع أيضاً لأنه لم يزل الحرز ولم يهتكه ع ش
 وفي قل على الجلال فلوانقلب ولو بقلب السارق ومنه رمية عن دابة وهدم حائط دار
 واسكاه حتى غاب عقله لأن ذلك من زوال الحرز لا من هتكه **هـ** وانضم نحو العمارة
 والبقال الامتعة وربطها بجمل على باب الحانوت أو رنخ عليه شبكة أو خالب لوجين على باب
 حانوته فحرقها أو ان نام أو غاب وكذا البلاجبار من وما في الجيب والكم محرز بهما وكذا
 المربوط بالعصامة أو المشدود بها ولو استخفظ شخصاً على ثوبه أو حانوته المفتوح فأجابه ضمن
 بأه ماله ولم يقطع بسرقة هو أو على حانوته المعلق لم يضمن بأه ماله ويقطع بسرقة هو ومن هنا
 يؤخذ عدم ضمان الخفراء بأه ماله الخوانيت المغلقة **هـ** سم مع تصرف ولو جعل المفتاح يشق
 قريب فلا قطع كما قاله حل ومفهومه أنه إذا كان يشق جعل بعيد وقس عليه السارق وأخذ
 يقطع ويغني أن من حكم البعيد ما لو كان المفتاح مع المالك محرراً بجيبه مثلاً فسرقة زوجته
 مثلاً وتوصلت به إلى السرقة وسرقت فتقطع كافي ع ش على م ر (قوله فيه نقد) ظاهره وإن لم
 يكن له وقع حل (قوله بنقبه) الباسية (قوله وإن انصب) غابة أي وإن لم يأخذ ومثل
 الثقب قطع الجيب إذا وقع منه قدر النصاب وعليه الأثر المتقدم (قوله علم المالك وإعادة
 الحرز) أي بأصلحه أو غلق من المالك أو نأبه دون غيره ما لأنه بغير الإصلاح ليس حرزاً هذا
 ظاهر أن حصل من السارق هتك الحرز أو لم يحصل منه ذلك كأن نسور الجدار وتدل إلى
 الدار فسرق من غير كسرياب ولا ثقب جدار فيحصل منه ذلك كأن نسور الجدار وتدل إلى
 حتى يصلحه ع ش على م ر وعبرة م ر في شرحه فان تخلل بينهما علم المالك إذا هتك الحرز

ومخزن حرز حل ونقد ونحوهما
 ونوم بصبره كسجد وشارع على
 مناع ولو توسده حرزاً ونحوه في توسده
 فيما بعد التوسد حرزاً ولا يكون
 توسد كسجد فيه نقد أو جواهر فلا يكون
 حرزاً كما ذكره الماوردي ويقطع
 بنصاب انصب من وعاء بنقه به وإن
 انصب شيئاً فليس إلا به سرق نصاباً من
 حرزه وبنصاب أخرجه دفعين بأن تم
 في الثانية لذلك فان تخلل بينهما علم
 المالك وإعادة الحرز فالثانية سرقة
 أخرى فلا قطع فيها إن كان المخرج
 فيها دون نصاب والخامس كون
 السارق (لأنه فيه) أي المسروق
 فلا قطع بسرقة ماله الذي يدعيه

بفتح غلق باب واصلح نقب من المالك أو نائبه دون غيره كما اقتضاء كلام الروضة وإن لم يكن
 كالأول حيث وجد الأحرار كما لا يخفى فالأخراج الثاني سرقة أخرى لاستقلال كل حيث
 فلا قطع به كالأول فالأولى أن يقول فالسرقة بعد الأحرار الثاني الخ لأن الأحرار ليس سرقة
 والابن لم يتخلل علم المالك ولا إعادة الحرزاً وتخلل أحدهما فقط سواء اشترهت الحرزاً أم لا قطع
 في الأصح إبقاء الحرز بالنسبة إلى الآخذ لأن فعل الإنسان يبنى على فعله لكن اعتمد البقيني
 فيما إذا تخلل أحدهما فقط عدم القطع اهـ بحروقه وقوله إبقاء الحرز اعترض الشهاب
 البرلبي عبارة المنهج الموافقة لهذه بما نصه هذا ليس له معنى فيما إذا تخللت الإعادة بعد العلم
 لأنه حرز بالنسبة له ولغيره وأيضاً فكيف يقطع والقرض أن المخرج ثانياً دون نصاب في كلامه
 مؤاخذه من وجهين بل من ثلاثة وذلك لأن إطلاقه يوهم تصور إعادة المالك من غير علم وهو
 محال اهـ والمؤاخذات الثلاث واردة على المخرج كما لا يخفى نعم يمكن منع محالية الثالث بل واز
 أن يشته حرز المالك بحرز غيره فيصطبه على ظن أنه لغيره من غير أن يعلم السرقة ودفع قوله
 وأيضاً بأن القطع انما هو مجموع المخرج ثانياً والمخرج أولاً لانهم سارقة واحدة ويمكن دفع
 الأول أيضاً (قوله وإن كان مرهوناً) بمنزلة قوله وإن تعلق به حق للغير (قوله لم يقطع)
 لأنه لما جاز دخوله الحرز لا خذله صار ما فيه غير محرز بالنسبة له (قوله ولو سرق
 مع ما اشتراه) أي وكان دخوله بآذنه وكان قاصداً للشراء والاقطع (قوله بعد تسليم الثمن)
 وكذا قبله إن كان الثمن مؤجلاً (قوله لا يحصل بالموت) أي بل بالقبول بعده (قوله فإن قيل
 الخ) الإرادة على الصورة الثانية (قوله كسراء) كأن وكل غيره في شرائه فاشتراه الوكيل
 قبل إخراج الموكل له وقوله قبل إخراجه ظرف للملك (قوله قبل إخراجه من الحرز)
 أي وكذا بعده قبل الرفع إلى الحاكم (قوله أو نقص في الحرز عن نصاب بأكل بعضه)
 هذه تقدمت بعينها ويحاج عن الشارح بأنه كان يغلب عليه الاستغراق في بحر الأحادية
 فيقع منه التكرار وغيره لأن قصد كإوقع للسيد السوقي من الأمور التي لا تليق أن تقع من
 غيره (قوله ملك المسروق) أي ملكاً سابقاً على السرقة وإن قامت بينة بل أو حجة قطعية بكذبه كما
 اقتضاء إطلاقهم شرح مـ وهذا عده الشيخ أبو حامد من الحيل المحترمة وعد دعوى الزوجية
 من الحيل المباحة كما في مـ وعبارة عـ مـ على مـ ولا بما إذا ادعى ملكه وإن لم يكن
 لائقه وكان ملك المسروق مـ ثانياً بنية أو غيرها وهي من الحيل المحترمة بخلاف دعوى
 الزوجية في الزنا فهي من الحيل المباحة ذكره الشيخ أبو حامد وأصل الفرق بينهما أن دعوى
 الملك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه بخلاف الزوجية فجوز دعوى
 الزوجية فيه توصلاً إلى إسقاط الحد اهـ بحروقه (قوله دائرة) أي مسقطه وأدعاه المالك
 ليس قيداً حتى لو ادعى أنه ملك سيده أو ملك بعضه أو أنه أخذ من الحرز بآذنه أو أن الحرز
 مفتوح أو أن المسروق دون النصاب وإن ثبت كذبه كالوزني بامرأة فادعى أنها حليلته
 كان الأمر كذلك فلا قطع في هذه الصور كلها زي (قوله السارق الظريف) روى أصحاب
 الغريب عن عمر أنه قال إذا كان الأص ظريف لم يقطع أي إذا كان بليغاً جيد الكلام يحج عن
 نفسه بما يسقط الحد عنه والظرافة في اللسان البلاغة وفي الوجه الحسن وفي القلب الدكا

وإن كان مرهوناً أو مؤجراً ولو سرق
 ما اشتراه من يد غيره ولو قبل تسليم
 الثمن أو في زمن الخيار أو سرق ما اتهم به
 قبل قبضه لم يقطع فيه كما ولو سرق
 مع ما اشتراه ما لا آخر بعد تسليم الثمن
 لم يقطع كما في الروضة ولو سرق الموصي له
 به قبل موت الموصي أو بعده وقبل
 القبول قطع في الصورتين أما الأولى
 فلأن القبول لم يقتصر بالوصية وأما
 في الثانية فبناء على أن الملك فيها لا يحصل
 بالموت فإن قيل قد مر أنه لا يقطع بالهبة
 بعد القبول وقبل القبض فهل كان
 هنا كذلك أجيب بأن الموصي له
 مقصر بعدم القبول مع تمكنه منه
 بخلافه في الهبة فإنه قد لا يتمكن من
 القبض وأيضاً القبول وجد ثم لم يوجد
 هنا ولو سرق الموصي به فقير بعده موت
 الموصي والوصية للفقراء لم يقطع
 كسرقة المال المشترك بخلاف
 ما لو سرق الغني * (تبينه) * لو ملك
 السارق المسروق أو بعضه بآث
 أو غيره كسراء قبل إخراجه من الحرز
 أو نقص في الحرز عن نصاب بأكل
 بعضه أو غيره كما أحرقه لم يقطع أما
 في الأولى فلأنه ما أخرج إلا ملكه
 وأما في الثانية فلأنه لم يخرج من الحرز
 نصاباً ولو ادعى السارق ملك المسروق
 أو بعضه لم يقطع على النص لاحتمال
 صدقه فصارت شبهة دائرة للقطع ويروي
 عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه
 سمى السارق الظريف أي الفقيه
 ولو سرق اثنان ^{فقط} نصيبين

وادی المسروق احدهما انه له اولهما فكذب (١٧٤) الاخر لم يقطع المذني للمحر وقطع الاخر في الاصح لانه اقرب سرقة نصاب

لا شبهة له فيه وان سرق من حرز شريكه
مالا مشتركا بينهما فلا قطع به وان قل
نصيبه لانه في كل جزء حشاشاتهما
وذلك شبهة فأنشبه من وطئ الجارية
المشتركة (و) السادس كون السارق
(لا شبهة له في مال المسروق منه)
لحديث ادرؤا الحدود عن المسلمين
ما استطعتم صحيح الحاكم اسناده سواء
في ذلك شبهة الملك كن سرق مشتركا
بينه وبين غيره كما مر أو شبهة الفاعل
كن أخذ مالا على صورة السرقة بظن
أنه ملكه أو ملك أصله أو فرعه أو شبهة
الحمل كسرقة الابن مال أحد أصوله
أو أحد الاصول مال فرعه وان سئل
لما بينهما من الاعتدال وان اختلف
دينهما كما يجنبه بعض المتأخرين
ولان مال كل منهما مرصدا لخاصة
الاخر ومنها أن لا تقطع به بسرقة
ذلك المال بخلاف سائر الاقارب
وسواء أكان السارق منهما محررا
أم رقيقا كما صرح به الزركشي فتقها
مؤيد الله بما ذكره من أنه لو وطئ
الرقيق أمة فرعه لم يحذف له شبهة ولا قطع
أيضا بسرقة رقيق مال سيده بالاجماع
كما حكاه ابن المذروك وشبهة استحقاق
النفقة ويده كيد سيده والمبعض
كالنق وكذا المكاتب لانه قد يجز
فيصير كما كان * (قاعدة) * من لا يقطع
بمال لا يقطع به رقيقه فكلا لا يقطع
الاصل بسرقة مال الفرع وبالعكس
لا يقطع رقيق أحدهما بسرقة مال الاخر
ولا يقطع السيد بسرقة مال مكاتبه
لما مر ولا مال ملكه المبعض ببعضه المحر
كما جزم به الماردي لان مامله بالحزبة
في الحقيقة ينجب بدينه فيسار شبهة (فروع) * لو سرق طعاما من التبع

في السرقة
التي هي سرقة
الملك
فإن سرق
من حرز
شريكه
فلا قطع
بها

أه دبري (قوله انه له) بدل من قوله المسروق (قوله فكذب الاخر) وقال بل سرقناه
بخلاف ما لو صدقه أو سكت أو قال لا أدري فلا يقطع أيضا التيام المشبهة (قوله لما مر) أي
لاحتمال صدقه (قوله مالا مشتركا) خرج مال السارق غير المشتركة لئلا يقطع ان دخل الحرز
بتصدي سرقة فقط لا متاع دخوله حينئذ وبعبارة قل هو أي التعليل يقتضي قطعه
بمال شريكه غير المشترك وهو كذلك ان سرق من حرز ليس فيه مال مشترك بينهما أو فيه ودخل
بتصدي سرقة مال شريكه والا فلا وفيه نظر (قوله سواء في ذلك شبهة الملك) ذكر أن الشبهة
ثلاثة شبهة الفاعل وشبهة الحمل وشبهة الملك وهل يأتي هنا شبهة الطريق انظر اه مد (قوله
على صورة السرقة) أي من حيث انه أخذ الشيء خفية من حرز من له (قوله أو ملك أصله
أو فرعه) وفي الحديث الحسن أنت ومالك لانيك اه دبري (قوله لما بينهما) علة لخدوف
أي فلا يقطع لما بينهما الخ (قوله ومنها) أي من حاجة الاخر الخ فيكون هذا
من الحاجة نظرا لأن يجهل من تعليلية أي ومن أجله اعدم قطع به بسرقة الخ وبعبارة مد
ومنها أي ومن حاجة الاخر أن لا يقطع به بسرقة ذلك المال أي مال كل منهما حتى لو سرق
الاخر مال أخيه مثلا فادعى أنه مال أبيه فلا يقطع وان كذبه الاب كان قتل له ليس هذا مال
بل مال أخيك اه (قوله منها) أي الاصل أو التفرع (قوله فروع) هي أربعة أولها
يتفرع على الشرط السادس وهو أن لا يكون للسارق شبهة في المسروق كمال أبيه أو ابنه فذكر
من الشبهة ما لو سرق طعاما من فوط وهو لا يتقدر على ثمنه فلا يتعاق شبهة ويجوز حفظ نفسه
عليه وثانيها يتفرع على الشرط الرابع وهو الاخذ من حرز من له فذكر أن سرقته ان لم يؤذن له
في دخول الحرز فان أذن له فلا قطع لكونه صار غير حرز عنده وثالثها يتفرع على عموم أخذ
ما يساوي نصابا من حرز من له فذكر أنه يشمل الخسيس من حطب وحشيش وان يسرأ أخذ
مثلهما بسبب ماله من أرض مباحة كصحراء ورابعها يتفرع على ما تقدم أي نصاب قوله أن يسرق
ما قيمته نصاب وقت الحراج فذكر أن عموم الأدلة تدل على قبول ذلك لما هو معرض للتلغ
كالاطعمة والنواكح ونحوهما مد * (فروع) * اذا بشر قبر فان كان التبر في بيت محرر فقطع
بسرقة الكفن منه وكذا يقطع اذا كان القبر بقبرة بطرف العمارة على الاصح ومنه تربة
الازليكية وتربة الرميثة فيقطع السارق منهما وان اتسعت أطرافها وينبغي أن يحمل ذلك
مالم تنفع السرقة في وقت يعد شعور الناس فيه بالسارق والا فلا قطع حينئذ اه ع ش على مد
وان كان بمنزلة فلا قطع على الاصح قال في الروضة وعزاء الامام الى جامعير الاضباب ولو وضع
في القبر شي سوى الكفن قال في الروضة قال الامام ان كان القبر في بيت تعلق التلع بسرقة
وان كان في المقابر فوجهان أحدهما يوجب قطع الجمهور لا قطع به للعادة بخلاف الكفن
لان الشرع قطع فيه النباش وجعله محررا للضرورة الكفن والدفن اه قال الزيادي ولا أثر
لاخراج الكفن الشرعي من الممد الى قضا القبر لانه لم يخرج من تمام الحرز وبجانب بعضهم
اشتراط كون كل من القبر والميت محترما ليخرج قبر في أرض موصوبة وميت حربي ولو سرق ثوبا
من حجام وهناك حارس قطع بشرط الاول استعانة الحارس الثاني دخول السارق
بتصدي السرقة فان دخل على العادة وسرق لم يقطع الثالث أن يخرج السارق الثياب من الحجام

فإن سرق
من حرز
شريكه
فلا قطع
بها

كما في الروضة عن فتاوى الغزالي اه سم وهو أي الكفن كالعارية للميت لأن نقل المالك اليه
غير ممكن فهو ملك لمن كفنه من وارث أو أجنبي فيخاصم مكفنه سارقه فان كفن من التركة
خاصمه الورثة واقتسموه أو من مال أجنبي أو سيد أو بيت المال خاصمه المالك في الأولين
والامام في الثالثة ومتى ضاع قبل قسمة التركة وجب ابداله منها فان قسمت أو لم تكن
فعلى المسلمين اه زى (قوله ولم يقدر عليه) أي على ثمنه (قوله بسرقة حطب الخ) أي
بعد حيازته مما أوكنا في صحراء محرونة بحارس وكذا الثمار على الاشجار ان كان لها حارس
وأمأنفس الاشجار فان كانت في البيوت كانت محرونة والافلا بد من حارس (قوله لذلك)
أي لعموم الادلة (قوله وبماء وتراب) وقيل لا يقطع بسرقة ماء من حرز مثله وعليه الغرم لقوله
عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلا قال في القواعد ويحرم
على الشخص أن يأخذ متاع الغير على وجه المزاح لأن فيه ترويعا لقلبه اه سم وحل وتردد
الزركشي في سرقة مصنف موقوف للقراءة فيه في المسجد والوجه عدم القطع ولو غير قارئ
لشبهة الاتقاع به بالاستماع للقارئ فيه كقناديل الاسراج اه شرح ابن حجر وقناديل جمع
قنديل وهو بكسر القاف معروف ووزنه فعليل لا فتعيل وفتح القاف لمن مشهور اه شوبري
(قوله لما مر) أي لعموم الادلة (قوله نعم لو كان المكروه الخ) عبارة البرماوى نعم يقطع ان اكروه
أجمعيما يعتقد الطاعة وكذا لو نهب الحرز ثم أمر صياغير ميمراً ونحوه بالخراج منه فأخرج
فانه يقطع الامر أيضا فان أمر ميمراً أو قرداً به فلا قطع لانه ليس آله ولان الحيوان اختيارا
فان قلت لو علم القتل ثم أرسله على انسان فقتله فانه يضمن فهلا وجب عليه الحد هنا قلت
أجيب بأن الحد انما يجب بالباشرة دون السبب بخلاف القتل ثم ان القرد مثال فيقاس عليه
كل حيوان معلوم ولو عزم على عقره فأخرج نصاباً من حرزه هل يقطع أو لا الظاهر الثاني
كما لو أكره بالغاً ميمراً على الاخراج فانه لا قطع على واحد منهما اه ثم رأيت للدميري في حياة
الحيوان الكبرى ما نصه لو علم قرده النزول الى الدار واخراج المتاع منها ثم نهب وأرسل القرد
فأخرج المتاع ينبغي أن لا يقطع لان الحيوان اختيارا ونقل البغوى أن المرأة لو مكنت
من نفسها قرداً فوطئها فعليه ما على واطئ البهيمة فتعزى في الاصح وتحد في قول وتقتل في قول
(قوله ويقطع مسلم وذمى بجمال مسلم وذمى) صورته أربع والأظهر قطع أحد الزوجين
بالآخر أي بسرقة ماله المحرز عنه لعموم الادلة وشبهة استحقاقها النفقة والفسوة
في ماله لا أثر لها لانها مقدرة محدودة وبه فارقت البعض والفقن وأيضاً فالغرض أن ليس لها
عنده شيء منها فان فرض أن لها شيئاً من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم تقطع
كدائن سرق مال مدته بقصد ذلك وان لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم ولو ادعى
بحود مدونه أو بمطالبة صدق كما يحتمل الاذرى لاحتمال صدقه اه شرح ممر وقوله المحرز
عنه أي بان يكون في بيت آخر غير الذي هما فيه أمالو كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال
في صندوق يقفل مثلاً وأخذ به المال الذي هو فيه من هذا البيت أي فلا قطع بذلك لانه غير
محرز بالنسبة له بخلاف ما اذا فتح الصندوق وأخذ منه ثم باق يقطع وان كان في بيت واحد
لان الصندوق حرز لما فيه فعل كونه لا يقطع بالصندوق اذا كان في بيت واحد اذا أخذ

نعم لو كان المكروه الخ
عبارة البرماوى نعم يقطع ان اكروه
أجمعيما يعتقد الطاعة وكذا لو نهب
الحرز ثم أمر صياغير ميمراً ونحوه
بالخراج منه فأخرج فانه يقطع
الامر أيضا فان أمر ميمراً أو قرداً
به فلا قطع لانه ليس آله ولان
الحيوان اختيارا فان قلت لو علم
القتل ثم أرسله على انسان فقتله
فانه يضمن فهلا وجب عليه الحد
هنا قلت أجيب بأن الحد انما يجب
بالباشرة دون السبب بخلاف القتل
ثم ان القرد مثال فيقاس عليه كل
حيوان معلوم ولو عزم على عقره
فأخرج نصاباً من حرزه هل يقطع
أو لا الظاهر الثاني كما لو أكره
بالغاً ميمراً على الاخراج فانه لا
قطع على واحد منهما اه ثم رأيت
للددميري في حياة الحيوان الكبرى
ما نصه لو علم قرده النزول الى
الدار واخراج المتاع منها ثم نهب
وأرسل القرد فأخرج المتاع ينبغي
أن لا يقطع لان الحيوان اختيارا
ونقل البغوى أن المرأة لو مكنت
من نفسها قرداً فوطئها فعليه ما
على واطئ البهيمة فتعزى في
الاصح وتحد في قول وتقتل في
قول (قوله ويقطع مسلم وذمى
بجمال مسلم وذمى) صورته أربع
والأظهر قطع أحد الزوجين
بالآخر أي بسرقة ماله المحرز
عنه لعموم الادلة وشبهة استحقاقها
النفقة والفسوة في ماله لا أثر
لها لانها مقدرة محدودة وبه
فارقت البعض والفقن وأيضاً
فالغرض أن ليس لها عنده شيء
منها فان فرض أن لها شيئاً من
ذلك حال السرقة وأخذته بقصد
الاستيفاء لم تقطع كدائن سرق
مال مدته بقصد ذلك وان لم توجد
شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم
ولو ادعى بحود مدونه أو بمطالبة
صدق كما يحتمل الاذرى لاحتمال
صدقه اه شرح ممر وقوله المحرز
عنه أي بان يكون في بيت آخر غير
الذي هما فيه أمالو كان في بيت
واحد فلا قطع ولو كان المال في
صندوق يقفل مثلاً وأخذ به المال
الذي هو فيه من هذا البيت أي فلا
قطع بذلك لانه غير محرز بالنسبة
له بخلاف ما اذا فتح الصندوق
وأخذ منه ثم باق يقطع وان كان
في بيت واحد لان الصندوق حرز لما
فيه فعل كونه لا يقطع بالصندوق
اذا كان في بيت واحد اذا أخذ

ولم يقدر عليه لم يقطع وكذا من آذنه له
في الدخول إلى داراً وحانوت لشراء
أو غيره فسرق كما ربحه ابن المقرئ
يقطع بسرقة خطيب وحشيش ونحوهما
كصبيد لعصوم الأدلة ولا أثر لكونها
مباحة الأصل ويقطع بسرقة معرض
للتلف كهريسة وقواكه ويقول لذلك
وبعاء وتراب ودهن وخشب علم شرعي
وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح لما مر
فان لم يكن نافعاً مباحاً قوم الورق
والجلد فان بلغا نسياباً قطع والافلا
والسابع كونه مختاراً فلا يقطع المكروه
يفتح الرأى على السرقة لرفع القلم عنه
كالصبي والمجنون ولا يقطع المكروه
كسرها أيضاً نعم لو كان المكروه بالفتح
غير مميز لهجة أو غيرهما قطع المكروه له
والثامن كونه ملترماً لا أحكام فلا يقطع
حرب لعدم الترامه ويقطع مسلم وذمي
بمال مسلم وذمي أما قطع المسلم بماله
المسلم فبالاجماع

وأما قطعه بمال الذي فعل المشهور لانه معصوم بذمته ولا يقطع مسلم ولا ذى بمال معاهد ومؤمن كما لا يقطع المعاهد والمؤمن بسرقته مال ذى أو مسلم لانه لم يلتزم الاحكام (١٧٦) فأشبه الحربى والتاسع كونه محتربا فلما أخرج مسلم أو ذى خيرا ولو محتربة

وخنزيرا وكلبا ولو مقتنى وجلد ميت بلا دية فلا قطع لان ما ذكر ليس بمال أما المدبوغ غنية قطع به حتى لو ديفعه السارق في الحرز ثم أخرجه وهو يساوى نصاب سرقة فانه يقطع به اذا قلنا بأنه للمغصوب منه اذا ديفعه الغاصب وهو الاسخ ومثله كما قال البلقينى اذا صار الخمر خلا بعد وضع السارق يده عليه وقبل اخراجه من الحرز فان بلغ اناه الخمر نصابا قطع به لانه سرق نصابا من حرز لا شبهة له فيه كما اذا سرق اناه فيه بول فانه يقطع باتساق كما قاله الماوردى وغيره هذا اذا قصد باخراج ذلك السرقة أما اذا قصد تغييرها بدخوله أو باخراجها فلا قطع وسواء أخرجهما فى الاولى أو دخل فى الثانية بقصد السرقة أم لا كما هو قضية كلام الروض فيهما وكلام أصله فى الثانية ولا قطع فى أخذ ما سلب الشرع على كسره كزمار وصنم وصليب وطنبور لان التوصل الى ازالة المعصية مندوب اليه فصار شبهة كإزالة الخمر فان بلغ مكسره نصابا قطع لانه سرق نصابا من حرزه هذا اذا لم يقصد التغيير فى الروضة فان قصد باخراجه يسر تغيير فلا قطع ولا فرق بين أن يكون لمسلم أو ذى أو يقطع بسرقته ما لا يحل الانتفاع به من الكتب اذا كان الجلد والقرطاس يبلغ نصابا وبسرقة اناه النقد لان استعماله يباح عند الضرورة الا ان أخرجه من الحرز ليسهره بالكسر ولو كسر اناه الخمر والطنبور ونحوه أو اناه النقد فى الحرز ثم أخرجه قطع ان يبلغ نصابا كحكم الصحيح والعاشر كون الملك فى النصاب تاما قويا كما قاله فى الروضة فلا يقطع مسلم

الصندوق بالذى فيه من غير فتح (قوله فأشبه) أى كل من المعاهد والمؤمن اه (قوله كونه محتربا) أى ما لا يحتربا كما يدل عليه قوله الا فى ولو محتربة الخ قال بعضهم والصواب اسقاط هذا الشرط اذ هو خارج بما تقدم فى قول المتن نصابا اذ هو لا يكون الا مالا (قوله فلما أخرج) لم يقل سرق لان أخذ ما ذكر لا يسمى سرقة لانها أخذ المال الخ وهذا لا يسمى مالا (قوله وجلد ميت) الذى بخطه ميتة (قوله فان بلغ اناه الخمر) مقابل لمخدوف أى هذا ان لم يبلغ اناه الخمر نصابا (قوله هذا) أى كونه يقطع باناء الخمر (قوله أما اذا قصد تغييرها) أى بالاراقة وقوله بدخوله أى للحرز (قوله فى الاولى) هى قوله اذا قصد تغييرها بدخوله والثانية هى قوله أو باخراجها وقوله وسواء راجع لكل منهما وقوله بقصد السرقة أم لا متعلق بأخرجها وبقوله أو دخل على وجه التنازع (قوله وطنبور) هو بالنظم فارسي معرب والطنبور بالكسر لغة فيه اه مختار (قوله فان بلغ مكسره) المراد بكسره خشبه وأجزاؤه من الجبال على فرض لو فصلت وأزيلت صورته ما ليس المراد الكسر الحقيقي (قوله هذا) أى محل كونه يقطع بكسره ان بلغ نصابا (قوله ما لا يحل) ليس هذا مكررا مع ما تقدم بل هو أعم لان ما تقدم خاص بالشعر المحترم وما هنا أعم من الشعر وغيره (قوله والقرطاس) أى الورق وحاصل السرقة بين تقويم المباح والمحرم أن المباح يقوم بهيته مكتوبا مع الجلد والمحترم يقوم الورق بفرض كونه أبيض من غير كتابة (قوله يبلغ نصابا) هذا قد تقدم فهو مكرر (قوله ليسهره بالكسر) أى ليسهر كسره بين الناس وقال مد أى لينظر اليه فى ازالة المنكر (قوله ولو كسر اناه الخمر) مقابل لمخدوف أى ما تقدم اذا سرقها صحيحه فان كسرها قبل اخراجها ثم أخرجهما فذلك أى ان يبلغ نصابا قطع والا فلا كحكم الصحيح ومحل القطع فى الجميع مالم يقصد ازالة المعصية سواء قبل الدخول أو وقت الانخراج والا فلا قطع (قوله والطنبور ونحوه) أى كالزمار والصنم والصليب كحكم الصحيح أى كحكم الاناء الصحيح اذا سرقه لا بقصد التغيير كما مر (قوله أو اناه النقد) وتعتبر قيمته بهيته وصورته والشرع يثبت بين آلات الملاهي أن هذا محرم لعارض دون ذلك ولهذا الاتباع الا للضرورة (قوله والعاشر الخ) قال بعضهم الاولى حذف هذا الشرط وما أخرجه به يخرج بالشرط السادس وهو عدم الشبهة وأينما عني كون الملك تاما قويا وما عني كون الملك غير تام وغير قوى فى المسائل التى أخرجهما الا أن يقال المراد بالملك التام القوى أن يكون ماله كغيره سواء كان واحدا أو متعددا والمراد بكون الملك فيما أخرجه غير تام الخ أن الحق لجميع المسلمين لا يختص به واحد دون آخر والتعبير بالملك فيه نوع مساهمة لانه لا ملك وانما هو استحقاق انتفاع (قوله تاما قويا) يقتضى أن المسلمين يملكون حصر المسجد ونحوها ملكا ضعيفا وليس كذلك اذا ثبت لهم الاختصاص لا الملك فى هذا الكلام نظروا وقد يقال قوله تاما قويا أى بأن يختص به معين أخذ ما بهدم (قوله فلا يقطع مسلم) يتأمل تفريعه على كون الملك تاما قويا فقد يقال ما عني كون الملك فى هذا غير تام وغير قوى الا أن يقال ما للمسلمين فيه حق مما هو مملوك فلكم غير تام وغير قوى فالمراد بالقوى أن يختص به معين اه مد وعلى كل فقيه تساهل وقد أخرجه شيخ الاسلام بشرط عدم الشبهة للسارق وما ذكر فيه له شبهة

بسرقة حصر المسجد المدة اللازمة لعمله
ولا سائر ما يقرش فيه ولا تضاديل
تسرج فيه لأن ذلك مصلحة المسلمين
فله فيه حق كمال بيت المال وخروج
بالمدة حصر الزينة فيقطع فيها كماله
ابن المقري وبالمسلم الذي فيقطع
لعدم الشبهة وينبغي أن يكون بلاط
المسجد كحصر المدة لا لا يستعمل
ويقطع المسلم بسرقه باب المسجد
وجذعه ونازيه وسواربه وقوفه
وقناديل زينة فيه لأن الباب لتحصين
والجذع ونحوه للعمارة ولعدم الشبهة
في التضاديل ويلحق به ما ستر الكعبة
أن خط عليها لأنه حديث محرر وينبغي
أن يكون ستر المتبرك ذلك أن خط عليه
ولومرقة المسلم من مال بيت المال شيئا
نظر أن أفرز لطائفة كذوى القربى
والمساكين وكان منهم أو أصله أو فرعه
فلا قطع وإن أفرز لطائفة ليس هو منهم
ولا أصله ولا فرعه قطع إذا شبه له
في ذلك وإن لم يفرز لطائفة فإن كان له
حق في المبروق كمال المصالح سواء
أكان فقيرا أم غنيا وكصدقة وهو فقير
أو غارم لذات البين أو عازرة لا يقطع
في المسئلة الأولى أمافي الأولى فلا بد حقا
وإن كان غنيا كما مر لأن ذلك قد
يصرف في عمارة المساجد والرباطات
والقناطر فيتنفع به الفقى والفقير من
المساكين لأن ذلك مخصوص بهم خلاف
الذي يقطع بذلك ولا نظر إلى أنساق
الامام عليه عند الحاجة لأنه إنما ينفع
عليه لضرورة وبشرط الضمان كما ينفع
على المظطر بشرط الضمان راتقاعه
بالقناطر والرباطات بالبيعة من حيث
أنه قاطن بدار الاسلام لا لاخذ حاسبه
بحق فيها

شبهة (قوله حصر المسجد) أي إذا كان عاملا إذا كان خاصا بجماعة فالوقوف عليهم
يفصل فيهم التفصيل الذي في الشارح وأما غيرهم فيقطع مطلقا م (قوله ولا سائر
ما يقرش فيه) كالساعات والسجادات ولو في بعض الأيام كالجمع والاعياد وقره المدة
للزينة انظر ما المراد بالمدة للزينة فإن الحصر إذا فرشت ولو يوم العيد فهو معة للاستعمال
فلمصل المراد بها حصر أو سجادات تعلق على الشيطان في بعض الأيام للزينة لأنه لا استعمال
حينئذ اه ومثل الحصر المتبرك وكذا وكفى الواعظ وإن لم يكن السارق خطيبا ولا واعظا
ولا مؤذنا ولا يقطع بسرقه بكرة ثم سبله على المعتقد كافي حل على التمسح وينبغي أن يقطع بذلك
أبواب الاخيلة لأنها تنفذ للستر بها عن أعين الناس ع ش على م (قوله كمال بيت المال)
ظاهره وإن زاد على ما يستحقه قدر ربع دينار كافي المال المتبرك اه سم (قوله حصر
الزينة) وهي التي تفرش في الأعياد ونحوها كالجمع شيئا خلافا لمن خصها التي تبسط على
الشيطان (قوله وبالمسلم الذي) وكذا مسلم لا يستحق الانتفاع بها بأن اختص بطائفة ليس
هو منهم كما هو قضية التعديل زي ومثله في شرح م قال ع ش عليه وأيس منه أروقة
الجامع الأثر فإن الاختصاص بمن فيها عارض إذا مل المسجد انما وقت للصلاة والمجاورة به
من أصلها طائفة (قوله فيقطع) وأما سرقته من كناسهم فينبغي أن يجري فيه تفصيل المسلم
في سرقته من المسجد ع ش على م (قوله بلاط المسجد) ورخامه الذي في أرضه أما ما في
جداره فيقطع به والكلام في غير البواب أما هو فلا يقطع أصلا لأنه غير محرر عليه ومثله المجاورون
فيه (قوله باب المسجد) ويلحق به ستر الكعبة فيقطع سارقه على المذهب أن خط عليها لأنه
حديث محرر وينبغي أن يكون ستر المتبرك ذلك أن خط عليه وكذا يقال مثل ذلك في ستر الأولياء
اه شرح م روع ش وسيد كره الشارح (قوله وجذعه) أي ما يمر عليه بأن يجعل
السقف عليه وكذا السقف فيقطع به لأنه إنما يقصد وضعها صيانة لا انتفاع الناس فلا يعمل
فيه نحو حصة بقصد رطابة الناس من نحو البرد فلا قطع ومن ذلك ما ينفذ به نحو حصة في سقته
لادفع نحو البرد الحاصل منها على الناس اه م ر شوبري (قوله ونازيه) هو ما يعمل في أسفل
الجدار من خشب ونحوه اه شيئا قال في الصباح أريد الحائط نازير اجعلت له من أسفل
كالأزار (قوله وسواربه) أي عواميده وقناديل زينة بالاضافة والحاصل أن كل ما كان
لتحصين المسجد ونظفه كالبواب وسقفه وما كان للزينة يقطع بسرقه وما يتنفع به لا قطع
بسرقه ومثل قناديل الزينة ما هي معلقة به من نحو سبله حل (قوله وينبغي أن يكون
ستر المتبرك) وكذا حيازة الامام المختصة به اه خ ض (قوله وإن لم يفرز لطائفة) لعل أراد
لطائفة معينة والافه ومفرز متميز عن غيره من أموال بيت المال (قوله كمال المصالح) هذه هي
المسئلة الأولى (قوله وكصدقة) أي واجبة وهي الزكاة بدليل قوله أو غارم لذات البين
أو عازل لأن حقهم في الزكاة لا في صدقة التطوع وهذه هي المسئلة الثانية (قوله يقطع بذلك)
أي بما يتعلق بالمسجد وما يتعلق ببيت المال (قوله وبشرط الضمان) أي لأنه إذا لم يرجع
عليه بما دفعه اه م د (قوله بالبيعة) أي فلا نظر إليه في رفع الحد وهل يشكل بماهية أي
في المبرق ما لا موقوف على الوجوه عامة حيث لا يقطع ولو كان السارق ذميا لا يبيعه

وأما في الثانية فلا استحقاقه بخلاف
الغنى فإنه يتطوع لعدم استحقاقه
الأذا كان غاريا أو غارما لذات البين
فلا يقطع لما مر فإن لم يكن له
في بيت المال حق قطع لا تنفاه التبعية
(فرع) لو سرق شخص المحض
الموقوف على القراءة لم يقطع إذا كان
قارئاً لأن له فيه حقاً وكذا إن كان غير
قارئاً لأنه ربما تعلم منه قال الزركشي
أو دفعه إلى من يقرأ فيه لاستماع
الحاضرين ويقطع بموقوف على غيره
لأنه مال محرز ولو سرق ما لا موقوفاً
على الجهات العامة أو على وجوه الخير
لم يقطع وإن كان السارق ذمياً لأنه تبع
للمسلمين *(تنبيه)* قد تقدم أن
المصنف ترك الركن الثالث وهو
السرقه وهي أخذ المال خفية كما مر
وحينئذ لا يقطع محتلس وهو من يتقدم
الهرب من غير غلبة مع معاينة المالك
ولا منتهب وهو من يأخذ ما لمعهدا
على القوة والغلبة ولا منكرو دعيه
وعارية حديث ليس على المحتلس
والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي
وفرق من حيث المعنى بينهم وبين
السارق بأن السارق يأخذ المال
خفية ولا يتأني منعه فشرع القطع
فجراله وهو لا يتصدونه عياناً فيمكن
منعهم بالسلطان وغيره كذا قاله
الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على
الاعليب والأفالجاحد لا يقصد الأخذ
عند مجرده عياناً فلا يمكن منعه
بسلطان ولا غيره وفروع الباب كثيرة
ومحل ذكرها المبسوطات وفيما ذكرناه
كفاية لقارئ هذا الكتاب (وتقطع
فيه) أي السارق

أولا يفرق بقوة التبعية ثم باعتبار وقفه على نفس الجهة التي بها انتفاع التابع والمتبوع
بخلاف ما هنا فإنه لم يخص تلك الجهة بل لما كان قد يصرف فيما ينتفع به المسلمون كان شبهة
لهم بخلاف غيرهم لضعف الشبهة بعدم تعيينه في الصرف لما به الانتفاع اهـ وأقر بعضهم الفرق
وحاصله أن التبعية في مال المصالح ضعيفة والتبعية في الموقوف على الجهات العامة قوية لتعين
هذه الجهة الانتفاع بخلاف مال المصالح اهـ مد (قوله وأما في الثانية) وهي الصدقة أي الزكاة
(قوله فلا يقطع لما مر) أي لاستحقاقه (قوله فإن لم يكن له في بيت المال حق) كان
الأولى حذفه لأنه إن كان متعلقاً بمال المصالح فالغنى وإن لم يكن له فيه حق فلم يبق غيرهما حق
يخرجه بذلك وإن أخرجه الذي فذكره الشارح سابقاً وإن كان متعلقاً بصدقة الصدقة
فإن كان المراد به الغنى فقد أخرجه قبل ذلك فتعين عدم ذكره حينئذ ولا يصح أن يراد به الذي
لأن الشارح أخرجه أيضاً وقوله فإن لم يكن له في بيت المال أي وكان الأخذ من غير مال
المصالح اهـ شيخنا (قوله ويتطوع بموقوف على غيره) أي ممن ليس نحو أصله وفرعه
ولا مشارك له في صفة من صفاته المعبرة في الوقف إذا لا شبهة له فيه حينئذ اهـ مر (قوله
موقوفاً على الجهات العامة) كطاسة السيل (قوله أو على وجوه الخير) كركب موقوف
على من يركبها (قوله لأنه تبع للمسلمين) لا يتأني منعه في سرقة بيت المال حيث يقطع به
الذي ولا نظر للصرف منه في المصالح العامة التي ينتفع بها العامة لهذا المصالح فيقويت فيه
الشبهة بخلاف ذلك كما تقدم اهـ مد (قوله محتلس) أي محتلف حل (قوله وهو من
يأخذ عياناً) وما قيل من أن تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرجه يرد
بأن لا قاطع شروطاً يتميز به فلم يشمل الإطلاق شرح مر (قوله ولا منكرو دعيه الخ) خلافاً
للامام أحمد في القطع بالعارية اهـ برماوى (قوله وتقطع يده الخ) لما فرغ من الشروط
الموجبة للقطع والشبهة المسقطه لشرع في الحكم المترتب على السرقة وهو القطع فقال وتقطع
يده الخ أي بعد طلب المالك المال وثبوت السرقة بشروطها والإفلاق قطع في الحال لاحتمال
أن يعفوا عن المالك فيسقط القطع أو يقر المالك بأن المال للسارق فيسقط أيضاً وإن كذبه السارق
والقاطع الامام أو السيدان كان المقطوع عبداً فإن كان حرّاً فالامام فقط أو نائبه ولا يجوز
الأذن لعدو الجاني لتلايعه ولا لكاfer في مسلم ويجوز للامام أن يستوفي من نفسه في قتل وقطع
ولو في سرقة لاني جاد ونحوه لا تهام عدم ايلام نفسه ولا يأنم بقتله نفسه كما في قتل على
الجلال وبه يلغز ويقال لتأنيهم قتل نفسه ولا يأنم عليه فافهم فإن كان المالك صبياً أو مجنوناً
انظر كمالهما لأنهما وعباً بأحاله ذلك بعد فسق القطع اهـ اج وعبارة المنهيج ولا قطع الإبطال
من مالك فلما أقر بسرقة لغائب أو صبي أو مجنون أو لفسقه فمما يظهر لم يقطع حالاً لاحتمال
أن يقر أنه كان له أو أقر بزنا بأمته أي الغائب حدثاً حالاً لأن حد الزنا لا يشوقف على الطلب اهـ
وقوله الإبطال للمال وظاهر كلامه أن ذلك بعد ثبوت سرقة وهو مشكل مع قولهم
يقطع ولو أبرأ المالك من المال المسروق أو وهبه له والمفهوم من كلامه غيره أن طلبه للمال يثبت
سرقة وإذا ثبت سرقة لا يسقط القطع وإن فرض أنه أبرأه من المال بعد ثبوت سرقة وعلى هذا
لا اشكال حل أي فالمدار على ثبوت السرقة والمال وإن أبرأ منه ثم قرره شيخنا وإيسر المدحوب

خصوص الايهاء ~~نكاحا~~ قاله سم قال الناصري ولوقطع الامام قبل الطلب فلا ضمان عليه
وان سرى الى النفس اه م رشوبري * (قرع) * بسن اصاحب المال العقوق عن السارق
قبل رفع الامر الحاكم وبعد يتنوع عليه وعلى الحاكم وفي الميزي أن معاوية عفا عن سارق
حين أنشدته أمته

يعني يا أمير المؤمنين أعيد هذا * يقولون أن تأتي نكالا يشبهها
فلا خير في الدنيا وكانت خبيثة * اذا ما شئنا في فارقتها يمينها

فعفا عنها وهذا مذهب صحابي فلا يرد اه رجاني (قوله اليماني) ولو سلا حيث أمن نزف الدم
والا فرجله اليسرى وهذا حيث كان الشلل متقدما على السرقة أما لو سرق فسلت يمينه
ولم يؤمن من نزف الدم أو سقطت باقة أو بغيره فافسقط القطع سم وعبارة البرماوى قوله
اليماني أى ان اتفردت ولو معيبة أو ناقصة أو سلا ان أمن نزف الدم أو زائدة الاصابع
أو فاقدها خلقه أو عرضا فان تعددت كفى الاصل منها ان عرف أو واحدة ان اشبهه وعلى هذا
لو سرق ثانيا قطعت الثانية وحينئذ ترد هذه على قول المصنف فان سرق ثانيا قطعت رجله
اليسرى وقد يقال لا ترد لان كلامه مبنى على الحاققة المعتادة ^{كان عليه بغير رجل} والحكمة في البداهة باليمين
أن البطش بها أقوى ولان الغالب كون السرقة بها فكان قطعها أزدع وحكمة التعلق بالرجل
أيضا أنه في السرقة يأخذ بيده ويمشى برجله سم على المنهج (قوله فاقطعوا أيديهما) دليل
لقوله وتقطع وقوله وقرئ شاذ دليل لقوله اليماني ولو أخرج السارق للجلاد يساره فقطعها فان
قال المخرج ظننتها اليماني أو أنها تجزى أجزائه والافلالان العبرة في الاداء بقصد الدافع وهذه
طريقة يومية الى ترجيحها كلام الروضة وصححها الراغبى في آخر باب استيفاء القصاص
والمصنف في صححه وصححه الاسنوى وان حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يستل الجلاد فان
قال ظننتها اليماني أو أنها تجزى عنها وحلف لزمته الدية وأجزأته أو علمتها اليسار وأنها لا تجزى
لزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بذلها عن اليمين أو أبا حنيفة لم تجزى وجرم بها ابن المقرئ اه م
وعبارة المنهج وشرحه ولو قال مستحق قود الباني الحز العاقل أخرجها فأخرج يسار سواء
أكان عالما بها أو بغيره أم لا وقصد أبا حنيفة قطعها المستحق فهدرة أى لا قود فيها ولا دية
وان لم يقطع بالاذن في القطع سواء علم القاطع أنها اليسار أم لا ويعزى في العلم أو قصد جعلها
عنها أى من اليمين ظانا بجزائها عنهما أو أخرجهما دهسا وظنه اليمين أو ظن القاطع الاجزاء مفدية
تجب لها أى اليسار لانه لم يبدلها محجبا فلا قودا لها لسايط مخرجها يجعلها عوضا في الاولى
وللهشة القرية في مثل ذلك في الثانية بقسميها ويبقى قود اليمين في المسائل الثلاث لانه
لم يستوفه ولا عني عنه لكنه يؤخر حتى تنبذ يساره الا في ظن القاطع الاجزاء عنها فلا قود لها
بل تجب لها دية فان قال القاطع وقد دهس المخرج ظننت أنه أبا حنيفة وجب القود في اليسار وكذا
لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزى عن اليمين أو دهشت اه وقوله للباني الحز العاقل أما
القن فقصده الاباحة لا يهدر يساره لان الحق ليس به لكن الوجه أنه يسقط قودها اذا كان
القاطع قننا وأما المجنون فلا عبرة باخراجه ثم ان علم المقتص قطع والالزمت الدية كما في زى
وبرماوى وقوله سواء كان عالما بغيره صور أربع وهى كونه عالما بأنها اليسار وأنها لا تجزى

(اليماني) قال تعالى فاقطعوا أيديهما
وقرئ شاذ فاقطعوا أيديهما والقراءة
الشاذة كغير الواحد في الاحتجاج بها
ويكتفى بالقطع

أولاً أن الأجزاء أوجهل الحال أولم يعلم بالحكم بالكلية فهذه هي الأربع وعلى كل أتم أن يلتقط
أولاً أن صورته أن تضرب في الأربع ثمانية فهذه أحوال المخرج وأما القاطع فله أحوال
أيضاً وهي علمه بأنها اليسار وأنها لا تجزئ أوجهل الحال أو قال ظننت الأجزاء أو قال غفلت
فهذه أربعة أحوال تضرب في ثمانية أحوال المخرج يكون الحاصل اثنين وثلاثين وفي كل
المخرج قاصداً باحتواء القاطع أتم أن يعلم الإباحة أولاً أن صورته أن تضرب في العدد
الذي كور يكون الحاصل بالضرب أربعة وستين فهي في هذه كلها مهددة لا قود فيها ولا دية
فإن قصد المخرج جعلها عنهما وأخرجها دهاً وظنهما اليقين أو ظن القاطع الأجزاء فدية تجب له
في هذه الثلاث فإن قال القاطع وقد دهن المخرج ظننت أنه أباحها أو علمت أنها اليسار وأنها
لا تجزئ أو دهننت وجب القود في هذه الثلاث على القاطع هذا حكم ما يتعلق باليسار وأما ما
الحيث عليه اليقين فقودها باق في هذه الصور السبعين إلا في ظن القاطع الأجزاء فيسقط القود
فيها وفيها الدية وهذا كله يؤخذ من متن المنهج وشرحه كما قرره شيخنا العزيزي وقال الزيادة
حاصل مسألة الدهشة أن يقال اليسار مضمونة مطلقاً إذا قصد المخرج باحتوائها لا يجب فيها
قصاص إلا إذا قال المخرج دهننت وقال القاطع علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظننت أنه
أباحها أو دهننت أيضاً ويبقى قصاص اليقين إلا إذا أخذها عوضاً ولو أباحها المخرج وأخصر
من هذا أن يقال إن المخرج إن قصد الإباحة هدرت يده والافهي مضمونة بالدية إلا في حالة
الدهشة في القصاص واليمين قصاص باق إذا أخذ اليسار عوضاً ونظم بعضهم ذلك فقال

إن اليسار مطلقاً قد ضمنت * مالم يصبها مخرج ككلمات
وفي الضمان دية إلا الدهش * فبالقصاص حكمها قد انتفى
قصاص هذه اليقين باق * مالم ير التمسويض باتفاق

وفي قول علي الجلال حاصل مسألة الدهشة أن يقال إن اليقين فيها القود إلا أن ظن القاطع
أجزاء اليسار عنها أو قصد أنها عوض عنها وأن اليسار مهددة في قصد المخرج الإباحة مطلقاً
وفيها القود إن دهننتها أو علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظن أباحها والافالدية اه
(قوله أو زائدتها) أي على المعتمد فيهما وقيل يعدل إلى الرجل فيهما اه مر فالغاية لار
على القول الضعيف (قوله أو سرق مراراً) معطوف على الغاية وقوله لا اتحاد السبب
وهي السرقة (قوله يكتفي بحد واحد) أي حيث تأخر عن الجميع اه ع ش وإنما
تعددت الكفارة فيما لو لبس أو تطيب في الأحرار في مجالس مع اتحاد السبب لأن فيها حقاً
لا آدمي لأنها تصرف إليه فلم تدخل بخلاف الحد اه شرح الروض (قوله وكاليد اليقين
في ذلك) أي في الاكتفاء بقطعه بعد السرقة مراراً وفي الاكتفاء بالمعينة (قوله في مفصل
الكف) أي مما اتصل بالزند (قوله مما يلي الأبهام) أي أصل الأبهام فأصل الأبهام فاصل بين
الكوع والأبهام وعبارة القاموس والمصباح الكوع بالضم والكاع طرفة الزند الذي يلي
الأبهام فإذا قطعت كفه فالكوع باق لأنه رأس الساعد الذي يلي الأبهام والكرسوع
والرسغ كذلك والاول مما يلي الخنصر وقول الشارح والبوع هو العظم الذي عند أصل إبهام
الرجل أي المتصل بإبهامها فليس نظير الكوع لأن ذلك في رأس الزند كما مر قال بعضهم

ولو كانت معيبة كقوله
الاصابع أو زائدتها العموم الآية
ولأن الغرض التكميل بخلاف القود
فانه مبني على المماثلة كما مر أو سرق
مراراً قبل قطعها لا اتحاد السبب
كما لو زنى أو شرب مراراً يكتفي بحد واحد
واحد وكاليد اليقين في ذلك غيرها كما هو
ظاهر وانعقد الإجماع على قطعها (من
مفصل الكوع) بضم الكاف وهو
العظم الذي في مفصل الكف مما يلي
الأبهام وما يلي الخنصر اسمه الكرسوع
والبوع هو العظم الذي عند أصل
إبهام الرجل

ومنه قولهم النقي من لا يعرف ككوعه من بوعه أي ما يذرى لعباوته ما اسم (١٨١) العظم الذي عند كل إبهام من أصبع

يديه من العظم الذي عند كل إبهام من رجليه (فان سرق ثانيا) بعد قطع يثاه (قطعت رجله اليسرى) بعد اندمال يده اليمنى ثلاثي يفضي التوالى الى الهلاك وتقطع من المفصل الذي بين الساق والقدم للاتباع في ذلك (فان سرق ثانيا) بعد قطع رجله اليسرى (قطعت يده اليسرى) بعد اندمال رجله اليسرى لملمر (فان سرق رابعا) بعد قطع يده اليسرى (قطعت رجله اليسرى) بعد اندمال يده اليسرى لما تروا ناعا قطع من خلاف لما روى الشافعي ان السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وحكمته لثلاث يفت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كما في قطع الطريق (فان سرق بعد ذلك) أي بعد قطع أعضائه الأربعة (عز) على المشهور لانه لم يبق في نكاله بعد ما ذكر الا التعزير كما لو سقطت أطرافه أولا (وقيل) لا يبرحه حيث تده تعزير بل (يقتل) وهذا ما حكاه الامام عن القديم لوروده في حديث رواه الأربعة قال في الروضة انه منسوخ أو مؤول على أنه صلى الله عليه وسلم قتله لاستقلاله أو لسبب آخر انتهى والامام أطلق حكاية هذا القول عن القديم كما تراهم وقيل المصنف بكونه (صبرا) قال بعض شارحيه ولم أره بعد التبصير في كلام واحد من الأئمة لما كين له بل أطلقه من وقتت على كلامه منهم قلعل ما قبله المصنف من تصرفه أو أنه فيه سلف لم أعف به وعلى كذا الامرين هو منصوب على المصدر

وكوع على إبهام يدي وما يلي * فلتنصره الكرسوع والرسغ ما وسط وعظم على إبهام رجل ملقب * يوع نخذاً بالعلم واحذر من الغلط (قوله من العظم الذي) كان الأولى حذف من وزيادة اسم بالعطف ويقول واسم الخ ويكون يذرى بمعنى يعلم وينحل المعنى لا يعلم ما اسم العظم الذي عند إبهام يديه واسم العظم الذي الخ وقد يقال الكلام في المسمى لاني الاسم أي لا يعرف مسمى كوعه من مسمى بوعه وكتب بعض الأفاضل لم أقف في كتب اللغة المشهورة كالصباح والقاموس والمصباح والاساس على استعمال البوع بهذا المعنى ولما نقله الشارح من قولهم ما يعرف كوعه من بوعه وانما الذي في المصباح قولهم فلان ما يعرف كوعه من كرسوعه أي وهو أقوى في العبارة لقرب الكرسوع من الكوع وانما البوع على تسليم استعماله بالمعنى المذكور فلا يستغرب الجهل به لان كون عظمين على كل منهما الإبهام يختلف اسمهما باعتبار محلها لا يستغرب الجهل به اه مد وقال صاحب تهذيب اللسان الكوع رأس الزند مما يلي الإبهام والبوع ما بين طرفي الانسان اذا مدهما يميناً وشمالاً سم على المنهج ويرادفه الباع (قوله الذي عند كل إبهام) لعل العندية باعتبار كونه على الإبهام في الجهة لا الاتصاف به لما علم أن الكوع طرف الزند الذي في جهة الإبهام فاحفظ ذلك فكثيرا ما يغلط فيه اه مد (قوله فان سرق ثانيا) ولو ما سرقه أو لا قال في الروض وشرحه وان قطع بسرقة عين ثم سرقها ثانياً من مالها الأول أو من غيره قطع أيضاً لان القطع عقوبة تتعاقب فعل في عين فيسكرر ذلك الفعل كما لو زنى بامرأة وحدث ثم زنى بها ثانياً (قوله بعد اندمال يده) أي وجوباً وفارق الحراية بأن اليد والرجل في واحد واحد ولذلك يجوز تقديم قطع الرجل على اليد فيها قل على الجلال وقوله بعد اندمال يده الخ فلو والى بينهما ما فات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان كما في ع ش على م (قوله لما سرق) أي ثلاثي يفضي التوالى الى الهلاك (قوله ان السارق ان سرق الخ) بكسر همزة لان المراد أنه روى هذا اللفظ وهو وان كان مجمل لكن ينشأ أدلة أخرى (قوله ثلاثي يفت جنس المنفعة عليه) أي من جهة واحدة فلا يقال انها فأت عليه المنفعة لانها ليست من جهة واحدة فلو قطعت يده اليسرى بعد اليمنى ان سرق ثانياً لكانت جنس المنفعة عليه من جهة واحدة وهي منفعة اليدين اه شيخنا وعبارة قل على الجلال وحكمة اختصاص القطع باليدين والرجلين لانهما آلات السرقة بالاخذ والمشى وقطعت اليد لقوة بطنها وقطع من خلاف لابقاء جنس المنفعة عليه وانما لم يقطع ذكر الزاني ابقاءً للنسل واللسان القاذف ابقاءً للعبادات وغيرها كما مر والامر يقتل السارق منسوخ أو مؤول بمن استعمل أو ضعيف بل قال ابن عبد البر منكر لا أصل له اه (قوله تعزير) أي لا يبرح بالتعزير (قوله الأربعة) هم أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وقطعها بعضهم بقوله أعني أبداً ودم الترمذي * والنسائي وابن ماجه فاحتذى

فان قيل الستة زيد البخاري ومسلم (قوله وعلى كذا الامرين) أي من أنه من تصرف المصنف أو أنه له فيه سلف هو منصوب على المصدر أي صفة المصدر وحذوف أي قسلاً صبراً اه مد (قوله قال النووي) غرضه بذلك تفسير القتل صبراً بنقل عبارة النووي وعبارة الجوهرى (قوله

اه قال النووي في تهذيبه الصبر في اللغة الحبس

وقتل صبرا حبسه للقتل انتهى ويوافقه قول (١٨٢) الجوهري في صحاحه يقال قتل فلان صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل

اه ملخصا * (تمة) * هل ثبت القطع في السرقة باليمين المردودة أولا
كان يذم على شخص سرقة نصاب فينكل عن اليمين فتد على المستدعي فيكلف جرى في المنهاج على أنه ثبت بها فيجب القطع لأن اليمين المردودة لا يقرر أو اليقينة والقطع يجب بكل منهما والذي جرم به في الروضة كاصلا في الباب الثالث في اليمين من الدعاوى ومضى عليه في الحاوي الصغير هنا أنه لا يقطع بها وهو المعقد لأن القطع في السرقة حق الله تعالى بل قال الاذرى انه المذهب والصواب الذي قطع به جمهور الاصحاب وهذا الخلاف بالنسبة الى القطع وأما المال فثبت قطعا ويثبت قطع السرقة باقرار السارق مؤاخذه بقوله ولا يستترط تكرار الاقرار كما في سائر الحقوق وذلك بشرطين الاول أن يكون بعد الدعوى عليه فلو أقر قبلها لم يثبت القطع في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه والثاني ان يفصل الاقرار فيبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحزر بتعيين أو وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لأنه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له ويقبل رجوعه عن الاقرار بالسرقة بالنسبة الى القطع ولو في أثناءه لأنه حق الله تعالى ومن أقر بمقتضى عقوبه لله تعالى كالزنا والسرقة وشرب الخمر كان للقاضي أن يعرض له بالرجوع عما أقر به كان يقول له في الزنا لعلك فاخذت أو لمست أو باشرت وفي السرقة لعلك أخذت من غير حر

وقتل صبرا حبسه بصيغة الفعل الماضي في الفعلين (قوله حبسه للقتل) أي لأجل القتل ولو ساعة ثم يقتل فلو قتل من أقول الامر فلا يقال قتل صبرا وليس المراد أنه يحبس وينزع الطعام والشراب حتى يموت جوعا (قوله انه لا يقطع بها) وهو قياس ما قدمه في حد الزنا وشرب الخمر أنه لا يثبت باليمين المردودة وهو المعقد كما قاله الشارح والحاصل أن اليمين المردودة لا يثبت بها القطع ويثبت بها المال (قوله لأن القطع في السرقة) أوضح من هذا ما علل به الطيلاوي حيث قال لأن اليمين المردودة وإن كانت كالاقرار إلا أن استمراره على الإنكار بمنزلة رجوعه ورجوعه عن الاقرار مقبول بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا الاحتجاج في شرح الروض اه سم (قوله باقرار السارق) أي حرًا كان المقر أو رقبا اذا كان المسروق دون نصاب فان كان نصابا وأقر بسرقة لم يصدق عليه فانه يقطع ولا يثبت المال وان كان بيده كما في شرح الروض (قوله وذلك) أي ثبوت القطع بالاقرار (قوله لم يثبت القطع) أما المال فثبت (قوله وطلبه) فلو قطع الامام قسلا لطلب فلا ضمان عليه وان سرى الى النفس على الأصح اه مرسوري (قوله أن يفصل الاقرار) ولومن فقهه موافق لأن كثيرا من مسائلها اشبه بواقع فيه خلاف بين أئمة المذهب اه س ل مع زيادة من شرح م ر وفي حل ما يخالف ذلك فراجع (قوله فيبين السرقة) فيذكر أنه أخذ خفية والشخص المسروق منه لينظر فرعا يكون أصلا أو فرعاً أو سبباً (قوله والمسروق منه) أي أهو زيد أم عمرو وليس المراد به الحرز لأنه ذكره بعد اه زى (قوله وقد را المسروق) وان لم يذكر أنه نصاب لأن التطرف فيه وفي قيمته للحاكم ولا بد أن يقول ولا أعلم في شبهة زى وشرح م ر وحل (قوله والحرز) أي وبين الحرز (قوله بالنسبة الى القطع) وأما المال فلا يقبل رجوعه فيه لأنه حق آدمي اه شيخنا (قوله ومن أقر بمقتضى عقوبه) بكسر الصاد وقوله كالزنا مثالا له (قوله كالزنا) يفيد حجة الرجوع في أثناء القطع فلو بقي ما يضر بقاؤه قطعه هو ولا يلزم الامام قطعه ولا يقبل عوده الى الاقرار بعد رجوعه عنه ولو أقر وأقيم عليه بينة وحكم حاكم عليه ففقه ما مر في نظيره من الزنا فراجع قل على الجلال وانظر فيما لو قطع بعد الرجوع هل تجب الدية أو القطع أو لا يجب شيء حرره الرابع وجوب الدية نظر القول بعدم قبول الرجوع وخروج بالاقرار اليقينة وبالعقوبة المال وبالله حق آدمي فلا يحل التعريض في شيء منها كما في قل على الجلال وعبارة شرح م ر أما حق آدمي فلا يحل التعريض بالرجوع عنه وان لم يقد الرجوع فيه شيئا وجهه أن فيه حلا على محترم فهو كمنعاطي العقد الفاسد (قوله كان للقاضي أن يعرض) أي يباح له ذلك لأن فرض الكلام بعد الاقرار أما قبل الاقرار فيجوز له التعريض بالرجوع ومثل القاضي غيره في ذلك اه وعبارة م ر كان للقاضي أي يجوز له ذلك على المعقد وليس سنة خلافا لبعضهم وعبارة قل على الجلال والقاضي أن يعرض له بالرجوع جواز بعد الاقرار ونذا يقبله ليعتد كما قاله شيخنا وفيه نظر من حيث فوات المال بعدم اقراره في الثانية فراجع اه الآن يحل على عدم انكار المال وكذا أنه أن يمرض للشهود وليعتنعوا من الشهادة أو يرجعوا عنها والمراد بالرجوع فيه ما يعم ما بعد الاقرار وكذا قبل الاتكاف نعم ان خيف انكار المال لم يحل التعريض اه وقضية تخصيصهم الجواز بالقاضي حرمة على غيره والاوجه جوازه

كما في شرح م ر (قوله مسكرا) الاولى مسكرا الا ان يقال انه على لغة من نصبهم بالجزاين
(قوله ما اناك) بكسر الهمزة على الافصح وبفتحها على القياس أى ما اظنك قال عميرة الذي
في الزركشي وغيره أن يقول له لعلك غصبت أو أخذت باذن المالك أو من غير حرز قال في شرح
الارشاد ولا يقال له ما اناك سرقت لأن فيه تعريضا بانكار المال لئلا يكون الحديث ظاهرا
أو صريحا في أنه يقول ذلك ويكون المعنى ما اناك سرقت بل أخذت من غير حرزاه وعبارة
قل على الجلال قال الزركشي وصرح الحديث أن التعريض لانكار المال وليس هو المراد
بل المراد نفي نفس السرقة وثبوت الاختصاص بها كغصب أو أخذ باذن المالك أو من غير حرز
أو نحو ذلك فتأمل (قوله وثبت) أى السرقة أيضا (قوله غير الزنا) لأن الزنا لا يثبت فيه
من أربع (قوله فلو شهد رجل وامرأتان) أو رجل مع عيّن ومحل ثبوت المال اذا شهدوا
بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا وحسبه لم يثبت بشهادتهم المال أيضا لان شهادتهم منصبه
الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اهـ س ل (قوله شروط السرقة)
وأن يقول لأعلم فيه شبهة والمراد بالشروط ما يشمل الأركان لأنه يذكر السرقة والمسروق
من كونه ربع دينار أو قيمته والمسروق منه وهذه من الأركان وأما عدم الشبهة فهو من
الشروط (قوله كما ترى في الأقرار) أى فلا بد من التفصيل في الشهادة والأقرار (قوله ويجب
على السارق رد ما أخذه) أى وأجرة وضع يده عليه كما ذكره م ر وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرم
وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والا فلا أى والقطع لازم بكل حال ولو أعاد
المال المسروق الى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يسقط وعن مالك
لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قيل بالعكس لكان مذهبا لدره الحدة بالشبهات اهـ س ل

* (فصل في قاطع الطريق) *

أى قاطع المارين في الطريق أى ما نههم سلوكها ومعنى بذلك لاستناع الناس من سلوكه
الطريق خوفا منه قال في المصباح قطعه عن حقه منعه منه ومنه قطع الرجل الطريق
اذا أخافه وهو قاطع والجمع قطاع وذكره بعد السرقة لأن بعض أقسامه فيه قطع كالسرقة
وفي ذلك القسم اعتبار شروط السرقة من الحرز وعدم الشبهة وكل منهما جرم اهـ وفي قل
على الجلال بعد كلام ذكره وفيه قطع الأيدي والأرجل وقدر التصاب في السرقة فذكر معها
وأخر عنها لانها بجزئها وعبر بالقطاع دون القطع لاجل ما بعده والمراد بالطريق محل المرور
ولو في داخل الأبنية والدور (قوله انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) أى أولياءهما
وهم المؤمنون وانما خصوا بالذكر لأن جميع الأحكام الالهية تكون عليهم فلا ينافى أن الذنبيين
مثلهم وان كان بعض الأحكام لا يجري فيهم قال م ر وجهور العلماء أنها زلت في قطاع الطريق
لأن الكفار واجتبروا بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية اذ المراد
التوبة عن قطاع الطريق ولو كان المراد الكفار لكات توبتهم بسلامتهم وهو دافع للعقوبة قبل
القدرة وبعدها اهـ (قوله أو لقتل) أو مائة خلقه فجوز الجمع فيشمل الحالة الثانية وهو البروز
لاخذ المال والقتل (قوله مكابرة) حال أى مجاهرة وخط المبدأ أى من غير حياء

وفي الشريب لعلك لم تعلم أن ما شرته
مسكرا لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن
اقترعه بالسرقة ما اناك سرقت قال
بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به
فقطع وقال لما عزلك قبلت أو عجزت
أو نظرت رواء البخارى ولا يقول له
ارجع عنه لانه يكون امرأ الكذب
وثبت أيضا بشهادة رجلين كسائر
العقوبات غير الزنا فلو شهد رجل
وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط
ذكر الشاهد شروط السرقة الموجبة
للقطع كما ترى في الأقرار ويجب على
السارق رد ما أخذه ان كان باقيا
لغير أبى داود على اليد ما أخذت حتى
تؤديه فان تلف ضمنه يده جبر للمقات

* (فصل في قاطع الطريق) *

الاصل فيه آية انما جزاء الذين
يحاربون الله ورسوله وقطع الطريق
هو البروز لاخذ مال أو لقتل أو لأزواج
مكابرة

في بعض النسخ قوله على اليد أى صاحبها
وهو من التعبير بالبعض عن الكل وانما
نسب الاخذ اليها لمباشرتها غالبا
ومعنى كونه عليها ضمانا به مع الاثم
أيضا والحديث شامل للاختصاص
مادام باقيا ولا قطع فيه اهـ قل وليس
في نسخة المؤلف

من الناس ولا خوف من الله اه وهو حال من البروز أي حال كون البروز جهارا وقوله اعتمادا
 أي للاعتماد اه وقال في المصباح كبرته مكابرة غالبة مغالبة وعادته فالمعنى هو البروز لاجل
 المغالبة فيكون مفعولا لاجله وقوله اعتمادا له وهذا أولى من جعله حالا فان مجيء المصدر
 حالا مفعولا على السماع (قوله مع البعد عن الغوث) البعد عن العماراة أو لقرب منها
 مع ضعف أهلها عن الأمانة كما سيذكره والمراد أنه لا يقدر من يقصده على الدفع ويحصل ذلك
 أما ضعف السلطان أو بالبعد عن العمران أو بحضورهم في العماراة لكن مع عدم القدرة
 على الاستغاثة والدفع قال ابن كجب لو أقام خمسة أو عشرة في كهف أو شاق جبل فان مرتبهم قوم
 لهم شوك وعدة لم يعرضوا لهم وان مرتبهم قوم قليلو العدد قصدوهم بالقتل وأخذوا المال
 فحكمهم حكم قطاع الطريق في حق الطائفة اليسيرة وان تعرضوا لأقوياء وأخذوا شيئا فهم
 محتلسون شرح المنوفي وبعبارة ع ش على م ر قوله مع البعد عن الغوث ولو حكما كما لو دخلوا
 دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة (قوله لاربجل وامرأتين) أي ولا يغيرهما إلا بالنسبة
 للمال وطلب المالك تطير ما ترفى السرقة (قوله ملتزم للاحكام) لم يقبل ولو حكما لادخل
 عبد الذي وفساته اه شورى (قوله ولو سكرانا) الأولى أن يقول ولو سكران بالمنع
 من الصرف لأن سكران ممنوع من الصرف فالأولى حذف ألفه لكن صرفه اما للتناسب
 أو على لغة بني أسد لانهم يقولون في موته سكرانة كما ذكره الشوري (قوله أو ذمتنا) حيث قلنا
 لا يتقضى عهده بعمارته في دارنا وإخافته السيل وهو المرجح حيث لم يشترط عليهم تركه
 وأنه يتقضى عهدهم بذلك بخلاف المعاهد فينتقض عهدهم بذلك وبعبارة مد وقع في كلام
 الرافعي التمسك على أن شرط قاطع الطريق الاسلام الآتي والذي يقتضيه القياس
 أن الذي إذا حارب في دارنا أو أخاف السيل وقتلنا بأنه لا يتقضى عهده أن يكون حكمه في قطع
 الطريق حكم المسلمين وأما تعبير الشيخين بالاسلام فيجيب عنه بأن جميع أحكام الباب لا تأتي
 إلا في المسلمين اذ من جملة الأحكام الصلاة عليه أي صلبه بعد الصلاة وذلك لا يأتي إلا في المسلم
 وقوله ما أي الشيخين الكفار ليس لهم حكم القطاع أي جميع أحكامهم أو يقال خرج بالمسلم
 الكافر فان كان ذمتا فهو من القطاع والأفلاقي مفهوم الاسلام تفصيل فلا يرد اه (قوله
 مخيف للطريق) أي لا مارت فيها زى (قوله من يبرزه) أي قاطع الطريق وأبرز الضمير
 الذي هو الفاعل لأن الصلاة جرت على غير من هي له فان من واقعة على الشخص الممنوع
 من الطريق وضمير له عائد عليه والبارز ليس ذلك الشخص بل القاطع والقاعدة أن الصلاة
 إذا جرت على غير من هي له أبرز الضمير سواء خيف اللبس أم لا خلافا للكهوفيين القائلين
 بأن إبرازه لا يجب إلا إذا خيف اللبس مد (قوله بحيث) متعلق بقوله يبرز أي يمكن وقوله
 يعدمه أي مع ذلك المكان وبعبارة زى قوله مع أي يمكن يعدمه غوث لأن حيث يعني
 مكان فالضمير في معه راجع لمكان حيث باعتبار المكان هكذا فهم اه (قوله أو ضعف في أهلها)
 أي بالنسبة للقطاع وان كانوا أقوياء في ذاتهم ولذلك لو دخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة
 ولو بالسلطان ولو مع قوته فهم قطاع في حقهم كما سيأتي قريبا في الشرح (قوله فليس المتصف
 بها) أي بأضدادها (قوله أو صبي) أي ومن صبي الخ (قوله ومحتلس) خرج بقوله

اعتمادا على القوة مع البعد عن الغوث
 وثبت بربجلين لاربجل وامرأتين
 وقاطع الطريق ملتزم للاحكام
 ولو سكرانا أو ذمتنا مخيف للطريق
 يقاوم من يبرزه أو يسانيه أو يغلبه
 بحيث يعدمه غوث البعد عن العماراة
 أو ضعف في أهلها وان كان البارز
 واحدا أو أتى أو بلا سلاح وخرج
 بالقعود المذكورة أضدادها فليس
 المتصف بها أو بشئ منها من حربي
 ولو معاهدا وصبي ومجنون ومكروه
 ومحتلس

مخفف للطريق يقاوم من يبرزهوله اذ هذا قيد واحد لان قوله يقاوم من يبرزهوله لازم لخفيف
 (قوله ومنتهب) أي مع قرب الغوث والافقطاع طريق شوبري فهو أي المنتهب خارج بقوله
 بحيث يبعده عنه غوث (قوله فاطع طريق) بالنصب خبر ليس (قوله وان شرطه في المنهاج)
 تقدم الجواب بأن مفهومه فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله بالليل) ليس قيدا (قوله مع قوة
 السلطان وحضوره) ليس يقيد وانما قيد به لانه الذي يتوهم منه أنهم غير قطاع تأمل وعبرة
 شرح م ر ولو كان السلطان قويا موجودا (قوله فقطاع) ادخله اسم في قوله بحيث يبعده
 معه غوث لان البعد اما حسي أو معنوي شيخنا العزيزي وقال حل قوله فقطاع لانه بمثابة
 ضعف أهلها اه وعبرة شرح م ر وفقد الغوث يسكون للبعد عن العمران أو السلطان
 أو لضعف أهل العمران أو السلطان أو بغيرهما كان دخل جمع دار الخ اه ومن ذلك هؤلاء
 الذين يأتون للسرقة المسمون بالمتسرف في زمانهم قطاع قال في المصباح والمتسرف فيه لفتان
 مثل مسجد ومقود خيل من المائة الى المائتين اه وقال المغزالي جماعة من الخيل ويقال
 المتسرف الخيل لا يمر بجمع الاقلعه اه ع ش على م ر (قوله لان الموجود منهم) أي
 لان الفعل الذي يوجد ويصدر منهم (قوله قتلوا) قضية سكونه هنا عن الصلب أنه لا يجب
 وهو كذلك (قوله المقتضية) بالنصب نعت اخافة (قوله فلا يسقط) أي بعضه مستحق
 القود ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى م ر (قوله اذا قتلوا الاخذ المال) أي لقصد
 اخذ المال وان لم يأخذوه وان كان قصدهم اخذ أقل من نصاب السرقة بخلاف ما يأتي
 في الصلب فان ادعوا أنهم قتلوا الاخذ المال صدقوا مع القرينة فيخرج ما اذا أخذوا
 المال وادعوا أنهم أخذوه بعد القتل فلا يصدقون للهمة قاله ابن قاسم رحمه الله وعبرة ع ش
 قوله اذا قتلوا الاخذ المال أي ويعرف ذلك بقرينة تدل على ذلك وكتب أيضا قوله اذا قتلوا
 لاخذ المال أي ولم يأخذوه لما يأتي من أنهم ان قتلوا وأخذوا المال صلبوا مع القتل (قوله
 والا فلا تحتم) ويصدق في ذلك لانه لا يعلم الامنه (قوله فان قتلوا وأخذوا المال الخ)
 ظاهر منبذعه أن هذا الحكم يختص بمن باشر القتل منهم أما من أقرهم على القتل وعزم عليه
 معهم لكنه لم يباشره فلا يقتل لعدم مباشرته بل يعزر ولا يقال ان القتل من بعضهم منسوب
 الى الكل اه وعبرة المنهج فن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا اخذ نصاب وقيل عزز
 اه وقوله فن أعان القاطع ولو بدفع سلاح أو مركوب أو بسبب ولو ضيافة وليس معذورا
 بخوفه منهم مثلا وقوله عزز أي عززه الامام أو نائبه اه فل على الجلال (قوله المقدر
 بنصاب السرقة) فان كان دونه فلا صلب اه م ر وقوله ينصاب السرقة ولو لم يجمع اشتركا
 فيه واتحد حرزه ويعتبر قيمة محل الاخذ بفرض أن لاقطاع ثم ان كان محل بيع فذلك والا فاقرب
 محل بيع اليه شرح م ر وقوله ولو لم يجمع اشتركا فافيه هل المراد شركة الشروع أو الاعم حتى
 لو أخذ من كل شيأ وكان المجموع يبلغ نصابا قطع الاخذ فيه تطر ولا يبعد الثاني تغليظا عليهم
 لكن قياس ما مر في السرقة الاول ويؤيده أنهم علموا القطع بالمشاركة بأن لكل واحد من
 الشركاء أن يدعى وفي الجاورة ليس لواحد منهم أن يدعى بغير ما يخصه ومعلوم مما مر في السرقة
 أن القاطعين لو اشتركا واشترط أن يخص كل واحد قدر نصاب من المأخوذ ولو وزع

ومنتهب فاطع طريق وقد علم ما تقر
 أنه لا يشترط فيه اسلام وان شرطه
 في المنهاج كمن أصله ولو دخل
 جمع بالليل دأرا ومنعوا أهلها من
 الاستخانة مع قوة السلطان وحضوره
 فقطاع (وقطاع الطغرى على أربعة
 أقسام) فقط لان الموجود منهم
 اما الاقتصار على القتل أو الجمع
 بينه وبين اخذ المال أو الاقتصار على
 اخذ المال أو على الاخافة ورتبها
 المصنف على هذا مبتدئا بالاول فقال
 (ان قتلوا) معصوما كقوله عدا
 (ولم يأخذوا المال قتلوا) حتم اللام
 السابقة ولأنهم ضموا الى جنابهم
 اخافة السبيل المقضية زيادة العقوبة
 ولا زيادة هنا الا تحتم القتل فلا يسقط
 قال البندنجي ومحل تحتمه اذا قتلوا
 لاخذ المال والا فلا تحتم ثم أشار الى
 القسم الثاني بقوله (فان قتلوا وأخذوا
 المال) المقدر بنصاب السرقة

على عددهم والا فلا اه ع ش على م ر (قوله وقياس ما سبق) أي في السرقة (قوله قتلوا
 وصلبوا) قضية العطف بالواو وأنه لا ترتيب بين القتل والصلب وليس كذلك فيشرط تقديم القتل
 على الصلب وما قيل أنه يصلب حيا ويبيع بطنه برح إلى أن يموت باطل فيحرم ذلك كالحارز وق
 والسلع وانخلق الذي يفعلها الحكم قال صلى الله عليه وسلم فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة الحديث
 وعبارة شرح م ر قتل ثم غسل وكفن وصلى عليه ثم صلب مكفنا معترضا على نحو خشبة
 ولا يقدم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب اه وقد نهي عن تعذيب الحيوان وقد أشار
 الشارح لذلك قال المرحوم قال في الروض وشرحه فلومات من اجتماع عليه القتل والصلب
 أو قتل بقصاص من غير المحاربة سقط الصلب لأنه تابع للقتل فيسقط بسقوط منبوعه اه وانظر
 هل يشترط طلب الولي للقتل أخذا مما تقدم في قطع اليد ويكون الشارح ترك التنبه على
 ذلك أمكالا على ما سبق أولا ثم رأيت حل صرح بأنه لا يتوقف على طلب الولي للقتل اه
 وبها من شرح الروض ما تنص قيا من اشتراط النصاب لصلبه مع القتل اشتراط الحرز وعدم
 الشبهة وطلب المالك وعبارة الحارز الصغير تدل عليه فخر ذلك (قوله التمسك) أي
 اظهار النكال أي العقارة في المختار نكل تنكيلا أي بجعله نكالا وعبرة للغيره (قوله ثلاثة
 أيام) أي بلبا إليها فقط فلا تجوز الزيادة عليها وقوله أيام أصله أيام لأن مفرده يوم اجتمعت الواو
 والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء اه شبر ختي على
 الأربعين (قوله هذا إذا لم يحق التغيير) أي بغيره نحو راتحة أو ما نحو الراتحة فلا بد من
 حصولها قبل الثلاث فالمعتبر نحو الانقجار اه مد وعبارة شرح م ر قال الأذري وكان
 المراد بالتغيير هنا الانقجار ونحوه كسقوط عظم من أعضائه والافتق جبت جيفة الميت ثلاثا
 حصل التنز والتغير غالبا اه (قوله أنزل) أي وجوبا كما في قل على الجلال (قوله
 من حرز) كأن يكون معه أو يقربه ملاصقا بشرطه المار من قوته أو قدرته على الاستغاثة
 لا يقال القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لما مر أنه حيث لحق غوث لو استغث لم يكونوا قطعاعا
 لا تمنع ذلك إذا القوة أو القدرة بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لأنه لا بد فيه من
 خصوص الشوكة ونحوها بخلاف الحرز يكفي فيه مبالاة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق
 اه شرح م ر (قوله بطلب من المالك) أي للمالك لأنه ربما أقر بأنه أباحه أو أنه له وهذا
 هو المعقد وقال بعضهم إن قياس عدم توقف القتل المتمم على طلب المستحق عدم توقف
 القطع هنا على طلب صاحب المال بخلاف السرقة اه سم بزيادة (قوله بأن تقطع اليد اليمنى
 الخ) فإن خالف الامام وقطع اليد اليسرى والرجل اليمنى أساء ووقع الموقع ولا ضمان بخلاف
 ما لو قطع اليد اليمنى والرجل اليمنى فيضمن الرجل بالقودان كان عالما والافالدية ولا يقع الموقع
 فلا تجزئ عن قطع رجله اليسرى لمخالفته قوله تعالى من خلاف تقطع رجله اليسرى وعبارة
 شرح م ر ولو عكس ذلك بأن قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى ولزم القود في رجله
 إن نعد والافالديتها ولا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع رجله اليسرى ويده اليمنى فقد أساء
 ولا يضمن وأجزاء والفرق أن قطعها من خلاف نص توجب مخالفته الضمان وتقديم اليمنى
 على اليسرى اجتبا يسقط بمخالفته الضمان اه وقوله ويده اليمنى قال ع ش عليه ينبغي

وقياس ما سبق اعتبار الحارز وعدم
 الشبهة (قتلوا) حقا (وصلبوا) زيادة
 في التنكيل ويكون صلهم بعد غسلهم
 وتنكفهم والصلابة عليهم والغرض من
 صلهم بعد قتلهم التنكيل بهم وتبذير
 غيرهم ويصلب على خشبة ونحوها
 ثلاثة أيام ليستمر الحال ويتم النكال
 ولأن لها اعتبارا في التمرع وليس لها
 زاد عليها غاية ثم ينزل هذا إذا لم يحق
 التغيير فإن خيف قبل الثلاث أنزل
 على الأصح وجل النص في الثلاث على
 زمن البرد والاعتدال ثم أشار إلى
 القسم الثالث بقوله (فإن أخذوا
 المال) المقدر بنصاب سرقة بلا شبهة
 من حرز عما تربيته في السرقة
 (ولم يقتلوا قطعت) بطلب من المالك
 (أيديهم وأرجلهم من خلاف) بأن
 تقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
 دفعة أو على الواو لأنه حد واحد فان
 عادوا بعد قطعها ثانية قطعت اليد
 اليسرى والرجل اليمنى لقوله تعالى
 أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف

أن مثل ذلك في الضمان ما لو قطع يديه معا أو رجله مع لانه خالف النصوص عليه فيضمن اليد
 اليسرى والرجل اليمنى اهـ (قوله لما ترقى السرقة) وهو أن لا يتعلل عليه جنس المنفعة
 (قوله للمال) الحق أنها لمع ملاحظة المحاربة لانه لو تاب قبل القدرة عليه سقط قطعها
 ولو كان للمال فقط لم يسقط اهـ حل (قوله قال العمراني) بكسر العين المهملة وضمة
 نسبة الى العمرانية ناحية بالموصل اهـ برماوى (قوله وهو أشبه) معتمد (قوله
 أخافوا السيل) أى أخافوا المارين في السيل (قوله ولم يأخذوا مالا) أى بشروط السرقة
 سم (قوله ولم يقتلوا) أى لم يصدر منهم قتل أى ولا قطع طرف معصوم حل (قوله في غير
 موضعهم) هذا هو الاولى والافضل ويمتد الحبس الى ظهور توبتهم كافي شرح المنهج وعبارته
 وجبته في غير بلد أو حتى تظهر توبته ولزمه رد المال أو بدله في صورة أخذه (قوله وعزروا)
 الواو بمعنى أو التي تمنع الخلق والمقصود أنه يجب تعزيره بما يراه الحاكم من جنس أو غيره
 أو بالجمع بينهما سم لكن الشارح جعله من عطف العام وهو صحيح أيضا وعبارته من ل
 وقوله أو غيره ظاهره الجمع بين الحبس وغيره وهو كذلك اهـ (قوله وللإمام تركه) أى التعزير
 ان رآه مصلحة هذا يستفاد من قوله لا تقي ولا يتعم غير قتل وصلب فإن التعزير من جنس الغير
 (قوله على أخذ المال) أل للعهد أى نصاب السرقة (قوله ان أزعجوا) أى خوفوا (قوله على
 التوبيع) أى لأن القاعدة أنه اذا بدأ بالاعطى كما هنا كانت التوبيع فان بدأ بالاخف كافي
 قوله فكفارة اطعام الخ كانت للتخفيف فان قيل انه في آية المحاربة بدأ بالاخف لأن ما بعد الاقول
 القتل والصلب أجيب بأن المذكور في الآية بعده انما هو الصلب وان كان معه القتل
 في التأويل والتقدير قال م ر في شرحه وهذا من ابن عباس اما توقف وهو الاقرب أولغة
 وكل منهما من مثله لانه ترجح القرآن ولأن الله تعالى بدأ فيه بالاعطى فكان مرتبا عليه
 ككفارة الظهار ولو أريد التخفيف بدأ بالاخف ككفارة اليمين اهـ وقوله فكان مرتبا تأمل
 معنى الترتيب وهذا التعليق ليس مذكورا في التهمة ولا في شرح الروض وعبارته ع ش قوله
 بدأ فيه بالاعطى قديم كل بأن الصلب مع القتل أغلظ من القتل وحده فلا يتم ما ذكر بالنسبة
 للاولين الآن يقال انه وان كان المراد الصلب مع القتل لم يكن القتل مع الصلب لم يذكر في الآية
 بل المذكور فيها الصلب فقط دون القتل وان كان مراد المبدوء به فيها هو الاغظ نظر المافهم
 له (قوله كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا) متعلق بقوله أو على التوبيع أى قالت اليهود
 لبعضهم كونوا هودا أى تثبوا عليها وكذا النصارى قال بعضهم لبعض كونوا نصارى أى
 ابتئوا على النصرانية (قوله اذ لم يخبر أحد الخ) أحد فاعل يخبر والمراد لم يقع التخبر من أحد
 من اليهوديين اليهودية والنصرانية ولم يقع كذلك من النصارى بل قالت اليهود كونوا هودا
 وقالت النصارى كونوا نصارى (قوله وقيل القاطع) مبتدأ خبره يغلب فيه الخ وفيه
 اشارة الى أن فيه شائتين وقرع على جانب القصاص فروعا قوله فلا يقتل بغير كفه وقوله
 ولو مات بغير قتل وقوله ويقتل بواحد وفرع على كونه جذا قوله ولو عفا المسحق وقوله
 وتراعى فيه المماثلة مفرع على كونه قصاصا (قوله يغلب فيه معنى القصاص) ولا يتوقف
 على طلب الولي للقتل وهل لابد من طلب المال كما تقدم في القتل لان القتل يتوقف على أخذ

وانما قطع من خلاف لما ترقى السرقة
 وقطعت اليد اليمنى للمال كالبسرقة
 وقيل للمحاربة والرجل قبل المال
 وقيل للمجاهرة تنزيلا لذلك منزلة سرقة
 ثانية وقيل للمحاربة قال العمراني
 وهو أشبه ثم أشار الى القسم الرابع
 بقوله (فان أخافوا السيل) أى
 الطريق بوقوفهم فيها (ولم يأخذوا
 مالا) من المارة (ولم يقتلوا) منهم أحدا
 (حسبوا) في غير موضعهم لانه احوط
 وأبلغ في الزجر والاحتياط كما هو
 في الروضة حكاية عن ابن سريج وأقره
 (وعزروا) بما يراه الامام من ضرب
 وغيره لا تركابهم معصية لاحتمالها
 ولا كفارة (تنبيه) عطف المصنف
 التعزير على الحبس من عطف العام على
 الخاص اذا الحبس من جنس التعزير
 والامام تركه ان رآه مصلحة وبما تقر
 فسر ابن عباس الآية الكريمة فقال
 المـ فى ان يقتلوا ان قتلوا أو يصلبوا
 مع ذلك ان قتلوا وأخذوا المال
 أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
 ان اقتصر على أخذ المال أو يقتلوا
 من الارض ان أزعجوا ولم يأخذوا
 شأ غفل كلمة أو على التوبيع لا التخبر
 كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا
 أو نصارى أى قالت اليهود كونوا هودا
 وقالت النصارى كونوا نصارى اذ لم
 يخبر أحد منهم بين اليهودية والنصرانية
 وقيل القاطع يغلب فيه معنى
 القصاص لا الحد

المال اه حل (قوله يغلب فيه حق الآدمي) قد يشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الآدمي تقديم الحق لله تعالى على حق الآدمي ويمكن أن يجاب بأن الزكاة حق آدمي فانها تجب للاصناف فلعل تقديمها ليس متممها الحق لله تعالى بل لاجتماع الحقين فقد تمت على ما فيه حق واحد اه ع ش على م ر (قوله ولانه لو قتل) أي الشخص المقتول بلا محاربة نبت له أي للمقتول أي لو ارثه القود على قاتله وقوله فيها أي في المحاربة (قوله ولومات) أي القتاتل بغير قتل (قوله في الحز) أي المقتول الحز (قوله فحبب قيمته مطلقا) أي واه مات القتاتل أم لا اذ لا مكافأة قال سم لكن ينبغي أن يقيد القتاتل بالحز فان كان رقيقا أيضا ولم يمت به قتل بالرقيق المقتول للمكافأة اه (قوله فان قتلهم مرتبا) والترتيب والمعية بالرهوق اه ع ش وى (قوله وتراعى المماثلة فيمقتل به) أي من يحد وغرق وسيف الا ان قتل بما يحرم فعلة ككلاوط وايجار خرا أو بول فلا يقتل به بل بالسيف والمراد قطع رقبته لا ذبحه ودليل المماثلة قوله صلى الله عليه وسلم من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه اه شرح م ر وقوله بما يحرم فعلة لا يقال بشكل بجواز الاقتصار بنحو التجويع والتغريق مع تحريم ذلك لا نقول بنحو التجويع والتغريق انما جاز لانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو النحر والواط فانه يحرم وان أمكن الاتلاف به فلذا امتنع هنا تأمل سم على جج وقوله كلاوط أي في صغيرا وكبير وظاهر شرح م ر أن الكبير لا قود فيه لانه ممكن من نفسه فلا يضمن ما تولد منه والظاهر من اطلاق المصنف اه م الفرق وقوله وايجار خرا قال في شرح الارشاد وظاهر كلامه أنه لو قتل بالنفس في غير لم ينعى به مثله وبوجه بأن التضخم بالنجاسة حرام لا يباح بحال الضرورة فكان كسرب البول اه انظر تنبيهه في ع ش على م ر (قوله كأن قطع يده فاندمل) أي اذا قطع فاطع الطريق يد شخص مكافئ له عمدا وان دمل القطع وعفا عنه المستحق لم يمتم قطع يده بخلاف ما اذا سرى القطع ومات المقتوع بذلك فهو قاتل فبتم حينئذ قتله مرحومى وعبرة سل فان سرى الى النفس بتم القتل (قوله كال كفارة) أي كفارة القتل فانها محتصة بقتل النفس دون القطع كما ترى قول المصنف وعلى قاتل النفس المحترمة الخ (قوله أي قبل الطفر به) أي قبل قبض الامام أو نائبه عليه فالمراد بالقدرة أن يكون في قبضة الامام وقبل المراد بها أن يأخذ الامام في أسبابها كالرسالة الجيوش لا مساكنهم ولو قدرنا عليه فزعم التوبة فالظاهر عدم تصديقه ما لم تقم قرينة اه سم اه م د مع زيادة (قوله وقطع اليد والرجل) أي عاهه وحق الله بخلاف حق الآدمي من الاموال والقتل الغير المصمم فهو باق فلولى القتل بعد توبة القاتل أن يعفو على الديه أو يقتل فمات تقدم من قوله ولو عفا لولى القتل بحال وجب مفروض فيما قبل التوبة كما قرره شيخنا العزيرى وقال حل فيه ان قطع اليد لا يخصه لان السرقة تشاركه ورد بأن الذي يخصه مجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد مع السقوط قطع الرجل فقوله من يد ورجل أي قطع مجموع ذلك اه لان قطعهما عقوبة واحدة واذا سقط بعضها هو قطع الرجل للمعاصرة سقط الباقي وهو قطع اليد وقوله وقطع عطف على تحميم لانه ليس متمما كما تقدمه (قوله ولا عن غيره) هو زيادة حكم على ما الكلام فيه فذكره استطرادى (قوله ولا باقى الحدود) بخلاف قتل نار الله الصلاة فانه

لان الاصل فيها اجتمع فيه حق الله تعالى وحق الآدمي يغلب فيه حق الآدمي لبنائه على التضييق ولانه لو قتل بلا محاربة نبت له القود فكيف يحبط حقه بقتله فيها فلا يقتل بغير كف كونه ولومات بغير قتل فدية تجب في تركه في الحز أم في الرقيق فحبب قيمته مطلقا ويقتل بواحد من قتلهم وللباقين ديات فان قتلهم مرتبا يقتل بالاول ولو عفا لولى القتل بحال وجب المال وقتل القتاتل حد التعميم قتله وتراعى المماثلة فيما قبل به ولا يمتهم بغير قتل وصلب كأن قطع يده فاندمل لان التعميم تغليب لخلق الله تعالى فاخص بالنفس كال كفارة (ومن تاب منهم قبل القدرة عليه) أي قبل الطفر به (سقط عنه الحدود) أي العقوبات التي تخص القاطع من تحميم القتل والصلب وقطع اليد والرجل الآية الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم (وأؤخذ) من المؤاخذه بمعنى للمفعول بمعنى طوبى (بالهوق) أي ياقبها فلا يسقط عنه ولا عن غيره بالتوبة قود ولا مال ولا باقى الحدود

من حدتنا وسرقة وشرب خمر وقذف لأن العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل (١٩٩) التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق نعم تارك

الصلاة كسلا يقتل حدا على النجس
وسمع ذلك لو تاب سقطا يقتل قطعا
والكافر اذا زنى ثم أسلم فانه يسقط عنه
الحد كما قلناه في الروضة عن النص ولا يرد
المرتد اذا تاب حيث تقبل توبته
ويسقط القتل لانه اذا أصر يقتل كفرا
لاحدا ومحل عدم سقوط باقي الحدود
بالتوبة في الظاهر أما فيما بينه وبين الله
تعالى فيسقط قطعا لأن التوبة تسقط
أثر المعصية كمنه عليه في زيادة الروضة
في باب الميرقة وقد قال صلى الله عليه
وسلم التوبة تحب ما قبلها وورد التائب
من الذنب كن لا ذنب له * (تمة) *
التوبة لغة الرجوع ولا يلزم أن تكون
عن ذنب وعليه حل قوله صلى الله عليه
وسلم اني لا توب الى الله سبحانه وتعالى
في اليوم سبعين مرة فانه صلى الله عليه
وسلم رجوع عن الاشتغال بمصالح الخلق
الى الحق قال تعالى فاذا فرغت فانصب
وانما فعل صلى الله عليه وسلم ذلك
تشريعا وليفتح باب التوبة للامة
ليعلمهم كيف الطريق الى الله تعالى وقد
سئل بعض أكابر القوم عن قوله
تعالى لقد تاب الله على النبي من أي
شي فقال نبي توبة من لم يذنب على توبة
من أذنب يعني بذلك أنه لا يدخل أحد
مقام من المقامات الصالحة الا تابعاله
صلى الله عليه وسلم فلو لا توبته صلى الله
عليه وسلم ما حصل لاحد توبة وأصل
هذه التوبة أخذ العلقه من صدره
الكريم صلى الله عليه وسلم وقيل هذه
خط الشيطان منك وشرع الرجوع
عن التعويج الى سنن الطريق المستقيم

يسقط بالتوبة ولو بعد دفعه للمعاصي لان موجبه الاصرار على الترك وبالتوبة نزول اه
ح ل وعبارة قل نعم يستثنى منه قتل المرتد باسلامه وقتل تارك الصلاة بفعالها
ومنه يعلم أنه يسقط بالتوبة حدود ثلاثة اه وأنى الشارح بقوله ولا باقي الحدود لادخال
قوله ولا عن غيره في العبارة المذكورة فهو مطلق على قوله قبله قود ولا مال (قوله
من حدتنا) أى قبل الحراية أو فيها وقوله وسرقة أى قبل الحراية أما السرقة
في الحراية فيسقط حكمها بالتوبة قبل القدرة (قوله وشرب خمر) أى في الحراية أو قبلها
وكذا ما بعده (قوله لأن العمومات) كآية الرانية والزاني فاجلدوا الآية والسرقة والسارقة
فاقطعوا وقوله الواردة فيها أى في باقي الحدود وقوله لم تفصل بكسر الصاد كقوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولم يقل الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم
وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم يقل
الا الذين تابوا وهكذا (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا عن غيره الى قوله ولا باقي الحدود
اه (قوله يقتل حدا) أى فيسقط حده قتل وليس المراد انه يحجب بالحد الى أن يموت كما قد
يتوهم (قوله والكافر اذا زنى) محله في غير المتزيم للاحكام كالحربي بخلاف الذي فعموم
الشارح ضعيف (قوله فانه يسقط عنه الحد) أى لعموم ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
وهذا رأى مرجوح والمعتمد عدم سقوطه جلد أو رجاء حيث كان ملتزما للاحكام كما أفاده
م د (قوله عن النص) هو قوله ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (قوله ولا يرد المرتد الخ)
جواب عما يقال هلا استتبت أيضا المرتد عما مر أنه لا يسقط الحد بالتوبة فانه اذا تاب
بالاسلام سقط قتله فأجاب بأن قتله يكون كفرا لاحدا والكلام في القتل حدا (قوله
في الظاهر) أى فيما اذا ثبت ذلك عندهما كم (قوله فيسقط قطعا) ومن حد في الدنيا لم يعاقب
على ذلك الذنب في الآخرة بل على الاصرار عليه أو الاقدام على موجبه ان لم يذب اه شرح
م د (قوله أثر المعصية) وهو المواخذة بها (قوله تحب) أى تقطع ما قبلها (قوله ولا يلزم
ان تكون) أى لغة (قوله وعليه) أى المعنى اللغوي (قوله الى الحق) أى شهوده ومراقبته
فاذا قلنا بذلك المقام العالي رأى الاول أقص من الثاني وان كان كما لا في نفسه فاستغفر من
الاول وتاب منه أى رجع الى العالي (قوله فاذا فرغت) أى من التبليغ فانصب أى قانصب
في العبادة يضاهى وعسارة البغوى قال ابن عباس وغيره فاذا فرغت من الصلاة المكتوبة
فانصب الى ربك في الدعاء وارغب اليه في المسئلة يعطك أو اذا فرغت من القرائن فانصب
في قيام الليل قاله ابن مسعود وقال الشعبي اذا فرغت من التشهد فادع لانيك وآخرتك وقال
منصور عن مجاهد اذا فرغت من أمر الدنيا فانصب في عبادة ربك وصل اه (قوله ذلك)
أى التوبة تشريعا الخ (قوله هذه التوبة) أى التي من غير ذنب وهي الرجوع من مصالح
الخلق للحق وقوله أخذ العلقه أى السبب في حمل توبته على اللغوية أخذ العلقه حيث أخذ
منه حظ الشيطان فاقتضى ذلك الاخذ بعدم وقوع الذنب منه صلى الله عليه وسلم اذ سببه
العلقه شيخنا عشاوى (قوله حظ الشيطان منك) أى من نوعك وجنسك والافلاسيل
للشيطان عليه صلى الله عليه وسلم في سائر أحواله ولو بقيت لانه معصوم (قوله الندم) ذكره

وشروطها ان كاس من حق الله تعالى الندم (٤٨ ع) والاقلاع والعزم على أن لا يعود وان كانت من حق آدميين فيدعى ذلك رابع

يعني عن الذين بعده الآن يقال ان اجزاء الحقيقة لا يتطرق فيها الدلالة الالتزام بل يجب ذكر
الاجزاء كلها وان كان بعضها يستلزم بعضا (قوله وهو الخروج الخ) هذا صريح في أنه
لا يعتبر هذا الشرط في التوبة في حقوق الله تعالى وفيه نظير يعلم من محله اه قل * (فأنتان) *
الاولى من تاب من معصية ثم ذكرها قال القاضي أبو بكر الباقلاني يجب عليه تجديد التوبة
منها كلما ذكرها وقال امام الحرمين لا يجب بل يستحب وعلى الاول لو لم يجددها
كان ذلك معصية جديدة تجب التوبة منها والتوبة الاولى صحيحة الثانية قال ابن عبد السلام
اذا مات شخص وعليه دين تعدى بسببه أو عطلة أخذ من حسناته بقدر ما ظلم به فان قنيت
حسناته طرح عليه من عقاب سيئات المظلمين ثم ألقى في النار وان لم تعد بسببه ولا عطلة أخذ
من حسناته في الآخرة كما تؤخذ أمواله في الدنيا حتى لا يبقى له شيء ولا يؤخذ ثواب إيمانه كما
لا تؤخذ في الدنيا ثواب بدنه فان قنيت حسناته لم يطرح عليه من سيئات خصمه شيء اه دميري
* (فصل في حكم الصيال وما تلقاه البهائم) *

وهو الخروج من الظالم وقد بسطت
الكلام على التوبة مع ذكر جمل من
الفائس المتعلقة بها في شرح المنهاج
وغیره

(فصل في حكم الصيال
وما تلقاه البهائم)

والصيال هو الاستطالة والوثوب
والاصل فيه قوله تعالى فمن اعتدى
عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم وخبر البخاري انصرا خالك
ظالمنا أو ظلوها والصائل ظالم فيمنع من
ظلمه لان ذلك نصره ثم شرع في القسم
الاول وهو حاكم الصائل فقال
(ومن قصد بضم) أو له على البناء للمفعول
بمعنى قصده صائل

ذكره المصنف بعد الابواب المتقدمة لانه قد يكون على النفس وعلى الاموال والعقول مثلا
وكان الاولى تأخيره عن الرتبة أيضا لانه قد يكون على الدين أيضا (قوله هو الاستطالة) أي
العلو والقهر (قوله والوثوب) أي الهجوم وهو عطف مرادف وقيل الوثوب العدو بسرعة
فيكون عطف مغاير وذكر في المصباح أن استعمال الوثوب بمعنى المبادرة والمساعدة من
استعمال العاتية ثم ان هذا المعنى قيل لغوي وشرعي على خلاف الناعدة من تغايرهما وقيل
انه لغوي فقط والشرعي برادفيه على ما تقدم تعديا ظاهرا بخلاف اللغوي فانه أعم (قوله فمن
اعتدى عليكم) فيه ان الآية في المعتدى بالفعل والصائل لم يعتد بالفعل بل مرىد الاعتداء
الآن يقال انهم اشاملة للمعتدى كما هو مرىد الاعتداء لكن ربما ينافيه قوله بمثل
ما اعتدى عليكم والاعتداء في قوله فاعتدوا عليه للمشاكلة والافلا يقال له اعتداء والمثلية
في قوله بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا الافراد لما يأتي أنه أي الصائل يدفع بالاخف
فالاخف أي ولو كان صائلا بالقتل وأيضا اذا اعتدى عليك بوطء زوجته فلا يجوز
الاعتداء عليه بوطء زوجته فيكون عامًا مخصوصا بغير الفاحشة وفي هذا الدليل إشارة الى
أفضلية الاستسلام فان في تسميته اعتداء إشارة الى تركه وتركه استسلام (قوله انصرا خالك)
أمر بالنصر والامر بالشئ نهى عن ضده فيكون النصر واجبا وعدم النصر منهي عنه
مع أنه قد لا يجب النصر ويجاب بأنه محمول على حالة يجب فيها الدفع كما يعلم مما يأتي أو أن الامر
محمول على الندب (قوله لان ذلك) أي منعه من ظلمه (قوله ومن قصد الخ) قال شيخنا
لا يخفى ما في كلام المصنف من القصور والخفاء والحاصل أنه اذا صال شخص ولو غير عاقل
كجنون وجذبة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو آدمية حامل على شئ معصوم له أو لغيره نفسا
أو عضوا أو منفعة أو بضعا أو مالا وان قل أو اختصاصا كذلك فله دفعه وجوبا في غير المال
والاختصاص وجوازا فيهما ويجب الدفع أيضا عن بضع حريسة أو حربي وان قصده مسلم
معصوم فلو تعارض عليه صائل على امرأة الزنا وصائل على ذكر للواط ولا يستطاع
الدفع أحدهما قال العلامة مريد يدفع عن المرأة لان الزنا لا يحل بوجه مع ما فيه من اختلاط

الانساب وقال العلامة حج يدفع عن الذكرا لانه لا طريق الى حمله وقال العلامة الخطيب
 يتخير بينهما التعارض المعنيين اه برماوى وعبارة سم لو فرض صيال على مال وبضع ونفس
 فقوم الدفع عن النفس ثم البضع ثم المال الا خطرا لا خطرا اه ونقل عن زى مانعه ولا فرق
 في الصائل بين الحامل وغيره حتى لو صالت حامل من امرأة أو هرة تدفع ولو أدى ذلك الى القتل
 فان قيل اذ اجنت الحامل يؤخر قتلها الى أن تضع فملا كان هنا يمنع دفعها المؤدى الى قتلها
 أجب بأن الجناية في الحامل قد انقطعت وهنا صيالهام وجود مشاهد حال دفعها اه (قوله
 من أدى أو بهيمة) بيان للصائل المذكور في كلام الشارح لا للمصول عليه بدليل قوله الا في
 أو في ماله فان البهيمة مال فن للبيان اه مد (قوله أو بهيمة) بالجزعطف على أدى وخرج
 بذلك ما لو سقطت جرة من علو على انسان ولم تدفع عنه الا بكسر هاء فكسر هاء ضمها حيث
 كانت موضوعة بحق على هيئة لا يخشى سقوطها والفرق ان البهيمة لها اختيار بخلاف الجرة
 قال في العباب ويهدر أى الصائل فان كانت امرأة حامل فملا بالدفع فكما لو تترس كافر
 بمسلم في الحرب أو بهيمة مأكولة وأصاب مذبحها حلت م د وعبارته على التحرير مانعه أى
 يجوز له الصادق بالوجوب دفع كل صائل أى حتى لو صالت حامل على انسان ولم تدفع الا
 بقتلها مع حملها جاز على المعتمد ولا ضمان ومن هذا يعلم أن دفع الحامل كدفع غيرها ويشبه
 أن يخرج على تترس المشركين بالصبيان ويأتى هذا أيضا في دفع الهرة الحامل اذا صالت على
 طعام أو نحوه واعتمده شيخنا زى ولو صارت الهرة صائلة مفسدة فهل يجوز قتلها في حال
 سكونها وجهان أحدهما وبه قال القفال لا يجوز لان ضرورتها عارضة والتحرز عنها سهل
 وقال القاضى حسين تلحق بالفواسق الخمس فيجوز قتلها ولا تختص بحال ظهور الشر واذا
 أخذت الهرة حمامة وهي حية جاز قتل أذنيها أى من شئ ما وضرب فملا ترسها قال الامام
 وقد انتظم لى من كلام الاصحاب أن الفواسق قتولات لا يقتلها الاقتناء ولا يجزى الملك عليها
 ولا أثر للبذل للاختصاص فيها اه (قوله بأذى) مصدر بمعنى الفعل كما يدل عليه قوله كقتل
 فملا في قوله بما يؤذيه واقعة على فعل فليس مراده بالأذى الآلة كما توهمه قل لانه يلزم عليه
 اطلاق المصدر على الآلة وقال م د قوله بما يؤذيه فالمصدر بمعنى الآلة التي يتوصل بها الصائل
 الى فعله كالسيف والسهم وهو غير مراد لقول الشارح كقتل وقطع طرف فانه بين ما يؤذى
 به فملا فدل على أنه ليس اسم آلة وانما هو اسم للفعل نفسه من قتل وقطع وغيرها (قوله
 في نفسه) لو حذف الضمير منه وعما بعده كان أعم (قوله وقطع طرف) أى أو جرح
 (قوله وابطال منفعة عضو) لو سكت عن عضول كان أعم منه تقبيل أنى وأمر دواردة
 فاحشة قل (قوله أو في ماله) أو اختصاصه بكلمة ميتة ووظيفة يده بوجه بأن كان
 أهلا لها فله دفع من يسعى على أخذه منه بغير وجه صحيح وان أدى الى قتله كما هو قياس الباب
 ثم بلغنى أن الشهاب حج أفتى بذلك فليراجع سم على المنهج (قوله ولو قليلا) استشكل
 باعتبارهم في القطع في السرقة النصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل وفرق بأنه هنا مصر على
 ظلم حيث لم يترك الاخذ مع اطلاع المالك ودفعه قاله الشورى وأجب أيضا بأن السرقة
 لما قدر حدها قدر مقابله وهناك لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمه عدم التقدير هنا أنه

من أدى مسلما كان أو كافرا عاقلا
 أو مجنونا بالغاً أو صغيراً قريشاً أو أجنبياً
 أو بهيمة (بأذى) بتدوين المهجة أى
 بما يؤذيه (في نفسه) كقتل وقطع
 طرف وابطال منفعة عضو (أو) في
 (ماله) ولو قليلا كدرهم

لاضابط للصيال اهـ سـل وأجاب مـد على التحرير بأن قطع اليد محقق فاشترط له أن يكون المسروق ربع دينار وهذا القتل غير محقق اهـ (قوله أو في حريمه) شامل للزوجة والامة والولد اهـ (قوله عن ذلك) ضمن قاتل معنى دافع فعذاه يعنى وفي نسخة على ذلك وتكون على تعليلية على حد قوله ولتسكير والله على ما هداكم (قوله فقتل المصول عليه) أو قطع أو جرح بالاولى وأشار بذلك الى أن قوله فلاشئ عليه مفرع على محذوف تقديره فقتل والقتل ليس قيدا كما علمت فلوزاد القطع والجرح لكان أولى (قوله وغيرها) معطوف على قوله من قصاص الخ والمراد بالغير الغرة في الجنب مثلا ويصح أن يكون معطوفا على قوله بهيمة والمراد بالغير العبد (قوله تلخير من قتل الخ) أقول تلخير من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل الخ فحذف الشارح أو له ففيه أربعة وقوله من قتل دون دينه أى اذا جمل أى الصائل على الردة أو الزنا وفيه أنه لا دليل في ذلك على الدفع عن حق الغير كما قاله حل ولوقال الشارح عقب الحديث مانصه ويقاس بما فيه غيره لوفى بالمراد لان الحديث لا دليل فيه على دفع الصائل على غيره عن ذلك الغير فهو دليل لبعض المتعنى كما قاله قل قاتل اهـ مـد على التحرير (قوله دون دمه) أى لا جمل الدفع عن دمه قال القرطبي دون فى أصلها ظرف مكان بمعنى أسفل وتحت وهو نقيض فوق وقد استعملت فى هذا الحديث بمعنى لا جمل (قوله ولا اثم عليه) معطوف على قوله فلاشئ عليه (قوله لانه مأمور الخ) علة لقول المتن فلاشئ عليه والاولى أن يقول ولانه بالواو ولا يظهر كونه علة لقوله ولا اثم عليه لانه لا يناسبه قوله والضمان ولم يقل بدله ولا اثم تأمل (قوله فقتله) أى المالك (قوله لم يبرأ الغاصب والمستعير) ففيه دلالة على أنه بصياله على سيده لم يتقبل الضمان فيه من الغاصب والمستعير للسيد اذا لو اتقبل اليه لم يضمناه مع أنهم ضامنان فعدم اتقبال الضمان عنهم وعدم ضياعهما على المالك مع أنهم ماصلا عليه وقد قتلهما ولم يضمنهما دليل على هدرهما فى حقه لصياله ما عليه والالسقط الضمان عن الغاصب والمستعير لمباشرة المالك لقتلهما اهـ شيخنا (قوله ويستثنى من عدم الضمان) حاصله أنه يستثنى ثلاث مسائل مسألة المضطر ومسألة المكره على اتلاف المال وما اذا لم يرتب مع الامكان وعصمة الصائل (قوله المضطر) أى الصائل المضطر اذا قتله صاحب الطعام وهو المصول عليه (قوله فان عليه القود) أى وان رتب لان الصائل معذور ومحل ذلك ما لم يكن صاحب الطعام مضطرا والافلاضمان على صاحب الطعام حيث رتب (قوله ولو صال مكرها) أى صال صورة فانه ليس حقيقة صيال لانه ليس منعيا ولا آثما بل صورة ولو قال ولو كره الخ لكان أولى وبعبارة شرح المنهج فم لو صال مكرها على اتلاف مال غيره الى آخر كلامه فهو استدراك على قوله دفع صائل وهو هنا استدراك على قوله فقاتل على ذلك فلاشئ عليه لانه فى معنى قتله قتله وقوله مكرها أى اذا كان الاكرام فباحشة أو قتل كان قال له ان لم تتلف مال هذا والاقتلتك كما يؤخذ مما بعده وهو قوله ان يبق روحه الخ لا باء اتلاف مال كاتلف مال هذا والاقتلت ماله فلا يلزم المالك تمكين المكره (قوله لم يجوز دفعه) أى لعذره بالاكرام (قوله بل يلزم المالك) وهو المصول عليه ان يبق روحه ومحل ذلك اذا قال المكره للمكره ان لم تتلف مال فلان والاقتلتك أو قطعت يداك أو جرحتك جرحا شديدا أو ما اذا قال اذا لم تتلف مال فلان

(أو في حريمه) فقاتل عن دمه
لندفع عنه فقتل المصول عليه الصائل
(قوله شئ عليه) من قصاص ولادية
ولا كفارة ولا قيمة بهيمة وغيرها تلخير
من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله
دون ماله فهو شهيد ورواه أبو داود والترمذى
فهو شهيد وجه الدلالة أنه لما جعله شهيدا
وصححه وجه الدلالة أنه لما جعله شهيدا
دل على أن له القتل والقتال كما أن
من قتله أهل الحرب لما كان شهيدا
كان له القتل والقتال ولا اثم عليه
أيضا لانه مأمور بدفعه وفى الامر
بالقتال والضمان منافاة حتى لو صال
العبد المصوب أو المستعير والغاصب والمستعير
فقتله دفع المير الغاصب والمستعير
ويستثنى من عدم الضمان المضطر
اذا قتله صاحب الطعام دة عاقا عليه
القود كما قاله الزبيلى فى أدب القضاء
ولو صال مكرها على اتلاف مال غيره
لم يجوز دفعه بل يلزم المالك أن يبق روحه

أتلفت مالك أو ضررتك ضررًا شديدًا فلا يلزم المالك أن يسلم له خصوصًا إذا كان المال الذي يراد اتلافه عظيمًا (قوله إن بقي روحه بماله) ظاهره ولو كان ذا روح غير آدمي لانه دون الآدمي وكل من المكره والمكره طريق في الضمان وقراره على المكره بالكسر وفي النفس عليهما ولو مالا كرقيق لأن قتل النفس لا يباح بالإكراه بخلاف اتلاف المال غير ذي الروح اهـ حل ومـ ر (قوله كما ينال المضطر) بالنصب مفعول أول وطعامه مفعول ثان ويستفاد منه وجوب البدل على الصائل إن أتلفه اهـ (قوله ولكل منهما) أي المكره وصاحب المال دفع المكره بكسر الراء (قوله وهو الظاهر) معتمد (قوله وله دفع مسلم عن ذمتي) ظاهره الجواز مع أنه واجب كافي الأنوار وعبرة المنهج بل يجب أي الدفع في بضع ونفس ولو عاوى كقصدها غير مسلم محقون الدم بأن يكون كافراً ولو ذمياً أو بهيمة أو مسلماً غير محقون الدم كأن محصن فإن قصدها مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له اهـ وقوله غير مسلم قضية هذا الكلام أنه يجب دفع الذمتي عن الذي لا المسلم عن الذمتي فليحترروا ولكن وافق مـ ر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذمتي عن الذمتي ويفارق المسلم حيث يجوز له الاستسلام للمسلم ولا يجب دفع المسلم عنه بأن له غرضاً في نيل الشهادة دون الذمتي إذا تحصل له الشهادة فتأمل وقوله بأن يكون كافراً لكن ينبغي أن يستثنى منه ما يأتي في الجهاد فيما إذا دخل الكفار بلادنا من أن من قصده إذا جاوز الأسر وعلم أنه إن امتنع قتل جازله الاستسلام فأنظر اهـ سم وفي حاشية زى أنه يجب الدفع عن المال إذا تعلق به حق الغير كالمهر ون وفي حاشية حل وفي شرح شيخنا نقلاً عن الغزالي وأقره أنه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة اهـ ويجب على الولاة الدفع عن أموال الناس وعبرة مـ ر والأوجه كما يحسنه الأذري لزوم الامام وتوابعه الدفع عن أموال رعاياهم اهـ مـ د قال مـ ر ويحرم على المرأة أن تسلم لمن صال عليها أن يرتبهم أمثلاً وان خافت على نفسها ولو في المستقبل (قوله ولا يجب الدفع عما لا روح فيه الخ) ما لم يكن لصغيراً ويقيم والواجب الدفع وقوله أماً ما فيه روح ككف نفس ولو عاوى كقصد الصائل فيجب الدفع عنه فمن رأى شخصاً يحرق مال نفسه جاز أن يدفعه عنه أو رآه يريد قتل مملوكه أو رآه يرتب بمملوكه وجب دفعه كما ذكره قل (قوله لحرمة الروح) عليه لوجوب الدفع (قوله عن بضع ولو لبهيمة) وسواء قصد مسلم محقون الدم أم لا كما يؤخذ من مـ ر (قوله وعن نفسه إذا قصدها كافر) مثله الزاني المحصن (قوله أو قصد هابيمة) خرج ما لو حالت بهيمة بينه وبين ماله فلا يجوز دفعها ويضمنها إن تلفت بدفعه قل على الجلال (قوله بل يست) أي إلا إذا كان المصول عليه ملكاً أو خد في ملكه أو عالماً أو حراً في زمانه وكان في بقائه مصلحة عامة فيجب الدفع عن نفسه ولا يجوز له الاستسلام كما في حاشية زى (قوله كن خير ابن آدم) يعني هابيل الذي قتله قابيل أي وخيرهما المقتول لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة مفروض في غير قتل يؤدي إلى شهادة من غير ذل ديني كما هنا شرح مـ ر بزيادة (قوله فيجب حيث يجب) أي يجب إذا قصد هابيم مسلم محقون الدم ولا يجب إذا قصد هابيم مسلم محقون الدم اهـ مـ د (قوله ويدفع الصائل) ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه ويصدق في دعواه عدم الصيالة بيمينه ما لم تقم قرينة قوية على صياله كهبوم يهوس سيف وضعف المصول عليه قل على الجلال مع زيادة من شرح مـ ر (قوله

بماله كما ينال المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكره* (تنبيه)* تعبير المصنف بالمال قد يخرج ما ليس بمال كالكلب المقتنى والسردين وقضية كلام الماوردى وغيره الحاقه به وهو الظاهر وله دفع مسلم عن ذمتي والد عن ولده وسيد عن عبده لأنهم معصومون ولا يجب الدفع عن مال لا روح فيه لانه يجوز إباحته للغير أماً ما فيه روح فيجب الدفع عنه إذا قصد اتلافه ما لم يخش على نفسه لحرمة الروح ويجب الدفع عن بضع لانه لا سبيل إلى إباحته وسواء بضع أهله وغيرهم ومثل البضع مقدّماته وعن نفسه إذا قصد هابيم كافر ولو معصوماً أو غير المعصوم لحرمة له والمعصوم بطلت حرمة بصياله ولأن الاستسلام للكافر ذل في الدين أو قصد هابيم لانه تذبج لاستبقاء الآدمي فلا وجه للاستسلام لها وظاهر أن عضوه ومنفعته كنفسه ولا يجب الدفع إذا قصد هابيم مسلم ولو مجنوناً بل يجوز الاستسلام له بل يست كما أفهمه كلام الروضة لخبر أبي داود كن خير ابن آدم يعني قابيل وهابيل والدفع عن نفس غيره إذا كان آدمياً محترماً كالدفع عن نفسه فيجب حيث يجب ويتقن حيث يتقن وفي مسند الإمام أحمد من أذل عنده مسلم فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أذله الله على رؤس الخلائق يوم القيامة ويدفع الصائل

بالاخذ (الاخذ) الآن يكون غير معصوم وقوله ان أدرك فلوحاف أن يتألم منه الصائل ما يضره
لو ارتكب التدريج فله تركه اه سم (قوله فان أمكن دفعه بكلام) في المنهج أنه يبدأ بالهرب
فبالزجر والاستغاثة فالضرب باليد بالسوط فبالعصا والقطع فبالقتل فهي ثمانية لكن المعقد انه
يخير بين الزجر والاستغاثة حل ومحل الهرب حيث علم أن الهرب ينجيها أما إذا علم أنه إذا هرب
طمع فيه ونجعه جازا للقتل ابتداء ولو أمكنه الهرب من محل صائل عليه ولم يهرب فقتله دفعاً من
بناء على وجوب الهرب عليه إذا مال عليه انسان وفي حل أكل لحم النمل تردأى وجهان
وجه منع الحل ان لم يقصد الذبح والاكل قال الزركشي والراجح الحل كما دل عليه كلام الرازي
في الصيد والنبات اه روض وشريحه اه مد على التحرير وينبغي أن من دفع الصائل الدعاء
عليه بكف شره عن المصول عليه وان كان به لأكده وهو ظاهر حيث غلب على الظن أنه لا يدفع
الا بالهالك وينبغي أن يعلم أيضاً أنه لو علم منه أنه لا يدفع شره الا بالهرو وكان المصول عليه
أو غيره يعرف ما يمنع الصائل عن صيله لا يجوز لأن السحر حرام لذاته فليأتمل عش على م
(قوله ضمن) ولو بالقصاص أي حيث وجدت شروط القصاص بأن دفعه بما يقتل غالباً كما
يصرح بذلك شرح شيخنا ومن هنا يعلم أن وجوب تقديم الزجر على الاستغاثة من حيث الحرمة
إذا ضمن فيهما وكذا غيرهما بمقتضى الترتيب فسقط ما لبعضهم هنا من الاعتراض ولو أمكن
المصول عليه خلاص نفسه يهرب أو غيره وجب عليه وحرم عليه المقاتلة اه قل على ابطال
(قوله مستط مراعاة الترتيب) ولو اختلفا في ذلك مستقداً لدفع وعبارة زجر وبصدق الدافع هما
وفيما يأتي في عدم امكان التخلص بدون مدافع له لفساد إقامة البيعة على تلك اه عش على م
(قوله انه الضرب به) ثم يقيد بكونه يرتب بمصرب أو لا يعرضه ثم يظهره ثم يصطده بل أطلقه
عن التقييد بكونه يمكنه ذلك أو لا وفيه وقفة فانه يجب عليه الدفع بالاخذ (قوله وعلى راكب
الداية) سواء كان بصيراً أو أعمى قال سم وقضية كلام المصنف وغير تضمن الراكب وان كل
الزام يندفعه وأنه يضمن اذا كان أعمى معه بصير يتقوده وأنه يضمن وان غلبته الدابة وهو قضية
كلام الشيخين اه مد والمعتمد أن الراكب لا يضمن اذا كان معه قائد وسائق الا اذا كان بصيراً
مميزاً وكان الزمام بيده اه وبعبارة شرح المنهج ولو صحها سائق وقائد استويا في الضمان
أوراً كب معهما أو مع أحدهما ضمن الراكب فقط اه أي لأن استيلاءه عليهما أقوى وبذلك يعلم
أن الضمان على المرأة التي تركب الآن مع المكارني ثم رسم وهذا هو المعتمد وقياس ما نقله
ابن يونس أن الضمان في مسئلة الاعى على قائد الدابة ان كان زمامها بيده أي القائد اه عش
على م ر ولوركاها اثنان فعلى المقدم دون الرديف كما اتفق به او الدلان فعلى منسوب اليه اه
شرح م ر قال ع ش ويؤخذ من هذه العلة أن المقدم لو لم يكن له دخل في سيرها كمر يض وصغير
اختص الضمان بالرديف اه بحرفه فلو كانا في جانبها ضمنا فلو كان معهما واحد على التسبب
فالضمان عليهما أثلاثاً كما قاله الطبري وقيل عليه فقط لأن السير مندوب اليه سم ولو كان
الراكب عن يضبطها ولكن غلبته بفرع من شئ مثلاً أو تلفت شيئاً فظاهر عدم الضمان فاه سم
ويشكل عليه أن السيد موجود حال الفرع كما هي موجودة مع قطع اللجام ونحوه لا أن يقال
اليدوان كانت موجودة حال الفرع الا ان فعلها لم ينسب فيه واضع السيد الى تقصير ما فاشبه

بالاخذ فالاخذ ان أمكن
فان أمكن دفعه بكلام أو استغاثة
حرم الدفع بالضرب أو بضرب بيد
حرم بسوط أو بسوط حرم بعصا
أو بعصا حرم بشطع عضو أو بقطع
عضو حرم قتل لأن ذلك يجوز للضرورة
ولا ضرورة في الاقلال مع امكان
تحصيل المقصود بالأسهل وفائدة
هذا الترتيب أنه متى خالف وعُدل الى
رتبة مع امكان الاكتفاء بما دونها ضمن
ويستثنى من الترتيب ما لو اتهم القتال
بينهما واشتد الامر عن الضبط قط
فمراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال
البيعة وما لو كان الصائل يدفع
بالسوط والعصا والمصول عليه لا يجوز
الا بالسيف فالمعصم أن له لضرب به لانه
لا يمكنه الدفع الا به وليس بمقصر في تركه
استصحاب السوط ونحوه وعلى
الترتيب ان أمكن المصول عليه هرب
أو التجا لمحصن أو جماعة فالذهب
وجوبه وتحريم قتال لانه مدور
بتحليل نفسه بالاهون فالاهون وما
ذكر أسهل من غيره فلا يعدل الى الاشد
ثم شرع في انقسام الثاني وهو ما تنفقه
اليها ثم بقوله (وعلى راكب الدابة)

مالو حاجب الرياح بعد احكام ملاح السفينة آلتها وقد قيل فيها بعدم الضمان لا تنفاء تقصير الملاح بخلاف قطع اللجام فان الراكب منسوب فيه لتقصير في الجملة لان قطع الدابة له دليل على عدم احكامه اه ع ش على م ر وعبرة قل ولو غلبت راكبها وتلفت شيئا ضمنه لتقصيره بر كوب ما لا يقدر على ضبطه وشأنه أن يضبط وبذلك فارتقت السفينة وخروج بغلبته له مالوا تلفت قهرا عليه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره وفيه بحث اه (قوله وسائقها) الواو بمعنى أو وعبرة المنهج صحب دابة اه وقولا صحب ولو غير مكلف كما في م ر أي صحبها في الطريق فيخرج ما اذا صحبها في مسكه قد دخل فيه انسان فرحمته أو عضته فلا ضمان ان دخل بغير اذنه أو علمه كما قاله من ل قال شيخنا والمراد بانصاحبة المصاحبة العرفية ليشمل مالورعي البقر في الصحراء فهو في هذه الحالة يعمد مصاحبا (قول أم مستأجرا) أو قنا أذن له سيده أم لا ويتعلق منتهها برقبته وان أذن السيد كما في شرح م ر ويفرق بين هذا ولقطة أقرها مالك يده فتلفت فانما تتعلق برقبته وبقية أموال السيد بأنه مقصر ثم يتركها يده المذلة منزلة المالك بعد علمه بها ولا كذلك ودعوى أن القن لا يذله ممنوعة بأنه ليس المراد باليد هنا المقتضية للملك بل المقتضية للضمان وهو بهذا المعنى له يد كما لا يخفى شرح م ر اه (قوله أم غاصبا) قال شيخنا وكذا المكروه لكن قرار الضمان على المكروه بكسر الراء قرأه قل على الجلال وعبرة ع ش على م ر شمل المكروه بفتح الراء فيضمن ولا شيء على المكروه بكسر الراء لانه انما كرهه على ركوب الدابة لا على اتلاف المال وبهذا يفرق بين هذا وبين مالوا كرهه على اتلاف المال حيث قيل فيه ان كلا طريق في الضمان والقرار على المكروه بكسر الراء (قوله ضمان ما أتلفته) وكذا ما أتلفه ولدها مع ما لا ن له عليه يدا (قوله أي التي يده عليها) أشار به الى أن الاضافة لادنى ملايسة وما يقع كثيرا بأزقة مصر من دخول الجمال مثلا بالاحمال ثم انهم يضطرون المشاة وغيرهم فيقع المضطرب فيتلف متاعه فالضمان على سائق الجمال وان كثر والانه منسوبون اليه وأما لو دفع المزحوم الجمل بجملة مثلا على غيره فالتلف شأن الضمان لي الدافع لا على من معه الدابة اه ع ش على م ر (قوله نقسا ومالا) فضمن النفس على عاقبته وضمن المال عليه زي (قوله كالكلب) التشبيه من حيث انه اذا قصر صاحب الطعام بوضعه في الطريق ولم يكن صاحب الدابة معها فلا ضمان على صاحبها كالكلب الغير المرسل بخلاف ما اذا كان معها كالكلب الذي اغراه صاحبه اه م د ومنه ما جرت به العادة الآن من احداث مصاطب أمام الخواص بالشارع ووضع أصحابها عليها بضائع للبيع كالخضيرة مثلا فلا ضمان على من أتلفت دابته شيئا منها بأكمله أو غيره لتقصير صاحب البضاعة اه ع ش على م ر (قوله بكنائيه) أي بكناية الكلب في أنها تؤثر في الضمان اذا كان معها صاحبها دون ما اذا لم يكن معها فيما اذا كانت العادة جارية بارسالها وحدها كما يأتي كما أن جناية الكلب باصطباؤه تؤثر في الحل اذا أرسله صاحبه دون ما اذا لم يرسله فارسله بمنزلة مصاحبة مالك الدابة لها (قوله أوجههما الاول) معقد لان استيلاءه عليها أقوى (قوله أوجههما الاول) ضعيف والمعتمد أنه على الاول ما لم يكن صغيرا أو أعشى قال ابن قاسم جزم به م ر ووجهه بأنها وان كانت في يدهما بحيث يقضى لهما بما فيها لو تنازعاها الآن فعلها منسوب للمقدم نعم ان كان المتقدم لأثره بحيث كان سيرا منسوبيا

وسائقها وفائدتها سواء كانت مالكا أم مستأجرا أم ودعا أم مستعبرا أم غاصبا (ضمن ما أتلفته دابته) أي التي يده عليها يدها أو رجلها أو غير ذلك نفسها وما لا يلبس أو غيرها من الأجزاء في يده وعليه نه هدا وحفظها ولأنه اذا كان معها كان دابته منسوبيا اليه والانسب اليها كالكلب اذا أرسله صاحبه وقتل الصيد حل وان استرسل نفسه فلا بكنائيه ولو كان دابته سائق وفائدتها الضمان عليها نصفين ولو كان معها سائق وفائدته مع راسب فهل يختص الضمان بالراكب أو يجب أنلا وجهان أرجحهما الاول ولو كان عليها ركب فهل يجب الضمان عليه ما أو يختص بالاول دون الرديف وجهان أرجحهما الاول لان اليد لهما

الكلاب

(تنبيه) حيث أطلق ضمان النفس في هذا الباب فهو على العاقلة ككفر البثري يستثنى من إطلاقه صور الأولى لو أركبها أجنبي بغير إذن الولي صيماً أو مجنوناً فأتلقت شيئاً فالضمان على الأجنبي الثانية لو ركب الدابة فخصها انسان بغير إذنه كما قيده البغوي فرمحت فأتلقت شيئاً فالضمان على الناحس (١٩٦) فان أذن الراكب في النخص فالضمان عليه الثالثة لو غلبته دابته فاستقبلها

انسان فرتده فأتلقت في انصرافها شيئاً ضمنه الراذ الرابعة لو سقطت الدابة ميتة قتلت به شيء لم يضمنه وكذا لو سقط هو ميتاً على شيء وأتلقت لاضمان عليه قال الزركشي ويغني أن يلحق بسقوطها ميتة سقطها بمرض أو عارض ريح شديد ونحوه الخامسة لو كان مع الدواب راع فهاجت ريح وأظلمت أرفقته رقت الدواب فوقعت في زرع فأفسدته فلا ضمان على الراعي في الاظهر للعلبة كما لو نذ بعيره أو أنفلتت دابته من يده فأفسدت شيئاً بخلاف ما لو تفرقت الغنم لتومه فيضمن ولو انتفخ ميت فتكسر بسببه شيء لم يضمنه بخلاف طفل سقط على شيء لأن له فعلاً بخلاف الميت ولو يالت دابته أو راثت بمثلثة بطريق ولو واقعة قتلت به نفس أو مال فلا ضمان كما في المنهاج كما صله لأن الطريق لا تخلو عن ذلك والمنع من الطريق لا يسيل اليه وهذا هو المعتمد وإن نازع في ذلك أكثر الآخرين وإنما يضمن صاحب الدابة ما أتلقت به ابته إذا لم يقصر صاحب المال فيه فان قصر بأن وضع المال بطريق أو عرضه للدابة فلا يضمنه لأنه المضيع لما له وإن كانت الدابة وحدها فأتلقت زرعاً أو غير منهار لم يضمن صاحبها أو ليلاً ضمن لتقصيره بإرسالها ليلاً بخلافه نهاراً للخبر الصحيح في ذلك رواه أبو داود وغيره وهو على وفق العادة في حفظ الزرع ونحوه نهاراً والدابة ليلاً ولو تغرد أهل البلد إرسال الدواب أو حفظ الزرع ليلاً دون النهار انعكس الحكم فيضمن مرسلها ما أتلقت نهاراً دون الليل اتباعاً لمعنى الخبر والعادة ومن ذلك يؤخذ ما يحتمه البلقيني والجمع أنه لو حرت عادة بحفظها ليلاً ونهاراً ضمن مرسلها ما أتلقت مطلقاً (تمه) يستثنى من الدواب الحمام وغيره من الطيور

للمؤخر فقط كان ركبها انسان واحتضن مريضاً لا حركه له فيبغي أن يكون الضامن المؤخر (قوله على العاقلة) لأنه خطأ (قوله ويستثنى من إطلاقه) أي من قوله وعلى راكب الدابة الخ وفي بعض الصور المستثنيات الضمان على غير راكب الدابة وفي بعضها لا ضمان أصلاً فليس المراد أنه في هذه المستثنيات يتنفي الضمان بالمرتبة بل المراد أنه لا ضمان على الراكب أعم من تنفي الضمان بالمرتبة أو وجوبه على غير الراكب وقوله صوراً أي خمسة (قوله صيماً) مفعول لا ركبها (قوله فالضمان على الأجنبي) ولو كان منلهما يضبط الدابة إلى المعتمد فقول شرح المنهج لا يضبطها ليس بقيد فالضمان على الأجنبي مطلقاً كما قاله ع ش قال في البيان إن أركبها الولي الصبي لمصلحة وكان عن يضبطها ضمن الصبي والاضمن الولي اه سم (قوله فرمحت) أي رفعت (قوله على الناحس) ولورقيقاً قال ع ش على م ر أي ولو صغيراً مما كان أو غير مميز لأن ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره اه (قوله ضمنه الراذ) ما لم يأذن له الراكب كما يعلم من التي قبلها وما لم يحق أي الراذ على نفسه أو ماله منها ويشترط أيضاً أن ينسب ردها اليه ولو بإشارة فان رجعت فزعامة فلا ضمان فالشروط ثلاثة اه مد وقوله ضمنه الراذ انظر إلى متى يستمر ضمانه ولعله مادام سيرها منسوباً لذلك الراذ فليراجع رشيدى (قوله سقوطها بمرض) يؤخذ من شرح م ر أنه غير مرسل فيها بل المعتمد الضمان وعبارة م ر والحق الزركشي بسقوطه بالموت سقوطه بخوم م ر أو بريح شديدة فيه نظر لوضوح الفرق اه كلامه وصرح به حل ونصه ولو سقطت ميتة بخلاف ما إذا سقطت لمرض أو بريح لأن المعنى فعلاً بخلاف الميت اه (قوله وإن كانت الدابة وحدها) هذا مقابل قول المتن وعلى راكب الدابة الخ المراد منه من صحبها فإنه يخرج به ما إذا كانت وحدها وعبارة م م ولو كانت الدابة وحدها فان اعتيد إرسالها وحدها في ذلك الوقت فلا ضمان والا فالضمان اه بحروفه (قوله أو ليلاً ضمن) أي إن قصر صاحبها في إرسالها ليلاً أو ما إذا قصت الباب وحدها أو قطعت الحبل وخرجت وحدها لم يضمن ويحمل ضمانه أن لم يقصر صاحب المال فان قصر بأن حضروا لم يدفع عنه أو كان له باب فتركه مفتوحاً ووضعها في طريق فلا ضمان على صاحب الدابة (قوله مطلقاً) أي ليلاً أو نهاراً ما لم يقصر صاحب المال ويحمل التفصيل في إرسال الدابة بين الليل والنهار في إرسالها إلى الصغار أما إرسالها في البلد فيضمن مطلقاً ليلاً ونهاراً وعبارة م مد على التحرير والعبارة بالعادة وغيرها فان حرت عادة أهل محل بإرسال الدواب ليلاً ونهاراً فلا ضمان أو بحفظها ليلاً دون النهار ضمن ليلاً لانهاراً أو انعكس الحكم انعكس الضمان أيضاً وقد سئلت عن حادثة تقع في الشام وهي أنه قد حرت عادتهم بإرسال الدواب فحرت دابة في طريق فصادفت انساناً فاعدا في الطريق فقام بفعلت منه وتلفت فأجبت بأنه يضمن الدابة اه كتابه اه بحروفه (قوله ويستثنى من الدواب الحمام) أطلق على الحمام دابة نظراً إلى أصل اللغة وخص العرف الدابة بدات الأربع قال في المصباح وكل حيوان في الارض دابة وخالف بعضهم فأخرج الطير من الدواب ورد بالسما وهو قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء قالوا أي خلق كل حيوان ممزاً كان أو غير ممز وأمه تخصيص القرس والبغل بالدابة عند الإطلاق فعرف طارئاً وتطلق الدابة على الذكر والأنثى

انعكس الحكم فيضمن مرسلها ما أتلقت نهاراً دون الليل اتباعاً لمعنى الخبر والعادة ومن ذلك يؤخذ ما يحتمه البلقيني والجمع أنه لو حرت عادة بحفظها ليلاً ونهاراً ضمن مرسلها ما أتلقت مطلقاً (تمه) يستثنى من الدواب الحمام وغيره من الطيور

والجمع الدواب اه (قوله فلا ضمان باتلافها مطلقا) أى كان معها صاحبها أم لا (قوله بعدم الضمان) مثله في شرح م ر فسهما تضعيف بعضهم له وصارة م ر وأقنى البلقينى في فحل لانسان قتل بجلا لاخر بعدم الضمان لانه لا يمكنه ضبطه ولتقصير صاحبه حيث لم يضعه في بيت مسقف أو لم يضع عليه ما يمنع وصول التحل اليه ولا فرق في ذلك بين كون الجمل في ملكه أو غيره اه ع ش على م ر (قوله ولو أنلفت الهرة) ولا يجوز له أن يتعرض لها الا وقت صياها لا بعده ولا قبله على المعتمد لان التعرض عنها يسئل م ر (قوله ان عهد) أى ولو مرة قل (قوله أو صاحبها الذى يأويها) أى اذا كان له يد عليها كان مستأجرها أو مستعيرا نعم ان انفلتت قهرا فأنفلتت شيئا فلا ضمان فيه كما مر اه م ر * (فرع) * أقنى ابن عجيل في دابة نطحت أخرى بالضممان ان كان النطح طبعها وعرفه صاحبها أى وقد أرسلها أو قصر في ربطها والكلام في غير ما يده والاضمن مطلقا اه س ل ولونقر شخص دابة مسيبة عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها أى دخلت في ضمانه فينبغي اذا نقرها أن لا يبالغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذى يعلم أنها لا تعود منه الى زرعه وان أخرجهما عن زرعه الى زرع غيره فأنلفته ضمنه اذ ليس له أن يبق ماله بمال غيره فان لم يمكنه الا ذلك بأن كانت محفوفة بمزارع الناس ولم يمكن اخراجها الا بادخالها من رعة غيره تركها في زرعه وغرم صاحبها ما أنلفته اه من شرح الروض فان أخرجهما ضمنها ان ضاعت وضمن ما تلفه من زرع غير مالكمها لتعديه * (فرع) * لو حلت الريح ثوبا أو أشرف على أن يقع في ملكه فدفعه من الهواء الى ملك غيره لم يضمنه كفى قل على الجلال (قوله وان كان الداخل بصيرا) غاية لقوله ضمن كفى شرح الروض وقوله أو دخلها بلا اذن مقابل لقوله دخلها شخص بأذنه ثم ان ما هنا لا يشافى قول الروض في الجنائيات وان ربطها به كلبا عقورا ودعا اليه رجلا فعقره غات فلا ضمان لان ما هنا في كلب في الدار وما هنا في كلب خارجها كما أفاده شيخ الاسلام اه

* (فصل في قتال البغاة) *

هذا شروع في طوائف ثلاثة جوار الشارح لنا قتالهم البغاة والمرتدين والكفار وذكر البغاة بعد الصيال لما يأتى أنهم يردون الى الطاعة بالانخف فالانخف في قوله ولا يقتلهم الامام حتى ينفذ الخ وقام الاجماع على جواز قتال البغاة ومستنده فعل سيدنا على فانه قاتل أهل الجمل بالبصرة وقاتل أهل صفين بالشام وأهل النهروان وهم طائفة من الخوارج بناحية الكوفة وأخذ قتال المرتدين من فعل أبى بكر وأخذ قتال الكفار من فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع باغ) وأصل بغاة بغية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وينصب بالفتحة على التاء كقضاة لان الالف فيه أصلية لانقلابها عن أصل اه (قوله ومجاورة الحد) أى ما حده الله وشرعه من الاحكام لغرضهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم وهولعة كذلك فني المختار البغى التعدى وبغى عليه استتال ويا به رمى وكل مجاوزة وافراط على المقدار الذى هو حد الشئ فهو بغى قال ابن قاسم ومن كون البغى مجاوزة الحد سميت الزانية بغية اه ع ش على م ر مع زيادة من قل (قوله والاصل فيه) أى في فصل البغاة أى في الاحكام الآتية

فلا ضمان باتلافها مطلقا كما حكاها في أصل الروضة عن ابن الصباغ وعلمه بأن العادة ارسالها ويدخل في ذلك التحل وقد أقنى البلقينى في فحل لانسان قتل بجلا لاخر بعدم الضمان وعلمه بان صاحب التحل لا يمكنه ضبطه والتقصير من صاحب الجمل ولو أنلفت الهرة طيرا أو طعاما أو غيره ان عهدت لك منها ضمن ماله ككها أو صاحبها الذى يأويها ما أنلفته لبلال كان أو نهارا وكذا كل حيوان مولع بالتعدي كالجمل والحمير اللذين عرقا بعقر الدواب واقلاهما أما اذا لم يعهد منها اتلاف ماذ كر فلا ضمان لان العادة جفظ ماذ كر عنها لا ربطها * (قائدة) * مثل القفال عن حبس الطيور في أقفاص لسماع أصواتها أو غير ذلك فأجاب بالجواز اذا تعهد لها صاحبها بما يحتاج اليه كالبهيمة تربط ولو كان يداره كلب عقور أو دابة جوح ودخلها شخص بأذنه ولم يعلمه بالخال فعرضه الكلب أو رمخته الدابة ضمن وان كان الداخل بصيرا أو دخلها بلا اذن أو أعلمه بالخال فلا ضمان لانه المتسبب في هلاك نفسه

* (فصل في قتال البغاة) *

جمع باغ والبغى الظلم ومجاورة الحد سموا بذلك لتعلمهم وعدولهم عن الحق والاصل فيه آية

فيه معنى في الجملة والافلاية لا تثبت كل الاحكام الآتية (قوله وان طائفتان) تنبئة
طائفة تطلق على الواحد وغيره نزلت في رهط عبد الله بن أبي اسود و رهط عبد الله بن رواحة
لما اقتتلا بالأيدي والنعال فقرأها النبي صلى الله عليه وسلم عليهم رواء الشيخان عن أنس اه
دميري (قوله اقتتلوا) لم يقل اقتتلابل جمع مراعاة لافراد الطائفتين ومعنى فاصلحوا بينهما
الاول ابداء الوعظ والنصيحة والثاني الفصل بينهما بالقضاء العادل فيما كان بينهما اه سم
(قوله وليس فيها ذكر الخروج) هذا الكلام يوهم أن النبي منحصر في الخروج عليه
من حيث البيعة ونحوها والافن البين أن المراد الخروج ولو منع حق توجه عليهم كما سيجي
وهو لا قد توجه عليهم أن يترافعوا الى الامام فيما شجر بينهم فثبت استقلوا بالقتال معرضين
عن الامام فقد امتنعوا من الحق الواجب عليهم فكانوا بغاة لهذا اه سم (قوله تشمله) أي
تشمل الخروج عن الامام المرتب عليه الامر بالقتل (قوله لعمومها) أي لانها تذكر في سياق
الشرط (قوله أو تقتضيه) أي تستلزمه وتقيده بطريق القياس ووجه هذا التردد الخلاف
في كون النكرة في سياق الشرط نعم أو لا فعلى الاول تشمله يجعل الامام طائفة والباغين عليه
طائفة وعلى الثاني لا تشمله ويكون المراد طائفتين من المسلمين بغت احدهما على الاخرى
فيقاس الخروج على الامام بالخروج على غيره فيجوز له القتال بالاولى (قوله وهم) أي شرعا
مسلمون ولو فيمياء فشملي المرتدين على المعتد قل على الجلال وفي سم نقلا عن الزركشي
أنه يعتبر في البغاة الاسلام فالمرتدون اذا نصبوا القتال لا يجري عليهم حكم البغاة في الاصح
وهذا الشرط هو مقتضى كلام الحرز فلا وجه لاهماله وحاصله أن القيد ستة أن يكونوا مسلمين
وأن يخالفوا الامام وأن يكون لهم تأويل وأن يكون ذلك التأويل باطلا ظنا وأن تكون لهم
شوكة وأن يكون فيهم مطاع وسيد ذكر الشارح أن الشوكة تستلزم المطاع فلا تغفل اه مد
وعبارة حل في سيرته ان للامام احمد قولاً بلعن يزيد تلويحا وتصريحا وكذا للامام مالك
وكذا لابي حنيفة ولنا قول بذلك في مذهب امامنا الشافعي وكان يقول بذلك الاستاذ البكري
ومن كلام بعض أتباعه في حق يزيد ما لفظه زاده الله خيرا ومنعه وفي أسفل سجين وضعه
وفي شرح عقائد السعد يجوز لعن يزيد اه ويشكل عليه أن لعن الشخص لا يجوز وإنما يجوز
العن بالوصف تأمله قال حل قال ابن الجوزي أجاز العلماء الورع لعن يزيد وصنف في اباحة
لعنه مصنف اه وقال وعلى هذا يكون مستثنى من عدم جواز لعن الكافر المعين بالشخص
كما صرح به السعد بعد أن قال اني لا أشك في عدم اسلامه بل ولا في عدم ايمانه فلعنة الله عليه
وعلى أنصاره وأعوانه اه كلام السعد (قوله ولو جازا) لانه يحرم الخروج على الامام
ففي شرح مسلم يحرم الخروج على الجائر اجماعا ويجاب عن خروج الحسين على يزيد بأن المراد
اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم اه ابن حجر والغاية للرد وسياق قول الشارح
وتجب طاعة الامام وان كان جائرا فيما يجوز من أمره ونهيه الخ (قوله بعدم انقيادهم له)
سواء سبق منهم انقياد أم لا كما هو ظاهر اطلاقهم والمراد بعدم انقيادهم له ولو في مباح حيث
كان فيه مصلحة اه شيخنا (قوله زكاة) هي حق الله ومثله حق الآدمي بالاولى قل على
الجلال (قوله بالشروط الآتية) متعلق بخروج أو بقوله بخالفوا الخ فوجودها لا بد منه

وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
وليس فيها ذكر الخروج على
الامام صريحا لكنها تشمله لعمومها
أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبغى
طائفة على طائفة فالبغى على الامام
أولى وهم مسلمون مخالفوا امام ولو
جائرا بأن خرجوا عن طاعته بعدم
انقيادهم له أو منع حق توجه عليهم
كزكاة بالشروط الآتية

في تحقق البغي ووجوده (قوله ويقاتل أهل البغي) ظاهره أن البغي يوجد دون هذه الشروط
وهذه شروط للقتال وليس كذلك بل لا يحصل الايمان ويقتلون فلو قال بشرط في الباغى
كذا وكذا كان أولى ولذا قال في المنهج هم مسلمون الخ ثم قال ولا يقاتلهم الا امام واعلم
أن وصف البغي في الصدر الاول ليس وصف ذم ولا يقتضى الفسق ولا العصيان ولا يزول معه
وصف الايمان خلافا للخوارج فانهم اعتقدوا زوال الايمان معه ويرد عليهم بالآية ولأنهم
انما خرجوا عن طاعة الامام بتأويل وشبهة أى تأويل غير قطعى البطلان كما في م (قوله
كما استفيد من الآية المتقدمة) وهى قوله تعالى وان طائفتان قال السبكي رحمه الله تعالى
في تفسيره المسمى بالدر النظيم ما حاصله وفي هذه الآية حكمان عظيمان أحدهما وجوب قتال
البغاة من قوله فقاتلوا التى تبغى فانه أمر والأمر للوجوب وعليها قول على رضي الله عنه
والصحابه في قتال صفين والنهروان وقد قتل عمارة يوم صفين وقال النبي صلى الله عليه وسلم
لعمارة تقتلك الفئة الباغية وهذا علم من اعلام النبوة ولم ينكر أحد هذا الحديث حتى أن
المقاتلين على رضي الله عنه لم ينكروه وانما عدلوا الى تأويل لا يحنى ضعفه وهو قولهم انما قتله
الذى أخرجه يعنون عليا أى لانه أخرجه لقتال معاوية ولما قتل عمارة زاد الذين كانوا مع على
يقينا واقدا ما على القتال وعرفوا أنهم الذين عناهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساق القصة
أحسن سياق الحكم الثانى في الآية أن اسم الايمان باق مع البغي والمخالف في ذلك الخوارج
والآية ترد عليهم وتعام الاستدلال بقوله تعالى فاصطوبوا بين أخويكم فانه صريح في بقاء
الايمان حين البغي ولو لا ذلك أى بقاء الايمان لا يمكن أن يقال في قوله تعالى فان بغت احدهما
على الاخرى وقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا انه لا دليل فيه لانه لا يصح اطلاق
ذلك أى المذكور في الآية من الايمان والاخوة اذا كان يخرج به عن الايمان بان يكون
وصف الايمان بحسب الاصل لكن قوله تعالى بين أخويكم دليل ظاهر على ثبوت الايمان لهم
في حال بغيتهم اه وقال في الروضة قال العلماء ويجب قتال البغاة ولا يكفرون بالبغى واذا رجع
الباغى الى الطاعة قبلت توبته وترد قتاله اه شرح المؤلف اه مدابني (قوله صفين) بكسر
أوله المهملة وثانيه الفاء المشددة اسم بلدا وأقليم وكذا النهروان المذكور معه قل (قوله
ثلاثة شرائط) الاولى حذف التاء لان المعدوم مؤنث ويمكن الجواب بأن المراد بالشرائط
الشروط (قوله بفتح النون) وقد تسكن كما في المختار اه ع ش على م (قوله أى شوكة بكثرة
أو قوة) فيه مسامحة لان المنعة والشوكة والقوة معناها واحد فكان الاولى أن يقول أى قوة
بكثرة أو تحصن بخصن (قوله وهى) أى الشوكة التى لا يتحقق البغي بدونها لا بد لها من مطاع
وأما أصل الشوكة فلا تتوقف على مطاع وبها يجمع بين ما هنا وما في المنهاج شويرى فقوله
وهى لا تحصل أى فذكرها بغنى عن ذكره الذى سلكه المنهاج (قوله يصدر عن رأيه) أى
تصدر أفعالهم عن رأيه (قوله قاتل أهل الجبل) أى أهل الواقعة التى عقر فيها جمل عائشة وسبب
خروجها مع معاوية أنها كانت تحبه لانه كان يقول للنبي صلى الله عليه وسلم في زمن الافك
مارأيت على نساءك الا خيرا وكان على يقول النساء غيرها كثير وهذا سبب طلوعها مع معاوية
في هذه الواقعة وكان الناس اذا دعاهم للخروج معاوية يمتنعون ويقولون لا نخرج معك

قوله قال السبكي الى آخر القولة كتب
عليها باسمه نسخة المؤلف ليس من
التجريد اه

(ويقاتل أهل البغي) وجوبا كما استفيد
من الآية المتقدمة وعليها قول على
رضي الله تعالى عنه في قتال صفين
والنهروان (ثلاثة شرائط) الاول
(أن يكونوا في منعة) بفتح النون والعين
المهملة أى شوكة بكثرة أو قوة ولو بخصن
بجيت يمكن معهما مقاومة الامام فيحتاج
في رداهم الى الطاعة لكافة من بذل مال
وتحصين رجال وهى لا تحصل الا بمطاع
أى متبوع يحصل به قوة لشوكتهم
يصدر عن رأيه اذ لا قوة لمن لا يتجمع
كلهم بمطاع فالطاع شرط للحصول
الشوكة لانه شرط آخر غير الشوكة
كما تقتضيه عبارة المنهاج ولا يشترط
أن يكون فيهم امام منصوب لان عليا
رضي الله تعالى عنه قاتل أهل الجبل
ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب
امامهم

(و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة
الامام) أي عن طاعته بانفرادهم
ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء
كما نقله في الروضة وأصلها
عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق
عليه (و) الثالث (أن يكون لهم)
في خروجهم عن طاعة الامام (تأويل
سائق) أي محتمل من الكتاب أو السنة
يستندون اليه لأن من خالف بغير تأويل
كان معاندا للحق * (تنبيه) * يشترط
في التأويل أن يكون فاسدا لا يقطع
بفساده بل يعتقدون به جواز الخروج
كتأويل الخارجين من أهل الجمل
وصفين على على رضي الله تعالى عنه
بأنه يعرف قتله عثمان رضي الله تعالى
عنه ولا يقتض منهم لمواطنه اياهم
وتأويل بعض مانعي الزكاة من أبي
بكر رضي الله تعالى عنه بأنهم لا يدفعون
الزكاة إلا لمن ضلته سكن لهم أي
دعاه ورجعه لهم وهو النبي صلى الله
عليه وسلم فمن فقدت فيه الشروط
المذكورة بأن يخرجوا بالتأويل
كمانعي حق الشرع كل زكاة عنادا
أو بتأويل يقطع بطلانه كتأويل
المرتدين أو لم تكن لهم شوكه بأن كانوا
افرادا يسهل الظفر بهم أو ليس فيهم
مطاع فليسوا بغاة لا تنهوا حرمتهم
فيترتب على أفعالهم مقتضاها على
تفصيل في ذي الشوكه يعلم مما يأتي
حتى لو تأولوا بلا شوكه وأتلفوا شيئا
ضمنوه مطلقا كقطاع الطريق وأما
الخوارج وهم قوم يكفرون من ترك
كبيرة و يتركون الجماعات

الاذا خرجت عائشة كما في السير من جله أهل تلك الواقعة سيدنا طلحة والزبير وعلي بن أمية
ومات طلحة والزبير وعقر رجل عائشة حتى سقطت من عليه وحصل ما حصل ولما سقطت كان
أخوها محمد عندها فحملها ودجها مع رجل من كانوا حاضرين حتى وضعوه بين يدي سيدنا علي
فأمرهم فأدخلت جينا ستر عليها ثم طيب خاطرها وأكرمها واعتذر لها وكان أخوها مع علي
في القتال والواقعة كانت بين علي ومعاوية وكان معاوية وقت موت عثمان في الشام من تحت
يده فلما أخبر بموته جاء ينازع عليا في الخلافة قال الدميري وكان اسم الجمل الذي وكنيته عائشة
يوم وقعت عسكر أعطاه لها علي بن أمية اشتراها بأربعمائة درهم وهو الصحيح وكانت واقعة
الجمل يوم الخميس العاشر من جمادى الأولى أو الأخيرة وقيل في خامس عشر سنة ست وثلاثين
من الهجرة وكانت الواقعة من ارتفاع الشمس إلى قريب العصر اه (قوله بانفرادهم) الباء
السينية وهذا ضعيف قال م ر ولا يشترط انفرادهم ببلدة أو قرية على الأصح (قوله كما نقله
في الروضة) تبرأ منه لضعفه (قوله وتأويل سائق) أي جائز والمراد بالتأويل أن يكون
لهم شبهة فتشوق لهم ما هم فيه (قوله أي محتمل) بصيغة اسم الفاعل أي للجمعة والفساد
أي للصدق والكذب أو بصيغة اسم المفعول أي محتمل صدقه وكذبه فلا وجه لاقتصار المدايحي
على قوله اسم مفعول (قوله من الكتاب أو السنة) ليس يقيد (قوله لمواطنه اياهم) أي
لموافقته فقال لهم على رضي الله عنه والله ما فانت ولا مالات أي ولا جعت للقتال وانما هييت
اه م د (قوله كتأويل المرتدين) أي من أهل الإمامة ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم
وقالوا لا يجب الايمان الا في حياته لا لقطاع شرعه بموته كبقية الانبياء وهذا تأويل باطل لقيام
الاجماع على بقاء دينه إلى يوم القيامة قرره شيخنا وقال ابن قاسم قوله كتأويل المرتدين هذا
فيه نظر لانه اعتبر في الحدود الاسلام وأخذ جنسا واذا لم يشملهم الجنس فلا يصح الاحتراز
عنهم بقول التعريف اه عمرة (قوله فليسوا بغاة) أي فلا يتقدم حكمهم ولا يعتد
بحق استوفوه ويضمنون ما تلقوه مطلقا كقطاع الطريق اه زى (قوله على تفصيل الخ)
هذه العبارة سررت اليه من شرح المنهج لأن التفصيل لم يذكر هنا أصلا والتفصيل أنه أن كان
مرتدا ضمن والافلا ومع ذلك هو ضعيف ومراده بقوله يعلم مما يأتي هو التفصيل بين كونه
مسلم أو مرتدا لا يذكره في المنهج بعد هذه العبارة وأما الذي يأتي في الشرح هو أنه ان كان له
شوكه من غير تأويل فهو كالباغي وان كان له تأويل من غير شوكه فليس كالباغي وهذا غير الذي
أراد شيخ الاسلام بقوله على تفصيل في ذي الشوكه كما علمت فكان الأولى حذف قوله
في ذي الشوكه ويقول على تفصيل فيما إذا فقد أحد الأمرين أي الشوكه والتأويل لأن
هذا هو الذي يأتي (قوله ضمنوه مطلقا) أي وقت الحرب أو غيره اه ع ش (قوله وأما
الخوارج) وهم صنف من المبتدعة قائلون بأن من أتى كبيرة كفر وحبط عمله وخلد في النار
وأن دار الاسلام يظهر الكافر فيها تصير دار كفر وباحة اه زى (قوله ويتركون
الجماعات) أي لا يصطلحون وراء الأئمة كما قرره العزيزي وعبارة البرماوى أي لم يحضروا مع
الامام جمعة ولا جماعة لا اعتقادهم أن الصلاة لا تصح الا خلف معصوم اه وقال م ر
ويتركون الجماعات لأن الأئمة لما أقروا على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم اه

فإن قيل ترك الجماعات يوجب القتال لأن الجماعات من فروض الكفاية فيقاتل تاركها كما تقر
 في باب صلاة الجماعة قلت يجب أن ما هنا محمول على ما إذا ظهر المشعار بغيرهم أو أنهم
 لا يقاتلون من حيث الخروج وإن قوتلوا من حيث ترك الجماعة اه زى (قوله فلا يقاتلون)
 أي لا يقاتلون بثلاثة شروط الأول عدم قتالهم لنا والثاني ككونهم في قبضتنا والثالث
 عدم تضررنا بهم كما أشار إليه الشارح فقوله وهم في قبضتنا حال من الواو في فلا يقاتلون وكان
 الأولى تقديمه على قوله ما لم يقاتلوا فعند قتالهم مشروط بما ذكر والمراد بكونهم في قبضتنا
 أن يجري عليهم حكمنا (قوله ولا يفسقون) بدليل قبول شهادتهم ولا يلزم من ورود ذمتهم
 ووعدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بنفسهم لأنهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم
 وإن أخطوا أو أخطأ به من حيث أن الحق في الاعتقادات واحد قطعاً وهو ما عليه السنة ولا ينافي
 ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة فسقهم لو عيدهم الشديد وقوله أكثرهم أي مبالاتهم
 بالدين لأن ذلك بالنسبة لأحوال الآخرة لا الدنيا لما تقر من كونهم لم يفعلوا محرماً عندهم
 اه شرح م ر باختصار (قوله ما لم يقاتلوا) فإن قاتلوا فسقوا ولعل وجهه أنه لا شبهة لهم
 في القتال وتقديرها فهي باطلة قطعاً اه ع ش (قوله وهم في قبضتنا) قال الأذرى سواء
 كانوا يقاتلون أم لا وأما موضع عنالكهم لم يخرجوا عن طاعته اه زى (قوله نعم أن تضررنا
 بهم) أي بأن أظهر وأبدعهم أو دعوا إليها اه شخنا (قوله تعرضنا لهم) ولو بالقتل
 (قوله أولم يكونوا في قبضتنا) أي أولم يقاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا قال سم هذا يفيد أن قوله
 وهم في قبضتنا ليس قيد القول فلا يقاتلون ما لم يقاتلوا الخ بل هو قيد لقوله فلا يقاتلون الخ اه
 شوبري (قوله ولم يتهم الخ) لوعفا المستحق عن القاتل سقط القتل (قوله في شهر السلاح)
 أي أظهره (قوله إن حكمهم حكم قاطع الطريق) ففي رواية إذا قتلوههم فاقتلوههم
 فإن قتلهم الجزاء من قتلهم عند الله يوم القيامة وبهذا استدل من يقول يجوز قتل الخوارج
 وقد قاتلهم على كرم الله وجهه وقد سئل صلى الله عليه وسلم عن الخوارج أ هم كفار فقال من
 الكفر فزوا فقتل أمنا فقتل فقال إن المناقين لا يذرون الله الا قليلاً وهو لا يذرون الله
 كثيراً فقتل ما هم فقال أصابهم قسنة فعموا وضمو أقم يجعلهم كفارا لأنهم فعلوا بضرب من
 التأويل والخوارج قوم يكفرون مرتكب الكبيرة ويحكمون بحبوط عمل من تكبها وتخليده
 في النار ويحكمون بأن دار الاسلام تصير بظهور الكافر فيها دار كفر ولا يصلون جماعة اه حل
 في السيرة وتقدم بعضه (قوله فان قيد) أي ما في المنهاج فلا خلاف أي في أنهم قطاع طريق
 زيادة على كونهم خوارج فيترتب عليهم أحكام قطاع الطريق وهذا التقيد هو المعتمد وعبرة
 ع ش فلا خلاف أي في وجوب قتالهم (قوله وتقبل شهادة البغاة) شروع في حكم البغاة
 وخاصة أن شهادتهم مقبولة بشرطين الأول أن لا يكونوا ممن يشهدون لمواقفهم تضديقهم الخ
 والثاني أن لا يستحلوا دماءنا أو أموالنا بلاتأويل وقضاؤهم مقبول بشرطين أيضا الأول أن
 يكون فيما يقبل فيه قضاء فاضنا فيخرج به ما إذا قضوا بما خالف نصاً واجماعاً أو قياساً جلياً
 الثاني أن لا يستحلوا الخ (قوله إلا أن يكونوا ممن يشهدون) صنيع م ر يقتضي أن هذا القيد
 راجع لكل من شهادتهم وقضائهم فكان الأولى للشارح تأخير عن قوله وقضاؤهم اه (قوله

فلا يقاتلون ولا يفسقون ما لم يقاتلوا
 وهم في قبضتنا نعم أن تضررنا بهم
 تعرضنا لهم حتى يزل الضرر فإن
 قاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا قاتلوا
 ولا يتهم قتل القاتل منهم وإن
 كانوا كقطاع الطريق في شهر
 السلاح لأنهم لم يقصدوا أخافة
 الطريق وهذا ما في الروضة وأصلها
 من الجمهور وفيها عن البغوي
 إن حكمهم حكم قطاع الطريق
 وبه جزم في المنهاج والمعتمد الأول
 فإن قيد بما إذا قصدوا أخافة الطريق
 فلا خلاف وتقبل شهادة البغاة لأنهم
 ليسوا بفسقة لنا ويلهم قال الشافعي
 رضي الله تعالى عنه الآن يكونوا ممن

يشهدون

لموافقيهم تصديقهم كالتطايبة وهم صنف

(٢٠٢)

من الرافضة يشهدون بالزور ويقضون لموافقهم تصديقهم فلا

تقبل شهادتهم ولا يتخذ حكم قاضهم ولا
يختص هذا بالبغاة نعم ان يتنوا السبب
قبلت شهادتهم لا تتقاء التهمة حينئذ
ويقبل قضاء قاضهم بعد اعتبار صفات
القاضي فيه فيما يقبل فيه قضاء قاضينا
لان لهم تأويل ولا يسوغ فيه الاجتهاد الا
ان يستحل شاهد البغاة وقاضهم دماءنا
وأموالنا فلا تقبل شهادته ولا قضاؤه
لانه ليس بعدل وشرط الشاهد
والقاضي العدالة هذا ما نقله الشيخان
في الروضة وأصلها هنا عن المعتبرين
وجرى عليه النووي في المنهاج
ولا ينافي ذلك ما ذكره في زيادة
الروضة في كتاب الشهادات من أنه
لا فرق في قبول شهادة أهل الأهواء
وقضاء قاضهم بين من يستحل
الدماء والأموال أم لا لان ما هنا محمول
على من استحل ذلك بلا تأويل وما هناك
على من استحل تأويل وما ألتقه باغ
من نفس أو مال على عادل وعكسه ان لم
يكن في قتال لضرورته بأن كان في غير
القتال أو فيه لالضرورته ضمن كل
منهما ما ألتقه من نفس أو مال جريا
على الأصل في الاتلافات نعم ان قصد
أهل العدل باتلاف المال أضعافهم
وهزيمتهم لم يضمنوا قاله الماوردي فان
كان الاتلاف في قتال لضرورته فلا
ضمن اقتداء بالسلف لان الوقائع التي
جرت في عصر الصحابة كوقعة الجمل
وصفين لم يطالب بعضهم بعضا بضمن
نفس ولا مال وهذا عند اجتماع الشوكة
والتأويل فان فقد أحدهما فلا لان
الأول الباغي المتأول بلا شوكة يضمن
النفس والمال ولو حال القتال كقاطع
الطريق والثاني له شوكة بلا تأويل وهذا

لموافقهم) أي في الاعتقاد تصديقهم كذا في صحاح النسخ وفي بعضها تصديقه ولا يناسب
التعير بالجمع قبله كما لا يخفى وقوله تصديقهم الباء للسببية والمصدر مضاف لقوله والقاعل
محذوف أي يشهدون لمن يوافقهم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي اعتقادهم صدقه بمجرد
كونه منهم كذا قاله بعضهم ولا يخفى ما فيه اذ ظاهر التأويل يفيد أنه مضاف للفاعل فخر ذلك
(قوله يشهدون بالزور) أي بما لم يروه اهـ مد (قوله ولا يختص هذا) أي الاستثناء وهو قوله
الأن يكونوا الخ أي لا يختص هذا بالبغاة أي قبول الشهادة بل كل مبتدع لا يفسق يبدعه
تقبل شهادته كما قاله ع ش وعبارة مد ولا يختص هذا أي عدم قبول شهادتهم وقضاء
قاضهم (قوله حينئذ) أي حين اذ ينوا السبب فيقولون رأينا باعه أو أقرضه (قوله
لان لهم تأويل) تعليل لقبول قضاء قاضهم (قوله الآن يستحل) أي بلا تأويل كما يأتي
(قوله دماءنا وأموالنا) الواو بمعنى أو (قوله لانه ليس بعدل) هذا يقتضي أنهم لا يكفرون
باستحلال دماءنا وأموالنا لانه ثني العدالة دون الاسلام ولعله لوجود الشبهة أي من غير تأويل
لهم وان كانت باطلة وعبارة قل على الجلال لم يقل لكفره لانه لا مكان التأويل أي لا مكان وجود
التأويل وان لم يكن موجودا عنده الآن (قوله هذا) أي الشرط المذكور في قوله الآن
يستحل شاهد البغاة وعبارة شرح م ر ومحل ذلك اذا استحلوا بالباطل عدونا بالقبول صوابه
الى اراقة دماءنا وأموالنا ويؤخذ من العلة أن المراد استحلال خارج الحرب والافكل البغاة
يستحلونها حالة الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال من أهل
الأهواء والقاضي كالشاهد محمول على الموقول لذلك تأويل محتمل وما هنا على خلافه اهـ (قوله
أهل الأهواء) أي البدع (قوله وما ألتقه) مبتدأ وعكسه عطف عليه وقوله ضمن كل الخ
خير وقوله ان لم يكن الخ اعتراض أو أن قوله ضمن الخ جواب الشرط والجملة خبر المبتدأ قال
الشيخ عز الدين ولا يصف اتلافهم بإباحة ولا تحريم لانه خطأ منه وتوقعه بخلاف ما يلتفه الكفار
حال القتال فانه حرام غير مضمون زى وعبارة قل فلا يوصف اتلافهم بجمل ولا حرمة لانه
خطأ معفو عنه وتأويلهم وبذلك فارق حرمة اتلاف الحربى وان لم يضمن أيضا وعكسه (قوله
على الأصل) في الاتلافات وهو الضمان (قوله أضعافهم) أي عن القتال (قوله اقتداء
بالسلف) علة لقوله وما ألتقه أهل البغاة وعكسه ولو اختلف المتلف وغيره في أن التلف وقع
في القتال أو في غير صدق المتلف لان الأصل عدم الضمان ع ش على م ر (قوله فله) أي
للفاقد المفهوم من قوله فقد (قوله كقاطع الطريق) أي فانه يضمن ما ألتقه (قوله باغ
في الضمان وعدمه) أي فلا يضمن حال القتال لضرورته ولا فرق في ذلك بين المسلمين والمرتدين
على المعتقد خلافا لشيخ الإسلام (قوله ولا يقاتل الامام) هذا شروع في حكم قتال البغاة
اشارة الى أنهم ليسوا كالكفار بل كالصائغ وأشار به الى أن قتال البغاة ليس كقتال الكفار
من وجوه ثلاثة الأول هذا بخلاف الكفار فيقاتلون من غير ريب والثاني أنهم لا يقاتلون
بما يعم بخلاف الكفار والثالث أنهم لا يحاصرون بخلاف الكفار اهـ والمراد بقوله ولا يقاتل
أي لا يجوز قهرهم حتى يبعث فيجوز أي يجب لانه بعد منع فعل أن قتالهم واجب على الامام وكذا
البعث ويجب في قتالهم ما في قتال الكفار من صبر واحد من الاثنين وغير ذلك كافي قل على

كما عى الضمان وعدمه لان سقوط الضمان في الباغي لقطع النفس واجتماع الكامة وهو موجود هنا ولا يقاتل الامام البغاة الجلال

حتى يبعث لهم أميناً فظننا ان كان البعث للمناظرة ما صححنا لهم بسألهم عما (٢٠٣) يكرهون اقتداء بعلی رضي الله عنه فانه يبعث ابن

عباس الى أهل النهر وان فرجع بعضهم وأبى بعضهم فان ذكرنا مظللة أو شبهة أزالها لان المقصود يقتالهم ردهم الى الطاعة فان أسروا ونحجمهم ووعظهم فان أسروا أعلمهم بالقتال لان الله تعالى أمر ألا بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى فان ظلموا من الامام الامهال اجتهد وفعل ما رآه صواباً (ولا يقتل) مدبرهم ولا من ألقى سلاحه وأعرض عن القتال ولا (أسيرهم ولا يذوق) بالمجعة أي لا يسرع (على جريحهم) بالقتل (ولا يغنم مالهم) لقوله تعالى حتى تقي إلى أمر الله والفتنة الرجوع عن القتال بالهزيمة وروى ابن أبي شيبة أن علياً رضي الله تعالى عنه أمر مناديه يوم الجمل فنادى لا يتبع مدبر ولا يذوق على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ولأن قتالهم شرع للدفع عن منع الطاعة وقد زال * (تنبيه) * قد يفهم من منع قتل هؤلاء وجوب القصاص بقتلهم والاصح أنه لا قصاص لشبهة أبي حنيفة ولا يطلق أسيرهم ولو كان صبياً أو امرأة أو عبداً حتى يتقضى الحرب ويتفرق جمعهم ولا يتوقع عودهم الا أن يطبع الأسير باختياره فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الحر وكذا في الصبي والمرأة والعبدان كانوا مقاتلين والأطلقوا بمجرد انقضاء الحرب ويرد لهم بعد أمن شرهم يعودهم الى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع عودهم ما أخذ منهم من سلاح وخيل وغير ذلك ويجرم استعمال شيء من سلاحهم وخيلهم

الجلال (قوله حتى يبعث) أي وجوباً وقوله أميناً فظننا أي ندباً ان يبعث لجزء السؤال فان كان للمناظرة وإزالة الشبهة فلا بد من تأهله لذلك كذا في زى وحل (قوله أميناً) أي بالغاً عاقلاً عادلاً عارفاً بالعلوم أي وبالخروب كما لا يخفى وينبغي الاكتفاء بما سبق ولو كان كافراً حيث غلب على ظن الامام أنه يتقل خبرهم بلا زيادة ولا نقص وأنهم يشقون به فيقبلون كل ما يقول كافي عيش على مر وفائدة البعث أنه ينههم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب وطرقه ليقع الرعب في قلوبهم فيسقادوا بالحكم الاسلام اه عيش على مر (قوله النهر وان) قرية قريبة من بغداد خرجت على علي كثرتم الله وجهه عيش (قوله مظللة) بكسر اللام وقها أي ان كان مصدرها مضافاً كان اسماً لما يظلم به فبالكسر فقط اه زى قال المرادى الفتح هو القياس أي بناء على أنه مصدر ميمي والقياس فيها النسخ وما جاء مكسوراً فعلى خلاف القياس (قوله فان أسروا) أي بعد الإزالة (قوله فان أسروا أعلمهم بالقتال) أي وجوباً واحتثهم بقتالهم وان لم يدؤابه وقبل ذلك مرتبة ذكرها في المنهج وهي فان أسروا أعلمهم بالمناظرة أي المباحة بيننا وبينهم في ابطال شبههم وإثباتها وقوله أعلمهم بالمناظرة أي وجوباً (قوله وفعل ما رآه صواباً) بأن يؤخر قتالهم ان كان استمهالهم للتأمل في رجوعهم ولا يتقيد الامهال بمدة ولا يؤخره ان ظهر أن استمهالهم لاجل مدد أو عدد يستعينون بهم على قتالنا (قوله مدبرهم) أي ما لم يكن منخرطاً للقتال أو منحيراً الى فئة قل لان القصد ردهم للطاعة وبقائهم بالاسهل فالاسهل لانهم كالصائل كافي قل على الجلال (قوله فنادى لا يتبع مدبر) وقد استثنى الامام ما اذا أسير من صلحهم لتمكن الضلال منهم وخشي عودهم عليه بشر فيجوز الاتباع والتذفيف كما فعل علي رضي الله عنه بالخوارج اه سم (قوله من منع قتل هؤلاء) أي المدبر والاسير والجريح (قوله والاصح أنه لا قصاص) هو المعتمد ويجب دية وكفارة قل وهذا في خصوص المدبرين لان شبهة أبي حنيفة فيهم وأما بقية الاقسام ففيهم القصاص اذا وجدت شروطه (قوله لشبهة أبي حنيفة) فانه يرى قتل مدبرهم (قوله ويتفرق جمعهم) أي تفرقوا لا عود بعده قل (قوله فيطلق قبل ذلك) أي قبل انقضاء الحرب والحاصل أن الأسير على ثلاثة أقسام فان كان صبياً أو امرأة أو رقيقاً ولم يقاتل أطلق بمجرد انقضاء الحرب فان كان كاملاً وأطاع باختياره أطلق وان بقيت الحرب والأطلق بعد انقضاء الحرب وتفرق جمعهم وعدم توقع عودهم (قوله وهذا في الرجل الحر) أي ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه فهذا التقييد راجع لهما وان كان ظاهر سياقه يوجه رجوعه للاستثناء فقط وبه قال بعضهم وهو الظاهر وعبارة شرح م ر ولا يطلق أسيرهم ان كان فيه متعة وان كان صبياً أو امرأة أو قنناً حتى تتقضى الحرب ويتفرق جمعهم تفرقاً لا يتوقع جمعهم بعده وهذا في الرجل الحر الخ ثم قال الا أن يطبع الحر الكامل الامام بما يشاء به باختياره فيطلق وان بقيت الحرب لا من ضرره (قوله ما أخذ منهم) نائب فاعل يرد اه (قوله ويجرم استعمال شيء الخ) أي وتجب الاجرة ويضمن ما تلف منه ولو اضروا القتال لاجل وضع اليد عليه بخلاف التفصيل المتقدم لعدم وجود وضع يد على ذلك قبل اتلافه (قوله وغيرهما) من لبوسهم وأوانيهم (قوله للضرورة) أي باجرة مثله اه زى وهل الاجرة لازمة للمستعمل أو تخرج من بيت المال لان ذلك

وغيرهما من أمرهم لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه الا للضرورة كما اذا خضنا انهم زام أهل العدل

الاستعمال لمصلحة المسلمين فيه نظر والا قرب الاول اه ع ش على م ر (قوله غير خيولهم)
وتجب أجرة مثل تلك المنفعة كما يلزم المضطرقة طعام غيره اذا أتلفه وهذا ما جزم به ابن المقرئ
في غشيقته وهو المعتمد م ر زى (قوله لانه يحرم تسليطه على المسلم) وكذا يحرم جعله جلادا
يقيم الحدود على المسلمين أقول وكذا يحرم نصبه في شئ من أمور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة
توليته شياً لا يقوم به غيره من المسلمين أو يظهر من يقوم به من المسلمين خيانة وأمنت في ذم
ولو لحوفه من الحاكم مثلاً فلا يعد جواز توليته فيه للضرورة ويجب على من نصبه مراقبته
ومنع من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استيلاء على المسلمين اه ع ش على م ر (قوله)
ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) معطوف على قوله ولا يستعان عليهم بكافر نعم يجوز ان يستعان
عليهم به أعني عن يرى قتلهم مدبرين بشرط ثلاثة ان يحتاج الى الاستعانة بهم وأن يكون فيهم
أعني فمن يرى قتلهم مدبرين براءة وحسن اقدام وان يتمكن من منعهم لو تبعوا أهل البغي
بعد هزيمتهم قتلاً م د وقوله براءة بفتح الجيم والمد ففعله براءة بضم الراء قال في الخلاصة
فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جراً

(قوله أو اعتقاد كالحقني) استشكل بجواز استخلاف الامام للحقني وأجيب بأنه هنا أي فيما اذا
استعان بمن يرى قتلهم مدبرين من غير استخلاف له بقدر برأيه وهناك أي فيما اذا استخلف
الامام الشافعي خفياً تحت يد الامام ورأيه ففعله منسوب اليه فامتنع قتله مدبرين اه م
(قوله والامام) أي امام الجيش وهذه جملة حاله أي والحال وقوله ابقاه عليهم أي ابقاه للحياة
عليهم أو معنى ابقاه شفقة عليهم أو تجعل على معنى اللام ولا تأويل وهو علة لقوله ولا بمن يرى
قتلهم مدبرين وعبرة قل ابقاه عليهم أي لهم وفي بعض العبارات اشفاقاً عليهم (قوله الا
على رأي الامام) أي امام الحرمين (قوله في أهل قلعة) أي لافي اقليم فلا يجوز (قوله)
ولا يجوز عقر خيولهم) ثم ان كان في غير القتال أو فيه لا ضرورة ضمنوا له يقصدوا اضعافهم
وهزيمتهم والا فلا ضمان وان كان في القتال لضرورته فلا ضمان وكذا يقال فيما بعده وعبرة
شرح المنهج وما أتلفوه علينا أو عكسه لضرورة حرب هدر اقدام السلف ولا ناماً وورون
بالحرب فلا تضمن ما يتولد منها بخلاف ذلك في غير الحرب أو فيها لا ضرورة رتبها فخصمون على
الاصل في الاتلافات انتهى وقوله بخلاف ذلك في غير الحرب قيده بالماوردي بما اذا قصد أهل
العدل التثني والانتقام لا اضعافهم وهزيمتهم وبه يعلم جواز عقر دوابهم اذا قاتلوا عليها لانا
اذا جوزنا اتلاف أموالهم خارج الحرب لا اضعافهم فهذا أولى اه شرح م ر (قوله)
الا اذا قاتلوا عليها) أي فيجوز ولا ضمان ان كان ضرورة القتال أو لقصد هزيمتهم (قوله)
فلا يولي) أي المسلم (قوله أقامه) جواب اذا (قوله في شروط الخ) عقب البغاة بهذا
لان البغي هو الخروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في اقامة الدين وسياسة الدنيا
شرح م ر (قوله الامام الاعظم) ويجوز ان يقال للامام الخليفة وأمير المؤمنين قال البغوي
وان كان فاسقاً قال الماوردي ويقال خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خليفة الله عند
الجمهور اه زى وعلاوه بأنه انما يستخلف من يغيب والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك وقد
قيل لا يبي بكر يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله ويجوز بعضهم ذلك لقوله

ولم نجد غير خيولهم فيجوز لأهل العدل
وكسبهم ولا يقاتلون بما يمتنع كذا
ومنه ينق ولا يستعان عليهم بكافر لانه
يحرم تسليطه على المسلم الا للضرورة
بان كدروا وأحاطوا بنا فيقاتلون
بما يمتنع ولا بمن يرى قتلهم مدبرين
لعداوة أو اعتقاد كالحقني والامام
لا يرى ذلك ابقاء عليهم ولا يجوز
احصارهم بمنع طعام وشراب الاعلى
رأي الامام في أهل قلعة ولا يجوز عقر
خيولهم الا اذا قاتلوا عليها ولا قطع
أشجارهم أو زروعهم ويلزم الواحد
كما قال المتولي من أهل العدل صابرة
اثنتين من البغاة كما يجب على المسلم أن
يصبر ككافرين فلا يولي الا متعزفاً
اقتال أو متعزفاً الى فئة قال الشافعي
بكره لا عادل أن يعمد الى قتل ذي رجة
من أهل البغي وحكم دار البغي كحكم دار
الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة
حد أقامه الامام المستولي عليها ولو سبي
المشركون طائفة من البغاة وقدر أهل
العدل على استقازهم لزمهم ذلك
(تمتة) * في شروط الامام الاعظم
وفي بيان طرق انعقاد الامامة وهي
فرض كفاية كالقضاء

تعالى وهو الذي جعلكم خلائف الارض اه والاصح عدم الجواز كافي ع ش على م
وهذه الشروط تعتبر في الدوام أيضا لا الفسق وزوال احدي البدين أو الرجلين والا اذا كان
الجنون منقطعاً ومن الافاقه أغلب سن عن شرح الروض (قوله فشرط الامام) وهذا
في الابتداء فلا يضر طرق الفسق أو الجنون اذا كانت الافاقه أكثر وهذا تفريع على قوله
في شروط الامام (قوله كونه أهلاً للقضاء) بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلًا ذكراً حراً عادلاً رأى
وسمع وبصر ونطق وهذا عند التمكن فلو دعت ضرورة الى تولية فاسق جازبته على ان الامام
لا يترتب بالفسق قاله المتولي وذكر ما القاضي في الوصايا وقال الشيخ عز الدين اذا تعدت العدالة
في الائمة والحكام قدمنا اقلهم فسفا قال الاذرى وهو متعين اذا سئل الى ترك الناس فوضى
أى لا امام لهم وقوله بأن يكون مسلماً أى ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين وقوله بالغاً أى ليدلى
أمر غيره قال ابن حجر لا نغیره في ولاية غيره ويجزى كيف يلى أمر الامة وروى أحمد بن
نعوذ بالله من اماره الصبيان وقوله حر أى ليكمل ويهاب ويتقرب وما ورد من أنه صلى الله
عليه وسلم قال اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي مجرد عن الاطراف محمول على غير
الامامة العظمى أو محمول على الحق في بذل الطاعة للامام أو على المتقلب الا فى اه زى مع
زيادته من قل وقوله مجرد عن الاطراف ضبطه ابن الاثير في نهايته بالجيم والادال المهملة ويجوز
أن يكون بالغاً والذال المجتنب ومعناه على كليهما مقطع الاطراف (قوله شجاعاً) بتثنية
الشيخ فاموس ع ش (قوله استيفاء الحركة) بأن تكون الحركة ضعيفة وهذا غير سرعة النهوض
(قوله كما دخل في الشجاعة) أى الاعتبار المذکور (قوله ثلاثة طرق) أى بواحد من ثلاثة
طرق (قوله بيعة) أى بمعاقدهم وموافقهم كأن يقولوا يا بعناك الخلافة فيقبل اه شيخنا
والاقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجبر الا أن لا يصلح غيره شرح
م (قوله أهل الحل والعقد) أى حل الامور وعقدها (قوله ووجوه الناس) من
عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء واهباماء أو علم أو غيرهما في المختار ووجه
الرجل صار وجهها أى ذابها وقدر وواجه طرف ع ش على م (قوله المبايع) بصيغة
اسم الفاعل (قوله بصفة الشهود) من عدالة وغيرها الاجتهاد (قوله باستخلاف الامام)
خرج بالامام غير من بقیة الامراء فلا يصلح استخلافهم في حياتهم من يكون أميراً بعدهم لانهم
لم يؤذن لهم من جهة السلطان في ذلك اه ع ش على م (قوله كما عهد أبو بكر) حاصله
ان أبو بكر لما نقل عليه المرض دعا جماعة من الصحابة واستخبر عن حال عمر منهم فأنشأ عليه ومنهم
عثمان وعبد الرحمن بن عوف ثم أمر عثمان أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر
ابن أبي قحافة في آخر عهده بالدنيا خارجاً منها وعند أول عهده بالآخرة داخلها فيها حيث يؤمن
فيها الكافر ويتقي فيها الفاجر ويصدق فيها الكاذب انى استخلفت عليكم بعدى عمر بن الخطاب
فاسمعوا له وأطيعوا فان عدل فذاك طنى وعلى به وان بدل فلكل امرئ ما اكتسب وان خيراً ردت
ولا أعلم الغيب وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون والسلام عليكم ورحمة الله ثم أمر واحداً
بخطم الكتاب فحتمه ثم أمر عثمان فخرج بالكتاب محتموا فبايع الناس ورضوا به ثم دعا أبو بكر
عمر خاليا فوصاه بما أوصاه ثم خرج من عنده فرفع أبو بكر يده ودعا له بدعوات مذكورة

فشرط الامام كونه أهلاً للقضاء قرشياً
نحو الائمة من قرش شجاعاً بالغاً بنفسه
ونفسه سلامة من نقص يمنع استيفاء
الحركة وسرعة النهوض كما دخل في
الشجاعة وتنفذ الامامة ثلاثة طرق
الاولى بيعة أهل الحل والعقد من
العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم
فلا يعتبر فيها عدد ويعتبر انصاف المبايع
بصفة الشهود والثانية باستخلاف
الامام من عينه في حياته كما عهد
أبو بكر لعمر رضى الله عنهما

في المصاغر لابن حجر والكاف في قوله كالتتميل وفي قوله يجعله للتطير وعلم من قوله كما عهد الخ ان الاختلاف المذكور يسمى عهدا (قوله ويشترط القبول) أي عدم الرد وليس له عزله بعند ذلك لأنه ليس فاباغنه ولو غاب المعهود له ونضرت وابغيتهم فلم اقامة نائب عنه مكانه لعزل بقدمه قل على الجلال (قوله كما جعل عمر الامر شورى) فان قيل كان بعض هؤلاء الستة افضل من بعض وكان رأي عمر ان الاحق بالخلافة افضلهم وانه لا يصح ولاية المفضول مع وجود الفاضل والجواب انه لو صرح بالافضل منهم لكان قد نص على اختلافه وهو قصد ان لا يتقلد العهد في ذلك فجعلها في ستة متقاربين في الفضل لانه يتحقق أنهم لا يجتمعون على تولية المفضول وأن المفضول منهم لا يتقدم على الفاضل ولا يتكلم في منزله وغيره أحق به سامنه وعلم رضا الامة بمن رضى به الستة شورى وقوله ان لا يتقلد العهد جعل العهد كالقلادة في عنقه (قوله شورى) أي تشاورا بينهم لعلمه بأنهم لا تصلح لغيرهم اه ع ش على م ر (قوله بين ستة) وقد نظمهم بعضهم في قوله

أصحاب شورى ستة فما كها * لكل شخص منهم قدر على
عثمان طلحة وابن عوف يافق * سعد بن وقاص زبير مع على

(قوله فاتفقوا على عثمان) لانه كان حليما رضى الله عنه أي بعد موت عمر ويجوز في هذه الحالة ان يتفقوا في حياته على واحد لكن باذن الامام الاول (قوله وان امر عليكم بعد حبشي مجده الاطراف) المراد الحث على الطاعة وعدم المخالفة أو قول هي قضية شرعية لا تستلزم الوقوع والمراد بالعبد الشخص فهو الحر قل الاولى ابقاء العبد على حقيقته قال الجوهري الجديع قطع الانف وقطع الاذن أيضا وقطع اليد والشفة وهو بالادال المهمة مرحومي

(فصل في الردة)

هذا شروع في الطائفة الثانية وهي أهل الردة ويوجب قتالهم ما خرو من فعل أي بكر لانه قاتل أهل الإمامة لما ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وانما ذكرت ههنا لانها جناية على الدين وما تقدم جناية على النفس وأخرها لكثرة وقوع ما قبلها وكان حذوها القتل لانه الممكن في قطع آلتها لانها اعتقاد بحشي دوامه وهي أخش أنواع الكفار بعد الشرك بالله تعالى منه وهي منه وهي أخش منه ويلها القتل ظلمات الزنا ثم القذف ثم السرقة وهذه الكليات الخمس المشروعة حدودها لحفظ الدين والنفس والنسب والعرض والمال واخر الردة عن القتل مع أنها أخش منه كما مر أعوممه وكثرته وحصوله من لا توجد الردة منه (قوله وهي لغة الرجوع) وقد يطلق على الامتناع من اداء الحق كإتي الزكاة في زمن الصديق شرح م ر (قوله من أخش الكفر) الاولى حذف من لانه لا أعظ الا هي ووجه غلظها من جهة أن المرتد لا يقتر بالجزية ولا يؤمن ولا يحل ذبيحته ولا مناسكته بخلاف الكافر الاصلي في ذلك وعبارة م ر وهي أخش الكفر وهي أولى (قوله محبطة للعمل) فكأنه لم يعمل شيئا وعبارة قل واعلم أنها تحبط ثواب الاعمال وكذا العمل ان اتصل بالموت اجاعا فيها والا فلا تحبط بمعنى أنه لا تلزم إعادة نحو صلاة أو صوم كان فعله قبلها وقال أبو حنيفة رضى الله عنه يوجب إعادة لانها عند تحبط العمل أيضا ويدل له قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك وقد بعضهم العمل

الذي

ويشترط القبول في حياته كما جعله الامر في الخلافة تشاورا بين جمع كما جعل عمر الامر شورى بين ستة على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد ابن أبي وقاص وطلحة فاتفقوا على عثمان والثالثة باستيلاء شخص متغلب على الامامة ولو غير أهل لها نعم الكافر اذا قلب لا تتعد امامته لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وتجب طاعة الامام وان كان سبيلا فاجرا فيجب من أمره ونهيه خبر اسعوا وأطيعوا وان أمر عليكم بعد حبشي مجده الاطراف ولان المقصود من نصبه اتحاد الكلمة ولا يحصل ذلك الا بوجوب الطاعة

(فصل في الردة)

أعاذنا الله تعالى منها وهي لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وهي من أخش الكفر وأعظمه حكم محبطة للعمل ان اتصل بالموت والا حبط ثوابه كما نقله في المهمات عن نص الشافعي

الذي تحبطه الردة بما وقع حال التكليف لما قبله فراجعه قل على الجلال (قوله من يبيع
 طلاقه) بلان يكون مكلفا مختارا لا صيا ومحتونا ومكرها ودخل فيه المرأة فانها تطلق نفسها
 بتوحيض الطلاق اليها وتطلق غيرها بالوكالة كما تقدم وهذا التعريف للردة الحقيقية أما الردة
 التي انعقدت في الردة فهو مرتبة حكم بعدم قطع الاسلام منه وحسب كذا المنقل من دين الى دين
 حكمه كالمرتبة ولم يقطع اسلامه وكذا الرديق فانه وان قطع الاسلام ظاهر الا يسمى مرتبة
 حقيقة لعدم اسلام عنده حتى يقطعها فردته حكمية (قوله استمرار) معمول لقطع وتقدير
 استمراره دفع الاعتراض بأن الاسلام معنى من المعاني فكيف يتصور قطعه اه مد (قوله
 نية) هي العزم على الكفر الا في كلامه بأن نوى ان يكفر في الحال او ان يكفر في غد فكفر
 حال الان استدامة الاسلام شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالا ولو عزم الشخص على فعل كبيرة
 في غد لا يفسق (قوله أو قول مكفر) لو قدمه على ما قبله لكان أولى لانه أغلب من الفعل
 وقوله أو قول مكفر أي عدا فيخرج من سبق لسانه اليه ولغيره فموت عليهم اه قاله قل (قوله
 سواء أقاله) أي المذكورة من النية والفعل والقول فهو راجع لكل من الثلاثة كما في شرح
 م ر ولو قال كما في المنهج استهزاء كان ذلك لكان أولى اه لان النية والفعل ليسا قولاً (قوله
 استهزاء) أي تحقيرا واستخفافا فيخرج من يريد تبعية نفسه أو أطلق كقول من سئل عن شيء
 لم يرده لوجاهتي جبريل أو النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلته وأعلم أن التورية هنا فيما لا يحتمل اللفظ
 لا تفيد فيكفر باطنا وفارق الطلاق بوجود التهاون هنا اه قل على الجلال قال الحصني
 ومن صور الاستهزاء ما يصدر من الطلبة عند ضربهم فيستغيث المضروب بسيد الاولين
 والاخرين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول خل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلصك
 ويخوذك اه مد (قوله أم عنادا) أي معاندة شخص ومراغمة له ومخاصمة له كأن أنكر
 وجوب الصلاة عليه عنادا وقوله أو اعتقادا بأن قال لشخص يا صيكا فرمعتقدا أن المخاطب
 متصف بذلك حقيقة وظاهر كلام الشارح أن هذا التعميم راجع للقول فقط ولكن بعضهم
 رجعه لما قبله وهو ممكن في الفعل بعيد في النية فانهم وقد يجاب بحمل الفعل على ما يشمل فعل
 القلب والاعتقاد وبعد فعلا وان كان في التحقيق كيفية قاله سم (قوله من نفي الصانع) من
 موصولة مبتدأ وجهه كفر فيما يأتي خبرا وأن من شرطية والجملة جواب الشرط وفيه اطلاق
 الصانع على المولى وهو غير وارد ويجاب بأنه جار على مذهب الغزالي من جواز اطلاق ما وردت
 به المادة وقد ورد في قوله صنع الله الذي أتقن كل شيء (قوله الدهريون) وهم الذين ينسبون
 الفعل للدهر (قوله أو نفي الرسل) أل للجنس فيصدق بالواحد ونقل عن الشافعي تكفير القائل
 بخلق القرآن ونافي الرؤية وصوب النووي خلافة وأول النص وقد استشكل الشيخ عز الدين
 عدم تكفير المعتزلة في قوله سم بخلق الافعال مع تكفير من أسند للكواكب فعلا وأجاب
 الزركشي بأن الفرق كون الكواكب مؤثرة في جميع الكائنات بخلاف هذا أقول وفيه نظر
 فان قضيه لو أسند للكواكب بعض الافعال لا يكون كافرا وهو باطل فالوجه أن يقال بأنهم
 أعني المعتزلة يعترفون بأن الله سبحانه وتعالى أوجد في العبد قدرة ولكن يزعمون أن العبد يملك
 القدرة بخلق أفعال نفسه اه سم (قوله أو كذب رسولا) بخلاف من كذب عليه فلا يكون

وشرعا قطع من صح طلاقه استمراره
 الاسلام ويجعل قطعه بامور بنية كقوله
 أو فعل مكفر أو قول مكفر سواء أقاله
 استهزاء أم اعتقادا أم عنادا القوله تعالى
 قل أبا لله وآبائه ورسوله كنتم تستهزئون
 لا تذكروا قد كفرتم بعد ما بعثناكم من
 نفي الصانع وهو الله سبحانه وتعالى وهم
 الدهريون الزاعمون أن العالم لم يزل
 موجودا كذلك بلا صانع أو نفي الرسل
 بأن قال لم يرسلهم الله تعالى أو نفي نبوة
 نبي أو كذب رسولا أو نفي نبوة

كفر بل كبريا عظيما ع ش * (فرع) * لو ادعى ان النبي يسلم عليه لم يكفر لان طائفة
ايدى ادعى ان النبي راض عليه وهذا لا يقتضى الكفر فان كان صادقا فذلك ظاهر ولا فهو مجرد
كذب ولو ادعى انه يوحى اليه وان لم يدع النبوة او ادعى انه يدعى الجنة وينا كل من ثمارها
وانه يعاقب الجور والعين فهذا كفر بالاجماع كما في شرح الحصن والانباء الذين نصب الايمان بهم
تفصيلات خمسة وعشرين نقطة منها بعضهم بقوله

عظم على كل ذي التكليف معرفة * بالانباء على التفصيل قد علموا
في تلك مجتمعاتهم ثمانية * من بعد عشر وبقى سبعة وهم
اذكر ليس هو ذو شعبة صالح وكذا * ذوالكفل آدم بالهتار قد ختموا

(قوله اوسيه) او قصد تحقيره ولو بنصفه راسه اوسب الملائكة او ضل الامة (قوله
او استخف) اي تهاون به او باسبه كان الفاء في قاذورة او صغره بان قال محمد قال الزيادي
وكذلك قذف عائشة وانكار صحبة أمية بخلاف بقية الصحابة والرضا بالكفر كان قال ابن
طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة اه وقوله وكذلك قذف عائشة ظاهرة الاطلاق لكن
قد مر في شرحه جابر اها الله منه ولا يكفر بسب الشيخين او الحسن او الحسين * (فرع) *
وقع السؤال في الدرس عما لو جاء يهودي او نصراني وهو يصلي وطلب منه تلقين الشهادتين هل
يجيبه او لا قلت الظاهر ان يقال ان خشى فوات اسلامه وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته
وان لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه لا العذر بتلبسه بالقرض فلا يقال فيه انه رضى بالكفر فقول
الشارح او لم يلحق الاسلام اي اذا لم يكن له عذر في طلب التأخير كما هنا ع ش على م (قوله
مجتمعا على ثوبتها) كسجله النمل التي في وسطها اما بسجله القاتحة فلا يكفر من تفاها من القاتحة
لعدم الاجماع عليها قال الشهاب الرمل فيما علقه على الالفاظ الاعممية الواقعة في متن
الانوار مانصه لو قال ابو بكر لم يكن من الصحابة كقولنا لو قال ذلك لغير أبي بكر لم يكفر وفيه نظر
لان الاجماع منعقد على صحابة غيره والنص وارد شائع قلت واقل الدريجات ان يعتدى ذلك الى
محمد وعثمان وعلى رضي الله عنهم لان صحابتهم يعرفها الخاص والعام من النبي صلى الله عليه وسلم
فنا في صحابة احدهم مكذب للنبي صلى الله عليه وسلم اه بحروفه واقول انما نص الفقهاء على
أبي بكر لثبوت صحبته بالقرآن وسكوتهم عن غيره لا يمنع الحقوق لما تقر من كفر من انكر مجتمعا
عليه معلوما من الدين بالضرورة وصحبة عمر كعثمان وعلى من هذا القبيل اه اج (قوله قل
اظهارك) او قس شاربك (قوله او قال) لو امرني الله ورسوله بكذا ما فعلته (اي لو جاءني النبي
ما قبلته ما لم يرد المبالغة في تعبد نفسه او يطلق فان المتبادر منه التعبد كما اقي بذلك الواو الدرجة
الله تعالى السبكي (قوله ان كان ما قاله الانبياء) اي لما فيه من الشك (قوله صدقا) بالنصب
خبر كان وفي نسخة بالرفع اسمها مؤنرا لكن فيه انه نكرة والخبر معرفة اه م (قوله انسى)
اي اهو انسى الخ وهذه الجملة متعول نان لا ادري (قوله لمن حوّل) صوابه حوّل اه م
(قوله ان لم يلحق الاسلام) اي الشهادتين طالبه منه حيث لا عذر في التأخير والابان كان
له عذر كان كان يصلي القرض أو النقل ولم يخش فوات اسلامه فان خشى فوات اسلامه وجب
عليه التلقين وتبطل به صلاته ان احتاج الى خطابه بصوّل والابان اقتصر على الشهادتين

اوسيه واستخف به او باسبه او باسم الله
او تهاون به او وعدة او وجد آية من القرآن
مجتمعا على ثوبتها او زاد فيه آية معتقدا
انما الله او استخف بيته كما لو قيل له قل
اطعوا فلان فانه منه فقال لا افعل وان كان
سنة وقصد الاستمرار بذلك او قال
اخشى الله ورسوله بكذا ما فعلته او قال
ان كان ما قاله الانبياء صدقا فوجوبنا او قال
لا ادري النبي انسى او جنى او قال
لا ادري ما الايمان احتقارا او قال
لا ادري ما لا تغنى من جوع او قال
حوّل لا حول هذا بتقدير الله تعالى فقال
المطلوب هذا بتقدير الله تعالى وأشار
الطالم انا افعيل بغير تقديره او أشار
بالكفر على مسلم او على كافر اراد
الاسلام او لم يلحق الاسلام طالبه منه

وقصد المذكور لابطالان قتائل (قوله بلا تأويل المكفر) عبارة الروض للكفر (قوله أو حلق
 بحر ما لا يجاع) أي إجماع الأئمة الأربعة ولا بد أن يكون معلوما بالضرورة مخرج انكار أن
 ليس إلا ابن المسدس مع بنت الصاب تكلمة الثلثين فلا يكفر به من علم خلافاً لعضدهم قول
 ولو فني شخص أن لا يحترم الله الجرا ولا يحترم المناكحة بين الأخ والأخت لا يكفر بخلاف ما لو فني
 أن لا يحترم الله الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق فإنه يكفر والضابط أن ما كان خلافاً في زمان
 ففني حله لا يكفر لأن نكاح الأخ لأخته كان خلافاً في زمن آدم اه حصص (قوله وجوب
 مجمع عليه) لو أسقط وجوب كل أعم يشمل الزانية ونحوها لم يلزم اه مد (قوله
 أو اعتقد الخ) كان المناسب تأخير على الفعل الآتي إذ هو من الفعل القلي وليس فيه إذ
 القية القصد وهو غير الفعل (قوله كزيادة ركعة) أي أو سجدة (قوله أو ترد فيه) أي
 الكفر أي هل يكفر أو لا وإنما كان مكفراً لأن استدامة الإيمان واجبة والتردد فيها شرح
 الروض فان قلت التردد من أي قسم من الأقسام قلت من قسم الفعل لأنهم أرادوا بالفعل
 ما يشمل القلي كما قرره شيخنا العسماوي قال فهد وبعضهم جعله شاملاً للتردد في إيجاد فعل
 مكفر أيضاً كما لو تردد في القاء معصية بقادورة وهو ظاهر ما في المنهج وفيه نظر فراجعه وعبارة
 كفي الصانع أو نفي نفي أو تكذيبه أو جحد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة بلا عذر أو تردد في
 كفر أو القاء معصية بقادورة اه فقله أراقاء معصية معطوف على نفي الصانع لا على كفر
 إذ لو عطف عليه لا يقتضي أن التردد في الإلقاء كفر فيه نظر صرح به الرمي في حاشيته على الروض
 أقول وينبغي عدم الكفر به لكن قضية قوله أو تردد في كفره أنه يكفر لأن القاء المعصية كفر
 فالتردد فيه تردد في الكفر اه ع ش على م ر (قوله حالا) مقدم من تأخير والاصل كفر
 حالا كما عبر به م ر ويصح تعلقه بتردد أي تردد في الكفر حالا أو عدا في كفر حالا وعبارة
 س ل أو تردد في كفر أي حالاً لا نظراً إلى شك يناقض حزم النية بالسلام فإن لم يناقض الحزم كالذي
 يجري في الكفر فهو مما يتلى بالموسوس اه وقوله أو تردد فيه حالا أو قال يوفى ان شئت مسلماً
 أو كافراً أو قال أخذت مالي وولدي فماذا أفق لم تفعله أو ضلل الأمة أو كفر الصحابة أو أنكروا
 البعث أو أنكروا مكة أو المسجد الحرام أو الجنة أو النار أو الحساب أو الثواب أو العقاب نعم
 لا كفر بشئ من المذكورات من جاهل قرب إسلامه أو بعد عن المسلمين اه سم وقوله أو الجنة
 أو النار أي في الآخرة بخلافه في الدنيا اه لان أنكر الصراط أو الميزان مما نقول به المعتزلة
 رشدي (قوله وهذا باب لا ساحل له) أي لكثرة مسائله وفيه استعارة بالكناية حيث شبه
 الباب بالبحر تشبيهاً مضمراً في النفس وقوله لا ساحل له استعارة تخييلية ولو قال بحر لا ساحل له
 لكان أنسب (قوله صريحاً) صفة للاستهزاء ولا حاجة إليها وقوله بالدين متعلق باستهزاء
 وقوله أو وجوداً عطف على استهزاء والضمير في له ان كان راجعاً للفعل فلا معنى له لانه يضير المعنى
 انه فعمل الفعل المكفر حالة كونه جاحداً للفعل ولا معنى له ولذلك قال بعضهم تأمل معنى ذلك
 ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً للدين والمعنى فعل الفعل المكفر حالة كونه جاحداً للدين الحق
 الذي يقتضي عدم هذا الفعل المكفر (قوله كالقاء معصية) أو نحوه مما فيه شئ من القرآن
 بل اسم معظم من الحديث قال الروياني أو من علم شرعي واللقاء ليس يقيد بل المدار على

أو كفر مسلماً بلا تأويل المكفر يكفر
 النعمة كما فعله في الروضة عن التوكل
 وأقره أو حلق بحر ما لا يجاع
 والأوطى والعلم وفيه نظر فراجع
 خلا لا لا يجاع كالكاح والبيع
 وجوب مجمع عليه كان نفي ركعتين
 الصلوات الخمس أو اعتقد وجوب
 ما ليس بواجب الإجماع كزيادة ركعة
 في الصلوات الخمس أو عزم على الكفر
 عدا أو ترد فيه حالا كفر في جميع
 هذه المسائل المذكورة وهذا باب
 لا ساحل له والقيل المكفر ملحق به
 صاحب استهزاء صريحاً بالدين
 أو وجوده كالقاء معصية وهو أهم
 المكتوب بين الدينين

محاسنه بقدر ولوطاها والحديث في كلامه شامل للضعيف وهو ظاهر لان في القائه استخفافا
 بمن نُسب اليه وخرج بالضعيف الموضوع اه عش وعبارة قل كالقاء مصحف بالفعل
 او بالعزم به والحق به بعضهم وضع رجله عليه ونزع فيه (قوله بقاذورة) أي قذرو لوطاها
 كبصاق ومخاط ومنى على وجه الاستخفاف والخوف أخذ نحو كقولهم وان حرم وكالقاء ذلك على
 القذر القاء القذر عليه قال شيخنا الرمي ولا بد في غير القرآن من قرينة تدل على الاهانة والافلا
 واختلف ما يخفى في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق فأفتى بعضهم بحرمته مطلقا وبعضهم
 بجمله مطلقا وبعضهم بحرمته ان يصب على القرآن ثم مسحه ويجله ان يصب على نحو خرقة ثم مسح
 بها قاله سم قال عث على م ر وما جرت به العادة من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس
 بكفر اذ ليس فيه قرينة دالة على الاستهزاء ومثله ما جرت العادة به أيضا من مضغ ما عليه قرآن
 أو نحوه للتبرك به أو لصيافته عن النجاسة وهل ضرب القفيه الاولاد الذين يتعلون منه بالواحد
 كفرا ولا وان رماهم بالالواح من بعد الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله أنه لا يريد الاستخفاف
 بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعارة بعدم التعظيم اه ووقع السؤال عن شخص يكتب القرآن
 برجله لكونه لا يمكنه أن يكتب بيد ملأع بهما والجواب عنه كما أجاب عنه شيخنا الشوري
 بأنه لا يحرم عليه ذلك والحالة ما ذكر لانه لا يعد اذرا لان الاذراء أن يقدر على الحالة الكاملة
 ويقتل عنها الى غيرها وهذا ليس كذلك وما استند اليه بعضهم في الحرمة من حرمة مد الرجل
 الى المصحف مردود بما تقرر ويلزم القاتل بالحرمة هنا أن يقول بالحرمة فيما لو كتب القرآن
 يساره مع تعطيل اليقز ولا قاتل به اه قديقال فرقة بين البدن والرجل * (فائدة) * ذكر
 الشيخ ابراهيم اللقاني في شرحه الكبير على عقيدته المسماة بالجوهرة عند قول المتن
 * وقل يعاد الجسم بالتحقيق * نزل الزكشي عن الحلبي ان من قطعت يده ثم ارتدت ومات على
 ردة أيعت بتلك البدن لا فان قلتم يبعث بها الزم أن يلج النار عضول يذب به صاحبه وان قلتم
 لا يبعث بها الزم أن لا يما د جميع الاجزاء الاصلية والجواب أنه يبعث تام الخلقة كامل البدن
 لان البدن تابعة للبدن لا حكم لها على الاقتراد في طاعة ولا معصية ومخلصه أن العبرة في السعادة
 والشقاوة انما هو بحال الموت لخبر أن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة الحديث وأما الاجزاء
 بانفرادها قبل ذلك فغير منظور اليها اه خضر (قوله وسجود مخلوق كصنم) الا لضرورة بان
 كان في بلادهم مثلا وأمرهم بذلك وخاف على نفسه وخرج بالسجود الر كوع فلا يكفر به مالم
 يعتقد التشريك أو قصد بالركوع لغير الله تعظيمه كتعظيم الله فانه يكفر وعبارة سم وسجود
 غير أسرى دار الحرب بحضرتهم لسنم وخرج بالسجود الر كوع لوقوع صورته للمخلوق عادة
 ولا كذلك السجود نعم يتجه أن كل ذلك عند الاطلاق ان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم
 الله به فلا فرق بينهما في الكفر حيث اه حجر والحاصل أن الاسماء لمخلوق كما ينزل عند ملاقاته
 العظماء حرام عند الاطلاق أو قصد تعظيمهم لا كتعظيم الله وكفر ان قصد تعظيمهم كتعظيم الله
 تعالى (قوله استتيب وجوبا) بأن يومر بالشهادتين فيأق بهما مع ترتيبهما وموالاتهما
 وان كان مقرا بأحدهما وان كان كفرة بانكار ما لا يتأ في الاقرار بهما أو بأحدهما كان خصص
 رسالته صلى الله عليه وسلم بالعرب أو بحد فرضا وتحريرا وجب مع الشهادتين الاعتراف

بقاذورة وسجود لمخلوق كصنم ونمس
 وخرج بقولنا قطع من يصح طلاقه
 السبي ولو غيبا والمجنون فلا يصح
 وتبهم ما لعدم تكليفهما والمكروه لقوله
 تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان
 ودخل فيه السكران المعتدى بسكره
 قصح ردة كطلاقه وسائر نصرتانه
 قصح ردة عن ردة (ومن ارتد) من
 واسلامه عن ردة (عن دين الاسلام)
 فوجل أو امرأة (عن دين الاسلام)
 ثبت مما تقدم بيانه أو بغيره مما تقرر
 في البسوطات وغيرها (استتيب)
 وجوب قبل قتله لانه كان محترما
 بالاسلام فربما عرضت له شبهة

فيسعى في ازالتهما لان الغالب أن الردة تكون عن شبهة عرضت وثبت وجوب الاستتابة عن عمر رضي الله تعالى عنه وروى الدارقطني عن جابر أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض عليها الاسلام فان تابت والا قتلت ولا يعارض هذا النهي عن قتل النساء الذي استدلل به أبو حنيفة لأن ذلك محمول على (٢١١) الحريات وهذا على المرتدات والاستتابة تكون حالا

لان قتله المرتب عليها حدا فلا يؤخر كسائر الحدود نعم ان كان سكران سن التأخير الى الصحو وفي قول يميل فيها (ثلاثا) أي ثلاثة أيام لا ثمن عن عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك وأخذ به الامام مالك وقال الزهري يدعى الى الاسلام ثلاث مرات فان أبي قتل وحمل بعضهم كلام المتن على هذا وعلى كل حال هو ضعيف وعن علي رضي الله تعالى عنه انه يستتاب شهرين (فان تاب) بالعود الى الاسلام (صح) اسلامه (وترك) ولو كان زدي بقا أو تكرر منه ذلك لا يقتل للذين كفروا ان ينتهوا يقتل لهم ما قد سلف وخبر فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام والزيد بن من يحكي الكفر ويظهر الاسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وبأي صفة الأئمة والقرائض أو من لا ينقل ديننا كما قاله في اللعان وصوبه في المهمات ثم (والا) أي وان لم يتب في الحال (قتل) وحواله الخبر البخاري من يدل دينه فاقبلوه أي بضرب عنقه دون الاحراق وغيره كما جزم به في الروضة للامير باحسن القتل (ولم يقتل) أي لا يجب غسله لخروجه عن اهلية الوجوب بالردة لكن يجوز له كما قاله في الروضة في الجنائز (ولم يصل عليه) لحرمة ما على الكافر قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا * تنبيه * مكنت المصنف عن تكفينه وحكمه الجواز كفله (ولم يدفن) أي لا يجوز دفنه (في مقابر المسلمين) لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار ولا يجب كالحربي كما قاله في الروضة وما اقتضاه

بما أنكره بأن يعترف في الاولى بأن محمد رسول الله الى جميع الخلق وظاهره أنه يصح في الاعتراف برسالة الى الانس والجن لان رسالته الى الملك مختلف فيهما أو يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ويرجع في الثاني عن محمده واختلف في اشتراط لفظ أشهد والوجه على اشتراطه تكريره عند العطف اسم وعبارة مر في شرحه ويؤخذ من كلام الشافعي أنه لا بد من تكرير لفظ أشهد في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامه في انكفارة وغيرها وخالف فيه جمع اه وقوله انه لا بد من تكرير لفظ أشهد أي وعليه فلا يصح اسلامه بدونها وان أتى بالواو وقوله وهو ما يدل عليه كلامهما معتمد ولبعضهم شروط الاسلام بلا اشتباه * عقل بلوغ عدم الاكراه والنطق بالشهادتين والاولا * كذلك الترتيب فاعلم واعلم

اه مد وقوله كذلك الترتيب وفي لفظ السادس الترتيب (قوله وجوبا) وقيل ندبا وعلى كل قيل حالا وقيل يهل ثلاثة أيام وقيل تكرر التوبة له ثلاث مرات (قوله يسعي) بالبناء للمفعول (قوله فان تابت) أي فذا الظاهر (قوله ولا يعارض هذا) أي وجوب الاستتابة في حق المرأة وقتلها اذا لم تسلم ولا تقتل المرتدة الحامل حتى تصح حملها لما يلزم عليه من اتلاف حملها فان المسلم المعصوم يتبع أصله المسلم ولو ميتا ذكر ~~كان~~ أو أي (قوله لان ذلك) أي النهي وقوله والاستتابة تكون حالا لا خلاف أنه لو قتل قبل الاستتابة لم يجب بقتله شيء غير التعزير وان كان القاتل مسيأ بفعله اه سم وقوله تكون حالا معتمد (قوله لان قتله) أي المرتد المرتب عليها أي الردة قد تقدم في كلامه في فصل قاطع الطريق أنه يقتل كفرا لا حدا وهو له وادب وحيث قد في هذا التعديل نظر ظاهر فالصواب اسقاطه (قوله وفي قول يميل) هذا مقابل قوله يستتاب حالا وليس راجعا للسكران فقط (قوله يميل فيها ثلاثا) يعني ان كل يوم تعرض عليه كما في مر وليس في هذا انصاح بدخول جميع ليالي الثلاثة أو عده سم وأقل يوم من الثلاث بهتد ويخوف بالضرب الخفيف وثاني يوم بالتعجيل والثالث بالقتل (قوله فيها) أي الاستتابة أي بسببها (قوله يدعى الى الاسلام) أي يطلب منه (قوله بالعود الى الاسلام) ولا بد من رجوعه عن اعتقاده بدينه (قوله أو تكرر) لكن يعذر ان تكرر وتوبة الكافر من كفره قطعية القبول بخلاف غيرها لو ردد لتصرح بذلك في القرآن قال تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (قوله وان لم يتب) بأن امتنع من النطق بالشهادتين بشروطه (قوله ولا يجب) أي دفنه كالحربي (قوله لا أصل له) عبارة العادي صريحة في أن هذه العبارة لها أصل ونصه ولم يدفن في مقابر المسلمين أي يحرم ذلك كعكسه بل ولا في مقابر الكافرين بل بين المقبرتين اه اج وقوله ولم يدفن في مقابر المسلمين أي لقطع الوصلة بينه وبينهم بمقاربتهم جمعهم وقوله ولا في مقابر الكافرين أي لبقاء علاقة الاسلام به فكأنه أمة واحدة فعول بعمله اه (قوله ويجب تفصيل الشهادة) أي بأن يذكر موجبا وان لم يقل عالما مختارا وهذا ضعيف والذي في متن المنهاج واعتمده مر أنه تكفي الشهادة المطلقة بها لانها لا تطرح الا يقدم العدل على الشهادة ما لا بعد تحقيقها اه وقوله لا يقدم في المختار قدم من سفره بالسكر قد وما

كلام الدميري من دفنه بين مقابر المسلمين والكفار لا تقدم لمن حرمة الاسلام لأصل له لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافرا الآية ويجب تفصيل الشهادة بالردة لاختلاف الناس فيما يوجبها

ومقدما أيضا فتح الدال وقدم يقدم كصير يصير قدما يوزن قبل أي تقدم وقدم الشيء بالضم
قدما يوزن عنده فهو قديم وأقدم على الأمر اه قال عس على مد ويؤخذ منه أي من قوله
لأنه لخطرها الخ إن الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه (قوله اكرها) مقبول لاذي
وعوله وقد شهدت حال وقوله حلف جواب لو (قوله حلف) فان قتل قبل المين فهل يضمن لاث
الردة تمت أو لا لان لفظ الردة وجد والامل الاختيار وجهان أو وجهها الثاني اه خط اه
سل (قوله ولو بلا قرينة) وفارق الطلاق في عدم القرينة بأنه حق آدمي ويحقن الدم لهما
قل على الجلال (قوله لانه لم يكذب الشهود) واستشكل الرافي تصوير ذلك بأنه اذا
اعتبر تفصيل الشهادة في الشرائط الاختيار فدعوى الاكراه تكذيب للشاهد والا
فالاكتفاء بالاطلاق انما هو فيما اذا شهد بالردة تضمنه حصول الشرائط أما اذا قال انه
تكلم بكذا فبعد أن يحكم به ويمنع بأن الاصل الاختيار ويجاب باختيار الاقل ويمنع
قوله في الشرائط الاختيار أو اختيار الناذ ولا يبعد أن يمتنع بالاصل المذكور لا اعتضابه
بسكون الشهود عليه مع قدرته على الدفع اه شرح البهجة (قوله أو شهدت) معطوفا
على قول وقد شهدت الخ أي ولم تفصل فان فصلت فلا خلاف في القبول كما في سل (قوله
لم تقبل) أي بل هو الذي يصدق سواء كان معه قرينة على الاكراه أو لا وظاهر أنه يصدق
من غير عين حيث قال فيما قبله حلف وقال في هذا لم تقبل ويؤيده أن الشهادة باطلة على
طريقته لعدم التفصيل في جانب مدعي الاكراه أو في كانه لم يشهد عليه أحد أصلا اه وما ذكره
مبنى على وجوب التفصيل وهو خلاف المعذور كذا قوله فان بين سبب ردة الخ اه (قوله
لما تر) أي لا خلاف الناس فيما يوجبها أو من وجوب تفصيل الشهادة اه (قوله وهذا
هو الاظهر) في أصل الروضة فان أصر على عدم التفصيل ولم يبين شيئا فالوجه عدم حرمانه
من أدبه وان اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به اظهر الفرق بينهما (قوله
ان انعقد) يتأمل ما المراد بالانعقاد ولا يبعد أن يراد به حصول الماء في الرحم فالمراد بالانعقاد
انعقاد أصله ويعرف ذلك بالقرائن كالووطها مرة وأنت بولد لستة أشهر من الوطء أو بعده
فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما اذا حصل وطء قبل الردة ووطء بعدها واحتمل الانعقاد
من كل منهما ولم يكن في أصوله مسلم فينظر هل الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعدها
فقد انعقد قبلها اه سم (قوله وأحد أصوله) وان بعد م ر أي حيث يعتد منسوب اليه
عش وهذا راجع لقوله أو فيها فقط (قوله ولا كافر أصلي) أي لبقاء علة الاسلام في أبيه
(قوله واختلف في الميت) هذا مبنى على محذوف صرح به م ر فقال هذا كله في أحكام
الدنيا أما في الآخرة فكل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الأصليين والمرتين
فهو في الجنة على الأصح ومحل الخلاف اذا لم يأت بالشهادتين في حال صغره ثم عرفت في صغره
أما اذا كان كذلك فان ذلك يقع ويكون في الجنة قطعا وقوله سم ان اسلام الصغير غير نافع
أي بالنسبة لأمر الدنيا أما في الآخرة فانه نافع قطعا كما أشار الى ذلك ابن حجر في شرح المنهاج
ومرر الارشاد وهذا الخلاف في أولاد الكفار هذه الامة أما أولاد كفار غير هاهنا في النار
قولا واحدا لكن من غير تعذيب وقيل الخلاف في أولاد كفار غير هذه الامة أما أولاد كفار

بها من نسخة المؤلف على قوله لانه
لم يكذب الشهود هذه القولة ليست
من التجريد اه

ولو ادعى مدعي عليه برقة امرأها
وقد شهدت بينة بلفظ ككفر
وقوله حلف فيصدق ولو بلا قرينة
لانه لم يكذب الشهود أو شهدت برقة
وأطلقت لم تقبل لما تر ولو قال أحد
ابن مسكين مات أبي من تدا فان بين
سبب ردة كسجود لسنم فتصفيه في
سبب المال وان أطلق استنقل فان
ذكر ما هو ردة كان فدا أو غيرها كقوله
كان يشرب الخمر صرف اليه وهذا هو
الاظهر في أصل الروضة وما في المنهاج
من أن الاظهر انه في أيضا ضعيف
(تمة) في بيع المرتدان انعقد قبل
ردة أو فيها واحد أصوله مسلم فسلم
ماله والاسلام يعلو وأصوله من تدون
وتدبعا لاسلم ولا كافر أصلي
لا يسترى ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب
ان لم يبق قتل واختلف في الميت

هذه الامة في الجنة قولاً واحداً وعامة ابن حجر في الفتاوى سئل تنفع الله به بماله فله ما حصل
 اختلاف الناس في الاطفال هل هم في الجنة خدام لاهلها ذكوراً واناثاً وهل تتفاضل درجاتهم
 في الجنة فأجاب بقوله أما اطفال المسلمين في الجنة قطعاً بل اجماعاً والخلاف فيه شاذ بل غلط
 وأما اطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال أحدها أنهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى
وعملناهم عذابين حتى نبين رسولاً وقوله ولا تزروا زرة وزر أخرى الثاني أنهم في النار تبعاً لآبائهم
 ونسبهم النووي للذكرين لكنه نوزع فيه الثالث الوقوف ويعبر عنه بأنهم في الجنة المشتبه
 الرابع أنهم يجمعون يوم القيامة وتوحيج لهم نار ويقال ادخلوها فيدخلها من كان في علم
 الله شقياً ويمسك عنها من كان في علم الله سعيداً والوارد العمل اه ملخصاً وسئل
 العلامة الشوبري عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل ورد أنهم
 يسألون في قبورهم وإن القبر يضمهم وإذا قلتم بذلك فهل يتألمون به أم لا وهل قول القائل إن
 اطفال المسلمين معذبون هو مصيب فيه أم مخفي وما الحكم في اطفال المشركين من هذه
 الامة هل هم خدام لاهل الجنة أم هم في النار تبعاً لآبائهم أم غير هذا فأجاب لا يعذبون بشئ
 من أنواع العذاب على شئ من المعاصي اذ لا تكليف عليهم والعذاب على ذلك خاص بالمكافئين
 ولا يسألون في قبورهم كما عليه جماعة وأفتى به شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر والحنفية والحنابلة
 والمالكية قول ان الطفل يسأل ويرجعه جماعة من هؤلاء واستدل له بما لا يصح وهو أنه صلى
 الله عليه وسلم لقن ابنه ابراهيم لاحتمال أنه خصوصية ولا يؤيد ذلك ما روى عن أبي هريرة
 أنه كان يقول في صلواته على الطفل اللهم أجره من عذاب القبر لانه ليس المراد بعذاب القبر
 ما فيه عقوبة ولا السؤال بل مجرد ألم الهيم والغم والوحشة والضغط التي تم الاطفال
 وغيرهم وأخرج علي بن معين عن رجل قال كنت عند عائشة فمرت جنازة صبي صغير فقلت
 ما يبكيك قالت هذا الصبي بكيت شفقة عليه من ضمة القبر والقائل المذكور ان أراد يعذبون
 بالنار أو على المعاصي فغير مصيب بل هو مخفي أشد الخطأ لما تقرروا اطفال المشركين اختلف
 العلماء فيهم على نحو عشرة أقوال اربع أنهم في الجنة خدام لاهل الجنة اه ع ش على م
 وعامة ابن حجر في فتاويه الصغرى وفي حديث أنهم خدام الجنة فان صح احتمال أن يكون المراد
 كتابة عن نزول مراتبهم عن مراتب اطفال المسلمين لانهم مع آبائهم كما نصت عليه آية الطور
 وأولئك لا آباء لهم يكونون في منازلهم وكون الدرجات في الجنة بحسب الاعمال كما ورد في حديث
 الظاهر أنه في المكافئين على أن تلك الآية تقتضي الحاق الآباء بالابناء وعكسه ولو في الدرجات
 العلية وان لم يعلموا ما يوصلهم اليها وفضل الله واسع فيحمل ذلك الحديث ان صح على أنهم
 فيمن يلحق بغيره في مراتبه ولا فرق بين ذكرهم في ذلك وأنشاهم قال ابن تيمية والقول بأنهم
 في الاعراف لا أعرفه عن خبر ولا أثر ولا يعارضه ما مر من قوله تعالى ولا يلدوا الا فاجراً كفاراً
 لانه مختص بجي عاص منهم الى أن بلغ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة
 وانما أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه اه مع اختصار (قوله من أولاد الكفار)
 أي الاصليين أو المرتدين اه قل وحل والمراد كفار هذه الامة كما نقله الشوبري عن
 بعضهم (قوله أنهم في الجنة) أي مستقلون على المعتمد (قوله وقيل على الاعراف) أي

قوله وسئل العلامة الشوبري الى آخر
 القول كتب عليه بهامش نسخة المؤلف
 ليست من التجريد اه

من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح
 كما في المجموع في باب صلاة الاستسقاء
 تبعاً للمحققين أنهم في الجنة والاكترون
 على أنهم في النار وقيل على الاعراف
 ولو كان أحد أبيه مرتداً والاخر
 كافراً أصلياً كافراً أصلياً فآله البغوي

أعلى السور وقال لكل عال عرف وهذا أحد أقوال أحد عشر والاعراف مكان بين الجنة والشار كما قاله ع ش والذي ارتضاء الجلال أن الاعراف سور الجنة أي حائطها المحيط بها وهو المناسب لكلام الشارح حيث قال على الاعراف ولم يقل في الاعراف وقال تعالى وعلى الاعراف رجال وقد اختلف العلماء في تعيين أهل الاعراف على اثني عشر قولا الأول أنه من تساوت حسناتهم وسيئاتهم كما قاله ابن مسعود وكعب الاحبار وابن عباس الثاني قوم صالحون فقهاء علماء قاله مجاهد الثالث هم الشهداء الرابع هم فضلاء المؤمنين والشهداء الخامس المستشهدون في سبيل الله خرجوا عصاة ولديهم ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم تعادل عقوبةهم واستشهادهم السادس هم العباس وحزة وعلى بن أبي طالب وجعفر ذوالجناحين يعرف محبوبهم بياض الوجوه ومبغوضهم بسوادها السابع هم عدول القيامة الذين يشهدون على الناس الثامن هم قوم أحباء التاسع هم قوم كانت لهم صغائر العاشر هم أصحاب الذنوب العظام من أهل القيامة الحادي عشر أنهم أولاد الزنا وروى ذلك عن ابن عباس الثاني عشر أنهم الملائكة الموكلون بهذا السور الذين يميزون المؤمنين عن الكافرين قبل ادخالهم الجنة والنار اه ذكره الشعراني في مختصر تذكرة القرطبي (قوله وملك المرتد موقوف) هذا هو الصحيح من أقوال ثلاثة زواله قطعاً وان كان يعود له بالاسلام وبثاقه قطعاً والثالث موقوف ومحل الخلاف في غير المكاتب وأم الولاد اما هو موقوفان قولا واحدا حتى يعتقان بالموت أو اداء النجوم ومحل أيضاً في غير حطب وصيد ملكه ما قبل الردة ثم ارتد فيهما قولان قيل في هلبت المال وقيل باقمان على الاباحة ولا وقف (قوله ويقضى منه) أي من المملوك المعلوم من قوله ملك (قوله ويمان منه) أي مدة الاستتابة شرح مر قال ع ش وهذا ظاهر على القول الثاني وهو أنه يهل ثلاثة أيام أم على الرابع من وجوب الاستتابة حالا فلا يظهر لانه لا يهل حتى يمان عمونه ويجب بعباداً أخر لعذر قام بالقاضي أو بالمرتد بخنون عرض قبل الردة اه زيادة وقوله قبل الردة لعله بعد الردة (قوله وماله) كالزيت والبهيمة (قوله وتصرفه) مبتدأ وقوله باطل خبر (قوله ان أسلم فذا الخ) نعم ان كان ذلك بعد الحجر عليه لم يتقدم مطلقا كذا في شرح البهجة بالعنى وعبارته ومحل قبل حجر الحاكم عليه فان كان بعده لم يتقدم مطلقا اه وقد توهم الشارح أنه قيد الحكم وليس كذلك بل فيه للخلاف فلا فرق في ذلك بين حجر الحاكم أو عدمه اه مرزى (قوله ويؤدى مكاتبه) بأن كاتبه قبل الردة لان الكتابة لا تصح حال الردة كما تقدم (قوله حفظها لها) أي النجوم انتهى

* (فصل في تارك الصلاة) *

على تقدير مضاف أي حكم تارك الصلاة كما يعلم من الشارح (قوله على الاعيان) خرج فرض الكفاية كالجنائز ولا يقتل بها وخرج بالصلاة الصوم فلا يقتل بتركه وانما يجلس وينع من الطعام والشراب وخرج بالاصالة المنذورة فلا يقتل بتركها على الوجه من وجهين وان كانت مقيدة بزمان كما قاله الشويرى اه (قوله جحداً أو غيره) منصوبان على الحال بمعنى جاحدا (قوله لاشتماله على شيء) الاوضح لان بعض أفراد حكمه كالمرتد وهو القسم الأول (قوله قبل الجنائز) مناسبتة لاجل ذكر الدفن والكفن والفصل في الجنائز أي ليكون كالخاتمة لكتاب الصلاة

(قوله)

وملك المرتد موقوف ان مات مرتداً بان زواله بالردة ويقضى منه دين لزمه قبلها ويدل ما أنقله فيها ويمان منه عمونه من نفسه وبعضه وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به وتصرفه ان لم يحتمل الوقف بان لم يقبل التعليق كسبع وكثابة باطل لعدم احتمال الوقف وان احتمله بأن قبل التعليق كعتق ووصية موقوف ان أسلم نقد والا فلا ويجعل ماله عند عدل وأمنه عند نحو محرم كما مر آفة نقية ويؤدى مكاتبه العيون للقاضي حفظها لها ويعتق بذلك أيضاً واعماله يقبضها المرتد لان قبضه غير معتبر

(فصل في تارك الصلاة)
المقروضة على الاعيان أصالة
جحداً أو غيره وبيان حكمه

وذكره المصنف عقب الردة لاشتماله على شيء من أحكامها ففيه مناسبة وان كان مخالفاً لغيره من المصنفين فيما علت فان الغرض الى ذكره بعد الجنائز وذكره الجماعة قبل الاذان وذكره المزني والجمهور قبل الجنائز وتبعهم المنهاج كما صله

قال الرافعي ولعله أليق (و) المكلف (تارك الصلاة) المهردة شرعا الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين) إذا ترك سببه سجدا أو كسلا (أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها) عليه سجدا بأن أنكره بعد علمه (٢١٥) أو عندا كما هو في القوت عن الدارمي (فحكمه)

في وجوب استنابته وقتله وجواز غسله وتنكفئته وحرمة الصلاة عليه ودفنه في مقابر المشركين (حكم المرتد) على ما سبق بيانه في موضعه من غير فرق وكفره بمجرد فقط لا به مع الترك وإنما ذكره المصنف لاجل التقسيم لأن الجحد لو انفرد كما لو صلى بأحد اللوجوب كان مقتضيا للكفر لا إنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فلا يقتصر المصنف على الجحد كان أولى لأن ذلك تكذيب لله ورسوله فيكفر به والعباد بالله تعالى ونقل المأوردي الإجماع على ذلك وذلك جار في جحد كل جمع عليه معلوم من الدين بالضرورة أتم من أنكره جاهلا لقرب عهده بالاسلام أو نحوه ممن يجوز أن يخفى عليه كمن بلغ مجنوننا ثم أفاق أو نشأ بعد أسس العلماء فليس مرتد بل يفرق الوجوب فان عاد بعد ذلك صار مرتدا (و) الضرب (الثاني أن يتركها) كسلا أو تهوانا (معتقد لوجوبها) عليه (فيستتاب) قبل القتل لأنه ليس أسوأ حالا من المرتد وهي مندوبة كما صح في التحقيق وإن كان قضية كلام الروضة والمجموع أنها واجبة كاستنابة المرتد والفرق على الأول أن جريمة المرتد تقتضي الخلود في النار فوجب الاستنابة رجاء نجاته من ذلك بخلاف تارك الصلاة فإن عقوبته أخف لكونه يقتل حدا بل مقتضى ما قاله النووي في قتال به من كون الحدود نكسقا لأنهم لا يبق عليه شيء بالكلية لأنه قد حذ على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به وتوبته على الفور لأن الإمهال يؤدي إلى تأخير

(قوله ولعله أليق) أي لما فيه من ضم أحكام الصلاة بعضها إلى بعض اه مد أي لانه حكم متعلق بالصلاة العينية قال م ر وتقديمه هنا على الجنائز تبع للجمهور أليق اه أي من تأخيرها عنها ومن ذكره في الحدود لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فتناسب ذكره خاتمة لها اه ع ش (قوله بأن أنكره) أي وجوبه بأن اعتقد خلاف ما علم (قوله أو عندا) العناد مخالفة البلق ورده على قائله مع العلم به ففي ادخاله تحت قول المصنف غير معتقد لوجوبها نظر لأن يؤول ما في المتن بأن المراد غير مدعي ومسلم لوجوبها وحديثه يصدق بالجحد الذي سبقه علم ثم طرأ عدم الاعتقاد ويصدق بالعناد الذي بقي معه العلم ولكنه لا يقبل الحق ظاهرا ويحتمل أن قوله أو عندا عطف على قول المتن غير معتقد فهو زائد على كلام المتن والأذعان هو قبول قول الغير من غير معارضة مع العمل بمقتضاه (قوله ودفنه في مقابر المشركين) عطف على غسله لأعلى الصلاة عليه وإنما قدم الحكم عليها على الدفن لأنها مقدمة عليه غالبا وفي نسخة في مقابر المسلمين فهو حينئذ عطف على الصلاة عليه اه (قوله حكم المرتد) فيه نظر لانه نفسه مرتد فحقيقه تشبيه الشيء بنفسه إلا أن يقال كالمترد المطلق فهو من تشبيه الخاص بالعام (قوله لو انفرد) أي عن الترك (قوله جحد اللوجوب) كالتناق (قوله لأن ذلك) الأولى أن يقول ولأن بالواو عطف على قوله لا إنكاره وليس عليه لقوله أولى وعبارة ج كقولنا ذلك تكذيب الخ اه شيخنا (قوله كل جمع عليه) أي سواء كان من أحكام الدين أو لا فيدخل في ذلك بخدمكة والمدينة فهو كغير لوجود الطواف والسعي بمكة ولوجود النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فالجمع عليه الذي ينوي مقيد إنكاره بما تعلق به حق شرعي لانه يجب على الآباء والامتهات تعليم أولادهم أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وهاجر منها إلى المدينة ودفن بها فيكون ذلك واجبا على كل أحد فصار معلوما من الدين بالضرورة وكذا إنكار الثواب والعقاب والحساب وإنكار الجنة والنار أي في الآخرة أتم إنكارهم ما عدم وجودهم إلا أن فليس كفرا لقول بعضهم إنهما غير موجودين في الدنيا وكذا إنكار الصراط والميزان ليس كفرا (قوله أتم من أنكره جاهلا) مختار قوله بأن أنكره بعد علمه الخ شيخنا (قوله كسلا) أي بأن يستنقلها أي تكون ثقبلة عليه وقوله أو تهوانا أي يتركها بأن يجعل تركها هينا سهلا (قوله فيستتاب) بأن يؤمر بإدائها عند ضيق وقتها ويتوعد بالقتل إذا أخرجهما عن وقتها (قوله وهي مندوبة) أي الاستنابة أي عرض التوبة عليه أي الطلب منها وأما التوبة نفسها بالصلاة فهي واجبة (قوله لكونه يقتل حدا) أي فلا يخلد في النار ظاهره أنه عليه للاخضية وهذا أمر في الدنيا فلا يقابل غلظ عقوبة المرتد التي في الآخرة بالخلود في النار فكان الأولى أن يقول والفرق أن المرتد يقتل عذابه قطع بخلاف تارك الصلاة كسلا فإنه تحت المشيئة إن شاء عذبه وإن شاء سمحه وهذا أخف من ذلك وكل منهما في الآخرة (قوله والمستقبل) جواب عما يقال قد كان عازما على تركها في المستقبل اه شيخنا (قوله فان تاب وصلى) أي بالفعل فلا يكتفى قوله أصلها على المعتد (قوله لا يضاهي) أي لا يشابه (قوله على معصية) كالزنا والزنا (قوله بل حلا) أي بل شرع حلا أي حلا وباعتنا على الحق الذي هو فعل الصلاة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ولما أمكن تدارك ما لاجله الحد وهو الصلاة سقط الحذف أي بفعلها بخلاف الزنا لا يمكن

صلوات (فان تاب) بأن امتثل الأمر (وصلى حتى سئل من غير قتل فان قيل هذا القتل حد والحد ولا تسقط بالتوبة أجيب بأن هذا القتل لا يضاهي الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة بل حلا على ما توجه عليه

من الحق ولهذا الخلاف في سقوطه بالفعل الذي هو توبة ولا يتخرج على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب (والا) أي وإن لم يتب
(قتل) بالسيف إن لم يدع ذرا (حذا) لا كفرا (٢١٦) خبر الصحيحين أصرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمدا

رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا

الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصيوا مني
بملأهم وأموالهم إلا بحق الإسلام
وجاءهم على الله فإن أبدى عدرا كان
قال تركها ناسيا أو للبرد أو نحو ذلك
من الأعذار مخصصة كانت في نفس
الامرأ أو باطله لم يقتل لأنه لم يتحقق منه
تعمد تأخيرها عن الوقت بغير عذر
لكن تأمر بها بعد ذكر العذر وجوبا
في العذر الباطل ونها في الصحيح بأن
نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك فإن
قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء
أقال ولم أصلها أو سكت لتحقيق جنايته
بتعمد التأخير ويقتل تارك الطهارة
للصلاة لأنه ترك لها ويقاس بالطهارة
الأركان وسائر الشروط وبحاله فيما لا
خلاف فيه أو فيه خلاف وإنه بخلاف
القوى فقي قتلى القتال لو ترك فاقد
الطهورين الصلاة متعمدا أو من
شافعي الذكرا وليس المرأة أو نوضا ولم ينو
وصلي متعمدا لا يقتل لأن جواز صلته
مختلف فيه والصحيح قتله وجوبا بصلاة
فقط لظاهر الخبر بشرط إخراجها عن
وقت الضرورة فيما له وقت ضرورة بأن
يجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك
الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك
المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في
الصبح بطلوع الشمس وفي العصر
بغروبها وفي العشاء بطلوع الفجر
فيطالب بإدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد
بالقتل أن أخرجها عن الوقت فإن
أصر وأخرج استوجب القتل فقول
الروضة يقتل تركها إذا ضاق وقتها
محمول على مقدمات القتل بقرينة

تدأرك ولا رجوعه بالتوبة قل ذلك لم يسقط الحد بالتوبة والاولى جعل قوله بل جلاعه لقوله
لا يضاهي الحدود بأن يقول لأنه شرع جلا على ما ذكر بخلاف غيره من الحدود فإنه شرع الزجر
عن ارتكابه وهو يحصل مع التوبة (قوله من الحق) وهو طلب الصلاة (قوله في سقوطه)
أي القتل بالفعل أي بالصلاة (قوله ولا يتخرج) أي لا يقاس هذا الحد وقوله في سقوط
الحد الأول أن يقول في عدم سقوط الحد بالتوبة لأنه هو الذي قدمه وفي عدم سقوطه بالتوبة
خلاف وإن لم يذكره الشارح وكان على الشارح أن ينبه عليه سابقا بأن يقول لا يسقط بالتوبة
على الصحيح وقوله على الصواب متعلق بقوله ولا يتخرج (قوله لذلك) أي للنسيان أو البرد
أو نحوه من الأعذار اه شيخنا (قوله فإن قال تعمدت تركها بلا عذر قتل) ظاهره
وإن لم يسبق طلب من الإمام وتهديد به قال بعضهم ويكون مدار القتل على أحد أمرين أما
التوعد والتهديد أو قول الشخص تعمدت تركها بلا عذر والمعتمد أنه لا بد من تقدم طلب من
الإمام أو نائبه (قوله ومحله) أي محل قتله بترك الأركان وسائر الشروط فيما لا خلاف فيه أي
في شرط أورك الخ وقوله وأما مثاله من الصلاة الجمعة باثنين فإنه قول ضعيف جدا (قوله
مختلف فيه) أي فكان جريان الخلاف شبهة في حقه مانعة من قتله وإن لم يقتله اه ع ش (قوله
بصلاة) أي بتركها (قوله عن وقت الضرورة) المراد به وقت العذر بدليل قوله بأن يجمع الخ
لأن كل صلاة لها وقت ضرورة (قوله فيطالب) والمطالب له الحاكم لا أحد الناس وأقهرهم قوله
فيطالب الخ أنه لو ترك صلوات كثيرة ولم يطالب لا يقتل وهو أي قوله فيطالب الخ استئناف
ليبين طريق القتل (قوله إذا ضاق) ظرف للاداء وأما الطلب ولو مع سعة الوقت (قوله أن
أخرجها) قيد لمحدوف أي ويقتل أن أخرجها (قوله على مقدمات القتل) وهو الطلب
والتوعد (قوله وما قبل الخ) مقابل لقوله والقتل وحاصل ما استدله به هذا القيل ثلاثة أدلة
الأول قوله كترك الصوم والثاني قوله لنبر والثالث قوله ولأن القضاء ورد بها الشارح كإتراء
(قوله لا يحل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز فلا ينافي وجوب القتل بإحدى الثلاث الآية لأن
الجائز يصدق بالواجب فالمراد به ما قبل الحرام كذا في شرح الأربعين وظاهره أن الحلال
لا يصدق بالواجب إلا إذا أول بما ذكر اه شوبري وقوله لا بإحدى ثلاث مستثنى من محذوف
عام تقديره لا يحل دم امرئ لحصله من الخصال لا بإحدى ثلاث من الخصال وقوله النيب الزاني
أي زنا النيب الزاني وقوله وقتل النفس أي كون قتل النفس القاتلة بدلا عن النفس المقتولة
سبب في قتلها قالوا بمعنى بدل وقوله التارك أي ترك التارك لديه أي وتارك الصلاة ليس من
الخصال الثلاث بل هو سبب رابع اه وحاصل الاستدلال بالحديث أنه بظاهره يفيد عدم قتل
تارك الصلاة لأنه لم يدخل في الحديث إذ الذي فيه هو التارك لديه المفارق للجماعة وهو المرتد
وحاصل ما أجاب به الشارح أنه عام لفظا مخصوص بالمسلم المصلي فكانه قال في الحديث
والمفارق لدينه من أهل الإسلام المصلين فلا يكون الحديث شاملا للمرتد وقد صرح ج
في شرح الأربعين بخلافه فقال المفارق بقلبه واعتقاده أو بلسانه للجماعة ثم قال وهذا
شامل لمن جاز قتل كترك الصلاة وقتله شرعا بشرطه أي كأنه الخ فكان الأولى للشارح
أن يقول والخبر عام أي شامل لما ذكره ويحذف قوله مخصوص فتأمل (قوله المفارق للجماعة)

كلاهما بعد وما قبل من أنه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج والخبر لا يحل دم امرئ
مسلم إلا بإحدى ثلاث النيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولأنه لا يقتل بترك القضاء

مردود بأن القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت انما هو للترك بلا عذر على ان يمنع أنه لا يقتل بترك القضاء مطلقا بل فيه تفصيل يأتي في حاشية الفصل ويقتل بترك الجمعة وان قال أصلها ظهرا كافي زيادة الروضة عن الشاشي لتركها بلا قضاء اذا ظهر ليس قضاء عنها ويقتل بخروج وقتها بحيث لا يتمكن من فعلها ان لم يتيب فان تاب لم يقتل وتوبته أن يقول لا أتركها بعد ذلك كسلا وهذا فيمن تلزمه الجمعة اجاغا فان أباح خيفة يقول لا الجمعة الاعلى أهل مصر جامع وقوله جامع صفة لمصر (وحكمه) بعد قتله (حكم المسلمين في) وجوب (الدفن) في مقابر المسلمين (و) في وجوب (الغسل) والصلاة) عليه ولا يطعم قبره كسائر أصحاب البكائر من المسلمين * (حاشية) * من ترك الصلاة بعذر كنوم أو قسبان لم يلزمه قضاؤها فورا لكن يستلزم المبادرة بها أو بلا عذر لم يلزمه قضاؤها فورا لتقصيره لكن لا يقتل بقائته فاته بعذر لان وقتها موسع أو بلا عذر وقال أصلها لم يقتل لتوبته بخلاف ما اذا لم يقتل ذلك كما مرّت الإشارة اليه ولو تركه مندورة مؤقتة لم يقتل كما علم من تقييد الصلاة بأحدى الخمس لانه الذي أوجبها على نفسه قال الغزالي ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة وأحلت له شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعم بعض من ادعى التصوف فلا شك في وجوب قتله وان كان في خلوده في النار نظر

(كتاب أحكام الجهاد)

صفة كاشفة والمراد بالجماعة جماعة المسلمين (قوله بأن القياس) أي على ترك الصوم وما بعده (قوله بالنصوص) أي الدالة على قتله (قوله بما ذكر) أي بالنصوص والنصوص خصصته بالمسلم المصلي (قوله انما هو للترك بلا عذر) أي في الوقت لا للترك خارج الوقت الذي هو معنى ترك القضاء (قوله تفصيل يأتي) الذي في الشرح ضعيف لا يدفع الاعتراض والمعقد أن القضاء ان كان توعد عليه في وقت أداته كما تقدم يقتل به وان لم يتوعد عليه لا يقتل به فقوله لم القضاء لا يقتل به ليس على إطلاقه وهذا غير ما في الشرح وعبارة مد قوله تفصيل وهو أنه اذا توعد على تركها بالامر من الامام أو نائبه قتل والا فلا كما يؤخذ من قل (قوله بحيث لا يتمكن من فعلها) بأن لم يبق من وقتها ما يسع ركعتين وخطبتين كما في م ر وعبارته وأفتى الشيخ بأنه يقتل بها حيث أمر بها وامتنع منها وقال أصلها ظهر عند سبق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر أي بأقل مما يمكن من الخطبة والصلاة (قوله كنوم أو قسبان) بشرط أن لا ينشأ عن لعب ولهو (قوله أو بلا عذر الخ) المعقد أنه ان توعد بها بالامر من الامام أو نائبه قتل والا فلا وما ذكره الشارح غير مستقيم اه قل (قوله لتوبته) في كون هذا توبة نظروا التوبة لا تحصل الا بفعل الصلاة (قوله بخلاف ما اذا لم يقتل ذلك) أي فانه يقتل لكن محله فيما اذا أخرجها عن وقتها بعد أمر الامام أي في الوقت لا مطلقا اذ لا يقتل بالقضاء مطلقا كما قرره شيخنا (قوله ان بينه) أي بين نفسه (قوله فلا شك في وجوب قتله) بل قال بعضهم قتله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أشد (قوله وان كان في خلوده في النار نظر) لعل وجهه أنه قد ينكشف له أمر خارج عن حكم الظاهر ليكون ذلك مانعا من اجراء أحكام الكفار عليه والافهوكافر في أحكام الدنيا ومقتضاه خلوده في النار اه مد وقوله والافهوكافر أي لانه نفي جمعا عليه وحل محرما وعبارة حج ولا نظر في خلوده في النار لانه مرتد لاستحلاله ما علمت حرمة أو نفيه ما علم وجوبه ضرورة فيهما ومن ثم جرم في الانوار بخلوده اه شيخنا

(كتاب أحكام الجهاد)

لما قرع من أحكام المرتدين وأحكام تارك الصلاة بعد اشرع في الطائفة الثالثة وهي الكفار الاصليون وجواز قتالها ما خوذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته وهي ما خرج فيها بنفسه وبعوثه وهي ما أرسلها وأمر عليها أميرا واعلم أن جملة غزواته صلى الله عليه وسلم سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر وأحد والمزيب والخيبر وحنين والطائف وزاد بعضهم فتح مكة بناء على انها قصت عنوة وضم قريظة الى الخندق فأهمل ذكر قريظة قال ابن تيمية لا يعلم أنه صلى الله عليه وسلم قاتل في غزوات الا في أحد ولم يقتل أحدا الا في بن خنيفة فلا يفهم من قولهم قاتل في كذا أنه قاتل بنفسه كما فهمه بعض الطلبة ممن لا اطلاع له على أحواله وقد أجيب عن ذلك بأن المراد قتال أصحابه بحضوره تقسب اليه لكونه سبي في قتالهم وأما سراياه صلى الله عليه وسلم فهي سبع وأربعون سرية وهي من مائة الى خمسمائة فزادهم سائر بنون فهملة الى ثمانمائة فزاد جيش الى أربعة آلاف فزاد بجفل

ثم عتد الله عليه وسلم صلاة عتد الفطر
 ثم عتد الاضحية ثم فرض الحج سنة
 ست وقيل سنة خمس ولم يحج صلى
 الله عليه وسلم بعد الهجرة الاخيرة
 الوداع سنة عشر واعتذر ان يعا وكان
 الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم
 بعد الهجرة فرض كفاية واما بعده
 صلى الله عليه وسلم فللكفار حالان
 الحال الاولى ان يكونوا يلاذهم
 ففرض كفاية اذا فعله من فيهم كفاية
 سقط الخرج عن الباقي لان هذا شأن
 في فرض الكفاية (وشرائط وجوب
 الجهاد) حينئذ (سبع خصال) الاولى
 (الاسلام) لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 فانلوا الآية لخطوب به المؤمنون
 فلا يجب على الكافر ولو دنا لانه
 يبذل الجزية لتذب عنه لا لذب عنه
 (و) الثانية (البالوغ) (و) الثالثة
 (العقل) فلا جهاد على صبي
 ومجنون لعدم تكليفهما ولقوله تعالى
 ليس على الضعفاء الآية قيل هم
 الصبيان اضعف ابدانهم وقيل المجانين
 اضعف عقولهم ولان النبي صلى الله
 عليه وسلم رذ ابن عمر يوم أحد وأجازه
 في التمسك (و) الرابعة (الحرية)
 فلا جهاد على رقيق ولو مبعثاً ومكاتباً
 لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله
 بأموالكم وأنفسكم ولا مال للعبد
 ولا نفس يملكها فلم يشمل الخطاب حتى
 لو أمره سيده لم يلزمه كما قاله الامام
 لانه ليس من أهل هذا الشأن وليس
 القتال من الاستخدام المستحق للسيد
 لان الملك لا يقتضي التعرض للهلاك
 (و) الخامسة (الذكورة) فلا جهاد

على امرأه لضعفها ولقوله تعالى يا أيها النبي حرم من المؤمنين على القتال واطلاق لفظ المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء والخفي
كالمرأة ولقوله صلى الله عليه وسلم العائشة وقد سأله في الجهاد لکن أفضل الجهاد حج مبرور

(و) السادسة (الحمة) فلاجها دعلى مريض يتعذر قتاله او تعظم مشقته (و) السابعة (الطائفة على القتال) بالبدن والمال فلا جهاد على أعى ولا على ذى عرج بين ولوفى رجل (٢٢٠) واجدة لقوله تعالى ليس على الاعى عرج ولا على الاعرج عرج ولا على المريض

خرج فلا عبرة بصداع ووجع ضرس
وضعف بصر ان كان يدرك الشخص
ويمكنه اتقاء السلاح ولا عرج يسير
لا يمنع المشي والعدو والهرب ولا على
أقطع يديكهما أو معظم أصابعها
بمخلاف فاقد الاقل أو أصابع الرجلين
ان أمكنه المشي بغير عرج بين ولا على
أشل يد أو معظم أصابعها لان مقصود
الجهاد البطش والسكاية وهو مفقود
فيهما لان كلا منهما لا يتمكن من
الضرب ولا عادم أهبة قتال من نقصة
وسلاح وكذا امر كوي ان كان سفر
قصر فان كان دونه لزمه ان كان قادرا
على المشي فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه
مؤنته كما في الحج ولو مرض بعد ما خرج
أو فني زاده أو هلكت دابته فهو بالخيار
بين أن ينصرف أو يعرض فان حضر
الوقعة جازله الرجوع على الصحيح
اذا لم يمكنه القتال فان أمكنه الرمي
بالجارية فالاصح في زوائد الروضة الرمي
بها على تناقض وقع له فيه ولو كان
القتال على باب داره أو حوله سقط
اعتبار المؤن كما ذكره القاضي
أبو الطيب وغيره والضابط الذي يعم
ما سبق وغيره كل عذر منع وجوب حج
كفقد زاد وراحلة منع وجوب الجهاد
الاخوف طريق من كفار أو من
لصوص مسلمين فلا يمنع وجوبه لان
الخوف يحتمل في هذا السفر لينا الجهاد
على مصادمة المخاوف والدين الحال
على مؤسر يحترم سفر جهاد وسفر غيره
الاباذن غريمه والدين المؤجل لا يحترم
السفر وان قرب الاجل ويحرم على
رجل جهاد بسفر وغيره الاباذن أو به

السؤال (قوله والسادة الصالحة) يغني عنه ما بعده (قوله أو معظم أصابعها بخلاف فاقد الأقل) قضية كلامه أنه يجب على فاقد الإبهام والمنجحة وعلى فاقد الوسطى والبصر لكن قال الأذرى الظاهر أنه لا يجب عليه ما كما لا يجوز أن في الكفارة وقد يفرق بينهما شرح الروض شوبري ولا يجب على فاقد أكثر من إبهامه كافي العباب (قوله وهو مفقود فيهما) أي الأشل والاقطع (قوله أن كان سفر قصر) قيد في الركوب بدليل قوله وكذا (قوله فاضل ذلك) أي الركوب وما قبله بأن لم يقدر على شئ من الثلاثة أصلاً وقد رويها غير فاضلة عما ذكر وانظر مؤتمنة من نازمه نفقته تقدر بكم شهر لأن الجهاد ليس لغيبته مدة معلومة بخلاف الحج (قوله ولو مرض الخ) تفيد تقدم من أن المريض ونحوه لا جهاد عليهم أي إذا كان ذلك في الابتداء أما إذا كان ذلك في الدوام فيفصل كافي الشرح (قوله الرمي بها) أي وجوب الرمي بها أي الجمارة (قوله فيه) أي في الوجوب (قوله والضابط) أي ضابط مانع الوجوب (قوله على مصادمة المخاوف) أي ملاقاتها (قوله والدين الحال) أي أصالة أو عرضاً سواء كان مسلماً أو ذمياً وإن كان به رهن وثيق أو ضامن مؤسراً كما قاله م. و مراد الشارح بذلك الكلام زيادة شرطين على ما تقدم وهما أن لا يكون عليه دين حال وهو مؤسراً وأذن أصوله ويحل نوقضه على إذن رب الدين ما لم ينب من عليه الدين من يقضيه عنه أي بأن كان عنده أزيد مما يفي للمفلس فيما يظهر بخلافه على معسر فلا يحرم السفر ويتجه أن رب الدين لو كان مصاحباً في سفره لم يكن له منعه ولا بد أن يكون الأذن رشيداً ومثل الأذن ظن رضا فلو كان الدين لمجور عليه لم يجز ليدنه السفر مطلقاً لأنه لا مصلحة للمجور عليه حتى يأذن وليه وأذن المجور عليه لا غ و حيث حرم السفر فلا يترخص بقصر ولا غيره لعصيانه بسفره اهـ وعبارة م. الرابذة غريمه أو ظن رضاه وهو من أهل الأذن والرضا رضاه باسقاط حقه و ينبغي أن لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف وحاشيته حفظاً للدين ومحل ما تقر به ما لم ينب من يقضيه من مال حاضر ومثله كما هو قياس نظائر دين ثابت على مليء وظاهر كلامهم أنه لا أثر لأذن ولي الدائن وهو متجه إذا لمصلحة له في ذلك اهـ بحرفه (قوله سفر جهاد) و حيث حرم السفر فلا يترخص بقصر ولا غيره لعصيانه بسفره (قوله وسفر غيره) ولو قصيرا كتحويل م. وقيل لا يتقيد بميل بل متى خرج من السور (قوله على رجل) قيد به لأنه محل الوجوب فغيره أولى قيل (قوله بسفر وغيره) اعترض بما يأتي من أنه إذا دخل الكفار بلادنا لا يتوقف على إذن إلا أن يصور بما إذا سافر لتجارة لا خطر فيها فاتفق له الجهاد فلا بد من الأذن من الأصول مع أنه لم يسافر للجهاد فصدق أنه جهاد بلا سفر وتوقف على إذن فالمراد بلا سفر للجهاد فلا ينافي أنه هناك سفر لكن للجهاد كذا قال بعضهم وهو مبنى على قراءة غيره بالجر عطفاً على سفر ويصح قراءة غير بالرفع عطفاً على جهاد فقوله وغيره أي غير الجهاد بسفر (قوله لم يجز إلا بآذنه) أي لا ذلك من بر الوالدین فلذلك اشترط رضا جميع الأصول لا الأبوين فقط فليس اشتراط الرضا لأجل احتياج الأصل إليه في الموتة كما قد يتوهم لعدم فرقهم بين الفرع الفنى والقبر وبين البعيد والقريب وبين أن يترك عنده ما يكفيه العمر الغالب أو لا كذا قرره زى وهو واضح (قوله كذلك) أي يحرم السفر بدون إذنهم وعبارة م. ويحرم

ان كانا مسايين ولو كان الحي أحدهما فقط لم يجز الايادته وجميع أصوله المسايين كذلك

علی

على حرّ ومن بعض ذكر وأتى جهاد ولومع عدم سفر الا باذن أبويه وان عليا من سائر الجهات
ولومع وجود الاقرب ولو كانا غنيين لا بأس به ما فرض عين هذا اذا كانا مسلمين ولم يجب استئذان
الكافر لاتهمه بمنعه له حجة لديه وان كان عدوا للمقاتلين أي الذين يريد قتالهم ويلزم البعض
استئذان سيده أيضا ويحتاج القن لاذن سيده لأبويه اه بحرفه (قوله ولو وجد الاقرب
الخ) غاية أي اذا أذن الاقرب لا يجوزنا السفر حيث منع الابد (فرع) لا يعتبر اذن الاصل
في السفر لطلب علم شرعي ولو كان فرض كفاية أو أمكن في البلد وجاز الخروج زيادة فراغ
أو ارشاد شيخ أو نحو ذلك وله ترك طلب العلم غير المتعين بعد شروعه فيه وان ظهر انتفاعه
لا في صلاة الميت أي اذا شرع فيها لا يجوز قطعها ولا يعتبر الاذن في السفر لتجارة أو غيرها حيث
لا خطر فيه كركوب بحر أو بادية خطيرة وان غلب الامن اه عباب اه م د وقوله كركوب
بحر مثال للمنى وقوله خطيرة أي فيها خطر أي خوف (قوله ولو كفاية) أي ولو نحو صنعة
لانها فرض كفاية وأورد عليه أن الجهاد فرض كفاية مع حرمة السفر له الا بالاذن وأجيب
بأن فيه من الاخطار ما ليس في غيره اذ هو مبني على المخاوف (قوله أيضا) أي كما اشترط
عدم حضوره الصف (قوله ولم تنكسر الخ) أي ولم يخرج مع الامام يجعل والا فلا يلزمه
الرجوع بل لا يجوز شرح الروض فلا يجب الرجوع الا بشرط أربعة أن لا يحضر الصف
وأن يأمن وأن لا تنكسر قلوب المسلمين وأن لا يخرج بجعل فان حضرا ولم يأمن أو انكسر
قلوب المسلمين برجوعه أو خرج بجعل فلا يجب الرجوع اه م د (قوله والا فلا يجب
الرجوع) ظاهره جواز الرجوع مع عدم الامن وغيره وليس مرادا قل فقوله لا يجب
الرجوع بل ولا يجوز (قوله أن يدخلوا بلدة لنا) أو يصير بينهم وبينها دون مسافة القصر
اه م د (قوله مثلا) متعلق بدخولوا ويصح تعلقه ببلدة لا داخل القرية ويصح تعلقه بقوله لنا
لادخاله بلاد الذميين وكل مراد (قوله فرض عين) يرجع للثلاثة قبله (قوله علم كل الخ)
وعبارة شرح المنهج أو لم يمكن لكن علم الخ فجملة شرط في قوله أو لم يمكن (قوله انه ان أخذ
قتل) فتعين القتال لامتناع الاستسلام لكافرا لانه حينئذ ذل ديني (قوله قتل) أي فيجب
الدفع أيضا لان عدم الدفع حينئذ ذل ديني من غير خوف على النفس والعلم هنا بمعنى القتل
(قوله أو لم تأمن المرأة فاحشة ان أخذت) أي فلا يصح لها الاستسلام بل يلزمها الدفع
ولو قتلت لان من أكره على الزنا لا يصح له المطاوعة لدفع القتل شرح الروض قال الا ذرعي
الظاهر أن الامر بالجبل وغيره حكمه أنه اذا علم أن يقصد بالفاحشة في الحال أو المآل حكم
المرأة وأولى اه مرحومى فان ظن أنه لو استسلم لا يقتل وأمنت المرأة فاحشة جاز الاستسلام
فان حصل بعد ذلك خلاف ظنهم وجب الدفع عليهم بقدر الامكان قل (قوله وجوز أسرا
الخ) مفهوم قوله علم كل من قصد أنه ان أخذ قتل وقوله ان علم مفهوم قوله أو لم يعلم أنه
ان امتنع وقوله وأمنت المرأة مفهوم قوله أو لم تأمن المرأة الخ (قوله ان علم) أي ظن أنه
ان امتنع منه أي من الاستسلام قتل لان ترك الاستسلام حينئذ يجعل القتل رى وهذا محترز
قوله أو لم يعلم (قوله وأمنت المرأة فاحشة) أي ان أخذت والاتعين الجهاد وهذا محترز قوله
أو لم تأمن فهو استثناء بمعنى وان لم يكن بصورة استثناء والاولى أن يكون قوله علم كل من قصد

ولو وجد الاقرب منهم وأذن بخلاف
الكافر منهم لا يجب استئذانه ولا
يحرم عليه سفر لتعلم فرض ولو كفاية
صكطاب درجة الاثناء بغير
اذن أصله ولو أذن أصله أو رب الدين
في الجهاد ثم رجع بعد خروجه وعلم
بالرجوع وجب رجوعه ان لم يحضر
الصف والاحرم انصرافه لقوله تعالى
اذا القيمت فانتبوا ويشرط لوجوب
الرجوع أيضا أن يأمن على نفسه وماله
ولم تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب
الرجوع بل لا يجوز والحال الثاني من
حالي الكفار أن يدخلوا بلدة لنا مثلا
فيلزم أهلها الدفع بالممكن منهم ويكون
الجهاد حينئذ فرض عين سواء أمكن
تأهيمهم لقتال أم لم يمكن علم كل من قصد
أنه ان أخذ قتل أو لم يعلم أنه ان امتنع
من الاستسلام قتل أو لم تأمن المرأة
فاحشة ان أخذت ومن هودون
مسافة القصر من البلدة التي دخلها
الكفار حكمه كاهلها وان كان
في أهلها كفاية لانه كالحاضر معهم
فيجب ذلك على كل من ذكر حتى على
فقير وولد ومدين ورفيق بلا اذن من
الاصل ورب الدين والسيد ويلزم الذين
على مسافة القصر المضى اليهم عند
الحاجة بقدر الكفاية دفعاً لهم
وانقاذاً من الهلكة فيصير فرض عين
في حق من قرب وفرض كفاية في حق
من بعدوا اذا لم يمكن من قصد تأهيم
لقتال وجوز أسرا وقتلا فله استسلام
وقال ان علم أنه ان امتنع منه قتل
وأمنت المرأة فاحشة

الحج محترق قوله الاتي ويجوز أسرا وقتلا وقوله أولم يعلم الحج محترق قوله ان علم وقوله أولم تأمن محترق قوله وأمنت ويكون قدم المفهوم على المنطوق وانما جعلنا الأول مفهوما لأن الثاني هو عبارة عن المنهج والاول عبارة شرح المنهج فتمها على المتن تصديقا للمفهوم ويصح أن يجعل الثاني مفهوما الأول (قوله في أحكام الجهاد) كان الأولى أن يقول في بعض أحكام الجهاد لأن ما تقدم أحكامه أيضا (قوله ولو مسلمين) راجع للعبيد بأن أسلوا وهم في أيدي الكفار (قوله أي يصيرون بالأسر أرقاء) تفسير لقوله يكون رقيقا ولا حاجة اليه إذ لا إيهام في المتن وانما يحتاج اليه من عبارة قوله ترق ذرا رى كفار كما وقع في المنهج (قوله ومثلهم فيما ذكر المبعوضون) أي بالنسبة للبعض القن أما بالنسبة للبعض الحزب فيخبر فيه بما عدا القتل لاستحالة فيخبر الامام فيه بين المتن والقضاء والرق ويتنع القتل فان ضرب عليه الرق فالامر ظاهر أو فداء وكذلك وان من عليه فقد فوت البعض الرقيق على الغنائم فيضمنه كالأوتلقه (قوله فان قتلهم الامام) أي بعد الظفر بهم وحاصله كما قاله شيخ انه ان قتل أسيرا غير كامل لزمه قيمته أو كاملا قبل التصريفه عزز فقط ايج وكتب بعضهم قوله فان قتلهم الامام ومثل الامام غيره وهذا في قتل الناقصين أما قتل الكاملين من الامام فلا شيء فيه أما من غير الامام فان كان بعد اختيار الامام القتل أو قبله فلا ضمان الا التعزير وان كان بعد اختيار الامام للقضاء فان كان بعد قبضه القداء وقبل وصول الكافر لما منه ضمنه بالدية لورثته وان كان بعد وصوله لما منه فهدروا ان كان قبل قبض القداء وقبل وصوله لما منه ضمن بالدية وبأخذ الامام منها قدر القداء والباقي لورثته وان كان بعد وصوله لما منه فلا ضمان وأما ان كان القتل بعد المتن فان كان قبل وصوله لما منه ضمن بالدية لورثته وان كان بعد وصوله لما منه فلا ضمان (قوله أو أمير الجيش) أي بأن لم يكن الامام غازيا بأن أرسل جيشا وأمر عليهم أميرا (قوله مخير فيهم) وليس هو تخيرا على يابه بل يجتهد الامام في الامور الاربعة فإراء حفظ المسلمين والاسلام فعليه وعلى ذلك فهل اذا اختار امر من الامور هل له الرجوع عنه الى غيره أم لا يبحث بعضهم أن ما كان فيه حق للدم كالقتل فله الرجوع عنه وليس له رجوع في غيره لانه باختياره الاسترقاق صار ملكا للغنائم فيكون الحق لهم فلا رجوع له فيه وكذلك المتن والقضاء ليس له الرجوع لانه من باب الاجتهاد ورجوعه الى غيره اجتهاد ثان والاجتهاد لا ينقض باجتهاد آخر ما لم يكن لرجوعه سبب وقد ظهر له الاصل للمسلمين فله الرجوع حينئذ ويكون كالحاكم اذا حكم باجتهاده وظهر له النص بخلافه فله الرجوع كذلك هكذا قيل (قوله بفعل الاخط) أشار به الى أن التعبير بالتخريف فيه مسامحة لانه انما يكون عند استواء الخصال (قوله للاسلام والمسلمين) لأن حفظ المسلمين ما يعود اليهم من الغنائم وحفظ مهاجهم في الاسترقاق والقضاء حفظ المسلمين وفي المتن حفظ الاسلام (قوله أو عربي) كما في سبي هوازن وغيرهم من قبائل العرب كبنى المصطلق زى ايج (قوله أو بعض شخص) وهو الراجح والثاني لا وعليه أي على الراجح لو ضرب الرق على البعض رق الكل قاله البغوي وقال الرافعي وكان يجوز أن يقال لا يرق منه شيء وعلى قول البغوي يقال لنا صورة يسرى فيها الرق كما يسرى العتق دميري زى وقال الشوبري ولا سراية على الاصح

(قوله)

ثم شرح في أحكام الجهاد بقوله (ومن أسر من الكفار فعلى ضربين ضرب يسرى ويكون رقيقا بنفس) أي بجزء (السبي) بفتح المهملة واسكان الموحدة وهو الأسر كما قاله النووي في تحريره (وهم النساء والصبيان) والمجانين والعبيد ولو مسلمين كما يرق سري مفقود للحرب بالقهر أي يصيرون بالأسر أرقاء لنا ويكونون كسائر أموال الغنمة الخمس لأهلها والباقي للغنائم لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد برق العبيد استمراره لا تجزئته ومثلهم فيما ذكر المبعوضون تغليب الحقن الدم * (تنبيه) لا يقتل من ذكر للنهي عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناه فان قتلهم الامام ولو شرهم وقوتهم ضمن قيمتهم للغنائم كسائر الاموال (وضرب لا يرق بنفس السبي) وانما يرق بالاختيار كما ساقى أن شاء الله تعالى (وهم الرجال) الاحرار البالغون العقل (والامام) أو أمير الجيش (مخير فيهم) بفتح المهملة (بين أربعة أشياء) للاسلام والمسلمين (بفتح المهملة) لا يرق (القتل) بضرب رقبة لا بصريق وتغريق (والاسترقاق) ولولو ثني أو عربي أو بعض شخص على المصح في الروضة اذا رآه مصلحة (والمن) عليهم بتخليف سبيلهم (والفسدية بالمال) أي يأخذ منهم سواء كان من مالهم أو من مالنا الذي في أيديهم

(أو بالرجال) أي برد أسرى مسلمين كانوا عليه ومثل الرجال غيرهم أو أهل ذمة كما يحشم بعضهم وهو ظاهر فيرد مشرك بمسلم أو مسيحي أو مشركين بمسلم أو يذبح ويحرق أو يذبحهم بأسلحتنا التي في أيديهم ولا يجوز أن يرد أسلحتهم التي في أيدينا بمال يذلونه كما لا يجوز أن يبيعهم السلاح (يفعل الامام) أو أمير الجيش من ذلك بالاجتهاد لا بالتشهي (٢٢٣) (ما فيه المصلحة للمسلمين) والاسلام

فان خفي على الامام أو أمير الجيش الاحتياط بحسبهم حتى يظهر له لانه راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي كما ترفيخ لظهور الصواب ولو أسلم أسير مكلف لم يحترق الامام فيه قبل اسلامه منا ولا فداء عصم الاسلام دمه فيحرم قتله لخبر الصحابي امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الى أن قال فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وقوله وأموالهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يهتفها ومن دمه ان ماله المقدور عليه بعد الاسر غنمة وبقى الخيارات في الباقي من خصال التخيير السابقة لان الخيرة بين أشياء اذا سقطت بعضها تعدد لا يسقط الخيار في الباقي كالجزع عن العتق في الكفارة (ومن أسلم) من رجل أو امرأة في دار حرب أو اسلام (قبل الاسر) أي قبل التظفر به (أحرز) أي عصم باسلامه (ماله) من غنمة (ودمه) من سفكه للخبر المار (وصغاراً وولاده) الاحرار عن السبي لانهم يتبعونه في الاسلام والجد كذلك في الاصح ولو كان الاب حياً لما تزووا ولده أو ولده الجنون كالصغير ولو طرأ الجنون بعد البلوغ لما تزوا أيضاً ويعصم الحمل تبعاً له لان استرقت أمه قبل اسلام الاب فلا يطل اسلامه رقه كالمنفصل وان حكم باسلامه (تنبيه) سكت المصنف عن سبي الزوجة والمذهب كما في المنهاج ان اسلام الزوج لا يعصمها عن الاسترقاق لاستقلالها ولو كانت حاملاً منه في الاصح فان قيل لو بذل الجزية منع ارتفاق زوجته وابنته البالغة فكان

(قوله أو مسلمين) عبارة شرح المنهج أو كثر وهي أولى فكلام الشارح يحتمل التثنية والجمع (قوله ويجوز أن يذبحهم) هذا مكرر (قوله ولا يجوز أن يرد الخ) وهل يجوز ردها بأسرانا وجهان أو وجههما ما للجواز سم (قوله يفعل الامام) أشار به الى أن التخيير عند استواء الخصال (قوله لانه) أي الاحتياط راجع الخ (قوله ولو أسلم الخ) هذا مفهوم قوله الا في قبل الاسر فقدم المفهوم على المتطوق تهيئاً للقائدة وأما ولاده فان أسروا قبله رقبوا وان لم يؤسر وعصمهم وأما ماله وزوجته فلا يعصمهما (قوله لم يحترق الامام) صفة لا سير فان كان اسلامه بعد اختيار الامام خصلة غير القتل تعينت شرح المنهج (قوله منا) أي أي ولا رقا (قوله عصم الاسلام دمه) أي لانه دليل قوله الا في ذكر المال في الحديث محمول على ما اذا قالوها قبل الاسر أي بخلاف من أسلم بعده (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) عبارة شرح المنهج حتى يشهدوا أن لا اله الا الله قال زى أي مع محمد رسول الله أو أن لا اله الا الله صارت على الشهادتين كما تقدم (قوله محمول على ما قبل الاسر) أي محمول على قولها قبل الاسر (قوله لان الخ) أي الخيرية (قوله في الكفارة) أي كفارة اليمين فانه مخير بين العتق والاطعام والكسوة فاذا جازع عن العتق تخير بين الاطعام والكسوة (قوله ومن أسلم) أي أو بذل الجزية (قوله من غنمة) الاولى من غنمة بصيغة المصدر (قوله وصغاراً وولاده) من اضافة الصفة للموصوف أي وأولاده الصغار الاحرار أي ومجانيتهم وان سفلا عن الاسترقاق لانهم يتبعونهم في الاسلام ونخرج الارقا فامرهم تابع لامر سيدهم لانه من أمواله وكباراً وولادهم الاحرار لاستقلالهم في اختيار الامام فيهم كغيرهم اه سم (قوله عن السبي) أي الرقية (قوله والجد كذلك) أي كالأب في أنه يعصم أولاد ولده وان كان ولده كافراً حياً نظر التبعيتهم للجد في الدين لانه الاعلى وقوله كذلك أي كالأب فيما ذكره المعلوم من الهاء في قوله أو ولاده ولو ذكر الاب بدل قوله كذلك لكان أظهر (قوله ولو كان الاب) أي غير المسلم اه (قوله لما تم) أي لانهم يتبعونه في الاسلام ومثله قوله لما تم أيضاً (قوله ويعصم الحمل) بالبناء للمفعول (قوله لان استرقت أمه قبل اسلام الاب) أما اذا استرقت بعد اسلام الاب فلا يتبعها حملها لعصمة باسلام أبيه (قوله فلا يطل اسلامه) أي الاب رقه أي الحمل كالمنفصل اذا سبي وحده وان حكم باسلامه أي الحمل تبعاً لاصله (قوله عن سبي الزوجة) الاولى أن يقول عن احراز الزوجة أي حيث لم يقل وأحرز زوجته وحاصل حكم الزوجة أن تزوجة المسلم الاصيل وزوجة الذي الموجودة حال عقد الذمة لا يرقان بالسبي وزوجة الحربي اذا أسلم قبل أسرها وزوجة الذي الطارئة بعد عقد الجزية يرقان بنفس السبي اه شيخنا (قوله لاستقلالها) أي بالاسلام (قوله ولو كانت حاملاً) وبذلك يلغز فيقال لنا تزوجة بدار الحرب يجوز سبها ولا يجوز سبي ولدها (قوله والبالغة) أي وللزوجة (قوله فان استرقت الخ) تفريع على قوله السابق لا يتبعه زوجته وفي التعبير باسترقت مسامحة لانها ترق بنفس السبي فكان الاولى أن يقول فان رقت (قوله لامتناع الخ) لانه لما زال ملكها عن نفسها فمن النكاح أولى اه مل (قوله ولقوله الخ) استدلال على قوله السابق فان استرقت انقطع نكاحه (قوله أو طاس) الذي في المختار من كتب اللغة فتح الهمة

الاسلام أولى أجيب بأن ما يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيه تابعاً لغيره والبالغة تستقل بالاسلام ولا تستقل ببذل الجزية فان استرقت انقطع نكاحه في حال السبي سواء كان قبل الدخول بها أم لا لامتناع امسالة الامة الكافرة للنكاح كما يمنع ابتداء نكاحها ولقوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طاس الا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض

وفي قول مانعه قوله أو طاس بضم الهمزة أقصم من فتحها اسم واد من هو وزن عند حنين ٨١
 مجروفة قلت وهو من أجل الثقات الذين يقدون غاية أن الشيخ رحمه الله كان قليلاً عزو
 الكلام لاهله ٨١ اج (قوله عن ذات زوج ولا غيرها) أي قد دل ذلك على انقطاع النكاح
 باسترقاقها لأن الحديث وإن كان وارداً في الاستبراء شامل لوطء الزوج زوجته وقوله لا توطأ
 حامل الخ وإن كان الواطئ زوجاً لا انقطاع النكاح عن الرق ~~لكن~~ ينفيه قوله حتى تضع لأن
 انقطاع نكاحها يجرمها حتى يعقد عليها عقداً جديداً وشمول الحديث لوطء الزوج زوجته
 فيه نظر (قوله كان فيهم) المناسب فيهن (قوله وترق زوجة الذي) حاصل ذلك أن يقال
 إن زوجة المسلم الأصلية لا ترق وعتيق المسلم لا يرق وزوجة الذي الموجودة وقت عقد الجزية
 لا ترق أما زوجة الحربي إذا أسلم أو زوجة الذي إذا حدثت بعد الجزية وعتيق الذي فيرقون
 (قوله ويقطع به نكاحه) أي لأن طرأ الرق كالموت (قوله فإن قيل هذا يخالف قولهم الخ)
 وجه المخالفة أنه إذا عصم زوجته عن الاسترقاق كيف يلازم قولهم ترق زوجة الذي بنفس
 الأسر لها وجوابه أن التي يعصمها هي الموجودة عند عقد الجزية له والتي لا يعصمها هي التي يطرأ
 تزويجها على عقد الجزية (قوله عصم نفسه) مع أنه صار ذمياً يبذل الجزية (قوله والمراد
 هنا) أي في قوله وترق زوجة الذي الخ لأن العقد لم يتناولها أو يحمل ما هنالك على ما إذا كانت
 زوجته داخلية تحت القدرة حين العقد وما هنالك على ما إذا لم تكن كذلك شرح الروض (قوله
 ولا تسترق زوجة المسلم) أي الأصلية (قوله وهو المعتقد) جرى عليه زى في حاشيته ونصه
 المعتقد ما في المنهاج من عدم جواز أسرها بخلاف زوجة من أسلم فإنه يجوز استرقاقها ٨١ اج
 (قوله لأن الإسلام) تعليل لأصل المسئلة أي لا تسترق زوجة المسلم الأصلية (قوله ولو سبيت)
 لم يقل وورقت كما قاله في الزوج لانها ترق بنفس السبي بخلافه ٨١ م ر وحاصله أنه إن حدث الرق
 في الزوجين أو أحدهما انفسخ النكاح وإن لم يحدث رق لم ينفسخ النكاح وقد علمت أن الزوجة
 التي يطرأ عليها الرق هي زوجة الحربي الذي لم يسلم ولم يعط الجزية وزوجة الذي إذا حدثت
 بعد الجزية وإيضاح الكلام في ذلك أن يقال إن الزوجين أما أن يكونا حزينين أو رقيقين
 أو الزوج حراً والزوجة رقيقة أو عكسه فهذه أربعة وعلى كل إما أن يسبيا أو تسبى الزوجة
 أو يسبى الزوج ويسترق أو لا فالجمله ستة عشر صورة فينفسخ النكاح فيما إذا كانا حزينين
 وسبباً أو سببت هي أو سبي هو واسترق فإن لم يسترق فلا ينفسخ النكاح وإن كانا رقيقين
 فلا ينفسخ في الصور الأربعة وإن كان الزوج حراً والزوجة رقيقة فينفسخ النكاح فيما إذا سببها
 أو سبى الزوج وحده واسترق فيها ولا ينفسخ النكاح فيما إذا سببت الزوجة وحدها
 إذ لم يعبدها رقيقاً أو سبى الزوج وحده ولم يسترق فإن كانت الزوجة حرة والزوج رقيقاً فينفسخ
 النكاح فيما إذا سببها أو سببت فالحاصل أن من سبى ورق انقطع نكاحه قتأمل وأفهم
 (قوله أو زوج حراً) قيد وقوله ورق قيد سواء كان الرق بمجرد الأسر بأن كان صغيراً
 مثلاً أو بالضرب بأن كان كاملاً واختار الإمام فيه الرق أي فإنه ينقطع به النكاح وانظر ما وجه
 ذلك فإن غاية أمره أنه رقيق والرقيق لا يتمتع عليه نكاح الأمة وقول الشارح لحدوث الرق
 لا ينتج انقطاع النكاح لأن الرقيق يجوز له نكاح الحرة وعبرة قل على الجلال قوله لحدوث

ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ومعلوم
 أنه كان فيهم من لها زوج وترق زوجة
 الذي بنفس الأسر ويقطع به نكاحه
 فإن قيل هذا يخالف قولهم أن الحربي
 إذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته
 من الاسترقاق أجيب بأن المراد هنالك
 الزوجة الموجودة حين العقد فيتناولها
 العقد على جهة التبعية والمراد هنا
 الزوجة المتجددة بعد العقد لأن العقد
 لم يتناولها ويجوز ارتفاق عتيق الذي
 إذا كان حريباً لأن الذي لو التحق
 بدار الحرب استرق فعقبه أولى لا عتيق
 مسلم التحق بدار الحرب فلا يسترق
 لأن الولاء بعد ثبوته لا يرتفع ولا تسترق
 زوجة المسلم الحربية إذا سببت كما
 عصمه في المنهاج وأصله وهو المعتقد
 وإن كان مقتضى كلام الروضة
 والشرحين الجواز فانهما سويان في
 جريان الخلاف بينهما وبين زوجة
 الحربي إذا أسلم لأن الإسلام الأصلي
 أقوى من الإسلام الطارئ ولو سببت
 زوجة حرة أو زوج حراً فيفسخ
 النكاح لحدوث الرق فإن كانا رقيقين
 لم ينفسخ النكاح إذ لم يحدث رق
 وإنما اتفق الملك من شخص إلى آخر
 وذلك لا يقطع النكاح كالبيع

الرق أي وحدوته كالموت كما صرحوا به وبذلك فارق جواز نكاح رقيقه لرفيقة أو لحرّة ابتداء
 اه (قوله واذارق الحربى وعليه دين) صور المقام ستة لأنه اذارق من عليه الدين أما أن
 يكون دينه لمسلم أو ذمى أو حربى واذارق من له الدين أما أن يكون من عليه الدين مسلماً أو ذمياً
 أو حربياً وبعبارة المنهج وشرحه واذارق الحربى وعليه دين لغير حربى لم يسقط اذ لم يوجد
 ما يقتضى اسقاطه فيقتضى من ماله ان غنم به صدقه وان زال ملكه عنه بالرق قياساً للرق
 على الموت فان غنم قبل رقه أو معه لم يقض منه فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقي في ذمته الى أن
 يعتق فيطالب به وخرج بزبادى لغير حربى الحربى كدين حربى على مثله ورق من عليه الدين
 بل أوجب الدين فيسقط ولو ورق رب الدين وهو على غير حربى لم يسقط اه فذكر المتن صورتين
 بالمنطوق وأربعة بالمعهوم أشار الشارح الى اثنين منها بقوله وخرج بزبادى الى قوله فسقط
 والى اثنين قوله ولو ورق رب الدين اه قال قال فالخامس أنه لا يسقط الا دين حربى على مثله
 بأرقاق أحدهما (قوله ولو ورق رب الدين وهو على غير حربى لم يسقط) بل يصير في ذمته من هو
 عليه حتى يعتق فيعطى له أو يموت فهو لبيت المال فيأه سم نقلا عن شرح م ر والفرق
 بين الحربى دائناً ومديناً وبين غيره أن مال الحربى غير محترم بخلاف غيره من مسلم أو ذمى
 اه (قوله لم يسقط) والواجب أن الامام يطالب به كودائعه لانه غنمة كذا في شرح م ر
 وقوله لانه غنمة فيه نظر لعدم انطباق حد الغنمة عليه وبعبارة التحفة والذي يتجه في أعيان
 ماله أن السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه رقبته لا يستلزم ملكه لاله بل القياس
 أنها ملك لبيت المال كالمال الضائع اه رشيدى (قوله على غير حربى) أما الحربى فتقدم
 حكمه في قوله أوجب الدين (قوله وما أخذ منهم) أى ولم يكن لمسلم فان كان له لم يزل ملكه عنه
 بأخذهم له فبلى من وصل اليه ولو بشر امره اليه والمراد بقوله وما أخذ منهم أى أخذه
 مسلم وأما ما أخذه الذمى فانه ملك له بجملة لا يدخله تخميس كفى م ر سواء كان معنأ أو
 وجدته داخل بلادهم بأمان أو غيره ع ش وهذا سبأى في باب الغنمة فكان الاولى تأخيره
 هنالك وقول الشارح وما أخذ منهم أولى من التقييد بأخذهم من دار الحرب لان أخذ مالهم
 في دارنا ولا أمان لهم كذلك اه (قوله أو غيرها) كاختلاس سم (قوله والباقي
 للاخذ) تنزيلاً لدخوله دارهم وتغريه بنفسه منزلة القتال والمراد بالعقار المملوك
 اذا الموات لا يملكونه فكيف يملك عليهم صرح به الجرجاني اه شرح المنهج وقوله فكيف
 يملك عليهم أى عنهم لان ملكه عنهم فرع ملكهم له والاستفهام انكارى (قوله وكذا
 ما وجد كقطعة) أى من حيث انه لم يعلم مالكة فقارق ما قبله فان مالكة معلوم وقوله وكذا
 ما وجد الخ أى فهو غنمة أى خمسة الا السلب خمس لاهله والباقي للاخذ تنزيلاً لدخوله دارهم
 وتغريه بنفسه منزلة القتال (قوله فان أمكن كونه لمسلم) ويظهر أن امكان كونه لذى
 كذلك اه شوبرى (قوله وجب تعريفة سنة) وتقال في صفة التعريف لما أمكن كونه لمسلم
 عن الشيخ أبى حامد أنه يعرف يوماً أو يومين فالأو يقرب منه قول الامام يكنى بلوغ التعريف
 للاجناد اذا لم يكن هنالك مسلم سواه م ولا تظر الى احتمال مرور التجار وعن المذهب والتهذيب
 أنه يعرفه سنة قال الزركشى ويشبهه حمل الاول على الخميس والثاني على غيره وحاوله

واذارق الحربى وعليه دين لغير حربى
 كسلم وذمى لم يسقط فيقتضى من ماله
 ان غنم به صدقه فان كان للحربى على
 حربى ورق من عليه الدين بل أوجب
 الدين فيسقط ولو ورق رب الدين وهو
 على غير حربى لم يسقط وما أخذ منهم
 بلا رضا من عقار أو غيره بسرقة
 أو غيرها غنمة خمسة الا السلب خمس
 لاهله والباقي للاخذ وكذا ما وجد
 كقطعة مما يظن أنه لهم فان أمكن كونه
 لمسلم وجب تعريفة ويعرف سنة
 الا أن يكون حقيراً كسائر اللقطات

(ويحكم للصبي) أي الصغير ذكرًا كان
أو أنثى أو خنثى (بالاسلام عند وجود)
أحد (ثلاثة أسباب) أولها ما ذكره
بقوله (أن يسلم أحد أبويه) والمجنون
وان جن بعد بلوغه كالصغير بأن يعلق
بين كافرين ثم يسلم أحدهما قبل بلوغه
فإنه يحكم بالاسلام حاله سواء أسلم
أحدهما قبل وضعه أم بعده قبل تمييزه
أم بعده وقبل بلوغه لقوله تعالى والذين
آمَنُوا واتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ بِإِيمَانٍ
أَلْخَنَّا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ * (تنبيه) * قول
المصنف أن يسلم أحد أبويه يوم قصره
على الأبوين وليس مراد ابل في معنى
الأبوين الأجداد والجدات وان لم
يكونوا وارثين وكان الأقرب حياً فان
قبل اطلاق ذلك يقتضي اسلام جميع
الاطفال بالاسلام أيهم آدم عليه الصلاة
والسلام أجيب بأن الكلام في جد
يعرف النسب اليه بحيث يحصل بينهما
التوارث وبأن التبعية في اليهودية
والنصرانية حكم جديد وانما أبواه
يهودانه أو نصرانه والمجنون المحكوم
بكفره كالصغير في تبعية أحد أصوله
في الاسلام ان بلغ مجنوناً وكذا ان بلغ
ما قلنا ثم جن في الاصح واذا حدث للاب
وليد بموت الجد مسلماً تبعة في أحد
احتمالين رجحه السبكي وهو الظاهر
فان بلغ الصغير ووصف بعد بلوغه
أو أفاق المجنون ووصف كقرا بعد
افاقته فترتد على الاظهر لسبق الحكم
بالاسلام فأشبهه من أسلم بنفسه ثم ارتد
وان كان أحد أبوي الصغير مسلماً
وقت علوقه فهو مسلم باجتماع وتغليباً
للالاسلام ولا يضر ما يطرأ بعد العلوق
منهما من ردة

الأدعى أيضاً واستدل له وبالجملة فالظاهر وهو قضية الكتاب وغيره أنه لا فرق بين هذه
وبين لقطة دار الاسلام في مدة التعريف اه زى واقطره وثبة التعريف على من اذا الملتقط
لا يملك لانها بعد التعريف غنمة اه ثم رأيت التصريح بأنها على بيت المال لانه بعد
التعريف لبيت المال (قوله ويحكم للصبي) جملة مستأنفة استثنافاً بياناً في جواب سؤال
مقدم حاصله هل لاسلام الصبي سبب آخر غير اسلام أبيه المتقدم أم لا فأجاب بأن له ثلاثة أسباب
ومثل الصبي الحل أيضاً (قوله وان جن) الغاية للردة اه شيخنا (قوله بأن يعلق بين كافرين)
تصوير لقوله ان يسلم أحد أبويه أي تحمل به أتمه حالة كفرها وكفر أبيه وسائر أصوله ثم يسلم
أحدهم من أصوله قبل انفصاله أو بعده قبل تمييزه أو بعده الخ مد وهذا التصوير أعم من كلام
المتن لأن كلام المتن ظاهر في المنفصل والتصوير شامل للحمل فهو من تصوير الخاص بالعام (قوله
واتبعناهم) هو محل الشاهد (قوله بالاسلام أيهم آدم) كذا في خط المؤلف وعجاجة
شرح الروض جدهم فكان الاولي للمؤلف التعبير بالجد لكونه حقيقة وما ذكره مجاز
اه مرحومي قلت ان هذا الشيء عجيب كيف تستقيم هذه الاولوية مع اطباقهم على أن المجاز
أبلغ من الحقيقة وهل الشارح متعبد بعبارة شرح الروض حتى يتعين عليه موافقتها كيف
وقد ورد في الاحاديث الشريفة اطلاق الاب على آدم كثيراً لوجه الاولوية اه (قوله
أجيب الخ) حاصله جوابان الاول بالمنع وإشافي بالتسليم لخاصل الاول منع قوله ان
الاجداد تشمل آدم لان المراد جد أو جدته يعرف النسب اليه لا مطلق جد ولا جدته وحاصل
الثاني سلنا أن الاجداد تشمل آدم وحواء لكن منع من تبعية الصغير لهما مانع وهو أن أباه وأمه
هو داه أو نصره (قوله في جد يعرف) أو جدته والمراد النسب اللغوي (قوله بحيث يحصل
بينهما التوارث) ليس يقيد بل المدار على الانتساب ولولغويا كفاي الام قل ويجاب بأن المراد
التوارث ولو بالرحم (قوله وبأن التبعية في اليهودية) جواب آخر قاطع لحكم تبعية آدم
في الاسلام فكانه قال محل التبعية ان لم يوجد هذا المانع وهو تهود أبائهم لهم وتنصرهم له
والا انقطعت وهذا الجواب يقتضي أن الجد الذي ينسب اليه لو كان مسلماً وأبوه كافراً أنه
لا يتبع الجد لكون الاب هو داه أو نصره مع أنه ليس كذلك (قوله حكم جديد) أي طارئ
بالولادة والاسلام حكم أصلي شرح الروض اه أي فهذا الحكم قد توسط بين الوالد وأولاده
فقطع التبعية هذا وجه الجواب به (قوله وانما أبواه يهودانه أو ينصرانه الخ) هذا استدلال
على كونه حكماً جديداً أي بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وانما أبواه يهودانه الخ وعجاجة شرح
الروض حكم جديد تخبر وانما أبواه الخ (قوله والمجنون) هذا تقدم وانما أعاده للخلاف فيه
فتكون الغاية المتقدمة للردة على هذا الخلاف (قوله واذا حدث الاب) أي الكافر (قوله
بعدموت الجد مسلماً) المعبر أن يكون أسلم فان ابن الابن يتبعه ولا تظر لكون الجدات مسلماً
أو كافراً وكلام الشارح للغالب (قوله تبعه) أي الجد (قوله كفراً) تنازعه قوله وصف
في الموضوعين كذا قبل وفيه نظر لان وصف الاول ذكره قوله وهو قوله الكفر ولعله وقع
في بعض نسخ الشارح اسقاط لفظ الكفر من الاول (قوله وان كان أحد أبوي الصغير مسلماً
وقت علوقه فهو مسلم) يشير بهذا الى أن الاسلام الطارئ الذي اقتصر عليه المصنف ليس بقيد

فان بلغ ووصف كفرا بأن أعرب به عن نفسه كما في المحرر فترد قطعاً لانه مسلم ظاهراً وباطناً وثانها ما ذكره بقوله (أو يسببه) أي الصغير أو المجنون (مسلم) وقوله (منفرداً) حال من ضمير المقبول أي (٢٢٧) حال انفراده (عن أبيه) فيحكم بسلامه

ظاهراً وباطناً بعلانية لانه عليه ولاية وليس معه من هو أقرب اليه منه فيتبعه كالأب قال الامام وكان السابي لما أبطل حربه قلبه قلباً كلياً فعدم عما كان واقفياً له وبجود تحت يد السابي وولاية شبه تولده بين الابوين المسلمين وسواء أكل السابي بالغاً قلاماً لا أمماً اذا سبى مع أحد أبيه فانه لا يتبع السابي جزماً ومعنى كون أحد أبوي الصغير معه أن يكونا في جسر واحد وغنيمة واحدة وان اختلف سابيها لان تبعية الاصل أقوى من تبعية السابي فكان أولى بالاستبعا ولا يؤثر موت الاصل بعد لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي ونخرج بالمسلم الكافر فلو سباه ذمي وحمله الى دار الاسلام أو مستأمن كما قاله الدارمي لم يحكم بسلامه في الاصح لان كونه من أهل دار الاسلام لم يؤثر فيه ولا في أولاده فكيف يؤثر في مسيبيه ولان تبعية الدار اغتورث حق من لا يعرف حاله ولا نسبه نعم هو على دين سابه كما ذكره الماوردي وغيره وثالثها ما ذكره بقوله (أو يوجد لقيطاً في دار الاسلام) فيحكم بسلامه تعالى الدار وما ألحق بها وان استلحقه كافر بلائنة بنسبه هذا ان وجد جعل ولو بدار كافر به مسلم يمكن كونه منه ولو أسير امتسرا أو تاجر أو مجتازاً تغليباً للاسلام ولانه قد حكم بسلامه فلا يغير بمجرد دعوى الاستلحاق ولكن لا يكتفى اجتيازاً بدار كافر بخلافه بدارنا لغيرها ولو تظاهروا بسلامه لم يبق فيها مسلم أو استولى عليها الكفار ثم انه مرتبها مسلم ووجد فيها بعد ذلك لقيط (قوله ولو تظاهروا بسلامه) لعل الاولى أن يقول ولو تظاهروا المسلم أي المتقدم لانه الذي يتوهم (قوله المذكورة) وهي التي ذكرها المصنف في قوله ويحكم للصبي بسلامه عند

(قوله بأن أعرب) أي أظهر وبين (قوله أو المجنون) ليس من جملة التفسير لان الكلام في الصغير فلو قال ومثله المجنون لكان أولى (قوله عن أبيه) أي عن أحد أبويه كما يدل عليه قوله الاثنى أمماً اذا سبى مع أحد أبويه فقوله عن أبيه ليس بقيد بل المراد منفرداً عن أحد أصوله كما يؤخذ من التعليل الاثنى (قوله نعم) بالبناء للمفعول وكذا قوله واقف (قوله عما كان) أي عن الوجود الذي كان وقوله واقف له وجود وهو وجوده مسلماً رقيقاً (قوله أمماً اذا سبى مع أحد أبويه) هذا محرز قول المصنف منفرداً (قوله وغنيمة واحدة) أي وسبياً معاً أو تقدم سبي الاصل سم فان تقدم سبي الولد فهو على دين السابي المسلم وسبي أصله بعد لا يغيره عما ثبت له من الاسلام اهـ (قوله لان تبعية الاصل) علة لقوله لا يتبع السابي فكان الاولى أن يقدمه عنده (قوله لم يحكم بسلامه) أي تعالى الدار (قوله في الاصح) راجع للذي فعل الخلاف في الذي اذا كان قاطناً في دار الاسلام أمماً المؤمن فلا خلاف أنه على دينه وكذا الذي اذا لم يكن قاطناً في دار الاسلام (قوله لان كونه) أي الذي السابي الخ (قوله من لا يعرف حاله ولا نسبه) كاللبيط أي وهذا يدرى حاله ونسبه لانه معلوم أنه منسوب للكافر (قوله كما ذكره الماوردي) ولو سباه مسلم وذمي حكم بسلامه تغليباً لحكم الاسلام ولان الاسلام يعاين ولا يعلى عليه ذكره القاضي اهـ شرح الروض (قوله في دار الاسلام) أي بأن يسكنها المسلمون وان كان فيها أهل ذمة أو فتحها المسلمون وأقربوها يبدل الكفار أو كانوا يسكنوها ثم جلاهم الكفار عنها شرح الروض (قوله وما ألحق بها) وهي دار الكفار التي بها مسلم كافر وهو ما ذكره بقوله ولو بدار كافر به مسلم (قوله وان استلحقه) غاية أي لاحتمال أن يكون من وطء مسلمة بنسبه (قوله بلائنة بنسبه) فيلحقه ولا يحكم بكفره (قوله هذا) محل كونه يحكم بسلامه وهذا لا يحتاج له بعد قول المتن في دار الاسلام نعم يؤخذ منه انه ليس بقيد وعبارة المنهج اللقيط مسلم ان وجد الخ فسرى للشارح ما ذكر منها (قوله بدار كافر) أي بالاصالة والابان كانت دار اسلام واستولت عليها الكفار لان فيحكم بسلامه حرمة لها ع ش (قوله به مسلم) أي بالحل سواء كان ذلك الحل دار الاسلام أو دار الكفر كما في الحل على المنهاج (قوله منتشر) أي غير محبوس (قوله أو مجتازاً) لما كان شاملاً لاجتياز بدار الكفر ودار الاسلام مع أنه لا يكتفى اجتيازاً بدار الكفر استدرك عليه بقوله ولكن لا يكتفى الخ والمراد بقوله أو مجتازاً أي بدارنا كما يعلم مما بعده وحيث ذكرنا الاولى اسقاطه اذ لا فائدة فيه مع ايهاه خلاف المراد (قوله تغليباً للاسلام) علة لقوله ولو بدار كافر (قوله ولانه قد حكم الخ) علة لقوله وان استلحقه كافر الخ (قوله ولكن لا يكتفى اجتيازاً) أي مرور المسلم بدار كافر أي بالاصالة والابان كانت دار اسلام واستولت عليها الكفار لان فيحكم بسلامه حرمة لها ع ش وهذا لا ينافي قوله فيما سبق آنفاً ولو مجتازاً لان في دار الاسلام (قوله بخلافه بدارنا) فيه أن اجتيازاً بدارنا لا يحتاج اليه لوجود المسلمين فيها ويمكن تصويره بما اذا خربت بلدة من بلاد الاسلام ولم يبق فيها مسلم أو استولى عليها الكفار ثم انه مرتبها مسلم ووجد فيها بعد ذلك لقيط (قوله ولو تظاهروا بسلامه) لعل الاولى أن يقول ولو تظاهروا المسلم أي المتقدم لانه الذي يتوهم (قوله المذكورة) وهي التي ذكرها المصنف في قوله ويحكم للصبي بسلامه عند

اللقيط بمحل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو كافر * (تنبيه) * اقتصاره كغيره على هذه الثلاثة المذكورة

يدل على عدم الحكم بالسلام الصغير
المميز وهو الصحيح المنصوص في القديم
والجديد كما قاله الامام لانه غير مكلف
فأشبهه غير المميز والمجنون وهما لا يصح
اسلامهما اتفاقا ولا نطقه بالشهادتين
اما خبره واما انشاء فان كان خبرا فغيره
غير مقبول وان كان انشاء فهو كعقوده
وهي باطلة واما اسلام سيدنا علي رضي
الله تعالى عنه فقد اختلف في وقته
فقيل انه كان بالغاً حين أسلم كما قاله
القاضي أبو العباس عن الامام أحمد
وقيل انه أسلم قبل بلوغه وعليه
الاكثر وأجاب عنه البيهقي بأن
الاحكام انما صارت معلقة بالبلوغ
بعد الهجرة قال السبكي وهو صحيح
لان الاحكام انما نيطت بخمسة عشر
عاما لتخلف فقد تكون منوطة
قبل ذلك بسن التمييز والقياس على
الصلاة وضوحها لا يصح لان الاسلام
لا يتنقل به وعلى هذا يحال بينه وبين
أبيه الكافرين لتلايفته وهذه
الحيلولة مستحبة على الصحيح في الشرح
والروضة فيستلطف بوالديه ليؤخذ منهما
فان أيا فلا حيلولة * (تمت) * في أطفال
الكفار اذا ماتوا ولم يتولدوا بالاسلام
خلاف منتشر والاصح أنهم يدخلون
الجنة لان كل مولود يولد على الفطرة
فحكمهم حكم الكفار في الدنيا
فلا يصلي عليهم ولا يدفنون في مقابر
المسلمين وحكمهم حكم المسلمين
في الآخرة لما مر

* (فصل في قسم الغنمة) *

وجود ثلاثة أشياء الخ (قوله على عدم الحكم بالسلام الصغير) أي اذا أسلم هو بنفسه أو نطقه
بالشهادتين (قوله وأجاب عنه البيهقي) أي عن اسلامه قبل بلوغه (قوله انما نيطت) أي
علقت (قوله فقد تكون) المناسب فقد كانت وعبارة مرفقة كانت منوطة الخ وهي أولى
ويجاب بأنه أراد باضارع الماضي اه شيخنا (قوله والقياس) أي قياس صحة اسلام
المميز على صحة صلاته مثلاً لا يصح (قوله لا يتنقل) بالغاء أي لا يقع نقلاً بخلاف الصلاة ونحوها
اه (قوله وعلى هذا) أي على كونه يصح اسلامه قبل البلوغ (قوله لتلايفته) صوابه
لتلايفته بخذف نون الرفع للنصب (قوله تمت) تقدم ما في هذه التمه في الاستسقاء وفي فصل
الردة (قوله ولم يتلقوا بالاسلام) أماناً فلفظاً فبداخل الجنة قطعاً وان لم يصح اسلامه
بالنسبة لاحكام الدنيا اه م د (قوله والاصح أنهم يدخلون الجنة) عبارة للخصائص
ومخرجها للمناوى وأطفالهم أي المؤمنين كلهم في الجنة وحكي بعضهم عليه الاجماع ومراعاة
كما قال النووي اجماع من يعتنقه روى أحمد والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة أطلقا المؤمنين
في جبل في الجنة يكفلهم ابراهيم وسارة حتى يرتداهم الى آياتهم يوم القيامة يعني أرواح أولاد
المؤمنين وذريارهم الذين لم يبلغوا الحلم يحضنهم ويقوم بعصا لهم ابراهيم عليه الصلاة والسلام
وزوجته سارة نعم الوالدان الكافلان وهنياً من بالولد فارق أبويه وأمسى عندهما ولا يزالوا
في كفالتهم حتى يرتداهم أي ابراهيم الى آياتهم أي يوم القيامة ويرتداهم الى أمه ولا ينافي ماد كره
هنا من كفاية ابراهيم لهم لما في خبر آخر من كفاية جبريل وميكائيل وغيرهما لان طائفة منهم
في كفالتهم وطائفة في كفالة غيره فلا تدافع كما بينه القرطبي وغيره وروى أن أرواح ذريار
المسلمين في جوف عصافير خضر تعلق في شجر الجنة وورد في حديث أن في الجنة شجرة من خيار
الشجر لها ضرع كضرع البقر وان من مات من الصبيان الذين يرضعون يرضعون منها
وروى ابن أبي حاتم أن السقط يكون في نهر من أنهار الجنة يتقلب فيه حتى تقوم القيامة اه

* (فصل في قسم الغنمة) *

ذكرها في كتاب الجهاد لان كلامهما متعلق بالامام وذكرها شيخ الاسلام مع النبي عقب الوديعه
لان المال ما خلقه الله لا لنفع المؤمنين فلما كان تحت يد الكفار قبل كونه غنمة أرباباً فكانه
وديعه تحت أيديهم وسيله الرزق للمؤمنين والغنمة أفضل المكاسب ثم بعد هذا الزراعة ثم بعدها
الصناعة ثم بعدها التجارة وكان صلى الله عليه وسلم يبيع ويشترى لكن الشراء بعد البعثة أغلب
وأهدى له ورهب ووهب له واستعار واقترض وكان آدم عليه السلام زراعاً وأول صنعة عملت
على وجه الارض الحرث وأول من حرث آدم وكان ادريس خياطاً وكان نوح نجاراً وكان
ابراهيم يزرأ أي يبيع أنواع الملبوس وكان موسى أجير شعيب وكان أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم يتجرون ويعملون في نخلهم وغنمة فعيلة بمعنى مفعولة ولو قال في الغنمة وما يتبعها
من الرضخ والنقل وبيان التخصيص لكان أولى وهي من خصائص هذه الامة لقوله صلى الله
عليه وسلم أحلت لي الغنائم ولم تحل لني قبلي وفي السيرة الحلبية وأحلت لي الغنائم كلها وكانت
الأنبياء من قبلي أي من أمر بالجهاد منهم يحرمونها أي لانهم كانوا يجمعونها فتأتي

نار فصرقها أي ما عدا الحيوانات من الامتعة والاطعمة والاموال فان الحيوانات تكون
 ما كالفنائين دون الانبياء ولا يجوز للانبياء أخذ شيء من ذلك وجاء في بعض الروايات وأطعمت
 أمتك التي تولى أحله لامة قبلها والمراد بالتي ما يعم الغنيمة كما أنه قد يراد بالغنيمة ما يعم التي فيها
 كالقيد والمسكين اذا اجتمعوا اقترافا واذا اقترافا اجتماعا (قوله حصل لنا) جملة ما ذكره من
 القيد وستة أولها قوله لنا وأخرها قوله منا (قوله وإيجاف) الواو بمعنى أو أي اسراع
 وهو عطف خاص على عام وقوله أو ركاب أي ابل وقوله أو نحو ذلك كرجال وسفن (قوله
 ومن الغنيمة) اعترض عليه بأن الغنيمة لا بد فيها من قتال ولا قتال هنا ويجاب بأنه لما طرقت نفسه
 ودخل دارهم على هذا الوجه نزل ذلك منزلة القتال وعبارة ابن حجر ولا يرد على التعريف
 خلافا لمن زعمه ما هو بواعنه عند الالتقاء وقبل شهر السلاح وما صالحونا به أو اهدوه لنا
 عند القتال فان القتال لما قرب وصار كالتحقق الموجود صار كأنه موجود هنا بطريق القوة به
 (قوله أو لقطه) أي اذا ظن أنها لهم فان أمكن كونها للمسلم وجب تعريفها سنة أو دونها
 كما تقدم شرحه م راج (قوله والحرب قائمة) جملة حاله وهي راجعة للامر من قبلها أي
 الاهداء والصلح فخرج به ما لو لم تكن الحرب قائمة في الاهداء يكون للمهدي اليه وفي صورة
 الصلح يكون فيا قائمة ومفهومه تفصيل (قوله وخرج بما ذكر) شروع في محذور القيد
 على ألف والنشر المرتب (قوله أو نحوه) كسنة آمن وقوله لم يملكه بل هو للملك (قوله
 كما رجع به المتأخرين) أي ويستقل الذي نصيبه (قوله ومن قتل) يحتمل أن يكون
 مستعملا في حقيقته وهو اذهاق الروح ومجازاه وهو ابطال المنعة من غير قتل والجمع
 بين الحقيقة والمجاز ان عند الشافعي ويحتمل أن يكون المراد به المعنى المجازي وهو ابطال
 المنعة مجازا مرسلًا ويكون المعنى الحقيقي أولى من المجازي بالحكم (قوله أي اذا) أشار به
 الى أن من شرطية ولا يتبع ذلك فالاولى عدم ذلك وعبارة قل قوله أي اذا ان جعل
 اذا تفسير المن غير صحيح لأن من موصولة مبتدأ واقع على القاتل واذا ظرف أو حرف وان جعل
 شرطًا مستقلا أي غير تفسير لمن لم يصح دخول أي التفسيرية عليه ويلزم أن يكون قتل شرطه
 ويكون من حذف الفاعل ويلزم أن يكون أعطى جوابه وتصير من لا خبر لها وخالفه عن الصلة
 ويمكن ان يجاب بأن قول الشارح أي اذا إشارة الى أن من شرطية لا موصولة وليس من باب
 التفسير في شيء (قوله قتيلا) أي شخصا يؤل أمره أن يكون قتيلا فهو من مجاز الأول
 لأن القتل لا يقتل وهذا الحديث قاله أبو بكر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأقره عليه
 فصار حديثا فان الحديث ما أضيف الى النبي قولا أو فعلا أو عزمًا أوهما أو سكوتًا أو تقريرًا
 أو غير ذلك (قوله يستثنى من اطلاقه الذي) أي بالنظر لظاهر المتن أما بالنظر لتقيد الشارح
 بالمسلم فكان يقول وخرج الخ وحاصله أن شروط أخذ السلب ثلاثة أن يكون مسلما
 وأن يرتكب غررا وأن لا يكون المقتول منيعا عن قتله (قوله الخذل) وهو من بحث الناس
 على عدم القتال والمرجف هو الخوف لهم وقيل المرجف مكثر الارجاف وأما الخذل
 فيصدق بالارجاف مرة (قوله والخائن) أي في الغنيمة وقال في شرح الروض الخذل من
 يخوف الناس كأن يقول عدونا كثيرا وخيل لنا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم والمرجف من يكثر

وهي لغة الرمح وشرعا مال أو ما ألحق به
 كنهر محترمة حصل لنا من كفار أو مسلمين
 حربين مما هو لهم بقتال منا وإيجاف
 خيل أو ركاب أو نحو ذلك ولو بعد
 انهزامهم في القتال أو قبل شهر السلاح
 حين التي الصفان ومن الغنيمة ما أخذ
 من دارهم سرقة أو اختلاسا أو لقطه
 أو ما أهدوه لنا أو صالحونا عليه
 والحرب قائمة وخرج بما ذكر ما حصله
 أهل الذمة من أهل الحرب بقتال
 فالتص أنه ليس بغنيمة فلا يزرع منهم
 وما أخذ من تركة المرتد فانه في لا غنيمة
 وما أخذ من ذي كجزية فانه في أيضا
 ولو أخذنا من الحريين ما أخذوه من
 مسلم أو ذي أو نحوه بغير حق لم يملكه
 ولو غنم ذي ومسلم غنيمة فهل يخص
 الجميع أو نصيب المسلم فقط وجهان
 أظهرهما الثاني كما رجع به بعض
 المتأخرين ولما كان يقدم من أصل
 مال الغنيمة السلب بداهة فقال (ومن)
 أي اذا (قتل) المسلم سواء أكان حرا
 أم لا ذكر أم لا بالغأم أم لا فارسا أم لا
 (قتلا أعطى سلبه) سواء أشرطه
 له الإمام أم لا لخبر الشيعين من قتل
 قتيلا فله سلبه وروى أبو داود أن أبا
 طلحة رضي الله تعالى عنه قتل يوم
 خيبر عشرين قتيلا وأخذ سلبهم
 * (تنبيه) * يستثنى من اطلاقه الذي
 فانه لا يستحق السلب سواء أ حضر
 بأذن الامام أم لا والخذل والمرجف
 والخائن

ونحوهم عن لاسهم لهولارضخ قال
الاذرى وأطلقوا استحقاق العبد المسلم
السلب ويجب تقييده بكونه مسلم على
المذهب ويشترط في المقتول أن لا يكون
منها عن قتله فلو قتل صبيا أو امرأة
لم يقاتل فلا سلب له فان قاتلا استحقه
في الأصح ولو أعرض مستحق السلب
عنه لم يسقط حقه منه على الأصح لانه
متعين له وانما يستحق القاتل السلب
بركوب غرر يكفى به شر كافر في حال
الحرب وكفاية شره أن يزيل امتناعه
كان يفتأ عنه أو يقطع يديه ورجليه
وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه
وكذا لو قطع يدا ورجلا فلورى من حصن
أو من صف المسلمين أو قتل كافرا نائما
أو أسيرا أو قتله وقد انهزم الكفار فلا
سلب له لانه في مقابلة الخطر والتغريب
بالنفس وهو منتف ههنا والسلب
ثياب القتل التي عليه والخلف وآلة
الحرب كدروع وسلاح ومركوب
وآلته نحو سرج ولجام وكذا سوار
ومنطقة وخاتم ونفقة معه وكذا جنسية
تقدمه في الاظهر لا حقيقة وهي
وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على
حقو البعير مشدودة على القرس
فلا يأخذها ولا ما فيها من الدراهم
والامتنعة لانها ليست من لباسه ولا من
جليته ولا من جلسته فرسه ولا يضمن
السلب على المشهور لانه صلى الله عليه
وسلم قضى به للقاتل وبعد السلب تخرج
مؤنة السقط والنقل وغيرهما من المؤن
اللازمة كاجرة جمال وراعى (وتقسم
الغنمية) وجوبا (بعد ذلك) أى بعد
اعطاء السلب واخراج المؤن خمسة
أخماس متساوية (فيعطى أربعة
أخماسها) من عقار

الإراجيف كن يقول قتلت عكرية كذا ولحقهم مدد للعبد ومن جهة كذا والخائن من
يغسرسهم ويطلعهم على العورات بالمكاتب والمراسلة (قوله ونحوهم) كالمرتد (قوله
لانه متعين له) بالنص كالارث فلا يصح الاعتراض عنه (قوله بر كوب غرر) المراد أن يرتكب
المخاطرة بنفسه ويخرج به قوله فلورى من حصن (قوله أن يزيل امتناعه) أى قوته بأن يزيل
قوته فهذا يشبه القتل أو لزمه (قوله ~~كان~~ بفتأ) المراد بفتأ ما أزاله ضوئها وكان
الاولى ان يقول كن يعصيه ليشمل ما اذا كن يعين واحدة (قوله يدا ورجلا) فلو قطع يدا
والاخر رجلا بعده فهل يكون السلب لهما أو للثاني فقط فيه نظر قال شيخنا انه يكون للثاني
لانه هو الذى أزال منعه بخلاف ما لو قطع عامعا فانه ما يشتر كان وكذا لو أسراه أو
(قوله فلورى الخ) هذا محترز قوله بر كوب غرر لأن المراد به المخاطرة بنفسه وارتكاب
المشقة (قوله من حصن) أى وهو فى حصن أى فلورى الكافر والحال أن الراى فى حصن
أو فى صف المسلمين فلا سلب له لانه لم يرتكب الغرر بهجومه على الكافر وازالة منعه (قوله
التي عليه) ليس بقيد لان مثلها الثياب التي خلعها وقاتل عريا نائما بجرا ونحوه (قوله
وكذا أسوار) بأن كان المقاتل امرأة كما قاله الميداني ولا حاجة اليه لان الكلام فى الحربى
والصواب أن يصور بما اذا كان المقتول امرأة من الحربين بأن كانت تقاتل (قوله جنسية)
قال فى المصباح الجنسية فرس تقاد ولا تركب فبعبارة بمعنى مفعولة يقال جنسيته أجسبه من باب
قتل اذا قدته الى جنسك (قوله لاحقية) ولأولاده من كونه التابع له سم وعباية المصباح
الحقيقة المجببة وهي مؤخر الرحل ثم سعى ما يحمل فى الخرج مثلا خلف الراس كجانب حقيبة
مجازا لانه محمول على العجز ثم اشتهر وصار حقيقة لغوية فيه (قوله وهي وعاء) الى قوله على
حقو البعير جملة معترضة بين الصفه وهو قوله مشدودة والموصوف وهو حقيبة لبيان أصل
معناها فى اللغة اه (قوله حقو البعير) أى عجزه (قوله مشدودة على القرس) فاستعملها
فيها مجازا لما عرفت من أن أصلها المشدودة على حقو البعير أى عجزه فان كان فى الحقيبة سلاح
يحتاج اليه للقتال استحقه القاتل بخلاف ما لا يحتاج اليه (قوله ولا يضمن السلب) هذا علم
مما تروى لكن ذكره ليحكى الخلاف فيه شيخنا (قوله على المشهور) ومقابلته أنه يضمن فأربعة
أخماس للقاتل وخمس لاهل النى (قوله خمسة أخماس) المناسب أن يقول خمسة أقسام
لأجل قوله وتقسم الا أن المال واحد وجعل مرقوله خمسة أخماس مفعولا محذوف أى
وتجعل خمسة أخماس وعبارته فجعل خمسة أقسام متساوية ويكتب على كل رقعة لله
أو للمصالح وعلى أربعة الغنائم وتدرج فى بنادق ويخرج فخرج الله جعل خمسة الخمسة
السابقين فى النى (قوله فيعطى أربعة أخماسها) وهذا ما استقر عليه الاسلام وكانت
فى صدر الاسلام أربعة أخماسها للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة لانه كالمقاتلين كلهم نصرة
وكان يأخذ مع ذلك خمس الخمس فجعله ما كان يأخذه أحد وعشرون لكن هذا على سبيل الجواز
ولكن لم يقع منه صلى الله عليه وسلم بل كن يقسم الاربعة أخماس على الغنائم تأليفها لهم
وأما خمس الخمس فكان يصرف منه على نفسه وما فضل يصرفه فى مصالح المسلمين والأفضل
قسمتها دار الحرب بل تجب أن طلبوها ولو بلسان الحال ولا يجوز شرط من غنم شيئا فهو له خلافا

ومتقول (من شهد الواقعة) بنية القتال وهم الغنائم لا لطلاق الآية الكريمة وعملها عليه السلام بأرض خيبر سواء أقاتل من حضر بنية القتال مع الجيش أم لا لأن المتصور دية الجهاد وحصوله هناك تلك الحالة باعثة على القتال ولا يتأخر عنه في الغالب إلا لعدم الحاجة إليه مع تكثيره سواد المسلمين وكذا من حضر لابنية (٢٣١) القتال وقاتل في الاظهر فن لم يحضر أو حضر

لابنية القتال ولم يقاتل لم يستحق شيئا ويستثنى من ذلك مسائل الاولى ما لو بعث الامام جاسوسا فغنم الجيش قبل رجوعه فانه يشاركهم في الاصح الثانية لو طلب الامام بعض العسكر ليحرس من هجوم العدو وأفرده من الجيش فكيف فانه يسره لهم يمين وان لم يحضروا الواقعة لانهم في حكمهم ذكره الماوردي وغيره الثالثة لو دخل الامام أو نائبه دار الحرب فبعث سرية في ناحية فغنم شاركا جيش الامام وبالعكس لاستظهار كل منهما بالآخر ولو بعث سرية في جهة اشتراك الجميع فيما غنم كل واحدة منهما وكذا لو بعثهما الى جهتين وان تباعدتا على الاصح ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال ولومات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال فحقه لوارثه كسائر الحقوق ولومات في أثناء القتال فالمنصوص أنه لا شيء له فلا يخلفه وارثه فيه ونص في موت الفرس حيث أنه يستحق سهميهما والاصح تقرير النصين لأن الفارس متبوع فاذا مات فات الاصل والفارس تابع فاذا مات جازان يبق سهمه للمتبوع والاظهر أن الاجير الذي وردت الاجارة على عينه مدة معينة لا للجهاد بل لسياسة دواب وحفظ أمنة ونحوها والتاجر والمحترف كالخياط والبقال يسهم لهم اذا قاتلوا والشهودهم الواقعة وقتالهم آمن من وردت الاجارة على ذمته او غير مدة كخياطة ثوب فيعطى وان لم يقاتل

للأمة الثلاثة وما نقل أنه صلى الله عليه وسلم فعله لم يثبت وبقرص ثبوته فالغنية كانت له يتصرف فيها بما يشاء اه قل (قوله من شهد الواقعة) أي ولو في الإثناء اه من حوى (قوله لا لطلاق الآية) تعليل لقوله من عقار ومنقول أي لا لطلاق الآية فيما غنم فيشمل العقار والمنقول وعلى هذا يكون قوله لا لطلاق الآية علة للتعميم في العقار والمنقول مع المتن وقوله وعملها عليه أي من اعطاء الاربعة أخماس لمن شهد الواقعة ولو قال الآية لتسكون الآية أيضا علة للمتن لأنه لم يخرج منها الا الخمس فكان الباقي للغنائم من حيث اسناد الغنية لهم لكان أظهر اه شيخنا (قوله سواد المسلمين) أي جيش المسلمين (قوله ويستثنى من ذلك) أي من عدم الاستحقاق المذكور (قوله كيننا) والكمين الناس الذين ينزلون محلا منخفضا يتوارون فيه بحيث لا يشعروهم العدو ثم ينفضون على العدو في غفلة (قوله وبالعكس) أي وتشارك الجيش فيما غنمه (قوله لاستظهار) أي تقوى وهذا ظاهر في صورة تقاربهما اه شيخنا (قوله ولو بعث سرية) الفرق بين هذا وبين ما قبله أن السرية هناك تشارك الجيش وهناك تشارك الاخرى والسرية غاية ما خسماته وما زاد على ذلك الى ثمانية يقال له منسرب كسر السين وفتح الميم وما زاد على ذلك الى اربعة آلاف يقال له جفل وما زاد على ذلك يقال له خيس وسعى خيس لان له أماما وخلفا ويمينا ويسارا وقلبا وأما البعث فهو فرقة من السرية وأما الكتيبة فهو المجتمع الذي لم يتشر (قوله فحقه) أي حق غنمه لوارثه لأنه مات قبل القتال وقبل القسمة ولا ملك الا بأحد هذين فكأن المورث له ذلك كذلك يخلفه وارثه في ذلك اه شيخنا (قوله ونص) بالبهاء للعجول وقوله حيث بدأ في أثناء القتال وقوله انه يستحق سهميهما وهو كذلك كما قاله والاصح تقرير النصين الخ مـ (قوله تقرير النصين) أي ابقاؤهما على حالهما والاخذ بهما يعني أن في كل منهما قولاً منصوصاً وقولاً مخرجاً من احدهما لا لآخرى ولم يتعرض للمخرج فيهما لعله من المنصوص فيهما (قوله لان الفارس) الاولى لان الرجل (قوله جازان يبق) هذا لا ينتج الاستحقاق (قوله والاظهر أن الاجير الخ) حاصله أن الاجير لا يسهم له بشرط أن يقاتل الا بثلاثة شروط أن ترد الاجارة على عينه والا أعطى مطلقا أي وان لم يقاتل حيث حضر بنية القتال وأن تكون مدة معينة والا أعطى مطلقا أيضا وأن تكون للجهاد والا لم يعط شيئا أي لا أجرة ولا سهم ولا رخصا ولا سلبا اه قل (قوله كالخياط) أي الذي يخطط لهم وقوله والبقال صوابه والنعال أي الذي يعمل لهم النعال ليناسب قوله المحترف والبقال هو الذي يبيع البقول وهي خضر اوات الارض (قوله يسهم لهم) أي مع الاجرة ان فعلوا العمل المستأجر له والا فالسهم فقط (قوله فيعطى) أي ان حضر بنية القتال فيما يظهر (قوله) ويدفع لا يعني أن للفارس ثلاثة أسهم مبتدأ وخبر في كلام المصنف والجمله بدل مما قبلها وجعل الشارح الطرف متعلقا بمعدوف وثلاثة نائب فاعل به وهو يقتضى كون الجمله مستأنفة غير متعلقة بما قبلها وليس مستقيما ومثله يقال في قوله الاتي ويدفع للراجل سهم الخ (قوله للفارس) أي من كان معه فرس صالح للقتال وان غصبه اذا لم يحضر مالكة والا فللمالكه أو ضاع وقاتل عليه غيره أو مات أو خرج عن ملكه

وأما الاجير للجهاد فان كان مسلما فلا أجرة له لبطان اجارته لانه بجنود الصنف تعين عليه ولم يستحق السهم في أحد وجهين قطع به البغوى واقتضى كلام الرافي ترجيحه لاعراضه عنه بالاجارة ولم يحضر مجاهدا ويدفع (للفارس ثلاثة أسهم) له سهم ولفرسه سهمان لا يتابع فيهما رواه الشيخان ومن حضر بفرس يركبه يسهم له

وان لم يقاتل عليه اذا كان يمكنه ركوبه لان حضرو لم يعلم به فلا يسهم له ولا يعطى الا لفرس واحد وان كان معه اكثر منها لا يصلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس واحد وكان معه يوم خيبر افراس عربية كان القوس أو غيره كالكبدون وهو ما أبواه عجميان والهجين وهو ما أبوه عري دون أمته والمقرق بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء عكسه لان الكثر والفر يحصل من كل منهما ولا يضر تفاوتهما كالرجال ولا يعطى لفرس أعجف أى (٢٣٢) مهزول بين الهزال ولا ملائع فيه كالهرم والكبير لعدم فائدته ولا يعبر

وغیره كالقبيل والبغل والجار لانها لاتصلح للحرب صلاحية الخيل له ولكن يرضخ لها ويفاوت بينها بحسب الفقع (و) يدفع (للاجل سهم واحد) لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر متفق عليه ولا يراد عطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلمة بن الأكوع رضى الله تعالى عنه في وقعة سهمين كما صح في مسلم لانه صلى الله عليه وسلم رأى منه خصوصية اقتضت ذلك (ولا يسهم) من الغنمة (الامر استكمل فيه خمس) بل ست (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة) والحصاة (فان اختلف شرط من ذلك) أى مما ذكر كالكافر والصبي والمجنون والرقيق والمرأة والخنثى والزنى (رضخ له ولم يسهم) لواحد منهم لانهم ليسوا من أهل فرض الجهاد والرضخ بالضاد والخاء المجتئين لغة العطاء القليل وشرعا اسم لما دون السهم ويجهتد الامام أو أمير الجيش في قدره لانه لم يرد فيه تحديد فيرجع الى رأيه ويفاوت على قدر نفع المرخص له فيخرج المقاتل ومن قتاله أكثر على غيره والفارس على الراجل والمرأة التي تداوى الجرحى وتسقى العطاشى على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنمية فانه يستوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضخ بالاجتهاد لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس لانه تبع للسهم فينقص به من قدرها كالحكومة

في الاثنى عشر ولو حضرا اثنان بفرس مشترك بينهما فله يعطى كل منهما سهم فرس أو لا يعطيان لها شيئا أو يعطيه ثلاثة أوجه قال النووي لعل الثالث أحصاه وصححه السكي فلور كفاء فقيه وجنه رابع قال النووي انه حسن واختاره ابن كجب وهو ان كان يصلح للكفر والفر مع ركوبهما فلهما أربعة أسهم والافسهمان اءم ر كبير على الزيد (قوله اذا كان يمكنه ركوبه) بخلاف الأعجف والهرم وما لا تقع فيه لعدم فائدته مد (قوله والهجين) وهذه صفات الخيل وقد تجرى في الآدمي أيضا وعليه قول ابن الوردي

مات أهل الفضل لم يبق سوى * مقرق أو من على الأصل اتكل

(قوله ولا يعطى لفرس أعجف) حاصله أن الشروط ثلاثة يجمعها قول المنهج ولا يسهم الا لفرس واحد فيه تقع (قوله رأى منه خصوصية) أى والاجتهاد في الحروب سائغ وتكون الزيادة على السهم فضلا وعبرة السيرة الخلية ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ناقته العصابة مردفا سلمة بن الأكوع وأعطى سلمة بن الأكوع سهم الراجل والفارس جميعا أى مع كونه كان راجلا وهذا استدلال به من يقول أن الامام أن يفاضل في الغنمة وهو مذهب أى خيفة وأحد الروايتين عن أحمد وعند مالك وإمامنا الشافعي رضى الله تعالى عنهما لا يجوز ولعله لعدم صحة ذلك عندهما اه بحروفه (قوله كالكافر) سواء كان ذميا أو معاهدا أو مؤمنا وإذا اكمل من ذكره أعطى سهمها كاملا وقوله كالكافر أى ككفر الكافر لان الكلام في الشروط (قوله بالضاد والخاء المجتئين) أى وباهمال الثانية في لغة (قوله ولو كان الرضخ لفارس) وهل يستحق فرسه سهمين كفرس غيره أو يرضخ لهما دون سهمي فرس غيره وهو الأقرب (قوله فينتص به) أى بالتبع والباء السببية أى بسبب كونه تابعا لان التابع لا يساوى المتبوع (قوله حضر بلاجرة) جلة الشروط التي ذكرها ثلاثة أن يحضر بلاجرة وأن يأذن له الامام وأن لا يكون مكرها (قوله فله الاجرة) ظاهره ولو زادت على سهم الراجل قل (قوله بل يعزره الامام) لانه منهم بمواالات أهل دينه شرح المنهج (قوله استحق أجرة مثله) ولو بلغت سهم الراجل على الاصح في باب السير والظاهر أنها لو بلغت سهم الفارس جاز ذلك أيضا بحسب الحاجة قاله البرلسي اه برماوى (قوله بعد ذلك) أى بعد خمسة الانخاس الاربعة ندبا ويجوز تقديم قسمته على قسمتها ولا بد من افراره عنها قبل قسمتها وتجب ان احتج اليها قل (قوله على خمسة) لعل على زائدة أو والمعنى ويقسم الخمس تقسيما مشتملا على خمسة أسهم وقال بعضهم قوله على خمسة الاولى حذف على لانها تقتضى مقسوما ومقسوما عليه كقسمت الرغيف على رجلين وهنالك كذلك لان الاقسام هي نفس الخمس أو يقال انها متعلقة بمحذوف يناسبها أى تقسيما مشتملا على خمسة أو أنها زائدة (قوله فالتسعة من خمسة وعشرين) أى بمقتضى قواعد الحساب لانها مخرج خمس الخمس الحاصل من ضرب خمسة في خمسة والافليس ذلك

مع الاروش المقدرة ومحل الرضخ الانخاس الاربعة لانه سهم من الغنمة يستحق بحضور الواقعة الا أنه ناقص وانما بواجب يرضخ لدمى وما ألحق به من الكفار حضر بلاجرة وكان حضوره باذن الامام أو أمير الجيش وبلا كراهته منه ولا أثر لاذن الا حاد فان حضر بأجرة فله الاجرة ولا شيء له سواه وان حضر بلاذن الامام أو الأمير فلا يرضخ له بل يعزره الامام ان رآه وان أكرهه الامام على الخروج استحق أجرة مثله من غير سهم ولا يرضخ لاستئثاره لبعده عليه كما قاله الماوردي (ويقسم الخمس) الخماس بعد ذلك (على خمسة أسهم) فالتسعة من خمسة وعشرين

لقوله تعالى واعلموا أني غفتم من شيء فأق الله خمسة الآية الأولى (سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم) للآية ولا يقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل (يصرف بعده صلى الله عليه وسلم للمصالح) أي لمصالح المسلمين فلا يصرف منه لكافر من المصالح سدا للثغور وشجها بالعدد والمقاتلة وهي مواضع الخوف من أطراف بلاد الاسلام التي تليها بلاد المشركين (٢٣٣) فيخاف أهلها منهم وعمارة المساجد والقناطر

والحصون وأرزاق القضاة والائمة والعلماء بعلمهم تتعلق بمصالح المسلمين كتمه سير وحدث وفقه ومعلی القرآن والمؤذنين لأن بالثغور حفظ المسلمين ولئلا يتعطل من ذكر بالاكتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنقيذ الاحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم يستقرغوا ذلك قال الزركشي نقل عن الغزالي يعطى العلماء والقضاة مع الغنى وقدر المعطى الى رأى الامام بالمصلحة ويختلف بضيق المال وسعته قال الغزالي ويعطى أيضا من ذلك العاجز عن الكسب لأمع الغنى والمراد بالقصة غير قضاة العسكر أما قضاة العسكر وهم الذين يحكمون لاهل التي في مغزاهم فيرزقون من الانجاس الاربعة لامن خمس الخمس كما قاله الماوردي وكذا أتمتهم وموذنوهم وعالمهم يقدم الهم فالاهم منها وجوبا وأهمها كما قاله في التنبيه سدا للثغور لأن فيه حفظا للمسلمين (تنبيه) قال في الاحياء لو لم يدفع الامام الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد أخذ شيء من بيت المال فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ شيء أصلا لانه مشترك ولا يدرى قدر حصته منه قال وهذا غلول والثاني يأخذ كل يوم قوت يوم والثالث يأخذ كفاية سنة والرابع يأخذ ما يعطى وهو قدر حصته قال وهذا هو القياس لأن المال ليس مشترك بين المسلمين كالغنية بين الغانمين

بواجب ولا مندوب فيصير جعل الاربعة التي للغانمين من غير تحميس (قوله واعلموا أني غفتم من شيء) اسناد الغنية لهم يدل على أنهم ملكهم فلما أخرج منها الخمس بقيت الاربعة الانجاس على ملكهم (قوله سهم لرسول الله) وكذا يجوز له أخذ الاربعة الانجاس المتقدمة لكن لم يقع منه بل كان يصرفها على الغانمين بحسب ما أراد (قوله والقناطر) أي الجور وقوله والحصون كالقلاع (قوله وأرزاق القضاة) وكذا زوجاتهم وأولادهم (قوله والعلماء) أي والمتعلمين (قوله ومعلی القرآن) أي ومتعلميه كما يدل عليه قوله الآتي وعن التعليم والتعلم ولا فرق بين الاغنياء والفقراء وأقل من وضع الديوان الذي يكتب فيه أسماء المستحقين عمر بن الخطاب وكتب للعالم ألف درهم ولطالب خمسة درهم ولقاري القرآن مائة وذلك في كل سنة ولواغنياء (قوله لأن بالثغور) أي بسدتها (قوله فيرزقون) أي فيعطون ما يكتسبهم (قوله يقدم الهم) أي من المصالح وقوله وأهمها أي المصالح وهذا مقابل لمحدوف أي ويهم الامام بهذا السهم كل الافراد ان وفي فان لم يوف قدم الهم فالاهم أي من سهم المصالح (قوله فيه أربعة مذاهب) أي أقوال أي في جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا غلول) باللام أي حسانه لأن الطفر بالحق انما يكون في الامور الخاصة دون العامة وعلى هذه السحنة يكون اسم الاشارة راجعا لجوارزا لاخذ لو قلنا به ويكون غرضه بذلك تقوية القول بعدم الاخذ وفي نسخة غلوا بالواو من غير لام بعدها أي تعمق وتشد يد في الدين حيث منعوه من أخذ حقه وقد نهينا عنهم أي عن الخيانة والتعمق ويكون اسم الاشارة راجعا لقوله لا يجوز ويكون غرضه تضعيف هذا القول وكيف هذا مع ثبوت حقه فيه اه شيخنا (قوله وهو حصته) أي ما يخصه لو كان يعطيه الامام وهو ما يحتاجه أي كفايته لأن حصته غير معلومة (قوله لأن المال ليس مشترك) يتأمل هذا التعليل فانه لا يناسب الا الرد على الاول وقال بعضهم قوله لأن المال الخ رد لعله القول الاول أي لأن الثابت في مال بيت المال اختصاص لا اشتراك بالملك حتى يتنع أخذ شيء منه والحاصل أنهم لا يملكون أموال بيت المال مادامت في بيت المال فليست كالاموال المملوكة على وجه الاشتراك وقال شيخنا العسماوي ليس مشترك كالح أي ليس الاشتراك فيه كالاشتراكين المذكورين لأن ذلك ملك لهم الخ بخلاف مال بيت المال فانه ليس بمملوك للمسلمين بل الثابت لهم اختصاصهم به لا الملك بدليل التعليل المذكور (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من الغنية والميراث أي لكونهم من قبيل المشترك وقوله حتى لو ما تفرع على كونه ملكا والضمير في ما تفرع الغانمين والورثة وقوله وهذا أي مستحق مال بيت المال لو مات لم يستحق ورثته شيأ أي لكونه غير مشترك مثل اشتراك الغنية فهو غير مملوك لهم وانما لهم فيه نوع اختصاص وانحفاظ (قوله وسهم لذوي القربى) أي بشرط الاسلام ويم الامام جميع أفرادهم ان وفي المال والاقدم الاحوج وكذا يقال في بقية الاقسام (قوله بنوهاشم) بدل من الآل أي ذكورهم وانما هم في كلامه تغليب الذكور على الاناث

والميراث بين الوارثين لأن ذلك ملك لهم ٥٩ ح حتى لو ما تفرع بين ورثتهم وهذا لو مات لم يستحق وارثه شيأ انتهى وأقره في المجموع على هذا الرابع وهو الظاهر (و) الثاني (سهم لذوي القربى) للآية الكريمة (وهم) له صلى الله عليه وسلم (بنوهاشم) وبغير المطلب) ومنهم امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه دون بن عبد شمس وبني نوفل وان كان الاربعة أولاد عبد مناف

لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم على بنى الاولين مع سؤال بنى الاخرين له رواه البخاري ولا ينافي قوله في جاهلية ولا اسلام حتى انه لما بعث صلى الله عليه وسلم بالرسالة نصره وذبحوا عنه بخلاف بنى الاخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الاول اشقاء ونوقل اخوهم لا ييهم وبعد خمس جده عثمان بن عفان والعبرة بالانتساب الى الآباء أما من اتسبب منهم الى الاتمهات فلا ويشترك في هذا الغنى والفقر والفساد ويفضل الذكور كالارث وحكي الامام فيه اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (و) الثالث (سهم اليتامى) للآية تجمع يتيم وهو صغير ذكر أو ختنى أو أختى لا أب له أما كونه صغيرا فليخبر لا يتم بعد احتلام (٢٢٤) وأما كونه لا أب له فلو وضع والعرف سواء كان من أولاد المرتزقة أم لا قتل

أبوه في الجهاد أم لا له جده أم لا * (تبيينه) *
كان الاولى للمصنف أن يقيّد اليتيم بالمسلم لأن أيتام الكفار لا يعطون من سهم اليتامى شيئا لأنه مال أخذ من كفار فلا يرجع اليهم وكذا يشترط الاسلام في ذوى القربى والمساكين وابن السبيل لذلك ويندرج في تفسيرهم اليتيم ولد الزنا واللقيط والمنقذ بلعان ولا يسمون أيتاما لأن ولد الزنا لا أب له شرعا فلا يوصف باليتيم واللقيط قد يظهر أبوه والمنقذ باللعان قد يستلحقه نأفيه ولكن القياس أنهم يعطون من سهم اليتامى * (فائدة) * يقال لمن فقد أمه دون أبيه منقطع واليتيم في البهائم من فقد أمه وفي الطير من فقد أباه وأمه ويشترط في إعطاء اليتيم لا في تسميته يتيم فقره أو مسكنته لا شعار لفظ اليتيم به ولأن اعتناء به مال أبيه إذا منع استحقاقه فاعتناؤه بماله أولى بمنعه (و) الرابع (سهم للمساكين) للآية ويدخل في هذا الاسم هنا الفقراء كما قاله في الروضة (و) الخامس (سهم لابن السبيل) أى الطريق للآية وابن السبيل من شئ سفر مباح من محل الزكاة كما في قسم الصدقات أو مجتاز به في سفره واحدا كان أو أكثر ذكر أو غيره سمي بذلك للازمته السبيل وهو الطريق وشرط في إعطائه لا في تسميته الحاجة بأن لا يجد ما يكفيه غير الصدقة وإن كان له مال في مكان آخر أو كان

والاشراف الآن من بنى هاشم لأن جدهم سيدنا على هاشمى (قوله لاقتصاره) وقال نحن وبنو المطلب شئ واحد وشك بين أصابعه (قوله كالارث) أى في التفضيل لا في غيره كجذب ماله لأنه هنا يعطى الجتمع الاب وابن الابن مع الابن والاخ للاب مع الشقيق والاخ للام مع الجدة (قوله ويندرج) أى بعد أن زاد لأب له معروف شرعا بأن لم يكن أب أصلا أو كان له أب في نفس الامر لكن لا ينسب اليه شرعا كالرأى أو ليس معروفا كاللقيط (قوله ولا يسمون أيتاما) كان الاولى حذفه لأنه مناقض لا قول الكلام ولأن ما بعده من التعديل لا يناسبه وقوله فلا يوصف باليتيم كان الاولى حذفه لأنه مناقض أيضا لا قول الكلام فكان الاولى الاقتصار على صدر العبارة قال قل قال شيخنا ولا يرجع على نحو اللقطة بما أخذها إذا عرف أبوه وفي شرح شيخنا م ر الرجوع ان ظهر له أب له وقوله وفي شرح الخ هو المعتمد وعبارة البرماوى فلو ظهر للقط أو المنقذ أب استرجع المدفوع لهما فيما يظهر وهو المعتمد (قوله وفي الطير من فقد أباه وأمه) قيد بذلك لأن من فقد هما من الآدميين فهو اطميم قال في المصباح فان مات الابوان فالصغير لطميم (قوله به) أى بالشرط (قوله ولأن اعتناءه الخ) فيه ان هذا اذا اعتنى بماله أى بأن كان حيا لا يقال له يتيم والكلام في اليتيم الا أن يقال الضمير في اعتناؤه للصغير المفهوم من اليتيم أى لأن اعتناء الصغير بماله أبيه إذا منع استحقاقه من النقيض فاعتناؤه الخ وقال بعضهم ولأن اعتناءه أى لو كان له أب اذا فرض أنه الآن يتيم (قوله وسهم لابن السبيل) أى المسلم الفقير والمراد به الجنس فهو مفرد مضاف فيم وانما أفرد لأن السفر شأنه الوحدة ويجب أن يعطى بالاعطاء آحاد كل صنف من هذه الاصناف الاربعة ولا يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم لكن يجوز التفاوت بين آحاد غير ذوى القربى بقدر الحاجة ولو قل الحاصل بحيث لو وزع لم يستمد مسا قدام الاحوج فالاحوج ولا يستوعب للضرورة سهم مع زيادة (قوله من محل الزكاة) الاولى أن يقول من محل قسم الغنية لأن الكلام فيها (قوله الحاجة) وحيثما فالشرط ثلاثة الفقر والاسلام وإباحة السفر (قوله غير الصدقة) الاولى غير الغنية (قوله واذا وجد في واحد منهم) أى من الاصناف (قوله وصف لازم) أى ليس قريب الزوال والانهويز ول بالبلوغ اه شيخنا (قوله زائله) أى قرية الزوال (قوله واعترض) أى كلام الماوردى بأن اليتيم لا بد فيه من فقر أو مسكنة أى فلا يقال اجتمع في واحد يتيم ومسكنة لان المسكنة شرط في اليتيم أى فهما مجتمعان دائما ويجب أن مراده أنه لا يتقرر الى المسكنة الا اذا كانت منفردة عن اليتيم فاد اجتمع لم يتقرر في أصل الاعطاء الا الى اليتيم وهذا كاف في الجواب والمعترض هو الاذرى وعبارة م ر قال الاذرى وهو ساقط لان اليتيم الخ ويجب عن الاعتراض بأن المراد أنه يعطى من سهم اليتامى لا من سهم المساكين (قوله لكن ذكر الرافعى) معتمد (قوله انه يأخذ بهما)

كسوبا أو كان سفره لغيره لعموم الآية * (تبيينه) * يجوز للامام أن يجمع للمساكين بين سهمهم من الزكاة وسهمهم فيعطى من الخمس وحققهم من الكفارات فيصير لهم ثلاثة أموال قال الماوردى واذا وجد في واحد منهم يتيم ومسكنة أعطى باليتيم دون المسكنة لا اليتيم وصف لازم والمسكنة زائله واعترض بأن اليتيم لا بد فيه من فقر أو مسكنة وقضية كلام الماوردى أنه اذا كان الغازى من ذوى القربى لا يأخذ بالغزول بل بالقربة فقط لكن ذكر الرافعى في قسم الصدقات أنه يأخذ بهما واقضى كلامه أنه لا خلاف فيه وهو ظاهر

فيعطى بالغزو من الانجاس الاربعة وبالقراية من خمس الخمس (قوله والفرق بين الغزو
والمسكنة) حيث لا يأخذ بها واذا اجتمع الغزو مع القراية أخذ بهما وان اجتمع المسكنة مع
القراية يأخذ بذى القري ففرق بينهما الشارح لكن كان الاولى ان يقدم عدم الاخذ بالمسكنة
اذا اجتمعت مع ذوى القري ثم يفرق الخ الا أنه يعلم ذلك من الفرق فالحاصل أنه اذا اجتمع صفتان
فان كانت احدهما الغزو والاخرى ذوى القري أخذ بهما وأما اذا لم تكن احدي الصفتين
هى الغزو فانه يأخذ باللازم ومعنى كون البيت لازماً مع أنه يزول بالبلوغ ان زواله غير ممكن قبل
البلوغ بخلاف المسكنة فانها كل لحظة متعرضة للزوال بأن يستغنى (قوله مدى المسكنة
والفقير) صوابه كما فى الروض والسفر ليدخل ابن السيل كذا قيل وأنت خير بأن عدم شموله
لما ذكر لا يقتضى أن ما عبر به خطأ فكان المناسب في التعبير أن يقال لو عبر بالسفر لكان أولى
لشمل الخ تأمل (قوله بلاينة) عبارة ميم بلايين وان اتهم نعم ان ادعى تلف مال أو عبالة
فالقياص تكليف الية

* (فصل في قسم النى) *

ذكره بعد الغنية لمناسبتها لها لان كلاً يتعلق بالامام ولا شراً كهما في مصرف خمس الخمس
والنى مصدر فاء اذا رجع فالمراد المال الراجع أو المال المردود من اطلاق المصدر على اسم
الفاعل أو المفعول والمشهور تغاير النى والغنية كما يؤخذ من تعريفيهما وقيل النى يشعل
الغنية دون العكس فيكون أخص فكل في غنية ولا عكس (قوله من كفار) أطلق هنا فشمى
الحريين والمرتين وأهل الذمة (قوله بلا قتال) أى لا حقيقة ولا حكام فلا يرد ما أخذ سرقة
أو اختلاساً ولقطة من دار الحريين ويزاد قيد آخر أى بغير صورة عقد ليخرج الهدية في غير
حالة القتال فانها ملك للمهدى اليه لا غنية ولا نى (قوله ورجالة) جمع راجل أى مائى ويجمع
أيضاً على رجل كعصب وصاحب ويجمع على رجل وأما رجل مقابل المرأة فيجمع على رجال
فرجال جمع مشترك بين راجل بمعنى مائى ورجل مقابل المرأة (قوله وعشر تجارة) المراد به
ما شرط عليهم وان كان أكثر من العشر (قوله شرطت عليهم) الضمير في شرطت راجع للعشر
لأنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وفي نسخة شرط وهي ظاهرة (قوله على اسم الجزية) أى
بأن منوطاً على أن الأرض لهم حتى يكون الخراج على اسم الجزية وأما ان منوطاً على
أن الأرض لنا فيكون الخراج لا يكتفى عن الجزية لانتانستحققة بدون عقد الجزية وعبرة من
في شرحه وخارج ضرب على حكمها أى الجزية كذا قبله بعض الشارحين والوجه عدم الفرق
بينه وبين غيره مما هو في حكم الاجرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤخذ من مال من لا جزية عليه
لأنه وان كان أجرة فذلك النى صادق عليه أى قبل اسلامهم كما علم من قول المصنف من كفاراً ما
ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فليس نياً كما هو ظاهر اهـ مع زيادة فكان الاولى حذف قوله على
اسم الجزية (قوله ولولغير خوف) أى سواء كان لخوف أو لا تماماً عدم الخوف فظاهر وكذا
الخوف ان كان من غيرنا أو منافي غير حالة القتال والا كان غنية (قوله ومن قتل الخ) على
حذف مضاف أى وتركة من قتل الخ وكذا فيما بعده وعبرة المنهج وشرحه النى مال حصل لنا
من كفار بجزية وعشر تجارة وما جلا عنه وتركة من كفر معصوم لا وارث له وكذا القاضل

والفرق بين الغزو والمسكنة أن الانجاسة
بالغزو لحاجتنا وبالمسكنة لحاجة
صاحبها ومن يقدم من الاصناف أعطى
الباقيون نصيبه كما في الزكاة الاسهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه
للمصالح كما ترى يصدق مدى المسكنة
والفقير بلاينة وان اتهم ولا يصدق
مدى البيت ولا مدى القراية الا بينة

* (فصل في قسم النى) *

وهو مال أو نحوه ~~ككاتب يتفجع به~~
حصل لنا من كفار عما هو لهم بلا قتال
وبلا يجاف أى اسراع خيل ولا سير
ركاب أى ابل ونحوها كقبال وجبر
وسفن ورجالة يخرج بلنا ما حصله أهل
الذمة من أهل الحرب فانه لا ينزع منهم
وبما هو لهم ما أخذوه من مسلم أو ذى
أو نحوه بغير حق فانما لم يملكه بل نرده على
مالكه ان عرف والا فيحفظ ومن النى
الجزية وعشر تجارة من كفار شرطت
عليهم اذا دخلوا دارنا وخارج ضرب
عليهم على اسم الجزية وما جلا أى تغرقوا
عنه ولولغير خوف كضير أصابهم ومن
قتل أو مات على الردة أو ذى أو نحوه
مات بلا وارث أو ترك وارثاً غير جائز
ثم شرع في قسمته بقوله (ويقسم مال
النى) وما الخلق به من الاختصاصات
(على خمس)

لقوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى الآية (يصرف خمسة) وجوبا (على من يصرف عليهم خمس الغنيمة) فيخمس جميعه خمسة
أخماس متساوية كالغنيمة خلافا للاثمة الثلاثة حيث قالوا لا يخمس بل جميعه لمصالح المسلمين ودليلنا قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله الآية
فأطلق ههنا وقيد في الغنيمة فحمل المطلق على المقيد جعلا بينهما لا تحلدا الحكم فإن الحكم واحد وهو رجوع المال من المشركين للمسلمين
وان اختلف السبب بالقتال وعدمه كما حلنا (١٣٦) الرقبة في الظهار على المؤمنة في كفارة القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة

أخماسه وخمس خمسة واكمل من الاربعة
المذكورين معه في الآية خمس الخمس
كما مر في الفصل قبله وأما بعده صلى الله
عليه وسلم فيصرف ما كان له من خمس
الخمس لمصالحها كما مر أيضا في الفصل قبله
(ويعطى أربعة أخماسها) التي كانت له
صلى الله عليه وسلم في حياته (للمقاتلة)
أي المرتزقة لعمل الاتيين به لانها كانت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول
النصرة به والمقتاتون بعدهم
المصدون للقتال (في مصالح المسلمين)
بتعيين الامام لهم سمو مرتزقة لانهم
أرصدوا أنفسهم للدب عن الدين
وطلبوا الرزق من مال الله وحر حرمهم
المتطوعة وهم الذين يغزون اذا نشطوا
وانما يعطون من الزكاة لانهم
عكس المرتزقة * (تمة) * يجب على
الامام أن يبحث عن حال كل واحد من
المرتزقة وعن تلزمه نفقتهم من أولاد
وزوجات ورقيق لحاجة عزو ونخدمة
ان اعتادها لارقيق زينة وتجارة وما
يكفيهم فيعطيه كفايته وكذا يتهم من
نفقة وكسوة وسائر المئون بقدر الحاجة
ليتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجة حاله
في مرواة وصدها والمساكن والزمان
والرخص والغلاء وعادة البلد في المطاعم
والملابس ويراد ان زادت حاجته بزيادة
ولداً أو حدوث زوجة ومن لا رقيق
له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال
معه أو لخدمته اذا كان ممن يخدم
وتعطى زوجته وأولاده الذين تلزمه
نفقتهم في حياته اذا مات بمداخذ
نصيبه لئلا يشغل الناس بالكسب

عن وارث له غير حائز اه ولعل عبارة المؤلف فيها سقط رأسها وتركة من قتل الخ كما علمت
(قوله لقوله تعالى الخ) فيه أن الآية تدل على أن النبي يخمس ويصرف بقسمه لمن يصرف
اليه خمس الغنيمة وهو غير مراد المتن بقوله ويقسم مال النبي على خمس الخ فإن المراد ههنا ما مر
في الغنيمة ويحجب بأن الاستدلال بالآية بعد حمل المطلق وهو آية النبي على المقيد وهو آية
الغنيمة فيكون المعنى خمسة لله وللرسول فصح الاستدلال كما قرره شيخنا (قوله خلافا للاثمة)
حاصل مذهبهم أنه يوضع جميعه في بيت المال ويترق على الخمسة المذكورين وعلى غيرهم من
المصالح ولا يعطى المرتزقة منه شيء وهذا هو المراد بقوله بل يوضع جميعه لمصالح المسلمين بخلاف
الغنيمة فإن أربعة أخماسها للغانمين وخمسها للخمسة المذكورين كذهبنا (قوله بل جميعه
لمصالح المسلمين) أي ولا صلى الله عليه وسلم ويبدأ بهم ندبا عندهم لأن خمس الغنيمة وجميع
النبي عندهم يوضعان في بيت المال ويصرف في مصالح المسلمين من ذكرى الآية وما لم يذكر
من تزويج الاعزب ورزق العلماء والمحتاجين ومقتضى كلام الشيخ عبد الباقي على متن الشيخ
خليل أنه لا يعطى من آله صلى الله عليه وسلم الا المحتاج فانه سوى نفسه وبين غيره في الاحتياج
وأن المحتاج يعطى كفاية سنة اه (قوله ودليلنا) وفي نسخة لنا أي يدل لنا (قوله فأطلق ههنا)
أي في النبي أي لم يقيد القسمة على الخمسة أصناف بالخمس حيث قال ما أفاء الله على رسوله الخ
فاقتضى أن جميع النبي يقسم على الخمسة أصناف وقيد في الغنيمة القسمة على تلك الاصناف
بالمس حيث قال فان الله خمسة الخ فحملنا المطلق وهو آية النبي على المقيد وهو آية الغنيمة (قوله
وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه) أي يجوز له ذلك لانه لم يأخذه لنفسه وانما
كان يصرف خمس الخمس فقط في مصالحه أي مصالح نفسه ويصرف الاربعة أخماس في مصالح
المسلمين قبل وجوبها وقبل ندبا وقال الغزالي بل كان النبي كله في حياته وانما خمس بعدموته
بعد نسخ فعله بآية النبي في آخر حياته والتخميس انما وقع بعدموته فقال الماوردي وغيره كان له
في أول حياته ثم نسخ في آخرها (قوله كما مر) أي كما مر نظيره في الغنيمة وهو راجع لقوله
ولكل من الاربعة اه شيخنا (قوله أربعة أخماسها) أي الخمسة وفي نسخة أخماسه أي
النبي (قوله في مصالح المسلمين) كذا في النسخ والتي شرح عليها الغزالي وفي مصالح المسلمين
بالواو وقال وأشار به المصنف الى أنه يجوز للامام أن يصرف القاضل عن حاجات المرتزقة
في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والتغور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح اه فكان
الاولى أن يأتي الشارح بقوله في مصالح المسلمين بعد التمة ويأتي معها بالواو ثم رأيت في بعض
النسخ وفي مصالح بالواو وعلى كل حال لم يبين الشارح المراد منها تأمل (قوله وتعطى زوجته
وأولاده) أي بشرط اسلامهم فلا تعطى الزوجة الكافرة ومثلها الباقون فلو أسلمت بعدموته
فالظاهر اعطاؤها لا تنفاه عنه وهو الكفر اه مر (قوله في حياته) متعلق بتلزمه
(قوله حتى تنكح) فان لم تنكح فالى الموت وان رغب فيها شرح مر (قوله حتى يستقلوا)
أو يستغنوا ولو قبل بلوغهم (قوله من هذه المسئلة) أي مسئلة جواز أخذ أولاد المرتزق
وزوجاته من مال المصالح (قوله أو المعبد) أي معبد المدرس للطلبة بعد قراءة الشيخ

عن الجهاد اذا علموا ضياع عيالهم بعدهم فتعطى الزوجة حتى تنكح لاستغنائها بالزوج ولو استغنت بكسب أو ارث (قوله)
أو نحوه كوصية لم تعط وحكم أم الولد كالزوجة وكذا الزوجات وتعطى الاولاد حتى يستقلوا بكسب أو نحوه كوصية واستتبط السبكر
رحمه الله تعالى من هذه المسئلة أن القبيح أو المعبد أو المدرس اذا مات تعطى زوجته وأولاده

(قوله بما) أي وقف كان يأخذ أي من الموقوف عليه بأن كان موقوفا على جهة عامة كالعلماء
(قوله وفرق بعضهم بينهم) أي بين أخذ أولاد المرتزق من مال المصالح وعدم جواز أخذ
أولاد العالم من وقف كان يأخذ منه أبوه (قوله من مال المصالح) أي من التي وقوله وهذا
أي الفرق هو الظاهر معتد وفرق بعضهم بين أولاد العالم والمجاهدين بأن العلم مرغوب فيه
فلا يحتاج إلى تأليف عليه والجهاد مرغوب عنه فيحتاج إلى تأليف بأن يعطى أولاد المجاهد
من التي

* (فصل في الجزية) *

ذكرها عقب الجهاد لأن الله تعالى غياقتهم بأعطائهم في قوله حتى يعطوا الجزية وليست
في مقابلة تقريرهم على الكفر جزاء بل فيها نوع إذلال لهم واختلفت الأصحاب فيما يتأهلها
فقبل هو سكنى الدار وقيل ترك قتالهم في دارنا وقال الإمام الوجه أن يجمع مقاصد الكفار
من تقرير وحسن دم ومال ونساء وذرية وذبح عنه وتجعل الجزية في مقابله وهي مغياة بنزول
عيسى عليه السلام لما في الحديث الصحيح أنه ينزل حاكما مقسطا فكسر الصليب وبقتل الخنزير
ولا يقبل الجزية قال في القمع والمعنى أن الدين يصير واحدا فلم يبق أحد من أهل الذمة يؤدى
الجزية وقيل معناه أن المال يكثر حتى لا يبقى من يمكن صرف مال الجزية له فترك الجزية استغناء
عنها قال ابن بطال وانما شرعت قبل نزول عيسى للحاجة إلى المال بخلاف زمن عيسى فإنه
لا يحتاج فيه إلى مال فإن المال في زمنه يكثر حتى لا يقبله أحد وسبب كثرة نزول البركات وتوالي
الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم حينئذ يخرج الأرض كنوزها وتقل الرغبات في اقتناء
المال لعلهم يقرب الساعة قال العلماء الحكمة في نزول عيسى دون غيره من الأنبياء للرد على
اليهود في زعمهم أنهم قتلوه فين الله كذبهم وأنه الذي يقتلهم أو نزوله لدنو أجله ليدفن
في الأرض أذ ليس مخلوق من التراب أن يموت في غيرها وقيل أنه دعا الله لما رأى صفة محمد
وأتمته أن يجعله منهم فاستجاب الله دعاءه وأقامه حتى ينزل في آخر الزمان يجتدأ أمر الإسلام
فيوافق خروج الديار فيقتله الأول وأوجه وفي عيسى عليه السلام الغزاة السبكي في قوله

من باتفاق جميع الملق أفضل من * شيخ الأمام أبي بكر ومن عمر *
ومن علي ومن عثمان وهونق * من أمة المصطفى المختار من مضربهم

وقال حج وتنقطع مشروعيتهما بنزول عيسى عليه السلام لأنه لا يبقى لهم حينئذ شبهة بوجه فلم
يقبل منهم إلا الإسلام وهذا من شرعنا أي كونها مغياة بنزول عيسى لأنه ينزل حاكما أي
بشرعنا متلقيا له من القرآن والسنة والاجماع أو عن اجتهاد مستخدم من هذه الثلاثة والظاهر أن
المذاهب في زمنه لا يعمل منها إلا بما وافق ما رآه لأنه لا يخطئ ٨١ حج مرحومي (قوله تطلق
على العقد) أي شرعا وقوله وعلى المال الملتزم به أي لغة وشرعا (قوله لكفنا عنهم) أي
والترامهم أحكامنا لأن المجازاة مفاعلة من الجانبين أي جانبنا وجانبهم (قوله بمعنى القضاء) أي
الاداء لأنهم يؤدونها والقضاء بمعنى الحكم لأن الله قضى عليهم بها والقضاء بمعنى الاغتناء لأن
فيها اغتناء عن المحاربة (قوله من مجوس هجر) أي هجر البحرين والبحرين اسم لاقليم (قوله
سنوابهم) أي أسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أي طريقهم وهو بضم السين وأخرجه الطبراني

بما كان يأخذ ما يقوم بهم ترغيبا في العلم
كالترغيب هنا في الجهاد انتهى وفرق
بعضهم بينهم بأن الأعطاء من الأموال
العامة وهي أموال المصالح أقوى من
الخاصة كالأوقاف فلا يلزم من التوسع
في تلك التوسع في هذه لأنه مال معين
أخرجه شخص لتخصيل مصلحة لبقراء
العلم في هذا الحمل المخصوص فكيف
يصرف مع اتقاء الشرط ومقتضى هذا
الفرق الصرف لأولاد العالم من مال
المصالح كقائمتهم كما كان يصرف لآبائهم
وهذا هو الظاهر

* (فصل في الجزية) *

تطلق على العقد وعلى المال الملتزم به
وهي مأخوذة من المجازاة لكفنا عنهم
وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
أي لا تقضى والأصل فيما قبل الاجماع
آية قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله وقد
أخذها صلى الله عليه وسلم من مجوس
هجر وقال سنوابهم سنة أهل الكتاب
كما رواه البخاري

بلفظ سنوا بالجوس سنة أهل الكتاب واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا أهل كتاب
 لكن روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي بن كنان الجوس أهل كتاب يقرؤنه
 وعلم يدرسونه فشرى أميرهم المنع فوقع على أخته وفي رواية على بنته فلما أصبح دعا أهل الطمع
 من الرهبان فأعطاهم مالا وقال إن آدم كان يملك أولاده بناته أي غير القوامين فالذي كرم بطن
 يتزوج بالأتى من بطن أخرى فأطاعوه وقتل من خالف وفي رواية فوضع الأبيد وبلن خالفة
 فرماه فيه فأمرى على كتابهم فرفع لمابدلوه وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء
 فهذه حجة من قال كان لهم كتاب وقوله سنوا بهم الخ أي في أخذ الجزية فقط دون مناهجهم
 وأكل ذبيحتهم فلا نحل مناهجهم ولا أكل ذبيحتهم واختلف في سنة مشروعية أم لا قيل في سنة
 ثمان وقيل في سنة تسع وجمعها جرى بكسر الجيم كقربة وقرب اه والحاصل أن العقود التي
 تصيدهم الأمان ثلاثة أمان وبجزة وهدة لأنه ان تعلق بمحور فالأمان أو بغير محصور فان
 كن إلى غاية فالهدة والأمان الجزية وهما محتصان بالامام بخلاف الأمان اه من على التصريح
 (قوله ومن أهل نجران) وهم نصارى وهم أول من بذل الجزية وفيهم أنزل الله سورة آل
 عمران اه حل (قوله والمعنى في ذلك) أي في مشروعية الجزية (قوله وربما يجعلهم ذلك
 على الإسلام) أي بسبب ما فيها من مخالطة المسلمين ورؤية محاسن الشريعة (قوله بالتزامها)
 أي ولو قبل الاعطاء فنكس عنهم إذا التزموها وان تأخر اعطاؤهم لها (قوله والصغار بالتزام
 أحكامنا) ذلك لأن الشخص إذا كلف بما لا يعتقد يسمى ذلك صغارا عرفا سم وبعبارة شرح
 الروض قالوا وأشد الصغار على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقد ويضطر إلى إحقاقه اه (قوله
 وأركانها) أي الجزية بمعنى العقد كما هو ظاهر (قوله عاقد) وهو الامام أو نائبه (قوله
 في الصيغة) فيه اظهر في محل الاضمار (قوله وهي الركن الأول) فيه تقرر لانها الركن الخامس
 في كلامه وان كان يجوز أن تكون أولا إذا بدئ بها (قوله في شرطها) فيه أن ما شرط هنا
 لم يتقدم في شرطها في البيع ويجاب بأن في بعض من وقوله ما مر على حذف مضاف أي تطير
 ما مر أي وشرطي في الصيغة تطير ما مر من شرطها في البيع (قوله إيجابا) منصوب خبر التكون
 محذوف أي تكون إيجابا وقولا ولا حاجة إلى ذلك بل قوله أقررتكم الخ خبر وإيجابا حال وكذا
 يقال فيما بعده وهذا جلي بخلاف الأول إذ لا فائدة فيه لأن من المعلوم أن الصيغة إيجاب وقبول
 مع ما فيه أيضا من التقدير (قوله بدارنا) أي غير إلحاز كما يأتي لكن لا يشترط التنصيص على
 إخراج حال العقد اكتفاء باستئنا مشرعا وان جهله العاقدان وبعبارة المنهاج مع شرح م
 سورة عقدها مع الذكور أن يقول لهم أرنائبه أقرتكم أو أقررتكم كافي المحرر لأن المضارع عند
 التجرع عن القرائن يكون للعال وبأنه يأتي للنساء كاشهد ولا ينافية ما مر في الضمان أن أودى
 المال أو أحضر الشخص لا يكون ضمانا لا كقالة وما في الاقراران أقرتكم بكذا الغولانه وعد لأن
 شدة تطيرهم في هذا الباب لحقن الدماء اقتضى عدم النظر لاحتمالهم الوعد عملا بالمشهور وأنه
 للعال أولهما أي للعال والاستقبال اه بحروفه (قوله مثلا) أي أو بداركم كافي مرفيع
 بذلك أنه لا تشترط الإقامة بدارنا بل لو رضىوا بالجزية وهم مقيمون بدار الحرب صحت كما قاله سم
 (قوله لحكمنا) مفسر مضاف نعيم والمراد لحكمنا الذي يعتقدون تحريره كما قاله في شرح

فمن أهل نجران كما رواه أبو داود
 والمعنى في ذلك أن في أخذها معونة لنا
 وإهانة لهم وربما يجعلهم ذلك على
 لإسلام وفرض اعطاء الجزية في الآية
 التزامها والصغار بالتزام أحكامنا
 وأركانها خمسة عاقد ومعتقوله ومكان
 ومال وصيغة وشرطي في الصيغة وهي
 الركن الأول ما مر في شرطها في البيع
 والصيغة إيجابا كما قررتم أو أذنت
 لها فامتنكم بدارنا مثلا على أن تلتزموا
 للجزية وتقادوا لحكمنا

وقبولاً فهو قبلنا ورضينا وشرط في العاقد كونه اماماً يعقبتنفسه أو نائبه ثم شرع المصنف في شروط المعقود له وهو الركن الثاني بقوله (وشرائط وجوب) ضرب (الجزية) على الكفار المعقود لهم (خمس) (٢٢٩) خصال (الاولى) (البوغ) (الثانية) (العقل)

فلا يصح عقدها مع صبي ولا مجنون ولا من وليه ما لعمى تكليفهما ولا جزية عليهما وان كان المجنون بالغاً ولو بعد عقد الجزية ان اطبق جنونه فان قطع وكان قليلاً كساعة من شهر لزمته ولا عبرة بهذا الزمن اليسير وكذا لا أثر ليسر زمن الافاقة كما يجنبه بعضهم وان كان كثيراً كيوم ويوم فالاصح تلغيق زمن الافاقة فاذا بلغ سنة وجبت جزيتها (و) الثالثة (الحرية) فلا يصح عقدها مع الرقيق ولو مبعوضاً ولا جزية على منعه الرق اجماعاً ولا على البعض على المذهب (و) الرابعة (الذكورية) فلا يصح عقدها مع امرأة ولا جزية عليها لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله وهم صاغرون وهو خطاب للذكور وحكي ابن المذرفيه الاجماع وروى البيهقي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه كتب الى امرأه الاجناد ان لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان ولا من خنثى ولا جزية عليه لاحتمال كونه أنثى فان بانت ذكوره وقصدت له الجزية طالباً بمنحها الجزية المجزية المماضة عملاً بما في نفس الامر بخلاف ما لو دخل حربي دارنا وبقي مدة ثم اطلعنا عليه لا تأخذ منه شيئاً لما مضى لعدم عقد الجزية له والخنثى كذلك اذا بان ذكوره ولم تعقد له الجزية وعلى هذا التفصيل يحصل اطلاق من صحح الاخذ منه ومن صحح عدمه (و) الخامسة (أن يكون) المعقود معه (من أهل الكتاب) كاليهودي والنصراني من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد نسخه

المنهج وظاهر هذه العبارة أن هذه اللفظة عائدة على الحكم وهو مشكل فليؤول الحكم بالمعكوم به أي تحريم متعلقه وعبارة الركن الثاني وحكي الامام عن العراقيين أن المراد أنهم اذا فعلوا ما يعتقدهون تحريمه يجري عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر فيه رضاهم وذلك كلزنا والمرفقة وأما ما يستدلون به كذا الشرب فلا يقيم عليهم في الاصح وان رضوا بحكمنا اه (قوله وقبولاً) أي من كل من المخاطبين كما في م ر قال في شرح الروض ولا بد من لفظ دال على القبول أي من الناطق قال قل على الجلال واذا قسداً العقد من الامام ونائبه لزم الكافر أقلها المدة اقامته بدارنا وخرج بفساد العقد ما اذا بطل بأن عقده الا ساد فلا شيء عليه (قوله وشرائط وجوب) الاولى حذف وجوب ويقول وشرائط صحة ضرب الجزية كما يدل عليه قول الشارح الا في فلا يصح عقدها الخ وقوله ضرب أي عقد (قوله ولا من وليه) من يعنى مع لناسب ما قبله أي ولا مع وليه أي لهما لاله (قوله ولا جزية عليهما) أي ولو عقدت لهما وهذا في معنى التعليل أي اذا لجزية الخ (قوله ولو بعد الخ) أي ولو كان المجنون بعد عقد الجزية (قوله كيوم ويوم) هذا ما في خط المؤلف وفي نسخة ويومين (قوله فالاصح تلغيق الخ) عبارة م ر فالاصح تلغيق الافاقة ان أمكن فاذا بلغت أيام الافاقة سنة وجبت الجزية لسكناه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن أجرى عليه حكم المجنون في الجميع كما هو المتجه وكذا لو كانت بحيث لا يقابل مجموعها بأجرة وطرق المجنون أثناء الحول كطرق الموت اه والحاصل أنه ان اطبق جنونه أو قلت مدة الافاقة بحيث لا يمكن تلغيقها أو لا تقابل بأجرة فلا تلزمه الجزية والالزمت له أي فان قبلت بأجرة أخذ منه بقسطها (قوله ولا جزية) أي اذا لجزية عليها فالواو للتعليل (قوله وهو خطاب للذكور) اللام بمعنى في أي خطاب للذين هم في حق الذكور من الكفار لان قوله لا يؤمنون وقوله وهم صاغرون خاصان بالذكور (قوله الاجناد) أي الجيوش جمع جنود (قوله وقد عقدت له الجزية) أي وقع العقد على الاوصاف كأن يقول على الغنى كذا وعلى المتوسط كذا فاندفع ما يقال كيف تعقد له الجزية مع أنها لا تجب عليه حال خنوته وصورة ما بعضهم بما اذا عقدت له حال خنوته فاذا انضحت بين صحة العقد عملاً بما في نفس الامر مع بالمعنى فافاد الشارح بهذا أنه لا بد أن يكون معقوداً له فلم تعقد له الجزية فلا شيء عليه تحريم لم يعلم به الا بعد مدة لانه لم يلزمها كما في ع م ر (قوله طالباً بمنحها الجزية المماضة) أي وان كان دفعها في زمن الخنوة لا يعتد بذلك لانه انما دفعها على صورة الهبة حل فلو طلب الخنثى والمرأة عقد الذمة بالجزية أعلمهما الامام بأنه لا جزية عليهما فان رغب في بذلها فهي هبة لا تلزم الا بالقبض كما في شرح الروض وقال شيخنا العزيز ان المراد أنها هبة بالمعنى العام الشامل للهبة فلا تحتاج لقبول فخر ذلك ولا تؤخذ من غير المتضح وان عقدت له كما قاله قل (قوله لم يعلم دخولهم) أي دخول أول آباءهم أي أول جدي نسبون اليه بأن علم دخولهم فيه قبل نسخه أو شك في ذلك هذا ان كان اسرا ئيلياً وأما غيره فيستلزم دخوله فيه قبل النسخ فيضرب الشك والفرق بينهما أن الاسرا ئيلي أشرف من غيره (قوله لاصل أهل الكتاب) أي لوجود أصل لأهل الكتاب وذلك الاصل هو الكتاب فكانه قال لوجود الكتاب فاضافة أصل لأهل الكتاب على معنى اللام وهذا تعليل لضرب الجزية لأهل الكتاب اه (قوله كالجوس)

لاصل أهل الكتاب وقد قال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون الى أن قال من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية (أو بمن لشبهة كتاب كالجوس لانه صلى الله عليه وسلم أخذها منهم وقال سنواجههم سنة أهل الكتاب ولأن لهم شبهة كتاب

وكذا انعقد لاولاد من تهوداً وتنصر قبل ولا تقل ذبيحتهم ولا منا كحتم لان الاصل في الميتات والابضاع التحريم وتعقد ايضا لمن شكك في وقت تهوده أو تنصره فلم تعرف أدخلوا في ذلك الذين قبل النسخ أو بعده تغليباً لحقن الدم كالجوس وبذلك حكمت العصابة في نصارى العرب وأما الصابئة والسامرة فتعقد لهم الجزية ان لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصول دينهم والا فلا تعقد لهم وكذا انعقد لهم لو أشكل أمرهم وتعقد لزاعم التمسك بعصف ابراهيم وعصف شيت وهو ابن آدم لصلبه وزبور داود لان الله تعالى أنزل عليهم صفحا فقال عصف ابراهيم وموسى وقال وانه انى زبر الاولين وتسمى كتباً كما نص عليه الشافعي فانه رجت في قوله تعالى من الذين أوثوا الكتاب ومن أسد أبويه كفى والآخر وثى تغليباً لحقن الدم وتحريم ذبيحته ومنا كنه احتياطاً وأما من ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والملائكة ومن في معناهم من يقول ان الفلك حي ناطق وان الكواكب السبعة آلهة فلا يقررون بالجزية ولو بلغ ابن ذمى ولم يعط الجزية بالحق بما منه وان بدلها عقدت له والمذهب وجوبها على زمن وشيخ وهرم وأعمى وراهب وأجير لانها كآجرة الدار وعلى فقير عجز عن كسب فاذا غنت سنة وهو معسر ففي ذمته حتى يوسر وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ثم شرع في الركن الثالث وهو المال بقوله (وأقل الجزية دينار في كل حول) عن كل واحد لما رواه الترمذى وغيره عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن

(٢٤٠)

النسخ لا يدينه ولو بعد التبديل وان لم يجتنبوا المبدل منه تغليباً لحقن الدم

فانه قيل انه ارسل اليهم نبي يقال له زرادشت وكان له كتاب فلما بدلوه رفع ومعنى كونهم لهم شبهة كتاب أنهم يزعمون ان لهم كتاباً باقياً وليس كذلك وزرادشت بفتح الزاى فراعهم له بعدها ألف فندال مضرومة مهمله فدين ما كنهته بمجمة قباء مثناة فوق (قوله وكذا انعقد الخ) هذا داخل في قوله ان يكون المعنود معه من أهل الكتاب لكن أقي به توطئة لما بعده (قوله ولا تقل ذبيحتهم) راجع للمعوس أى ان الجوس تعقد لهم الجزية ومع ذلك لا تقل ذبيحتهم ويصح رجوعه لقوله ولو بعد التبديل وان لم يجتنبوا المبدل (قوله في الميتات) جمع ميت (قوله لمن شكك) أى لاولاد من شكك في وقت تهوده أو تنصره أى لم يعلم هل كان قبل النسخ أو بعده أما اذا علمنا عسل الجدي بالدين بعد نسخه كن تهوداً بعد بعثة عيسى عليه السلام فلا تعقد الجزية لفرعه لئلا يسقط حرمة نهم يجوز عقد الامان لهم لان باب الامان أوسع من باب الجزية (قوله وبذلك) أى بصفة عقد هالهم (قوله وأما الصابئة) الصابئة طائفة من النصارى نسبة الى صابئ عم نوح والسامرة فرقة من اليهود نسبة للسامرى عابد الجمل وهو الذى صنعه (قوله في أصول دينهم) وهى موسى والتوراة وعيسى والانجيل وان خالفوهم في الفروع فأصل دين كل أمة نبيها وكتابها (قوله لو أشكل أمرهم) أى لم نعلم هل كفرهم اليهود والنصارى أولا (قوله بعصف ابراهيم) وهى عشرة وعصف شيت بالشاء المثلثة خسون وكذا انعقد لقمسك بعصف ادريس وهى عشرة وسكت عن عصف موسى وهى عشرة قبل التوراة (قوله ومن أحد أبويه كفى) أى سواء اختار دين الكتابى أو لم يختار شيئاً أما اذا اختار دين الوثنى فلا تعقد له (قوله وتحريم ذبيحته) أى من ذكر من أحد أبويه كفى والآخر وثنى ومثله زاعم التمسك بعصف ابراهيم وعصف شيت أو الزبور اه شجنا (قوله ولو بلغ ابن ذمى) أى وصورة المسئلة أنه عقد على الاوصاف وأما ان كان العقد على الاشخاص فلا يتوجه عليه طلب لانه لم يباشر العقد ولم يتبع عقد غيره وانما كان يبلغ المأمن لانه كان معصوماً تبعاً لايه ومثل البلوغ الافاق من الجنون فهو كذلك في التفصيل المتقدم (قوله وان بدلها) أى امثل بدلها بان التزها (قوله والمذهب وجوبها) محل الخلاف اذا عقد على الاوصاف اما ان عقد على الاشخاص فواجبة جزماً (قوله وراهب) أى عابد (قوله في الركن الثالث) تقدم أنه الرابع (قوله وأقل الجزية دينار) ظاهره يقتضى أنه يجوز لاقتصار على دينار ولو لغنى ومتوسط ويحمل على ما اذا كانت المما كسة سنة بأن احتمل أن يجيبوه في دعوى المتوسط أو الغنى وأن لا يجيبوه فيجوز ترك المما كسة ويعقد بدينار ويصدقهم في دعوى الفقر وأما اذا كانت المما كسة واجبة بان علم أو ظن أنهم يجيبونه في دعوى الغنى أو المتوسط فلا يجوز ترك المما كسة ويعقد بدينار ويصدقهم في دعوى الفقر لانه متى أمكن العقد بأكثر من دينار لا يجوز العقد بدونه وان علم عدم اجابته لم يذكر كانت المما كسة مباحة والدينار هو المضروب من الذهب الخالص فلا يجوز لنا العقد بغيره وان ساواه ويجوز بعد العقد أخذ غيره عنه عوضاً بقيته ولو مغشوشاً غير رائج ولا يجوز أخذ زيادة منهم على ما عقد عليه الا بصوع عقد كهبة كفى قل على الجلال وفى عثم على م والمرا دبال دينار المنقال الشرعى وهو يسارى الآن نحو تسعين نصف فضة وأكثر وهذا بالنظر لما كان والدينار

المعامل به الآن ينقص زنته عن المثقال الشرعي ربعا والعبرة بالمثقال الشرعي زادت قيمته
أو نقصت (قوله أن يأخذ من كل عالم) أي محتمل قال ابن الأثير أراد بالحالم من بلغ الحلم وجرى
عليه حكم الرجال احتلم أولا اه قال في الإيعاب وأقول بذلك ليشمل من بلغ بالسن وإن لم يرميها
وأما البلوغ بالاحتلام فلا يكتفي فيه مكانه بل لا يكتفي بوجوده بالفعل كما أشار إلى دفعه بقوله
وجرى عليه حكم الرجال (قوله أو عدله) بفتح العين وكسرهما مر أي بدله واقتصر قل
على الفتح (قوله من المعافر) قيل هو مفرد على صورة الجمع كضاجر وبلا در وقيل جمع معفر
كثما جمع مقعد وهو اسم رجل يقال له معافر أبو قبيلة من اليمن ثم سميت القبيلة به ثم سميت
التياب باسم من يشبهها من هؤلاء وإذا كان كذلك فكان حقه أن يقول أو عدله من المعافرية
نسبة لمعافر وعبارة اج من المعافر بالغين المعجمة وبالمهملة هي من همدان لا ينصرف في معرفة
ولا نكرة لانه جاء على مثال ما لا ينصرف من الجمع واليهم تنسب التياب للمعافرية تقول توب
معافري فتصرفه لانه أدخلت عليه ياء النسبة ولم تكن في الواحد اه ابن شرف على التحرير اه
(قوله أن أقلها دينار) أي فلان تعدد الابه (قوله عن المذهب) كذا في شرح الروض
وهو اسم كتاب والدي بخط المؤلف عن المذهب والصواب الاقول (قوله وقضية كلام المصنف)
أي قوله في كل حل لانه لا يقال له حول الا بتمامه (قوله تجب بالعقد) معتمد (قوله
لم تسقط) بل يؤخذ القسط من التركة كما سيذكره (قوله ويندب للامام مما كسبه الكافر)
أي غير القدير والمما كسبه طلب زيادة على الدينار ومحل ذلك إذا لم يعلم ولم يظن اجابتهم بالاكثر
من دينار ولا علمها فان علم أو ظن اجابتهم للعقد بأكثر من دينار وجبت المما كسبه كما في شرح
مر ويؤخذ من كلام الشارح بعد اه وعبارة مر في شرحه ويستحب للامام عند قوتنا أخذنا
تماما مما كسبه أي طلب زيادة على دينار من رشيد ولو وكيل الدين والعقد وان علم أن أقلها دينار
حتى يعقد بأكثر من دينار كدينارين متوسط وأربعة لغني ليخرج من خلاف أبي حنيفة فانه
لا يجيزها الا كذلك أي بأربعة في الغني ودينارين في المتوسط بل حيث أمكسه الزيادة بأن علم
أو ظن اجابتهم عليها وجبت عليه المصلحة والمما كسبه تكون عند العقدان عقد على
الاشخاص فثبت عقد على شيء امتنع أخذ زائد عليه ويجوز عند الأخذان عقد على الاوصاف
كصفة الغني أو المتوسط وحينئذ فيسن للامام ونائبه مما كسبهم حتى يأخذ من كل متوسط آخر
الحول ولو بقوله ما لم يثبت خلافه دينارين فأكثر ومن كل غني كذلك أربعة من الدينارين اه
بحروفه (قوله وعلى هذا يؤخذ الخ) المناسب لقوله الاتي هذا بالنسبة الى ابتداء العقد
أن يقول وعلى هذا يعقد للمتوسط الخ (قوله من المتوسط) المراد بالمتوسط والمتوسط وهو
ما في العاقلة زى وهو أن يفضل عن كفايته آخر السنة عشرون دينارا وكذا المتوسط وهو
أن يفضل عن كفايته العمر الغالب دون عشرين دينارا وفوق ربع دينار اه وهذا أعني
ما قاله زى هو المقرر عن المشايخ وان كان في شرح م خلافه وهو أنه غني النفقة ونقل الاول
عن م في غير شرحه وهو المعتمد وعبارة شرح م والاوجه ضبط الغني والمتوسط بأنه هنا
وفي الضيافة كالنفقة بأن يزيد دخله على خرجه يجامع أنه في سقابلة منفعة تعود اليه لا بالعاقلة
اذلا مساواة هنا ولا بالعرف لاختلافه باختلاف الابواب اه قال الشيخ سل والقول قول

أمره أن يأخذ من كل عالم دينار
أو عدله من المعافر وهي ثياب تكون
بالعين * (تنبيه) * ظاهر الخبر أن أقلها
دينارا وما قيمته دينار وبه أخذ الباقين
والمقصود الذي عليه الاصحاب كما هو
ظاهر عبارة المصنف أن أقلها دينار وعليه
إذا عقدناه به جاز أن يعترض عنه ما قيمته
دينار وأما امتنع عقدها بما قيمته دينار
لان قيمته قد تنقص عنه آخر المدة ومحل
كون أقلها دينار عند قوتنا والا فقل
نقل الدارمي عن المذهب أنه يجوز
عقدها بأقل من دينار نقلا عن الأدرمي
وقال انه ظاهر متجه وقضية كلام
المصنف تعلق الوجوب بانقضاء الحول
وقال القفال اختلاف قول الشافعي في
أن الجزية تجب بالعقد وتستقر بانقضاء
الحول أو تجب بانقضائه وبني عليه ما
اذا مات في أثناء الحول هل تسقط فان
قلنا بالعقد لم تسقط والاسقطت حكمه
القاضي حسين في الاسرار ولا حد لاكثر
الجزية ويندب للامام مما كسبه الكافر
العائد لنفسه أو لموكله في قدر الجزية
حتى تزيد على دينار (و) على هذا (يؤخذ
من المتوسط ديناران ومن المتوسط أربعة
دينارين) ومن الفقهاء دينار

بمال فهو لاهل التي لا للطارقين اه مر (قوله من يترهم) بحيث يسمى مسافرا وليس عاصيا
 بسفره قل وعبارة شرح مر وان كان المارة غنيا مجاهدا او يتجه عدم دخول العامي بسفره
 لاتقاء كونه من اهل الرخص اه قال ع ش عليه عفا اخذ المسافر المذكور لا يحسب عفا
 شرط عليهم بل الحق باق في جنبهم بطلون به ويرجعون عليه بما اخذ منهم فلو لم يترهم سم أحد
 لم يلزمهم شيء عباب وقال مر ولا يطل عليهم به وض ان لم يترهم ضيف اه وعبارة قل على
 الجلال ولولم يأتهم ضيفان لم يلزمهم بذل الضيافة الا ان شرط عدد متلافي يوم وفات ذلك اليوم
 بغير ذلك العدد اه (قوله منا) أي من المسافر وهو قيد للندب لا للجواز ويجوز شرط ضيافة
 من يترهم من النعمين ويحمل اطلاق المارة على المسلم سواء كان مسافرا بدارهم أو عكسه
 وسواء كان العقيد دارنا أو دارهم اه قل (قوله أي فاضلا) المناسب أن يقول فاضلة
 أي زائدة لانه حال من الضيافة وهي مؤنة والحال وصف لصاحبها (قوله ويجعل ذلك ثلاثة
 أيام) أي غير يومي الدخول والخروج اه ع ش على مر والزيادة عليها خلاف المستحب
 كما في حل وعبارة شرح مر فان شرط فوقها مع رضاهم جاز ويشترط تزويد الضيف كفاية
 يوم وليلة فلو امتنع قليل منهم من الضيافة أجبروا أو كلهم أو أكثرهم فناقضون اه (قوله
 ويذكر عدد ضيفان) أي يشترط ذلك حل وعبارة ع ش على مر ويذكر أي وجوبا اه
 وعليه فيقر اللفظ بذكر بالرفع (قوله رجلا) بفتح الراء وسكون الجيم كما ضبطه شيخ الاسلام
 في شرح الروض قال في المختار الرجل ضد الفارس والجمع رجل كصاحب وصاحب ورجالة
 ورجال بنشد الجيم فيهما اه فقوله رجلا أي مشاة وقوله وخيلا أي فرسانا (قوله
 وتضيفون في كل سنة) هذا مثال لقوله أو على المجموع ومثال قوله على كل منهم كأن يقول
 أقررتكم على أن على الغنى أربعة دنائير وعليه ضيافة عشرة أنفس متلافي كل يوم من
 المشاة كذا والركبان كذا اه زى (قوله ويذكر منزلهم) ويشترط عليهم رفع يده ليدخل الفارس
 راكبا مثلا قل (قوله وجنس طعام) ومنه القاكهة والحلوى ونحوهما في كل زمان على
 العادة ويلزمهم أجرة طبيب وغن دواء اه قل (قوله ولم يعين) أي الامام أو نائبه (قوله
 في ذلك) أي الضيافة (قوله أيلة) به مزة مفتوحة فتحة سا كنة فلام مفتوحة العقبة
 المشهورة من منازل الحج المصري وهي المراد من القرية في قوله تعالى واستأجرهم عن القرية التي
 كانت حاضرة البحر الآية وهذا هو المشهور ورويل بلدة بالشام على ساحل البحر على النصف من
 مكة ومصر وأما أيلة بكسر الهمزة واللام وبينهما فتحة سا كنة وآخرها مفتوحة بعدها همزة
 مدودة فهو بيت المقدس اه قل (قوله على ثلثمائة دينار) يقتضي أنهم فقراء وشرط الضيافة
 يقتضي عدم الفقر الا أن يقال أنهم في نفس الامر غير فقراء ولم يمكنه العقد معهم الا بدینار
 (قوله وليكن المنزل) هذا ليس من الحديث كما يؤخذ من شرح مر (قوله والركن الرابع)
 تقدم أنه الاول (قوله فلا يصح عقدها من غيره) ولا شيء على المعقود له وان أقام سنة فأكثر لان
 العقد لغو سم او شرح مر (قوله لا يغتال) أي لا يخدع ويقتل ويصح قراءته بالبناء للفاعل
 أي الامام لا يغتال المعقود له من جهة الآحاد (قوله بل يبلغ مأمنه) أي محلا يأمن فيه منا وهو
 دار الحرب (قوله وعليه) أي الامام اجابتهم أي أهل الكتاب لعقد الجزية (قوله وأمن) أي

أي ضيافة من يترهم من غيرهم من مختلف
 الفقير فانها تكثر فلا تيسر له (فضلا)
 أي فاضلا (عن مقدار الجزية) لانها
 مبنية على الاباحة والجزية على التملك
 ويجعل ذلك ثلاثة أيام فأقل ويذكر
 عدد ضيفان رجلا وخيلا لانه أتى
 للفرروا قطع النزاع بأن بشرط ذلك على
 كل منهم أو على المجموع ~~كان~~
 يقول وتضيفون في كل سنة ألف مسلم
 وهم يتوزعون فيما بينهم أو يحصل
 بعضهم عن بعض ويذكر منزلهم
 ككنيسة وفاضل مسكن وجنس
 طعام وأدم وقدرهما لكل منا ويذكر
 العلف للدواب ولا يشترط ذكر جنسه
 ولا قدره ويحمل على تبين ونحوه
 بحسب العادة الا الشعر ونحوه
 كالقول ان ذكره في قدره ولو كان
 لواحد دواب ولم يعين عدد ائمتها لم يعاف
 له الا واحدة على النص والاصل في ذلك
 ما روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم
 صالح أهل ايلة على ثلثمائة دينار
 وكانوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة من يتر
 بهم من المسلمين وروى الشيخان خبر
 الضيافة ثلاثة أيام وليكن المنزل بحيث
 يدفع الخبز والبرد والركن الرابع العاقد
 وشرط فيه كونه اماما فيعقد بنفسه
 أو نائبه فلا يصح عقدها من غيره
 لانها من الامور الكمية فتحتاج الى
 نظر واجتهاد لكن لا يغتال المعقود له
 بل يبلغ مأمنه وعليه اجابتهم اذا طلبوا
 وأمن

مكرهم وقوله اذ لم يخف عبارة المنهج بأن لم يخف غائلتهم الخ فهو بيان لامن المكر فالأولى
أن يقول الشارح بأن لم يخف الخ (قوله ومكيدتهم) عطف تفسيراً وعمام على خاص لأن
المكيدة هي الأمر الخفي الذي لا اطلاع له عليه اه زى والظاهر أن يقال انه من عطف
الخاص على العام وفي كلام بعضهم أن الغائلة الأذى الطاهر والمكيدة الأذى الخفي
وعليه فالعطف مغاير (قوله شرهم) المناسب شره وعبارة غيره يخاف شره وهي أظهر
والجاسوس صاحب السر الشر والناسوس صاحب السر الخير والجاسوس هو الذي يتجسس
الاماكن الخوفة (قوله لم يخفهم) هل المراد لم تجب اجابتهم أو لم تجزئني في الثاني عند ظن
الضرر للمسلمين مسم (قوله في ذلك) أي في أن السلطان عليه الاجابة (قوله فانهم) هم
فاعل لفعل محذوف تقديره فان أبو الفتح حذف الفعل انفصل الضمير وهو الواو وانما كانت
فاعلاً لأن أدوات الشرط لا يليها إلا الأفعال ونظير ذلك اذا السماء انشقت فان السماء فاعل
لفعل محذوف تقديره اذا انشقت السماء انشقت وتكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى
أوتاً كيد الهاتأ كيد النظميا (قوله فلا يجب تقريرها) بل لا يجوز لأن الواجب فيه التخيير
بين أربعة أمور وعقد الجزية يسهل التخيير لكن يختار الامام فيه غير القتل اه مد (قوله
لمكان الخ) المكان في حق الكفار ثلاثة أقسام أحدها الحرم فلا يدخله كافر دميماً كان
أو وثناً ثانياً بلاد الحجاز فيجوز دخولهم بالاذن ولا يقيمون فيه أكثر من ثلاثة أيام ثالثها سائر
بلاد الاسلام فلا يمنعون منها لكن لا يدخلون مسجد الاحلحاجة واذن مسلم وجوزاً بوحيفة
وأهل الكوفة للمعاهد دخول الحرم اه من التفسير الشارح رحمه الله تعالى (قوله فيمنع
كافر) المناسب في التقرير على القبول للتقرير أن يقول فلواقرهم في الحجاز لم يصح (قوله
الحجاز) من الحجز سمي بذلك لانه يحجز بين نجد ودمية أو بين الشام واليمن أو يحجزه بالجبال والحجارة
وهذه أولى قل وهو مقابل لارض الحبشة من شرقها وطوله مسيرة شهر من العقبة من منازل
الحج المصري الى سدوم أقصى مدينة عدن الى ريف العراق وعرضه من جدة الى الشام
ويحيط به بحر الدجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس فلذلك سمي جزيرة العرب كما سمي حجازاً
لما امر رجائي وقوله فيمنع كافر أقامة الحجاز أفهم كلامه جواز شراء أرض فيه لم يقيم فيها قبل
وهو الواجب لكن الصواب منعه لأن ما حرم استعماله حرم اقتضاه كالآواني وآلات اللهو واليه
يشير قول الشافعي ولا يتخذ الذمي شيئاً من الحجاز داراً وان رقباً أن هذا ليس من ذلك أي من
القاعدة المذكورة لانه لا يجزى الى الاستعمال ولا ينعون ركوب بحر خارج الحرم بخلاف جزائره
المسكونة قال القاضي ولا يـ كـ منون من المقام في المراكب أكثر من ثلاثة أيام كالبر ولعل
مراده كما قال ابن الرفعة اذا أذن الامام وأقام بموضع واحد شرح مـ (قوله والبيعة)
وهي بلدة مسيلة الكذاب وهي مدينة بقرب اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين
من الطائف وميت باسم جارية زرقاء كانت تسكنها وكانت تبصر الركب من مسافة ثلاثة
أيام وسار اليها أعداؤها وجعلوا الأشجار على ظهور الابل فرأته من مسافة ثلاثة أيام فقالت
لقومها أرى بساتين سياوة على وجه الارض فهزأ بها وقالوا فسد نظرها البساتين تسير على
وجه الارض فاشعر واحق هجموا عليهم البيامة فقتلوه وأخذوا الزرقاء فقتلوا وقلعوا عينها

اذ لم يخف غائلتهم ومكيدتهم فان
خاف ذلك كان يكون الطالب جاسوساً
يخاف شرهم لم يخفهم والاصل في ذلك
خبر مسلم عن بريدة كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا أمر أمراً على
جيش أو سرية أو صاه الى أن قال فانهم
أبوا فأسألهم الجزية فانهم أجابوا
فأقول منهم وكف عنهم ويستثنى الاسير
اذا طلب عقدها فلا يجب تقريرها
والركن الخامس المكان ويشترط فيه
قبوله للتقرير فيه فيمنع كافر ولو دميماً
أقامة الحجاز وهو مكة والمدينة
والبيعة

فأوأعروقهما من داخل قدامتلات بالكل اه عبد البر قال المعري

سبهمان من قسم الحظور * ففلاعتاب ولا ملامة

أعشى وأعشى ثم ذو * بصرو زرقاء اليمامة اه

(قوله وطرق الثلاثة) أي الممتدة بين هذه الثلاثة بعضها البعض لا مطلق الطرق ايج (قوله

وقراها) أي الثلاث كالطائف وحنة وخيبر والينبع م ر وقوله كالطائف هو تمثيل لقري

الثلاث لكن أورد عليه أن اليمامة ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجموع وهو لا يستلزم

أن يكون لكل واحدة قري ع ش على م ر (قوله لمسكة) أي قربة لمسكة (قوله

اللمسكة) أو ضرورة م ر (قوله من مناعها) أي العبارة أي أو من غنه شوبري وفي

الروض ولا يؤخذ من تجارة ذي ولا ذمية التجرت الا ان شرط مع الجزية قال في شرحه سواء

أ كانا بالجواز أم بغيره اه سم على جج (قوله كالعشر) هذا أصل منشأ المكس المحترم

وقد عظم هذا البلا حتى على فقراء المسلمين يؤخذ منهم المكس اه قل بزيادة وقوله كالعشر

أي أو نصفه بحسب اجتهاد الامام ولا يؤخذ في كل سنة الامرة واحدة أي من كل نوع دخل به

في كل مرة حتى لو دخل بنوع أو أنواع أخذ من ذلك النوع أو الأنواع مرة واحدة فلو باع ما دخل

به ورجع بثمنه فاشترى به شيئا آخر ولو من نوع الاول ودخل بذلك مرة أخرى أخذ منه بخلاف

ما لو لم يبيع ما دخل به وأخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة أخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه

المرّة قزرة شيخنا الطبرلاوي وصمم عليه سم وع ش وعبارته على م ر قوله ولا يؤخذ في السنة

الامرة ظاهرة وان تكرّر الدخول وعليه فلو تعدد الاصناف التي يدخلون بها وكانت

مختلفة باختلاف عدد مرات الدخول فهل يؤخذ منهم في المرة الاولى دون ما عداها أو من

الصنف الذي يجتارده أو كيف الحال فراجع ولو قيل بالأخذ من كل صنف جاوابه وان تكرّر

دخولهم به في كل مرة لم يكن بعيدا عنه في مقابلة بيعهم علينا ودخولهم وهو موجود في كل

مرة اه وفي سم على جج قوله ولا يؤخذ في السنة الامرة يجوز أن يؤخذ في كل مرة

ان شرط عليهم ذلك ووافقوه عليه اه م د (قوله الاثلاثة أيام) أي غير يومى الدخول

والخروج لان الاكثر منها وهو أربعة أيام مدة الإقامة وهو ممنوع منها شرح المنهج (قوله

فان مرض فيه) أي في الجواز غير حرم مكة (قوله دفن فيه) أي غير حرم مكة كما يأتي

(قوله ولا يدخل حرم مكة) كلام مستأنف وليس مر بطلب مسئلة الحربى قبله بل عام في الحربى

وغيره ويصح أن يكون محترز قوله غير حرم مكة قال زى وحرم مكة من طريق المدينة على ثلاثة

أميال ومن طريق العراق والطائف على سبعة أميال ومن طريق البصرة على تسعة أميال

ومن طريق حجة على عشرة أميال كما قال بعضهم

وللعزم الحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال اذا دمت اتقانه

وسبعة أميال عراق وطائف * وحنة عشر ثم تسع جعترانه اه

(قوله ولولمصلحة) اما لو دعت اليه ضرورة كان انهدمت الكعبة والعبادة بالله تعالى ولم يوجد

من يتأق منه بناؤها الا كافر فينبغى جوازه بقدر الضرورة ولا يتأق هذا ما يأتي من قوله

ولو دعت لذلك ضرورة لا مكان حل ما يأتي على حاجة شديدة يمكن قيام غير الكافر بها ولا يحصل

وطرق الثلاثة وقراها كالطائف
لمسكة وخيبر المدينة فلو دخله بغير إذن
الامام أخرجه منه وعززه ان كان
عالمًا بالتحريم ولا يأذن له في دخوله
الجواز غير حرم مكة الا لمصلحة لنا كرسالة
وتجارة فيها كبر حاجة فان لم يكن فيها
كبر حاجة لم يأذن له الا بشرط أخذ
شي من مناعها كالعشر ولا يقيم فيه
بعد الاذن الا ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخر
في موضع ثلاثة أيام فلو أقام
أي وبينهما مسافة القصر وهكذا
فلا منع فان مرض فيه وشق نقله
أو خيف منه مونه ترك مراعاة
لا عظم الضررين فان مات فيه وشق
نقله منه دفن فيه للضرورة نعم الحربى
لا يجب دفنه ولا يدخل حرم مكة ولو
لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد
الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى
وان خفتم عيلة أي فقر ائمتهم من
الحرم واتقطاع ما كان لكم بقدرهم
من المكاسب فسوف يغنيكم الله من
فضله

ومعلوم أن الجلب انما يجلب الى البلد لا الى المسجد (٢٤٦) نفسه والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا

من عدم فعلها خلل قوى اه ع ش على م م و مراده بما يأتي أى في شرح م (قوله ومعلوم أن الجلب) أى جلب الأشياء التي تباع انما تجلب الى البلد المناسب أن يقول انما يجلب الى الحرم لأن هذا الكلام يبين لكون المراد بالمسجد الحرم بجميع الحرم لكن البلد بعض الحرم ويمكن أن يقال الجلب للبلد يصدق بالجلب للحرم بقامه لأنها المقصودة والجلب بفتح اللام وسكونها فاقى المختار أنه أى فعله من باب ضرب وطلب (قوله بكل حال) أى وإن دعت لذلك ضرورة كما في الآم وبه يرد قول ابن كج يجوز للضرورة كطبيب احتج اليه وسجل بعضهم له على ما إذا امت الحاجة اليه ولم يمكن إخراج المريض له غير ظاهر شرح م (قوله فان كان رسولاً خرج اليه الإمام) عبارة قل على الجلال فان امتنع الامن أداها مشافهة تعين خروج الإمام له فان تعذر رتبها وأسمعهامن يخبر الإمام ولو كان طبيباً وجب إخراج المريض اليه محمولاً فان تعذر ردأى الطبيب أو وصف له مرضه وهو خارج ولو بذل الكافر على دخول الحرم ما لا يجب اليه فان أجيب فالعقد فاسد ثم ان وصل المقصد إخراج وثبت المسمى أو دون المقصد في القسط من المسمى وكل عقد فاسد يقطع فيه المسمى إلا هذه لأنه قد استوفى الغرض وليس لمثلها أجرة ف يرجع الى المسمى اه عنائى مع زيادة والحاصل أنه يمكن من دخول الحجاز غير حرم مكة لمصلحة بلا إقامة ولا سكنى ولا يمكن من دخول الحرم مطلقاً اه م د على التحرير (قوله فان مرض فيه) أى في الحرم أى والصورة أنه تعدى ودخل (قوله نبش) ما لم يتقت شرح التحرير وعبارة شرح المنهج نعم ان تهري بعد دفنه ترك اه (قوله ولا يجزى هذا الحكم) لكن يستلزم جعله كحرم مكة كما في م م و قل (قوله ويتضمن) أى يقتضى ويستلزم فاندفع بذلك أن العقد انما يتضمن الأركان الذى تورك به الشارع بكلام البلقينى على المتن ويحتمل أن مراده ان عقد الذمة الذى يتضمن الأركان يستلزم هذه الأربعة من غير اعتراض اه اج (قوله أى الجزية) تفسير للذمة والمشمول صفة للعقد واستدل على ذلك بقوله وقد قال البلقينى الخ وليس مراده بذكر كلام البلقينى الاعتراض على المتن لأن البلقينى عبر بالاشتمال لا بالتضمن (قوله وقد قال البلقينى) أى في تفسير العقد (قوله متضمناً) الأولى أن يقول مشتملاً على غالب الأركان لأنه عبر بالاشتمال لا بالتضمن (قوله لغالب الأركان) أى لأنه لم يذكر المكان (قوله بما) أى بحكم لا يعتقده أى لا يعتقده حله وهو وجوب الجزية عليه والضيافة شيئاً (قوله ويضطر) عطف على لا يعتقده أى ويضطر الى احتمال بعد العقد وقبل انه معطوف على المتنى وهو يعتقده أى ولا يضطر الى احتمال قبل العقد فتحملة بالعقد (قوله فتؤخذ) مفرع على تفسير الصغار بما ذكر (قوله وتفسيره) أى الصغار (قوله ويضرب لهزمته) بكسر اللام والزاى تنبيه لهزمة والجمع لهازم وهل يحرم ضربه أو لا حرره ثم رأيت قل قال وهى حرام ان حصل بها إيذاء والا كرهت وقوله ويضرب الخ أى ضربة واحدة أو ضربتين خلاف في ذلك كما قرره شيئاً (قوله مردود) خبر تفسيره (قوله أشد بطلاناً) أى من دعوى أصل جوازها (قوله في غير العبادات) أى ما فيها فلا يجزى عليهم أحكام الاسلام فلا يقتلون بترك الصلاة ولا يقاتلون بمنع الزكاة وقوله في المعاملات مرتبط بقوله حقوق الأدميين وقوله وغرامة المتلفات معطوف على المعاملات اه (قوله كسرب الخمر)

بالمنع من دخوله بكل حال فان كان رسولاً خرج اليه الإمام بنفسه أو نائبه يسمعه فان مرض فيه أخرجه منه وإن خيف موته فان مات فيه لم يدفن فيه فان دفن فيه نبش وأخرج منه الى الحل لأن بقائه ببقته فيه أشد من دخوله حياً ولا يجزى هذا الحكم في حرم المدينة لاختصاص حرم مكة بالنسبة وثبت أنه صلى الله عليه وسلم أدخل الكفار مسجده وكان ذلك بعد نزول براءة (ويتضمن عقد الذمة) أى الجزية المشتملة على هذه الأركان الخمسة وقد قال البلقينى نفس العقد يشمل الإيجاب والقبول والقدر المتأخوذ والموجب والقابل بفعله متضمناً لغالب الأركان كان ثم بين ما تضمنه بقوله (أربعة أشياء) الأول (أن يؤدوا الجزية عن يد) أى ذلة (وصغار) أى استقار وأشد على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر الى احتمال قاله في الزوائد فتؤخذ برفق كسائر الديون ويكتفى في الصغار المذكور في آيتها أن يجزى عليه الحكم بما لا يعتقده كما فسره الأصحاب بذلك وتفسيره بأن يجلس الآخذ ويقيم الكافر ويأطى رأسه ويحفى ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الآخذ لحية ويضرب لهزمته وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والأذن من الجانبين مردود بأن هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أو وجوبها أشد بطلاناً ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئاً منها (و) الثانى (ان تجزى عليهم أحكام الاسلام) في غير العبادات

من حقوق الأدميين في المعاملات وغرامة المتلفات وكذا ما يعتقدهون تحريمه كالزنا والسرقة دون ما لا يعتقدهونه كسرب الخمر يتأمل

يتأمل فيه فانه حرام عندهم أيضا لانهم مخاطبون بفروع الشريعة كما قرره شيخنا وأقول
 كلام الشارح لا ينافي ذلك لانه نفي اعتقاد التعريم لا التعريم (قوله ونكاح المجوس) أي
 المحارم كما في كلام غيره فيكون فيه حذف المفعول وعبارة شرح المنهج ونكاح مجوس محارم
 (قوله وانما وجب التعرض لذلك) أي لاداء الجزية واجراء أحكام الاسلام عليهم ولم يتقدم
 ذكر ذلك الا أن يقال معلوم من خارج أنه لا بد من ذكره في الصيغة (قوله والاستسلام) عطف
 تفسيراً ومرادف (قوله) أي للمذكور من الجزية والانتقاد لحكم الاسلام (قوله)
 وهذا في حق الرجل) أي محل كون عقد الذمة يستلزم أربعة في حق الرجل المعقود عليه أي
 أتمار وجهه وبنته فلا يتضمن عقد الذمة له في حقهم الأربعة بل يتضمن الثاني منها وهذا من
 الشارح فيه مسامحة لانه يقتضي أن المرأة تترك دين الاسلام بشر وتقبل ما فيه ضرر على
 المسلمين وتقر على ذلك مع انها تمنع منه (قوله فيكفي فيها) أي في عقد النكاح وقوله
 الانتقاد لحكم الاسلام أي التعرض للانتقاد لحكم الاسلام فقط أي دون التعرض للجزية
 لأن الجزية لا تجب عليها ويصور ذلك أي التعرض للانتقاد لحكم الاسلام بأن تكون تابعة
 لزوجها وأما في عقد الجزية (قوله أن لا يذكر والخط) انظر هل هذا الثالث داخل في الثاني
 الظاهر نعم وبعبارة م م وأن لا يذكر والله أو رسوله أو القرآن أو نبيا أو دين الاسلام أو نحوها
 الأباخير فان سبوا الله أو رسوله أو القرآن أو دين الاسلام أو أحد من الأنبياء أو نحوها جهرًا
 بما لا يتدينون به كالطعن في نسبه صلى الله عليه وسلم أو نسبته الى الزنا فان شرط انتقاض
 عهدهم بذلك انتقض والا فلا أما يتدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله وانه ثالث ثلاثة
 فلا انتقاض به مطلقا اه بحروفه وقوله فان شرط انتقاض الخ ولو شرط عليه الانتقاض
 بذلك ثم قتل بمسلم أو برزاه حالة كونه محصنا بمسئلة صار ماله فيأ كما قاله ابن المقرئ لانه حربي
 مقتول تحت يدنا لا يمكن صرفه لا قاربه الذميين لعدم التوارث ولا للحربيين لانا اذا قدونا على
 مالهم أخذناه فيأ وغنيمة وشرط الغنيمة هنا ليس موجودا اه م م (قوله ولا شبهة لهم)
 بخلاف ما اذا كان لهم شبهة كان استعانة بهم البغاة وقالوا أي الكفار ظننا أنهم أي البغاة
 محقون وأن لنا اعادة الحق اه م د (قوله انتقض عهدهم) ويرتب على ذلك أن للامام
 قتالهم بل يجب ولا يجب عليه أن يبلغهم المأمن ولا يختار فيهم رقاً ولا مناً ولا فداء وهذا اذا
 انتقض بقتال فان انتقض بغيره فكما تقدم من عدم تبليغهم المأمن ولكن للامام أن يختار فيهم
 الرق أو المن أو الفداء أو القتل وهذا فيمن انتقض عهده أما ذراريه وزوجته فلا ينتقض
 عهدهم فيقرون ولا يتعرض لهم فان طلبوا دار الحرب أجيب النساء والخناثي دون الصبيان
 والجهانين فيقرون في دار الاسلام الى البلوغ أو الافاقة ثم بعدها ان طلبوا دار الحرب أجيبوا
 (قوله من سقيمهم) أي المسلمين (قوله واطعامهم) أي المسلمين (قوله ومن احداث كنيسة
 وبيعة) وكذا من ترميهم مانع لو لم يعلم هل هو موضوع بحق لاحتمال وضعه بحق ولعل
 من ذلك ما في مصر من سافانه لا يعلم هل هو موضوع بحق لاحتمال أنه كان به متغلب فصول
 على أنه له أولاً اه قل مع زيادة (قوله وبيعة) بكسر الباء للنصارى وجمعها بيع مثل
 سدره وسدر وقوله للرهبان راجع للصومعة جمع راهب وهو عابد النصارى (قوله في بلد

ونكاح المجوس وانما وجب التعرض
 لذلك في الاجاب لان الجزية مع الانتقاد
 والاستسلام كالعوض عن التقرير
 فيجب التعرض له كالثمن في البيع
 والاجرة في الاجارة وهذا في حق الرجل
 وأما المرأة فيكفي فيها الانتقاد لحكم
 الاسلام فقط (و) الثالث (أن لا يذكر
 دين الاسلام الا بخبر) لا عزازه
 فلو خالفوا وطعنوا فيه أو في القرآن
 العظيم أو ذكر وارسول الله صلى الله
 عليه وسلم بما لا يليق بقدره العظيم عزروا
 والأصح أنه ان شرط انتقاض العهد
 بذلك انتقض والا فلا (و) الرابع (ان
 لا يفعلوا ما فيه ضرر للمسلمين) كان
 قاتلوهم ولا شبهة لهم أو امتنعوا
 من اداء الجزية أو من اجراء حكمهم
 الاسلام عليهم فان فعلوا شيئاً من
 ذلك انتقض عهدهم وان لم يشرط
 الامام عليهم الانتقاض به ويمنعون
 أيضاً من سقيمهم خيرا واطعامهم خنزيرا
 أو إصباحهم قولا شركا كقولهم الله
 ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا
 كبيرا ومن اظهروا خنزيرا وناقوس
 وعيد ومق اظهروا خنزيرا أو يفت
 وقياسه اطلاق الناقوس وهو ما يضرب
 به النصارى لاوقات الصلاة اذا اظهروه
 ومن احداث كنيسة وبيعة وصومعة
 للرهبان وبنت نار للمجوس في بلد

أحدثناه) أي وجدت عمارته من المسلمين بعد استيلائهم على محله كافي قل (قوله كبغداد والقاهرة) والبصرة والكوفة لأن بغداد بناها أبو جعفر المنصور سنة أربعين ومائة والقاهرة بناها المعز في سنة تسع وأثمان وخمسين وثلاثمائة والبصرة بناها عتبة بن غزوان سنة سبع عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه والكوفة بناها عتبة المذكور بعد هابسنتين في خلافة عثمان رضي الله عنه والصلح على أحداث ذلك باطل والكنيسة معبد اليهود والبيعة معبد النصارى وقد أنه كس العرف فيها والكلام هنا وفيما يأتي فيما ليس يجوز نزول المارة بأن كانت للتعبد ولومع غيره على المعتقد أما التي لنزول المارة ولومعهم فيجوز كما قاله الرحاني (قوله والقاهرة) وهي مصرنا الآن لأنها وإن لم تكن موجودة حال الفتح فإرضها المنسوبة إليها للغنائم قسبت لها أحكام ما كان موجودا حال الفتح وبه يعلم وجوب هدم ما في مصرنا ومصر القديمة من الكنائس الموجودة اه شيخنا وفي سم على المنهج لا يجوز لنا دخولها إلا بأذنهم وإن كان فيها تصوير حرمة قطعها وكذا كل بيت فيه صورة اه من عش على م ر ومقتضى وجوب هدمها جواز دخولها بلا إذن منهم ويحسب كحل كلامه على ما إذا جاز لهم أحداثها وانظر ما ذكره ع ش من وجوب الهدم مع ما ذكره قل من جواز الإبقاء (قوله أو أسلم أهله عليه) أي حال كونهم مستعيلين ومتغلبين عليه بأن كان من غير قتال ولا صلح اه حج ويجوز جعل على المصاحبة أي أو أسلم أهله معه أي مصاحبين له وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه سم على حج (قوله كالمدينة) قال م ر في شرحه وقول بعض الشراح كالمدينة محل وقعة لأنهم من الجزار وهم ينعون من سكانها مطلقا كما مر أي فضلا عن الأحداث ويجاب بأن قوله كالمدينة مثال لما أسلم أهله عليه فقط أي فهو مجرد مثال بقطع النظر عن المحل اه وعبارة الشيخ سلطان على المنهج قال ابن حجر في آخر كتاب السير وقتحت مصر عنوة وقيل صلحا وهو مقتضى نص الام في الوصية وحله الأولون على أن المقطوح صلحا هي نفسها لا غير وانما بقيت الكنائس به القوة القول بأنها وجب جميع اقليمها فتح صلحا ولا احتمال أنها كانت خارجة عنها ثم اتصلت بها وفيه نظر لأن الكنائس موجودة بها وباقليمها فلا يتصور حينئذ لا القول بأن الكل صلح الآن يجاب بأنهم راعوا في إبقائها قوة الخلاف كما تقرر انتهت بحجرونها ومقتضى كونها قحت عنوة أن الأرض للغنائم فقتع الكفار من أحداث الكنائس فيها ومن أعادتها إذا هدمت وقيل أنها قحت عنوة وقتحت قراها صلحا والكنائس الموجودة الآن فيها يحتمل أنها كانت موجودة قبل البناء بها فلما بنيت اتصلت بها الابنية (قوله في الاسلام) أي في ديار الاسلام (قوله عنوة) أي قهرا (قوله كصر) أي على الصحيح ومن ثم أفق ابن عبد السلام بهدم ما بقرافتها من الابنية لأن عمرو بن العاص وقفها بأمر عمر رضي الله عنه على مولى المسلمين لما طلبوا شراءها إذ لو قحت صلحا كانت لهم واحتمال شرط الأرض لنا خلاف الأصل اه حج زى والمراد مصر القديمة ومثلها في الحكم المذكور مصرنا الآن اه ع ش (قوله كانت فيه) أي في البلد التي قحت عنوة وقوله لم ير أي لأن المسلمين صلحوها الخ (قوله جاز) والحاصل أنه ليس لهم الأحداث

أحدثناه كبغداد والقاهرة أو أسلم أهله عليه كالمدينة الشريفة واليمن لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تبني كنيسة في الاسلام ولا أحداث ذلك معصية فلا يجوز في دار الاسلام فإن بنا ذلك هدم سواء أشرط عليهم أم لا ولا يجحدون ذلك في بلدة عليهم أم لا ولا يجحدون ذلك في بلدة قحت عنوة كصر واصبهان لأن المسلمين صلحوها بالاستيلاء فقتنع جعلها كنيسة وكما لا يجوز أحداثها لا يجوز أعادتها إذا انتهت ولا يقرون على كنيسة كانت فيه لما مر ولو قحتنا البلد صلحا فكيف المقتضى بشرط كون الأرض لنا بشرط أسكانهم فيها بخراج وإبقاء الكنائس أو أحداثها جاز لأنه إذا جاز الصلح على أن كل البلد لهم فعلى بعضه أولى فلو أطلق الصلح لهم فعلى بعضه الكنائس ولا عده ولم يذكر فيه إبقاء الكنائس ما فيها فالاصح المنع من إبقائها فيهدم ما فيها من الكنائس لأن إطلاق اللفظ يقتضى ضرورة جميع البلد لنا وبشرط الأرض لهم ويؤدون خراجها قررت كائنتهم لأنهم ملكهم ولهم الأحداث في الاصح

الافى صورتين اذا قمت صلحا على انهم مطلقا اولنا وشرطوا علينا الاحداث بخلاف ما فتح
عنوة او صلحا مطلقا او بشرط انها ناولم بشرطوا الاحداث اه وهل يشترط صحة الصلح
مع شرط الاحداث ببيان ما يحدثونه من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو يكتفى
الاطراق فيه نظروا الذي ينبغي الصحة مع الاطلاق ويحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك
البلد ويختلف بالكبر والصغر اه ع ش على م ر واذا شرط الابقاء فلهم الترميم ولو بآلة
جديدة ولهم تطيينها من داخل وخارج فلا يمنعون من ذلك وان كان لا يجوز فعله حتى
بالنسبة لهم لانهم مخاطبون بالقرع ومن أجل كونه معصية حتى في حقهم أفتى
السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا للمسلم اعانتهم عليه ولا ايجار نفسه للعمل فيه
كما ذكره س ل وقوله ولو بآلة جديدة قال سم على ج اى مع تعذر فعل ذلك بالقديمة
وحدها ثم قال بعد ذلك وفي الروض وشرحه ولهم عمارة ع ترميم كنائس جوز ابقاها
اذا استهدمت فترمم عاتهم لا بآلات جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح
الوجيز واقتضى كلامه الاتفاق عليه أنها ترمم بآلات جديدة قال في الاصل ولا يجب اخفازها
فيجوز تطيينها من داخل وخارج لاحداثها ولو انهدمت الكنائس المبقاة ولو بهدمهم لها
تعدى اخلاف الفارقى أعادوها وليس لهم توسيعها اه بحروفه (قوله من رفع بناء لهم) أى
احداث ذلك فان ملك ذى دارا عالية فلا يكف هدمها بل يمنع هو وأولاده من الإشراف
على المسلمين ومن صعد سطحها بلا تحجير ولو انهدمت هذه الدار فلهم اعادة بناها لرفع ومساواة
ولو بنى دارا عالية أو مساوية ثم باعها المسلم سقط الهدم كما لو غصب أرضا وبنى فيها ثم باعها
فانه لا يسقط الهدم بخلاف ما لو أسلم بعد البناء فانه يبقى ترغيبه في الاسلام اه زى وقوله فانه
يبقى ضعيف وعبرة م ر والاوجه بقاؤه لو أسلم قبل هدمه ترغيبه في الاسلام وأفتى الوالدرجه
الله بخلافه اه قال لشورى فان ساءوا هم فيه هدم القدر الممنوع اه ويمنعون من الرفع
وان خافوا شوقا يقصدونهم كما في شرح م ر ومثله شرح ج قال سم عليه بل ظاهره
ولا لحوف القتل ونحوه نعم ان تعين الرفع طريقا في دفع القتل أو نحوه لم يبعد الجواز لم يمكن
الاحتراز عنه الا بالانتقال الى بلد أخرى فهل يكلف الانتقال وان شق حيا ومعنى لفارقة
المأوى أو لاقية نظرا اه (قوله على بناء جار لهم مسلم) محل المنع ان كان بناء المسلم مما يعتاد
في السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيه اتمالانه لا يتم بناءه أو لانه هدمه الى أن صار كذلك لم يمنع
الذى من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى الذى عطله المسلم باختياره أو تعطل عليه
باعساره اه خط ولولا صقت دار الذى دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب
عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لانه لا جارفه كما في شرح م ر (قوله
لحق الدين) عبارة غيره لحق الله وعبارة المنهج لحق الاسلام اه ولذلك لا يسقط هدمه بوقفه
ولا يبيعه لكافر مطلقا ولا للمسلم وان حكم حاكم بمنع هدمه على المعتمد كما لو غصب أرضا وبنى فيها
ثم باعها فانه لا يسقط الهدم (قوله لالحض حق الدار) كذا في خط المؤلف والذي في شرح
الروض لالحض حق الجار وهو واضح اه مر حوى (قوله بمحلة) عبارة المصباح والمحل
بفتح الحاء والكسر لغة حكاه ابن القطاع موضع الحلول والمحل بالكسر الاحلال والمحلة

و يمنعون وجوبا من رفع بناء لهم على
بناء جار لهم مسلم لخبر الاسلام يعا
ولا يعلى عليه ولا يطلع على عوراتنا
ولا فرق بين أن يرضى الجار بذلك أم لا
لان المنع من ذلك لحق الدين لا للحض
حق الدار والاصح المنع من المساواة
أيضا فان كانوا بمحلة منفصلة عن
المسلمين كطرف من البلدة يمنعوا من
رفع البناء

(ويعرفون) بضم حرف المضارعة مع تشديد الراء المفتوحة على البناء للمفعول أى نعرفهم ونأمرهم أى أهل الذمة المكلفون في دار الاسلام وجوباً أنهم يتميزون عن المسلمين (بليس الغيار) بكسر الميم وان لم يشترط عليهم وهو أن يخط كل منهم من ذكر أو غيره بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف على ثوبه الظاهر ما يخالف لونه لون ثوبه ويلبسه وذلك للتمييز ولأن عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم على تغيير ثوبهم بمحض من الصحابة كما رواه البيهقي فان قيل لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا يهود المدينة أوجب بانهم كانوا قليلين معروفين فلما كثروا في زمن الصحابة رضى الله عنهم وخافوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا الى تمييزهم والقائم بديل ونحوه كالخياطة والاولى باليهود الاصفر وبالنصارى الازرق والاكهـ وبقال له الرمادى وبالجوس الاحمر والاسود (وشد الزنار) أى ويؤمرون بذلك أيضاً وهو بضم المعجمة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب لأن عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم عليه كما رواه البيهقي هذا في الرجل أما المرأة فتشد تحت الازار كما صرح به في التنبيه وحكاه الراغب عن التهذيب وغيره لکن مع ظهور بعضه حتى يحصل به فائدة قال الماوردي

بالفتح المكان الذي ينزل فيه القوم اه عـش على مـر وفي شرح مـر والاوجه ان الجار هنا أهل محله كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره ويحتمل أنه يلحق بما عـش في الوصية لانه قد لا يعاود على أهل محله ويعاود على ملاصقه من محله أخرى نعم في هذه الحالة لا بد من مراعاة ملاصقه وان لم يكن من محله اه قال عـش عليه قوله والاوجه أن المراد بالجار هنا أهل محله أى فإزاد على أهل محله لا يمنع من مساواة بناءه له أو رفعه عليه ولو لم يصل للاربعةين دارا اه كلامه قال الجلال البلقيني ولو كان جاره مسجداً أو وقفاً على جهة عامة أو على معين فالظاهر أنه كذلك اه ووقع السؤال عما لو اشترك مسلم وذى فـي بناء وجار لهما مسلم هل يهدم أولاً والجواب أن المنهج أنه يهدم لانه صدق عليه أنه اعلاء بناء ذى على جاره المسلم وأنه لا ضمان على الذى بنقضه آله المسلم وتلفها بالهدم وان كان الهدم بسببه كذا فى مـم على ابن حجر اه (قوله ويعرفون) عبارة المنهج وأمرهم بغير الخ أى ولزمنا أمرهم أى ان الامام أو نائبه يلزمه أن يأمرهم بما يتميزون به بشرط التكليف وأن يكونوا بدار لاسلام والا فلا يجب على الامام وقوله ولزمنا أمرهم أى من دخل دارنا منهم ولو برسالة أو تجارة وان قصرت مدة اختلاطه مـر في شرحه (قوله أى أهل) تفسير للواو في يعرفون لـ بن قوله أنهم يتميزون ر بما يقتضى أنه تفسير لضمير يأمرهم فيكون منصوباً والمكلفون نعت مقطوع (قوله يهود المدينة) أى يهود ما حوالى المدينة من غير الجبال لأن المدينة أسلم أهلها عليها فلم يبق بها يهود زمن الصحابة فاحتج بذلك التاويل أو أن ذلك كان قبل تحريم دخولهم الجبال (قوله والاولى باليهود الاصفر) هذا هو المعتاد في كل بعد الازمنة المتقدمة فلا يرد كون الاصفر كان زى الانصار وزى الملائكة يوم بدر وكانهم انما آثروهم به لغلبة الصفرة فى ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد قلوبهم ولو أرادوا التمييز بغير المعتاد منعوا خشية الالتباس وتوهم شبهة خرجت بخالف لون خفيها ومثلها الخنثى شرح مـر قال الرشيدى عليه أى بأن يكونا بلونين كل منهما بلون اه (قوله الزنار) بوزن تفاح ويجمع على زنائر والواو يصح أن تكون على باهم أو يكون الجمع بينهما لالتأكيد ويصح أن تكون بمعنى أولان المقصود حصول التمييز وهو حاصل بأحدهما وعبارة المنهج وشرحه أو زنار بضم الزاى وهو خيط غليظ فيه ألوان تشد في الوسط فوق الثياب بجمع الغيار مع الزنار تأكيد ومبالغة في الشهرة والتمييز وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فتعبرى بأولى من تعبيرة بالواو اه وقوله بجمع الغيار مع الزنار أى في عبارة أصله أو فيما يفعل بهم (قوله خيط غليظ) فيه ألوان شرح المنهج (قوله فوق الثياب) أى للذكور ويمتنع ابداله بخوم منديل أو منطقة ولا يمنعون من لبس نحو دياج وطيلسان واعلم أنهم يمتنعون أيضاً من اظهار عيـلهم وـ كما من نحو لطم ونوح وقراءة نحو تورااة وانجيل ولو بكأسمهم ولا يمتنعون مما يتدينون به من غير ما ذكر كفطر رمضان وان حرم عليهم من حيث تكليفهم بالفروع ولذلك حرم بيع المفطرات لهم فيه لمن علم ولو بالنظر أنهم يعاطونهم انهار الانداعانة على معصية قوية على الدلالة بالتأون بالدين وبذلك فارقت دخولهم المساجد اه قل على الجلال (قوله أما المرأة فتشد تحت الازار الخ) رده ابن حجر بأن فيه تشبيهاً بما يخص عادة الرجال وقد يقال جعله تحت الازار لا يستلزم أن يكون

على الوجه المختص بالرجال كما في سم عليه فراجعده (قوله فيه) أي في الزنار (قوله بمنطقة)
 أي تجعل في الوسط وكذا منديل يجعل على الوسط (قوله فيه مسلمون) وتمنع ذقينة من حمام
 به مسلمة ترى منها ما لا يبدو وعند المهنة فلولا تمتع الذميسة حرم على المسلمة الدخول معها حيث
 ترتب عليه ما ذكره حرم على زوجها أيضا تكتينها من الدخول كما في عثم على م ر (قوله
 خاتم حديد) بفتح التاء لا غير ويقال فيه ختم وخاتم وأما خاتم النبين فيجوز فيه الفتح والكسر
 اه برماوى (قوله أو رصاص) بفتح الراء المهملة وكسر هاء من لحن العلم اه برماوى
 (قوله والخاتم طوق) ليس هذا متعينا بل يصح إبقاء الخاتم على حقيقته (قوله بل يكنى
 بعضها) ومن البعض في هذا الزمان العمامة المعتادة لهم الآن وهل يحرم على غيرهم
 من المسلمين لبس العمامة المعتادة لهم وإن جعل عليه علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة يضاء
 مثلاً أم لا لأن فعل ما ذكر يخرج به القاعل عن زى الكفار فيه نظاراً والأقرب الأول لأن هذه
 العلامة لا يهتدى فيها التمييز عن غيره حيث كانت العمامة المذكورة من زى الكفار خاصة
 ينبغي أن مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور اليهودي مثلاً على سبيل
 التحذير فيعزى فاعل ذلك اه عثم على م ر (قوله لفعله المسلمين) جمع فاعل كفاً في
 وفسقة وكافر وكفرة وفاجر وجفرة (قوله كنيسة) راجع لفعله والصلب للسياغ (قوله
 وأما نسج الخ) تقدم أن الزنار خيط غليظ يشد في الوسط وحينئذ فامعنى نسجه شيخنا العشماوى
 * (فرع) * قال في العباب ولا يمنع ذى لبس حرير ونعم ما وقطيلسا وأطارا في رمضان
 اه وعدم منعه من الإفطار لا ينافى حرمة عليه فإنه مكلف بفروع الشريعة ومن ثم أفتى شيخنا
 م ر رحمه الله بأنه يحرم على المسلم أن يسقى الذى في رمضان بعوض أو غيره لأن في ذلك إغانة
 على معصية لكن يشكك عليه أنه يجوز له الأذن في دخول مسجد وأن كان صلياً إلا أن يفرق
 بأن جهة الفطر أشد وبأنه أدل على التهاون بالدين اه م ر (قوله ويمنعون من ركوب
 الخيل) ظاهره ولو انفردوا بقريته في غير دارنا وبجث الزركشى ترجيح الجواز بالباء
 كذا في حل وعم قل في حاشية الجلال فقال ولو في محله انفردوا بها وقيد البرماوى المنع
 بكونهم يلاذوا وعبرة الزبادة ونقل الشيخان وغيرهما وبجهيز بلا ترجيح في منعهم ركوب
 الخيل إذا انفردوا بقريته في غير دارنا أحدهما لا كظاهر النحر والثاني نعم خوفاً من أن
 يتقوا به على المسلمين قال الزركشى ويشبهه ترجيح الجواز كما في نظيره من البناء اه بحروقه
 وبجث الأذرى جواز ركوبهم الخيل النفيسة فمن قتال استعناهم فيه اه م ر وقوله
 ومن رباط الخيل أى حبسها (قوله بأعدادها لأعدائه) أى فلا يبعدها أعداؤه بأن يمنعوا
 منها (قوله في نواصيها الخير) أى فنبقى أن يختص بركوبها من فيه خير وهم المسلمون
 ولا تناسب أهل الكفر (قوله وهو ما عليه الجمهور) وقال الشيخ أبو محمد الجوينى يمنعون
 من الشريفة دون البراذين الخسيسة اه دميرى (قوله والبغال ولوقيسة) قال بعض
 أرباب الحواشى ما لم تصر من كمال العلماء كما في رماتها والامنعوا منها اه لكن في شرح م ر
 ما يخالفه حيث قال بعد قوله المنهاج لا يجوز وبغال نفيسة لحسنتها ولا اعتبار بطر وعزة البغال
 في بعض البلاد على أنهم يفارقون من اعتاد ركوبها من الأعيان بمئة ركوبهم التي فيها غاية

ويستوى فيه سائر الألوان قال
 في أصل الروضة وليس لهم إبداله
 بمنطقة ومنديل ونحوهما والجمع بين
 الغيار والزنار أولى وليس بواجب ومن
 لبس منهم قلتسوة يميزها عن قلانسنا
 بعلامة فيها وإذا دخل الذى تجزأ
 جاما فيه مسلمون أو تجزأ عن ثيابه بين
 المسلمين في غير حمام بجعل وجوبا
 في عنقه خاتم حديد أو رصاص أو نحو
 ذلك فلا يجعله من ذهب ولا فضة قال
 الزركشى والخاتم طوق يكون في العنق
 قال الأذرى ويجب القطع بمنعهم من
 التشبيه بلباس أهل العلم والقضاة
 ونحوهم لما في ذلك من التعاطف قال
 الماوردى ويمنعون من التخت بالذهب
 والفضة لما فيه من الطاول والمباهاة
 وتجمل المرأة خفها الوين ولا يشترط
 التمييز بكل هذه الوجوه بل يكنى بعضها
 قال الحلبي ولا ينبغي لفعله المسلمين
 وصياغهم أن يعملوا للمشركين كنيسة
 أو صابيا وأما نسج الزنار فلا بأس به
 لأن فيها صغارا لهم (ويمنعون) أى
 الذكور المكفون في بلاد المسلمين
 وجوبا (من ركوب الخيل) لقوله
 تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو
 الله وعدوكم فأمر أولياءه بإعدادها
 لأعدائه ولما في التحصين من
 حديث عروة البارقي الخيل مع قود
 في نواصيها الخير إلى يوم القيامة
 * (تنبيه) * ظاهر كلامه أنه لا فرق
 في منع ركوب الخيل بين النفيس منها
 والخسيس وهو ما عليه الجمهور بخلاف
 الحير والبغال ولوقيسة لأنها في نفسها
 خسيسة وإن كان أكثر أعيان الناس
 يركبونها

تخبرهم واذلالهم كما قال ويركبها عرضا الخ وقال ع ش يمنعون من ركوب البغال النفيسة
 لامها صارت الآن مركوب العلماء والقضاة اه ونقله عنه البرماوى (قوله با كاف)
 هو البرذعة أو ماتحتها (قوله وركاب خشب) كيف هذا مع أنهم يركبون عرضا وأجيب
 بأن هذا باقى على القول المفصل الا ترى (قوله لاحديد ونحوه) فيحرم تمكينهم من ذلك
 لمن قدر عليه من المسلمين برماوى (قوله ولا سرج) بضم السين والراء المهملتين ويرد عليه
 أن السرج تكون للخيل وقد علمت أنهم يمنعون من ركوبها فلا فائدة في قوله ولا سرج وبجواب
 بأن المراد منعهم من السرج فيما يمكنون من ركوبه من الخيل وهو البراذين فانها نوع منها
 اه (قوله الى مسافة قريبة) أى فيركبون عرضا وقوله أو بعيدة فيركبون على العادة
 وهو خلاف الراجح فيركب عرضا حتى في المسافة البعيدة على المعتد كما قرره شيخنا العسماوى
 (قوله ومن اللجم) جمع لجام (قوله أما النساء) مفهوم قوله المكفون (قوله من
 خدمة الملوكة والامراء) أى خدمة تؤدى الى تعظيمهم كاستخدامهم في المناصب المحوجة
 الى تردد الناس اليهم وينبغي أن المراد بالامراء كل من له تصرف في أمر عام يقتضى
 تردد الناس عليه كمنظار الاوقاف الكبيرة وكشايخ الاسواق ونحوهما وأن محل الامتناع
 ما لم تدع ضرورة الى استخدامه بأن لا يقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال ع ش على م ر
 (قوله الى أضييق) أى أعسر أى المحل الذى يعسر المشى فيه أى فيحرم إثارة همهم ان قصد
 تعظيمهم ولا يمشون الا أفرادا متفرقين أى يمنعون وجوبا كفى ع ش على م ر قال م ر فى شرحه
 ويلجأ وجوبا عند ازدحام المسلمين بطريق الى أضييق الطريق لا مره صلى الله عليه وسلم الخ
 ثم قال واءلم أن مقتضى تعبيرهم بالوجوب أخذ من الخبر أنه يحرم على المسلم عند اجتماعهما
 فى طريق إثارة به واسعه لـ كن يظهر أن محله حيث قصد بذلك تعظيمه أو عده العرف تعظيما له
 والالم يحرم ولا يتوهم أن هذا من حقوق الاسلام فلا يتأثر برضا المسلم كالتعليمة كوضوح
 الفرق لدوام ضرر ذلك دون هذا فلا ضرر لثمن سلناه فهو يقتضى بجلا اه (قوله بحيث)
 تقيد (قوله لا يقعون) أى الكفار (قوله لا تبدوا) وكذا رد السلام لا يجوز قال
 النووي فى الاذكار وأما أهل النعمة فاختلف أصحابنا فيهم فقطع الا كثرون بأنه لا يجوز
 ابتداؤهم بالسلام وقال آخرون ليس هو مجرام بل مكروه فان سلوا على مسلم قال فى الرد
 وعليكم ولا يزيد على هذا قال المتولى ولو سلم على رجل ظنه مسلما فبان كافرا يستحب أن يسترد
 سلامه فيقول له رد على سلامي والغرض من ذلك أن يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة
 ولو أراد تحية ذمى فعلها بغير السلام بأن يقول هذا لك الله أو أئتم الله صباحك وهذا لا بأس به
 اذا احتاج اليه فيقول صبحت بالخير أو بالسعادة أو بالعافية أو صحتك الله بالسرور أو بالسعادة
 والنعمة أو بالمسرة أو ما أشبه ذلك وأما اذا لم يحتج اليه فالأختيار أن لا يقول شيئا فان ذلك
 تبسط له وائتناس واطهار ضرورة ودون نحن مأمورون بالاغلاط عليهم ومنهون عن ودعهم
 فلا يظهره واذ امر على جماعة فيهم مسلمون أو مسلم وكفار فالسنة أن يسلم عليهم ويقصد المسلمين
 أو المسلم واذا كتب كتابا الى مشرك وكتب فيه سلاما أو نحوه فينبغى أن يكتب ما روى فى صحيح
 البخارى ومسلم فى حديث أبي سفيان فى قصة هرقى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب

ويركب با كاف وركاب خشب
 لاحديد ونحوه ولا سرج اتباعا لكتاب
 عمر رضى الله عنه والمعنى فيه أن
 يميزوا عن المسلمين ويركب عرضا
 بأن يجعل رجله من جانب واحد
 ويظهره من جانب آخر قال الرافعى
 ويحسن أن يتوسط فيفرق بين أن يركب
 الى مسافة قريبة من البلد أو بعيدة
 وهو ظاهر ويمنع من حمل السلاح ومن
 اللجم المزينة بالنقدين أما النساء
 والصدان ونحوه ما فلا يمنعون من
 ذلك كما لا يجزى عليهم قال ابن الصلاح
 وينبغي منعهم من خدمة الملوكة والامراء
 كما يمنعون من ركوب الخيل (ويجبون)
 عند درجة المسلمين (الى أضييق الطريق)
 بحيث لا يقعون فى وهدة ولا يصددهم
 جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبدوا
 اليهود ولا النصارى بالسلام واذا القيم
 أحدهم فى طريق فاضطروهم الى
 أضيقه أما اذا خلت الطريق عن الزجة
 فلا حرج قال فى الحاوى ولا يمشون فى مجلس
 الا أفرادا متفرقين ولا يوقرون فى مجلس
 فيه مسلم لان الله تعالى أذلهم والظاهر
 كما قاله الاذرى تحريم ذلك

من محمد عبد الله ورسوله الذي هو رقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى واعلم أن
أصحابنا اختلفوا في عبادة الذي فاستحبها جماعة ومنعها جماعة وذكر الشاشي الاختلاف
ثم قال الصواب عندي أن يقال عبادة الكافر في الجملة والقربة فيها موقوفة على نوع حرمة
يقترن به من جوارأ وقربة وهذا الذي ذكره الشاشي حسن وينبغي لعائد الذي أن يرغبه
في الاسلام وبين له محاسنه ويحرم عليه ويحرمه على معاجلة قبل أن يصير الى حال لا تنفعه فيها
نوبته وان دعاه دعاه بالهداية ونحوها وأما المبتدع ومن اقترف ذنبا عظيما ولم يقب منه فينبغي
أن لا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام كذا قاله البخاري وغيره من العلماء فان اضطر الى السلام
على الطلبة بأن دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة في دينه أو دنياه أو غيرهما ان لم يسلم عليهم قال
الامام أبو بكر بن العربي قال العلماء يسلم وينوي أن السلام اسم من أسماء الله المعنى الله عليكم
وقيب اه وفيه كلام طويل ينبغي الوقوف عليه فراجع (قوله فاضطروهم) كذا في خط
المؤلف والذي في شرح الروض فاضطروه بالافراد وهو المناسب للتعبير بأحدهم من حوى
(قوله تحرم مودة الكافر) أي المحبة والميل بالقلب وأما المخالطة الظاهرية فمكرهه وعبارة
شرح م ر وتحرم موادتهم وهو الميل القلبي لا من حيث الكفر والا كانت كفرا وسواء
في ذلك أ كانت لاصل أو فرع أم غيرهما وتكره مخالطته ظاهرا ولو بمهاداة فيما يظهر
مالم يرج اسلامه ويلحق به مالهو كان بينهما نحو رحم أو جوار اه وقوله مالم يرج اسلامه أي
أو يرجو منه نفعاً أو دفع شر لا يقوم غيره فيه مقامه كان قوض اليه عملا يعلم أنه ينفعه فيه
ويخلص أو قصد بذلك دفع ضرر عنه وألحق بالكافر فيما مر من الحرمة والكره القاسق
ويجوز جل الحرمة على ميل مع ايتاس له أخذ من قولهم يحرم الجلوس مع الفساق ايتاسا
لهم أما معاشرتهم لدفع ضرر يحصل منهم أو جلب نفع فلا حرمة فيه اه ع ش على م ر (قوله
الميل القلبي) ظاهره أن الميل اليه بالقلب حرام وان كان سببه ما يصل اليه من الاحسان أو دفع
مضرة وينبغي تفصيل ذلك بما اذا طلب حصول الميل بالاسترسال في أسباب المحبة الى حصولها
بقلبه والا فالامور الضرورية لا تدخل تحت حد التكليف وتقدير حصولها ينبغي السعي
في دفعها ما أمكن فان لم يمكن دفعها لم يواظب عليها ع ش على م ر (قوله الاساءة الخ) أي
والاحسان الذي منه المودة يجلب المحبة (قوله وحليته) أي صفته (قوله ويتعرض لسنه)
تفسير لقوله وحليته (قوله ليعرفه) أي ليخبره وقوله عن أي الذي مات (قوله فيجوز جعله
عريفا) الا خصر أن يقول فيجوز كونه كافرا * (خاتمة) * نقل الأذري عن بعض حنابلة
عصره أنه أفتى بمنع اليهود والنصارى من التسمية بمحمد وأجدوا بى بكر وعمر والحسن والحسين
ونحوها وأن بعض الشافعية تبعه ثم قال الأذري ولا أدري من أين لهم ذلك وان كانت
النفوس تميل الى المنع من الأولين خوف السب والسخرية وأما غير ذلك من الاسماء فلا أدري
له وجهها نعم روى أن عمر بنى نصارى الشام أن يكتبوا بكنى المسلمين ويقوى ذلك فيما تضمن
مدحا كلى الفضل والمحاسن والمكارم فان دلت قرينة على نحو اسهزاء واستخفاف بنا منعوا
فان سموا أولادهم فلا لقضاء العادة بأن الانسان لا يسمى ولده الا بما يحب اه مناوى على
الجامع وذكره الشبرا ملى اه

قوله واعلم الى آخر القولة كتب عليه
بها من نسخة المؤلف ليس من التعبير
اه

* (خاتمة) * تحرم مودة الكافر
لقوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله
واليوم الآخر يوادون من حاد الله
ورسوله فان قيل قد مر في باب الوثنية
أن مخالطة الكفار مكروهة
أجيب بأن المخالطة ترجع الى الظاهر
والمودة الى الميل القلبي فان قيل الميل
القلبي لا اختيار للشخص فيه أجيب
بأنه كان دفعه بقطع أسباب المودة التي
يشأ منها ميل القلب كما قيل ان الاساءة
تقطع عروق المحبة والاولى للامام
أن يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقد
له ودينه وحليته ويتعرض لسنه أهو
شيخ أم شاب ويصف أعضائه الظاهرة
من وجهه وحليته وحاجبيه وعينيه
وشفتيه وأنفه واسنانه وآثار وجهه
ان كان فيه آثار ولونه من سمرة أو شقرة
وغيرهما ويجعل لكل من طوائفهم
عريفا مسلما يضبطهم ليعرفه عن مات
أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم
وأما من يحضرهم ليؤدى كل منهم
الجزية أو يشتكى الى الامام من تعدي
عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عريفا
لذلك ولو كان كافرا وانما اشترط اسلامه
في الغرض الاول لان الكافر لا يعتد
خبره

* (كتاب الصيد) * مصدر صنادي صيد ثم أطلق الصيد على الصيد قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (والذبايح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة ولما كان الصيد مصدرا أفرد المصنف (٢٥٤) وجمع الذبايح لأنها تكون بالسكين أو السهم أو الجوارح والأصل في ذلك قوله تعالى

(كتاب الصيد والذبايح)

أى ما يحل منها وما لا يحل (قوله على الصيد) وهو الحيوان وإنما أول باسم المفعول ليناسب الذبايح ولاجل قوله أن قدر عليه الخ قل (قوله ولما كان الصيد مصدرا) لا يتأني كونه بمعنى الصيد لأن كلامه هنا بالنظر لاصلة فلا يعترض بأنه بمعنى الصيد في كلامه (قوله فاصطادوا) والأمر بالاصطياد يقتضى حل الصيد والأمر فيه للإباحة وقوله الأماذ كيت مستثنى من المحرمات في الآية أى من بعضها وهو الأربعة الأخيرة فيقيد حل المذكبات شوبرى (قوله هنا) وجهه أن الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة فرض عين وطلب الحلال أى معرفته فرض عين فتناسب ضم فرض العين إلى فرض العين زى وعبرة قل على الجلال ذكره هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالاصطياد المشابه للاكتساب بالغزو وذكره في الروضة وغيرها عقب ربع العبادات لأنه عبادة (قوله قال ابن قاسم) أى الغزى لأن العبادى تليد للخطيب (قوله فرض عين) أى والعبادة فرض عين كالصلاة والصوم والزكاة (قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر) وهو الاندبايح الذى هو أثر الفعل الحاصل في المذبوح وإنما فسر بهذا لفارق الذبيح الذى هو أحد الأركان لتلايلهم اتحاد الجزء والكل رشيدى والمراد بكونهم أركاناً أنه لا بد لتحقيقه منها أو الألفيس واحد منها جزأ منه عش (قوله وما قدر) هذا هو الركن الأول وقوله أى ذبيحة مراده ما يشمل النحر وقوله في حلقه أى في صورة الذبيح وقوله ولبيته أى في صورة النحر كما في الأبل والواو بمعنى أو (قوله والثاني) جعله ثانياً باعتبار تفصيل الأركان في المتن وإن كان ثالثاً في الأجمال عند ذكر الأركان (قوله وهو الذبيح والذبيح) واجع للأول والثاني على اللف والتشتر المرتب (قوله قصد) أى قصد العين أو الجنس بالفعل شرح المنهج فلما جال بسيفه فأصاب مذبوح صيداً وأرسل سهمه في ظلة راجحاً صيداً فقتله حرم سم وعبرة حل أى قصد العين وإن أخطأ في ظنه أو الجنس أى الحقيقة الصادقة بالكل من الأفراد وبعضها وإن أخطأ في الإصابة اهـ * (فرع) * وقع السؤال في الدرر عما لو صال عليه حيوان ما كول فضربه بسيف فقطع رأسه هل يحل أو لافيه نظروا الظاهر الأول لأن قصد الذبيح لا يشترط وإنما يشترط قصد الفعل وقد وجد بل ويتبع أن مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير عنقه ككيدته مثلاً بجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لأنه غير مقدور عليه اهـ عش على مـ (قوله وغابت عنه) أى قبل جرحه أما لو بلغ منه مبلغ الذبيح وهو يراه ثم غاب عنه ثم وجد ميتاً حل قطعاً لأنه قد صار مذكى عند مشاهدته فلم يحرم ما حدث بعده وعبرة المنهاج وغاب وهى أولى (قوله هو ما عليه الجمهور) معتمد (قوله غلباً) بالذاهـ مد (قوله فأصاب غيرها) أى ولو من غير الجنس اهـ زى لأن القصد وقع في الجلالة (قوله ولا اعتبار بظنه) اعلم أن الصور ثلاثة لأنه إما أن يخطئ في الظن فقط أو في الإصابة فقط أو فيهما فإما أن يخطئ في الظن فقط أو في الإصابة فقط فهو حلال وقد ذكرهما الشارح أما إذا أخطأ فيهما فإن كان ظناً للمحرم فلا يحل وإن كان ظناً للحلال فيحل فالحطأ فيهما فيه صورتان وقد ذكرهما مـ ل بقوله ولو قصد وأخطأ في الظن والإصابة معا كن رمى صيداً ظنه حجراً أو خنزيراً فأصاب صيداً غيره حرم لأنه قصد محرم ما فلا يستفيد الحل

وإذا حلت فاصطادوا وقوله تعالى الأماذ كيت وقوله تعالى أحل لكم الطيبات والمذكى من الطيبات * (تنبيه) * ذكر المصنف كالمنهاج وأكثر الأصحاب هذا الكتاب وما بعده هنا وفاً للمزنى وخالف في الروضة فذكره آخر ربع العبادات تبعاً لطائفة من الأصحاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم ولعل وجهه الاتساع أن طلب الحلال فرض عين انتهى وأركان الذبيح بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة ذبيح وآلة وذبيح وذابيح وقد شرع في بيان ذلك فقال (وما قدر) يضم القاف على البناء للمفعول (على ذكاه) بالمعنى أى ذبيحة من الحيوان المأكول (فذكاه) استقلالاً (في حلقه ولبيته) إجماعاً هذا هو الركن الأول والثاني وهو الذبيح والذبيح والخلق أعلى العنق واللبة بفتح اللام المشددة أسفله وقيدت إطلاقه بالاستقلال لأنه مراده فلا يرد حل الجنين الموجود ميتاً في بطن أمه ولم يذبح ولم يعقر لأن حله بطريق التبعية لذكاه أمه كما سيأتى في كلامه ويشترط في الذبيح قصد ولو سقطت مديته على مذبوح شاة أو أخته كتبت بها فأنذجت أو استرسلت جارية نفسها فقتلت أو أرسل سهماً لا الصيد فقتل صيداً حرم كجارية أرسلها وغابت عنه مع الصيد أو جرحته ولم ينته بالجرح إلى حركة مذبوح وغابت ثم وجد ميتاً فيهما فإنه يحرم لاحتمال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وإن اختار النووي في تصحيحه الحل ولو رمى شيئاً ظنه حجراً أو رمى قطيع ظناً فأصاب

(ومالم يقدر) بضم حرف المضارعة على البناء للمفعول (على ذكائه) لكونه متوحشا كالضبع (فذكائه عقره) أي يجرح من حق الروح في أي موضع كان العقر من يده بالاجماع ولو توحش انسي كعبير (٢٥٥) فذهبوا كالصيد ليحل بجرحه في غير مذبحه (حيث

قدر عليه) بالظفر به ويحل بإرسال الكلب عليه كما قاله في الروضة (تنبيه) * تناول اطلاق المصنف ما لوردي بعير في بئر ولم يقدر على ذكائه فيحل بجرحه في غير المذبح وهو كذلك على الأصح في الزوائد ولا يحل بإرسال الكلب عليه كما صححه في المنهاج من زيادته والفرق أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة ولو ردي بعير فوف بعير فغير زرع محافي الأول حتى تقذفه إلى الثاني حلا وان لم يعلم بالثاني قاله القاضي فان مات الأسفل بثقل الأعلى لم يحل ولو دخلت الطعنة إليه وشك هل مات بها أو بالثقل لم يحل كما هو قضية ما في فتاوى البغوي (ويستحب في الذكاة) أي ذكاة الحيوان المقدور عليه (أربعة أشياء) الأول (قطع) كل (الحلقوم) وهو مجرى النفس (و) الثاني قطع كل (المرى) وهو بفتح الميم والمد والهمز في آخره مجرى الطعام والشراب (و) الثالث والرابع قطع كل (الودجين) بفتح الواو والdal المهملة والجيم وهما عرفان في صفحتي العنق محيطان بالحلقوم وتبل بالمرى وهما الوريدان من الأديم لأنه أوحى وأسهل لخروج الروح فهو من الإحسان في الذبح ولا يستحب قطع ما وراء ذلك (تنبيه) * مراد المصنف أن قطع هذه الأربعة مستحب لأن قطع كل واحد مستحب على انفراد من غير قطع الباقي إذ قطع الحلقوم والمرى واجب وإليه أشار بقوله (والهزى منها) أي الأربعة المذكورة في الحل

لا عكسه بأن رمى حجرا أو خنزيرا طنته صيدا فأصاب صيدا فإنه يحل لأنه قصد مباحا اه ومثله في شرح الروض (قوله ومالم يقدر على ذكائه) أي وقت الإصابة كما في البرماوى قال الشيخ من فلورمى غير مقدور عليه فأصابه وهو مقدور عليه أو عكسه اعتبر حال الإصابة اه (قوله لكونه) لو قال ككونه بالكاف لكان أولى ليشمل البعير الناذل والواقع في بئر وكان يستغنى عن قوله إلا أنى ولو توحش الخ (قوله في أي موضع الخ) لأحاجة اليه مع قول المتن حيث قدر عليه أي في أي موضع قدر على العقر والحاصل أن قوله في أي موضع كان هو معنى قول المتن حيث قدر عليه لأن معناه في أي محل من يده الخ فلما أخرها للشارح وشرح بها المتن وحذف لفظ الظفر لكان أولى والتكرار بالنظر للظاهر والأقال شارح فرض كلامه أولا في المتوحش الأصلي وجعل قول المتن حيث قدر عليه متعلقا بمسألة ما إذا كان انسيا فتوحش فلا تكرر وعلى كل فالأولى حذف قوله بالظفر لأنه يوهم أنه مقدور عليه وبعد هذا كله فقوله في أي موضع كان أي مما ينسب إليه الزهوق لا نحو حافر وخف كذا صرح به البرماوى (قوله كعبيرند) أي شرد قال في المصباح ند البعير ند من باب ضرب ونداد بالاكسر ونيد انقمر وذهب إلى وجهه شاردا فهو ناذل والجمع نداد (قوله حيث قدر عليه) أي أن قدر على العقر بسبب الظفر به وحينئذ لا يتكرر هذا مع قول الشارح في أي موضع كان (قوله ما لوردي) أي سقط وانما أفرد لكونه فيه خلاف وما قبله باتفاق (قوله والفرق الخ) فيه أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة لكن بكيفية مخصوصة وهي قطع الحلقوم والمرى والمدعى هنا الإباحة مطلقا (قوله مع القدرة) أي فيستباح به مع العجز اه زى (قوله ولو دخلت الخ) محله إذا شك كاهل صادقته حيا أم لا أما إذا علمنا أنها صادقة حيا وشك كاهل مات بها أو بثقل الأعلى حل شرح الروض (قوله لأنه أوحى) أي أسرع وأسهل والمرى تحت الحلقوم (قوله مع وجود الحياة المستقرة) ولا يشترط كون القطع في دفعة واحدة بل يجوز التعدد بشرط أن يبقى في المذبوح حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في آخر مرة قل (قوله أول قطعهما) أي أن أسرع في الذبح فقطع الحلقوم والمرى دفعة واحدة لا شترط عند آخر قطع (قوله لأن الذكاة صادقة وهو حي كما لو قطع يد حيوان الخ) هذا التعليل والتنظير ذكرهما م في غير هذه الصورة التي قبلهما وبعبارة شرح م ولو ذبحه من قفاه أو من صفحة عنقه عصي للعدول عن محل الذبح ولما فيه من التعذيب فان أسرع في ذلك فقطع الحلقوم والمرى وبه حياة مستقرة ولو ظنا بقريته حل لمصادفة الذكاة وهو حي كما لو قطع يده ثم ذكاه والابان لم يبق فيه حياة مستقرة بل وصل إلى حركة المذبوح لما انتهى إلى قطع المرى فلا يحل لصيرورته ميتة وكذا إدخال السكين بأذن ثعلب مثلا ليقطع حلقومه ومر يشه داخل الجلد لأجل جلده ففيه التفصيل المار اه وهو أنسب من صنيع الشارح (قوله ثم ذكاه) أي فإنه يحل دون اليد (قوله فان لم يسرع قطعهما الخ) أي لأنه يجب أن يسرع الذابح في الذبح فلو تأنى بحيث ظهر انتهاء الشاة قبل قطع المذبح إلى حركة مذبوح لم تحل لتقصيره اه زى والواو في قوله ولم تكن بمعنى أو في نسخة فان شرع في قطعهما وعليها فالواو ظاهرة وبعبارة ع ش على م ر ولا يضرب رفع السكين واعادتها فورا ولا قلبها لئلا يأخذ عليها ما بقى من الحلقوم والمرى ولا القفاؤها

(شيان) وهما (قطع) كل (الحلقوم و) كل (المرى) مع وجود الحياة المستقرة أول قطعهما لأن الذكاة صادقة وهو حي كما لو قطع يد حيوان ثم ذكاه فان لم يسرع قطعهما ولم تكن فيه حياة مستقرة بل انتهى لحركة مذبوح لم يحل لأنه صار ميتة فلا يفيد الذبح بعد ذلك

ليأخذ غيرها ولا يشترط فيها ذكر حياة مستقرة وانما يشترط قصر الفصل عرفا اه بحروفه اه مد
وبدل على ذلك قول الشارح لوجود الحياة المستقرة اول قطعهما ولو شك بعد وقوع الفعل
منه هل هو محلل أو محترم فهل يحل ذلك أولا فيه نظرا لاقرب الاول لأن الاصل وقوعه على
الصفة المجزئة * (فرع) * يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لا راحته كالحمار الزمن مثلا
لأنه تعذيب له * (فرع) * لو اضطر شخص لا كل ما لا يحل أكله فهل يجب عليه ذبحه لأن الذبح
يزيل العفونة أولا لأن ذبحه لا يفيد وقع في ذلك تردد والاقرب عدم الوجوب لأن ذبحه لا يريد
على قتله بأي طريق اتفق لكن ينبغي أنه أولى لأنه أسهل لخروج الروح اه ع ش على م ر
(قوله لم يحل) أي لأنه من اجتماع مقتض ومانع فيغلب المانع اه (قوله ولو عرفت الخ)
الاولى أن يقول كشدته الحركة الخ ويكون مثالا للقرينة (قوله ومحل ذلك) أي اشتراط
كون الحياة مستقرة قطعاً وظناً المذكور في كلام غيره كشيخ الاسلام في شرح البهجة ثم قال
واعبرت الحياة المستقرة ليخرج ما اذا فقدت وكان فقدانها لسبب من جرح أو انه دام سقف
أو كل نبات ضار لوجود ما يحال عليه الهلاك أما اذا كان لمرض فيصل مع فقدانها اه فالخامس
أنها لا تشترط الا عند تقدم ما يحال عليه الهلاك والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة
الاختيارية بقرائن واما رات فغلب على الظن بقاء الحياة ومن اماراتها انفجار الدم بعد قطع
الحلقوم والمرى والاصح الا كفاه بالحركة الشديدة وأما الحياة المستقرة فهي الباقية الى
خروجها بذبح أو نحوه وأما حركة عيش المذبوح فهي التي لا يبقى معها سمع ولا ابصار ولا حركة
اختيار اه شرح م ر وقد نظم ذلك بعضهم فقال

حياة لها استقراران بقيت الى * فراغ لا تبال تموت لقد ظهر
وصفها بالاستقراران وجدت بها * صفات اختيار مع قرائن تعتبر
وعيشة مذبوح فسم اذا خلت * عن السمع أو نحو اختيار كذا البصر

وكان الصواب أن يقول ومحل ذلك عند تقدم الخ كما عبر به غيره والحاصل أن الحيوان سواء
المأكول والآدمي اذا صار آخر رمق ان كان ذلك من سبب يحال عليه الهلاك كان كالميت
ومعناه في المأكول أنه اذا ذبح في هذه الحالة لا يحل وفي الآدمي أنه يجوز أن تقسم الحركة
في تلك الحالة واذا وضعت المرأة في تلك الحالة تنقض عتتها أو كان ذلك بلا سبب يحال عليه
الهلاك كان كالحي ومعناه في المأكول أنه اذا ذبح في هذه الحالة حل وفي الآدمي أنه
لا تنقض عتة امرأته اذا وضعت في تلك الحالة وكذا جميع أحكام الميت (قوله ما لم يتقدمه)
عبارة غيره ومحل ذلك عند تقدم ما يحال الخ س ل وأقره ع ش وهذا هو المناسب لقول
الشارح فان مرض الخ (قوله لم يحل) أي ما لم توجد بعده حركة شديدة أو انفجار دم على
المعتمد كما قاله ع ش على م ر (قوله فان مرض) استدرك بهذا في شرح المنهج على اشتراط
الحياة المستقرة وقوله سبب أي فعل كما عبر به في شرح المنهج والا فالسبب موجود هنا وهو
المرض (قوله حل) أي وان لم يسلم دم ولم يتحرك زى (قوله ولو مرض بأكل نبات مضر الخ)
ومن ذلك التفاح الحاصل من أكل الرية وعبارة صحيح ولو كان مرضه بسبب أكل نبات مضر
كفي ذبحه لأنه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فعلم أن النبات المؤدى أكله لمجرد المرض لا يؤثر

* (تنبيه) * لو ذبح شخص حيوانا
وأخرج آخر أمعاءه أو نخس نخاسته
معال لم يحل لأن التذيق لم يتمم بقطع
الحلقوم والمرى قال في أصل الروضة
سواء أكان ما قطع به الحلقوم مما يذيق
لو انفراد أو كان يعين على التذيق ولو
اقترن قطع الحلقوم بقطع رقبة الشاة
من قفاها بأن أجرى سكيناً من القفا
وسكيناً من الحلقوم حتى التقيا فهي
ميتة كما صرح به في أصل الروضة
لأن التذيق انما حصل بذبحين
ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة
عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها
بقريته ولو عرفت بشدة الحركة
أو انفجار الدم ومحل ذلك ما لم يتقدمه
ما يحال عليه الهلاك فلو وصل
بجرح الى حركة المذبوح وفيه
شدته الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله
ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة
تتقن وتارة تظن بعلامات وقرائن
فان شككت في استقرارها حرم للشك
في المبيع وتغليب التحريم فان مرض
أو جاع فذبحه وقد صار آخر رمق حل
لأنه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه
ولو مرض بأكل نبات مضر حتى صار
آخر رمق كان سببا يحال عليه الهلاك

بجلاف المؤدى الهلاك أى غالباً فيما يظهر اذ لا يحال عليه الهلاك الاحتذاء اه وفي شرح سم
 أو انتهى الحيوان عند ابتداء القطع الى حركة مذبوح بخروج ح أو انه دام سقف أو كل نبات
 مضر أو نحوها حرم بجلاف ما لو انتهى الى ذلك وان كان سببه أكل نبات مضر وهذه مخالفة
 لكلام الشارح والمعتقد ما في الشارح كما في حاشية قل مد وبعبارة ع ش على م ر قد صرح
 بأنها لو وصلت الى حركة مذبوح بسبب يحال عليه الهلاك فحصل منها حركة شديدة في الحال ثم
 ذبحت لم تحل بجلاف ما اذا وصلت الى حركة المذبوح وليس فيها تلك الحركة ثم ذبحت فاشتدت
 حركتها أو انفجر دمها فحل اه (قوله فلم يحل على المعتقد) أى ما لم توجد الحركة الشديدة
 أو انفجار الدم على المعتقد كما في ع ش (قوله ولا يشترط في الذكاة قطع الجلد الخ) ولو خلق له
 رأسان وعنقان في كل عنق حلقوم ومرى فينبغي أن يقال ان كانا أصليين فلا بد من قطع كل
 حلقوم ومرى من كل عنق وان كان أحدهما زائداً فان علم فالعبرة بالأصلي وان اشتبه بالأصلي
 لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا بقطعهما اذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي
 بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كما لو قارن الذبح بوجه أو بخصه في محل آخر
 ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي ولو خلق له مرياً أن فينبغي أن يقال ان كانا
 أصليين وجب قطعهما وان كان أحدهما زائداً فالعبرة بالأصلي فان اشتبه بالزائد لم يحل بقطعهما
 ولا بقطع أحدهما على قياس ما تقدم ولو خلق حيوانان ملتصقان وملك كل واحد واحد فهل
 لكل مالك ذبح ماله أو فصله من الآخر وان أدى الى موت الآخر أو تلف عضوه
 أو منفعته كما أن للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وان أدى الى تلف ملك جاره وأخذ
 من قول ابن القطن ان البدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الاحكام أولاً فيه نظر والاول
 غير بعيد اه ج (قوله ويسن نحر ابل) وهو الطعن بماله حديد في المنحر وهو وهدية في أعلى
 الصدر وأصل العنق ولا بد في النحر من قطع كل الحلقوم والمرى اه زى مع زيادة من شرح
 م ر (قوله في اللبة) أى مع الحلقوم والمرى كما تقدم واللبة بفتح اللام (قوله أسهل لخروج
 الروح) ووجهه أن الروح تخرج مما تذبذب النحر وظاهر أنه أقرب من الحلقوم والمرى
 وهذا خاص بغير آدمي أمّا هوفان روحه تخرج من يافوخه كما أنه أول ما تحل فيه (قوله
 لطول عنقها) وهل المراد بالنحر غرزه الآلة في اللبة أو ولو بالقطع غرضاً ح ل (قوله ويسن ذبح
 بقر) أى لا تنحرها في اللبة فالسنة انما هي العدول عن اللبة الى أعلى العنق (قوله ويجوز
 بلا كراهة) لكنه خلاف الاولى شرح م ر (قوله عكسه) وهو الذبح في الابل والنحر في البقر
 وما عطف عليها خلافاً للإمام مالك حيث قال لا يجوز ذبح الابل ولا نحر البقر والغنم لكن قال
 ابن المنبر لا أعلم أحداً حرم ذلك وانما كرهه مالك فقط اه برماوى (قوله معقولة) بالنسب
 على أنه خبر ثان لأعلى الحال لاضافته الى معرفة برماوى (قوله أى قيام) الاولى أن يقول أى
 قياماً لانه تفسير اصواف فان خيف تقارها فباركاً غير مضجعة برماوى وسم (قوله بلنبها
 الأيسر) لانه أسهل على الذابح في أخذ الآلة باليمين وامساك رأسها باليسار فلو كان أيسر
 استحب له استنابة غيره ولا يجمعها على يمينها كما أن مقطوع اليمين لا يشير في الصلاة بسبابة
 اليسرى شوبرى ورملى (قوله أن يحدا الخ) ولو ذبح بسكين كالة حل بشرطين أن لا يحتاج

فلم يحل على المعتقد ولا يشترط في الذكاة
 قطع الجلد التي فوق الحلقوم والمرى
 فلو أدخل سكيناً بأذن ثعلب مثلاً و قطع
 الحلقوم والمرى داخل الجلد لا جيل
 جلده وبه حياة مستقرة حل وان حرم
 عليه التعذيب ويسن نحر ابل في اللبة
 وهي أسفل العنق كما مر لقوله تعالى
 فيل لربك وانحر والامر به في العصيين
 والمعنى فيه أنه أسهل لخروج الروح
 لطول عنقها وقاس هذا كما قال ابن
 الرفعة أن يأتي في كل ما طال عنقه
 كالنعام والأوز والبط ويسن ذبح بقر
 وغنم ونحوهما كسبل بقطع الحلقوم
 والمرى الاتباع ويجوز بلا كراهة عكسه
 ويسن أن يكون نحر البقر قائماً
 معقولة ركبته وهي اليسرى كما
 في المجموع لقوله تعالى فاذكروا اسم
 الله عليها صواف قال ابن عباس أى
 قيام على ثلاث رواه الحاكم وصححه
 وأن يكون نحر البقرة أو الناة مضجعة
 بلنبها الأيسر وتترك رجلها اليمنى
 بلا شد وتشتاق في القوائم ويسن الذابح
 أن يجتد

القطع الى قوة الذابح وأن يقطع الحلقوم والمرى قبل انتهائه الى حركة مذبح اه من ل ويندب
 امرارها برفق وتحامل يسير ذهابا وايابا ويكره أن يحذها قبالتها وأن يذبح واحدة والاخرى
 تنظر اليها ويكره له ابانة رأسها حالاً وزيادة القطع وكسر العنق وقطع عضومنها وتحريكها ونقلها
 حتى تخرج روحها والاولى سوقها الى المذبح برفق وعرض الماء عليها قبل ذبحها شرح م
 قال ع ش عليه والمخاطب بالاولوية مال كها ان يذبح ومقدماته فان قوض أمر الذبح
 الى غيره وسلمها له طلب منه فعل ذلك كله اه (قوله سكينه) سميت سكيناً لانها تسكن الحرارة
 الغريزية ومديده لانها تقطع مدة الحياة وشفرة لاذهايم الحياة من شفر المال ذهب لانها تذهب
 حياة صاحبها اه (قوله فاذا قتلتم) أي قصاصاً واحداً اذا قتل في الشرع غير ذلك وقوله
 فأحسنوا القتل يستثنى منه قتل قاطع الطريق بالصلب والزاني المحصن بآزجهم لورود النص
 بذلك قبل ونحو حشرات وسباع والفواسق الخمس لانها مؤذية وقيل خرجت بالنص فلاحظ لها
 في الاحسان وفيه نظر اذ جواز قتلها أو وجوبه لا ينافي احسان كفيته واحسان القتل اختيار
 أسهل الطرق وأخفها ايلاماً وأسرعها اذهاباً وأسهل وجوه قتل الآدمي ضربه بالسيف
 في العنق واذا يكره قتل القمل والبق والبراغيث وسائر الحشرات بالنار لانه من التعذيب
 وفي الحديث لا يعذب بالنار الارب النار قال الجزولي وابن ناجي وهذا ما لم يضطر لكثرتهم فيجوز
 حرق ذلك بالنار لان في تنقيتها بغير النار حرجاً ومشقة ويجوز نشرها في الشمس قال الإقفهسي
 وقتلها بغير النار بالقصص أي القصع والقرن كما قاله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن حشرات
 الارض تؤذي أحد ا فقال ما يؤذيك فلك أذيته قبل أن يؤذيك وما خلق للآذية فابتدأه بالآذية
 جائز اه شبر خني (قوله واذا ذبحتم) ما يحل ذبحه من البهائم فأحسنوا الذبحة بالكسر
 هشة الذبح وجاء في بعض الروايات فأحسنوا الذبح بفتح الذاو وكسرها وهو المصدر وهي التي
 في أكثر نسخ صحيح مسلم واحسان الذبح في البهائم الرقيق بما لا يصبر عليها بعنف وايضاح الحل
 بأن ياخذ بيده اليسرى جلد حلقها من لحياها الاسفل بالصوف أو غيره حتى يظهر من البشرة
 موضع الشفرة ويضجع ما يراذ ذبحه على شقه اليسرى لانه أمكن للذابح حيث كان يفعل باليمن
 أكثر وكان أضبط وهو الذي يفعل بيديه جميعاً وأما الاعسر فيضجعها على الايمن والنية
 والتسمية مع الذكرو قطع الحلقوم والودجين ويكون ذلك من المقدم لامن القفا اه شبر خني
 وقوله وأما الاعسر فيضجعها على الايمن لعلة جرى في ذلك على مذهب مالك والافق قد تقدم
 عن شرح م ر أنه يستحب له استنابة غيره ولا يضجعها على يمينها وقوله وقطع الحلقوم والودجين
 ولا يحرم قطع ما زاد ولو باتصال رأسه وقال مالك بوجوب قطع الودجين دون الحلقوم والمرى
 وقال أبو حنيفة بوجوب قطع الودجين أيضاً ولو ذبحه بالتيمن من خلف وأمام فالتقيما يحل
 كما لو أخرج شخص حشوته أي مصاريه أو نخسه في خاصرته حال ذبحه كما قاله البرماوي
 وعبارة ع ش على م ر والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قيل بحرمتها لانه زيادة
 في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة (قوله وليجتد) بسكون اللام وضم الياء من أحد
 ويقطعها من حد والشفرة بفتح الشين المجبة وقد تضم وهي السكين العريضة وأصل الشفرة
 حد السكين وشفرة السيف حده وشفير جهنم حرفها وشفير الوادي طرفه وشفير العين منبت شعر

مكنه لمسلم ان الله كتب الاحسان
 على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة
 واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليجتد
 أحدكم شفرته

الحقن والاحداد واجب في الكالة ومندوب في غيرها ويندب موارثها عنها في حال احدادها
فبكره ان يحدها قبلتها فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم من رجل واضح رجلاه على صفحة شاة
وهو يحدها شفرة وهي تخط اليها يصيرها فقال له أتريد أن تبتها موتان هلا أحدثت فمررت قبل
أن تصبغها اه شبر ختي مع زيادة (قوله ذبيحته) أي مذبحتها فقط لا يقال ينبغي أن يكره لانه
حالة اخراج نجاسة كالبول لوضوح الفرق بأن هذا حاله يتقرب الى الله بها ومن ثم سن فيها ذكر
الله بخلاف تلك شوبري وهذا ظاهر ان كانت الذبيحة للتقرب كالاضحية (قوله للقبلة) وهو
في الهدى والاضحية أكد برماوى (قوله وأن يقول عند ذبحها) أي وارسال الجارحة
(قوله بسم الله) والاكمل بسم الله الرحمن الرحيم وقيل لا يقول الرحمن الرحيم لأن الذبح
فيه تعذيب والرحمن الرحيم لا يناسبه وقيل يأتي بهما لأن في الذبح رجة للكلين فعن بعض
العلماء أن القصاب إذا سمي الله عند الذبح قالت الذبيحة أخ أخ وذلك أنها استطبت الذبح مع
ذكر الله تعالى وتلدت وقال المالكية لا يزيد الذابح الرحمن الرحيم لأن في الذبح
تعذبا وقطعا والرحمن الرحيم امان رفيقان ولا قطع مع الرقة ولا عذاب مع الرجة ولذلك قال
نوح لأصحابه اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها ولم يقل بسم الله الرحمن الرحيم لأن الرحمن
الرحيم من الرجة وكان في قصة نوح هلاك قومه أي هلاك من لم يركب فيها والرجة لا تقضى
الهلاك ويكره تعدد تركها أي البسملة فلو تركها ولو عمدت خللا فالامام أبي حنيفة
لأن الله تعالى أباح لنا ذبايح أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم
لا يذكرونها وأما قوله تعالى ولاتأكلوا مما يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه اسم غير الله
يعنى ما ذبح للأصنام بدليل قوله وما أهل لغير الله به وسياق الآية دال عليه فانه قال وانه لفسق
والحالة التي يكون فيها فسقا هي الاهلال لغير الله قال تعالى أوفسقا أهل لغير الله به والاجماع
قام على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم الله عليها ليس بفسق وقال الامام أحمد المراد به الميتة
بدليل قوله تعالى وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم وذلك لانهم كانوا يقولون كلوا مما قتلتم
أي ذكيتم ولاتأكلوا مما قتل الله يعنى الميتة ويسن في الاضحية أن يكبر الله تعالى ثلاثا قبل
التسمية وبعدها كذلك وأن يقول اللهم هذا منك واليك فتقبله مني ويأتى ذلك في كل ذبح
هو عبادة اه برماوى (قوله ولا يقل بسم الله واسم محمد) أي لا يجوز ذلك ولا تحرم الذبيحة
حينئذ فان قصد التشريك حرمت الذبيحة فان أراد ذبح باسم الله وأتبرك باسم محمد فينبغي
أن لا يحرم وان كان مكروها شرح المنهج مع زى ملخصا وعبارة الروض ولا يجوز أن يقول
الذابح أي والصائد كما في أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ورسول الله بالجر
كما في أصله للتشريك فان قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله بسم الله ومحمد رسول الله برفع
محمد اه والحاصل أن الصور ثلاثة ففي صورة الاطلاق يحرم مع حل الذبيحة واذا أراد
التشريك يكفر وتحرم الذبيحة وان أراد وأتبرك باسم محمد كره مع حل الذبيحة وبخط الزيادة
خارج الحاشية مانصه قال شيخنا أفتى أهل بخارى بتحريم ما يذبح عند لقاء السلطان تقربا
اليه (قوله ويجوز الاصطباذ الخ) والاوز العراقي المعروف يحل اصطباذه واكله ولا عبرة
بما اشتهر على اللسان من أن له ملا كما معروفين لانه لا عبرة بذلك وتقدير محته فيجوز أن ذلك

قوله أن تبتها موتان كذا في نسخة
المؤلف وليصر لفظ الحديث اه
معجمه

وليس ذبيحته وأن يوجه للقبلة ذبيحته
وأن يقول غلب ذبيحتها بسم الله وأن
يصل على النبي صلى الله عليه وسلم عند
ذلك ولا يقل بسم الله واسم محمد لا يهاجم
التشريك (ويجوز) لمن تحصل ذكاته
لا لغیره (الاصطباذ)

أى أكل المصايد بالشرط الآتى في غير المقدور عليه (بكل جارحة من سباع البهائم) كالكلب والقهد في أى موضع كان جرحها حيث لم يكن فيه حياة مستقرة بأن أدركه ميتاً أو في حركة المذبوح أما الاصطيد بمعنى اثبات الملك فلا يختص بالجوارح بل يحصل بكل طريق تيسر والجارحة كل ما يجرح سمي بذلك الجرحه الطير بظفره أو نايه وقوله (معلقة) بالجرحه الجارحة (و) من (جوارح الطير) كالبارز والصقر لقوله تعالى أيجل لكم الطيات وما علمتم من (٢٦٠) الجوارح أى صيد ما علمتم (وشرائط تعليمها) أى جارحة السباع والطير

الاول من المباح الذى لا مالك له فان وجد به علامة تدل على الملك كغضب وقص جناح فينبغى أن يكون لقطة غيره مما وجد فيه ذلك اه ع ش على م وقوله لقطة كيف هذا مع أن العراق بعيد وأصحابه غير موجودين عندنا وأيضاً العادة جارية برجوعه لبلاده تأمل (قوله أى أكل المصايد) هذا لا يناسب قوله لمن تحل ذكره لأنه لا غيره لأن أكل المصايد يجوز مطلقاً حتى لمن لا تحل ذكره إذا كان الصائد غيره فاعل اللام فى قوله لمن تحل بمعنى من تأمل وبعبارة قبل قوله أى أكل المصايد لو أسقط لفظاً كل لكان أولى لأنه ليس فى تفسير الاصطيد الذى فسر به المصايد ولو أتى بكلام المصنف على حقيقته وجعل حل الصيد معلوماً من حل الاصطيد لكان أولى وأنسب بل صواباً وما ذكره بعده مبنى على تفسيره المذكور اه (قوله بالشرط الآتى) أى جنس الشرط فيتحل الشروط الأربعة الآتية فى قوله وشرائط تعليمها وقوله فى غير المقدور عليه متعلق بجوز وقوله أى جنس الشرط الخ ويمكن أن يراد بالشرط الآتى أن لا يدرك فيه حياة مستقرة المفهوم من قول المصنف إلا أن يدرك حياة الخ لأنه حينئذ لا يحل إلا بجمعه تأمل (قوله سمي بذلك الجرحه الخ) فيه قصور لأنه سياتى أن الميت يقتل الجارحة حلال ولو من غير جرح وفى المصباح الجارحة تطلق على الذكور وغيره مأخوذة من الجرح وهو الكسب لأنها تكسب الصيد على صاحبها ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم أى ما كسبتم (قوله معلقة) كان الاولى تأخيرها على جوارح الطير لأنه شرط فيها أيضاً الآن يقال إن الصفة المتوسطة تعود لما بعدها أيضاً عند الأصوليين (قوله والطير) الاولى اسقاطه لأن هذه الشروط تنهاها لا تشترط فى الطير على المعتمد (قوله معلقة) فيه نظر لأن فيه أخذ معلقة فى شرائط التعليم فكان الاولى حذف قوله معلقة لأن التعليم محل الشروط لأنه واحد منها ولا يضرك كون معلماً بجوسيا (قوله أى أرسلها صاحبها) المراد من هى معه ولو غاصبها فالإضافة لادنى ملابسة (قوله مكليين) أى مكليين وهو يكسر اللام اسم فاعل حال من تاء علمت أى حال كونكم مرسلين لها وقال البرماوى أنه بفتح اللام من التكليب وهو الاغراء وفى شرح ابن حجر مكليين أى مؤتمرين بالامر نهين بالنهى ومن لازم هذا أن ينطلق بانطلاقه اه وقوله فهو مكلب أى معلم (قوله لم تأكل) أى ولم تقابل صاحبها حين أخذه منها (قوله وحشونه) حشوة البطن بكسر الحاء وضمها معاؤه اه مختار (قوله أو عقبه) أما إذا أكلت منه بعد ما سكن غضبها فلا يضرك وبعبارة سم أى لا بعد انصرافها وطول الزمن عرفاً اه (قوله وما قررت به كلام المصنف) حيث قال أى جارحة السباع والطير والاولى أن يذكره بعد الشرط الرابع لأن التسلسل جار فيه أيضاً (قوله وهذا هو المعتمد) ضعيف (قوله ترك الاكل) ويشترط أيضاً أن تهيج عند الاغراء وهذا هو المعتمد فيها أمران ترك الاكل وان تهيج عند الاغراء فان لم تهيج عنده لم يحل المصايد اه برماوى (قوله الخشني) بضم الخاء وفتح الشين المجتنب نسبة الى خشنة كجهينة سمي من العرب (قوله فأدركت ذكره) أى فذكرته الخ (قوله مع تفصيل) وهو قوله ومحل ذلك الخ (قوله ولو ظهر بما ذكر من الشروط) ومثل الاكل ما إذا اختلف

(أربعة) الاول (أن تكون) الجارحة معلقة بحيث (إذا أرسلت) أى أرسلها صاحبها (استرسلت) أى هاجت كفاى الروضة والمجموع لقوله تعالى مكليين قال الشافعى إذا أمرت الكلب فاتمروا إذا نهيته فانهى فهو مكلب (و) الثانى (إذا جرت) أى زجرها صاحبها فى ابتداء الامر وبعده (انزجرت) أى وقفت (و) الثالث (إذا قتلت) صيدا (لم تأكل من الصيد) أى من لحمه أو نحوه بجلده وحشونه شيئاً قبل قتله أو عقبه وما قررت به كلام المصنف من اشتراط جميع هذه الامور فى جارحة السباع والطير هو مانص عليه الشافعى كما نقله الباقين ~~كغيره~~ ثم قال ولم يخالفه أحد من الاصحاب وهذا هو المعتمد وان كان ظاهر كلام المنهاج كل روضة يخالف ذلك حيث خصها بجارحة السباع وشرط فى جارحة الطير ترك الاكل فقط (و) الرابع (أن يتكرر ذلك) أى هذه الامور المتبعة فى التعليم (منها) بحيث يظن تأدب الجارحة ولا ينضب ذلك بعد دبل الرجوع فى ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح فان عدم أحد هذه الشروط (المعتبرة فى التعليم) لم يحل أكل (ما أخذه) أى جرحته من الصيد بحيث لم يبق فيه حياة مستقرة بالاجماع كما قاله فى المجموع (الأن يدرك حياة) أى يجد فيه حياة مستقرة (فيذكى) حينئذ فيحل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يثعلب الخشني فى حديثه وما صدقت

بكلبك غير المعلم فأدركت ذكره فكل متفق عليه * (نبه) * علامة الحياة المستقرة شدة الحركة بعد قطع الحلقوم شرط والمرى على الاصح فى الزوائد والمجموع وقال فيه يكفى بها وحدها ولو لم يجز الدم على الصبيح المعتمد وقد مرت الإشارة الى ذلك مع تفصيل تقدم ولو ظهر بما ذكر من الشروط كونها معلقة ثم أكلت من لحم صيد أو نحوه مما مر

شرط آخر فالحكم كذلك (قوله لم يحل ذلك الصيد في الاظهر) أى وضر ذلك في تعليمها
فبستأنف كما يدل على ذلك قوله فان استرسل الخ ولا بد من هذه الزيادة لصحة المقابلة في كلامه
فيكون اسم الإشارة أى قوله هذا اذا أرسلها الخ راجعاً للضرب في تعليمها الملاحظ في كلامه
وعبارة المنهج ولو تعلمت ثم أكلت من صيد حرم واستوتفت تعليمها اه وتبه بقوله ذلك الصيد على
أنه لا ينقطع التحريم على ما قبله وهو كذلك اه مر (قوله القورث) بفتح الفاء وبالمثلثة أى
الكرشة (قوله ومعض الكلب) أى محل عضه (قوله والاصح أنه لا يعنى عنه) وقيل
يعنى عنه مع الحكم بنجاسته وقوله وأنه يكفى أى والاصح أنه يكفى الخ وقيل يكفى بغسله
وقوله وأنه لا يجب أن يقور أى والاصح أنه لا يجب أن يقور وقيل يجب التقوير والطرح
والحاصل أن في المعض خمسة أوجه أصحها أنه كغيره ثانياً يغسل مرة ثالثاً أنه طاهر رابعها
مغفوع عنه مع نجاسته خامساً وجوب تقويره (قوله في الركن الثالث) أى بعضه وبعضه
الآخر تقدم وهو الجارحة وتسميته ثالثاً باعتبار تفصيل الأركان وإن كانت الآلة ثانياً
عند اجمال الأركان (قوله كحد حديد) بالاضافة وهى على معنى من سمي بذلك لأن الحد
لغة المنع وهو يمنع من وصول السلاح الى البدن ومثله نحاس وانما قال كحد لأنه لا بد منه
والافهم اجزاء الحديد بلا تحديد وليس كذلك وماله حد الخمار فيحل الذبح به لأنه ليس بسن
ولا عظم وكذلك الشعر اذا كان له حد وذبح به لاعلى وجه الخلق كافي عس على مرونه
ويبقى أن من المحدد ما لو ذبح بحيث يؤثر مروره على خلق نحو العصفور كقائمه السكين فيه
فيحل المذبح به (قوله الابالسن) دخل في المستثنى منه الخبر اذا كان محدداً فيحل الذبح به
وان حرم من جهة نجاسته سم زى (قوله ما أنهر الدم) أى ما أسال أى مذبح ما أنهر الخ
لأنه الذى يؤكل شبه الاسالة بالانهار واستعار الانهار للاسالة واشتق من الانهار أنهر بمعنى أسال
فيكون استعارته تصريحية تبعية وكلمة ما موصولة بمبتدأ والخبر فكلوه أو شرطية والفاء
في جواب الشرط أو المعنى فكلوا مذبحه ولا يحد في الاول (قوله وذكر اسم الله عليه)
أى المنهر المفهوم من أنهر وتسمك به من اشترط التسمية بكالك وأبى حنيفة ومذهب الشافعى
أن التسمية سنة وعبارته شرح مر وأن يقول بسم الله وحده عند الفعل من ذبح أو إرسال
مهم أو جارحة للتابع ويكره نعمه مذكر كما قلوتر كما ولو عمدا حل لأن الله تعالى أباح ذبائح
أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرونها وأما قوله تعالى
ولا تأكلوا مما يذبح كرام الله عليه فالمراد ما ذبح عليه غير اسم الله يعنى ما ذبح للأصنام بدليل
قوله تعالى وما أهل لغير الله به وسياق الآية دال عليه فإنه قال وإنه لفسق والحالة التى يكون فيها
فساهاى الاهلال لغير الله قال تعالى أوفى فأهل لغير الله به والاجماع غام على أن كل من أكل
ذبيحة مسلم لم يسم عليها ليس يفسق اه بحروفها (قوله ليس السن والطفر) بتصميم الانهم ما
خبر ليس وهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه أى ليس المنهر السن والطفر والانهار الاسالة
شبه خروج الدم بجري الماء في النهر اه شرح التوضيح بحروفه (قوله عن ذلك) أى عن وجه
استثناء ذلك كما أشار اليه بقوله أما السن الخ أى أحدثكم عن ذلك في زمن قريب من زمن
التكليم ثم أخبرهم بقوله أما السن الخ (قوله وأما الطفر) هذا يقتضى أن الطفر ليس من

لم يحل ذلك الصيد في الاظهر هذا اذا
أرسلها صاحبها فان استرسلت بنفسها
فقتلت وأكلت لم يقدح ذلك في تعليمها
ولا أثر للعق الدم لأنه لا يقصد للصادق
فصار كتناوله القورث ومعض الكلب
من الصيد نجس كغيره مما ينجسه
الكلب والاصح أنه لا يعنى عنه وأنه
يكفى غسله سبعاً بماء وتراب في احدها
كغيره وأنه لا يجب أن يقور المعض
ويطرح لأنه لم يرد ولو تعاملت الجارحة
على صيد فقتله بنقلها أو نحوه كعضها
وصيدها ولم يجزعه حل في الاظهر
لعموم قوله تعالى فيكفوا عما أمسىكن
عليكم ثم شرع في الركن الثالث وهو
الآلة فقال (وتجاوز ذلك كله بكل
ما يجرح) كحد حديد وقصب وججر
ورصاص وذبح وفضة لأنه أسرع
في ازهاق الروح (الابالسن والطفر)
وباقى العظام متصلاً كان أو منفصلاً
من آدمى أو غيره بخبر الصحيحين ما أنهر
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس
السن والطفر وسأحدثكم عن ذلك
أما السن فعظم وأما الطفر

فقدى الحبشة وألحق بذلك باقى العظام والنهي عن الذبح بالعظام قيل تعبدى وبه قال ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام وقال النووي في شرح مسلم معناه لا تذبحوا بها فانها تنجس بالدم وقد نهيت عن نجسها في الاستنجاء لكونها طعام أخوانكم من الجن ومعنى قوله وأما الغفر فقدى الحبشة أنهم كفار وقد نهيت عن التشبه بهم نعم ما قلته الجارحة بظفرها أو نابها حلال كما علم مما مر ونخرج بمحمد ما لو قتل بشقل كبندقة وسوط ومهم بلائيل ولاحد أو مهم وبندقة أو المختق ومات بأحبولة منصوبة كذلك أو أصابه سهم فوقع على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة (٢٦٢) ومات حرم الصيد في جميع هذه المسائل أما في القتل بالمثل فلا نهى موقوف

فانها ما قيل بجبراً ونحوه مما لا حد له وأما موته بالسهم والبندقة وما بعدهما بشيئين مبيح ومحرم فغلب المحرم لانه الأصل في الميتات وأما المختقة بالأحبولة فلوقوله تعالى والمختقة ثم شرع في الركن الرابع وهو الذابح فقال (وتحل ذكاة) وصيد (كل مسلم) ومسلما (وكتابتى) وكتاية تحل منا كتمان لاهل ملتهم قال تعالى وطعام الذين آمنوا وكتب الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم وقال ابن عباس انما أحلت ذبائح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة والإنجيل رواء الحاكم وصححه ولا أثر للرق في الذابح فتحل ذكاة أمة كناية وان حرم منا كتمان لعموم الآية المذكورة (ولا تحل ذكاة مجوسى ولا وثنية) ولا غيرهما مما لا كتاب له ولو شارك من لا تحل منا كتمان مسلما في ذبح أو اصطيد حرم المذبوح والمصاد تغليباً للتحريم ولو أرسل المسلم والجوسى كليهما أو سهمين على صيد فان سبق آلة المسلم آلة الجوسى في صورة السهمين أو كلب المسلم كلب الجوسى في صورة الكلبين فقتل الصيد أولم يقتله بل أنهاه الى حركة مذبوح حل ولو انعكس ما ذكر أو حراما وحصل الهلاك بهما أو جهل ذلك أو حراما مرتباً ولكن لم يذفقه الا قول فهلك بهما حرم الصيد في مسئلة العكس وما عطف عليها تغليباً للتحريم * (فائدة) * قال النووي

العظم وهو مخالف لما مر قول الشارح باقى العظام ع ش على م ر وقوله الحبشة شى السودان (قوله تعبدى) والتعبدى أكثر نوايا من معقول المعنى لما فيه من امتثال أمر الله مع عدم العلم بعلمته (قوله لكونها طعام أخوانكم) يراد عليه ما قالوا من حل التذكية بالخبر اذا كان محدداً وهو طعام الانس وهم أفضل من الجن وان نجس فليطلب فرق واضح على هذا التعليل أما على القول بالتعبد القائل به ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام فلا يراد اه لكاتبه اج ويفرق بين العظم والخبر المحدد لانه يمكن ضله بخلاف العظم فانه يرى بنجاسته (قوله كبندقة) وأقضى ابن عبد السلام بحرمه الرى بالبندقة وبه صرح في النسخة لكن أقضى النووي بجوازها وقيد بعضهم بما اذا كان الصيد لا يموت منه غالباً كالأوزقان مات كالعصافير حرم ولو أصابه البندقة فذبحته بقوته أو قطعت رقبتة حرم اه وهذا التفصيل هو المعتمد اه نرى وهذا كله بالنسبة لحل الرى وأما بالنسبة لحل المرمى الذى هو الصيد فانه حرام مطلقاً والكلام في بندق الطين أما الرصاص فيحرم مطلقاً لما فيه من التعذيب بالنار نعم ان علم حاذق أنه انما يصيب نحو جناح كبير فينبه فقط احتل الحل ومثل الطين ما لو كان رصاصاً من غير نار اه س ل بحروفه (قوله بأحبولة) بفتح الهمزة وهو الشرك المعروف (قوله ثم سقط منه) احتزبه عما اذا لم يسقط منه ولكن تدرج من جنب الى جنب فانه يحل بلا خلاف وقال سم أما لو لم يسقط فانه يحل (قوله وما بعدهما) وهو الساقط من الجبل بعد اصابة السهم له (قوله بشيئين) الاولى بشيئين بالقاء لاجل أما (قوله لاهل ملتهم) لم يقل منا كتماناً لانه إشارة الى أن هذا الباب أوسع من باب التسكاح فان غير الاسرائيلى الذى لم يعلم دخول أول آياته في دينه قبل نسخه لا تحل منا كتمان ولكن تحل ذبخته لانه تحل منا كتمان أهل دينه في الجملة أى فيما اذا علم دخول أول آياته في ذلك الدين قبل نسخه (قوله ولا وثنية) ولا مرتد لعدم حل منا كتمان م ر (قوله في ذبح) أى بالآلة واحدة أو جارحة واحدة بخلاف ما يأتى فان كلاله الة (قوله أو جهل ذلك) أى المعية والترتيب (قوله فهلك بهما) راجع لجميع ما قبله فقوله في مسئلة العكس هذا معلوم فلا حاجة اليه (قوله ويحل ذبح وصيد صغير) أى مذبوحه والافه ولا يخاطب بحل ولا حرمة وكذا يقال في قوله الا فى لكن مع الكراهة لكن التعليل قد يقتضى ان المراد كراهة الفعل الا أن يقال المراد من التعليل أنه يكره مذبوح المذكورين لانه يحتمل أنه قد أخطأ المذبح فتأمل رشدى (قوله وكذا صغير غير مميز) أى مطبق للذبح بأن يكون له قدرة عليه كافي م ر (قوله لان لهم قصدا الخ) منه يؤخذ عدم حل ذبح النائم اه شرح م ر ومثل ذبحهم صيدهم بسهم أو كلب فيحل كافي المجموع (قوله وتكره ذكاة الاعمى) ظاهره ولعله بصير على المذبح لكن مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه أنه قد يخطئ في الجملة (قوله لذلك) أى خوفاً من

في شرح مسلم قال بعض العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وانها راد لم تميز خلال اللحم والنظم من حرامهما وتبيينه عدوله على تحريم الميتة لبقاء دمها ويحل ذبح وصيد صغير مسلم أو كلبى يميز لان قصده صحيح بدليل صحة العبادة منه ان كان مسلماً فاندرج تحت الادلة كالبالغ وكذا صغير غير مميز ومجنون وسكران تحل ذبائحهم في الاظهر لان لهم قصداً واردة في الجملة لكن مع الكراهة كما نص عليه في الاثم خوفاً من عدوانهم عن محل الذبح وتكره ذكاة الاعمى لذلك

ويحرم صيده برمي وكب وغيره من جوارح السباع لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد وأما شيد الصغير غير المميز والمجنون والسكران
فيقتضي عبارة المنهال أنه حلال وهو ما قاله في المجموع أنه المذهب (٢٦٢) وقبل لا يصح لعدم القصد وليس بشي انتهى

(وذكاة الجنين) حاصله (بذكاة أمه)
فلو وجد جنين ميتا أو عيشه عيش
مذبوح سواء أشعر أم لا في بطن مذكاة
سواء كانت ذكاتها بذبحها أو إرسال
سهم أو نحو كلب عليها الحديث ذكاة
الجنين ذكاة أمه أي ذكاتها التي
أصلها أصله تعالى لانه جزء من
أجزائها وذكاتها ذكاة لجميع أجزائها
ولانه لو لم يحل بذكاة أمه لحرم ذكاتها
مع ظهور الحل كالاتقتل الحامل قودا
أما إذا خرج وبه حياة مستقرة كما قال
(الآن يوجد حيا) حياة مستقرة وأمكنه
ذكاته (فبذكي) وجوبا فلا يصح
بذكاة أمه ولا بد أن يسكن عقب ذبح
أمه فلو اضطرب في البطن بعد ذبح أمه
زمانا طويلا ثم سكن لم يحل قتاله الشيخ
أبو محمد في الفروق وأقره الشنن قال
الأذرى والظاهر أن مراد الأصحاب
إذا مات بذكاة أمه فلو مات قبل ذكاتها
كان ميتة لا محالة لأن ذكاة الأم لم تؤثر
فيه والحديث يشير إليه انتهى وعلى
هذا لو خرج رأسه ميتا ثم ذبحت أمه قبل
انفصاله لم يحل وقال البلقيني ومحل
الحل ما إذا لم يوجد سبب يحال عليه
موته فلو ضرب حاملا على بطنها وكان
الجنين ميتا وكافسكن حين ذبحت أمه
فوجد ميتا يغل ولو خرج رأسه وفيه
حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج
لأن خروج بعضه ~~كعدم~~ خروج وجهه
في القرة ونحوها فيحل إذا مات عقب
خروجه بذكاة أمه وإن صار بخروج
رأسه مقدورا عليه ولو لم تخطط المضغة
لم تحل بناء على عدم وجوب القرة فيها
وعند ثبوت الاستيلاد لو كانت من

عبدولة عن محل الذبح (قوله ويحرم صيده) أما صيده السمك فيصح أن قلت لو أحسن البصير
بصيد في ظلة أو من وراء شجرة أو نحوهما فرماه جل بالاجتماع ما الفرق بينه وبين الأعمى قلت
يترك بينهما بأن هذا مبصر بالقوة فلا يعتد عرفا ربه عينا بخلاف الأعمى شرح م ر * (فرع) *
قال في المجموع قال أصحابنا أولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي
المسلم ثم الكفاي ثم المجنون والسكران اه قال شيخنا والصبي غير المميز في معنى الأخيرين اه
من وقوله ثم المجنون الخ قال الطبري ينبغي أن محله ما لم يصير ملقى كالخشب لا يحس ولا يدرك
والا فكلنا ثم ولا فرق في القسمين بين المعتدى وغيره وكذا ذكاة الجنين في جوف هذا الجنين قل أي
(وذكاة الجنين) انفرادا وتعدد وليس علقه ولا مضغة وكذا الجنين في جوف هذا الجنين قل أي
ان تصور فلا بد أن تظهر فيه صورة الحيوان ولا يعتبر فيه نفخ الروح كما قاله م ر آخر وخالف
البلقيني وقال يعتبر نفخ الروح فيه والالم يحل وهو المعتقد (قوله سواء أشعر) أي وجد له شعر
(قوله الحديث) الأولى أن يقول حل لحديث الخ ليس ~~يكون~~ جوابا للو (قوله ذكاة الجنين)
خبر مقدم كإشعاره قول الشارح أي ذكاتها الخ وقال م ر قوله ذكاة الجنين ذكاة أمه
الرواية المشهورة برفع ذكاة أي الثانية وبعض الناس ينصبها ويجعلها بالنصب دليلا لايجاب
أي خفيفة ذبحه فانه لا يحل عنده إلا ذبحه ويقول تقديره كذكاة أمه حذفت الكاف فاتصب
وهذا ليس بظاهر لأن الرواية المعروفة بالرفع على أن ذكاة الجنين خبر مقدم وذكاة أمه مبتدأ
مؤخر والتقدير ذكاة أم الجنين ذكاة لان الخبر ما حصلت به الفائدة وأما رواية النصب على
تقدير صحتها فتقديرها ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكاة أمه قال قل ويجوز في ذكاة أمه
أن يكون منصوبا على نزع الخافض وهو الباء الموحدة عندنا والكاف عند أبي خيفة فلا يحل
عنده إلا ذبحه كأمه اه قال النووي وأما قولهم كذكاة أمه فلا يصح عند النحويين بل هو لحن
لأن النصب بإسقاط الخافض في مواضع معروفة عند الكوفيين بشرط ليس موجودا هنا اه
تهذيب الاسماء واللغات للنووي واعلم أن الرابع أن الحيوان إذا لم تنفخ فيه الروح والمضغة
والعلقة لا يحل أكلها وهذا هو المعتقد من خلاف طويل كما قاله الشيشي ولو حلت ما كولة
بغير ما كول امتنع ذبحها بعد ظهور الحل حتى تضع زى (قوله ولا بد أن يسكن) بإجماع
لاصل المسئلة (قوله فلو اضطرب) أي تحرك (قوله لا محالة) أي قطعاً (قوله لم يجب ذبحه
حتى يخرج) عبارة شرح م ر وان خرج بعد ذبح أمه ميتا واضطرب في بطنها بعد ذبحها
زمانا طويلا ثم سكن لم يحل أو سكن عقبه حل كذا ذكره أبو محمد أي الجوى وهو المعتقد وعليه
لو أخرج رأسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج اه كلامه ومثله في الرض وشرحه
وبه يعلم أن تضعف قبل لكلام المشايخ غير سديد قال الشورى وضابط حل الجنين أن ينسب
موته إلى تذكاة أمه ولو احتمل الأمان بوثب تذكاة أمه أو بقي عيشه بعد التذكاة عيش مذبوح
ثم يموت أو يشك هل مات بالتذكاة أو لا لأنها سبب في حلها والاصل عدم المانع اه فخرج
ما لو تحققنا موته قبل تذكاة أمه ما أخرج رأسه ميتا أو حيا ثم مات ثم ذكبت وما اضطرب
في بطنها بعد تذكاة أمه ما طويلا أو تحرك تحركا شديدا ثم سكن ثم ذكبت (قوله إذا مات
عقب خروجه) أي وكان ذبح أمه بعد خروج رأسه (قوله وما قطع من حي فهو ميت)

أدعى ولو كان للذكاة عضو أو شل حل كسائر أجزائها (وما قطع من حي فهو ميت) أي فهو كيتته طهارة ونجاسة لم يقطع من
حي فهو ميت رواه الحاكم وصححه فجزة البشر والسمك والجراد طاهر دون جزء غيرها

(الاشعور) الساقطة من المأكول وأصوافه وأوباره (المتنع بها في المفارش والملابس وغيرها) من سائر أنواع الانتفاعات قطاهرة قال تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين وخرج بلالاً كوله نحو شعر غيره فحس ومنه نحو شعر عضو أبيض من مأكول لأن العضو صار غير مأكول * (تمه) * (٢٦٤) تتعلق بالصيد لو أرسل كلباً وسهما فأزمنه الكلب ثم ذبحه السهم

حل وإن أزه منه السهم ثم قله الكلب حرم ولو أخبره فاسق أو كاذب أنه ذبح هذه النية مثلاً حل أكلها لأنه من أهل الذبح فإن كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الحيوان هل هو مسلم أو مجوسي لم يحل أكله للشك في الذبح المبيح والأصل عدمه نعم إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل وفي معنى المجوس كل من لم يحل ذبيحته

* (فصل في الاطعمة) *

جمع طعام أي بيان ما يحل أكله وشربه منها وما يحرم أذ معرفته أحكامها من المهمات لأن في تناول الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في الخبر أي لحم نبت من حرام فالنارأولى به والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً إلا آية وقوله تعالى فيجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (وكل حيوان) لأن نص فيه من كتاب أوسنة أو إجماع لا خاص ولا عام بتحريم ولا تحليل ولا ورد فيه أمر بقتله ولا بعده (استطابته العرب) وهم أهل يسار أي تروية وخصب وأهل طباع سلمية سواء كانوا سكان بلاداً وقرى في حال رفاهية (فهو حلال الأما) أي حيوان (ورد الشرع بتحريمه) كما سيأتي فلا يرجع فيه لاستطابتهم (وكل حيوان استخبطه العرب) أي عدوه خبيثاً (فهو حرام الأما) أي حيوان (ورد الشرع بإباحته) كما سيأتي فلا يكون حراماً لأن الله تعالى أناط الحل بالطيب والتحريم بالخبث وعلم بالعقل أنه لم يرد ما يستطيه ويستخبطه كل العالم لاستخالة اجتماعهم على ذلك عادة لا اختلاف طبائعهم فتعين أن يكون ما دبر المراد بعضهم والعرب بذلك أولى لأنهم أولى الأمم أذهم المخاطبون أولاً ولأن الدين عربي

أنت خير بيان محل هذا كتاب الطهارة فذكر هنا استطراد (قوله وأوباره) وكذا ريشه وإن وجد شيء من ذلك ملحق على المزابيل أو في الكيمان نظر الأصل فيما أه قل (قوله أثاثاً) وهي أمتعة البيت والمتاع أعم (قوله تتعلق بالصيد) الأولى حذفه لأنه يتعلق بالذبح أيضاً (قوله حرم) لأنه بازمان السهم له صار مقدوراً عليه فلا يحل إلا بالذبح

* (فصل في الاطعمة) *

بمعنى الطعام أي وما يتبع ذلك كاطعام المضطر واعتراض بأن المتن لم يبين حكم الاطعمة وإنما بين ما يحل من الحيوان وما لا يحل ويجب بأن مراده بالاطعمة هي الحيوانات وسماها أطعمة باعتبار ما يؤكل وأنه غلب الاطعمة على الحيوان وسمى ما في الفصل كله أطعمة مع أن بعضه أطعمة وهو قوله أن يأكل من الميتة المحترمة الخ (قوله وشربه) لم يبين المصنف في هذا الفصل ما يحل شربه وما يحرم فالأولى حذفه (قوله لأن نص فيه) كان الأولى حذفه لأنه يضييع الاستثناء بذلك الآن يقال أنه يكون استثناء منقطعاً حيث استثنى ما فيه نص مما لا نص فيه (قوله استطابته) أي عدوه طيباً أي ألقته نفوسهم ورغبت فيه وأحبته (قوله تروية) بفتح المثناة أي كثرة مال وغنى وقوله وخصب بضم الخاء المعجمة بوزن حل أي نماء وبركة وهو ضد الجلب بفتح الجيم وسكون الدال المهملة (قوله إلا ما ورد الشرع بتحريمه) هذا الاستثناء لا يظهر بعد تقييد الحيوان بقوله لأن نص فيه الخ الآن يقال أنه استثناء بالنظر لكلام المتن مع قطع النظر عن القيد (قوله أي حيوان) الصواب حيواناً لأنه بيان لما هو في محل نصب لأن الاستثناء من كلام تام موجب وكذا يقال فيما بعده ويمكن الجواب عن المواب بأن يكون قوله أي حيوان منصوباً جاء على لغة ربيعة لأنهم يسمون المنسوب بصورة المرفوع أو أن قول المصنف فهو حلال متضمن للنفي أي لا يحرم فلا اعتراض أو أنه ماض على لغة قبلية وهي رفع المستثنى إذا كان من كلام تام موجب على حذف قوله تعالى فشر بوا منه الأقليل منهم على قراءته مرفوعاً (قوله وكل حيوان) أي لأن نص فيه الخ آخر ما تقدم (قوله أناط الحل) أي علق الحل على لسان نبيه أي في قوله ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قوله وعلم بالعقل أنه) الضمير راجع لله وقوله لم يرد أي بالطيبات والخبائث في قوله ويحل لهم الطيبات أي الطيبات عند بعض الناس وهم العرب لا كل الناس لاستخالة اتفاق طبائع الناس على استطابة حيوان أو استخبائه ولا يصح أن يكون الضمير راجعاً للمصنف لأن هذا الحكم مستفاد من صريح المتن لأن العقل لأنه انما ذكر العرب (قوله لاستخالة اجتماعهم على ذلك) فيه أن هذا المراد لا يتوهم من كلام المصنف حتى يتعرض لنفيه لأنه انما عبر بالعرب لا بالناس الذي هو محل التوهم فلعل هذه العبارة سرت له من كلام غيره وهذا على كون الضمير في أنه راجعاً للمصنف وأما إذا كان راجعاً لله وهو الظاهر فلا إشكال ويكون مراده تميم الاستدلال بالآية أعني ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث أي لم يرد الله بالطيبات والخبائث في الآية المذكورة ما يستطيه ويستحل كل العالم بل بعض العالم وهم العرب (قوله لا اختلاف طبائعهم) على الاستخالة (قوله بذلك) أي بما ذكر من الاستطابة والاستخبائث (قوله

أنه لم يرد ما يستطيه ويستخبطه كل العالم لاستخالة اجتماعهم على ذلك عادة لا اختلاف طبائعهم فتعين أن يكون ما دبر المراد بعضهم والعرب بذلك أولى لأنهم أولى الأمم أذهم المخاطبون أولاً ولأن الدين عربي

وحرج باهل يسار المحتاجون ويسلمة اجلاف البوادي الذين ياكلون مادب ودرج من غير تميز فلا عبرة بهم وبحال الرفاهة حال
الضرورة فلا عبرة بها (تنبيه) قضية كلام المصنف انه لا بد من اخبار جمع منهم بل ظاهره جميع العرب والظاهر كما قال الزركشي الاكتفاء
بغير عدلين ويرجع في كل زمان الى العرب الموجودين فيه فان استطاعته فلال وان استخفته فغرام والمراد به ما لم يسبق فيه كلام العرب
الذين كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم فان ذلك قد عرف حاله واستقر (٤٦٥) امره فان اختلفوا في استطائته اتبع الاكثر

فان استروا فترش لانها قطب العرب
فان اختلفت ولا ترجح أو شكروا أو لم
تجدوهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب
الحيز ان شهابه صورة أو طبعاً أو طبعاً
فان استوى الشبهان أو لم يوجد ما يشبهه
فلال لا ية فل لا أجد فيما أوصى الى
محرم ولا يعتقد فيه شرع من قبلنا لانه
ليس شرعاً لنا فاعلموا بظاهر الآية
المقتضية للحل أولى من استحباب
الشرائع السالفة وان جهل اسم
حيوان مثل العرب عن ذلك الحيوان
وعمل بتسميته لهم هو حلال أو حرام
لان المرجح في ذلك الى الاسم وهم أهل
اللسان وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر
بالاشبهه من الحيوان في الصورة
أو الطبع أو الطعم في اللحم فان تساوى
الشبهان أو فقد ما يشبهه حل على الاصح
في الروضة والجسوع فما ورد النص
بتحريمه البغل للهي عن آكله في خبر أبي
داود وتولده بين حلال وحرام فانه متروك
بين فرس وحمار أهلي فان كان الذكر
فرساً فهو شديد الشبه بالحمار وحماراً
كان شديد الشبه بالفرس فان تولد بين
فرس وحمار وحشي أو بين فرس وبقر
حل بلا خلاف والحمار والاهلي للهي
عنه في خبر الصحابين وكنيته أبو زياد
وكنيته الانثى أم محمود (ويحرم من
السباع) كل (ماله ناب قوى بعد ذوبه)
أي يسقط ذوبه على غيره من الحيوان
كاسد ذكره ابن خالويه خسمائة اسم
ونادى على بن جعفر عليه مائة وثلاثين
اسماً ونمر بفتح النون وكسر الميم وهو

مادب) أي عاش وقوله ودرج أي مات عش ومثله في المصباح (قوله فان اختلفوا) مقابل
لحذف أي ما تقدم ان اتفقوا (قوله قطب العرب) أي أصلهم أي وأفضلهم (قوله فان
اختلفت) أي قرئ (قوله أو طبعاً) أي من كونه بعد وبتأليفه أو طبعاً والمراد بالطبع
السمية واللبس التي خلق عليها فان لم يوجد الاصفة من ذلك عمل بها فان تعارضت هذه
الثلاثة قدم الطبع فالصورة (قوله أو طبعاً) بفتح الطاء المهملة قال في المصباح الطعم
بالفتح ما يؤذيه الذوق فيقال طعمه حلو أو حامض وتغير طعمه اذا خرج عن وصفه الخلق
(قوله وان جهل اسم حيوان) أي من كونه حلالاً أو حراماً بل يسل ما بعده ووجه غيرة هذا
لما قبله أن الاول معروف الاسم لكن مجهول الحكم وما هنا مجهول الاسم والحكم فيرجع
لتسميتهم فان سموه باسم حيوان حلال حل والاحرام اه (قوله حلال) أي أحلال أو أحرام
(قوله وهم أهل اللسان) فيه أن أهل اللغة انما يتكلمون على الاتفاظ النغوية لا على الاسماء
الشرعية من حل أو حرمة لان هذا لا يعرف الا من الشرع (قوله كان شديد الشبه بالفرس) أي
فهو يشبهه أمه على كل حال (قوله والحمار الاهلي) معطوف على البغل (قوله من السباع)
بيان لما تقدم عليها وكان الاول ضم الحرام كله جنب بعضه والحلال كذلك (قوله كل ماله ناب)
فيه تغيير اعراب المتناحلي وأجازه بعضهم (قوله كاسد) روى عن أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال أتدرون ما يقول الاسد في زبیره قالوا الله ورسوله أعلم قال انه يقول
اللهم لا تسلطن على أحد من أهل المعروف اه دميري وحكي أن ابراهيم بن آدم كان في سفره
ومعه رفقة فخرج عليهم الاسد فقال لهم قولوا اللهم احرسنا بعينك التي لا تنام واجنابك كنك
الذي لا يرام وارحنا بقدرتك علينا لانك وانت رجاونا يا الله ثلاثاً قال فوئى الاسد هارباً اه
(قوله مائة وثلاثين اسماً) فمن أشهرها أسامة وجندرة والضرغام والضبيغ والغضنفر
والقسورة والليث ومن صكناه أبو الابطال وأبو حفص قال الدميري وابندأ نابه لانه أشرف
الحيوانات المتوحشة ومنزلته منها منزلة الملك (قوله بفتح النون وكسر الميم) ويجوز اسكان
الميم مع فتح النون وكسرها وهو ضرب من السباع فيه شبهه من الاسد لانه أصغر منه منقطع
الجلد نقطاً سوداء وهو مستعان عظيم الجثة صغير الذنب والعكس وكه ذو قهر وقوة وسطوة
واذا مرض أكل الفأر فيزول مرضه وقيل ان أنثى لا تضع ولدها الا مطوقاً بحية وهي تعيش
وتنهش الا أنها لا تقتل وفيه أغز الصلاح الصغدي بقوله

هات قل لي ما اسم شيء * حيوان فيه شر
ان تصفه فخالو * لكن الثلثان شر

اه موطى وقوله ان تصفه بأن تغلب النون تاء تقول عمرو ثلثاه مر وهما الميم والراء (قوله
ورائحه فيه) أي فيه (قوله الى فريسة) أي مفروسة أي مصادة اصطادها (قوله والاخرى
يقطى) أي بحسب الظاهر من حاله والا فهو نائم حقيقة نوما كاملاً لكن جعل الله له قوة على فتح
اجدى عينيه وتغميض الاخرى ليرى من يمر عليه أنه متيقظ قال الشاعر

حيوان معروف أخبت من الاسد (٦٧ ح ع) سمي بذلك لتغره واختلاف لون جسده يقال تمر فلان أي تنكر وتغير لانه لا يوجد
غالباً الاغصان مجباً بنفسه اذا شبع نام ثلاثة أيام ورائحة فيه طيبة وذئب بالهمز وعلمه حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة
ومن طبعه أنه لا يعود الى فريسة شبع منها وينام باحدى عينيه والاخرى يقطى حتى تكتفي العين النائمة من النوم ثم يفتحها وينام
بالاخرى ليحرس باليقظ ويستريح بالنائمة

ينام باحدى مقلتيه ويتقي * بأخرى المنايا فهو يقطعان فأنم
 لأن قلبه ينام فهو كاهل الكهف كانت أعينهم مفتوحة وتحسبهم أيقاظا وهم رقود (قوله
 ودب) وكنيته أبو جهينة وهو يحب العزلة فإذا جاء الشتاء دخل غاره الذي اتخذوه ولا يخرج
 حتى يطيب الهواء وإذا جاع يتصديه ورجليه فيندفع بذلك الجوع ويخرج في الربيع
 أسمن ما يكون والذكر يسافد أي يظأ أثناء مضجعة على الأرض واستد شهوة أثناء تدهو
 الأذى إلى وطنها اه ديمري (قوله والقبيل) ذكر القزوين أن فرج القبيلة تحت أبطها
 فإذا كانت وقت الضراب ارتفع وبرز حتى يتمكن من اتیانها والغزيع منهم في القبيل بقوله
 ما اسم شئ تركبته في ثلاث * وهو ذو أربع تعالى الإله
 حيوان والقلب منه نبات * لم يكن عند جوعه نزاع
 فيك تصيفة ولكن إذا ما * عكسوه يصير في ثلاث * لانه الثلث الآخر
 فأجاب بعضهم بأن قلب قبل ليف اه وقوله القزويني بضم القاف وسكون الزاي وكسر الواو
 نسبة إلى قزوين قاله في الب (قوله ويذكر) هو بالتشديد في السن وبالتخفيف في البيان
 ونظم ذلك بعضهم بقوله

وعمر بالتشديد في السن قد أنى * كما أن في البيان تحقيقه وجب

قال تعالى انما يعمر مساجد الله (قوله وقرد) فبحرم كله ويجوز به اه ديمري (قوله
 ويتناول الشئ بيده) وقد أهدى ملك النوبة إلى المتوكل قردا خياطا وآخر صائغا وأهل البن
 يعلمون القرد القيام بجوانبهم وحفظ دكا كينهم وقد مسح الله الذين اعتدوا في السبت من بني
 اسرائيل قردة كما أخبر في كتابه العزيز واختلف العلماء في المسوخ هل يعقب أولا على قولين
 والجهور على الثاني روى مسلم عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن القردة
 والنخازير هل هي مما مسح فقال إن الله لم يهلك قوما أو يعذب قوما فيجعل لهم نسلا وإن القردة
 والنخازير كانوا قبل ذلك اه وفي عجائب المخلوقات من تصبح بوجه قرد عشرة أيام أثناء السرور
 ولا يكاد يحزن واتسع رزقه وأحبته النساء حباً شديداً وأعجب منه اه من مختصر حياة
 الحيوان للسيوطي ونقل الشيخان عن القاضي حسين أنه قال لو علم قردا النزول إلى الدار
 وأخراج المتاع ثم نقب وأرسل القرد فأخرج المتاع ينسج أن لا يقطع لأن للحيوان اختيارا
 ونقل البغوي في باب حد الزنا أن المرأة لو مكنته من نفسها ففعلها ما على واطى البهجة فتعز
 في الأصح وتحذف في قول وتقتل في قول والقردة تلد في البطن الواحد عشرة وأثنى عشر اه
 ديمري (قوله ومن ذى الناب الكلب) انظر لم فصل هذا (قوله إلى عواء أبناء جنسه)
 وهو بضم العين المهملة قال في المختار عوى الكلب والذئب وابن آوى يعوى بالكسر عواء
 بالضم والمت اه قال الديمري وصياحه كصياح الصبيان يأكل ما يصيده من طير أو غيره تخافه
 المصباح أكثر من الثعلب لانه إذا مرت تحتها وهي على جدار أو شجرة سقطت وخواصه إذا كانت
 أسنانه بيئت كانت الخصومة بين أهله ولحمه ينقع الجنون والصرع العارض وإذا علق عينه
 اليمنى على أحد أمن من النظرة اه (قوله والهزة الخ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما حل نوح في السفينة من كل زوجين اثنين قال أصحابه كيف نظمتهن أو تطفهن أو أشينا ومعنا

ودب بضم الدال المهملة وفيل وكنيته
 أبو العباس والقبيل المذكور في القرآن
 كنيته ذلك واسمه محمود وهو صاحب
 حقد ولسانه مقلوب ولولا ذلك لتكلم
 ويخاف من الهزة خوفا شديداً وفيه
 من الفهم ما يقبل به التأديب والتعلم
 ويعبر أي يعيش كثيراً والهزة تعظمه لما
 اشتغل عليه من الخصال المحمودة وقرد
 وهو حيوان ذكي سريع الفهم يشبه
 الإنسان في غالب حاله فانه يصنع
 ويضرب ويتناول الشئ بيده ويأمن
 بالناس ومن ذى الناب الكلب والنخزير
 والتهود ابن آوى بالتد بعد الهزة وهو
 فوق الثعلب ودون الكلب طوبل
 المحالب فيه شبه من الذئب وشبهه من
 الثعلب ويحى بذلك لانه يأوى إلى عواء
 أبناء جنسه ولا يعوى إلا إذا

الاسد فسلط الله عليه الحى وكانت اول حى نزلت بالارض فهو لا يزال محموا ثم شكوا القارة
 فقالوا القوي سقة تفسد علينا طعمنا ومتاعنا فأوحى الله تعالى الى الاسد ففعل ما نخرجت منه
 الهزة فخافت القارة منها اه ديمري (قوله ولو وحشية) وهى المعروفة بالنمس وقيل غيره
 فهى حرام ويلحق بها فى الحرمة ابن مقرض بيم مضمومة فقاق ساكنة فعمله مكسورة فضا
 معجمة أو بكسر الميم وفتح الراء ويقال له الدلق بضم ففتح وهو دويبة أصغر من الفأر كلاء اللون
 طويلة الظهر تقتل الحمار وتقرض الثبات قل (قوله وما ورد فيه النص بالحل) كلام
 مستأنف (قوله الانعام) سميت نعم الانعومة وطها اذا مشى حتى لا يسمع لاقدا منها وقع
 أو لعدم النعمة فيها الكثرة الاتقاع بها من در ونسل وصوف ووبر وركوب وغير ذلك (قوله
 وهى الابل) من خواصها أنها من الاحرار فلا ينزوعلى أمتة ولا على أخته حتى أن بعض العرب
 ستر ناقة بثوب ثم أرسل عليها ولدها فلما عرف ذلك عمد الى احليله فأكله ثم حقد على صاحبه فقتله
 وليس له من ارة ولذلك كثر صبره ومن خواص نحمه أنه متى وضع فى موضع هربت منه الحيات
 وسنامه يدق ويطلق به البواسير فيسكن وجعه والمضمضة بلبنها تنفع الاسنان المأكولة وينزل
 صفرة الوجه كالأوطلاء قال ابن سينا بعره يقطع الرعاف اذا استشق به وينزل أثر الجدرى
 وأكل لحمه ينزى فى الباء وفى الانعاط وبوله اذا شربه السكران أفاق من ساعته وقراده اذا ربط
 على كم العاشق فيزول عشقه اه (قوله والبقر) اسم جنس يشمل الذكر والانثى والماء للوحدة
 والجمع بقرات وأهل اليمن يسمون البقرة باقورة سميت بقرة لشبهها الارض بالحرارة وهى أجناس
 منها الجواميس وهى ضأن البقر وكل حيوان اناته أرق صوتا من ذكره الا البقر فان
 الانثى أضخم وأجهر صوتا وهى تتلوى وتتعلق تحت الذكرا لصلاية ذكره لا سيما اذا أخطأ الجحرى
 اه واذا اشتاقت أنثاه الى الذكر نفرت وأتعبت الرعاء وقال المسعودى رأيت بالري بقرا تبرك
 كما تبرك الابل وليس لجنس البقر شيا عاليا فهى تقطع الخشيش بالسفل اه ديمري (قوله
 والغنم) وهى على ضربين ضائنة وماعزة والضأن أفضل من الماعز صرح بذلك الاصحاب
 فى الاضحية وغيرها واستدلوا على أفضليتها بأوجه منها أن الله تعالى بدأ بذكر الضأن فى القرآن
 فقال ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين ومنها حكاية عن الخصمين قوله تعالى ان هذا
 أخى له تسع وتسعون نجمة ولى نجمة واحدة ولم يقل تسع وتسعون عنزا ولى عنزا واحدة ومنها
 أنه قال وقد يشاهد بدمع عظيم وهو الكباش والبركة فى الضأن أكثر ومن ذلك اذا رعت شيا من
 الكلاب نبت فان المعز تنقلعه من أصله والضأن ترعى ما على وجه الارض وما أهان الله به
 التيس أن يجعله مهتوكا السرم مكشوف القبل والدبر بخلاف الكباش ولهذا شبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المحال بالتيس المستعار ومنها أن رؤس الضأن أطيب وأفضل من رؤس
 الماعز وكذلك لحمها فان أكل لحم الماعز يحرك المزة السوداء وبوله البلغم ويورث التسيان
 ويفسد الدم ولحم الضأن عكس ذلك اه ديمري قال زيد بن ثابت أن المعز استعصت على نوح
 أن تدخل السفينة فردها بذنبها فن ذلك أن كسر ذنبها وصار معقوصا وبدا حياها وأما النجعة
 فذهبت حتى دخلت السفينة فسمي نوح على ذنبها فستر حياها (قوله والخيل) وهى واسم
 جمع لا واحد له من لفظه وأصل خلتها من الريح وهى أربعة أنواع منها العتاق أبواها عريان

والهزة ولو وحشية (ويحرم من
 الطيور) ككل (ما لا يخلب قوى)
 بكسر الميم واسكان المعجمة وهو الطير
 كالطائر الانسان (يجرح به) كالصقر
 والبار والنهالين والنسر والعقاب
 وجميع جوارح الطير كما قاله فى الروضة
 وما ورد فيه النص بالحل الانعام وهى
 الابل والبقر والغنم وان اختلفت
 أنواعها لقوله تعالى أحلت لكم جميع
 الانعام والخيل ولا واحد له من لفظه

كة

والقرف أبو عجمي وأمه عربية والهجين عكسه ومنها البراذن أبوها عجميان وسميت خيلا
 لاختياله في مشيها قل روى ابن ماجه عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلي عز
 لأهلها والغنم بركة والخيل معقود في نواصي الخيل ومعنى عقود الخيل بنواصيها أنه لا ذم لها كأنه
 معقود فيها والمراد بالناسية هنا الشعر المسترسل على الجهة وكنى بالناسية
 عن جميع ذات القوس كما يقال فلان مبارك الناسية وفي الحديث لا تحضر الملائكة من اللهو
 شيئا إلا ثلاثة لهو ورجل مع امرأته وأجراء الخيل والتصال اه (قوله وأذن في لحوم الخيل)
 وبه ساذرة على من عسك في تحريم الخيل بآية والخيل والبغال والحمير لتركبوها من حيثان
 في معرض الامتنان ولم يذكر الأكل ووجه الرد أن الآية مكتبة فلودلت على التحريم لزم
 تحريم الحمير قبل خيل وهو ممتنع بالاتفاق اه عمرة (قوله فقال الامام أحمد وغيره منكم)
 عبارة م ر وبقرض محته يكون منسوخا باحلالها يوم خير (قوله وبقر وحش) قيد
 بالوحش لعطف الجار عليه لا لأخراج الأهل والأولي أن يقال إنما قيد بالوحش لأن بقر الأهل
 داخل في الأنعام (قوله وهو أشبه شيء) أي أقرب شيها بالمعز من غيره (قوله وجار وحش)
 وعمره يزيد على عمر الجار الأهلية وقيل إن الجار الوحش يعيش أكثر من ثمانية سنين اه
 دمري قال في شرح الروض وفارقت الجار الوحشة الجار الأهلية بأنم لا ينتفع بها في الركوب
 فأنصرف الانتفاع بها إلى أكلها خاصة اه ولا فرق في جنار الوحش بين أن يستأنس أو يبقى على
 نوحته كما أنه لا فرق في تحريم الأهل بين الحالين ومثله بقر الوحش فيما ذكر كافي س (قوله
 وطبي وطيبة) انظر الحكمة في الجمع بينهما دون غيرهما ويحل ما تولد بين ما كولين ولو على غير
 صورة المأكل كقول نحو كلب من شاتين * (فرع) * يراعى في المسوخ أصله أن بدلت صفته فقط
 فان بدلت ذاته كلب صار دما ولو كرامة لولي اعتبر حاله إلا أن يحرم أكله ويخرج عن ملك
 مالكه فان عاد لبنا عاد ملك مالكه بكد دبح فيجب رده إليه ويحل تناوله ويخرج بالمسوخ
 ما لم يمسح كلب يخرج من ضرعه دما ومضى كذلك فهو باق على طهارته مطلقا قل على الجلال
 وعبارة م ر ولو مسح حيوان يحل إلى ما لا يحل وعكسه فهل يعتبر ما قبل المسح على ما قاله
 بعضهم عملا بالأصل أو ما تحول إليه كما يدل عليه ما في فتح الباري عن الطحاوي كل محتمل
 والأوجه اعتبار المسوخ إليه ان بدلت ذاته بذات أخرى والأبأن لم تبدل الأصفة فقط اعتبر
 ما قبل المسح والأقرب اعتبار الأصل في الآدمي المسوخ مطلقا كما يدل عليه الخبر ولو قدم
 لولي مال مفصوب فقلب كرامة له دما ثم أعيد إلى صفته أو صفة غير صفته فالتمعه عديم حلاله
 يعود إلى المتأله عاد ملك مالكه فيه كما قالوه في جلد ميتة دبح ولا ضمان على الولي بقلبه إلى
 الدم كما لا ضمان عليه إذا قتل بجاله اه وقوله اعتبر ما قبل المسح لكن يبقى النظر في معرفة ما تحول
 إليه أهو الذات أو الصفة فان وجد ما يعلم به أحدهما فظاهر والأشبه اعتبار أصله لا نام تحقق
 تبدل الذات فيحكم ببقائها وان تحول إليه هو الصفة وقد عهد تحول الصفة كاختلاع
 الولي إلى صور كثيرة وعهد رؤية الجن والملائكة على غير صورتهم الأصلية مع القطع بأن ذاتهما
 لم تحول وإنما تحولت الصفة اه عثم عليه (قوله وضبيع) هو اسم للذكر والأنثى
 وجعهما ضبيع كضبع وسباع قاله ابن الأنباري وقال الأزهرى هو اسم للأنثى فقط ويقال لها

نفسه الصبيحين عن جابر بن عبد الله
 الله صلى الله عليه وسلم يوم خير عن
 لحوم الجار الأهلية وأذن في لحوم الخيل
 وفيهما عن أسماء بنت أبي بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنها قالت
 فخرنا فرسنا على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة وأما
 خبر خالد في النهي عن أكل لحوم
 الخيل فقال الامام أحمد وغيره منكر
 وقال أبو داود ومنسوخ وبقر وحش
 وهو أشبه شيء بالمعز الأهلية وجار
 وحش لأنهما من الطيبات ولما في
 الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال
 في الثاني تكاوا من لحمه وأكل منه
 وقيل به الأول وطبي وطيبة بالإجماع
 وضبيع لأنه صلى الله عليه وسلم قال
 يحل أكله ولأن نابه ضعيف لا يتقوى به

ضباغة وضباغة وجعها ضباغات ولا يقال ضبعة ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ويقال
 للمشي منهما أو من أحدهما ضبعانان بفتح أوله وضم ثانيه وكسر آخره اه قل على الجلال
 (قوله من أحق الحيوان) المراد بالحاجة الجهل بالهواقب (قوله ضبعان) بوزن عمران
 وسرحان ويجمع على ضباعين كسرا حين (قوله وضب) وهو حيوان يعيش نحو سبع مائة سنة
 ومن شأنه أنه لا يشرب الماء وأنه يبول في كل أربعين يوما مرة وأن للآتي منه فرجان ولذا ذكر
 ذكران ومنه أم حنين بمهمل مضمومة موحدة مفتوحة فتحة ساكنة فتون دوية قدر الكف
 صفراء كبيرة البطن تشبه الحرباء وقبل هي الحرباء قل على الجلال وأسنانها كالصفيحة ومن
 أكل منه لم يعطش شرح م (قوله أكل على مائته) أي أكله خالدا مشويا والمائدة هي الشيء
 الذي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالمائدة والطبق وغير ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم مأكلا على الخوان لأن الخوان أخص من المائدة ونقي الاخص
 لا يستلزم نقي الأعم اه فتح الباري وقوله فأجدني أعافيه أي أجد نفسي تكرهه (قوله
 وأرب) وهو اسم جنس يشمل الذكر والآتي وجعه أربا وبشر قضيه أي بئس عظم والآتي
 عصب وهو ذو شبق شديد لكن الآتي أشد فربما ركببت الذكر لشدة شهوتها للجماع وتبصر عاما
 ذكر أو عامما أي كالضبع قيل وقد صاد رجل أربا فوجد له آلة الذكورة والآنوثة وشق بطنه
 فوجد ما يدل على ذلك والآربة تنام مفتوحة العين فرمائها القنأص مستقيمة اه دميري
 (قوله العناق) أي آتي المعز (قوله عكس الزرافة) أي معنى وحكما وهي بفتح الزاي
 وضمها مخففة الراء تسمى أم عيسى وهي حسنة الخلق طويلة العنق واليدين قصيرة الرجلين
 لأن الله جعل قوتها في الشجر فخلقها كذلك لتستعين على ذلك ولها رأس ابل وقرنا بقر وجلد
 تمر وأظلاف ثور وذنب ظبي وإذا مشيت قدمت رجلها اليسرى ويدها اليمنى وهذا بعكس ذوات
 الأربع كلها وهي تبصر أي رؤيتها كالبعير يكون بعرا وتجتري وفي طبعها الانس والود لك الناس قيل
 والزرافة في الأصل هي الجماعة فسميت بذلك لتولد هامن جماعة الحيوان لأنهم من حيوانات
 ثلاث من الناقة الوحشية والبقرة الوحشية والضبعان وهو ذكر الضباع فيقع على الناقة فتلد
 حيوانا ينم أو ينه فيقع على البقرة الوحشية فتلد منه الزرافة وقيل متولدة من دواب
 ووحوش مختلفة يقعن على الآتي فتخلط مياها فيخلق الله منها خلقا مختلفا الشكل وأنكر
 على قائل هذا دون قائل الأول والله أعلم أيهما أصح وحكمها مختلف فيه اه دميري ورد ذلك
 الحافظ وقال بل هي نوع قائم بنفسه كالليل وغيره بديل أنه يلد مثله اه سيوطي وعبرة
 البرماوى وأما الزرافة فهل تحمل أو لا فيها تردد والأصح في المجموع أنها تحرم وفي العباب
 أنها حلال وبه قال البغوي وصوبه الأذري والركشي قيل إنها متولدة من سبع حيوانات
 لأن الزرافة بمعنى الجماعة لغة اه وقرر شيخنا مد في حال قرأته للبخاري أن الزرافة حيوان
 يشبه الأبل برقبته والبقر برأسه وقرنيه والخيل بجلده ويكبر إلى أن يصير علوا للخلقة اه
 (قوله بوركها) أي الأرب فيفسد أنها موشة بمعنى فهو كزنب وقوله قبل وهو حيوان
 التذكير بالنظر للفظ وقال شيخنا أنه لما وليه بالدابة (قوله وتعلب) بثلاثة أوله وأشبهه فسفدها
 العقاب أي بطونها كذا قالوا وفيه نظر بما مر أن المتولين ما كول وغيره لا يحصل إلا أن

وهو من أحق الحيوان لأنه يتناول حتى
 بصاد وهو اسم للآتي قال الدميري
 ومن عجيب أمرها أنها تحبض وتكون
 سنة ذكرا وسنة أنثى ويقال للذكر
 ضبعان وضب لأنه أكل على مائته
 صلى الله عليه وسلم يحضره ولم يأكل
 منه فقيل له أحرأه هو قال لا ولكنه
 ليس بأرض قوي فأجدني أعافيه وهو
 حيوان للذكر منه ذكران والآتي
 فرجان وأرب وهو حيوان يشبه
 العناق قصير اليدين طويل الرجلين
 عكس الزرافة لأنه يبعث بوركها إلى
 التي صلى الله عليه وسلم قبله وأكل
 منه رواء البخاري وتعلب لأنه من
 الطيبات ولا يتقوى بنابه وكنيته
 أبو الحسين والآتي تعلب وكنيتها أم
 هويل

يقال ان هذا امر غير محقق فان تحقق عمل به فراجع اه قل وقال الدميري نص الشافعي
على حل آكله وكرهه أبو حنيفة ومالك وحرمة جماعة منهم أحمد بن حنبل في أكثر رواياته
ومن حيلته في طلب الرزق انه يتماوت وينفض بطنه ويرفع قوائمه حتى يظن أنه قد مات فاذا قرب
عليه الحيوان وثب عليه وصايدته وحيلته هذه لا تتم على كلب الصيد قبل للشعب مالك تعدوا أكثر
من الكلب يقال اني أعد ولنفسى والكلب يعد ولغيره ومن العجيب في قصة الارزاق
أن الذئب يصيد الشعب فيأكله ويصيد الشعب القنفذ فيأكله ويصيد القنفذ الافعى فيأكلها
والافعى تصيد العصفور فتأكله والعصفور يصيد الجرادة فيأكلها والجراد يلتهم فراخ الزنابير
فيأكلها والزنابير يصيد النحلة فيأكلها والنحلة تصيد الذبابة فتأكلها والذبابة تصيد البعوضة
فتأكلها ومما يروى من حيل الشعب ما ذكره الشافعي رضي الله عنه قال كنا بسفر في أرض
اليمن فوضعنا سفرتنا لتعشى فحضرت صلاة المغرب فقمنا لنصلي ثم تعشى وتركنا السفره كما هي
وقنا الى الصلاة وكان فيها دجاجتان فجاء الشعب فأخذ احدي الدجاجتين فلما قضينا الصلاة
أسفنا عليها فقلنا حرمانا فبينما نحن كذلك اذ جاء الشعب وفي فمه شيء كأنه الدجاجة
فوضعها فبادرنا اليه لنأخذها ونحن نحسبه الدجاجة فلما اقتربا جاء الى الاخرى وأخذها من
السفرة وأصينا الذي قنا اليه لنأخذها فاذا هو ليف قد هيا مثل الدجاجة اه دميري (قوله
ويربوع) نوع من الفأر كان عرس وحلها مستثنى منه قل قال في شرح الروض وهو
دوية رفيقة تعادى القار تدخل بحجره وتخرجه (قوله وقنفذ) بالذال المهملة وبضم القاف
وقفها اه مختار وفي المصباح بضم القاف وتفتح للتخفيف اه قال مالك والشافعي يحل أكل
القنفذ وقال أبو حنيفة وأحمد بتحريمه (قوله وابن عرس) بكسر العين المهملة ووجهها
بنات عرس قاله في المصباح والمراد بها العرسة المشهورة وهو حيوان قريب من الفأر لكن
أشد منه وهو يعاديه فيدخل بحجره ويخرجه وياكله حتى أنه تبع فأرته فهربت منه الى شجرة
فصعدت خلقها فانتهت الى رأس غصن فتبعها فلم يبق لها مهرب فتعلقت بورقة وأدلت نفسها
فصاح ابن عرس فجاءت أشاء تحت الشجرة فقطع عرق الورقة فسقطت فأرته فأسكنها أشاء
فهو أودى للفأر من السنور لانه يدخل بحجره والسنور لا يطيق ذلك ومع ذلك يخاف الفأر
من السنور أكثر ويعادى أيضا الحية ويقتلها ويعادى التمساح فيدخل جوفه اذا فتح فاه
فيأكل امعاه ويعزقها واذا مرض أكل بيض الدجاج فيشفي وحكمه حرمة آكله عند أبي
حنيفة وحله عند الشافعي رحمه الله وعنه قول بالحرمة قال ارسطاطاليس ان الاثني من بنات
عرس تلقح وتلد من أذنها اه دميري وقيل انها تحبل من فمها وتلد من أذنها اه (قوله منها)
أى من جلدتها (قوله كنية) تطلق على الذكور الاثني ويحل قتلها للحلال والمحرم لانها من
الفواسق وقال عليه الصلاة والسلام من قتل حية فكأنما قتل مشركا وعن ابن عباس
ان الحيات مسخ الجن كما مسخت القرود من بني اسرائيل * (مسئلة) * اذا اصطاد الخوا
حية وجلسها على عادة الحواة فليسعتها فأتى بها ثم أوقفت فقتلت انسانا هل يضمن أجيب
بأنه لا يضمن وان صادها ليرى الناس معرفته وهو عارف بصنعيته وغالب ظنه السلامة منها
لم يأت قبل نزل حواء بقوم باليمن وفي خريجه حيات فخرج بعضها بالليل فقتل بعض أهل البيت

ويربوع لان العرب تستطيبه ونابه
ضعيف وفيل يفتح القاء والتون لان
العرب تستطيبه وهو حيوان يؤخذ
من جلده القروالينه وخفته وسمور
بفتح المهملة وضم الميم المشددة وسنجاب
لان العرب تستطيب ذلك وهما نوعان
من تعالب الترك وقنفذ بالذال المهملة
والدبر باسكان الموحدة دوية أصغر
من الهر كلاء العين لاذنب لها والليل
وهو دوية قدرا لسحابة ذات شوك
طويل شبه السهام وابن عرس وهو
دوية رفيقة تعادى القار تدخل بحجره
وتخرجه والحواصل ويقال له حوصل
وهو طائر أبيض أكبر من الكركي
ذو حوصلة عظيمة يتخذ منها فرو
ويحرم كل ما دب قتله لا يذانه كنية

فكتب بذلك لعمر بن عبد العزيز فقال لا شيء عليه لكن من ربه اذا نزل يقوم يعلمهم بما معه اه
دميري (قوله وعقرب) العقرب الاثني والذكر عقربان بضم العين والراء اولها ثمانية ارجل
وعينها في ظهرها تلدغ وتولم ايلاما شديدا وربما السعت الاثني اى الحية فتوت ومن عجيب
أمرها مع صغرها تقتل القبيل والبعير بل سعتها وانها لا تقرب الميت ولا النائم حتى يتحرك شيء
من بدنه اى النائم فتضربه عند ذلك وتأوى الى الخنافس وتسالمها اى تصالحها ولذلك اذا دقت
ووضعت على لسعة العقرب برئت لوقتها اه عبد البر وابن شرف وقيل ان العقرب اذا حرقت
ودخن بها البيت هربت العقارب منه اه دميري (قوله وغراب أبقع) ويقال له الاغور
لحدة بصره اول كونه يغمض احدى عينيه عند النظر ويقتصر على النظر بأحدهما من قوة
بصره سمي غرابا السوداء ومنه قوله تعالى وغرابيب سود اه وجمعه غربان وأغربة وأغرب
وغرابين وغرب وقد تظمها ابن مالك فقال

بالغرب اجمع غرابنا وأغربة * وأغرب وغرابين وغربان

ويقال انه اذا صاح الغراب مرتين فهو شروا اذا صاح ثلاثا فهو خير وذلك لعدد الاحرف اى
أحرف خير اه دميري (قوله وحداة) بوزن عتبة وجمعهما حدى ذكر عن ارسطاطاليس ان
الغراب يصير حدأة وهى تصير عقابا كذا يتبدلان كل سنة ومن طلع الحدأة ان تقف في الطيران
وليس ذلك لغيرها ويقال انها احسن الطير مجاورة لما جاورها من الطير فلو ماتت جوعا لم تعد
على فراخ جازها والسبب في صياحها عند سفادها ان زوجها قد جحد ولدها منه فقالت يا نبي
الله قد سفدتى حتى اذا حضنت يضى وخرج منه ولدى جحدنى فقال سليمان عليه السلام
لذكر ما تقول فقال يا نبي الله انها تحوم حول البرارى ولا تمتنع من الطيور فلا أدري أهو منى
أو من غيرى فأمر سليمان عليه السلام باحضار الولد فوجده يشبه والده فألقه به فصارت
اذا سفدها صاحت ثم قال سليمان لا تمكنيه أبدا حتى تشهدين على ذلك الطير لئلا يجحد بعدها
فصارت اذا سفدها صاحت وقالت يا طيور اشهدوا فانه سفدتى والعقاب سيد الطير والتسر
عريفها روى ابن عباس رضى الله عنهما ان سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام لما فقد
الهدد اى فان الهدد كان دليلا له على الماء فان الهدد يرى الماء تحت الارض كما يرى الماء
في الزباجة فلما فقد سليمان الماء تفقد الهدد فلم يجده فدعا بالعقاب سيد الطيور وأشدها بأسا
فقال على بالهدد الساعة فرفع العقاب نفسه حتى التصق بالهواء فصارت تنظر الى الدنيا
كالقصعة بين يدي الرجل ثم التفت يمينا وشمالا فرأى الهدد مقبلا من نحو اليمن فانقض عليه
فقال الهدد اى سألك بحق الذى أقدر لك على وقوالا ما رجعتنى فقال له الويل لك ان نبي الله
سليمان حلف أن يعذبك أو يذبحك ثم أتى به فلقبه النور وعساكر الطير تخوفوه وأخبروه
بنوع سليمان فقال الهدد ما قدرى وما أنا وما استثنى نبي الله قالوا بلى قال أوليا نبي
يسلطان مبين قال الهدد فجرت اذا فلما دخل على سليمان رفع رأسه وأرغى ذنبه وجناحيه
فأضعا سليمان فقال سليمان أين كنت عن خدمتك ومكانك لا عذبتك عذابا شديدا ولا ذبحتك
فقال الهدد يا نبي الله اذكر وقوفك بين يدي الله بمنزلة وقوفى بين يديك فاقشعرت جلد سليمان
وارتعد وعفاه عنه قبل عني سيدنا سليمان عليه الصلاة والسلام بالعذاب الشديد الذى يعذب به

وعقرب وغراب أبقع وحداة

الهدد التفرقة بينه وبين الفه وقيل الزامه خدمة أقرانه وقيل محبة الاضداد اه ديمري
 (قوله وفارة) بالهمز وتركه وليس في الحيوان أفسد من الفأر ولا أعظم أذى منه لانه لا يبق
 على حقير ولا جليل ولا يأتي على شيء الا أهلكه وأتلفه وكنية الفأرة أم خراب ومن شأنها أنها تأتي
 القارورة الضيقة الرأس فتحتال حتى تدخل فيها ذنبها فكما ابتل بالدهن أخرجه ومصته
 حتى لا تدع فيها شيئا وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت فأرة فأخذت تجر القبيلة فذهبت
 الجارية فوجدتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعها فجاءت بها فألقمتا بين يدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على النجاسة التي كان قاعدا عليها أي السجادة سميت بذلك لانها تخور الوجه
 أي تغطيه فأحرق منها موضع درهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا نمت فأطوقوا سراجهكم
 فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا فحرقكم اه وأما القناديل المعلقة في المساجد وغيرها
 فان خيف سريق بسببها دخلت في الامر بالاطفاء وان أمكن ذلك كما هو الغالب فالظاهر
 أنه لا بأس بتركها لا تنفأ العلة التي علل بها النبي صلى الله عليه وسلم واذا انتفت العلة زال المنع
 وفي خبر الشيخين خمس يقتل في الحل والحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والكلب
 العقور وفي رواية لمسلم الغراب لا يقع والحية بدل العقرب وفي رواية لابي داود والترمذي
 ذكر السبع العادي مع الخس قال ابن الملقن السرف في قتل الحية أنها خانت آدم بادخال ابليس
 الجنة بين فكها والغراب بعنه نبي الله نوح عليه السلام من السفينة ليأتيه بخبر الارض فقله
 أمره وأقبل على جيفة والفأرة عملت الى جبال سفينة سيدنا نوح فقطعتها وأخذت القبيلة
 لتحرق البيت أيضا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها (قوله والبرغوث) واحد البراغيث
 وضم بائه أشهر من كسرها وهو من الحيوان الذي له الثوب الشديد ومن لطف الله تعالى أنه يقب
 الى ورائه ليرى من يصيده وأنه لو وثب الى أمامه لمكان ذلك أسرع الى جانيته وهو من
 الخلق الذي يعرض له الطيران كما يعرض للخل وهو ينشأ اولاً من التراب لاسيما في الاماكن المظلمة
 ويقال انه على صورة القمل له أنياب بعض بها وخرطوم يعض به اه ديمري (قوله والبق)
 البقرة البعوضة والجمع النق ويقال انه متولد من النفس الحادة ولشدة رغبته في الانسان
 اذا شم رائحة الاذى رمى نفسه عليه وهو كثير بمصر وماشا كلها من البلاد اه ديمري
 (قوله والجعلان) ويقال له أبو جعران وهو يعض الجيم والعين ساكنة والناس يسمونه
 أبو جعران لانه يجمع الخبز اليابس ويدخره لبيته وهو دويبة معروفة تسمى الزعقوق وهو يعض
 الزاى شيخنا تعض البهايم في فروجها فترب وهو أكبر من الخنفساء شديد السواد في بطنه لون
 حرة للذكر قرنان يوجد كثيرا في مراحيق البقر والجواميس ومواضع الروث ومن شأنه جمع
 النجاسة وادخارها ومن عجيب أمره أنه يموت من ريح الورد ومن ريح الطيب فاذا أعيد
 الى الروث عاش وله ستة أرجل وسنام مربع جدا وهو يمشي القهقري الى خلف ومع هذه
 المشية يهتدى الى بيته واذا أراد الطيران ارتفع فيظهر جناحه فيطير ومن عادته أنه يحرس
 النوام من قام منهم لقضاء حاجته تبعه وذلك من شهوته للغائط لانه قوته اه ديمري (قوله
 والكلب غير العقور) أي يكره قتله وعن شيخنا حرمة وعن والشيخنا م رندب قتله قل
 والمعتد أن قتل الكلب الذي لا تقع فيه ولا ضرر حرام (فائدة) قيل كان كلب أهل الكهف

وفارة والبرغوث والزبور يعض الزاى
 والبق وانما ندب قتلها لا يذاتها كما مر
 اذا تقع فيها وما فيه تقع ومضرة
 لا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره
 ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر
 كالحنافس والجعلان وهو دويبة
 معروفة تسمى الزعقوق والكلب غير
 العقور الذي لا تنفع فيه مباحة

من جنس الكلاب وعليه الاكثر وقيل كان أسدا وقال ابن عباس كان كلبا أغر واسمه قطمر
وقال مقاتل كان أصفر وقال أبو الفضل من أحب أهل الخير نال بركتهم فهذا كلب أحب أهل
خير وصحبهم فذكر معهم في القرآن ومن خاف شر كلب فليقرأ بماء من الجن والانس آية الرحمن
اه ديمري (قوله وتحرم الرخة) ومن طبع هذا الطائر أنه لا يرضى من الجبال الا الموحش
منها ولا من الاماكن الا بعدها من اماكن أعدائه والاثنى منه لا تمكن من نفسها غير ذكرها
وتبيض بيضة واحدة اه ديمري (قوله والبغاة) أي البومة وهي المصاصة ومن طبعها
أن تدخل على كل طائر في ذكره وتخرجه منه وتأكل فراخه ويضه وهي قوية السطوة في الليل
لا يحتملها شيء من الطيور ولا تنام في الليل فاذا رآها الطيور في النهار قتلتها وتتقوار يشها
للعداوة التي بينهم وبينها ومن أجل ذلك صار الصيادون يجعلونها تحت شبكاتهم
ليقع لهم الطيور ولا تطير بالنهار خوفا من أن تصاب بالعين لحسنها وجمالها ولها تصور في نفسها أنها
أحسن الحيوان لم تظهر الا بالليل اه ديمري وعن سيدنا سليمان صلوات الله وسلامه عليه
ليس من الطيور أنصح لبني آدم وأشفق عليهم من البومة تقول اذا وقعت عند خربة أين الذين
كانوا يتعمون في الدنيا ويسعون فيها ويلبني آدم كيف ينامون وأمامهم الشدائد تزدوا
يا غافلين وتهميوا السفركم اه حل في السيرة (قوله بالدرّة) وهي في قدر الحامة فيتخذها الناس
للاستقاع بصوتها كما يتخذون الطاوس للاستقاع بصوته ولونه ولها قوة على حكاية الاصوات
وقبول التلقين وتناول ما كوله ابرجلها كما يتناول الانسان الشيء بيده ولا يعرف لها اسم ذكر
من لفظها ومن أكل لسانها صار فصيحاً قال الزركشي وليست من طيور العرب وانما تجلب من
النوبة واليمن زى قال حل في السيرة وقد وقع لي اني دخلت منزلا لبعض أصحابنا وفيه درّة
لم أرها فاذا هي تقول مرحبا بالشيخ البكري وتكرّر ذلك فحجبت من فصاحة عبارتها وحكي
الكمال الاقوى في الطالع السعيد عن القاضي الاديب محمد القوصي عن الشيخ علي الحريري
أنه رأى درّة تقرأ سورة يس وعن بعضهم قال شاهدت غرابا يقرأ سورة السجدة واذا وصل الى
محل السجود سجد وقال سجد لك سوادى وآمن بك فوادى اه مع زيادة (قوله يتشام به)
وكان وجه هذا والله أعلم أنه لما كان سببا لدخول ابليس الجنة وخروج آدم منها وسببا لخلاوتك
الدار من آدم ودوام الدنيا كرهت اقامته في الدور بسبب ذلك اه ديمري (قوله خبثها) أي
الطاوس وما قبله وان كان ما قبله متعديا (قوله كخطاف) بضم الخاء نوع من العصفور يعرف
بعصفور الجنة جمعه خطا طيف يبنى بيته في أبعاد المواضع عن الوصول اليها بناء محكما بالطين واللين
فان لم يجد طينا غطس في الماء وتغرغ في التراب وطين عشه بما على أجنته ويجعله على قدره وقدر
فرخه فقط ولا يلقى فيه شيئا من خرثه بل يلقيه خارجة ويجعل فيه قضبان الكرفس لتتقر الخفاش
عن قراخه لانه يهرب من رائحة الكرفس ولولا لقتل فراخه لعداوة بينهما واذا كبرت فراخه
علم بذلك ومن أمره اذا قلعت عينه عادت واذا عمى أكل من شجرة يقال لها عين شمس فيعود
بصره في تلك الشجرة من المنفعة للعين وما روى قط آكل ولا يجتمع بأشياء واذا أراد شخص
حجر البرقان لطنخ فرخه بزعران أي يدهن به مناقير أولاده ليعتقد ذلك العصفوران بأولاده
ذلك المرض أي البرقان فيذهب فيأتى بحجر البرقان الذي هو نافع جدا ويمر به عليه وهو حجر

وتحرم الرخة وهو طائر أبيض والبغاة
لانها كالعداوة وهي طائر أبيض
بطي الطيران والسفاح يقع الموحدين
وتسديد الثانية وهو الطائر المعروف
بالدرّة والطاوس وهو طائر في طبعه
العفة وحب الزهوية نفسه والخيلاه
والاعجاب بريشه وهو مع حسنه
يتشام به ووجه تسميته وما قبله خبثها
ولا يجعل مانها من قسده كخطاف
ويسمى عصفور الجنة لانه زهد ما في
أبدى الناس من الاقوات

فيه خطوط بين الحجرة والسواد اذا حمله ذواليرقان أو غسله وشرب ماء على القطور زال عنه قبل وقد زهد الخطاف بالناس من الاقوات وقات بالبعوض والذباب ولهذا أحبه الناس ولم يتعرضوا له بسوء قال النبي صلى الله عليه وسلم ازهد ما في الدنيا يحبك الله وازهد ما في أيدي الناس يحبك الناس أما كون زهد الدنيا سببا لمحبة الله تعالى لأن الله يحب من أطاعه وطاعته لا تجتمع مع محبة الدنيا وأما كون زهد ما في أيدي الناس سببا لمحبتهم لأنهم يحبون ما في أيديهم ومن نزع محبوبا من محبة أبغضه ومن قتره عنه وتركه تحبه أحبه ولقد أحسن القائل في وصف الخطاف

كن زاهدا فيما حوَّنه يد الوري * نخبي الى كل الانام جليسا
أو ماترى الخطاف حرم زادهم * فأخبي مقما في البيوت رئيسا

سماء رئيسا لأنه يألف البيوت العامة دون الخاربة وهو قريب من الناس قبل لما خرج آدم من الجنة اشتكى الوحشة فآتاه الله بالخطاف وألهمها سحر في البيوت أنسا لئلا ينسبها فهي لا تفارق بني آدم أنسا لهم ومعها أربع آيات من كتاب الله وهي لو أنزلنا هذا القرآن على جبل إلى آخر السورة وتمت صوتها بقوله العزيز الحكيم حكى أن خطافا راود خطافة على قبة سليمان عليه السلام فامتنعت منه فقال لها تمتنعين علي ولو شئت لقلب القبة على سليمان فدعا سليمان وقال له ما حملك على ذلك فقال يا بني الله لا تأخذ العشاق بأقوالهم قال صدقت وقال الغزالي إن كلام العشاق الذين أفرط حبهم يستلذ بسماعه ولا يعول عليه كما حكى أن فاختة كان يراودها زوجها فتمنع منه نفسها فقال ما الذي يمنك عني ولو أردت أن أقلب لك ملك سليمان عليه السلام ظهر البطن لعلت لاجل ذلك فسمعه سليمان عليه السلام فاستدعاه وقال ما حملك على ما قلت قال يا بني الله أنا محب والمحب لا يلام وكلام العشاق بطوي ولا يحكى قال الشاعر

أريد وصاله ويريد هجرى * فأترك ما أريد لما يريد

وروى أن سليمان عليه السلام مر بعصفور يدور حول عصفورة فقال سليمان عليه السلام لاصحابه أتدرون ما يقول قالوا لا يا بني الله قال يضطرب بالنفسه ويقول تزوجيني أسكنك أي قصور دمشق إن شئت قال عليه السلام وإن غرت دمشق مبنية بالخير لا يقدر أن يسكنها لكن كل خاطب كذاب وروى أن سليمان عليه السلام رأى عصفورا يضطرب عصفورة وقد رفع رأسه إلى السماء وخفضها إلى الأرض فقال سليمان عليه السلام جلسائه أتدرون ما يقول هذا العصفور لهذه العصفورة قالوا الله ورسوله أعلم قال يقول والذي رفع السماء بقدرته وبسط الأرض بحكمته ما أريد منك شهوة لذة ولكن أريد أن يخرج الله من بيني وبينك نسمة توحّد الله عز وجل والخطاطيف أنواع منها ما يألف ساحل البحر ويبنى بيته به ومنها ما هو أخضر كالدرّة ويسمونه أهل مصر الخضير وحكم الخطاف حرمة أكله لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الخطاطيف وذبحها وقال محمد بن الحسن يحمل أكله لأنه يتقوت بالحلال غالبا وإذا وقع عشه بما فيه في الماء يوما وليله تقع شربه للحصية اه دميري مع زيادة (قوله وغل) والنملة واحدة النمل وجمع الجمع غمال وصح النهي عن قتلها وجلوه على النمل السليمان وهو الكبير لا تنفاه إذاه بخلاف الصغير فيحمل قتله لكونه مؤذيا وسمى بذلك لتمله أي تحركه بكثرة

ونمل وذبذب ولا تنحل الحشرات وهي
مفاد دواب الارض

ما يحمل مع قلة قوامه وهو لا جوف له وعيشه بالشَّم مع أنه أحرص الحيوان على القوت والنمل لا يتزوج ولا يتلاقح وانما يسقط منه شيء حقير في الأرض فينمو وهو عظيم الحيلة في طلب الرزق فاذا وجد شيئاً أئذ بالباقيين فيأتون اليه ومن طبعه أنه يحتكر في زمن الصيف لزمن الشتاء واذا احتكر ما يخاف انبأته قسمة نصفين واذا خاف العفن على الحب أخرجه الى ظاهر الأرض ونشره وأكثر ما يفعل ذلك ليلا في ضوء القمر ويقال ان حيانته ليست من قبل ما يأكله وذلك لانه ليس له جوف ينقذ منه الطعام وانما عيشه بالشَّم وليس في الحيوان ما يحمل ضعف بدنه من ارا غيره على أنه لا يرضى بالضعاف الاضعاف حتى انه يتكافح لئلا يلقى القوم وهو لا يتفجع به وانما يحمله على حمله الحرص والشرة وهو يجمع غذاء سنين لو عاش ولا يكون عمره أكثر من سنة ومن عجائبه انخذال القرية تحت الأرض وفيها منازل ودهاليز وغرف وطبقات معلقة تعلوها حبوبا وذنخرا لشتاء وقد جاء أن سليمان عليه الصلاة والسلام سمع النملة وقد أحست بصول جنود سليمان تقول للنمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون فعند ذلك أمر سليمان الريح فوقفت حتى دخل النمل مساكنها ثم جاء سليمان الى تلك النملة وقال لها حذرت النمل ظلي قالت أما سمعت قولي وهم لا يشعرون على أني لم أرد حطم النفوس أي اهلاكم انما أردت حطم القلوب خشية أن يشتغلوا بالنظر اليك من التسبيح أي فيمتن فقد جاء من فوق آجال اليها ثم كلها وخشاها الأرض في التسبيح فاذا انقضى تسبيحها قبض الله ارواحها ويروى ما من صيد يصاد ولا شجرة تقطع الا بغفلتها عن ذكر الله وفي الحديث الثوب يسبح فاذا اتسخ انقطع تسبيحه وفي رواية أن النمل قالت له انما خشيت أن تنظر الى ما أنعم الله به عليك فتكفرن ثم الله عليها فقال لها عطيني فقالت هل تدري لم جعل لك في فص خاتمك قال لا قالت أعلمك أن الدنيا لا تساوي قطعة من حجر ويذكر أن هذه النملة التي خاطبت سليمان عليه الصلاة والسلام أهدت له نيقة وضعتها في كفه وفي فتاوى الجلال السيوطي قال الثعالي في زهر الرياض لما تولى سليمان عليه السلام جميع الملك جاءه جميع الحيوانات يهنئونه بالنعمة واحدة فجاءت تعزیه فعاتبها النمل في ذلك فقالت كيف أهنته وقد علمت أن الله تعالى اذا أحب عبدا زوى عنه الدنيا وحبب اليه الآخرة وقد شغل سليمان بأمر لا يدري ما عاقبته فهو بالتعزية أولى من التهنئة وجاءه في بعض الايام شراب من الجنة فقبل له ان شربه لم تمت فشاور جنده فكل أشار بشربه الا القنفذ فانه قال لا تشربه فان الموت في عز خير من البقاء في سجن الدنيا قال صدقت فأراق الشراب في البحر وروى أن النملة التي خاطبت سليمان عليه السلام أهدت له نيقة وقالت

ألم ترنا نهدي الى الله ماله * وان كان عنه ذا غنى فهو قابله
ولو كان يهدي للجليل بقدره * لقصر عنه البحر حتى سوا حله
ولكننا نهدي الى من نجبه * فيرضى به عنا ويشكر فاعله
وما ذاك الا من كريم فعاله * والا فما في ملكنا ما نشا كله

فقال سليمان بارك الله فيكم ومما يتفجع لرحيله أن يكتب في انا مدهون طاهر ويحى بالماء ويرش في موضع النمل وهذا ما تكتب ان سليمان يقرئكم السلام ويأمركم أن تصنعوا له

مسجد من الشعر طوله طول الدنيا وعرضه عرض الآخرة والافعليكم بالهرب وعلينا الطلب
 اقروا خفاوا وثقالا بحق هذا الاسماء المباركة الوحي ٢ البجل ٢ الساعة ٢ اه (قوله
 كخنفساء) بفتح القاء وضما مدود ودية سودا منتنة الريح وكنيتها أم القسول لكثرة فسوها
 وهي تتولد من عفونة الارض وهي طويلة الظهور وبينها وبين العقرب صداقة ولهذا يقال لها
 جاريها ومن شأنها أنها تهرب من الكرفس فإذا وضع بموضع رحلت منه وحكي أن رجلا رأى
 خنفساء فقال ماذا أراد الله بخلق هذه أي لحسن شكلها أو طيب ريحها فابتلى بقرحة عجز فيها
 الاطباء فترك علاجها ثم سمع يوما صوت طيب من الطرايق يتأدى في الدرب فقال اتتوني به
 ينظر الى فقالوا وما يصنع هذا وعجز عنك حذاق الاطباء فقال لا بد لي منه فأحضره فلما نظر
 اليه قال اتتوني بختنفساء فضحكوا منه فتذكر العليل ما صدر منه فقال أحضره والله ما طلب
 فانه على بصيرة فجاءه بواحدة فأحرقها وذروا ما دعا على القرحة فبرأت بإذن الله تعالى فقال
 ان الله أراد أن يعرفني أن أحسن المخلوقات أعز الادوية ولم يخلق شيئا سدي سبحانه والا كحال
 بما في جوفها يا عيالوا الغشاوة ويحمد البصير ويل البياض اه دميري (قوله ودود) أي
 اذا كان منفردا وهو اسم جنس مفردة ودودة وجمعه ديدان ويصغر على دويبة (قوله ذلك) أي
 نزل الكلب على الشاة وقوله لانه قد يحصل الخلق الخ وان كان الورع تركها وذهب جمع الى
 أنه ان كان أشبه بالحلال خلقة حل والا فلا ويجوز شرب لبن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لانه منها
 لا من الفحل اه مد (قوله والبغل) وشدة شبه لانه لا يبيعه وهو عقيم لا يولد له روى عن علي
 كرم الله وجهه أن البغال كانت تتناسل وكانت أمرع الدواب في نقل الحطب لابراهيم
 خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام فدعا عليا فقطع الله نسلها قبل وأول من أتبعها قارون اه
 دميري قال حل في السيرة أجمع أهل الحديث على أن بغلة النبي صلى الله عليه وسلم كانت
 ذكرا لا أنثى قيل لم يكن في العرب يومئذ بغلة غيرها وقد قال له سيدنا عمر رضي الله عنه لو حملنا الحمر
 على الخيل لكان لنا مثل هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يفعل ذلك الذين لا يعلمون
 قال ابن حبان أي الذين لا يعلمون النهي وفيه ان الله امتن بها كالتخيل والجبر ولا يقع الامتنان
 بالمكروه اه وفيها أيضا وأما بغلته صلى الله عليه وسلم فبغلة شبيهة يقال لها دلدل أهداها له
 المقوقس مع مارية وهذه أول بغلة ركبت في الاسلام وفي لفظ رؤيت في الاسلام وكان صلى الله
 عليه وسلم يركبها في المدينة وفي الاسفار وعاشت حتى ذهبت أسنانها فكان يدق لها الشعر
 وحيت وقاتل عليها على كرم الله وجهه الخوارج بعد أن ركبها عثمان رضي الله عنه وركبها
 بعد علي ابنه الحسن رضي الله عنه ثم ابنه الحسين ثم محمد بن الحنفية وسئل ابن الصلاح هل كانت
 أنثى أو ذكر أو لواء للوحدة أجاب بالاول قال بعضهم واجماع أهل الحديث على انها كانت
 ذكرا وربما راجل بسهم فقتلها وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعثني الى زوجته أم سلمة فأتيت بصوف وليف ثم قلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم رسنا
 وعذارا ثم دخل البيت فأخرج عباءة فشاها ثم ركبها على ظهرها ثم سعى وركب ثم أردفني
 خلفه اه ويجوز أن يرادف على الدابة اذا كانت مطبقة ولا يجوز اذا لم تطقه واذا أردف
 صاحب الدابة فهو أحق بصدورها ويكون الرديف وراءه الا أن يرضى صاحبها بتقديمه لجلالته

كخنفساء ودود ولا ما قول من ما كقول
 وغيره تتولد بين كلب وشاة فلو لم تر
 ذلك وولدت شاة مظهلة تشبه الكلب
 قال البغوي لا تحرم لانه قد يحصل
 الخلق على خلاف صورة الامسل
 ومن المتولد بين ما كول وغيره السمع
 بكسر السين المهملة فانه متولد بين
 الذئب والضبغ والبغل

أوتغير ذلك وأما الحافظ ابن مندة ابن الذين أوردتهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة وثلاثون
نفساً ولم يذكر فيهم عقبة بن عامر الجهني ولم يذكر أحدهم من علماء الحديث والتفسير أن النبي صلى
الله عليه وسلم أرفقه وروى الطبراني عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
أن يركب ثلاثة على دابة وفي حديث شعبة بن عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر
لعمه العباس ناولني من البطيخ فأفقه الله تعالى البغلة كلامه فأتقنت به حتى كاد يقطتها بحس
الأرض فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحصاد فتح في وجوههم وقال شأهت الوجوه
حم لا يصرون اه ديمري وقوله فأفقه الله أي أفهمهم (قوله تولد بين فرس وسجار) أهلى قال
ابن الصباغ ولواشبهه حيوان فلم يدرم تولد فالاختيار أن لا يؤكل فإن أريد أنه رجع إلى
خلقه فإن أشبه ما يحصل حل أو ما يحرم حرم ولو ولدت شاة شبه كلب ولم يعلم أنه نزا عليها حل
أذ قد يحصل الخلق على خلاف صورة الأصل والورع أن لا يؤكل ويستبعد الحل ولو ولدت شبه
آدمي ولم يعلم أنه نزا عليها ويدق الفرق سم وقد وقع في وقتنا أن الشاة ولدت مافيه صورة
الآدمي فظن بصاحبها سوء فبراه الله بمحصل ما هو أعجب من ذلك (قوله العكس) أي عكس
القول بالتحريم وهو القول بالحل (قوله فما يقوله هؤلاء) أي القائلون بالحل (قوله وبط)
وهو الوز الذي لا يطير فيكون عطف الوز عليه عطف عام على خاص (قوله وأوز) بكسر أوله
وفتح ثانيه وهو شامل للبط شرح المنهج فما قيل أنه بفتح أوله سبق قلم قال القزويني إذا شويت
خصية الأوز وأكلها الرجل وجاء امرأته من وقتها فأنها تعلق بأذن الله تعالى والصفرة من كل
بيض الطف من البياض اه ديمري (قوله ودجاج) مثلت الدال والفتح أفصح من الضم
والكسر واحده دجاجة سميت بذلك لأقبالها وإدبارها يقال دج القوم يدجون دجاً إذا مشوا
رويدا وكنيت لهم حفصة وأم الوليد وأم جعفر وأم عقبة وأم قافع وإذا هزمت الدجاجة انقطع
فراخها لأن يعضها لم يبق له مخ وتأكل القول والحب كيهائم الطير والخيز واللحم والذباب كسباع
الطير فلها شبه بهما وتوصف بقله النوم وسرعة البقطة قبل فنومها واستبقاها بمقدار خروج
نفسها ورجوعه وذلك من شدة الحب ولهذا اتفقد في نومها إلا ما كن المرتفعة فإذا غربت الشمس
بادرت إليها وتبيض في كل السنة الأشهر من من الشتاء ومنها ما يبيض في اليوم مرتين ويتم خلق
بيضها في عشرة أيام ويكون عند خروج وجه لين القشر فإذا أصابه الهواء يس ويباضه بمنزلة المني
فينشأ منه الروح وصفاره بمنزلة دم الحيض فيتغذى به القرخ كما يتغذى الجنين بدم الحيض
والبيضة ذات الصغار ينخرج منها فرخان وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الأغنياء
باتخاذ الغنم والفقراء باتخاذ الدجاج وقال عند اتخاذ الأغنياء الدجاج يأذن الله بسلام القرى
قبل ومعناه أن الأغنياء إذا ضيقوا على الفقراء في مكاسمهم وخالطوهم في معاشهم تعطل الفقراء
وبذلك تبور القرى فتهلك وخواصه كل لحم يزيد العقل والمشي ويصني الصوت لكن مداومته
تورث البواسير وإذا طبخت الدجاجة بعشر صلوات وكف سمسم مقشور ثم أكلت وشرب مرورها
زادت في الباه وقوى الشهوة وفي قانصة الدجاج حجر إذا شدة على إنسان زاد في الباه وصرف عنه
العين والنظرة أو على مصروع برئ أو تحت رأس صغير آمن من الفزع في نومه وذرق الدجاج
السود إذا وضع ياب قوم وقع بينهم الشر والخسومة وإذا طلى الذكر بمسرة السوداء وجامع

تولد بين فرس وسجار كما مر والزرافة
وهي يفتح الزاى وضها وتصرعها جرم
صاحب التفسير قال النورى في المجموع
أنه لا خلاف فيه ومنع ابن الرفعة
التحريم وحكى أن البغوى ألقى بجلها
قال الأذرى وهو الصواب ومنقول
القصص أنها متولدة بين ما كولين
من الوحش وقال الزركشى مافى
المجموع سهو وصوابه العكس اه
وهذا الخلاف يرجع فيه إلى الوجود
أن ثبت أنها متولدة بينهما كولين
يقوله هؤلاء ظاهر والأنا المقدم مافى
المجموع ويجعل كركى وبط وأوز
ودجاج

لم ينل أهله أحد بعده وأذا جعل رأسها في كوز عديد ووضع تحت فرش رجل قد خاضم فوجته
صالحها لوقتها وإذا احتل الرطل من دهنها قد رابعه درهم هيج البناء وأما يعضها العفاريت كل إلى
المطلوبة وليس لكتمه إذا زاد في الكله بولد كلفاً أي مشقة وهو يلقاه المضم ويذفع ضرره إلا قنطار
على صفة أهدهري وروى الحسن بن النعمان عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا أراد أن يأكل الدجاج حبسته ثلاثة أيام أه ع ش على م ر (قوله وحام) ومثله الحمام والقطاة
والدياسي والفاخت والخابري والشقراق وأبو قردان والحرة والنخل والقمرى وكان النبي صلى
الله عليه وسلم يعجبه النظر إلى الحمام الأسمر وكان في منزله صلى الله عليه وسلم حمام أسمر اسمه
بوردان وليس في الطيور ما يستعمل التقيبيل عند السقاة إلا الإنسان والحمام وزعم بعضهم
أن الحمام يعيش ثمان سنين والقمرى طائر مشهور بحسن الصوت والأي قريه وكنيته أبو زكريا
وأبو ظلمة وجعه قناري تهازل القزويني إذا ما شذ كور القمارى لم تزوج أنتم أبعد ما تشوخ
عليها إلى أن تموت ومن العجب أن يبيض القمارى تحت الفواخت ويبيض الفواخت تحت
القمارى وفي تفسير الثعلبي وغيره عن سليمان بن داود عليه السلام أن الحمام يقول سبحان
ربي الأعلى اه وأخرج أبو الشيخ ابن حبان في كتاب العظمة قال سليمان لأصحابه أتدرون
ما يقول هذا الحمام لا شاء قالوا لا يا بني الله قال يقول لا شاء تابعيني على ما أريد منكم فوالله
لأتبعن أحب إلى من ملك سليمان كذا في ديوان الحيوان وفيه إذا صاح العقاب قال البغد
عن الناس رجلة وإذا صاح الخيل قرأ الفاتحة إلى آخرها يمد صوته بقوله ولا الضالين بكلمة
القارئ والتبسر يقول يا ابن آدم عشت ما شئت أترك الموت والقمرى يقول يا كريم يا غريب
يا من العشار ويدعو عليه والعشار هو الذي يأخذ العشر والحد أم تقول كل شيء هالك إلا الله
والقطاة تقول من سكت سلم والبيضا تقول ويل لمن كانت الدنيا كبرهيه هو المدحاح يقول
يا رجب على العرش استوى والرزور يقول اللهم اني أسئلك رزقي يوم يا ذا ذاق هو العنقة
تقول اللهم العن مفضي محمد وآل محمد والديك يقول اذكروا الله يا غافلين وفي رواية أن
القرص تقول إذا التقى الجمعان سبوح قدوس رب الملائكة والروح والحمار يلحن للمناس
وسكسبه والضفدع يقول سبحان ربي القدوس والسرطان يقول سبحان ربي المذكور
بكل لسان اه دميري (قوله عصفور) بضم العين وحكى بالفتح سمي بذلك لما قيل انه يصيح في
الله سليمان صلى الله عليه وسلم وفرمته وكنيته أبو يعقوب ويتميز بالذكور منها بلحية سوداء
كل رجال وإذا خلت مدينة عن أهلها ذهب العصفور فيها فإذا عادوا إليها عادت العصفور
والعصفور لا يعرف المشي وانما يمشي وثما وهو كثير السقاة فرعاسفد في الساعة الواحدة مائة
مرة ولذلك قصر عمره فانه لا يعيش في الغالب أكثر من سنة وبينه وبين الحمار عداوة ورجماق
الحمار تنسقط فراخه أو يعضه من جوف ركبه أي محله الذي هو فيه وإذا رأى الحمار علا فوق
رأسه وأذا به بطيرانه وصنأحه ومن أنواعه القنبرة اه والرزور بضم الزاي طائر من أنواع
العصفور سمي بذلك لزرزته أي تصويته اه (قوله وهو الهزار) بفتح الهاء وتسمى بالبلبل
بضم الموحدين قل ومز سليمان على بلبل فوق شجرة يحرك ذنبه ورأسه فقال لأصحابه
أتدرون ما يقول هذا البلبل قالوا لا يا رسول الله قال يقول إذا أكلت نصف ثمرة فعلى الدنيا

وحمام وهو كل ما عجب وهو دبر وما على
شكل عصفور وانما يختلف لونه
كعندليب وهو الهزار وصعوبة وهي
منار العصفور يجعل غراب الزرع على
الاصح وهو أسود صغير

يقال له الزاغ وقد يكون حجر المنقار والرجلين لانه مستطاب يأكل الزرع يشبه القواخت وأما ما عدا الأبقع الجرام وغراب الزرع
الحلال فأشواغ أحدها العقق ويقال له العقق وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح عيناه يشبهان الزئبق صورته
العققة كانت العرب تشاء بصوته ثانياً الغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلي لانه لا يسكن الا الجبال فهذان حرامان لحديثهما
ثالثها الغداف الصغير وهو أسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما صححه في أصل الروضة وحوى عليه ابن المقرئ للامر
بقتل الغراب في خبر مسلم وقيل بجعله كما هو قضية كلام الرازي وهو الظاهر وقد خرج بفعله القوي والجرجاني والرويانى وعاله بأنه يأكل
الزروع واعقده الاسنوى والبلقينى (ويجوز للمصنف) أى يجب عليه اذا خاف (٢٧٩) على نفسه (في) حال (الخمسة) بمعين مفتوحتين

بينهما خاء مفتحة وبعدهما صاد أى الجماعة
موتاً ومراً مخوفاً وزيادته أو طول
مدته أو انقطاعه عن رفقة أو خوف
ضعف عن مشى أو ركوب ولم يجد
خلالاً يأكله (أن يأكل من الميتة
المحرمة) عليه قبل اضطرار لم لا تأكله
ساع في هلاك نفسه وكما يجب دفع
الهلاك بأكل الحلال وقد قال تعالى
ولا تقتلوا أنفسكم فلا يشترط فيما يختلف
تحقق وقوعه ولم يأكل بل يكنى في ذلك
الظن كما في الإكراه على أكل ذلك فلا
يشترط فيه التيقن ولا الإشراف على
الموت بل لو انتهى الى هذه الحالة لم يحل
له أكله فانه غير مفيد كما صرح به في أصل
الروضة (تنبيه) * يستثنى من ذلك
العاصى بسفره فلا يساح له الأكل حتى
يتوب قال البلقينى وكالعاصى بسفره
مراق الدم كالمرة والحري فلا يأكلان
من ذلك حتى يسلموا وكذا مراق الدم
من المسلمين وهو ممكن من اسقاط القتل
بالتوبة كآلة الصلاة ومن قتل في قطع
الطريق قال ولم أر من تعرض له وهو
متعين (تنبيه) * افهم اطلاق المصنف
الميتة المحرمة التحريم بأنواعها مكتبة
شاة وجار لكن لو كانت الميتة من
حيوان نجس في حياته كخنزير وميتة
حيوان طاهر في حياته كخمار وجب
تقديم ميتة الطاهر كما صححه في المجموع

العفا أى الخراب وذو هاب الاثر اه ديمرى (قوله يقال له الزاغ) ويقال له غراب الزيتون لانه
يأكله اه (قوله العقق) كثعلب وهو طائر على قدر الجمامة وعلى شكل الغراب وجناحاه
أكبر من جناحى الحماة وهو لا يأوى تحت سقف ولا يستقل به بل يهبى وكفه في المواضع المشرقة
وفي طبعه الزنا والخيانة ويوصف بالسرقة والنهب والعرب تضرب به المثل في جميع ذلك وفي طبعه
شدة الاختطاف لما يرام من الحللى فكلم من عقد عين اختطقه من شمال ويمين واختلطوا في تسميته
عقق فقيل لانه يعق فراخه فيتركهم بلا طم ويهذي يظهر أنه نوع من الغربان لأن جميعها يفعل
ذلك وقيل اشتق له هذا الاسم من صوته والعرب كانت تشاء به وبصياحه اه (قوله الغداف)
وهو بالغين المجمة جمعه غدقان بكسر الغين اه ديمرى (قوله وهو الظاهر) معقود ويحل
الكروان بالاجماع اه ديمرى (قوله أى يجب عليه) أشار به الى أن المصنف كان عقه أن يعبر
بالوجوب كما هو أصح الوجهين في المسئلة (قوله موتاً) منصوب على التمييز (قوله مخوفاً) ليس
قيداً وبعبارة م ر ومرر مخوف أو غير مخوف أو نحو ذلك من كل محذور يبيع التيمم اه (قوله
أو خوف ضعف) الاولى اسقاط خوف ويقول أضعف لانه معطوف على موتاً وبصير المعنى على
ثبوت خوف اذا خاف على نفسه خوف ضعف ولا معنى له اه شيخنا (قوله ولم يجد خلالاً) وكذا
اذا وجد ولم يبد له مال كذا وكان مضطراً أيضاً لانه حينئذ كالعدم (قوله على أكل ذلك) أى
الميتة أى فيكنى فيه ظن وقوع ما هدده به المكروه بخلاف الإكراه على اتلاف مال الغير مثلاً فلا
يتم تحقق ما يحوفه به اه (قوله فلا يشترط الخ) تفرع على قوله بل يكنى في ذلك الظن وأتى به
وان علم مما قبله توطئة لما بعده (قوله العاصى بسفره) لأن اباحة الميتة رخصة فلا تناط بالمعاصى
(قوله ومن قتل أى قبل القدرة عليه) (قوله له) أى للاخير وهو مراق الدم (قوله وهو) أى
استثناءه متعين (قوله ثم ان توقع الخ) أشار بذلك الى أن قول المتن ما يستدركه مفروض فيما
اذا توقع حلالاً عن قرب وأما اذا لم يتوقع فلا يقتصر على سدة الرمي بل يأكل حتى يدفع الضرر
(قوله غير متجانف لاثم) أى غير مائل له ومخوف اليه بأن يأكلها تلذذاً أو مجاوزةً لأحد الرخصة
كقوله غير باغ ولا عاذاه يضاوى (قوله قبل أراد به) أى بالتجانف وانما كان اثمًا لانه لعلة
توقع حلال عن قرب فكان يقتصر على سدة الرمي (قوله ببقية الروح) أى ببقية القوة التى الروح
سبب فيها والافالروح لا تجزأ اه ع ش (قوله وبذلك) أى بكونه بمعنى القوة فالحاصل أنه
انفس الرمي بالقوة كان السد بالشيخ وانفس الرمي ببقية الروح كان السد بالشيخ ولكن
لا يتعين ذلك بل يصح قراءته بالشيخ وبالشيخ مع كل من المعنيين لانه يقوى ببقية الروح أو القوة
وسد الخلل الحاصل في ذلك وعسارة شرح م ر السد بالمهمل على المشهور والمجتمعة الرمي وهو

وهو المعقود وان خالفه الاسنوى ثم ان توقع المضطر حلالاً على قرب لم يجز أن يأكل غير (ما يستدركه) لاندفاع الضرورة به وقد يجد بعده
الحلال ولقوله تعالى غير متجانف لاثم قبل أراد به الشيخ قال الاسنوى ومن تبعه والرمي ببقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم انه
القوة وبذلك ظهر لك أن الشدائد المذكورة بالشيخ المجتمعة لا بالمهمله قال الاذرى وغيره الذى تحفظه انه بالمهمله وهو كذلك في الكتب والمعنى
عليه صحيح لأن المراد سد الخلل الحاصل في ذلك بسبب الجوع نعم ان خاف تلفاً أو حدوث مرض أو زيادته ان اقتصر على سدة الرمي حازت له
الزيادة بل وجبت له لايهك نفسه (تنبيه) * يجوز له التزود من المحرمات ولورجا الوصول الى الحلال ويبدأ وجوباً بلقمة حلال فظفرها
فلا يجوز أن يأكل مما ذكر حتى يأكله التحقق الضرورة واذا وجد الحلال بعد تناوله الميتة

وتحوزه الزمه التي أي اذالم يضرة كاهو قضية نص الامم فانه قال وان أكره رجل حتى شرب خمرأ وأكل محرما فعليه أن يتقيا اذا قدر عليه ولو عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه ولا يقتصر على الضرورة قال الامام بل على الحاجة قال ابن عبد السلام هذا ان توقع معرفة المستحق اذ المال عند اليأس منها المصالح (٢٨٠) العلة والمضطرأكل آدمي ميت اذالم يجد ميتة غيره كما قيد الشيطان

في الشرح والروضة لأن حرمه الحى أعظم من حرمه الميت واستثنى من ذلك ما اذا كان الميت نبيا فانه لا يجوز الاكل منه جزما فان قيل كيف يصح هذا الاستثناء والانباء أحياء في قبورهم يصلون كما صحت به الأحاديث أجيب بأنه يتصور ذلك من مضطر ووجد ميتة نبي قبل دفنه وأما اذا كان الميت مسلما والمضطر كافرا فانه لا يجوز الاكل منه لشرف الاسلام وحيث جوزنا أكل ميتة الأدي لا يجوز طبخها ولا شهيها في ذلك من هتك حرمة وتخصير في غيره بين أكله يثا وغيره وله قتل مرتدوا كاه وقل سري ولو صغيرا أو امرأة وأكله لانهم ما غير معصومين وانما حرم قتل الصبي الحربي والمرأة الحربية في غير الضرورة لا الحرمتهما بل لحق الغائمين وله قتل الراني الحصن والمحارب وتارك الصلاة ومن له عليه قصاص وان لم يأذن الامام في القتل لان قتلهم مستحق وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأديما معه وحال الضرورة ليس فيها رعاية أدب ورحمة بكم مجانين أهل الحرب وارقاتهم وخنا ناهم كصبيانهم قال ابن عبد السلام ولو وجد المضطر صبيا مع بالغ حريين أكل البالغ وكف عن الصبي لما في أكله من ضياع المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي انتهى وكذا يقال فيما شبه بالصبي ومحل الاباحة كما قال البلقي اذالم يستول على الصبي والمرأة أي ونحوهما والاصا ورافاء معصومين لا يجوز قتلهم لحق الغائمين ولا يجوز قتل ذمتي ومعاهل حرمة قتلها ولو وجد مضطر

بقية الروح على المشهور والقوة على مقابلة اه وفي المصباح الرمي بتخصين بقية الروح وقد يطلق على القوة وبأكل المضطر من الميتة ما يستدرك من أي ما يمسك به قوته ويحفظها اه (قوله ونحوها) كالتصويب (قوله لزمه التي) قيد مر بها اذا شبع من الميتة وعليه فلا تضعيف وعبارة شرح مر ولو شبع في حالة امتناعه ثم قدر على الحل لزمه ككل من تناول محرما التقير ان أطلقه بأن لم يحصل له منه مشقة لا تحتل عادة اه بحروفه (قوله فعليه أن يتقيا) محله ان لم يكن صائما فرضا والاحرم عليه لوجود مقتضى والمانع فيغلب المانع كما هو القاعدة اذا تعارض مقتضى والمانع وعبارة مد هذا محله ان لم يكن صائما فرضا ولا يصح عليه لان اتمام صومه واجب فان كان في صوم فكل كان الاولى ترك التي لانه يكره قطعه قال تعالى لا تطلوا أعمالكم اه ع ش (قوله بل على الحاجة) أي بل يقتصر على الحاجة (قوله هذا ان توقع) أي محل اقتصاوه على الحاجة (قوله للمصالح) أي فيكون لييت المال فيجوز استعمال زائده على قدر الحاجة ويكون المال حينئذ حلالا (قوله هذا الاستثناء) تأمل هذا الايراد وجوابه (قوله أجيب بأنه يتصور الخ) وهذا الجواب ضعيف لانه يفيد أنهم يوتون حقيقة ولا ترجع أرواحهم الابد دفنهم وليس كذلك بل ليس موتهم كوت غيرهم لان روحهم اتصالا بأبدانهم قبل الدفن وبعده (قوله لا يجوز طبخها) قيد الاذرعى بالمحترم والوجه الاخذ باطلاقهم ومحل امتناع طبخه وشبه حيث أمكن أكله نيا والاجاز اه مد (قوله والمحارب) أي قاطع الطريق (قوله حريين) نعت مقطوع أي أعنى لاختلاف عامل المتبوع (قوله ولو وجد مضطر) حاصل ما أشار اليه أنه اذا وجد طعام الغرقا ما أن يكون ذلك الغير غائبا أو حاضرا واذا كان حاضرا فاما أن يكون محتاجا اليه أولا فان كان لغائب أكل منه وجوب وغرم البديل القيمة في المتقوم والمثل في المثل سواء قدر على البديل أم لا اكتمافا بالذمة وان كان حاضرا وهو مضطر اليه لم يلزمه بذله لان الضرر لا يزال بالضرر الا أن يكون غير المالك نبيا فيجب بذله وان لم يطلبه لوجوب فدائه بالنفس والمالك في الاولى اشارة على نفسه بل يستفان كان الحاضر غير مضطر لزمه بذله للمعصوم بمن مثله ولو في الذمة اذالم يحضر فلو سكنت عن الثمن لم يجب حمله على المسامحة به فان امتنع المالك من اعطائه فله قهره وأخذ منه وان قتله لم يضمنه ما لم يكن المضطر كافرا معصوما والمالك مسلما فيضمنه (قوله ان كان غير المالك نبيا وجب بذله) ويتصور هذا في حق الخضر عليه السلام اذ اصح أنه نبي حتى وفي عيسى عليه السلام اذ انزل اه ايعاب شوري والوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم النظر لافضلية الميت مع اتحادهما اسلاما وعصمة قبل وقياسه عدم اعتبار اتحادهما نبوة ويتصور في عيسى والخضر صلى الله وسلم على نبينا وعليهما والتجبه خلافة اذهما حيان فلا يصح القياس اه قال ع ش عليه قد يقال هذا خلاف فرض المسئلة اذ الكلام فيما لو مات أحدهما دون الآخر فلا ينظر الى افضلية أحدهما بل الحى يأكل من الميت وان كان أفضل منه الا أن يقال مراده أن النبي حتى بعد موته فهو ميت فلا يجوز للحى الاكل منه وقياس هذا أن غير الشهيد وبعض الشهداء مع بعض لا يجوز له الاكل من الشهيد لما صح من أن الشهداء أحياء في قبورهم والذي نقله سم عن مر أنه مشى على أن لا مضطر المسلم أكل ميتة الشهيد لان حرمة الحى أعظم من حرمة الميت الشهيد وان كان حيا

طعام غائب أكل منه وغرم بذله أو حاضر مضطر اليه لم يلزمه بذله لغيره ان لم يفضل عنه بل هو أحق به لوله صلى الله لان عليه وسلم ابدأ بنفسك وابقاء لمهجته ثم ان كان غير المالك نبيا وجب بذله فان أثر المضطر مضطرا مسلما معصوما جاز بل سن وان كان أولى به كافي الروضة لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة

لأن حياته ليست حقيقة من كل وجه اه (قوله وهو) أي الايتار من شيم الصالحين أي
 خصالهم الحميدة (قوله بئس مثل) محله ان كان المضطر غنيا فان كان فقيرا لا مال له أصلا
 فيلزمه ذلك بلا بدل لأنه يجب على أغنياء المسلمين اطعامه ويجب اطعامه على كل من قصده منهم
 لتلايتوا كلوا (قوله ولائمن له ان لم يذكره) ظاهره ولومع العجز عن ذكره لعجزه عن النطق
 فراجعته قل فلو اختلفا في الزام عوض الطعام فقال أطعمتك بعوض فقال بل مجانا صدق
 المالك بيمينه لأنه اعرف بكيفية بذله وروض وشرحه ولوا اتفاقا على ذكر العوض واختلفا في قدره
 فحالفاهم يفسخانه هما أو أحدهما أو الحاكم ويرجع الى المثل أو القيمة فلو اختلفا في قدر القيمة
 بعد ذلك صدق الغارم (قوله وان قتله) الظاهر أنه يأخذه منه بالاخف فالأخف (قوله
 أو وجد مضطر ميتة وطعام غيره) هذا قسم قوله السابق ولو وجد طعاما أي فقط فذلك فيما
 اذا وجد شيئا واحدا وهذا فيما اذا وجد شيئين (قوله ميتة) أي ميتة غير آدمي (قوله
 لم يذله) اما اذا بذله مجانا أو بئس مثله أو بزيادة يتغابن بئسها ومع المضطر عنه أو رضى بذمته فلا
 تحل له الميتة (قوله تعينت) أما في الاولى فلا أن اباحة الميتة للمضطر بالنص واباحة كل مال
 الغير بلا إذن ثابت بالاجتهاد وأما في الثانية فلا أن المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع أن مذبحه
 ميتة أيضا وأما في الثالثة فلا أن صيد المحرم ممنوع من قتله وأما لو لم يجد المحرم الا صيدا أو غير
 المحرم الا صيدا حرم فله ذبحه وأكله وعليه القدية وأما لو وجد المحرم صيدا وطعام الغير
 فبتعين الصيد على المعتد من ثلاثة أقوال لأن حق الله مبني على المسامحة شرح البهجة
 (قوله ويجل قطع جرة نفسه) مقابل لمحذوف أي هذا ان وجد شيئا فان لم يجد شيئا قطع من
 نفسه بشروط أربعة كون القطع من نفسه وكون القطع لاجل نفسه وعدم وجود ميتة ولا
 غيرها وكان الخوف في القطع أقل أو اتنى الخوف بالمرة في القطع أما اذا كان الخوف في القطع
 فقط أو كان فيه أكثر أو استوى الخوف في القطع وعدمه حرم القطع ويفرق بين ما هنا وبين
 مسئلة السلعة اذا استوى الضرر في القطع وعدمه حيث قالوا يقطع بأن ذاك فيه قطع عضو
 وإن يترتب على بقاءه شين فوسعوا فيه دون ما هنا فإنه لقطع عضو أصلي فضيقتوا فيه (قوله
 من حيوان معصوم) أي آدمي (قوله للمتر) وهو قوله لأن قطعه لغيره (قوله ولئسا ميتتان)
 كان الاولى تأخير لئنا عن حلالان لأن تقديمه يفيد قصر الحكم علينا وليس مراد ابل أهل
 الذمة كذلك (قوله السمك والجراد) قال في المنهاج ولو صادها مجوسى قال الهللى ولا
 اعتبار به فعله والسمك هو كل حيوان يكون عيشه في البر عيش مذبح ولو على صورة خنزير
 مثلا ومنه القرش ومن السمك ما لا يدرك الطرف أوله وآخره ككبره وتحل سمكة في قلب سمكة
 ما لم تنقش وتتغير ويجل ما طفا على وجه الماء وانتفخ ما لم يضر ويجوز بلعه وقليه حيا وشبهه ولا
 نجس الدهن عما في جوفه من الروث ان كان صغيرا وينبغي أن المراد بالصغير ما يصدق عليه
 عرفانه صغيرا يدخل فيه كالأبصارية المعروفة بمصر وان كان قد راى صغيرا مثلا كما في عرش
 على مر لان كان كبيرا وكذا يقال في الجراد ومن السمك الترس ولا تظر لتقويه بناه لأنه
 ضعيف ولا يباعه في غير البحر بخلاف القساح لقوته وحياته في البر اه وفي البحر من العجائب
 ما لا يستطاع حصره ومن أنواعه الشيخ اليهودي قال الشيخ أبو حامد القزويني في عجائب

وهو من شيم الصالحين وخرج بالمسلم
 الكافر واليهيمة وبالمعصوم مراعى
 الدم فيجب عليه أن يقدم نفسه على
 هؤلاء أو وجد طعام حاضرا غير مضطر
 لزمه بدله المعصوم بئس مثل مقبوض
 ان حضر والا ففى ذمته ولائمن له ان لم
 يذكره وان منع غير المضطر من بدله
 بالئمن فله المضطر فهره وأخذ الطعام
 وان قتله ولا يضمنه بقتله الا ان كان
 مسلما والمضطر كافر معصوم فيضمنه
 كما يجنبه ابن أبي الدم أو وجد مضطر ميتة
 وطعام غيره لم يذله أو ميتة وصيدا
 حرم باحرام أو حرم تعينت الميتة ويجل
 قطع جرة نفسه لا كله ان قد شئوا
 ميتة وكان خوف قطعه أقل ويجرم
 قطع بعضه لغيره من المضطر لان
 قطعه لغيره ليس فيه قطع البعض
 لاستبقاء الكل نعم ان كان ذلك القبر غنيا
 لم يجرم بل يجب ويجرم على المضطر
 أيضا أن يقطع لنفسه قطعة من
 حيوان معصوم لمتر (ولئسا ميتتان
 حلالان) وهما (السمك والجراد)
 ولو قتل مجوسى

المخلوقات انه حيوان وجهه كوجه الانسان وله لحية بيضاء ويده كيدن الضفدع وشعره
 كشعر البقر وهو في حجم العجل يخرج من البحر ليلة السبت فيستريح حتى تغيب الشمس ليلة الاحد
 فيشب كما يشب الضفدع ويدخل الماء وحكمه الحل لدخوله في عموم السمك والقرش ~~بمكسر~~
 القاف واسكان الراء المهملة وبالشين المجهة في آخره دابة عظيمة من دواب البحر تنزع السفن
 من السير في البحر وتدفع السفينة فتقلها وتضربها فتكسر هاون من شأنه انه يتعرض للسفن
 الكبار فلا يرقه شي الا ان يأخذ أهلها المشاعل فتمر على وجهه مثل البرق ولا يهاب شي الا النار
 وبه سميت قريش قريشا والقرش يوجد بصر القزم الذي غرق فيه فرعون وهو عند عقبة الحاج
 وبسات الروم سمك بصر الروم يشبه بالنساء ذوات شعور سبط ألوانهن الى السمرة ذوات فروج
 عظام وثندي وكلام لا يفهم يفهمون ويقهقهون وربا يقعن في أيدي بعض أهل المراكب
 فيسكنوهن ثم يعبدوهن الى البحر وحكي الروائي عن صاحب البصرة انه كان اذا اتاه صياد
 بسمكة على صورة المرأة حلقه انه لم يطأها اه ديمري * (فرع) * لوصاد سمكة في بطنها درة
 هل يملك الدرة يتظران كانت منقوبة فالدرة لقطعة ولا يملكها الا بطريقها على ما مر في اللقطة
 وان كانت غيرة منقوبة ملكها مع السمكة والله أعلم شرح الحصري وعبارة ذي فرع الدرة التي
 توجد في السمكة غيرة منقوبة ملك الصياد ان لم يبيع السمكة او المشتري ان باعها بعالمها فيهما
 قال في الاصل كذا في التهذيب ويشبه ان يقال انها في النائية للصياد ايضا كالكثر الموجود
 في الارض ~~يكون~~ لحيها فان كانت منقوبة فلبائع في صورته ان ادعاها والابان لم يدعها
 البائع فلقطة وقيد الماوردي ما ذكره اذا صاد من بصر الجواهر والافلا يملكها بل تكون
 لقطة اه قال مر والمقدم في التهذيب ويقارن مسألة الكثر بان الدرة بمنزلة الطعام
 للسمكة فتبعتها واعتمدا فبديه الماوردي قال والمراد بصر الجواهر ما يخلق فيه ولو نادرا اه
 (قوله والجراد) مشتق من الجرد وهو برى وبحرى وبعضه أصفر وبعضه أبيض وبعضه
 أحمر وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها فاذا أراد ان يبيض الشمس الموضح الصلبة وضربها
 بذنبه فتخرج ثم يلقى فيها بيضه ويكون حاضنه ومربيا ولمسة أرجل يدان في صدره وقائمتان
 في وسطه وربلان في مؤخره وطرف رجله صفرا وان وفيه خلقة عشرة من جبابرة البوادي
 وجه فرس وعين فيل وعنق ثور وقرن ايل وصدر أسد وبطن عقرب وجنا حائسر ونحو ذلك
 وربلان عامة وذنب حية وليس في الحيوانات أكثر افساد منه قال الاصمعي أبيت البادية
 فرأيت رجلا يزرع زرا فلما قام أي البر على سوقه وجاد سنبله جاء اليه براد فجعل الرجل يتظر اليه
 ولا يعرف كيف العمل فأنشأ يقول

مر الجراد على زرعى فقلت له * لاتأكلن ولا تشغل بافساد

فقام منهم خطيب فوق سنبلة * اناعلى سقر لا بد من زاد

ولما به سم على الاشجار ولا يقع على شي الا أفسده اه برماوى وأسند الطبراني عن الحسن بن
 على رضى الله عنهما قال كذا على مائدة نأكل أنا وأخي محمد بن الحنفية وبنو عبيد الله والقاسم
 والفضل أولاد العباس فوقع جرادة على المائدة فأخذها عبد الله وقال لي ما مكتوب على هذه
 فقلت سألت أبي أمير المؤمنين عن ذلك فقال سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

نفسها طنت لنا ميتتان السمك والجراد
 ففعل كلهما وبلعهما وان لم يشبه
 السمك الثور ككلب وخنزير
 وفرس وكره طعمها حين

مكتوب عليها أنا الله لا اله الا أنا رب الجراد ورازقها ان شئت بعثت اوزة القوم وان شئت بعثت
بلاء على قوم فقال ابن عباس هذا من العلم المكنون وقال صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
خلق امة ستمائة منها في البحر واربع مائة منها في البر وان اول هلاك هذه الامة الجراد
فاذا هلك الجراد تتابع هلاك الامم اه وانما صار الجراد اول هذه الامة هلاكه لانه خلق من
الطينة التي فضلت من خلق آدم عليه السلام وحكي القزويني ان هدهد اقال سليمان عليه
السلام اريد ان تكون ضمني انت وعسكرك يوم كذا بجزيرة كذا فحضر سليمان بجنوده فاق
الهدد بجزيرة مينة فالتقاها في البحر وقال كلا وان فاته اللحم ادر لك المرق فضحك منه
سليمان وبنوده وفي هذا قبل

جاءت سليمان يوم العرض هدهد * اهدت اليه جرادا كان في فيها
وانشدت بلسان الحمال قائله * ان الهدايا على مقدار هاديتها
لو كان يهدي الى الانسان قيمته * لكان يهدي الى الدنيا بما فيها

(قوله فيسن ذبحها) أي من الذيل لانه أصغر للدم (قوله كضدع) بكسر آوله وثالثه ويكسر
أوله وفتح ثالثه وعكسه وبضم أوله وفتح ثالثه ومن خواصه أنه لا عظم له وأنه اذا كُفِيَ طشت
في بركة هو فيها منع من تعبته فيها قل على الجلال وفي كتاب الزاهر لابي عبد الله القرطبي ان
داود عليه السلام قال لا يحسن الله اليه تسليما ما يسجعه به أحد من خلقه فتأذنه ضفدعة
من ساقية في دار مبادا ود تقتصر على الله بتسبيحك وأنا لي بالسبعين سنة ما جفلساني من ذكر الله
تعالى وأنا لي لعشر ليال ما طعمت خضرا ولا شربت ماء اشتغالا بكلمتين فقال ما هما قالت
يا مسجبا بكل لسان ومذكورا بكل مكان فقال داود في نفسه وما عسى أن أقول أبلغ من هذا
قال الفقهاء انما حرم الضفدع لانه كان جار الله في الماء الذي كان عليه العرش قبل خلق
السموات والارض قال تعالى وكان عرشه على الماء اه دميري (قوله وسرطان) وهو
من خلق الماء ويعيش في البر أيضا وهو جيد المني سريع العدو وفكين ومخلب واظفار
حداد وله ثمانية أرجل وهو عيشي على جنب واحد ويستنشق الماء والهواء معا ويحرم أكله
لاستغباته كالصدف ولغايه من الضرر وفي قول انه يحمل أكله وهو مذهب مالك اه دميري قال
عش على م ر وليس من السرطان المذكور وما وقع السؤال عنه وهو أن يسلا د الصين نوعا
من حيوان البحر يسمونه سرطانا وشأته أنه متى خرج من البحر اقلب حجرا وجرت عادتهم
باستعماله في الادوية بل هو مما يسمى سمكا لانطبق تعريف السمك السابق عليه فهو ظاهر يحمل
الانتفاع به في الادوية وغيرها اه (قوله وحية) لو فرض أن الحية والعقرب لا يعيشان الا
في البحر حرم أيضا للسمية سم (قوله ونسناس) بكسر النون وضبطه بعضهم بفتحها قال
المسعودي في مروج الذهب انه حيوان كالانسان له عين واحدة يخرج من الماء ويتكلم ومتى
ظفر بالانسان قتله وقال القزويني انه امة من الامم لكل واحد منهم نصف بدن ونصف رأس
ويدور على كانه انسان شق نصفين وفي الحديث ان حيا من عاد عصوا نبيهم فسخهم الله تعالى
نسنا لكل واحد منهم يدور على رجل يتقروا الطير ويرعون كما ترمي البهائم دميري (قوله
وتساح) اسم مشترك بين الحيوان المعروف والرجل الكذاب قال القزويني التساح حيوان

ويكره ذبحهما الا سمكة كبيرة يطول
بناؤها فيستن ذبحها ويحرم ما يعيش
في بروج كضفدع وسرطان ويسمى
شرب الماء وحية ونسناس وتساح

على صورة الضب وهو من أعجب حيوان الماء له فم واسع وستون نابا في فكه الأعلى وأربعون في فكه الأسفل وبين كل نابين سن صغير مربع ويدخل بعضهم في بعض عند الانطباق ولسان طويل وظهره كظهر السلحفاة لا يعمل الحديد فيه وله أربعة أرجل وذنب طويل وهذا الحيوان لا يكون إلا في نيل مصر خاصة وزعم قوم أنه في بحر السند أيضا وهو شديد البطش في الماء ولا يقتل إلا من أبطيه ويعظم إلى أن يكون طوله عشرة أذرع في عرض ذراعين وأكثر ومن عجائب أمره أنه ليس له مخرج فاذا امتلأ جوفه خرج إلى البر وفتح فاه فيجبي طائرية له القلطاط فليقط ذلك من فيه وهو طائر صغير يجبي يطلب الطعام فيكون في ذلك غداؤه وراحة للتمساح وهذا الطائر في رؤس أجنحته شوك فاذا أغلق التماسح فيه عليه فحسه بها فيفتحه اه دميري (قوله وسلحفاة) أي بربية أما البحرية فيجوز أن كلها عبارة عن ش على م رقابية والتناسم والسلحفاة البحرية حلال والسلحفاة هي الترسمة المعروفة فتحل كافي المجموع وان كانت تعيش في البر اه (قوله ألف أمة) أي ألف نوع من أنواع الحيوان وكذا قوله ألف عالم أي ألف نوع من أنواع العالم (قوله الكبد) الكبد مؤنثة وهي يكسر الباء ويجوز أن تكونها مع فتح الكاف وكسرها والجمع أكباد وكبود (قوله حكمه حكم المرفوع) أي لأنه لا يقال من قبل الرأي (قوله يكون بهذه الصيغة مرفوعا) أي بقوله أحلت لنا أي أحل لنا الشارع وهو النبي صلى الله عليه وسلم فهو نحو أمرنا ونهينا (قوله لأنها أقرب إلى التوكل) وأسلم من النفس ولعموم النفع بها للدعي وغيره (قوله لأن الكسب يحصل فيها بكذا المين) ولذلك ورد في الحديث من بات كلام من عمله بات مغفورا له (قوله لأن العصاة كانوا يكسبون بها) وعن المقدم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده اه فكان يعمل الزرد ويبيعه لقوته وكان لا يأكل إلا من يده ولم يكن من حاجة لأنه كان خليفة في الأرض قال الضمك والكبي ملك داود بعد قتله جالوت سبعين سنة وجمع الله لداود بين الملك والنبوة ولم يجمع ذلك لاحد قبله بل كان الملك في سبط والنبوة في سبط فذلك قوله تعالى وآتاه الله الملك والحكمة وقال ابن عباس كان داود أشد ملوك الأرض سلطا يجرس محرابه كل ليلة ستة وثلاثون ألف رجل فذلك قوله تعالى وشددنا ملكه وكان نوح نجارا وإبراهيم نارا وأدريس خياطاً ونحو هذا لا يقيد أنهم كانوا يقتاتون من ذلك ولا بد وقد كان بيننا صلى الله عليه وسلم يأكل من سعيه الذي يكسبه من أموال الكفار بالجهاد وهو أشرف المكاسب على الإطلاق لما فيه من إعلاء كلمة الله وذكر صاحب كتاب بصائر القداموسر الأثر الحكمة صناعة كل من علمت صناعته من قريش فقال كان أبو بكر الصديق نارا وكذلك عثمان وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وكان عمر دالا يسعي بين البائع والمشتري وكان الوليد بن المغيرة حدادا وكذلك أبو العاص أخو أبي جهل وكان عبد الله بن جعد عان فحسا يبيع الجوارى وكان النضر بن الحرث عواد يضرب بالعود وكان الحكم بن العاص خصا يخصي الغنم وكان العاص بن وائل السهمي يطارا يعالج الخيل وكان ابنه عمرو بن العاص جزارا وكذلك أبو حنيفة صاحب الرأي والقياس اه من الدميري مع زيادة (قوله ويحرم ما يضرب البدن أو العقل) ومنه يعلم حرمة الدخان المشهور

وسلحفاة يضم السين وفتح اللام نلث
كلها والله من قتل الضفدع * (فائدة)
روى القزويني عن عمر رضي الله تعالى
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إن الله خلق في الأرض ألف أمة
ستمائة في البحر وأربع مائة في البر وقال
مقاتل بن حبان الله تعالى ثمانون ألف
عالم أربعون ألفا في البحر وأربعون
ألفا في البر (ودمان حلالان) وهما
(الكبد) بكسر الموحدة على الألف
(والطحال) بكسر الطاء الحديث
أحلت لنا ميتتان ودمان السمك
والجراد والكبد والطحال رفعه ابن
ماجه بسند ضعيف عن ابن عمر رضي
الله تعالى عنهما وفتح البيهقي وفتح عليه
وقال حكمه حكم المرفوع ولذا قال
في المجموع الصحيح إن ابن عمر هو القائل
أحلت لنا وأنه يكون بهذه الصيغة
مرفوعا * (تمة) * أفضل ما أكلت منه
كسبك من زراعة لأنها أقرب إلى
التوكل ثم من صناعة لأن الكسب فيها
يحصل بكذا المين ثم من تجارة لأن
العصاة كانوا يكسبون بها ويحرم
ما يضرب البدن أو العقل كالجر

لما نقل عن الثقات أنه يورث العمى والترهل والتنافيس واتساع الجحاري اه قل وقوله ما يضر البدن قال الاذرى المراد الضرر البين الذي لا يحتمل عادة لامطلق الضرر شوبرى (قوله والتراب) أى وطن وطفل ومجلى في غير النساء الجبالى فانه لا يحرم عليهن أكل الطين لانه بمنزلة التداوى مر اه مد على التحرير (قوله كالافيون) تنظير (قوله وهولين الخشخاش) قال الجوهرى والخشخاش بنت معروف أى وهو المعروف بأبي النوم والمراد ببلبنه الذى يخرج منه بعصره وهو بفتح أوله الواحدة خشخاشة وقد الغزفه بعضهم فقال وماقبة مبنية فوق شاقق * لها شرف نحو الملاحه والطرف وأولادها في بطنها ان عددتهم * يكونون ألفاً ويزيدون عن ألف ويأخذها الطفل الصغير بجهله * فيقلها عسفا على راحة الكف (قوله الشواء) أى المشوى المكثور كاللحم المشوى والقول المكثور والمعتمد الكراهة ومحل الخلاف اذا غطي من أول وضعه على النار الى استوائه ومنع خروج البخار منه ودخول الهواء له والافلاحة ولا كراهة خلافه للشارح حيث قال بعد استوائه ويحرم البج والحشيش ولا يجذب به بخلاف الشراب المسكر وانما لم يحد لانه لا يلد ولا يطرب ولا يدع قلبه الى كثيره بل فيه التعزيز وله تناوله لتزيل عقله لقطع عضومتاً كل حتى لا يحس بالالم ولبعضهم قل لمن يأكل الحشيشة جهلاً * يا خبيثاً قد عشت شراً معيشه دية العقل بدرة فلماذا * يا سقيها قد بعثت بجشيشه والبدره عشرة آلاف درهم وألف دينار اه (قوله التبسط) أى الالوان المختلفة (قوله كقرى الضيف) قال فى المصباح قرى الضيف أقربه من باب رى قرى وفى المختار قرى الضيف يقرى به قرى بالكسر والقصر وقراء بالفتح والمتأحسن اليه (قوله وفى اعطاء الخ) خبر مقدم ومذاهب مبتدأ ونحو وقوله مذاهب أى أقوال (قوله منعها) أى احدها منعها وقوله اعطاؤها أى الثانى اعطاؤها (قوله وبعثا) أى باعنا وحاملنا ومحل الخلاف فيمن يريد تهذيب نفسه أمامن يفعل ذلك بخلا وشكافه ومذموم ولبعضهم الجلسين ولا يرضى به أحد * الا لاسافل أهل الذم والعار المنفقون لهم اخلاف ما بذلوا * والمسكون لهم اتلاف مع نار (قوله لروحانيها) أى راحتها (قوله والاشبه) هو الثالث (قوله سلاطة عليه) أى الطغيان (قوله وفى منعها بلادة) أى اذا منعها ذلك مطلقاً ورثه البلادة

* (فصل فى الاضحية) *

ذكرها بعد الاطعمة لان الاضحية محتصة بالنعم وقد سبق ذكر النعم فى الفصل السابق وأول طلبها فى السنة الثانية من الهجرة كالعديد من زكاة المال والقطر وهى أفضل من صدقة التطوع لانه قيل بوجوبها ويكره تركها لا تقادر عليها وليس للولى فعلها من مال مجبوره وتسق من ماله عن المولود لاعتن الجنين اه برماوى (قوله وسيمت بأول زمان فعلها) أى باسم مشتق من اسم أول زمان فعلها وهو الضحى والمعنى سيمت باسم يلوح ويشير لأول زمان فعلها (قوله وهى بضم همزتها) حاصله أن قيمتها لغات ضم الهمزة مع تشديد الباء وتحقيقها وكسر

والتراب والزجاج والسم كالافيون وهولين الخشخاش لان ذلك مضر وربما يقتل وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة قال الزركشى فى شرح التنبيه ويحرم أكل الشواء المكثور وهو ما يكفأ عليه غطاء بعد استوائه لا ضراره بالبدن ويسق ترك التبسط فى الطعام المباح فانه ليس من اخلاق السلف هذا اذا لم تدع اليه حاجة كقرى الضيف وأوقات التوسعة على العيال كيوم عاشوراء ويومى الاميد ولم يقصدا بذلك التقاخر والتكاثر بل لطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء طرههم عما يشتهونه وفى اعطاء النفس شهواتها المباحة مذاهب حكاهما الماوردى منعها وقهرها الثلاثنطقى والثانى اعطاؤها تحملاً على نشاطها وبعثا لروحانيها قال والاشبه التوسط بين الامرين لان فى اعطائها الكل سلاطة عليه وفى منعها بلادة ويسق الخلو من الاطعمة وكثرة الايدى على الطعام وان يحمدا الله تعالى عقب الاكل والشرب وروى أبو داود باسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذى أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجاً

* (فصل فى الاضحية) *

مشتقة من الضحوة وسيمت بأول زمان فعلها وهو الضحى وهى بضم همزتها وكسرها وتشديد بائها وتحقيقها ما يذبح من النعم

تقربا إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر (٢٨٦) أيام التشريق والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فصل لربك وانحر فان أشهر الاقوال

أن المراد بالصلاة صلاة العيد وبالنحر الضحايا وخبر الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله تعالى من اراقة الدم انها تأتي يوم القيامة بقرونها واظلالها وان الدم ليقع من الله بمكان قبل ان يقع على الارض فطيبوا بها نفسا (والاضحية) بمعنى التضحية كما في الروضة لا الاضحية كما يفهمه كلامه لان الاضحية اسم لما يضحي به (سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية ان تعدد أهل البيت فاذا فعلها واحد من أهل البيت كفى عن الجميع والافسنة عين والمخاطب بها المسلم الحر البالغ العاقل المستطيع وكذا البعض اذا ملك مالا يبعثه الحر فانه في الكفاية قال الزركشي ولا بد أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من يمونه لانها نوع صدقة وظاهر هذا انه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في ليلته ويومه وكسوة فصله كما في صدقة التطوع وينبغي أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فانه وقتها كما أن يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن ذلك وأما المكاتب فهي منه تبرع فيجزي فيها ما يجزي في سائر تبرعاته * (تنبيه) * شمل كلام المصنف أهل البوادي والخصم والسفر والحاج وغيره لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى من نسائه بالقر ورواه الشيخان والتضحية أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لأرضي من تركها من قدر عليها انتهى أي فيكرهه للقدرة تركها وليس لمريدها

الهمزة مع تشديد الياء وتحقيرها ومع حذف الهمزة لغتان فتح الضاد وكسرها واخفاة بفتح الهمزة وكسرها (قوله تقريبا) نخرج ما يذهب به الجزاء للبيع (قوله من يوم العيد) يصدق بما ذبح قبل مضي ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس وليس مرادا كما يدل عليه ما يأتي فهو مقيد بما يأتي والمراد بيوم العيد اليوم الذي يعيد فيه حتى لو وقفوا العاشر غلطا كان آخر أيام التشريق الرابع عشر على ما اعتمدته م ر خلافا للشارح (قوله إلى آخر أيام التشريق) أي الثلاثة (قوله من عمل) أي يتقرب به إليه من الوافل فلا يرد أن الفرض أفضل (قوله أحب) مجرور بالفتحة نعم العمل (قوله من اراقة الدم) المراد لازمه وهو الذبح (قوله انها) أي الاضحية المفهومة من اراقة الدم وقوله تأتي أي ليركبها صاحبها يدل لذلك وروده كذلك في بعض الروايات (قوله بمكان) أي له موقع عظيم عند الله وهو كفاية عن القبول كما قرره شيخنا (قوله نفسا) تمييز محمول عن الفاعل والاصل فلتطبخ نفوسكم بها أي افعلوها عن طيب نفس (قوله بمعنى التضحية) التي هي فعل المكلف الموصوف بالسنة اذ كثيرا ما تطلق الاضحية ويراد بها الفعل المتقرب به (قوله لا الاضحية) أي لا بمعنى الاضحية أي العين المضحية به اذ لا يصح الاخبار عنها بسنة (قوله كلامه) وهو قوله سنة وقوله لان الخ علة للتضحية (قوله سنة) أي لمسلم بالغ عاقل حر ولو مبعوثا وتسكن للمكاتب باذن سيده لانها تبرع ويحصل ثوابها لمن فعلها ولو فقيرا أو من أهل البوادي أو امرأة ولا بد أن تكون فاضلة عن كفاية يمونه يوما وليلة كما في صدقة التطوع قاله العلامة م ر كابر حجر واعتبر العلامة الزبيري كفاية يوم العيد وليلته وأيام التشريق الثلاثة وعما جرت به العادة من كعك وسمك وفطير ونحوها وقوله سنة فيه تلويح بخاتمة أي حنية حيث أوجبها على مالك نصاب زكوي وهو مقيم بالبلد ولا تصير واجبة الا بالنذر كما يأتي (قوله في حقنا) معاشرا المسلمين وواجبة في حقه صلى الله عليه وسلم وكان له أضحية مندوبة أيضا وأكله صلى الله عليه وسلم من أضحيته محمول عليها والواجب عليه صلى الله عليه وسلم واحدة وما زاد عليها مندوب ولم يترك الاضحية قط وهل كانت الانبياء من بعد ابراهيم تضحى هم وأهملهم أو هم خاصة اه ح ل (قوله على الكفاية) ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لاحصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الجنازة نعم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه لو أشرك غيره في ثوابها جاز وأنه مذهبنا م ر (قوله ان تعدد أهل البيت) وهم من اجتمعوا في العيشة والعشرة وقيل من تلزم الفاعل نفقتهم واعتمدته م ر وزى والثواب خاص بالفاعل وسقط عن غيره الطلب سواء كان الفاعل هو الذي تلزمه النفقة أو غيره قل وبعضهم قيده بالمنفق (قوله كفى عن الجميع) أي في سقوط الطلب والا فالثواب للمضحي خاصة كالقيام بفرض الكفاية وقوله عليه السلام اللهم هذا عن محمد وأمة محمد جميعا خصوصية له (قوله وينبغي أن تكون) معتمد (قوله فيجزي فيها الخ) فان أذن له سيده صحت له ووقع له كما ساقى آخر النصل (قوله شمل كلام المصنف) أي قوله ولا اضحية سنة (قوله لمريدها) أي غير الحرم أن لا يزيل شعره ولومس عانة أو باط الخ فتكره الازالة الاعتذر وقال الامام أحمد تحرم الازالة المذكورة قل وانظر ما وجهه وسألت بعض الخبائلة عن ذلك فأجاب بأنه يحرم تشبيهها بالمحرمين اه ميداني وقوله لمريدها أي سواء طلبت منه أو لا وجبت عليه أو لا برماوى (قوله

أن لا يزال شعره الخ) عبارة المنهج وكره لم يدها غير محرم ازاله فجوهر كظفر وجلدة لا تضر
ازالتها ولا حاجة له فيها وقوله وجلدة استثنى من ذلك ما كانت ازالته واجبة كعتان اليافع
وقطع يد السارق أو مستحبة كعتان الصبي اه س (قوله في عشر ذي الحجة) ولو في يوم الجمعة
على المعتد لان الاقل براعى قل وبرماوى (قوله حتى يضحي) أى ولو بواحدة قلن تعددت
في حقه وينتهي وقت عدم الازالة لمن لا يضحي بزوال وقت التضحية اه برماوى وعبارة
شرح م ر ولو أراد التضحية بعد زوال الوقت كراهة باؤها كاجزيم بعضهم وهو المعتد
(قوله ولا تجب الا بالنذر) أى أو ما ألحق به كان يشتري شاة ويقول هذه أضحية فانهما تجب
بجزم هذا اللفظ ويحرم عليه وعلى من تلزمه تنقته ان يتعاطى شيئا منها م ر وحينئذ يقع
في السنة العوام كثيرا من شرائهم ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها
يقولون له تلك أضحية مع جهلهم بما يترتب على ذلك من الاحكام نصير به أضحية واجبة يتنع
عليه أ كله منها ولا يقبل قوله أردت أني أتطوع بها خلافا لبعض المتأخرين شرح م ر
والخلص له اذا سئل أن يقول هذه نذرها وأنا كلها في العبد ولو قال ان ملكك هذه الشاة فقلته
على أن أضحي بها لم يلزمه وان ملكها الان المعين لا يثبت في الذمة بخلاف ان ملكك شاة فقلته
على أن أضحي بها فيلزمه اذا ملك شاة لان غير المعين يثبت في الذمة كذا صرحوا بها فانظر
الروض وغيره سم وينبغي أن يأتي مثل هذا التفصيل فيما لو قال ان ملكك هذا العبد فقلته على
ان أعتقه الخ ومن أراد أن يهدي شيئا من النعم الى البيت الحرام سن له ما يستلزمه التضحية
سم (قوله ويسن أن يذبح الاضحية الرجل بنفسه) لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من
صلاة الاضحية وخطبته يؤتى له بكشين وهو قائم في مصلاه فيذبح أحدهما بيده ويقول هذا عن
أمتي جميعا من شهدك بالتوحيد وشهدني بالبلاغ وعن الحاكم عن أبي سعيد الخدري أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح كبشا أقرن بالمصلى بعد أن قال بسم الله والله أكبر وقال اللهم
هذا عني وعن لم يضح من أمتي واستدل بذلك على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن
يضحي عن غيره بغير اذنه ويزبح الآخر ويقول هذا عن محمد وآل محمد فكل هو رأسه منها
ويطعم المساكين ولم يترك الاضحية قط اه ح (قوله أن يذبح الاضحية) ومنها الهدى
برماوى (قوله بنفسه) أى ولو هو راهاقا وسقيها لانها قريبة فالتيان بها أولى ولانه صلى الله
عليه وسلم ضحى بمائة بدنة فخر منها بيده ثلاثا وستين وأمر عليا رضي الله عنه فصر تمام المائة
وفي ذلك اشارة الى مدة حياته صلى الله عليه وسلم قل على الجلال (قوله ان أحسن
الذبح) أى على الوجه الاكمل فخرج الاعشى فالسنة في حقه التوكيل اه ع ش (قوله
والخشي مثلها) مثلها من ضعف من الرجال عن الذبح والاعشى اذ ذكره ذبحته م ر
(قوله فليشهدها) المراد بشهوده حضوره ولو أعمى قل والاولى في الوكيل كونه فقيها
مسلم او يكره استنابة كافر وصبي وأعمى لاحاطض ويسن لغير الامام أن يضحي في بيته ليشهد
أهله وأن يستحضر في نفسه عظم نعمة الله تعالى عليه وما سخر له من الانعام وأن يقول ان صلاقي
ونسكي الى قوله وآمان المسلمين ويجتد الشكر على ذلك وللإمام اذا ضحى عن المسلمين أن يذبح
بنفسه في المصلى عقب الصلاة ويخبر بها الناس برماوى وهذا ينافي ما تقدم من أن التضحية عن

أن لا يزال شعره ولا تضره في عشر ذي
الحجة حتى يضحي ولا تجب الا بالنذر
ويسن أن يذبح الاضحية الرجل بنفسه
ان أحسن الذبح الاتباع أما المرأة
فالسنة لها أن توكّل كافي المجموع
والخشي مثلها ومن لم يذبح لغيره
فليشهدها

لما روى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال (٢٨٨) لقاطمة رضى الله تعالى عنها قومي الى أخيتك فاشهد بها فإنه بأول قطرة منها أى

من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك قال عمران بن حصين هذا لك ولا أهل بيتك فأهل ذلك أنتم أم للمسلمين عامة قال بل للمسلمين عامة وشرط التضحية ثم ابل وبقر وغنم لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً لذكر اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة (ويجزئ فيها) من النعم (البلدع من الضأن) وهو ما استكمل سنة وطعن في الثانية ولو أجدع قبل تمام السنة أى سقطت أسنانه أجزأ العموم خبر أحمد بن حنبل بالبلدع من الضأن فإنه جائز أى ويكون ذلك كالبلوغ بالسن أو الاحتلام فإنه يكفي أسبقهما كما صرح به فى أصل الروضة (والثنى من المعز) وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة (و) الثنى من (الابل) وهو ما استكمل خمس سنين وطعن في السادسة (و) الثنى من (البقر) الإنسى وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة وخرج بقيد الإنسى الوحشى فلا يجزئ في الأضحية وإن دخل في اسم البقر ويجزئ التضحية بالذكور والأنثى بالاجماع وإن كثر نزوان الذكور وولادة الأنثى نعم التضحية بالذكر أفضل على الأصح المنصوص لأن لحمه أطيب كما قاله الرافعي ونقل في المجموع في باب الهدي عن الشافعي أن الأنثى أحسن من الذكر لأنها رطب لحما ولم يحك غيره ويمكن حمل الأول على ما إذا لم يكثر نزوانه والثانى على ما إذا كثر

• (تنبيه) لم يتعرض كثير من الفقهاء لأجزاء الخنثى في الأضحية وقال النووي أنه يجزئ لأنه ذكر أو أنثى وكلاهما يجزئ وليس فيه ما ينقص اللحم (وتجزئ البدنة) عند الاشتراك فيها (عن سبعة) يجزئ

الغير بفراذه من خواص النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قال عمران بن حصين) أى للنبي وقوله هذا لك أى الثواب المذكور لقاطمة من أنه يغفر بأول قطرة منها ما سلف من الذنوب لك يا رسول الله الخ (قوله فأهل) فى معنى التعليل أى لانكم أهل لذلك وأهل خبر مقدم وأنتم مبتدأ مؤخر وقال بعضهم قوله فأهل ذلك أنتم أى فالخصوص بالغفران أنتم يا آل البيت ومن ضحى من غيركم لا يغفر له ذلك فقال له فى الجواب بل للمسلمين أى كل من ضحى منهم فله هذا الثواب (قوله أم للمسلمين) معطوف على قوله لك ولاهل بيتك (قوله وشرط التضحية نعم) أى كونها نعمة الخ وعند ابن عباس يكفي اراقة الدم ولو من دجاج أو أوز مبدأى أى فلا يجزئ غيرها من بقر الوحش وحيدرة والظباء وغيرها وأما المتولد بين جنسين من النعم فيجزئ هنا وفى العقيقة والهدي وحزاء الصيد إلا أنه ينبغي اعتبار أعلى الأيون سنناً في الأضحية ونحوها حتى يعتبر في المتولدين الضأن والمعز بلوغه فحين الحاقه بأعلى السنين برماوى (قوله وبقر) أى عراب أو جواميس برماوى وسواها في البقر وغيرها الإناث أو الخناثى أو الذكور ولو خصي بالخصى ما قطع خصيناه أى البيضتان ويجبر ما قطع منه زيادة لحم طيباً وكثرة كما قاله البرماوى (قوله منسكاً) أى عبادة برماوى (قوله ولأن التضحية الخ) أى فكأن الزكاة فاصرة على النعم كذلك التضحية فاصرة لمها بطريق القياس (قوله أى سقطت أسنانه) هل ولو واحدة وقياس الاكتفاء بقطرة فى البلوغ بالاحتلام الاكتفاء بسقوط السن الواحدة اهـ (قوله أجزأ) أى إذا كان فى سنة المعتاد وهو ستة أشهر وعبارة شرح مـ أو أجدعه أى سقوط سنة قبل تمام السنة لأن ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام وبلوغه السنة بمنزلة البلوغ بالسن اهـ (قوله ويكون ذلك) أى ما ذكر من تمام السنة والاجذاع (قوله سنتين) وكذا المتولد بين ضأن ومعرز أو المتولد بين جزئ هنا وفى العقيقة والهدي وحزاء الصيد سل (قوله خمس سنين) أى تحديداً (قوله من البقر الإنسى) ومنه الجاموس وانما قيد بذلك فى البقر دون غيره لأن غيره لم يوجد منه وشى وأما الظباء فيقال لها شياء البر لا غنم الوحش ولا معز الوحش (قوله وإن كثر نزوان الذكر) أى طروقه للأنثى وانما غنيا بما ذكرناه رجمائتوهم أنه عيب لأنه مضعف (قوله وتجزئ البدنة) وهى الواحدة من الأبل ذكر أو أنثى أو خنثى قال فى التمهيد ليس فى الحيوانات خنثى إلا الآدمى والابل قال النووي جاءنى من أثقبه يوم عرفة سنة أربع وسبعين وسقائه قال عندي بقرة خنثى لا ذكر لها ولا فرج وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه فضلاتها فهل تجزئ أضحية أو لا قلت له لا يجزئ أما أن تكون ذكراً وأما أن تكون أنثى وكلاهما تجزئ فى الأضحية وليس فيه ما ينقص اللحم اهـ برماوى والمتولد بين ابل وغنم أو بقر وغنم يجزئ عن واحد فقط سل وينقص بفتح المثناة التحتية وسكون النون وضم القاف وهو الصحيح وبه جاء القرآن ويجوز أيضاً ضم الباء وفتح النون وكسر القاف المستددة كما فى الاشارات لابن الملقن (قوله عن سبعة) سواء أراد بعضهم الأضحية والآخر اللحم أم لا ولهم قسمة اللحم اذهى أفراراً وعبارة قل على الجلال قوله عن سبعة وكذا فى الكفار والتمتع فى الحج وارتكاب محظورات فيه نعم المتولد بين غنم أو معز وابل أو بقر لا يجزئ عن أكثر من واحد ويظهر وجوب التصديق على كل واحد منهم

يجز من حصته ثيا، ولا يكتفى تصدق واحد عن الجميع لانها في حكم سبع أضاح وخروج بالسبعة
 مالوا كانوا أكثر كثمانية واشتركوها في بدنة أو في بدتين فلا تقع عن واحد منهم ولو مع الجهل
 بعددهم أو بالحكم أو ضم لها شاة كما لو اشترك اثنان في شاتين فلا يجزئان عنهما لأن كل شاة
 مشتركة بينهما فيخص كل واحد منهم نصف شاتين ولو كان أحدهم ذميا لم يقدح فيما قصده غيره
 وهو اجزاء السبع عنه ولو امتنع بعض الشركاء في البدنة من الذبح فالوجه أن يقال إن كان
 لا يحتاج إلى نية كمنذورة منه ذهبت قهرأ عليه والا فغيره أن يذبحها إن خيف خروج وقت
 الاضحية نظر الوصول لطقه وهو سبعة ويحتمل أن يراجع المحاكم لينوي عن الممتنع كما
 في الزكاة فراجع ذلك ولو كان عليه شاة واجبة فذبح بدنة وقع سبعة عنها عن الواجب بخلاف
 ما لو أخرج بعير عن شاة في الزكاة فيقع كله واجبا وتقدم الترق فيها بكونه في الزكاة أصلا
 أو بدلا بخلافه هنا قل (قوله مهلين) أي محررين (قوله أن يشترك) أي عند ارادة عدم
 الانفراد فلا يرد أن الاشتراك ليس بواجب (قوله كما إذا قصد بعضهم) أشار بذلك إلى أنه
 لا يجزئ السبع عن الاضحية إلا أن يذبح على قصد الاضحية فلا يذبح لغيره القصد لم يجز كان
 ذبح لغير التضحية ثم اشترى واحد سبعة أضحية لأن اراقة الدم هو مقصود التضحية اهـ
 (قوله على الأصح) أي لا قسمة تعدل ولا رد لتلا يلزم عليه بيع طري اللحم بطريه لانهم يبيع
 (قوله والبقرة) أي المعينة ليخرج ما لو اشترك أكثر من سبعة في بدتين أو فترتين مشاعتين
 فلا يكتفى لأن كل واحد لم يصبه سبع من كل بدنة فان ذبح البدنة أو البقرة عن الشاة كان السبع
 واجبا وما زاد تطوع وكذا إذا اشترك ثلاثة مع غيرهم عن لم يرد الاضحية فيجب على كل من
 الثلاثة أن يتصدق من سبعة ولا يكتفى تصدق واحد عن الجميع وكذا لو ضحى بسبع شياه فأن يجب
 عليه أن يتصدق من كل واحدة لانها بنزلة سبع أضاح فان قلت لا شيء البدنة تجزئ
 عن سبعة والبقرة تجزئ عن سبعة ومع ذلك اشترط في الأبل الطعن في السنة السادسة واكتفى
 في البقر الطعن في السنة الثالثة فما النكتة وما الحكمة في ذلك قلت لعل الحكمة في ذلك أن
 لحم الأبل دون لحم القر في الطيب والحسن والقيمة فاشترط في الأبل زيادة السن لتسكون الزيادة
 جارية للنقص ويؤيد ذلك أن الضار والمعز كل واحد تجزئ عن واحد ومع ذلك اشترط في المعز
 الطعن في السنة الثالثة والضأن الطعن في السنة الثانية اهـ خضر (قوله للحديث المار)
 وهو قوله أن يشترك في الأبل والبشر (قوله ومباشرة محظورات الاحرام) أي وترك الرمي
 والميت والميتات (قوله وتجزئ الشاة) فان قلت ان عذاه مناف لما بهد حيث قال فان ذبحها
 عنه وعن أهله أو عنه وأشركه غيره في ثوابها جزأ يجب بأنه لا منافاة لأن قوله هنا عن واحد أي
 من حيث حصول التضحية حقيقة وما بهد الحاصل للغير إنما هو سقوط الطلب عنه وأما الثواب
 والتضحية حقيقة فخاصان بالفاعل على كل حال ووقع السؤال عما لو مسخت الشاة بعيرا أو
 عكسه هل يجزئ في الأولى عن سبعة ولا يجزئ البعير في الثانية إلا عن واحد أولا الجواب عنه
 أن هذا ينبغي على أن المسح هل هو تغيير صف أو ذات فان قلنا بالاول لا تجزئ الشاة المسوخة
 بعيرا إلا عن واحد ويجزئ البعير المسوخ إلى الشاة عن سبعة وإن قلنا بالثاني انعكس الحال
 لأن ذات الشاة المسوخة إلى البعير ذات البعير المسوخ إلى الشاة ذات شاة اهـ ع ش على

لما رواه مسلم عن جابر رضي الله تعالى
 عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مهلين بالبحر فامرنا أن
 نشتري في الأبل والبقر وكل
 سبعة منا في بدنة وسواء اتفقوا في
 نوع القرية أم اختلفوا كما إذا قصد
 بعضهم التضحية وبعضهم الهدى
 وكذا لو أراد بعضهم اللحم وبعضهم
 الاضحية ولهم قسمة اللحم لا قسمة
 قسمة افراز على الأصح كما في المجموع
 (و) كذا (البقرة) تجزئ (عن سبعة)
 للحديث المار (تنبيه) لا يختص
 اجزاء البدنة والبقرة عن سبعة بالتضحية
 بل لو لم تخص سبعة بالقران والقوات
 وتماثرة محظورات الاحرام

جاء عن ذلك بدنة أو بقرة (و) تجزئ (الشاة) المعينة من الضأن أو المعز (عن واحد) فقط فان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشره غيره في ثوابها جاز وعليه حمل خبر مسلم ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد قال في المجموع وما يستدل به لذلك الخبر الصحيح في الموطأ أن أبا أيوب الأنصاري قال كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم يباهي الناس بعد فصار مباهاة وخرج بمعينة الاشتراك (٢٩٠) في شاتين مشاعيتين اثنين فإنه لا يصح وكذا لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين

مشاعيتين أو بدتين كذلك لم يجزئ عنهم ذلك لأن كل واحد لم يخصه سبع بدنة أو بقرة من كل واحدة من ذلك والتولد بين ابل وعنهم أو بقرة وعنهم ينبغي أنه لا يجزئ عن أكثر من واحد وأفضل أنواع التضحية بالنظر لأقامة شعارها بدنة ثم بقرة لأن لحم البدنة أكثر ثم ضأن ثم معز لطيب الضأن على المعز ثم المشاركة في بدنة أو بقرة أما بالنظر للحم فلم الضأن خيرها وسبع شياه أفضل من بدنة أو بقرة وشاة أفضل من مشاركة في بدنة أو بقرة للانفراد باراقة الدم وأجمعوا على استحباب السمين في الاضحية فالسمينة أفضل من غيرها ثم ما تقدم من الأفضلية في الذوات وأما في الألوان فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء قليل للتعب وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لم يفرأه أحب إلى الله تعالى من دم سوداوين (وأربع لا تجزئ في الضحايا) الاولى (العوراء) بالمد (البن عوراء) بأن لم تبصر بأحدى عينيها وان بقيت الحرفة فان قيل لا حاجة لتقييد العور بالبن لأن المدار في عدم اجزاء العوراء على ذهاب البصر من احدى العينين أجيب بأن الشافعي رضي الله عنه قال أصل العور بياض يعطى الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون يسيرا فلا يضرب فلا بد من تقييده بالبن كما في حديث الترمذي الآتي (قفيه) قد علم من كلامه عدم اجزاء

مر (قوله جاز) ومع ذلك يختص الثواب به ويسقط الطلب عنهم مد وزر (قوله وعليه حمل الخ) يقتضي أن الثواب للامة حاصل بهذا التشرية وهو كذلك فيكون ذلك خصوصية له وحده فلا يظهر به الاستدلال على ما قبله لأن ما قبله الثواب خاص بالفاعل فقط وهذا عام في المضحى وغيره الا أن يقال القصد الاستدلال من جهة صحة التضحية مع هذا القصد مع قطع النظر عن حصول الثواب والحديث يدل على ذلك وان اختلف النبي بزيادة وهو حصول الثواب للامة بتشريكه (قوله مباهاة) أي لاعبادته أي يباهي بها الناس ويقفرون بها أي لا يقصدون بذلك الا الرياء فلا يثابون على ذلك (قوله وخرج بمعينة الخ) فقابل المعينة المشاعة في شاتين فأكثر كما قرره شيخنا العسماوي وفرق بينه وبين جواز اعتاق نصفي عبد من الكفارة بأن المأخذ مختلف اذا المأخذ ثم تخليص رقبة من الرق وقد وجد بذلك وهما التضحية بشاة ولم توجد بحاصل وأما خبر اللهم هذا عن محمد وأمة محمد فمحمول على أن المراد التشرية في الثواب لا في الاضحية ولو ضحى ببدة أو بقرة بدل شاة فالرائد على السبع تطوع يصرفه مصرف التطوع ان شاء الله (قوله ينبغي أنه لا يجزئ) لكن يعتبر على السنين حتى لو تولد بين ضأن ومعز لا بد من بلوغه سنين الحاقاله بأعلى السنين ثم عليه الزكوى اه زى (قوله وأفضل أنواع التضحية) حاصل ما أشار إليه أربعة أنواع تختلف فيها الاضحية بالاعتبار فمن حيث اظهار الشعار فالبدنة ثم البقرة أفضل وهي المرتبة الاولى ومن حيث طيب اللحم أفضلها الضأن وهي المرتبة الثانية ومن حيث الانفراد باراقة الدم فالشاة أفضل من المشاركة في بدنة وهي المرتبة الثالثة ومن حيث اللون فالبيضاء الخ أفضل وهي المرتبة الرابعة فان تعارضت الصفات فسمينة سوداء أفضل من بيضاء هزيلة وما جمع صفتين أفضل مما جمع صفة واحدة والبيضاء السمينة اذا كانت ذكرا أفضل مطلقا (قوله لأقامة شعارها) أي التضحية أي علامات الشريعة (قوله على استحباب السمين) ويقدم السمين على اللون فسمينة سوداء أفضل من هزيلة بيضاء (قوله ثم الصفراء ثم العفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانه أقرب إلى البياض من الصفراء ثم على حجر (قوله ثم البلقاء) قال في المختار البلق سواد وبياض وكذا البلقه والظاهر أن المراد هنا ما هو أتم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وحرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسواد لقربه من البياض بالنسبة للسواد وينبغي تقديم الاجراء الخالص على الاسود وتقدم الازرق على الاحمر وكل ما كان أقرب إلى الابيض يقدم على غيره وبعبارة شرح المنهج بعد الصفراء ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء اه ع ش على مر (قوله ثم السوداء) لا حاجة لذكرها بل هو موهم أن بعدها لونا آخر إذا المرتبة الاخيرة من أشياء معلومة كالألوان هنا مرتبة بتم مثلا لا يعطى بها حذرا من ذلك الايهام لكن الفقهاء كثيرا ما يعمون في ذلك لزيادة الايضاح أي لأن المقام يقتضي بيان المفضل والمفضل عليه وحيث ذكر البلقاء علم أنها أفضل من السوداء فلا حاجة لذكر السوداء حيث زاد المفضل عليه بعد فليست أقل شوي (قوله وأربع لا تجزئ) محل عدم اجزائها ما لم يلزمها تصفة

العمياء بطريق الاولى وتجزئ العمياء وهي ضعيفة البصر مع سبلان الدمع غالبا والمكوية لأن ذلك لا يؤثر في اللحم والعشواء وهي التي لا تبصر لئلا نها تبصر وقت الرعي غالبا (و) الناية (العرجاء) بالمد (البن عرجاء) بأن يشتد عرجها بحيث تسبقها الماشية إلى المرعى وتختلف عن القطيع فلو كان عرجها يسيرا بحيث لا تختلف به عن الماشية لم يضرب كما في الروضة (و) الثالثة (المريضة البين مرضها) بان يظهر سببه هزالها وفساد لحمها فلو كان مرضها يسيرا لم يضرب

ويدخل في اطلاق المصنف الهيماء بفتح الهاء والمد فلا تجزئ لان الهيماء كالمريض يأخذ الماشية فتهيم في الارض ولا ترعى كما قاله في الروايد
(و) الرابعة (المجفأ) بالمد وهي (التي ذهب لهما) السمين بسبب ما حصل لهما (من الهزال) بضم الهاء وهو ككاه قاله الجوهري
ضد السمين ويدل لما قاله المصنف ما رواه الترمذي وصححه أنه صلى الله عليه وسلم قال أربع لا تجزئ في الاضاحي العوراء البين عورها
والمریضة البین مرضها والعرجاء البین عرجها والمجفأ التي لا تنقي مأخوذة (٢٩١) من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو

المخ أي لا يخ لها من شدة الهزال وعلم من
هذا عدم اجزاء المجنونة وهي التي تدور
في المري ولا ترى الا قليلا فتزل وتسمى
أيضا التولي بل هو أولى بها * (تنبيه) *
قد عرفت ما تناوله كلام المصنف من أن
العياء والهيماء والمجنونة لا تجزئ وبه
صارت العيوب المذكورة سبعة وبقي منها
ما لا يتناوله كلام المصنف الجرباء وان
كان الجرب يسيرا على الاصبع
المنصوص لانه يفسد اللحم والودك
والحامل فلا تجزئ كما كاه في المجموع
عن الاصحاب وتبعه عليه في المهمات
وتجيب عن ابن الرقعة حيث صحح
في الكفاية الاجراء * (قائدة) * ضابط
الجزئ في الاضحية السلامة من عيب
ينقص اللحم أو غيره مما يؤكل (ويجزئ
الخصي) لانه صلى الله عليه وسلم ضحى
بكبشين موحواين أي خصيين رواه
الامام أحمد وأبو داود وغيرهما وجبر
ما قطع منه زيادة لحم طيبا وكثرة وأيضا
الخصية المفقودة منه غير مقصودة
بالاكل فلا يضرب فقدها واتفق
الاصحاب الا ابن المنذر على حواز
خصاء المأ كول في صغره دون كبره
وتحريره فيما لا يؤكل كما أوضحته
في شرح المنهاج وغيره (و) تجزئ
(المكسورة القرن) ما لم يعيب اللحم
وان دمي بالكسر لان القرن لا يتعلق
به كغيره فلهذا لا يضرب فقد
خلقة فان عيب اللحم ضرب كالجرب
وغیره وذات القرن أولى بخير
الخصية الكسر الا القرن ولانه أحسن

بالعيوب المذكورة فان الترميها كذلك كقوله الله على أن أضحي بعرجاء وكانت عرجاء مثلاً
أوجعلت هذه أضحية وكانت مريضة مثلاً والله على أن أضحي بعرجاء أو بجاءل فتجزئ التضحية
في ذلك كله ولو كانت معيبة والعبرة بالسلامة وعدمها عند الذبح ما لم يتقدمه إيجاب فان تقدم
فان أوجبها على نفسه معيبة فذال والافلا بد من السلامة فاذا قال الله على أضحية ثبتت في ذمته
سلمية ثم ان عين سليمان الذي في الذممة واستمر الى الذبح فذال وان عين سليمان تعيب قبل
الذبح أبده بسليم (قوله ويدخل في اطلاق المصنف) أي في المريضة (قوله الهيماء) هي التي
لا تستقر في مكان ومنه الهام وهو الذي لا يدري أين يتوجه فهو تابع لشهوة بطنه (قوله بكسر
النون الخ) قال في التقريب النقي بالكسر ثم العين من السمين (قوله فتزل) لبناء للمفعول
لانه من الافعال الملازمة للبناء للجهول فهو على وزن المبني للمفعول وان كان المراد به الفاعل
أي يقوم به الهزال وعبرة الرشيد فتزل بفتح التاء وكسر الراء من باب فعل بفتح العين
يفعل بكسرها مبنيا للفاعل كما في مقدمة الادب للزمخشري وهذا خلاف ما اشتهر أن هزل
لم يسمع الا مبنيا للجهول فتنبه اه (قوله بل هو) أي عدم الاجزاء وقوله بها أي بالمجنونة
وقال مد بل هو أي اسم التولي أولى بها من المجنونة لان المجنون عدم العقل الخاص بالعقلاء
(قوله ما تناوله) أي باللازم أو بطريق القياس (قوله سبعة) وسياق أيضا منها الجرب
والجل و قطع الاذن كلاً أو بعضاً وقطع الذنب كذلك فصارت العيوب أحد عشر (قوله وبقي
منها ما لا يتناوله) فصارت العيوب تسعة وقد نظمها بعضهم فقال

عوراء عرجاء ثم تولى مجفأ * مريضة وحامل لا تنقي
عما وهيماء ثم جرباء فذا * عند التضحي تسعة لها أنبذا

(قوله الجرباء) بدل من ما وقوله والودك أي الدهن (قوله والحامل فلا تجزئ) وهو المعتقد
لان الحمل ينقص لحمها وانما عدوها كاملة في الزكاة لان القصديها التسلسل دون طيب اللحم
والحق الزكشي بالحامل قرية العهد بالولادة لنقص لحمها والمرضع ورده مع وفرق بأن الحمل
يفسد الجوف ويصير اللحم ردياً كما صرح حوايه وبالولادة زال هذا المحذور اه سل (قوله
وتجنب) أي الاسنرى المفهوم من المهمات لانها اه شيخنا (قوله السلامة) أي
ذو السلامة لاجل قوله الجزئ وفي نسخة السليم (قوله موحواين) بيمين ثم همزة مفتوحة
بين الواو والتخمية من الوجاء بكسر الواو أي القطع اه قل (قوله غير مقصودة) منه يؤخذ
أن منقطع الذكر يجزئ وهو كذلك قاله شيخنا ثم قال والمسئلة منقولة اج (قوله على جواز
خصاء المأ كول في صغره) اعلم أن الخصاء جائز بشرط ثلاثة أن يكون لما كول وأن يكون
صغيراً وأن يكون في زمان معتدل والاحرم وعبرة المصباح قوله خصاء المأ كول بالكسر
والمد أي سل خصيته بمعنى استفراغ بيضته (قوله بل يكبر غيرها) أي غير ذات القرن (قوله
فلو ذهب الكل ضرر) المعتمد ان فقد الاسنان كلها أو بعضها ان أثر في اللحم ضرر والافلا قل
ولا تجزئ فائدة كل الاسنان بخلاف المخلوقة بلا أسنان وكان الفرق ان فقد جميعها بعد وجودها

منظرا بل يكبر غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب ولا يضرب ذهاب بعض الاسنان لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم ولو ذهب الكل
ضرر لانه يؤثر في ذلك وقضية هذا التعليل ان ذهاب البعض اذا أثر يكون كذلك وهو الظاهر ويدل لذلك قول البغوي ويجزئ مكسور سن
أوسنين ذكره الاذرى وصوبه الزكشي

(ولا يجزئ مقطوع) بعض (الاذن) وان كان يسير المذهب جرماً كقول وقال أبو حنيفة ان كان المقطوع دون الثلث أجزاً وأفهم كلام المصنف منع كل الاذن بطريق الاولى ومنع المخلوقة بلا اذن وهو ما اقتصر عليه الرافعي بخلاف فاقدة الضرع أو الالية أو الذنب خلقة فانه لا يضرب والفرق أن الاذن عضو لازم غالباً (٢٩٢) بخلاف ما ذكر في الاولين وكما يجزئ ذكر المعزومات في الثالث فقياساً على ذلك

أما إذا فقد ذلك بقطع ولو لبعض منه كما يؤخذ من قوله (ولا مقطوع) بعض (الذنب) وإن قل أو بقطع بعض لسان فانه يضرب لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم ويحجب بعضهم أن مثل الاذن كفقدها وهو ظاهر أن خرج عن كونه مأكولاً ولا يضرب شق اذن ولا خرقتها بشرط أن لا يدخل قط من الاذن شيء بذلك كما علم مما مر لانه لا ينقص بذلك شيء من لحمها ولا يضرب التطريف وهو قطع شيء يسير من الالية ليس بذلك بسمنها ولا قطع قلعة بسيرة من عضو كبير كمنخلان ذلك لا يظفر بخلاف الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا يجزئ لنقصان اللحم (ويدخل وقت الذبح) للاضحية المندوبة والمندورة (من وقت) مضى قدر (صلاة) ركعتي (العبد) وهو طالع شمس يوم النحر ومضى قدر خطبتين خفيفتين (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) الثلاثة بعد يوم النحر بحيث لو قطع الملقوم والمري قبل تمام غروب شمس آخرها صحت أضحية فلو ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية لغير الضحية أول ما بدأ به في يومنا هذا أن يذبح ثم يرجع فينحر من فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل فأنما هو لم يقدمه لانه ليس من النسك في شيء وخبر ابن عباس في كل أيام التشريق ذبح والفضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاع شمس يوم النحر كرجح خروجها من الخلاف ومن تأخر أضحية معينة أو في ذمته كالله على أضحية ثم من المندورة لزمه ذبحه في الوقت المذكور فان تلفت المعينة في الثانية

يؤثر في اللحم بخلاف فقد الجميع خلقة فليحترس (قوله بعض الاذن) ويجوز لامام مالك رضي الله عنه مقطوعة الاذن برماوى (قوله منع كل الاذن) أي منع مقطوعة كل الاذن وفيه ن هذا صريح كلام المتن لأنه أنه أفهمه الآن يقال النسخة التي وقعت للشارح فيها كلمة بعض من المتن في قوله ولا يجزئ مقطوع بعض الاذن (قوله ومنع المخلوقة بلا اذن) وسكنوا عن المخلوقة فاقدة بعض الاذن والظاهر عدم الاجزاء (قوله عضو لازم) وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض الغنم وكونها كبيرة ولا ينافيه قوله فقد دلت عليه من عضو كبير لأن المراد الكبير النسبي فالالية وإن صغرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن وهذا يوفق النظر فيما لو وجدت الالية قطع جزء منها وشك في أن المقطوع كان كبيراً في الأصل فلا يجزئ ما قطعت منه الآن أو صغيراً فيجزئ فيه نظر والاقترب الاجراء لانه الأصل في ما قطعت منه والموافق للغالب في أن الذي يقطع لكبر الالية صغير ع من على م (قوله ما ذكر) أي من الاجزاء في الاولين فانه ليس بلازم كما إذا كان ذلك خلقة وكما يجزئ الخ فقوله وكما يجزئ عطف على محذوف شيئاً (قوله ذكر المزم) أي فانه لا ضرر له ولا الية (قوله فقياساً على ذلك) أي على فاقدة الضرع والالية (قوله أما إذا فقد ذلك) أي المذكور من الضرع والالية والذنب (قوله أو بقطع بعض لسان) لا يفتي ما فيه من الركابة لانه يصير المعنى أما إذا فقد الضرع والالية والذنب بقطع بعض لسان ولا يفتي ما فيه وله ما سرت عليه من غيره تأمل وقال بعضهم قوله أو بقطع أي أو نقص المعنى بقطع فهو متعلق بمحذوف أو ألباء زائدة ولا يصح جعله معطوفاً على قوله بقطع (قوله شوي يسير) خرج الكثير فلو ترتب على بقائه ضررها بأن تجرح فهل يغفر الله أم لا يغفر (قوله أيضاً ولا عموم كلامهم يقتضي أنه لا يغفر) (قوله بالاضافة) أي بالنسبة (قوله ويدخل وقت الذبح) غير الشارح اعراب المتن لانه مبتدأ وخبر وجعله الشارح فاعلاً وتقدم أنه ليس ميبالاً نوع الاعراب لم يختلف وانما خلت شخصه وهو كونه مبتدأ (قوله من وقت) في الابداء أي مبتدأ وثابت من وقت الخ (قوله صلاة عبيد) لعله تجوز باستعمال الصدقة في الاعتم من الصلاة والخطبة ولو وقوا في العاشر حسبت الأيام للذبح على حساب وتوفيه كجاء الحج اهـ م (قوله وهو طالع الخ) صوابه من طالع الخ أي مضى ذلك من طالع تأمل وقال شيئاً قوله وهو طالع الخ بمراد الوقت بمحذوف مضاف أي ووقت الذبح وقت طالع الشمس (قوله ومضى قدر) بالجر عطف على مضى قدر صلاة فيكون فيه اشارة الى أن المتن حذف الواو مع المعطوف أو توسع بأن أراد بالصلاة ما يشمل الخطبة (قوله خفيفتين) بأد يقتصر الى الواجب فيهما (قوله الى غروب) لا معنى لتعلقه بدخول لان الدخول شيء واحد ليس له نهاية (قوله الى مضى ذلك) أي قدر الصلاة والخطبتين ومن الابداء (قوله معينة) أي ابتداء كالله على أن أضحية بهذه الساعة (قوله كالله على أضحية) بشارة ومعلوم أنه لا يحتاج لتبني كلفاً بالصيغة (قوله في الثانية) وهي المندورة في النية وقوله في الاولى وهي المعينة ابتداء اهـ ج (قوله من مثلها) أي من قيمة مثلها مرحوم ولا حاجة لتقدير قيمة كقوله في المنهج وعبارة ع من عليه قوله من مثلها يوم النحر أي ولون ماله والمراد أنه إذا كانت قيمتها يوم النحر أكثر من قيمتها يوم التمتع لزمه المثل

فقبيل مني والسادس تحديد الشقرة
في غير مقابلتها والسابع اصرارها
وتحامل ذهابها وايابها والثامن
اجتماعها على شقها الايسر وشد توابعها
الثلاث غير الرجل اليمنى والتاسع عقل
الابل وقدمت الاشارة الى بعض ذلك
(ولا يأكل من الاضحية المنذورة)
والهدي المنذور كدم الجبران في الحج
(شيأ) أي يحرم عليه ذلك فان أكل من
ذلك شيأ غرمه (ويأكل من) الاضحية
(المتطوع بها) أي يندب له ذلك قياساً
على هدي التطوع الثابت بقوله تعالى
فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير
أي الشديد الفقر وفي البيهقي أنه صلى
الله عليه وسلم كان يأكل من كبده
أضحيته راعياً لم يجب الاكل منها كما قيل
به لظاهر الآية لتوالة تعالى والبدن
جعلناها لكم من شعائر الله فجعلها لنا
وما جعل للانسان فهو مخير بين أكله
وتركه فانه في المذهب (ولا يبيع من
الاضحية شيئاً) ولو جلدتها أي يحرم عليه
ذلك ولا يصح سواء كانت منذورة
أم لا وله أن يتفق بجلده أضحية التطوع
كما يجوز له الاتقاع بها كإن يجعله ديلاً
أو نعلاً أو خفاً والتصدق به أفضل
ولا يجوز بيعه ولا اجارته لانها يبيع
المنافع لخبر الحاكم وصححه من باع جلده
أضحيته فلا أضحية له ولا يجوز اعطافه
أجرة للجزار ويجوز له اعارته كإله
اعارتها أما الواجبة فيجب التصديق
بجلدها كما في المجموع والقرن مثل
الجلد فيما ذكر وله برصوف عليها ان ترك

الى الذبح ضربها للضرورة والا فلا يجوز ٧٤ ع ان كانت واجبة لا تنقاع الحيوان به في دفع الاذى وانتفاع المساكين به عند الذبح وكالصوف فيمذكر الشعر والوبر وولد الاصحبة يذبح حتما كاتم ويجوز له كافي المتهاج أكله قياسا على اللبن وهذا هو المعتمد وقيل لا يجوز كما لا يجوز له الاكل من أمه وله شرب فاضل لبنها عن ولدها مع الكراهة كما قاله الماوردي

(ويطعم الفقراء والمساكين) من المسلمين على سبيل الصدقة من أخصية التطوع بعضها رجوا ولو حرّسوا من الجاهل بحيث ينطلق عليه الاسم
ويكنى الصنف الواحد من الفقراء أو المساكين (٢٩٤) وان كانت عبارة المصنف تقتضي خلاف ذلك بخلاف سهم الصنف

الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لقل من ثلاثة لأنه يجوز هنا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن صرفه لأكثر من واحد ويشترط في اللحم أن يكون نيئاً ليس صرف فيه من يأخذه بما شاء من سلع وغيره كما في الكفارات فلا يكفي جعله طعاماً وادعاء الفقراء إليه لأن حقهم في تلكه ولا تملكهم له مطبوخاً ولا تملكهم غير اللحم من جلد وكرش وكبد وطحال ونحوها ولا الهدية عن الصدقة ولا القدر المتألف من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي ولا كونه قدراً كما قاله الباقرين ولو صدق بقدر الواجب وأكل ولدها كانه جاز ولو أعطى المكاتب جاز كالمترقي ساعلي الزكاة ونحوه ابن العماد بغير سيده والافهوا كما لو صرفه إليه من زكاته انتهى وهو ظاهر وخرج بقيد المسلمين غيرهم فلا يجوز اطعامهم منها كما نص عليه في البويطي ووقع في المجموع جواز اطعام فقراء أهل الذمة من أخصية التطوع دون الواجبة وتجب منه الاذرع (تمة) الفضل الصدقة بكلها لأنه أقرب للتقوى وأبعد عن حظ النفس الالفة وألطفين وأقرباً ببركها كلها عمل بظاهر القرآن والاتباع والخروج من خلاف من أوجب الأكل ويستأن جمع بين الأكل والصدقة والاهداء أن يجعل ذلك أثلاثاً وإذا أكل البعض وقصد بالبعض فله ثواب التخصية بالكل والصدقة بالبعض ويشترط النية للتخصية عند ذبح الأخصية أو قبله عند تعيين ما يضحى به كالنية في الزكاة لا فيما عين لها ينذر

وولدت قبل الذبح فانه يذبح أيضاً ويجوز أكله وأما لو عين حاملاً عما في الذمة لا يصح أو عين حائلاً فحلت واستمر الحمل الى وقت الذبح فلا يصح ذبحها فكلام الشارح ينزل على ذلك وأما لو قال الله على أن أضحى بحامل فعين حاملاً واستمر الحمل الى الذبح فانه يجوز أن ولد الذميمة اذا بقيت أمه فلا يجوز ذبحها لانها لم توجد فيها صفة النذر ومحل جواز أكل ولد الأخصية اذا بقيت أمه أما اذا ماتت فلا يجوز أكله (قوله على سبيل الصدقة) أي لا على سبيل الهدية فلا يكفي والفرق أن ما كان لأجل الهدية يكون القصد منه الإكرام بخلاف ما كان القصد به الصدقة فان القصد منه الثواب (قوله بعضها) مفعول يطعم (قوله تقتضي خلاف ذلك) لأنه عبر بالجمع ويحجب بأن آل الجنس (قوله وأكل ولدها كانه) وصورة ذلك أنه اشترى شاة مثلاً بنية الأخصية بقلبه أو عينها من ماله للأخصية بقلبه أيضاً ثم انها حلت وولدت قبل الذبح ولم يحدث بها عيب فانها تذبح ويذبح ولدها ويجوز أكل ولدها وأما ان استمر الحمل الى وقت الذبح فلا يجوز ذبحها بل يبدلها بسليمة وان لم تكن مثل الأولى قال ممدوح به ما يتوهم من أن المتطوع بها اذا عرض لها الحمل يصير كانه ضحية ثانية فيجب التصديق بجزء منه أي فهذا التوهم باطل (قوله وخصه) أي المعطى وقوله فلا يجوز اطعامهم وانما جمع الصمير مع رجوعه للغير لأنه اكتسب الجمعية من المضاف إليه وقوله في البويطي أي في كتابه وهو الامام يوسف أبو يعقوب البويطي نسبة الى بويط قرية من صعيد مصر اهـ (قوله وتجب منه الاذرع الخ) أي مما وقع في المجموع أي لأن القصد منها ارفاق المسلمين بأكله لانها ضيافة من الله فلا يجوز تمكن غيرهم منها وكلام الشارح يقتضي ان الذي في المجموع وتجب منه الاذرع هو اطعام المضى لفقراء أهل الذمة والذي في شرح ممدوح ذلك منه وأن ما في المجموع انما هو في اعطاء الفقراء والمهدى له شيئاً منها للكافر وعبارته وخرج بالمضى عن نفسه ما لو ضحى عن غيره فلا يجوز له الأكل منها كما لا يجوز اطعام كافر منها مطلقاً فقيراً أو غنياً مدوبة أو واجبة ويؤخذ من ذلك امتناع اطعام الفقير والمهدى اليه شيئاً منها للكافر اذا القصد منها ارفاق المسلمين بأكلها كمن في المجموع أن مقتضى المذهب الجواز في عيش على ممدوح في الاطعام ما لو ضيف الفقير والمهدى اليه الغنى كافر فلا يجوز ذبحه ولو اضطر الكافر ولم يوجد ما يدفع ضروره اللحم الأخصية فينبغي أن يدفع له منه ما يدفع ضروره ويضمنه الكافر يبدله للفقراء ولو كان الدافع له غنياً كالأكل المضطر طعام غيره فانه يضمنه بالبدل ولا تكون الضرورة مبيحة له اياه بحال اهـ (قوله بظاهر القرآن) أي في قوله تعالى فكلوا منها (قوله لا فيما عين لها ينذر) صورته أنه على أن أضحى بهذه فلا يحتاج لنية لا عند الذبح ولا عند النذر حتى لو ذبحها غيره بغير اذنه فانه يكتفى بفرقها صاحبها وأما ان كانت واجبة بالجعل يجعلها أخصية أو بالاشارة كهذه أخصية فلا بد من النية عند الذبح أو عند الجعل أو عند التعيين بالاشارة وأما ان كانت في النية ثم عينها فيحتاج لنية عند الذبح أو التعيين (قوله وان وكل يذبح كفت نيته) أي المضى عند ذبح الوكيل أو الدفع اليه أو فيما قبله من المواضع المتقدمة في القولة قبل هذه (قوله وله تفويضها) أي النية (قوله ولو كان ميتاً) صورته في الميت أن يوصى بها قبل موته والحاصل أنه لا تحزى تضييعه عن الغير بلا اذن الا فيما اذا ضحى عن أهل البيت أو ضحى

فلا يشترط لنية ولو وكل يذبح كفت نيته ولا حاجة لنية الوكيل وله تفويضها للمسلم غير ولا تضييع للاحد عن آخر بغير اذنه
ولو كان ميتاً كساتر العبادات

عن موليه من مال الولي أو ضحى الامام من بيت المال عن المسلمين ولا يسقط بفعله الطلب عن
الاغنياء وحيث قد المقصود من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي أن مثل
التضحية من الامام عن المسلمين التضحية بمشروط الواقف التضحية به من غلة وقفه فانه يصرف
لمن شرط صرفه لهم ولا يسقط به التضحية عنهم ويا كونه منه ولو اغنياء وليس هو تضحية من
الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الوقف ع ش على م ر (قوله بخلاف ما اذا أذن له)
وصورته في الميت أن يوصى به المنيح (قوله وقعت لسيدته) أي بأن نوى السيد أو
فوض النية إليه زى وقوله ان كان أي الرقيق غير مكاتب الخ اه

* (فصل في العقيدة) *

الاولى تسميتها ذبيحة ونسيكة أي لما في العقيدة من الاشعار بالعقوف والتسجعة بها بخلاف
الاولى وعبارة شرح المنهج ويكره تسميتها عقيدة كما يكره تسمية العشاء عمة اه قال الشيخ
من المعتمد عدم الكراهة أي لانه صلى الله عليه وسلم سماها عقيدة وذكرها بعد الاضحية
لمشاركتهما في غالب الاحكام وانما تخالفهما من جهة أنه يجوز طبخ ما يدفع منها للفقراء
وأن تعطى رجلها نية للقبالة وأنه يجوز لا اغنياء أن يتصرفوا فيما يأخذوه بغير البيع بخلاف
الاضحية في ذلك (قوله وهي) أي العقيدة أي العق بها لان العقيدة اسم للذبيحة وهي في نفسها
ليست سنة وانما السنة العق بها (قوله سنة) أي في حقنا واجبة في حقه صلى الله عليه وسلم
وقوله مؤكدة فتشابه على فعلها فان نذرهما وجبت (قوله الغلام) اصل التعبير به لان تعلق
الوالدين به أكثر من الاثنى نقصد حثهم على فعل العقيدة والافلاحي كذلك ع ش على م ر
(قوله مرتين) بصيغة اسم المفعول أي محبوس فشبهه بعدم انقضاء كمنها بالرهن
في يد مرتين يعني اذا لم يعق عنه فأت طفل لا يشفع في أبويه كذا نقله الخطابي عن الامام أحمد
واستجوده وتعقبه ابن القيم بأن شفاعته الولد في والده ليست بأولى من العكس وبأنه لا يقال
لمن يشفع في غيره انه مرتين فالاولى أن يقال ان العقيدة سبب لفكاكه من الشيطان الذي
طغنه حال خروجه فهي تخلص له من حبس الشيطان له في أسره ومنعه له في سعيه في مصالح
آثرته اه مناوي على الخصائص (قوله وقيل اذا لم يعق عنه الخ) قال الخطابي هذا أجود
ما قيل فيه وهو تفسير أحد بن حنبل واحاطه بالسنة تدل على أنه لم يقله الا عن توقيف ثبت فيه
شرح م ر (قوله لم يشفع لوالديه) أي مع السابقين أي لم يؤذن له في الشفاعة وان كان
أهلا لها لكونه صغيرا أو كبيرا وهو من أهل الصلاح والاولى قراءة والديه بكسر الدال فيشمل
الوالدان علا سواء كان من جهة الاب والام ع ش على المنهج قال الشوبري وانظر اذا عاق
عن نفسه هل يشفع في أبويه أولا (قوله والعقيدة مستحبة) أي ذبيحتها الا هي نفسها لانها
الحيوان (قوله على رأس المولود) من الناس والبهائم كافي المختار (قوله وشرعا الذبيحة
الخ) أقول هو غير جامع لان من العقيدة ما يذبح قبل خلق الشعر أو بعده وما يذبح ولا يكون
هنالك خلق شعر مطلقا فان الذبح عند خلق الشعر انما هو على سبيل الاستحباب بأن يكون
يوم السابع وليس معتبرا في الحقيقة تأمل سم على المنهج (قوله عند خلق شعر رأسه)

قوله بغير البيع بهامش نسخة المؤلف
له الاكل كافي تقرير الشيخ عوض

اه

بخلاف ما اذا أذن له كلز كانه ولا الرقيق
ولو مكاتباً فان أذن لسيدته فيها وقعت
لسيدته ان كان غير مكاتب وان كان
مكاتباً وقعت له انما تبرع وقد أذن له
سيدته فيه

* (فصل في العقيدة) *

وهي سنة مؤكدة لا أخبار الواردة في
ذلك منها خبر الغلام مرتين بعقيقته
تذبح عنه يوم السابع ويخلق رأسه
ويسمى ونها أنه صلى الله عليه وسلم أمر
بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الاذى
عنه والعق رواتهما الترمذي ومعنى
مرتين بعقيقته قبيل لا ينمو ثمثله
رقيل اذا لم يعق عنه لم يشفع لوالديه
يوم القيامة (والعقيدة مستحبة وهي)
لغة اسم الشعر الذي على رأس المولود
حين ولادته وشرعا (الذبيحة عن
المولود) عند خلق شعر رأسه

هذا جرى على الغالب والافقد تكون العقيقة من غير خلق فقوله عند خلق شعر رأسه بيان
للإكمال وأصل السنة لا يتقيد بذلك (قوله تسمية للشيء) وهي الذبيحة وقوله باسم سببه أي
وهو خلق الرأس هذا مراد الشارح وفيه نظر من وجهين الأول أنه لا يصح جعل الخلق سببا
للتسمية ولا يصلح ذلك والثاني أنه لا يظهر الأول لو كان الخلق يسمى عقيقة مع أنه لا ينبغي
الأن يجاب بأن مراده السبب البعيد وهو الشعر لأن الشعر سبب للخلق والخلق سبب للذبح
وفي كون الخلق سببا للذبح شيء فكان الأولى من ذلك أن يقال لأن مذهبهما يعنى أي يشق
ويقطع وقيل سمي الشعر عقيقة لأنه يعنى أي يزال قال الرشيدى انظر هذا التعديل ولا تظهر له
ملاءمة بما قبله ولا يصح جاء ما بين اللغوي الذي ذكره وبين المعنى الشرعي وانما يظهر على المعنى
الذي ذكره ابن عبد البر ان علق لغة معناه قطع فيكون لها في اللغة معنيين القطع والشعر الذي
على رأس الولد ففعل هذا المعنى الأول أسقطته الكتب من الشرح بعد اثباته فيه مع المعنى
المذكور ويكون الشرح قد أشار إلى مناسبة المعنى الشرعي لكل من المعنيين فأشار لمناسبة
لمعنى قطع بقوله لأن مذهب الخ ولمناسبة المعنى الشعر بقوله ولأن الشعر الخ اه بالحرف (قوله
أي ولادته) ويسن أن يقرأ عندها وهي تطلق آية الكرسي وأن ربكم الله الآية التي في الاعراف
والمعوذتين والاكتار من دعاء الكرب وهو ما ذكره الشارح في قوله لا اله الا الله العظيم الحليم
لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم
ومن دعاء يونس قوله تعالى فنادى في الظلمات أن لا اله الا أنت الى آخر الآية ويسن أيضا
أن يقرأ في أذن المولود قل هو الله أحد قال بعضهم خاصيتها أن من فعل به ذلك لم يرن مدة عمره
(قائدة) • لوضع الحامل يكتب في اناه جديد اخرج أيها الولد من بطن ضيقة الى سعة هذه
الدنيا اخرج بقدره الله تعالى الذي جعلك في قرار مكن الى قدر معلوم لو أنزلنا هذا القرآن
على جبل الى آخر السورة وتنزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين وطمحى عما وثشر به
الحامل وبرش على وجهها منه اه شوبري (قوله اللهم منك واليك) أي اللهم هذا نعمه
منك وتقربت به اليك والاشارة للمذبح (قوله عقيقة فلان) أي هذه عقيقة الخ والظاهر
أن منك خبر مقدم وعقيقة مبتدأ مؤخر (قوله ويكره لطخ رأس المولود بدما) ويحرم
لطخ الابواب بدما وبدم الاضحية اه قل ونقل عن م ر ان تلطيخ الباب بدم الاضحية جائز
لأنه يقصد به التبرك وظاهره ولو كان الباب غير مملوك للمخى (قوله وانما يحرم) أي لطخ
الرأس قد يقال ان كان الحديث صحيحا فلا كراهة أيضا ومن ثم استدل به على الاستحباب
وان كان من فعل الجاهلية فهلا قيل بالحرمة لحرمة التشبه بهم فليست أمثل قال بعضهم قوله للخبر
الصحيح أي لظاهره اذ يحتمل قوله فاهرقوا عليه أن المراد فاهرقوا لاجله فتكون على للتعليل
وقوله أميطوا عنه الاذى أي أزيلوا عنه أذى الشعر ونحوه وحينئذ فلا يكون في الخبر دلالة
على التدب فضلا عن الوجوب وبه يندفع ما أطل به في الحاشية وان كان بعيدا (قوله
مع الغلام) أي يطلب مع الغلام عقيقة (قوله فاهرقوا) أي صبوا على رأسه وقوله
وأميطوا عنه الاذى أي اغسلوه (قوله وانما يحرم) بضم الناء والقاف نوع من الطيب اه
تقريب (قوله ويسن أن يسمى في السابع) ولومات أو كان سقطا ولم يعرف ذلك كونه

تسمية للشيء باسم سببه ويدخل وقتها
بالفصل جميع الولد ولا تحسب قبله بل
تكون شاة لحم ويسن ذبحها
(يوم سابعه) أي ولادته ويحسب يوم
الولادة من السبعة كما في المجموع
بجملته انتان فانه لا يحسب منها
كما يحسب في الزوائد لأن المرعى
هنا المبادرة الى فعل القرية والمرعى
هنا التأخير لزيادة القوة ليحتمله
ويسن أن يقول الذابح بعد التسمية
اللهم منك واليك عقيقة فلان لخبر
وردفه رواه البيهقي باسناد حسن
ويكره لطخ رأس المولود بدما لانه من
فعل الجاهلية وانما يحرم الخبر الصحيح
كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم
قال مع الغلام عقيقة فاهرقوا عليه
دما وأميطوا عنه الاذى بل قال الحسن
وقادة أنه يستحب ذلك ثم يفصل لهذا
الخبر ويسن لطخ رأسه بالزعفران
والخلوق كما صححه في المجموع ويسن
أن يسمى في السابع كما في الحديث
الماز ولا بأس بتسميته قبل ذلك

ولا أنوثته سمي باسم يطلق على الذكر والاثني نحو طحمة وهند ونحو ذلك ومقتضى منيع
 البخاري أنه لم يزد أن يعق عنه لأن تسميته إلى السابع بل سمي غداة ولادته اه مناوي
 (قوله يوم السابع) أي من الولادة وتسميته من قال بتأقيتها وأن من ذبح قبله لم يقع
 الموضع فأنها تقوت بعده وهو قول مالك وعند الشافعي أن ذكر السابع للاختيار لا للتعيين
 فيقول الترمذي عن العلماء أنهم يستحبون أن تذبح يوم السابع فإن لم يتيها قال رابع عشر
 فالحادي والعشرين اه مناوي على الخصائص (قوله قال ابن حجر) أي العسقلاني شارحه
 أي البخاري (قوله وأفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن) والحاصل أن أفضل الأسماء
 عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما أضيف بالعبودية باسم من أسمائه ثم محمد ثم أحمد وسئل شيخنا
 عن اسم محمد وأحمد فأجاب بأن الأفضل بالنسبة لأهل الأرض محمد لشهرته
 عندهم بذلك وبالنسبة لأهل السماء أحمد لذلك وقال شيخنا س ل محمد أفضل مطلقا برماوي
 على الغزي وتكره بعبد النبي على المعتمد وما وقع في حاشية الرحمان من حرمة التسمية بعبد النبي
 ضعيف وصريح كلام الرحمان حرمة التسمية بعبد العاطي لأنه لم يرد في أسمائه تعالى
 وهي توقفية وتكره التسمية أيضا بكل ما يتطير بنفسه أو ثباته كما قاله الشارح بركة ورجة
 وغنية ونافع ويسار وحرب ومرة وشهاب وشيطان وحمار وتشتد الكراهة بخصوص الناس
 أو نعتهم أو أوصافهم أو نعت القضاة أو نعت العرب أو سيد العلماء أو سيد الناس وتحرم التسمية
 بعبد الكعبة أو النار أو بعبد علي أو الحسن لايهام التشريك كما في شرح م ر وما في حاشية
 قل على الجلال من كراهة التسمية بعبد علي ضعيف وتحرم بأقضى القضاة وملك الاملا
 ونماكم الحكام لا قاضي القضاة فإنه يكره على المعتمد وتحرم أيضا رفيق الله وجار الله لايهامه
 المحذور أيضا وتحرم قول بعض العوام إذا حمل شيئا ثقيلا الحمد على الله كما في شرح م ر
 ومثله يا حامل يا زامل لأنه يوهم أن له سبحانه جسماته تعالى الله عن ذلك وتحرم بعبد مناف
 وعبد العزى لأنهما اسمان لصنم كعبد العاطي فإنه قابل العطاء كعبد النار ولا يكره
 عبد النور لقوله تعالى الله نور السموات والأرض ويجب تغيير الاسم الحرام (قوله وما يتطير
 بنفسه عادة) كان يقول أين بركة فتقول له ذهبت (قوله بركة) وغنية ورجة ونافع ويسار
 وحرب ومرة وشهاب قال الشيرازي في اليهود أخذ علينا اليهود أن يزيد في تعظيم كل عبد
 يسمي بمثال أسماء الله عز وجل أو بمثال أسماء رسله صلى الله عليه وسلم أو بمثال أسماء الأنبياء
 عليهم الصلاة والسلام أو بمثال أسماء أكابر الأولياء رضي الله عنهم زيادة على تعظيم غيره
 ممن لم يسم بما ذكر وقال لي سيدي محمد بن عثمان أحب للناس أن يسموا أولادهم أحمد دون محمد
 فقلت له ولم ذلك قال لعن العامة في اسم محمد فإن أهل الأرياف يقولونها بكسر الميم والحاء
 وأهل الحاضرة يقولونها بفتح الميم الأولى وكلاهما لحن فاعلم ذلك (قوله ويحرم التكني
 بأبي القاسم) ولو لم يسم اسمه محمد ولو بعد موته صلى الله عليه وسلم قل وظاهره الحرمة
 ولو كان له ولد سماه قاسما وظاهره أنه لا يحرم بأبي قاسم والأقرب الحرمة مطلقا أي في حياة
 النبي وبعد من اسمه محمد ولغيره سواء كان له ولد اسمه قاسم أو لا ولا بأس بالتكني بأبي
 الحسن قال ابن القيم في حاشيته على البيضاوي ولا بأس بكنية الصغير ويسن أن يكنى من له

وذكر النووي في أذكاره أن السنة
 تسميته يوم السابع أو يوم الولادة
 واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة
 وجعل البخاري أختار يوم الولادة على
 من لم يرد الحق وأخبار يوم السابع على
 من أجاد قال ابن حجر شارحه وهو جمع
 لطيف لم أره لغيره ويسن أن يحسن اسمه
 لخبر أنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم
 وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم
 وأفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن
 لخبر مسلم أحب الأسماء إلى الله عبد
 الله وعبد الرحمن وتكره الأسماء
 القبيحة كشهاب وشيطان وحمار
 وما يتطير بنفسه عادة كبركة ونفج
 ولا تكثر التسمية بأسماء الملائكة
 والأنبياء روى عن ابن عباس أنه قال
 إذا كان يوم القيامة أخرج الله أهل
 التوحيد من النار وأول من يخرج
 من وافق اسمه اسم نبي وعنه أنه قال إذا
 كان يوم القيامة نادى مناد الألقم
 من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة
 لنبه محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم
 تلقب الشخص بما يكره وإن كان فيه
 كالاخمس ويجوز ذكره بقصد التعريف
 لمن لا يعرف الأب واللقاب الحسنة
 لا ينهي عنها وما زالت الألقاب الحسنة
 في الجاهلية والإسلام قال الرخشري
 الأما أحدثه الناس في زماننا من
 التوسع حتى لقبوا السفلة بالألقاب
 العلية ويسن أن يكنى أهل
 الفضل من الرجال والنساء ويحرم
 التكني بأبي القاسم

ولا يكتفى كافر قال في الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لأن الكنية للكرمة وليسوا من أهلها بالانحرف قسنة من ذكره باسمه أو تعريف كما قيل به في قوله تعالى تبت يدأي ليهب (٢٩٨) واسمه عبد العزى ويسق في سابع ولادة المولود أن يحلق رأسه كله ويكون ذلك

بعد ذبح العقيدة وان تصدق برنة الشعر ذهباً فان لم يتيسر كافي الروضة ففضة (ويذبح) على البناء للمفعول حذف فاعله للعلم به وهو من تلزمه نفقته كما قاله في الروضة (عن الغلام شاتان) متساويتان (وعن الجارية شاة) تلخر عائشة رضي الله تعالى عنها أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة وانما كانت الاثني على النصف تشبها بالدية ويتأدى أصل السنة عن الغلام بشاة لأنه صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا وكالشاة سبع بدنة أو بقرة أمان مال المولود فلا يجوز للولي أن يعق عنه من ذلك لأن العقيدة تبرع وهو ممنوع من مال المولود * (تنبيه) * لو كان الولي عاجزاً عن العقيدة حين الولادة ثم أيسر قبل تمام السابع استحب في حقه وان أيسر به بعد السابع وبعد بقية مدة النفاس أي أكثره كما قاله بعضهم لم يؤثر بها وفيما إذا أيسر به بعد السابع في مدة النفاس تردد للأصحاب ومقتضى كلام الأنوار ترجيح مخاطبته بها وهو الظاهر (ويطعم الفقراء والمساكين) المسلمين فهي كالأضحية في جنسها وسلامتها من العيب والافضل منها وسنها والاكل وقدر المأكول منها والتصدق والاهداء منها وتعينها اذا عينت وامتناع بيعها كالأضحية المستنونة في ذلك لأنها ذبيحة مندوب إليها فأشبهت الأضحية لكن العقيدة يسق طبعها كسائر الأضحية بخلاف الأضحية

أولاداً كبيراً ولادة ويسق لولد الشخص وتليذه ويغلامه أن لا يسميه باسمه والادب أن لا يكتفى الشخص نفسه في كتاب أو غيره الا ان كان لا يعرف بغيرها أو كانت أشهر من الاسم (قوله ولا يكتفى كافر) ظاهره ولو كانت الكنية تشعر بالذم كما يدل عليه قوله الا في كما قيل به الخ ولا يتأني قوله لأن الكنية للكرمة لأن المراد أن شأنها ذلك تأمل (قوله وليسوا من أهلها) وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا مدح الكافر غضب الرب واهتز ذلك العرش (قوله من ذكره باسمه) أي خاف الضرر اذا ذكره باسمه اعظمه عندهم فيذكره بكنيته وان كان فيها كرم (قوله من ذكره) (قوله أو تعريف) أي تعريف المكني وهو معطوف على خوف أي اذا كان الكافر لا يعرف الا بالكنية فيجوز ذكرها لاجل أن يعرف (قوله كما قيل به) أي بالتعريف (قوله في قوله تعالى تبت يدأي ليهب) أي هلكت أو خسرتنا يضاهي قال في المواهب قال مضائل انما كنى به بأي ليهب لحسنه واشراق وجهه مع حرته (قوله ويكون ذلك) أي الحلق بعد ذبح العقيدة ينال في قوله أو لا عند حلق شعر رأسه الخ ويجاب بأن هذا محمول على الاكل * (فائدة) * تنبيه التهنية في الولد للوالد ونحوه بخوبى بارك الله لطفه وبلغه رشده ووزقه بركة والبركة خير من الله خيرا قل وقوله ونحوه كالأخ (قوله وان تصدق برنة الشعر الخ) تلخر الله صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة أن ترن شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة ففعلت ذلك فوجدته مادل درهما أو درهما الا شيأ وتصدقت برنته اه قرره ح ف (قوله ويذبح عن الغلام شاتان) فليعق صلى الله عليه وسلم عن ولده ابراهيم بكشين يوم سابعه وحلق رأسه وتصدق برنة شعره فضة على المساكين وأمر بشعره فدفن في الأرض حل في السيرة ويلحق به الخنثى احتياطاً من خلافا للحج وأفضل من الشاتين ثلاث وما زاد الى سبع ثم يعير ثم بقرة وكالشاتين سبعان من نحو بدنة فأكثر ويجوز مشاركة جماعة سبعة فأقل في بدنة أو بقرة سواء كان كلهم عن عقيدة أو بعضهم عن ضحية أو لا ولا اه قل قال الشورى واذا ذبحهما فيجتمعا أن لا يجب التصديق من كل منهما بل يكتفى من أحدهما لأنه لو اقتصر على ذبحه أجزاءه ويحتمل أنه لا بد من التصديق من كل كما لو ضحى تطوعاً بعده فان ظاهر كلامهم في هذه أنه يجب التصديق من كل وقدسو واكملت بين الأضحية والعقيدة في سائر أحكامهما الا في صور ليس هذا منها وهذا هو الوجه بل الوجه اه ايعاب أقول بل الوجه هو الاول وهو الاقتصار على الواجب في واحدة للفرق الواضح اذ مسمى الشاتين هنا هو العقيدة بخلاف الأضحية مسماء كل واحدة شورى (قوله وهو من تلزمه نفقته) أي بفرض اعساره مع فلا يشافي ما يأتي من قوله أمان مال المولود فلا الخ فسقط ما يقال اذا كان للمولود مال نافي قوله من تلزمه نفقته (قوله متساويتان) ليس بشيء بل المدار على ما يجزئ في الأضحية (قوله ان نعق) بكسر العين وضيمها وفي اللغة الاقتصار على الضم من باب قتل (قوله أمان مال المولود) مفهوم قوله وهو من تلزمه نفقته (قوله لم يؤمر بها) أي أمرها مؤكداً (قوله ترجيح مخاطبته) لبقاء أثر الولادة (قوله والتصدق) أي بما ينطلق عليه الاسم اذا كانت مندوبة لكن لا يجب هنا اعطاء التي بل يسق طبعها بحلو أي بأن يجعل على الهيئة المشهورة الآن من الخنثى القرمزى اه ع ش والقرمزى هو ما فيه جوز ولور ونحوه (قوله كالأضحية) مكرر مع قوله قبل فهي كالأضحية (قوله بصلو) وطبعها

بجامض خلاص الاول وجل لهما مطبوخا مع مرقه الى الفقراء والمساكين افضل من دعائهم اليها ولا غنياء التصرف فيما يهدي اليهم منها بغير الاكل بخلاف الاضحية كما في شرح م (قوله تقاؤلا بجلاوة الخ) ولا يقال بخله في رلية العرس تقاؤلا بأخلاق العروس لانها طبعته فاستقر طبعها وهو لا يغير شويري (قوله الخلاء) بالمت وقوله والعسل عطف مغاير ان اريد بالخلاء ما دخلته النار لان عسل النحل لا يدخله نار وان اريد بالخلاء اعم من انها ما تركت من شئين أم لا كان من عطف الخاص على العام (قوله رجل الشاة) أي الى أصل الفخذ فيما يظهر والافضل العين تقاؤلا بأنه يعيش ويمشي برجله ويصمكت في رجل واحدة وان تعددت الشياخ والقوايل ع ش (قوله لم يكره) بل خلاف الاول (قوله يستأن يؤذن في أذن المولود) ولو من امرأة لان هذا ليس الاذان الذي هو من وظيفة الرجال بل المراد به مجرد الذكر للتبرك وظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وان كان المولود كفرا وهو قريب لان المقصود أن أول ما يقرع سمعه ذكر الله ودفع الشيطان وربما كان دفعه مؤثرا بالبقاء على القطرة فيكون ذلك سببا لهديته اه ع ش على م (قوله ويقام في اليسرى) والحكمة في ذلك ان الشيطان ينخسه حينئذ فشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما ولم يسلم منه الاميرم وابنها كما في الاخبار اه قل (قوله فيمضغ) أي يمضغه رجل أو امرأة من أهل الصلاح ويقدم الرطب على التمر وبعد ما حل ولم تمسه النار اه قل (قوله وفي معنى التمر) فان قد غفل ولم تمسه النار والوجه تقديم الرطب على التمر كما في الصوم شرح م (قوله أن يدهن غبا) أي جميع البدن وهو ظاهر لانه يرطب البدن (قوله البراجم) جمع برجة بضم الباء والجيم شرح الروض وأما التراجم فان كان في تراجم المستنقذين فسكس فيه الجيم وان كان في الرمي بالجارة مثلا فتضم فيه الجيم اه مصرى (قوله وان يسرح اللحية) ونقل عن ابن العماد أن تسريحها بالليل مكروه وكذا بعد العصر وبعد المغرب وفي تسريح اللحية طالة العمر وفي تسريح الحاجبين في زمن الطاعون الامن من الطاعون وتسريح اللحية مبلولة أمان من القفر وقرامة الفاتحة عند تسريح اللحية اليمنى وألم تشرح لك صدرتك عند الجهة اليسرى لتكفيرا للذنوب اه اج (قوله بعض الرأس) ومنه الشوشة المشهورة وما يفعله الحلاق عند ختان الاولاد قل (فائدة) * من قال بعد العطاس عقب حمد الله اللهم ارزقني ما لا يكفيني ويتايا وبني واحفظ على عقلي وديني واكفني شر من يؤذي أعطاه الله سؤله (قوله وأما خلق جميعها) الاولى تذكير ضما للرأس كما مر لانه عضو غير متعدد والافصح في العضو الغير المتعدد افراد ضميره قال ابن القيم رحمه الله تعالى لم يخلق صلى الله عليه وسلم رأسه الشريف الا أربع مرات وقدروى في صفته صلى الله عليه وسلم أنه كان رجل الشعر ولم يجاوز شعره شحمة أذنيه اذا هو وفرة أي جعله وفرة وحاصل الاحاديث أن شعره صلى الله عليه وسلم وصف بأنه جة ووصف بأنه وفرة ووصف بأنه لمة وفسرت اللمة بالشعر الذي ينزل على شحمة الإذن والجهة بالذي ينزل على المتكبين قال بعضهم كان شعره صلى الله عليه وسلم يقصر ويطول بحسب الاوقات فاذا غفل عن تقصيره وصل الى منكبه واذا قصره تارة ينزل على شحمة أذنه وتارة لا ينزل عنها وقد جاء في وصف شعره ليس بجعد قطط أي بالغ في الجعودة ولا رجل سبط أي بالغ في السبوطه وكان له صلى الله عليه وسلم

تقاؤلا بجلاوة وأخلاق المولود وفي الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الخلاء والعسل (تنبيه) * ظاهر كلامهم أنه يستأن طبعها وان كانت مندورة وهو كذلك ويستثنى من طبعها رجل الشاة فانها تعطى للقبالة لان قاطمة رضى الله تعالى عنها فعلت ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد ويستأن أن لا يكسر منها عظم بل يقطع كل عظم من مفصله تقاؤلا بسلامة أعضاء المولود فان كسر لم يكره (خاتمة) * يستأن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى ويقام في اليسرى لخبر ابن السني من ولده مولود فاذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تنصره أم الصبيان أي التابعة من الجن وليكون اعلامه بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند قدومه الى الدنيا كما يلحق عند خروجه منها وان يحسن بقرسواه كان ذكرا أم أنثى فيمضغ ويدلقه حنكه ويقف فاه حتى ينزل الى جوفه منه شئ وفي معنى التمر الرطب ويستأن لكل احد من الناس أن يدهن غبا بكسر الغين أي وقتا بعد وقت بحيث يصف الاول وأن يكحل وترا لكل عين ثلاثة وان يخلق العانة ويقل الطفر ويتف الابط وان يغسل البراجم ولو في غير الوضوء وهي عقد الاصابع ومفاصلها وان يسرح اللحية لخبر أبي داود باسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره القزع وهو خلق بعض الرأس وأما خلق جميعها فلا بأس به لمن أراد التتلف ولا يتركه لمن أراد أن يدهنه ويرجله ولا يستأن خلقه الا في القسك أو في حق الكافر اذا أسلم

أربع هذا ترى ضفائر يخرج أذنه اليمنى من بين اثنين وأذنه اليسرى كذلك اه حل (قوله
 إذا أريد أن تصدق) ليس بقيد ولو أسقطه لكان أولى قل (قوله ويكره تنف الحية) وكذا
 يكره الزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في شعر العذارى بن ويحرم خضابها بالسواد ما لم يكن في الغزو
 على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله يغضب الشيخ المغربي وهو الذي يسود شبيهه
 بالخصاب وفي الأحياء كل أهل الجنة مردوا مشهور أن القريب هو الذي بلغ أو أن الشيب
 ولم يشب (قوله أول طلوعها) ليس قيداً وكذا الكبير أيضاً أي أن خلق الحية مكروه حتى من
 الرجل وليس حراماً ولعله قيد به لقوله إشاراً للمرودة وأخذ ما على الخلق من قبل مكروه وقيل
 مباح ولا بأس ببقاء السبالين وهما طرفا الشارب واحفاء الشارب بالخلق أو القصد مكروه
 والسنة أن يخلق منه شيئاً حتى تظهر الشفة وإن يقص منه شيئاً ويبقى منه شيئاً * (خاتمة) * حاصل
 ما في الختان أن يقال إن الختان واجب في حق الرجال والنساء على الصحيح وختان الرجل قطع
 الجلدة التي تغطي الحشفة حتى يكشف جميع الحشفة وأما المرأة فمقطع اللحمة التي في أعلى
 الفرج فوق مخرج البول وتشبه تلك اللحمة عرف الديك فإذا قطعت بقي أصلها كالنواة ويكنى
 أن يقطع ما يقع عليه الاسم قال الأصحاب وإنما يجب الختان بعد البلوغ ويستحب أن يحتن
 في السابع من ولادته إلا أن يكون ضعيفاً لا يحتمل فيه أو أخر حتى يحتمل وأما الختنى فلا يحتن
 في صغره فإذا بلغ فوجهان أحدهما في زوائد الروضة لا يجوز ختانه لأن الخرج لا يجوز بالشك
 وبه قطع النووي ثم قال ولو كان لرجل ذكر أن كان عاملاً ختناً وإن كان أحدهما ختناً وحده
 وهل يعرف العمل بالجماع أو البول وجهان اه قال في المهمات وقد ذكر في باب الغسل من
 الجنابة من زوائده أيضاً ما حمله الجزم باعتبار البول اه وموتة الختان في مال الختون وإذا بلغ
 غير محتون أمر به الإمام فإن امتنع أجبره فإن ختن الإمام الممتنع فمات فلا ضمان لانه مات من
 واجب إلا أن يحتن في حرأ وبرد شديد فيضيق على المذهب اه شرح المنوفي قال ابن الحاج
 في المدخل والسنة في ختان الذكر الاظهار وفي ختان النساء الاسرار ولو واد الشخص محتوناً
 فلا ختان عليه قال بعضهم لكن يستحب امرار الموصى عليه وتطريقه الزركشي لعدم القناعة
 أي بخلاف الحرم فإن التشبيه بالحائض أمر يظهر اه سم على المنهجي قال الزبدي
 والوجه أن ثقب أذن الصغيرة لتعليق الخلق حرام لانه جرح لم تدع اليه حاجة وغرض الزينة
 لا يجوز بمثل هذا التعذيب هذا ما قاله الغزالي في الأحياء وأفتى به شيخنا مروج في موضع
 آخر الجواز وهو المعتمد ويجب أيضاً قطع سرة المولود إذا لا يتأتى ثبوت الطعام بدونه وأقبل من
 ختن من النساء هاجر وولد من الأنبياء محتوناً خمسة عشر آدم وشيث ونوح وهود وصالح ولوط
 وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا ويحيى وحظلة بن صفوان بن أصحاب الراس ونينا
 محمد صلى الله عليه وسلم ونظمها بعضهم فقال

وفي الرسل محتون لعمر كخلق * ثمان وتسع طيئون أكلام
 وهم زكريا وشيث ادريس يوسف * وحظلة موسى وعيسى وآدم
 ونوح شعيب سام لوط وصالح * سليمان يحيى هود يس خاتم

لكن روى ابن عساکر عن أبي بكر مرفوعاً أن جبريل ختن النبي صلى الله عليه وسلم حين طهر

أولى المولود إذا أريد أن تصدق بنية
 شعره ذهباً ونفضه سكامز وأما المرأة
 فيكره لها حلق رأسها الا لضرورة
 ويكره تنف الحية أول طلوعها إتياراً
 للمرودة وتنف الشيب

قوله خمسة عشر المعدود في كلامه
 أربعة عشر مع أن المعدود في النظم
 سبعة عشر كما يظهر بعدها اه محكيه

قلبه وروى ابو عمرو في الاستيعاب عن عكرمة عن ابن عباس ان غدا المطلب ختن النبي صلى الله عليه وسلم يوم سابعه وجعل له مائدة وسماه محمدا اه حاشية م ر على شرح الروض والقول بأنه ولد محتونا ضعيف (قوله واستبحال الشيب) نعم ان دعت ضرورة البسمجاز اه قل وقوله بالكبريت أى بالتجربة

*(كتاب السبق والرمى) *

كان المناسب تقديمه على الجهاد لانه آله الآن يقال انه لما كان قد يقع الجهاد بفتنة من غير تعلم للمسابقة قدم الجهاد وأخر السبق (قوله من مبتكرات امامنا) أى انه أول من دقنه وأدخله في كتب الفقه وليس المراد أن كتب الأئمة خلت عنه وكان رضى الله عنه يضرب به المثل في الرمي واتفق له أنه رأى رجلا حاذقا في الرمي فأعطاه ثلثمائة دينار وقال له لا تأخذنا لو كان معنا أكثر من ذلك لأعطيناه لك (قوله والمسابقة الشاملة للمناضلة) أى المراماة قال في شرح المنهج فالمسابقة تم المناضلة والرهان وان اقتضى كلام الاصل تغير المسابقة والمناضلة قال الازهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق يعمهما اه ويشير بقوله الشاملة للمناضلة الى أنه من عطف الخاص على العام في الترجمة والحاصل أن السبق تعتبره الاحكام الخمسة ثلاثة في الشارح وقد يجب اذا تعين طريق القتال الكفار وقد يكره اذا كان سببا في قتال قريب كافر لم يسب الله ورسوله وكذا يقال في المناضلة (قوله سنة) ينبغي أن تكون فرض كفاية لانه وسيلة للجهاد وهو فرض كفاية كما بعثه الزركشي ويجب بأن الجهاد لا يتوقف عليه سم (قوله للرجال) أى غير ذوى الاعذار اه عن والوجه جوازها للذمتين كبيع السلاح لهم ولانه يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بشرطه السابق كذا قاله سج في بعض شروحه وفي شرحه على المنهاج خلافه وعبارة قل هي سنة للذكور المسلمين ويحرم ان على النساء والثلاثي بعوض ويكره ان بدونه وأما الكفار فقبل بجوازها لهم لصحة بيع السلاح لهم وبه قال العلامة البساطي وينبغي ان يجري فيهم ما في المسلمين من حيث تكليفهم بفروع الشريعة والسباق خاص بالخيل والابل والبغال والحمر والقبيلة لا غيرها من الحيوانات نعم تجوز المسابقة على البقر بلا عوض اه (قوله بقصد الجهاد) أى بقصد التأهب للجهاد فان قصد غيره فهي مباحة لان الاعمال بالنسب وان قصد محرما كقطع الطريق حرمت من (قوله بالرمى) ولو بأججار ومحل جواز الرمي بها اذا كان لغیر جهة الراى أما لورى كل الى صاحبه فحرام قطع لانه يؤذى كثيرا ومنه ما جرت به العادة في زماننا من الرمي بالجريد النخيلة فيحرم نعم لو كان عنده ما حذق بحيث يغلب على ظنه اسلامه حمانه لم يحرم حيث لا مال شرح م ر (قوله كانت العضباء) في المختار وناقة عضباء مشقوقة الاذن وهو أيضا لقب لناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تكن مشقوقة الاذن ويقال ان هذه العضباء لم تأكل بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تشرب وابل النبي التي كان يركبها ناقة يقال لها القيصى وناقة يقال لها الجعاء وناقة يقال لها العضباء وقبل ان هذه الثلاثة اسم لناقة واحدة وهو موافق لابن الجوزي حيث قال ان القصوى هي العضباء وهي الجعاء وقبل القصوى واحدة والعضباء والجعاء واحدة اه حل (قوله فسبقها) أى وكان

واستبحال الشيب بالكبريت أو غيره طلبا للشيخوخة

*(كتاب السبق والرمى) *

السبق بالسكون مصدر سبق أى تقدم وبالتحريك المال الموضوع بين أهل السباق والرمى يشمل الرمي بالسهم والمزاريق وغيرها وهذا الباب من مبتكرات امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه التي لم يسبق اليها كما قاله المزني وغيره والمسابقة الشاملة للمناضلة سنة للرجال المسلمين بقصد الجهاد بالاجماع وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرمى ونحوه أنس كانت العضباء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق جاه أعرابي على قعوده فسبقها فشق ذلك على المسلمين

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا (٣٠٢) على الله تعالى أن لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا وضعه ويكره لمن علم الرمي تركه كراهة

شديدة فان قصد بذلك غير الجهاد كان مباحا لان الاعمال بالنيات وان قصده محزما كقطع الطريق كان حراما أما النساء فصرح الصمري بمنع ذلك لهن وأقره الشيخان قال الزركشي ومرواه أنه لا يجوز بعوض لا مطلقا فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة رضي الله تعالى عنها سأبت النبي صلى الله عليه وسلم (وتصح المسابقة) بعوض وغيره (على الدواب) الخيل والابل والبغال والجبر والقبلة فنظ لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خوف أو حافر فلا يجوز على الكلاب ومهارة الديكة ومناطحة الكباش لا بعوض ولا بغيره لان فعل ذلك سقه ومن فعل قوم لوط الذين أهلكهم الله بذنوبهم ولا على طير وصراع بعوض لانها ليس من آلات القتال فان قيل قد صارع النبي صلى الله عليه وسلم ركة على شبيه رواء أبو داود أجيب بأن الغرض من مصارعة أنه يرى به شدة ليسم بدليل أنه لما صارعه النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم ردة عليه عنه فان كان ذلك بغير عوض جاز وكذا كل ما لا يقع في الحرب كالشاة والمسايفة على البقر فيجوز بلا عوض وأما الغطس في الماء فان جرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكالمسباحة فيجوز بلا عوض والا فلا يجوز مطلقا (و) تجوز (المناضلة) بالنون والضاد المججمة أي المغالبة (على) رمي (السهم) سواء كانت عربية وهي النبل أم عجمية وهي النشاب وتصح على من اريق جمع من راق وهو رمح صغير وعلى رماح

المسابق غير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ان حقا على الله الخ) أي من عبادته مع خلقه سبحانه أن لا يرفع شيئا يظهر له عزه وشأنا الا وضعه اج (قوله غير الجهاد) أي من المباحات بدليل قوله وان قصده محزما الخ (قوله أما النساء) أي ولومع الرجال وهذا محذور قوله سنة للرجال (قوله سأبت النبي) أي على الاقدام وعبرة حل في السيرة وتساوي صلى الله عليه وسلم مع عائشة فتحزمت بنياها وفعل كذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استبقتا فسبقها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها هذه تلك السبقة التي كنت سبقتني بها وقوله تلك السبقة أي بدلها يشير إلى أنه صلى الله عليه وسلم جاء إلى بيت أبي بكر فوجد مع عائشة شيئا فطلبه منها فأبت وسعت فسعى صلى الله عليه وسلم خلفها فسبقتها (قوله لا سبق) أي لا مال والسبق بفتح الباء العوض ويروى بالسكون مصدرا (قوله الا في خوف) أي ذي خوف دخل الابل والقبلة ودخل في الحافر الخيل والبغال والجبر وفي رواية أو نصل وهي السهام وانظر وجه دلالة على السنية سم (قوله فلا يجوز) أي المسابقة الشاملة للمغالبة بدليل قوله ومهارة الديكة (قوله ولا بغيره) راجع لغير الكلاب اما هي فتجوز المسابقة عليها بغير عوض كما صرح به شيخنا قل (قوله ومن فعل قوم لوط) ومن فعلهم أيضا الضراط في المجالس قال السيوطي أول من أتى الرجال قوم لوط أما في الاسلام فحين كثر الغزو وطالت الغيبة وسيت الذرية استخدموهم وطالت الخلوة بهم وأجروهم مجرى النساء وطلبوا منهم فطاعوهم لشدة الانقياد وأول ذلك كان بخراسان ولا وجود له في جاهلية العرب والعجم اه من حاشية ابن لقيمة على البيضاوي بسورة الاعراف (قوله الذين أهلكهم الله) بقوله تعالى فجعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليهم الخ والامطار كان على الخارجين من قراهم ليكون له فائدة والمطارة أصلها طين عجن وطبخ بالنار مع الكبريت ثم جعل حجارة صغيرة ينزل الواحد منها على رأس الواحد منهم ويسرى في بدنه حتى يقتله (قوله وصراع) بكسر أوله وقديضم شرح م وهو المسعى بالخباطة عند العوام والا كثر على حرته بمال (قوله بعوض) أي لا بجل أخذه فيصدق بما إذا لم يكن عوض أصلا وكان وليس المقصد أخذه كما وقع للنبي مع ركة (قوله بدليل الخ) في الاستدلال به شيء لجواز أنه ردها احسانا وتأليفا وفي الخصائص في أكثر الروايات أنه ردها إليه قبل اسلامه عناني (قوله كالنبال) أي تشبيك الاصابع بعضها مع بعض (قوله فكالمسباحة) أي العوم المعلوم وتعلم سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبرة شرح م وسباحة وغطس بما اعتيد الاستعانة به في الحرب وانما قيد الاخير بما ذكر لتولد الضرر منه الى الموت بخلاف السباحة ونحوها (قوله وهي النبل) هي النشاب المشتمل على الحديد في طرفه والنشاب هو الخال من الحديد اه مد (قوله ورمي بمنجنيق) عطف خاص على عام لان الرمي باليد شامل له وأول من صنع المنجنيق ابلis فان الثروث لما أراد أن يلتقي ابراهيم في التاربخ الى جنب الجبل جدارا طوله ستون ذراعا ولما ألقوا الحطب وجعلوا فيه النار وصلت النار الى رأس ذلك الجدار لم يدروا كيف يلقون ابراهيم فتمثل لهم ابلis في صورة نبحار فصنع لهم المنجنيق ونصبوه على رأس الجبل ووضعوه فيه والقوه في تلك النار اه حل في السيرة (قوله بالمسلات) المراد بالمسلات ما يحشى بها البراذع وبالأبرال كبار ما يحاط بها البراذع اج (قوله والتردد

وعلى رمي بأحجار بمقلاع أو بيد ورمي بمنجنيق وكل نافع في الحرب مما يشبه ذلك كالرمي بالمسلات والابر والتردد بالسيف

بالسيوف والرماح ونخرج بما ذكر المراماة بأن يرى كل واحد منهما الجحر إلى صاحبه وإشارة الجحر باليد ويسمى العلاج فلا يصح العقد على ذلك وأما التقاف بالمشاة ونقوله العامة بالبدال فلا تنقل فيه قال (٢٠٣) الأذرى والأشبه بجواز له يتقع في حال

المسابقة وقد يمنع خشية الضرر إذا كل يحرض على إصابة صاحبه كاللكام وهذا هو الظاهر ولا يصح على رى بسدق يرى به في حفرة ونحوها ولا على سباحة في الماء ولا على شطرنج ولا على خاتم ولا على وقوف على رجل ولا على معرفة ما يده من شفع ووتر وكذا سائر أنواع اللعب كالمسابقة على الأقدام وبالسفن والزوارق لأن هذه الأمور لا تنفع في الحرب هذا إذا عقد عليها بعوض والافحاح وأما الرى بالسندق على قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها أنه كذلك لكن المقول في الحاوى الجواز قال الزركشى وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب وشروط المسابقة عشرة أشياء اقتصر المصنف منها على ذكر اثنين أولهما (إذا كانت المسافة) أى مسافة ما بين موقف الراى والغرض الذى يرى إليه معلومة (ابتداء وغاية) وثانيهما المحلل الآتى في كلامه والثالث من باقى الشروط أن يكون العقود عليه عتقة للقتال والرابع تعيين القرسين مثلا لأن الغرض معرفة سيرهما وهى تقتضى التعيين ويكفى وصفهما في الذمة ويتعينان بالتعيين فإن وقع هلاك انفسخ العقد فان وقع العقد على موصوف في الذمة لم يتعينا كما بحثه الرافعى فلا ينفسخ العقد بموت القرس الموصوف كالأجير غير المعين والخامس إمكان سبق كل واحد من القرسين مثلا فان كان أحدهما ضعيفا يقطع بتخلقه أو فارها يقطع بتقدمه لم يجز والسادس أن ير كالمركوبين

بالسيوف) كالأدى يفعل في الزفاف (قوله بأن يرى كل واحد الخ) فهى حرام لأنها تؤذى قطعاً نعم لو كان عندهما حدق بحيث يغلب على ظنهما سلامتهما منه لم يحرم اه (قوله ونقوله العامة بالبدال) ونقول باللام وهو الذى يوجد أمام القرح (قوله في حال المسابقة) عبارة مر في حال الحرب اه (تنبيه) * يحل اصطيا د الحية لاذق في صنعة قلب على ظنهما سلامتهما وقصد ترطيب الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذ من كلام الثوروى في فتاويه ويؤخذ من كلامه أيضاً حل أنواع اللعب الخطيرة من الخلاق بها أى كالبهلوان حيث غلب على ظنهما سلامتهما وإذا مات يموت شهيداً ويجوز التفرج عليه حيث جازت والأقلا ومثله سماع الأعاجيب والغرائب مما لا يتيقن ككذبه بقصد الفريجة بل ولويتقن كذبه لكن قصد به ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على السنة آدميين أو حيوانات عش على مر (قوله كاللكام) وهو لعب الحكيم وهو جلد كبير مربع تحشوقطن أو صوف أو غيره مما يحشى به ويجعل كل من الحكيمين واحدة في يده ويضرب كل واحد من الحكيمين الجلدة التى في يده الآخر (قوله على رى بسدق) قال الزياى نقله عن الرملى والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد أما بدق الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه لأن له فكاية في الحرب أشد من السهام اه وصورة رى البندق أن يدفعه برأس أصبعه على وجه النقرة حتى ينزل للعضيرة من غير تجاوز لها اه مد (قوله ولا على خاتم) أى هل هو فى العين أو فى اليسار وقيل صورته أنه يمد ظهر يده ثم يعاوبه ثم يقول ألبسه فى أى أصبع وهو فى الهواء (قوله والزوارق) جمع زورق وهو القارب الصغير (قوله وشروط المسابقة) والحاصل أن المصنف ذكر شرطاً فى المسابقة بخصوصها بقوله إذا كانت المسافة معلومة وشرطاً فى المناضلة بخصوصها بقوله وصفة المناضلة معلومة وشرطاً بعمهما وهو أنهما إذا أخرجا عوضين فلا بد من محلل فكان الأولى إسقاط التعبير الذى ذكره ويمكن وهو الأولى أن قول المصنف إذا كانت المسافة معلومة جارياً فى المسابقة والمناضلة جميعاً وقوله معلومة أى بالمشاهدة اه (قوله أى مسافة ما بين الخ) وكذا مسافة ابتداء السبق وانتهائه وكان الأولى للشارح أن يذكر هذا أيضاً لأن كلام المتن بقوله إذا كانت المسافة شامل للمسافة التى فى المناضلة والتى فى المسابقة (قوله المحلل) أى إذا أخرجا عوضين ومعنى محلال لأنه أحل العوضين اللذين أخرجهما المتسابقان (قوله ويتعينان بالتعيين) أى إذا عينا بالاشارة وقت العقد فلا يجوز ببدال واحد أى إذا عين المر كوين بالعين وأما إذا عينا بالوصف فيجوز الببدال كما قاله العنانى وعبارة قل ولومات أحد المركوبين أو عجز مثلاً جاز ببداله فى الوصف دون العين وكذا أحد الرا كين حيث لا فسح ويقوم وادته مقامه اه وفى شرح مر مانصه ويتعينان أى الرا كان والرا ميان فيمتنع ببدال أحدهما فان مات أو عجز أو قطعت يده مثلاً بديل الموصوف وانفسخ فى المعين نعم فى موت الرا كى أى دون موت الراى يقوم وادته ولو بناه بمقامه فان أبى استأجر عليه الحاكم ومعلوم أن محله حيث كان مورثه لا يجوز له التسخير لكونه ملتزماً ويفرق بين الرا كى والراى بأن القصد جودة هذا فلم يتم غير مقامه ولو مرض أحدهما ورعى انتظار والاجاز الفسخ إلا فى الرا كى فيتجه ببداله اه وقوله يقوم وادته أى فان لم يكن وارث انفسخت وليس من الوارث بيت المال اه عش (قوله أو فارها) أى

ولا يرسلهما فلو شرط إرسالهما ليحربا بأنافسهما لم يصح لأنهما لا يقصدان الغاية

والسابع أن يقطع المركوبان المسافة فيعتبر كونهما بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتعب والثامن تعيين الراكين فلو شرط كل منهما أن يركب دابته من شاء لم يجز حتى يتعين الراكيان (٣٠٤) ولا يكتفى الوصف في الراكب كما يجتنب الزركشي والتاسع العلم بالمال

المشروط جنسا وقدر وصفه كسائر
الاصوات عينا كان أو دينا حالا
أو مؤجلا فلا يصح عقد بغير مال
ككلب ولا بمال مجهول كتوب غير
موصوف والعاشر اجتناب شرط
مفسد فلو قال ان سبقتني فلك هذا
الدينار بشرط أن تطعمه أصحابك
فسد العقد لانه عليك بشرط يمنع كمال
التصرف فصار كالوفاة شيئا بشرط أن
لا يبعه * (تنبيه) * سكت المصنف عن
حكم عقد المسابقة وهو لازم في حق
ملتزم العوض ولو غير المتسابقين
كالاجارة فليس له فسخه ولا تركه قبل
الشروع ولا بعده ان كان مسبوقا
أو سابقا وأمكن أن يدركه الآخر
ويسبقه والافله ترك حقه ولا زيادة
ولا نقص في العمل ولا في العوض وقوله
(وصفة المناضلة معلومة) معطوف
على المسافة أي وكانت صفة المناضلة
معلومة لتصح في شرط له لا زيادة على
ما تزيان البادئ منهما بالرى لا شرط
الترتيب بينهما فيه حذرا من اشتباه
المصيب بالخطي لورميامة اويان قدر
الغرض وهو بفتح الغين المهجدة ما رمى
اليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس
طولا وعرضا وسكا وبيان ارتفاعه من
الارض ان ذكر الغرض ولم يغلب عرف
فيهما فان غلب فلا يشترط بيان شيء منهما
بل يحتمل المطلق عليه ولا بيان مبادرة
بأن يبدأ أي يسبق أحدهما باصابة العدد
المشروط من عدد معلوم كعشرين
من كل منهما جامع استوائهما في عدد
المرى أو اليأس من استوائهما في الاصابة
ولا بيان محاطة بأن تزيد اصابته على
اصابة الآخر بكذا كواحد من عدد معلوم كعشرين من كل منهما ويحمل المطلق عن التقييد بشئ من ذلك على المبادرة

جيدا (قوله أن يقطع المركوبان) أي أن يمكن قطعهما المسافة (قوله في حق ملتزم العوض)
خرج ما اذا كانت من غير عوض أو كان القاسم غير الملتزم فانه جائز (قوله كالاجارة) أي
بجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين وقيل بل جائز كالجعالة بجامع أن العوض
مبدول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا لا يبق (قوله والافله ترك حقه) المعنى والافله القسخ
وتركه لأن له ترك حقه بخواب الشرط محذوف وما ذكره له وهذا لا يظهر الا اذا كان الملتزم
أحدا للمتسابقين لا غيرهم لانه ليس له حق (قوله وصفة المناضلة) معطوف على اسم كان
(قوله زيادة على ما تزيان) أي وهو أن تكون المناضلة على نافع في الحرب كالرمح والمزاريق
وتحويهما من الشروط المارة التي تأتي هنا (قوله من نحو خشب) بيان لما (قوله وسكا)
أي نخنا (قوله وبيان ارتفاعه) كأن يكون بينه وبين الارض ذراع مثلا ويكون معلقا على
شئ (قوله ان ذكر الغرض) فان لم يذكر كقولهما تناضلنا على أن العوض للابعد رميًا لم يجز
لبين غرض ولا بيان ارتفاعه أو اضطرر عرف فيهما فيحمل المطلق عليه (قوله ولم يغلب عرف)
هو محل التقييد أي ان ذكر الغرض في هذه الحالة (قوله فيهما) أي في قدر الغرض
وبيان ارتفاعه (قوله بيان شيء منهما) أي من الشرطين الأخيرين (قوله بأن يبدأ)
بضم الدال مضارع بذر من باب قتل عبارة العباب وهي أي المبادرة أن يجعل المال السابق الى
اصابة خمسة مثلا من عشرين مع تساويهما في عدد الرميات فان تساوي في الاصابات فلا ناضل
وان لم يستويا في الرميات كأن أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر أربعة من تسعة
عشر وجب ان تمام العشرين فقد يصيب الباقي فلا يكون منضولا وان كانت اصابة الآخر ثلاثة
منها فقد صار منضولا (قوله العدد المشروط) أي المشروط اصابته كخمسة (قوله
كعشرين) قال في شرح المنهج عقب ذلك ولا بيان عدد نوب للرى كسهم سهم واثنين اثنين
ويحمل المطلق الخ في كلام الشارح سقط كما يدل عليه قوله وعلى أقل نوبه سم فلو شرط أن من
سبق الى خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين أو عشرة فأصاب أحدهما خمسة والآخر
دونهما فالاول ناضل وان أصاب كل خمسة فلا ناضل وكذا لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين
والآخر أربعة من تسعة عشر بل يتم العشرين لجواز أن يصيب في الباقي وان أصاب الآخر
من التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين وصار منضولا لئلاسه من الاستتواء في الاصابة شرح
المنهج (قوله في عدد المرى) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الا في
أو عشرة سم (قوله بأن تزيد الخ) كأن يقول تناضلت معك على أن كلا منا رمى عشرين ومن
زادت اصابته على الآخر فيها بكذا فهو الناضل وسهيت محاطة من الخط وهو اسقاط لأن
كل واحد يحيط سهما أي يسقطه في مقابلة خط الآخر سهما آخر ويتركه اعل ذلك قولهما ومن
زادت اصابته من اعل الآخر بكذا فهو الناضل شيخنا (قوله ويحمل المطلق الخ) وصورة
في الاطلاق أن يقول ترا من اعل أن كلا منا رمى عشرين ومن أصاب في خمسة فهو الناضل
فهذا من قسم المطلق لأن الخمسة المشروطة اصابته لم تقيد بكونها قبل اصابة الآخر أو بعدها
فان قيدها بكونها قبل اصابة الآخر بأن قال ومن أصاب منافي خمسة قبل الآخر فهو الناضل
فهو حقيقة المبادرة كما تقرر شيخنا اه (قوله عن التقييد) كذا في غالب النسخ وفي بعض

اصابة الآخر بكذا كواحد من عدد معلوم كعشرين من كل منهما ويحمل المطلق عن التقييد بشئ من ذلك على المبادرة

وعلى أقل نوبه وهو سهمٌ لغيرهما ولا يشترط بيان قوس وسهم لأن العمد على الراى فان عين شيئا منهما لغاويا زيادة بمثل من نوعه
 وشرط منع ابد الله مفسد للعقد ويستبان صفة اصابته الغرض من قرع وهو مجرد اصابة الغرض أو خرق بأن يثقبه ويسقط أو خسق
 بأن يثبت فيه وان سقط بعد ذلك أو مرق بأن يتقدمه أو خرم بأن يصيب طرف الغرض فيخرمه فان أطلقا كفى القرع (ويخرج العوض)
 المشروط (أحد المتسابقين حتى اذا سبق) بفتح أوله على البناء للقاعل (استرده) من هو معه (وان سبق) بضم أوله على البناء للمفعول
 (أخذه صاحبه) السابق ولا يشترط حينئذ بينهما محل (وان أخرجا) أى المتسابقان العوض (معالم يجوز) حينئذ (الأن يدخل) أى بشرط
 (بينهما محلا) بكسر اللام الأولى فيجوز أن كانت دابته كقولنا لدا بينهما سمي محلا لأنه محل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرمة فان
 المحلل (ان سبق) المتسابقين (أخذ) ما أخرجا من العوض لنفسه سواء (٣٠٥) أجا أمعا أم من تسبقه لهما (وان سبق) أى

سبقاه وجا أمعا (لم يخرم) لهما شيئا
 ولا شئ لأحدهما على الآخر وان
 جاء المحلل مع أحد المتسابقين وتأخر
 الآخر فالله نفسه لأنه لم يسبقه
 أحد ومال المتأخر للمحلل والذي معه
 لانهما سبقاه وان جاء أحدهما ثم المحلل
 ثم الآخر فالله الآخر للاول لسبقه
 الاثنان (تنبيه) الصور الممكنة في
 المحلل ثمانية أن يسبقهما ويحييان
 معا أو مرتبا أو يسبقاه ويحييان معا
 أو مرتبا أو يتوسط بينهما أو يكون مع
 أولهما أو ثانيهما أو يحيي الثلاثة معا
 ولا يحيي الحكم في الجميع ولو سابق
 جمع ثلاثة فأكثر وشرط للثاني مثل
 الاول أو دونه صح ويجوز شرط العوض
 من غير المتسابقين وسواء أكان من
 الامام أم من غيره كأن يقول الامام
 من سبق منك أفل في بيت المال كذا
 أوله على كذا ويكون ما يخرج من
 بيت المال من سهم المصالح كما قاله
 البلقيني أو الاجنبى من سبق منك
 فله على كذا لأنه بذل مال في طاعة
 ولا شك أن حكم اخراج أحد المتناضلين
 العوض واخرجهما مع حكم المسابقة
 فيما سبق من غير فرق وصورة اخراج
 أحدهما أن يقول أحدهما ترى كذا
 فاذا أصبت أمت منها كذا فلك على

التسخر على وهى بمعنى عن وقوله نوبه أى الرعى (قوله أو خرق) بالخاء والزاى المجتئين وهذا
 واللذان بعده مصادرا لفعال كلاهما من باب ضرب كما فى المصباح (قوله بأن يثبت فيه) لم يقل
 أن يثقبه ويثبت لأنه لو وقع في ثقبه قديمة وثبت فيها كفى وكذا لو كان هناك صلابة ولو لاها
 لثبت سهم على المنهج قال الشيخ من فى حاشيته وما ذكره من المغايرة بين الخرق والخسق
 خلاف ما يقتضيه كلام الازهرى والجوهري حيث جعل الخارق بالزاى لغة فى الخساق بالسين
 فهما شئ واحد فعل ما ذكره الفقهاء هو عرف الرماة اه خ ط (قوله أحد المتسابقين)
 أى أو المترامين اه قل (قوله حتى اذا سبق الخ) وسبق ذى تحف يكتف وذلك لأن
 الابل ترفع أعناقها عند السير والليل لا عنق له وأما ذوالخافر فالسابق بالعنق حتى يرفع عنق
 أحدهما عن عنق الآخر كان سابقا ان لم ترفع أعناقها والا فالعبرة بالسكتف فان زاد عنق
 أحدهما على الآخر فلا عبرة بالسبق بالزيادة بل لا بد من سبق شئ مما توافقاه كأن كان طول
 عنق أحدهما شبرا والآخر شبرين فالسابق بزيادة شبر من طول العنق غير معتبر لأنه قدر الزائد
 فلا بد من السابق بأكثر من الشبر فى المثال حتى يعد سابقا شيئا وهذا فى سبق الزائد وسبق
 الناقص بمجاوزه لشيء مما زاد به الآخر عليه لا مجاوزته كله والعبرة بالسبق عند الغاية
 لا قبلها لأنه قد يسبقه الآخر (قوله استرده عن الخ) أى ان كان دفعه له فان كان معه بقى على
 حاله وعبرة قل قوله استرده أى لم يلزمه شئ وتعبير الشارح بقوله من هو معه ليس قيد او انما
 هو لمراعاة قول المصنف استرده (قوله محلا) سمي بذلك لأن بسببه حل العقد وأخذ المال له
 ولغيره ويكتفى واحد ولو لا أكثر من اثنين قل على الجلال (قوله كفوا) بتثنية الكاف أى
 مساويا (قوله عن صورة القمار) بكسر القاف كما يؤخذ من القاموس وهو ما فيه تردد بين
 الغنم والغرم وعبرة المصباح قامة قمار من باب قبل فقمته فقرأ غلبته (قوله فان المحلل)
 علة للعدة وعبرة المنهج ويعتبر لهما عند شرطه منهما محل كفى هو لهما فى الركوب وغيره
 وكفى مركوبه العين لمركوبيهما يغنم ان سبق ولم يخرم ان لم يسبق اه وقوله يغنم ولم يخرم أى
 لا بد من شرط ذلك فى صلب العقد كفى حل وقل (قوله فالحال هذا) أى الذى جاء مع المحلل
 (قوله ثمانية) وحكم الاولين يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشئ والرابعة للاول والخامسة
 كذلك والسادسة للاول والمحلل والسابعة للاول والثامنة لاشئ اه عمرة زى (قوله)
 فله فى بيت المال) ويكون من سهم المصالح قاله البلقيني اه من (قوله على اختيار قوتها)
 أى وكان بعوض أخذ من قوله من أكل أموال الناس بالباطل (قوله أو أكل كذا)

كذا وان أصبتها أو فلا شئ لأحدهما على (٧٧ ح) صاحبه وصورة اخراجهما معا أن يشترط كل واحد على صاحبه عوضا ان أصاب
 ولا يجوز هذا الا بمحلل بينهما كما سبق (خاتمة) لو تراهن رجلان على اختيار قوتها بصعود جبل أو اقلال صخرة أو أكل كذا فهو من
 أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام ذكره ابن كعب وأقره فى الروضة قال الدميرى ومن هذا الخط ما يفعله العوام من الرهان على حل كذا
 من موضع كذا الى مكان كذا أو اجراء الساعى من طلوع الشمس الى الغروب وكل ذلك ضلالة وجهالة مع ما اشغل عليه من ترك الصلوات
 وفعل المنكرات انتهى وهذا أمر ظاهر ويندب أن يكون عند الغرض شاهدان يشهدان على ما وقع من اصابة أو خطأ وليس لهما أن
 يمدحا المصيب ولا أن يذموا الخطي لأن ذلك يخل بالتشاط ويمنع أحدهما من اذية صاحبه بالتبجح والتفخر عليه

عبارة غيره أو كل كذاب كذا وهو راجع للجميع ثم رأيت في نسخة (قوله والفخر عليه) تفسير (قوله ولكل منهما) أي المتسابقين (قوله لا جلب) أي لا صياح وقال بعضهم قوله لا جلب ولا جلب كل منهما بالجيم أوله والموحدة آخره ووسط الأقل لام مفتوحة ووسط الثاني فون كذلك وتفسيرهما في كلامه اه قل (قوله يجنبون) أي يأخذونها جنسية معهم تقاد بلار كوب قال اج أي لا يجوز لأحد المتسابقين أن يجلب على مركوبه ولا أن يأخذ معه جنسية أي فرسا أخرى ليربح الأولى بها وقوله الامد أي الغاية وقوله كده بالذال المهملة أي أتعبه وفي نسخة كره بالراء فتأمل اه شيخنا (قوله الذي كره) أي كل منهم أي أقبل به على مطلوبه فالكر مقابل القتر

(كتاب الايمان والتذور)*

قدمهما على القضاء لأن القاضي قد يحتاج الى اليمين من الخصوم وجع التذور معها لأن كلامهما عقدي يعقده المرء على نفسه ولأن بعض أقسام التذرية كفارة يمين وهو تذو الجاج ولا يقال كان المناسب ذكر الايمان عقب القضاء لأنها لا توجد الا بعد حصول الدعوى لانا نقول ذكرها هنا لتكون معلومة الثبوت فيصح الحكم بها على من هي واجبة عليه (قوله الايمان بفتح الهمزة) ومن الحكم ايمان المرء يعرف بأيمانه وأمره الله تعالى بالخلف على تصديق ما أمر به في ثلاثة مواضع من القرآن في يونس في قوله تعالى قل إني وربي أنه لحق وفي سبأ في قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم وفي التغابن في قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن (قوله جمع يمين) وأركان اليمين ثلاثة حالف ومخوف عليه ومخوف به فيشترط في الحالف التكليف والاختيار والقصد وفي المخوف عليه أن يكون غير واجب بأن كان محتملاً ومستحيلاً وفي المخوف به أن يكون اسماً من أسماء الله تعالى الخ (قوله وأطلقت على الحلف) أي فيكون مجازاً من سلا علاقه المجاورة وأنه مجاز بالاستعارة المصروفة بأن شبه اليمين بالعضو المعروف بجماع أن كلا يحفظ الشيء فاليمين تحفظ الشيء المخوف به على الحالف واليد تحفظ الشيء على صاحبها ثم صار حقيقة شرعية فيما ذكر (قوله يأخذ) عبارة المصباح كانوا اذا تحالفوا ضرب كل منهم يمينه على يمين صاحبه فسمي الحلف عينا مجازاً قال سم وسمي العضو عينا لوفور قوته ومنه لاخذ نأمنه باليمين أي بالقوة (قوله تحقيق أمر الخ) فيه أن اليمين الشرعية هي اللفظ المخصوص لا التحقيق المذكور لأنه يتسبب عنه إلا أن يقال أن هذا اصطلاح والمراد جعله محققاً أي التزام تحقيقه وإن كان تحقيقه مستحيلاً فيشمل المستحيل كما في سم وقوله تحقيق أمر أي أو تو كيد كما في الروضة وبديل عليه قوله الآتي ويكون اليمين أيضاً التأكيد وقوله تحقيق أمر أي بآدم مخصوص (قوله ماضياً) كقوله والله ما دخلت الدار (قوله نقياً) تميز من قوله ماضياً ومستقبلاً (قوله ممكناً) حال من أمر (قوله ليقتل الميت) أو ليصعدن السماء فانه يمين تلزم به الكفارة حالاً وإن صعد السماء لأن ذلك يحل بتعظيم الاسم وحرمة شوري والمعتمد أنه لا يحسن اذا صعد السماء كما قاله ع ش والحاصل أن المخوف عليه مخصص في شئين المحتمل كوالله لا ضربين زيداً والمستحيل كوالله لاقتل الميت أما الواجب فلا يكون مخوفاً عليه كوالله لا موتن لأنه لا يتصور فيه إلا البر وهو

ولكل منهما حدث الفرس في السباق بالوسط وتحريك اللجام ولا يجلب عليه بالصباح ليزيد عدوه لخبر لا جلب ولا جلب قال الراغبى وذكر في معنى الجنب أنهم كانوا يجنبون الفرس حتى اذا قاربوا الامد تحولوا عن المركوب الذي كره بالركوب الى الجنسية فنهوا عن ذلك

(كتاب الايمان والتذور)*

الايمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها في اللغة البدل يميني وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم بيد صاحبه وفي الاصطلاح تحقيق أمر غير ثابت ماضياً كان أو مستقبلاً نقياً وأثبتاً ممكناً كلفه أو مستقبلاً نقياً وممتنعاً كلفه ليقتلن ليدخلن الدار أو كاذبة مع العلم الميت صدقة كانت أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به وخرج التحقيق لغو اليمين فليست عينا وبغير ثابت الثابت كقوله والله لا موتن تحقيقه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولأنه لا يتصور فيه الحلف

لا يخل بتعظيم الله تعالى بخلاف المستحيل فإنه لا يتصور فيه الا الحنث وهو يخل بتعظيم الله تعالى فان أحيا الله الميت وقتله أو صعد السماء سقطت الكفارة فيسرقدها ان كان دفعها (قوله وفارق) أي عدم انعقادها في الواجب (قوله وضابط الحالف) سكت عن اشتراط النطق فقبل يشترط والمعتمد عدم اشتراطه فينعقد اليمين بإشارة الآخر بأن حلف بالإشارة أنه لا يدخل الدار أو لا يلبس الثوب مثلاً بدليل قولهم إشارة الآخر من معتد بها في جميع الأبواب الثلاثة لا يعتد بإشارة فيها وإيس الحلف على ما ذكرتها نعم ان حلف بالإشارة على عدم الكلام فتكلم بالإشارة لا يحنث وان كانت عينه منعقدة سواء حلف وهو ناطق ثم خرس أو حلف بعد الخرس (قوله ولا تعتقد اليمين) قال في شرح المهج وينعقد اليمين بأربعة أنواع أي بواحد منها وهو ما اختص بالله أو ما هو فيه أغلب ان أراد أو أطلق أو ما يطلق عليه وعلى غيره سواء وقصده هو به وقوله هو أي بالله أي باليمين أو صفاته الذاتية (قوله الإبذات الله) في نسخة سم العبادي الإبذات الله قال أي بهذا الاسم الشريف الدال على الذات العلية وقوله أو باسم الخ قال كل رجن أو الحى الذى لا يموت والآله ومالك يوم الدين اه والحاصل أن قوله ولا تعتقد اليمين الإبذات الله يحتمل معنيين الأول أنه حلف بعنوان الذات بأن قال بذات الله لأفعلن كذا وعلى هذا يكون العطف بعده من عطف المغاير ويحتمل أن يكون المراد بذات الله ما يفهم من الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله ويكون المتن كأنه قال لا تعتقد اليمين الإبهذا الاسم الكريم ويكون عطف ما بعده عليه من عطف العام على الخاص (قوله أي بما يفهم) أي باسم ولولم من غير أسمائه الحسنى كصانع الموجودات قال شيخنا م ر ومنه الجنب الرفيع والاسم الأعظم ومُقَسِّم الأديان وفي شرحه عدم الانعقاد بالجنب الرفيع وأنه ليس كتابة قل ونصه وكثيرا ما يقع الحلف من العوام بالجنب الرفيع ويريدون به البارى جل وعلا مع استحالة ذلك عليه أذجنب الإنسان فناداه فلا ينعقد به اليمين كما قاله أبو زرعة لأن النية لا تؤثر مع الاستحالة اه قال ع ش ويحرم إطلاقه عليه تعالى سواء قصده أو أطلق وان كان عامياً لكنه اذا صدر منه يعترف فان عاد إليها عزز ومثله في امتناع الإطلاق عليه تعالى ما يقع كثيراً من قول العوام اتكلت على جانب الله أو الجملة على الله اه (قوله المراد بها الحقيقة) صفة للذات (قوله ولولم مشتقاً) يتأمل هذا مع أن سائر أسمائه مشتقة وتأملناه فوجدنا لفظ الجلالة غيره مشتق (قوله رب العالمين) ولو قال ورب العالم وقال أردت بالعالم كذا من المال وبربه مالكة قبل لأن ما قاله غير مستحيل ع ش على م ر (قوله أولم يكن) مراده به الموصول أو الموصوف كما مثل وان كان كل منهما مفرداً اه ومقتضاه ان الذى أعبدته من أسمائه مع أنه ليس منها لا الموصول وحده ولا مع الصلة ومقتضاه أن الحى غير مشتق مع أنه مشتق من الحياة تأمل (قوله الآن يريد به) أي بهذا القسم في جميع هذه الأسماء قال قل وهذه الارادة تجري في جميع الاقسام فلما أخره كان أولى (قوله غير اليمين) كأن جعله مبتدأ وأخبره خبراً كان يريد بقوله الذى أعبدته لأفعلن والذى أعبدته أستعين به ثم يستأنف بقوله لأفعلن وكأن قال بالله لا ضرب من زيد ثم قال لم أرد به اليمين بل أردت استعنت بالله مثلاً ولا ضرب من مستأنف قال الاجهوى وهذا ما لم يكن عندنا كم لأن العبرة بقصد الحاكم لا بقصد الحالف وفي الرحمانى

وفارق انعقادها بما لا يتصور فيه البر كلفه ليقتل الميت فان امتناع الحنث لا يخل بتعظيم الله وامتناع البر يخل به فخرج الى التمسك به والاصل في الباب اليمين أيضاً التمسك به والاصل في الباب قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الايمان الا بالله ورسوله والاية وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غزوة قريشا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواه أبو داود وضابط الحالف مكاتب محتار قاصد فلا تعتقد عين الصبي والجنون ولا المسكوك ولا عين اللغو ثم شرع المصنف فيما تعتقد اليمين به فقال (ولا تعتقد اليمين الإبذات الله تعالى) أي بما يفهم منه ذات البارى سبحانه وتعالى المراد بها الحقيقة من غير احتمال غيره (أو باسم من أسمائه تعالى) المختصة به ولولم مشتقاً ومن غير أسمائه الحسنى سواء كان اسماً مفرداً كقوله رب العالمين والله أو مضافاً كقوله رب العالمين ومالك يوم الدين أو لم يكن كقوله والذى أعبدته أو أسجد له أو نفسى بسده أي بقدرته يصرفها كيف يشاء أو الحى الذى لا يموت الآن يريد به غير اليمين فليس يمين فيقبل منه ذلك كما في الروضة كما صلها

ولا تمنع التورية في اليمين عند القاضي الا اذا حلفه بالطلاق اهـ (قائده) * التورية في اليمين نافعة والعبرة فيها بنية الحالف الا اذا استعاض القاضي بغير الطلاق والعناق لما سياتى في الدعوى وهي وان كان لا يثبت بها لا يجوز فعلها حيث يطل بهما حتى المستحق بالاجماع من التورية أن ينوى باللباس اليسل وبالقراش والبساط الارض وبالاوتاد الجبال وبالسقف والبناء السماء وبالاخوة الاخوة الاسلام اهـ دميري وعبارة قل قوله الا أن يريد به غيره ظاهره ولو معه فليس عينا وهو محتمل (قوله ولا يقبل منه ذلك) أي ارادة غير اليمين في الطلاق أي فيما لو قال ان حلفت بالله فانت طالق أو فعبدى حراً أو أطولك فوق أربعة أشهر فأتى بصيغة مما تقدم كأن قال بعد قوله السابق بالله لاضرير زيد ثم قال لم أرد به اليمين بل أردت استعنت بالله مثلاً فإنه لا يقبل منه فيقع ما علقه على الحلف من الطلاق والعناق والا يلاء فإرادة غير اليمين تارة تقبل وتارة لا تقبل اهـ حل لسكن في الروض ما هو صريح في أن صورته أن يحلف بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق بل أردت به حل الوثاق مثلاً أو يقول لعبداه أنت حر ثم يقول لم أرد به العتق بل أردت به أنت كالحرف في الخصال المجيدة مثلاً أو إلى من زوجته وقال لم أرد به الا يلاء أي فإنه لا يقبل منه ذلك وعبارة الروض ولو أتى بصيغة طلاق أو عتق أو يلاء وقال لم أرد به الطلاق والعناق والا يلاء لم يقبل ذلك اهـ والطاهر أنه يصح كل من التصويرين لكن ما في الروض أقرب لما فيه من حل الكلام على ظاهره اهـ شيخنا (قوله لتعلق حتى غيره به) وهو الزوجة في الاول والثالث والعبد في الثاني وقوله غيره أي غير الله به (قوله أما اذا أراد بذلك غير الله تعالى) تفصيل آخر غير الذي قبله وحاصل ذلك أن الاسم اما يختص أو غالب أو مستو وعلى كل اما أن يريد به الله أو غيره أو يطلق فتضرب ثلاثة في مثلها تبلغ تسعة ثم تضرب أحوال قصد اليمين أو عدمه أو الاطلاق في التسعة تبلغ سبعة وعشرين في الاسم المختص تسعة وفي الغالب كذلك وفي المساوي كذلك وأحكامها أنه في القسم الاول تنعقد اليمين في ستة دون ثلاثة لأنه ان أراد اليمين أو أطلق انعقدت سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق وان أراد غير اليمين لم تنعقد سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق (قوله بذلك) أي بأرادة غير اليمين وقوله مؤول بذلك أي بأرادة غير الله به (قوله أو باسم من أسمائه) عطف على باسم الاول عطف مغاير لأن الاول خاص وهذا غالب وفيه تسعة كما مر وبيان حكمها تنعقد اليمين في أربعة دون خمسة لأنه ان أراد اليمين أو أطلق وأراد بالاسم الله أو أطلق انعقدت وان أراد غير اليمين لم تنعقد سواء أراد بالاسم الله أو أراد غيره أو أطلق وان أراد بالاسم غير الله وأراد اليمين أو أطلق لم تنعقد ووقع السؤال عما يقع من قول العوام والاسم الاعظم هل هو عين أم لا ونقل بالدرس عن مر انعقاد اليمين به اهـ ع ش على مر وصرح به الزيادي ونصه واذا قال والاسم الاعظم والقسم الاعظم لأفعل كذا أو لافعله انعقدت عينه لأن الاسم الاعظم اما الله تعالى أو الحى القيوم وكل منهما ينعقد به اليمين اهـ (قوله الغالب اطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره) مشاركة الغير له سبحانه وتعالى انما هي في الاطلاق المجرد عن الاغلبية خلافا لما يوهمه صنيعه وصوابه أن يقال ويطلق على غيره لا غالباً وأجاب بعضهم بأن قوله على غيره متعلق بمحذوف تقديره ويقل اطلاقه على غيره وعبارة المنهج وبما هو فيه تعالى عند الاطلاق

ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعناق والا يلاء مظاهر التعلق حتى غيره به أما اذا أراد بذلك غير الله تعالى فلا يقبل منه ارادته لا ظاهره ولا باطنه لان اليمين بذلك لا تختص بغيره تعالى فقول المتهاج ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين مؤول بذلك أو باسم من أسمائه الغالب اطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره

أغلب كالرحيم الخ وعبارة المرحوم قوله وعلى غيره هكذا في سخط المؤلف وفيه نظر لأن
التقدير حينئذ يصير معناه الغالب إطلاقه عليه والغالب إطلاقه على غيره اهـ وقال بعضهم قوله
وعلى غيره المناسب دون غيره بدليل ما يأتي (قوله والرب) فيه نظر لأنه من الخاسر بالله
وعبارة زى واستشكل الرب بآل بأنه لا يستعمل في غير الله تعالى فينبغي إلحاقه بالآول ويمكن
أن يرد ذلك بأن أصل معناه يستعمل في غيره فصح قصده وآل قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغاء
ذلك القصد وصرح في المصباح بأن الرب يستعمل في غيره تعالى وانشد على ذلك شاهد من كلام
العرب فعليه يكون مستعملا في الله وفي غيره لغة وإن كان شرعا لا يطلق الاعلى الله وحده فلا
حاجة لما قيل هنا من التكلف (قوله انعقدت بينه) الاولى اسقاطه لعله محاقبه (قوله
الذاتية) بخلاف الفعلية كخلقه ورزقه فانها ليست بين وظاهره لا صريح ولا كناية من ل
وأخرج السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزركشي الانعقاد
بهذه لأنها قد عتقت به تعالى رشيدى على مـ وعبارة قل تنبيه هذا الذي تقدم
في صفات الذات الثبوتية القائمة به في الازل أما صفاته السلبية وهي القائمة به كعدم جسميته
وعرضيته وصفاته الفعلية كرزقه وخلقه ورحمته وهي الثابتة له فيما لا يزال فتورد شيئا في الاولى
وقال القاضي تنعقد اليقين بها وجرى عليه العبادى وجرم بعدم انعقاد اليقين بالثانية تعالى الامام
الرافعى والجمهور بخلاف فراجع والفرق بين صفتي الذات والفعل أن الاولى ما استحقته
في الازل والثانية ما استحقته فيما لا يزال يقال علم في الازل ولا يقال رزق في الازل
الا توسعا اهـ شرح الروض قال سم ولا ينعقد اليقين بصفات الافعال كالخلق والرزق وان نوى
خلافه للجنسية وفي حاشية الشرح المسمى للفرزى الانعقاد بها * (فرع) لو قال ان فعلت كذا
فأيمان البيعة لازمة لي أو فأيمان المسلمين لازمة لي فان أراد اليقين بالله أو أطلق لم تنعقد وان
أراد البيعة أحتاج انعقدت لأن البيعة كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصافحة فلما
تولى الخلفاء رتبها أيمانا تشتمل على ذكر اسم الله تعالى وعلى الطلاق والحج والاعتاق وصدقة
المال وانظر ماذا يلزم منها ولو شرب في يمينه بين ما ينعقد به وما لا ينعقد به كوالله والكعبة
فقال العبادى المتجه عندى الانعقاد سواء قصد الحلف بكل منهما أو أطلق أو بالجموع فراجع
ونص سم على حج شرك في حلقه بين ما يصح الحلف به وغيره كوالله والكعبة فالوجه انعقاد
اليقين وهو واضح ان قصد الحلف بكل أو أطلق فان قصد الحلف بالجموع ففيه تأمل والوجه
الانعقاد لأن جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذي جزؤه كذلك يصح الحلف به
وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر عيشتي في يمينك أو يلزم مني مثل ما يلزمك لم يلزمه شيء
وان كان ذلك في الطلاق ونوى لزمه ما لزم الخالف اهـ سم (قوله كوعظمت) ما جزم به من
أن عظمت الله صفة هو المعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته
قال لأن التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات ومنع القرافي ذلك وقال الصحيح ان
عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود مجموعهما اهـ من قال مـ فان اراد به
هذا فصحيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يثبتوا حكم الاطلاق أى في قوله سبحانه من تواضع كل شيء
لعظمته والوجه انه لا يمنع منه اهـ وعبارة قل على الجلال العظمة صفة مختصة به تعالى

بهاش نسخة المؤلف قوله فرع الى
ان القولة ليس من التعبير

قوله والرحيم والخالق والرازق
والرب انعقدت بينه ما لم يربها غيره
تعالى بأن اراده تعالى أو أطلق بخلاف
ما اذا ارادها غيره لانها تستعمل في غيره
مقيدا كرحيم القلب وخالق الافلاك
ورازق الجيش ورب الابل وأما الذي
يطلق عليه وعلى غيره سواء كالموجود
والعالم والحي فان اراده تعالى به
انعقدت بينه بخلاف ما اذا ارادها
غيره أو أطلق لانها لم أطلقت عليها
سواء أشبهت الكتابات (أو صفة من
صفاته الذاتية) كوعظمت وعزته
وكبريائه وكلامه ومنشئته وعلمه وقدرته

بحسب الوضع فقول بعضهم انها مجسوم الذات والصفة فيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كما قال
لم تصح اضافتها الى الله تعالى كما لا يقال خالق الله ولا رائق الله فتأمل (قوله وحقه) أي
استحقاقه للعبادة والالوهية فهو صفة له تعالى وعبارة الشيخ سبيل قوله وحقه أي مطلقا
نوى به اليمين أو أطلق في الأصح قال الماوردي ومعناه حقيقة الالوهية لأن الحق هو ما لا يمكن
بحوده فهو في الحقيقة اسم من أسمائه تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى وأنه لحق
اليقين والخاص بالقرآن عين في صورة الاطلاق وكذا ما نحن فيه هذا ان جرت الحق فان رفعه
أو نصبه فسكايه لترتبه بين استحقاق الطاعة والالوهية فليس يمين الالوهية اه (قوله ظهور
آثارها) أي آثارها الظاهرة فآثار العظمة والعزة والكبرياء الثلاثة والتواضع وأثر الكلام
الالفاظ الدالة عليه وأثر المنفعة التخصيص أي تخصيص المكاتب بما يعرض لها وأثر العظمة
اهلاك الجبابرة وأثر العزة عدم اتصال مكروه اليه تعالى (قوله وكتاب الله) بأن قصد الصفة
القديمة أو أطلق بخلاف ما إذا قصد الالفاظ (قوله الخطبة) لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن
فاستمعوا له وقوله والصلاة الواو بمعنى أو لقوله وقرآن الفجر فان المراد به صلاته وقال ع ش
قوله إلا أن يريد بالقرآن الخطبة أي أو الالفاظ أو الحروف (قوله الورق) أي أو اللفظ كما ذكره
جج فان أراد لفظ القرآن لا المعنى النفسى لم يكن عينا وقال ع ش لانه عند الاطلاق لا ينصرف
عرفا الى ما فيه من القرآن ويؤخذ منه عدم الفرق بين قوله والمصحف وحق المصحف اه ولعله
ان حق المصحف ينصرف عرفا الى غنه الذي يصرف فيه ولا كذلك المصحف فانه انما ينصرف
لما فيه من القرآن اه ولو أقسم بآية منسوخة التلاوة دون الحكم انعقدت اليمين على المعقد
قياسا ولو باعلى انعقادها بالتوراة والالتفيل مع نسخ الأمرين ها ولا يخرج على تحريم المس
والحمل لما تقدم من القياس الاول اه وأما الآية المنسوخة التلاوة والحكم معا فكان
مقتضى قياسه ان تقاس ايضا على التوراة بقياس المساواة فان قال انها لا يطلق عليها كتاب الله
قلنا لا يلزم في منسوخ التلاوة دون الحكم اه (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالألف
وها التنية اه شورى (قوله بالتاء) الباء داخلة على المقصور (قوله فهي الاصل)
علل ذلك بأن التاء القوقية مبدلة من الواو والواو من الباء الموحدة قال النحاة ابدلوا من الباء
واو القرب المخرج ثم من الواو تاء القرب المخرج كما في ثراث وانما اختصت التاء بلفظ الله لانها
بدل من بدل فضاقت التصرف فيها وهي وان ضاقت تصرفها قد بورك فيها للاختصاص بشرف
الاسماء وأجلها اه زى وخرج بهذه الثلاثة الفاء والالف الممدودة والهمزة فحرف الله
وآله وبالله قال م ر فهي كناية وكذا يله بتشديد اللام وحذف الالف عين ان نواها على الراجح
خلاف الجمع ذهبوا الى أنها لغو وبقى ما لو قال والله يحذف الالف بعد اللام هل يتوقف الانعقاد
على نيتها أولا وينظر الآن الثاني لعدم الاشتراك في هذا اللفظ بين الاسم الكريم وغيره بخلاف
البلد فانها مشتركة بين الخلف بالله وبه الرطوبة وبقى ايضا ما لو حذف الهاء من لفظ الجلالة وقال
بالأو ولاهل هي عين أو لاقية نظروا الاقرب التاني لانها بدون الهاء ليست من أسمائه ولا صفاته
ويحتمل الانعقاد عندية اليمين ويحمل على انه حذف الهاء ترخيما والترخيم جائز في غير المنادى
على قلة اه شرح م ر وع ش عليه (قوله لا فعلن كذا) راجع للجميع فلو تركه لا يكون

وحقه الآن يريد بالحق العبادات
وبالذين قبله المعلوم والمقدور وبالبقية
ظهور آثارها فليست عينا لاحتمال اللفظ
وقوله وكتاب الله عيني وكذا القرآن
والمصحف إلا أن يريد بالقرآن الخطبة
والصلاة وبالمصحف الورق والجلد
وحروف القسم المشهورة بآه موحدة
وواو ونا فوقية كآله وواقه وتآله
لا فعلن كذا ويختص لفظ الله تعالى
بالتاء القوقية والمظهر مطلقا بالواو
وسمع شاذات رب الكعبة وبالرحمن
وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمرة فهي
الاصل وتليها الواو ثم التاء ولو قال الله
مثلا بتلي التاء أو نسكتها لا فعلن
كذا كناية كقوله أشهد بآله

صريحاً ولا كتابة ومنسل تالله ما في معناه زى (قوله لعمر الله) المراد منه البقاء والحياة
وانما لم يكن صريحاً لانه يطلق مع ذلك على العبادات والمقروضات شرح الروض وهذا عند
الفقهاء أما عند النجاة فلعمراً الله صريح في القسم (قوله عهد الله) والمراد بعهد الله اذا نوى
به اليمين استحقاقه لا يجاب ما أوجب عليه علينا وتعبداً به واذا نوى به غيرها فالمراد بالعبادات التي
أمرنا بها وقد فسر بها أي العبادات الالهية في قوله تعالى انا عرضنا الامانة شرح الروض
(قوله وذمته) مرادف لما قبله (قوله أو حلفت) وسمى القسم حلفاً لانه يكون عند
انقسام الناس الى مصدق ومكذب اه أبو حيان (قوله الا ان نوى خيراً) أي فهو يمين عند
الاطلاق شورى واعلم انه قد جرى لنا وجه أيضاً بأن ذلك ليس يمين مطلقاً قال الامام جعلتم
قوله بالله لا فعل يميناً صريحاً وفيه اضرار معنى أقسم فكيف تنحط رتبته اذا صرح بالمضمر
والجواب ان التصريح به يزيل الصراحة لاحتماله الماضي والمستقبل فكمن من مضمر يقدره
التعوى واللفظ بدونه أو وقع في النفس ألا ترى الى أن معنى التجب فيما أحسن زيداً يزيل اذا قلت
شيء حسن زيداً مع أنه مقدربه سم (قوله وقوله لغيره أقسم عليك بالله) وكذا لو قال بالله
لتفعلن كذا من غير ذكر المتعلق ع ش على م ر (قوله أقسم عليك) أما بدون عليك فيمين
لا يجرى فيها تفصيل برماوى وقل (قوله أو سألت بالله) مفهومة أنه لو قال والله تفعل كذا
أو لا تفعل كذا أو أطلق كان يميناً وهو ظاهر لان هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف
أسألك بالله ع ش على م ر (قوله ان أراد به يمين نفسه) أي فقط بأن أراد تحقيق هذا الامر
المحتمل فاذا حلف شخص على آخر أنه يأكل فالأكل أمر محتمل فاذا أراد تحقيقه وأنه لا بد من
الأكل كان يميناً وان أراد أنشفع عندك بالله أنك تأكل أو أراد يمين المخاطب كان قصد جعله
حالفاً بالله فلا يكون يميناً لانه لم يحلف هو ولا المخاطب فتره شيخنا (قوله بخلاف ما اذا لم يردّها)
بأن أراد يمين المخاطب كان قصد جعلك حالفاً بالله أو الشفاعة أو أطلق زى وشرح م ر
(قوله ويحمل) أي عند الإطلاق على الشفاعة أي جعلت الله شافعاً عندك في فعل كذا
ع ش ويكره رد السائل بالله أو بوجهه سبحانه وتعالى كما سألك بوجه الله في غير المصكروه
والسؤال بذلك شرح م ر وقوله ويكره ظاهره وان كان غير محتاج اليه ويوجه بأن الغرض
من إعطائه تعظيم ما سأل به اه ع ش (قوله عدم انعقاد اليمين بمخلوق) أي فلا كفارة
بالحنث فيه خلافاً لاجد في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة فإنه قال تنعقد لانه أحد ركني
الشهادة كاسم الله اه دميرى وقال ع ش ينبغي للمحالف أن لا يتساهل في الحلف بالنبي
صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة لاسيما اذا حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد
يجزى الى الكفر لعدم تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم والاستخفاف به (قوله ولا يكفر)
ويحرم عليه ذلك حتى في حال الإطلاق روض ويعزى على ذلك مطلقاً ولا ينعقد يمينه مطلقاً وان
قصد اليمين والتفصيل انما هو في الكفر ولومات ولم يعرف له قصد حكم بكفره حيث لا قرينة تجعله
على غيره على ما اعتمد الاسنوى لان اللفظ بوضعه يقتضيه وقضية كلام الازكار خلافه وهو
الصواب المعتمد (تنبيه) ما يفعله بعض العوام من طلب الخضم ليحلف عند قبرولى لا أصل له
ولا يعتد بامتناعه نا كالأبل الظاهر حرمه ذلك رجائي قال في فتح الباري وأما ما ورد في القرآن

أولعمر الله أو صلى عهد الله وميثاقه
ونقته وأمانته وكفاله لا تفعلن كذا
ان نوى بها اليمين فيمين والا فلا
والحن وان قبل به في الرفع لا يمسح
الانعقاد على أنه لا يحن في ذلك فالرفع
بالابتداء أي الله أحلف به لا تفعلن
والتصريح برفع الحلف واليمين بيمينه
وابقاء عمله والتسكين باجراء الوصل
يجرى الوقت وقوله أقسمت أو أقسم
أو حلفت أو أحلف بالله لا تفعلن كذا
يمين الا ان نوى خيراً ما ضيافى صيغة
الماضي أو مستقبل في المضارع فلا
يكون يميناً لاحتمال ما نواه وقوله لغيره
أقسم عليك بالله أو سألك بالله لتفعلن
كذا يمين ان أراد به يمين نفسه بخلاف
ما اذا لم يردّها ويحمل على الشفاعة وعلم
من حصر الانعقاد فيما ذكر عدم انعقاد
اليمين بمخلوق كالنبي وجبريل والكنعنة
وفصول ذلك ولومع قصده بل يكره الحلف
به الا أن يسبق اليه لسانه ولو قال ان
فعلت كذا فانا يهودى أو برى من
الاسلام أو من الله أو من رسوله فليس
يمين ولا يكفر به ان أراه تعبد نفسه
عن الفعل أو أطلق كما اقتضاه كلام
الاذكار

وليقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى وان قصد الرضا بذلك اذا فعله فهو كافر في الحال * (تنبيه) * تصح اليمين على ماض وغيره وتكره الا في طاعة وفي دعوى مع صدق عند ما كرم وفي حاجة كموكيد كلام فان حلف على ارتكاب معصية عصى بحلفه ولا يمه حيث وكفارة أو على ترك أو فعل مباح من ترك (٢١٢) حنيفة أو على ترك مكره من حنيفة وعليه بالحنث كفارة أو على فعل مندوب أو ترك مكره من حنيفة

وله تقديم كفارة بلا صوم على أحد سببها كندور مالي (ومن حلف بصدقته ماله) كقوله لله على أن أتصدق بمالي ان فعلت كذا أو أعتق عبدي ويسمى نذرا للججاج والغضب ومن صورده ما اذا قال العتق يلزمني ما أفعل كذا (فهو مخير) على أظهر الاقوال (بين) فعل (الصدقة) التي التزمها أو العتق الذي التزمه (و) بين فعل (الكفارة) عن اليمين الا في سببه ظهر مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تنكح في نذر التبرر بالاتفاق فتعين حمله على نذر الججاج ولو قال ان فعلت كذا فعلى كفارة يمين أو كفارة نذر لزمته الكفارة عنه وجود الصفة تغليباً لحكم اليمين في الاولى ونحوه مسلم السابق في الثانية ولو قال فعلى يمين فلغوا أو فعلى نذر صرح ويتخير بين قرينة وكفارة يمين (ولا شيء في لغوا اليمين) لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان أي قصدتم بدليل الآية الاخرى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ولغو اليمين هو كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها قول الرجل لا والله وبلى والله رواه البخاري كأن قال ذلك في حال غضب أو لججاج أو صلة كلام قال ابن الصلاح والمراد بتفسير لغوا اليمين بلا والله وبلى والله على البدل لا على الجمع أما لو قال لا والله وبلى والله في وقت واحد قال الماوردي كانت الاولى لغوا والثانية منعقدة لانها استدرالك فصارت مقصودة ولو حلف

من القسم بغیر الله فعنه جوابان أحدهما أن فيه حذفاً والتقدير ورب الشمس ونحوه والثاني أن ذلك يختص بالله فإذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس لغیره ذلك اه مد على التحرير (قوله وليقل) أي ندباً كما صرح به النووي في نكته وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك اه زي (قوله لا اله الا الله) والاولى الاثبات بأشهاد بل يتعين ان كان ككفر قل وعبرة شرح م واذالم يكفر ندب له الاستغفار ويقول كذلك لا اله الا الله محمد رسول الله وحذفهم أشهد هنا لا يدل على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يقتصر فيما هو لا حياط ما لا يقتصر في غيره وهو محمول على الاثبات بأشهاد كما في رواية أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (قوله ويستغفر الله) أي كان يقول أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وهي أكمل من غيرها ع ش على م ر (قوله وتكره) أي اليمين أي في الحرام والمكره صادقا كان أو كاذباً ماضياً كان أو مستقبلاً فعلاً أو تركاً وعلى هذا فقوله اليمين الغموس كبيرة هو من حيث اقتطاع المال بها لا من حيث ذاتها فراجع ذلك وانما كرهت اليمين لانه ربما يحجز عن الوفاء بها وكثرة تولع الشيطان به الموضع له في الندم كما في حديث الحلف حنثاً وندم قال الامام الشافعي رضي الله عنه ما حلفت بالله صادقا ولا كاذباً قط أي لا قبل البلوغ ولا بعده قل وع ش (قوله وله تقديم كفارة) افهم قوله وله أن الاولى التأخير خروجاً من خلاف أبي حنيفة سم اما تقديمها على اليمين فيمتنع بلا خلاف وكذا مقارنتها لليمين كالو و كل من يعتق عنهما مع شروعه في اليمين واذا قدمها على الحنث ولم يحنث استرجع كلز كاة أي ان شرطه أو علم القابض انها معجلة والا فلا ولو أعتق ثم مات مثلاً قبل حنثه وقع تطوعاً كما قاله البغوي لتعذرا الاسترجاع فيه م ر ع ن وكان الاولى ذكر ذلك فيما يأتي في الكفارة اذا التقديم وصف من أوصافها كما لا يخفى (قوله على احد سببها) أي ان كان لها سببان فان كان لها سبب واحد ككفارة الججاج لم يميز تقديمها عليه سم (قوله كندور مالي) فالنذر سبب أول والشفاء سبب ثان اه (قوله ومن حلف بصدقة) المراد به النذر الذي لم يحكم الحلف وهو نذر الججاج كما يدل عليه كلام الشارح فكان المناسب أن يذكر هذا في فصل النذر (قوله ويسمى نذرا للججاج والغضب) وضابطه أن يعلق القرينة بحنث أو منع أو تحقيق خبر كقوله في الحنث ان لم أفعل كذا فعلى عتق رقبة وفي المنع ان فعلته فعلى ذلك وفي تحقيق الخبر ان لم يكن الامر كما قلته فعلى عتق بخلاف نذر التبرر فانه التزام قرينة بلا تعليق أو معلقة على تجدد نعمة أو اندفاع نقمة كقوله ان شئني الله مريض فعلى عتق رقبة أو لله على عتق رقبة فالملق عليه في نذر التبرر محبوب والملق عليه في نذر الججاج مبغوض اه مد (قوله لزمته الكفارة) أي كفارة اليمين في الصورتين (قوله قال ابن الصلاح) ضعيف (قوله والثانية منعقدة) والمعتمد عدم الانعقاد مطلقاً (قوله ولو حلف) أي أراد أن يحلف على شيء فسبق الخ كان أراد أن يحلف أنه لا يكلم زيداً فسبق لسانه الى عمرو ويصدق مدعى عدم قصد هاجب لا قرينة بكذبه والالم يصدق ظاهراً كما لا يصدق ظاهراً في الطلاق والعتاق والايلاء مطلقاً التعلق حق الغيبة ابن حجر سم (قوله وجعل صاحب الكافي) ضعفه م ر ثم قال نعم ان أراد به غير اليمين قبل منه ذلك وعبارته وما ذكره صاحب الكافي من أن من ذلك أي من لغوا اليمين ما لو دخل على

على شيء فسبق لسانه الى غيره كان من لغوا اليمين ويجعل صاحب الكافي من لغوا اليمين ما اذا دخل على صاحبه فاراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي وهو معاق به البلوى صاحبه

(ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) معينا كان لا يبيع أو لا يشتري (ففعّل) شيئاً (غيره لم يحنت) لأنه لم يفعل المحلوف عليه أما إذا فعل المحلوف عليه بأن باع أو اشترى بنفسه بولاية أو وكالة فإن كان عالماً مختاراً (٢١٣) حنت أو ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً لم يحنت ومن

صور الفعل جاهلاً أن يدخل داراً لا يعرف أنها المحلوف عليها أو حلف لا يسلم على زيد فلم عليه في ظلمة ولا يعرف أنه زيد قاله في الروضة * (تنبيه) * مطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحنت بالفاسد قال ابن الرقعة ولم يخالف الشافعي هذه القاعدة إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا أذن لعبد في النكاح فنكح فاسداً فإنه أوجب فيها المهر كما يجب في النكاح الصحيح وكذا العبادات لا يستثنى منها إلا الحج الفاسد فإنه يحنت به ولو أضاف العقد إلى ما لا يقبله كان حلف لا يبيع الخمر والمستولدة ثم أتى بصورة البيع فإن قصد التلغظ بلفظ العقد مضافاً إلى ما ذكره حنت وإن أطلق فلا (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) كان حلفه لا يزوج موليته أو لا يطلق امرأته أو لا يعتق عبده أو لا يضرب غلامه (فأمر غيره) بفعله (ففعّل) وكيله ولو مع حضوره (لم يحنت) لأنه حلف على فعله ولم يفعل إلا أن يريد الخالف استعمال اللفظ في حقيقته ومجازيه وهو أن لا يفعله هو ولا غيره فيحنت بفعله وكيله فيما ذكره عملاً بأمره ولو حلف لا يبيع ولا يوكل وكان وكل قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعد عينه بالوكالة السابقة ففي فتاوى القاضى حسين أنه لا يحنت لأنه بعد اليمين لم يباشر ولم يوكل وقياسه أنه لو حلف على زوجته أن لا تخرج إلا بأذنه وكان أذن لها قبل ذلك في الخروج إلى موضع معين فخرجت إليه بعد اليمين لم يحنت قال البلقينى وهو ظاهر ولو حلف لا يعتق عبده

صاحبه فاراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي فقام غير ظاهر لأنه ان قصد به اليمين فواضح حنته وإن لم يقصد اليمين فعلى ما مر في قوله لم أرد به اليمين بل الشفاعة (قوله ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) انظر حكمة التنبيه على هذه مع أنها معلومة لا تحتاج إلى بيان وقد يقال ذكرها بوطنة لمفهومها فإن حكمه فيه تفصيل بين الفعل عامداً أو ناسياً فيحتاج إلى البيان (قوله بولاية أو وكالة) المراد أنه باع مال موليه أو موكله أو اشترى به (قوله لم يحنت) وحكم اليمين باق حتى لو أتى به بعد ذلك عامداً حنت وإن قال لا أفارق غريمي أي حتى يوفيني فهو يهرب منه أي قبل الوفاء لم يحنت لأنه لم يفارقه وسواء أمكنه اتباعه أو أمسكه فلم يفعل أم لا في الأصح وكذا لو فارقه بأذنه على الأصح خلافاً لابن كجب وعليه يدل كلام الشيخ والماوردي حيث قيد المسئلة بالهرب وقد يجاب بأن الشافعي رحمه الله انما صورها بالقرار بناء على الغالب والمراد بالمفارقة هنا ما يقطع خیار المجلس اهـ شرح التنبيه لابن الملقن * (فرع) * حلف بالله لا يأكل كذا فأتبعه حنت سواء مضغه أم لا وهذا بخلاف الطلاق فإنه لا يقع بالبلع من غير مضغ والفرق أن الإيمان مبنية على العرف والعرف بعد البالغ أكاد ولهذا يقال فلان يأكل الحشيشة والبرش مع أنه يباعهما ابتداء والطلاق مبني على اتباع اللفظ اهـ زى ولو حلف لا يسافر بجرأ شمل ذلك النهر العظيم كما أتى به الوالد فقد صرح الجوهري في صحاحه بأنه يسمى بجرأ فان حلف ليسافر برت بقصير السفر والاقرب الاكتفاء بوضوئه محلاً يترخص منه المسافر وانما قيدوا ذلك بما يتنقل فيه المسافر على الدابة بأن ذلك رخصة تجوزها الحاجة ولا حاجة فيمادون ذلك اهـ م ر (قوله هذه القاعدة) وهي أن مطلق العقود ينزل على الصحيح وإن لم يذكرها الشارح بعنوان القاعدة شيخنا (قوله إلا في مسألة) فيه أن هذا ليس من الحلف الذي الكلام فيه وقال قل قوله إلا في مسألة الخ فيه نظراً فإن هذا ليس من الحلف والمهر وجب بالوطء وإن لم يكن أذن من السيد اهـ فهي دخيلة هنا (قوله أوجب فيها المهر) أي في كسبه (قوله العبادات) بأن قال والله لا أصلي أو لأج (قوله الفاسد) أي ابتداء أو دواماً م ر (قوله لم يحنت) ضعيف في الأولى وهي ما إذا حلف أن لا يزوج موليته الخ لأن التوكيل يمنع من الحنت إلا التوكيل في الزواج (قوله لم يحنت) اعتمد م ر الحنت واعتمد فيما قبلها عدم الحنت ولعل وجهه أن الإذن في قوله لا تخرج إلا بأذنه معناه الإذن في المستقبل فصار مانعاً لها من الخروج بدون إذن جديد كما أنه في مسألة لا يبيع ولا يوكل لا يحنت يبيع وكيله بوكالة سابقة لعدم وكالة جديدة لأنها المحلوف عليها دون السابقة م ر (قوله فكاتبه) أي أودبره أو علق عتقه بصفة (قوله ولو حلف لا ينكح) هذا مستثنى من قول المتن ومن حلف أن لا يفعل شيئاً فأمر غيره ففعّل لم يحنت فكاتبه قال فعل الغير لا يحنت به إلا في النكاح والرجعة على المعتد فيهما (قوله حنت بعقد وكيله) أي ما لم يقصد أنه يتعاطى العقد بنفسه فإن قصد ذلك لم يحنت بفعله وكيله نعم إن نوى بالنكاح الوطء لم يحنت به قدر وكيله لما مر من أن الجواز يتقوى بالنية شرح م ر اج * (فرع) * حلف لا يبطأ فلانة فوطئها بعد الموت لم يحنت على الأوجه ابن الملقن * (فرع) * حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه وكتب به لم يحنت قاله أصحاب أبي حنيفة وأدعى الرافعي أن أصولنا تخالفه ورد عليه في الروضة لأن القلم اسم للمبرى دون القصة وانما سميت القصة قبل البرى

فكاتبه وعق بالاداء لم يحنت كما نقله ٧٩ ع ح الشيطان عن ابن القطان وأقرأه وإن صوب في المهمات الحنت ولو حلف لا ينكح حنت بعقد وكيله لا يقبل الخالف النكاح لغيره

منها في المستقبل لأن المكافأة المساواة اه ولو حلف ليصلين عليه أفضل الصلاة بر بالصيغة
 التي في الصلاة الالهية واستشكل بعدم اشتغالها على السلام وأجيب بأنه انما التزم الصلاة
 م د * (فرع) * من صلى في فضاء من الارض باذان واقامة وكان منفردا وحلف أنه صلى
 بالجماعة لا كفارة عليه لانه روى أنه عليه الصلاة والسلام قال من أذن وأقام في فضاء من
 الارض وصلى وحده صلت الملائكة خلفه صفوفا فإذا حلف على هذا المعنى لا يحنث
 * (فرع) * حلف لا يصلي لا يحنث بالجماعة لانها غير معهودة قاله القفال في فتاويه شرح التبيين
 * (فرع) * لو حلف على فعل شيء مثلا كان حلف أن لا يدخل الدار فسأل بعض النكهاء فقال له
 اذا طلعت من الحائط لا تحنث لجهل المسؤول فتسور من الحائط لم يحنث بما فعله قبل العلم
 لا اعتمادا على قول المخبر اه عبد البر وفي المنهج ومن حلف لا يدخل الدار حنث بدخوله داخل
 بابها حتى دهليزها ولو برجله معتمدا عليها فقط لا يصعد عليها خارج الدار اه م د على التحرير
 (قوله وكفارة اليمين) من الكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وهو الستر وأصله في اللغة لا يطلق
 الاعلى ستر جسم بجسم آخر فانه مجازا وحقيقة شرعية وتقدم أنها جارية في حق المسلم وزاجرة
 في حق غيره وسعت بذلك للأغلب اذا لاثم في نحو المباح والمنسحب ثم ان كان عقد اليمين طاعة
 فخلها معصية كان لا يرقى ثم زنى (قوله الحتر) أي كله لأن البعض بخير بين الخصلتين الاخيرتين
 فقط (قوله مخير فيها ابتداء) قال العلامة خالد في شرح الازهرية ولا يجوز الجمع بين الجميع
 على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة اه وكتب عليه الشنواني قوله ولا يجوز الجمع
 فيه نظروا المانع من جواز الجمع وغاية الامر أنه اذا جمع بينهما مع الاعتقاد المذكور وعدمه
 وقع واحد منها كفارة فقط قال الاسنوي في التمهيد لو أني بفصال الكفارة كلها أثيب على كل
 واحد منها لكن ثواب الواجب أكثر من ثواب التطوع ولا يحصل ثواب الواجب الاعلى
 أعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه يحصل له ذلك فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت
 فعلى أحدها وان ترك الجميع عوقب على أقلها لانه لو اقتصر عليه لاجزا ذكره ابن التمساني
 في شرح المعالم وهو حسن اه أقول وما ذكره من وقوع واحدة منها كفارة هو مسلم وليس
 هو محل الكلام فيما لو أخرجهما مع اعتقاد أن الجميع كفارة واجبة وهو حرام لا اعتقاد ما ليس
 واجبا واجبا كما لو صلى زيادة على الرواتب مع اعتقاد أنها مطلوبة للشارع اه ع ش على
 م د (قوله فعل واحد) الاولى حذفه وإبقاء المتن على حاله لأن بين لا تضاف الا الى متعدد
 (قوله عتق رقبة) وهو أفضلها ولو في زمن الغلاء ويبحث ابن عبد السلام أن الاطعام في زمن
 الغلاء أفضل زى وشرح م د وكان الاولى أن يعبر باعتاق بدل عتق كما عبر به شيخ الاسلام
 في المنهج قال الشوري ولم يقل عتق لانه لو ووت من يعتق عليه فنواه عن الكفارة لم يجز اه
 (قوله كل مسكين) أي صيب كل مسكين مذهبوه على حذف مضاف (قوله من جنس الفطرة)
 أي ويكون من غالب قوت بلد الخالف وان كان المكفر غيره في غير بلده والمراد غالب قوت
 السنة زى وقوله وان كان المكفر غيره في غير بلده أي لأن العبرة بقوت بلد المؤدى عنه حج
 فان لم يكن مستوطنا لبلد فأى بلد أخرج من قوتها أجزأ زى وعبارة م د من غالب قوت

(وكفارة اليمين هو) أي المكفر الحتر
 الرشيد ولو كافرا (مخير فيها) ابتداء
 (بين) فعل واحد من (ثلاثة أشياء)
 وهي (عتق رقبة مؤمنة) بلا عيب يخل
 بعمل أو كسب (أو اطعام) أي غلبك
 (عشر مساكين كل مسكين مذ من
 جنس الفطرة على ما تربيانه فيها)

بلده أي المكفر فلا وزن لاجنبى في أن يكفر عنه اعتبرت بلد المأذون له لا لأن ذن فيما يظهر
ولا ينافيه أن قياس ما في الفطرة اعتبار بلد المكفر عنه لأن تلك طهارة للبدن فاعتبر بلده
ولا كذلك هذا والوجه اعتبار بلد الأذن كالفطرة (قوله بما يسمى كسوة) ولو متجسسا
أو من جلد أو لبدا أو فروة حيث اعتدلبسه بأن يعطيهم ذلك على وجه التقليد وإن فاوت بينهم
في الكسوة شرح م ر وأوجب الإمام مالك وأحمد سائر العورة قل وقوله ولو متجسسا
لكن يلزمه إعلامهم به لتلاصقها فيه وقضيته أن كل من أعطى غيره ملكا أو عارية مثلا ثوبا
مثلا به نجاسة خفية غير معقوفة عنها بالنسبة لا اعتقاد الاخذ عليه إعلامه بما حذر من أن يوقعه
في صلاة فاسدة ويؤيده قوالهم من رأى مصليا به نجس غير معقوفة عنه أي عنده لزمه إعلامه به
(قوله أو طيلسانا) والحاصل أن ما يغطي به الرأس مع أكثر الوجوه إن كان معه تحنيك أي
ادارة على العنق قيل له طيلسان وربما قيل له رداء مجازا وإن لم يكن معه تحنيك قيل له رداء
وقناع وربما قيل له مجازا طيلسان وهو ما كان شعارا في القديم لقاضي القضاة الشافعي خاصة
قال بعضهم بل صار شعار العلماء ومن ثم صار لبسه يتوقف على الإجازة من المشايخ كالافتاء
والتدريس فكان الشيخ يكتب في إجازته وقد أذنت له في لبس الطيلسان لأنه شهادة بالأهلية
وما يجعل على الأكاف دون الرأس يقال له رداء فقط وربما قيل له طيلسان أيضا مجازا وضح
عن ابن مسعود أنه حكم المرفوع التقنع من أخلاق الأنبياء وقد ذكر بعضهم أن الطيلسان
الخلوة الصغرى وفي حديث لا يفتع الأمن استكمل الحكمة في قوله وفعله وكان ذلك من عادة
فرسان العرب في المواسم والجوع كالأسواق وأقل من لبس الطيلسان بالمدينة جبير بن مطعم
وعن الكفاية لابن الرفعة أن ترك الطيلسان للفقهاء محل بالمرأة أي وهو بحسب ما كان في زمنه
اه من السيرة الحلبية وفي المناوي على الخصائص روى الترمذي بسند ضعيف عن ابن عمر
مرفوعا ليس منأى من العاملين بهدينا والجارين على منهاج سنننا من تشبه بغيرنا أي من أهل
الكتاب في نحو ملابس وهينة وما كل ومشرى وكلام وسلام وتمكهن وتبتل ونحو ذلك لا تشبهوا
باليهود ولا بالنصارى فإن تسليم اليهود إشارة بالأصابع وتسليم النصارى الإشارة بالاصكف
ولا منافاة بين هذا الخبر وبين خبر لتبعن سنن من كان قبلكم وخبر ستفترق أمتي على ثلاث
وسبعين فرقة لأن المراد هنا أن جنس مخالفتهم وتجنب مشابهتهم أمر مشروع وإن الإنسان
كلما بعد عن مشابهتهم فيما لم يشرع لنا كان أبعد عن الوقوع في نفس المشابهة المنهى قال
السهموري واستدل بهذا الخبر على كراهة لبس الطيلسان لأنه من ملابس اليهود والنصارى
وفي مسلم أن الدجال يتبعه اليهود عليهم الطبالسة وعورض بما خرج به ابن سعد أنه سئل
عن الطيلسان فقال هذا ثوب لا يؤدى شكره وبأن الطبالسة الآن ليست من شعارهم
بل ارتفع في زماننا وصار دأخلا في عموم المباح وقد ذكره ابن عبد السلام في البدع المباحة
قال ابن حجر وقد يصير من شعار قوم فيصير تركه مخالفا للمروءة اه (قوله أو منديلا) انظر وجه
إجرائه مع أنه لا يسمى كسوة وعبارة حل قوله أو منديلا أي منديل الفقيه وهو شدة الذي
يوضع على الكتف أو ما يجعل في اليد وهو المنشفة الكبيرة اه فقول الشارح أو كسوتهم
أي ولو لبعض البدن شيئا العشماوى (قوله أو ملبوسا) ولا بد أن يكون غير متفروق اه

بما من نسخة المؤلف قوله قال بعضهم
إلى آخر القول ليس من التعبد
(أو كسوتهم) بما يسمى كسوة
مما اعتدلبسه ولو ثوبا أو عمامة أو
إزارا أو طيلسانا أو منديلا قال
في الروضة والمراد به المعروف الذي
يجعل في اليد أو مقنعة أو درعا
من صوف أو غيره وهو قص لا يتم
أو ملبوسا لم تذهب قوته أو لم يصلح
للمنفوع له كصميص صغير كبير
لا يصلح له ويجوز قطن وكان وحري
وشرع وصوف منسوج كل منها امرأة
ورجل لو نوع اسم الكسوة على ذلك
ولا يجزئ جديد متاهل التسج إذا كان
لبسه لا يدوم الأبد وما يدوم لبس
الثوب البالي أضعف النفع ولا خف
ولا تقبازان ولا مكعب ولا منطقة
ولا قلنسوة وهي ما يغطي بها الرأس
ونحو ذلك مما لا يسمى كسوة كدرع
من حديد ونحو ثوب فروة ولبد اعتد
في البلد لبسهما

الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى في كتابه كفاية
تكملة في كفاية تقي الدين رحمه الله تعالى في كتابه كفاية

ولا يجزئ التبان وهو راويل قصير لا يبلغ الركبة ولا الخاتم ولا التكة والعرقية ووقع في شرح المنهج أنها تكتفي وروى بأن القلسوة لا تكتفي كما مر وهي شاملة لها ويمكن جعلها على التي تجعل تحت البرذعة وان كان (٣١٧) بعيدا فهو أولى من مخالفته للاصحاب ولا يجزئ

نجس العبر ويجزئ المتنجس وعليه أن يعلمهم بنجاسته ويجزئ ما غسل ما لم يخرج عن الصلاحية كالطعام العتيق لانطلاق اسم الكسوة عليه وكونه يرد في البيع لا يؤثر في مقصودها كالعيب الذي لا يضر بالعمل في الرقيق ويندب أن يكون الثوب جديدا خاما كان أو مقصورا لا آية لن تناول البر حتى تنفقوا بما يحبون ولو أعطى عشرة ثوب بطويلا لم يجزئه بخلاف ما لو قطعه قطعاً قطعاً ثم دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة وخرج بقول المصنف عشرة مساكن ما إذا أطم خمسة وكسا خمسة فإنه لا يجزئ كما لا يجزئ اعتاق نصف رقبة وأطعم خمسة (فان لم يكن المكفر رشداً أو لم يجحد) شيأ من الثلاثة ليجزئه عن كل منها بغربة ماله برك أو غيره (فصيام ثلاثة أيام) لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية والرقيق لا يملك أو يملك ملكاً ضعيفاً فلو كفر عنه سيء به غير صوم لم يجز ويجزئ بعد موته بالأطعام والكسوة لأنه لا رق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه به ما باذنه وللمكاتب أن يكفر به ما باذن سيده أما العاجز بغيبة ماله فكغير العاجز لأنه واجد فينتظر حضور ماله بخلاف فاقد الماع غيبة ماله فإنه يتم لصيق وقت الصلاة وبخلاف المتع المعسر بمكة الموسر يملكه فإنه يصوم لأن مكان الدم بمكة فاعتبر بساره وعدمه بها ومكان الكفارة مطلق فاعتبر به مطلق فان كان له غنار رقيق غائب تعلم حياته

س (قوله التبان) بضم المثناة الفوقية وتشديد الموحدة سر وال قصير يستر العورة المغلطة يلبسه الملاحون ونحوهم اه قسطلاني وعبارة المختار والتبان بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلطة أي السواتين فقط فيكون للملاحين اه (قوله سراويل) هو مفرد دليل وصفه بقصير قال ابن مالك كناية عن كثره
ولسراويل هذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع
(قوله وان كان بعيدا) أي لان الواجب كسوة المساكن كما يدل عليه قوله أو كسوتهم لا كسوة دوابهم اه ولا تكتفي عرقية الرأس وانظر ما افرق بينها وبين المنديل مع أنها تسمى كسوة رأس تأمل شيخنا (قوله كالطعام العتيق) فإنه يجزئ في الكفارة وزكاة الفطر ونسخة كتاب الطعام العتيق وعلى الثاني يكون مما نحن فيه لان الكلام في الكسوة وعلى الاول لا يناسب الا أن تجعل الكاف للتظهير (قوله وكونه يرد) أي اذا اشترى ثوبا فوجد عتقا مسوسا فله رده لان ذلك يخل بالمالية ومع ذلك يجزئ في الكفارة وفي زكاة الفطرة اذا كان هو غالب قوت البلد ولم يخرج بذلك عن كونه ما كولا (قوله ثوبا) أي كلفة قطع القماش لانه كله يسمى شيأ واحدا بخلاف ما لو دفع الامد اذ لهم دفعة واحدة (قوله أو لم يجحد) أي شيأ كاملا فاضلا عن كفاية العمر الغالب بأن لم يجحد شيأ أصلاً أو وجد بعضاً من الثلاثة أو وجد كاملاً منها لكن لم يكن فاضلاً عن كفايته فيكفر بالصوم * (فرع) لو قال كل ما أملكه حرام على وله زوجات واماء كفاه كفارة عن الجميع على الاصح شرح ابن الملقن (قوله برق) متعلق بجز وقوله بغربة ماله متعلق بمحذوف أي حالة كون العجز كناية عن غيبة ماله (قوله فصيام ثلاثة أيام) أي فالواجب صيام ثلاثة ولو متفرقة كما في المنهج فالغاية للرد على القائل بوجوب التتابع لقراءة ابن مسعود وأبي بن كعب متابعات والقراءة الشاذة كخبر الاحاد في وجوب العمل بها وأجيب بأنها نسخت حكمها وتلاوة كما يأتي في الشرح (قوله بغير صوم) وأما الصوم فواضح عدم اجزائه لانه عبادة بدنية وهي لا تقبل النيابة اه سم ولا يخفى ما فيه وانما نص على غير الصوم لانه محل توهم وكذلك يمتنع عليه الاعتاق عنه لانه ليس من أهل الولاء (قوله بالأطعام والكسوة) أي لا بالاعتاق لانه يستعقب الولاء لمن عتق عن كفارته وليس هو من أهله مرقان سم هلا جاز أيضاً لوال الرق بالموت وأي فائدة في الاعتاق عنه بعد موته مع أنه لا وارث له فولاؤه يصح كون لمن تأمل وحزر (قوله بغيبة ماله) ولو فوق مسافة القصر فلم يفرقوا بين مسافة القصر وغيرها على المعتمد وبحت البلقيني تقييدها بدون مسافة القصر قياساً على الاعسار في الزكاة وفسخ الزوجة والبائع مردود حل (قوله فينتظر حضور ماله) ولو فوق مسافة القصر وانما عدمه في الزكاة وفسخ الزوجة والبائع للضرورة ولا ضرورة بل ولا حاجة هنا الى التعجيل لانها واجبة على التراخي أي أصالة حيث لم يأثم بالحلف والالزمة الحنث والكفارة فوراً س (قوله ومكان الكفارة مطلق) أي لا يتوقف على فقراء محل الحنث حل (قوله فاعتبر) أي اليسار وعدمه وقوله مطلقاً أي بأي محل كان (قوله فان كان هنالك رقيق غائب الخ) هذا استثناء من قوله فينتظر حضور ماله وقوله يعلم حياته أي حالاً أو مآلاً كما لو بانته حياته بأن أعقبه على ظن موته فبان حيا فيجزي اعتباراً بما في نفس

فله اعتاقه في الحال * (تنبيه) المراد بالعجز ٨٠ مح ح أن لا يقدر على المال الذي يصرفه في الكفارة كمن يجد كفايته وكفاية من تلزمه مؤنته فقط

ولا يجد ما يفضل عن ذلك قال الشيخان ومن له أن يأخذ منهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات له أن يكفر بالصوم لأنه فقير في الأخذ فكذلك في الإعطاء وقد علك نصا ولا يني دخله بخرجه فتلزمه الزكاة وله أخذها والفرق بين البابين أن الأول أسقطنا الزكاة خلا النصيب عنها بلا بدل والتكفير له بدل وهو الصوم ولا يجب (٣١٨) تتابع في الصوم لاطلاق الآية فان قيل قرأ ابن مسعود ثلاثة أيام

متتابعات والقراءة الشاذة كغير الواحد في وجوب العمل كما أوجبنا قطع يد السارق اليمنى بالقراءة الشاذة في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما أجيب بأن آية اليمن نسخت متتابعات تلاوة وحكما فلا يستدل بها بخلاف آية السرقة فانها نسخت تلاوة لاحكام (تمت) * ان كن العاجز أمة تحمل لسيدها لم تصم الا باذنه فكيفها من أمة لا تحمل له وعبد الصوم يضر غيرها في الخدمة وقد حث بلاذن من السيد فانه لا يصوم الا باذنه وان أذن له في الحلف لحق الخدمة فان أذن له في الحث صام بلاذن وان لم يأذن له في الحلف قاله - برة في الصوم بلاذن فيما اذا أذن في أحدهما بالخلف ووقع في المنهاج ترجيح اعتبار الحلف والاول هو الاصح في الروضة كالشرحين فان لم يضره الصوم في الخدمة لم يحتج الى اذن فيه ومن بعه حر وله مال يكفر يطعام أو كسوة ولا يكفر بالصوم ليساره لا عتق لانه يستعقب الولاء المتضمن للولاية والارث وليس هو من أهلها واستثنى الباقي من ذلك ما لو قال له مالك بعه اذا اعتقت عن كفارتك فنصبي منك حر قبل اعتاقلك عن الكفارة أو بعه فيصم اعتاقله عن كفارة نفسه في الاولى قطعاً وفي الثانية على الاصح

(فصل في النذور) *

جمع بدو وهو بذل مجة ساكنة وحكي فصها لغة الوعد بخيراً وشرعاً الوعد بخير خاصة قاله الروائي والماوردي وقال غيرهما التزام قرية لم تعين كما يعلم مما يأتي وذكره المصنف عقب الايمان لان كلامهما عقدي يعقده المرء على نفسه من تأكيدهما التزامه والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبار كغير البخاري من نذر أن يطيع الله فلا يعصه

الامر وقياسه أنه لو دفع في الكفارة ما لا يطق أنه ملك غيره فبان ملكه أو دفع لطائفة يظنها غير مستحقة للكفارة فبان خلافه أجزاء ذلك كما نص عليه ع ش على م ر (قوله ولا يجد ما يفضل عن ذلك) أي عن كفاية بقية العمر الغالب على المعتمد ولو كان علك نصاباً وأكثر (قوله وله أخذها) أي ويكفر بالصوم (قوله والفرق بين البابين) أي باب الزكاة حيث قلتم بإيجاب الزكاة في النصاب الذي عنده وباب الكفارة حيث قلتم يكفر بالصوم لا بالمال ومقتضى وجوب الزكاة عليه أنه يكفر بالمال (قوله نسخت) أي نسخ منها متتابعات فالعائد محذوف (قوله من أمة لا تحمل) بأن كانت محرماً أو مشتركة والحاصل أن الأمة ان كانت تحمل لا يجوز الصوم مطلقاً الا باذن السيد وان كانت لا تحمل أو كان من يلزمه الصوم ذكر أو وقف الصوم على الاذن بشرطين أن يضر السيد في الخدمة وأن يكون الخنثى من غير اذن السيد وأخذ الشارح محترز القيدين على للف والتشر المشوش (قوله والصوم) أي والحال وعبارة شرح المنهج والصوم يضره أي غيرها في الخدمة فأشار الى أن الضمير راجع للغير في عبارة الشارح ايها (قوله وان لم يأذن له) غاية (قوله للولاية) أي ولاية التزويج

(فصل في النذور) *

جمعها لاختلاف أنواعها (قوله وحكي فصها) ويكون مصدر اسماء بجملة اختلاف السكون يكون مصدر اقياساً وهو من نذر ينذر بضم عين المضارع وكسر هاء من يائي نصر وضرب زي (قوله الوعد بخيراً وشرعاً) واستعمال الوعد في الشرع لعله من باب المشاكلة فلا ينافيه أن الوعد في الخير والابعاد في الشرع كما في قوله

واني وان أوعدته أو وعدته * لخلف ابعادي ومنجز موعدي

وصرح أئمة اللغة بأن الوعد يستعمل في الخير والشرع مقيداً فيقال وعدته خيراً ووعدته شرّاً وأما عند الاطلاق فيستعمل الوعد في الخير والابعاد في الشرع وكلام الشارح يحمل على الاول فليس من باب المشاكلة (قوله وشرعاً) أي فيه تكون النذر معنيان شرعيان والثاني أولى لان الاول يشمل ما كان معه التزام أولاً (قوله التزام قرية) وقد فرق شيخ الاسلام زكريا بين القرية والطاعة والعبادة بما حاصله أن الطاعة امتثال الامر والنهي والقرية بما يتقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود فالطاعة توجد بدونها في النظر المؤدى الى معرفة الله تعالى اذ معرفته انما تحصل بتمام النظر والقرية توجد بدون العبادة في القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق والوقف (قوله تأكيدها) أي تحقيقاً وقوله لما التزمه فيه نظر لانه يقتضي أن الالتزام سابق على اليمين والنذور ولكن يتأكدهما وليس كذلك بل ما حصل الالتزام الا بهما فكان الاولى أن يقول لان بعض أفراد النذر فيه كفارة يمين أو يقال ان المعنى تأكيدهما أراد أن يلتزمه وعبارة ع ش قوله تأكيدهما التزامه لعل الاولى تأكيدهما وعده اذ الالتزام لم يأت الا من النذر اذا الوجوب انما جاء من جهته (قوله ومن نذر أن يعصى الله) وتسمية هذا نذراً على سبيل المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في محبته على حذوقه تعالى تعلم ما في تقسي ولا أعلم ما في تقسك وقيل ان هذه الآية ليست

وقال غيرهما التزام قرية لم تعين كما يعلم مما يأتي وذكره المصنف عقب الايمان لان كلامهما عقدي يعقده المرء على نفسه من تأكيدهما التزامه والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبار كغير البخاري من نذر أن يطيع الله فلا يعصه

من باب المشاكلة ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة والمراد بالنفس الذات
أو على قول من يقول أن الأسماء الشرعية تم الصحة والفاسدة (قوله وفي كونه قربة
أو مكروهًا خلاف) فقال الرافعي قربة ويجزم به القاضي حسين والمتولى واقتضاه كلام
المتولى في المجموع في باب ما يفسد الصلاة والنهي عنه محمول على من علم من نفسه عدم القيام
بما التزمه جميعا بين الأدلة وقيل مكروه ويجزم به في المجموع وحكاها السبكي عن النص هذا والذي
قاله ابن الرفعة هو المعتقد من روعة عبارة من ل والأصح أنه في نذر الجباج مكروه وعليه يحمل خبر
أنما يستخرج به من الجبيل وفي نذر التبريد مندوب اه (قوله وقوز تصرف الخ) وزيد
إمكان الفعل فلا يصح نذره صوما لا يطبقه ولا نذر بعيد عن مكة حج هذه السنة من ل وكان الوقت
لا يسع السير إلى مكة (قوله يندره) بضم الدال وكسر هاء مع فتح الياء فيهما فبابه ضرب ونصر
كما في المختار (قوله فلا يصح النذر من كافر) لا يخفى أن عبارة المصنف النذر يلزم في المجازاة
فهو مبتدأ وخبره جملة وفاعل يلزم ضمير عائذ على النذر والشارح جعل لفظ النذر فاعلا
بفعل محذوف مني وجعل جملة يلزم مستأنفة وجعل فاعل الفعل محذوفا وجعل الطرف
متعلقا به ولا يخفى ما في ذلك من التشبث ومخالفة الوضع العربي فراجعه قل والمراد بقوله
فلا يصح الخ أي نذر التبريد ونذر الجباج فإنه يصح منه وكان قياسه صحة نذر التبريد منه أيضا
الأنه لما كان فيه مناجاة أشبه العبادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر الجباج خلافا
للشارح حيث سوى بينهما في عدم الإبطال والفرق بين النذر والوقف حيث صح من الكافر
مع أنه قربة أن الوقف وإن كان قربة ليست متعوضة لأن فيه نقل الحق إلى الموقوف عليهم
بخلاف النذر فإنه قربة متعوضة اه اج وعبارة شرح الروض وانما صح وقفه وعتقه ووصيته
وصدقته من حيث أنها عقود مالية لا قربة أي لا من حيث كونها قربة وإن كانت حاصلة فلا يتطر
لها (قوله لعدم أهليته للقربة) يرد عليه صحة عتقه وصدقته قال حل لما كان نذر التبريد
فيه مناجاة أشبه العبادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر الجباج خلافا لشيخ الإسلام حيث
سوى بينهما في عدم الإبطال فلا ينافي صحة نحو عتقه من كل ما لا يتوقف على نية (قوله
في القرب) متعلق بصح المقدراي ولا يصح من الخ (قوله المالية) كهذا الثوب خرج
البدنية وقوله العينية خرج المتعلقة بالذمة أي فيه تفصيل فيصح من المقلس دون السفينة
لأن السفينة لا ذمة له حل ويبحث بعضهم أن نذر العبد لما لا في ذمته كضمانه وسبق في كتاب
الضمان أنه لا يصح ضمانه بغير إذن سيده وهذا هو المعتقد كما قاله زى ومثله في شرح م
ويصح يادنه ويؤديه من كسبه الحاصل بعد النذر اه ع ش وعبارته على م وقوله العينية
خرج التي في الذمة فيصح نذر المحجور لها كما اعتمده سم وظاهره أنه لا فرق بين حجر القلنس
والسفيه ثم انظر بعد الصحة من أين يؤدى السفينة هل بعد رشده أو يؤدى الولي من مال السفينة
ما التزمه ثم رأيت في شرح الروض أن السفينة يؤدى بعد رشده فلو مات ولم يؤدأ خرج من تركته
قياسا على تنفيذ وصيته اه (قوله يشعر بالتزام) فهو مالي صدقة ليس بنذر لعدم الالتزام
وكذا نذر الله لا فعلن كذا ذلك فان نوى به اليمين كان عينا ونذرت لزيد كذا كذلك لا يمكن
لنوى به الاقرار لزم به حل (قوله مامتر في الضمان) من اشارة الاخرى وكأية ولوم من ناطق

وفي كونه قربة أو مكروهًا خلاف
والذي رجحه ابن الرفعة أنه قربة في نذر
التبريد وغيره وهذا أولى ما قيل فيه
وأركانه ثلاثة صفة ومنذور ونادر
(و) شرط في النادر اسلام واختيار
وقوز تصرف فيما نذره فلا يصح
(النذر) من كافر لعدم أهليته للقربة
ولا من مكروه تصرف من أمي الخطأ
ولا من لا ينفذ تصرفه فيما يندره
كيجورسفه أو فليس في القرب المالية
العينية وصبي ومجنون وشرط
في الصفة لتطابقه بالتزام وفي معناه
ما متر في الضمان كقوله على كذا أو على
كذا كسائر العقود

(قوله ويلزم ذلك) أي كذا المذكور في الصيغة السابقة (قوله بناء الخ) يقتضي
أنه لو لم ين على ما ذكر لا يلزمه ذلك بالنذر وليس كذلك لأنه يلزمه ما التزمه مطلقا سواء بني على
ما ذكر أو لا ولا يصلح قوله بناء الخ تعليلا لا فيما لو نذر أن يصلي أو يصوم فيجب أن يصلي من قيام
ويجب عليه تبييت النية بناء على أنه يسلك به الخ فاشتبه على الشارح الأمر ويمكن أن يكون
قوله بناء على المحذوف أي ويتبع فيه الواجب بالشرع بناء الخ تأمل (قوله كذا كل وشرب)
كلامه صريح في أن المباح هو المذور بأن قال ان شق الله مريض فليأكل كذا أو شرب
كذا الخ فلذلك عقبه بقوله انه سهو والتصوير بذلك يرده قول المتن الاتي لا يلزم النذر على
تركه أو فعل مباح كقوله لا آكل الخ قال قل انه اشتبه على الشارح الملتزم بالمعلق عليه
والذي يشترط كونه قربة هو الملتزم لا المعلق عليه فلو قال ان قام زيدا وقعد فله على كذا
صح كما يدل عليه لفظ المجازاة فالمجازاة واقعة بمطوَّب على فعل مباح فكان ينبغي للشارح
أن يسقط لفظة نذر في قوله على نذر فعل الخ والحاصل أنه ان كان المذور معصية أو مباحا
لم ينعقد وان كان المعلق عليه معصية أو مباحا فان تعلو به حث أو منعه أو تحقيق خبرا وكان فيه
إضافة الى الله تعالى كان يمينا لانذارا فيجب فيه بالحث كفارة فتأمل (قوله على فعل مباح)
يقتضي أن النذر المعلق على مباح لا ينعقد مع أنه ينعقد وأيضاً هذا يخالف قوله أولاً على نذر
فعل مباح لأنه يقتضي أن المذور هو المباح نفسه لأنه معلق عليه والحاصل أن محل كون
المباح لا ينعقد يمينا اذا لم يكن معلقا ولا مضافا لله أما اذا كان معلقا فان كان نذرا لمباح بأن قصده
حث أو منعه أو تحقيق خبر فيه بالخالفه كسائر عيّن لان عقده يمينا وان كان مضافا لله فان قصده
اليمين كأن قصده الحث على الفعل لزمه عند المخالفة ذلك أيضا وان لم يكن في المعلق نذر لمباح
بل ترر فان لم يقصد الحث في المضاف الى الله فلا شيء في المخالفة اه شيخنا (قوله الزوم) أي
لزوم الكفارة (قوله لانه نذر) المناسب لانه يمين (قوله وهو المعتمد) أي ان خلا عن الحث
والمنع وتحقيق الخبر والاضافة الى الله والا نعتقد نذره فيكون فيه كفارة يمين وبهذا يجمع بين
من قال ينعقد وبين من قال لا ينعقد م ر واعتمد قل أنه لا كفارة ثم قال وقول شيخنا م ر
يحمل عدم الكفارة اذا خلا عن حث أو منعه أو تحقيق خبر واصله الى الله والافيه الكفارة
وهذا يجمع بين الكلامين اه غيره مستقيم اذا لا يتصور وجود صورة خالية عما ذكر فيلزم احواله
مالا كشارة فيه فيبطل الجمع المذكور مع أن في صحة النذر مع الحث ونحوه نظرا وأيضاً في جعل
ما ذكر من نذر المباح نظرا لانه التزام قربة على تركه مباح أو فعله فهو من نذر اللجاج وانما نذر المباح
أن يقول لله على أن أقوم مثلاً أو ان شق الله مريض فليأكل كذا أو شرب كذا لا كفارة فيه
وكذا يقال في المعصية والواجب قتأمل ذلك وحترره فانه مما لا وجه للعدول عنه اه ولو جمع
في نذرين ما يصح وما لا يصح كقوله ان سلم مالي وهلك مال زيدا اعتقت عبدى أو طلقت زوجتي
فلكل حكمه ويلزمه في الجزاء عتق العبد لاطلاق الزوجة قل (قوله أو لله الخ) هذه صيغة
مستقلة وليس معلقا على ما قبله كما يؤخذ من الروض ويدل له افرادها بجواب مستقل (قوله
من حيث اليمين) أي لان قوله لله على أن أدخل الدار فيه حث على دخول الدار والقاعدة
أن ما تعلق به حث أو منعه أو تحقيق خبر كان يمينا والحاصل أن نذر المباح تارة يكون حثا

و (يلزم) ذلك بالنذر بناء على أنه يسلك
به مسلك واجب الشرع وهو ما صححه
الشيخان هنا ووقع له ما فيه اختلاف
ترجيح وبين المصنف متعلق الزوم
بقوله (في المجازاة) أي المكافأة (على)
نذر فعل (مباح) لم يرد فيه ترغيب ككل
وشرب وتعود وقيام أو ترك ذلك وهذا
من المصنف لعله سهواً وسبق قلم اذا نذر
على فعل مباح أو تركه لا ينعقد باتفاق
الاصحاب فضلا عن لزومه ولكن هل
يكون يمينا تلزمه فيه الكفارة عند
المخالفة أو لا اختلف فيه ترجيح الشيخين
فالذي رجحاه في المنهاج والمحترز الزوم
لانه نذر في غير معصية الله تعالى والذي
رجحاه في الروضة والشرحين وصوبه
في المجموع انه لا كفارة فيه وهو المعتمد
لعدم انعقاده فان قيل يوافق الاول
ما في الروضة واصله من أن أطلقك
ان فعلت كذا فله على أن أدخل
أو أن آكل الخبز أو لله على أن أدخل
الدار فان عليه كفارة في ذلك عند
المخالفة أجيب بأن الاولين في نذر اللجاج
وكلام المصنف في نذر التبرر وأما
الاخيرة فلزوم الكفارة فيها من حيث
اليمين لا من حيث النذر

(و) يلزم النذر على فعل (طاعة) مقصودة لم تتعين كعتق وعبادة مريض وسلام وتشجيع جنازة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة ولا فرق في صحة نذر الثلاثة الأخيرة بين كونها في فرض أم لا فالقول بأن صحها مقيدة بكونها في الفرض أخذ من تقييد الروضة وأصلها بذلك وهم لأنهم ما انفكوا بذلك للخلاف فيه (٣٢١) فلو نذر غير القرية المذكورة من واجب عيني كصلاة

كإرادته الزام نفسه بالفعل فقط فهذا لا ينعقد نذرا لكن يلزم فيه الكفارة لأنه عين لتعلق الحث به وتارة لا يعلق به شيء من الثلاثة المتقدمة كأن يطلق في الصيغة فهذا لا ينعقد ولا يلزم فيه كفارة اهـ مد (قوله على فعل طاعة الخ) هذا من الشارح سهولان كلام المصنف في المعلق عليه والشروط المذكورة مع الاشارة انما هي في المنذور نفسه كافي متن المنهج لا في المعلق عليه فانه اذا علو النذر على فرض عيني مثلا صح كقوله ان صليت الظهر لله على أن أتصدق أو أعتق فيجب عليه ما التزمه وعلى كلام الشارح يحتاج الى تقدير يناسب كلمة على أي المشتل على فعل طاعة الخ اهـ شيخنا (قوله وطول قراءة صلاة) أي من غير امام لقوم لا يرضون بالتطويل والابان كان اماما لقوم يرضون بالتطويل كان مكروها لا ينعقد نذره لان العبرة في الطلب وعدمه بحال النذر اهـ مد والاوجه ضبط التطويل بالمتزم هنا بأدنى زيادة على ما يندب لامام غير محصورين بالإقتصار عليه مـ رـ مـ لـ (قوله وصلاة جماعة) ويخرج من عهدة ذلك بالاقتداء في جرم من صلاته لانها بحكم الجماعة على جميعها اهـ عـ شـ على مـ رـ (قوله بأن صحتها) أي الثلاثة (قوله ولومعينة) والمعتد أنه ان عين أعلاها صح نذره وأدناها فلا كما أفتى به مـ رـ اهـ زى (قوله وهو نوع من التبرر) نذر التبرر بأن يلتزم قربة بلا تعليق كعلي كذا أو بتعليق بحدوث نعمة أو ذهاب نعمة ولو قال ان شئني الله مريض فعلى أن أتصدق بدينار فشئني جاز دفعه اليه اذا كان لا يلزمه نفقته وكان فقيرا عـ شـ على مـ رـ (قوله ولا يتقدر الخ) يعني أنه لا يقال كما حملنا الصلاة على أقل ما يجب وهو ركعتان كذلك تحمل الصدقة على أقل ما وجبت وهو امانة خمسة دراهم أو نصف دينار لانه أقل الواجب في الزكاة لان النظر لاقل ما يجب لا ينصرف فيما ذكر بل قد يكون أقل مقول (قوله لان ذلك) أي أقل مقول قد يلزمه في الشركة كما اذا كان نصيبا مشتركا بين ماثنين مثلا ووجب فيه ربع العشر فالواجب على كل منهم أقل مقول (قوله فشئني) ويحصل الشفاء بان يذهب أصل المرض ويوجد في المريض بعض قوة وعبرة مـ لـ ويظهر أن المراد بالشفاء زوال العلة من أصلها وأنه لا بد فيه من قول عدلى طبأ أخذا بما مر في المرض المخوف أو معرفة المريض ولو بالتجربة وأنه لا يضر بقاء أثره من ضعف الحركية ونحوه اهـ وفي قل مانصه ويعلم الشفاء بقول عدل رواية وفي التجربة ما مر في التيم ولا يصح ان علق بمشيئة الله اهـ ولو قال ان شئني الله مريض عمرت مسجد كذا أو دار زيد أو فعلى ألف دينار فلفغو وكذا لو قال العتق يلزمى ما فعلت كذا أو فعلته أو لا أفعله أو لا فعلته اذا تعلق ولا التزام والعتق لا يختلف به لكن قال شيخنا مـ رـ ان نوى الالتزام بخير كنذر الجراح ولو قال مالي صدقة فلفغو وان دخلت الدار فمالي صدقة فكندر الجراح أو ان شئني الله مريض فمالي صدقة فقتبر فيلزمه صرف جميع ماله للفقراء ولو قال مالي طالق فان نوى النذر فكما للجراح والافاغو ولو قال جعلت هذا النبي صلى الله عليه وسلم صبح وصرف في مصالح الحجرة الشريفة من بناء وترميم وان قال ان حصل لي كذا جئت له بكذا فلفغو قل اهـ وقوله عمرت مسجد كذا الخ خرج به ما لو قال على عمارة مسجد كذا فلتزمه عمارته ويخرج من عهدة ذلك بما يسمى عمارة لمثل ذلك المسجد عرفا اهـ عـ شـ على مـ رـ (قوله كقوله) أي لاعلى وجهه الجراح والغضب (قوله

الظهر أو مخير كما حدد خصال كفارة العين ولومعينة كما صرح به القاضي حسين أو معصية كما سيأتي كشرب خمر وصلاة بحدوث أو مكروه كصوم الدهر لمن خاف به شررا أو فوت حق لم يصح نذره أما الواجب المذكور فلا نه لزم عينا يلزم الشرع قبل النذر فلا معنى للترامه وأما المكروه فلا نه لا يتقرب به ونحوه أي داود لا نذر الا فيما يتقرب به وجه الله ولم يلزمه بخالفته ذلك كفارة ثم بين المصنف نذرا للجحارة وهو نوع من التبرر وهو المعلق بشئ بقوله (كقوله ان شئني الله) تعالى (مريض) أو قدم غائب أو نجوت من لفرق أو ذاك (فله) تعالى (على أن أصلي أو صوم أو أتصدق) وآوى كلامه تنويعية (ويلزمه) بعد حصول المعلق عليه (من ذلك) أي من أي نوع التزمه عند الاطلاق (ما يقع عليه الاسم) منه وهو في الصلاة ركعتان على الاظهر بالقيام مع القدرة جلا على أقل واجب الشرع وفي الصوم يوم واحد لانه اليقير فلا يلزمه زيادة عليه وفي الصدقة ما يقول شرعا ولا يتقدر بخمسة دراهم ولا بنصف دينار وانما جانا المطلق على أقل واجب من جنسه كما قاله في الرضة لان ذلك قد يلزمه في الشركة * (فرع) * لو نذر شيئا كقوله ان شئني الله مريض فشئني ثم شك هل نذر صدقة أو عتقا أو صلاة أو صوما قال البغوي في فتاويه يحتمل أن يقال عليه الاتيان بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يجتهد بخلاف الصلاة لانه لا يتقنا أن الجميع لم تجب عليه وهذا الوجه وان لم يعلق النذر بشئ

وانما وجب عليه شيء واحد واشتبه فيجهد (٨١ ح) كالأولى والقبلة انتهى وهو النوع الثاني من نوعي التبرر كقوله ابتداء لله على صوم أو حج أو غير ذلك لزمه ما التزمه لعموم الأدلة المتقدمة

ولو علق النذر بمشيئة الله تعالى أو مشيئة زيد لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجزم اللائق بالقرب ثم إن قصد بمشيئة الله تعالى التبرؤ ووقوع
محدث مشيئة زيد نعمة مقصودة كقدوم زيد في قوله إن قدم زيد فعلى كذا فالوجه الصحة كما صرح بذلك بعض المتأخرين (ولا) يصح
(نذري) فعل (معصية) كقوله إن قلت فلا والله على كذا الحديث لا نذري معصية الله تعالى رواه مسلم وخبر البخاري المار من نذر أن
يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولا تجب به كفارة إن حث وأجاب النووي عن خبر لا نذري معصية وكفارة كقوله
عين بأنه ضعيف وغيره يحمله على نذر المباح (٣٢٢) ومحل عدم لزومه بذلك كما قاله الزركشي إذا لم يتوبه الممين كما اقتضاء كلام الرافعي

لعدم الجزم (الخ) فيه أن جميع النذور المشبهة على التعليق ليس فيها جزم بالمعلق عليه وقوله
اللائق بالقرب صفة للجزم وهو غير ظاهر لأن القرب المعلقه على شيء ليس فيها جزم (قوله نعمة
مقصودة) الظاهر أنه مفعول لقوله مشيئة أي قصدان يشأ زيد نعمة مقصودة كان يشأ
العفو عنه أو أكرامه مثلاً كان شاء زيد فعلى كذا وقصد التعليق على وقوع حدوث مشيئة
زيد نعمة له (قوله كقدوم زيد) تنظير (قوله ولا يصح نذرا) فيه تغيير أعراب المتن لأن نذر
مضى على الفتح في محل نصب اسم لا النافية للجنس فجاء له الشارح فاعلا فاعل محذوف فلو قال
كما قال ابن قاسم العبادي ولا نذر ينقد في فعل معصية الخ لسلم من ذلك (قوله إن قلت
ولا نا) ما لم يكن قتله قربة فإن كان كالخبري فإنه يلزم ما التزم وهذا ظاهر (قوله أورد
في التوشيح) أي على قولهم لا نذري معصية الله وعبارة مـ ولا يستثنى من ذلك صحة اعتناق
الراهن الموصراً لأنه جائزاه وعليه فينقد نذره (قوله في الحال) بأن كان موصراً عند النذر
وقوله أو عند أداء المال أي إن كان معسراً عند النذره مـ ذا ضعف والمعقد أنه يلغو النذر
حينئذ وأما الموصراً فاعتناقه جائز فينقد نذره فلا يراد (قوله لا يجوز) أي في المعسر أما الموصر
فيجوز له العتق ويكون قيمة العبد رهناً مكاله فلم يتم الكلامان لعدم تواردهما على شيء واحد
لأن انعقاد النذر محمول على الموصر وعدم جواز محمول على المعسر (قوله وإن تم) أي سلم
الكلامان أي قوله إن نذره منعقد الخ وقوله وذكرنا الخ وقد علمت أنهم لم يشأ باعتبار
أن اعتناق الراهن الموصراً نذره منعقد نذره فقوله وذكرنا في الرهن أن الإقدام على عتق المرهون
لا يجوز غير تام فبطل أن يكون النذر في المعصية منعقدا مـ (قوله منعقدا) بالتص
في صحاح النسخ ولا وجه للرفع الموجود في نسخ الأعلی جعله خبر مبتدأ محذوف (قوله واستثنى
غيره) أي على قول ضعيف والمعقد عدم استثنائه كما سيذكره (قوله وهذا هو الظاهر) معقد
(قوله ويتأيد) أي ويتقوى (قوله أبو اسرائيل) واسمه قيس العاصري قاله الحافظ
عبد العظيم وقال البغوي اسمه قيس وقيل بشير مـ ديمري (قوله وسواء أقصد بالنوم الخ)
يؤخذ منه أن كل ما وصفه الاباحة لا يكتفي في صحة نذره عروض الطلب له (قوله وزاد الخ) فيه
أن قوله لم يرد فيه الخ يغني عن هذه الزيادة عشاوي (قوله في القسم الأول) هو قصد العبادة
بالمباح نحو النشاط على التمسك بالنوم (قوله وإنما يصح) أي النذر (قوله كما اختاره)
راجع للمتن (قوله بنى الانعقاد) لاقتضاء نفي اللزوم الذي عبر به التحيير بين ما التزمه وكفارة
الممين وليس مراداً (قوله المعلوم منه بالأولى ما ذكر) أي ما ذكره المصنف من نفي اللزوم
وفي نسخ ما ذكره (قوله ولا يلزم عقد النكاح بالنذر) أي لما تقدم أن ما وضعه الاباحة
لا ينقد نذره إذا عرض طلبه (قوله وإن خالف فيه بعض المتأخرين) هو شيخ الاسلام
في شرح الروض حيث قال ينقد نذره عند التوكان ووجود الالهة مـ (قوله إن كان

آخران نوى به الممين لزمته الكفارة
بالحنث * (تنبيه) * أورد في التوشيح
اعتناق العبد المرهون فإن الرافعي حكى
عن التتمة أن نذره منعقد إن نقضنا
عتقه في الحال أو عند أداء المال
وذكرنا في الرهن أن الإقدام على عتق
المرهون لا يجوز وإن تم الكلامان كان
نذري معصية منعقدا واستثنى غيره
ما لو نذر أن يصلي في أرض مغصوبة
صح النذر ويصلي في موضع آخر كذا
ذكره البغوي في تهذيبه وصرح
باستثنائه الجرحائي في إيضاحه ولكن
جزم المحامي بعدم الصحة ورجحه
الماوردي وكذا البغوي في فتاويه
وهذا هو الظاهر الجاري على القواعد
وقال الزركشي أنه الأقرب ويتأيد بالنذر
في الاوقات المكروهة فإنه لا ينقد
على الصحيح (ولا يلزم النذر) بمعنى
لا ينقد (على ترك) فعل (مباح أو فعله)
(قوله لا آكل لحماً ولا أشرب لبناً
وما أشبه ذلك) خبر البخاري عن ابن
عباس بينما النبي صلى الله عليه وسلم
يخطب أذ رأى رجلاً قائماً في الشمس
فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرائيل نذر
أن يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم
فقال صلى الله عليه وسلم مروه فليتكلم
وليستظل وليقعد وليتم صومه وفسر
في الروضة وأصلها المباح بما لم يرد فيه
ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع
على ذلك واستوى فعله وتركه شرعاً

كنوم وأكل وسواء أقصد بالنوم النشاط على التمسك وبالأكل التقوى على العبادة أم لا وإنما يصح في القسم (مندوباً)
الأول كما اختاره بعض المتأخرين لأن فعله غير مقصود فالثواب على قصد الفعل * (تنبيه) * كان الأولى للمصنف التعبير هنا بنفي
الانعقاد المعلوم منه بالأولى ما ذكره ويؤخذ من الحديث المذكور أن النذر بترك كلام الأدميين لا ينقد وبه صرح في الزوائد والمجموع
ولا يلزم عقد النكاح بالنذر كما جرى عليه ابن المقرئ هنا وإن خالف فيه بعض المتأخرين إن كان

مندوبا) بأن كان نائقا ووجد أهنته (قوله لغو) ضعيف والمعتمد الصحة (قوله لأن المباح)
 كالهبة هنا (قوله والوجه) هو المعتمد وهو من نذر البهاج وقيل من نذر التبرر (قوله
 نذر المرأة) كنذرت لزوجه ما وجب لي عليه من الحقوق وكانت أبراة من ذلك فيبرأ الزوج
 ويكون ذلك حيلة في صحة البراءة مع عدم العلم بالبراءة ويغتر ذلك ولو كان معدوما ومجهولا
 ووجه ذكر هذه المسئلة أنه يباح للمرأة أن تترك لزوجه ما حقها فكان القياس أن لا يصح نذره
 أي الترك لا باحته في حقها اه مد (قوله فانه أعم من أن يكون الموقوف) أي وإذا كان
 معينا فهو نظير مستلنا أي فيكون الموقوف عليه المعين الذي لم ير الموقوف نظير الزوج الذي لم ير
 المبرأ منه (قوله خاتمة) جعلتها ست عشرة ميسلة (قوله لزمه) أي لزمه اتمامه إذا شرع
 فيه أما نفس النفل فلا يلزمه بل هو باق على نفيته وفائدة نذرا تمامه حرمة ابطاله فشاب عليه
 نواب النفل (قوله أو شيء منه) أي من الحرم وكذا من غيره من أجزائهم كذا راب العباس
 اه قل قال في الكفاية لأن مطلق كلام الناذرين يحمل على ما ثبت له أصل في الشرع كمن نذر
 أن يصلي يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصد الكعبة بجمع أو عمرة
 فحمل النذر عليه سم وقال الزبدي لأن ذكر بيت الله الحرام أو حرمة من الحرم صار موضوعا
 شرعا على التزام حج أو عمرة اه والمراد أنه يلزمه نسك وان نذر في نذر كما في شرح م
 بأن قال بلا حج ولا عمرة كما في شرح الروض وبلاغوا النبي قال ع ش على م ر وقوله وان نذر ذلك
 في نذره بخلاف من نذر الشخصية بشاقمه مينة على أن لا يفرق لهما فان النذر يلغو ويفرق بينهما
 بأن النذر والشرط هنا تضاد في معين واحد من كل وجه لاقتضاء الأول خروجها عن ملكه
 بمجرد النذر والثاني بقاءها في ملكه بعد النذر بخلافهما ثم فانه لم يتوارد على شيء كذلك
 لأن الاتيان غير النسك فلم يصادف فيه الاتيان اه حج بحر وفه ومثله في قل قال زى ومن
 نذرا تيان المسجد الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء كما يحتمل البلقيني وله احتمال بالزوم وهو
 المتجه لأن ذكر البيت الحرام أو حرمة من الحرم في النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج أو عمرة
 ومن بالحرم يصح نذره له ما يلزمه هنا أحدهما وان نذر ذلك وهو في الكعبة أو المسجد حولها
 اه ولو نذر المشي مثلا الى عرفات فان نوى الحج مثلا لزمه والا فلا اه قل لأن عرفات ليست
 من الحرم (قوله لزمه مع نسك مشي) والثاني له الر كوب كما لو نذر الصلاة قاعدة فله القيام
 وفريق بأن ما هنا يمكن تداركه بالمال وبأن المنذور هنا وصف وذلك جزء فهو كجزائه عن شاة
 منذورة قل (قوله من مسكنه) متعلق بالمشي لا بالنسك (قوله أو نذر أن يحج أو يعتمر)
 كذا في خط الشارح وسقط منه لفظ ماشيا مهورا وقوله أو عكسه أي نذر أن يمشي حاجا
 أو معتمرا كذا في المنهج وشرحه (قوله فان ركب) أي حيث لزمه المشي والمراد به في غير
 وقت نزوله أو ذهابه لنحو استقاء أو غيره ولو كان الر كوب يسيرا والمراد لم يمش ولو كان في سفينة
 لانه وان لم يشل له انه راكب لكنه غير ماش وهو مراده بالر كوب فكانه قال فان لم يمش
 فلو عبر به لكان أولى حل بزيادة وفي قل فرع هل من الر كوب السفينة ترد نفسه
 شيخنا ومال الى أنه ليس منه لانه لا يسمى ركوبا عرفا اذ لا يحنث به من حلف لا يركب وفيه نظر
 اما أولان المنذور هنا المشي وهذا لا يسمى مشيا اتفاقا وأما ثانيا فان المراد بالر كوب هنا

مندوبا وفي فتاوى الفخر الى ان قول
 البائع للمشتري ان خرج البائع
 مستحقا لله على أن اهيك القالغولان
 المباح لا يلزم بالنذر لأن الهبة وان
 كانت قريبة في نفسها الا أنها على
 هذا الوجه ليست قوية ولا محترمة
 فكانت مباحة كذا قال ابن المقري
 والوجه انعقاد النذر كما لو
 قال ان فعلت كذا لله على أن أصلي
 ركعتين وفي فتاوى بعض المتأخرين
 أنه يصح نذر المرأة لزوجه بما وجب
 لها عليه من حقوق الزوجية ويبرأ
 الزوج وان لم تكن عالة بالمقدار
 قياسا على ما إذا قال نذرت لزيد عمرة
 بسنة في مدة حياته فانه صحيح كما أفتى به
 البلقيني وقياسا على صحة وقف ماله به
 كما اختاره النووي وتوقيع عليه فانه أعم
 من أن يكون الموقوف عليه معينا
 أو جهة عامة * (خاتمة) * فيها مسائل
 مهمة تتعلق بالنذر من نذرات تمام نفل
 لزمه اتمامه أو نذر صوم بعض يوم
 لم ينقذ أو نذرا تيان الحرم أو شيء منه لزمه
 نسك من حج أو عمرة أو نذر المشي اليه
 لزمه مع نسك مشي من مسكنه أو نذر
 أن يحج أو يعتمر ماشيا أو عكسه لزمه
 مع ذلك مشي من حيث أحرم فان
 ركب ولو بلا عذرا جزاه

ولزمه دم وان ركب بعذر ولو نذر
صلاة أو صوما في وقت فضائه ولو
بعذر وجب عليه قضاؤه ولو نذر
أهداء شيء إلى الحرم لزمه حمله إليه
ان سهل ولزمه صرفه بعد ذبح ما يذبح
منه لمساكينه أما اذا لم يسهل
حمله كعقار فليزمه حمل ثمنه إلى الحرم
ولو نذر تصدقاً بشيء على أهل بلد معين
لزمه صرفه لمساكينه المسلمين ولو نذر
صلاة فاعداً اجاز فعلها قائماً لا يتأثم
بالأفضل لا عكسه ولو نذر عتقاً أجراً
رقبة ولو ناقصة بكفراً أو غيره أو نذر عتق
ناقصة أجراً رقبة كاملة فان عين
ناقصة كأن قال لله على عتق هذا
الرقيق الكافر تعينت ولو نذر زيتاً
أو شمعاً لاسراج مسجد أو غيره أو وقف
ما يشترى به من غلته صح كل من النذر
والوقف ان كان يدخل المسجد أو غيره
من ينتفع به من نحو مصل أو نائم والالم
يصح لانه اضاعة مال ولو نذر أن يصلي
في أفضل الاوقات فقياس ما قالوه في
الطلاق ليله القدر أو في أحب
الاوراق إلى الله تعالى قال الزركشي
ينبغي أن لا يصح نذره والذي ينبغي
الصحة ويكون ككذره في أفضل
الاوراق ولو نذر أن يعبد الله بعبادة
لا يشرك فيها أحد فقبل يطوف بالبيت
وحده وقبل يصلي داخل البيت وحده
وقيل يتولى الامامة العظمى وينبغي
أن يكنى واحداً من ذلك وما رده من
أن البيت لا يخلو عن طائف من ملك
أو غيره مردود لان العبرة بما في ظاهر
الحال وذكرت في شرح المنهاج وغيره
هنا فروعاً مهمة لا يحتملها هذا المختصر
فن أرادها قليلاً راجعاً في ذلك

ما يقابل المشي وهذا مما يقابله قطعاً مع أن كون ركوب السفينة لا يسمى ركوباً عرفاً فيه منع
ظاهر لقوله تعالى وقال اركبوا فيها فان قيل لا يتبادر إلى الفهم قلنا يشارك في ذلك ركوب نحو
غزال وقد قاتل (قوله ولزمه دم) وينبغي أن يتكرر الدم بتكرار الركوب قياساً على اللبس
بأن يتخلل بين الركوبين مشي قاله ع ش على م ر وفي قل ما نضه ولا يتعد الدم بتعدد
الركوب الا ان تخلله مشي لاني نحو حط وترحال ونزول لقضاء حاجة وهكذا ومتى فسد نسكه
سقط عنه وجوب المشي وانما يلزمه المشي في القضاء لانه الجزئي عن النذر قال الدميري وانما
يلزمه المشي في القضاء في محل ركوب فيه في الاصل والا فلا وفيه نظر فراجع (قوله وان ركب
بعذر) غاية ومحل لزوم الدم ان عرض الهجز بعد النذر والا كأن نذره وهو عاجز فانه وان صح
نذره لكن لا يلزمه المشي ولا الدم اذا ركب وفائدة انعقاد نذره احتمال أن يقدر على المشي بعد
ذلك اه سل مع زيادة (قوله صلاة أو صوما) أي أو غيرهما * (فرع) * النذر للكبنة
ان نوى النادر شيئاً اتبع كستر وطيب والاصرف لمصالحهما من كسوة ونحوها حتى نحو الشمع
والزيت فيصرف لمصالحها ان لم يحجج الاسراج به (قوله أو شمعاً) بفتح الميم ويجوز اسكانها
(قوله ما) أي شيئاً كعقار وقوله يشترى أي الزيت والشمع به أي بذلك الشيء أي بغلته فهو
على حذف مضاف كما أشار إليه بقوله من غلته ولو قال الشارح بغلته ليكون بدلاً من الضمير
في به لكان أولى الا أن تكون من معنى الباء والجار والمجرور وبدل من الجار والمجرور قبله (قوله
ان كان يدخل المسجد الخ) وان قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة والقبر والتقريب
إلى من دفن فيها ونسب إليه فهذا انذر باطل غير منعقد فانهم يعتقدون أن لهذه الاماكن
خصوصيات لا تقسمهم ويرون أن النذر لها مما يدفع به البلاء اه شرح الروض (قوله
والالم يصح) فهو باق على ملك مالكه لا يتصرف فيه من دفعه له فان مات دفع لوارثه ان علم
والاصار للمصالح العامة ان لم يتوقع معرفته والاوجب حفظه حتى يدفع له (قوله فقياس)
مبتدأ وقوله ليله القدر خبر أي فيصلي في ليالي العشر كلها حتى يبرأ يتيقن وصورة الطلاق أنت
طالق في أفضل الاوقات فتطلق بعضي رمضان ولو نذر صوم يوم الجمعة منفرداً قال م ر صح نذره
لان صومه عبادة وانما السكراة في افراده ويؤيده ما لو نذر صوم يوم من أسبوع ثم نسيه صام
آخر يوم وهو الجمعة فان كان هو المندور وقع أداء والا فضاء والكراة خاصة بالنفل وهذا
فرض اه زى (قوله وقيل يتولى الامامة العظمى) أي لان الامام لا يكون الا واحداً
فاذا قام به واحد فقد انقرد بعبادة هي أعظم العبادات وعليه قول سليمان رب اغفر لي وهب لي
ملكاً لا ينبغي لاحد من بعدي فانه انقرد بهذه العبادة وهي القيام بمصالح الانس والجن وغيرهما
اه تجريد اه خ ض * (فائدة) * قد اختلف من أدركاه من العلماء في نذر من اقترض شيئاً
لمقرضه كل يوم كذا مادام دينه أو شيء منه في ذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لانه على هذا الوجه
الخاص غير قرينة بل يتوصل به إلى ربا التسيئة وهو تأخير أحد العوضين وذهب بعضهم وأفتى به
الوالد إلى صحته لانه في مقابلة نعمة ربح المقرض أو اندفاع نقمة المطالبة ان احتياج لبقائه
في ذمته لا رتفاق ونحوه ولانه يسن للمقرض رد زيادة مما اقترضه فاذا التزمها ابتداء بالنذر لزمته
فهو حينئذ مكافأة احسان لا وصلة للربا اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه

النذر في عقد القرض كان ربا وذهب بعضهم الى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له شرح
 م ر قال ع ش عليه محل الصحة حيث نذر لمن يتصدق نذره بخلاف ما لو نذر لاحد بنى هاشم
 والمطلب فلا يتعدى حرمه الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم اه ولو اقتصروا على
 قوله مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا تقطاع الديونة
 شرح م ر ومرة أنه لو نذر شيئا الذي اؤتمتدع ومثله من تكب كبيرة جاز صرفه لمسلم أو سني وعليه
 فلو اقترض من ذي ونذره شيئا مادام دينه في ذمته انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين
 فتقطن له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذي من مسلم ونذره شيئا مادام الدين عليه
 فانه لا يصح نذره لما مر من أن شرط الناذر الاسلام اه قال الشيخ س ل فاذا دفع الناذر مئة
 ثم ادعى أن الذي دفعه من أصل المال المقرض صدق بيمينه وبقي النذر بذمته اه وعبرة
 ع ش على م ر ولو دفع المقرض ما لا مئة ولم يذكر له حال الاعطاء أنه عن القرض ولا عن النذر
 ثم بعد مئة ادعى أنه نوى دفعه عن القرض قبل منه فان كان المدفوع يستغرق القرض سقط
 حكم النذر ومن حينئذ وله مطالبة بمقتضى النذر الى براءة ذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع أنه
 عن النذر فلا يقبل دعواه بعد أنه قصد غيره وكاعترا فانه بأنه عن نذر القرض ما جرت به العادة من
 كتابة الوصولات المشجلة على أن المأخوذ عن نذر القرض حيث اعترف حال كتابتها وبعد ها
 بما فيها فانهم اه

(كتاب الاقضية والشهادات)

آخرها المصنف الى هنا لانها تجري في جميع ما قبلها من معاملات وغيرها وقدم الايمان عليها
 لأن القاضي قد يحتاج الى اليمين (قوله جمع قضاء) وأصله قضاي وقعت الياء تنطرفة اثاراف
 زائدة فقلت همزة والدليل على ذلك جمعه على أقضية لأن الجمع يرد الاشياء الى أصولها وكذا
 تقول قضيت بكذا (قوله امضاء الشيء واحكامه) عطف مغاير لأن الامضاء التنفيذ والاحكام
 الاتقان والمراد احكام الشيء أي بحكم شرعي أو عرفي فيكون أعم من الشرعي الاتي على
 القاعدة والمراد بقوله امضاء الشيء أي أن هذا من جملة معانيه ويطلق على الوحي والخلق
 وليس مرادها هنا (قوله فصل الخصومة) عبارة البرماوى على المنهج وشرعا ولاية الاتية
 والخصم المترتب عليها والزام من له الالزام بحكم الشرع ويحتاج القضاء الى مؤل ومؤل
 ومؤل عليه ومحل ولاية وصيغة وتسمى أركانها اه (قوله بلفظ خاص) هذا التعريف بالاعم
 لأنه يشمل الدعوى والاقرار فكان الاولى أن يرد لغيره على غيره (قوله بالقسط) أي العدل
 ويطلق على الجور وليس مرادا (قوله فله عشرة أجور) لا ينافي ما قبله لأن الاخبار بالقليل
 لا ينافي الكثير ولجواز أنه أعلم أو لا بالاجرين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها وإن الاجرين
 يساويان العشرة فان قلت العشرة يصح أن تجعل أجرا واحدا واثنين فبالجعلها عشرة قلت
 يجوز أن تكون أنواعا من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا المقدار فبذلك هذا العدد على
 ذلك قاله الشيخ في شرح الورقات اه شوبري (قوله وقدرى الاربعة) وهم التساني
 والترمذي وابن ماجه وأبو داود ونظما بعضهم فقال
 أعنى أبداود ثم الترمذي * والنسائي وابن ماجه فاحتذى

(كتاب الاقضية والشهادات)
 الاقضية جمع قضاء بالمذ كقبا وأقضية
 وهو لغة امضاء الشيء واحكامه وشرعا
 فصل الخصومة بين خصمين فأكثر
 بحكم الله تعالى والشهادات جمع
 شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص
 وساني الكلام عليها والاصل
 في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله
 تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله
 وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط
 وأخبار كثير الصريحين اذا اجتهد
 الحاكم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله
 أجران وفي رواية فله عشرة أجور قال
 النووي في شرح مسلم أجمع المسلمون
 على أن هذا الحديث يعني الذي في
 الصحيحين في حاكم عالم أهل للحكم ان
 أصاب فله أجران باجتهاده واصابته
 وإن أخطأ فله أجر في اجتهاده في طلب
 الحق أما من ليس بأهل للحكم فلا يحمل له
 أن يحكم وإن حكم فلا أجر له بل هو آثم
 ولا ينقض حكمه سواء أوافق الحق
 أم لا لأن اصابته اتفاقية ليست صادرة
 عن أصل شرعي فهو عاص في جميع
 أحكامه سواء أوافق الصواب أم لا
 وهي مردودة كلها ولا يعذر في شيء من
 ذلك وقدرى الاربعة والحاكم
 والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال القضاء

واذا قيل أصحاب الكتب الستة زيد البخاري ومسلم اهـ (قوله ثلاثة) وجه الحصر أنه
 إما أن يكون عارفاً أولاً والعارف إما أن يحكم بالحق أو يعدل عنه فإن عرف الحق وعمل به فهو
 في الجنة وإن عرفه وحكم بالباطل أو لم يعرف الحق من الباطل ففقد على جهل فهما في النار
 وفي هذا الحديث بيان فضيلة من دخل في القضاء عارفاً بالحق ففقدى به والحث على ترك
 الدخول فيه لعظم دخوله والله تعالى يعلم أي ما اختبره ولا يستحسنه بل امتنع من الدخول
 فيه في زمن سبعة عشر يوماً مع الطلب الحديث ومع قول السلطان ^{والله} والله والله والله ان قبلته
 ركب معك الى بيتك فأعاني الله على تركه ثم طلبت في زمن آخر فقلب اختيار ربي على
 اختيارى فدخلت فيه الى أن قدر الله على بما يتضمن خيراً ان شاء الله فله الحمد والمئة ذكره شيخ
 الاسلام في شرح الاعلام وكان القضاة في بني اسرائيل ثلاثة فأت أحدهم فولى مكانه غيره ثم
 قضاوا ما شاء الله أن يقضوا ثم بعث الله تعالى لهم ملكاً يفتيهم فوجدوا رجلاً يسقي بقرة على ماء
 وخلقه بمجلة فدعاه الملك وهورا كب فرسا فتبعها المجلة فتخاصموا فقالا يئنا القاضي بخا الى
 القاضي الاول فدفع اليه الملك درة كانت معه وقال له احكم بأن المجلة في قال بماذا قال ارسل
 الفرس والبقرة والمجلة فان تبع الفرس فهي لي فأرسلها فتبعت الفرس فحكم لهم بها وأتى
 الى القاضي الثاني فحكم له كذلك وأخذ درة وأتى القاضي الثالث فدفع له الملك درة وقال له
 احكم لي بها فقال اني حائض فقال الملك سبحان الله أيحيض الذكر فقال له القاضي سبحان الله
 أتلد الفرس بقرة وحكم به بالصاحبها ذكره الشيرازي على الاربعة وعن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من ولي قضاء المسلمين ثم غلب عدله جوروه فله الجنة وإن غلب جوروه
 عدله فله النار أخرجه أبو داود وقال عليه السلام عجب حرجي الى الله تعالى وقال الهى وسيدى
 عبدتك كذا وكذا سنة ثم جعلتني في أس كئيب فقال أما ترضى ان عدلت بك عن مجالس القضاة
 رواء ابن عساكر (قوله وتولى القضاء فرض كفاية) بل هو أفضل فروض الكفايات حتى
 ذهب الغزالي الى تفضيله على الجهاد وذلك للاجتماع مع الاضطراب اليه لان طباع البشر مجبولة
 على التظالم وقل من ينصف من نفسه والامام الاعظم مشتغل بما هو أهم منه فوجب من
 يقوم به شرح مـ واعلم أن تولية القضاء تعتبره الاحكام الا الاباحة فيجب اذا تعين
 في الناحية ويندب ان لم يتعين وكان أفضل من غيره فيستن له حيث تطلبه وقبوله ويكره ان كان
 مفضولاً ولم يمنع الافضل ويحرم بعزل صالح ولو مفضولاً وتبطل عدالة الطالب وعساة الروض
 وشرحه وحرم على الصالح للقضاء طلب له وبذل مال لعزل قاض صالح له ولو كان دونه وبطلت
 بذلك عدالته فلا تصح توليته والمعزول به على قضائه حيث لا ضرورة لان العزل بالرشوة حرام
 وتولية المرتشي للراشي حرام اهـ بحروقه وروى الميهقي والحاكم من استعمال عامل على المسلمين
 وهو يعلم أن غيره أفضل منه وفي رواية رجلاً على عصابة وفي تلك العصابة من هو أَرْضَى الله منه
 فقد خان الله ورسوله والمؤمنين اهـ ودخل فيه كل من تولى أمراً من أمور المسلمين وان لم يكن
 ذلك شرعياً كنصب مشايخ الاسواق والبلدان ونحوها اهـ (قوله في حق الصالحين) المراد
 بالجمع ما فوق الواحد لانه في حق الواحد فرض عين (قوله في ناحية) أي مسافة عدوى دون
 ما زاد فلا يلزمه قبوله ولا طلبه فيه لان عمل القضاء لا آخر له ففيه تعذيب لما فيه من ترك الوطن

ثلاثة قاضيان في النار وقاض في
 الجنة فأما الذي في الجنة فرجل
 عرف الحق وقضى به والاذان في النار
 ورجل عرف الحق فجار في الحكم
 ورجل قضى للناس على جهل
 والقاضي الذي يتخذ حكمه هو الاول
 والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما
 وتولى القضاء فرض كفاية في حق
 الصالحين له في الناحية أما تولية
 الامام لاحدهم ففرض عين عليه فمن
 نعن عليه في ناحية

لزمه طلبه ولزمه قبوله (ولا يجوز) ولا يصح (أن يلي القضاء) الذي هو الحكم (٢٢٧) بين الناس (الامن استكمل فيه) بمعنى اجتمع فيه

(خمس عشرة خصلة) ذكر المصنف منها
 خصلتين على ضعيف وسكت عن
 خصلتين على الصحيح كما ستعرف ذلك
 الاولى (الاسلام) فلا تصح ولاية كافر
 ولو على كفار وما جرت به العادة من
 نصب شخص منهم للحكم بينهم فهو تقليد
 رئاسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء كما
 قاله الماوردي (و) الثانية (البلوغ
 و) الثالثة (العقل) فلا تصح ولاية غير
 مكلف لنقصه (و) الرابعة (الحرية)
 فلا تصح ولاية رقيق ولو ببعضه لنقصه
 (و) الخامسة (الذكورية) فلا تصح
 ولاية امرأة ولا خنثى مشكل أما
 الخنثى الواضح الذكورية فتصح ولايته
 كما قاله في البحر (و) السادسة
 (العدالة) الآتي بيانها في
 الشهادات فلا تصح ولاية قاسق ولو
 بحاله فيه شبهة على الصحيح كما قاله ابن
 النقيب في مختصر الكفاية وان
 اقتضى كلام الدمي خلافه (و)
 السابعة (معرفة أحكام الكتاب)
 العزيز (و) معرفة أحكام (السنة)
 على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ
 آياته ولا أحاديثها المتعلقة بها عن
 ظهر قلب وآي الأحكام كما ذكره
 البندقي والماوردي وغيرهما خمسمائة
 آية وعن الماوردي أن عدد أحاديث
 الأحكام خمسمائة كعدد الآتي والمراد
 أن يعرف أنواع الأحكام التي هي
 محال النظر والاجتهاد واحترز بها عن
 المواعظ والقصص فمن أنواع الكتب
 والسنة العام والخاص والمجمل والمبين
 والمطلق والمقيد والنص والظاهر
 والناسخ والمنسوخ ومن أنواع السنة

بالكلية نعم ان عينه الامام لذلك المحل البعيد ولم يكن به ولا يقرب منه يصلح لزمه قبوله امتثالا
 لأمر الامام (قوله لزمه طلبه) ولو بذل مال وأن حرم أخذه منه فلا عطاء مجاز ولا اخذ حرام
 والمراد بذل مال زائد على ما يكفيه يومه وليته فيما يظهر حج وم قال ع ش على م
 وظاهره وان كثرة المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرحوا بسقوط الوجوب حيث
 طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك
 المصلحة ولا كذلك غيره اه (قوله خصلتين على ضعيف) هما الكتابة والبقرة وسكت عن
 خصلتين هما كونه ناطقا وكفايته في القيام بأمر القضاء (قوله فلا تصح ولاية كافر) وما اعتيد
 من نصب حاكم للذميين منهم أي ولو من قاضينا عليهم فهو تقليد رئاسة لا حكم فهو كالحكم
 لالحاكم اه زى ومن ثم لا يلزمهم حكمه الا ان رضوا كما في شرح م (قوله وزعامة)
 مرادف وقال في المختار الزعامة السيادة وزعيم القوم سيدهم (قوله في البحر) هو الرواي
 (قوله ولو بحاله فيه شبهة) أي ولو كان القسوق يفعل ما له فيه شبهة كوطأ أمته المشتركة أو أمة
 فرعه اه شيخنا (قوله المتعلقات) بناء فوقية بلفظ الجمع والذي بخط المؤلف المتعلقان بلفظ
 المثني أي القسمان الآيات قسم والاحاديث قسم اه اج وهو على لغة من يلزم المثني
 الالف في جميع الاحوال وقوله بها أي الاحكام (قوله خمسمائة آية) مرادهم ما هو مقصود
 الاحكام بدلالة المطابقة أما بدلالة الالتزام فغالب القرآن بل كله لا يخلو شئ منه عن حكم
 يستنبط منه شرح م (قوله والمراد أن يعرف الخ) هذا المراد بعيد من كلامه وخروج عن
 ظاهره والذي ينبغي أن يكون هذا زيادة على كلام المصنف وعبارة المنهاج وهو أي المجتهد
 أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام ومجمله ومبينه وعامة وخاصة ونامضة الخ (قوله
 أنواع الأحكام) أي أنواع محال الأحكام بدليل قوله فمن أنواع الكتاب والسنة العام الخ
 لأن العام ليس حكما وانما هو محل الحكم شيخنا (قوله فمن أنواع الكتاب الخ) هذه الجملة
 لا ارتباط لها بما قبلها وهي منقولة من المنهج مع بعض تغيير أوجب الخلل فيها ونص عبانه
 شرط القاضي أن يكون مجتهدا وهو العارف بأحكام الكتاب والسنة وبالقياس وأنواعها فمن
 أنواع الكتاب والسنة الخ والضمير في أنواعها راجع للكتاب والسنة والقياس ويكون قوله
 فمن أنواع الكتاب الخ تفصيلا لقوله وأنواعها وهذا كلام مرتبط منسبك وبعضهم أجاب عن
 الشارح وجعله مرتبطا بأن يقدر مضاف في قوله أنواع أحكام أي أنواع محال الأحكام والعام
 وما عطف عليه يقال له محال الأحكام فيستقيم قوله فمن أنواع الكتاب أي من أنواع محال أحكامه
 الخ (قوله العام) وهو لفظ يستغرق الصالح لمن غير حصر كقوله تعالى ولا يظلو أعمالكم
 والخاص بخلافه كقوله عليه السلام الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر
 وقوله والمجمل وهو ما لم تتضح دلالة مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخدمن أموالهم صدقة لانه
 لم يعلم منهم ما قدر الواجب ونوع المأخوذ منه والمبين ما اتضحت دلالة مثل قوله وفي عشرين
 نصف دينار والمطلق ما دل على الماهية بالابتدائية والمقيد ما دل عليها بقيد كقوله مؤمنة في آية
 القتل والمطلق في غيرها (قوله والنص) وهو ما دل دلالة قطعية كاسماء العدد والظاهر ما دل
 دلالة ظنية قال في جمع الجوامع المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق وهو نص ان أقامه في

والمتمصل وغيره لانه بذلك يتمكن من الترجيح عند تعارض الأدلة فيقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الآحاد ويعرف المتمصل من السنة والمرسل منها وهو غير المتمصل وحال الرواة قوة وضعفا في حديث لم يجمع على قبوله (و) الثامنة معرفة (٢٢٨) (الاجماع والاختلاف) فيه فيعرف أقوال الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا

لا يحتمل غيره كريد وظاهر ان احتل غيره مرجوحا كالاسد (قوله والمتمصل) باتصال روايته الى الصحابي فقط ويسمى الموقوف أو اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع اهم (قوله والمتواتر) ما ترويه جماعة يستحيل تواطئهم على الكذب عن جماعة كذلك في جميع الطبقات والآحاد ما يرويه واحد عن واحد أو أكثر ولم يبلغوا عدد التواتر (قوله وهو غير المتمصل) هو مبني على اصطلاح الفقهاء والاصوليين من أن المرسل ماسقط من سنده راو أو أكثر سواء كان من أقواله أو من آخره أم بينهما وأما على اصطلاح المحدثين فهو أي المرسل ماسقط منه الصحابي وعبارة قول في حاشية شرح الورقات وأما اصطلاح المحدثين فالمرسل ماسقط منه الصحابي وما وقف على الصحابي موقوف وما وقف على التابعي موقوف وما سقط منه راو ومنقطع أو راويان فنقطع من موضعين ان كان بغير اتصال والافضل وما سقط أوله معلق وما أسند الى النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع (قوله معرفة الاجماع) بمعنى المجمع عليه وقوله والاختلاف فيه بمعنى المختلف فيه (قوله والاختلاف فيه) أي في الحكم الذي يريده والهاء راجعة لآل الموصولة (قوله معرفة جميع ذلك) أي جميع ما أجمع عليه واختلف فيه أي بناء على الظاهر من جعل الالف واللام للاستغراق (قوله بموافقة) متعلق بعلمه فالباء صلة العلم أي علم أنه وافق بعض المتقدمين (قوله أو يغلب) منصوب بأن مضمرة مؤول بمصدر عطوف على علم في قوله أما بعلمه أي أما بعلمه أو يغلبة على ظنه الخ على حد * وليس عبادة وتقرعيني * وقوله تعالى أو يرسل رسولا (قوله وعلى هذا) أي قوله بل يكفي الخ (قوله قياس معرفة الناسخ) أي لا يشترط معرفة جميعها بل يكفي أن يعرف أن ما حكم به ليس له ناسخ من كتاب أو سنة وعبارة شرح م ر ولا تشترط نهايته في كل ما ذكر بل يكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يتقن قوانين علم الكلام المدققة واجتماع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه اماما قلدا لا يعدو أي لا يجاوز مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيها ما راعيه المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يجزله العدول عن نص امامه اه (قوله الى مدارك) أي محل ادراكها جميع مدرك بضم الميم مصدر مبني بمعنى ادراكه والمراد ما يدرك منه الحكم من نحو دليل (قوله ما تقدم) وهو قوله فمن أنواع الكتاب الخ ومن قوله ويقدم الخاص على العام الخ والذي سبذ كره قوله معرفة طرف من لسان العرب والتفسير لان هذه كلها طرق للاجتهاد الذي هو بذل الوسع لتحصيل ظن بحكم (قوله لان به يعرف عموم اللفظ) هذا يستفاد من اللغة واسم ان ضمير الشأن وقوله وصيغ الامر ان كان المراد هيئة صيغته فتؤخذ من علم التصريف وان كان المراد معرفة معناه ولفظه فهو مستفاد من النحو وكذا معرفة الاسماء وما بعدها (قوله لا يشترط أن يكون متجرا) هذا فهم من قوله طرف فكان الاولى فلا يشترط الخ (قوله ولا يشترط حفظ جميع القرآن) هذا علم وأتى به توطئة لما بعده (قوله كالاخذ) أي كالتمسك بأقل ما قيل كدية الذي فان بعضهم وهو أبو حنيفة قال انها كدية المسلم وبعضهم انها نصفها وبعضهم قال انها ثلثها فأخذ الشافعي بأقل هذه الأقوال وهو القول بأنها ثلثها فالمراد بقوله كالاخذ بأقل ما قيل أي من أقوال العلماء حيث لا دليل سواه عندنا فانه مختلف فيه فأبته الشافعي لانه محقق ولانه مجمع عليه لانه في ضمن

لثلاث يقع في حكم أجمعوا على خلافه * (تنبيه) قضية كلامه أنه يشترط معرفة جميع ذلك وليس مرادا بل يكفي أن يعرف في المسئلة التي يفتي أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها أما بعلمه بموافقة بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن تلك المسئلة لم يتكلم فيها الاولون بل تولدت في عصره وعلى هذا قياس معرفة الناسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان عن الغزالي وأقره (و) التاسعة معرفة (طرق الاجتهاد) الموصلة الى مدارك الاحكام الشرعية وهي معرفة ما تقدم وما سبذ كره معرفة القياس صحيحه وفاسده بأنواعه الاولى والمساوى والادون ليعمل بها قال اول قياس ضرب الوادين على التأخيف والثاني كالحراق مال اليتيم على أكله في التحريم فيهما والثالث كقياس التفاح على البر في الربا بجماع الطعم (و) العاشرة معرفة طرف من لسان العرب لغة وأعرابا وتصريفات لانه يعرف عموم اللفظ وخصوصه واطلاقه وتقييده واجماله وبيانه وصيغ الامر والهي والخبر والاستفهام والوعد والوعيد والاسماء والافعال والحروف وما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة (و) الحادية عشر معرفة طرف (تفسير) من (كتاب الله تعالى) ليعرف به الاحكام المأخوذة منه * (تنبيه) * هذا مع الذي قبله من جملة طرق الاجتهاد ولا يشترط أن يكون متجرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسيبويه وفي اللغة كالحليل

بل يكفي معرفة جل منها قال ابن الصباغ ان هذا سهل في هذا الزمان فان العلوم قد دوت وجمعت انتهى ويشترط الاكثر أن يكون له من كتب الحديث أصل كصحاح البخاري وسنن أبي داود ولا يشترط حفظ جميع القرآن ولا بعضه عن ظهر قلب بل يكفي أن يعرف حفظان أحكامه في أبوابها فيراجعها وقت الحاجة ولا بد أن يعرف الأدلة المختلف فيها كالاخذ بأقل ما قيل وكالاستصحاب

ومعرفة أصول الاعتقاد كما حكى في الروضة كأصلها عن الأصحاب اشتراطه ثم اجتماع هذه العلوم انما يشترط في المجتهد المطلق وهو الذي يبقى في جميع أبواب الشرع أما المقلد المذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيها ما يراعى المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كما يجتهد مع نصوص الشرع ولهذا ليس له أن يعدل عن نص امامه كما لا يسوغ الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد ولا يحلو العصر عن مجتهد الا اذا تداعى الزمان وقربت الساعة واما قول (٣٢٩) الغزالي والقفال ان العصر خلا عن المجتهد

المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء فان العلماء يرغبون عنه فقد قال مكحول لو خبرت بين القضاء والقفل لا خبرت القفل وامتنع منه الشافعي وأبو حنيفة وهذا ظاهر لاشك فيه اذ كيف يمكن القضاء على الاعصار بخلافها عن المجتهد والشيخ أبو علي والقاضي الحسين والاستاذ أبو اسحق وغيرهم كانوا يقولون لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه ويجوز لبعض الاجتهاد بأن يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه (و) الثانية عشر (أن يكون سمعا) ولو بصباح في أذنه فلا يولي أصم لا يسمع أصلا فانه لا يفرق بين اقرار وانكار والثالثة عشر أن يكون (بصيرا) فلا يولي أعمى ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطالب من المطالب فان كان يعرف الصور اذا قربت منه صح ونزع بالاعى الاعور فانه يصح توليته وكذا من يصبره رافق فقط دون من يصبره لا فقط فانه لا ذرعى فان قيل قد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى ولذلك قال مالك بعصمة ولاية الاعى أجيب بأنه انما استخلفه في امامة الصلاة دون الحكم * (تنبيه) * لوسم القاضي البيهقي ثم عني قضى في تلك الواقعة على الاصح واستثنى أيضا لوزل أهل قلعة على حكم أعمى فانه يجوز كما هو مذكور

الاكثر ومنعه غيره فأخذنا أكثر ما قيل احتياطا (قوله ومعرفة أصول الاعتقاد) لعل الاولى أن يقدم هذا والمراد بأصول الاعتقاد عقائد التوحيد وهي ما يجب لله وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه وكذا الرسل (قوله في المجتهد المطلق) أي وقد تقدم من بعد التمسك بما يظهر لنا فلا ينافي أنه في نفس الامر يوجد وأقله قطب الغوث فانه لا يكون الاجتهاد (قوله ولا يحلو العصر) أي كل عصر أخذ من قوله بعد اذ كيف يمكن القضاء على الاعصار (قوله الا اذا تداعى الزمان) في المصباح تداعى البنيان تصدع من جوانبه وآذن بالانهدام والسقوط اه في كلام الشارح استعارة بالكناية حيث شبه الزمان ببنيان تشبها مضرا في النفس وأثبت شيئا من لوازمه وهو التداعى واستعارة تبعية حيث شبه التقارب بالتداعى واستعارة التداعى للتقارب واشتق من التداعى تداعى بمعنى تقارب (قوله وقربت الساعة) تفسير لما قبله (قوله وامتنع منه الشافعي) أي لما فيه من الخطر وامتناعه منه حين استدعاه المأمون لقضاء الشروق والغرب وأما أبو حنيفة فاستدعاه المنصور بنفسه وضربه اه دميرى (قوله اذ كيف يمكن القضاء) أي الحكم على أهل العصر أي كيف يحكم عليهم بخلاف العصر عن مجتهد الخ وهو الرد على القفال والغزالي وكيف للاستفهام الانكارى (قوله كانوا يقولون) هذا لا ينتج المذعى ولا يرد على المخالف القائل بأنه يجوز انما هو عن المجتهد لان كون هؤلاء مجتهدين لا يثبت أن العصر لا يحلو عن مجتهد لجواز خلوه عنه بعدهم (قوله في باب) أي كالفرائض (قوله الطالب) أي المذعى والمطلوب أي المذمى عليه (قوله وأن يكون سمعا) ولو بالصباح اه زى (قوله بصيرا) ولو في النهار فقط (قوله وكذا من يصبره رافق) وينفذ حكمه وقت ابصاره واما في وقت عدم الابصار فان احتاج الى اشارة لم ينفذ حكمه وان لم يحتج بل كان يكفيه حكمت عليه لكونه غائبا أو ميتا صح (قوله دون من يصبره رافق) ضعيف زى قال حج ويجوز كون القاضي أعور بخلاف الامام اه والفرق أن ولاية الامام عامة والاعور لا يهاب اه زى يؤخذ منه انه ينبغي أن يكون الامام تاما الخلقه معظما عند الناس محبوبا لهم لاجل أن يسمع كلامه وحينئذ فبطاع فيستقيم نظام الرعية (قوله ثم عني قضى) عبارة ثم رنم لوعى بعد ثبوت قضية عنده ولم يبق الا قوله حكمت بكذا ولم يحتج معه الى اشارة فنذ حكمه فيها (قوله واستثنى أيضا) هو استثناء صوري لانه ليس من القضاء بل فيه حكم بينهم (قوله لوزل أهل قلعة) أي اتفقوا ورضوا على أن يحكم بينهم فلان الاعى اه اج والمراد أهل القلعة من الكفار كما وقع لبني قريظة حيث قالوا للامام لا تنفع لك القلعة الا ان وليت علينا قاضيا أعى فيجوز له حينئذ توليته للضرورة اه شيخنا (قوله عدم اشتراط كونه كتابا) معتمد (قوله لا يقرأ) تفسير أي لا يقرأ الخط أي لا يستخرج وقوله ولا يكتب أي ولا يحسب (قوله متيقظا) قال الغزالي فلا يصح توليته مغفل بأن اختل نظره وفكره اما لكبرا أو مرضا أو غيره قال قل هذا تصحيح لكلام المصنف واما تفسير المتيقظ بقوى الفطنة والخذق والضبط فهو مندوب كما قاله الشارح لا شرط على الرابع وبعبارة م ر بعد قول المنهاج كاف أي ناهض للقيام بأمر القضاء

في محله والرابعة عشر أن يكون (كتابا) على أحد وجهين اختاره الأذرى والزر كشي لا يحتاجه الى أن يكتب الى غيره ولأن فيه أمنا من تحريف القارى عليه وأصحهما كما في الروضة وغيرهما عدم اشتراط كونه كتابا لانه صلى الله عليه وسلم كان أميا لا يقرأ ولا يكتب ولا يشترط فيه أيضا معرفة الحساب لتعصم المسائل الحسابية القهية كما صوبه في المطالب لأن الجهل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل والاحاطة بجميع الاحكام لا تشترط والخامسة عشر أن يكون (متيقظا)

بحيث لا يؤتى من عقله ولا يخذع من غرة كما اقتضاه كلام ابن القاص وصرح به الماوردي والروائي واختاره الاذري في الوسيط واستند فيه الى قول الشيخين ويشترط في المقتى التيقظ وقوة الضبط قال والقاضي أولى باشتراط ذلك والاضاحت الحقوق انتهى ملخصا ولكن المجزوم به كافي الروضة وغيرها استصواب ذلك (٢٣٠) لا اشتراطه * (تنبيه) * هاتان الحصلتان الضعيفتان الموعود بهما وأما المتر وكان

قالا ولي كونه ناطقا فلا تصح تولية الاخرى على الصحيح لانه كالجناد والثانية أن يكون فيه كفاية للقيام بأمر القضاء فلا يولي محتل نظير كبر أو مرض أو نحو ذلك وفسر بعضهم الكفاية اللاتقة بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جباناً فان كثيراً من الناس يكون عالماً ديناً ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطوة فيقطع في جانبه بسبب ذلك وإذا عرف الامام أهلية أحد ولده والا بحث عن حاله كما اختبر صلى الله عليه وسلم معاذاً ولو ولى من لا يصلح للقضاء مع وجود الصالح له والعلم بالحال اثم المولى بكسر اللام والمولى يقتعها ولا ينفذ قضاؤه وإن أصاب فيه فان تعذر في شخص جميع هذه الشروط السابقة فولي سلطان له شوكة فاسقة ماسية أو مقلداً تنفذ قضاؤه للضرورة لئلا تعطل مصالح الناس نخرج بالمسلم الكافر اذا ولي بالشوكة وأما الصبي والمرأة فصرح ابن عبد السلام بنفوذها منهما ومعلوم انه يشترط في غير الادل معرفة طرف من الاحكام وللعادل أن يتولى القضاء من الامير الباغي فقد سئل عائشة رضي الله تعالى عنها عن ذلك لمن استقضاء زياد فقالت ان لم يقض لهم خيارهم قضى لهم شرارهم * (فروع) * يشدب للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف اعانة له فان أطلق التولية استخلف فيما عجز عنه فان أطلق الاذن في الاستخلاف استخلف مطلقاً فان خصه بشئ لم يتعده وشرط المستخلف بفتح اللام كشرط القاضي السابق الا

بأن يكون ذا بقللة نامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولي مغفل ولا محتل النظر (قوله لا يؤتى) أي لا يصاب في الحكم بأن يحكم بخلاف الحق من عقله أي من أجل عقله (قوله من غرة) أي بسبب غرور بأن يغتره شخص ينقل مخالف لما حكم به ولم يأت به فيمسك عليه الى أن يأتي به فان لم يفعل فهو غير المتيقظ فيجب على السلطان الاختبار حينئذ لكل من طلب أن يتولى القضاء بمثل هذه الواقعة بأن يرسل اليه شخصاً بعد حكمه في قضية ينقل يمسكه به فان أمسك عليه أي على الحكم الذي حكم به أي استمر عليه وامتنع من ابطاله أبقاه والا فلا (قوله استصواب ذلك الخ) في م ر خلافة وهو الاشتراط وكتب ايج على قوله استصواب ذلك ضعيف على تفسير المتيقظ بما ذكره فان فسر بشديد الخلق والضبط فهو مستحب (قوله فان تعذر في شخص) ليس بقيد م ر ع ش وقول ع ش ليس بقيد يتأفقه قول الشارح قبل ولو ولى من لا يصلح للقضاء الخ (قوله فولي سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضي العسكرية لانه لا يصح توليته غير الادل ولا ينفذ قضاؤه ما ولاه اه سل (قوله شوكة) عبارة م ر أو من له شوكة اه فتولية السلطان مطلقاً صحيحة أي سواء كان ذا شوكة أم لا وعبرة م ر وج فولد سلطان أو من له شوكة غيره بأن يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم استلزام السلطنة للشوكة (قوله للضرورة) قال البلقيني يستفاد من ذلك أنه لو زالت شوكة من ولده بعوت أو نحوه انعزل لزوال الضرورة وأنه لو أخذ شيئاً من بيت المال على ولاية القضاء أو جوامع في نظر الاوقاف استرد منه لان قضاءه انما نفذ للضرورة ولا كذلك المال (قوله طرف من الاحكام) مثله في شرح م ر فتضعيف المحشى له غير ظاهر وعبارته المعتمدة أنه لا يشترط وينفذ حكمه للضرورة ولذا قال م ر ولو جازها (قوله لمن استقضاء زياد) أي ولده القضاء زياد وكان أخا الحاج وكان أميراً باغياً وكان الذي استقضاء عادلاً (قوله ان لم يقض لهم خيارهم) أي ان لم يرضوا بأن يقضى لهم خيارهم وهو الذي ولاه زياد قضى لهم شرارهم وهو زياد (قوله فروع) أي نحو العشر بن (قوله فان أطلق التولية) أي من الاستخلاف وعدمه م ر (قوله استخلف) ولو بعرضه أي أباه وابنه حيث ثبت عدالته عند غيره حل (قوله فان أطلق الاذن الخ) وكأطلاق الاذن تعميمه بأن قال له استخلف في كل أحوالك ولو فوض الامام لشخص أن يختار قاضياً لم يختبر نفسه ولا أصله ولا فروع حل (قوله مطلقاً) أي فيما عجز عنه وغيره والمعتمدة أنه لا يستخلف الا عند العجز اه م ر ع ش (قوله فان خصه بشئ لم يتعده الخ) ولو ولاه في بلدتين متباعدين كبغداد والبصرة اختار المباشرة في احدهما كما قاله الماوردي وان اعترضه البلقيني فلو اختار احدهما هل يكون مقتضياً لانعزاله عن الاخرى أو يشار كلا مئة وجهان أو وجهان مع وهو الانعزال ورجح الزركشي وجمع أن التدريس عند رستين في بلدتين متباعدين ليس كذلك لان غيبته عن احدهما لمباشرة الاخرى لا يكون عجزاً ويستتيب وقعه الفخر بن عساكر بالشام والقدس وكلا درس الخطيب اذا ولي الخطبة في مسجدين والامام اذا ولي امامة مسجدين وكذا كل وظيفتين في وقت معين يتعارضان فيه شرح م ر ع ش (قوله كشرط القاضي) أي فان كان الخليفة مجتهداً شرط فيه ما شرط في القاضي المجتهد وان كان مقلداً شرط فيه ما في المقلد (قوله ان لم يشرط اجتماعهم على الحكم)

أن يستخلف في أمر خاص كسما عينة فيمكنه علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده ان كان مجتهداً أو واجتهد مقلداً ان كان مقلداً ويجابز نصب أكثر من قاض بمحل ان لم يشرط اجتماعهم على الحكم والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل ان عدم الجواز محله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر

عبارة م ر لان اجتهادهما مختلف غالباً فلا تنفصل الخصومات (قوله تحكيم اثنين فأكثر أهلاً) قال القاضي في شرح الحاوي يشترط العلم بتلك المسئلة فقط ويجوز التحكيم في ثبوت هلال رمضان كما يحشه الزركشي وينفذ على من رضى بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره م ر عن (قوله في غير عقوبة الله) أما هي فلا يجوز التحكيم فيها اذ لا طالب لها معين وأخذ منه ان حق الله المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه اه م د وقوله ان حق الله المالى أى كلز كآى اذا كان المستحقون غير محصورين اه (قوله ولومع وجود قاض) أى اذا كان المحكم مجتهداً أما اذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولومع وجود قاضى ضرورة فيمنع التحكيم لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله زى عن م ر الا اذا كان القاضى يأخذ مالاً له وقع فيجوز التحكيم حيثنذ كما قاله حل قال زى وهل يشترط كون المتحكىين ممن يجوز الحكم لكل منهما حتى يمنع فيما لو كان أحدهما بعضه وجهان في الروضة وأصلها والقياس الاشتراط لانه لا يزىد على القاضى اه عن (قوله حكمه) أى المحكم ولا بد من الرضا لفظاً فلا يكتفى بالسكوت (قوله فلا يشترط رضاهما) بناء على أن ذلك تولية منه ورد في الكفاية هذا البناء بأن ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء وقد يجاب بأن محل هذا اذا صدر التحكيم من غير قاض اه شرح البهجة فلو حكما اثنين لم يتقدحكم أحدهما حتى يجتمعا بخلاف تولية قاضين ليجمعهما على الحكم لظهور الفرق أى لان القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف المحكمين وفيه أن الحكمين قد يكونان مجتهدين الا أن يقال هذا نادر وعبرة ع ش ولو حككم اثنين أى كل من خصمين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق وهو أن التولية للمحكم انما هي من الخصمين ورضاهما معتبر فالحكم من أحدهما دون الآخر حكم بغير رضا الخصم (قوله ولا يكتفى رضا جان) بأن ادعى شخص على آخر أنه يستحق عليه دماً فتنازعا في اثباته فحكما شخصاً يحكم بينهما الحكم بأن القتل خطأ فلا يتقدحكمه الا برضا عاقله الجانى وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على رضا المحكمين رضا العاقله في هذه الصورة قطهر ارتباطه بما قبله والمراد بقوله ولا يكتفى رضا جان أى بالاقرار بأن ادعى عليه الجنى فأقر بالجناية وكانت خطأ أو شبه عمد فلا يسرى هذا الاقرار على العاقله فلا يكتفى رضاه بسبب الاقرار بل لابد من رضاهم أيضاً والى الثبوت كافي شرح المنهج وعبارته بل لابد من رضاهم أيضاً ولو كانوا فقراء لانهم لا يؤاخذون باقراره فكيف يؤاخذون برضاه (قوله ولورجع أحد الخصمين) بأن قال المادعى عليه للمحكم عزلتك فليس له أن يحكم (قوله امتنع) الحكم وليس للمحكم أن يجبس بل غاية الاثبات والحكم واذا حكم بشئ من العقوبات كالقود وخذل القذف لم يستوفه لان ذلك يجرم أجهة الولاية أى فخرهم وشرفهم وعظمتهم ومنصبتهم (قوله بنحو جنون كائناً) كان الاولى الاقتصار على الاغناء فيقول بنحو اغناء (قوله كائناً) وان قل الزمن م ر ولو لحظة خلافاً للشيخ الاسلام وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين الصلاتين لانه يحتاط هنا ما لا يحتاط ثم ينزل بمرض لا يرجح زواله وقد عجز معه عن الحكم من وعبرة المنهج ولو زالت أهليته بنحو جنون واغناء كغفلة وصهم ونسيان يخل بالضبط ونسقى انزل لوجود المنافي ولان القضاء عقد جائز ولو كان قاضى ضرورة وولى مع فسقه وزاد

ويجوز تحكيم اثنين فأكثر أهلاً للقضاء
في غير عقوبة الله تعالى ولومع وجود
قاض ونحوه بالاهل غيره فلا يجوز
تحكيمه مع وجود الاهل ولا يتقد
حكمه الا برضا الخصمين قبل الحكم
ان لم يكن أحدهما قاضياً والا فلا يشترط
رضاهما ولا يكتفى رضا جان في ضرب دية
على عاقله ولورجع أحد الخصمين قبل
الحكم امتنع ولو زالت أهلية القاضى
بنحو جنون كائناً انزل

فسقه فان كان بحيث لو عرض على من ولاه لرضى به وولاه لم ينزل ولا انزل اه م ر زى
 (قوله ولو عادت) ظاهره ولو عي وصمما ونقل عن شيخنا أن الاعي اذا عاد بصيرا عادت ولايته
 وينبغي أن يكون مثله العمى ح ل ونقل سم على م ر اعتقاده في العمى وعليه فيكون مانعا
 لاسالبا كما هو ظاهر (قوله لم تعد ولايته) كالو كالة والثاني تعود كالأب والجد اذا جرت ثم أفاق
 أو فسق ثم تاب ومثل الأب في هذا الحكم الجد والحاضنة والناظر بشرط الواقف شرح م ر
 وعش عليه والقاعدة أن كل من له الولاية اذا انزل لم تعد ولايته الا بتولية نائبها الأربعة
 الأب والجد والناظر بشرط الواقف ومن له الحضانة اه م دمع زيادة (قوله بخال) ككثرة
 الشكاوى منه أو ظن أنه ضعف أو زالت هيئته في القلوب اه وذلك لما فيه من الاحتياط شرح
 م ر وعبارة الزيادة قوله بخال أي لا يقتضي انزاله اتمامه وربما يقتضيه فلا يحتاج معه الى
 عزل لانزاله به (قوله وبأفضل) أي أو لم يظهر منه خلل وهناك أفضل منه فله عزله رعاية للأصلح
 للمسلمين ولا يجب وان قلنا ان ولاية المفضول غير منعقدة مع وجود القاضل لان الغرض
 حدوث الأفضل بعد الولاية فلم يقدح فيها اه وهذا في الامر العام اما الخاص كإمامة
وتدريس وأذان وتصوف ونظروها فلا تنعزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع كثير
 من المتأخرين وهو المعتمد شرح م ر والعبرة في السبب الذي يقتضي العزل بعقيدة الحاكم
 عش على م ر (قوله فان لم يكن شيء من ذلك حرم) أي بخلاف القاضي فان له عزل نوابه من
 غير سبب شرح م ر (قوله ولا ينزل قبل بلوغه عزله) مضاف لمفعوله كما في زى وعبارة
 ح ل قوله ولا ينزل قبل بلوغه عزله برفع عزل على انه فاعل والمضاف اليه هو المفعول اه فله
 الحكم قبل بلوغه ونائبه مثله فلا ينزل أحدهما قبل بلوغه العزل وان بلغ الآخر ق ل قال
 العناني ويثبت عزله بعدلى شهادة أو استفاضة لا بخبار واحد ولا يكتفى كتاب مجرد وان حلفت
 قرائن بعد تزوير مثله (قوله فان علق عزله الخ) ولو كتب اليه عزلك أو أنت معزول من غير
 تعليق على القراءة لم ينزل مالم يأت به الكتاب كما قاله البغوي وغيره ولو جاءه بعض الكتاب وانحى
 موضع العزل لم ينزل ولا انزل كما بحثه بعضهم زى (قوله انزل بها) وبقرائه عليه
 لان المعنى اذا بلغت العزل ويكتفى قراءة محل العزل فقط شرح م ر (قوله وينزل بانعزاله نائبه)
 الرابع أن نائبه لا ينزل الا اذا بلغه العزل زى وان لم يبلغ الاصل فينزل حينئذ النائب
 لا الاصل وكذلك لو بلغ العزل الاصل دون النائب فانه ينزل الاصل دون النائب خلافا
 للبلقيني ح ل (قوله لا قيم نيم ووقف) المراد بقيم الوقت ناظره نعم لو كان للقاضي نظر وقف
 بشرط الواقف فأقام شخصاً عليه انزل لانه في الحقيقة نائبه اه سم (قوله ولا ينزل قاض)
 ولو قاضى ضرورة اذا لم يوجد مجتهد صالح اتمام وجوده فان ربحى توليه انزل والا فلا فائدة
 في انزاله اه ع ن (قوله ووال) ككالا مير والمحتسب وناظر الجيش ووكيل بيت المال
 وما أشبه ذلك (قوله بانعزال الامام) بموت أو غيره لشدة الضرر في تعطيل الحوادث ومن
 ثم لو ولاه للحكم بينه وبين خصمه انزل بقراغه منه ولان الامام انما تولى القضاء نيابة عن المسلمين
 بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه ومن ثم كان له عزلهم بغير سبب كما مر بخلاف الامام
 يحرم عليه الاسباب اه شرح م ر (قوله ولا يقبل قول متول) أي الايسة لانه حينئذ

ولو عانت لم تعد ولايته وله عزل نفسه
 كالوكيل والامام عزله بخال وبأفضل
 منه ومصلحة كسكين فتنة فان لم يكن
 شيء من ذلك حرم وتنفذ عزله ان وجد ثم
 صالح والا فلا ينقل ولا ينزل قبل بلوغه
 عزله فان علق عزله بقراءة كتابه بانعزاله
 بها وبقرائه عليه وينزل بانعزاله
 نائبه لا قيم نيم ووقف ولا ينزل
 بقول الامام استخلفه ولا يقبل
 قاض ووال بانعزال الامام ولا يقبل
 قول متول

قول
الامام

لم يقدر على الانشاء شرح الروض (قوله في غير محل ولايته) ولو على أهل محل ولايته وهو متعلق بقول وقوله حكمت عقول القول سواء قالها على وجه الاقرار او الانشاء وقوله ولا شهادة كل أي من المعزول والمتولى في غير محل ولايته لانه شهادة على فعل نفسه وقبل تقبل لانه لم يجز لنفسه شعاع ولم يدفع عنها ضررا (قوله ولا معزول) خرج بالمعزول ما لو قال قبل عزله كنت حكمت بكذافاته يقبل وان لم تكن ينسحق لوقال حكمت على أهل هذه البلدة بطلاق نسائهم وعق عبيدهم أي وهن محصورات وكذلك العبيد كما يجتنبه الاذرى عمل به كما في الروضة وأصلها اه زى (قوله ولا شهادة كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهد أن فلانا أقر في مجلس حكمه بكذافته قبل كما جزم به في الروضة وأصلها والمراد بمحل ولايته نفس بلد قضائه المحوط بالسور والبناء المتصل بها سم (قوله ولم يعلم القاضي) أي الذي أقيمت الدعوة عنده وقوله انه حكمه أي المذكور من المعزول والمتولى في غير محل ولايته وبعبارة المنهج وشرحه ولا شهادة كل من حكمه لانه شهد على فعل نفسه الا ان شهد بحكمه حاكم ولم يعلم القاضي انه حكمه فتقبل شهادته كما تقبل شهادة المرضة كذلك فان علم القاضي انه حكمه لم تقبل شهادته به اه وقوله كما تقبل شهادة المرضة وان شهدت على فعل نفسها حيث لم تطلب أجرة بخلاف القاضي اذا شهد على فعل نفسه والفرق الاحتياط لاهل الحكم اه س ل وبعبارة شرح م ر ويفارق المرضة بأن فعلها غير مقصود بالاثبات مع أن شهادتها لا تتضمن تركية نفسها بخلاف الحاكم فيهما اه وقوله ويفارق المرضة حيث قبل شهادتها على فعل نفسها بأن فعلها غير مقصود بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم وقوله مع أن شهادتها الخ وجهه أن المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التحريم وهذا المعنى يحصل بارضاع الفاسقة اه ع ش (قوله لا يتعلق بحكمه) كدين عليه (قوله بشاهدين) كذا قالوا وقالوا ليس هذا على قواعد الشهادات اذ ليس هناك قاض تؤدى عنه الشهادة اه زى (قوله بخبران) أي أهله بها فليس المراد الشهادة المعتبرة بل مجرد الاخبار ولا حاجة للاتبان بلفظ الشهادة قال حل ومحل ان لم يكن في البلد قاض والا دعي عنده وأثبت ذلك بلفظ الشهادة كما في شرح م ر (قوله أو باستفاضة) أي في محل التولية س ل ولا تثبت بكتاب لا مكان تحريفه أي تزويره قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا قال شيخنا العزيز من هذا ما أخذ الشافعية في أن الحج لا يثبت بها حكم ولا شهادة وانما هي للتذكير فقط فلا تثبت حقا ولا تمنعه فانهم اه ولا يكتفى بمجرد اخبار القاضي لهم ولا خلاف فيه ان لم يصدقوه فان صدقوه في لزوم طاعتهم له وجهان في الحاوي قال بعضهم وقيام ما سبق في الولاية انه لا يلزمهم طاعته وهذا هو المعتمد كما في زى وحل (قوله ويسن أن يكتب موليه) ويستحق القاضي رزقه من حين العمل لامن وقت التولية صرح به الماوردي وهذا مشعر بجواز أخذ الرزق على القضاء وهو كذلك في التهذيب يجوز للامام والقاضي المعسر أن يأخذ من بيت المال ما يكفيه وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة لا تقبى به أما أخذه الاجرة على القضاء ففي الروضة عن الهروي أن له أخذه ان كانت أجرة مثل عمله ان لم يكن رزق من بيت المال اه زى والرزق بالفتح المصدر وبالكسر اسم لما يتوقع به اه ع ش (قوله قبل دخوله) ان

في غير محل ولايته ولا معزول حكمت
بكذا ولا شهادة كل بحكمه الا ان شهد
بحكمه حاكم ولم يعلم القاضي أنه حكمه
ولو ادعى على منول جور في حكمه
لم يسع ذلك الا بيينة فان ادعى عليه
بشي لا يتعلق بحكمه أو على معزول
بشي لا يتعلق بحكمه أو على معزول
بشاهدين بخبران معه الى محل ولايته
يجوز أن أو باستفاضة ويسن أن يكتب موليه
مولى له كتابا بالتولية وأن يثبت القاضي
من حال على المحل وعدوله قبل دخوله

تيسر والافحين يدخل هذا ان لم يكن عارفا بهم وأن يدخل وعليه عمامة سوداء اه شرح المنهج
وقوله وعليه عمامة سوداء فيه اشارة الى أن هذا الدين لا يتغير لان سائر الالوان يمكن تغييرها
بخلاف السواد ع ش (قوله وأن يدخل يوم الاثنين) أي صيغته شرح المنهج ويؤخذ
من هذا أن يوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وصومه أفضل من صومه وهو كذلك اه زى
ويجمع الاثنين على اثنتين بانيات النون لانه جمع تكسير فلا تحذف نونه للاضافة اه خض
(قوله في وسط) بفتح السين على الاشهر وعبارة بعضهم على الافصح ويجوز اسكان السين
بخلاف نحو وسط القوم فهو يسكون السين أكثر من فتحها لان ما كان متصل الاجزاء الافصح
فيه الفتح وما كان متفرقا الافصح فيه السكون (قوله ليتساوى أهله) كان المراد به هذا
تساوى كل مع نظيره فأهل الاطراف يتساوون وكذا من يليهم وهكذا سم أي لان الساكن
بالقرب من وسط البلد ليس مساويا لمن مسكنه في أطرافها فأشار الى أن التساوى لمن في طرف
بالنسبة لمن في الطرف المقابل له لا مطلقا اه (قوله خطته) قال في المصباح الخطه المكان المحيط
للعماره والجمع خطاط مثل سدره وسدر وانما كسرت الخاء لانها خرجت على مصدر اقل مثل
اختطب خطبة وارتدرة واقتري فريه ثم قال والخطه بالضم الحالة والخصلة اه ع ش على م ر
(قوله وأن يتظر أولا) أي ندبا بعد أن ينادى في البلد من كثر را ان القاضي يريد النظر
في المحبوسين يوم كذا فن له محبوس فليحضر شرح م ر (قوله فعلى خصمه حجة) قيل هذا
مشكل لان وضعه في الحبس حكم من القاضي الاول بحبسه فكيف يكلف الخصم حجة سم
ويمكن أن يحبسه ظلاما من غير حجة شرعية خصوصا في هذا الزمان (قوله كتب اليه ليحضر)
أي أوالى قاضي بلده لما أمره بالحضور وهو أولى من ذلك حل (قوله قويا فيها) أي في الوصية
بمعنى الايصاء عضده أي قواه (قوله ثم يتخذ كتابا) أي ندبا وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب
فوق الاربعين منهم زيد بن ثابت وعلي ومعاوية رضي الله عنهم برماوى (قوله محاضر)
المحضر بفتح الميم ما يكتب فيه ما جرى للمتحاكمين في المجلس فان زاد عليه الحكم أو تنقيده
سمى سجلا شرح المنهج وعبارة قل محاضر جمع محضر وهو ما يكتب فيه صورة الواقعة
بين الخصمين والسجلات جمع سجل وهو ما يكتب فيه الواقعة لكن يحفظ عند الحاكم والكتب
الحكمية هي ما فيها الواقعة أيضا لكن يكتب القاضي خطه عليها وتعطى للخصم وهي المعروفة
بالطبع ونحن ورق المحاضر والسجلات ونحوهما من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى من أراد
الكتابة فان لم ير لم يجبر وعبارة الروض وشرحه وأجرة الكاتب ولو كان الكاتب القاضي
ونحن الورق الذي يكتب فيه المحاضر والسجلات ونحوهما من بيت المال فان لم يكن في بيت
المال شيء أو احتيج اليه لما هو أهم فعلى من له العمل المدعى والمدعى عليه ذلك ان شاء كتابة
ما جرى في خصومته والا فلا يجبر على ذلك لكن يُعَلِّمُ القاضي أنه اذا لم يكتب ما جرى فقد نسي
شهادة الشهود وحكم نفسه اه قال بعضهم وأجرة كاتب الصكولة أي الاوراق تكون
على عدد رؤس المستحقين وان تفاوتت حصصهم قاله الرافي قال في المهمات وهي مسئلة
حسنة ينبغي معرفتها (قوله شرط فيها) أي حالة كون كل واحد من العدل وما بعده شرطا
فيها أي في كتابة محاضر وسجلات هكذا يفهم شو برى وقيل هو معمول المحذوف أي شرط

وأن يدخل يوم الاثنين فخميس فسبب
(أو يستحب أن يجلس) للقضاء (في وسط
البلد) ليتساوى أهله في القرب منه
هذا ان اتسعت خطته والازل حيث
تيسر وهذا اذا لم يكن فيه موضع يعتاد
الترول فيه وأن يتظر أولا في أهل الحبس
لانه عذاب فمن أقر منهم بحق فعليه
مقتضاه ومن قال ظلمت فعلى خصمه حجة
فان كان خصمه غائبا كتب اليه
ليحضر هو أو وكيله ثم يتظر في الاوصياء
فمن وجد عدلا قويا فيها أقره أو فاسقا
أخذ المال منه أو عدلا ضعيفا عضده
جمع ثم يتخذ كتابا للحاجه اليه عدلا
ذكر احرا عارفا بكتابة محاضر وسجلات
شرطا فيها فقيها عفيفا وافر العقل جيد
الخط نسا

الشتاء في ركن لا تقابل الحال في مجلس
في كل فصل من الصيف والشتاء
وغيره ما بما يناسبه ويكره
للقاضي أن يتخذ حاجبا كما قال
(لاحجب له) أي للقاضي (دونهم) أي
الخصوم أي حيث لازجة وقت الحكم
لحبر من ولي من أمور الناس شب
فاحتجب بحجبه الله يوم القيامة رواه
أبو داود والحاكم بإسناد صحيح قال
لم يجلس للحكم بأن كان في وقت خلوا
أو كان ثم زجة لم يكره نصبه والبوا
وهو من يقعد بالباب للأحرار ويذكر
على القاضي للاستئذان كالحاجب في
ذكر قال الماوردي أمان وظيفة
ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس
أي وهو المسمى الآن بالنقيب فلا بد
باتخاذ وصريح القاضي أبو الطيب
وغيره باستحبابه * (تنبيه) * ثم
الأداب أن يجلس على مرتفع كد
ليسهل عليه النظر إلى الناس وعليه
المطالبة وأن يتميز عن غيره بفرجة
ووسادة وإن كان مشهورا بالزهد
والتواضع ليعرفه الناس وليكون
أهيب للخصوم وأرفع به فلا يملّ وأ
يستقبل القبلة لأنها أشرف الجهات
كما رواه الحاكم وصححه وأن لا يتكلم
بغير عذر وأن يدعو عقب جلوسه
بالتوفيق والتسديد والاولى ما رواه
أحمد سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم
إذا خرج من بيته قال بسم الله توكل
على الله اللهم اني أعوذ بك عن أن أضل
أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم
أو أجهل أو يجهل علي قال في الاذ
حديث حسن رواه أبو داود قال

القاص وسمعت أن الشعبي كان يقول إذا خرج إلى مجلس القضاء وزيد فيه أو اعتدى أو يعتدى عليّ اللهم أعني بالعلم وزيني بالحلم وأكرمني بالتقوى حتى لا أنطق إلا بالحق ولا أقضي إلا بالعدل وأن يأتي المجلس راكبا ويستعمل ما جرت به العادة من العمامة والطيلسان ويتدب أن يسلم على الناس عينا ونملا وأن يشاور الفقهاء

عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة في حكم قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عنها ولكن أراد أن تسمى سنة الحكم أمّا الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلي فلا والمراد بالفتاه كما قاله جمع من الأصحاب الذين يقبل قولهم (٢٢٦) في الاقتناء فيدخل الأهي والعبد والمرأة ويخرج الفاسق والجاهل

أو يشكل ينبغي له أن يشاور ولا ينبغي له أن يشاور جاهلا لانه لا معنى لمشاورة ولا عالم غير أمين ولكنه يشاور من جمع العلم والامانة وفي المشاورة رضا الخصم والجهة عليه وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ما رأيت أحدا أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس لما نزلت هذه الآية وشاورهم في الأمر قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله ورسوله غنيان عنها ولكن جعلها الله رحمة في أمتي فمن شاوره منهم لم يعدم رشدا ومن ترك المشاورة منهم لم يعدم عناء وقد قيل الاستشارة حصن من الندامة اه (قوله عند اختلاف وجوه النظر) أي طريقه وقوله وتعارض عطف سبب (قوله مستغنيا عنها) أي عن المشاورة (قوله أو قياس جلي) أي فلا يشاورهم فيه كقياس الضرب على التأنيف فالفاوق بين الضرب والتأنيف وهو أن الضرب إذا بالفعل والتأنيف إذا بالقول مثلاً مقطوع بأنه لا يؤثر في الحكم وهو حرمة الضرب أي لا يقيها فلو حكم بعدم تعزير من ضرب أباه لكون الضرب ليس حراما بطل حكمه اه (قوله صونا له عن ارتفاع الأصوات) ولانه قد يحتاج إلى إحصار المجانين والصغار والخبيث والكفار شرح م وما يقع في بلاد كثيرة من الأرياف أن الذي قابض المال يجلس في المسجد ويجمع عنده من يشرب الدخان وغير ذلك فلا يتوقف في تحريره ويجب إنكاره وإخراجه على كل قادر ويحرم على الملتزم إذا علم بذلك اه رجائي (قوله ولو اتفقت قضية) محتز قوله أن يتخذ أي يعتد بهيأ لذلك (قوله وجوباً على الصحيح) مقابله الندب (قوله كما ستعرفه) أي ما ذكر من السبعة (قوله والجلوس بين يديه) وكون الجلوس على الركب أولى م (قوله ولا يرتفع الموكل على الوكيل) يعني أن الشخص إذا وكل في خصومة وحضر مع الوكيل والخصم فلا يرفع الموكل على الوكيل والخصم لأن الدعوى متعلقة به بدليل تحليفه إذا آل الأمر إلى التحليف وبعبارة شرح م ومثلهما وكلاهما في الخصومة وما جرت به العادة كثيرا من التوكيل للتخلص من ورطة التسوية بينه وبين خصمه جهل فبيح اه (قوله به) أي بالموكل في الدعوى (قوله الزبلي) بالزاي أو بالذال المهملة وهو الصواب أي مع كسر الباء نسبة إلى زيل قرية بالرملة أو بدال مهملة مفتوحة فتحة ساكنة فوحدة مضمومة نسبة إلى ديبيل مدينة قريبة من السند ذكره السيوطي في اللب وقال في القاموس ديبيل كأمير موضع بالسند ولم يذكر في اللب ولا في القاموس الزبلي بالزاي المججمة أصلا وان كان مشهورا ولا ذكرا أن زيل اسم بلد أو مكان ينسب إليه فعلم أنه لا خلاف في إهمال الدال وانما الخلاف في النسبة إلى ديبيل أو ديبيل بتقديم الموحدة على المثناة الساكنة التحتية (قوله وهو) أي عدم ارتفاع الموكل عن الوكيل والخصم (قوله جواز) هذا جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب فالمراد به هنا الوجوب كما في شرح م (قوله قال خرج علي) أي وكان إذ ذاك أمير المؤمنين وكان شريح من تحت يده فقال شريح ما تقول يا نصراني أي بعد تقدم دعوى من بيدنا على بأن الدرع له ليظهر قول شريح ما تقول يا نصراني وكان شريح ممن كبار التابعين وكان من أعلم الناس بالقضاء وكان أحد السادات الطلح وهم عبيد الله بن الزبير وقيس بن سعد بن عباد والاحنف بن قيس الذي يضرب بحله المثل والرابع شريح وهذا الأطلس الذي لا شعري وجهه (قوله بيني وبينك) أي يفصل

(ولا يقع القضاء في المسجد) أي يكره له اتخاذ مجلس الحكم صونا له عن ارتفاع الأصوات واللغة الواقعين بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضيا وقت حضوره فيه لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها وعلى ذلك يصح ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه في القضاء في المسجد وكذا إذا احتاج لجلوس فيه لعذر من مطر ونحوه فإن جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالخاصة والمشاركة ويحومها بل يقعدون خارجه وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين وإقامة الحدود فيه أشد كراهة كما نص عليه ثم شرع في التسوية بين الخصمين فقال (ويسوي) أي القاضي (بين الخصمين) وجوباً على الصحيح (في ثلاثة) بل سبعة (أشياء) كما ستعرفه الأول (في المجلس) فيسوي بينهم فيه بأن يجلسهما بين يديه أو أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره والجلوس بين يديه أولى ولا يرتفع الموكل عن الوكيل والخصم لأن الدعوى متعلقة به أيضا بدليل تحليفه إذا وجبت عين حكام ابن الرفعة عن الزبلي وأقره قال الأذري وغيره وهو حسن والبلوى به عامة وقد رأى سائمن يوكل فرارا من التسوية بينه وبين خصمه والصحيح جواز رفع مسلم على دعي في المجلس كان يجلس المسلم أقرب إليه من الدعي لما روى البيهقي عن الشعبي قال خرج علي رضي الله تعالى عنه إلى السوق فإذا هو بنصراني يبيع درعا فعرّفها علي فقال هذه درعي بيني وبينك قاضي المسلمين

فأتيا إلى القاضي شريح فلما رأى القاضي عليا قام من مجلسه وأجلسه فقال له علي لو كان خصمي مسلما جلست بيني معه بين يديك ولكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساورهم في المجالس أقض بيني وبينه فقال شريح ما تقول يا نصراني فقال الدرع درعي فقال شريح لعلي هل من بينة

فقال على صدق شريح فقال النصراني

أنا أشهد أن هذه أحكام

الانبياء ثم أسلم النصراني فأعطاه على

الدرع وجعله على فرس عتيق قال

الشعبي فقد رأيته يقاتل المشركين

عليه ولأن الاسلام يعاوب ولا يعلى عليه

ويشبه كما قال في الروضة وأصلها أن

يجري ذلك في سائر وجوه الأكرام حتى

في التقديم في الدعوى كما يحسن بعضهم

وهو ظاهر إذا قلت خصوم المسلمين

والأفانظاها خلافه لكثرة ضرر

المسلمين قال الاسنوي ولو كان أحدهما

ذميا والآخر مريضا فنتجه تخرجه

على التكافؤ في القصاص والصحيح

أن المرتد يقتل بالذي دون عكسه

ونعجب البلقيني من هذا التخرج

فإن التكافؤ في القصاص ليس مما نحن

فيه بسبيل ولو اعتبرناه لرفع الحر على

العبد والوالد على الولد (و) الثاني

في استماع (اللفظ) منهما التلاين كسر

قلب أحدهما (و) الثالث في (اللفظ)

بالظاء المشالة وهو النظر بعوخر العين

كما قال في الصحاح والمعنى فيه ما تقدم

والرابع في دخولهما عليه فلا يدخل

أحدهما قبل الآخر والخامس

في القيام لهما فلا يخص أحدهما

بقيام إن علم أنه في خصومة فإن لم يعلم

الابعد قيامه له فاما أن يعتذر لخصمه

منه واما أن يقوم له كقيامه للأول وهو

الأولى واختار ابن أبي الدم كراهة القيام

لهما جميعا في آداب القضاء أي إذا

كان أحدهما ممن يقام له دون الآخر لانه

ربما يتوهم أن القيام ليس له والسادس

في جواب سلامتهما أن سلامهما فلا يرد

على أحدهما ويترك الآخر فإن سلم

عليه أحدهما انتظر الآخر

يبنى وينك الخ (قوله صدق شريح) أي بهذا وإن كان غير مناسب في الجواب لاجل أن يسمعه
 خصمه الذي هو النصراني فيعرف أن قضية المسلمين على الحق (قوله فأعطاه على الدرع)
 لعل المعنى تركه مع قدرته على أخذه بالينة والافعل لم يترعه منه ولا أثبت له أي
 لا بالينة ولا باليمن أي المردودة اه مد (قوله عتيق) أي جيد وهو ما أبواه عريبان شيخنا
 (قوله ولأن الاسلام) عطف على لما روى البيهقي (قوله ذلك) أي الرفع الصادق بالرفع المعنوي
 (قوله لكثرة ضرر المسلمين) أي لكثرة الضرر الحاصل للذمتين بتقديم المسلمين وهو من إضافة
 المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي الكفار ولو قال لكثرة ضرر الأخير لكان أولى وعبرة
 الروض لكثرة ضرر التأخير وإذا ازدحم مدعون قدم وجوباً من علم سبقه فإن لم يعلم سبق
 بأن جهل أو جأوا معاً قدم بقرعة والتقديم فيهما بدعوى واحدة لئلا يطول الزمن فيتضرر
 الباقيون ولكن يسبق تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة إن قلوا والازدحام على المقتضى
 والمدرس كالازدحام على القاضي إن كان العلم فرضاً والافانظرة إلى المقتضى والمدرس وينبغي
 أن يأتي مثل هذا التفصيل في التاجر ونحوه من السوقة كذا نقل عن شيخنا زى أقول وهو
 ظاهر إن لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع لاضرار المشتري والافينبغي أن الخبر له لأن البيع
 من أصله ليس واجبا بل له أن يمنع من بيع بعض المشتري ويبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقديم
 الأسبق ثم القرعة من المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين
 بالريف التي أباح أهلها الطحن بها لمن أرادها وهذا في غير المالكين لها ما هم فيقتدون على غيرهم
 لأن غاية أن غيرهم مستعبر منهم فلا يقدم عليهم أما المالكون إذا اجتمعوا وتنازعوا فمن يقدم
 فينبغي أن يقرع بينهم عش على م ر (قوله فنتجه تخرجه) أي تفرجه وهذا ضعيف والمعتمد
 أن الذي يرفع على المرتد (قوله والصحيح الخ) أي يرفع الذي على المرتد هذا إذا تداعيا
 ومنازعة البلقيني بقيد أنه لا جامع بين المكافأة في القصاص ووجوه الأكرام في الدعوى بدليل
 أنه لا يرفع الوالد على الولد ولا الحر على العبد مع عدم المكافأة بينهما م ر (قوله ليس مما الخ)
 لعل الأولى ليس مما له مناسبة بطريق من الطرق شيخنا (قوله وهو النظر بعوخر العين) ليس
 قيدا (قوله في القيام) أي لخصمه حتى لو كان أحدهما يستحق القيام فقط فيترك القيام له
 بمحاظلة على التسوية زى (قوله فاما أن يعتذر) بأنه لم يعلم أنه جاء في خصومة أو يقول
 قصدت القيام لكان أمكن قل (قوله منه) أي من القيام أي من تركه له (قوله)
 واما أن يقوم له ظاهره وإن لم يكن أهلا للقيام لضرورة التسوية م ر (قوله ليس له) أي
 مع خصمه بل لخصمه فقط لكونه هو الذي يشام له (قوله في جواب سلامتهما) ولو قرب
 أحدهما من القاضي وبعد الآخر عنه وطلب الأول مجيء الآخر إليه وعكس الثاني فالذي
 يتجه الرجوع للقاضي من غير نظر لشرف أحدهما أو خسته فإن قلت أمره بنزول الشريف
 إلى الخسيس بتحقيقه بخلاف عكسه فليتعين قلت عموم لأن قصد التسوية يبنى النظر لذلك
 نعم لو قيل الأولى ذلك لم يعد كذا في الحقيقة ويتجه الرجوع للقاضي أيضا في لو قام أحدهما
 وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر مع امتناعه منها شورى (قوله فلا يرد
 على أحدهما) أي فلا يقصد الرد على أحدهما (قوله فإن سلم عليه أحدهما انتظر الآخر)

استشكل بأن القياس عدم انتظامه على أن السلام سنة كفاية فخصوله من أحدهما
 كأنه منهما وجوابه أنه وإن كان سنة كفاية لكن الأفضل تعدده ودفع الاحتمال أن يرى
 الآتي به لنفسه منية على الآخر (قوله أو قال له سلم) فيه أن هذا يناقض ما في شرح مـ من
 أن شرط رد السلام اتصاله به كاتصال الإيجاب بالقبول إلا أن يقال اعتقر هذا أهنا التسوية
 بينهما قال عـ ش عليه وبقى ما لو علم عدم السلام بالتره هل يجب عليه أن يقول له سلم لا يجيبكم أم لا
 فيه نظروا الأقرب الأول (قوله في طلاقة الوجه) أي أو عبوسه مـ (قوله تنبيه) لو قدم
 هذا التنبيه أو أخره عن المتن الآتي لكان أولى لأنه من قبيل الهدية ومعناه أنه يسئ ترك
 البيع والشراء بنفسه أو بوكيله المعروف فإن اشترى بلا محاباة كان الشراء مكرها وإن كان
 بمحاباة فمأخوذ به يحرم قبوله لأنه هدية وهي محترمة (قوله رشوة) أي إن كان لأجل الحكم
 بالباطل أو ترك الحكم بالحق وقوله أو هدية أي إن كان لأجل الأكرام (قوله وهي) أي
 الأحادي المذكورة (قوله ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية) شروع في بعض الآداب
 المطلوبة من القاضي على سبيل الوجوب وهو عدم قبول الهدية ولا يتحقق ما فيه من الأجل
 لأن ظاهره تحريم قبول الهدية مطلقا لكنه فصله بقوله فإن أهدي الخ وعبارة شرح المنهج
 وحرم قبول هدية من لا عادة له بها قبل ولايته وله عادة وزاد عليها قدراً أو صفة بقيد زده فيهما
 في محلهما أي ولايته وقبوله ولو في غير محلهما هدية من له خصومة عنده وإن اعتادها قبل ولايته
 اهـ والخاص أنه إن كان للمهدي خصومة في الحال أو غلب على الظن وقوعها على قريب امتنع
 قبول الهدية مطلقا سواء كان المهدي من أهل عمله أم لا كان له عادة بالهدية أم لا وإن كان ليس
 للمهدي خصومة ولم يكن له عادة بالهدية امتنع قبولها أيضاً سواء كان من أهل عمله أم لا
 وإن كان له عادة بالهدية وزاد عليها قدراً أو جنساً أو صفة حرم قبولها أيضاً على تفصيل في هذه
 باقي في الشرح وإن كان له عادة ولم يزد لا جنساً ولا قدراً ولا صفة جاز قبولها ولا فرق في هذا
 التفصيل بين الأجانب وأبعاض القاضي على المعتمد وما في الشرح من الاستثناء ضعيف
 قال في الخصائص وشرحها واختص صلى الله عليه وسلم بأباحة قبول الهدية مطلقاً ولو من أهل
 الكتاب لأنه معصوم فهي حلال له وروى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان يقبل الهدية
 ويشب عليها بخلاف غيره من الحكام وولاية الأمور فانه رشوة فتحرم عليهم خوفاً من الزيع عن
 الشرع والميل مع الهوى لخبر الشيخين وغيرهما عن أبي جعد الساعدي مرفوعاً ما بال العامل
 نستعمله فيما نناقض قول هذا من عمالكم وهذا أهدي إلى آفلاقه في بيت أبيه وأمه فنظر هل
 يهدي له أم لا فوالذي نفس محمد بيده لا يغفل أحدكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه
 إن كان به سراً جاء به له رغاء وإن كانت بقرعة جاء بها لهما خوار وإن كانت شاة جاء بها لهما عرق قد بلغت
 أي حكم الله الذي أرسلت به في هذا إليكم * (تمه) * يندب قبول الهدية لغير الحاكم حيث
 لا شبهة قوية فيها وحيث لم يظن المهدي إليه أن المهدي أهلاً له أو في مقابل واللام يجوز القبول
 مطلقاً في الأول والأول إذا أتاه بقدر ما في ظنه بالقرائن في الثاني وينبغي للمهدي اليه التصرف
 في الهدية عقب وصولها بما أهديت لأجله أظهار الكون الهدية في حيز القبول وإنما وقعت
 الموقوع ووصلت وقت الحاجة إليها وإشارة إلى تواصل المحبة بينهما وبين المهدي اليه حتى

أو قال له سلم ليحسب ما معاً إذا سلم قال
 الشيخان وقد توقف في هذا إذا طال
 الفصل وكانهم أحلهوا هذا الفصل أملا
 يطل معنى التسوية والسابع في طلاقة
 الوجه وسائر أنواع الأكرام فلا يخص
 أحدهما بشئ منها وإن اختلفت بفضيلة
 أو غيرها * (تنبيه) * يندب أن لا يشتري
 ولا يبيع بنفسه ولا يشتغل قلبه بما هو
 بسدده ولأنه قد يجلب فيميل قلبه إلى
 من يجالسه إذا وقع بينه وبين غيره
 من محاباة والمحاباة فيها رشوة أو هدية
 حكومة وأن لا يكون له وكيل معروف
 وهي محترمة وأن لا يكون له وكيل معروف
 كي لا يجلب أيضاً فإن فعل ذلك كره
 والمعاملة في مجلس حكمه أشد كراهة
 (ولا يجوز) للقاضي (أن يقبل الهدية)

بها من نسخة المؤلف قوله قال في
 الخصائص الخ ليس من التجريد اهـ

انما اهداه اليه له من يه على غيره مما هو عنده وان كان اعلی واغلی ولا ينحصر ذلك في التالف
 ونحوه فالاولى فعل ذلك مع من يعتقد صلاحه أو علمه أو يقصد جبر خاطره أو دفع شره أو نفوذ
 شفاعته عنده في مهمات الناس واشباه ذلك ولا يشترط في ذلك صيغة بل يكفي البعث والاخذ اه
 وأما غيره من الحكم فيجزم عليه قبول الهدية عن لخصومة وكذا ممن لا خصومة له ان لم يعهد
 منه وإذا قبلها لا يملكها عند الشافعي رضي الله عنه وذلك لما رواه أحمد والبيهقي عن أبي حنيفة
 الساعدي والطبراني عن أبي هريرة وابن عباس وجابر بن عبد الله عن عمار بن الوضوء في رواية
 الأهرام غلول بضم الغين واللام أصله الخيانة لكنه شاع في الغلول في الغنية والمراد انه
 اذا أهدي العامل للامام أو نائبه شيئاً فقبله فهو خيانة منه للمسلمين فلا يختص به دونهم وروى
 أبو يعلى هدايا العمال حرام كلها قال ابن بطال فيه أن هدايا العمال تجعل في بيت المال
 وأن العامل لا يملكها الا ان طلبها له الامام واستبسط منه في المذهب رده هدية من كان ماله حراما
 أو عرف بالظلم وأخرج أبو نعيم وغيره أن عمر بن عبد العزيز استنسى نقاحاً ولم يكن معه
 ما يشتري به فركب قنقار غلمان الديار بطباق نقاح فتناول واحدة فشبهها ثم ردها فقبل له
 ألم يكن المصطفى صلى الله عليه وسلم وخليفته يقبلون الهدية فقال انهم لا ولتلك هدية وهي
 للعمال بعدهم رشوة اه وسائر العمال مثله في نحو الهدية كشايخ البلدان لكنه أغلظ
 مروجش والضيافة والهبة كالهدي وكذا الصدقة على الأوجه زى ولا يجوز لغير القاضي
 ممن حضر ضيافة الا كل منها الا ان قامت قرية على رضا المالك ومنه سائر العمال ومنه
 ما جرت العادة به من احضار طعام لشاد البلد ونحوه من الملتزم أو الكاتب ع ش على م ر مخلصا
 (قوله من له خصومة) أو من غلب على ظنه انه سيجاصم ولو بعضه فيما يظهر لثلا يتنع من
 الحكم عليه م ر خلافا لا ذرعى لانه استثنى هدية ابعاضه اذ لا يتخذ حكمه لهم ونقله عنه زى
 وأقره وحاصل ما في الهدية أن القاضي والمهدي اما ان يكونا في محل الولاية أو خارجها
 أو القاضي داخل والمهدي خارجاً وبالعكس فهذه اربع صور وعلى كل اما ان يزيد على عاداته
 ان كان له عادة أو لا وعلى كل اما ان يكون له خصومة أو لا فهذه ست عشرة صورة وكلها حرام
 الا اذا كان في غير محل ولايته أو فيها ولم يزد المهدى ولم يكن له خصومة فم ما قد صرح به
 بأن الزيادة في غير محل ولايته لا تحرم قرضه شيخنا العزيزي (قوله سواء) كان من أهل عمله ام لا
 أشار بذلك الى أن قول المصنف من أهل عمله ليس قيذا كما في هذه الحالة (قوله ثم أهدي اليه)
 أي سواء كان من أهل عمله أو لا ولكن يقيد الثاني بما اذا أهدي للقاضي في محل ولايته والابان
 ذهب القاضي اليه وليس من أهل عمله فأهدى له جاز قبولها وهذا أي قوله ثم أهدي اليه لا حاجة
 له لانه فرض الكلام (قوله حرم عليه قبولها) جواب ان ومحل الحرمة اذا كان في محل ولايته
 كما في شرح المنهج وان كان ظاهر كلامه الاطلاق وقوله فلنخر هدايا الخ فيه انه يمكن ان يبدل
 الحديث على الامرين أي من لا عادة له أو له عادة وزاد عليها (قوله سحت) بضمين واسكان
 الثاني تخفيف وهو كل مال حرام لا يحل كسبه ولا اكله اه مصباح وسمى سحتاً لانه يسحت
 أي يذهب البركة (قوله السلطان) المراد به ما يشمل نوابه كك القاضي قال م ر في شرحه
 وانما أحلت الهدايا له صلى الله عليه وسلم لعصمته وفي خبر أنها أحلت لمعاذ فان صح فهو

وان قلت كان أهدي اليه من له خصومة
 في الحال عنده سواء أكان من يهدي
 اليه قبل الولاية أم لا سواء أكان (من
 أهل عمله) أم لا أو لم يكن له خصومة
 لكنه لم يهد له قبل ولايته القضاء
 ثم أهدي اليه بعد القضاء هدية حرم
 عليه قبولها أما في الاولى فلنخر هدايا
 العمال سحت وروى هدايا السلطان

ولأنها تدعو إلى الميل إليه ونكسرها (٣٤٠) قلب خصمه وأما في الثانية فلأن سبها العمل ظاهر ولا يملكها

من خصوصياته أيضا (قوله البه) أي إلى المهدي (قوله فان تعذر) أي الرذ
(قوله وقضية كلامهم أنه لو أرسلها) أي من ليس من أهل عمل القاضي وإنما فرد ذلك
بالذكر لخلاف فيه والافلاوي في سبها بنفسه للقاضي حرم قبولها أيضا لكن من غير خلاف
بخلاف الذي في الشرح (قوله يستثنى) في م ر الأوجه عدم الاستثناء لانه ربما امتنع
بسبب الهدية من الحكم عليهم (قوله هدية أبعاضه) مصدر مضاف لقاعله والمفعول محذوف
أي للقاضي كآية وابنه (قوله وكان يهدي إليه) أي ولو مرة (قوله والاولى اذا قبلها ان
يردها) الاولى أن يقول والاولى أن يردّها أو يثيب عليها اذا قبلها لأن القبول قيد في الاثابة فقط
لا في الرذالة اذا ردّها لا يكون قابلا لها (قوله لكن قال الروياني الخ) قول ثان وكلام الذخائر
ثالث وما قبلهما أول في ثلاث أقوال المعتمد كلام الذخائر (قوله عن المذهب) كذا في خط
وصوابه كما في شرح الروض عن المذهب لأن الروياني أقدم من الشيخ أبي اسحق صاحب
المذهب وحاصل ما أشار إليه أن المهدي ان زاد على العادة بعد المنصب ففيه احتمالات ثلاث
الاول تحريم الجميع مطلقا سواء كانت الزيادة من الجنس أولا والثاني ان كانت الزيادة
من الجنس جاز قبول الجميع والثالث التفصيل بين أن تميز الزيادة جنسا أو قدرا فتحرم وحدها
أولا تميز فتحرم الجميع وهو المعتمد فان كانت الزيادة بسبب تغيير جنس الهدية بأن كانت عادته
أن يهادي بالقطن فهاداه بعد المنصب بالحرير فهل يحرم الجميع او مقابل ما زاد على قيمة القطن
من الحرير احتمالا نرجح الاسنوي منهما الاول وقيد بما اذا كان للزيادة وقع والا فلا يحرم
(قوله في المؤلف) أي في الهدية وقوله وفي الذخائر رد ذلك كلام الروياني (قوله أي بجنس)
ومثال تميز الزيادة بالجنس أن يهدي له أردب قمح وأردب أرز من كان يهدي له أردب قمح فقط
ومثال تميزها بالقدرا أن يهدي اليه أردب قمح من كان يهدي له أردب قمح فقط قال قل وحاصله أنه
ان كانت الهدية بقدر ما كان يهدي إليه قبل القضاء جنسا وقدرا وصفة جاز قبولها والا فيحرم
(قوله أو قدر) بأن كانت متميزة بصفة بأن كانت عادته أردب قمح ردينا فأهدى له أعلى (قوله
في المعنى) أي لا في الجنس وهذا هو الاول في كلام الذخائر وإنما أعاده لأجل الخلاف (قوله
كالهدية) فيفصل بين من عادته ذلك قبل القضاء ومن لا (قوله والعارية ان كانت مما يقابل
بأجرة) كسكنى دار وركوب دابة (قوله الرشوة) بتثليث الرأى م ر (قوله ليحكم بغير الحق)
أنهم أنه لو رشي ليحكم بالحق جاز الدفع وان كان يحرم على القاضي الاخذ على الحكم مطلقا أي
سواء أعطى من بيت المال أم لا وفي حاشية ابن القيم على البيضاوي ما حاصله هل يجوز للقاضي
أخذ الاجرة على القضاء أم لا ذهب الجمهور من أهل العلم من العصاة وغيرهم إلى جواز أخذ
القاضي الاجرة على الحكم لانه شغل الحكم عن القيام بمصالحه وكرهه طائفة كراهة تنزيه منهم
مسروق ورخص فيه الشافعي وأكثر أهل العلم وقال صاحب الهداية من الحنفية واذا كان
القاضي فقيرا فالأفضل بل الواجب أخذ كفايته واذا كان غنيا فالأفضل الامتناع عن أخذ
الرزق من بيت المال رقبا لبيت المال وقيل الاخذ هو الاصح صيانة للقضاء عن الهوان وتقلرا
لمن يأتي بعده من المحتاجين ويأخذ بقية الكفاية له ولعاليه وعن الامام أحمد لا يجزى وان كان
يقدر عمله مثل ولي التيمم واتفق أهل العلم على أن القاضي اذا قضى مجورا وبخلاف ما عليه

في صورتين لو قبلها ورتدها على
مالكها فان تعذر وضعها في بيت المال
وقضية كلامهم أنه لو أرسلها إليه
في محل ولايته ولم يدخل بها حرمت وهو
كذلك وان ذكر فيها المأوردى وجهين
* (قوله) * يستثنى من ذلك هدية
أبعاضه كما قاله الاذري اذ لا ينة لحكمه
لهم ولو أهدى اليه من لا خصوصية له
وكان يهدي اليه قبل ولايته جاز له قبولها
ان كانت الهدية بقدر العادة السابقة
والاولى اذا قبلها أن يردّها أو يثيب
عليها لأن ذلك أبعد عن التهمة
أما اذا زادت على العادة فكالمعهد
منه ذلك كذا في أصل الروضة وقضيته
تحريم الجميع لكن قال الروياني نقلا
عن المذهب ان كانت الزيادة من جنس
الهدية جاز قبولها لدخولها في المؤلف
والافلاوي في الذخائر ينبغي أن يقال ان لم
تتميز الزيادة أي بجنس أو قدر حرم
قبول الجميع والافلاوي زيادة فقط وهذا هو
الظاهر فان زادت في المعنى كان
أهدى من عادته قطن حرير اهل يطل
في الجميع أو يصح منها بقدر المعتاد فيه
نظرا ستظهر الاسنوي الاول وهو
ظاهر ان كان للزيادة وقع والا فلا عبرة
بها والضيافة والهبة كالهدية
والعارية ان كانت مما يقابل بأجرة
فحكمها كالهدية والا فلا كما يحتمل
بعضهم وبحث بعضهم أيضا أن الصدقة
كالهدية وأن الزكاة كذلك ان لم يتعين
الدفع اليه وما يحتمله ظاهر وقبول
الرشوة حرام وهي ما يندل للقاضي
ليحكم بغير الحق أو ليمتنع من الحكم
بالحق وذلك لخبر لعن الله الراشي
والمرشئ في الحكم * (فروع) * ليس
للقاضي حضور ولية أحد الخصمين حالة الخصومة ولا حضوره وليتهما ولو في غير محل ولايته تلحق الميل

وله تخصيص اجابة من اعناد تخصيصه قبل الولاية ويندب له اجابة غير الخصمين ان عم المولى النداء لها ولم يقطع كثرة الولاية عن الحكم والا
فترك الجميع ولا يضيف أحد الخصمين دون الآخر ولا يلحق فيما ذكر المقتى والواعظ ومعلوم القرآن والعلم اذ ليس لهم أهلية الالتزام والقاضي
أن يشفع لاحد الخصمين ويرى عنه ما عليه لانه يتنعمها وان يعيد المرضى ويشهد الجنائز ويزور القاديين ولو كانوا متخاصمين لان ذلك قرينة
(ويجتنب القاضي القضاء) أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وأهمل مواضع كما ستعرفها وضابط المواضع التي يكره للقاضي القضاء فيها
كل حال يتغير فيها خلقه وكما علقه الموضع الاول (عند الغضب) لخبر العجيين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان وظاهر هذا أنه لا فرق بين
المجهت وغيره ولا بين أن يكون لله تعالى أولا وهو كذلك لان المقصود تشويز التكرار (٣٤١) وهو لا يختلف بذلك نعم تنفي الكراهة اذا

دعت الحاجة الى الحكم في الحال وقد
يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة
(و) الثاني عند (الجوع) والثالث عند
(العطش) المقرطين وكذا عند السبع
المقرط وأهمله المصنف (و) الرابع عند
(شدة الشهوة) أي التوقان الى السكاح
(و) الخامس عند (الحزن) المقرط في
مصابة أو غيرها (و) السادس عند
(القرح المقرط) ولو قال المقرطين
لكان أولى لانه قيد في الحزن أيضا
كما مر (و) السابع عند (المرض) المولم
كما قيد به في الروضة (و) الثامن عند
(مدافعة) أحد (الاخمين) أي البول
والغائط ولوذ كرا حيد كما قد روي في
كلامه لكان أولى لافادة الاكتفاء به
وكراهته عند مدافعة ما بالاولى وكذا
يكره عند مدافعة الریح كما ذكره
الدميري وأهمله المصنف (و) التاسع
عند (العاس) أي غلبته كما قيد به في
الروضة (و) العاشر عند (شدة الحر
(و) شدة البرد) وأهمل المصنف عند
الخوف المزعج وعند الملال وقد جزم
بهما في الروضة وانما كره القناه في هذه
الاحوال لتغير العقل والخلق فيها
فلو خالف وقضى فيه اتعدتناؤه كما جزم
به في الروضة لقصة زبير المشهورة
ولا يتقد حكم القاضي لنفسه لانه
من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولا
يحكم لرقيقه ولا لشر يكره في المال
المشترك بينهما للثمة ويحكم للقاضي

أهل العلم لحكمه مردود فان كان على وجه الاجتهاد واخطأ فالاثم ساقط والضمان لازم فان
كان الحكم في قتل قالدية في بيت المال عند أبي حنيفة وأحمد وعلى عاقلته عند الشافعي وأبي
يوسف ومجاهد قسطا في ملخصا (قوله تخصيص اجابة من اعناد الخ) أي ويفصل فيها كما يفصل
في الهدية فان لم تميز الضيافة بشئ على العادة السابقة حل ذلك والاحرم (قوله ولا يلحق فيما
ذكر الخ) العبارة فيها حذف أي لا يلحق بالقاضي فيما ذكر المقتى الخ (قوله ومعلوم القرآن) كذا
في بعض النسخ وهو تحريف وفي بعضها ومعلوم القرآن وهي ظاهرة (قوله أن يشفع لاحد
الخصمين) أي عند خصمه بالصبر مدة مثالا لما راد بالاحد المدعى عليه بأن يقول للمدعى سامحه
من بعض الحق أو كله لوجه الله مثلا وقوله ويرى أي يدفع عنه ما عليه سواء كان موزونا أو مكبلا
(قوله لانه يتنعمها) أي الخصم وهو ظاهر في الثانية دون الاولى فالتنعم فيها للمدعى عليه فقط
ويجب بأن في الاولى يتنعم بالشواب (قوله ولا بين أن يكون لله تعالى أولا) رد على البلقيني
حيث قال ان كان الغضب لله لا كراهة (٣) وفي الخصائص ولا يكره له الفتوى والقضاء في حال
الغضب لانه لا يخاف عليه من الغضب ما يخاف على غيره لان غضبه لله لا لحظ نفسه ذكره النووي
في شرح مسلم وقضيته جواز الحكم له في حال الغضب وتعليله بأنه معصوم أنه يجوز له أن يشهد
وتقبل ويحكم على عدوه اعموم عصمته ولو قال لقلان على فلان كذا جاز لسماعه أن يشهد بذلك
على فلان وان لم يسمع الاقرار منه لعصمة المصطفى صلى الله عليه وسلم ذكره في شرح الرواني في
روضة الحكماء وتبعوه وكان له قتل من اتهمه بالزنا من غير بينة ولا يجوز ذلك لغيره ذكره ابن
دحية (قوله لان المقصود) الاولى لان السبب وقوله ومدافعة الاخمين لو قال ومدافعة
الحدث لكان أخصر (قوله كما قيد به) أي بهذا القيد والمذكور (قوله وعند الملال) أي
السامة والتعب (قوله لقصة زبير) وفي بعض النسخ الزبير أي حيث قال خصمه للنبي صلى
الله عليه وسلم أن كان ابن عمك أي أمرت بسقي أرضه أو لا لكونه ابن عمك فتغير منه النبي
صلى الله عليه وسلم فأن بالفتح علة لمخذوف (قوله لانه من خصائصه) عبارة الخصائص وشرحها
ويقضى لنفسه ولولده بضم الواو وسكون اللام أي فروعه وينفذ حكمه بذلك لان المدح في حق
الامة للريية وهي منتفية عنه قطعا وان شهد لنفسه ولولده أي فروعه (قوله أو سأل الحكم
الخ) وخرج بتقييد السؤال بالحكم ما لو سأل أن يكتب له في قرطاس ما جرى من غير حكم
ويسمى محضرا وأن يكتب مجالا بما جرى مع الحكم به فانه لا تلزم اجابته بل تسق لان في ذلك
تقوية لحجته وانما لم يجب كالاشهاد لان الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الاشهاد اهـ د وقره
والاشهاد به أي بالحكم (قوله ستة شروط) نظمها بعضهم بقوله

لكل دعوى شروط ستة جعت * تفصيلها مع الزام وتعيين

ولن ذكره الامام أوقاض آخر ٨٦ ح وبنايه وادا أقر مدعى عليه عند القاضي أو نكل عن البت تخلف المدعى
اليمن المردودة وسأل القاضي أن يشهد على اقراره عنده في صورة الاقرار أو على يمينه في صورة النكول أو سأل الحكم بما ثبت عنده
والاشهاد به لزمه اجابته لانه قد ثبت كبره ذلك (ولا يسأل) للقاضي (المدعى عليه) الجواب أي لا يجوز له ذلك (الابعد كمال الدعوى)
الصحيحة ويشترط لصحة كل دعوى سواها كانت بدم أم بغيره كغصب وسرقة وانما ستة شروط الاول أن تكون معارضة
(٢) من نسخة المؤلف توله وفي الخصائص الى آخر القول ليس من التجريد ٨١

غالباً بأن يثقل المدعى ما يدعيه كقوله في دعوى القتل قتل عمداً أو شبه عمداً أو خطأ أفراداً أو شركاً فان أطلق ما يدعيه كقوله هذا قتل ابني
يسن للقاضي استقصاؤه عما ذكر والثاني أن تكون ملزمة فلا تسمع دعوى هبة شيء أو بيعه أو إقرار به حتى يقول المدعى وقبضته بأذن الواهب
ويلزم البائع أو المقر التسليم والثالث أن يعين مدعيه عليه فلو قال قتل عمداً أو شبه عمداً لم تسمع دعواه لايهام المدعى عليه والرابع والخامس أن
يكون كل من المدعى والمدعى عليه غير حربي لا أمان له مكلفاً ومثله السكران فلا تسمع دعوى حربي لا أمان له ولا صبي ولا مجنون ولا دعوى
عليهم والسادس أن لا تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على أحد أفرادهم بالقتل ثم ادعى على آخر شركاً أو انفراداً لم تسمع الدعوى الثانية لأن
الاولى تكذيبها نعم ان صدقه الاخر فهو (٣٤٢) واخذ بإقراره وتسمع الدعوى عليه على الاصح في أصل الروضة ولا يمكن

ان لا يناقضها دعوى تغارها * تسكيف كل وثيق الحرب للدين
(قوله غالباً) ومن غير الغالب ان لا تكون معلومة كالدعوى بالمتعة والنفقة والمكسوة
والاقرار بمجهول والرضخ في الغنمة (قوله يسن للقاضي استقصاؤه) أي ولا يجب عليه ذلك
وهل له رد أم لا قرر شيخنا الخليلي ان له رده اخذ من التعبير بسن وان عاد وفصل الدعوى
سمعت اه مد (قوله وقبضته) أي في صورة الهبة وقوله ويلزم البائع أي في صورة البيع
والاقرار بخلاف ما اذا لم يلزمهما التسليم اليه بأن كان للبائع حق حبس المبيع لكون الثمن
أو بعضه مؤجلاً وكون المقر أقرب دين مؤجل بأجل معلوم (قوله مكلفاً) خبر ثان لم يكون
(قوله ولا دعوى عليهم) أي اذا لم يكن مع المدعي يئنة والاسمعت الدعوى على الصبي
والمجنون ومثلهما الغائب والميت ويحلف مع البيئتين الاستظهار (قوله وتسمع الدعوى
عليه) لافائدة لاستماع الدعوى عليه بعد موأخذته بإقراره لأن الحق ثبت بالاقرار فالاولى
حذف قوله وتسمع الخ (قوله الابعد سؤال المدعي تحليفه) لأن الحق في اليمين له فاحتج لادنه
فان حلفه قبل سؤاله لم يعتد به على الاصح وله بعد تحليفه إقامة البيئته والشاهد مع اليمين ولو قال
لا يئنة لي وأطلق او اراد لاحضرة ولا غائبة أو كل بيئته أقيمها باطلة أو كاذبة أو زورتم أي بيئته
قبلت لانه ربما لم يعرف أو نسي ثم عرف أو تذكر ولو قال شهودي فسقة أو عبيد ثم جاء بعدول
فان مضت مدة استبراء وعققت قبلت شهادتهم والا فلا سم (قوله ولو حلف الخ) هذا اشارة الى
أمر آخر وهو اشتراط تحليف القاضي أيضاً (قوله وقبل احلاف القاضي) في المصباح أحلفته
أحلافاً وحلفته تحليفاً اه فاندفع ما يقال ان احلاف لم يرد (قوله قد علم مما ذكره المصنف) أي
بطريق القياس على كونه لا يحلفه الابعد سؤال المدعي (قوله الحكم على المدعي عليه) أي
بالنكول اذا امتنع عن اليمين (قوله ولا يلقن) بأن يقول له قل كذا وكذا وهذا لا يغني عن قوله
الآتي ولا يفهمه كلاماً لأن ذلك معناه أن يقول له كيفية الدعوى كذا وكذا وكيفية الجواب
كذا من غير أن يلقنه عند الدعوى فالافهام سابق على الدعوى كما قرره شيخنا العثماني
(قوله يستظهر) أي يغلب ويتعالى به على خصمه أو يستعين (قوله لم يماز) أي لا ضراره
بخصمه (قوله كيفية أداء الشهادة) بأن يقول له كيفية الشهادة أن تأتي بلفظ الشهادة
وتأتي بالمشهود عليه مجروراً بعلى وبالمشهود له مجروراً باللام بخلاف التلقين فانه يقول له قل
أشهدان لفلان على فلان كذا شيخنا (قوله لم شهدتم) أي لاجرة أو حصة فيه ان هذا ليس
تعتايل التعت أن يقول في أي زمان في أي مكان مثلاً وأن يقول في شهادة القتل قتل
بسياف أو سكين أو سهم وفي أي مكان وفي أي زمان وقوله وما وكيف تحملت وقوله يؤدى أي

من العود الى الاولى لأن الثانية
تسكنها (ولا يحلفه) أي لا يجوز
للقاضي أن يحلف المدعي عليه (الابعد
سؤال) أي طلب (المدعي) تحليفه فلو
حلفه قبل طلبه لم يعتد به فعلي هذا
يقول القاضي للمدعي حلفه والا
فاقطع طلبك عنه قال ابن النقيب
في مختصر الكفاية ولو حلف بعد طلب
المدعي وقبل احلاف القاضي لم يعتد
به صرح به القاضي حسين انتهى
* (تنبيه) * قد علم مما ذكره المصنف
انه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعي
عليه الابعد طلب المدعي وهو كذلك
على الاصح في الروضة في باب القضاء
على الغائب (ولا يلقن خصماً) منهما
(حجة) يستظهر به على خصمه أي
يحرم عليه ذلك لا ضراره به (ولا
يفهمه) أي واحد منهما (كلاماً)
يعرف به كيفية الدعوى وكيفية
الجواب أو الاقرار أو الانكار لما مر
ونخرج بقيد الخصم في كلامه الشاهد
فيجوز للقاضي تعريفه كيفية أداء
الشهادة كما صححه القاضي أبو المكارم
الروائي وأقره عليه في الروضة خلافاً
لشرف الغزي في ادعائه المنع منه فله
انتقل نظره من منع التلقين الى ذلك
فان القاضي لا يلقن الشاهد الشهادة
كما جزم به في الروضة (ولا يئنت
بالشهادة) أي لا يئنت عليهم كان يقول

لهم لم شهدتم وما هذه الشهادة ونحو ذلك فربما يؤدى الى تركهم الشهادة فيضرر الخصم المشهود له بذلك (ولا يقبل) القاضي التعت
(الشهادة) اذا لم يعرف عدالة الشاهد (الا من ثبت عدالته) عند حاكم سواء أطلع الخصم فيه أم سكت لانه حكم بشهادة تتضمن تعديله
والتعديل لا يثبت الا بالبيئتين وسيأتي بيان العدالة في فصل بعد ذلك فاذا ثبتت عدالة الشاهد ثم شهد في واقعة أخرى قال في الروضة ان لم يطل
الزمان حكم بشهادته ولا يطلب تعديله ثانياً وان طال فوجهان أحدهما يطلب تعديله ثانياً لان طول الزمان يغير الاحوال ثم يجتهد الحاكم في
طوله وقصره انتهى قال في الخادم ان الخلاف في الطول في غير الشهود المرتين عند الحاكم أما هم فلا يجب طلب التعديل قطعاً قاله الشيخ
عزالدين في قواعد انتهى وهو حسن وقال في العدة اذا استفاض فسق الشاهد بين الناس فلا حاجة الى البحث والسؤال

التعنت (قوله ولا تقبل شهادة عدو) ومن ذلك أن يشهد على ميت بحق فيقيم الوارث ينة بأنهم معا عدوان له فلا يقبلان عليه في أوجه الوجهين لانه الخصم لا تقبل التركة لملكه خلافا لما بحشه الساج الفزاري وأفتى به الشيخ محتجا بأن المشهود عليه في الحقيقة الميت شرح م ولا تقبل العدواة بمن فلو بالغ في محاسبة شخص عند ارادة الشهادة عليه مثلا فردا عليه لم تقبل شهادته عليه وان لم يرد عليه قبلت ولا تقبل بشخص أيضا فقاطع الطريق عدو لكل أحد قل (قوله على عدوه) أماله فتقبل ما لم تنقض العدواة الى القسق فان أدته الى ان يسرقا ويقذفه اقتضت منع الشهادة له وعليه واعلم انه ان كانت العدواة من الجانبين منعت شهادة كل على الآخر وان كانت من جانب اختصاص منع الشهادة بالعدو وأما الآخر فتجاوز الشهادة منه للآخر وعليه وكان المناسب ذكر هذا والذي بعده في الشهادات وكذا قوله ولا يتعنت بالشهداء (قوله ذي غمر) أي ذي حقد (قوله بكسر الغين الغل) وبالفصح المال الكثير الذي يغمر أي يسترك وبالضم الرجل الجاني (قوله الظاهرة) ويكتفي بما يدل عليها كالمخاصمة اكتفاء بالمظنة لما فيه من الاحتياط وفرق بين العدواة والبغضاء بأن العدواة هي التي تقضي الى التعدي بالأفعال والبغضاء هي العدواة الكامنة في القلب اه شويري (قوله وفي معجم الطبراني) غرضه الاستدلال على ان العدواة الباطنة لا يعلمها الا الله ووجهه أنهم حيث كانوا اخوان العلانية لم يكن هناك قرينة على العدواة الباطنة وحينئذ لا يعلمها الا الله اه عشاوي (قوله اخوان العلانية) الاضافة على معنى في وكذا ما بعده (قوله والفضل) هذا مجزئ وأوله * ومليحة شهدت لها ضراتها * (قوله وقد تكون الخ) وقد تقضي العدواة الى القسق فرد شهادته مطلقا ولا تقبل شهادته على قاذفه ولو قبل طلب الحد لظهور العدواة ولو شهد عليه فقفذه المشهود عليه لم يؤثر في حكمهم بها الحاكم ولو عادي من يشهد عليه وبالغ في خصامه ولم يجبه ثم شهد عليه قبلت شهادته لئلا يتخذ ذلك ذريعة الى ردها سم وايضاح ذلك أن شخصا علم أن شخصا يشهد عليه فعاداه وخاصة والحال أن ذلك لم يتأثر ولم يوجد منه ما يدل على كراهة للمخاصمة له ثم شهد عليه قبلت شهادته (قوله ولا يشترط ظهورها) هذا ينافي قوله الظاهرة الآن يراد به ما غير ذلك بأن يراد ظهور آثارها كفرجه بحزبه وعكسه فالمراد بها فيما تقدم الظهور ولو باعتبار أماراتها كالمخاصمة والمراد هنا ظهورها في نفسها لانها خفية لا يعلمها الا الله (قوله وتقبل من مبتدع) فيه أنه فاسق سيدعنه الآن يقال شبهته فيها وهو تأويله تنج فسقه وعبارة السارج بعد قول المتن وللعدة خمس شرائط والمراد بها أي بالكبار غير الكبار الاعتقادية التي هي البدع فان الراجح قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم اه والمراد بقوله وتقبل من مبتدع أي ان لم يدع الناس لبدعته أخذ من كلامه بعدوان كان المعتقد أنها تقبل مطلقا (قوله صنات الله) أي المعاني لان نافي المعنوية يكفر للاتفاق عليها والمراد بانكار المعاني انكار زيادتها على الذات كان يقول الله قادر بذاته لا بصفة زائدة كما تقول المعتزلة وكيف يكفر منكر المعنوية مع أنها من الاحوال والحق أن لا حال كما قاله كثير من العلماء أجيب بأنه يلزم من انكارها ثبوت اضدادها وهو كفر ولا يلزم من نفي الحال نفي الصفات لان الاحوال المنقبة الا كون أي كونه قادرا وكونه مريدا الى آخرها وأما المنفلة وهو قادر ومريد سميع الى

(ولا تقبل شهادة عدو على عدوه)
لحديث لا تقبل شهادة ذي غمر على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه
باسناد حسن والفهرست بكسر الغين
الغل والمقد ولما في ذلك من التهمة
* (تنبيه) * المراد بالعدواة العدواة
الديونية الظاهرة لان الباطنة لا يطلع
عليها الا اعلام الغيوب وفي معجم الطبراني
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سباني
قوم في آخر الزمان اخوان العلانية
اعداء السرية بخلاف شهادته له اذ
لا تهمة
* والفضل ما شهدت به الاعداء *
وعدو الشخص من يحزن لفرجه
ويفرح لحزنه وقد تكون العدواة
من الجانبين وقد تكون من أحدهما
فيختص برده شهادته على الآخر ولا
يشترط ظهورها بل يكفي ما دل عليها
من المخاصمة ونحوها كما قاله الباقر
ما قلناه عن نص المختصر أما العدواة
الدينية فلا توجب رد الشهادة فتقبل
شهادة المسلم على الكافر وشهادة السني
على المبتدع وتقبل من مبتدع لا تكفره
يدعته كنسكري صفات الله تعالى
وخلقه أفعال عباده

وجواز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصيرون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفروا ببدعته كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام وعلم الله بالمعدوم وبالجزئيات (٣٤٤) لانكارهم ما علم محي الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم ولا شهادة من يدعو

الناس الى بدعته كما لا تقبل روايته بل أولى ولا شهادة خطائي لمثله ان لم يذكر فيها ما ينفي احتمال اعتقاده على قول المشهود له لا اعتقاده أنه لا يكذب فان ذكر فيها ذلك كقوله رأيت أو سمعت أو شهد لمخالفة قبلت لزوال المانع (ولا تقبل شهادة والد) وان عاز (لرايه) وان سفل (ولا تقبل شهادة ولد) وان سفل (لوالده) وان علا للهمة ولو قال المصنف ولا تقبل شهادة الشخص لبعده لكان أخصر وأفهم كلامه قبول شهادة الوالد على ولده وعكسه وهو كذلك لا تقبالةهمة * (تنبيه) * يستثنى من ذلك ما لو كان بينه وبين أصله أو فرع عداوة فان شهادته لا تقبل له ولا عليه كما جزم به في الأنوار واذا شهد بحق لصرع أو أصل له وأجنبي كان شهد برقيق له ما قبلت الشهادة للأجنبي على الأصح من قولنا تفرق الصفقة وتقبل الشهادة لكل من الزوجين من الآخر لان الحاصل بينهما عقد يطرأ ويحول نعم لو شهد لزوجه بأن فلانا قد فها لم تصح شهادته في أحد وجهين وجهه البلقيني وكذا لا تقبل شهادته عليه بالزنا لانه يدعي خيانتها فراشه ولا تقبل شهادة الشخص لاحد أصله أو فرع عيه على الآخر كما جزم به الغزالي ويؤيده منع الحكم بين أبيه وأمه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك معالاً بأن الوازع الطبيعي قد تعارض فظهر الصدق لضعف التهمة ولا تقبل تزكية الوالد لولده ولا شهادته له بالرشد سواء كان في حجره أم لا وان أخذناه بأقراره برشد من في حجره

آخرها فلم ينكرها في الأحوال (قوله وجواز رؤيته يوم القيامة) فان قلت قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة يدل على رؤيته تعالى في الآخرة فكيف يكون منكرها غير كافر قاجاب عنه في شرح الكبري عن الزمخشري بأن الى مفرد آلاء وهي النعم فالى ربها بمعنى نعمة ربها وهي نفعول مقدم لقوله ناظرة أي ناظرة نعمة ربها (قوله والبعث) أي الأحياء قال المفسرون في قوله تعالى واستمع يوم ينادي المنادي من مكان قريب قيل ينادي اسرافيل عليه السلام بعد خروج الأرواح من الصور فيقول يا أيها العظام النخرة والجلود المتفرقة والشعور المتقطعة ان الله يأمركم أن تجتمعوا الفصل الخطاب وفي الحديث انه يقول فيه أيها الاعضاء المتشعبة والعظام البالية والاجسام المتفرقة والجلود المتفرقة والاصال المتقطعة والشعور المتطيرة قوموا الى العرض على الله عز وجل فتخرج أرواحهم حينئذ من ثقب الصور ولها دوى كدوى النحل ورب العزة يقول وعزني وجلالي لا عهد نسكم كما خلق نسكم أول مرة فلا تحطى روح صاحبها فيعيدهم كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا انا كفافا علين والصور فيه ثقب على عدد الخلائق وقد سماه الله في المدثر الناقر فقال سبحانه فاذا نفق في الناقر فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير وهو على وزن فاعول من النقر بمعنى التصويت اه شبرخيتي على العنماوية (قوله ولا شهادة من يدعو الناس) ضعيف والعقد القبول من الداعية فاذا قبلت شهادته قبلت روايته خلافا للشارح ولين تبعه زى (قوله ولا شهادة خطائي لمثله) والخطابية طائفة من الروافض منسوبون الى أبي الخطاب محمد بن وهب الاجدع يتدينون بشهادة الزور ولموافقيهم في العقيدة اذا حلف على صدق دعواه اه مصباح وعبارة اح قوله خطائي أي أصحاب أبي الخطاب الكوفي كان يقول بالوهمية جعفر الصادق ثم ادعاها بعد موته اه ولعل أصحابه لا يقولون بما ذكر والا كانوا كفارا (قوله أو شهد لمخالفة) أي لغير خطائي (قوله ولا تقبل شهادة والد لوالده) يستثنى من ذلك ما لو ادعى القاضى أو الامام بما لبيت المال فشهد له به أصله أو فرع فقبل لعموم المدعى به (قوله لبعضه) ولو على بعض آخر بان شهد لابنه على أبيه أو لأمته على أبيه (قوله عقد) أي عقد النكاح فانه يزول بالطلاق بخلاف النسب فانه لا يزول (قوله نعم لو شهد لزوجه الخ) والفرق بين هذا وما لو شهد لبعده بأن فلانا قد فها ان شهادته هنا محصلها نسبة القاذف الى خيانة في حق الزوج لانه يعبر بنسبة زوجته الى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقته اه ع ش على م ر (قوله لم تصح شهادته) أي لانه متهم بدفع العار عن فراشه ولانه اذا حدث فاذفها بشهادته أفاد ذلك عنهما واتى العار عن فراشه اه شيخنا (قوله لانه يدعي خيانتها فراشه) أي والاصل عدم الخيانة (قوله وان خالف ابن عبد السلام) أي فتقال تقبل الشهادة المذكورة وهو راجع لقوله ولا تقبل شهادة الشخص لاحد أصله أو فرع عيه على الآخر وان كان ظاهراً كلام الشارح أنه راجع لقوله ويؤيده منع الحكم بين أبيه وأمه (قوله بأن الوازع الطبيعي) أي بأن الميل الطبيعي الذي في المشهود له المقتضى للهمة ظاهراً كشهادته لأمته بدين على أبيه قد تعارض أي عارضه الميل الطبيعي الذي في المشهود عليه الذي لم يقتض التهمة بسبب شهادته عليه فتساقطت كانه لا ميل فلا يقال ان شهادته لاحدهما للميل الطبيعي فلا تقبل قال س ل فالوازع

الطبيعي

* (تنبيه) * قد علم من كلام المصنف ان ما عدا الاصل والفرع من حواشي النسب تقبل شهادة بعضهم لبعض

ز تقبل شهادة الاخ لاختيه وهو كذلك وكذا تقبل شهادة الصديق لصديقه وهو من صدق في ودا ذلك بأن يهمة ما همك

الطبيعي ما يحمل الانسان على الشئ بطبعه فالمراد بالوازع الداعي والباعث (قوله قال ابن القاسم) هو ما لكي وسافر الى الامام مالك ليأخذ عنه العلم اثني عشرة مرة وكل مرة يتفق فيها اثني عشر ألف دينار اه شيخنا (قوله وقيل ذلك) وما أحسن ما قاله الغزالي لا تجز عن لوحدة وتقرير * ومن التفردي زمانك فازدد ذهب الاخاء فليس ثم أخوة * الا التلق باللسان وباليد واذا كشفت ضمير ما صدوره * ألقيت ثم تقيع سم أسود

(قوله ولا يقبل القاضي) أي المنهي اليه (قوله كتب به) كذا في خط المؤلف وفي بعض النسخ كتبه اه اج (قوله الى قاض) فيه اظهاري في مقام الاضمار بالنظر لكلام الشارح مع المتن (قوله ولو غير معين) كما اذا كان في بلد الغائب قضاة فكتب الى واحد منهم غير معين (قوله فيه) أي الكتاب (قوله كان حكم فيه) أي ذكر الحكم فيه (قوله وأشهدت) في بعض النسخ وشهد أي المدعي وهي غير مناسبة لما بعده لان الشهادة انما هو من القاضي وعبرة شرح الروض مثل عبارة الشارح (قوله شاهدين) والمراد بهما شاهدان غير شاهدي الحق أمهما فلا يذهبان الى القاضي المكتوب اليه وانما اذان يذهبان شاهد الحكم (قوله ويسميها) أي شاهدي الحكم لا الحق وهذا اذا كان المراد انهاء الحكم أما اذا كان يسمع البيعة وقبلها ولم يحكم وأراد انهاء البيعة أي أنه سمعها وقبلها فيكون المراد ويسميها أي شاهدي الحق ان لم يعتد لهما وقوله ويسميها ظاهرا أن الكلام في شاهدي الحكم لا شاهدي الحق لان الانهاء ان كان بالحكم فلا حاجة لذكر الجهة أي البيعة التي أوجبت الحكم وان كان الانهاء بسماع الشهادة من غير حكم احتاج الامر الى ذكر الشاهدين ان لم يعتد لهما والشارح لم يعترض لسماع البيعة فقط أي من غير حكم فلا يحمل كلام الشارح على شاهدي الحق لكن قوله ان لم يعتد لهما يقتضي أن الكلام في شاهدي الحق لان شاهدي الحكم عدل لهما قبل الحكم وكان الاولى ان يقتدر بعد قوله في الاحكام أو في سماع بيعة والحاصل انه ينهي اليه الحكم ان حكم ولا يكون الا بعد سماع البيعة وتعديلا أو ينهي اليه ثبوت الحق ان لم يحكم وقد عدلت عنده البيعة أو ينهي اليه سماع البيعة بالحق فقط ان لم تعدل عنده البيعة وكلامه يقتضي الاكتفاء بتعديله فيخالف ما في الروض من قوله ولا يكفي تعديل الكاتب اياهما لانه تعديل قبيل اداء الشهادة اه م د وفيه نظر لان التعديل انما يكون قبل اداء الشهادة وقال بعضهم قوله ويسميها الخ هذا انما هو في انهاء سماع الجهة كما في المنهج ولم يذكر الشارح الا في انهاء الحكم الذي اقتصر عليه ولعله انتقل نظره ولو زاد قبل هذا قوله أو شهد بالحق عندي شاهدان لم من الاعتراض تأمل (قوله ويسن ختمه) أي حفظه واكراما للمكتوب اليه وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة وظاهر أن المراد بختمه جعل نحو ختم عليه ويختم عليه بخاتمه لانه يحفظ بذلك اه جج وعبرة حل وسن ختمه أي على نحو ختم يضعه على الكتاب بعد طيه ليصونه ويحتمل أن يضع الختم لا على شئ ويحويه اه وفي شرح الروض ويستحب للقاضي ختم الكتاب حفظا لما فيه واكراما للمكتوب اليه وكان صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه غير محتومة فامتنع بعضهم من قبولها الاحتومة فأتخذ خاتما ونقش عليه محمد رسول الله فصار ختم

وقال ابن القاسم وقيل ذلك أي في زمانه ونادر في زماننا أو معدوم (ولا يقبل) القاضي (كتاب قاض) كتب به (الي قاض) ولو غير معين أي لا يعمل به (في) ما أنناه فيه من (الاحكام) كان حكم فيه الحاضر على غائبين (الا بعد شهادة شاهدين) عدلي شهادة (يشهدان) عندهم وصل اليه من القضاة (بما فيه) أي الكتاب من الحكم * (تنبيه) * صورة الكتاب كما هو حاصل كلام الروضة حضر فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا بدين وحكمت له بحجة أوجبت الحكم وسألني أن أكتب اليك بذلك فأجبتته وأشهدت بالحكم شاهدين ويسميها ان لم يعتد لهما والا فلا ترك نسجتهما ويسن ختمه بعد قراءته على الشاهدين بحضرته ويقول أشهد كما اني كتبت الى فلان بما سمعنا ويضعان خطهما فيه ولا يكفينا أن يقول أشهد كما أن هذا خطي وان ما فيه حكمي

فيدفع للشاهد من نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويتذكر عند الحاجة ويثبت أن عند القاضي الآخر على الكاتب يتجربى
عنده من ثبوت أو حكم أن أنكر الخصم المحضر أن المال المذكور فيه عليه فإن قال ليس المكتوب اسمي صدق بيئته أن لم يعرف به لأنه أخبر
بنفسه والاصل براءة الذمة فإن عرف به لم يصدق (٢٤٦) بل يحكم عليه أو قال لست الخصم وقد ثبت باقراره أو بحجة أنه اسمه حكم عليه

أن لم يكن ثم من يشركه فيه أو كان ولم
يعاصر المدعى لأن الظاهر أنه المحكوم
عليه فإن كان ثم من يشركه فيه وعاصر
المدعى فإن مات أو أنكر الحق بعث
المكتوب اليه للكاتب ليطالب من
الشهود زيادة تمييز للمشهود عليه
ويصكتها وينهيها ثانياً للقاضي بلد
الغائب فإن لم يجد زيادة تمييز وقف
الامر حتى ينكشف فإن اعترف
المشاوكة بالحق طوبى به ويعتبر أيضاً
مع المعاصرة إمكان المعاملة كما صرح
به البندنجي وغيره * (قمة) * لو حضر
قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم للمدعى
الحاضر فشافهه بحكمه على الغائب
أمضاه إذا عاد إلى محل ولايته وهو
حينئذ قضاء بعلمه بخلاف ما لو شافهه به
في غير محله فليس له أمضاه إذا عاد إلى محل
ولايته كما قاله الامام والغزالي ولو قال
قاضي بلد الحاضر وهو في طرف ولايته
لقاضي بلد الغائب في طرف ولايته
حكمت بكذا على فلان الذي يبلدك
نقذه لأنه أبلغ من الشهادة والكاتب
في الاعتماد عليه والانهاء ولو بغير كتاب
بحكم بعض مطلقاً عن التقييد بفوق
مسافة العدوى والانهاء بسماع حجة
يقبل فيما فوق مسافة العدوى لا فيما
دونه وفارق الانهاء بالحكم بأن الحكم
قد تم ولم يبق الاستيفاء بخلاف سماع
الجنة اذ يسهل احضارها مع القرب
والعبرة بالمسافة بما بين القاضيين لا بما
بين القاضي المنهى والغريم ومسافة
العدوى ما يرجع منها ما يكررا إلى
محله يومه المعتدل وسبب ذلك لأن
القاضي يعدى أي يعين من طلب

الكتاب سنة متبعة وانما كانوا لا يقرؤن الا كتاباً محتوماً خوفاً من كشف أسرارهم
واضاعة تدبيرهم (قوله ويدفع للشاهد) أي ندبا عن (قوله من ثبوت أو حكم) يعني الواو
لأنه ينهي ثبوت الحق مع الحكم ولفظ الثبوت سرى له من عبارة المنهيج لأنه أولاد كراهية
الحكم وذكر بعده انهاء الثبوت ثم قال من ثبوت أو حكم فهو صحيح هناك وأما هنا فلم يذكر الانهاء
الحكم فقط (قوله بل يحكم عليه) أي يتخذ الحكم أن كان الانهاء بالحكم وينهى الحكم أن
كان الانهاء بسماع البيئة (قوله فإن مات) جواب أن الأولى محذوف تقديره فبعضه تفصيل بينه
بقوله فإن مات الخ (قوله زيادة تمييز) أي ولا بد من حكم ثان من قاضي بلد الحاضر ولا يشترط
اعادة الدعوى والتحليف (قوله إمكان المعاملة) فلو كان عمره خمس سنين وعمر المدعى
عشرين سنة فهذا يمكن معاملته (قوله لو حضر قاضي بلد الغائب) وهو المنهى اليه وقوله
ببلد الحاكم وهو المنهى (قوله للمدعى) أي الذي حكم للمدعى قال اسم موصول وقوله الحاضر
صفة للمدعى (قوله فشافهه) أي خاطبه من غير واسطة أي شافه الحاكم للمدعى قاضي بلد
الغائب والمراد به القاضي بالمعنى اللغوي فيشمل الشاذان انحصار الامر في الانهاء اليه كما في
شرح مروج (قوله امضاه) أي المخبر بفتح الباء (قوله وهو) أي الامضاء وقوله حينئذ أي
حين اذ شافهه (قوله قضاء بعلمه) أي بمنزلة القضاء بعلمه (قوله بخلاف ما لو شافهه) مفهوم قوله
ببلد الحاكم لأن معناه في محل ولايته (قوله في غير محله) أي المخبر بكسر الباء وان كان الثاني
في محل ولايته وان كان قول الشارح اذا عاد يقتضي خلاف ذلك سواء كان المخبر بفتحها في
محل ولايته أم في غيرهما فلا ينفذ المخبر بفتح الباء في الصورتين لأن المخبر بكسر الباء في غير محله
كالمعزول أي فلا يقبل خبره (قوله فليس له امضاه) أي ليس للمخبر بفتح الباء امضاه أي
لعدم قدرته أي المخبر بالكسر على الانشاء فهو كالأخبار بعد العزل فلا ينفذ وعبارة شرح
الروض فإن شافه قاض قاضيا بالحكم والمنهى له في غير محل ولايته لم يحكم الثاني وان كان في
محل ولايته لأن اخباره في غير محل ولايته كخبره بعد عزله اه بالحرف (قوله والانهاء)
أي المنهى والعبارة فيها قلب أي الحكم المنهى (قوله بعضي مطلقاً) أي ينفذ (قوله والانهاء)
بسماع حجة) بأن أنهى له أنه سمع حجة تشهد على فلان الذي عنده (قوله ما يرجع الخ) أي هي
التي لو خرج منها بكرة لبلد الحاكم لرجع إليها يومه بعد فراغ زمن الخصامة المعتدلة من دعوى
وجواب واقامة بيعة حاضرة وتعديلها والعبرة بسير الانتقال لأنه منضبط اه س ل (قوله مبكر)
بالرفع صفة لمحذوف أي شخص مبكر أي خرج من طلوع الفجر أو من قبل طلوع الشمس وقوله
يومه منصوب على الظرفية والمعنى ان يذهب إليها ويرجع في يوم (قوله يعدى) من الاعداء أي
يعين من الاعانة فهو بضم الياء وكسر العين (قوله على احضاره) متعلق يعين (قوله من
تعليهم السابق) هو قوله اذ يسهل احضارها مع القرب

* (اصل في القصة) *

(قوله وهي تمييز) أي لغة وشرعاً ومعنى لغوي وشرعي ويجوز أن يكون معناها الاصطلاح
وأما اللغوي فطلق التمييز وأدرجت في القضاء لاحتياج القاضي اليها ولأن القاسم كالتقاضي
في وجوب امتثال قسمته واعلم أن قصة الاقرار ضابطها أن تكون في مستوى الاجراء صورة

خصماً منها على احضاره ويؤخذ من تعليلهم السابق انه لو عسر احضار الجميع مع القرب بنحو مرض قبل الانهاء كما ذكره في المطلب وقية
* (فصل في القصة) * بكسر القاف وهي تمييز بعض الانصاف من بعض والقسام الذي يقسم الاشياء بين الناس قال البيهقي
فأرض بما قسم المليك فأنما * قسم المعيشة بيننا قسماً

والاحتمال فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الاية وكان (٢٤٧) صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين اربابها رواه

وقية مثلياً ومتقوماً وضابط قسمة التعديل أن تكون فيما اختلفت أجزاؤه في الصورة والقيمة
أو أحدهما وقسمة الرد هي ما يحتاج في قسمته إلى رد مال أجنبي ولبعض الفضلاء
يا نفع لا تطلب ما لا سبيل له * قد قسم الرزق بين القوم قسماً
الأتريين فواكه الأسواق قد وضعت * للذين قوم وللجميز اقوام
وقال آخر تموت الاسد في الغابات جوعاً * ولحم الضأن ما كول الكلاب

(قوله واذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث (قوله والحاجة داعية) أشار إلى أن لها
دليلاً عقلياً (قوله المساحة) بكسر الميم وهو علم يعرف به طرق استعمال الجهولات العددية
العارضة للمساكن أي كطريق معرفة القلتين بخلاف العددية فقط فان علمها يكون
بالجبر والمقابلة اهـ حل وهي قسم من الحساب فعطفه عليها من عطف العام (قوله لاستدعائها)
أي القسمة أي في بعض الصور ويعني عن هذا التعليل قوله الآتي وانما شرط علمها لانهما آلة
القسمة ومن ثم لم يذكره مر (قوله من غير عكس) يعني أن المساحة لا تستلزم القسمة
(قوله وانما شرط علمها) لاحاجة لذلك لانه يغني عنه قوله لاستدعائها المساحة (قوله
مع ذلك) أي الشروط (قوله أن يكون عقيقاً عن الطمع) لم يشترط هذا في القاضي اهـ
حل (قوله معرفة التقويم) أي تقدير قيم الأشياء (قوله باستحبابه) أي ما ذكر من
معرفة التقويم (قوله تقبل) الأولى وأن تقبل ليصح عطفه على ما قبله (قوله السمع
والبصر) لأن غير السمع لا تصح شهادته فيما يتعلق بالسمع وغير البصر لا تصح شهادته فيما يتعلق
بالبصر حل (قوله والنطق) أي وعدم تهمة بأن لا يكون هنالك عداوة ولا أصلية ولا قرعة
ولاسيديه لما تقدم في القضاء اهـ ع ش على مر (قوله اذ لا بد) يتأمل هذا التعليل فانه لا يصح
أن يكون تعليل الاشتراط لما يلزم عليه من تعليل الشيء بنفسه وأجيب بأنه عليه لقوله لاستنفيد
منه الخ (قوله ويستغنى عن ذلك) ترقى في الاعتراض على المتن وعرضه به أن ذكر
الاسلام والبلوغ والعقل مستغنى عنه على كل حال اما بالعدالة التي عبر بها أو بقبول الشهادة
المتقدمة لكن الاعتراض بالتأخر ليس متوجهاً لان الأول وقع في مركزه (قوله واذا لم يكن
القاسم منصوباً من جهة القاضي) أشار بذلك إلى أن قول المتن فان تراضيا الشريكان مقابل
لحذو وف تقديره محل اشتراط ما تقدم في منصوب الحاكم أما من تراضي الشريكان عليه فلا
يشترط فيه الا التكليف والأولى ليناسب قوله سابقاً أي الذي ينصبه الامام أو القاضي أن
يقول هنا واذا لم يكن القاسم منصوباً من جهة الامام أو القاضي الخ (قوله فان تراضي) هي
أولى من فان تراضيا كما في نسخة لسلا من التخرج على لغة كلوني البراغيت (قوله
الشريكان) أو الشركاء (قوله المال المشترك) مفعول يقسم (قوله أي الشروط السابقة)
لوقال أي المذكور من الشروط لكان مستقيماً قل لأن اسم الإشارة مفرد ويناسب
تفسيره بالمفرد (قوله لانه وكيل عنهما) فيجوز كونه رقيقاً وامراً وقاسماً الا أن يكون فيهم
مجبور عليه فيفتقر إلى ما ذكر اهـ سم (قوله فقاسم عنه وليه) أي تولى أمر القسمة له وليه
بأن رضي مع الشريك الآخر عن يقسم (قوله اشتراط مع التكليف العدالة) أي وغيرهما
مما تقدم كمعرفة المساحة والحساب وكونه عقيقاً (قوله اما محكمهما) والفرق بين من حكاه

الشيخان والحاجة داعية اليها يتمكن
كل واحد من الشركاء من التصرف في
ملكه على الكمال ويتخلص من سوء
المشاركة واختلاف الأيدي (ويقتصر
القاسم) أي الذي ينصبه الامام أو
القاضي (المسبعة شرائط) وزيد عليها
شرائطاً أخر كما ستعرفها وهي (الاسلام
والبلوغ والعقل والحرية والذكورة
والعدالة) لأن ذلك ولاية ومن لم يتصف
بما ذكر ليس من أهل الولاية (و) علم
المساحة وعلم (الحساب) لاستدعائها
للمساحة من غير عكس وانما شرط
علمها لانهما آلة القسمة كما أن الفقه
آلة القضاء واعتبر الماوردي وغيره
مع ذلك أن يكون عقيقاً عن الطمع حتى
لا يرتشى ولا يخون واقتضاء كلام الامة
وهل يشترط فيه معرفة التقويم فيه
وجهان أو جهه ما لا يشترط كما جرى
عليه ابن المقرئ وقال الاسنوي جزم
باستحبابه القاضيان البندنجي وأبو
الطيب وابن الصباغ وغيرهم * (تنبيه)
لوقال المستفيد بالعدالة تقبل شهادته
لاستفيد منه اشتراط السمع والبصر
والنطق والضبط اذ لا بد من ذلك
واستغنى عن ذكر الاسلام والبلوغ
والعقل بل ويستغنى عن ذلك أيضاً
بالعدالة واذا لم يكن القاسم منصوباً
من جهة القاضي فأشار إليه بقوله
(فان تراضيا) وفي نسخة فان تراضي
(الشريكان) أي المطلقان التصرف
(عن يقسم بينهما) من غير أن يحكما في
المال المشترك (لم يقتصر) أي هذا
القاسم (إلى ذلك) أي الشروط السابقة
لانه وكيل عنهما لكن يشترط فيه

التكليف فان كان فيهما مجبور عليه فقاسم عنه وليه اشتراط مع التكليف العدالة اما محكمهما فهو منصوب القاضي

ومن تراضيابه من غير تحكيم أنهم لما حكموا جعله بمنزلة الحاكم يلزمهما الرضا بما فعله بخلاف
 من تراضيابه عليه لا يلزمهما الرضا بحكمه (قوله فيه) أي في التقويم باعتبار المقوم اه سم
 وقال شيخنا الصغير راجع للقاسم ويدل عليه قوله الآتي فإن لم يكن فيها تقويم فيكفي قاسم واحد
 ويدل على الأول قوله لا شرط العدد في المقوم ويمكن حل الأول على ما إذا كان المقوم غير
 القاسم والثاني على ما إذا كان المقوم هو القاسم والحاصل أن القاسم ان كان هو المقوم اشترط
 تعدده وان كان القاسم غير مقوم لم يشترط فيه التعدد (قوله وان كان فيها حرص) أي تخمين
 كرتب وهذا غاية في عدم التعدد (قوله لان الخارص الخ) أي والمقوم يخبر بقيمة الشيء فهو
 كالشاهد فهذا هو الفرق سم (قوله والامام جعل القاسم) غرضه به التقييد أي محل اشتراط
 التعدد في القاسم اذا كان هنالك تقويم ما لم يجعل الامام القاسم حاكما في التقويم أي يقضه أي
 يتقذا التقويم الحاصل من غيره ويعمل به ويقسم نفسه فحينئذ يسأل عن القيمة عدلين ويقسم
 نفسه وكذلك لو لم يجعله الامام حاكما فيه ولكن لم يقوم فيسأل عدلين عن القيمة ويقسم نفسه
 (قوله بعدلين) أي بقول عدلين (قوله وللقاضى) تقييد لقوله وان كان في القسمة تقويم
 لم يقتصر على أقل من اثنين أي ما لم يكن القاسم القاضى بنفسه وهو عالم بالتقويم فله أن يحكم فيه
 بعلمه ان كان مجتهدا ويقسم نفسه من غير تعدد اه وبعبارة الروض وللقاضى العمل فيه بعلمه
 ان كان مجتهدا اه (قوله ان لم يتبرع به) أي بالعمل (قوله فان استأجروه) بأن وكلوا واحدا
 يستأجرهم شخصاً وعين كل منهم على نفسه قدرا وأذن للوكيل أن يسميه لا يجبر فيلزم كلاهما
 قليلا وكثيرا وكذا لو استأجروه مرتين وعين كل قدرا وكذا لو عقدوا معا وعين كل قدرا (قوله
 أجرة مطلقة) أي لم يعين كل منهم قدرا بأن قالوا استأجرناك لتقسم لنا بكذا (قوله المأخوذة)
 عبارة شرح التحرير وخروج بزيادة في المأخوذة الحصص الأصلية في قسمة التعدد فان الأجرة
 ليست على قدر هابل على قدر الحصص المأخوذة فله وكثرة لان العمل في الكثير أكثر منه
 في القليل اه بحجج روفه هذا اذا كانت الأجرة صحيحة والا فالموزع أجرة المثل على قدر الحصص
 مطلقا أي عين كل قدرا أو ذكر شرح المنهيج فان كانت الشركة في أرض نصفين وعدل ثلثها بثلاثها
 فالصائر اليه الثلثان يعطى من أجرة القسام ثلثها والآخر يعطى ثلثها وريح البلقيني أن كلا
 منهما يعطى النصف اه بكري ولو استأجروه لكتابة الصك فالأجرة أيضا على الحصص كما تجزم به
 الرافعي آخر الشفعة اه ع ش على م ر (قوله ثم ما عظم ضرر قسمة الخ) تكميل للاقسام لان
 المثل تكلم على قسمة ما لا ضرر فيه وسواء كان الضرر لكل الشركاء أو بعضهم كما في مسألة العشر
 المذكورة وقوله منعهم أي كلهم ان كان الضرر للجميع أو منع من لحقه الضرر كصاحب العشر
 في الصورة الآتية (قوله ان بطل نفعه) المقصود منه أي على حاله التي هو عليها لا ما يطرأ قصده
 حل (قوله منعهم الحاكم منها) أي وجوباً ولو تنازع الشركاء فيما لا يقسم اتفقوا به مهاياة
 ولكل الرجوع متى شاء وأجروه لبعضهم أو لغيرهم فان لم يرضوا بذلك أجبرهم الحاكم على
 اجارته ان أمكن والافعلى الانتفاع به مهاياة اه برماوى (قوله لم يمنعهم) لان الحق اهرم ولم
 يحجبهم لما فيه من الضرر وبعبارة شرح م لم يمنعهم لا مكان الانتفاع بما صار اليه منه على حاله
 أو باتخاذ محلا صغيرا كدكان ولا يجيبهم الى ذلك لما فيه من اضاءة المال وكان مقتضى ذلك

فيشترط فيه الشروط المذكورة
 (وان كان في القسمة تقويم) هو مصدر
 قوم السلعة قدر قيمتها (لم يقتصر فيه
 على أقل من اثنين) لا شرط العدد في
 المقوم لان التقويم شهادة بالقيمة فان لم
 يكن فيها تقويم فيكفي قاسم واحد
 وان كان فيها حرص وهو الأصح لان
 الخارص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان
 كالحاكم ولا يحتاج القاسم الى لفظ
 الشهادة وان وجب تعدده لانها تستند
 الى عمل محسوس والامام جعل القاسم
 حاكما في التقويم فيعمل فيه بعدلين
 ويقسم بنفسه وللقاضى الحكم في
 التقويم بعلمه ويجعل الامام رزق
 منصوبه ان لم يتبرع به من بيت المال اذا
 كان فيه سعة والا فاجرة على الشركة
 لان العمل لهم فان استأجروه وسعى كل
 منهم قدرا لزمه وان سموا أجرة مطلقة
 في اجارة صحيحة أو فاسدة فالأجرة
 موزعة على قدر الحصص المأخوذة
 لانها من مؤن الملك ثم ما عظم ضرر
 قسمة ان بطل نفعه بالكلية كجوهر
 وثوب تقسيم منعهم الحاكم منها وان لم
 يبطل نفعه بالكلية كان نقص نفعه
 أو بطل نفعه المقصود لم يمنعهم ولم يحجبهم
 فالأول كسيف يكسر

منعه لهم غير أنه رخص لهم فعل ما ذكر بأنفسهم تخلصا من سوء المشاركة نعم بحث جمع أخذ ما
 مزم بطلان بيع جز معين من نفيس أن ما هنا في سيف تحسيس والامنعهم اه قال ع ش عليه
 واطلاقهم يخالفه ويفرق بين ما هنا وثم بأن ذلك التزم فيه ما يؤدي إلى النقص بعقد وقدمته
 الشرع من التسليم فقلنا بفساده ولا كذلك هنا فان كسر السيف بمجرد التراضي أشبه ما لو قطع
 ذراعاً من ثوب نفيس لغرض البيع وهو جائز كما مر اه (قوله كمام) هو محل الاستحمام لا مع
 نحو مستوقد وقوله وطاحونة هو محل دوران الدواب حول الحجر لا مع نحو دار الدواب اه
 قل على الجلال وأول من صنع الحمام والطاحون والزجاج والصابون والنورة الجن وتطم ذلك
 بعضهم بقوله حمام طاحون زجاج نورة * صابون صنغ الجن هذى الخمسة
 ولا يجوز قسمة الوقف بين أربابه لأن فيها تغيير بشرط الواقف من أن كل جزء مشترك بين أربابه
 اه م ر وقيل يجوز أفرأنا ان قلنا الملك في الوقف للموقوف عليه ليرغبوا في العمارة
 ولا يتواكلوا (قوله صغيرين) فيه تغليب المذكر الذي هو الحمام لأنه مذكر والطاحونة
 مؤنثة اه م د أي بحيث لا يمكن جعل الأول حامين والثاني طاحونين وإن لم يريد ذلك بل أراد
 غيره مما يمكن والحاصل أنه متى أمكن جعل حصص الطالب للقسمة جاما أو طاحونا أجيب
 وإن كانت حصص الثاني لا يتأتى منها ذلك أخذ من المسئلة الآتية في قوله ولو كان له عشر دار الخ
 حل وعبارته من المنهاج وما يطل نفعه المقصود كحمام وطاحونة صغيرين بحيث لو قسم كل
 لم يتنفع به بعد القسمة من الوجه المقصود قبلها ولو باحداث مرافق لا يجاب طالب قسمة
 اجباراً في الأصح لما فيه من اضرار لا تخر ولا يمنعهم منها فان أمكن جعله حامين أو طاحونين
 أجبر الممنوع لانتفاء الضرر وإن احتاج إلى احداث بئر ومستوقد لعسر التدارك والثاني
 يجاب ان يتنفع به بعد القسمة بوجه ما وانما بطل بيع ما لا يخره وان أمكن تحصيله بعد لأن شرط
 المبيع الانتفاع به حالا اه م ر (قوله ولو كان له عشر دار) أو حمام أو أرض م ر (قوله
 لا يصلح للسكنى) أول كونه جاما أو لما يقصد من تلك الأرض وقوله مثلاً كحمام أو طاحونة لا يصلح
 للسكنى والباقي يصلح فاعظم نثر قسمة ما عليها معاً وأما على أحدهما وقوله يصلح لها
 ولو بضم ما يملكه بجواره (قوله أجبر صاحب العشر على القسمة) ظاهر كلامهم وإن كان
 محجوراً عليه حل (قوله لا عكسه) أي لا يجاب صاحب العشر أي لأنه تعنت إذ لا يمكن
 الانتفاع بالعشر إذا قسم ويؤخذ منه أنه لو كان يتنفع بعشره بعد القسمة كأن كان ملاصقا
 لملكه وغرضه من القسمة أن يجعل حصته سعة في ملكه فانه يجاب اج وعبارته المنهج
 ولو كان له عشر دار مثلاً لا يصلح للسكنى والباقي لا تخر يصلح لها ولو بضم ما يملكه بجواره أجبر
 صاحب العشر على القسمة بطلب الآخر لا عكسه أي لا يجبر الآخر بطلب صاحب العشر لأن
 صاحب العشر تعنت والآخر معذوراً ما إذا صلح العشر ولو بالضم فيجبر بطلب صاحبه الآخر
 لعدم التعنت حينئذ اه وقوله بطلب الآخر لا انتفاعه وضرر صاحب العشر انما ينشأ من قلة
 نصيبه لا من مجرد القسمة شرح م ر و ج وقوله ولو بالضم أي ضم ما يملكه بجواره فيأخذ ما هو
 مجاور لملكه ويبيع مريكة على ذلك لأن الغرض أن الاجراء متساوية ولا ضرر عليه وعبارته م ر
 لو ملك أو أحبا ما لو ضم لعشره صلح للسكنى أجيب اه قال ع ش وإذا أجيب وكان الموات

والثاني كحمام وطاحونة صغيرين
 فلا يمنعهم ولا يجبرهم ولو كان له عشر
 دار مثلاً لا يصلح للسكنى والباقي
 لا تخر يصلح لها أجبر صاحب العشر
 على القسمة بطلب الآخر لا عكسه

أو الملك في أحد جوانب الدار دون باقيها فهل يتعين إعطاؤه لما يلي ملكه بلا قرعة وتكون هذه الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة أو لا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته من غير جهة ملكه لاتم القسمة أو يصور ذلك بما اذا كان الموات أو المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظر ولا يعد الا قول للعاجلة مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء مستوية اهـ وصرح به م ر فيما بعد (قوله صورة وقعة) سواء كان مثليا أو متقوما مثال المثل الدراهم والجوب والاذهان ومثال المتقوم أرض متفقة الاجزاء ودار متفقة الابنية (قوله فهو الاول) وهو قسمة الافراز وقوله فالثاني أي قسمة التعديل وقوله فالثالث أي الرد (قوله القسمة بالاجزاء) ويصح قسمة الافراز فيما تعلق الزكاة به قبل اخراجها ثم يخرج كل زكاة ما آل اليه ولا تتوقف صحة تصرفه على اخراج الزكاة من (قوله والى هذا النوع والنوع الثاني) وأما النوع الثالث فلم يدخل في كلامه لانه لا اجبار فيه كما يأتي وقد قال هنالكم الاخراجاته والحاصل ان قوله والى هذا النوع والنوع الثاني يقتضي أن القسمين داخلان في المتن مع ان الشارح سبذ كر القسم الثاني بقوله النوع الثاني الخ والجواب أن ذكر الشارح له زيادة ايضاح وبيان لامثله وفروعه (قوله متفقة الابنية) قال في شرح العباب بأن كان في جانب مناهيت وصفة وفي الجانب الآخر كذلك والعرضة مستوية الاجزاء اهـ (قوله وأرض مستوية الاجزاء) أي متساوية في القوة والضعف وليس فيها خور زرع فتقسم وحدها ولو اجبارا فان كان فيها زرع لم تصح قسمته وحده ولا قسمتهما معا نعم ان كان لم يبد صلحه جازت قسمتهما معا بالتراضي ويجوز قسمة السكان بعد نفق رؤسهم ومعايرة الوزن قال شيخنا ويصح قسمة الثمر على الشجر من نخل وعنب خرصا ولا يصح قسمة غيرهما وشملت الارض شركة الوقف ولو مسجد اقتبوز قسمتهما مع في هذا النوع دون غيره على المعتمد قل وانظره مع ما تقدم قريبا من أنه لا تصح قسمة الوقف الا أن يحمل كلامه على غير قسمة الافراز (قوله مثالا) راجع للكتابة لان القرعة لها طرق كثيرة عند العوام (قوله أو جزء) عطف على اسم أو شريك والاول اقرب لما بعده اهـ قل (قوله مميز عن البقية) بأن يكتب الجزء الشرقي في رقعة وفي الاخرى الجزء الغربي وفي الاخرى القبلي (قوله من نحوطين) أي يحفف كشمع والشمع بالتحريك الذي يستصحب به قال القراء هذا كلام العرب والمولدون يقولون شمع بالثب سبكين والشمعة أضيائه اهـ صحاح الجوهري (قوله من لم يحضر الكتابة) والاولى كونه صيبا بعد التهمة وله كغيره البداءة بأي نصيب أو شريك شاء قل وفي ع ش على م ر من لم يحضرها وذلك لبعده عن التهمة اذا قصد سترها عن المخرج حتى لا يتوجه اليه تهمة ومن ثم يستحب كونه قليل القطنة لتبعد الحسنة (قوله على أقلها) وهو في المثال السدس فتكون ستة اجزاء وأقرع كما مر (قوله بأن لا يبدأ الخ) لانه اذا بدأ به حينئذ ربما خرج له الجزء الثاني أو الخامس فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثاني أعطيها والثالث ويشئ بمن له الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيها والخامس ويتعين السادس لمن له السدس فالاولى كتابة الاسماء في ثلاث رفاع أو ست والاخراج على الاجزاء لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكر شرح المنهج أي فيخرج رقعة منها على الجزء الاول

وما لا يعظم ضرر قسمته فقسمة أنواع ثلاثة وهي الآتية لان المقسوم ان تساوت الانصبا منه صورة وقعة فهو الاول والا فان لم يخرج الى ردي شي فالثاني والا فالثالث النوع الاول القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المتشابهات والى هذا النوع والنوع الثاني أيضا أشار المصنف بقوله (واذا دعا أحد الشريكين شريكه الى قسمة ما لا ضرر فيه) كثل من جوب ودراهم وأدهان وغيرها ودار متفقة الابنية وأرض مستوية الاجزاء (لزم) شريكه (الآخر) المطلوب الى القسمة (اجابته) اذا ضرر عليه فيها فيجزأ ما يقسم كذا في المكمل ووزن في الموزون وذرع في المذروع وعدا في المعدود بعدد الانصبا ان استوت ويكتب مثلا هذا ونما يأتي من بقية الانواع في كل رقعة اما اسم شريك من الشركاء أو جزء من الاجزاء مميز عن البقية بحد أو غيره وتدرج الرقع في بناء من نحوطين مستوية ثم يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة اما على الجزء الاول ان كتب الاسماء أو على اسم زيد مثلا ان كتب الاجزاء فيعطى ذلك الجزء ويفعل كذلك في الثانية وتتبع الثالثة لباقي ان كانت الرفاع ثلاثة فان اختلفت الانصبا كتب وثلث وسدس جزئ ما يقسم على أقلها

فان صادف اسم صاحب السدس أخذه أو الثالث أخذه والذي يليه أو النصف أخذه والذين بعده قال سم لك أن تقول اذا كتبت الاسماء ثم بدئ بالخراج على الجزء الثاني مثلاً فرما خرج اسم صاحب السدس فيلزم تقريق حصته غيره فيحتاج الى اجتناب البداءة بالخراج على الجزء الثاني مثلاً في قوله لانه لا يحتاج الخ تأمل فتأمل وقوله أعطيهما والثالث قال الاسنوي واعطاؤه ما قبله وما بعده تحكم فلم لا أعطى السهمان مما بعده ويتعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث وقد يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظر القاسم كما قاله الرافعي في نظائره شرح الروض وعبارة قل على الجسالة قوله أعطيهما والثالث ويقرع بين الآخرين وان خرج على اسمه الثالث أعطيه والذين قبله أيضاً وأقرع بين الآخرين وكذا ان خرج باسمه الرابع أعطيه والذين قبله وتعين الاول لصاحب السدس والاخيران لصاحب الثلث وان خرج على اسمه الخامس أعطيه والذين قبله أيضاً وتعين الاخير لصاحب السدس والاخير الاولان كذا في شرح الروض واعترضه الاسنوي واعتبر كغيره نظر القاسم فيما يضمن في صورتين ولو بدأ بصاحب السدس على خلاف ما منع منه فخرج على اسمه الثاني او الخامس لم يعطيه وتعداد القسمة أو غيرهما أعطيه وعمل في الآخرين بقياس ما مر وقوله أعطيه أي الرابع وأعطى معه الخامس ولا يعطى معه الثالث للزوم التقريق وان خرج على اسمه الخامس فعلى قياس كلام الشيخين من اعادة القبلية أعطى معه الرابع وعلى كلام غيرهما يرجع لنظر القاسم فان ظهر له اعطاء السادس معه أعطيه وأقرع بين الباقيين وهكذا قل على الجلال وفي شرح م ر قوله أعطيه والخامس وأخذ من ذلك أنه لو كان بينهما أرض مستوية الاجزاء ولا أحدهما أرض تليها فطلب قسمتها وأن يكون نصيبه الى جهة أرضه أجيب حيث لا ضرر كما قد يدل على ذلك قولهم أجبر على قسمة عروة ولو طولا يختص كل بما يليه اه وقوله أوست وهي أولى ليكون لصاحب السدس رقعة ولصاحب الثلث رقعتان ولصاحب النصف ثلاث رقاع وفائدة ذلك سرعة اخراج نصيبهما حل قال في شرح الروض ويجوز كتب الاسماء في ست رقاع اسم صاحب النصف في ثلاثة وصاحب الثلث في ثنتين وصاحب السدس في واحدة وتخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على الطريق الاول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفاً للتساوي السهام فجاز ذلك بل قال الزركشي انه المختار المنصوص لان لصاحب النصف والثلث منزلة بكثرة الملك فكان لهما منزلة بكثرة الرقاع فان كتبت الاجزاء فلا بد من اثباتها في ست رقاع اه بحروفه وانظر ما فائدة الست رقاع أيضاً اذا كتبت الاجزاء مع أنه اذا خرج لصاحب النصف الجزء الاول مثلاً أخذه والذين بعده فلم يبق فائدة لكتابة الجزأين المكملين لحصته وكذا يقال فيمن له الثلث تأمل (قوله ويجتنب) أي وجوباً اذا كتبت الاجزاء تقريق حصته واحداً مبتدئاً بصاحب الثلث أي اذا لزم على التقريق ضرورة كمال الاجزاء من أرض بخلاف الجبوب ونحوها وأما في الاسماء فلا يتأتى فيها تقريق (قوله بأن لا يبدأ الخ) لو قال بأن يؤخر صاحب الثلث لكان أولى (قوله النوع الثاني القسمة بالتعديل) اعلم أن مدار قسمة التعديل على الاختلاف اتمام القيمة كعبيد من جنس قيمها مختلفة أو لا اختلاف في الصورة كما في عبيد من جنس مع استواء القيمة أو مع

ويجبت اذا كتبت الاجزاء تقريق
حصة واحد بأن لا يبدأ بصاحب
السدس النوع الثاني القسمة بالتعديل

اختلاف القيمة والجنس كعبيد من أجناس مع اختلاف القيمة (قوله بأن تعدل) أي تقوم
 (قوله الخالين) لا يناسب الصورة الثانية لأن الأرض بعضها فحل وبعضها غيب (قوله
 كارضين) الأقعد كارض واسعة فيها جيد وردي ويمكن قسمة الجيد وحده والردي وحده
 هذا هو المراد ويكون استدرا كعلی قوله لم يشرى به الاخر اجابته أي ما لم يمكن قسمة كل على
 حدة والافلا اجبار (قوله ويجبر على قسمة التعديل) أشار به الى أنها تجري في العقار
 والمنقول وقد اشتملت هذه المسئلة على قيود خمسة قوله منقولات وقوله نوع وقوله لم يختلف
 وقوله متقومة وقوله ان زالت الشركة مثال ذلك ما قاله الشارح وانما كان ذلك من قسمة
 التعديل مع كون الجنس واحدا والقيمة مستوية تطرأ لاختلاف الصورة فنخرج بمنقولات
 العقارات ففيها تفصيل ان كانت متفقة الاجراء والقيمة فهي افراز والافتقار بنوع
 منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وحشي فلا اجبار في ذلك ونخرج بقوله لم يختلف
 ما لو اختلف كضاتين مصرية وشامية فلا اجبار في ذلك ونخرج بمتقومة المثلية فانها افراز
 لا تعديل وان كان فيها اجبار قال قل على الجلال ولا يمنع من الاجبار الاشتراك في نحو الممر
 ولا في نحو سطح بين سفلى وعلواه (قوله في منقولات نوع) المراد بالنوع الصنف بدليل
 ما ذكره في المحرر لأن الذي ذكره فيه صنف واحد لا نوع (قوله لم يختلف) فاعله ضمير
 يعود على النوع وقوله متقومة بالحرصة لمنقولات بخلاف منقولات نوع اختلف كضاتين
 شامية ومصرية أو منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وزنجي وثياب ابريسم وكان وقطن
 أولم تزل الشركة كعبد ينتمي لثلاثي أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر فلا اجبار فيها لثلاثة
 اختلاف الأغراض فيها ولعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة اه (قوله متقومة) أي
 واختلقت الصفة والافتكون قسمة افراز (قوله ان زالت الشركة) بأن يأخذ كل واحد
 من الشركاء واحدا على انفراد (قوله متساوية القيمة) ومعنى كونها قسمة تعديل أن كلا
 من الثلاثة أعبد يعادل كلا من الآخرين أي يساوي قيمة كل واحد منهما (قوله وعلى قسمة
 التعديل أيضا) لوحذفه وقال وفي نحو الخ لكان أخضر (قوله مما لا يختلف في كل منها)
 معناه أن الأغراض لا تختلف في قسمتها لانها متلاصقة ومستوية القيمة وعبارة شرح المنهج
 مما لا يختلف كل منها القسمة أعيانا أي لا يقبل كل دكان أن يصير دكانين وهي أوضح من عبارة
 الشارح (قوله أعيانا) صفة لموصوف محذوف أي قسمة أعيانا بأن طلب الشركاء جعل
 حصصهم دكانين صحاحا فخرج به ما لو كانت غير أعيان بأن طلبوا قسمة كل دكان نصفين فزره
 شيخنا العزيزي والظاهر أنه حال من دكانين وقال شيخنا ح ف بأن أراد كل منهم الاستقلال
 بأعيان أي بافراد منها وهو معناه اه قال حل وهن يعتبر أن تكون مختلفة الابنية
 لأن متفقة الابنية من قسمة المتشابهات (قوله ان زالت الشركة) لازم لقوله أعيانا (قوله
 لثلاثة اختلاف الأغراض باختلاف المحال) هذا ظاهر في الدكانين المتباعدة دون المتلاصقة
 لعدم اختلاف المحال التي هي فيها الآن يقال اختلاف الغرض فيها باختلاف أبنيتها كما أشار
 اليه بقوله والابنية وقد يقال هذا يأتي في الصغار (قوله النوع الثالث القسمة بالرد) تقدم
 أن الشارح لم يجعل كلام المتن شاملا لها وانما جعله شاملا للآخرين لأن المتن قال لم يشر

بأن تعدل السهام بالقيمة كارض
 تختلف قيمة أجزائها نحو قسمة ابيات
 وقرب ماء أو يختلف جنس ما فيها
 كستان بعضه فحل وبعضه غيب
 فاذا كانت لثنتين نصفين وقيمة ثلثها
 المشتمل على ما ذكر كقيمة ثلثها الخالين
 عن ذلك جعل الثلث سهمها والثلثان
 سهمها وأخرج كما مر ويلزم شريكه الآخر
 اجابته كما شمل ذلك عبارة المصنف كما مر
 الاشارة اليه الحاقا بالتساوي في القيمة
 بالتساوي في الاجزاء في الارض
 المذكورة نعم ان أمكن قسم الجيد
 وحده والردي وحده لم يلزمه فيها
 اجابته كارضين يمكن قسمة كل منهما
 بالاجزاء فلا يجبر على التعديل كما
 يجتبه الشيخان ويلزم به جمع منهم
 الماوردي والروائي ويجبر على قسمة
 التعديل في منقولات نوع لم يختلف
 متقومة كعبيد وثياب من نوع ان
 زالت الشركة بالقسمة كدلالة أعبد
 زغبة متساوية القيمة بين ثلاثة وعلى
 قسمة التعديل أيضا في نحو دكانين
 صغار متلاصقة مما لا يختلف في كل منها
 القسمة أعيانا ان زالت الشركة فيها
 للحاجة بخلاف نحو الدكانين الكبار
 والصغار غير المتلاصقة لثلاثة اختلاف
 النوع الثالث القسمة بالرد

قوله الاقعد كارض
 في الشيء كارض
 لأن الارض كارض
 الكثرة والاختلاف

اجابته ومعناه أنه يجبر الاثر عليها اذا امتنع والثالث لا اجبار فيه فذلك لم يكن داخل فيه
 (قوله اجنبي) أي غير المقسوم (قوله قسط قيمة) أي حصته من القيمة (قوله فان كان
 ألفا) صوابه فان كانت أي قيمة نحو البئر قل (قوله لما لا شركة فيه) وهو المال المدفوع
 لشريكه اه مد لكن ينافيه قوله فكان كغير المشترك لانه غير مشترك أصلا فالاولى حذف
 الكاف من قوله كغير المشترك (قوله بشرط لقسمة ما قسم براض من قسمة ردة وغيرها) أي
 مما لا اجبار فيه كقسمة عبيد أو ثياب مختلفي النوع كتركى وهندى وضائقين مصرية وشامية
 استوت القيمة أو اختلفت لشدة تعلق الغرض بكل نوع وعبارة معنى المنهاج وبشرط في قسمة
 الرد الرضا باللفظ بعد خروج القرعة ولو تراضا بقسمة ما لا اجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة
 كقوله سمار ضينا بهذه القسمة لا بهذا أو بما أخرجه القرعة قال م في شرحه أما ما قسم
 اجبارا فلا يعتبر فيه الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اه قلت وقد علم أن قسمة الافراز والتعديل
 فيهما الاجبار اه (قوله في قسمة اجبار) وهي افراز وتعديل (قوله أو قسمة تراض) أي
 بأن نصبا لهما قسما أو اقسما بأنفسهما ورضيا بعد القسمة شرح المنهج (قوله وان لم يثبت
 ذلك) أي الغلط أو الخلف وهذا محترز قوله ولو ثبت (قوله فله تخليف شريكه) أما تخليف
 القاسم اذا كان منصوبا للعالم أو محكما لهما فلا يجوز (قوله ولو استحق بعض مقسوم)
 ولو بان فساد القسمة وقد أنفق أو زرع أو بنى مثلاً أحدهما أو كلاهما جرى هنا ما مر فيما اذا بان
 فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاقرب هنا عدم لزوم كل شريك زائد على ما يخص حصته
 من أرض نحو القلع شرح م وقوله جرى هنا ما مر أي من عدم الرجوع بالنفقة والقلع مجازا
 (قوله وليس سواء) أي وليس البعض المستحق مقسوما بينهم بالسوية بان اختص به أحدهما
 أو أصابه منه أكثر (قوله شائعا) بأن ادعى على الورثة بأن أباهم أوصى له بثلاث غنمه
 وكانوا قسموها (قوله بلاينة) فان كان هناك بينة أجابهم وهي رجلان أو رجل وامرأتان
 لا شاهد وعين وقيل يكفي وهو المعتمد لان القسمة تتضمن الحكم لهم بالملك وهو علة لقوله لم يجبه
 وعبرة زى أما اذا أقاموا بينة ولو رجلا وامرأتين فيجيبهم واعتراض ابن سريج بأن البينة
 انما تقام وتسمع على خصم ولا خصم هما وأجاب ابن أبي هريرة بأن القسمة تتضمن الحكم لهم
 بالملك وقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة للحكم لهم عليه قال ابن الرفعة وفي الجواب
 نظر قال في الروضة كاصلها قال ابن كج ولا يكفي شاهد وعين لان البينة انما تشرع حيث يكون
 خصم يرد عليه لو حصل نكول وقال ابن أبي هريرة يكفي قال الأذرى وبه جزم الدارمي واقضاه
 كلام غيره وهو الاشبه اه شرح البهجة (قوله لم يجبههم) أي لم تجب اجابتهم شورى
 لانه قد يكون في أيديهم باجارة أو عارة فاذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي
 وقال الماوردي لان قسمة القاضي اثبات للكهما واليد توجب اثبات التصرف لاثبات الملك
 عن وسمعت البينة هنا مع عدم سبق دعوى للعاجلة شرح م * (فروع) * يصح قسمة المنافع
 المملوكة ولو بوصية مهاياة ولا اجبار فيها ولا تصح بغيرها مهاياة فان اتفقوا عليها وتنازعوا
 في البداءة أقرع بينهم ولكل منهم الرجوع متى شاء ومن استوفى زائدا على حقه لزمه أجرة ما زاد
 على قدر حصته من الزائد وان امتنعوا من المهاياة أجزأ الحاكم العين وقسم الأجرة بينهم ولا تصح

بأن يحتاج في القسمة الى رد مال اجنبي
 كان يكون بأحد الجانبين من الأرض
 نحو بئر كنجر لا يمكن قسمة فريد أخذه
 بالقسمة قسط قيمة نحو البئر فان كان
 ألفا وله النصف ردة خسماته ولا اجبار
 في هذا النوع لان فيه غلبة للملاشركة
 فيه فكان كغير المشترك وبشرط لقسمة
 ما قسم براض من قسمة ردة وغيرها
 رضاء بها بعد خروج قرعة والنوع
 الاول افراز للحق لا بيع والنوعان
 الآخران بيع وان أجبر على الاول
 منهما كما مر ولو ثبت بجحظ غلط أو حيف
 في قسمة اجبار أو قسمة تراض وهي
 بالأجزاء نقضت القسمة بنوعها فان لم
 تكن بالأجزاء بان كانت بالتعديل
 أو الرد لم تنقض لانها بيع وان لم يثبت
 ذلك فله تخليف شريكه ولو استحق
 بعض مقسوم معينا وليس سواء بطلت
 القسمة لاحتياج أحدهما الى الرجوع
 على الآخر وتعود الاشاعة فان استحق
 بعضه شائعا بطلت فيه لافي الباقي
 * (قصة) * لو ترفع الشركاء الى قاض
 في قسمة ملك بلا بينة لم يجبههم وان لم يكن
 لهم منازع وقيل يجبههم وعليه الامام
 وغيره

قسمة الديون في الذم ولو بالتراضي وكل من أخذ منها شيئا لا يختص به كذا قالوا هنا فأنظره مع قولهم أن محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل فيما يأخذه أحد الورثة من الدين الموروث وفيما يأخذه أحد سيدي المكاتب من نجوم الكفاية وفيما يأخذه أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف عليهم فراجع وحزرا أه قل على الجلال

(فصل في الدعوى والبيانات)

ذكرها في باب القضاء لأنها لا تكون الا عند قاض أو محكم والدعوى تجمع على دهاوى بكسر الواو وقصها كفتاوى وقتاوى قال في الخلاصة

وبالقوى والفعالي جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتعا
وألقها للتأنيث ككاتب حبل وقد توشع بالتاء فيقال دعوة وتجمع على دعوات كسجدة
ومجندات لكن المشهور أن الدعوة بالتاء تكون للدعوة إلى الطعام وأقرت الدعوى
لأن حقيقة تها واحدة ولأنها الأخبار بحق لم على غيره ولأنها مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع
اصالة فلا يثنى في أنه قد يجمع إذا اختلفت أنواعه كما في قوله كتاب اليسوع وجعت البيانات
لأختلاف أنواعها وذكر البيانات غير مناسب لأنه سيذكر الشهود فصلا بعد ذلك فكان الأولى
حذف قوله والبيانات أو كان يعبر هنا بكتاب أو باب ويندرج فيه الفصل الآتي بعده
قال الرحمان وأقول دعوى وقعت في الأرض دعوى قاييل على هائل أنه أحق بكساح توأمة
فترافعا لا يهما آدم عليه السلام فقال له لا تحمل لك فقال له هذا باجتهادك لا من ربي فأمرهما
أن يقربا قربانا كما قص في سورة المائدة وتوأمة هائل اسمها البودا تزوجها شيث عليه السلام
وتوأمة قاييل اسمها اقليما وقيل قلبا بالتصغير اه بحروفه (قوله ما يدعون) أي يتمنون
(قوله عن وجوب) أي ثبوت (قوله على غيره) هذا يشمل الشهادة فالأولى أن يزيد له قبل
على غيره (قوله عندها كم) أو محكم أو سيد أو ذي شوكة إذا تصدى لفصل الامور بين أهل
محله فضايطه من يرجي الخلاص على يده كما في قل (قوله لأن بهم يتبين الحق) أي يظهر
واسم أن ضمير الشأن (قوله والاصل في ذلك) أي الدعوى والبيانات أي على ألف والشر
المرتب فقوله وإذا دعوا الخ دليل للدعوى وما بعده دليل للبيانات (قوله لو يعطى الناس
بدعواهم) لو حرف امتناع لا امتناع أي امتناع الشيء لا امتناع غيره أي تقتضي امتناع الجواب
لامتناع الشرط كما عليه جمهور النحاة أو لما كان سيقع لوقوع غيره كما عليه امامهم سيبويه
وعليه فلا اشكال لأن دعوى رجال أموال قوم كان سيقع لوقوع اعطاء الناس بدعواهم وكذا
لا اشكال على الاول أيضا لأن المراد بدعوى الرجال أموال قوم اعطاؤهم اياها ودفعهم اليهم
أي لو يعطى الناس بدعواهم لا خذ رجال أموال قوم وسنة وادماهم فوضع الدعوى
موضع الأخذ لأنها سيبويه ولا شك أن أخذ مال المدعي عليه ممنوع لامتناع اعطاء المدعي بمجرد
دعواه وكذلك أخذ ما سيقع لوقوع اعطاء الناس بدعواهم فصح معنى لو هنا على القولين
والفعل الثاني محذوف تقديره مدعاهم أي لو كان كل من ادعى شيئا عند الحاكم يعطاه بمجرد
دعواه بلاينة لا دعي الخ ورواية ابن ماجه ادعى بحذف اللام وقوله رجال ذكرهم لا لانخراج
النساء بل لأن الدعوى غالبا انما تصدر منهم أو من باب الاكتفاء بأحد القبيلين كسر ايل تقيكم

(فصل في الدعوى والبيانات)
وفي بعض النسخ أن هذا الفصل مقدم
على الذي قبله والدعوى في اللغة الطلب
والتنى ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون
وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره
عندها كم والبيانات جمع بينة وهم الشهود
سواء بذلك لأن بهم يتبين الحق والاصل
في ذلك قوله تعالى وإذا دعوا إلى الله
ورسوله ليحكم بينهم إذا فرق بينهم
معرضون وأخبار كغير مسلم لو يعطى
الناس بدعواهم

الحرأي والبرد ويؤيده رواية لا دعي ناس وأني بصيغة الجمع للإشارة إلى أقدام غير واحد
على ذلك (قوله دما رجال وأموالهم) قدم الدما على الأموال لشرفها وعظم خطرهما
لأن المراد بها الناس فأطلق الجزء على الكل وفي رواية تقديم الأموال على الدما
لأن الخصومات في الأموال أكثر وأغلب إذ أخذها أيسر وامتداد الأيدي إليها أسهل ومن
ثم ترى القضاة بالتعدي عليها إضعاف القضية بالقتل اهـ شرح خيق (قوله وروى البيهقي)
ذكره بعد ما تقدم لأن فيه زيادة فائدة وهي أن البيئة على المدعي (قوله ولكن الخ) هي هنا
وإن لم تأت لفظا على قانونها من وقوعها بين يدي وإثبات نحو ما قام زيد لكن عمرو وهي هنا
بعد إثبات ولا تأتي قبلها حتى يصح معنى الاستدراك الذي هو مؤداها لكها جارية عليه تقدير
لأن لو تفيد التني إذا المعنى لا يعطى الناس بدعواهم المجردة لكن بالبيئة وهي على المدعي
لأن جانب المدعي ضعيف ادعواه خلاف الأصل ولو كان فاضلا شريفا والمدعي كما قال ابن عرفة
من عريت دعواه عن مريج غير شهادة والمدعي عليه من اقترنت دعواه به والمريج إمّا معهود
كدعوى شخص على آخر ودعوى فدية رذها فتدعي الرذها والمدعي عليه لما عهد في الشرع
أن الراد لا يحتاج لإقامة بيئة وإما أصل مدعي رقب شخص فيجب الاستخراجه فدية المدعي الحرية
هو المدعي عليه لأنها الأصل في الناس وانما عرض لهم الرقب بسبب السبي بشرط الكفر ومعنى
كون البيئة على المدعي أنه يستحق بها لأنها واجبة عليه (قوله واليمين على من أنكر)
لأن جانب المنكر قوي موافقه للأصل في البراءة والبيئة حجة قوية لبعدها عن التهمة واليمين
حجة ضعيفة لقربها منها أي من التهمة فجعل القوى في جانب الضعيف والضعيف في جانب
القوى وهو توجيحه حسن زاد الدارقطني الألف القسامة أي لأن اليمين فيها على المدعي وكذا
اليمين مع الشاهد الواحد في جانب المدعي وكذا يمين المدعي إذا رذها عليه المنكر وعبر بقوله
على من أنكر هنا دون الأول وهو قوله على المدعي ولم يقل على من ادعى مع أنه كان يمكن أن يبنى
باسم القاعل فيهما أو بمن فيهما لأن المدعي يذكر أمر انقباض العرق ودعواه عن المريج ولكون
دعواه تخالف الظاهر فكانت خفية والمدعي عليه يذكر أمر اظاها وهو برأفة من المدعي به
بمعنى عدم ثبوته عليه ولا شك أن الموصول لا يشترط كون صلته معهودة أظهر من المعرف
وهو المدعي فأعطى الخني للخني والظاهر للظاهر ويحتمل أن يقال إن في المدعي ضربا من
التعريف المعنوي لظهوره واقدامه على الدعوى فأق في بلام التعريف والمنكر فيه ضرب
من الإبهام والتسكير لاستخفائه وتأخيره وكونه إذا سكت لا يترك فأق في بيمين إذ فيها إبهام شبه
بجمله تأمل وقوله أظهر من المعرف وهو المدعي وفيه أن ال داخل على اسم القاعل موصولة
فيكون كمن الموصولة لأنه أخفى منها وقد يجاب بأننا قصدنا باسم القاعل الدوام والثبات
فيكون صفة مشبهة وال داخل عليها معرفة ولا شك أن المعرف بال رتبة بعد الموصول
في التعريف وقد يقال كيف يقصد بالمدعي الدوام والثبات مع أن دعواه لا تدوم ويجاب
بأنه لما صمم على الدعوى كان ذلك دوامه (قوله والذي يتعلق بهذا الفصل) أي يذكر فيه
ولو قال والذي يتعلق بالخصومة خمسة أشياء لكان أولى وهذه الخمسة اثنتان منها في جانب
المدعي وهما الدعوى والبيئة والثلاثة الباقية في جانب المدعي عليه وهي اليمين والتسكول

لا دعي رجال دما رجال وأموالهم ولكن
اليمين على المدعي عليه وروى البيهقي
باسناد حسن ولكن البيئة على المدعي
واليمين على من أنكر والذي يتعلق
بهذا الفصل خمسة أمور الدعوى
وجوابها واليمين والبيئة والتسكول
وتقدم شروط خمسة الدعوى فيما قبل
ذلك

وبجواب الدعوى أى وهو الاقرار والانسكار (قوله وان لها) أى لصحة الدعوى (قوله
 وأما الأربعة) أى التى بعد الدعوى (قوله قد حجة) أى داخله ضمنا وقال فى المصباح اندمج
 فيه دخل فيه وتستر به ودمج الرجل كلامه أبهمه اه فكان الأولى أن يقول من دججة أى داخله
 لا مدججة لأنها بمعنى مبهم وليس مراد تأمل (قوله والمدعى) هذه الواو بقل الحجة أصلها
 داخله على كلام المتن فأدخلها الشارح على المدعى وأدخل على المتن الفاء وجعله تقريرا على
 تعريف المدعى والمدعى عليه لأن معرفتهم مهمة نافعة اج (قوله من خالف قوله الظاهر)
 وقبل هو من لوترك ترك والمدعى عليه من لوترك لم يترك اه مد واستشكل تعريف المدعى الأول
 بأن الوديع إذا دعى الرأ والتلف يخالف قوله الظاهر مع أن القول قوله بيمينه ورد بأنه يدعى
 أمر اظاهر او هو بقاءه على الأمانة ويؤيده ما فى الروضة وغيرها أن الامناء الذين يصدقون
 فى الرديمينهم مدعون لانهم يدعون الرتملا وهو خلاف الظاهر لكن اكتفى باليمين لانهم
 أفتوا أيديهم لغرض المالك اه حج اه س ل (قوله من وافقه) لكون الاصل عدم ما يدعيه
 المدعى ومن ثم اكتفى منه باليمين لقوته وكلف المدعى بينة لضعف جانبه (قوله فلانكاح)
 ضعيف والمعتمد أن النكاح باق والمصدق الزوج فيدوم النكاح اه مد (قوله فهو مدع)
 لأن وقوع الاسلامين معا خلافا للظاهر ومقتضاه أنه حيث لا بينة معه تصدق هى بيمينها وليس
 كذلك فالقول قوله لأن الاصل بقاء النكاح قال قل وهو المعتمد ويكون مستثنى من قوله هم
 المدعى فى جانبه المينة أى الالهة ومسئلة القسامة واللعان وزاد بعضهم على ذلك الوديع اذا
 ادعى الرأ والتلف فان اليمين فى جانبه فيكون أيضا مستثنى وانما استثنيت تلك الصورة أى
 التى فى الشرح لا اعتضاها بالاصل وهو أن الاصل بقاء النكاح (قوله سمعها الحاكم) أشار
 بذلك الى أنه اذا لم يسمعها لم تقدر شيئا (قوله فيشترط) المناسب ويشترط لانه لا يظهر تقريره
 على ما قبله وقد يقال هو مفرع على سمعها الحاكم الخ وحاصل ما فرعه ثلاثة العين والدين
 وغيرهما وبين أن العين والدين فيهما تفصيل تارة يحتاجان الى الرفع وتارة لا وان غيرهما
 لا بدق من الرفع (قوله فى غير عين ودين) أى فى جواز استيفائه بدل ذلك قوله فلا يستقل
 والمراد به ما ليس عقوبة لله تعالى أما ما هو عقوبة له تعالى فهو وان توقف على القاضى أيضا لكن
 لا تسمع فيه الدعوى لاستيفاء حق المدعى فيه فالطريق فى اثباته شهادة الحسبة اه (قوله
 ونكاح) أى فيما اذا ادعى زوجية امرأة أو رجعة فانكرت فلا بد فى ثبوت ذلك من الرفع
 الى الحاكم زى (قوله ورجعة) أى ادعى بها بعد انقضاء العدة أى ادعى بعد انقضاء العدة
 أنه كان راجعها قبل انقضاء العدة والابان ادعى بها قبل انقضاء العدة فلا حاجة للدعوى
 والرفع للحاكم لانه قادر على انشاؤها (قوله عند الحاكم) مثله أميرا ونحوه من يرمى الخلاص
 على يده والمقصود عدم الاستقلال بعبرة سم (قوله ولو محكما) مثله السيد شوبرى (قوله
 فلا يستقل صاحبه باستيفائه) أى فليس لها أن تضرب مدة الايلاء لتفسخ به وليس له بعد
 قدفها أن يستقل بملاعنتها كما قاله حل قال مرقان استقل كل منهما باستيفائه لم يقع الموقع
 ويشير له قول الشارح نعم الخ ولعله فى غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى
 لو عامل من ادعى زوجيتها أو رجعتها معاملة الزوجة بآزله ذلك فيما بينه وبين الله اذا كان

وان لها ستة شروط وأما الأربعة
 قد حجة فى كلام المصنف كما ستراه
 (و) المدعى من خالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من وافقه فلو قال الزوج
 وقد أسلم هو وزوجته قبل وطء أسلمنا
 معاذ النكاح باق وقالت بل من أسلمنا
 نكاح فهو مدع وهى مدعى عليها
 فلو كان مع المدعى بينة بما ادعاه
 (سمعها الحاكم وحكم له بها) ان كانت
 معذلة فيشترط فى غير عين ودين كقود
 وحده قدف ونكاح ورجعة ولعان
 دعوى عند الحاكم ولو محكما فلا يستقل
 صاحبه باستيفائه نعم لو استقل المستحق
 لقود باستيفائه وقع الموقع

سادقا فليراجع سم على حج ع ش على م ر (قوله وان حرم) أى للاقتيات على الامام
(قوله ان استحق شخص عينا) ومثلها المنفعة المتعلقة بالعين بأن كانت اجارة واردة على عين
من ماله وعبارة شرح م ر وان استحق عينا عند آخر أى ملك أو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما
بجته جمع أو وصاية كان غصب عين لمولى وقد عوى أخذها (قوله ان خشي بأخذها ضررا)
أى مفسدة تقضى الى محرم كأخذ ماله لو اطلع عليه شرح م ر والمراد بأن غلب على ظنه ذلك
أو استوى الامر ان كما قاله ع ش وان كان ظاهر كلام الشارح الاكتفاء بالخشية فتأمل
(قوله والا) أى وان لم يخش ضررا فله أخذها استقلالاً سواء كانت يده عادية أم لا كان اشترى
مغصوباً باحاطة بحاله نعم من ائتمنه المالك كودع يمنع عليه أى المستحق أخذ ما تحت يده من غير
علمه أى الوديع لأن فيه ارباباً يظن ضياعها شرح م ر وفيه أن هذا موجود في غير من ائتمنه
كالمستعير بل أولى لأنه ضامن فالوجه أنه كالوديع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة
والأولى حذفه لأنه يصلح تعليلاً للأول لانهذا نعم ان لم يكن معه مينة اتجهت الضرورة حيثئذ
وعبارة حل قوله للضرورة أى المونة ومشقة الرفع للقاضى (قوله على منعه من أدائه) وان لم
يكن امتناعه عند الحياكم ومثله الصبي والجنون حل فإذا كان له عليهم مال ولا يسهل أخذه
أخذه من ماله كما فى شرح م ر (قوله طالبيه) أى استمر على مطالبته لأن الامتناع يدل على
تقديم المطالبة والمراد طالبيه جوازا والافله الاخذ من ماله من غير طلب بعد الطلب المتقدم
(قوله فان لم يكن الخ) جعل الشارح هذا متعلقاً بالدين فقط مع أنه عام في العين والدين
والتفصيل انما هو في الاستقلال وعدمه فليس هذا أعنى قوله فان لم يكن معه مينة مرتبطاً بقول
الشارح وان استحق ديناً الخ وان كان ظاهره انه مرتبط به بل هو مرتبط بقوله وإذا كان
مع المدعى مينة وكان الأولى ذكره عقبه وتأخير الكلام على العين والدين أو كان يتم الكلام
على مسئلة الدين ثم يذكر ذلك (قوله بيمينه) أى بعد طلب خصمه وتحليف القاضى فيلغو
أى اليمين قبل طلب الخصم أو تحليف القاضى ويكون اليمين على حسب جوابه حتى لو ادعى عليه
مال مضاف الى سبب كافر ضحك كذا فان أجاب بنفى السبب حلف كذلك أو لا يستحق على شياً
أو لا يلزمه تسليم شىء حلف كذلك ولا يلزمه التعرض لنفى السبب فان تعرض له جاز ومحل
تحليف المدعى عليه ما لم يبرئه المدعى من اليمين والالام يحلفه الا بتجديد دعوى لسقوط حقه منها
في الدعوى الاولى سم (قوله وله حيثئذ) أى حين اذا كان تمتنعاً من أدائه المتقدم في أول
المسئلة سواء كان مقرراً بالحق أم لا لله مدعى حجة أم لا اه م دفعه وراجع لقوله وان استحق ديناً على
تمتنع من أدائه طالبيه به وليس راجعاً للمتن (قوله بغير مطالبة) أى بغير اداة مطالبة (قوله
واذا أخذه ملكه) أى ان قصد بأخذه استيفاء حقه به فان أخذه ليكون رهناً بحقه لم يجز الاخذ
كافى شرح م ر ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً في قرى مصر من اكرام الشاد مشلا
أهل قرية على عمل الملتزم المستولى على القرية هل الضمان على الشاد أو على الملتزم أو على ما
والجواب عنه أن الظاهر أنه على الشاد لأن الملتزم لم يكرمه على اكرامهم فان فرض من الملتزم
اكرام الشاد فكل من الشاد والملتزم طريق في الضمان وقراره على الملتزم ع ش على م ر
(قوله ان كان بصفته) والابان كان أجود في الصفة فكثير الجنس فيبعضه أى بنقصه البلد

وان حرم وخرج بذلك العين والدين
ففيهما تفصيل وهو ان استحق شخص
عنا عند آخر اشتراط الدعوى بها عند
حكم ان خشي بأخذها ضرراً فله
والأفله أخذها استقلالاً للضرورة
وان استحق ديناً على تمتنع من أدائه
طالبيه (فان لم يكن معه مينة)
معذلة (فالقول) حيثئذ (قول المدعى
عليه) لموافقته الظاهر ولكن (بيمينه)
في غير القسامة في دعوى الدم اذا اليمين
هناك في جانب المدعى لوجود اللوث
كما تقدم هناك وله حيثئذ أن يأخذ من
مال المدعى عليه بغير مطالبة جنس
حقه وإذا أخذه ملكه ان كان بصفته

وان كان غير جنس حقه ثم يشتري به الجنس ان خالفه ثم يملك الجنس وما ذكر محله في دين آدمي
 أما دين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أدائها وظفر المستحق بجنسها من ماله فليس له الاخذ
 لتوقفها على النية بخلاف دين آدمي وأما المنفعة فالظاهر كما قيل انها كالعين ان وردت
 على عين فله استيفاءها من نفسه ان لم يخص ضررا وكالدين ان وردت على ذمة فان قدر على
 تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه شرح المنهج وقوله في بيعه مستقلا كان وجه صحة
 البيع هنا بغير حضور المالك ظله بامتناعه وللضرورة بخلاف نظيره من الرهن برماوى وقوله
 بتقد البلد انظر هل المراد ببلد البيع أو بلد صاحب المبيع وقوله ثم يشتري به الجنس هل
 وان لم يكن بصفة حقه شورى وقوله ثم يملك الجنس ينبغي على قياس ما سبق أن يملك بمجرد
 الاخذ كما في أخذ الجنس ابتداء شورى وبعبارة قل على الجلال ثم يشتري به صفة حقه
 ويملكه بلفظ وان كان بصفة حقه وعن شيخنا م ر ان الذي بصفة حقه يملكه بلا لفظ بل بمجرد
 أخذه كما تقدم وفيه نظر ولا يصح قياسه على ما تقدم قال البلقينى ولو كان مدينه محجورا عليه
 بفلس لم يجز له أن يأخذ الا قدر ما يخصه بالمضاربة وقوله وما ذكر أى قوله أخذ جنس حقه وقوله
 لتوقفه على النية قضيته أنهم لو علموا أنه عزل قدرها ونوى جازلهم أخذها والوجه خلافه
 اذ لا يتعين ما عزله للاخراج م ر وشرح م ر وقال ع ش قوله لتوقفه على النية أى فلا يجوز
 للمستحق الاخذ وان عزل المالك مقدار الزكاة ونوى به الزكاة لأن له أن يخرج غير هذا لكن
 ان أخذه المستحق وقع الموقع وان حرم عليه ولا يطالب المالك بيده ان علم بذلك والا أخذ منه بدله
 ولومات من زكاته لم يجز الاخذ من تركته لقيام واريته مقامه خاصا كان أو عاما اه وقوله
 بخلاف دين آدمي حتى لو امتنع الزوج من نفقة زوجته فلها الاستقلال بأخذها من غير قاض
 على الاصح زى وقوله ان وردت على ذمة عبارة شرح م ر وفي الذمة يأخذ قيمة المنفعة التي
 استحقها من ماله والوجه أخذ من شراء غير الجنس بالنقد أنه يستأجر بها ويتجه لزوم اقتضائه
 على ما يتبين أنه قيمة لتلك المنفعة وسؤال عدلين يعرفانها والعمل بقوله سما * (فرع) * لو كان
 لكل من اثنين على الآخذين وجدا أحدهما فلا تخير أن يجحد قدر دينه ليقع التقاض وان لم
 يكونا من النقود واختلف الجنس قل (قوله هذا) أى محل الاستقلال ببيعته (قوله
 وان جازله الاخذ) لالو كيله في ذلك أخذ من الحصر المستفاد من تقديم الخبر فان فعل ضمن أى
 الوكيل لان المباشر مقدم على السبب فلو وكله في مناولته له من غير كسر ولا نقب فلا ضمان عليه
 اه ع ش على م ر (قوله ككسر باب ونقب جدار) أى في غير صبي ومجنون وغائب فلا يأخذ
 من ماله ان ترتب عليه كسر أو نقب لعذرهم خصوصا الغائب وان لم يترتب على الاخذ كسر
 ولا نقب أخذ من ماله كغيرهم على المعتمد وبعضهم منع الاخذ من ماله مطلقا وبعبارة شرح
 م ر واذا جاز الاخذ فخرافله كسر باب ونقب جدار غير م لا يصل للمال الابنه لان من استحق
 شيئا استحق الوصول اليه ولا ضمان عليه كدفع الصائل ولو وكل بذلك أجنبيا لم يرض فان فعل ضمن
 ويمتنع النقب ونحوه في غير منعه لخصوصه قال الأزرعى وفي غائب معذور وان جاز الاخذ وشمل
 كلام المصنف ما لو كان الذي له تافه القيمة ولو أقل ممقول أو اختصاصا كما يحتمل الأزرعى وقوله
 استحق الوصول ومن لازمه جواز السبب فيما يصل اليه وهذا ظاهر حيث وجد ما يأخذه

فان تعذر عليه جنس حقه أو جنس حقه
 بصفته أخذ غير معتد ما التقه على غيره
 في بيعه مستقلا كما يستقل بالاخذ ولما
 في الرفع الى الحاكم من المؤنة
 هذا حيث لا حجة له والا فلا بيع
 الا باذن الحاكم ولن جازله الاخذ فعل
 ما لا يصل للمال الابنه ككسر باب
 ونقب جدار وظاهر ان محصل ذلك

فان لم يجد شيئا فهل يضمن ما تلفه لبناؤه له على ظن تبين خطؤه أولا لانه ما ذون له في أصل الفعل فيه نظر والاقرب الاول لانه انما جوزه ذلك للتوصل به الى استيفاء حقه وحيث لم يحصل له ذلك تبين خطؤه في فعله وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافي الضمان (قوله اذا كان ملكا للمدين) أي كل من الباب والجدار فخرج ما اذا كان موقوفا أو مؤجرا وقوله ولم يتعلق به أي الجدار ونحوه (قوله ان تلف قبل تملكه) أي تملك بدله فالمراد غير الجنس أو الجنس بغير الصفة وبعبارة سم يؤخذ منه أنه مقيد بغير الجنس اذ لو كان من جنس حقه ملكه بمجرد أخذه اه (قوله كالمستام) من حيث أصل الضمان فلا ينافي ان هذا يضمن بأقصى قيمه والمستام بقيته وقت التلف اه مد وانما ضمن مع جوار اخذ لانه لما وضع يده عليه من غير تملك صار غاصبا له لانه كان عليه ان يملكه عقب بيعه ومثل مد زى تقلا عن العباب وفيه نظر لانه ما ذون له في أخذه فكلام المشرح ظاهر في أنه يضمن بقيته يوم التلف كالمستام (قوله وان كان المدين) هذا قسم قوله السابق وان استحق دينه على ممنوع من ادائه (قوله لم يملكه) أي ما لم يوجد بشرط التقاص ج (قوله ويضمنه) أي ضمان المصوب (قوله فان نكل عن اليمين ردت على المدعي) أي ردها القاضي فلو حلف قبل ردها من القاضي لغت ومحل ذلك ما لم يحكم القاضي بنكول الخصم فان حكم بأن قال حكمت بنكولك أو جعلتك ناكلا فلا يتوقف على رد القاضي فاذا حلف بعد ذلك اعتديها ويكون كذا القاضي اليمين على المدعي وقوله احلف بمنزلة الحكم بنكوله وكذا اقبال القاضي على المدعي ليحلفه وان لم يقل له احلف نازل منزلة الحكم بنكوله أيضا والمدعي عليه أن يعود الى اليمين قبل نكوله حقيقة أو تزيلا والمدعي أن يعود الى طلب اليمين منه مطلقا واذا طلبها منه وامتنع لم يكن له العود الى عيّن الرد لانه أبطل حقه من عيّن الرد الذي ردها عليه قبل ذلك برضاه لخصمه ولو هرب المدعي عليه قبل الحكم بنكوله امتنع الحلف على المدعي اه قل (قوله لادعته) قال في المصباح دهش دهشاه ودهش من باب تعب ذهب عقله حياء أو خوفا وقوله وغباوة فان كان سكونه لتعود دهش أو غباوة شرح له القاضي الحال ثم حكم عليه أو قال للمدعي احلف شرح المنهج والغباوة أن لا يفهم ما يقال له وقال في المختار الغباوة عدم المعرفة وفي المصباح الغي على وزن فعيل القليلة القطنة يقال غي غي من باب تعب وغباوة وقوله شرح له القاضي أي وجوباً بأن يقول له اذا أطلت السكوت حكمت بنكولك وقضيت عليك وسكوت الاصم قبل علمه بالحال ليس نكولا بخلاف عدم الإشارة من الاخرس بعد سماعه قل وقوله ثم حكم عليه أي بالنكول وقوله وقال للمدعي احلف أي بعد عرض اليمين على المدعي عليه (قوله ردت أي اليمين) أي ردها القاضي (قوله) وكذا فعل عمر الخ) ذكر فعل عمر عقب فعله صلى الله عليه وسلم إشارة الى ان ردها على المدعي ثبت بالنص وبالإجماع السكوت اه مد (قوله فيحلف المدعي ويستحق) أي به فراخ اليمين من غير توقف على حكم لانها كالإقرار وهو لا يتوقف على حكم وقوله فيحلف ويستحق أي غالبا وقد لا يحلف كما اذا ادعى الولي لموليه حقا فأنكر المدعي عليه ونكل عن اليمين فلا يحلف المدعي بل يمهل حتى يبلغ الصبي ثم يحلف وكذلك الوادعي على شخص بمال لميت لا وارث له ونصب الامام شخصا وادعى ونكل المدعي عليه فلا يحلف المدعي بل يحبس المدعي

إذا كان ملكا للمدين ولم يتعلق به حق
لازم كرهن وأجارة والمأخوذ مضمون
على الآخذ إن تلف قبل تملكه ولو بعد
البيع لأنه أخذه لغرض نفسه كالاستام
وإن كان الدين على غير مجتمع من أدائه
طالبه به فلا يأخذ شيئا به بغير مطالبة
ولو أخذه لم يملكه ولزمه رده وبضمنه إن
تلف عنده (فإن نكل) المدعى عليه أي
امتنع (عن اليمين) بعد عرضها عليه كان
قال أنا ~~كل~~ كل أو يقول له القاضي
أحلف فيقول لا أحلف أو يسكت
للادهشة وغباوة (ودت) أي اليمين
حينئذ (على المدعى) لأنه صلى الله عليه
وسلم ردها على صاحب الحق كما رواه
الحاكم وصححه وكذا فعل عمر رضي الله
تعالى عنه بمحضر من الصحابة رضي الله
تعالى عنهم من غير مخالفة كما رواه
الشافعي رضي الله تعالى عنه (فيحلف)
المدعى إن اختار ذلك (ويستحق)
المدعى به يمينه لا ينكول خصمه

عليه الى أن يحلف أو يقر وكذا ناظر الوقف والمسجد اذا ادعى شيئا لا يملكه بل يمسك
المدعى عليه الى أن يحلف أو يقر وكذا الوصي اذا ادعى على الورثة أن مودتهم أوصى للفقراء
مثلا بكذا فأنكروا ونكروا فلا يحلف الوصي بل تجلس الورثة الى أن يحلفوا أو يقرؤا (قوله
وقول القاضي للمدعى احلف) فيه إشارة الى أن قول المصنف نكل أي حقيقة أو حكما وقوله
وقول القاضي أي في الصورة الأخيرة وهي قوله أو يسكت الخ (قوله وان لم يكن حكم) كذا
في خط الشارح بالرفع فاعل يمكن على أنها تامة أي وان لم يوجد حكم بنكوله حقيقة بل ضمنا
وفي شرح المنهج حكما بالنصب على أنها ناقصة وتخطئة المرحوم للشارح ليست في محلها اه
مد والتصب هو الظاهر لان اسم كان ضمير يعود على قول القاضي فيكون الرفع من شريف
الناسخ (قوله وبالجملة) أي وعلى كل حال أي سواء قلنا حقيقة أو نازل منزلته زى (قوله
حقيقة) بأن حكم بنكوله أو تنزيلا كقول القاضي المتقدم (قوله الا برضا المدعى)
واذا نكل المدعى عليه فلا ترد اليمين على المدعى لان اليمين المردودة لا ترد الا في القسمات ولانه
سقط حقه برضا بحلف خصمه * (تنبيه) * يقع كثيرا أن المدعى عليه يجيب بقوله ثبت ما يدعيه
فيطالب القاضي المدعى بالاثبات لفهمهم أن ذلك جواب صحيح وفيه نظر اذ طلب الاثبات
لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فتعين أن لا يكتفي منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالاقرار والانكار
مع زى ويقع أن المدعى عليه بعد الدعوى عليه يقول ما بقيت أفتحاكم أو ما بقيت أدعى عندك
والوجه أن يجعل بذلك منكرانا كلافحلف المدعى ويستحق اه طبلوى (قوله وبين
القاضي) أي وجوبا ع ش وشو برى وقال حل ندبا وهو المعتمد * (اطيفة) * من المسائل
الدقيقة التي ربما أفتى المفتي بخلافها ويقضى بخلافها أيضا ما لو ادعى على شخص مالا فأنكر
وطالب منه اليمين فقال لا أحلف وأعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تحليفه أي للمدعى
تحليف المدعى عليه لانه لا يأمن أن يدعى عليه بما دفعه بعد وكذا لو نكل عن اليمين وأراد المدعى
أن يحلف عين الرد فقال الخصم أنا أنزل لك المال بلا عين فيلزمه الحاكم بأن يقر والاحلف المدعى
شرح م راج (قوله نفذ) أي وان أتم بعدم تعليمه كافي ع ش على م ر (قوله بتصديره) أي
المدعى عليه (قوله لا كالينة) أي من المدعى (قوله لانه يتوصل باليمين الخ) فيه انه لا ينتج
المدعى اذ مثله فيما ذكر الينة ويجيب بأن في الكلام حذف أي لانه يتوصل الخ أي من غير
اقتدار الى حكم اه (قوله فيجب الحق الخ) هذا هو القارئ بين كون اليمين كاقرار المدعى عليه
أو كالينة وعبرة مد ويترتب على ذلك أن الحق ثبت بمجرد اهان جعلت كالاقرار ولا يقتصر
الى حكم بخلاف ما لو جعلت كالينة فتحتاج الى الحكم ويترتب عليه أيضا عدم جماع حجة من
المدعى عليه بمسقط كالاداء والابراء بخلاف ما لو جعلت كالينة فانها تسمع دعواه بالمسقط
(قوله من غير اقتدار الى حكم) اقتضى هذا أن الينة اذا عدلت لا يثبت الحق بها حتى يحكم
القاضي وقد سلف تصريح الزركشي بذلك في القضاء على الغائب سم (قوله كاداء أو ابراء)
قال الدميري وأشار المصنف بقوله بأداء أو ابراء الى أن التصوير في الدين فان كان المدعى به عبنا
فرد المدعى عليه اليمين على المدعى فحلف ثم أقام ينة بالملك سمعت أفتى به علماء عصره اه والراجح
خلافه م وشو برى (قوله من اليمين) فليس له العود اليها في هذا المجلس ولا غيره وان لم يحكم

وقول القاضي للمدعى احلف نازل
منزلة الحكم بنكول المدعى عليه كافي
الروضة كما صلها وان لم يكن حكم
بنكوله حقيقة وبالجملة فليخصم بعد
نكوله العود الى الحلف ما لم يحكم
بنكوله حقيقة أو تنزيلا والا فليس له
العود اليه الا برضا المدعى وبين
القاضي حكم النكول للجاهل به بأن
يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعى
وأخضعناك الحق فان لم يفعل وحكم
بنكوله فقد حكمه لتقصيره بترك البحث
عن حكم النكول وبين الرد هي عين
المدعى بعد نكول خصمه كاقرار
الخصم لا كالينة لانه يتوصل باليمين بعد
نكوله الى الحق فأشبه اقراره به فيجب
نكوله الى الحق فادع المدعى من عين الرد من
الحق بعد فراغ المدعى من عين الرد من
غير اقتدار الى حكم كالاقرار ولا تسمع
بعد حاجته بمسقط كاداء أو ابراء فان لم
يحلف المدعى عين الرد ولا عذره سقط
حقه من اليمين

القاضي يسكول خصمه كما في سل وقل على الجلال (قوله والمطالبة) أي فليس له مطالبة
 الخصم إلا أن يقيم بينة سل وبعبارة قل وليس له مطالبة الخصم ولو في مجلس آخر أيضا
 ولا يتقعه الاقامة البينة ولو شاهد اوعينا (قوله ولكن تسمع حجة) وليس له رد اليمين على
 المدعي عليه لأن اليمين المردودة لا ترد سم ولو ادعى دين على معسر وقصد اثباته ليطالب به
 اذا أيسر فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقا واعتمده الغزالي وهو المعتمد وأفتى به الوالد رحمه الله
 وان اقتضى ما قرره من الماوردى سماعها لأن القصد اثباته مع كونه مستحقا قبضه حالا
 بتقدير يساره القريب عادة شرح م ر وقوله فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقا من هذا يؤخذ
 جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً تقرر في نظارة على وقف من أوقاف المسلمين
 فوجده جرباً ثم انه عمره على الوجه اللائق به ثم سأل القاضي بعد العمارة في نزول كشف على
 المحل وتعميد العمارة وكاتب حجة بذلك فأجابته بذلك وعين له كشافاً وشهوداً ومهندسين فقطعوا
 قيمة العمارة المذكورة اثني عشر ألف نصف وأخبر القاضي بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على
 المستحقين معاليهم وينع من يريد أخذ الوقت الى المقدار المنزى كور من غلة الوقف وهو أنه
 لا يعمل بالحنة ولا يجيبه لذلك لأنه لم يطالب بشئ انذاك ولا وقت عليه دعوى والكتابة
 انما تكون لدفع ما طلب منه وادعى به عليه وليس ذلك هو جودا هنا وطريقه في اثبات العمارة
 المذكورة أن يقيم بينة تشهد له بما صرفه يوم ما قيم ما مثلاً ويكون ذلك جواباً لدعوى ملزمة
 ثم ان لم يكن بينة يصدق فيما صرفه يمينه حيث ادعى قدراً لا تقاسم ما صرفه بأن كان فيه
 مصلحة وأذن له القاضي فيما يتوقف على الاذن كالقرض على الوقف من مال غيره أو من ماله
 أو كان في شرط الواقف أن للناظر اقتراض ما يحتاج اليه الحال في العمارة من غير استئذان
 اه ع ش (قوله فان أبدى) أي المدعي عذراً (قوله وسؤال فقيه) أي هل يلزمه الحلف أولاً
 (قوله ومراجعة حساب) أي دقتر (قوله أمهل) أي وجوباً ثلاثة أيام قال سم وهذا مع
 قوله ويقارق جواز تأخير الحجة أبداً يعرفك أنه اذا ردت اليمين عليه فاستعمل ولو لا إقامة الحجة
 لا يراد على الثلاثة أي بالنسبة لليمين حتى يسقط حقه منها بعد الثلاثة فلا يتقعه بعدها الا الحجة
 بخلاف ما لو استعمل قبل رد اليمين عليه لاقامة الحجة فيمهل أبداً وفي الروضة ككاملها أنه
 اذا أنكر المدعي عليه فان استعمل المدعي ابداً حينئذ لا إقامة البينة أمهل أبداً وان طلب عين
 الخصم فنسك ورددت اليمين على المدعي فطلب الامهال ولو لا إقامة البينة أمهل ثلاثة فقط فيسقط
 حقه بعدها من اليمين المردودة دون الحجة حتى أقامها سمعت اه (قوله ثلاثة أيام) المراد ثلاثة
 أيام صحاح غير يوى الامهال والايام وبعد ذلك لا يمكن من الحلف ولو أقام شاهد او طلب
 الامهال لا تمام البينة أمهل ثلاثة أيضاً قل على الجلال (قوله لئلا تطول مدافعتي)
 أي بسبب طلب الحق أي لئلا تطول مدافعة المدعي عليه للمدعي بطلب الحق منه (قوله
 واليمين اليه) أي موكولة اليه وناقعة له ولا بد بخلاف البينة (قوله وهل هذا الامهال الخ)
 المعتمد الوجوب كما في م ر وح ل قال حج وسقط حقه من اليمين بعدم مضي الثلاثة من غير عذر
 (قوله حين يستخلف) أي يطلب منه الخاف ع ش وقال حل أي يلزم بالحلف وهذا
 لا يستخلف الا حيث لا بينة له بالدفع والاراء والا أمهل ثلاثة أيام وقوله الا برضا المدعي شامل

والمطالبة لأعراضه عن اليمين ولكن
 تسمع حجة فان أبدى عذراً كاقامة حجة
 وسؤال فقيه ومراجعة حساب
 أمهل ثلاثة أيام فقط لئلا تطول
 مدافعتي والثلاثة مدة مقتضاة شرعا
 ويقارق جواز تأخير الحجة أبداً بأن أقام
 لا تساعده ولا تخضر واليمين اليه وهل
 هذا الامهال واجب أو مستحب
 وجهان والظاهر الأول ولا يجهل
 خصمه لعذر حتى يستخلف الا برضا
 المدعي لانه مقهور بطلب الاقرار
 أو اليمين بخلاف المدعي

لطلب إقامة البينة والذي في المنهاج الاقتصار على مراجعة الحساب وأما إذا طلب إقامة
البينة فانه يعمل وإن لم يرض الخصم (قوله وإن استعمل الخصم) السين والتاء للطلب أي طلب
الامهال (قوله أهمل) أي أن لم يضتر الامهال بالمدعى كأن كان يريد سفره أو الامهال به
من (قوله إلى آخر المجلس) أي مجلس الخصومة المتعلقة بالخصم بأن لم يشرع في غيرها
وما ذكره مد بقوله أي آخر النهار لانه جميعه مجلس القاضي غير ظاهر وقال م ر أي مجلس
القاضي وما زاد على المجلس لا بد فيه من رضا المدعى كما في حل (قوله أن شاء القاضي) معتمد
وعبارة سم اعتمده م ر فقال المعتمد أن المراد أن شاء القاضي لأن المراد أن للقاضي أن يعمل
إلى آخر المجلس لهر على المدعى والافالمدعى أن شاء أمهله أبدا لأن الحق له فلا وجه لتقييده
بآخر المجلس (قوله لأن المدعى لا يتقيد) أي لا يتقيد امهاله بآخر المجلس بل له أن يؤخر
الدعوى متى شاء (قوله ومن طوب) ولومات من لا وارث له وله دين على شخص فطالبه
القاضي ووجه عليه اليمين فنسكل فهل يقضى عليه بالنكول ويؤخذ منه أو يجلس أو يحلف
أو يترك أو وجه أحدهما الثاني سم (قوله كاسلامه) جعل الاسلام مسقطا مبنى على وجوب
الجزية باقتضاء الحول وهو طريقة والمعتمد أنها تجب بالقد وعليه فالاسلام في أثناء الحول
يُسقطها لا يسقطها إلا أن يقال ادعاء المسقط يصدق بدعوى سقوط بعضها (قوله أو وافقه)
عبارة شرح المنهج أو وافقه أي وافقت دعواه الظاهر (قوله طوب بها) أي الجزية وكذا
يقال في قوله لأنها وجبت (قوله وليس ذلك قضاء بالنكول) المعنى ليس المطالبة بالجزية
ولزمها له بسبب النكول بل لأنها وجبت واشتعلت ذمته بها ولم يأت بدافع فلا يتأى ما قدمه
في الدعوى الخاصة بخصم معين لأنه لا يثبت الحق إلا بين الرد فلا يثبت بالنكول قبلها والفرق
أن الحق هنا ثابت وهو يدعى مسقطا والأصل عدمه فليس فيه قضاء بمجرد النكول (قوله
حقاله) أي للصبي أو الجنون (قوله لم يحلف) أي على استحقاق الحق ويحلف على مباشرة
العقد ويثبت الحق تبعاً قل وعبارة سم لم يحلف الولي مالم يرد ثبوت العقد الذي يشره بيده
فيحلف ويثبت الحق ضمناً ومنه يجري في الوصي والوكيل اه (قوله وإن ادعى) غاية في عدم
حلف الولي (قوله بسبب مباشرة) عبارة شرح المنهج بمباشرة سببه اه كأن قال
أما أقرضته لك بسبب التهم الذي كان حصل في البلد مثلاً اه (قوله وإذا تداعيا) التعبير
بذلك أما على سبيل التغليب أو باعتبار ضرورة الدعوة الظاهرية والافن بيده العين يقال له مدعى
عليه لأنه موافق للظاهر في دعواه أنه ملكه والاخر يقال له مدعى لأن دعواه مخالفة للظاهر
(قوله فيبدأ أحدهما) المراد البذل المتأمله ليخرج ما لو أخذ شخص شيأ من إنسان ثم ادعاه
لنفسه وادعى من كانت اليد قبل ذلك أنه له فالقول قوله وإن لم تكن له اليد الآن وكذا لو أخذ
من إنسان الفوا وقال أقرني بها أو كانت عنده أمانة وأنكر ألا خروادعى ملكه لها فالقول
قوله وإن لم تكن العين بيده وكذا لو كان له دار فأكرها فادعى المكترى شيأنا فيها أنه له وقال
المكترى هو ملكي فالقول قول المكترى وإن لم تكن العين بيده لأن اليد في الأصل له بخلاف
المنقول إذا تداعيا فالقول قول المكترى وفي شرح م ر ولو أخذ ثوباً من دار وادعى ملكه
فقال ربه بل هو ثوبي أمر ألا تخذيرة الثوب حيث لا يئنه لأن اليد لصاحب الدار كما لو قال

وإن استعمل الخصم في ابتداء الجواب
لعذر أهمل إلى آخر المجلس إن شاء
القاضي وقبل أن شاء المدعى والأول هو
ما جرى عليه ابن المقرئ وهو الظاهر
لأن المدعى لا يتقيد بآخر المجلس ومن
طوب بجزية فادعى مسقطا كاسلامه
قبل تمام الحول فإن وافقت دعواه
الظاهر كأن كان غائباً فحضر وادعى
ذلك وحلف فذاك وإن لم يوافق الظاهر
بأن كان عندنا ظاهراً ثم ادعى ذلك
أو وافقه ونسكل طوب بها وليس ذلك
قضاء بالنكول بل لأنهم اوجبوا
بدافع أو بركاة فادعى المسقط كدفعها
لساع آخر لم يطالب بها وإن صبي
اليمين لأنها مستحبة ولو ادعى ولي صبي
أو جنون حقالة على شخص فأنكر
ونسكل لم يحلف الولي وإن ادعى ثبوته
بسبب مباشرة بل يتطرق له لأن اثبات
الحق لغیر الخالف بعد (وإذا تداعيا)
أي الخصمان أي ادعى كل منهما (شيأ)
أي عينا وهي (فيبدأ أحدهما) ولا يئنه
لواحد منهما (فالقول) حينئذ
(قول صاحب اليد يئنه) إنها ملكه
إذا اليد من الأسباب المرجحة

قبضت منه الفألى عليه أو عنده فأنكر فانه يؤمر برده ولو قال أسكنه دارى ثم أخرجه منها
 فاليد للسالك لا قر أو الأول له بها فحلف انما له وليس قوله زرع على مبرعا أو باجارة اقرار الله
 ولو تنازع مكتر ومكتر متصل بالدار كرف أو سلم مسرح حلف الثاني أو منفصل كمتاع فالأول
 للعرف وما اضطرب فيه يكون بينهما ان تحالفا لا تنقاه المرح شرح م ر (قوله ولا يئنه لهما)
 وكذا ان كان لهما مئنة كما يأتى ويجاب بأنه قيد بذلك لاجل قوله تحالفا أما اذا كان لهما مئنة
 فهو لهما أى من غير تحالف (قوله تحالفا) أى حلف كل منهما بمئنة دليل قوله على التثني
 فليس المراد بالتحالف أن يحلف كل مئنة تجمع ثقباً وثباتاً أو ثقباً وعبرة م د قوله على التثني
 فقط أى يكفيه ذلك وهو أن يحلف على ثقب استحقاق صاحبه للنصف ولا يكف الجمع بين التثني
 والاثبات بأن يحلف أن الجميع له ولا حق لآخر فيه أو يقول لاحقه في النصف الذى يدعيه
 والنصف الآخر لى قال قل فالتحالف ليس على حقيقة أى لأن حقيقة أن يحلف كل مئنة
 تجمع ثقباً وثباتاً * (فرع) * اختلف الزوجان في أمتعة البيت ولو بعد القرعة ولا يئنه ولا
 اختصاص لأحدهما يند فكل تحلف الآخر فاذا حلفا جعل بينهما وان صلح لأحدهما فقط
 أو حلف أحدهما فقط قضى له به كما لو اختلف باليد وحلف وكذا وارثهما وارث أحدهما
 والآخر اه م ل ونقله ا ج عن شرح م ر ثم قال وعبرة النسخ عمرة في حواشى شرح
 التهجئة قال الشافعى رضى الله عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فمن أقام المئنة على شئ
 من ذلك فهو له ومن لم يقيم مئنة فالقياس الذى لا يعذر أحد عندي بالعقل عنه أن هذا المتاع
 ان كان في أيديهما معا فحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين
 وان حلف أحدهما فقط قضى له به سواء اختلفا في دوام النكاح أم بعده واختلاف وارثهما
 كهما وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة وللزوجة كالخضال والغزل أو غيرهما
 كالدرهم أو لا يصلح لهما كالحنف وهما أمان وتاج الملوكة وهما عاتمان وقال أبو حنيفة ان
 كان في يدهما معا فهو لهما وان كان في يدهما أحدهما يصلح للرجل وللزوج وما يصلح للأنثى
 فالزوجة والذى يصلح لهما يكون لهما وعند أحد ومالك فريس من ذلك وأصح الشافعى رضى
 الله عنه بأننا لو استعملنا الظنون لحكم في دباغ وعطار تداعيا عطارا ودباغاً في أيديهم ما أن
 يكون لكل ما يصلح له وفيما لو تنازع موسر ومعسر في لؤلؤ أن نجعله للموسر ولا يجوز الحكم
 بالظنون اه بجر وفه وكذلك لا يجوز الاقناء بالأقوال الضعيفة الا في حق الشخص المستقنى
 فيجوز له أن يقلد الأقوال الضعيفة في مذهبه ولو أتى الإنسان بالأقوال الضعيفة حرم عليه
 ولا يستحق أجرة ويجب عليه رد المال كما لو أخذ شيئا اه شيخنا (قوله سقطنا) محل ذلك
 اذا تساوت البيئتان تاريخاً بدليل قوله فيما يأتى ويرجع بتاريخ سابق وعبرة شرح الروض
 سقطنا سواء كانتا مطلقتي التاريخ أو مئة قسبه أو أحدهما مطلقة والآخر مؤرخة (قوله
 لتناقض موجهما) بفتح الجيم أى ما يوجبانه فان مئنة كل توجب تسليم الشئ المتنازع فيه له
 وملكوته وعبرة م ر لتعارضهما ولا مرجح فأنشأ الدليلين اذا تعارضا لا ترجيح (قوله وان
 أقتر به لأحدهما) قلوا أقتر بأنهما لهما تجعل بينهما نصين اه ابن شوبرى (قوله أو يدهما
 أو لا يدهما) أى ومئنة لكل منهما كما هو فرض المسئلة وقوله أو لا يدهما صورها

(وان كان) المدعى به وهو الدين (في
 يدهما) ولا يئنه لهما (تحالفا) على التثني
 فقط على النص (وجعل ذلك) بينهما
 نصين لقضائه صلى الله عليه وسلم
 بذلك كما صححه المالكيون على شرط
 الشيخين ولو أقام كل من المدعين
 مئنة بما ادعاه وهو بيد الثالث سقطنا
 لتناقض موجهما فيحلف لكل منهما
 مئنا وان أقتر به لأحدهما على يئنه
 اقراره أو يدهما أو لا يدهما

بعضهم بعقاراً ومتاع ملق في طريق وليس المدعيان عنده سم زى (قوله فهو لهما) أي بالينة
القائمة لا باليد السابقة على قيام اليمينين (قوله أو يبدأ أحدهما ويسعى الداخل رجحت بيته)
منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن جماعة بأيديهم أما كن يذكرون أنهم موقوفة
عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فمأزعهم آخرون وادعوا أن هذه الأما كن موقوفة
على زاوية وأظهروا لذلك تمسكا وهو أنه يقدم ذواليد حيث لم يثبت انتقال عن وقف على من
بيده الأما كن إلى غيره وإن كان تاريخ غير واضح اليد متقدما ع ش على م ر (قوله وإن
تأخر تاريخها) غاية ومجمله إذا لم يسند انتقال الملك عن شخص واحد والأقدمت بيته الخارج إن
كانت أسبق تاريخها كما ذكره في القوت عن فتاوى البغوي وغيرها واعتمده الشهاب م ر شوبري
(قوله بيده) ودخل في إطلاقه اليد الحكيمة كالتصرف والحسبة كالامساك شرح م ر
شوبري (قوله ولو قبل تعديها) بخلاف ما لو أقامها قبلها لأنها أي بيته الداخل الخ فهو
عنه المحذوف (قوله لأن الأصل في جابه اليمين) أي لأنه مدعى عليه (قوله عنها) أي اليمين
(قوله مادامت كافية) أي وهي كافية مادام الخارج لم يقيم بيته عبد البر (قوله ولو أزيلت بيده)
غاية لقوله رجحت بيته وقوله فأنه ترجح تقريره عليها أي أزيلت للخارج بسبب البيضة التي
أقامها فقوله بيته أي بيته الخارج أي ولو كان الخارج أخذها من الداخل بينته التي أقامها
قبل بيته الداخل اه شيخنا وعبارة شرح م ر ولو أزيلت بيته بيته حساباً سلم المال لخصمه
أو حكماً بأن حكم عليه به فقط فلا يعدل عنها مادامت كافية نعم يتجه كما يحسنه البلقيني سماعها الدفع
تهمه سرقة ومع ذلك لا بد من إعادتها بعد بيته الخارج اه شوبري (قوله وأسندت) بخلاف
ما إذا لم تسند بيته إلى ذلك فلا ترجح لانه الآن مدع خارج شرح المنهج (قوله واعتذر
بغيرتها) أي البيضة أي اعتذر عن إقامتها حال الدعوى بغيرتها أو حبسها وإذا قال مثلاً وهذا
أعني قوله واعتذر بغيرتها ليس قيداً على المعتد (قوله فأنه ترجح) لا حاجة إليه لانه معلوم من
أقول الكلام الآن يجعل قوله ولو أزيلت مستأنفاً وقوله فأنه ترجح جوابه (قوله لكن لو قال
الخارج) استدرال على قوله رجحت بيته أي الداخل فكانه قال ما لم يكن مع بيته الخارج
زيادة علم ولو قامت بيته بالرق وبيته بالحرية قدمت بيته الرق لأن معناه زيادة علم لأنها باقاة وبيته
الحرية مستحبة اه زى (قوله اشتريته منك) أو غصبته أو استعزته أو أكرهته مني شرح
المنهج * (فرع) * لو باع داراً ثم ادعى أنها وقف لم تسمع بيته كذا ذكره الشيخان آخر الدعوى
وخالف في ذلك العراقيون فقالوا تسمع إذا لم يكن صريحاً أنها ملكه بل اقتصر على البيع وهذا
هو المعتد زى (قوله فلو أزيلت بيته باقرار) أي حقيقة أو حكماً وهو اليمين المردودة من
الداخل على الخارج وهذا مقابل قوله ولو أزيلت بيته بيته (قوله لم تسمع دعواه) أي بملك
مأقربه (قوله نعم لو قال) أي الداخل في إقراره وهذا استدرال على قوله لم تسمع الخ (قوله
وهبته) أي للخارج (قوله لم يكن إقراراً بل زوم الهبة) وجهه تسمع دعواه بالملك بعد
هذا القول وإن لم يذكر انتقالاً كما في م ر وكتب بعضهم قوله لم يكن إقراراً بل زوم الهبة الخ وينبغي
على ذلك أنه تسمع دعواه بغير ذكر انتقال لكن محل ذلك إذا كان ممن يجهل لزوم الهبة وعدمه
بالعقد أما إذا كان عالماً وأقر بما ذكر ثم عاد وادعى أنه ملكه لم تسمع بغير ذكر انتقال وكذا

فهو لهما ما إذا ليس أحدهما بأولى به من
الآخر أو يبدأ أحدهما ويسعى
الداخل رجحت بيته وإن تأخر تاريخها
أو كانت شاهداً أو عينا وبيته الخارج
شاهدين أو لم يبين سبب الملك من شراء
أو غيره ترجح البيضة بيده هذا إن
أقامها بعد بيته الخارج ولو قبل
تعديها لأنها إنما تسمع بعدها لأن
الأصل في جابه اليمين فلا يعدل عنها
مادامت كافية ولو أزيلت بيته بيته
وأسندت بيته الملك إلى ما قبل إزالة
بيته واعتذر بغيرتها مثلاً فأنه ترجح لأن
بيته إنما أزيلت لعدم الحاجة وقد ظهرت
لكن لو قال الخارج هو ملكي وأقامها
منك فقال الداخل بل هو ملكي وأقامها
بينتين بما قالاه رجح الخارج لزيادة علم
بيته بما ذكر فلو أزيلت بيته باقرار لم تسمع
بيته بما ذكر فقال لا انتقال لانه مؤاخذ
دعواه به بغير ذكر انتقال لانه مؤاخذ
باقراره نعم لو قال وهبته ولم يذكر
إقراراً بل زوم الهبة

يقصد بما إذا لم تنقل العين من يد المقر بالهبة إلى المقر له والا فلا تسمع دعوى المقر بعد ذلك إلا
بذكر الانتقال (قوله لجواز اعتقاده لزوم الهبة بالعقد) يؤخذ منه أن المسئلة متقدمة بالقيدين
السابقين وبعبارة شرح مـ لجواز اعتقاده فيقبل دعواه بعد ذلك وإن لم يذكر انتقاله لأنهم
يظهر تقييده أخذاً من التعليل بما إذا كان من اشتبه عليه الحال اهـ وفي حل هذا لا يتأق
في نفيه لا يجهل مثله ذلك (قوله ويرجح بشاهدين) كلام مستأنف ليس مرتبطاً بما قبله بل
مرتبط بقوله فيما سبق والعين يدهما أو لا يدهما أو يد ثالث أما إذا كانت العين بيد أحدهما
فلا يتأق هذا بل تقدم بينة الداخل مطلقاً كما تقدم فالحاصل أن قوله والعين يدهما راجع
لقوله ويرجح برجلين الخ ولقوله لا بزيادة شهود ولقوله ويرجح بتاريخ سابق (قوله مع عين لا آخر)
أي في غير بينة الداخل (قوله ولا يرجح بزيادة شهود) بل يتعاونان لكمال الحجته من الطرفين ولأن
ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص كدية الحر والقديم نعم كالأية وفوق الأول بما مر
وبأن مدار الشهادة على أقوى الظنين ومنه يؤخذ أنه لو بلغت تلك الزيادة عدد التواتر رجحت
وهو واضح لا فادتها حيث نال العلم الضرورى وهو لا يعارض شرح مـ وشورى (قوله لكمال
الحجة في الطرفين) ولا ترجح بينة وقف على بينة ملك ولا بينة انضم إليها حكم بالملك على بينة بلا حكم
ولا فرق بين الحكم بالحجة والحكم بالموجب فان تعارض حكمان كان أثبت كل أن معه حكماً
لكن أحدهما بالحجة والآخر بالموجب اتجه تقديم الأول لاستلزامه ثبوت الملك بخلاف الثاني
شرح مـ باختصار (قوله ويرجح بتاريخ سابق) كان شهدت بينة لواحد علك من سنة إلى
الآن وبينة أخرى لا آخر علك بأكثر من سنة إلى الآن والعين يدهما أو يدهما أو لا يدهما
أصدرت بينة ذى الأكثر كستين شرح المنهج بزيادة (قوله والعين يدهما) حال كان
كانت يدهما رجحت بينته وإن تأخر تاريخها برماوى (قوله ويرجح) أى وانما رجحت
بينته ذى الأكثر أى أكثر الملتزمين وهى الأسبق تاريخاً قال مـ كذا فى بعض النسخ بالواو وفى
بعضها بحذفها وهو الصواب اهـ وقوله وهو الصواب محل تأمل بل ثبوتها هو الصواب لأن
الجملة مستأنفة استئنافاً بياناً واقعياً جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى تقديره لآى شئ وقع
الترجح بالتاريخ السابق وقول المحشى الصواب حذفها انما يناسب عبارة المنهج (قوله ذى
الأكثر) أى أكثر الملتزمين وهى الأسبق تاريخاً لعدم المعارضة فى الزائد على الأخرى فهو توجيه
لقوله ويرجح بتاريخ سابق (قوله لأن الأخرى لا تعارضها فيه) أى فى الأكثر وهو السنة السابقة
بل تعارضها فى السنة المتأخرة وإذا تعارضت فيها تساقطاً بالنسبة لهما فيستحب الملك السابق
شرح مـ (قوله من يوم ملكه بالشهادة) أى بسبب الشهادة حل وقال عـ شـ هذا الوقت
الذى أرتخت به البينة لامن وقت الحكم اهـ (قوله يدهما) أى أو يدهما الزوج اهـ مـ
وصورتها فى البيع أن يدعى أحد شخصين على رجل بأنه باعه العين القلاية من مدة سنتين
وإدعى الآخر أنه باعهها من مدة ثلاث سنين مثلاً ولم يقبضه البائع لالهذا ولا لهذا وأتاهم
كل بينة فتثبت لذى الأكثر تاريخاً ولا أجر له على البائع شيخنا وصورتها فى العداق أن تدعى
طيه إحدى زوجتيه أنه أصدقها هذه العين التى عنده من سنة وتدعى الأخرى أنه أصدقها
أياها من سنتين وتقيم كل بينة يدعواها فيحكم بها الثانية ولا أجر لها على الزوج شيخنا وعبارة مـ

لجواز اعتقاده لزوم الهبة بالعقد كره في
الروضة كآملها ويرجح بشاهدين أو
بشاهد واحد أو اثنين لا أحدهما على شاهد
مع عين لا آخر لأن ذلك حجة بالإجماع
وأبعد عن تهمة الخلف بالكذب فيه
بينه إلا أن يكون مع الشاهد يدهما
بها على من ذكر ولا يرجح بزيادة شهود
لا أحدهما ولا برجلين على رجل
واحد أو اثنين ولا على أربع نسوة لكمال
الحجة فى الطرفين ولا بينة مؤرخة على
بينة مطلقة ويرجح بتاريخ سابق والعين
يدهما أو يدهما أو لا يدهما لأن الأكثر
ورجح بينة ذى الأكثر لأن الأخرى
لا تعارضها فيه ولما حسب التاريخ
السابق أجره بزيادة مائة من يوم ملكه
بالشهادة لأنها عاملة ملكه ويستثنى من
الأجر ما لو كانت العين بيد البائع قبل
القبض

قوله بيد البائع أي لأنها مضمونة عليه ضمان عقد فهو أي الصداق معرض للبطان بالتلف قبل القبض فلا تضمن فيه المنفعة (قوله فلا أجرة عليه المشتري) لأنه لا أجرة على البائع في استعمال المبيع قبل القبض بناء على أن اتلافه كالأجرة ولهذا لو أزال البكارة لا يلزمه غرماء شرح الروص ولأن ملك المشتري بالمبيع قبل القبض ضعيف لأنه معرض للأنقاس بخلافه عند البائع ولو شهدت بينة بملكه أمس ولم يتعرض الحال لم تسمع كما لا تسمع دعواه بذلك ولأنها شهدت له بما يدعيه نعم لو ادعى رق شخص فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه أعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لأن المقصود منها اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعاً بخلافه فيما ذكر لا تسمع البينة فيه حتى تقول ولم ير ملكه أو لا تعلم من يملكه أو تبين سببه كان تقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس ومثل بيان السبب ما لو شهدت أنها أرضه وزرعها أو دابته تعبت في ملكه أو أثمرت شجرته في ملكه وهذا الغزل من قطعه أو الطير من بيضه أمس ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولداً وغرة ظاهرة يعني مؤبرة عند أقامتها المسبوبة بالملك اذ يكفي لصديق الحجة سببه بلطفة لطيفة ونخرج بمطلقة المؤرخة للملك بما قبل حدوث ذلك فانه يستحقه وبالولد الحمل وبالقاهرة غيره ما يستحقهما تبعاً لاصلهما كما في البيع ونحوه وإن احتمل انفصالهما عنه أي الأصل بوصية ولو اشترى شخص شيئاً فأخذ منه بحجة غير اقرار ولو مطلقة عن تقييد الاستحقاق بوقت الشراء أو غيره رجع على بائعه بالثمن وإن احتمل انتقاله منه إلى المتيقن أو لم يدع ملكاً سابقاً على الشراء لم يمس الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود ولأن الأصل عدم انتقاله منه إليه فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء ونخرج بغير اقرار أي من المشتري الاقرار منه حقيقة أو حكماً لا يرجع المشتري بشئ قاله في شرح المنهج وقوله رجع على بائعه بالثمن هذا كالمستثنى من مسألة الشجر حيث اكتفى فيها بتقدير الملك قبيل البينة ولو راعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره ميسر الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وأيضاً فالأصل عدم المعاملة بين المشتري والمُدعي فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء قال الغزالي العجب كيف يُترك في يده نتاج حصل قبل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن وأجيب بأنه يحتمل انتقال النتاج ونحوه إلى المشتري مع كونه ليس جزءاً من الأصل وقوله رجع على بائعه ولا يرجع من أخذه منه على شئ من الزوائد الحاصلة في يده لأنه استحقها بالملك ظاهراً وأخذها الثمن من البائع مع احتمال أنها انتقلت منه للمدعي بعد شرائه من البائع انما هو ميسر الخ ومحل الرجوع ما لم يكن يعلم عند البيع أنه لا يملكه كأن تحقق أنه سارقه أو غاصبه والام يرجع عليه بما دفعه له لأنه في مقابلة تسليح إياه وقد حصل وأيضاً فاعلم أنه لا يملكه كان كأنه متبرع بما أعطاه ومحل الرجوع أيضاً إذ لم يعلم أنه ملك البائع قطعاً وأن مدعيه كاذب في دعواه إياه وأقامته تلك الشهود والام يرجع به على البائع لأنه مظلوم فلا يرجع به على غير ظالمه ومن ذلك دراهم الشككية فلا يرجع بها على الشاكي وانما يرجع بها على من أخذها منه خلافاً للأئمة الثلاثة وأخبرني بعض أكابر علماء المالكية أن محل الرجوع على الشاكي أن تعذراً أخذ الشكوى من أخذها (قوله ومن حلف) أي أراد الحلف بدليل قوله حلف على البت وهذه جملة واقعة في جواب سؤال مقدر نشأ من الكلام السابق في قوله فان لم يكن معه بينة الخ

قوله فلا أجرة عليه المشتري على الأصح
ومن حلف على فعل نفسه (أي أبا كان
أو خياراً لو بطلن مؤكد

ومن يردني

بالحلف على البت وهو
الملك المشهود به
أو غيره ما يستحقهما
تبعاً لاصلهما كما في
البيع ونحوه وإن
احتمل انفصالهما عنه
أي الأصل بوصية ولو
اشترى شخص شيئاً
فأخذ منه بحجة غير
اقرار ولو مطلقة عن
تقييد الاستحقاق
بوقت الشراء أو غيره
رجع على بائعه بالثمن
وإن احتمل انتقاله
منه إلى المتيقن أو لم
يدع ملكاً سابقاً على
الشراء لم يمس الحاجة
إلى ذلك في عهدة
العقود ولأن الأصل
عدم انتقاله منه إليه
فيستند الملك المشهود
به إلى ما قبل الشراء
ونخرج بغير اقرار أي
من المشتري الاقرار منه
حقيقة أو حكماً لا
يرجع المشتري بشئ
قاله في شرح المنهج
وقوله رجع على بائعه
بالثمن هذا كالمستثنى
من مسألة الشجر حيث
اكتفى فيها بتقدير
الملك قبيل البينة ولو
راعينا ذلك هنا
امتنع الرجوع والحكمة
في عدم اعتباره ميسر
الحاجة إلى ذلك في
عهدة العقود وأيضاً
فالأصل عدم المعاملة
بين المشتري والمُدعي
فيستند الملك المشهود
به إلى ما قبل الشراء
قال الغزالي العجب
كيف يُترك في يده
نتاج حصل قبل
البينة وبعد
الشراء ثم هو
يرجع على
البائع بالثمن
وأجيب بأنه
يحتمل انتقال
النتاج ونحوه
إلى المشتري
مع كونه ليس
جزءاً من الأصل
وقوله رجع
على بائعه ولا
يرجع من أخذه
منه على شئ
من الزوائد
الحاصلة في
يده لأنه
استحقها
بالملك
ظاهراً
وأخذها
الثمن من
البائع مع
احتمال أنها
انتقلت منه
للمدعي بعد
شرائه من
البائع انما
هو ميسر الخ
ومحل الرجوع
ما لم يكن
يعلم عند
البيع أنه
لا يملكه
كأن تحقق
أنه سارقه
أو غاصبه
والام يرجع
عليه بما
دفعه له
لأنه في
مقابلة
تسليح
إياه وقد
حصل
وأيضاً
فاعلم أنه
لا يملكه
كان كأنه
متبرع
بما أعطاه
ومحل
الرجوع
أيضاً إذ
لم يعلم
أنه ملك
البائع
قطعاً وأن
مدعيه
كاذب في
دعواه
إياه
وأقامته
تلك
الشهود
والام
يرجع
به على
البائع
لأنه
مظلوم
فلا
يرجع
به على
غير
ظالمه
ومن
ذلك
دراهم
الشككية
فلا
يرجع
بها على
الشاكي
وانما
يرجع
بها على
من
أخذها
منه
خلافاً
للأئمة
الثلاثة
وأخبرني
بعض
أكابر
علماء
المالكية
أن محل
الرجوع
على
الشاكي
أن
تعذراً
أخذ
الشكوى
من
أخذها
(قوله
ومن
حلف)
أي
أراد
الحلف
بدليل
قوله
حلف
على
البت
وهذه
جملة
واقعة
في
جواب
سؤال
مقدر
نشأ
من
الكلام
السابق
في
قوله
فان
لم
يكن
معه
بينة
الخ

من يردني

كان يعتمد على خطه أو خط مورثه (حلف على البت) بالثبوت وهو القطع (٣٦٧) والجزم ما خوذ من قولهم بت الحبل اذا قطعه

فقوله حينئذ (والقطع) عطف تفسير لانه يعلم حال نفسه ويطلع عليها فيقول في البيع والشراء في الاثبات والله لقد بعث بكذا أو اشتريت بكذا وفي النفي والله ما بعث بكذا أو ما اشتريت بكذا (ومن حلف على فعل غيره) فنيته تفصيل (فان كان) فعلة (اثباتا حلف) حقيقة (على البت والقطع) لسهولة الاطلاع عليه (وان كان) فعلة (نفيًا مطلقًا) حلف (حينئذ) على نفي العلم أي انه لا يعلم فيقول والله ما علمت انه فعل كذا لان النفي المطلق يعسر الوقوف عليه ولا يتعين فيه ذلك فلو حلف على البت اعتد به كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك أما النفي المحصور فكالاتبات في امكان الاحاطة به كافي آخر الدعاوى من الرخصة فيحلف فيه على البت * (نفيه) * ظاهر كلام المصنف حصر اليمين في فعله وفعل غيره وقد يكون اليمين على تحقيق موجود لا الى فعل ينسب اليه ولا الى غيره مثل أن يقول لزوجه ان كان هذا الطائر غرابا فانت طالتي طار ولم يعرف فادعت انه غراب فانكر فقد قال الامام انه يحلف على البت قال الشيخان تبعاً للبند نهي وغيره والضابط أن يقال كل عين فهي على البت الاعلى نفي فعل الغير ولو ادعى ديناً لمورثه فقال المدعي عليه أبرأني مورثك منه وانت تعلم ذلك حلف المدعي على نفي العلم بالبراءة مما ادعاه لانه حلف على نفي فعل غيره ولو قال جني عبداً على بما يوجب كذا وأنكر فالأصح حلف السيد على البت لان عبده ماله ونعمه كفعله ولذلك

ومن قوله فان نكل ردت الخ فكان سائلاً قال ما كيفية الحلف فقال ومن حلف الخ ولا فرق في هذا التفصيل بين المدعي والمدعى عليه وتقدم أن محل وجوب اليمين على المدعي عليه اذ لم يبرئه المدعي من اليمين (قوله كان يعتمد على خطه أو خط مورثه) هذا لا يناسب قوله ومن حلف على فعل نفسه لأن خط المورث ليس فعل نفسه ويجب أن صورته أن الولد رأى بخط مورثه كآية أن ابني فعل كذا وكذا كاد دين أو طلاق وكان الولد ناسباً له فله أن يحلف على البت على هذا الفعل اعتماداً عليه وأنه مثال للفقن المؤكد بقطع النظر عن كونه فعل نفسه وعبارة شرح المنهج ويجوز البت في الحلف بظن مؤكد كان يعتمد الى آخر ما قاله الشارح فاندفع ما يقال أن هذا لا يناسب ما قبله وهو قول المصنف ومن حلف على فعل نفسه (قوله اثباتاً) كبيع واتلاف وغصب شرح م ر (قوله نفيًا) أي أو بدعيه والافعال فعل نفسه ليس نفيًا (قوله مطلقاً) أي غير مقيد بزمان ولا مكان وعبارة م ر أي لا محصوراً فليس المراد بالاطلاق التعميم وإنما المراد بالاطلاق مقابل الحصر فالمطلق مثل ما اذا ادعى ديناً لمورثه على آخر فقال أبرأني مورثك فاذا ردت اليمين عليه قال والله ما أبرأ المورثني أو قال والله لا أعلم أن مورثي أبرأني أو قال أبرأني مورثك من كذا يوم كذا وقت الزوال تعين الحلف على البت فيقول والله لم يبرئني من كذا الخ لانه حينئذ نفي محصور تأمل (قوله نفيه الخ) غرضه اعتراض على المتن (قوله وقد يكون الخ) تعديل لمحدوف أي وليس كذلك لانه الخ (قوله لا الى فعل) أي لا مستندة الى فعل ينسب الخ وفي بعض النسخ لا على فعل ينسب الخ (قوله ولو ادعى ديناً الخ) هذه من افراد قوله وان كان نفيًا مطلقاً حلف الخ فلو ذكره مجنبه قبل التنبه لكان أولى (قوله ولو قال جني عبداً) هذا من افراد قوله ومن حلف على فعل نفسه الخ لأن المراد على فعل نفسه ولو تنزى لا فخره به التعميم في قوله ومن حلف على فعل نفسه الخ أي سواء كان فعله حقيقة أو حكماً كفعل عبده ودائنه (قوله الدعوى عليه) أي على السيد أن عبداً فعل كذا وعبارة المنهج ويحلف الشخص على البت لاني نفي مطلق بفعل لا ينسب له فيحلف عليه أو على نفي العلم اه وحاصل المورث عشرة صورة لأن المخاوف عليه أما فعله أو فعل مملوكه أو فعل غيره مما وعى كل أما اثباتاً أو نفيًا وعلى كل أما مطلقاً أو مقيداً فيحلف على البت في أحد عشر أشراً إليها بقوله في فعله أو فعل مملوكه هذه غناية لانه يحلف أما على الاثبات أو النفي وعلى كل أما أن يكون مطلقاً أو مقيداً بقوله وفي فعل غيره مما اثباتاً في هذه صورتان لانه أما مطلقاً أو مقيداً وقوله أو نفيًا محصوراً هذه واحدة ويتخير في واحدة أشار إليها بقوله لاني نفي مطلق (قوله وتعتبرية القاضي) أي في الحلف بالله لانه المراد عند الاطلاق وعبارة م ر وتعتبر في اليمين موالاة وطلب الخصم لها من الحاكم وطلب الحاكم لها من توجهت عليه ونية القاضي أو نائبه أو المحكم أو المنصوب للمظالم وغيرهم من كل من له ولاية التحليف اه قال ع ش عليه ويظهر أن المراد عرفهم فيما بين الايجاب والقبول كما في البيع اه ج والمراد بالموالاة أن لا يفصل بين قوله والله وقوله ما فعلت كذا مثلاً اه وقوله من كل من له ولاية أي أمان لا ولاية كبيع العظماء أو الطلبة فتستغنى التورية عنده فلا كفارة عليه وان أتم الحالف ان لازم منها تقويت حق ومنه المشد وشيوخ البلدان والاسواق فتستغنى

سمعت الدعوى عليه ولو قال جنت بهيئتكم على زعمي مثلاً فعليك ضمانه فانكر ما لكها حلف على البت لانه لا ذمة لها وضمان جنايتها بتقصيره في حفظها لا بفعلها وتعتبرية القاضي المستحلف للخصم فلو ورى الحالف في يمينه

بأن نوى خلاف ظاهر اللفظ وتناول بأن اعتقد الحالف خلاف نية القاضي لم يدفع اثم اليمين القابضة لأن اليمين شرعت ليها بخصم الخصم الاقدام عليها خوفا من الله تعالى فلو صح تأويله لبطلت هذه الفائدة * (تمة) * يسر تغليظ يمين مدعي اذا حلف مع شاهدا وردت اليمين عليه وبين مدعي عليه وان لم يطلب الخصم تغليظها فيما (٣٦٨) ليس بحال ولا يقصد به مال كشكاح وطلاق ولعان وفي مال يبلغ نصاب زكاة

نفسه عشرين مثقالا ذهبيا أو مائتي درهم فضة أو ما قيمته ذلك والتغليظ يكون بالزمان والمكان كما مر في اللعان وزيادة أسماء وصفات كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعانية وان كان الحالف يهوديا حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الفرق أنصرانيا حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله الذي خلقه وصوره ولا يجوز اقراض أن يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردي وغيره قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ومثي بلغ الامام أن قاضيا يستحلف الناس بطلاق أو عتق أو نذر عزله عن الحكم لانه جاهل وقال ابن عبد البر لا أعلم أحدا من أهل العلم يرى الاستحلاف بذلك ولا يحلف قاض على تركه ظلمي حكمه ولا شهادته لم يكذب في شهادته ولا مدعي صبا ولو احتمل الابل جهله حتى يبلغ الاكفرا مسييا أثبت وقال تجلت اثبات العانة فيحلف لسقوط القتل واليمين من الخصم تقطع الخصومة حالا لا الحق قسيع مئة المدعي بعد حلف الخصم ولو ادعى رق غير صبي يمجنون مجهول نسب فقال أنا حر أصالة صدق بيئته لأن الأصل الحرية وعلى المدعي اليئنة ولو ادعى رق صبي أو مجنون وليسأيد لم يصدق الابحجة أو میده وجهل لقطها حلف وحكمه برقهما لأنه الظاهر من حالهما وانكارهما بعد كمالهما الغو فلا بد لهما من حجة ولا تسمع دعوى بدين مؤجل

التورية عندهم سواء كان الحلف بالطلاق أو بالله ١١ (قوله بأن نوى خلاف ظاهر اللفظ) بأن ادعى عليه ثوبا وأنكر حلفه القاضي فقال والله لا يستحق على ثوبا واراد بالتوب الرجوع لانه من ثاب اذا رجع وهذا مجاز مهور كما قرره شيخنا (قوله بأن اعتقد الخ) بأن ادعى عليه دينار اقيمة متلف فانكر فقال له القاضي قل والله لا يستحق على دينار اقله ونوى عن مسيح ونوى القاضي قيمة المتلف أو قصد بالدينار اسم رجل (قوله فلو صح تأويله) أي أو توريته (قوله يسر تغليظ يمين الخ) محله اذا لم يكن الحالف الذي تغلظ عليه اليمين حلف بالطلاق أنه لا يحلف عينا مغلفة ولا تغلظ أيضا على مريض وزمن وحائض ١٢ زى وقد يقتضى الحال التغليظ من أحد الطرفين وذكر له أمثلة منها دعوى العبد على سيده عتقا وكاتبه فأنكره السيد فان بلغت قيمته نصابا غلظ عليه فان نكل غلظ على العبد مطلقا ١٣ زى (قوله وطلاق) وكذا في خلع ان بلغ عوضه نصابا مطلقا والافعل الحالف منهما ان كان المدعي الزوجة فان كان المدعي الزوج فلا تغلظ عليها قل (قوله عشرين مثقالا) بدل فليس المراد أي نصاب كان حتى من الابل مثلا برماوى ويقهم من كلامه أن نصاب غير المقدان بلغت قيمته نصاب النقصن التغليظ والافلا (قوله وزيادة أسماء) ومن ذلك أن يحلفه على المصحف فيضع المصحف في حجره ويقفه ويقول له ضع يدك على سورة براءة ويقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم عننا قليلا الآية فان هذا أمر عيب أي مخوف قال بعضهم ويندب تحلفه فاشاق قل (قوله ولا يجوز لقاض) خرج الخصم فله تحلفه بذلك ومثل القاضي غيره من المحكم ونحوه فليس له التحليف بذلك عس على منهج (قوله أن يحلف أحدا بطلاق) فلو حلف وفعل انعقدت يمينه حيث لا اكراه منه عس على م (قوله عزله) أي وجوب بان كان شافعيًا والابان كان حنفيًا فلا يعزله لأن مذهبه يرى ذلك في اعتقاد مقلده ١٤ برماوى على منهج ومثل الحنفى القاضي المالكي فانه يرى التحلف بالطلاق (قوله لسقوط القتل) أي بناء على أن الاثبات علامة البلوغ شرح التحرير وعبارة العنانى عليه قوله بناء الخ هذا هو المعتقد وقيل انه بلوغ حقيقة فلا يقبل قوله

* (فصل في الشهادات) *

ذكرها بعد الدعوى لانها تكون بعدها ومن قدم الشهادة نظر للتحمل لانه يكون قبل الدعوى (قوله بلفظ خاص) وهو أشهد فلا يكتفى ابداله بغيره ولو كان أبلغ لأن فيها نوع تعبد وهذا التعريف لشموله لنحو هلال رمضان وأولى من التعريف بأنها اخبار بحق للغير على الغير وظاهر كلامه أن التعريف المذكور هو معناها لغة وشرعا على خلاف القاعدة من كون المعنى الشرعى أضخ وقال بعضهم الشهادة لغة الرؤية أو الحضور وفي المصباح أنها الاطلاع والمعاينة وشرعا ما ذكره المصنف (قوله ليس لك) أي ليس لك في اثبات الحق على خصمك الا شاهدك وليس على خصمك عند عدم اليئنة الا يمينه فالحديث يحتاج الى هذا التأويل والافاليمين في جانب الخصم ليست للمدعي وانما هي عليه من حيث انها تفصل الخصومة أي لا تفصل الخصومة الا بأحد الامرين قال شيخنا العزيز وأورد على الخصم حكم القاضي بعلمه وأجيب بأنه ثبت بالقياس الاولوى لأن العلم أقوى من الجبة ١٥ (قوله ترى) على تقدير همزة الاستفهام أي ترى أي تبصر الشمس وقوله على مثلها أي على شئ محقق مثلها (قوله أودع

وان كان به يئنة اذا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حلالا وبعضه مؤجلا صحت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه أي كما قاله الماوردي * (فصل في الشهادات) * جمع شهادة وهي اخبار عن شئ بلفظ خاص والأصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تنكثوا الشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأخبار كخبر الصحيحين ليس لك الا شاهدك أو يمينه وخبرانه صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال لا سائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أودع رواه البيهقي والحاكم وصححه اسناده

أى ان كان هناك غيره والاتعنت عليه ويحتمل أن معنى قوله أودع أى ان لم يكن على مثلها وهو الظاهر (قوله وأركانها خمسة) أى فى غير هلال رمضان ونحوه مما الغرض منه تحقيق الفرض اذا مشهود عليه ولا فيه وكله اتوخذ من كلامه من هنا يؤخذ الشاهد ومن قوله فيما يأتى والحقوق ضربان المشهود به ومن قوله حق الله وحق الآدمى المشهود به ويتضمن ذلك المشهود عليه والصيغة (قوله عند الاداء) أى وان كانت هذه الخصال مفقودة عند التحمل الا فى النكاح كما يأتى وفيما لو وكل شخصاً فى بيع شئ بشرط الاشهاد وهذا مقدم من تأخير وحقه أن يذكر عقب قوله الايمن اجتمعت فيه (قوله بل عشرة) الاولى حذف التاء لان العدو مؤنث ونظمها بعضهم فقال

بلوغ وعقل ثم الاسلام نطقه * وعدل كذا حرية ومرواة
وذو بقطعة لا يجزى ليس عنهم * فهذه لشهادتها عشرة

(قوله فلا تقبل شهادة الكافر) وشهادة الكافر كانت جائزة ثم نسخت بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم أى المسلمين وأما قوله تعالى أو آخران من غيركم فأجيب عنه بأن معناه من غير عشرين تكتم أو هو منسوخ بقوله وأشهدوا ذوى عدل منكم وفى الحديث لا ترض مله مله ولا تجوز شهادة مله على مله الا أمة محمد فان شهادتهم تجوز على سواهم من اليهود والنصارى وغيرهم (قوله فى الوصية) أى فيما اذا شهد كافر قال زى ولو جهل الحاكم اسلام الشاهد بحث عنه ويرجع لقوله بخلاف جهل الحرية فانه يبحث عنها ولا يرجع لقوله ان فلانا أوصى لفلان بكذا حرر وعبارة دم قوله فى الوصية أى فى السفر لا فى غيره الآية أى قوله أو آخران من غيركم ان أنتم ضربتم فى الارض فلن أراد السفر أن يوصى ويشهد ولو كافرين فليحرم مذهبه أى انه اذا أراد السفر فأوصى بعين عنده ودبعة أو أوصى بردها الى صاحبها واشهد بذلك كافرين سواء كان المشهود عليه مسلماً أم كافراً (قوله ولو بالدار) بأن كان لقيطاً بدار الاسلام (قوله وهو مسلوب منها) الاولى وهى مسلوبه منه * (فرع) * من ترك سنة الفجر والوتر أسبوعاً لم تقبل شهادته ومن ترك سنة الفجر والوتر وصلى مكانها القوائى لم ترد شهادته كما قاله ابن العماد على غوامض الاحكام واعتراض بأن ترك ما ذكر ليس مفسقاً فكيف لا تقبل شهادته ولو كان القياس يعلم الفسق من نفسه وصدق فى شهادته فهل يحل له أن يشهد أو لا فيه خلاف واعتقد مر أنه يحصل لذلك وينبغى أن لا يتقدم على أهل الفضل وعبارة سم نقلاً عن مر ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه والناس يعتقدون عدالة جازله أن يشهد اه وفى قل مانعه قال الاذرى فى تحريم الاداء مع الفسق الخفى نظراً لانه شهادة بحق واعانة عليه فى نفس الامر ولا اثم على القاضى اذا لم يقصر بل يتجبه الوجوب عليه اذا كان فى الاداء انقاذ نفسه أو عضواً وبضع قال وبه صرح الماوردى اه (قوله فلا تقبل شهادة فاسق) لورثب امام ذو شوكه شهودا فسقة مثلاً فهل تقبل شهادتهم للضرورة كالفقهاء قال الزركشى المختار لا سم (قوله والسادس أن تكون له مرواة) بضم الميم وقصها وزيادتها على العدالة مبنى على ان المراد بالعدالة عدم الفسق فان اراد بها ما يشمل المرواة وغيرها فلا حاجة للزيادة والمرواة لغة الاستقامة وشرعاً ما ذكره المؤلف فيما يأتى

وأركانها خمسة شاهد ومشهود له
ومشهود عليه ومشهود به وصيغة
ثم شرع فى شروط الركن الاول فقال
(ولا تقبل الشهادة) عند الاداء
(الايمن اجتمعت فيه خمسة) بل عشرة
(خصال) كما ستعرفها الاولى (الاسلام)
فلا تقبل شهادة الكافر على المسلم ولا
على الكافر خلافاً لا لى خيفة فى قبوله
شهادة الكافر على الكافر ولا جد
فى الوصية لقوله تعالى وأشهدوا ذوى
عدل منكم والكافر ليس بعدل
وليس منا ولا نه أفسق القساق ويكذب
على الله تعالى فلا يؤمن من الكذب
على خلقه (و) الثانية والثالثة (البلوغ
والعقل) فلا تقبل شهادة صبى لقوله
تعالى من رجالكم ولا يجنون بالاجماع
(و) الرابعة (الحرية) ولو بالدار فلا
تقبل شهادة رقيق خلافاً لاجد ولو
مبعضاً أو مكاتباً لان اداء الشهادة فيه
معنى الولاية وهو مسلوب منها
(و) الخامسة (العدالة) فلا تقبل
شهادة فاسق لقوله تعالى ان جاءكم
فاسق فباقيتوا والسادسة أن تكون
له مرواة وهى الاستقامة

لأن من لا مروءة له لا حياة له ومن لا حياة له قال (٣٧٠) ماشاء الله صلى الله عليه وسلم اذ لم تستحي فاصنع ما شئت والسابعة أن يكون غير

متهم في شهادته لقوله تعالى ذلكم أفسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا والريية حاصلة بالمتهم والثامنة أن يكون ناطقا فلا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت اشارته والتاسعة أن يكون يقظا كما قاله صاحب التبيين وغيره فلا تقبل شهادة مغفل والعاشرة أن لا يكون محجورا عليه بسفه فلا تقبل شهادته كما نقله في أصل الروضة قبيل فصل التوبة عن الصميري وجرم به الرافعي في كتاب الوصية وخرج بقيد الاداء التحمل فلا يشترط عنده هذه الشروط بدليل قولهم انه لو شهد كافر أو عبدا أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت كما قاله الزركشي في خادمه قال ولا يستثنى من ذلك غير شهود النكاح فانه يشترط الاهلية عند التحمل أيضا (وللعادلة) المتقدمة (خمس شرائط) الاول (أن يكون مجتبا للكبار) أي لكل منها (و) الثاني أن يكون (غير مصر على القليل من الصغار) من نوع أو أنواع وفسر جماعة الكبيرة بأنها ما لحق صاحبها وعيد شديد بنص كتاب أو سنة وقبل هي المعصية الموجبة للحد وذكر في أصل الروضة أنهم إلى ترجيح هذا أميل وإن الذي ذكرناه أولا هو الموافق لما ذكره عند تفصيل الكبار انتهى لانهم عدوا الربا وكل مال التيم وشهادة الزور ونحوها من الكبار ولا حد فيها وقال الامام هي كل جرمية تؤذن بقلة اكرام مرتكبها بالدين انتهى والمراد بها بقرينة التعاريف المذكورة غير الكبار الاعتقادية التي هي البدع فان الرجح قبول شهادة

قال الشاعر
مررت على المروءة وهي تبكي * فقلت علام تنصب الفتاة في السرور
فقلت كيف لا أبكي وأهلي * جميعا دون خلق الله ما تروا
(قوله لان من لا مروءة له الخ) اشارة لقياس (قوله اذ لم تستحي) أصله تستحي بيا من حذفت الثانية للجازم فهو ياممكسورة فمرسمه هكذا تستحي وهذا هو الرواية كما نص عليه علي قاري في شرح الاربعين النووية والرواية المشهورة بحاكمكسورة فحذفت منها الياء الاولى لتحققا بعد نقل حركاتها (قوله ذلكم) اشارة الى أن تكسبه وقوله أفسط عند الله أي أكثر قسطا أي عدلا وأقوم للشهادة وأثبت لها وأعوان على اقامتها وأدنى أن لا ترتابوا وأقرب في أن لا تشكروا في جنس الدين وقدره وأجله والشهود يضاي أي أقرب من عدم الريية فدل أنه متى كانت هناك روية امتنعت الشهادة (قوله وان فهمت اشارته) أي وان فهم اشارته كل أحد اذ لا تخلو عن احتمال شرح م ر (قوله مغفل) أي لا يضبط فلا بد أن يكون الشاهد متيقظا ومن التيقظ ضبط ألقاظ المشهود عليه بحرف وفهام من غير زيادة ولا نقص هذا ظاهر اذا كان المشهود عليه قولا كقرار وطلاق وقذف ومن ثم كان المتجسس عدم جواز الشهادة بالمعنى ولا تقاس بالرواية لضيقها ثم يقرب القول بجواز التعبير بأحد المترادفين عن الآخر عند عدم الابهام اه خض ولا يقدح الغلط اليسير لان أحد من الناس لا يسلم منه عنائي اه (قوله والعاشرة الخ) لا حاجة لزيادة ذلك لان سبب السفه معصية فالعدالة تغني عن ذكره الا أن يقال قد يكون سببه غير معصية كان يضيع المال باحتمال غبن فاحش مع عدم العلم بذلك فزاد هذا لاجل ذلك (قوله انه لو شهد) أي تحمل وقوله ثم أعادها أي أداها وصح أن يكون المراد ما هو أهم من ذلك بأن يكون شهد أي أدى بصفته المذكورة فردت شهادته فاذا تحمل وأعاد شهادته قبلت (قوله أو صبي) أي أو رقيق بخلاف ما لو شهد وهو سيد أو عدو أو خاتم الرواة أو فاسق فردت ثم أعادها بعد زوال هذه الاسباب فانها لا تقبل هذه الشهادة المعادة وانما يقبل غيرها منه بعد استبراء سنة بأن تغضي عنه يغفل فيها صدق توبة الفاسق وانصلاح حال خاتم الرواة وأما السيد والعبد متى زال المانع وشهد قبلت ولا يتقيد بزمان (قوله غير مصر) أي أو مصر أو غلبت طاعاته على معاصيه كما يأتي والاصرار على الصغيرة بأن يرتكبها ثلاث مرات من غير توبة منها وقال الشيخ عميرة الاصرار قبل هو الدوام على نوع واحد منها والارجح أنه الاكثر من نوع أو أنواع قاله الرافعي لكنه في باب العضل قال ان مداومة على النوع الواحد كبيرة وبه صرح الغزالي في الاحياء (قوله وعيد شديد) حذف بعضهم تقييد الوعيد بكونه شديدا وكأنه نظر الى أن كل وعيد من الله لا يكون الا شديدا فهو من الوصف اللازم اه ابن حجر في الزواجر (قوله تؤذن) أي تعلم والاكثارات المبالاة والاعتناء قال في المختار يقال ما أكثر به أي ما أبالي به اه وهذا التعريف معترض بأنه غير مانع لشحوله صغائر الخسة (قوله فان الرجح قبول شهادة أهلها) لاعتقادهم أنهم مصيبون فيها (قوله ما لم تكفرهم) ظاهره وان فسقناهم وينافيه قوله الا أن بعد قول المتن سليم السريرة بأن لا يكون مبتدعا لا يكفر ولا يقسق ببدعته فان مفهومه أنه اذا فسق ببدعته لا تقبل شهادته ويمكن حل ما يأتي على ما اذا كان ليس له شبهة وما هنا على ما اذا كان له شبهة أي تأويل (قوله

أهلها ما لم تكفرهم كما سيأتي بيانه هذا ضبطها بالحد وأما بالعد فاشياء كثيرة قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب اصناف

سبيل

منافع أنواعها (لعل المراد بها الأفراد أي كل ما كان نوعه تحت أصناف ربها الفضل واليد
 النسيان والقرض والقرض أنواع ونحوه أصناف من المحسن وغيره وحرو وعبد (قوله والنهي
 عن المنكر) أي بشرط أن يكون مجمعا عليه أو يكون منكرا عند القاطع وإن لم يكن منكرا
 عند القاطع ولا بد أن يأمن الضرر على نفسه أو ماله وأن لا يخاف الوقوع في مفسدة أعظم
 من المنهي عنه وسواء كان الناهي عتلا للنهي أو لا وسواء كان من الولاية أو لا (قوله ونسيان
 لقرآن) أي كلاً أو بعضاً إذا كان حافظاً له بعد البلوغ (قوله وأمن مكره) أي خوفه من
 مجازاة الله له قال المحلى في شرح جع الجوامع أمن مكر الله يحصل بالاسترسال في المعاصي
 والاتكال على العفو اه وقوله بالاسترسال الخ هذا اتقيد باعتبار الغالب والأقل وجد الامن
 مع الطاعة كان كبيرة أيضاً (قوله وعقوق الوالدين) ولو كان كافرين وهو الظاهر وإن وقع في بعض
 الأحاديث التقييد بالمسلمين لأن الظاهر أنه جرى على الغالب بأن يؤذيها أذى ليس بالهين ومنه
 لتأنيف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عقوق والديه فقد عصي الله ورسوله وأنه إذا وضع
 في قبره ضمه القبر نعمة حتى تختلف أضلاعه وأشد الناس عذاباً في جهنم عاق لوالديه والزاني
 والمشرک بالله سبحانه وتعالى وروى أن رجلاً شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم آياه
 وأنه يأخذ ماله فله عام فإذا هوشج يتوكأ على عصا فسأله فقال أنه كان ضعيفاً وأما قوی وفقيراً
 وأما غنی فكنيت لا أمنعه شيئاً من مالي واليوم أنا ضعيف وه قوی وأما فقير وه غنی ويخجل
 على جماله فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من هجر ولا مدر يسمع بهذا إلا بكى ثم قال
 للولد أنت ومالك لائك وشكاليه آخره خلق أمه فقال لم تكن سبعة الخلق حين حملت تسعة
 أشهر قال انها سبعة الخلق قال لم تكن كذلك حين أرضعتك حولين قال انها سبعة الخلق قال
 لم تكن كذلك حين سهرت لك ليلها وأظلمات ليلها قال لقد جازيتها قال ما فعلت
 قال جمعت بها على عنتي قال ما جازيتها ذكره الشارح في تفسيره وفيه أيضاً قال صلى الله عليه
 وسلم أياكم وعقوق الوالدين فإن الجنة يوجد ربحها من مسيرة الطعام ولا يجدر بحما عاق
 ولا قاطع رحم ولا شيخ زان ولا جازان ولا جازان ولا جازان الكبرياء لله رب العالمين (قوله وشهادة
 الزور) ولا تثبت شهادة الزور إلا بينة ثم يستفاد من جرح الشاهد فتدفع شهادته لأنه جرح
 منهم فوجب التوقف لاجله ويثبت باقراره أو علم القاضي ويظهر كذبه كان شهادته رآه يرفى
 يوم كذا وثبت أنه ذلك اليوم كان بمصر مثلاً اه سل (قوله وضرب المسلم بغير حق) قال صلى
 الله عليه وسلم منعتان من أمتي من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها
 الناس ونساء كاسيات عاريات شرح المحلى على جع الجوامع وقوله كاسيات عاريات أي تستر
 كل منهن بعض بدنهن وتبدي بعضه أظهر الجملها ونحوه وتبيل تبيل ثوباً رقيقاً يصف لون
 بدنهن كما في حاشية شيخ الإسلام عليه وفي الحاشية المذكورة أيضاً ما نصه قال الزركشي خص
 المسلم لأنه أخفش أنواعه والأغذى كذلك اه قال العراقي إن أراد في التحريم غسـ
 أو في كونه كبيرة فمنوع اه قال سم في الآيات البينات وعندى أن الأوجه كونه كبيرة
 كما هو صريح كلام الزركشي وشمل الضرب بالسيوف كالأذرع أن الضربة والشدشة
 إذا عظم ألمهما أو كان أحدهما لوالداً أو ولي ينفى أن يلحقاً بالكبائر اه بحروفه (قوله والتمية)

وقال سعيد بن جبير إنها إلى سبعمائة
 أقرب أي باعتبار أصناف أنواعها
 وما عدا ذلك من المعاصي فمن
 الصغار ولا بأس بعقوبتها من النوعين
 فمن الأول تقديم الصلاة وتأخيرها
 عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 مع القدرة ونسيان القرآن والباس من
 رجة الله وأمن مكره تعالى وأكل الربا
 وأكل مال اليتيم والأفطار في رمضان
 من غير عذر وعقوق الوالدين والزنا
 واللواط وشهادة الزور وضرب المسلم
 بغير حق والتمية

هي نقل الكلام على وجه الفساد سواء قصد الفساد أم لا وسواء نقله لمن تكلم به فيه أو نقله
 إلى غيره كايه وابنه مثلاً وحصل الفساد والمراد بالفساد ضرر لا يحتمل ونقل الكلام ليس قيدا
 بل نقل الإشارة والتفصيل كذلك وسواء نقله بكلام أو إشارة أو كتابة (قوله الغيبة) وهي ذكر
 أخا المسلم بغيره ولو كان فيه سواء كان يحضره أو في غيبته قال صلى الله عليه وسلم من قضا مؤمنا
 بما ليس فيه حبه الله تعالى في ردغة الخيال رواء الطبراني وغيره وردغة يسكرون الدال وفكها
 عصارة أهل النار اه يقال تقوت أثر فلان أقفوا إذا اتبعت أثره ومعنى القفا قضا لأنه مؤخر
 بدن الإنسان فان مشى تبعه وبقوه اه * (فرع) * لو اغتاب انسان انسانا فان لم تبلغه كفاه
 أن يستغفر له فان استغفر ثم بلغته فهل يكفيه الاستغفار أو لا الظاهر أنه يكفي سم (قوله ومن
 الصغار النظر المحرم) ومن الصغار اللعب بالترد وهو المعروف عند الناس بالطاولة وفي مسلم
 من لعب بالترد فكأنه غمس يده في لحم خنزير ودمه وأقل من عمله القرس في زمن الملك نصير بن
 البرهاني الأكبر وأعب به وجعله مثل المكاسب وأنها لا تتال إلا بالكسب والحيل وانما تتال
 بالمقادير ذرأ الخرشى وفارق الشطرنج حيث يكره ان خلا عن المال بأن معقده الحساب
 الدقيق والفكر الصحيح فقيه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ومعقده التردا الحزروا التخمين المؤدى
 إلى غاية من السفاهة والحق فكل ما معقده الحساب والفكر كالثقله وهي خطوط ينقل منها
 إليها لا يحرم ويحله في المنقلة ان لم يكن حسابها تابعاً لما يخرج به الطاب والاحرم وكل ما معقده
 التخمين يحرم ومنه الطاب عصى صغار ترى ويتنظر للونها ليرتب عليه مقتضاه الذي اسطلحوا
 عليه من دل وقوله وفارق الشطرنج أى لعبه مع من يعتقد حله والاحرم لاعاته على محرم
 لا يمكن الانفراد به وبذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المالكى في وقت خطبة الجمعة قاله قل
 (قوله والنباحه وشق الجيب) عدهما ابن حجر من الكبائر (قوله الا أن تغلب) ويتجه ضبط
 الغلبة بالعند من جاني الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة ثواب في الاولى وعقاب في الثانية
 لأن ذلك أمر آخر لا يتعلق بهما نحن فيه أى تقابل حسنة بسنة لا بعشر سيئات والمراد
 الغلبة باعتبار العمر بأن تحسب الحسنات التي فعلها في عمره والسيئات أيضا في نظر الغالب
 وليس المراد الغلبة باعتبار يوم بيوم لأن الاول فيه فسخة كما قرره شيخنا وعبارة قل على
 الجلال ومعنى غلبتها مقابلة الفرد بالفرد من غير نظر إلى المضاعفة قاله شيخنا وفيه بحث لقول
 ابن مسعود وروى مر فوعا أيضا ويل لمن غلبت وحداته أى سيئاته لأن السيئة واحدة
 لا تضاعف على عشراته أى حسناته فتأمل وفي ع ش على مر انه يقابل كل طاعة بمعصية
 في جميع الايام حتى لو غلبت الطاعات على المعاصي في بعض الايام وغلبت المعاصي في باقيها
 بحيث لو قوبلت جلة المعاصي بجملة الطاعات كانت المعاصي أكثر لم يكن عدلا اه وقال م
 ومعلوم أن كل صغيرة تاب منها من تكبها لا تدخل في العذلة لذهب التوبة الصحيحة أثرها رأسا
 اه (قوله لم يصير ذلك فاسقا) يقتضى أنه صغيرة ويحرم عليه ذلك وتجب التوبة منه ومحملا
 اذا عزم على الفعل قال الشاعر

مراتب القصد خمس هاجس ذكرها * فحاطر فحديث النفس فاستعما
 يليه هتم فعزم ككاهها رفعت * سوى الاخير فقيه الاخذ قد وقعا

(قوله)

قوله وانما لا تتال الا بالكسب الظاهر
 حذف الا كما يدل عليه ما بعده
 اه معجبه

واما الغيبة فان كانت في أهل العلم
 وجلة القرآن فهي كبيرة كما جرى
 عليه ابن المقري والافصحية ومن
 الصغار النظر المحرم وهو المسلم فوق
 ثلاثة أيام والنباحه وشق الجيب
 والتجسس في المشي وادخال صبيان
 أو عجائب بغلب تخسيسهم المسجد
 واستعمال نجاسة في بدن أو ثوب لغير
 حاجة فبارتكاب كبيرة أو اصرار على
 صغيرة من نوع أو أنواع تنفي العدالة
 صغيرة من نوع أو أنواع تنفي العدالة
 الا أن تغلب طاعاته على معاصيه
 كما قاله الجمهور فلا تنفي عداته وان
 اقتضت عبارة المصنف الاتقام مطلقا
 * (قائمة) * في الجبر لو نوى العدل
 فعل كبيرة غدا كنالم يصير ذلك فاسقا
 بخلاف نية الكفر (و) الثالث
 أن يكون العدل

(سليم السريرة) أي العقيدة بأن لا

يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته
فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق
يبدعته فالأول كمنكري البعث والثاني
كسبب الصحابة ويستثنى من هذا
الخطاوية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة
يجوزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه
يقول لي علي فلان كذا هذا إذا لم يمينوا
السبب كما مرّت الإشارة إليه فإن يمينوا
السبب كان قالوا رأينا يقرضه كذا
فتقبل حيث شهادتهم (و) الرابع
أن يكون العدل (مأموناً) مما توقع فيه
النفس الامارة صاحبها (عند الغضب)
من ارتكاب قول الزور والاصرار
على الغيبة والكذب لقيام غضبه
فلا عدالة لمن يجعله غضبه على الوقوع
في ذلك (و) الخامس أن يكون (محافظاً
على مروءة مثله) بأن يتخلق الشخص
بخلق أمثال من أبناء عصره ممن يراعى
مناهج الشرع وآدابه في زمانه ومكانه
لأن الامور العرفية قلما تنصبط بل
تختلف باختلاف الأشخاص والازمة
والبلدان وهذا بخلاف العدالة فانه
لا يختلف باختلاف الأشخاص فانه
الفسق يستوى فيه الشريف والوضيع
بخلاف المروءة فانهما يختلفان فلا تقبل
شهادة من لا مروءة له كمن يأكل
أو يشرب في سوق وهو غير سوق
في الروضة وغير من لم يغلبه جوع
أو عطش أو يمشي في سوق مكشوف
الرأس أو البدن غير العورة عن ليل
به مثله وغير محرم ينسك أما العوا
فكشفتها حرام أو يقبل زوجته أو
يحضرة الناس وأما تقبل ابن عمه
الله تعالى عنه أمته التي وقعت فيهم
بمحضرة الناس

(قوله سليم السريرة) لا حاجة لهذا ولا لما بعده لا غناء الشرطين الاولين عنهما (قوله)
بأن لا يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته) كذا في خط المؤلف رحمه الله ولا يخفى أن في فهم
الحكم من هذه العبارة صعوبة فحق العبارة أن يقال بأن لا يكون مبتدعاً يكفر أو يفسق يبدعته
بأن لا يكون مبتدعاً أصلاً أو مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته لأن الكلام في بيان العدل الذي
تقبل شهادته وعبارة تصدق بغيره كذا قاله المرحومى وعبارة مد قوله لا يكفر ولا يفسق
يبدعته ليس واقعة لمبتدعاً وان كان هو المبادر لقصد المعنى عليه بل هو بدل بعض من كل
أي بأن لا يكفر ولا يفسق فاستقام جعله بياناً للذي تقبل شهادته بخلاف ما لو جعل وصفاً لمبتدع
بأن نخجل الى قولنا شرطه أن لا يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق أي بأن يكون مبتدعاً يكفر
أو يفسق وهو غير مراد لأن ذلك هو الذي لا تقبل شهادته وليس الكلام فيه بل في الذي تقبل
شهادته اه وقال شيخنا قوله لا يكفر أي أو مبتدعاً لا يكفر فحذف وحاصل ذلك أن هذه
العبارة غير صحيحة المعنى لأن نفي النقي اثبات فكانه قال شرطه أن يكون مبتدعاً يكفر أو يفسق
وهذا لا يصح فكان الأولى حذف الثانية ويكون معناه غير مبتدع أصلاً أو مبتدعاً لا يكفر
ولا يفسق وهذا المعنى صحيح او كان يحذف الأولى ويقول بأن يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق
ويكون سكوت عن غير المبتدع لأنه ظاهر (قوله كسبب الصحابة) لعل المراد بغير قذف ونحوه
والا كان كبيرة أو كفراً كقذف عائشة (قوله ويستثنى) الاستثناء من حيث جريان التفصيل
فيهم أي الخطاوية وذكر مر هذا الاستثناء بعد قوله سابقاً فإن الرابع قبول شهادة أهلها فيقتضي
أن في قبول شهادتهم خلافاً والخطاوية لا خلاف في عدم قبول شهادتهم إذا شهدوا والموافقهم
ولم يمينوا السبب فيكون الاستثناء ظاهراً (قوله كان قالوا الخ) مثال للمتنى (قوله مروءة
مثله) بفتح الميم وضمة الهاء وبالهمز وتركه مع ابدالها واو مشددة تلساني وفي المصباح والمروءة آداب
نفسانية تجعل مراعاتها الانسان على الوقوف عند محاسن الاخلاق وجعل العادات اه (قوله
يأكل أو يشرب) ولا بد من الكثرة في كل من الاكل والشرب والمشي (قوله وغير من لم)
معطوف على قوله وهو غير سوق وقوله أو يمشي معطوف على قوله كمن يأكل الخ نعم لو أكل
داخل حانوت بحيث لا يتطهر غيره وهو ممن يليق به أو كان صائماً وقصد المبادرة لسنة الفطر اتجه
عذره حيث كفى شرح مر وقوله بحيث لا يتطهر غيره أي من المارين أما لو تطهر من دخل
ليأكل أيضاً فينبغي أن لا يخجل بالمروءة ع ش على مر ومما يخجل بالمروءة بيعه لصديقه كما يبيع غيره
لأن عدم محاباة الصديق مخجل بالمروءة عبد الله (قوله ممن يليق) مرتبط بقوله مكشوف
الرأس وقوله وغير محرم الخ مرتبط بقوله ممن يليق بمثله وقوله أو يقبل معطوف على الاول
وهو قوله كمن يأكل الخ (قوله أو يقبل زوجته) أي ولو مرة والالف واللام في الناس للجنس
فيصدق بالواحد والمراد من يستثنى منهم لا نحو صغار ومجانين ولا جواريه وزوجاته وكذا اوطء
احدى زوجته بحضرة الاخرى اذا خلا عن كشف العورة وقصد الايذاء فانه لا يخرم المروءة
والمراد بقوله أو تقبل زوجته أي في نحوها لارأسها ولا وضع يده على نحو صدرها والوجه
أن يقال ان ابن عمر فعل ذلك لأجل التشريع لانه قصد به اجاع الصحابة عليه واذلك صار جازماً
أو يقال غرضه اغاظة الكفار واطهار ذاهم (قوله بحضرة الناس) ولو محارم له أو لها ع ش

قال من ل والاوجه أن تقبيلها إليه بجلالها بحضرة الناس والاجنبيات بسقطها لدلالته على
الدناءة وان توقف فيه البلقيني اه مر وعد في الروضة من ذلك حكاية ما يتفق له مع زوجته
في الخلوة وجزم في انكاح بكراته هذا وفي شرح مسلم بخرية زى وحل (قوله استحسن)
يعنى أنه استحسن ذلك اغاظة للكفار (قوله ومذا الرجل عند الناس) أى الذين يحشونه
لا تحوواخوانه وتلامذته سم (قوله اكنار حكايات) أى وكانت صدقا وقصدا اخفا كهسم
نحبر من تكلم بالكلمة بضحك بها جلساء بهوى بها في النار سبعين خريفاً أى عاماً من اطلاق
الجزء على الكل فانه يقيد أنه حرام بل كبيرة لكن يتعين جملته على كلمة في الغريباطل بضحك بها
أعداه لان في الايداء ما يعادل ما في كاتر كثيرة منه ابن حجر وقوله بضحك أى يقصد ذلك سواء
فعل ذلك لجلب دنيا تحصل له من الحاضرين أو مجرد المباشطة ع ش على مر وما أحسن
ما قاله بعضهم قد رُمينا من الزمان بسهم * قديم النذل والكريم تأخر ^{بغير} ^{من} ^{بغير}
مات من عاش بالفضيلة جوعاً * وحظي من يقود أو يتمسخر ^{بغير} ^{من} ^{بغير}
وتقيد الاكنار بهذا يفهم عدم اعتبارها فيما قبله والاوجه كما قاله الاذرى اعتبار ذلك في الكل
الا في نحو قبلة تحليلته بحضرة الناس في طريق فلا يعتبر تكرره اه واقطره مع ما تقدم من أن
تقبيل المزة الواحدة لا يضر (قوله طبعاً) محترزة وله عادة (قوله وليس فقيه الخ) الا وضع
وليس الانسان ما لم يجز عادة أمثاله به كليس العالم ليس تجارو بالعكس وليس خواجه ليس حمار
(قوله قباء) هو المفتوح من أمامه وخلفه سمي بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء المشهور الآن
المفتوح من أمامه فقط فقد صار شعارا للفقهاء ونحوهم اه قل على الجلال (قوله أو قلنسوة)
وهي غطاء مبطن بليس على الرأس وحده زى كالكوفية وأهل البن وجهها قلائس عبد البر
قال مر وهل تعاطى خاتم المرواة حرام مطلقاً ومكروه مطلقاً ويفصل أقوال والراجح أنه ان
تعلقت به شهادة حرم كأن كان متحملاً لشهادة والا فلاه بابلي وينبغي الكراهة وعبارة شرح مر
اعلم أنه قد اختلف في تعاطى خاتم المرواة على أوجه وأوجهها حرمة ان ترتب عليها شهادة
تعلقت به وقصد ذلك لانه يحرم عليه السبب في اسقاط ما تحمله وصار أمانة عنده لغیره والا فلا
اه بحر وفه * (ضابط) * ليس لنا فاسق تقبل شهادته الا شارب النيد الخنق اه رجائي (قوله
واكباب على لعب الشطرنج) الا كباب ليس يقيد والكلام اذا خلا عن المال والا فخرام زى
والا كباب الملازمة وقول زى والا فخرام لان المال ان كان من الجانبين يكون قاروا وان كان
من أحدهما ما يكون مسابقة على غير آلة القتال فلعب الشطرنج له ثلاث حالات عند الشارح
يكون مكروهاً ان خلا عن المال وكان قليلاً ويكون حراماً ان اشتغل على مال ويكون خاتم
المرواة ان أكثر منه وهذا معنى قوله واكباب الخ وان قلنا الاكباب ليس يقيد يكون له حالتان
الكراهة والحرمه مع خرم المرواة فيهما ومثل الشطرنج المنقلة والسيجة السبعاء وبه والتساوية
اذا كانت من غير طاب أو مال أما مع ذلك فخرام وكذا الطاب وحده حرام (قوله أو على
غناء) بكسر الغين والمدهور رفع الصوت بالهز ويحرم استماع غناء أجنبية وأمر دان خيف
منه قسنة أو نحو نظر محرم والا كره زى أى لما صح عن ابن مسعود أنه ثبت التفاف في القلب
كما ثبت الماء البقل اه أى يكون سبباً لحصول التفاف في قلب من يفعله بل أو يستمعه

قال الزركشي كان تقبيل
استحسن لا تتج أو طن انه ليس
من يطره أو على أن المزة الواحدة
تضر على ما اقتضاه نص الشافعي
يقدر الرجل عند الناس بلا ضرورة
يقبله أو منه بحضرتهم ومن ذلك اكنار
مكايات متعكة بين الناس بحيث يصير
لك عادة له وخرج بالاكثار ما لم يكن
كان ذلك طبعاً لا تصنعاً كما وقع لبعض
احصائه وليس فقيه قباء أو قلنسوة
محل لا يعتد للفقهاء بليس ذلك فيه
ما كباب على لعب الشطرنج بحيث
يشغله عن مهماته وان لم يقترب به
يجزى أهو على غناء واستماعه

ق فعله واستماعه يورث منكرا واشتغالا بما يفهم منه كجاسن النساء وغير ذلك وهذا
 يورث في فاعله ارتكاب أمور تحمل فاعله على أن يظهر خلاف ما يظن ذكره ع ش على م ر
 قال الغزالي الغناء ان قصده ترويح القلب ليقوى على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية
 فهو معصية أو لم يقصد شيئا فهو لهو ومفعول عنه والغنى بالتصبر ضد الفقر وبالفتح مع المذاق النفع
 ال الشيخ سلطان وليس تحسين الصوت بقراءة قرآن من هذا القبيل فان لحن فيه بفتح الحاء
 لشدة حتى أخرجه الى حد لا يقول به أحد من القراء حرم والافلاو على القول بالحكمة ينبغي
 ان يكون ككبرة كافي ع ش على م ر وقال الماوردي يفسق القاري بذلك ويأثم المستمع
 نه عدل به عن نهجه القويم ويحرم سماع الآلة كالعود والرباب والسنطير فقوله على غناء
 ي ان خلا عن الآلة والافرام والحرام في الحقيقة هو استماع الآلة قال م ر وحق اقترن
 الغناء آلة محرمة فالقياس كما قاله الركني تحريم الآلة فقط وبقاء الغناء على الكراهة وقال
 لشيخ سلطان لو أخبر طبيبمان عدلان بأن المريض لا يتفعل مرضه الا بالعود عمل بخبرهما وحل له
 سماعه كالتداوى بنجر فيه انجر اه وما قبل عن بعض الصوفية من جواز استماع الآلات
 لطرية لما فيها من النشاط على الذكر وغير ذلك فهو من مهورهم وضلاهم فلا يقول عليه وليس
 من الغناء المحرم ما اعتيد عند محالة عمل وجل ثقل كداء الاعراب لا يلهم وغناء الداء لتسكين
 سغارهم فلا شك في جوازه * (قاعدة) * كل طبل حلال الا الدربة وكل زماره حرام الا زماره
 لتفريق الحاج قال سم انظر ولولم من برسيم كما يقع ككبريا قال الطبراني ولا مانع من التعصيم
 وصرح به حل فقال ومن مار من خشب أو بوص أو برسيم ومثلها التربة ودخل في المستثنى
 منه ما يضرب فيه القراء ويسمونه طبل البازوه مثله طبله المسحر فهما جائزان كافي ع ش على م ر
 وكل ما حرم حرم التفرج عليه لانه اعانة على معصية ويحرم عود وصنج بفتح أوله ويسمى
 الصفاقين وهما من صفر أي نحاس تضرب احدهما بالآخرى كالتحاسنين اللتين يضرب
 احدهما على الاخرى يوم خروج الحمل ونحوه وهو الذي تستعمله الفقراء المسمى بالكسات
 ومثلها قطعتان من صيني تضرب احدهما على الاخرى ومثلها خشبتان يضرب احدهما
 والتصفيق مكروه كراهة تنزيه كافي حل (قوله واكثر رقص) أي ما لم يكن معه تنكسر والا
 فيحرم وسواء كان الرقص من ذكر أو امرأة ويحرم ترقيص القروء والتفرج عليهم أيضا ويطبق
 بذلك ما في معناه من مناطحة الكباش ومهارة الديكة زى واج قال حل وهل من الحرام
 لعب البهلوان واللعب بالحيات الرابع الحبل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك
 وكذا يحمل اللعب بالحيات وبالجمام حيث لا مال اه (قوله وحرفة دنيئة) قيد ذلك في الارشاد
 بادامتها قال في شرحه وخرج بادامتها ما لو كان يحسنها ولا يفعلها أو يفعلها أحيانا في بيته
 وهي لا تزرى فلا تخرم بها مراءته اه وسميت بذلك لانحراف الشخص اليها التمسكب وهي أعم
 من الصناعة لاعتبار الآلة في الصناعة دونها قل قال زى واعترض قولهم الحرفة الدنيئة
 مما تخرم المرواة مع قولهم انها من فروع الكفاية وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه
 مع حصول فرض الكفاية بغيره (قوله أما الحرفة الخ) على تقدير مضاف أي أهلها البص
 القليل والاخبار فان قلت اذا كان حكم الحرفة غير المباحة مثل حكم المباحة فلا يفصلها عنها

واكثر رقص وحرفة دنيئة مباحة
 كجبانة وكس ذبل ونحوه ويبلغ من
 لا يلبق ذلك به واعترض جعلهم الحرفة
 الدنيئة مما يخرم المرواة مع قولهم انها
 من فروع الكفايات وأجيب بحمل
 ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول
 الكفاية بغيره أما الحرفة غير المباحة

فكان الاولى أن يقول ومثل الحرفة المباحة غيرها بالاولى (قوله كالتجيم) أي الذي يعقد منازل
 التجيم بأن يقول اذا جاء التجيم القلاني في المحل القلاني حصل كذا والكاهن الذي يخبر بالغيب
 بأن يقول غدا يحصل موت أو قتل (قوله والعزاف) كشيوخ البلاد وآخذى المكوس أبح
 وكون مشيخة البلدان حرفة فيه نظروا ان كان مشايخ البلدان يعرفون الحياكم ما على الناس
 من الاموال وقال في المصباح العزاف بالتشديد من يخبر عن الماضي والكاهن من يخبر
 عن الماضي والمستقبل وقال المناوي العزاف والعريف القيم بأمر قبيلة أو محلة يلي أمرهم
 ويعترف منه الحياكم حالهم اهـ (قوله التليس) أي التدليس (قوله انما هو شرط في قبول
 الشهادة) كما صنع سابقا في الشرط السادس من شروط العدالة (قوله ومن شروط القبول
 الخ) هذا مكرر مع قوله السابق السابع أن يكون غير متهم في شهادته غايته أن هذا تفصيل له
 فلو قال وما تقدم من كونه غير متهم أن لا تجر اليه شهادته فعلا الخ كان أولى اهـ مد (قوله قبلت
 الشهادتان) وان احتملت المواطأة لان الأصل عدمها وأخذ من ذلك أنه لو كانت بيد اثنين
 عين وادعاهما ثالث فشهد كل للآخر أنه اشتراها من المدعي قبل اذ لا يدل كل على ما ادعى به على
 غيره حتى تدفع شهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشئ فشهد به لا تشرح مـ ر
 (قوله وتقبل شهادة الحسبة) من الاحتساب وهو طلب الاجر سواء سبقها دعوى أم لا كانت
 في غيبة المتهود عليه أم لا برماوى على المنهج وحكم شهادة الحسبة الوجوب لان فيها إزالة
 محرم وخبر شر الشهود الذي شهد قبل أن يستشهد بمحول على غير شهادة الحسبة وورد فيها خبر
 الشهود الذي شهد قبل أن يستشهد (قوله كالصلاة والصوم) أي بأن يشهد وبأن فلان ترك
 ذلك وصور في شرح المنهج شهادة الحسبة بقوله وصورتها أن يقول الشهود ابتداء للقاضي
 تشهد على فلان بكذا فأحضره فشهد عليه فان ابتدأ وقالوا فلان زنا فهم قذفة وانما تسمع عند
 الحاجة اليها فلو شهد اثنان أن فلانا أعنت عبده أو أنه أخوف لانه من الرضاع لم يكف حتى يقول
 انه يسترقه أو انه يريد نكاحها اما حتى الادى كقود و... قذف ويسع فلا تقبل فيه شهادة
 الحسبة اهـ وقوله فهم قذفة ما لم يتبعوه بقولهم ونشهد بذلك لانه لا تقبل دعوى الحسبة في حدود
 الله تعالى وقوله وانما تسمع عند الحاجة اليها انظر رأي حاجة تتوقف الشهادة عليها في النسب
 وقد يتصور بما اذا وقف شيا على أولاده فشهد... بأن فلانا ولده حتى يستحق من الوقف على
 أولاده أو كان يده ولد صغير ويريد بيعه فشهد اثنان بأن فلانا ولد فلان ويرغم أنه عبده ويريد بيعه
 الآن فأحضره لنشهد عليه فان هذه حاجة وأي حاجة لتخليصه له من الرق وتداول الايدي عليه
 واجرا حكم الارقاء عليه اهـ خـ ضـ (قوله حق مؤكد) هو صيانة الابضاع عن اختلاط
 الانساب وقوله وهو ما لا يتأثر أي لا يتغير الحكم بوقوعه بالنسبة للطلاق أي بأن يقال لا يقع
 برضا الزوج بل يقع بمقتضى الشهادة (قوله كطلاق) بأن شهدوا أن فلانا طلق زوجته ثلاثا
 وهو يعاشرها وقوله وعنتي بأن شهدوا بان فلانا عنت عبده وهو يستخدمه أو يريد بيعه والمراد
 بقوله وعنتي أي غير ضمنى أما الضمنى كمن شهد لشخص بشراء قريبه الذي يعتق عليه بمجرد
 الشراء فلا تصح في الأصح لان الشهادة بشراء بعضه تضمن عتقه عليه بالشراء ومثل العتق
 الاستيلاء دون التدبير وتعليق العتق والكتابة وشراء بعضه وان تضمن العتق لكونها على الملك

كالتجيم والعزاف والكاهن والمصنوع
 فلا تقبل شهادتهم قال الصميري لان
 شعارهم التليس (نبيه) * هذا
 الشرط الخامس انما هو شرط في قبول
 الشهادة لافي العدالة فانه مع ذلك
 لا يخرج عن كونه عدلا لكن شهادته
 لم تقبل فقد مروا به ومن شروط
 القبول أيضا أن لا يكون متهما والتهمة
 أن تجر اليه بشهادته فعلا أو يدفع عنه
 بها ضررا كما سياتي في كلامه * (تمة)
 فوشهد اثنان لاثنين بوصية من تركه
 فشهد الاثنان للشاهد بن بوصية من تلك
 التركة قبلت الشهادتان في الأصح
 لان فصل كل شهادة عن الاخرى
 ولا تجبر شهادته فعلا ولا تدفع عنه
 ضررا وتقبل شهادة الحسبة في حقوق
 الله تعالى المتضمنة كالصلاة والصوم
 وفيما لله تعالى فيه حق مؤكـ كدوهو
 حالاً يتأثر برضا الآدى كطلاق وعنتي

والعقوبت مع اه زى وقوله وعفو عن قصاص بان شهدوا أن فلانا عفا عن قاتل أبيه ويريد أن يقتص منه وقوله وبقاء عتة بان شهدوا أن فلانة في العدة وتريد أن تترج وقوله وانقضائها أي العدة بان شهدوا أن فلانا مراده يراجع زوجته بعد انقضاء عتتها (قوله أو فاسق) عطف على الضمير المستتر في أعادها والمعنى شهد فاسق فردت شهادته ثم تاب وأعادها فانها لا تقبل وأما إذا شهد في دعوة أخرى فان مضت مدة يغلب على الظن صدق توبته قبلت وكذا يقال في حارم المرواة (قوله بسنة) والاصح أنها تقر بنية لا تحديدية فيعتقر مثل خمسة أيام لا مازار ويعتبر أيضا في حارم المرواة إذا ألقع عنه كما في التنبية وكذا من العداوة كما رجه ابن الرفعة خلافا للبقيتي شرح م (قوله ويشترط في توبة معصية قولية القول) اشتراط القول في القولية والاستبراء في المعلية وما ألحق بهما مما ذكره في التوبة التي تعود بها الولايات وقبول الشهادة أما التوبة المسقطه للآثم فلا يشترط فيها ذلك كما يفيد ذلك كلام الروض وشرحه اه سم قال الشورى وانظر هذا القول يكون في أي زمن ويقال لمن وفي عبارة الزواج انه يقوله بين يدي المستحل منه كالمقذوف اه (قوله فيقول قد في باطل) قيل المراد بهذا ان القذف من حيث هو باطل لا خصوص قوله اذ قد يكون صادقا ولو اذ الجهور على الاصطغري اشتراطه ان يقول كذبت فيما قذفته اه سم وليس كالقذف قوله لغيره باملعون أو ياخذ يرحى حتى يشترط في التوبة منه قول لان هذا لا يتصور ايهام اه محقق فيه حتى يطله بخلاف القذف س (قوله اقلع) الاقلع يتعلق بالحال والندم بالماضي والعزم بالمستقبل زى وهذه تشترط في القولية أيضا (قوله وندم) وهو معظم أركانها لانه الذي يطرد في كل توبة ولا يغني عنه غيره بخلاف الثلاثة الباقية (قوله وعزم ان لا يعود لها) ما عاش ان تصور منه والا كجبوب تعذر زناه لم يشترط فيه العزم على عدم العود له اتفاقا ويشترط أيضا ان لا يغترغ لان من وصل الى تلك الحالة أيس من الحياة قنوبته انما هي لعلمها استحالة عوده الى ما فعل وأن لا تطلع الشمس من مغربها قيل وأن يتأهل للعبادة فلا تصح توبته سكران في سكره وان صح اسلامه س (مع زيادة من ع ش على م) ونقل عن ابن العربي في شرح المصابيح أنه قال اختلف أهل السنة في أن عدم قبول توبة المذنب وإيمان الكافر هل هو عام حتى لا يقبل إيمان أحد ولا توبته بعد طلوع الشمس من مغربها الى يوم القيامة أو هو مختص بمن شاهد طلوعها من المغرب وهو مميز فأما من يولد بعد طلوعها من المغرب أو ولد قبله ولم يكن مميزا فصار مميزا ولم يشاهد الطلوع فيقبل إيمانه وتوبته وهذا هو الاصح فليراجع (قوله ورد ظلامه آدمي) عبارة المنهج وخروج عن ظلامه اه وإذا بلغت الغيبة المغتاب اشتراط استحلاله فان تعذر لموته أو تعسر لغيبته الطويله استغفر له أي طلب له المغفرة كان يقول اللهم اغفر لقلان ولا أثر لتحليل وارث ولا مع جهل المغتاب بما حلل منه أما إذا لم تبلغه فيكني فيها الندم والاستغفار له وكذا يكفي الندم والاقلع عن الحسد ومن مات وله دين لم يستوفه وارثه كان المطالب به في الآخرة هو دون الوارث على الاصح شرح م وفي الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجودا أو انقطع خبره سلمه الى قاض أمين فان تعذر تصديق به على الفقراء ونوى الغرم له ان وجده أو يتركه عنده قال الاسنوي ولا يتعين التصديق به بل هو مخير بين وجوه المصالح كلها والمعسر

وعفو عن قصاص وبقاء عتة وانقضائها وحلله تعالى وكذا النسب على الصحيح ومتى حكم قاض بشاهد من فبا ما غير مقبول الشهادة ككافرين نقضه هو وغيره ولو شهد كافر أو عبدا وصبي ثم أعادها بعد كماله قبلت شهادته لا نقضه التهمة أو فاسق تاب لم تقبل التهمة وتقبل في غير تلك الشهادة بشرط الاحتساب بعد التوبة مدة يظن فيها صدق توبته وقدرها الا كدرون بسنة ويشترط في توبة معصية قولية القول فيقول قد في باطل وأنا نادم عليه ولا أعود اليه ويقول في شهادة الزور شهادتي باطلة وأنا نادم عليها والمعصية غير القولية يشترط في التوبة منها اقلع عنها وندم عليها وعزم أن لا يعود لها ورد ظلامه آدمي

ينوى الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لا يفاء ما عليه ان عصى به لتصح توبته فان مات معسرا
طولبه في الآخرة ان عصى بالاستدانة والا فإظهاره أنه لا مطالبة فيها والرجاء في الله تعويض
الخصم اه سم ولو علم أنه لو أعلم مستحق القذف بالقذف ترتب على ذلك قسنة فالوجه أنه لا يجب
عليه اعلامه وبكفيه الزم والعزم على عدم العود والاقلاع اه سم (قوله ان تعلق به) أى
بالتائب والاستط هذا الشرط

(فصل)

(قوله كما في بعض النسخ) متعلق بمحذوف أى أثبت في نسخي اثباتا مشابها للآيات الذي
في بعض النسخ تكون الكاف للتشبيه وما موصولة (قوله يذ كفيه العدد) وضده والذ كورة
وضدها والمعنى يذ كفيه ما يعتبر فيه تعدد الشهود وما لا يعتبر فيه التعدد وما يعتبر فيه الذ كورة
وما لا يعتبر (قوله والاسباب المانعة) كالتممة (قوله وأسقط ذكر فصل في بعضها)
قوله السابق كما في بعض النسخ وهو مفهوم منه فذكره تصريح بما علم (قوله عددا) أى وضده
وقوله أو وصفا أى من الذ كورة والاثوثة والاولى حذف ذلك هنا لان كون الحقوق ضربين
أمر بالعقل لا يدخل لما ذكر فيه فكان المناسب تأخير ذلك وذكره عند قوله حق الآدي ثلاثة
فكان يقول بالنسبة الى ما يعتبر فيه عددا أو وصفا وكذا كان يقول ذلك عند قوله حقوق
الله تعالى ثلاثة أى بالنسبة لما يعتبر عددا أو وصفا (قوله لانه الاغلب) علة لبدأ وكان المناسب
ذكره عقبه (قوله أى رجلان) لما كان قوله ذكران يشمل الصغيرين بين أن المراد بهما
الرجلان (قوله كعقوبة الله) فيه ان الكلام في حقوق الآدي وأجاب المرحوم بأن الكاف
للتشبيه بالنسبة للمثال الاول وللتشبيه بالنسبة للشاني (قوله أولادى) كقصاص (قوله وما
يطلع) المناسب اسقاط ما كما في نسخ كثيرة لان ما يقصد منه المال وما يطلع عليه الرجال قسم
واحد وشئ واحد واعادة ما توهم انهما قسمان وأمران مختلفان وقد يقال زاد الشارح ما اشارة
الى ان يطلع معطوف على النقي وهو قوله لا يقصد لاعلى النقي وهو يقصد وحده (قوله غالبا)
المراد ما يكثر اطلاع الرجال عليه وان كان اطلاع النساء أغلب فليس المراد الغلبة بالنسبة لهن
(قوله كطلاق) أى بعوض أو غيره ان ادعته الزوجة وان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد
وعين ويلغز به فيقال لطلاق ثبت بشاهد وعين زى وفيه ان الطلاق ثبت باقراره والثابت
بالرجل واليمين انما هو العوض (قوله ونكاح) فان فيه حقا للآدي من حيث التمتع بالزوجة
فصح التمثيل به وكذا يقال في الرجعة وأما الطلاق ففيه حق للآدي من حيث ان له حقا
في العدة لصيانة مائة وأما الاقرار بنحو الزنا فيصوب بأن يقرر رجل عند رجلين بأنه زنى ثم ينكر
ذلك فيشهدان على اقراره بالزنا والمراد بقوله ونكاح أى لاجل اثبات العصمة فان ادعته المرأة
لاشبات المهر أو شرطه أو للارث فيثبت بشاهد وعين ويجب على شهود النكاح ضبط التاريخ
بالساعات واللحظات وهذا مما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح ولا يكتفى بالضبط بيوم العقد فلا
يكتفى أن النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لابد أن يزيدوا على ذلك بعد الشمس بلحظة أو لحظتين أو
قبل العصر أو المغرب كذلك لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة أشهر ولحظتين من حين العقد
فعليه ضبط التاريخ كذلك لحق النسب سم على حج ويؤخذ من قوله لان النكاح يتعلق به

ان تعلق به
(فصل)
كما في بعض النسخ يذ كفيه العدد في
الشهود والذ كورة والاسباب المانعة
من القبول وأسقط ذكر فصل في بعضها
(والحقوق) المشهود بها بالنسبة الى
ما يعتبر فيه عددا أو وصفا (ضربان)
أحدهما (حق الله تعالى) ثانيهما
(حق الآدي) وبدأ به فقال (فأما حق
الآدي) لانه الاغلب وقوعا فهو على
ثلاثة (أضرب) الاول (ضرب لا يقبل
فيه الا شاهدان ذكران) أى رجلان
ولا يدخل فيه للآذان ولا لليمين مع
الشاهد وهو ما لا يقصد منه المال
أصلا كعقوبة الله تعالى أو لآدي
(و) ما (يطلع عليه الرجال) غالبا كطلاق
ونكاح ورجعة وأقرار بنحو زنا

لحاق الولد الخ أن ذلك لا يجري في غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الشهادة به ذكر
التاريخ ويدل له قولهم في تعارض البنتين إذا أطلقت أحدهما وأرخت الأخرى أو أطلقتا
تساقتا لا احتمال أن ما شهد به في تاريخ واحد ولم يقولوا بقبول المؤرخة وبطلان المطلقة اه
عش علي م ر قال الرجائي أفق الزيادي تعال شيخه م ر أن الحق إذا مضى عليه خمس عشرة
سنة لا تسمع به الدعوى لمنع ولي الأمر القضاة من ذلك فلم يجد صاحبه قاضياً يدعيه عنده
مد على التحرير وفيه أن منع السلطان القضاة أن يقضوا بعد مضي هذه المدة لا يفيد عدم
سماع الدعوى لأن السلطان ليس مُشترعاً ولو سلم ذلك فلا يكون إلا في مدة حياته نعم إن كان
له مستند في الشرع بعدم سماع الدعوى بعد هذه المدة المذكورة كان منعه ظاهراً (قوله
وموت) معطوف على طلاق يتأمل في كونه من حقوق الأدي فان أراد من حيث ثبوت
الارث كان مما قصد منه المال فلا يلزم الممثل له وحينئذ فالظاهر أنه من حق الأدي من
حيث أن الأدي له حق في العدة اه شيخنا بأن كان غائباً وشهد ابنته لاجل أن تعتد
زوجته عدة الوفاة (قوله ووصاية) بفتح الواو وكسرهما كما في المختار والمراد بها الإيصاء (قوله
وشركة) أي وعقد الشركة لا كون المال مشتركاً بينهما ع ش (قوله وكفالة) أي ووديعة
وصورته أن يدعي مالكها غصب ذي اليد لها وذو اليد يدعي أنها وديعة فلا بد من شاهدين
لأن المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يترتب على ذلك اه من قول غاب
المكفول يدينه وعلم محله فطلب من المكفيل احضاره وإدائه المال لا امتناعه من الاحضار
فإنكر الكفالة فأقام المكفول له رجلاً وامراً اثنين فهل يقبل ذلك لطلب المال أو لا فيه نظر
ولا يبعد الاكتفاء بذلك أخذ من قوله وألحق به قبول شاهد وعين بنسب إلى ميت فيثبت الارث
لا التسبب اه (قوله مضت) أي ثبتت وتقررت السنة أي الطريقة الشرعية (قوله في المعنى
المذكور) وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالباً (قوله والثلاثة بعدها) أي
الوصية والشركة والقراض وقوله لكن لماذا كراين الرفعة الخ ما قاله ابن الرفعة معتمد حل
(قوله اختلافهم في الشركة والقراض) أي هل يقبل فيها رجل وامرأتان أو لا يقبل إلا
رجلان (قوله ان رام) أي قصد وقوله فهو كالوكيل أي لا بد من رجلين (قوله ويقرب
منه) أي من ادعاء اثبات حصته من الربح (قوله فيثبت برجل وامرأتين) أو برجل وعين
هذا ما أفق به الغزالي اه زى (قوله في غير هذه الصورة) بأن أريد اثبات العصمة ومراعاة
بها الجنس فيشمل الثلاثة (قوله أو شاهد وعين) هل القضاة بالشاهد والعين معاً وبالشاهد
فقط والعين مؤكدة أو بالعكس أقوال أظهرها أولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع
الشاهد فعلى الأقل يغرم النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء مد (قوله صدق
شاهده) أي قبل ذكره الاستحقاق أو بعده نحو والله ان شاهدي لصديق فيما شهد به لي وإن
أستحقه أو إنى أستحقه وإن شاهدي لصديق فيما شهد به لي فان ترك اليمين وطلب بغير خصمه
فله ذلك فان حلف خصمه سقطت الدعوى ومنع هو من العود لليمين مع شاهد ولو في مجلس آخر
سم لان مجرد طلب يمين خصمه يطل حقه من الحلف فلا يعود إليه فلو أقام شاهداً آخر سمعت
كما في حل (قوله يجتان) أي في غير هذه الصورة والافكل منهما ما هنا نصف حجة لأن الحجة

وموت ووكالة ووصاية وشركة وقراض
وكفالة وشهادة على شهادة لأن الله
تعالى نص على الرجلين في الطلاق
والرجعة والوصاية وروى مالك عن
الزهري مضت السنة بأنه لا يجوز
شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح
والطلاق وقيس بالمد كورات غيرها
مما يشار إليها في المعنى المذكور
والوكالة والثلاثة بعدها وإن كانت
في مال القصد منها الولاية والسلطنة
لكن لماذا كراين الرفعة اختلافهم
في الشركة والقراض قال وينبغي أن
يقال إن رام مدعيهما اثباتاً يتصرف
فهو كالوكيل أو اثبات حصته
من الربح فيثبتان برجل وامرأتين
إذا المقصود المال ويقرب منه دعوى
المرأة النكاح لاثبات المهر أو شطره
أو الارث فيثبت برجل وامرأتين
إذا المقصود منه المال وإن لم يثبت
النكاح به كما في غير هذه الصورة
(و) الثاني (ضرب يقبل فيه شاهدان)
رجلان (أو رجل وامرأتان أو شاهد
أي رجل واحد) وعين المدعي بعد
إدعاء شهادة شاهده وبعد تعديله ويذكر
حتماً في حلفه صدق شاهده لأن اليمين
والشهادة يجتان محتاجتا الجنس

مجموعهما (قوله ارتباط) والارتباط يكون بذكر صدق شاهده في حلفه (قوله كالنوع الواحد) الاولى كالخمس الواحد ليناسب ما قبله (قوله في كل) أي متحقق في كل الخ (قوله من عقد مالي) أي ما عدا الشركة والقراض والكفالة أما هي فلا بد فيها من رجلين إلا أن يريد في الاولين اثبات حصته من الربح كما يجسه ابن الرفعة ايج (قوله واقالة) الاصح أنها فسخ فهي تمثيل له لا بيع بالثمن الاقل شرح م (قوله وضمان) هو مبالغة العقد المالي فكان المناسب ذكر عقبه وعبرة قل وضمان وبراء وقرض ووقف وصلح وشفعة ورد بعيب ومسا بقية وعصب ووصية بمال واقرار ومهر في نكاح أو وطء شبهة أو خلع وقتل خطأ وقتل صبي ومجنون وقتل حر عبد أو مسلم ذميا والدولة أو سرقة لا قطع فيها (قوله وأجل) أي وكذا جناية توجب مالا (قوله فان لم يكونا رجلين) أي ان لم يردا فامتهما فلا يقال ان الآية تقتضي أن كفاية الرجل والمرأتين انما هي عند فقد الرجلين اه مد على التحرير أو التقدير فان لم يكونا رجلين مخرجوا فيهما (قوله من هذا الضرب الوقف) لان المقصود منه فوائده أو أجرته وهي مال وصورة المسئلة أن شخصا ادعى ملكا تضمن وقفية كان قال هذه الدار كانت لابي ووقفها على وأنت غاصب لها وأقام شهادا وحلف معه حكمه بالملك ثم تصير وقفا باقراره وان كان الوقف لا يثبت بشاهد وعين قاله في البحر م (قوله في المعنى) وهو الذي يقصد منه المال (قوله أو رجل وامرأتان) أي لا رجل وعين كما يأتي (قوله كبارة) كان زوجت بشرط أنها بكر فأنكر الزوج بعد ذلك فأقامت عليه ينة بالبكارة أي بوجودها عنده وانه ازالها وبهذا الاعتبار كان في ذلك حق آدمي فصع التمثيل به وأما اذا اختلفا في ازالة البكارة والحالة هذه فقالت ازالها وانكر ولا ينة فتصدق هي بالنظر لعدم فسخه ويصدق هو بالنظر لعدم وجوب كمال المهر وعبرة زى قوله كبارة وثبوت وجعل كما ذكره الرافعي في النفقات (قوله وولادة) أي من حيث ثبوت النسب فتبينها حق آدمي وكذا الحيض لان له حقا في العدة وقوله ورضاع يتأهل في كونه فيه حق آدمي ويمكن ان يصور بما اذا شهدا على شخص بأنه ارتضع على أم زوجته ليكون النكاح باطلا وقوله وعيب امرأة الخ أي لترد في البيع وفي النكاح واذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تعالى لان كلا منهما لازم شرعا للمشهود به لا ينقل عنه ويؤخذ من ثبوت الارث ثبوت حياة المولود وان لم يعترض لها في شهادتها بالولادة لتوقف الارث عليها فلا يمكن ثبوته قبل ثبوتها اما لو لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فلا يتقبلن لان الحياة من حيث هي مما يطالع عليه الرجال غالبا حج م ل مع زيادة وقوله وولادة وان قال الشاهدان تعمدنا النظر للفرج لا لاجل الشهادة بالولادة كما في حل (قوله وحيض) صريح في امكان اقامة البينة عليه وبه صرح النووي في أصل الروضة ونقله في فتاويه عن ابن الصباغ وصوبه بعضهم خلافا لما في الروضة كما صله في كتاب الطلاق من تعذرا اقامة البينة عليه ورجع بعضهم ما هنا وحل ما في الطلاق من التعذر على التعسر اه خض مد على التحرير (قوله ورضاع) أي من الثدي كما يأتي (قوله وعيب امرأة) كرتق وقرن وجرح على فرج كما صوبه النووي هذا اذا كان الشاهد بها عالما بالطب كما نقله الرافعي في أصل الروضة عن التهذيب ولا فرق بين حرة وأمة اه زى (قوله تحت نوبها) والمراد تحت نوبها مالا يظهر منها غالبا م ويبدل عليه قوله الاتي وخرج بعيب امرأة

فاعتبر ارتباطا احداهما بالانحرى لصيرا كالنوع الواحد (وهو) أي هذا الضرب الثاني في كل (ما كان) مالا عينا كان أو دينيا أو منفعة أو كان (القصد منه المال) من عقد مالي أو فسخه أو حق مالي كبيع ومنه الحوالة لانها بيع دين بدين واقالة وضمان وخيار وأجل وذلك لعموم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الاموال وقيس بما فيه ما فيه مال في الاموال وقيس بما فيه ما فيه مال (تنبيه) * من هذا الضرب الوقف أيضا كما قاله ابن سريج وقال في الروضة انه أقوى في المعنى وصححه الامام والبعوى وغيرهما انتهى وصححه الرافعي أيضا في الشرح الصغير كما افاده في المهمات (و) الثالث (ضرب يتقبل فيه شاهدان) رجلان (أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة) منفردات (وهو) أي هذا الضرب الثالث في كل (مالا يطالع عليه الرجال) غالبا ككبارة وولادة وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت نوبها كجراحة على فرجها حرة كانت أو أمة

واسمه ليل وإيلساروى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيره من ولادة النساء وعبوبهن وقيس بما ذكر غيره مما يشاركه في الضابط المذكور وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجل والمرأتين أولى * (تنبيه) * قيد القفال وغيره مسألة الرضاع بما إذا كان الرضاع من الثدي فإن كان من إناء حلب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء به لكن تقبل شهادتهن بأن هذا اللبن من هذه المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالباً وخروج عيب امرأته تحت ثوبها ما نقله في الروضة عن البغوى وأقره العيب في وجه الحرة وكفيها فإنه لا يثبت إلا برجلين وفي وجه الأمة وما يد وعنده المهنة فإنه يثبت برجل وامرأتين لأن المقصود منه المال فإن قبل هذا وما قبله انما يأتين على القول بحل النظر إلى ذلك أما على ما صححه الشيخان في الأولى والثوى في الثانية من تحريم ذلك فتقبل النساء فيه منفردات أجيب بأن الوجه والكفين يطلع عليهما الرجال غالباً وإن قلنا بحرمة نظر الأجنبية لأن ذلك جائز لمخارمها وزوجها ويجوز نظر الأجنبية لوجهها لتعليم (٣٨١) ومعاملته وتحمل شهادة وقد قال الولي العراقي أطلق الماوردى نقل الإجماع على أن

الخ وعبارة م ر وخرج تحت الثوب والمراد منها ما لا يظهر منها غالباً عيب الوجه والكفين من الحرة فلا بد في ثوبه أن لم يقصد به مال من رجلين وكذا فيما يد وعنده مهنة الأمة إذا قصد به فسخ التكاح مثلاً أما إذا قصد به الرد بالعيب فيثبت برجل وامرأتين وحينئذ المقصد منه حينئذ المال شرح م ر ولا يقبل فيه محض النساء اهـ حل (قوله واسمه ليل) أى نزول الجنين من فرج أمه صار خاضعاً يرث ويورث عنه (قوله العيب في وجه الحرة) بدل من ما (قوله لأن المقصود منه) أى من العيب المذكور أى من إثباته المال لأن غرضه من إثباته رد الأمة لبائعها (قوله هذا) أى كون العيب في وجه الأمة وما يد وعنده المهنة يثبت برجل وامرأتين انما يأتين الخ (قوله وما قبله) أى وهو العيب في وجه الحرة (قوله أجيب) هذا جواب يمنع أنهما انما يأتين على القول بحل النظر إلى ذلك أى بل يأتين على قول حرمة النظر أيضاً (قوله لأن ذلك) أى النظر (قوله وقد قال الخ) تأييد للجواب فغرضه به تقوية الجواب بأن الحرة يشترط فيها رجلان والأمة رجلان أو رجل وامرأتان (قوله لما مر) أى من أن المقصود منه المال (قوله لعدم ورود ذلك) أى ثبوت شيء بامرأتين وعين (قوله لوروده) أى القيام (قوله أقل من أربعة) اعتباراً بالأربعة هو بالنظر للعدو فلو شهد بجرح الشاهد اثنان وفسر أمثالاً ثابت فسهة وليس أفاضلين اهـ زى اج (قوله أمهله) أى أمهله (قوله حتى آتى) بالمد (قوله ولأنه) أى الزنا من أغلظ أى أغلظها بعد الكفر والقتل ولذا عبر عن (قوله حات) أى حصلت في حين وفي نسخة كانت من التفاته قال في المختار حين الوقت والمدة ومنه قوله تعالى هل آتى على الإنسان حين من الدهر وحاله أن يفعل كذا أى أن (قوله إذا أطلقوا الشهادة) أى لم يقولوا حات من التفاته أو تعمدنا النظر لأقامة الشهادة أو لغير أقامتها وتوله ان يستفسروا أى يقال لهم هل حات منكم التفاته أو تعمدتم النظر لأقامة الشهادة أو لغير أقامتها اهـ زى (قوله ولا بد أن يقولوا الخ) ولا بد أن يقولوا على وجه الزنا كما في م ر وعبارته والأوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكر أحد منهم والأوجب سؤال باقهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كليل في مكحلة نعم يندب اهـ قال في الروض وشرحه ويشترط أن يذكر أى شهود الزنا المرأة المزني بها فليقتننوا وطء المشتركة وأمة ابنه زنا (قوله أو كالمروء) بكسر الميم أى الميل وجهه مراد (قوله

أيضاً الأول (ضرب لا يقبل فيه أقل (٩٦ ح) من أربعة) من الرجال (وهو) أى هذا الضرب (الزنا) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولما في صحيح مسلم عن سعد بن عبادة رضي الله تعالى عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء قال نعم ولأنه لا يقوم إلا من اثنين فصار كالشهادة على فعلين ولا من أغلظ الفواحش فغلظت الشهادة فيه ليحسبوا أنهما لا يقولان إلا حات من التفاته قرأنا وتعمدنا الله لأقامة الشهادة قال الماوردى فان قالوا تعمدنا لغير الشهادة فسقوا ووردت شهادتهم انتهى هذا إذا تكررت ذلك منهم ولم تغلب طاعة على معاصيهم والافتة بل لأن ذلك صغيرة وينبغي إذا أطلقوا الشهادة أن يستفسروا ان تبسروا فلا تقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا رأينا أَدْخَلَ حَشَقْتَهُ أَوْ قَدَرَهُ مِنْ فَاقدَهَا فِي فَرْجِهَا وَإِنْ لَمْ يَقُولُوا كَالْأَصْبَعِ فِي الْخَاتَمِ أَوْ كَالْمَرُودِ

في المكحلة * (تبيينه) * اللواط في ذلك كالزنا وكذا اتيان البهيمة على المذهب المنصوص في الام قال في زيادة الروضة لان كلا جماع ونقصان العقوبة فيه لا يمنع من العدد كما في زنا الامة قال البلقيني ووطء الميتة لا يوجب الحد على الاصح وهو كاتيان البهائم في أنه لا يثبت الا بأربعة على المعتد انتهى ونخرج بمذاكر ووطء الشبهة اذا قصد بالدعوى به المال أو شهده حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى أربعة ويقبل في الاقرار بالزنا وما ألحق به رجلان كغيره من الاقارب (و) الثاني (ضرب يقبل فيه اثنان) أي رجلان (وهو) أي هذا الضرب الثاني (ماسوى الزنا) وما ألحق به (٣٨٢) من الحدود سواء كان قتلا لمرتد أم لقاطع الطريق بشرطه أم لقطع في سرقة أم في طريق أم في جلد لشارب مسكر

(و) الثالث (ضرب يقبل فيه) رجل (واحد وهو هلال شهر رمضان) بالنسبة للصوم على أظهر القولين عند الشيخين احتياطاً للصوم أما بالنسبة لحلول أجل أو وقوع طلاق فلا كما مر ذلك في الصيام وألحق بذلك مسائل منها ما لو تذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد برؤيته فهل يجب الصوم اذا قلنا يثبت به رمضان حكم ابن الرفعة فيه وجهين عن البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصيام الوجوب ومنها ما في المجموع آخر الصلاة على الميت عن المتولي أنه لو مات ذمي فشهد عدل باسلامه لم يكف في الارث وفي الاكتفاء به في الصلاة عليه وتوابعها وجهان بناء على القولين في هلال رمضان ومقتضاه ترجيح القبول وهو الظاهر وان أفتى القاضي حسين بالمنع ومنها ثبوت شوال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعية فيما اذا ثبت رمضان بشهادته ولم ير الهلال بعد الثلاثين فأنانقطر على الاصح ومنها السمع للخصم كلام القاضي أو للقاضي كلام الخصم يقبل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كما ذكره الرافعي قبيل القضاء على الغائب ومنها صور زيادة على ذلك ذكرتها في شرح المنهاج وغيره (ولا تقبل شهادة) على فعل كزنا وشرب خمر وغصب واثلاف وولادة ورضاع وامطياد واحياء وكون البد

في المكحلة) بضم الميم من التوارد التي جاءت بالضم وقياسها الكسر لانها آلة اه مصباح (قوله اتيان البهيمة) وانما ألحق اتيان البهيمة بالزنا لان الكل جماع وتقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كما في زنا الامة وبقي للكاف اللواط اه (قوله لا يمنع من العدد) أي عدد شهود الزنا (قوله كما في زنا الامة) فان حدها على النصف من الحرّة ومع ذلك لا يثبت زناها الا بأربعة (قوله الا بأربعة) أي لاجل تعزير الفاعل (قوله فلا يحتاج الى اربعة) بل الاول بقيد الاول يثبت بما يثبت به المال ولا يحتاج فيه الى ذكر ما يعتبر في شهادة الزنا من قول الشهود رأيناه أدخل حشفته في فرجها والباقي يثبت برجلين اه شرح المنهج (قوله وما ألحق به) كاللواط واتيان البهائم (قوله من الحدود) أي من أسباب الحدود وقوله سواء كان أي الحد المفهوم من الحدود (قوله بشرطه) وهو ان يقتل مكافئاً له وأما الشوكة فهي داخله في مفهومه لا شرط فيه كما قيل لانه لا بد أن يقاوم من يبرزه (قوله ام لقطع) المناسب ام قطعاً وكذا قوله ام جلد (قوله وهو هلال شهر رمضان) ومثل رمضان الحجة بالنسبة للوقوف وكذلك شوال بالنسبة للاحرام بالحج كما قاله أبو ثور وكذا الشهر المنذور وصومه اذا شهد برؤية هلاله واحداً فثبت بواحد على المعتد خلافاً للشيخ الاسلام زى (قوله بالنسبة للصوم) أي وما ألحق به من العبادة (قوله ومقتضاه الخ) معتد وهو محل الشاهد (قوله المسجع للخصم كلام القاضي) لانه مخير لا شاهد بخلاف الذي يترجم للقاضي كلام الخصم فلا بد من كونه اثنين فقوله والقاضي كلام الخصم مصور بالقاضي الاصم لا المترجم له لما تقدم انه يشترط فيه اثنان اه مد وقوله الاصم أي فيه بعض صمم والا فالاصم لا يصح توليته القضاء (قوله والقاضي كلام الخصم) ضعيف (قوله ولا تقبل شهادة على فعل) هذه متعلقة بالاعنى في المتن فجعلها في الشارح متعلقة بهذا المقدور وهو قوله على فعل وقد رعد عند الدخول على المتن قوله ولا تقبل شهادة الاعنى الخ فلو انقضى المتن على ظاهره وقدر السواد هنا وجعلها من عنده كان أحسن وحاصله ان المشهود به ان كان فعلاً اشترط في الشاهد به الابصار فقط فيكني الاصم وان كان قولاً اشترط فيه امر ان الابصار والسمع (قوله وكون البد على مال) سيأتي أنه يثبت بالاستقاضة وكل ما يثبت بالاستقاضة يكتفى فيه الاعنى كما يأتي فكلام الشارح ضعيف وقال بعضهم قوله وكون البد على مال الخ يعني انه لا يكتفى في الشهادة بمجرد اليد لانها قد تكون عن اجارة أو عارة فلا يكون من قسم الاستقاضة الا اذا شهد بيده مع تصرف المالك مدة طويلة كما في شرح المنهج وحينئذ كلام الشارح لا ضعف فيه خلافاً للمعشى (قوله الا ان في الحقوق الخ) قال في شرح الروض من رأى رجلاً يتصرف في شيء في يده مقيم على أمثاله كالدار والعبد واستفاض بين الناس انه ملكه جازله أن يشهد به وان لم يعرف سيده ولم تطل المدة وكذا يجوز ذلك لو انضم الى اليد تصرف ومدة طويلة ولو بغير الاستقاضة اه (قوله وتدعو الحاجة) المناسب أن يقول ودعاء الحاجة الى اثباته وهو منصوب بأن مضرة في تأويل مصدر عطفاً على تعذر على حد

على مال الابصار وذلك الفعل مع فاعله لانه يصل به الى العلم واليقين فلا يكتفى فيه السماع من الغير قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال صلى الله عليه وسلم على مثلها فاشهد الا ان في الحقوق ما اكتفى فيه بالنظر المؤكدة تعذر اليقين فيه وتدعو الحاجة الى اثباته كالمالك فانه لا سبيل الى معرفته يقيناً وكذا العدالة والاعسار وتقبل في الفعل من أصم لا بصاره وليس لك به علم ولا تقف ما ليس لك به علم

ويجوز تعمد النظر لقرى الزائنين لتحمل الشهادة كما مرّت الإشارة اليه لانهم ما هم تكا حرمه أنفسهم والا قوال كعقد وفسخ وطلاق واقرار بشرط في الشاهد سمعها وابصارها حال تلفظهم بها حتى لو نطق بها من وراء حجاب وهو يتحققه لم يكف وما حكاه الروائي عن الاصحاب من أنه لو جلس بين يدي بيت فيه اثنان فقط فسمع تعاقدهما بالبيع (٣٨٣) وغيره كفى من غير رؤية زيفه البندنيي بأنه

لا يعرف الموجب من القابل ولا تقبل شهادة (الاعمى) فيما يتعلق بالبصر بل هو اشتباه الاصوات وقديحا كى الانسان صوت غيره (الافستة) وفي بعض القسح خمسة (مواضع) وسأق توجيه ذلك الموضع الاول (الموت) فانه ثبت بالتسامع لان اسبابه كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع عليها فجاز أن يعتمد على الاستقاضة (و) الموضع الثاني (النسب) لانه كرا وأخى وان لم يعرف عين المنسوب اليه من أب او جد فيشهد أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت فلان أو قبيلة فيشهد أنه من قبيلة كذا لانه لا مدخل للرؤية فيه فان غاية الممكن أن يشاهد الولادة على الفراش وذلك لا يفيد القطع بل الظاهر فقط والحاجة داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد المتوفين والقبائل القديمة فسوخ فيه قال ابن المنذرو هذا مما لا أعلم فيه خلافا وكذا ثبت النسب بالاستقاضة الى الام في الاصح كالاب وان كان النسب في الحقيقة الى الاب (و) الموضع الثالث (الملك المطلق) من غير اضافة لمالك معين اذا لم يكن منازع (تنبيه) هذه الثلاثة من الامور التي ثبتت بالاستقاضة وبقي من الامور التي ثبتت بالاستقاضة العتق والولاء والوقف والنكاح كما هو الاصح عند المحققين لانها امور مؤبدة فاذا طالت مدتها عسرا فامة البيئة على ابتدائها فست الحاجة الى اثباتها بالاستقاضة ولا يشك أحد أن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبو يها زوج النبي صلى الله عليه وسلم وان فاطمة رضي الله تعالى عنها بنت النبي صلى الله عليه وسلم ولا مستند غير السماع وما ذكر في الوقف هو بالنظر الى أصله وأما شرطه فقال النووي في فتاويه لا يثبت بالاستقاضة شروط الوقف وتفاصيله بل ان كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أو على مدرسة مثلا وتعذر معرفة الشروط صرف الناظر الغلة فيجوز اراه من مصالحها انتهى

* ولبس عباءة وتقر عيني * (قوله ويجوز تعمد النظر) صرح م ز بأنه صغير بعد قول المنهاج ويشترط للزنا أربعة رجال وعبارة قل ويجوز النظر لقرى الزائنين لتحمل الشهادة ولا سطل شهادتهم ولو تعمدوا النظر لغير الشهادة لانه صغيرة اه (قوله سمعها) أى السمع ولو يأن أوبه ثقل أى فيكفى السمع بأذن واحدة وكذا ضعيف السمع وقوله وابصار أى ولو يعين أوبه ضعف أى فيكفى الاعور وضعيف البصر كفى مد على التحرير وقوله أى السمع أو له بذلك لأن الشرط هو السمع لاسمعها وان كان يلزم من سمعها السمع (قوله لم يكف) قال م ر وان علم صوته لان ما كان ادراكه ممكنا يحدى الحواس يمنع العمل فيه بغلبة الظن اه (قوله زيفه) أى ضعفه (قوله الاعمى) العمى يكتب بالياء وهو فقد البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا ليخرج الجادة قال الغنيمي في حاشية المطلاع وكون العمى عدم اى الفلاسفة ورأى المتكلمين أنه معنى وجودى يضاد الادراك وهو ليس بضار في الدين بل المضرا انما هو عمى البصيرة وهو الجهل بدليل فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وضمير فانها القصصه ويعجبني هنا قول أبي العباس المرسى

يقولون الضمير فقلت كلا * بلى والله أبصر من بصير

سواد العين زارياض قلبي * ليستمع على فهم الامور

ولما عى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما أنشد

ان يأخذ الله من عيني نورهما * فان قلبي مضى ما به ضرر

أرى بقلبي ديني وأخرى * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

(قوله فيما يتعلق) لا يصح الاستثناء بالنظر لانه القيد الا أن يكون منقطعاً (قوله لان أسبابه)

أى الموت (قوله أن يعتمد) أى الاعمى (قوله من اب) بيان للمنسوب اليه (قوله فيشهد

أن هذا ابن فلان) عبارة الروض وشرحه ولو شهد الاعمى بالاستقاضة جاز ان لم يحجج الى تعيين

واشارة بان شهد على معروف باسمه ونسبه او شهد له بنسب وصوره بأن يصف الشخص

فيقول الرجل الذى اسمه كذا وكنته كذا ومصلاه كذا ومسكنه كذا هو فلان بن فلان ثم يقيم

المدعى بينة أخرى أنه الذى اسمه كذا وكنته كذا الى آخر الصفات أو يشهد له بملك دار معروفة

أو أرض معروفة اه يعض اختصاره به نعلم ما في قول الشارح فيشهد أن هذا ابن فلان (قوله

من قبيلة كذا) فائدة هذه الشهادة استحقاقه مثلاً من وقف عليها (قوله المتوفين) أى الذين

ماتوا والمتوفين جمع متوفى حذفته الله عند الجمع قال ابن مالك

واحذف من المقصور في جمع على * حذف المثنى ما به تكملا

وهو بفتح الفاء كالمصطفين وأصله المتوفين محتركت الياء واقتض ما قبلها قلبت ألفا وحذفت

لالتقاء الساكنين (قوله وان كان النسب) يتأمل في هذه الغاية لانه لا فائدة لهما العلمها (قوله

من غير اضافة لمالك) عبارة سم بأن لم يصف لسبب وهي أولى بأن يقول هذا ملك فلان ولم يقل

ملكه بشرأ أو هبة أو غير ذلك لم يقبل قوله لان هذا مما يتوقف على رؤية اه ويمكن أن يقدر

مضافان في كلام الشارح أى لسبب ملك مالك معين (قوله اذا لم يكن منازع) راجع للثلاثة

قبله أعنى الموت وما بعده وانظر ما فائدة الشهادة عند عدم التنازع وعبارة المنهج به بلا

والاوجه جل هذا على ما أفق به ابن الصلاح شيخه من ان الشروط ان شهد بها منفردة لم يثبت بها وان ذكرها في شهادة تؤول الوقف سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية (٣٨٤) الوقف ومما يثبت بالاستفاضة القضاء والجرح والتعديل والرشد والارث

واستحقاق الزكاة والرضاع وحيث ثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت الصداق بها بل يرجع لمهر المثل ولا يكتفى الشاهد بالاستفاضة أن يقول سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادته مبنية عليها بل يقول أشهد أنه له أو أنه ابنه مثلا لانه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس ولو صرح بذلك لم تقبل شهادته على الاصح لان ذكره يشعر بعدم جرمه بالشهادة ويؤخذ من التعليل جل هذا على ما اذا ظهر بذكره ترتد في الشهادة فان ذكره لتقوية أو حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر وليس له أن يقول أشهد أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا أعنت فلانا لما مر أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار وبالقول الابصار والسمع وشرط الاستفاضة التي يستند الشاهد اليها في المشهود به سماع المشهود به من جمع كثير يؤمن توافقهم على الكذب بحيث يقع العلم أو الظن القوي بخبرهم كما ذكره الشيخان في الشرح والروضة لان الاصل في الشهادة اعتماد اليقين وانما يعدل عنه عند عدم الوصول اليه الى ظن يقرب منه على حسب الطاقة (و) الموضع الرابع (الترجيح) اذا اتخذ القاضى مترجما وقتنا يجوز له وهو الاصح فتقبل شهادته فيها لان الترجمة تفسير للفظ فلا يحتاج الى معانية وإشارة وقوله (وما شهد به قبيل العمى) ساقط في بعض النسخ فمن عدل المواضع ستة عد ذلك ومن عدها خمسة لم يعد ذلك ومعناه أن الاعى لو تحمل شهادة فيما يحتاج للبصر قبل

معارض قال في شرحه ونرج بزيادة بل معارض ما لو عورض كان أنكر المنسوب اليه التسب أو طعن بعض الناس فيه فتمنع الشهادة به لاختلال الظن حيقظ اه وهذا الشرط جار في كل ما يثبت بالتسامع اه وبجمله ما ذكره الشارح مما يثبت بالاستفاضة هنا وما يأتي بعده أربعة عشر وبني منها عزل القاضى وتضرر الزوجة والاسلام والكفر والسفه والجل والولادة والوصايا والحرية والقسامة والغصب ذكر ذلك الامام المناوى في شرحه على شرح التحرير وقال في شرحه على عماد الرضى لشيخ الاسلام وقد نظمت ذلك في خمسة أبيات فقلت في الست والعشرين تكني استفاضة * ونبت بمعادون علم بأصله في الكفر والتجريح مع عزل حاكم * وفي سفه أو ضد ذلك كله وفي العتق والاقواف والزكوات مع * نكاح وارث والرضاع وعسره وإيصاله مع نسبه وولادة * وموت وجل والمضرب بأهله وأشرية ثم القسامة والولا * وحوية والملك مع طول فعله

وقوله في المنهج أو طعن بعض الناس فيه زاد في شرح الزب أومنازع له في ملك المشهود له به (قوله شيخه) أي النووى وهو يدل من ابن الصلاح أو عطف بيان عليه ولعله بواسطة فان النووى لم ير ابن الصلاح اه مد (قوله حاصله) أي المشهود به (قوله والارث) أي ان هذا وارث فلان أو لا وارث له غيره كما عبر به م ر ولا يثبت الدين بالتسامع كما قاله ابن المقرئ في الروض اه زى (قوله لا يثبت الصداق) أي المدعى به ويشبته مهر المثل تبع للنكاح اه مد (قوله مبنية عليها) أي على الاستفاضة وقوله ولو صرح بذلك أي بقوله سمعت الناس الخ وكتب بعضهم قوله ولو صرح بذلك أي يستند شهادته من تسمع أو رؤية أو تصرف شرح الروض اه مرحومى ومستند شهادة الاعى السماع (قوله وليس له) أي للاعى (قوله بحيث يقع العلم) ولا يشترط فيهم حرية ولا ذكورة ولا عدالة وقضية تشبههم هذا بالتواتر عدم اشتراط اسلامهم لكن أفقى الوالد باشرطه فيهم شرح م ر قال ع ش ومثله التكليف ويفرق بين ما هنا وبين عدد التواتر بأن التواتر يفيد العلم الضروري فلا يشترط اسلامهم بخلافه هنا فانه ضعيف لافادته الظن القوي فقط شرح م ر (قوله أو الظن) هذا يدل على أنه ليس المراد بالجمع عدد التواتر لان ذلك يفيد العلم قطعاً شوري (قوله مترجماً) أي مترجماً له كلام الخصوم أو مترجماً عنه لخصوم كلام القاضى وفي الاولى لا بد من اثنين وفي الثانية يكتفى واحد (قوله من مفهوم الشرط) وهو قوله ان مكان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب (قوله ويدهما الخ) والحاصل أن المسئلة لها أربعة أحوال لانه إما أن تكون يداهما جميعاً في يده أو لا يكون شيء منهما في يده أو تكون يداً المتطرفين يده فقط أو يداً المقر له فقط ففي الاولى تقبل شهادته مطلقاً وفي الثانية تقبل ان كانا معروف في الاسم والنسب عنده وهذه من قبيل ما شهد به قبيل العمى وفي الثالثة ان كان المقر له معروف في الاسم والنسب وفي الرابعة ان كان المقر معروف في الاسم والنسب عنده ولا بد في جميع ذلك من رؤية قه اللفظ حال لفظه قبل العمى كما تقدم في الشهادة على الاقوال اه مد (قوله في يده) أي الاعى وتصح شهادة الاعى فيما لو أمسك ذكر من يرفى أو يلوط وهو داخل الفرج أو الدبر وأمسكه أي الشخص المذكور حتى شهد عليه عند القاضى

عروض العمى له ثم عى بعد ذلك شهد بما يحمله ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب لا مكان الشهادة عليهما اه فيقول أشهد أن فلان بن فلان أقر فلان بن فلان بكذا بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط نعم لو عى ويدهما أو يده المشهود عليه في يده فشهد عليه في الاولى

اه شجنتا وعبرة قل على الجلال قوله بايصار صريحه انه لا يصح شهادة الاعمى وان مس
 الذكر يسه في القرح والمعتد جوازها ان أمسكهما الى أن حضر واين يدى القاضى وان لم
 يستر الذك في القرح اه أى فيشهد مع ثلاثة ولا يكتفى علم القاضى في حدود الله (قوله مطلقا)
 أى سواء عرف اسمه ونسبه أم لا (قوله مع تميزه) أى بكونه مقرا أو مقرا له أو بائعا أو مستريا
 (قوله وفي الثانية) أى فيما اذا كانت يد المشهود عليه في يد الاعمى (قوله ما تحمله) أى الاعمى
 (قوله في اذنه) أى مثلا (قوله به) لا حاجة لقوله به ولعله متعلق بمحذوف تقديره يقضى به
 أى بما سمعه (قوله فتقبل الخ) ان وضع يده على فم حال التعلق والافلا تقبل لاحتمال أن غير
 المضبوط تكلم في اذنه بما سمعه اه مد (قوله للضرورة) ولذا لا تقبل شهادته عليها اعتمادا
 عليه أى ولو حال الوطء كما في زى وحل (قوله ولان الوطء يجوز بالظن) أى ومبنى
 الشهادة على العلم ما أمكن شرح الروض وبهذا حصل الفرق بين الوطء والشهادة (قوله
 ولا يجوز) معتمد (قوله ولا تقبل شهادة جاز) بتشديد الراء من الجزأى التحصيل أى يحصل
 الخ (قوله جاز لنفسه نفعا) أى ان يظهر حالة الشهادة أن فيها جرتقع له فشهادته لاخ له ابن حالة
 الشهادة مقبولة وان مات الابن بعدها قل على الجلال (قوله ولغيره) عطف على لعبد
 وقوله ميت نعت غريم بأن ادعى وارث الميت المدين بدین له على آخر وأقام صاحب الدين يشهد
 له فلا تصح للثمة لانه اذا أثبت للغريم شيئا أثبت لنفسه المطالبة به اه (قوله تركته)
 مفعول والديون فاعل (قوله أو عليه جبرفلس) معطوف على ميت وكل منهما صفة لغريم
 ونخرج بجبرفلس جبرالسفه والغريم الحى وهو موسر أو معسر ولم يجبر عليه فتقبل شهادة
 الغريم (قوله بما هوولى) بأن ادعى سفيه على شخص شئ وأقام وليه شاهد افلا تقبل (قوله
 أو وصى) أى بأن كان اثنان وصيين على صبي فأدعى أحدهما بحال للصبي وأقام الوصى الثانى
 شاهدا فلاتقبل (قوله أو ووكيل) كان وكل زيد فى بيع شئ فأدعى شخص ان هذا الشئ
 ملك له فأراد الوكيل وهو زيد أن يشهد بأنه ملك للموكل وتثبت الوكالة بأصول الوكيل وفروعه
 وبأصول الموكل وفروعه بخلاف الوصاية لا تثبت بذلك لان الوصاية أقوى من الوكالة ومثل
 ذلك الامام والقاضى وناظر الوقف والمسجد ان ادعى شيئا ثم أقاموا أصولهم وفروعهم
 شهدوا فانها تقبل (قوله لانه ثبت الخ) ولو باع الوكيل شيئا فانكر المشتري الثمن أو اشترى
 شيئا فأدعى أجنبي المبيع ولم تعرف وكالته فله أن يشهد بملكه بأن له عليه كذا أو بان هذا
 ملكه حيث لم يتعرض لكونه وكلا ويحل له ذلك باطنا لان فيه توصلا للعق بطريق مباح م
 سل (قوله وببراءة) الاولى ذكر هذا بعد قول المتن ولادفع عنها ضررا وكتب بعضهم قوله
 وببراءة من ضمنه هو بأداء أو ابراء أى أو أصله أو فروعه ويضرب حدوث التهمة قبل الحكم
 لا بعده فلو شهد لخصه بمال وكان هو وارثه فان كان قبل الحكم لم يأخذ المال أو بعده أخذه
 اه سم قال سل وكذا لو شهد بقتل فلان لخصه الذى له ابن ثم مات وورثه فان صار وارثه
 بعد الحكم لم ينقض أو قبله امتنع الحكم اه ولو شهد لبعضه أو على عدوه أو الفاسق بما يعلمه
 من الحق والحاكم يجهل ذلك قال ابن عبد السلام المختار جوازه لانهم لم يحملوا الحاكم على باطل
 بل على اتصال الحق لمستحققة فلم يأثم الحاكم لعذره ولا انحصم لاخذه حقه ولا الشاهد لاعتائه

مطلقا مع تميزه لمن خصه وفي الثانية
 المعروف الاسم والتسبب قبلت شهادته
 كما يجنبه الزر ككشى في الاولى
 وصرح به في أصل الروضة في الثانية
 (و) الموضع الخامس أو السادس على
 ما تقدم ما تحمله (على المضبوط) عنده
 كان يقصر شخص في اذنه بخوط لاق
 أو عتق أو مال لشخص معروف الاسم
 والتسبب فيعلق الاعمى به ويضبط حتى
 يشهد عليه بما سمع منه عند فاض به
 فتقبل على الصحيح الحصول العلم بأنه
 المشهود عليه وله أن يطأ زوجته اعتمادا
 على صوته بالضرورة ولان الوطء يجوز
 بالظن ولا يجوز أن يشهد على زوجته
 اعتمادا على صوته كغيرها خلافا لما
 يجنبه الاذرى من قبول شهادته عليها
 اعتمادا على ذلك ولا تقبل شهادة جاز
 لنفسه نفعا فقد شهادته لعبد سواء
 كان مازونا له أم لا ومكاتبه لان له فيه
 علقته ثم لو شهد بشئ شخص لمستغفبه
 وفيه شفعة لمكاتبه قبلت ولغريم له
 ميت وان لم تستغرق تركته الديون
 أو عليه جبرفلس لانه اذا أثبت للغريم
 شيئا أثبت لنفسه المطالبة به وترد شهادته
 أيضا بما هوولى أو وصى أو وكيل فيه
 ولو يدون جعل لانه يثبت لنفسه سلطنة
 التصرف وببراءة من ضمنه بأداء أو ابراء
 لانه يدفع بها الغرم عن نفسه

وبجراحة مورته قبل اندمالها لانه لو مات كان الارش له ولو شهد مورث له من رضى أو حرج بحال قبل الاندمال قبلات شهادته والفرق بين هذه والتي قبلها أن الجراحة سبب الموت الناقل للحق اليه بخلاف المال واحتج لمنع قبول الشهادة في ذلك وأمثاله بقوله تعالى وأدنى أن لا ترابوا والريية حاصله هنا وبقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين والظنين المتهم (و) لهذا (لا) تقبل شهادة (دافع عنها) أي عن نفسه (ضررا) كشهادة عاقلة بفسق شهود قتل يحمونه من خطأ أو شبه عمد وشهادة غرما مقلس بفسق شهود دين آخر ظهر عليه لانهم يدفعون به ضررا المزاحة * (تمة) * لا تقبل شهادة مغفل لا يضبط أصلا ولا غالبالعدم الوتوق بقوله أمامس لا يضبط نادرا والاغلب فيه الحفظ والضبط فتقبل شهادته قطعاً لأن أحد الأيسلم من ذلك ٣٨٦ ومن تعادل غلظه وضبطه فالظاهر أنه ممن غلب غلظه ولا شهادة مبادر

بشهادته قبل أن يستشهد للثمة ونحوه
الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم ثم يأتي قوم يشهدون ولا
يستشهدون فان ذلك في مقام الذم لهم
وأما خبر مسلم ألا أخبركم بخير الشهود الذي
يأتي بشهادته قبل أن يسأله المحمول
على شهادة الحسبة وهي مأخوذ من
الاحتساب وهو طلب الاجر بتقبل سواء
أسبقها دعوى أم لا سواء أكانت في
غيبه المشهود عليه أم لا وهي كغيرها
من الشهادات في شروطها السابقة في
حقوق الله تعالى المتحصنة كصلاة
وزكاة وصوم بان يشهد بتركها وفيما
له تعالى فيه حق مؤكدا كطلاق وعق
وعقود عن قصاص ودية عدة وانقضائها
وحدثه تعالى بأن يشهد بموجب ذلك
والمتحجب ستره اذ رأى المصلحة فيه
واحسان وتعديل وكفارة وبإوغ وكفر
واسلام وتحريم مصاهرة وثبوت نسب
ووصية ووقف اذا عمت جهتهم ما ولو
اخرت الجهة العامة فدخل نحو
ما أتى به البغوي من أنه لو وقف دارا
على أولاده ثم الفقراء فاستولى عليها
ورثته وملكوها فشهد شاهدان حسبة
قبل انقراض أولاده بوقفها قبلت
شهادتهما لأن آخره وقف على الفقراء

ويتجه حمله على تعينه طريق الوصول الحق لمستحقه اهـ مـ ويجوز اثبات الوصية بالشهادة
بعض الموكل أو الوكيل اذا لم يكن يجعل لأن التهمة ضعيفة ويترك بين ما هنا وبين امتناع
اثبات الوصاية بشهادة بعضه بأن سلطنة الوصي أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل وكذا
لا تقبل شهادة بعض الوكيل بدين للموكل وان كان فيه تصديق فرعه مثلاً كما تقبل شهادة
الاب وابنه في واقعة واحدة ولو ادعى الامام شيأ لبيت المال قبلت شهادته به لأن الملك
ليس للامام ومثله ناظر وقف أو وصى ادعى شيأ بلهية الوقف أو للمولى عليه فشهد به بعض
المدعى لا تنقضاء التهمة بخلافها بنقص النظر والوصاية اهـ سل (قوله قبل اندمالها) أما بعد
الاند مال فتقبل لا تنقضاء التهمة بخلافها بنقص النظر والوصاية اهـ سل (قوله قبل اندمالها) أما بعد
وأدنى أن لا ترابوا) أي أبعد من عدم الريية فدل على أنه متى كان هناك الريية امتنعت الشهادة
(قوله والظنين المتهم) قال تعالى وما هو على الغيب بظنين أي بغيرهم * (فرع) * لو كان
لشخص على آخر دين جاحد له فله أن يجبل به شخصاً ويدعى المجهل على المحال عليه بالدين ويقبض
المجبل شاهد له عليه فانه تقبل شهادته له ولا يقال ان هذه شهادة بمرتفعاً فلا تصح لأن الدين
اتقبل للمجهل اهـ خـ ضـ (قوله يحمونه) أي بدله (قوله والضبط) مرادف (قوله ومن
تعادل غلظه) أي غفلته (قوله ولا شهادة مبادر) ولو في مال يتيه أو زكاه أو كفارة أو وقف
أو غائب أو غير ذلك بل ينصب القاضي من يدعى ثم يطلب البيعة ولا يحتاج الى حضور خصم
ولا يشترط في الشاهد معرفته بفروض الصلاة والوضوء مثلاً اذا لم يقصر في التعلم بأن أسلم قريشاً
أو كان في شاق جبل ولا يضمر توقفه فيها اذا أعادها جازماً بها اهـ قل على الجلال وقوله فيها
أي في الشهادة المعادة أي لم يرض باعادتها خوفاً من ردة كارد أو لا (قوله خير القرون) أي
أهل القرون قال في المصباح القرن بوزن فلس الجبل من الناس قبل ثمانون سنة وقبل سبعون
وقال الزجاج الذي عندي والله أعلم أن القرن أهل كل مدة كان فيها نبي أو طبقة من أهل العلم
سواء كثرت السنون أو قلت قال والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني
يعني أصحابه ثم الذين يلونهم يعني التابعين ثم الذين يلونهم أي الذين يأخذون عن التابعين
(قوله في حقوق الله) متعلق بتقبل (قوله واحسان) أي ليرجم وتعديل وقدرت شهادته
وبلوع أي والولى يمنع من تسل مال وكفر أي وقد أريد الصلاة عليه واسلام أي وقد أريد
ارثه من قرينه الكافر وانما احتج لذلك لانها لا تقبل الا عند الحاجة (قوله وكفر) أي لمن أراد
أن يتزوج مسلمة أو أراد أن يرث مسلماً (قوله وتحريم مصاهرة) لعل الأولى حذف تحريم
(قوله جهتهم) أي الوصية والوقف (قوله به) أي بما ذكر (قوله نحن نشهد) أي نريد

لان خست جهتهم فلا تقبل فيهما تعلقهما بحظوظ خاصة وخروج بحقوق الله تعالى حقوق الآدميين كالقصاص وحد القذف ان
والبيوع والاقارب لكن اذا لم يعلم صاحب الحق به أعلمه الشاهد به ليستشهد به بعد الدعوى وانما تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة
اليها فلو شهد اثنان أن فلاناً أعتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول أنه يسترقه أو أنه يريد نكاحها وكيفيه شهادة
الحسبة أن الشهود يجيئون الى القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فأحضره لتشهد عليه فان ابتدأوا وقالوا فلان زني

أن تشهد (قوله فهم قدفة) إلا أن يصاوه بقولهم وتشهد على ذلك اهـ (قوله هل تسمع فيه دعواها) أي المسببة صكان قال أدعي أن فلانا زني وحيث يكون فإذا خرج بدعوى المسببة غيرها كان أقعت أن فلانا وطئها بشبهة لا بآثام النسب أو المهر فتسمع اذهذه ليست للطلب الأجر (قوله أوجهها) ضعيف وقوله لا تسمع أي اكتفاء بشهادتها ولأنه لاحق له أي للشاهد شرح الروض (قوله في المشهود به) المناسب أن يقول في المدعى به (قوله ومن له الحق) وهو الله بدليل ما بعده وهو من تمام العلة (قوله والوجه الثاني الخ) فالمعتمد سماعها إلا في محض حدود الله شرح الروض (قوله ورجحه البلقيني) معتمد (قوله على غير حدود الله) أي موجبها كالزنا كان يدعي أن فلانا طلق زوجته وهو بعاشرها * (قرع) * قال الشاهد لست بشاهد في هذا الشيء ثم جاءه شاهد نظر أن قاله حين تصدق لقائمة الشهادة لم تقبل شهادته وإن قاله قبل ذلك بشهر أو يوم قبلت كما قاله الرافي اهـ

* (كتاب العتق) *

حتم المصنف كتابه بالعتق رجاء أن الله يعتقه من النار وأخر عنه كتاب آثامات الأولاد لأن العتق به يستعقب الموت الذي هو خاتمة أمر العبد في الدنيا ويترتب العتق فيه على عمل عمله العبد في حياته والعتق فيه فهرى مشوب بقضاء أو طار وهو قرينة في حق من قصد به حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره والأصح أن العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب سيبه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء بطوار من المستولدة أولاً شرح مروجش والعتق بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتق ذى الكراع الجبري ثمانية آلاف وصكان ذلك في الجاهلية وبدليل عتق أبي لهب فويتم بالبشرة بولادة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العتق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الأمة وأعلم أن العتق بالقول من المسلم قربة سواء المتجز والمعلق وأما صيغته فإن تعلق بها بحث أو منع أو تحقيق خبر فليست قربة ولا كانت قربة صكان طلعت الشمس فأنت حره سلا وأما العتق بالهمل وهو الاستيلاء فليس قربة لأنه متعلق بقضاء أو طار إلا أن قصد به حصول عتق أو ولد فيكون قربة والمعتمد أنه قربة حتى من الكافر ليختلف به عنه عذاب غير الكفر كما في مد على التحرير والعتق اسم مصدر لا عتق والمصدر الاعتاق والمراد بالعتق ما يشمل ما كان بصيغة وهو ظاهر وما كان بغير صيغة كشراء القريب وقد ذكر المتن الأمرين فقول الشارح بمعنى الاعتاق فيه قصور على ما كان بصيغة فكان الأولى التعميم كذا قيل وقال العناني وإنما قال بمعنى الاعتاق ليرتب عليه التعريف وهو قوله إزالة الملك إذا العتق زوال الملك وهو أثر الاعتاق والرق مجز حكمتى سيبه ذلك الكفر وعبارة ع ش على م ر قوله معنى الاعتاق أشار به إلى أن العتق مجاز من باب اطلاق المسبب وإرادة السبب وهذا مبني على أن العتق لازم مطاوع لا عتق إذا يقال اعتق العبد فعتق وجوز بعضهم استعماله متعدياً يقال عتقت العبد (قوله مأخوذ من قولهم الخ) أي فهو لغة الاستقلال والاطلاق كما عبر به غيره وصكان المناسب أن يربط السابق أيضاً (قوله واستقل) تفسير (قوله تخلص) أخذه من قوله إذا سبق لأن الفرس إذا سبق غيره فكأنه تخلص منه (قوله إزالة ملك) المراد بإزالة ما يشمل الزوال ليدخل فيه شر من يعتق عليه

فهم قدفة وما تقبل فيه شهادة المسببة هل تسمع فيه دعواها وأوجهان أرجههما كما جرى عليه ابن المقرئ تبعاً للاسوى ونسبه الإمام العراقي لا تسمع لأنه لاحق للمدعى في المشهود به ومن له الحق لم يأت في الطلب والآيات بل في مرفعه بالأعراض والدفع ما أمكن والوجه الثاني ورجحه البلقيني أنها تسمع ويجب جلاء على غير حدود الله تعالى وإذا فصل بعض المتأخرين فقال أنها تسمع إلا في محض حدود الله تعالى

* (كتاب العتق) *

يعنى الاعتاق وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرس إذا طار واستقل فكان العبد إذا فلك من الرق تخلص واستقل وشرعاً إزالة ملك عن أدعي

وآثره وقوله لا إلى مالك أي خاص نخرج الوقف فإن الملك في الموقوف لله تعالى على المقصد
ومن قال إزالة الرق عن آدمي لا يحتاج إلى ذلك وقال شيخنا قوله لا إلى مالك دخل فيه الوقف
والجواب أن يقال إزالة الملك ذاتا ومنفعة فالمنافع في الوقف ملك للموقوف عليه (قوله تقريرا)
هو لبيان الواقع كما هو شأن القيود لا للاختراز (قوله فلا يصح عتقهما) وهو مبرام ثم
أن أرسل ما كولا بقصد باحثه لمن يأخذه جازولا أخذه كله فقط قل على الجلال (قوله في
معنى السواب) جمع سائبة وهي الناقة التي كانت تسب في الجاهلية فتسرح لا تمنع من ماء
ولا مربي ولا يمتنع بها (قوله فك رقبة) أي من الرقب بأن اعتقها فبقظ الفعل ومثله أطمع
وفي قراءة أخرى بلفظ المصدر فيهما مرفوعين لكن بإضافة الأول وتنوين الثاني فعلى القراءة
الأولى وهي قراءة بلفظ الفعل بدل من قوله أقمهم أو بيان له كانه قبل فلا فك رقبة ولا أطمع
وأما على القراءة الثانية وهي قراءة بلفظ المصدر ففك خبر مبتدأ محذوف أي هو فك رقبة
أو أطمع وتكون أو الإباحة ويكون المبتدأ المقدر وهو لفظ هو عائدا على مضاف مقدر
في قوله وما أدر النما العقبة أي ما أقمها هو أي أقمها هناك الخ واحتج إلى تقدير هذا
المضاف لأجل أن يفسر المصدر وهو الإقحام بالمصدر اه ملخصا من أعراب السجدة وقوله تعالى
أي في حق زيد بن حارثة لما أعتقه النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي غير موضع) أي وقوله
تعالى في غير موضع فهو معطوف على قوله تعالى فك رقبة (قوله وفي العجيين) عبارة مرفوعة
شرح وخبر العجيين أي عمار جعل اعتق امرأ مسلم استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من
النار حتى القرح بالقرح اه ولعل الرواية مختلفة اه اج وحتى يحتمل أن تكون الغاية هنا
الاعلى والادنى فإن الغاية تستعمل في كل منهما فتمثل الادنى لشرف أعضاء العباد على
كالجمعة والعبيدين ونحو ذلك ويحتمل أن يراد الاعلى فإن حفظه أشد على النفس قاله الحافظ
العراقي اه شوبرى والقرح يشعل الدبر والقبل وسعى فرجا لا تراجعه أي انفتاحه وظاهر
الحديث أن العتق يكفر الكبار لأن معصية الفرج الزنا وهو من أكبر الكبائر وذلك لأن العتق
مزية على كثير من العبادات لأنه أشق على النفس من الوضوء والصلاة والصوم لما فيه من بذل
المال الكثير ولذلك كان الحج أيضا يكفر الكبائر اه عناني على التحرير (قوله مؤمنة) للغالب
فلا مفهومة (قوله كالغل) بضم الغين أي الحبل وأما بكسر هاء فهو الحقد في الصدر شبه
التخلص من الرق بفك الحبل من الرقبة واستعار الفك للتخلص فتكون استعارة نصريجة
أصلية (قوله فهو محبتس) أي محبوس وقوله به أي بالملك (قوله قد يختلف) كعتق الأمة
من الرجل وعتق العبد من المرأة وانظر لو كان العتق واضحا والمعتق خشي هل يعتق العضو
الزائد منه تبعاً أم لا راجعه وأجاب بعضهم بأنه يعتق لأن الخنثى في نفس الامر أذكر أو أنثى
ويؤيده الرواية الثانية في كلام الشارح التي ذكرها عن سنن أبي داود ثم إن الجواب الثاني
في كلام الشارح أحسن من الأول لنقض الأول باللسان فإنه يحصل به الكفر الذي هو أغش
الكبائر حتى من الزنا م د وأجيب بأن ذنب الفرج الذي يوجب الحد لا يسقط بالتوبة بخلاف
اللسان فإنه إذا كفر به وتاب بأن أسلم سقط عنه القتل (قوله نسمة) أي إنسانا جوهرى
(قوله وعاش ثلاثا وستين سنة) لو قال وعاش كذلك لكان أخصر كما قال بعدد (قوله حكيم)

لا إلى مالك تقر إلى الله تعالى ونخرج
بالآدمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما
كما في زوايا النجباء عن الراقي لو ملك طائرا
فأراد إرساله فوجه أن أحصيه ما المنع لانه
بمعنى السواب والاصل في مشروعيته
قبل الإجماع قوله تعالى فك رقبة وقوله
تعالى وأذ تقول للذي أنعم الله عليه أي
بالإسلام وأنعمت عليه أي بالعتق كما قاله
المفسرون وفي غير موضع فتحرير رقبة
وفي العجيين من أعتق رقبة مؤمنة
اعتق الله بكل عضو منها عضوا من
أعضائه من النار حتى القرح
بالقرح وفي سنن أبي داود أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة
مؤمنة كانت فداؤه من النار ونصت
الرقبة بالذكري هذين الخبرين لأن ملك
السيد الرقيق كالغسل في رقبته فهو
محبتس به كما تحبس الدابة بالحبل
في عتقها فإذا أعتقه أطلقته من ذلك
الغل الذي كان في رقبته وقوله حتى
القرح بالقرح خصه بالذكري أما لأن
ذنبه فاحش وأما لانه قد يختلف
من المعتق والمعتق * (قائدة) * أعتق
النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين
نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة وأعتقت
السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها تسعا
وستين وعاشت كذلك وأعتق عبد الله
ابن عمر ألفا وأعتق حكيم

بوزن أمير وحرام بحامه مملوكة مكسورة بوزن كتاب مصباح (قوله ذوالكرام) بضم الكاف
 وتحقيق الراء وقوله الجبري نسبة الى جبر بوزن درهم اسم قبيلة وهو أي الكرام اسم لجماعة
 من الخليل أي صاحب الخليل (قوله ويصح العتق) أي الاعتاق (قوله جائز التصرف) أي
 نافذ التصرف (قوله أهل التبرع) هو معنى التبرع فيه زيادة على التبرع حيث كونه
 يخرج المكاتب فانه ليس أهلا للتبرع مع كونه جائزا للتصرف قال م في شرحه نعم لو أوصى به
 السفيه أو أعتق عن غيره ياذنه أو أعتق المشتري المبيع قبل قبضه أو الامام قن بيت المال على
 ما يأتي أو الولي عن الصبي في كفارة قتل أو راهن مؤسر لم يهرق أو وارث مؤسر لقن التركة صح
 (قوله أو من وكيل) عطف على قوله من كل مالك وقوله لم يهرق أي بسبب قتل فقط
 (قوله فلا يصح من غير مالك) هذا محترز قوله وأهلية تبرع وقوله ولا من مبيع محترز قوله
 والولاء (قوله ويجوز عليه بسفه) أي بالقول المنجز أما بالفعل فينفذ منه وأما المعلق كالتدبير
 فكذلك ينفذ منه وأما المفلس فلا ينفذ منه بالفعل ولا بالقول المنجز بخلاف المعلق كالتدبير فيصح
 منه (قوله ولا من مبيع) أي بالقول المنجز أما بالفعل فينفذ كذا المعلق كالتدبير لانه بالموت
 يزول عنه الرق فيصير أهلا للولاء (قوله ومكاتب) أي لا بالقول ولا بالفعل ولا معلقا ولا منجزا
 (قوله ويتصور ألا كراه) مرتبط بمحذوف أي أما ألا كراه فيصح ويتصور الخ وكذا يتصور
 في كفارة لزم الصبي فامتنع الولي من العتق فأكرهه الحاكم وأعتق فيصح أي عتق الولي
 عن كفارة الصبي في القتل العمد من مال الصبي اه (قوله بشرط العتق) أي الاعتاق (قوله
 ويثبت ولاؤه) وفائدة ثبوته ان السيد لو أسلم ورثه بالولاء (قوله مسلما) حال من المفعول
 (قوله ولا يصح عتق موقوف) كان الانسب ذكرها عند الكلام على الركن الثاني وهو العتق
 الا أن يقال انها مناسبة للمعلقين (قوله ولا ن ذلك) أي العتق (قوله يطل به حق الخ) أي
 ان كان وقت ترتيب وكان الاول أن يقول لانه يطل حق الموقوف عليه أعم من أن يكون فيه
 ترتيب أولا (قوله ويصح معلقا بصفة) وهو أي التعليق غير قرينة ان قصده حث أو منع
 أو تحقيق خبر أو لا قرينة حيث كان من مسلم ويجوز في التعليق هنا مآثر في الطلاق من كون
 المعلق بفعله بالياء أولا ولا يشترط لصحة التعليق اطلاق التصرف بدليل صحته أي التعليق من
 نحو راهن معسر ومفلس ومهر تدشرح م لان العبرة في التعليق بوقت وجود الصفة وقوله
 وهو أي التعليق غير قرينة مفهومه ان العتق المترتب عليه يكون قرينة ويقضي ذلك قول ابن حجر
 وهو قرينة اجماعا اه ع ش على م (قوله كالتدبير) مثال المحققة الوقوع ومثال غيرها
 كدخول الدار (قوله لما فيه) أي في التعليق أي في صحته (قوله على صفة بعد الموت) كان
 دخلت الدار بعد موتي فأنت حر وان دخلت الدار بعد موتي بشهر فانت حر وكسبه بعد موت
 السيد وقبل وجود الصفة للوارث وليس للوارث التصرف فيه بما يزيل الملك لتعلق حق العتق
 به ولا كذلك المالك فان تصرفه نافذ والشارع ممكنه من ذلك ولا كذلك الوارث اه وسيأتي
 في التدبير للشارح التصريح بما ذكر وقوله وليس للوارث الخ أي ان كان المعلق عليه فعله
 وامتنع منه بعد عرضه عليه اه شرح م ارج (قوله لم يطل الصفة) هذا مصور بما اذا كان
 المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الدار فانت حر فان التعليق يطل بالموت

ابن حرام مائة مطوقين بالقضه وأعتق
 ذوالكرام الجبري في يوم غمائية
 آلاف واعتق عبد الرحمن بن عوف
 ثلاثين ألفا رضي الله تعالى عنهم
 وحسن ما عملهم آمين وأركانه ثلاثة
 معتق وصفيق وصبيغة وقد شرع في
 الركن الاول فقال (ويصح
 العتق من كل مالك) للرقبة (جائز
 التصرف في ملكه) أهل التبرع والولاء
 مختارا ومن وكيل أو ولي في كفارة
 لزم موليه فلا يصح من غير مالك
 بلا إذن ولا من غير مطلق التصرف
 من صبي ومجنون ومجبور عليه بسفه
 أو مفلس ولا من مبيع ومكاتب ومكره
 بغير حق ويتصور ألا كراه في البيع
 بشرط العتق ويصح من سكران ومن
 كافر ولو حر يا ويثبت ولاؤه على عتقه
 المسلم سواء أعتقه مسلما أو كافرا ثم أسلم
 ولا يصح عتق موقوف لانه غير مملوك
 ولان ذلك يطل به حق بقية البطون
 ويصح معلقا بصفة محققة الوقوع
 وغيرها كالتدبير لما فيه من التوسعة
 لتحصيل القرينة واذا علق الاعتاق على
 صفة لم يملك الرجوع فيه بالقول
 ويملكه بالتصرف كالبيع ونحوه
 ولو باعه ثم اشتراه لم تعد الصفة ولو علقه
 على صفة بعد الموت ثم مات السيد
 لم يطل الصفة

وبصريح مؤقتا ويلغو التأقيت والركن الثاني (٣٩٠) العتيق ويشترط فيه أن لا يتعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه كاستولادة ومؤجر

كما هو ظاهر وإنما تبطل لانه لما قيد بالمعلق عليه بما بعد الموت صارت وصية وهي لا تبطل بالموت سم على حج ع ش على م ر (قوله وبصريح مؤقتا) كاعتقتك شهرا مثلاً وقوله ويلغو التأقيت أى ويعتق حالا اه مد (قوله أن لا يتعلق به الخ) هذا الذى صادق بأربع صور بأن لا يتعلق به حق أصلاً أو يتعلق به حق جائز كالعارية أو يتعلق به حق لازم هو عتيق كالمستولادة أو يتعلق به حق لازم غير عتيق لا يمنع البيع كالأجارة وهذا هو المنطوق وأما المفهوم قصورة واحدة وهي ما اذا يتعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه وذلك كإرهن اه (قوله يمنع بيعه) صفة لحق (قوله كاستولادة) مثال لما يصح عتيقه وقوله ومؤجر مثال لما يتعلق به حق لازم لا يمنع البيع ع ش (قوله على تفصيل) وهو أن يكون الراهن معسراً فان كان موسراً صح عتيقه كاستيلاده قال في متن المنهج ولا يتعد الاعناق موسراً ولا يلاذه أى الراهن الموسر وتكون قيمته ما رهنه ما كانهما (قوله والتحرير) أى وفك الرقبة (قوله وما تصرف منهما) عطف تفسير لقوله بصريح العتيق والتحرير وكان الاظهر أن يقول أى ما تصرف منهما وعبارة سم وهو ما تصرف منهما كانت عتيق اه وأما نفس العتيق والتحرير كانت اعتناق أو تحرير فكناية كفى أنت طلاق (قوله لوروده في القرآن) فيه نظير بالنسبة للعتق فليست في أى آية ورد فيها اه قل وأجيب بأن المراد ورود مجموعهما فيهما فالتحرير ورد فيها والعتق ورد في السنة فقط (قوله وما تصرف منه) عطف تفسير (قوله كفكوك الرقبة) أو فككت رقبتك اه سم (قوله فروع) أى سبعة وقيل ثمانية (قوله لو كان اسم أمته الخ) هذا خارج باشتراط قصد اللفظ لعناه (قوله ان لم يقصد النداء) بأن قصد العتيق أو أطلق ومجمله ان كانت مشهورة بهذا الاسم حالة النداء فان كان قد هجر وترك فانهما عتيق عند الاطلاق كما قاله سم (قوله لم تعتق) سواء قصد النداء أو أطلق (قوله وقصد الاخبار) أى كاذباً اه مرحومى فان قصد الانشاء أو أطلق عتيق مرحومى وقوله لم يعتق باطنا أما ظاهراً فاعتق وهذا هو المعتمد كما في شرح م ر فان اطلع الحاكم على ذلك فرق بينهما وبينه من استخدامه وفي س ل قال الاسنوى وكذا لا يعتق ظاهراً كما اقتضاه اطلاقهم في أنت طالق لمن أراد حلها من وثاق يجامع وجود القرينة الصارفة فيهما (قوله فبانت أمته) بنصب امته الخا قال بان بكانت وقوله لم تعتق بشكل عليه ما مرفى في نظيره من الطلاق إلا أن يجاب بأن هنا معارضا قويا وهو غلبة استعمال حرية في نحو ذلك بمعنى العفيفة عن الزنا ولا كذلك ثم ولو قيل له امتك زانية فقال بل حرية واراد عفيفة قبل وكذا ان أطلق فيما يظهر للقرينة القوية هنا اه ايج (قوله فكذلك) فهو صريح فيهما كطلاقك الله ويشارق نحو باعك الله حيث كان كناية لضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف ذينك اه شرح م ر وقوله بعدم استقلالها أى لانه لا بد معها من القبول فهو على قاعدة ان كل ما استقل به الانسان اذا أسنده الله كان صريحاً وما لا يستقل به الانسان كالبيع اذا أسنده الله كان كناية وقد نظم هذه القاعدة بعضهم فقال

ما فيه الاستقلال بالانشاء * وكان مسند الذي الآلاء

فهو صريح ضده كناية * فكن لذا الضابط ذا درايه

(قوله ذلك العبد) أى المشار اليه (قوله انما يعتق الاول فقط) ضعيف (قوله لان قاله

بخلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على تفصيل مريبانه وهذا الركن لم يذكره المصنف ثم شرع في الركن الثالث وهو الصبيغة وهي اتمام صريح وأما كناية وقد شرع في القسم الاول بقوله (ويقع العتيق) أى يتخذ (بصريح) لفظ (العتق والتحرير) وما تصرف منهما كانت عتيق أو معتق أو محرر أو حررتك لوروده في القرآن والسنة متكررين ويستوى في الفاظهما الهازل واللاعب لأن هزلها ما جدد كما رواه الترمذى وغيره وكذا فك رقبة وما تصرف منه كفكوك الرقبة صريح في الاصح لوروده في القرآن (فروع) * لو كان اسم امته قبل ارفاقها حرة فسميت بغيره فقال لها يا حرة عتيقت ان لم يقصد النداء باسمها القديم فان كان اسمها في الحال حرة لم تعتق الا ان قصد العتيق ولو أقر بجزئية رقيقه خوفاً من أخذ المكس عنه اذا طالبه المكس به وقصد الاخبار به لم يعتق باطناً ولو قال لامرأة زاجته تأخرى يا حرة فبانت أمته لم تعتق ولو قال لعبد أفرغ من عملك وانت حر وقال اردت حرامى العمل لم يقبل ظاهراً ويدين ولو قال الله اعتقتك عتيق أو اعتقتك الله فكذلك كما هو مقتضى كلام الشيخين ولو قال لعبد انت حر مثل هذا العبد وأشار الى عبد آخر لم يعتق ذلك العبد كما يحسنه النووى لأن وصفه بالعبد يمنع عتيقه ويعتق المخاطب فان قال مثل هذا ولم يقل العبد عتيقا كما صوّبه النووى وان قال الاسنوى انما يعتق الاول فقط ولو قال السيد لرجل انت تعلم ان عبدى حر عتيق باقراره وان لم يكن المخاطب عالماً بحريته لان قاله

أنت تظن أوتري) أي أن عبيدي حر فلا يعتق ويفارق الاولي بأنه لو لم يكن حرًا فيها لم يكن
 الخطاب عالمًا بحريته وقد اعترف بعلمه والظن ونحوه بخلافه قال الأذري وينبغي استفساره
 في صورتي تظن وتري ويعمل بتفسيره شرح الروض مرحومي فان قال مراد بالظن والرؤية
 العلم عتق والا فلا (قوله والصريح لا يحتاج الى نية لايقاعه) لكن لا بد من قصد اللفظ لمعناه
 كما سيذكره (قوله أما قصد الصريح) محترز قوله لايقاعه (قوله وهو ما احتمل الخ) وبعبارة
 قل وأما أنت ابني اوتري اوتري وهذا ابني اوتري وهذه ابني اوتري فعتق ظاهرًا وباطنًا
 ولو في خوف من مكسر بشرط امكانه حساوان عرف نسبه وقال شيخنا ان اراد بذلك الملاحظة
 فلا عتق صريحًا بل هو كناية اهـ (قوله لا ملك لي عليك) أي لكوني اعتقك ويحتمل لكوني بعثك
 ومنه ما اذا قال له وهبتك نفسك ناويا العتق فيعتق وان لم يقبل او ناويا التملك فيعتق ان قبل
 فورًا وبعبارة شرح مـ ولو قال وهبتك نفسك ونوى العتق عتق ولم يحجج لقبول او التملك
 عتق ان قبل فورًا كما في ملكك نفسك قال سمـ ولو اوصى له برقبته اشترط القبول بعد الموت
 (قوله مع احتمال غيره) أي كالبيع والوقف مثلاً (قوله وان احتقت) أي وجدت بها قرينة
 بأن قال العبد لسيدته اعتقتني فقال لا ملك لي عليك مثلاً شيخنا (قوله كالامساك في الصوم) فانه
 يحتمل العادة والعبادة ولا يميز بينهما الا بنية (قوله بشرط أن يأتي بالنية) أي في جزم من اللفظ
 (قوله وهو الظاهر) معتمد (قوله من السود) أي لامن السيادة بمعنى الشرف المستزمنة
 للمرية لانه اذا كان من السيادة يعتق لان السيادة الكاملة لا تكون الا للمرء وفيه ان التعليل
 لا ينتج المدعى الا اذا كان الاشتقاق خاصاً بكونه من السود وليس كذلك بل يجوز ان يكون من
 السيادة غاية الامر ان اللفظ محتمل لان يكون من السود او من السيادة فينبغي أن يكون كناية
 والسود بالهمز مثل قنفذ كما في القاموس فهو يضم السين لا غير ويجوز ابدال الهمزة فيه
 واوا والبدال الاولي يجوز ضمها وفتحها كما نص عليه شارح لامية ابن مالك فقه أربعة أوجه اهـ
 (قوله وتدير المنزل) عطف تفسير فعني ياسيدي بامدير منزلي بمعنى انه قائم بمصالحه وهذا
 لا ينافي الرقبة وقوله وتدير المنزل أي من كون الانسان يدبر احوال منزله فيما يحتاجه من
 كونه يكفيه في معاشه كذا وكذا وملبسه كذا وكذا ويغني عن الضأن اللحم الخشن مثلاً وغيره
 من طبخ لا لحم فيه مثلاً فالتدبير نصف المعيشة اهـ (قوله أي فيما هو صالح فيه) أي في العتق
 (قوله أنا منك حر) كذا في شرح المنهج واعترضه بعضهم بأن الصواب أنا منك طالق وهو
 ما في أكثر النسخ منه لان الكلام في صيغة الطلاق وأنا منك حر لا صريح ولا كناية لافي الطلاق
 ولا هنأ أي فلا يكون قوله أنا منك طالق كناية في العتق وان كان كناية في الطلاق والفرق ان
 النكاح الذي ينحل بالطلاق يقوم بكل من الزوجين بدليل انه لا يأخذ خامسة ولا كذلك هنا
 فان الرق لا يقوم بالسيد كما يقوم بالعبد تأمل عـ شـ فقلا عن شرح البهجة ومحل كونه غير كناية
 هنا ما لم يقصد به ازالة العلاقة بينه وبين رقبته وهي عدم التفقة ونحوها بحيث صار منه كالاجنبي
 والا كان كناية عـ شـ (قوله فلا يقذفه العتق) أي فيكون لغوا (قوله فاذا اعتق المالك)
 لعل الاولي الواو لان التقريع غير ظاهر (قوله معين) الاولي معين لانه صفة لبعض فكان
 الصواب نصبه الا أن يقال انه نعت مقطوع أي هو معين أو أنه مجرور بالمجاورة أو أنه على لغة

أنت تظن أوتري والصريح لا يحتاج
 الى نية لايقاعه كسائر الصرائح لانه
 لا يفهم منه غيره عند الاطلاق فلم يحتج
 لتقويته بالنية ولان هـ لـ جـ د كما مر فيقع
 العتق وان لم يقصد ايقاعه اما قصد
 الصريح لمعناه فلا بد منه ليخرج اعجمي
 تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه ثم شرع
 في القسم الثاني وهو الكناية بقوله (و)
 يقع العتق أيضا بلفظ (الكناية) وهو
 ما احتمل العتق وغيره كقوله لا ملك لي
 عليك لا سلطان لي عليك لا سبيل لي
 عليك لا خدمة لي عليك انت سائبة
 انت مولاي ونحو ذلك كازلت ملكي
 أو حكمتي عنك لا شعاع ما ذكرنا بالهـ
 الملك مع احتمال غيره ولعلك قال المصنف
 (مع النية) أي لا بد من نية العتق
 وان احتقت بها قرينة لاحتمالها غير
 العتق فلا بد من نية التمييز بالامساك
 في الصوم * (تنبيه) * بشرط ان يأتي
 بالنية قبل فراغهم من لفظ الكناية كما مر
 ذلك في الطلاق بالكناية ولو قال لعبد
 ياسيدي هل هو كناية أو لا وجهان رجع
 الامام انه كناية وبحري عليه ابن المقرئ
 وهو الظاهر ورجح القاضي والغزالي انه
 لغولانه من السود وتدير المنزل وليس
 فيه ما يقتضي العتق وصيغة طلاق
 او ظاهراً صريحة كانت او كناية كناية
 هنا أي فيما هو صالح فيه بخلاف قوله
 للعبد اعتدأ واستبرئ رجل اول رقبته
 أنا منك حر فلا يقذفه العتق ولو نواه
 ولا يضطر خطأ بتذكير أو تأنيث فقوله
 لعبد انت حر ولا مته انت حر صريح
 ونصح اضافة العتق الى جزم من الرقيق
 كما قال (فاذا اعتق) المالك (بعض
 عبيد) معين كعده او شاع منه كربه

(هتق جميعه) سراية كنفه في الطلاق وسواء المومر وغيره لما روى النسائي ان رجلا اعتق شقصا من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز عتقه وقال ليس لك شريك هذا (٢٩٢) اذا كان باقيه له فان كان باقيه لغيره فقد ذكره بقوله (وان اعتق شركا) بكسر الشين

أي نصيبا مشتركا (له في عبد) سواء كان شريكه مسلما أم لا كترصيه أم قل (وهو مومر سرى العتق) منه مجرد تلفظه به (إلى باقيه) من غير توقف على اداء القيمة * (تنبيه) * المراد بكونه مومرا ان يكون مومرا بقيمة حصته شريكه فاضلا ذلك عن قوته وقوت من تارمه نفقته في يومه وليلته وكست ثوب يلبسه وسكنى يوم على ما سبق في الفلس ويصرف إلى ذلك كل ما يباع ويصرف في الديون (وكان عليه) بمجرد السراية (قيمة نصيب شريكه) يوم الاعتاق لانه وقت الاتلاف فان أسير ببعض حصته سرى إلى ما أسير به من نصيب شريكه والاصل في ذلك خبر الصحيحين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق عليه منه ما عتق وفي رواية من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد فهو عتيق واحتراز بقيد يساره عن اعساره فانه لا يسرى إلى الباقي ملك لشريكه ويعتق نصيبه فقط والاعتبار بالسار بحالة الاعتاق فلو أعتق وهو معسر ثم أسير فلا تقويم كما قاله في الروضة وقضية اطلاق التقويم شموله لما لو كان عليه دين بقدره وهو كذلك على الاظهر عندنا لا كثرين كما قاله في الروضة لانه مالك لما في يده نافذ قصر فيه ولهذا لو اشترى به عبدا وأعتقه فقد ويستثنى من السراية ما لو كان نصيب الشريك مستولدا بأن استولدها وهو معسر فلا سراية

ربيعه الذين يرسمون المنصوب بصورة المرفوع والمجروح (قوله عتق جميعه) أي ان كان المباشر لعتقه المالك أو شريكه باذنه فان كان وكسلا أجنبيا فان أعتق برأشائه عامينا كصف عتق والا فلا يعتق منه شيء قل وعبرة أيج فان كان الوكيل شريكا عتق ما أعتقه وسرى والفرق أنه لما كان ملك الاعتاق عن نفسه نزل فعله منزلة شريكه ولا كذلك الأجنبي فيقتصر فيه على ما أعتقه لافرق بين أن يوكل في الكل أو البعض اه مد (قوله ليس لك شريك) أي لانه لو نفذ عتق الشقص الذي أعتقه فقط كان هذا الشقص المعتق لله تعالى والشقص الباقي ملكا له فكان شريكا لله تعالى في ملك هذا العبد (قوله مشترك) الصواب اسقاطه لأن النصيب ليس مشتركا وإنما المشترك العبد بتمامه (قوله ويصرف في الديون) لأن قيمة نصيب شريكه تصير كالدين لتنزل الاعتاق منزلة الاتلاف شرح الروض (قوله يوم الاعتاق) أي وقته وهو ظرف للقيمة وظرف لقوله مومر ولو كان يساره بمال غائب لانه لا يشترط للعتق دفع القيمة بالفعل (قوله سرى إلى ما أسير به الخ) وللشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة واجباره عليها فلو مات اخذت من تركته فان لم يطالبه طالبه القاضي وإذا اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد حاضرا وقرب العهد ووجع أهل التقويم أو مات أو غاب أو طال العهد صدق المعتق في الاظهر لانه غارم اه سم زى (قوله شركا) بكسر الشين المجبة واسكان الراء أي جزأ مما لو كاله (قوله وكان له مال يبلغ ثمن العبد) فيه أن هذا يقتضي انه لا بد أن يكون مومرا بجميع قيمة العبد مع أن المدار على كونه مومرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير يبلغ ثمن باقي العبد شيئا وعبرة ع ث على م ر قوله يبلغ ثمن العبد أي ثمن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة واطلاق الثمن على القيمة فيه تسامح (قوله قيمة عدل) مفعول مطلق والعدل بمعنى الاستواء أي لازيادة ولا نقص فيها ويصح أن يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل أي شخص عادل لا جور عنده ولا ظلم عنده وقال ع ث أي بتقويم عدل (قوله فأعطى) وليس الاعطاء قيد في العتق بل يعتق حالا وان تأخر الاعطاء كما تدل عليه الرواية الآتية وقوله حصصهم أي قيمة حصصهم (قوله وعتق عليه العبد) يقتضي ان العتق متأخر عن التقويم واعطاء الشركاه وليس مرادا وأجيب بأن الواو لا تقتضي ترتيبا ولا تعقيبا (قوله والا) أي وان لم يكن له مال (قوله فقد عتق عليه منه ما عتق) قال في فتح الباري قوله عتق منه ما عتق قال الداودي هو بفتح العين في الاول ويجوز الفتح والضم في الثاني وتعقبه ابن التين بأنه استقدم غيره وإنما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتق بضم أوله لأن الفعل غير متعد اه مد (قوله قيمة العبد) أي باقيه (قوله فهو عتيق) أي معتق بفتح المثناة اسم مفعول (قوله وقضية اطلاق التقويم) أي المذكور في الحديث وقوله شموله أي التقويم وقوله لما أي النصيب وقوله عليه أي الشريك والاولى حذف لو كان وقوله بقدره أي المقوم المفهوم من التقويم (قوله وهو كذلك) أي فلا يمنع تعلق الزكاة بشرح المنهج (قوله ولهذا لو اشترى به) أي بما في يده عبدا الخ (قوله ويستثنى من السراية) أي المذكور في المتن (قوله بأن استولدها) أي الشريك أي ثم أعتق شريكه نصيبه (قوله فلا سراية) أي على المعتق الذي هو غير المستولد (قوله لأن السراية تتضمن النقل) أي نقل الملك أي والمستولدة لا تقبله (قوله ويجري الخلاف

في الاصح لأن السراية تتضمن النقل ويجري الخلاف فيما لو استولدها أحدهما وهو معسر ثم استولدها الآخر (الخ)

ثم أعتقها أحدهما ولو كانت حصه الذي لم يعتق موقوفة لم يسر العتق اليها قولا واحدا كما قاله في الكفاية ويستثنى صورتان لا تقوم فيهما على المقتضى يساره الاولى ما اذا وهب الاصل لفرعه شقصا من رقيق ٢٩٢ وقبضه ثم أعتق الاصل ما بقى في ملكه فانه

يسرى الى نصيب الفرع مع اليسار ولا قيمة عليه على الرابع والثانية ما لو باع شقصا من رقيق ثم حجج على المشتري بالفلس فأعتق البائع نصيبه فانه يسرى الى الباقي الذي له الرجوع فيه بشرط اليسار ولا قيمة عليه لان عتقه صافى ما كان له ان يرجع فيه ولو كان رقيق بين ثلاثة فأعتق اثنان منهم نصيبهما معا وأحدهما معسر والآخر وسرق قوم جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا الموسر كما قاله الشيخان والمريض معسر الا في ثلث ماله فاذا أعتق نصيبه من رقيق مشترك في مرض موته فان خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وان لم يخرج الا نصيبه عتق بلا سراية ولا يخص السراية بالاعتاق وحيتئذ استيلادا أحد الشريكين الموسر الامة المشتركة بينهما يسرى الى نصيب شريكه كالعقيل أولى منه بالنفوذ لانه فعل وهو أقوى من القول ولهذا يتفاد استيلادا المجنون والمجور وعليه دون عتقهما وابلاد المريض من رأس المال واعاقه من الثلث وخرج بالموسر المعسر فلا يسرى استيلاده كالعقن ثم ان كان الشريك المستولد أصلا لشريكه سرى كما لو استولد الجارية لتي كلهاه وعليه قيمة نصيب شريكه لا تلاف بازالة ملكه وعليه أيضا حصته من مهر مثل الاستمتاع بملك غيره مع أوش البكارة لو كانت بكر وهذا ان تأخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب والا فلا يلزمه حصه مهر لان الموجب له تغيب الحشفة في ملك غيره وهو مستوفى وشروط سراية العتق أربعة الاولى

السخ والاصح عدم السراية للتعليل المذكور (قوله ثم أعتقها) أي تجزعتقها وقوله أحدهما أي أحد المستولين وانما يعتق نصيب الآخر بالتجيز أو بالموت (قوله ولا قيمة عليه) أي تنزيلا لاعتاقه منزلة رجوعه في الهبة لان السراية تتضمن نقل ماسرى اليه (قوله ثم حجج على المشتري) أي قبل أداء الثمن (قوله فأعتق البائع نصيبه) أي الذي لم يبعه (قوله بشرط اليسار) هو قيد للسراية في الصورتين وان لم يلزمه غرم لتوقف السراية على اليسار وان تخلف الغرم لعارض فعلم أنه لو كان معسر لم يسر لباقيه فيما فسقط توقف المرحوم في ذلك (قوله لان عتقه) راجع لكل من المستثنين فهو علة للمستثنين وهو تعليل لعدم لزوم القيمة فيهما أي انه لما كان لكل من الاصل وبائع الفلس الرجوع نزل عتقه منزلة رجوعه فكانه ما أعتق الا ملكه فلم يلزمه القيمة (قوله واحدهما معسر) فان أسرا قوم عليهما حصه الشريك على قدر الرأس لا على قدر الملك بخلاف الشفعة لان الاخذ بها من فوائد الملك وسيل السراية سبيل ضمان المتلفات اه مرحومى وعبارة من ل قوله لا بقدر الملك لان ضمان المتلف يستوى فيه القليل والكثير كالومات من جراحتهم المختلفة وبهذا فارق ما مر في الاخذ بالشفعة لانه من فوائد الملك وثمرته فوزع بحسبه اه (قوله والمريض معسر الا في ثلث ماله الخ) غرضه بذلك الاشارة الى التعميم في قوله السابق وهو معسر أي فكانه قال موسرا ما بكل ماله أو بثلثه وذلك في حق المريض (قوله والمجور عليه) أي بسفه أما المجور عليه بفلس فلا يتفاد استيلاده على المعتد شرح م (قوله فلا يسرى استيلاده) أي ويلزمه حصه شريكه من المهر ومن أرش البكارة ومن الولد لانه فوت رقبته منه عليه (قوله نعم) استدراك على قوله فلا يسرى أي محل كون المعسر لا يسرى استيلاده ما لم يكن أصلا مستولداً مشتركة بينه وبين ولده وهو معسر يسرى كما لو استولد الامة التي كلها ملك لولده (قوله كما لو استولد الجارية) أي ولو كان معسرا (قوله التي كلها له) أي لفرعه (قوله وعليه قيمة الخ) راجع لاصل المسئلة وهو قوله يسرى الى نصيب شريكه كالعقيل أولى (قوله حصته من مهر) أي مهر ثيب وقوله مع أرش البكارة أي مع حصته من أرش البكارة (قوله من مهر مثل) بخلاف قيمة حصه الولد لان أمة صارت ام ولد لا فيكون العلق في ملك المولود فلا تجب القيمة شرح المنهج (قوله وهذا) أي لزوم الحصه من المهر وأرش البكارة (قوله ان تأخر الانزال) ولا يعرف الا منه (قوله والا) بأن تقدم الانزال أو فارق فلا يلزمه حصه المهر ويلزمه حصه شريكه من القيمة وقوله والا فلا يلزمه حصه مهر هذا يقتضى انه يلزمه حصه أرش البكارة مطلقا والوجه انه كالمهر من حيث التقييد المذكور فلو قال الشارح هذا ان تأخر الانزال عن تغيب الحشفة وعن ازالة البكارة كما هو الغالب والا فلا يلزمه ذلك لكان انسب كما يفيد كلام ع ش على م ر وفيه أيضا ولو تنازعا فزعم الواطئ تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطئ فيما يظهر عملا بالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لان الاصل فيمن تعدى على ملك غيره الضمان حتى يوجد مستقط ولم تحققه وهذا أقرب والحاصل أن الشريك الذي أحبل الامة المشتركة ان كان موسرا غرم قيمة نصيب شريكه منها مطلقا ولا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقا وأما حصته من المهر وأرش البكارة فيلزمه ان تأخر الانزال عن تغيب الحشفة والا فلا

اعتناق المالك ولو بناتيه باختياره كشرائه جزء أصله وليس المراد بالاختيار مقابل الاكراه بل المراد السبب في الاعتناق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الاكراه لان الكلام ٣٩٤ فيما يعتق فيه الشقص والاكراه لا يعتق فيه ونخرج بالاختيار ما لو واث بعض فرعه

أوأصله فانه لم يسر عليه العتق الى باقية لان التقويم سبيله سبيل ضمان المتلفات وعند انتهاء الاختيار لا يصنع منه بعد اتلاف الشرط الثاني أن يكون له يوم الاعتناق مال يفي بقيمة الباقي أو بعضه كما مر الشرط الثالث أن يكون محلها قابلا للنقل فلا مراهية في نصيب حكم بالاستيلاء فيه ولا الى الحصة الموقوفة ولا الى المتذور اعتناقه الشرط الرابع ان يعتق نصيبه ليعتق أولا ثم يسرى العتق الى نصيب شريكه فلو اعتق نصيب شريكه لغا اذ لا ملك ولا تبعه فلو اعتق نصيبه بعد ذلك سرى الى حصة شريكه ولو اعتق نصف المشترك وأطلق حبل على ملكه فقط لان الانسان انما يعتق ما يملكه كما جزم به صاحب الانوار (ومن ملك واحدا من والديه أو مولوديه) من التسبب بكسر الدال فيهما ملكا قهريا كالارث أو اختياريا كالشراء والهبة (عتق عليه) اما الاصول فلقوله تعالى وانخفض لهما جناح الذل من الرحمة ولا يتأتى خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في صحيح مسلم ان يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه أي الشراء لان الولد هو المعتق بانشاءه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية فيعتق عليه وأما القروع فلقوله تعالى وما ينبغي للرجن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا آتى الرجن عبدا وقال تعالى وقالوا اتخذ الرجن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية (تنبيه) * مثل قوله والديه أو مولوديه الذي كورنهما والانات علوا وسفلا احدهما أم لانه حكم متعلق

اه (قوله اعتناق المالك) المراد بالاعتناق ما يشمل العتق عليه بدليل تمثيله المذكور (قوله باختياره) المراد منه ان ملكه الذي ترتب عليه العتق اختياري وليس المراد ان العتق باختياره يخرج بذلك المكروه لان الكلام في عتق الخرمع السراية للباقي والمكروه لا يعتق عليه شيء أصلا لاجره ولا غيره حتى يحترز منه بقيد الاختيار فيكون قوله بالاختيار متعلقا بما لاك أي كان ملكه بالاختيار كالشراء لا بالقهر كالارث (قوله السبب) أي التسبب (قوله ما لو واث بعض فرعه) صورته ان زوجته ماله لا ييه أو ابنه من غيرهما ثم ماتت عن زوجها وأخيهما فبرث زوجها النصف من أبيه أو ابنه ويعتق عليه ولا يسرى ومثل الارث الرذيل عيب مثال ذلك ما لو باع بعض ابن أخيه ثم مات فورث أخوه الذي هو أبو الولد المبيع ثم ان المشتري اطلع على عيب في المبيع فردّه واسترجع بعض ابنه المبيع عتق عليه ولا يسرى ان كان موسرا كما ذكره في سنن (قوله فانه لم يسر) المناسب أن يقول لا يسرى (قوله الشرط الثالث الخ) تنقد هذا أيضا وهو الصورة التي استتاهها من السراية (قوله أن يكون محلها) أي السراية (قوله ومن ملك واحد الخ) هذا محله اذا كان المالك حرا كاملا فيخرج المكاتب والمبعض حتى لو ملك المبعض بقتله أو أمته لا تعتق عليه وان مات بل تورث عنه لا يقال انها تعتق بموته لانه لا رقي بعد الموت لانها اتقلت للوارث بمجرد موته ولا ملك له بعد الموت حتى يقال تعتق عليه وليست مسئولة اه دبري مد وقوله من والديه أي احدهما أصوله وان علا ولو من جهة الام (قوله من التسبب) فيهما ولو جلا أو اختفادينا أو منقيا بلعان بعد استلحاقه فلو ملك زوجته الحامل منه عتق جملها وقال شيخ شيخنا عميرة لوقال لمن يملك بعضه اعتقه حتى على ألف فقل لم يعتق فراجع اه قل وذهب أبو حنيفة وأحمد الى تعدد ذلك لكل ذي رجم محرم اه سم وعند أبي حنيفة ان كل عاصب يجبر القاصر على النكاح ولها الخيار بعد البلوغ والبالغ البكر عنده لا تزوج الا بعد استئذانها (قوله كالارث) بأن ورث أمه من أخيه لا ييه أو ورث أباه أو أمه من عمه (قوله ان يجزى ولد) بفتح الباء أي يكافئ حل قال تعالى وجزاهم بما صبروا واجنة وحريرا (قوله فيعتقه أي الشراء) قال م ر في حواشيه ظن داود الظاهري أن الرواية بنصب فيعتقه عطف على فيشتريه فيكون الولد هو المعتق والمشهور في الرواية رفعه والضمير عائدة على المصدر الذي دل عليه الفعل تقديره فيعتقه الشراء لان بنقص الشراء حصل العتق من غير احتياج الى لفظ وعلى النصيب ينكس المعنى والصواب الاول ويؤيده رواية عتق عليه وفي رواية أخرى فهو حر وعلم مما ذكرناه انه لا حاجة الى ما قاله أصحابنا من أن المراد بالاعتناق التسبب اليه بالشراء لان نفس التلقظ به والولد المتني باللعان فيه وجهان والظاهر المنع فان استلحقه عتق عليه اه وفي سم ما يوافق اه ع ش على المنهج (قوله وقالوا اتخذ الرجن ولدا) أي من الملائكة نزلت هذه الآية في خروعة اسم قبيلة حيث قالوا الملائكة بنات الله وأضافوا الى ذلك انه تعالى صاهر الجن على ما حكى الله عنهم فقال وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا ثم انه تعالى نزه نفسه عن ذلك بقوله سبحانه لان الولد لا بد وان يكون شيها بالوالد ولو كان لله تعالى ولد لا شبهه من بعض الوجوه ولا بد وان يخالفه من وجه واحد وما به المشاركة غير ما به المماثلة فيقع التركيب في ذات الله تعالى وكل مركب ممكن فاتخاذ الولد بدل

على كونه ممكنا غير واجب الوجود وذلك يخرج عن حد الالهية ويدخل في حد العبودية
 وبذلك نزه تعالى نفسه عنه فليانزه نفسه عن الولد أخبر عنهم بأنهم عباده والعبودية تنافي الولادة
 اه ملخصا من تفسير الفخر الرازي والعبودية أفضل من العبادة لانها تنقطع بالموت بخلاف
 العبودية فانها باقية حتى بعد الموت فان الانسان في غاية الذل والعجز والخضوع حتى في الآخرة
 الى المولى الكريم وذلك عين العبودية (قوله بالقربة) أي الخاصة (قوله لانه لم يرد فيه) أي
 في عتقهم بالملك (قوله بل قال النسائي الخ) أي فلا دلالة فيه وبفرض دلالة براد بنى الرحم
 الاصول والقروع جلالا للمطلق على المقيد قل (قوله لا يصح شراء الولي) أي يحرم ولا يصح
 حل (قوله انما يتصرف عليه) الاولى له (قوله ولو وهب) أي القريب المذكور لمن ذكر أي
 للطفل أو المجنون أو السفه (قوله به) أي بقريه أي بجميعه فان كان لجزء منه لم يقبله مطلقا
 لضرره بالسراية ولزوم القيمة قل وعبارة شرح م ر ولو وهب له أي جميعه فلو وهب له بعضه
 والموهوب له موصى لم يجز للولي قبوله وان كان كاسبا لانه لو قبله ملكه وعتق عليه وسرى فوجب
 قيمة حصه الشريك في مال المجهور عليه ويفرق بينه وبين قبول العبد بعض قريب سيده
 وان سرى بأن العبد لا يلزمه رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله اذ لم يلزم السيد المونة
 وان سرى لتشوف الشارع للعتق والولي تلزمه رعاية مصلحة المولى عليه من كل وجه فلم يجزه
 التسبب في سراية يلزمه قيمتها اه وفيه أن العتق في مسئلة العبد عدم السراية لكونه دخل
 في ملك السيد قهرا وعليه فاما المانع من أن يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على
 الصبي لانه لم يملك باختياره الآن يقال فعل الولي لما كان بطريق النيابة عن الصبي بولايته
 عليه نزل منزلة فعل الصبي فكأنه ملكه باختياره ولا كذلك العبد ع ش على م ر (قوله كان
 كان هو) أي المولى الموهوب له وفي هذه الحالة تفقده في بيت المال ان كان مسلما ليس له من
 يقوم به أما الذي يفتق عليه منه لكن قرضا كما قاله في موضع وذكر في آخره تبرع شرح
 م ر (قوله أو فرعه كسوبا) أي أو كان فرعه الموهوب له كسوبا أي في صورة المجنون أي
 اذا وهب للمجنون فرعه الكسوب وقال بعضهم قوله أو فرعه كسوبا الاولى أن يقول أو قريه
 أي وهو الموهوب (قوله فعلى الولي قبوله) فان أبي قبل له الحاكم فان أبي قبل هو الوصية
 اذا بلغ دون الهبة لبطانها بتراخي القبول سم (قوله لم يجز) أي ولا يصح حل (قوله عتق
 عليه) ويرثه ع ش (قوله لان الشرع أخرجه) أي فلا ضرر على الورثة لانه لم يضيع عليهم شيئا
 (قوله بلا حياة) بأن كان بمن مثله قال في المصباح جبت الرجل جبا بالكسر والمذ أعطيته
 الشيء من غير عوض ثم قال وجباة بحياة سألحه مأخوذ من جبوته اذا أعطيته ع ش على م ر
 (قوله لانه) أي المالك (قوله ولا يرثه) أي لو خرج كله من الثلث لانه الذي يتوهم ارثه فيه
 بخلاف من عتق من رأس المال اذ لا يتوقف عتقه على إجازته (قوله لانه لو ورثه) إشارة الى
 قياس استثنائي استثنى فيه تقيض التالي كما أشار اليه بقوله فيبطل فينتج تقيض المقدم كما أشار
 اليه بقوله فيمتنع ارثه والنتيجة هي الدعوى المذكورة في قوله ولا يرثه (قوله لكان عتقه تبرعا
 على الورثة) الاولى على الوارث والمراد به المالك بالعوض لانه حينئذ وارث فيكون عتقه تبرعا
 عليه نفسه والتبرع في مرض الموت لو ارث حكمه حكم الوصية أي لا يتعد الا برضا الورثة

بالقربة فاستوى فيه من ذكرناه
 ونخرج من عداها من الأقارب
 كالأخوة والأعمام فانهم لا يعتقدون
 بالملك لانه لم يرد فيه نص ولا هو في معنى
 ما ورد فيه النص لا تنقل البعضية
 عنه وأما خبر من ملك ذارحم فقد
 عتق عليه فضيف بل قال النسائي
 انه منكر ونخرج بقولنا من التسبب
 أصله أو فرعه من الرضا فانه لا يعتق
 عليه (تمت) لا يصح شراء الولي
 لطفل أو مجنون أو سفه قريب الذي
 يعتق عليه لانه انما يتصرف عليه
 بالقبطة ولا غبطة لانه يعتق عليه ولو
 وهب لمن ذكر أو وصى له به ولم تلزمه
 نفقته كان كمن كان هو موصيا أو
 فرعه كسوبا فعلى الولي قبوله ويعتق
 على موليه لا تنقل الضرر وحصول
 الكمال للبعض فان لم يرثه نفقته لم يجز
 للولي قبوله ولو ملك أصله أو فرعه
 في مرض موته بجباة كان ورثه أو
 وهب له عتق عليه من رأس المال لان
 الشرع أخرجه عن ملكه فكأنه لم
 يدخل وهذا هو المقتضى كما صح في
 الروضة كالشرحين وان صح في
 المنهاج انه يعتق من ثلثه وان ملكه
 بعوض بلا حياة عتق من ثلثه لانه
 فوت على الورثة ما يناله من الثمن ولا يرثه
 لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على
 الورثة فيبطل

وهذا يقتضي أن الوصية تتوقف على إجازة المتبرع عليه مع أن الاعتبار إجازة باقي الورثة وعبارة
 شرح المنهج لكان عتقه قرا على الوارث اه وهي أولى ويمكن أن أُل في كلام الشارح الجنس
 وقوله على الوارث أي لانه كأنه تبرع بتمنه على وارث فيشترط فيه إجازة الوارث ولم يكن
 هذا الوارث وقت الشراء حرا حتى يصح إجازته فالمراد بالوارث من سيصير وارثا وهو العتيق
 (قوله لتعذر إجازته) أي هذا الوارث الذي ملك بعوض أي إجازة نفس العتيق واقتضى كلامه
 كغيره هنا أن الوصية للوارث تتوقف على إجازته نفسه أي إجازة الموصي له كبقية الورثة مع أن
 عبارتهم هناك وهي وتصح لوارث ان إجازة باقي الورثة صريحة في خلاف ذلك اللهم إلا أن تصور
 المسئلة بأنه لا وارث له غيره فيقرب مذكركه (قوله المتوقف) أي الارث وقوله المتوقف أي
 العتق وقوله عليها أي الإجازة لكن الإجازة متوقفة على الارث بلا واسطة وهو متوقف عليها
 بواسطة العتق (قوله فان كان المريض مدينا) تقييد لقوله وان ملكه بعوض بلا محابة عتق من
 الثلث أي اذا لم يكن مدينا مدين مستغرق وقول مد انه تقييد لقوله عتق من رأس المال
 فيه مسامحة (قوله مدين مستغرق) فان لم يكن الدين مستغرقا أو سقطا ببراءة أو غيره عتق ان
 خرج من ثلث ما بقي بعد وفاء الدين في الاولى أو ثلث المال في الثانية أو إجازة الوارث فيهما
 والاعتق منه بقدر ثلث ذلك شرح المنهج وقوله والأي وان لم يخرج من ثلث ما بقي بعد وفاء
 الدين في الاولى ولا من ثلث المال في الثانية ولم يجزه الوارث فيهما وقوله بقدر ثلث ذلك أي
 ثلث ما بقي بعد وفاء الدين أو ثلث المال (قوله بمحابة) أي بنقص عن قيمته كأن اشترى بخمسين
 ما يساوي مائة اه سم (قوله فقدرها) وهو الخمسون من رأس المال أي فيقطع النظر عنه
 ولا يدخل في الاعتبار بل يعتبر ما دفعه فقط وهو الخمسون فاذا كان عنده مائة أخرى عتق العبد
 كله لأن الخمسين التي دفعها خرجت من الثلث والخمسون المحابي بها قطعنا النظر عنها فلم تقطع
 النظر عن المحابي به فانه لا يعتق العبد الا اذا كان عنده مائتان أخريان غير قيمة العبد فان لم يكن
 عنده الا الخمسون التي دفعها عتق منه بقدر ثلثها من النصف الثاني (قوله لرقيق) يخرج
 المكاتب والمبعض أما المكاتب فيقبل ولا يعتق على السيد وأما المبعض فان كانت مهايأة
 فلكل حكمه ففي نوبته كالحر وفي نوبة السيد كالعق وان لم تكن مهايأة فإعتق به قن وما يتعلق
 بسيدته يأتي فيه ما مر اه اج والمناسب ذكر هذه المسئلة في شروط السراية (قوله جرب بعض
 سيده) أي أصله أو فرعه (قوله وقال في الروضة) معتمد كافي مر وما في المنهاج ضعيف اه

* (فصل في الولاء) *

قيل كان الانسب تأخير عن أبواب العتق كلها لانه يترتب على جميع أنواعه كما يأتي في قوله
 سواء كان منجزا الخ الا أن يقال انه ذكره بعد العتق بالقول لثبوته لا معتق ولعصبته بخلاف
 التدبير والاستيلاء فان الولاء فيهما للعصبة فقط (قوله المعاونة والمقاربة) متغايران والمقاربة
 للشيء القرب منه أي فكانه أحد أقاربه (قوله بالحرية) الاولى بالعتق (قوله متراخية) أي
 أحكامها المترتبة عليها متأخرة عن أحكام النسب المترتبة عليه (قوله والصلاة) أي عليه
 (قوله لجة) أي تشابه واختلاط كما تتخالط اللجمة سدى الثوب حتى يصير كالشيء الواحد
 ينهما من المداخلة الشديدة والسدى بفتح السين مع القصر هو المسمى عند الناس بالقيام

لتعذر إجازته لتوقفها على ارثه المتوقف
 على عتقه المتوقف عليها فتوقف كل
 من إجازته وارثه على الآخر فيمتنع
 ارثه فان كان المريض مدينا مدين
 مستغرق لما له عند موته بيع للدين
 ولا يعتق منه شيء لأن عتقه يعتبر من
 الثلث والدين يمنع منه وان ملكه
 بعوض بمحابة من البائع فقدرها
 كملكه مجانا فيكون من رأس المال
 والباقي من الثلث ولو وهب لرقيق جز
 بعض سيده فقبل عتق قال في المنهاج
 ومضى وعلى سيده قيمة باقيه لأن الهبة
 لهبة لسيدته وقال في الروضة ينبغي
 أنه لا يسرى لانه دخل في ملكه قهرا
 كالارث وهذا هو الظاهر كما اعتمده
 البلقيني وقال ما في المنهاج وجه
 ضعيف غريب لا يلتفت اليه

* (فصل في الولاء) *

وهو بفتح الواو والمد لغة القرابة
 مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة
 والمقاربة وشرعا عصبية سيهاز وال
 الملك عن الرقيق بالحرية وهي متراخية
 عن عصبية النسب فيرتب بها المعتق
 وبلى أمر النكاح والصلاة ويعقل
 والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى
 ادعوهم لا تأثمهم الى قوله تعالى
 ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم
 انما الولاء لمن أعتق وقوله صلى الله عليه
 وسلم الولاء لجمعة كلممة النسب

ويسمونه أيضا بالمسدية اه وفي المختار الحمة بالضم القرابة ولجة الثوب تضم وتفتح وفي
 الشورى مائه حكى الاذهري عن ابن الاعرابي لجة القرابة ولجة النسب اللام مفتوحة فيهما
 ثم قال والعمامة يقولون بضم اللام في الحرفين والذي أعرفه لجة النسب بضم اللام مع جواز
 الفتح ولجة الثوب بالفتح والضم اه وقال قل قوله لجة بضم اللام وقحها بمعنى الاختلاط
 أو بمعنى الملاصقة وتفسير بعضهم له بالقرابة بعيد اه (قوله أي اختلاط) فسر الحمة هنا
 بالاختلاط وفسرها فيما يأتي بالقرابة ويمكن أن التفسير الأول لغوي والثاني شرعي كذا قيل
 ولعل الظاهر العكس (قوله لانه لو ورث) بالنساء للمفعول وكان حق التعليل أن يقول لانه
 لو ورث لم يثبت للعصبة في حياة المقتد اه مد (قوله من حقوق العتق) أي من آثاره المترتبة
 عليه فيثبت على العتيق ولو كافرا ولا يثبت معه الارث مادام على اختلاف الدين وهو قسمان
 ولا مباشرة وهو الذي يثبت على من مسه رق لمن وقع منه العتق وولا امرأته وهو الذي يثبت
 على من لم يمسه رق من جهة أصوله لان النعمة على الاصل نعمة على فرعه اه رحاني (قوله
 فلا يتنى) أي الولا بنفسه أي بانكاره وبجده أو اعتاقه بشرط أن لا ولا له عليه وان كان
 المقرع هو الثاني اه شيخنا وليس لنا شرط يصح مشروطه مع فساد شرطه الا هذا والعمرى
 والرقبي (قوله قضاء الله) أي حكمه أحق بالاتباع من أن الولا لمن أعتق وشرطه أي الله
 عز وجل أو وثق أي أقوى (قوله انما الولا الخ) بيان للشرط (قوله أم بصفة أم
 بصفة أم بكتابة بأداء أي مع أداء الخ اذا العتق به لا بالكتابة كما قاله ع ش (قوله أم بقرابة) فان
 قلت ان القريب متصف بوصف القرابة فما فائدة ثبوت الولا معها أوجب بأنه قد يظهر لثبوت
 الولا فائدة في بنت أعتقت أباه ولم يكن غيرها فانها تأخذ النصف بالنسب والنصف الآخر
 بالولا فتقدم على بيت المال وأيضا الايمان والتعاليق (قوله أو بشراء الرقيق) أي أم حصل
 بشراء الرقيق وانظر لو عجز عن الثمن هل يعود رقيقا أو يستقر في ذمته الى اليسار لانه عتق بمجرد
 العتق يظهر الثاني (قوله أم ضمنا) قال بعضهم هو معطوف على قوله منجزا واعترض بأن
 الضمني منجز فلا يصح عطفه عليه فالاولى أن يكون معطوفا على محذوف أي استقلا لا أم
 ضمنا (قوله عقد عتاقة) فيكون الولا للبائع فيكون يبعه له عتقاله كما سيأتي في آخر الفصل
 (قوله كقوله الخ) في كون العتق ضمنا فيأيد كرتظ لانه مصرح به والضمني انما هو البيع
 ان قال أعتق عبدا عنى بكذا والهبة ان لم يقل بكذا (قوله أما اذا أعتق غيره) مقابل قوله
 كقوله لغيره الخ والاولى أن يقول أما اذا أعتق عبده عن غيره بغير اذنه وعبارة مد قوله
 أما اذا أعتق غيره عبده عنى بغير اذنه أي بأن قال لعبده أعتقتك عن فلان ولم يكن فلان أذن
 له في اعتاقه عنه فان الولا للمباشر للعتق خلا لما في أصل الروضة من ثبوت الولا لمن عتق
 عنه لا للمالك (قوله لا يثبت له) أي الذي أعتق عنه وقوله وانما يثبت للمالك معتد وقوله
 في أصل الروضة ضعيف (قوله واستثنى من ذلك) أي من ثبوت الولا لمن أعتق أو من
 قوله والولا من حقوق العتق والثاني أظهر لان الموجد فيما ذكره عتق لا اعتاق وفي الاستثناء
 نظر لان المقر لم يقع منه اعتاق وانما الذي وقع منه الاقرار بالحرية فقط وجنثا فلا استثناء
 صوري لان العتق حاصل باقراره بالحرية لا بغيره (قوله مالو أقر بجزية عبدا) أي أو أمة بيد

أي اختلاط كاختلاط النسب لا يباع
 ولا يوهب والحة بضم اللام القرابة
 ويجوز قحها ولا يورث بل يورث به لانه
 لو ورث لاشتراك فيه الرجال والنساء
 كسائر الحقوق (والولا من حقوق
 العتق) اللازمة له فلا يتنى بنفسه
 فلا أعتقه على أن لا ولا له عليه وأنه
 لغيره لغير الشرط لقوله صلى الله عليه
 وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو
 باطل قضاء الله أحق وشرطه أو وثق انما
 الولا لمن أعتق ويثبت له الولا سواء
 حصل العتق منجزا أم بصفة أم
 بكتابة بأداء منجز أم بتدبير أم باستبدال
 أم بقرابة كائن ورث قريسه الذي
 يعتق عليه أو ملكه ببيع أو هبة أو
 وصية أو بشراء الرقيق نفسه فانه عقد
 عتاقة أم ضمنا كقوله لغيره أعتق
 عبدا عنى فأجابته أما ولاؤه بالاعتاق
 فالغير السابق وأما بغيره فبالقياس
 عليه أما اذا أعتق غيره عبده عنه بغير
 اذنه فانه يصح أيضا لكن لا يثبت له الولا
 وانما يثبت للمالك المقتق خلا لما
 وقع في أصل الروضة من أنه يثبت له
 لا للمالك واستثنى من ذلك مالو أقر
 بجزية عبدا ثم اشتراه فانه يعتق عليه
 قوله أم بقرابة هذه القولة ليست من
 التجربة

ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لان الملك بزعمه لم يثبت له وانما عتق مؤاخذه له بقوله وما لو أعتق الكافر كافرا فالحق العتيق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولاؤه الثاني ٣٩٨ وما لو أعتق الامام عبدا من عبيد بيت المال فانه يثبت الولاية عليه للمسلمين لا للمعتق

* (تنبيه) * يثبت الولاية للكافر على المسلم كعصبة وان لم يتوارثا كما ثبتت علاقة النكاح والنسب بينهما وان لم يتوارثا ولا يثبت الولاية بسبب آخر غير الاعتاق كسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بحياه ومماته قال البخاري اختلفوا في صحته وكالتقاط وحديث تحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ووليقيطها وولدها الذي لا عنت عليه ضعفه الشافعي وغيره (وحكمه) أي الارث بالولاية (حكم التعصيب) بالنسب في أربعة أحكام التقدم في صلاة الجنائز والارث به وولاية التزويج وتحمل الدية (عند عدمه) أي التعصيب بالنسب وانما تقدم النسب لقوته (ويقتل) الولاية (عن المعتق) بعد موته (الى الذكور من عصبته) أي المعتق المتعصبين بأنفسهم دون سائر الورثة ومن يعصبهم العاصب لانه لا يورث كما مر فلما انتقل الى غيرهم لم يكن موروثا * (تنبيه) * ظاهر كلامه أن الولاية لا يثبت للعاصب مع وجود المعتق وليس مرادا بل يثبت لهم في حياته والمتأخر لهم عنه انما هو قوائده ولا ترث امرأة بولاية الامن عتيقها للخبر السابق أو منتقيا اليه ينسب أو ولاء فان عتق عليها أبوها كان اشتريته ثم أعتق عبدان مات بعد موت الاب بلا وارث من النسب للاب والعبد خال العتيق للبنت لا لكونها بنت معتقه لما مر أنها لا ترث بل لانها معتقة المعتق ومحل ميراثها اذا لم يكن للاب عصبه فان كان كاخ أو ابن عم غيران العتيق ولا شيء لهما لان معتق المعتق

غيره (قوله ولا يكون ولاؤه) أي للمعتق وهو المشتري (قوله موقوف) أي الى أن يبين الحال (قوله لان الملك بزعمه) لانه يزعم أنه حر بسبب اقراره بالحرية وشراؤه اقتداء له من يستخدمه وانما قال بزعمه لاحتمال كذبه (قوله وما لو أعتق الامام عبدا) فيه تصريح بصحة اعتاق الامام من بيت المال وهو ما جرى عليه مروان كان مقتضى القواعد عدم الصحة لانه لا مصلحة فيه للمسلمين وبنوا على ذلك بطلان أوقاف الجرا كسنة لانهم أرفاه لم يقع عتقهم بطريق صحيح فتصرفاتهم من مال بيت المال باطلة لعدم صحة ملكهم فن استحق من بيت المال شيئا جازله الاكل منها أي من الاوقاف ومن لا فلا وقد علمت أن المعتد صحة العتق فملك الانسان ما أعطوه له مد (قوله بينهما) أي بين المسلم والكافر اذا كان للمسلم قريب كافر (قوله بحياه) أي بأحكام حياته من ولاية النكاح والعقل عنه ومماته أي فيصلى عليه ويرثه (قوله اختلفوا في صحته) أي فلا يحتج به (قوله وحديث تحوز) بالخاء المهملة (قوله عتيقها) أي موروث عتيقها وقوله وليقيطها فيه الشاهد فهو وجه تضعيفه لان تركه القبط لبيت المال لاحق لها فيه وأما ولدها الذي لا عنت عليه أي لاجله فيمكن أن تحوز ماله بأن انفردت ولم ينظم بيت المال فتحوز ماله فرضا وردا اه (قوله وحكمه) أي الارث الخ في تفسير الشارح الضمير بالارث قصور مع أنه لا يناسب قوله حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام قال صواب حذف الارث وجعل الضمير راجعا للولاية وحاصل ذلك أن قوله أي الارث فيه مسامحة من وجهين الاول أن الارث لم يتقدم له ذكر والثاني أنه جعل حكم الارث بالولاية حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام منها الارث فتؤول العبارة الى أن حكم الارث بالولاية حكم التعصيب بالنسب في الارث مع زيادة وفي ذلك ركازة فكان الاولى ابقاء المتن على ظاهره ويقتصر على قوله في أربعة أحكام عقب النسب (قوله في صلاة الجنائز) وجميع ما يتعلق بالميت (قوله ويقتل الولاية) أي فائده كالارث به والا فالولاية لا تقتل كما أن نسب الانسان لا ينتقل عنه (قوله دون سائر الورثة) كالام والالاخ للام والزوجة وقوله ومن يعصبهم كالبنات والاخوان وهو عطف خاص على عام (قوله ظاهر كلامه) أي حيث قال ويقتل ويجاب بأن المتن على تقدير مضاف أي فوائده لولا فلا ينافي انه كان ثابتا لمن قبل (قوله في حياته) وينبني عليه انه لو كان المعتق فاسقا انتقلت ولاية التزويج لمن بعده من عصبته وكذا لو كان كافرا والعتيق والعاصب مسلمين ومات العتيق فانه يرثه العاصب المسلم مع حياة المعتق الكافر (قوله الامر عتيقها) عبارة المنهج الاعتيقها باسقاط من (قوله أو منتقيا اليه) صوابه أو منتقم لانه مجرور عطف على من عتيقها الا أنها سرت له من المنهج وهي فيه نصيبا صحيح لان ما قبلها منصوب وعبارة الاعتيقها ومنتقيا اليه والمراد بكونه منتقيا اليه أي بأن يكون من فروعه أو من عتقائه وعبارة الشنشوري وكما يثبت الولاية على العتيق الذكروا لا يثبت على أولاده وأحفاده وعلى عتيقه وعتيق عتيقه الخ (قوله بنسب) أي كبنه وبنته وابن ابنه وبنت ابنه وان سفلوا لاشقواخونه وأعمامه وأصوله (قوله لما مر أنها لا ترث) أي لتوقف العتق على العصبية بالنفس وهو لا يوجد فيها من حيث البنوة بل من حيث كونها معتقة معتق (قوله ومحل ميراثها الخ) هذا علم من قوله بلا وارث الخ (قوله غيران العتيق له) أي للعاصب وقوله لان معتق المعتق وهو البنت هنا

(قوله)

(قوله متأخر عن عصوبة) كالأخ وابن العم (قوله فقالوا إن الميراث للبنت) للأخ وللأب
 الم المتقدم لكونها أقرب منهما وغفلوا عن أن جهة القرب شرط الارث بها وجود العصوبة
 فيها وهي من حيث كونها بنتا لعصوبة لها وانما عصوبتها من جهة كونها معتقة للمعتق وهي
 من هذه الحيثية متأخرة الرتبة عن الأخ وابن العم اه مد (قوله عصبة له) أي للأب فيه نظر
 لانها معتقة لعصبة (قوله ثم معتقه) أي معتق المعتق (قوله ووارث العبد ههنا عصبة) أي
 أي المعتق وهو أخوه أو ابن عمه (قوله فكان) أي العاصب مقدما على معتق معتقه وهي بنته
 وقوله مع وجوده أي العاصب (قوله ونسبة غلط القضاة الخ) العبارة فيها قلب أي نسبة
 القضاة للغلط (قوله أخ وأخت) وصوره بعضهم أيضا بما اذا اشترت الاخت فقط أباهما ثم مات
 الأب ثم العتيق عنها وعن أخيها فيكون ميراثه للأخ فقط وعلى ما نقله الشارح جرى السبكي
 في فتاويه نظما فقال

إذا ما اشترت بنت مع ابن أباهما * وصار له بعد العتاق موالى
 وأعتقهم ثم المنية بعت * عليه وما نوا بعده بلى
 وقد خلفوا مالا فاحكم ما لهم * هل الابن يحويه وليس بلى
 أم الاخت تبقى مع أخيها شريكة * وهذا من المسؤول جل سؤالي
 فأجاب

للأب جميع المال اذ هو عاصب * وليس لفرض البنت ارث موالى
 واعتاقها تدلى به بعد عاصب * لذا جبت فافهم حديث سؤالي
 وقد غلطت فيه طوائف أربع * متين قضاة ما وعوه بلى

اه ما في فتاوى السبكي (قوله للأخ وحده) أي لأخ البنت وهو ابن الميت وانما كان الولاء له
 لانه عصبة للمعتق بخلاف البنت فانها وان كان لها الولاء على العبد المذكور إلا أن أختها عصبة
 للمعتق من النسب وهو مقدم على معتق المعتق (قوله والولاء لأعلى العصبان) كذا في نسخة
 المؤلف وفي نسخة والولاء على العصبان وهي صحيحة والمعنى على ترتيب العصبان اه اج وهذا
 كلام مستأنف (قوله مثاله) أي الأعلى (قوله فلو مات الآخر) أي ابن المعتق وهو عم الولد
 الموحود (قوله فلكل منهما) أي العتيق وأبي معتقه أما العتيق فلانه معتق له وأما أبو المعتق
 فلانه عصبة لمعتقه (قوله فلا ولأ واحدة) أي لأ واحدة من أبيهما اليهما لا شرا كه ما في شراء
 الأب أي فلا يقال كل منهما تقول للأخرى أنت بنت عتيق فأرثك لما مر من قوله لا ترث امرأة
 بولاء الامن عتيقها ومن منتم اليه بنسب أو بولاء وعبارة مد قوله فلا ولأ واحدة منهما على
 الأخرى أي لا تن على كل منهما ولا مباشرة فاذا ماتت احدهما فلا أخرى نصف مالها بالاخوة
 والباقي لمعتقها بالولاء والحاصل أن هذه لا تقاس على التي قبلها وهي ما اذا أعتق أبامعتقه
 فان الولاء يسرى من الابن فذلك كان لكل منهما الولاء على الآخر بخلاف هذه فلا ولأ من
 أبيهما اليهما حتى يصير لكل منهما الولاء على الأخرى أي فلا يقال كل منهما تقول للأخرى أنت
 بنت عتيق فأرثك لما مر من قوله لا ترث امرأة بولاء الامن عتيقها ومن منتم اليه بنسب أو بولاء
 وجوابه أن ما مر في عتق الكل لا البعض أي وكل واحدة لم تعتق الا البعض اه وفي الجواب

متأخر عن عصوبة النسب قال الشيخ
 أبو علي سمعت بعض الناس يقول
 أخطأ في هذه المسئلة أربع مائة
 قاض فقالوا إن الميراث للبنت لانهم
 رأوها أقرب وهي عصبة له بولاءها عليه
 ووجه الغفلة أن المتقدم في الولاء
 المعتق ثم عصبة ثم معتقه ثم عصبانه ثم
 معتق معتقه ثم عصبانه وهكذا ووارث
 العبد ههنا عصبة فكان مقدما على
 معتق معتقه ولا شيء لهامع وجوده
 ونسبة غلط القضاة في هذه الصورة
 حكاه الشيخان قال الزركشي والذي
 حكاه الامام عن غلطهم فيما اذا اشترى
 أخ وأخت أباهما فأعتق الأب عبدا
 ومات ثم مات العتيق فقالوا ميراثه بين
 الأخ والاخت لانهما معتقا لمعتقه
 وهو غلط وانما الميراث للأخ وحده
 والولاء لأعلى العصبان في الدرجة
 والقرب مثاله ابن المعتق مع ابن ابنة
 فلو مات المعتق عن ابنين أو أخوين
 مات أحدهما وخلف ابنا فالولاء لمعه
 دونه وان كان هو الوارث لأبيه
 فلو مات الآخر وخلف تسعة بنين
 فالولاء بين العشرة بالسوية ولو أعتق
 عتيق أبامعتقه فلكل منهما الولاء على
 الآخر وان أعتق أجنبي أختين
 لأبوين أو لأب فأشترتا أباهما فلا ولأ
 لواحدة منهما على الأخرى

ولو أعتق كافر مسلماً وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه فولأؤه للمسلم فقط ولوأسلم الآخر قبل موته فولأؤه له ما ولو مات في حياة معتقه فخراثة لبيت المال (ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته) لأن الولاء كالنسب فكما لا يصح بيع النسب ولا هبته فكذلك لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته منقطع عليه * (تمه) * لو نكح عبد

معتقة فأنت بولد فولأؤه لموالي الأم لأنه المنعم عليه فإنه عتيق باعتناق أمته فإذا عتق الأب انجرت الولاء من موالى الأم إلى موالى الأب لأن الولاء فرع النسب والنسب إلى الآباء دون الإماء وانما ثبت لموالى الأم لعدمه من جهة الأب فإذا أمكن عاد إلى موضعه ومعنى الانجرار أن ينقطع من وقت عتق الأب عن موالى الأم فإذا انجرت إلى موالى الأب فلم يبق منهم أحد لم يرجع إلى موالى الأم بل يكون الميراث لبيت المال ولومات الأب رقيقاً وعتق الجدة انجرت الولاء من موالى الأم إلى موالى الجدة لأنه كالأب فإن أعتق الجد والأب رقيقاً انجرت الولاء من موالى الأم إلى موالى الجدة أيضاً فإن أعتق الأب بعد الجد انجرت الولاء من موالى الجد إلى موالى الأب لأن الجد انما جرت له لكون الأب كان رقيقاً فإذا عتق كان أولى بالجر لأنه أقوى من الجد في النسب ولولم يملك هذا الولد الذي ولأؤه لموالى أمه أباه جرت ولأؤه لآبيه من موالى أمهم إليه ولا يجزى ولا نفسه لأنه لا يمكن أن يكون له على نفسه ولأؤه لولدها لو اشترى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ التجوم كان الولاء عليه لسيده كما مرّت الإشارة إليه

* (فصل في التدبير) *

وهو لغة النظر في عواقب الأمور وشرعا تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة فهو تعليق عتق بصفة لا وصية ولهذا لا يقتصر إلى اعتناق بعد الموت ولفظه مأخوذ من الدبر لأن الموت دبر الحياة وكل معروف في الجاهلية فأقره الشرع والنبي صلى الله عليه وسلم قوله لا يبي زيدا المناسب شرح رسالة ابن أبي زيد وهو فاية الطالب لابي الحسن اه معصيه

وفقه فخره اه مد (قوله ولو أعتق كافر مسلماً) وعكسه لو أعتق مسلم عبداً كافراً ومات عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق فخراثة للابن الكافر لأنه الذي يرث المعتقد بصفة الكفر اه شنشوري (قوله بعد موت معتقه) ليس بقيد على المعتقد لأن الولاء ثابت لعصته في حال حياته (قوله لبيت المال) المعتقد أن ميراثه للابن المسلم ولا يكون أبوه مانعاً له لأن من قام به وصف مانع من الارث يصير به كالمعدوم وينتقل الارث لمن بعده (قوله لو نكح عبد) خرج به الخرفلا ولا على أولاده منها حل (قوله معتقة) اسم مفعول بالنصب والتسوين وهو مفعول لنكح (قوله لموالى الأم) في التسخ: الصحاح لموالى الأم وهو المناسب لقوله لأنه لكن المناسب لقوله من موالى الأم الخ الجمع وأجيب عن أفراد الضمير بأنه راجع للمولى المفهوم من الموالى (قوله لأنه المنعم) أي المولى المفهوم من الموالى (قوله وانما ثبت لموالى الأم) أي ابتداء لعدمه أي الولاء (قوله ومعنى الانجرار) أشار به إلى أنه ليس معنى الانجرار أنه يعطف على ما قبل المنجر إليه حتى يستتر به ميراثه عن انجر عنه زى (قوله فلم يبق منهم) أي من موالى الأب (قوله بل يكون الميراث لبيت المال) أي لعدم العصبية بالولاء لأن (قوله فإن أعتق الجد) بالبناء للمفعول وكذا في قوله فإن أعتق الأب الخ (قوله فإن أعتق الأب) أي بفرض أنه كان حياً والافترض هذه المسئلة أنه مات رقيقاً اه اج (قوله جرت ولأؤه لآخوته) يؤخذ منه أنه لا يشترط في الآخوة كونهم أشقاء بل متى كان على آخوته ولأؤه انجرت من موالىهم إليه وبصرح بذلك قوله انجرت ولأؤه لآخوته لا يسه من موالى الأم فإن الآخوة للأب تصدق بالآخوة للأم وبالآخوة للأب وحده اه ع ش على مر وانظر أي فائدة في جرت ولأؤه لآخوته إليه مع أنه يرثهم بالنسب وقد تكرر فيما إذا كان الولد المعتقد أمي فإن ارثه لهم بالنسب فقط النصف فراضاً وبالولاء النصف فراضاً بالنسب والنصف الآخر بالولاء تعصياً (قوله إليه) أي إلى هذا الولد (قوله ولا يجزى ولا نفسه الخ) أي وإذا تعذر جرت بقي موضعه شرح البهجة أي فولأؤه لموالى الأم على الصحيح وقيل أنه يصير كالأصل ولا وجه له اه شيخنا قال البرماوى على المنهج وعليه لو مات آخوته ورثهم موالى أمته لأن أهم الولاء على هذا الولد الذي له الولاء على آخوته بعنق أبيه

* (فصل في التدبير) *

أي في الأمور المتعلقة به (قوله وهو لغة النظر في عواقب الأمور) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم التدبير نصف المعيشة والتعريف المذكور في حق المخلوق وأما في حق البارى معناه إبرام الأمر وتنفيذه وقضائه اه من كفاية الطالب لابي زيد القيروانى (قوله تعليق عتق بالموت) أي موت السيد وحده أو مع صفة قبله لا معه ولا بعده والمراد تعليق عتق من مالك كما صرح به في المنهج فخرج به ما لو وكل غيره فيه فإنه لا يصح لأنه تعليق والتعليق لا يصح التوكيل فيها كما لو وكل شخص آخر في تعليق طلاق زوجته فإنه لا يصح كما ذكره البرماوى والشورى فكان الأولى للشارح أن يزيد لفظ من مالك (قوله فهو تعليق عتق بصفة) أي فلا يحتاج إلى قبول ولا يصح الرجوع عنه بالتقوى كما تقدم (قوله ولهذا) أي لكونه تعليق عتق وقوله لا يقتصر إلى اعتناق أي من الورثة (قوله دبر) بضمين وتسكن الباء تحقيقاً أي عقب الحياة (قوله دبر غلاماً) اسم الغلام يعقوب والسيد أبو مذكور الانصارى اه اج (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم) أي

في دين قوله لا يبي زيدا المناسب شرح رسالة ابن أبي زيد وهو فاية الطالب لابي الحسن اه معصيه

فتقرر به صلى الله عليه وسلم له وعدم انكاره يدل على جواز اركانه ثلاثة صيغة ومالك ومحل وهو الرقيق وشرط فيه كونه رقيقا غير اتم ولد لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير ويشتري في الصيغة لفظ ٤٠١ يشعربه وفي معناه ما مرق الضمان وهو اما صريح كما يؤخذ

من قوله (ومن قال لعبد اذامت) انا (فانت حر) او اعتقتك او حررتك بعد موتى او دبرتك او انت مدبر واما كناية وهي ما يحتمل التدبير وغيره كخليت سيمك او حبستك بعد موتى ناويا العتق (فهو مدبر) وحكمه أنه (يعتق) عليه (بعد وفاته) أي السيد محسوباً (من) ثلث ماله (بعد الدين وان وقع التدبير في العصة فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء) ونصفها وهي هو فقط يبيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه * (فأنت حر) الحيلة في عتق الجميع بعد الموت وان لم يكن له مال سواء أن يقول هذا الرقيق حر قبل مرض موتى يوم وان مات فجأة فقبل موتى يوم فاذا مات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لاحد عليه ويصح التدبير مقيد بشرط كان مات في ذاك الشهر أو المرض فأنت حر فان مات فيه عتق والا فلا ومعلقا كان دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ولا يصير مدبراً حتى يدخل وشرط لحصول العتق دخوله قبل موت سيده فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير فان قال ان مات ثم دخلت الدار فأنت حر شرط دخوله بعد موته ولو مترخياً عن الموت وللوارث كسبه قبل الدخول وليس له التصرف فيه بما ينزل الملك كالبيع لتعلق حق العتق به كقوله اذامت ومضى شهر مثلاً بعد موتى فأنت حر فالوارث كسبه في الشهر وليس له التصرف فيه بما ينزل الملك

في دين كان على الرجل يحكم الولاية الشرعية والنظر في مصالحهم بثلثمائة درهم ثم أرسل عنه اليه وقال اقض دينك اه ابن شرف وفي مد على التحرير قباعة أي في حياة السيد وقيل بعد موته اذ الدين مقدم على التدبير فهو صحيح أيضاً اه فتقرر به أي للتدبير المقهور من دبر (قوله أقوى من التدبير) أي لأن أم الولد تعتق من رأس المال والمدبر من ثلثه اه (قوله بعد موتى) راجع للثلاثة (قوله او دبرتك الخ) ولو دبر من أفا ان كان شائعاً كدبرت ثلثك أو نصفك كان تدبير المالك الجزء فقط واذا مات السيد عتق ذلك الجزء فقط ولا سراية لأن الميت معسر وغير شائع كدبرت يذلل فالمعتد أنه صريح في تدبير الكل لأن ما قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله كالطلاق ويفرق بين هذا وبين الجزء الشائع حيث لا يسرى بأن التشخيص معهود في الشائع دون السيد ونحوها اه شرح م د (قوله او أنت مدبر) وان لم يقل بعد موتى أي فلا يحتاج مادة التدبير الى أن يقول بعد موتى بخلاف غيرها كما يؤخذ من صنيعه (قوله او حبستك) أي منعت عنك التصرفات يبيع وغيره وأنت خير بانه من صيغ الوقف فكانت أوصى بوقفه بعد موته فيكون صريحاً في ذلك وما كان صريحاً في بابه ووجدت في موضوعه لا يكون كناية في غيره فكيف يكون ذلك كناية في التدبير وأجب بأن التدبير والوصية متقاربان لعمدة التدبير بصريح الوقف القرينة لذلك اه ج (قوله بعد موتى) راجع للثلاثين (قوله من ثلثه) أي ثلث ماله أي ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج ان لم تجز الورثة اه عزيرى (قوله بعد الدين) أي وبعد التبرعات المنجزة (قوله وعتق ثلث الباقي) وهو سدسه (قوله فاذا مات) الاولى أن يقول فاذا مرض أو مات قال المرجوح لا يخفى أن هذا ظاهر في صورة موت الفجأة دون صورة المرض فانه يرده عليه ما لو نزل به المرض قبل مضي يوم من التعليق واستقر المرض أكثر من يوم ثم مات فانه يصدق عليه أنه مات بعد التعليق بأكثر من يوم مع أنه لا يعتق في هذه الصورة لعدم تقدم يوم قبل المرض وقد يجاب بأن العبارة فيها تجوز بأن نزل ابتداء المرض منزلة الموت فسماء موتاً تسمية للسبب باسم المسبب وأصل العبارة في متن الروض م د (قوله في ذاك الشهر) ونه بقوله في ذاك الشهر على أنه لا يضمن إمكان حياته المدة المعينة عادة فنحو ان مات بعد ألف سنة فأنت حر باطل اه م د (قوله فان وجدت) أي قبل الموت (قوله وشرط لحصول العتق) الاولى لحصول التدبير لأن هذا التدبير وان كان يلزم منه العتق (قوله ان مات ثم دخلت الدار) ولو قال ان مات ودخلت فأنت حر اشتراط الدخول بعد الموت الآن يريد الدخول قبله فله الشيطان عن البغوى هنا وهو المعتد قال في المهمات والصواب أنه لا يشترط ذلك فقد ذكر في الطلاق ان هذا الوجه مضر على أن الواو يقترب اه زى (قوله وللوارث كسبه) هل له وطؤها مال الطبلاوى للمنع قلجرو ولو نجح عتقه قبل الدخول هل يتقذا احتمالاً في الزركشي عن ابن أبي الدم وصوب الميمري النفوذ قال وكم من رقيقة يتنع بيعها ويجوز عتقها كالبيع قبل القبض اه م وفيه أيضاً على ابن حجر أنه يحرم عليه وطؤها الاحتمال أن تصير مستولدة من الوارث فيستأخر عتاقها وفي معنى كسبه استعماله واجازته شرح المنهج (قوله وليس له التصرف الخ) وهذا بخلاف المالك حيث جاز له التصرف فيه قبل موته بما ينزل الملك فانه مقوت على نفسه ولا كذلك الوارث فله

وهذا ليس بتدبير في الصورتين بل
تعلق بصفة لأن المعلق عليه ليس هو
الموت فقط ولا مع شيء قبله ولو قال ان
شئت فانت حر بعد موتى اشترط وقوع
المشيئة قبل الموت فورا فان أتى بصفة
مخومة لم يشترط الفور ولو قال لا
بعد ذلك اذ امتنعت فانت حر لم يعتق
حتى يموتامعا أو مرتبا فان مات
أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه لانه
صار مستحق العتق بموت الشريك
وله كسبه ثم عتقه بعد موتيهما معا عتق
تعلق بصفة لا عتق تدبير لان كلاهما
لم يعلق بموته بل بموته وموت غيره وفي
موتيهما مرتبا يصير نصيب المتأخر موتا
يموت المتقدم مدبرا دون نصيب المتقدم
ويشترط في المالك أن يكون مختارا
وعدم صبا وجنون فيصنع من نفسه
ومفلس ولو بعد الحجر عليهما ومن مبيع
وكافر ولو حر بالان كلامهم صحيح
العبارة والمالك ومن سكران لانه
كالمكاتب حكما وتدبير من تد موقوف
ان أسلم بانت صحته وان مات مرتدا
بان فساد دمه وحرقى جمل مدبره لداره
لان أحكام الرواوية ولودبر كافر مسلما
بيع عليه ان لم يزل ملكه عنهما ودبر
كافر كافرا فأسلم نزع منه وجعل عند
عدل وليس له كسبه وهو باق على تدبيره
لا يباع عليه لتوقع الحرية (ويجوز له)
أي السيد الجائر التصرف (أن يبيعه)
أي المدبر أو يهبه ويقبضه ونحو ذلك
من أنواع التصرفات المزيلة للملك
(في حال حياته) كما قبل التدبير (ويطل
تدبيره) بازالة ملكه عنه الخبر السابق
فلا يعود

مفوت على غيره فتمنع منه ذلك اه وتطير ذلك كما قاله الشيخ الزياي للموصي الرجوع في وصيته
في حياته وليس لوارث بعد موت الموصي الرجوع اج (قوله وهذا ليس بتدبير) والفرق انه
ان كان من قبيل التدبير عتق من الثلث وان كان تعلقا عتق من رأس المال مع أنه عرف
التدبير فيما تقدم وفرع عليه بقوله فهو تعلق عتق بصفة فيقتضي أنهم ما متحدان في الحكم
الا أن يقال ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا فكل تدبير تعلق ولا عكس فاذا علق العتق على
الموت أو مع شيء قبله فهو تدبير محسوب من الثلث ويقال له تعلق أيضا وان علقه بتدبير الموت
أو بالموت وشيئ معه أو بعده فهو تعلق عتق محسوب من رأس المال ولا يقال له تدبير (قوله
ليس هو الموت فقط) بل مع الدخول أو مدنى شهر بعده ع ش وقوله ولا مع شيء قبله هذا ينبغي
أنه لو علق على الموت مع شيء قبله كان تدبيره اه سم على المنهج (قوله ولو قال ان شئت) أي
ان شئت الحرية (قوله اشترط وقوع المشيئة قبل الموت الخ) وهذا بخلاف ما لو قال ان مات
فانت حر ان شئت فانه يحتمل ارادة المشيئة في الحياة ويحتمل المشيئة بعد الموت فراجع ويعمل
بمقتضى ارادته فان قال أطلق ولم أنو شيئا فالاصح حمله على المشيئة بعد الموت وبه أحاب
الاكثر ومنهم العراقيون وشرطوا أن تكون المشيئة بعد الموت على الفور اه زى
(قوله قبل الموت) لتقدمها في الصيغة بخلاف ما لو قال اذ مات فانت حر ان شئت فانه يعتبر
المشيئة بعد الموت لتأخرها كما هو ظاهر شوبري (قوله فورا) أي بأن يأتي بالمشيئة في مجلس
التواجب شرح المنهج والمراد بالتواجب أي الخطاب فان الخطاب القاء الكلام الى الغير
بقصد الافهام (قوله ولو قال) أي معا أو مرتبا ع ش (قوله بموت الشريك) أي الذي يموت
آخرا (قوله وله) أي للوارث كسبه أي كسب نصيبه وقوله ثم عتقه قال شيخنا ويرتب على ذلك
أنهما اذا قال ذلك في حال الصحة فانه يعتق نصيب كل بموته من رأس المال بخلاف ما اذا قلنا
انه مدبر فلا يعتق الا ما خرج من الثلث اه (قوله المتأخر موتا) منصوب على التمييز وانما كان
مدبرا لانه معلق بموت السيد وشيئ سبقه وهو موت الشريك المتقدم وقضية ذلك جواز بيع
المتأخر موتا لنصيبه كما هو شأن التدبير ولم أر فيه شيئا صريحا فراجع ثم رأيت سم صرح
بأن ذلك ويطل التدبير وأما نصيب الميت فباق على تعلقه بقرره شيخنا (قوله دون نصيب
المتقدم) لانه معلق بالموت وغيره حل (قوله وعدم صبا الخ) لم يقل مكفما مع أنه أخصر ليشمل
كلامه السكران لانه غير مكلف بل في حكمه (قوله ومن مبيع) الظاهر أن المكاتب كذلك
اه شوبري (قوله ولحقى جمل مدبره) ان دخل دارا بأمان فلو دخلها بغير أمان فليس له حله
لان جميع ما نظرنابه من ماله صار ملكا لنا وقوله جمل مدبره أي ومستولده ومن علق عتقه بصفة
شوبري وعبارة مر و كذا السجل أم ولده بشرط أن يكون كل من المدبر وأم الولد كافرا
أصلها أمالو كالأمر تدين فيمنع من حلهما معه كما قاله م راه (قوله نزع منه) والفرق بين
هذه والتي قبلها حيث فلتم بيع عليه ولم تتولوا نزع منه ويجعل عند عدل كما هنا انه في الاولى
مسلم ابتداء وهو مأمو ر بازالة ملكه عنه ابتداء والتدبير ليس فيه زوال ملك وفي الثانية وقع
التدبير وهو كافر ثم أسلم فلا يقال يباع عليه ويطل تدبيره لانه يقتصر في دوام الاسلام ما لا يقتصر
في ابتدائه (قوله أن يبيعه) فان باع بعضه قالبا في مدبر شوبري (قوله ونحو ذلك) من أنواع

وان ملكه بنا على عدم عود الحنث في اليمين ونخرج بجائز التصرف السفيه فانه لا يصح ٤٠٣ بيعه وان صح تدبيره ويطل ايضا بالادلة برته

لانه أقوى منه دليل أنه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير في رفعه

الأقوى ثم يرفع ملك اليمين النكاح ولا يطل التدبير بردة السيد ولا المدبر صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق

بموت السيد وان كانا مرتدين ولا رجوع عنه باللفظ كفصخته أو نفخته كسائر

التعليقات ولا انكار التدبير كما أن انكار الرقة ليس اسلاما وانكار

الطلاق ليس رجعة فيحلف أنه ما دبره ولا وطئ مدبرته ويحل وطؤها بالبقاء

ملكه ويصح تدبير المكاتب كما يصح تعليق عتقه بصفة وكاتبه مدبر وصح تعليق

كل منهما بصفة ويعتق بالاسبق من الوصفين * (تنبيه) * حمل من دبرت

حاملها مدبرتها وان انفصل قبل موت سيدها لان بطل قبل انفصاله

تدبيرها بلا موتها كبيع فيبطل تدبيره أيضا ويصح تدبير حملها كبيع اعتاقه

ولا تتبعه أمه لان الأصل لا يتبع الفرع فان باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا

ولده وانما يتبع أمه في الرق والحرية (وحكم) الرقيق (المدبر في حال حياة

السيد حكم العبد القن) في سائر الاحكام الا في رهنه فانه باطل على

المذهب الذي قطع به الجمهور كما قاله في الروضة في بابه والقن يكسر القاف

وتشديد النون هو من لم يتصل به شيء من أحكام العتق ومقدماته بخلاف

المدبر والمكاتب والمعلق عتقه بصفة والمستولدة سواء كان أبواه عموكين

أو عتقين أو حرين أصليين بأن كانا كافرين واسترق هو كما قاله النووي في

تهذيبه * (تنبيه) * لو وجد مع مدبر مال أو

التصرفات كالوقف الارهنه فلا يصح ولو على حال صلاح مال موت سيده فجأة فيفوت الرهن بعته كما سيذكره الشارح (قوله وان ملكه بساء الخ) وان بيننا على عود الحنث في اليمين وهو

قول مرجوح عاد التدبير على هذا القول كما قرره شيخنا والعناية للرد (قوله بناء على عدم عود الحنث في اليمين) أي فيما إذا قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم خالعهما

ثم عقد عليهما عقدا آخر ثم دخلت به العقد الثاني أو في مدة اليمين فأن المعتمد أن الحنث لا يعود فلا تطلق لان الزائل العائد كالذي لم يعد (قوله ويطل) أي التدبير أيضا بالاد

الخ لانه أي الا بالاد أقوى من التدبير بدليل أنه أي الا بالاد (قوله كما يرفع ملك اليمين النكاح) أي فيما إذا ملك زوجته (قوله صيانة لحق المدبر عن الضياع) لان الرقة تؤثر في العقود

المستقبله دون الماضية شرح م (قوله فيعتق بموت السيد) أي من الثلث وان كان ماله فيا لا ارثا لان الشرط تمام الثلث لمستحقهما وان لم يكونا ورثه سل (قوله وان كانا

مرتدين) لان هذا دام فلا ينافي ما تقدم من أن تدبير المرتد موقوف (قوله ولا انكار التدبير) الاولى أن يقول ولا يأنكار (قوله فيحلف الخ) تفريع على أن الانكار ليس رجوعا أي

فيوقوف بطلانه على حلفه بث لا يمين لا حدهما (قوله ويصح تدبير المكاتب) من اضافة المدبر له قوله (قوله تعليق كل منهما) أي المدبر والمكاتب فيقول للمدبر اذا جاء رمضان فانت

حر والمكاتب مثل ذلك فاذا مات السيد في الاولى قبل رمضان عتق بالتدبير وادى النجوم في الثانية قبل رمضان عتق بالكاتب (قوله حمل من دبرت) خرج بالحامل من دبرت حائلا ثم

حملت فاذا انفصل قبل موت السيد فغير مدبر ولا عتق تبعالاته فالشرط وجود الحمل عند التدبير أو عند الموت وعبرة الاجهوري ويعرف وجوده عند التدبير بوضعه لدون ستة أشهر منه فان

وضعه لا أكثر من أربع سنين منه لم يتبعها وان ولده لما يمينها فان كان لها زوج يفرشها فلا يتبعها وان كانت ليست كذلك تبعها وقول الشارح حمل من دبرت أي نفخت فيه الروح أم لا

أخذ من قول ايج ويعرف وجوده الخ كما أفاده ع ش على م (قوله مدبرتها) أي ان لم يستثنه فان استثناه لم يتبعها في التدبير الا ان عتقت بموت السيد حاملة فانه يتبعها حل

وعبرة ع ش على المنهج بخلاف العتق فانه يتبعها وان استثناه كما مر لقوة العتق وضعف التدبير (قوله بلا موتها) فاذا مات وانفصل منها حيا بعد موتها بقي مدبرا مع بطلان تدبيرها فقد ثبت

الحكم للتابع مع استثنائه للمتبوع (قوله ويصح تدبير حمل) أي استقلا لا تغاير ما قبله وقياسه على عتقه يقتضي أنه لا بد من نفخ الروح فيه لما تقدم أنه لو أعتق حلالها وهو مضغة أو علقه لم يصح

قل (قوله فرجوع عنه) أي التدبير لتبعية الحمل لها في البيع فلذا بطل تدبيره (قوله ولا يتبع مدبرا ولده) هو مفهوم قوله حمل من دبرت حاملا مدبرا ه وبعبارة شرح م عبادا مدبرا فيعلم

منه أنه يتبع أمه فلا يترد اه (قوله وانما يتبع أمه) أي مطلق الولد بمعنى الحمل لا بقيد كونه والد المدبرة مرحومي وأطلق الولد على الحمل لانه يؤل الى كونه ولدا بعد انفصاله (قوله ومقدماته) تفسير (قوله سواء كان) أي المدبر (قوله مال) أو نحوه كاختصاص (قوله

اذا قالت ولده بعد موت الخ) وكذا الحكم اذا اختلفا في ولد المستولدة هل ولده قبل موت السيد أو بعده أو ولده قبل الاستيلاء أو بعده ايج (قوله بعدم موت سيدي) أي اذا مضى بعد

نحوه في يده بعدم موت سيده فتنازع هو والوارث فيه فقال المدبر كسبته بعدم موت سيدي وقال الوارث بل قبله صدق المدبر بيمينه لان اليد اقترع

نحوه في يده بعدم موت سيده فتنازع هو والوارث فيه فقال المدبر كسبته بعدم موت سيدي وقال الوارث بل قبله صدق المدبر بيمينه لان اليد اقترع

وهذا بخلاف ولد المدبرة اذا قالت ولدته بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله فهو قن فان القول قول الوارث لانهم اتزعم حرية والحر لا يدخل تحت اليد وتقدم بينة المدبر على بينة ٤٠٤ الوارث اذا اقاما بينتين على ما قالاه لا اعتضادهما باليد ولودير وجلان اسمهما وامت بولد

الموت زمن يمكن فيه كسب مثله زى (قوله بل قبله) أى ولم يكن موجودا حال التدبير والا فهو مدبر (قوله وتقدم بينة المدبر) راجع لاصل المسئلة (قوله على ما قالاه) أى من المال والولد لكن قوله لا اعتضادهما باليد انما يناسب المال للمامران الحر لا يدخل تحت اليد (قوله ونصف مهرها) أى ان تأخر الانزال عن تغيب الحشفة بخلاف ما اذا تقدم الانزال عن تغيبها لانه صدق عليه أنه لم يغيبها الا فى ملكه وانظر ما اذا كان مقارنا ولا يلزمه نصف قيمة الولد (قوله على أخذها) الضمير للنصف لانه اكتسب التانيث من المضاف اليه (قوله ولا يتبعها ولدها) أى المنفصل وقت التعليق لان الخطاب معها فقط فلا يسرى عليه وخرج بالولد الحمل وحاصله انه ان كان موجودا وقت التعليق تتبعها مطلقا سواء انفصل قبل موت السيد أو بعده وان حملت به بعد التعليق وولده قبل موت السيد لا يتبعها بل لا يعتق أصلا وان ولدته بعد موت السيد تتبعها وكذا ان حملت به بعد موت السيد (قوله فى حكم الصفة) وهى موت السيد مع مضي المدة وحكمها العتق (قوله فيعتق) الاولى ويعتق الخ أى وأما أمته فى الثلث ووجهه أنه تجدد بعد الموت فكان من رأس المال ولكن هذا ضعيف والمعتمد أنهم من رأس المال لان ذلك تعليق لا تدبير (قوله أن كلامهم لا يجوز ارفاقها) المناسب ارفاقه كما فى بعض النسخ لان الكلام فى الولد وهذا قياس مع الفارق لان ولد المستولدة كأمته فى أنه يعتق من رأس المال فالضمير فى ارفاقه راجع لكل (قوله اذا علقته به بعد الموت) أى حتى لا يجوز ارفاقه (قوله اذا قرأت) بفتح التاء ومت بضمها وقوله اذا قرأت القرآن أى سواء همزه أو لا والمعتمد أنه اذا أتى بحرف التعريف بأن قال القرآن سواء كان مهموزا أو لا اشترط فى عتقه أن يقرأ جميع القرآن فان قال ان قرأت قرأنا فانه متى قرأ شيئا منه فانه يعتق وهذا هو المعتمد وما فصله الشارح طريقة له (قوله والفرق التعريف والتسكير) على هذا اقتصر فى الروض وشرحه ولم يزد على ذلك شيئا وهذا هو المعتمد وما بعده ضعيف مر حوى فاذا علق بقراءة القرآن فلا يعتق الا بقراءة جميعه واذا علق بقراءة قرآن بدون أل عتق بقراءة بعضه سواء كان كل منهما مهموزا أم لا (قوله عن النص) أى نص الشافعى ولغة الشافعى بغير همز كما يأتى وهى قراءة سبعة (قوله يطلق على القليل والكثير) أى قراءة البعض كقراءة الكل (قوله وما نقل عن النص) أى المتقدم فى قوله كذا نقله البغوى عن النص وهذا من كلام الشارح جمع بين ما نقله البغوى عن النص وبين ما قاله الدميرى بأن المنقول عن النص انما هو فى غير المهموز وهو يطلق على الكل فقط والنزى قاله الدميرى عن الامام فى المهموز وهو يقع على القليل والكثير (قوله عنده اسم جمع) أى فيطلق على الكل فقط (قوله والواقف) كالدميمى وقوله ينظنه مهموزا أى فاعترض النص أى وليس ظنه حقا لانه انما نطق فى ذلك بلفظه (قوله فى ذلك) أى القرآن وقوله بلفظه المألوفة وهى بغير الهمز (قوله وبهذا) أى بهذا الجمع المتقدم فى قوله وما نقل عن النص الخ انضح أى زال الاشكال وهو الخالفه بين ما نقله البغوى عن النص وبين ما قاله الدميرى (قوله وأجيب عن السؤال) أى بأن الكلامين أى كلام البغوى والدميرى لم يواردا فى الحقيقة على المهموز فقط ولا على غيره فقط لان النص الذى نقل عنه البغوى فى غير المهموز والذى قاله الدميرى انما هو فى المهموز بحسب ما فهمه من النص

وإدعاهما أحدهما الحقه وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت أم ولده وبطل التدبير وان لم يأخذ شريكه نصف قيمتها لان السراية لا تتوقف على أخذها أو يلغور ذال المدبر التدبير فى حياة السيد وبعد موته كما فى المعلق عتقه بصفة ولو قال لامته أنت حرزة بعد موتى بعشر سنين مثلام تعتق الابغوى تلك المدة من حين الموت ولا يتبعها ولدها فى حكم الصفة الا ان أنت به بعد موت السيد ولو قبل مضي المدة فمتبعها ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولدة بجماع أن كلا منهما لا يجوز ارفاقها ويؤخذ من القياس أن محل ذلك اذا علقته به بعد الموت ولو قال لعبد اذا قرأت القرآن ومت فأنت حر فاذا قرأ القرآن قبل موت السيد عتق بعونه وان قرأ بعضه لم يعتق بموت السيد وان قال ان قرأت قرأنا ومت فأنت حر فقرأ بعض القرآن ومات السيد عتق والفرق التعريف والتسكير كذا نقله البغوى عن النص قال الدميرى والصواب ما قاله الامام فى المحصول ان القرآن يطلق على القليل والكثير لانه اسم جنس كالتاء والعسل لقوله تعالى نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا اليك هذا القرآن وهذا الخطاب كان بركة بالاجماع لان السورة مكتوبة وبعد ذلك نزل كثير من القرآن وما نقل عن النص ليس على هذا الوجه فان القرآن بالهمز عند الشافعى يقع على القليل والكثير والقرآن بغير همز عنده اسم

جمع كما أفاده البغوى فى تفسير سورة البقرة ولغة الشافعى بغير همز والواقف على كلام الشافعى رضى الله تعالى عنه ينظنه (قوله مهموزا وانما نطق فى ذلك بلفظه المألوفة لا بغيرها وبهذا انضح الاشكال وأجيب عن السؤال

(قوله عن السؤال أى الاشكال أى أجيب بأن ناقل النص حرفه فان الذى نص على الجميع انما هو القرآن بلاهه لكونه عنده اسم جمع بخلاف المهموز فيطلق على القليل والكثير كالنكرة اه مد

(فصل فى الكتابة)

ذكرها بعد التدبير لان العتق فى كل معلق وان كان هناك معلق بالموت وهما معا باءاء النجوم قيل أقول من كتب عبد له عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقال له أبو أمية كما قاله الشيخ سئل ولقطها اسلاحي لا يعرف فى الجاهلية بخلاف التدبير فانه عقد جاهلي وأقره الشرع قرره شيخنا العزيزى وبعضه فى قل ورأيت بهامش شرح الروض أنها كانت فى الجاهلية أيضا بدليل مكتوبة سلمان الفارسي اه والكتابة خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبد له ولأنها بيع ماله وهو رقية عبده بماله وهو الكسب أى المكسوب وهو النجوم وأيضاً بثبوت مال فى ذمة قن لمالكه ابتداء وثبوت ملك للغن اه عبد البر قال الباقين وليس لنا عقد يتوقف على صيغة مخصوصة الا السلم والنكاح والكتابة اه فالمراد بالبيع صيغة مخصوصة الجنس وهى فى النكاح زوجتك وأنكحتك فقط وفى السلم لفظ السلم والسلف لا غير والبيع وفحواه له ما صيغ كثيرة (قوله على الا شهر) مقابلة أنها يفصحها كالعقاقة (قوله لغة الضم والجمع) فتكون مرادفة للكتاب لغة اه (قوله لان فيه اضم نجم الخ) يصح أن يكون تعديلا للمعنى اللغوى ويصح أن يكون توجيه للمعنى الشرعى الا أنى فكان الاولى تأخيرها الى هناك وقد ذكر هذا التعليل مر فى شرحه على التسمية بعد قوله وشرعا عقد الخ وعبارته وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض منجم نخمين فا كثر وسمى كتابة لما فيه من ضم نجم الى آخر وقيل لانه يوثق بها غالبا اه بالحرف ومثله شرح الروض وقوله يوثق بها أى يكتب لها وثيقة فقوله وسميت الخ المناسب أو سميت ليكون على أخرى للتسمية قالوا ويعنى أو وكان الاولى للشارح تأخير قوله وسميت عن ذكر المعنى الشرعى لانه توجيه له فيكون له توجيهان (قوله للعرف الجارى الخ) تقدم قوله لما فيها من ضم الخ فالتسمية علتان (قوله بكتابة ذلك) أى مضمون ذلك العقد فى كتاب يوافقه أى يوافق ذلك أى مضمونه (قوله يوافقه) أى يطابق ذلك من مطابقة للنظر للمعنى (قوله عقد عتق) أى عقد يفضى الى العتق فهو من اضافة السبب للمسبب (قوله منجم أى مؤقت بنجمين أى وقتين ويطلق النجم على القدر الذى يؤدى فى وقت معين (قوله والذين يتفنون) أى يطلبون الكتاب أى الكتابة (قوله خيرا) أى أمانة واكتسابا أى علمهم أماتهم وقدرتهم على الاكتساب اه (قوله والحاجة داعية اليها) أى لان السيد قد لا تسع نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يتشمر للكسب تشميره اذا عاق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها ما لا يحتمل فى غيرها كما احتملت الجهالة فى ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة وأشار بقوله والحاجة داعية اليها الى أنه يدل عليها القياس أيضا (قوله لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله بوطئة لقوله ولثلاية تعطل أثر الملك لانه انما يصلح على لثني الوجوب ووطئة للغاية أيضا ولرخصه على من قال ان الامر فى الالية للوجوب اه ع ش ملخصا (قوله وان طلبها غاية فى عدم الوجوب

(فصل فى الكتابة)

وهى بكسر الكاف على الانه رقيقة
الضم والجمع لان فيه اضم نجم الى نجم
والنجم يطلق على الوقت أيضا الذى يجل
فيه مال الكتابة كما سأتى وسبغت كتابة
للعرف الجارى بكتابة ذلك فى كتاب
يوافقه وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض
منجم نخمين فا كثر وسمى كتابة لما فيه من ضم نجم الى آخر وقيل لانه يوثق بها غالبا اه بالحرف ومثله شرح الروض وقوله يوثق بها أى يكتب لها وثيقة فقوله وسميت الخ المناسب أو سميت ليكون على أخرى للتسمية قالوا ويعنى أو وكان الاولى للشارح تأخير قوله وسميت عن ذكر المعنى الشرعى لانه توجيه له فيكون له توجيهان (قوله للعرف الجارى الخ) تقدم قوله لما فيها من ضم الخ فالتسمية علتان (قوله بكتابة ذلك) أى مضمون ذلك العقد فى كتاب يوافقه أى يوافق ذلك أى مضمونه (قوله يوافقه) أى يطابق ذلك من مطابقة للنظر للمعنى (قوله عقد عتق) أى عقد يفضى الى العتق فهو من اضافة السبب للمسبب (قوله منجم أى مؤقت بنجمين أى وقتين ويطلق النجم على القدر الذى يؤدى فى وقت معين (قوله والذين يتفنون) أى يطلبون الكتاب أى الكتابة (قوله خيرا) أى أمانة واكتسابا أى علمهم أماتهم وقدرتهم على الاكتساب اه (قوله والحاجة داعية اليها) أى لان السيد قد لا تسع نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يتشمر للكسب تشميره اذا عاق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها ما لا يحتمل فى غيرها كما احتملت الجهالة فى ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة وأشار بقوله والحاجة داعية اليها الى أنه يدل عليها القياس أيضا (قوله لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله بوطئة لقوله ولثلاية تعطل أثر الملك لانه انما يصلح على لثني الوجوب ووطئة للغاية أيضا ولرخصه على من قال ان الامر فى الالية للوجوب اه ع ش ملخصا (قوله وان طلبها غاية فى عدم الوجوب

منجم نخمين فا كثر وسمى كتابة لما فيه من ضم نجم الى آخر وقيل لانه يوثق بها غالبا اه بالحرف ومثله شرح الروض وقوله يوثق بها أى يكتب لها وثيقة فقوله وسميت الخ المناسب أو سميت ليكون على أخرى للتسمية قالوا ويعنى أو وكان الاولى للشارح تأخير قوله وسميت عن ذكر المعنى الشرعى لانه توجيه له فيكون له توجيهان (قوله للعرف الجارى الخ) تقدم قوله لما فيها من ضم الخ فالتسمية علتان (قوله بكتابة ذلك) أى مضمون ذلك العقد فى كتاب يوافقه أى يوافق ذلك أى مضمونه (قوله يوافقه) أى يطابق ذلك من مطابقة للنظر للمعنى (قوله عقد عتق) أى عقد يفضى الى العتق فهو من اضافة السبب للمسبب (قوله منجم أى مؤقت بنجمين أى وقتين ويطلق النجم على القدر الذى يؤدى فى وقت معين (قوله والذين يتفنون) أى يطلبون الكتاب أى الكتابة (قوله خيرا) أى أمانة واكتسابا أى علمهم أماتهم وقدرتهم على الاكتساب اه (قوله والحاجة داعية اليها) أى لان السيد قد لا تسع نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يتشمر للكسب تشميره اذا عاق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها ما لا يحتمل فى غيرها كما احتملت الجهالة فى ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة وأشار بقوله والحاجة داعية اليها الى أنه يدل عليها القياس أيضا (قوله لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله بوطئة لقوله ولثلاية تعطل أثر الملك لانه انما يصلح على لثني الوجوب ووطئة للغاية أيضا ولرخصه على من قال ان الامر فى الالية للوجوب اه ع ش ملخصا (قوله وان طلبها غاية فى عدم الوجوب

لا في الاستحباب لأن طلبها شرط فيه والغاية الرد على من قال بوجوبها إذا طلبها الرقيق تمسكا
بقوله والذين يتبعون الكتاب عما ملكت أيمانكم فكاتبوهم الخ فعمل الأمر على الوجوب
(قوله قياسا على التدبير) أي في عدم وجوبه لا في استحبابه فليست مقيسة عليه فيه
لأن استحبابه بالنص وهو قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا والتدبير ليس سنة كما قاله
زي لكن يحط المبدأ فان التدبير مستحب لا واجب اهـ مد (قوله وتحكم المالك) عطف
سبب على مسبب (قوله اذا سألها) قيد لتأ كدها فان لم يسألها فهي مستنونة من غير
تأ كده بخلاف الشرطين بعده فهما للاستحباب فان فقد أحدهما كانت مباحة (قوله العبد)
أي الرقيق ولو أتى (قوله بحيث لا يضيعه) يؤخذ منه أن المراد بالامتنع من لا يضيع المال
في معصية وان لم يكن عدلا كتركه نحو صلاة شوبري (قوله مكتسبا) يؤخذ من قولهم الرق
يضمحل معه سائر صفات الكمال انه لا يشترط فيه أن يليق به الكسب اج اهـ (قوله أي
قادر على الكسب) أي الذي يفي بوعده ونجومه كما يدل عليه السياق شرح مر (قوله
وبهم افسر الشافعي الخ) أي لانه نكرة في سياق الشرط فعمت والمراد بما تضمنته من الامانة
والكسب كما هو ظاهر (قوله الخ في الآية) ويطلق الخيرا أيضا على المال كما في قوله وانه لمحب
الخير لشديد وعلى العمل بقوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيرا يره اهـ برماوى (قوله واعتبرت
الامانة) لما كانت على الامانة واحدة قدمها على علم الطلب والكسب لاشتراك العلم فيهما
فكان الاول كالقرد والثاني كالركب ع ش (قوله وتفارق) أي الكتابة حيث أجرى
الأمر فيها وهو قوله تعالى فكاتبوهم الخ على غير ظاهره وهذا جواب عن سؤال تقديره ما الفرق
بين قوله فكاتبوهم وقوله وآفوههم حيث جلاوا الاول على النسخ والثاني على الوجوب
فهلا كانا للوجوب أو للنسخ أجاب الشارح بقوله وتفارق الخ اهـ اج (قوله وأحوال
الشرع) أي قواعده (قوله أي كسب) بنصب أي خبر كان والجملة خبر أن أي ولو كان
كسبا قليلا لاني اهـ (قوله قادر على كسب الخ) هل ولولم يلق به الكسب كان كان
من علم القرآن وسأل الكتابة وعلم السيد أنه لا يمكنه الكسب الامن جهة لا تليق به كزبالة مثلا
أو كجمامة قال شيخنا يؤخذ من قواعدهم ان الرق يضمحل معه سائر صفات الكمال انه يستحب
كاتبته كذلك ولا يكون ذلك مانعا اهـ اج (قوله مباحة) ظاهره أنه اذا اتفق قيس من الثلاثة
كانت مباحة وهو ظاهر في غير الاول اذا صحح أن ماسة اذا لم يطلبها العبد لا مباحة ومنا كدة
اذا طلبها حل وبزعم البلقيني في صحيحه بكراهة كتابة عبد يضيع كسبه في الفسق وادعاء
سيده عليه يمنعه قال وقد ينتهي الحال الى التحريم حيث تقضى كاتبته لتمكنه من المحرمات
كسرقة النجوم والتمكين من نفسه وما قاله البلقيني هو المعتقد اهـ زي (قوله ولا تنكره بحال)
فهو مباحة أي من حيث ذاتها والافتقار تنكره لعارض كان ظن كسبه محرم وتحرم ان علم
ذلك كفيروا وقد تجب كما علم مما مر في نقمة الرقيق اذا توقفت نفقته على بيت المال المتوقف
على كاتبته مقلدا فراجع قنونه الاحكام الخمسة قل وعبارة شرح مر ولا تنكره بحال نعم
ان كان الرقيق فاسقا بسرقه أو ونحوها وعلم سيده انه لو كاتبه مع العجز عن الكسب
لا كتسب بطريق الفسق قال الأذرى فلا يعد تحريرا لتضمنها التمكين من الفساد وهو قد اس

قياسا على التدبير وشره القريب ولثلا
يتعطل أثر الملك وتحكم المالك على
المالكين وانما تستحب اذا سألها
العبد من سيده (وكان مأمونا) أي
أمنيا فيما يكسبه بحيث لا يضيعه
في معصية (مكتسبا) أي قادرا على
الكسب وبهم افسر الشافعي رضي
الله تعالى عنه الخ في الآية واعتبرت
الامانة لئلا يضيع ما يحصله فلا يعتق
والقدرة على الكسب ليوثق بهصيل
النجوم وتفارق الايتاء حيث أجرى
على ظاهر الأمر من الوجوب كما سياتي
لانه مواساة وأحوال الشرع لا تمنع
وجوبها كلزكاة * (تنبيه) * قوله
مكتسبا قد يوههم انه أي كسب كان
وليس مراداً بل لا بد أن يكون قادرا
على كسب يوفي ما التزمه من النجوم فان
قد شرط من هذه الثلاثة وهي السؤال
والامانة والقدرة على الكسب فباحة
اذا لا يقوى رجا العتق الا بها ولا تنكره
بحال

حرمة الصدقة والقرض اذا علم من أحدهما صرفهما في محرم وان امتنع العبد منها وقد طلبها
 سيد لم يجبر عليها كعصا كسه اه وقوله فلا يبعد تحريمها ومثل ذلك ما لو غلب على ظن السيد
 أن ما يكسبه من المباحات يصرفه في المعصية فصرم الكتابة لتأديبها الي تمكينه من المعصية
 بما كسبه وكتب أيضا فلا يبعد تحريمها أي ومع ذلك فان ملك ما يكسبه كأن حصله من غير
 جهة الحرمة وصرف ما كسبه من الحرمة في مؤنة مثلاً ثم ذى مملكه عن النجوم عتق
 والا فلا اه ع ش على مر (قوله تنفيى الى العتق) عبارة فيه قد تنفيى الى العتق (قوله
 كرهت) وانما لم يصرم حينئذ لعدم تحقق الوقوع في الحرام فالعلم الواقع في كلامه بمعنى الظن
 أو قول الكراهة بكرة التصريح كما قاله زى فان نوهه كرهت كراهة تنزيه وإذا نذرها
 وجبت فتعثر بها الاحكام الخمسة (قوله وأركانها الخ) كان الاولى أن يقدم هذا كعادته
 عقب الفصل (قوله وعوض) لو قال ويحرم يشمل الوقت والمال لكان أولى قال على التحرير
 (قوله لا من مكره) ما لم يكن بحق بأن نذر كتابته فأكرهه على ذلك فانها تصح لأن الفعل مع الاكراه
 بحق كالفعل مع الاختيار ثم هذا ظاهر ان كان النذر قبيل ابر من معين كرمضان مثلاً وأخر
 الكتابة الى أن يبق منه زمان قليل فان لم يكن كذلك كأن كان النذر مطلقاً فلا يجوز اكراهه عليه
 لأنه لا يلتزم وقتاً بعينه حتى يأثم بالتأخير عنه فلو أكرهه على ذلك ففعل لم يصح ولو مات من غير كتابة
 له بعد عصي في المسألة الاولى من الوقت الذي عين الكتابة فيه وفي المسألة الثانية من آخر أوقات
 الامكان ع ش على مر (قوله ولا من مرتد) أما لو كتب ثم ارتد فلا تبطل كتابته كيبيعه لكن
 يمنع دفع النجوم له لأنه محجور عليه بل يدفع للعالم فلو دفعها للمرتد لم يمتنع ويستردّها ويدفعها
 الى العالم كما فان تلتفت فان كان معه ما يني ودفعه الى العالم فذاك والا فلا تجيزه ثم ان مات
 السيد على الرقة بعد التجيز فهو رقيق وان أسلم ألغى التجيز لأن منع التجيز كان لحق المسلمين وقد
 صار له وهو العبد والنجوم لأن مال المرتد لهم وقوله وقد صار أى الحق له أى للسيد فعند قبضه
 وهذا بخلاف ما لو دفعها للمعجور عليه بسفه وألقها وعجزه الولي ثم فك الجرح فانه لا يكتفى بالتجيز
 لأن جرح السفه أقوى ولهذا لا يتقد تصرفه قطعاً ولا أن يحرقه لحفظ ماله فلو حسب عليه ما أنلفه
 لم يحصل حفظ وجرح المرتد للمسلمين وقد عادله اه شرح البهجة لشيخ الاسلام اه س ل (قوله
 والعقود) أى التي يشترط فيها اتصال القول بالإيجاب بخلاف ما لا يشترط فيه كالتدبير
 والوصية فانها توقف حل (قوله ولا من مريض) بخلاف الايلاد والتدبير لأن الولاية فيها
 يحصل بالموت الذى يزول به الرق (قوله وكاب مريض) المراد بالكتابة المكاتب من اطلاق
 المصدر على اسم المفعول لأجل قوله محسوبة من الثلث لأن المحسوب انما هو المكاتب لا العقد
 أو يقدّمه ضاف أى ومعلق الكتابة أو يقدّر في قوله محسوبة أى محسوب متعلقها وهو
 المكاتب بالنظر لقيمه (قوله ففى ثلثيه) كأن كانت قيمته ثلاثين وما يملكه السيد ولو بالنجوم
 ثلاثون فقابل ثلثيه عشرون رهي ثلث الجميع قال فى شرح المنهج ويبقى للورثة ثلثه مع مثل
 قيمته وهما مثل ثلثيه (قوله وعدم صبا وجنون) هلاقال ومكلف كما يبره في المنهاج
 الاخير منه والافصح في الشرطية لانها لا تكون عدية وأجيب بأنه غير بذلك ليناسب
 ما بعده فى أن كلامه ما عدى ويرد عليه أنه لا يناسب ما قبله ولوراعى ذلك لقال ولا عدم اكراه

لانها عند تقاسمها ذكر تنفيى الى
 العتق ثم ان كان الرقيق فاستجابسرقه
 أو نحوها وعلم السيد انه لو كان به مع
 الهجر عن الكسب لا كسب بطريق
 القسق كرهت كما قاله الاذرى وأركانها
 أربعة سيدور رقيق وصيغة وعوض
 وشرط في السيد وهو الركن الاول
 ما ترقى المعتقد من كونه مختاراً أهلاً
 تبرع وولاية لانها تبرع وأيلة للولاية
 تصح من كافراً أصلي وسكران لا من
 مكروه ومكاتب وان أدن له سيده
 ولا من مسبي ومجنون ومجور بسفه
 وأولياهم ولا من مجور فلس ولا من
 مرتد لأن ملكه موقوف وللعقود
 لا توقف على الجدي ولا من مريض
 لأنه ليس أهلاً للولاية وكتابة مريض
 مرض الموت محسوبة من الثلث فان
 خلف مثلى قيمته صحت فى كله أو مثل
 قيمته ففى ثلثيه أو لم يخلف غيره ففى ثلثه
 وشرط فى الرقيق وهو الركن الثانى
 اختيار وعدم صبا وجنون وأن
 لا يتعلق به حق لازم وشرط فى الصفة
 وهو الركن الثالث لفظ يشعر بالكتابة

وأجيب بأنه عبر بذلك لادخال السكران (قوله ككاتبك) أي ولا بد من اضافته الى الجمله
فلو قال كاتبك يدل على مثالي تصح الكتابة لانها لا يصح تعليقها على شيء وما لا يصح تعليقه لا يصح
اضافته للبعض (قوله مع قوله اذا أدتبه) لان لفظها يصلح للخارجة فاحتج بتميزها بقوله
اذا أدتبه الخ ولا يتقيد بما ذكر بل مثله فاذا برئت منه أو فرغت ذمتك منه فانت سريشمل
برئت منه حصول ذلك بأداء النجوم والبراعة المقفوظ به أو فراغ الذمة شامل للاستيفاء والبراعة
باللفظ شرح م (قوله أدتبه) أي عند جزم من الصيغة في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فلا بد
من التصريح بقوله فاذا أدتبه فانت سريشمل كقوله القاضي حسين وغيره سري لان الغلب فيها
التعليق وهو لا يحصل بالنية سم (قوله وقبولاً) أي فوراً (قوله ولم يذ كر غيره) قد ذكر
الرفيق أيضاً فيما تقدم بقوله اذا سالها العبد الخ الا أنه لما لم يذ كر ما يشترط فيه وان كان يعلم
بمذ كره لزوماً بعضه كان كعدم ذكره ٥١ (قوله في ذمة المكاتب) هذا معلوم من قول المصنف
الى أجل معلوم فلا يمكن أن يكون المال مؤجلاً الى أجل معلوم وليس في الذمة (قوله موصوفاً
بصفات السلم) يعني عنه قوله الا في معلوم عندهما الخ (قوله لان الاعيان الخ) علة لم حذف
أي وانما لم تصح على عين لتوقف ايراد العقد عليها على ملكها والرفيق لا ملك له هذا ظاهر في غير
المبعض اذا كوتب بعضه الرفيق لانه يملك ببعضه الحر (قوله لا يملكها) أي العبد (قوله
الى أجل) أي وقت (قوله ولو كان المكاتب مبعضاً) أي وان كان يملك ببعضه الحر ما يؤديه
(قوله خالف القياس) لانه يبيع ماله بماله (قوله والمأثور) مبتدأ خبره انما هو التأجيل
(قوله مع اختلاف الأغراض) أي في المالك من الصبر وعدمه (قوله تنبيهه لو كان العرض
منفعة الخ) اعلم أنه لا بد أن يكون العرض ديناً أو منفعة عين أو منفعة في الذمة بخلاف
الاعيان فلا تصح الكتابة عليهم المأثور أنه لا يملك الاعيان حتى يكتب عليها وأن المنافع الملتزمة
في الذمة تتأجل كلزام ذمتها خياطة ثوب موصوف بعد شهر مثلاً بخلاف المتعلقة بالاعيان
كخدمته شهر فبتعين جعلها من الا ن لا شترط اتصال الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان
بالعقد (قوله وجعل لكل واحدة منهما وقتاً معلوماً الخ) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير
بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الاجارة فيقتصر
أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقت ابتداء الشروع في كل وقت
لاجميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن ما يتعلق بالعق يتساخ فيه سم على المنهج وقوله
وجعل لكل واحدة منهما وقتاً كقوله كاتبك على بناء دارين في ذمتك في شهر كذا وفي شهر كذا
اه وكتب به ضمهم قوله وجعل لكل واحدة منهما وقتاً معلوماً ولا يعترض بأن هذا مفسد للاجارة
لان فيه الجمع بين العمل والمدة لانه ذكر المدة لبيان أول العمل اه (قوله ثناً) كبعثك هذا
الثوب بسكنى دارك مثلاً وقوله وأجرة كاجرته هذه الدار سنة بخدمة عبدك هذا شهراً (قوله
لان الاعيان) الاولى لان العبد لانها المكاتبه وعبارة حل قوله بالاعيان أي عين المكاتب
أو عين من أعيان ماله بان كان مبعضاً وملك ببعضه الحر أعياناً اه فاندفع ما قيل ان الاولى
العين لان الرفيق لا يملك (قوله ثم ان كان العرض منفعة عين) أي عين المكاتب فلا يصح
تأجيلها أي بأن أخرها عن وقت العقد كقوله على أن تخدمني شهراً بعد هذا الشهر فلا يصح

وفي معناه ما مر في الضمان ايحيايا
ككاتبك أو أنت مكاتب على كذا
كالف منجما مع قوله اذا أدتبه مثلاً
فانت سريشمل أو نية وقبولاً كقبلت
ذلك وشرط في العوض وهو الركن
الرابع كونه مالا كما تعرض له المصنف
وجه الله تعالى ولم يذ كر غيره من الاركان
بقوله (ولا تصح) أي الكتابة (الاعيان)
في ذمة المكاتب فقد اكد ان كان أو عرضاً
موصوفاً بصفة السلم لان الاعيان
لا يملكها حتى يورد العقد عليها (معلوم)
عندهما قدر او جنساً وصفة ونوعاً
لانه عوض في الذمة فاشترط فيه العلم
بذلك كدين السلم ويكون (الى أجل
معلوم) ليحصله ويؤديه فلا تصح بالحال
ولو كان المكاتب مبعضاً لان الكتابة
عقد خالف القياس في وضعه فاعتبر
فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة
رضي الله تعالى عنهم فن بعدهم قولاً
وفعلاً انما هو التأجيل ولم يعقدوا أحد
منهم حالة ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع
اختلاف الأغراض خصوصاً وفيه
تجمل عتقه * (تنبيه) * لو كان العرض
منفعة في الذمة كبناء دارين في ذمته
وجعل لكل واحدة منهما وقتاً معلوماً
جاز كما يجوز أن تجعل المنافع ثناً وأجرة
أما لو كان العرض منفعة عين فانه
لا يصح تأجيلها لان الاعيان لا تقبل
التأجيل ثم ان كان العرض منفعة عين
حالة فحوكاتبك على أن تخدمني شهراً

أو تخطى إلى ثوبان بنفسك فلا بد من ضمهما من ضمة مال كقوله وتعطيتني ديناراً بعد انقضائه لأن الضمة شرط فلم يجز أن يكون العوض منقعة فقط فلا تقتصر على خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر نجم لم يصح لأنهما نجم واحد ولا ضمة ولو كانت على خدمة شهر رجب ورمضان فأولى بالفساد إذ يشترط في الخدمة أو المنافع المتعلقة (٤٠٩) بالاعيان أن تتصل بالعقد ولا حد لعدد نجوم

الكتابة (وأقله نجمان) لأنه المأثور عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على أقل من نجمين لعلواه لأنهم كانوا يسادرون إلى القرابات والطاعات ما أمكن ولأنها مشتقة من ضم النجوم بعضها إلى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان والمراد بالنجم هنا الوقت كما في الصحاح قال النووي رحمه الله تعالى في تهذيبه حكاية عن الرافعي رحمه الله تعالى يقال كانت العرب لا تعرف الحساب ويننون أمورهم على طلوع النجم والمنازل فيقول أحدهم إذا طلع نجم الثريا أدبتك حقل فسميت الاوقات بنجوم ما سمي المؤدى في الوقت نجماً (قايه) قضية اطلاقه أنها تصح بنجمين قصيرين ولو في مال كثير وهو كذلك لا مكان القدرة عليه كالمسلم إلى معسر في مال كثير إلى أجل قصير ولو كاتب عبداً كسلاً مفعلة واحدة على عوض واحد كالف نجم بنجمين مثلاً وعلق عنهم بأدائه صح لا تعاد المالك فصار كالوابع عبداً بنجم واحد ووزع العوض على قيمته وقت الكتابة فمن أدى حصته منهم عتق ومن جهز رقباً ونصح كتابة بعض من باقيه حر لأنها تفيد الاستقلال المقصود بالعقد ولا تصح كتابة بعض رقيق وإن كان باقيه لغيره وأذن له في الكتابة لأن الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لاكتساب النجوم نعم لو كاتب في مرضه بعض رقيق والبعض ثلث ماله أو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورثة الوصية صحت الكتابة

بغلاف ما إذا اتصلت بالعقد وضم اليها ما لا أثر له بخلاف صريح كذا ذكره ونخرج بعين المكاتب عين غير المكاتب فلا يصح على منقعتها كما نقله سم عن شرح الروض كان كاتبه على منقعة دابنتين لم يديدهما ماله في شهرين فلا يصح وإن أمكن أن يشتريهما من نيد ويدفعهما للسيد اه شيعنا هذا ولعل الأولى أن يقول فإن كان العوض الخ وعبرة المنهج ولو كاتب على خدمة شهر ودينار صحت (قوله بنفسك) الطاهر أنه يغني عنه قوله على أن تخدمني لأنه يفهم منه أنه بنفسه فيكون قوله بنفسك تأكيداً (قوله من ضمة مال) المال ليس بقيد بل يكفي منفعة أخرى كان يقول وتبني داري اه زى أي في وقت كذا أي وقت الشروع في البناء (قوله بعد انقضائه) أي الشهر أي أوفى أثباته كما يعلم من شرح م وعبرة المنهج ولو كاتب على خدمة شهر ودينار ولو في أثباته صحت قال في شرحه هو أولى من قوله عند انقضائه اه والحاصل أن الشرط أن يتأخر إعطاء الدينار عن الخدمة فلا يقدم زمن إعطاء الدينار على زمن الخدمة لم يصح لما علم من شرط اتصال المنفعة المتعلقة بالعين بالعقد اه (قوله شرط) أي في الكتابة ليتأتى النجمان وقوله بأن كل شهر نجم أي منفعة كل شهر نجم كما يعلم مما قبله فالمراد بالنجم العوض (قوله منفعة فقط) أي من جنس واحد فلا يتأتى أنه إذا كانت المنفعة من جنسين كالخدمة والبناء صحت الكتابة ويحمله أيضاً في غير المنفعة التي في الذمة والاصح كما لو كاتبه على بناء دارين في ذمته بينهما في شهرين (قوله لأنهما نجم واحد) وهو الخدمة فلا بد أن ينظم إلى ذلك شيء آخر ح (قوله أو المنافع) أو عتق الوالده عتق عام على خاص (قوله المتعلقة بالاعيان) يتصور هذا في البعض لأنه يجوز أن يجعل منفعة عين من أعيان ماله المأوكة عوضاً اه مرحوم وهو جواب عما يقال الرقيق لا يملك شيئاً فكيف يورث العقد على منفعة متعلقة بعين وتتصل تلك المنفعة بالعقد أما المنافع المتعلقة بالذمة فيصح أن تكون متصلة بالعقد وأن تكون منفصلة عنه (قوله وأقله) أي الأجل الخ نجمان أي وقتان بأن يؤجل بعضه إلى وقت معلوم وبعضه إلى آخره كذلك تساوى البعضان أو تفاوتا كما يتك على مائة تؤدى نصفها في وقت كذا ونصفها الآخر في وقت كذا سم (قوله ولأنها مشتقة) عبارة الدميري ولأنها مشتقة من الكتبة بمعنى ضم النجوم الخ (قوله ثم سمي المؤدى الخ) من تسمية الحال باسم المحل قال ابن حجر وسكتهم عن بيان موضع التسليم لعوض الكتابة مشعر بعدم اشتراطه لكن في أصل الروضة عن ابن كعب أن فيه الخلاف في السلم اه زى (قوله فمن أدى حصته) فإذا كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه شرح المنهج وقوله فعلى الأول سدس العوض أي موزعاً على النجمين مثلاً فعليه في كل نجم سدس ما عليه تساويًا وتساوتاً وكذا يقال في الثلث والنصف اه برماوى (قوله نعم لو كاتب في مرضه مائة الخ) ضعيف وقوله أو أوصى بكتابة الخ معتمد وقوله وعن النضر الخ ضعيف وجه الضعف في الأولى والأخيرة أن التبعية فيهما ابتداء بخلاف الثانية فإن التبعية فيها عارض كما قاله زى (قوله ان اتفقت النجوم) المراد بالنجوم ما يشمل المال بدليل قوله جنسا وصفة وما يشمل الاوقات بدليل قوله وعدداً وأجلاً والمراد بالاتفاق في الجنس والصفة أن لا يتميز عوض أحدهما بجنس

في ذلك القدر وعن النص والبقوى صحة ١٠٣ ح الوصية بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد كشر يكن في عبده كتابه معاً أو كلاً من كاتبه صح ان اتفقت النجوم جنسا وصفة

أو صفة لم يشغل عليها عرض إلا أن يصدق بصورتين بأن كان كله متحدا جنسا وصفة أو اشغل
على أجناس أو صفات في كل من الطرفين كدراهم ودنانير في كل من العوضين وعبرة سم
قوله أن اتفقت النجوم هلاصيح مع اختلاف النجوم أيضا وقسم كل نجم على نسبة المالك وأي
محدور في مال أو ملكاه بالسوية وكتابه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الأول والاخر درهم
في الشهر الثاني مثلا ويكون لكل من المالكين نصف كل من الدينار والدرهم فإن العوض
معلوم وحصه كل واحد منه معلومة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنسا أن لا تكون
بالنسبة لأحدهما دنانير وللاخر دراهم لأن لا يكون دنانير ودراهم بالنسبة اليهما جميعا
كما في المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائزاه (قوله وعددا) أي عددا لا اوقات وكتابه
احترز به عما لو جعل حصه أحدهما شهرين والاخر ثلاثة أشهر سم على حج فقوله وعددا
أي عدد النجوم لا عدد القدر المؤدى في كل نجم فلو اختلفا في النجوم كان كتابه أحدهما على
قدر ونجمه بنجمين والاخر على قدر ونجمه بثلاثة نجوم لم يصح ولا بد من اتفاقهما في القدر
المكتاب به وعبرة قل على الجلال قوله جنسا الخ فالجنس والصفة للمال والاجل والعدد
للمزمن فإن اختلف شيء من ذلك لم يصح كذهب وفضة أو فضة وصحاح ومكسرة أو فضة وصحاح
في نجم واحد أو في نجمين واحد النجمين لأحدهما شهر وللاخر شهران أو أن لهذين النجمين
وللاخر ثلاثة (قوله وأجلا) أي لا قدر حل (قوله وجعلت النجوم) بمعنى المال على
نسبة ملكيهما أي صرح به أو أطلق كان يكون لأحدهما ثلثه وللاخر ثلثه ويكتابه على
سبعة دنانير يؤداهم في شهرين في كل شهر ثلاثة لصاحب الثلثين اثنان ولصاحب الثلث واحد
ويدفع له مائة وليس له تخصيص أحدهما بقبضه أو لا وليس لأحدهما أن يكتبه على دنانير
والاخر على دراهم وهذا أعني قوله وجعلت معطوف على اتفقت فيقيد أنه شرط لكن قال
م ر انه معطوف على صح ومقتضى قول م ر بعد ذلك فإن اتقى شرط محاذ ك كان جعله
على غير نسبة المالكين الخ أنه معطوف على اتفقت لكن قولهم صرح به أو أطلق يقتضى أنه
معطوف على صح (قوله وفسخ الكتابة) ظاهره أن تجبر السيد ليس فسخا وقضية قوله الاتي
وعاد الرق بأن عجز فججزه الاخر أنه فسخ وبه صرح في الرض (قوله لم يصح) أي الإبقاء أي
يحرم على الاخر إبقاء الكتابة في نصيبه بل يجب عليه تمييز العبد وفسخها ليعود نصيبه الى
الرق فعلم أنه لا يعود الى الرق بمجرد فسخ شريكه اه ب ر وقوله ولو أبرأه مقابل قوله فلو عجز الخ
وقوله لم يصح أي الإبقاء هذا على النسخة التي فيها يصح بالياء التحانية وإن التي فيها لم تصح
بالتاء المثناة فوق فالضمير فيه للكتابة أي لم تصح الكتابة أي إبقاؤها (قوله وعاد الرق) بأن عجز
فججزه الاخر أما إذا لم يعد الرق وأدى حصه الشريك من النجوم فيعتق نصيبه عن الكتابة
ويكون الولاء لهما شرح م ر (قوله اذ ليس له تخصيص) أي ما قبضه أحدهما يكون
مشتركا بينهما قهر عليه كما أن ما قبضه أحدهما لورثة مشترك لا يختص به وكذلك ربيع الوقت
إذا قبض أحدهما الموقوف عليهم شيئا منه لا يختص به وماعدا هذه الثلاثة إذا كان لجماعة دراهم
وقبض أحدهم منها شيئا اختص به شيئا (قوله من جهة) متعلق بلازمة اه سم (قوله لانها)
أي دوامها (قوله عند ذلك) أي عند المحل (قوله أو غاب) محله ما لم يأذن له السيد (قوله

وعدا وأجلا وجعلت النجوم على
نسبة ملكيهما فلو عجز العبد فججزه
أحدهما وفسخ الكتابة وأبقاء الاخر
فيما لم يصح كأنه اعتقدها ولو أبرأه
أحدهما من نصيبه من النجوم أو
اعتق نصيبه من العبد عتق نصيبه منه
وقوم عليه الباقي أن أيسر وعاد الرق
للمكاتب وخرج بالأبراء والاعتاق
ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وإن رضى
الاخر بتقديمه اذ ليس له تخصيص
أحدهما بالقبض (وهي) أي الكتابة
الصحة (من جهة) أي جانب السيد
لازمة) ليس له فسخها لانها عقدت
لملكه مكتابه لا لخطه فكان فيها كالراهن
لأنها حق عليه أما الكتابة الفاسدة
فهي جائزة من جهته على الأصح فإن
عجز المكاتب عند المحل بنجم أو بعضه
غسرا الواجب في الإتياء أو امتنع منه
عند ذلك مع القدرة عليه أو غاب عند
ذلك وإن حضر ماله

أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة
 القصر على الأشبه في المطلب وقيد هافي
 الكفاية بمسافة القصر وهذا هو الظاهر
 كان له فسخها بنفسه وبما كتم متى شاء
 لتعذر العوض عليه وليس للعالم الاداء
 من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن
 السيد من الفسخ لانه ربما يجهز نفسه
 أو امتنع من الاداء لو حضر (و) هي
 (من جهة العبد المكاتب جائزة) فله
 الامتناع من الاعطاء مع القدرة (وله
 تجهيز نفسه) ولو منع القدرة على
 الكسب وتحصيل العوض (و) فله
 (فسخها متى شاء) وان كان معه وفاء
 ولو استهل سببه عند المحل لجهز من له
 امهاله مساعدة في تحصيل العتق
 أو ليس عرض وجب امهاله لبيعته
 وله أن لا يزيد في امهاله على ثلاثة أيام
 سواء أعرض كساد أم لا فلا فسخ فيها
 أو لا حضار ماله من دون مرحلتين وجب
 أيضا امهاله الى احضاره لانه كالحاضر
 بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة ولا
 تنسخ الكتابة من السيد أو المكاتب
 يجهزون ولا انعام ولا يجهز سفة لان اللازم
 من أحد طرفيه لا ينسخ بشئ من ذلك
 كل من يقوم ولي السيد الذي جن أو
 جرح عليه مقامه في قبض ويقوم الحاكم
 مقام المكاتب الذي جن أو جرح عليه
 في أداء ان وجده مالا ولم يأخذه السيد
 استقلالاً وثبتت الكتابة وحل النجم
 وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي
 ورأى له مصلحة في الحرية فان رأى أنه
 يضيع اذا أفاق لم يؤد قال الشيخان
 وهذا حسن فان استقل السيد بالأخذ
 عتق لحصول القبض المستحق ولو جنى
 المكاتب على سيده لزمه قوداً وأرض
 بالغاما بلع لان واجب جناية عليه

أو مسكات غيبة المكاتب) أظهر في محل الاضمار ثلاثتهم رجوع الضمير للمال (قوله
 دون مسافة القصر) أي وفوق مسافة العدو (قوله على الأشبه في المطلب) قيده بالقيين
 بما إذا لم يأت له السيد في القصر ويظهر الى حضوره والا فليس له الفسخ اهـ زى وعبارة شرح
 مـ ولو حل النجم ثم غاب بغير إذن السيد أو حل وهو أي المكاتب الى مسافة القصر فالسيد
 الفسخ بخلاف غيبته فيمادونها كما اعتمد الركني وغيره قياسا على غيبة ماله ويبحث ابن الرفعة
 أن غيبته في مسافة العدو كمسافة القصر وهو ضعيف اهـ (قوله كان له) أي للسيد (قوله
 الغائب) صفة للمكاتب لا للمال بدليل ما بعده (قوله ومن جهة العبد) متعلق بجائزة وقال
 أبو حنيفة انها لازمة من جهة العبد أيضا عمرة سم (قوله ولو منع القدرة) فإذا جهز نفسه فالسيد
 الصبر والفسخ بنفسه وان شاء بالخاصة فله في المنهاج وهو صريح في عدم انقضاءها
 بجهز التجهيز سم (قوله وله فسخها متى شاء) وان لم يجهز نفسه اهـ سم أي له فسخها بنفسه
 كما في افلاس المشتري بآمن فان البائع النسخ ومنه يعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بجهز
 التجهيز اهـ قال ع شـ ويذكر أن لو ادعى الفسخ بعد حضور العبد واردة دفعه المال لم يقبل
 منه ذلك الا بيمينه كما لو ادعى أحد العاقلين بعد لزوم البيع الفسخ في زمن الخبار حيث صدق
 الثاني للفسخ (قوله فلا فسخ فيها) أي لا يصح ولا يتخذ (قوله ولا تنسخ الكتابة) أي ولو فاسدة
 مـ وسياتي في كلام الشارح ما يخالفه في الفاسدة (قوله من السيد) متعلق بقوله يجهزون
 أو انما كما يدل عليه ما بعده فالاولى تأخير عنه (قوله يجهزون) أي منهما أو من أحدهما
 شرح المنهج وهذا في الصناعات العجيبة أما السادسة فتفسخ بجهزون السيد وانما
 دون المكاتب اهـ عبد البر (قوله ولا انعام) عبارة قل على الجلال ولا تنسخ بانعام السيد
 وانظر على هذا هل ينتظر افاقته كما في قضية الابواب أو قبض عنه الحاكم أو غيره راجعه
 ومزوره (قوله ولا يجرسفه) وكذا جبر النفس بالاولى وانما اقتصر على جبر السفة لانه هو الذي
 تفارق فيه العجيبة السادسة بخلاف جبر النفس فانه لا يطلهما (قوله ويقوم الحاكم مقام
 المكاتب) لانه ينوب عنه لعدم أهلية بخلاف غائب له مال حاضر شرح مـ (قوله ان وجده
 مالا) بجملة الشروط ستة قال في شرح المنهج فان لم يجده مالا مكن السيد من الفسخ فاذا فسخ
 عاد المكاتب قتاله وعليه مؤتمه فان أفاق وظهر له مال كان حصل له قبل الفسخ دفعه الحاكم
 الى السيد وحكم بعتقه وتنقض الحاكم تجهيزه ويقاس بالافاق في ذلك ارتفاع الجرح (قوله
 وهذا حسن) لكنه قابل النسخ مع قولنا ان السيد اذا وجد ماله أن يستقل بأخذه الا أن يقال
 الحاكم يمنعه من الاخذ والماله هذه أي فلا يستقل بأخذه ونقل في الخادم عن الوسيط
 ما يؤخذ منه ابواب بأن دفع الثاني يتوقف على المصلحة لان هذا شأن تصرفه وأما السيد
 فله الاستقلال كما يتل بالعتق وهذا الجواب هو المعتمد زى وقرر شيخنا قوله وهذا حسن لكنه
 ليس بشرط حتى لو أخذ السيد المال وعلم أنه يضيع اذا أفاق مع ومتى العبد (قوله ولو جنى
 المكاتب) شامل للقتل وغيره (قوله لزمه قود) أي نفسا أو طرفا أي عند العمد وقوله وأرض
 أي عند عدم العمد اهـ (قوله لان واجب الخ) له لزوم الارش فقط للزوم التودل لانه لا يتجبه
 وقوله لا تعلق له أي الواجب المذكور برقبته لوجود المانع وهو ملك السيد لانه لا السيد

لا ينبغي له على عبده مال وجهه فارق الاجنبي فيما اذا اوجبت الجناية مالا وهو ما يجب عليه
 عما يقال لم يجب الاقل من قيمته والارض كالجناية على الاجنبي وحاصل الفرق بينهما ان مقتضى
 السيد متعلق بتمتع دون رقبته لانها ملكه فليزيمه جميع الارش عما في يده كدين المعاملة بخلاف
 جناية على الاجنبي لان حقه يتعلق بالرقبة فقط كما ذكره م (قوله لا تعلق) الظاهر انه خبران
 وقوله مما سمعته متعلق يلزمه بالنظر للارض أى لزيمه الارش مما سمعته الخ وبعبارة شرح المنهج
 ويكون الارش مما سمعته الخ وجعله خبران وقوله لا تعلق الخ جملة معترضة بين اسم الخبرين
 بعينه تأمل (قوله دفعا للضرر عنه) أى عن المالك كاتب لانه توجه عليه غرامتان فاذا جهزه
 فخلص منهما ما وعد الرق اه (قوله أو الاقل) أى عند عدم العمد (قوله فلا يتعلق
 الا بالرقبة) أى فليزيمه الاقل من قيمتها والارض زى (قوله يني بالواجب) أى في الجناية اه
 (قوله يجوز) وانما يجوز فيما يحتاج لبيعه في الارش فقط بدليل قوله وبقيت الكتابة فيما يني الا
 أن لا يتأني بيع بعضه على الوجه شرح ج وم مع زيادة وبعبارة قل على الجلاله فلو لم يجهز
 أى جهز منه بقدر الارش ان لم يستغرقه ولا يبيع قبل التجيز وفارق الموهون لتشوف الشارع
 للتعق هذا شيئا وهو في الحقيقة لا يترتب عليه فائدة اه (قوله وبيع بقدر الارش) لو تعذر
 بيع البعض في هذه الحالة يبيع الكل وما فضل يأخذه الوارث كذا قال الركني انه القياس
 وفيه نظر سم (قوله وبقيت الكتابة) قال في شرح الروض وقضية بقاء الكتابة في الباقي
 أنه لا يجوز الجميع فيما اذا احتج ببيع بعضه خاصة وقضية صدر كلامهم أن له أن يجهز الجميع
 ووجهه بانه تجزئ مراحى حتى لو جهز نهرى من الارش يني كله مكاتبا سم (قوله أو أبرأه)
 أى من النجوم (قوله حتى) أى ان كان السيد موهوبا في مسئلة الاعتاق أخذ من كلامهم
 في مسئلة اعتاق المتعلق برقبته مال قاله ابن حجر زى (قوله ولزمه الفداء) أى بأقل الامرين
 من قيمته والارض (قوله المجنى عليه) وهو الرقبة (قوله ومات رقيقا) أى مات في حال رقه
 فلا يخالف قولهم ان الرقبة تقطع بالموت خلافا لمن نظروا فيه أى فهو بالموت يتبين أنه لم يمت وان
 كان رقه قد انقطع بالموت وقال بعضهم قوله ومات رقيقا أى محكوم عليه بالرقبة وترتب على
 ذلك ما ذكره بعد من قوله ولبيده قود على قاتله وهذا لا ينافي قولهم الرقبة تقطع بالموت وللسيد
 ما يتركه بحكم الموت لا الارث ويلزمه تجيزه وان لم يخلف وفاء شرح ج وهذا فاءة ذكر قوله
 ومات رقيقا والافهم معلوم وأيضا فائدة قوله بعد ولبيده قود على قاتله الخ (قوله ولبيده قود
 على قاتله) أى ان اوجبت الجناية قودا كما في عبارة غيره فلعلها سقطت من الكنية كما يدل
 عليه قوله والا فالقيمة وبعبارة المنهج ولبيده قود على قاتله ان كافا وكان عدا او الا فالقيمة اه
 ولو قتله السيد فليس عليه الا كفارة بخلاف ما لو قطع طرفه فانه يضمنه ويلغزو يقال لنا شخص
 اذا قتل لا يضمن واذا قطع نحر بالارض ابح مع زيادة ويلغز أيضا ويقال لنا شخص يضمن
 بعضه ولا يضمن كله وليس لنا من لا يضمن كله بالقتل ويضمن بعضه بالقتل الا هذا قل
 (قوله بما لا تبرع فيه ولا خطر) قصد ان في صحة التصرف والخطر يقع الطاء الاشراف على
 الهلاك والمراد بهما الخوف (قوله وان استوثق برهن) أى لاحتمال تلف الرهن وهرب
 الكفيل فيفوت المال (قوله له اهدأوه) ظاهره وان كان له قيمة طاهرة وهو ظاهر حيث

لا يتعلق له برقبته مما سمعته وما يكسبه
 لانه معه كالا يني فان لم يكن معه ما يني
 بذلك السيد أو الوارث تجيزه دفعا للضرر
 عنه أو جنى على اجنبي لزيمه قودا والاقل
 من قيمته والارض لانه يملك تجيزه نفسه
 واذا جهز ما فلا يتعلق الا بالرقبة
 وفي الحلاق الاثرش على دية النفس
 تغلب فان لم يكن معه مال يني بالواجب
 جهزه المالك بطلب المستحق وبيع بقدر
 الارش ان زادت قيمته عليه وبقيت
 الكتابة فيما يني والايبيع كله وللسيد
 فداؤه بأقل الامرين من قيمته والارض
 فيني مكاتبا وعلى المستحق قبول
 الفداء ولو اعتقه أو أبرأه بعد الجناية
 حتى ولو لم يسه الفداء لانه فوت متعلق
 حتى اجنى عليه ولو قتل المكاتب بطلت
 الكتابة ومات رقيقا لقوات محلها
 ولبيده قود على قاتله ان اوجبت
 الجناية قودا والا فالقيمة (وللمكاتب)
 يفتح المثناة (التصرف فيما في يده من
 المال) الحاصل من كسبه بما لا تبرع
 فيه ولا خطر كبيع وشراء واجارة أما
 ما فيه تبرع كصدقة أو خطر كقرض
 وبيع نسيئة وان استوثق برهن أو كفيل
 فلا بد فيه من اذن سيده نعم ما تصدق به
 عليه من قهر لم وخبر بما العادة فيه
 اكله وعدم بيعه له اهدأوه

بروت العادق ما دام مشله للأكل بل لو قبل بامتناع أخذه ورض عليه في هذه الحالة لم يكن
 بعيدا (قوله كثير) أي كالحزوف في نسخة لتعبه (قوله من يعتق عليه) أي لو كان حزا
 شرح م (قوله باذن سيده) واحتج بالاذن لانه يمتنع عليه نحو بيعه فقيه ضرر على السيد
 قال من لاي يماقيه من التصديق عليه في أداء النجوم وقال شيخنا العزيز وانما احتج لاذن
 سيده مع أنه لا يعتق عليه لانه ربحا رفع الامر الى حاكم يرى عتقه عليه (قوله ولا يصح اعتاقه)
 أي لفته سواء كان من يعتق عليه أو لا وكذا قوله كتابه من نفسه خرج اعتاقه عن غيره باذن
 السيد فانه يجوز اه عن وفي قل على الجلال فان اعتق عن سيده أو اجنبي باذن سيده صح
 ولو لا ومن وقع العتق عنه (قوله ويجب على السيد) خلافا للامام مالك وأبي حنيفة قل
 ويجيبان عن قوله تعالى وآتوهم الخ لان الامر فيه للندب (قوله السيد) وكذا واره مقدما
 على مؤنة التجهيز ولو تعدد السيد واتحد المكاتب وجب قسط على كل منهم أو تعدد الرقيق
 وجب الحط لكل منهم ويقوم مقامه أي المقبوض غيره من جنسه وهكذا من غيره ان رضى
 العبد به والدفع بدل عن الحط والاية شاملة له ما لان الحط ايتاء وزيادة لانه يحقق قل وشرح
 م وقوله مقدما على مؤنة التجهيز أي تجهيز السيد لومات وقت وجوب الاداء أو الحط وذلك
 بأن لم يبق من مال الكتابة الا مقدار ما يجب الايتاء أما لومات السيد قبل ذلك الوقت وجب
 تجهيزه مقدما على ما يجب في الايتاء اه ع ش على م (قوله أقل مقول) صادق بأقل مقول
 كشي من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعددا وهو ظاهر ويقرق بينه
 وبين ما في المصترق من أن الصاع يتعد بتعدد العاقد بأنه صلى الله عليه وسلم قدر الدين لكونه
 مجهولا بالصاع ثلاثا يحصل النزاع فيما يقابل الدين المألوب في يد المشتري فيشمل ذلك ما لو كان
 الدين ناقها جذا فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع لعدم تفرقة الشارع بين القليل وغيره
 ولو كان المقول هو الواجب في التجهيز لم يسقط الحط بل يحط بعض ذلك القدر اه ع ش على
 م وقال الشوري لا يجب الايتاء لتعذره وانظر لو عقد بأقل مقول فاذ اعليه وفي قل على
 التحرير أنه لا شيء عليه (قوله من جنس مال الكتابة) ويجب القبول حينئذ سم (قوله جاز)
 أي ان رضى به المكاتب م ر وح ل (قوله قبل العتق) فان أخر عنه أمم وكان قضاء سم وفي
 التهذيب ان وقت وجوبه من العقد الى العتق موسع فيتعين عقد العتق اه زى وبعبارة م
 ويتحقق اذا بقي من النجم الاخير قدر ما يني به فان لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء وليس لنا عقد
 معاوضة يجب الحط منه الا هذا اه سم (قوله واستثنى) لعل وجهه في الاولى ان عتقه انما
 يتحقق بالموت لا اعتبار الثلث وبقته فلا يأتى فيه الايتاء وفي الثانية ان المنفعة لا يأتى فيها الايتاء
 ويضاف اليها ما لو كان كل نجم أقل مقول فلا حظ اه م (قوله مالو كاتبه) أي ومالو أبراه
 عن النجوم أو يباعه من نفسه أو عتقه ولو بعوض سم (قوله والحط أولى من الدفع) قال
 الماوردي ولو أراد السيد أن يعطيه وأراد العبد الحط أجيب العبد لانه يروم تعجيل العتق أي
 يريده سم وفي هذا تقديم الفرض على أصله اذا لاية دالة على الدفع لقوله تعالى وآتوهم من مال الله
 الذي آتاكم م (قوله وكونه) أي الحط أو الدفع بمعنى المخطوط أو المدفوع وقوله ربح النجوم
 وأوجبه الامام أحمد وأفضل منه ثلث وأقل منه خمس فسدس وهذا في حق التصرف عن نفسه

كغيره على النص في الاتم وله شراء
 من يعتق عليه باذن سيده وإذا
 اشتراه باذنه تبعه رقا وعتقا ولا يصح
 اعتاقه عن نفسه وكتابته ولو باذن
 سيده تضمنهما الولاء وليس من أهله كما
 علم مما مر (و) يجب على السيد أن
 يضع أي يحط عنه أي مكاتبه (من
 مال الكتابة) الصحيحة (ما) أي أقل
 مقول أو يدفعه لمن جنس مال الكتابة
 وان كان من غيره جاز والحط أو الدفع
 قبل العتق (يستعين به) على العتق
 قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي
 آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد
 منه الاعانة على العتق وخرج بالصيغة
 الفاسدة فلا شيء فيها من ذلك واستثنى
 من لزوم الايتاء مالو كاتبه في مرض
 موته وهو ثلث ماله ومالو كاتبه على
 منفعة والحط أولى من الدفع لان القصد
 بالحط الاعانة على العتق وهي محقة
 فيه موهومة في الدفع اذ قد يصرف
 المدفوع في جهة أخرى وكون كل
 من الحط والدفع في النجم الاخير أولى
 منه فمأقبلة لانه أقرب الى العتق وكونه
 ربح النجوم

أما المولى فيتعين عليه الأقل مراعاة للمصلحة قل وعبرة عرش وكونه ربعا فبما قال
 البلقيني بقي بينهما السدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي أسد أنه كاتب عبد الله على ألف
 درهم ومات في درهم قال فأنتبه بمكاتبتي فرد على مات في درهم أه زى أي ومع ذلك فلا يؤخذ منه
 سن السدس بخصوصه لأنه وإن كان فوق السبع وأفضل من الاقتصار عليه لا يلزم منه سنه من
 حيث خصومه أه وفيه أن بينهما الخمس أيضا فانظر هل روى أولا (قوله أولى) أي عما هو دونه
 وقوله فسبعة أي المذكور من النجوم (قوله ويحرم على السيد القمع) أي مطلقا ولو بالنظر
 لأنها كالأجنبية أه مد وعبرة زى دخل فيه النظر وتقدم في النكاح حله لمصلحة ما بين
 السرة والركبة أه قال شيخنا العزيزي وقد يقال القمع بالنظر لا يكون إلا بالنظر بشهوة فلا ينافي
 ما ذكره هناك لأن ذلك في النظر بغير شهوة (قوله مهرها) وإن طأ وعنه لشبهة الملك شرح
 المنهج ولا يتكرر بكثر الوطء إلا إذا وطئ بعد أداء المهر حل ولو عجزت قبل أخذه سقط أو حل
 بنجم قبله وقع التقاص بشرطه أه قل وقوله لشبهة الملك دفع لما قد يقال إذا طأ وعنه كانت
 زانية فكيف يجب لها المهر وحاصله أن لها شبهة دافعة له أي الزنا وهي الملك (قوله ولا حد) وإن
 علم الحرم واعتقده لكن يعز من علم الحرم منهما زى (قوله ولا يجب عليه قيمته) أي لاقته
 (قوله وصارت بالولد مستولدة مكاتبية) أي مستولدة المكاتبية والاكاتبية ثابتة لها قبل ذلك
 ولو قال كالحتر وهي مستولدة مكاتبية كان أظهر سم زى فإن عجزت نفسها عتقت بموت
 السيد عن الاستيلاد وإن سبق أداء النجوم عتقت عن الكاتبية فإن مات السيد قبل التجهيز
 وأداء النجوم عتقت عن الكاتبية بعد أداء النجوم كما قاله م (قوله وولد المكاتبية) أي من
 نكاح أو زنا (قوله الحادث بعد الكاتبية) أي المنفصل ولو سلمت به بعد الكاتبية شرح المنهج
 (قوله بعد الكاتبية) أي بأن تضعه لا أكثر من ستة أشهر من الكاتبية زى (قوله رفا) أي إن
 ولدته قبل عتقها وعتقا فقط إن ولدته بعده (قوله ويجوز من أرض جنابة عليه) انظر إذا لم
 يكن له ما ذكر من الكسب وما بعده هل يجوز السيد من عنده أو يمان من بيت المال والظاهر
 الأقل (قوله ومهره) أي إذا كان أنثى ووطئت بشبهة أو نكاح أه (قوله صدق) أي حملا
 بظاهر اليد م وفيحلف أنه ليس بجرام (قوله خذه) استشكل بأنه حرام باعتباره فكيف يؤمر
 بأخذه وأجيب بأن أخيره فإذا اختار أخذه عام لما ينقضه أي فإن ادعى أنه لمالك معين ألزم
 بدفعه والافضل ينزعه الحاكم ويحتفظه في بيت المال والاصح أنه يقال له امسكه حتى يظهر
 مالكة ويمنع من التصرف فيه فإن عاد وكذب نفسه وزعم أنه للمكاتب قبل ذلك منه (قوله
 أو تبرئه) المناسب أو تبرئه كما عبر به في المنهج قال في شرح المنهج نعم لو كاتبه على لحم فجاء به فقال
 هذا حرام فالظاهر استقصاؤه في قوله حرام فإن قال لأنه مسروق أو نحوه فكذلك أي يصدق
 المكاتب بيمينه أو لأنه غير مذكي حلف السيد لأن الأصل عدم التذكية (قوله وإن أذن له
 سيده) يظهر أنه ليس له الاستمتاع بما دون الوطء أيضا ج لأنه ربعا جرم إلى الوطء وانما حرم الوطء
 خوفا من هلاك الأمة بالطلق (قوله لشبهة الملك) الاضافة بيانية (قوله والولد نسب) أي
 ليس من زنا (قوله تبعه رفا وعتقا) أي إن ولدته قبل عتق أبيه وعتقا فقط إن ولدته بعده فإن لم
 يعتق أبوه رفا وصار ملكا للسيد وقوله يمتنع بيعه وهل يمتنع استخدامه أيضا راجعه قل

أولى من غيره فإن لم يمتنع به نفسه
 فسبعة أو لى روى حط الربع النسائي
 وغيره وحط السبع مالك عن ابن عمر
 رضى الله تعالى عنهما ويحرم على
 السيد القمع بمكاتبته لاختلال
 ما كلفها ويجب لها بوطئته مهرها ولا
 حد عليه لأنها ملكة والولد حر ولا يجب
 عليه قيمته لانعقاده حرًا وصارت بالولد
 مستولدة مكاتبية وولد المكاتبية الرقيق
 الحادث بعد الكاتبية يتبعها رفا وعتقا
 وحق الملك فيه السيد ولو قتل فقيمه له
 ويجوز من أرض جنابة عليه وكسبه
 ومهره وما فضل وقف فإن عتق فله والا
 فليس له ولو أنى المكاتب بمال فقال
 سيده هذا حرام ولا يمينه صدق المكاتب
 بيمينه ويقال السيد حينئذ خذه أو تبرئه
 عن قدره فإن أبي قبضة القاضي عنه
 فإن نكل عن الحلف حلف سيده نعم
 لو كاتبه على لحم فجاء به فقال السيد هذا
 غير مذكي صدق بيمينه لأن الأصل
 عدم التذكية والمكاتب شراء الأما
 للتجارة لا تزوج إلا بأذن سيده ولا وطء
 أنثى وإن أذن له سيده فإن خالف
 ووطئ فلا حد عليه لشبهة الملك والولد
 نسب فإن ولدته قبل عتق أبيه أو بعده
 لدون ستة أشهر من العتق تبعه رفا
 وعتقا

(قوله وهو مملوك لا يبيعه) أي مادام مكاتباً (قوله وإن ولدته لستة أشهر) أي بعد العتق أي غير
 لحظ في الوضع والانتقص المدة عن أقل مدة الحمل اه ع ش (قوله مطلقاً) أي في صورة الستة
 والاكثر (قوله أو بعده في صورة الاكثر) أي أو وطئها بعد العتق في صورة ما إذا ولدته
 لا أكثر من ستة أشهر والحاصل أنها إن حملت بالولد قبل العتق يميناً فهو مملوك ولا تصير أم ولد
 والا فهو حر وهي أم ولد اه قل (قوله فهي أم ولد) لظهور العلق بعد الحزبية ولا نظر إلى
 احتمال العلق قبلها تغليباً لها والولد حينئذ سرقة لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون
 ستة أشهر من الوطء لم تصير أم ولد شرعاً (قوله كونه حظه) وخوف عليه كأن جعل
 في زمن نهب وإن أنشأ الكتابة في زمن النهب لأن ذلك قد يزل عند المحل ولما في قبوله من الضرر
 قال الماوردي والروائي فإن كان هذا الخوف معهوداً لا يرجى زواله لزمه القبول وجه واحد
 شرح الروض وانظر لو تحصل المكاتب المؤنة هل يجبر السيد كما في نظيره من تحمل المقرض
 أو المسلم اليه المؤنة النقل سم (قوله والا) بأن امتنع لا لغرض أجبر على القبض أو على
 الإبراء لأن المكاتب غرضاً ظاهراً فيه وهو تخير العتق أو تقييده ولا ضرر على السيد اه وقوله
 وهو تخير العتق أي إذا أراد دفع الكل وقوله أو تقييده أي إذا أراد دفع البعض اه عبد البر
 أو تقييده في النجم الأخير وتقييده في غيره (قوله ولو جعل بعض النجوم) ويجري ذلك في كل
 دين يعمل بهذا الشرط شرح م ر (قوله ليبرته من الباقي) أي شرط ذلك من أحدهما ووافقه
 الآخر اه م ر (قوله فقبض وأبراء) أي مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أي القبض
 والإبراء لأن ذلك يشبه ربا الجاهلية فقد كان الرجل إذا حل دينه يقول لمدينه اقض أو زد فإن
 قضاه وإلا زاده في الدين وفي الأجل وعلى السيد رد المقبوض ولا عتق شرح المنهج وقوله بطلا
 أي إن كان السيد جاهلاً بالفساد فإن كان عالماً به صح وعتق كما في م ر لأنه أبرأه لا في مقابلة شيء
 وقوله يشبه ربا الجاهلية أي من حيث جلب النفع للمكاتب بطلبه لرب الدين في ذلك اه حل
 أو من حيث جعل التخييل مقابلاً لأبرأه من الباقي فهو كعملهم زيادة الأجل مقابلة بمال
 وقول الحلبي أي من حيث جلب النفع الخ والافاضة في مقابلة النقص من الواجب وما في
 الجاهلية في مقابلة الزيادة اه (قوله بيع النجوم) لعدم استقرارها ولأنه بيع مال يقبض ومالم
 يقدر على تسليمه إذا العبد يستقل بإسقاطه وقوله على تسليمه كان الأولى بل الصواب أن يقول
 على تسليمه لأن المكاتب قادر على تسليمه والسيد عاجز عن تسليمه لأن المكاتب قادر على
 فسدها (قوله وهذا هو المعتد) هو المعتد عند م ر (قوله وإن جرى بعض المتأخرين) هو شيخ
 الإسلام وشيخ الإسلام شيخ الخطيب كما سرح به الخطيب فيما كتبه على البسطة (قوله
 ولو باع) أي في صورة بيع والأولى التفريع كما عبر به في المنهج (قوله إلى المشتري) أي
 مشتريها أو مشتريه والمراد المشتري صورة لأن البيع باطل (قوله لم يعتق) فإن قلت
 إذا وكل السيد في قبض النجوم مع قبض الوكيل وعتق المكاتب فهل جعل المشتري كالوكيل
 لتضمن البيع الأذن له في القبض قلت فرق بينهما بأن المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف
 الوكيل قال في شرح المنهج نعم لو باعها وأذن للمشتري في قبضها مع علمها بفساد البيع عتق
 بقبضه اه وقوله عتق بقبضه لأن المشتري كالوكيل (قوله وهبته كبيعته) فلا تصح الإبراء

وهو مملوك لا يبيعه ولا تصير
 أمه أم ولد لأنها علق بعمولك وإن
 ولدته لستة أشهر فأكثر من العتق
 ووطئها مع العتق مطلقاً أو بعده في
 صورة الاكثر وولدته لستة أشهر
 فأكثر من الوطء فهي أم ولد ولو جعل
 المكاتب النجوم أو بعضها قبل محليها
 لم يجبر السيد على قبضها إن امتنع منه
 لغرض كونه حظه والا أجبر على
 القبض فإن أبي قبضه القاضي عنه
 وعتق المكاتب ولو جعل بعض النجوم
 ليبرته من الباقي فقبض وأبراء بطلا
 ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتراض
 عنها من المكاتب وهذا هو المعتد وإن
 جرى بعض المتأخرين على خلافه ولو
 باع السيد النجوم وأدى المكاتب
 النجوم إلى المشتري لم يعتق وبطلان
 السيد المكاتب والمكاتب المشتري
 بما أخذه ولا يصح بيع رقبته المكاتب
 كتابة صحيحة في الجلب لأن البيع لا يرفع
 الكتابة للزومها من جهة السيد فيبقى
 مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمستولة
 هذا إذا لم يرخص المكاتب بالبيع فإن
 رضى به جاز وكان رضاه فسحاً كما جزم به
 القاضي حسين في تعليقه لأن الحق له
 وقد رضى بإبطاله وهبته كبيعته وليس
 للسيد بيع ما في يده مكاتبه ولا اعتاق
 عبده ولا تزويج أمته ولا التصرف
 في شيء مما في يده لأنه معه كالأجنبي

ولو قال رجل مثلاً السيد أعتق مكاتبك على كذا كالف ففعل عتق ولزمه ما التزم كما لو قال أعتق مستولداً على كذا وهو بمنزلة فذل
الاسير هذا إذا قال أعتقه وأطلق أماً إذا قال أعتقه عني على كذا فإنه لم يعتق عن السائل ويعتق عن المعتق في الأصح ولا يستحق المال
(ولا يعتق) شيء من المكاتب (الأبعد أداء جميع (٤١٦) المال) الباقي (بعد القدر الموضع عنه) فلازم يضع سيده عنه شيئاً ويبقى

عليه من النجوم القدر الواجب حظه
أو يتأول لم يعتق منه شيء لأن هذا القدر
لم يقطع عنه ولا يحصل التقاص كما قاله
في الروضة قال لأن السيد ان يؤتبه
من غيره وليس للسيد تجزئة لأن له عليه
مثله لكن يرفع المكاتب للحاكم حتى
يرى رأيه ويفصل الأمر بينهما اهـ
* (تنبيه) * قضية تقييد المصنف بالأداء
قصر الحكم عليه وليس مراد ايل
يعتق بالأبراء من النجوم أيضاً كما قاله
في الروضة وبالحواله به ولا تصح الحواله
عليه وعلم من تقييده بالجميع انه لو بقي
من القدر الباقي شيء ولو درهما فاقبل
لم يعتق منه شيء وهو كذلك لقوله صلى
الله عليه وسلم المكاتب قن ما بقي عليه
درهم والمعنى فيه أنه ان كان المقلب فيه
العتق بالصفة فلا يعتق قبل استكمالها
وان كان المقلب فيه المعاوضة
فكالباع فلا يجب تسليمه إلا بعد قبض
جميع عنه * (تنبيه) * في الفرق بين
الكتابة الباطلة والفاسدة وما
تشارك فيه الفاسدة الصحيحة وما
تخالفها فيه وغير ذلك الباطلة
ما اختلفت صحتها باختلال ركن من
أركانها ككون أحد المتعاقدين
صبياً أو مجنوناً أو مكرهاً أو عقدت بغير
مقصود كدم وهي ملغاة إلا في تعليق
معتبر بأن يقع من يصح تعليقه فلا تلغى
فيه والفاسدة ما اختلفت صحتها بكتابة
بعض رقيق أو فساد شرط كشرط ان
يبعه كذا أو فساد عوض كعمر
أو فساد أجل كنجم واحد وهي
كالصحة في استقلال المكاتب بكسبه
وفي أخذ أرش جنائية عليه وفي أنه

ويصح بيعه من نفسه لانه عقد صداقة كما في أم الولد اهـ مد (قوله عتق) أي عن السيد (قوله
لم يعتق عن السائل) لأن عتقه عنه يتضمن بيعه له وهو ممنوع من بيعه استقلالاً أو ضمناً وكان
المناسب أن يقول لا يعتق لأن لما مضى (قوله فلازم يضع سيده) المناسب الاتيان بالواو لأن
هذه مسألة أخرى (قوله به) أي المذكور من النجوم بأن حال المكاتب سيده بمال الكتابة على
آخر فاعتق بالحواله وقوله ولا تصح الحواله عليه أي المكاتب وجهه ظاهر لأن مال الحواله
شرطه اللزوم وهذا غير لازم وقوله المكاتب قن أي كفن لما مر أن القن هو الرقيق الذي لم يصل به
شيء من أحكام العتق اهـ مد (قوله فيه) أي في عتقه (قوله فكالباع) نصحة فكالباع
(قوله باختلال ركن) أي شرط ركن من الأركان أي بانتفاء شرطه لكن اختلال شرط العاقد
يقضي البطلان مطلقاً واختلال شرط العوض تارة يكون مقتضياً للبطلان ان عقدها بقاسد
غير مقصود كدم وان كان فاسداً مقصوداً كعمر او كان العوض مجهولاً أو منجماً بوقت واحد
فهو فاسد (قوله إلا في تعليق معتبر) كان يقول ان أعطيتني دماً ومئة فأنت حر وهذا معنى
قوله إلا في تعليق استثناء منقطع لأن عتقه بحكم التعليق لا يحكم الكتابة (قوله بأن يقع من يصح
تعليقه) أي البالغ العاقل ومثله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كاتيتك على زق دم فاذا
أتيتها فأنت حر فاذا أذاهما عتق (قوله في استقلال المكاتب بكسبه) ظاهره حتى في كتابة
البعض والظاهر أنه لا يستقل إلا ببعض الكسب فترده شيخنا وحاصل ما أشار إليه أن الكتابة
الفاسدة كالصحة في خمسة أشياء وكالتعليق في ثمانية (قوله وفي أخذ أرش جنائية عليه) وكذا
المهر منهج أي حيث كانت الجناية عليه من أجنبي فإن كانت من السيد لم يأخذ منه شيئاً
في الفاسدة دون العقيمة سم أي فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه في العقيمة لم يزل الارش
بخلاف ما لو قطع السيد طرفه في الفاسدة فلا شيء عليه وعليه الارش في العقيمة اهـ ع ش على
م (قوله بغير أداء المكاتب) فيه اظهر في محل الأضمار وانما أجزأ في العقيمة لكون
المقلب فيها المعاوضة فالأداء والبراء فيها واحد شرح م ر أي والمقلب في الفاسدة معنى
التعليق فاختلفت بأداء المسمى للسيد كي تحقق الصفة اهـ سم (قوله وأداء غيره عنه) أي
لعدم وجود المعلق عليه وهو الأداء منه وقوله معتبر عاليس قيد (قوله تبطل) استشكله
صاحب الانتصار من حيث أن العقد فاسد فكيف يقال تبطل قال فاعل المراد بطلان الصفة
اهـ سم قال الحلبي وانما بطلت الفاسدة بموت السيد لأنها جائزة من الجانبين بخلاف العقيمة
وقوله بموت سيده أي قبل الاداء ان لم يقل ان أدت إلى أو إلى وارئ كافى الروض (قوله وفي
أنه تصح الوصية به) أي وان لم يقيد بالعجز بخلاف الصحة لا تصح الوصية به فيها إلا ان قيد
بالعجز سم (قوله وعليه) أي عليك للغير بيع أو هبة بأن يملك سيده للغير أو يملكه سيده شيئاً
من ماله اهـ عبد البر فهو مضاف لمفعوله اهـ والظاهر الأقل وعبرة الشورى وعليه أي عليك
السيد أياه الأجنبي فهو من اضافة المصدر لمفعوله (قوله ومنعه من السفر) أي بخلافه
في الصحة فإنه جائز بلاذن مال يصل النجم اهـ شرح الروض وقوله وجواز وطء الأمة أي
وطء السيد الأمة المكاتبه في الكتابة الفاسدة وليس المراد وطء المكاتب كتابة فاسدة أمته لأن
ذلك ممنوع حتى في الصحة كما تقدم اهـ سم وكتب بعضهم قوله وجواز وطء الأمة أي

يعتق بالأداء لسيده وفي أنه يتبعه اذا عتق كسبه وكالتعليق بصفة في أنه لا يعتق بغير أداء المكاتب كإبرائه أو أداء المكاتبه
غيره عنه معتبر عار في أن كتابه تبطل بموت سيده قبل الاداء وفي أنه تصح الوصية به وفي أنه لا يصرف له سهم المكاتبين وفي صحة اعتاقه عن
الكفارة وعليه ومنعه من السفر وجواز وطء الأمة وكل من الصحة والفاسدة عقد معاوضة

المكاتب كآفة فاسدة وهو ضعيف والمعتمد منه من وطئها وأجاب الحلبي بأنه معطوف على السفر
 أي ومنعه من جواز الوطء وفيه أنه لا معنى للمنع من الجواز وأجيب بأنه من إضافة الصفة
 للموصوف أي ومنعه من الوطء الجائز لولا الكتابة وعلى هذا فلا تكون الكتابة الفاسدة
 كال تعليق مع أن النرض أنها مثله فالانسب القول بالتضعيف وكلام الحلبي ضعيف اه لكن
 المدافعي لم يضعف كلام الشارح بل أقتره وعلمه بأن المعلق عتقها يجوز وطؤها وعلل منعه من
 السفر لبقاء ملكه عليه وحاصل ما ذكره أن الفاسدة فيها شبهان شبه بالصحة في أربعة أشياء
 استقلال المكاتب بكسبه واستقلاله بارش جنابة عليه وعتقه بالاداء وتبعية كسبه له وشبه
 بالتعاقب في ثمانية أشياء في أنه لا يعتق بالابراء ولا باداء الغير عنه تغليب المعنى التعليق باعطائه
 ولو غلبنا جانب المعاوضة لعتق بذلك وفي بطلانها عوت السيد قبل الاداء لأن المعلق عتقه بصفة
 ينة طمع حكم التمليق باتقائه الملك غيره وفي صحة الوصية به لأن المعلق عتقه بصفة تصح الوصية به
 وفي أنه لا يصرف له من سهم المكاتبين لانه خاص بالصحة وفي اعتاقه عن الكفارة لأن المعلق
 عتقه بصح اعتاقه منها وفي جواز عليك بيعه وغيره لأن المعلق يجوز فيه ذلك وفي منعه من
 السفر لأن المعلق عتقه لا تزول ولا ية السيد عنه وفي جواز وطء الامة لأن المعلق عتقها يجوز
 وطؤها اه مد (قوله معنى المعاوضة) بدليل أنه لو أدى لغير السيد كالوارث يعتق وقوله معنى
 التعليق بدليل أنه لو أدى للوارث لا يعتق (قوله الحج) فإنه يطل بالردة ويفسد بالجماع فيجب
 المضي في الفاسد دون الباطل وأما العارية فتصويرا عارة الدراهم والدنانير لغير الزينة فعند
 العراقيين فاسدة تتضمن وعند المراوزة باطلة فلا تضمن لأن فاسد كل عقد كصحته بخلاف باطله
 فإنه ليس كصحته كما في الدميري (قوله والخلع والكتابة) فإن الباطل فيهما ما كان على عوض
 غير مضمود كالدوم أو رجع الى خلل في العاقد كالصغر والسفه والفاسد منها ما خلافه وحكم
 الباطل انه لا يترتب عليه ما ياتي والفاسد كأن كان على خمر يترتب عليه الطلاق والعتق ويرجع
 السيد بالقيمة والزواج بالمهر أي على الزوجة اه حل ومعنى كونها فاسدين ان عوضهما
 فاسد وان كانا فاسدين بدليل وقوع الطلاق وحصول العتق وانما أتى الشارح من اشارة الى أنه
 يتصور أيضا افرق في كل عقد صحيح غير مضمون كالأجارة والهبة فإنه لو صدر من سفیه أو صبي
 وتلفت العيز في يد المستأجر والمنتب وجب الضمان لبطلانها ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانهما
 لأن فاسد كل عقد كصحته في الضمان وعدمه كما نقله الزيادي عن الاسنوي ومثله في شرح
 الروض (قوله بنحو انهاء السيد) وجبر سفه عليه لان الخطأ في الكتابة للمكاتب لا للسيد بخلاف
 الصحة والتعليق لا يبطال بذلك وخروج بالسيد المكاتب فلا يطل الفاسدة بنحو انهاء وجبر
 سفه عليه وجبر الفلاس فلا يطل بهما فان بيع في الدين بطلت اه شرح المنهج وقوله لا للسيد
 فهي تبرع من السيد على المكاتب وكل من المعنى عليه والسفه لا يصح تبرعه كذا في حل
 وزى وعش وفيه ان الانهاء والسفه طرأ بعد الكتابة وقوله فلا يطل الفاسدة بنحو انهاء
 فاذا أفاق وأدى المسمى عتق شرح م ر وقضيته انه ليس للقاضي أن يؤدي من ماله ان وجد له
 مالا وتقدم في الصحة أنه يؤدي بشرط (قوله وفي ان المكاتب يرجع عليه) قال البلقيني
 مقتضاء أن السيد لا يملكه وقت أخذه وعندى ليس الامر كذلك بل يملكه فاذا عتق ارتفع ذلك

لكن الغلب في الاولى معنى
 المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق
 والباطل والفاسد عندنا سواء الا في
 مواضع يسيرة منها الحج والعارية
 والخلع والكتابة وتختلف الكتابة
 الفاسدة والصحة والتعليق في أن
 السيد فاسدها بالقول وفي أنها يطل
 بنحو انهاء السيد وجبر سفه عليه
 وفي ان المكاتب يرجع عليه بما آذاه
 ان يتي ويبدله ان تلف

الملك واستشهد بما اذا علق طلاق زوجته على اعطاء دراهم فأعطته غير الغالب ملكه وله رده
 وطلب الغالب غير أنه في الكتابة يرتفع الملك قهرا وهنا بالاختيار سم (قوله ان كان له قيمة)
 خرج النحر اى غير المحترم وعبارة شرح المنهج ان كان له قيمة بخلاف غيره كخمر فلا يرجع فيه بشئ
 الا ان يكون محترما كخدمية لا يدبغ فيرجع به لا يبدله ان تلف اه وقوله كخمر اى غير محترمة
 كما يعلم من قوله الا ان يكون اى المؤدى محترما كما قاله الشورى وقوله كخدمية كان كاتبه
 على جلود مينة فهي فاسدة وقوله لم يدبغ قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كما ذكره والا فالمدبوغ
 يرجع به ويبدله ان تلف اه شيئا قال ع ش وهل العبرة بالقيمة بوقت التلف أو القبض
 أو أقصى القيم فيه تطر وقياس المقبوض بالشراء القاسد ان يكون مضمونا بأقصى القيم اه
 (قوله بقمته وقت العتق) اذ لا يمكن رد العتق فأشبهه ما اذا وقع الاختلاف في البيع بعد تلف
 المبيع في يد المشتري اه شرح المنهج وقوله اذ لا يمكن عبارة شرح م ر لان فيها معنى المعاوضة
 وقد تلف المعقود عليه بالعتق لعدم امكان رده فهو كتلف مبيع فاسد في يد المشتري فيرجع فيه
 على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة والمعتبر هنا القيمة (قوله ان اتحد واجب السيد
 والمكاتب) في الجنس والقدر والصفة كان كاتبه على دينارين مثلا في نجح ودفعهما له يد وقيمة
 المكاتب ديناران فانه يحصل التقاص كما ذكره فلو كاتبه على عشرة دنانير والحالة ما ذكر رجع
 العبد بمائة وحكم عكسه حكمه اح (قوله تقاصا) اى سقط دين أحدهما في نظير دين
 الآخر (قوله هذا) اى محل التقاص (قوله فان كانا متقويين) حاصل ما قاله م ر ان المعتمد
 برهان التقاص في المثليات فقط في الكتابة دون غيرها سم (قوله فلا تقاص) لانهما ليسا
 معلومين من سائر الجهات بخلاف المثل قال سم فان قلت ما صورة التقاص في المثليين في
 الكتابة فان السيد يرجع عليه بقمته قلت من صورته ان تكون النجوم برامثلا وتكون
 المعاملة في ذلك لير فهو نقد ذلك المكان فتكون القيمة منه اه وانظر أيضا ما صورة التقاص
 في المتقويين ويمكن تصويره بأن تكون النجوم غما وتكون المعاملة في ذلك المكان بها فتكون
 القيمة منها قياسا على ما قبله فاندفع ما يقال ان التقاص في المتقويين لا يأتي هنا حتى يتقيه لان
 قيمة العبد لا تكون الا من نقد البلد وبدل التلف ان كان قيمة فكذلك وان كان مثلا فقا له قيمة
 العبد (قوله فقيهما تفصيل) حاصله وجود التقاص في المثليين في الكتابة دون غيرها لتشوف
 الشارع للعتق كأن كان لزيد على عمرو وأردب قمح سلما ولعمرو على زيد مثله فلا يحصل التقاص
 في ذلك اه وعبارة م ر اما اذا اختلفا جنسا او غيره مما مر فلا تقاص كالو كاتبا غير نقدين وهما
 متقومان مطلقا او مثليان ولم يترتب على ذلك عتق فان ترتب عليه جاز لتشوف الشارع اليه
 (قوله حلف المسكر) فيصدق لان الاصل عدمها ولو عكس بأن ادعاها السيد وأنكرها العبد
 صار قنا وجعل انكاره تعجزا منه لنفسه فان قال كاتبك واديت المال وعتقت عتق باقراره
 ومعلوم مما مر في الدعوى والبيانات أن السيد يختلف على البت والوارث على نفي العلم شرح
 المنهج وقوله وجعل انكاره تعجزا محله ان تعمد ولم يكن عذر وقوله وعتقت ليس بقيد ومن ثم
 أسقطه ج وم ر اه (قوله ولو اختلف السيد والمكاتب في قدر النجوم) اى في مقدار
 ما يؤدى في كل نجسم اه زى وعبارة م ر في قدر النجوم اى الاوقات أو ما يؤدى كل نجسم اه

ان كان له قيمة والسيد يرجع عليه بقمته
 وقت العتق فان اتحد واجب السيد
 والمكاتب تقاصا ولو بلا رضا ويرجع
 صاحب الفضل به هذا اذا كانا قدين
 فان كانا متقويين فلا تقاص أو مثليين
 فقيهما تفصيل ذكرته في شرح النهج
 وفيه مع فوائد مهمة لا بأس بمراجعتها
 فان هذا المختصر لا يجمل ذكرها ولو
 اذى رقيق كتابة فانكر سيده أو وارثه
 حلف المسكر ولو اختلف السيد
 والمكاتب في قدر النجوم أو في قدر
 الاجل ولا ينفذ أو لكل قيمة

وعبارة شرح المنهج ولو اختلفا في قدر النجوم أي المال أو صفتها بكنسها أو عددها أو قدر
أجلها ولا ينة أول كل ينة تعالفا اه وقوله في قدر أي مقدار ما يؤتى في كل نجم زى وعبارة
م في قدر النجوم أي الاوقات أو ما يؤتى كل نجم اه ولو جعل هذا تفسير العددها الآتي
وغير القدر بقدرها كلها كان مناسبا وعلى كلام زى فيفسر قوله أو عددها بعدد جملتها
بأن اختلفا في جملة العدد وقوله بكنسها عبارة م أراد بالصفة ما يشمل الجفسي والتويع
والصفة وقدر الاجل وقوله أو عددها كأن يقول العبد كاتبتني على اثني عشر دينارا في كل
شهر أربعة دنانير فقال السيد كاتبتك على خمسة عشر مؤجلة بثلاثة أشهر كل شهر خمسة (قوله
تعالفا) ويبدأ بالسيد هنا بالقوة بجانبه ولانه بمنزلة البائع هنا (قوله صدق السيد بينه) كما
في المحتران عرف سبق ما ادعاه لقوة جانبه بذلك لكون الاصل بقاءه ولانه بمنزلة البائع ومن ثم
صدقنا مع كونه مدعي الفساد على خلاف القاعدة اه م رويج وعبارة المنهج وشرحه ولو قال
ككاتبتك وأنا مجنون أو مجبور على فانكر المكاتب الجنون أو المجروح السيد فيصدق
ان عرف له ذلك أي ما ادعاه لقوة جانبه بذلك والا فالمكاتب لان الاصل عدم ما ادعاه السيد ولا
قرينة والحكم في الشق الاول يخالف لما ذكر في النكاح من انه لو زوج بنته ثم قال كنت مجبورا
على أو مجنونا يوم زوجتها لم يصدق وان عهده ذلك وفرق بأن الحق ثم تعلق بثالث بخلافه هنا اه
وقوله في النكاح ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صديقا أو مجنونا لم يقبل وان أمكن
الصبا وعهد الجنون لانه معاوضة محضة والاقدام عليها يقتضي استحجام شرائطها بخلاف
الضمان والطلاق اه زى وقوله ثالث وهو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوجة
أو الزوجة ان كان الاختلاف بين الولي والزوج كما قرره شيخنا والظاهر الثاني (قوله
والمكاتب ممن يعتق على الوارث) كأن يكون ابن أخ للسيد وكان الأخ وارثا (قوله زوجته)
أي كلاً أو بعضاً وكذا قوله الآتي زوجها كما يدل عليه قوله الآتي أو بعضه (قوله أو بعضه)
معطوف على كل من الزوج أو الزوجة وكأنه يقول لا فرق بين ملك الكل أو البعض والكتابة
باقية ان كانت صحيحة وهذا وما بعده مدخل هنا ومن ثم لم يذكر في المنهج هنا

(فصل في أتمهات الاولاد)

أي أتمهات الاولاد كرامة بيعها وهبتها أو جوار وطئها واستخدامها ولم يقل في
المستولادات تبركاً بل لفظ الحديث الآتي والتمهات بكسر الهمزة وضمها كما قرئ بهما في السبع
وعبر في المنهج بكتاب لانه عتق بالفعل وما قبله القول وأيضاً العتق فيه قهري فلم يدرج في كتاب
العتق والاصح أن العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب مسيئه عليه في الحال وتأخره في
الاستيلاء والحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء لجوار موتها قبل موت السيد
كما تقدم عن شرح م ر وقال حج الاستيلاء أقوى لنفوذ من المجنون والمجور عليه بسفه
والعتق اللطفي لا يتقدم منه ما دل ذلك على اهمام الشرع بالاستيلاء فيكون أقوى ويؤخذ
من كون اللفظ أقوى أنه لا يترتب على عتق المستولادة ما يترتب على الاعناق المنجز باللفظ ومنه
ان الله يعتق بكل عضو من العتيق عضو من المعتق اه والحكم المرتب على الاستيلاء خاص
بهذه الامة اه عث على م ر بزيادة وقيل هما سواء وهذا القيل حكاهم على المنهج ولم يعاله

تعالفا ثم ان لم يتفقا على شيء فسخها
الجماعكم أو تعالفا أو أحدهما
كافي البيع ولو قال السيد كاتبتك
وأنا مجنون أو مجبور على فانكر
المكاتب صدق السيد بينه ان عرف له
ما ادعاه والا فالمكاتب ولو مات السيد
والمكاتب ممن يعتق على الوارث عتق
عليه ولو ورث رجل زوجته المكاتب
أو ورثت امرأة زوجها المكاتب
انفسخ النكاح لان كلاهما ملكه
زوجه أو بعضه ولو اشترى المكاتب
زوجه أو بالعكس وانقضت مدة الخيار
أو كان الخيار المشتري انفسخ النكاح
لان كلاهما ملك زوجته
(فصل في أتمهات الاولاد)

بشيء اه (قوله ختم المصنف الخ) كان الاولى أن يقدم هذا عند قوله كتاب العتق اللهم
الآن يقال أتى به ههنا لاجل قوله وأن الخ (قوله بالعتق) أي بكتاب العتق (قوله وشارحه)
مفرد مضاف فيعم (قوله ومناجيا) بالياء لا بالهمزة كما يش لأن الياء لا تقلب همزة الا اذا
كانت زائدة وهي هنا أصلية قال في الخلاصة

والمدني ثالثا في الواحد * همزاري في مثل كالقلائد

(قوله منها) أي من النار وختمه أيضا بما ذكر ليناسب الختام الافتتاح فالافتتاح بالعبادات
والختم بالعتق الذي هو أفضل القربات وبين العبادة والقربة تناسب واضح اه شيخنا (قوله
مشوب بقضاء أوطار) أي مخلوط يقال شابه يشويه خلطه يخلطه وقوله أوطار أي أغراض
عش وقال الشوري في حاشيته على التحرير في باب صلاة الجمعة أوطار جمع وطرو وهو الحاجة
والشهوة ومنه فلما قضى زيد منها وطرا الآية أي فيكون أدون رتبة من العتق الاختياري
والحكم المترتب على الاستيلاء خاص بهذه الامة (قوله وأصلها الخ) هنا سقط والاصل جمع
أم وأصلها الخ قد دخلها الحذف لالعة كبدل اللخفة واختلاف في هاءم فاقبل زائدة وهو ما رجحه
الاشموني عند قول الالفية والهاء رقفاً كلفه فوزنها فعلمته وقيل أصلية ويدل له جمعها على
أتمهات ويدل للأول جمعها على أتمات ويجيب عن أتمهات بأنه جمع أتمه والهاء زائدة فيهما
ووزن أتمه على كون الهاء أصلية فعلة بتشديد العين فالهاء لام الكلمة والعين وهي الميم
مضعفة قال ابن مالك

وان كان الزائد ضعف أصل * فاجعل له في الوزن ما للاصل

ووزن أم على هداً فع ولى زيادة الهاء نعل اه وهذا أعنى قوله وأصلها أتمهات جواب عما يقال
من شرط الجمع أن يناسب مفردة والمفرد لا هاء فيه والجواب ظاهر لأن أصل أم أتمهات ففي المفرد
بحسب الاصل ما في الجمع من الحروف الاصلية قاله الشوري وقوله بدليل جمعها لأن الجمع
يرد الاشياء الى أصولها (قوله قاله الجوهري) أي في صحاحه وحينئذ فأمهات جمع للفرع دون
الاصل ومن نقل عنه أي عن الجوهري وهو المحلى أنه قال أمهات جمع أتمهات أصل أم فهو أي
الجمع للاصل دون الفرع خلاف ما قرره فقد تسع في هذا التعبير عنه حيث نسب للصاح غير
لفظه لكن لما كان ما ثبت للفرع ثبت لاصلها غالباً ساغ له أن ينقل عن الجوهري أن أمهات جمع
أتمهات ولما قل أن يقول المحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري والجوهري
يجوز أن يكون كلامه لم ينصرف في الصحاح اه طبلاوي (قوله ويقال في جمعها أتمات) يحتمل
أن مفردة على هذا أم التي ليس أصلها أتمهات بل هي أصل برأسها ويحتمل أن مفردة أم التي أصلها
أتمهات لأن الهاء زائدة بدليل عدم ردها في الجمع حرر (قوله وقال بعضهم) هو الذي عبر عنه
فيما يأتي بالاول (قوله ويمكن رد الاول الى هذا) كان يقال قوله الاتمهات للناس أي أكثر
استعمالهم فيهم ولأتمات للبهائم أي الأكثر استعمالها فيها اه شيخنا ويقال يا أتمهات السكت بعد
الالف وبأتمهات باسقاط الالف وتشبه بهاء السكت تاء التانيث كما قالوا يا أبت وجعلها الجوهري
علامة تانيث عوضاً عن يا الاضافة * (قائدة) * ذكر بعض المحققين أن الام تطلق في القرآن
على خمسة معان الاصل ومنه وانه في أم الكتاب والوالدة ومنه قلاته الثلث والمرضة ومنه

ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعتق
بجاه أن الله تعالى يعتقه وفارقه وشارحه
من النار فنبأ الله تعالى من فضله
وكرمه أن يجزيها والدينيا ومشايخنا
وجميع أهلنا ومحبينا منها وأخر هذا
الفصل لأنه عتق قهري مشوب بقضاء
أوطار وأمهات بضم الهمزة وكسر
مع فتح الميم وكسر هاء وأصلها أتمهات
بدليل جمعها على ذلك قاله الجوهري
ويقال في جمعها أيضاً أتمات وقال
بعضهم الأمهات للناس والامات
للبهائم وقال آخرون يقال فيهما أمهات
وامات لكن الاول أكثر في الناس
والثاني أكثر في غيرهم ويمكن رد الاول
الى هذا

وأتمها تكم الالاق أرضعنكم والمضاهية للام في الحرمة ومنه وأزواجه أتمها تهم والمرجع
 والمصرف أتمها هياوية وقيل المراد أتم رأسه وقيل الناولاته يأوى إليها اه (قوله في ذلك) أى في
 أتمها تهم الالاد أى في أحكامها وقدم الدليل على المدلول لأن رتبة الدليل العام التقديم
 ليفترعوا عليه المسائل كما قاله م ر (قوله أيا أمة) أما بالجزر على زيادة ما وعلى أنها نكرة
 موصوفة بتأويل أمة بريقة ليكون الوصف في معنى المشتق فلا يقول الخلاصة وانعت بمشتق
 الخ أو نكرة تامة وأمة بدل أو بالرفع على أن ما اسم موصول وأمة خبر مبتدأ والمعنى أى الذى
 هو أمة لكن فيه حذف صدر الصلة في غير أى وهو قليل فالأولى تخريج الرفع على أن ما نكرة
 موصوفة بجملة تحذف صدرها والتقدير أى شئ هو أمة ويصح أن تكون ما زائدة لتوكيد
 معنى الشرط فيكون أمة مرفوعة على البدلية من أى فكانه قال أى أمة أو بالنصب بتمييز النكرة
 التامة أو حال من أى المخصصة بالاضافة وأى شرطية وولدت فعل الشرط وهو خبر ولا يرد أنه
 لم تحصل القائدة به بل بقوله فهى حرة لأن الخبر قسمان مفيد بنفسه ومفيد بانضمام غيره إليه
 وما هنا من التارة فحصل أن في اعراب أمة ثمانية أوجه ثلاثة في الجزر وثلاثة في الرفع واثنان
 في النصب وقال بعضهم ان ولدت صفة لامة أغنى عن فعل الشرط اه وقوله على البدلية من أى
 لكنه قد يستشكل بأنه إذا بدل اسم من اسم مضمين معنى شرط أيدا لا تفصيلا أعيد الشرط فهو
 من يقيم ان زيد وان عمرو أقم معه ويجاب بأن ذلك أغنى فقد قال في التصريح وقد يتخلف كل
 من التفصيل وإعادة الشرط في الكشاف ان يؤتى مذهب من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت
 الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر ابن مالك في الخلاصة على الاستقها م فقال
 وبدل المضمين الهمز يلى همزا وكذا فعل في التسهيل مع كمة جمعه فيه (قوله فهى حرة) أى
 آيلة الى الحرية فان قيل اذا كانت الولادة موجبة للحرية فلم توقفت على موت السيد قيل لانها
 حقها بالولادة والسيد حقها بالملك وفي تعجيل عتقها بالولادة ابطال لحقه من الكسب والاستمتاع
 ففى تعليقه بموت السيد حفظ للحقين فكان أولى اه شوبرى (قوله عن دبر منه) بضم الدال
 والباء أى بعد آثر جر من سيانه فعن بمعنى بعد كما في قوله تعالى لترضى عن طبعا عن طبق قال
 في المصباح الدبر بضمين وسكون الباء خلاف القبل من كل شئ وأصله لما أدبر عنه الانسان
 اه ع ش فتقوله عن دبر منه أى بعد موته فلم مات قبله فلا حرية وأنه لو قتلها انسان كان
 لسيدها قيمتها فلم ماتا معا وشك في السبق والمعية ما الحكم اه عمرة قال سم ينبغي أن يحكم
 بالعنى في الاولى نظر الى أن العمل تشارن المعول دون الثانية لان بقاء الرق محقق فلا يزول
 الا بثبوت خلافه فليأتى اه اج (قوله ابن ماجه) اسم أتمه يسكون الهاء وصلوا وقفا
 مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع لمن الصرف العلمية والجهة
 ومنع من ظهور الحركة سكون الحكاية بلفظه ومثله سينه وبرذربة ومنه (قوله عن أبى
 موسى) الذى في شرح م ر عن أبى سعيد (قوله انا نأى السبايا) بجمع سية كهذا بجمع هدية
 والمراد مسبية والياء الاولى زائدة فتقلب همزة في الجمع فيقال سبائى بكسر الهمزة كصنائف
 أخذ من قول الالفية

والمدريد نأى الواحد • همز يرى في مثل كالفلاذ

والأفضل في ذلك خبرا بما أمة وابت
 من سيدها فهى حرة عن دبر منه
 رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده
 وخبر الصحيحين عن أبى موسى قلنا
 يا رسول الله انا نأى السبايا ونحب
 أعمالهن فأتى في العزل فقال ما عليكم

ثم تفتح الهمزة فيقال سباءى أخذ من قولها بعد وفتح ورد الهمز يا وبعد القح يقال تحركت
اليا وفتح ما قبلها قلبت القاء أخذ من قولها

من ياء أو واو بتحريك أصل * القاء أبدل بعد فتح متصل

ثم قلبت الهمزة ياء وهو معنى قولها المارورد الهمز يا فصار سببا ياء بعد أربعة أعمال سبباى وسبباى
وباء أو سببايا وإذا كان المقدم هو زائد فيسه عمل خامس بعد العمل الأول وهو قلب الهمزة
الثانية ياء كخطية جمعها خطائى بهمزتين أو لاهما مكسورة ثم قلبت الثانية ياء فيقال خطائى
ثم تأتى بالأعمال الثلاثة المتقدمة كما صرح به الأشمونى فى شرح قول الألفية وفتح ورد الهمز يا
فيما أعل لا ما وفى المختار السببية المرأة المسبية (قوله أن لا تفعلوا) قيل إن لازمة ليطابق
السؤال لأن السؤال عن العزل فيكون المعنى على زيادتها ما عليكم ضرر فى الفعل وهو العزل

لكن قوله ما من نسمة الخ يقتضى أن لا أصلية ويكون المعنى ما عليكم ضرر فى عدم الفعل أى
العزل لأن ما من نسمة كانت الخ فالسؤال يدل على زيادتها وقوله ما من نسمة الخ يدل على
أصلها واختار ما من الشافعى ورضى الله عنه جوازهم عن الأمة مطلقا وعن الحرزة بإذنها نعم
هو مكروه لأنه طريق إلى قطع النسل وعبارة مر والعزل حذر من الولد مكروه وإن أدنت
فيه المعزول عنها حرزة كانت أو أمة لأنه طريق إلى قطع النسل اه أى بحسب الظاهر
وقوله فى الحديث ما من نسمة الخ أى مقدرة عند الله اه ونقل قبل ذلك عن الغزالي فى الأحياء
أنه قرآن العزل خلاف الأولى اه وفى شرح السيد التستة لمنظومة ابن العماد فى الانكحة
ما نصه فرع العزل منى عنه وهو أن يجمع فإذا قرب الانزال نزع فأنزله خارج النزع
والأولى تركه على الإطلاق وأطلق صاحب المذهب كراهيته ولا خلاف فى جوازه فى السرية
حسنة الملك ولا يحرم فى الروجة على المذهب سواء الحرزة والأمة بالأذن وغيره وقيل يحرم بغير
إذن وقيل يحرم فى الحرزة وأما المستولدة فأولى بالجواز لأنها غير راسخة فى الفراش ولهذا لا يقسم
لها قال امام الحرمين وحديث حرمتنا العزل فذلك إذا نزع بقصد أن يقع الانزال خارجا عن نزع
الولد فأما إذا عزم أن ينزع لأعلى هذا القصد فيجب القطع بأن لا يعزم فصا والصحيح عدم التحريم
لما تقدم اه (قوله كائنة) أى مقدرة (قوله الاوهى كائنة) أى موجودة أى فى الخارج سواء
عزل أو لم يعزل فهو كون خاص فلذا ذكر لأن واجب الحذف هو الكون العام (قوله لذلك) أى
لامتناع بيعها (قوله قال) أى البيهقى وقوله فيه أى قول عائشة (قوله وإذا) هى للمتيقن
والمظنون الغائب وجوده كالوطء هنا فلذلك آثرها على أن لانها للمتوهم وجوده قل على الجلال
(قوله أى وطئ) من تشبها العام بالخاص لأن الاصابة تكون بجميع الحشفة أو بعضها بخلاف
الوطء والحاصل أنه شبه الوطء باصابة السهم للغرض واستعار الاصابة للوطء واشتق من الاصابة
أصاب بمعنى وطئ والجامع حصول المقصود فى كل (قوله الرجل) قيد بالرجل لأن الصبي فيه
خلاف يأتى وخرج الخنثى فقوله الرجل أى المحقق الذكورة ليخرج ما لو اشترى خنثى أمة خنثى
فجلبت من المالك الخنثى ثم إن المالك سبيل أيضا فلا يكون أم ولد لأنه يجلب السيد اتضيق بالنوثة
وهى لا يحكم لها باستيلاد الامن ذكر وجبها يحتمل أنه من شبهة أوزنا ولا يتخذ لعدم تحققه
وهو يدرا بالشبهة وبهذا اندفع ما استشكله بعضهم من توهمه فى ذلك وبقي ما لو وطئ السيد أمة

ان لا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم
القضاء الا وهى كائنة فى قولهم ونحب
انما تنق دليل على أن يعقوب بالاستيلاد
ممنع واستشهد لذلك البيهقى بقول
عائشة رضى الله تعالى عنها لم يترك
رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا
ولا درهما ولا عبدا ولا أمة قال فيه
دلالة على أنه لم يترك أم ابراهيم رقيقة
وانها اعتقت بموته (وإذا أصاب) أى
وطئ (السيد) الرجل

عصر من ذكره واستدخلته امرأة هل يقال هو محترم ويثبت نسبه بذلك أولا ينبغي ان يصدق عليه
 حد المحترم ولم ار من ذكره وعليه فلا يرث لانتقال التركة لغيره قبل خروج النطفة التي خلق منها
 بخلاف ما خرج في حياته لكن جزم قل باشتراط خروج المني في الحياة للمعق بخلافه بعد
 الموت فلا ينسب لخروجه من جثة منقكة عن الحمل والحرمة فالخلاص ان الصور ثلاثة ان
 ينفصل في حياته وتستدخله في حياته فيثبت النسب والاستيلاء الثانية ان ينفصل في حياته
 وتستدخله بعد موته فيثبت النسب دون الاستيلاء الثالثة ان ينفصل بعد موته وتستدخله بعد
 موته ففيه تردد واستظهر الخطيب ثبوت النسب وقل عدمه وهو المعتمد وانظر لوقارن خروج
 المني الموت هل يثبت العتق والارث أولا الظاهر لانه يشترط تحقق وجود الوارث في حياة
 المورث (قوله فوضعت) أنت قوله وضعت لانه يجب تأنيث الفعل بناء على كنهه في آخر الماضي
 وبناء المضارعة في أول المضارع اذا كان فاعله مؤنثا في مستلتي احدهما ان يكون ضمير متصلا
 ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي تقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام
 وطلع فان كان الضمير متصلا لم يؤث بالتاء نحو هند ما قام الالهى تانيها ان يكون ظاهرا متصلا
 حقيقي التأنيث والمراد وضعت كل الولد ولو مؤنثا فلا تعق بخروج بعضه حتى يتم خروجه كما
 قاله ممر والوضع ليس بقيد بالنظر لحرمة البيع وما بعده بل المدار على الحمل وعبارة غيره فولدت
 بتمام انفصاله ولو من غير محله المعتاد لا بخروجه بعضه ويثبت بالقائه بعضه الاستيلاء لا العتق فان
 ألفت بعضه بعد موت السيدتين عتقها ولها كسبها وترتيب الحرمة أي حرمة بيعها على الوضع
 لا ينافي الحرمة قبل الوضع أيضا فالمدار على العلق وقوله فوضعت ولو من غير محله المعتاد كما قاله
 قل على الجلال ومثله الشوري في موجبات الغسل وقد يوجه بأن أمة الولد منوطة بالولادة
 وقد حصلت ولو من غير طر يقها المعتاد والمراد وضعت في حياة السيد أو بعد موته لمدة يحكم
 بثبوت نسبه منه وفي هذه الصورة الواجبة انما تعق من حين الموت فتلك كسبها بعده حج زى
 واصل (قوله أو ما) أي حمل يجب فيه غرة فأنكرة موصوفة ويجوز أن تكون اسم موصولا
 بمعنى الذي أي الحمل الذي يجب فيه غرة وكان القياس أن يعبر عن لانها الأصل فمن يعقل ويحاج
 عن ذلك بأن الجنين لما كان أمرا مبهما عبر عنه بما كافي في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
 محررا قاله ابن هشام والمراد بذلك ألفت جميع ما يجب فيه الغرة لا بعضه لانها اذا ألفت بعضه
 ففيه تفصيل فان ماتت لا وجبت الغرة والاوجب نصفها كما قاله زى ومن البين أنه لا يصح
 حمل كلام المصنف على حالة الموت لانه ذكر بعد ذلك حرمة البيع والرهن والهبة وهي لا تكون
 الا في حالة الموت فما قيل انه ضعيف لا وجه له ثم رأيت عبارة المنهاج كالسارح سواء بسواء
 ولم يضعفها ممر ولا غيره فها ذكره الحواشي هنا ليس على ما ينبغي تأمل (قوله أي لحم) فيه تغيير
 اعراب المتن المحلى وأجازه بعضهم (قوله من القوايل) أي أربع نسوة والقوايل ليس بشيء وهي
 جمع قابلة تميم بذلك لتقابلتها المولود عند خروجه (قوله كضغفة فيها صورة آدمي) ظاهرة
 أو خفية أخبر بها القوايل ويعتبر أربع منهن أو رجلان أو رجل وامرأتان بخلاف ما لم يكن
 فيها صورة آدمي وان قلن لو بقيت لخططت وانما انقضت بها العدة لأن الغرض ثم براءة الرحم
 وهما ما يسمى ولدا وعلوم أن قوله أو ما فيه غرة معطوف على قوله حيا وحينئذ فهذا العطف

(فوضعت) حيا أو ميتا أو ما يجب فيه
 غرة وهو (ما) أي لحم (ينين) لكل أحد
 أو لاهل الخبرة من القوايل (فيه شيء من
 خلق آدمي) كضغفة فيها صورة آدمي
 وان لم تظهر إلا لاهل الخبرة ولو من غير
 النساء

يقتضى أنه قسم لما قبله فيبعد كما قاله النجم الغيطي أن المضغة لا توصف بحياة ولا موت بل
واسطة بينهما والكاف استقصائية كما قاله قل على الجلال (قوله صورة آدمي) ويكتفي بعض
المصور ولولا صبح كما يفهمه المتن (قوله حرم عليه بيعها ورهنها) وفرض المصنف هذه فيما بعد
الوضع لا يشافي جريانها حال الحمل أيضا سم وقوله بيعها أي الالنفسها (قوله ولو يمن) أي لمن
وكذا قوله أو يمن أقر أي لمن أقر (قوله ورهنها) لم يستفد هذا من الحديث أعني أتمها بالاولاد
فعله من حديث آخر وبالقياس على البيع (قوله وهبتها) أي غيرها أتمها بغيرها لنفسها فصحة
قال البرماوي ومثل ذلك قرضها لنفسها فإنه صحيح على الرابع ويلزمها أن ترد للمقرض أمة
مثلها تعذر ذلك المقرض وهو نفسها اعتقها بذلك وعبارته في حاشيته على سم الغزى ومثل بيعها
قرضها لنفسها كما صرح به شيخ الاسلام في شرح المنهج ويجب عليها أن تدبرها لان محل رجوعه
في عين المقرض أن لا يتعلق به حق لازم وقد صارت عبقة لان قرضها لنفسها ملكتها فاعتقت
ولا يصح وقفها أي ولا تدبرها وهبة البعض كهبة الكل في حكمه وعبارة السهمودي قوله
وهبتها ورهنها أتما الهبة فلانها تنقل ملك الى الغير وأما الرهن فتسلط على ذلك فأشبهه البيع وانما
صرح المصنف بذلك مع فهمه من تحريم بيعها للتبعية على أن تعاطى العقود الفاسدة حرام
وان لم يتصل بها المقصود كانص عليه في الام كذا قاله الزركشي والدميري وكذلك تحرم الوصية
بها وفي صحة وقفها خلاف والاصح المنع ولا يصح تدبيرها لانها مستحقة للعتق بالموت بالجهة
القوية فعتقها من رأس المال بخلاف المدبرة على أنه قد يتصور تدبيرها اذا قال لها السيد اذا
مت فأنت حرة قبل موتى بشهر وقتلنا ان هذا تدبير كما في الحاوي الصغير فتصير مدبرة وفائدة
أن كسبها يكون لها من الوقت الذي أثبت ابتداء الحرية منه قبل موته لكن المعتمد ان هذا
تعليق بحق بصفة وليس تدبرا فلا يرد ذلك على قول المصنف في التدبير ولا يصح تدبير أم الولد
وتظاهر قرن المصنف بالهبة في المنع تلازمهما فيه قاله الولي أبو زرعة العراقي (قوله
مع بطلان ذلك أيضا) أي لأن الحرمة قد تجامع الصحة كالبيع بعد اذان الجمعة (قوله تلخير
أتمها بالاولاد) انظر هل علمت هذه الرواية بلغة من اللغات المتقدمة في كلامه أم لا واذا لم تعلم
الرواية هل يجوز قراءتها بلغة من اللغات المذكورة أم يتعين الافصح والاولاد جمع ولابدقتن
وهو كل ما وادته شي ويطلق على الذكر والاثني والثني والجمع كافي المصباح والولد بوزن القفل
لغة فيه وقد يكون جمع كاسد واسد وجمع ولدي ولديما على لاقباصي كما صرح به الاشموني
وغيره فان قلت جمع صلى الله عليه وسلم تارة وأفراد أخرى فهل لهذا من حكمة قلت نعم يجوز
أن تكون الحكمة في ذلك الإشارة الى جواز الافراد والمطابقة في ضمير جمع المؤنث لكانه
ان كان المراد منه الكثرة فالأفراد أولى والا فالطابقة وقد اشتمل على الاستعمالين قوله تعالى
ان عدة الشهود الاية حيث أفرد في قوله تعالى منها الرجوع للثاني عشر وطابق في قوله فلا
تظلموا فيهن أنفسكم لرجوعه للاربعة كذا قاله ع ش ويجوز أيضا أن تكون الحكمة في ذلك
كما قاله سم الإشارة الى أن الحكم ثابت لكل فرد لا للجموع وقد استفد من هذا الحديث
امتناع التليك بسائر أنواعه فإنه أما اختياري أو قهري والاختياري أما معاوضة أو غيرها
فأشار صلى الله عليه وسلم الى التليك الاختياري بمعاوضة بقوله لا يعن وبدأ بالبيع لانه الاصل

وجواب اذا (حرم عليه بيعها) ولو يمن
تعنى عليه أو بشرط العتق أو يمن أقر
بجريتها (ورهنها وهبتها) مع بطلان
ذلك أيضا لخبر أتمها بالاولاد

الغالب في إزالة الملك والى القليل الاختيارى بغير معاوضة بقوله ولا يوهن وذكرها عقب
 البيع لا شتر كما في القليل المطلق وأشار الى القهرى بقوله ولا يورثن وأخره عن البيع
 والهبة لتعلقه بالموت وهما بالحياة السابقة عليه وقد اشتمل صدر الحديث على ما أشرنا اليه من
 الإشارة الى منع كل ما يزيل الملك واشتمل بحجزه على ما للسيد من الوطء ومقدماته وذلك في قوله
 يستمتع به السيد مادام حيا وبالجملة فاشتمل هذا الحديث على ما يمنع على السيد وما يجوز له
 واشتمل أيضا على بيان ما حصل لأم الولد بسبب الولادة من فك قيد الرق عنها بموت سيدها وذلك
 في قوله فإذا مات فهي حرة اهـ وأعراب الحديث أتهات الاولاد مبتدأ ومضاف اليه لا يعين
 لنافية كذا قال بعضهم وصوابه ناهية ويعين فعل مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي
 نائب فاعل في محل رفع وهو خبر عن أتهات وقوله ولا يوهن ولا يورثن معطوف عليه وأعرابه
 كأعرابه وقوله يستمتع به السيد هاجله فعليه لا محل لها من الأعراب (قوله لا يعين) أى لغير
 أنفسهم وكذا الهبة (قوله يستمتع به السيد) جملة مستأنفة استئنافا بياناً واقعة في جواب
 شرط مقدر تقديره ماذا انصنع بها فان قلت هل يصح جعله خبراً عن قوله أتهات الاولاد الخ قلت
 نعم وذلك لأن المطابقة موجودة لأن أتهات وان كان جعلاً لكن اضافته الى ما فيه آل الجنسية
 أبطلت منه معنى الجمعية ويقرب منه قولهم الخبر قسمان ونحوه واعلم أن تذهب جمع المؤنث
 السالم من جموع القلة محله ما لم يقترن بال أو يضاف والا كان من جموع الكثرة ولعل النكحة
 في افراد قوله يستمتع والجمع فيما قبله الإشارة الى أن حكم منع البيع والارث والهبة عام لكل
 أحد وأن الاستمتاع مفقوض لأمر السيد أى للسيد الاستمتاع ان أراد لا أن ذلك متعين على كل
 سيد اذ قد يبيعها للخدمة ونحوها قاله بعضهم وقال حل انما أفرد فيه وجمع فيما قبله لأنه لا يمكن
 الاستمتاع في وقت واحد بأكثر من واحدة اهـ كلامه ولعل مراده الاستمتاع المقصود وهو
 الوطء والاف يمكن التمتع بغيره في وقت واحد بأكثر من واحدة وقبل إشارة الى أنه يجوز افراد
 ضمير الجمع المؤنث وجمعه كما في قوله تعالى ان عدة الشهور الاية لكن الافصح في جمع الكثرة
 الافراد وفي جمع القلة الجمع وشاهده قوله تعالى منها أربعة حرم فلا تظلموا فيه أنفسكم فيها راجع
 للثنى عشر شهراً وهو جمع كثر في المعنى وفيه راجع للأربعة وهو جمع قلة في المعنى وأتهات
 هنا جمع قلة لأن جمع المؤنث السالم من جموع القلة (قوله مادام حيا) فان قلت ما فائدة
 هذا مع أن الاستمتاع خاص بالحياة قلت أجيب بأنه لو طئ لقوله فإذا مات ويأن الفعل لما كان
 نكرة معنى لا عموم له فبما ذكرناه من قاعدة التعميم (قوله رواء الدار قطنى) نسبة الى دار قطن
 اسم محله بيغداد والنسبة اليها على غير قياس اذ القياس الدارى أو القطنى وأما النسبة الى
 الكلمتين معا فهي شاذة كما بينه النحاة قال الشهاب الخفاجى ورواه مفتوحة وبعضهم يسكنها
 والاولى أولى (قوله ابن القطان) نسبة لدار القطن بيغداد (قوله على المنبر) أى منبر الكوفة
 (قوله عبدة) بفتح العين وقوله السلمانى يسكون اللام أفصح من فتحها نسبة الى سلمان حتى
 من العرب والمحدثون على التحريك اهـ معرب وقال أبو عبدة من التابعين (قوله اقصوا)
 بكسر همزة الوصل عند الابتداء مثل امشوا لأن عنهما فى الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة
 الواو والاصل اقصوا وامشوا سكنت الياء للاستئصال ثم حذف لتقاء الساكنين وضمت

قوله وصوابه ناهية كذا في نسخة
 المؤنث ولا وجه له بل جعلها نافية أبلغ
 على حدة لا يحسن الا المطهرون على أن
 نهى الغائب قليل وكذا الاخبار
 بالانشاء اهـ معصية

لا يعين ولا يوهن ولا يورثن يستمتع
 به السيد مادام حيا فإذا مات فهي
 حرة رواء الدار قطنى وقال ابن القطان
 حرة رواه ثقة وقد قام الاجماع
 رواه كلهم ثقة وقدره على
 على عدم صحة بيعها واشتهر عن علي
 رضى الله عنه أنه خطب يوماً على المنبر
 فقال في أتهات الاولاد لا يعين
 عمر على أن أتهات الاولاد لا يعين
 وأنا لا أرى بيعهن فقال عبدة
 السلمانى رأيت مع رأى عمر فى رواية
 مع الجماعة أحب النام رأيت وحلك
 فقال اقصوا فيه ما أنتم قاضون

العين لجماعة الواو وتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى
 ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول محتملة
 للمناسبة وعلى الثاني منقولة شرح التوضيح فان قلت كيف ساغ لعل أن يخالف الاجماع
 المنعقد في زمن عمر بعد موافقته عليه واتفاقهم معصوم من الخط لان الامة الذين منهم
 المجتهدون لا يجتمع على ضلالة كما صرح به الحديث ويمكن الجواب باحتمال أن يكون
 على ترى اشتراط انقراض العصر في عدم جواز مخالفة الاجماع أي وقد خالفه قبله وان
 كان الاصح الا لا يشترط الانقراض وأجاب عمدة بأن هذا اجماع سكوتي وهو ظني يجوز
 مخالفته (قوله فاني أكره أن أخالف الجماعة) لعل له مستندا آخر غير هذا فلا ينافي أنه مجتهد
 (قوله سرارينا) السري لغة وشرعا أن يظاها وينزل فيها وينعها الخروج وهو جمع سرية
 نسبة الى السر وهو الجماع والاختفاء لان المرء كثيرا ما يستترها عن زوجته وضمت السين لان
 الابنية قد تغير في النسبة كما قالوا في النسبة الى الدهر دهري وجعلها الاختفاء من السرور لانه
 يسر بها هـ من المساوي الكبير على الجماع الصغير فان قلت لم يقتصر على أمهات الاولاد بل
 ذكره سرارينا قلت لان أمهات الاولاد قد يطلقن على غير العاقل كما به عليه بعض المحققين
 (قوله والتبي) حال (قوله وبانه) الواو بمعنى أو (قوله استدلالا) أي استدلالا من جابر
 لنسبه للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله واجتهاد أي اجتهاد امته في نسبه له (قوله واجتهادا)
 أي أنهم اجتهدوا في أنه أقرهم لكونه في زمنه أي ظنوا ذلك بالاجتهاد (قوله رنصا) عطف
 خاص على عام لان القول يكون نصا وظاهرا أي أن القول المذكور منسوب للنبي يقينا فيقدم
 على ما ينسب اليه واجتهادا ومحل الاحتياج الى ذلك الجواب ان قرئ بالياء وضمة للنبي أما
 اذا قرئ بالنون راجع للجماعة فلا يحتاج الى الجواب عنه لان فعل الصماحي لا يحجبه وكذا اذا
 قرئ بالياء وضمة راجع للبايع أو ضميره راجع للبايع لان فعل الصماحي لا يحجبه وكذا اذا
 منع بيعها الخ) عبارة غير محرم بيعها أي ولا يصح ولولن تعتق عليه وتقدم صحة كتابتها يصح
 بيعها من نفسها كما مر بناء على أنه عقد عتاقة وهو الاصح ويبنى عليه أنه لو باعها بعضهما
 وسرى الى باقيا وأنه لا يصح بيعها من سيدها البعض اهـ قل على الجلال لانه ليس أهلا للولاء
 وجله ما استثناء عشر مسائل لكن عبر في بعضها بالاستثناء وبعضها بصورة الاستثناء فسمعا
 وآثر العشرة مسئلة المذلس ومن جله المنوع الوصية بها سواء أوصى بها لنفسها وهو ظاهر
 لان الوصية لا تملك الا بال موت وهي تعتق بالموت فلا يأتى ملكها بالوصية وكذا غيرها أيضا ومن
 المنوع وقفها أيضا (قوله بيعها من نفسها) أي لنفسها ولا بد من القبول ومثل البيع الهبة
 ثم ان أراد العتق فلا يحتاج الى القبول وان نوى التملك احتاج الى القبول فورا (قوله عقد
 عتاقه) أي عقد يترتب عليه العتق في الحال وهو الاصح ولذا لم يثبت فيه خيار المجلس لو احمس
 وكذا لا يثبت فيه خيار الشرط للمشتري ولا للبايع أيضا كما هو مقرر في محله فراجع وكذلك
 لا رجوع لها على سيدها أيضا فيه بالارش اذا اطلعت على عيب فيها اهـ شيخنا (قوله ويسرى
 الى باقيا) أي على السيد ولا يلزمها قيمة ما سرى بل لا يلزمها الا ما التزمت اهـ برماوى (قوله
 ومحل المنع) أي منع بيعها وورثتها وهبتها (قوله اذا لم يرتفع) أي يزل (قوله وكذا يصح بيعها

فاني أكره أن أخالف الجماعة فالو حكم
 حاكم بجمعة بيعها نقض حكمه لمخالفته
 الاجماع وما كان في بيعها من خلاف
 بين القرن الاول فقد انقطع وصار مجمعا
 على منعه وما رواه أبو داود عن جابر كما
 ينبع سرارينا أمهات الاولاد والنبي
 صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا
 أجيب عنه بأنه منسوخ وبأنه منسوب
 الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا
 واجتهادا فيقتضيه عليه ما نسب اليه قولا
 ونصا وهو نهي صلى الله عليه وسلم عن
 بيع أمهات الاولاد كما مر ويستثنى
 من منع بيعها بيعها من نفسها بناء على
 أنه عقد عتاقة وهو الاصح ويبنى عليه
 أنه لو باعها بعضها أنه يصح ويسرى الى
 باقيا كما لو أعتق بعض رقيقه وأنه
 اذا كان السيد بعضها أنه لا يصح منه
 لانه ليس من أهل الولاء وهذا ظاهر
 وان لم أر من ذكره ومحل المنع اذا لم يرتفع
 الاولاد فان ارتفع بأن كانت كافرة
 وليست مسلم وسيت وصارت قنينة فانه
 يصح جميع التصرفات فيها وكذا يصح

في صور منها مستولدة الراهن المقبض المعسر تباع في الدين ومنها جارية التركة التي تعلق بها دين اذا استولدها الوارث وهو معسر تباع في دين الميت ومنها ما اذا استولد الجارية جنباية توجب ٤٢٨ مالا تعلقا بقربتها وهو معسر تباع في دين الجنباية ومنها ما اذا استولد السيد أمة

العبد المأذون له في التجارة وهو معسر تباع في دينه وقد ذكر في الروضة هذه الصور الأربع وأخر الباب الخامس من النكاح وقال ان الملك اذا عاد في هذه الصور الى المالك بعد البيع عاد الاستيلاء انتهى أما الصورة الاولى وهي مسئلة السبي فالذي يظهر فيها أنه لا يعود الاستيلاء اذا عادت لما كانها بعد ذلك لاننا بطلناه بالكلية بخلاف هذه المسائل ويستثنى من نفوذ الاستيلاء ما لو نذر التصديق بثمنها ثم استولدها فإنه يلزمه بيعها والتصدق بثمنها ولا يتقد استيلاؤه فيها وما اذا أوصى بعرق جارية تخرج من الثلث فالملك فيها للوارث ومع ذلك لو استولدها قبل اعتاقها لم يتقد لانضائه الى ابطال الوصية وما اذا استكمل الصبي تسع سنين فوطئ أمته فولدت لا أكثر من ستة أشهر فان الولد يلحقه قالوا ولكن لا يحكم ببلوغه حال البلقيني وظاهر كلامهم يقتضي أنه لا يثبت استيلاؤه والذي صوبناه بالحكم ببلوغه وثبت استيلاؤه أمته فعلى كلامهم تستثنى هذه الصورة وعلى ما قلناه لاستثناء انتهى والمعتمد الاستثناء واختلف في نفوذ استيلاء المحجور عليه بالقلس فخرج نفوذه ابن الرفعة وتبعه البلقيني ورجح السبكي خلافه وتبعه الاذري والزرکشي ثم قال لكن سبق عن الحاوي والغزالي النفوذ انتهى وكونه كاستيلاء الراهن المعسر أشبه من كونه كالمريض فان من يقول بالنفوذ يشبهه بالمريض ومن يقول بعدمه يشبهه بالراهن المعسر وخرج بقيد الحر كلاً أو بعض المكاتب اذا أحبل أمته ثم مات رقيقا قبل المجزأ أو بعده فلا تعتق بعوته وبالماء المحترم ما اذا كان غير محترم وهو الخارج على وجه محرم صا

في صور) هو من جملة المستثنيات فلو قال ومنها مستولدة الراهن الخ لكان أولى والولد الحاصل من وطئه حر ولا يغرم قيمته سواء كان موسراً أو معسراً وكذا يقال فيما بعدها الى آخر الأربع التي ذكرها ومحلها في مسئلة الرهن اذا كان المرتهن غير فرعه أمّا فرعه فلا يمنع رهنها عنده نفوذ الاستيلاء ولا تباع لدين الولد وكذا يقال في مسئلة الجنباية (قوله تباع) مالم يكن المرتهن فرعه والا فلا تباع (قوله وهو معسر) أي السيد ومن لازم اعساره أن لا يكون في يد ما ذونه وفاء وقوله تباع في دين مالم يكن المجنى عليه فرعه (قوله أما الصورة الاولى) انظر وجه تسميتها أولى مع انها ثانية ولعلها أولى بالنسبة الى الاربعة فهي أولية نسبية (قوله ما لو نذر التصديق بثمنها) ومثله ما اذا نذر التصديق بها قال م ر ويجاب بمنع استثناء الزوال ملكه عنها بمجرد نذره التصديق بها وبثمنها أي وشرط المستولدة أن تكون ملكاً للمستولد وقت الاستيلاء أي فلا يقال لها انها أمته عند الوطء (قوله فانه يلزمه بيعها) أي بعد وظيفتها لان الحامل بحر لا تباع (قوله ومع ذلك لو استولدها) أي الوارث (قوله ولكن لا يحكم ببلوغه) معتمد (قوله انه لا يثبت استيلاؤه) معتمد وقوله والذي صوبناه ضعيف وهو من كلام البلقيني وانظر هذا مع قوله والمعتمد الاستثناء فان فيه قلاقة م د وقوله م ر يخرج نفوذه ضعيف (قوله تستثنى هذه) أي من نفوذ الاستيلاء (قوله ورجح السبكي) معتمد (قوله أشبه) يستفاد من هذا الشبه أنها اذا لم تباع في دين المقلس بأن اكتسب مالا وفي الدين من غيرها أو بيعت وملكها فهذا لا يلاذ وهو كذلك أم د (قوله يشبهه بالراهن) أي في أن جميع ماله كانه موهون على الديون (قوله ثم مات رقيقا) ليس بقيد (قوله المحترم) أي حال خروجه بأن لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حياة السيد فان فعلت ذلك بعد موت السيد ثبت التسبب ولا تعتق به لانتقالها الى ملك الغير وهو الوارث حال علوقها حل وقوله ثبت التسبب أي والارث لكون منية محترماً حال خروجه ولا يقال يلزم عليه ارث من لم يكن موجوداً عند الموت لاننا نقول وجوداً أصله كوجوده ولا يعتبر كونه محترماً أيضاً حال دخوله خلافاً لبعضهم وقد صرح بعضهم بأنه لو أنزل في زوجته فساحت بته فثبت منه خلق الولد وكذا الوسخ ذكره بجبر بعد انزاله فيها فاستجبت به امرأة فثبت منه اه زى وبعبارة شرح م ر لا تنفاه ملكها حال علوقها فتكون هذه الصورة خارجة بقول المتن أمته وذلك لانها في هذه الصورة وقت علوقها ليست أمة للسيد وانظر لوطي زوجته أو أمته ظاناً أنها أجنبية ونخرج منية هل هو محترم اعتباراً بالواقع أو لا نظر الظنه المذكور فيه نظراً وظاهراً الاول كما قاله سم في شرح الغاية حيث قال والعبرة في الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كالخروج بوطء زوجته ظاناً أنها أجنبية فاستدخلته زوجة أخرى أو أجنبية اعتباراً بالواقع دون اعتقاده ولو استمضى يده من يرى حرمة فالقرب عدم احترامه كما في شرح م د فلا علة به ولا نسب يلحق به كما قاله سم ومن المحترم كما شمله حده ما خرج بسبب تردد الذكر على حلقة دبر زوجته أو أمته من غير ايلاج فيه لجوازه اما الخارج بسبب ايلاج فيه فليس محترماً لانه حرام لذاته خلافاً لما يحسنه الشيخ عمدة من أنه محترم كالموطئ أخته الرقيقة ويؤيد الاول أن الولد لا يلحق بالوطء في الدبر كما صرح به م ر في باب الاستبراء ولو خرج من رجل منى محترم مرة ومنى غير محترم مرة أخرى ومن جهه ما حكي

أحبل أمته ثم مات رقيقا قبل المجزأ أو بعده فلا تعتق بعوته وبالماء المحترم ما اذا كان غير محترم وهو الخارج على وجه محرم صا
لعينه كلزنا فلا يثبت به استيلاءه وبمحال الحياة مالا استدخلت منية المتفصل منه في حال حياته بعد موته

فلا يثبت به أمية الولد لأنها بالموت انتقلت إلى ملك الوارث ويدخل في عبارته أمته (٤٣٩) التي اشتراها بشرط العتق فإنه إذا استولدها

ومات قبل أن يعتقها فإنها تعتق بموته وقد توهم عبارته أنه لو أحبل الجارية التي يملك بعضها أنه لا يتخذ الاستيلاء فيها وليس مراداً بل يثبت الاستيلاء في نصيبه وفي الكل إن كان موسراً كما مر في العتق (وبإزالة) أي السيد (التصرف فيها بالاستخدام) والإجارة والإعارة لبقاء ملكه عليها فإن قيل قد صرح الأصحاب بأنه لا يجوز إجارة الأخصية المعينة كما لا يجوز بيعها الحقة للمنافع بالاعيان فهلا كان هنا كذلك كما قال به الإمام مالك أجيب بأن الأخصية خرج ملكها عنها * (نفيه) * محل صحة إجارتها إذا كان من غيرها أما إذا أبرها نفسها فإنه لا يصح لأن الشخص لا يملك منفعة نفسه وهل له أن تستعير نفسها من سيدها قياساً ما قالوه في الحر أنه لو أبر نفسه وسلمها ثم استعارها جاز أنه هنا كذلك ولو مات السيد بعد أن أبرها انقضت الإجارة فإن قيل لو أعتق رقيقه المؤجر لم تنضم فيه الإجارة فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن السيد في العبد لا يملك منفعة الإجارة فأعتاقه ينزل على ما يملكه وأم الولد ملكت نفسها بموت سيدها فانقضت الإجارة في المستقبل ويؤخذ من هذا أنه لو أبرها ثم أحبلها ثم مات لا تنفسخ الإجارة في المستقبل وهو كذلك وله تزويجها بغير إذن البقا ملكه عليها وعلى منافعتها (و) (له) الوطء لأم ولده بالإجماع ولحديث الدارقطني المتقدم هذا إذا لم يحصل هناك مانع من الموانع كثيرة فغنى مالو أحبل الكافر أمته المسئلة أو أحبل الشخص أمته

صار شيئاً واحداً واستدخلته أمته أو زوجته وحبلت وأنت بولد فانه ينسب له تغليباً للمعتمد كما قاله الطبري وسم لا يقال اجتماع مقتض ومانع فيغلب المانع لأننا نقول هو غير مقتض لمانع وانظر لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمة أحدهما وأنت بولد هل ينسب لصاحب المحترم تغليباً والظاهر الأول كما يؤخذ من كلام الطبري وسم (قوله فلا يثبت به أمية الولد) ويثبت النسب بخلاف ما إذا انفصل بعد موته واستدخلته فاستظهر قل عدم ثبوت النسب واستظهر الشارح ثبوته ولا يثبت الاستيلاء (قوله ويدخل في عبارته) أي قوله أمته في قوله وإذا أصاب السيد أمته (قوله وقد توهم عبارته) أي قوله وإذا أصاب السيد أمته لأن المتبادر أن المراد أمته الملوكة كلها ويجاب بأن المراد منه كلاً أو بعضاً فيشمل هذه الصورة كما قرره شيخنا (قوله في نصيبه فقط) أن كان معسراً بحصة شريكه والولد الحاصل حينئذ مبعض على الرابع وقيل حركه (قوله ولا تصرف فيها بالاستخدام) أي إن لم تكن مكاتبته والأمنع الاستخدام وغيره عما ذكره (قوله لبقاء ملكه) وإنما المنع بيعها وهبتها لاستحقاقها العتق (قوله الحقة للمنافع) أي بيع المنافع وقوله بالاعيان أي بيعها (قوله خرج ملكه) أي زال ملكه عنها والمناسب خرجت عن ملكه (قوله أما إذا أبرها نفسها فإنه لا يصح) وفارق البيع بإدائه العتق لنفسها قال شيخنا م ر إعارتها كإجارتها وقال الخطيب يجوز إعارتها وهو وجه جده لأنه كاستعارة الحر نفسه عن استأجره وإذا مات السيد انقضت الإجارة إن لم تكن سابقة على الاستيلاء قل على الجلال (قوله لا يملك) أي بعقد فلا ينافي أنه يملكها بغير عقد لأن له أن يورث نفسه (قوله قياس) مبتدأ خبره قوله أن هنا كذلك وقوله أنه الأولي بدل من ما وقوله كذلك أي تصح إعارتها لنفسها وخالف شيخنا م ر اه قل (قوله ولو مات الخ) عبارة م ر ولو أبرها ثم مات في أثناء المدة عتقت وانقضت الإجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدير بخلاف مالو أبر عبده ثم أعتقه فإن الأصح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب العتق على الموت أو الصفة على الإجارة فيمن بخلاف الاعتاق وهذا أولى من فرق الشارح ولهذا الوسيط الإيجار الاستيلاء ثم مات السيد لم تنفسخ لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق اه بحروفه (قوله انقضت الإجارة) ورجع المستأجر بقسط المسمى على التركة إن كانت والأفلام مطالبة به ع ش (قوله لا يملك) أي حين الاعتاق بل يملكها المستأجر (قوله ما يملكه) وهو الرقبة (قوله نفسها) أي بمنافعها (قوله لا تنفسخ الإجارة) لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق (قوله وله الوطء) الظاهر من عبارة المتن أن الوطء معطوف على الاستخدام المجرور بغير الشارح إعرابه الظاهر ويمكن أن يكون بالرفع معطوفاً على التصرف أي وبإزالة الوطء (قوله لأم ولده) خرج بأم الولد أمها وبنتها فيمنع وطؤها القولهم في النكاح ومن وطئ امرأة حرم عليه بنتها وأمها (قوله أو أحبل الشخص) أمته المحترمة عليه (فيه) أن الوطء في هذه الصور ممنوع مطلقاً قبل الإيلاد وبعده (قوله وما لو ولد المبعوض أمته) فإنه لا يجوز له وطؤها لأنه ممنوع من التبري لأنه ليس أهلاً للولاء وإذا صرحوا بأنه إذا ألزمته كفارة لا يكفر بالاعتاق للزوم الولاء وهو ليس له أهلاً (قوله وإذا مات السيد) واسترقاقه كونه وتنفسخ إجارتها لو كانت مؤجرة لاستحقاقها العتق قبل موته وبذلك فارق مالو أبر عبده مدة ثم مات السيد في أثناءها وأعتقه اه قل على

المحرمة عليه بنسب أو رضاع ١٠٨ ح . أو صاهرة ومالو وأولاد مكاتبته ومالو وأولاد المبعوض أمته (وإذا مات السيد

الجلال (قوله ولو يقتلها) قد استشكل العتق بالقتل والقاعدة المشهورة من استجمل شيئاً قبل
أوانه عوقب بجهرماته ويعبر عنها بعبارة أخرى من استجمل الشيء قبل أن يأتى عوقبه من تنقيض
المقصود كمرمان قاتل المورث من الارث فكان القياس أن لا تعتق بقتله معاقبة لها بالحرمان
ومعاملته لها بنقيض قصدها كما فعل ذلك بقاتل مورثه حيث منع الارث لذلك وأشار الرافعي
رحمه الله الى الجواب عن الاستشكل المذكور بقوله ان الايلاد كالاغتياق بدليل سريته الى
نصيب الشريك فكما أن الاغتياق لا يضر فيه قتل العتق لمعتقه كذلك الايلاد لا يرفع أثره قتل
المستولدة لسيدتها وبجاء العلامة ابن قاسم في جواب الرافعي المذكور حيث قال قد يفرق بين
حصول نفس العتق وحصول سببه فقط وقرى الرافعي أيضاً بأن في العتق حظاً للمقتول أي
وهو حصول ثواب العتق بسبب احبائه بخلاف الارث فإنه لا حظ فيه للمقتول لانه لا يثاب على
ما أخذه ورثته لانهم انما أخذوا ذلك قهراً عليه وان فرض انه جعده بقصدهم لانه لم يعطهم كذا
قوله حل في ختمه على البهجة وخرج عن القاعدة المذكورة مسوراً ثم قد ذكرها الديريني في
ختمه قال بعضهم والقاعدة المذكورة مشككة على مذهب أهل السنة وذلك لان القتل انما
مات بانقضاء أجله لا أن القاتل قطع أجله بقتله المفهوم من قوله قبل أوانه وانما شرع القصاص
للتزجر ولئلا يقدم الناس على هذا الفعل القبيح وقد يجاب بأن ما ذكرنا استجمل بحسب الظاهر
اه ديريني فان قلت كان الانسب بالقرحة أن يقول في جواب الشرط بدل قوله عتقت صارت
أم ولد قلت قال الطبري ما قاله هو الانسب لانه أصبح في الدلالة على المقصود لان الوصف
بأمية الولد لا يقيد ذلك من حيث مطلق دلالة ظاهر اللفظ وان كان المراد ذلك عند أهل الشرع
حيث أطلق ولأن الذي عقد له الفصل انما هو أحكامها لا وصفها بأمية الولد وانما خص
الجواب بهذا الحكم لانه أصل بقية الاحكام وأيضاً نسمى مستولدة قبل موته (قوله عتقت)
أي من حين الموت وان تأخر الوضع كما رجحه بعضهم وهو الظاهر أي يتبين بالوضع عتقها من
حين الموت فيكون كسبها من حين الموت لها ومثل الموت مسخه أي السيد مجراً أو نصفه الاعلى
ومثله أيضاً ما اذا صار الى حركة مذبح بان لم يبق معه نطق ولا ابصار ولا حركة اختيارية (قوله
أم الولد أعقها ولدها) عبارة شرح المنهج وسبب عتقها بموته انعقاد الولد سرا اه أي والولد
جزء منها فسرى العتق منه اليها اه شيخنا (قوله ولو كان سقطاً) من كلام ابن عمر (قوله
وهذا) أي الحكم بعتقها مع قتلها السيد (قوله قبل أوانه) أي ظاهراً فلا ينافي قول أهل
السنة أن القتل مات عند انتهاء أجله قال في الجوهرة

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وقيل ان العجلة من الشيطان الا في خمس مواضع فانها سنة رسول الله طعمام الضيف وتجهيز
الميت وتزويج البكر وقضاء الديون والتوبة من الذنب وقد نقلها بعضهم فقال

لقد طلب العجل في أمور * قضاء الدين مع تزويج بـ

وتجهيز الميت ثم طعم * نصيف توبة من فعل نكر

والطعم بضم الطاء المهسلة الطعمام والنكر بضم النون قال تعالى لقد جئت شيئاً نكراً (قوله
وعتقها من رأس ماله) المراد ان عتقها مقدم على الدين والوصايا لظاهر الادلة السابقة سواء

لو يقتلها به قصد الاستجبال (عتقت)
بلا خلاف لما مر من الادلة ولما روى
ليبي عن ابن عمر أنه قال أم الولد
عتقها ولدها أي أثبت لها حق الحرية
ولو كان سقطاً وهذا أحد الصور
المستثناة من القاعدة المعروفة وهي
من استجمل شيئاً قبل أوانه عوقب
بجهرماته وعتقها (من رأس ماله)

استولدها في العصة او المرض او بغير عتقها في مرض موته ولا تنظر الى ما قوته من منافعتها التي
 كان يستحقها الى موته لان الاستيلاء كالا تلاف بالاكل والبس وغير ذلك من اللذات
 وبالقياص على من تزوج امرأة بغير مثلها في مرض موته (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) في
 نسخة لظاهر قوله الخ وهي ظاهرة لانه لا ينفخ المدعي وهو محتقها من رأس المال (قوله
 في المرض) راجع للذين اي سواء احبها في المرض او اعتقها بعد احبها في المرض اج
 (قوله بخلاف ما لو اوصى بحجة الاسلام) اي فانها تخرج من الثلث (قوله تحسب من الثلث)
 فان لم يوف بها الثلث كمل من رأس المال وفائدة الوصية ان اجرة العلة تراحم الوصايا ان كان
 اوصى فيكون فيه رفق بالورثة (قوله ويبدأ بعقها قبل الخ) يوهم انه لا يقمن اعتاق الوارث
 لها وليس مراداً ويوهم ايضا انها من التركة وليس كذلك بل تعتق وان لم تكن تركتها أصلاً
 ولا حاجة لهذا كله لانه يغني عنه قوله من رأس المال فان معناه ان لا تحسب قيمتها من التركة
 (قوله قبل الديون والوصايا) هو معلوم من قوله رأس المال فان معناه ان لا تحسب قيمتها من
 التركة ولذا قال قل انه لا حاجة اليه قناتل ٨١ م د (قوله لا يعتقون) صوابه لا يعتق ويمكن
 انه جمع نظر للمعنى لان ولد مفرد مضاف فيم ثم ادخل هذا القسم في كلام المصنف يلزمه ان ضمير
 ولدها عائد الى الامة لا بقيد مكونها مستولدة وضمير بمنزلتها عائد للمستولدة خاصة ولا يفتي
 ان لفظ الولد في كلام المصنف مبتدأ بمنزلتها خبر ومن غير متعلق بولد على حذف اسم الفاعل
 منه ويلزم على كلام الشارح ان خبر الولد محذوف وهو قوله لا يعتقون وان بمنزلتها خبر لان
 المحذوفة وان من غير متعلق بمحذوف ايضاً قناتل قل (قوله الحاصل بعد الاستيلاء) أي
 النافذ فلا ترد أم الولد اذا تعلق بها حق ويعت فيه ثم ملكها وأولادها فلا يثبت للولد في تلك
 الحالة حكم الاستيلاء لانها اجابت بهم في حال هي فيه غير ثابت لها حكم الاستيلاء ٨٥ خ ض
 على التحرير (قوله بما) أي تصرف وقوله يمنع أي ذلك التصرف فلا حاجة لقوله التصرف به
 لانه معاوم الا ان يقال انه وضع الظاهر موضع المضمير (قوله وعقته) بالجر عطف على منع لانه
 من جملة ما دخل في منزلتها قل (قوله لان الولد يتبع أمه) رقاً وحرية يؤخذ منه ان ولد المبعضة
 ببعض وقيل حر وهو الذي اعتقه بخض وغيره وعبرة أصل التحرير وولد المبعضة حر عند
 العراقيين واختلف فيه رأى الرافي ٨٦ اج على التحرير (قوله في سببه اللازم) أي في أحكام
 سببه لان السبب الاستيلاء وليس موجوداً في الولد واعترض قل قوله في سببه اللازم فقال
 لا يفتي ان السبب ملزوم للازم وعبرة م ر في سببها أي الحرية وهو الاستيلاء فلهذا ذكر ضمير
 الحرية على معنى العتق (قوله ولانه حق) أي المذكور من الحرية فالأولى رجوع المضمير
 للاستيلاء (قوله ولو أعتق السيد الخ) هذا كالذي بعده من افراد قوله بمنزلتها فلو قال لكن
 أ و نعم لو أعتق الخ لكان أظهر لانه مستثنى من قوله بمنزلتها (قوله لم يعتق ولدها) أي بعقها
 المذكور بل بموت السيد وهذا بخلاف ولد المكاتبه فانه يعتق بعقها المتجزى والفرق ان اعتاق
 المكاتبه جاء عن جهة الاستحقاق فانها تعتق تارة بالأداء وتارة بالابراء واعتاقها يحصل به الابراء
 ضمناً واعتاق المستولدة انما يستحق بالموت اما ولدها من سيدها فهو حر وان ظننا زوجته الامة
 سواء الذي به الاستيلاء أم لا (قوله وهو) أي التعليل بالوطء جرى على الغالب (قوله

لقوله صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها
 وسواء أحبها أم أعتقها في المرض أم لا
 أو أوصى بها من الثلث أم لا بخلاف
 ما لو أوصى بحجة الاسلام فان الوصية
 بها تحسب من الثلث لان هذا التلاف
 حصل بالاستقناع فأشبهه اتفاق المال
 في اللذات والشهوات ويبدأ بعقها
 (قبل) قضاء (الديون) ولو لفته تعالى
 كالكمارة (والوصايا) ولو لفته عامة
 كالفقراء (ولدها) الحاصل قبل
 الاستيلاء من زناً ومن زوج لا يعتقون
 بموت السيد وله يبعه والتصرف فيه
 بسائر التصرفات لحدوثه قبل ثبوت
 الحرية فلا يمتنع خلاف الولد الحاصل
 بعد الاستيلاء (من غيره) بنكاح
 أو غيره فانه (بمنزلتها) في منع التصرف
 فيه بما يمنع عليه التصرف به فيها
 ويجوز له استئذامه واجارته واجباره
 على النكاح ان كان أتي لان كان ذكراً
 وعقته بموت السيد وان كانت أمة فقد
 ماتت في حياة السيد كما قاله في الروضة
 لان الولد يتبع أمه رقاً وحرية فكذا
 في سببه اللازم ولانه حق استقر له في
 حياة أمه فلم يسقط بموتها ولو أعتق
 السيد مستولدة لم يعتق ولدها وليس له
 وطء بنت مستولدة وعقل ذلك بجرمتها
 بوطء أمها وهو جرى على الغالب فان
 استدخال المني الذي يثبت به الاستيلاء
 كذلك فلو وطئها هل يصير مستولدة كما
 لو كاتب ولد المكاتبه فانه يصير مكاتباً
 أو لا ينبغي أن يصير

وقائده الحلف والتعاليق * (تنبيه) * سكت المصنف عن أولاد أولاد المستولاة ولم أر من تعرض لهم والظاهر اخذ من كلامهم أنهم
 ان كانوا من أولادها الأناث فحكمهم حكم أولادها من الذكور فلا لان الولد يتبع الام رقاً وحرية ولو ادعت المستولاة ان هذا الولد
 حدث بعد الاستيلاء وبعد موت السيد فهو حر وأنكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء فهو رقن صدق بينه بخلاف
 خالو كان في يده مال وادعت انها اكتسبته (٤٣٢) بعد موت السيد وأنكر الوارث فانها المستدقة لان اليد لها قهر يجتاز فيها في الأصول

فانها تدعى حريته والحر لا يدخل تحت
 اليد (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره
 بتكاح) لا غرور فيه بجزية أو زنا
 (قوله منها) حيثئذ (عالمه لسيدها)
 بالاجماع لانه يتبع الام في الرق
 والحرية أما اذا غرر بجزية أمة فنكحها
 وأولادها فالولد حر كما ذكره الشيخان في
 باب الخيارات والاعفاف وكذا اذا نكحها
 بشرط أن أولادها الحادثن منه أحرار
 فانه يصح الشرط وما حدث له منها من
 ولد فهو حر كما اقتضاه كلام القوت في
 باب الصداق * (تنبيه) * لو نكح حر
 جارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج
 وبقى جارية ابنه ثم عتق لم ينفسخ
 النكاح لان الأصل في النكاح الثبات
 والدوام فلا واستولاهما الاب بعد عتقه
 في الثانية وملك ابنه لها في الاولى لم ينقض
 استيلاءها لانه رضى برق ولده حين
 نكحها ولان النكاح حاصل بحقق
 فيكون واطناً بالنكاح لا بشبهة الملك
 بخلاف ما اذا لم يكن نكاح كما جرى على
 ذلك الشيخان في باب النكاح ولو ملك
 المكاتب زوجة سيده الامة انفسخ
 نكاحه (فان أصابها) أي وطئها
 لا بنكاح بل (بشبهة) منه كان ظنها
 أمة أو زوجته الحرة (قوله منها)
 حيثئذ (حر نسبي) بلا خلاف اعتباراً
 بظنه (و) لكن (عليه) في هذه الحالة
 (قيمه) وقت ولادته بأن يقدر رقيقاً
 فما بلغت قيمته دفعه (للسيد) لتقويته
 الرق عليه بظنه اما اذا ظنها زوجته
 الامة فالولد رقيق للسيد اعتباراً بظنه
 واطلاق المصنف ينزل على هذا التفصيل

وقائده الخ) أي مع أنها تابعة لأمها (قوله سكت المصنف الخ) بناء على ان أعمال اللفظ في
 حقيقته أم على أعماله في حقيقته ومجازه فلا سكوت لكن الأقل أولى لما في أولاد الأولاد من
 التفصيل الذي ذكره بقوله ان كانوا من الأناث تبعوها والافلا (قوله ولم أر من تعرض لهم) أي
 من الأصحاب صريحاً (قوله فلا) أي فلا يكون حكمهم حكم أولادها بل يتبعون أمهم في الرق
 والحرية كما ذكره الشاوي بقوله لان الولد الخ (قوله ومن أصاب) عبر عن لتشمل الحر والرقيق
 (قوله قوله) هذا لا يظهر في الحاصل بزيالانه لأب له الآن تجعل الاضافة لادنى ملازمة
 بالنسبة له لكونه ناشئاً منه (قوله لسيدها) هو حرى على الغالب من اتحاد مالك الام والولد
 فاندفع ما يقال الاولى أن يقول عالمه لسيده لانه قد يكون ملكاً لغير سيدها بوصية (قوله فالولد
 حر) وهو حر بين رقيقين ان كان الزوج رقيقاً وصورة عكسه وهو رقيق بين حرين مالو أوصى
 بأولاد أمته لشخص ثم مات الموصى وقبل الموصى له الوصية واعتق الوارث الامة وتزوج بها
 حر بالشروط المعبرة في نكاح الامة فأولادها ولداً فهو رقيق للموصى له (قوله وكذا اذا نكحها
 بشرط أن أولادها الخ) المعتمد عدم صحة الشرط م ر وتنعقد الاولاد ارقاءً وعبارة م ر فالمعتمد
 عدم صحة الشرط لانه يخالف مقتضى العقد نعم ان اعتقد تأثر الشرط انعقد وأحراراً نظراً
 لظنه اه (قوله ابنه) لو قال فيه وفيما بعده فرعه لكان أعم (قوله فلا واستولاهما الاب) وهو الحر
 في الاولى والعبد في الثانية لان كلا منهما اب والاولى ان يقول ولو اصيل الاب الخ لان تعبيره
 بهم انها يقال لها مستولاة مع انها ليست ملكاً ووطئها انما هو في النكاح قال في
 شرح المنهج وحرم على اصل وطء امة فرعه وثبت به مهر لفرعه وان وطئ بها وعتمها لم
 نصربه أم ولداً وصارت وتأنز الزال عن تعيب الحشفة كما هو الغالب والا فلا يجب لتقدم
 الزال على موجهه واقترانه به ولاحد لان له في مال فرعه شبهة الاعفاف الذي هو من جنس
 ما فعله فوجب عليه المهر واستنى عنه الحد وان كانت ام ولداً للفرع ويلزمه التعزير لا نكاحه
 محرماً لاحد فيه ولا كفارة وولده منها حر نسبي للشبهة وتصير ام ولده ولو معسراً ان كان حراً
 ولم تكن أم ولداً لفرعه بذلك ويقدر انتقال الملك فيها اليه قبيل العلق فسقط ماؤه في ملكه صيانة
 لحرمة فان كان غير حر أو كانت أم ولداً لفرعه لم نصراً أم ولده لان غير الحر لا يملك ولا يثبت ايلاده
 لامته فلا امة فرعه أولى وأم الولد لا تقبل النقل وعليه مع المهر قيمتها لفرعه لصيرورتها أم ولده
 لاقية ولداً لا انتقال الملك له قبيل العلق (قوله لم ينقض استيلاءها) أي فعمل قولهم من اولد
 أمة فرعه صارت مستولاة اذا لم يكن نكاح (قوله انفسخ نكاحه) كما لو ملكها سيده لان
 المكاتب قن ما بقي عليه درهم فكان الملك لسيده وهو الزوج فلذلك انفسخ نكاحه وتصير بوطئه
 بعد ذلك أم ولد كما سيذكره في الخاتمة اه م ر بخلافه في مسئلة الفرع لان تعلق السيد بمال
 مكاتبه أشد من تعلق الأصل بمال فرعه (قوله او زوجته) خرج الزاني فظنه غير معتبر (قوله
 فما بلغت) أي فالقدر الذي بلغت قيمته (قوله على هذا التفصيل) بين ان يطلق الامة زوجته
 الحرة وبين ان يظنها زوجته الامة (قوله بشرطه) وهو سيده ونكاح الامة وان يكون حيثئذ
 فاقد المهر الحرة وخاتماً العنت (قوله ومقتضى تعليلهم) عبارة م ر ومقتضى تعليلهم ارادة

كما نزلنا عليه عبارة المنهاج في شرحه اذ هو المذكور في الروضة وغيرها ولو انفسخ به كان أولى ولو تزوج شخص بجزية شبهة
 وأمة بشرطه فوطئ الامة يظنها الحرة فالاشبه ان الولد حر كما في أمة الغير يظنها زوجته الحرة * (تنبيه) * اطلق المصنف شبهة ومقتضى
 تعليلهم شبهة القاعل فتخرج شبهة الطريق التي أباح الوطء بها عالم فلا يكون الولد حراً كما كان تزوج شافعي أمة وهو موسر

وبعض المذاهب يرى بعصته فيكون الولد رقيقا وكذا لو أكره على أمة الغير كما قاله الزركشي (وان ملك) الواطي بالنكاح (الامة المطلقة) منه (بعد ذلك) أي بعد ولادتهما من النكاح (لم تصرا أم ولد) بما ولدته منه (بالوطي في النكاح) لكونه رقيقا لأنها علفت به في غير ملك النبي والاستيلاء انما ثبتت بها لحرية الولد كما قاله في الروضة * (تنبيه) * تقييد (٤٣٣) المصنف بالمطلقة لا معنى له بل قد يوهم قصر الحكم عليه وليس مراداً فإنه اذا ملكها

في نكاحه بعد الولادة كان الحكم كذلك بلافرق وكذلك اذا ملكها في نكاحه حاملا لم تصرا أم ولد لكن يعتق عليه ولده ان وضعته لدون أقل مدة الحمل من الملك أو دون أكثره من حين وطء بعد الملك فان وضعته بعد الملك لدون أقله من الوطء فيصكم بحصول علوقه في ملكه وان أمكن كونه سابقا عليه كما قاله السيد لاني وأقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ المطلقة لكان أولى وأتم (وصارت) أي الامة التي ملكها (أم ولد) بما ولدته منه (بالوطء بالشبهة) المقرنة بظنه (على أحد القولين) وهو المرجوح لأنها علفت منه بغير والعلق بالحر سبب للحرية بالموت والقول الثاني وهو الاظهر كما في المنهاج وغيره لا تصرا أم ولد لأنها علفت به في غير ملكه فأشبه ما لو علفت به في النكاح * (تنبيه) * محل الخلاف في الحر أم أم اذا وطئ العبد جارية غيره بشبهة ثم هتق ثم ملكها فانها لا تصرا أم ولد بلا خلاف لانه لم يتصل من حر * (خاتمة) * لو ولد السيد أمة مكاتبه ثبت فيها الاستيلاء ولو ولد الاب الحرة أمة ابنه التي لم يستولدها ثبت فيها الاستيلاء وان كان الاب معسرا أو كافرا وانما لم يختلف الحكم هنا باليسار والاعتبار كما في الامة المشتركة لأن الايلاء هنا انما ثبت لحرمة الابوة وشبهة الملك وهذا المعنى لا يختلف بذلك ولو ولد الشريفين الامة المشتركة فان كان معسرا ثبت الاستيلاء في نصيبه خاصة وان كان موسرا بصفة شريكه ثبت الاستيلاء

شبهة القاعل والمراد بالتعليق قوله لتقوية رقة الخ (قوله يرى بعصته) أي يقول بعصته (قوله وكذا لو أكره على أمة الغير) أي على وطء أمة الغير أي فان الولد يكون رقيقا لان الزنا لا يساح بالاكراه (قوله كان الحكم) (بذلك) أي لم تصرا أم ولد (قوله أو دون أكثره) الضمير لامة الجمل لأنها اكتسبت التذكير من المضاف اليه (قوله من حين وطء) صوابه من غير وطء كما في بعض النسخ وعبرة الروض أولادون ستة أشهر فأكثر ان لم يبطأ بعد الملك (قوله لدون أقله) صوابه لستة أشهر فأكثر من الوطء الواقع بعد الملك فان دون الأقل هو دون ستة أشهر وتقدم أنها لا تصرا أم ولد لان هذه هي المسئلة الاولى اه مد وكون هذه هي الاولى غير ظاهر لان الاولادون الأقل من الملك وهذه دون الأقل من الوطء (قوله فيصكم بحصول علوقه) تصرا أم ولد (قوله وصارت أم ولد) صورة ذلك أن رجلا وطئ أمة غيره بشبهة وانعقد الولد سرا ثم ملكها بعد ذلك فهل تصير بمجرد الملك مستولدة أو لا وصورة التي قبلها ان يبطأ أمة غيره بنكاح أو برزنا وانعقد الولد رقيقا ثم اشتراها في حال النكاح فانها لا تصير مستولدة بمجرد الملك فيكون قول المتن وان ملك الامة المطلقة الخ راجعا لقول المتن ومن وطئ أمة غيره على الف والنشر المرتب وقوله وصارت بمعنى تصير وهو معطوف على جواب الشرط وهو لم تصرا أم ولد يصير الضمير في صارت عائدا على الامة المطلقة مع أنه غير مراد ويوجب بأن الضمير راجع للامة بدون قيدها (قوله سبب الحرية) فيه أنه انما يكون سببا لها اذا كان العلق في ملكه (قوله خاتمة) تشتمل على ثبوت الاستيلاء مع كون المستولدة ليست ملكا للواطئ بل له فيها نوع علقه تنضى الى ملكه لكن ذكر مر أنه يقدر ان يقال الملك فيها قبيل العلق وجملة ما في الخاتمة خمس فروع وهي في كلامه خبر ليستند المحذوف تقديره هذه خاتمة ولا يصح أن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير خاتمة هذا موضعها لعدم المسوغ للاستدماح بها لانها منكرة لا يقال الوصف المقدر ينحو قولك حسنة مثلا كاف اذ من جملة المسوغات الوصف وهو أعم من أن يكون مذكورا كتحوير رجل من الكرام عندنا أو مقدر كتحوير شر أهذا ناب على أحد القولين فيه أي شر عظيم لانا نقول لا بد في الكلام من قرينة تشعر بالوصف المقدر وهي منتقاة هنا اه وانظر تعرضها لفة واصطلاحها ويمكن أن يقال هي عبارة عن الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة هي بها لانه نام كتاب مثلا وظاهر تعبير المصنف بالخاتمة بل صريحه ان جميع المسائل التي ذكرها لم تعلم من كلام المصنف وليس كذلك بل المسائل الست المذكورة في أولها تعلم من كلام المصنف بأن يراد بقوله أصاب السيد أمة أي المملوكة كالأب وبعضاً وتقديراً أو ما لا غير المتعلق بها حق للغير وبهذه الارادة يشمل كلامه أمة مكاتبه وأمة ولده التي لم يستولدها ولو كانت مكاتبه والامة المشتركة بينه وبين غيره أو بين غيره وفرعه وحيتث كان حقه ان يعبر عن المسائل الست بالتنبيه وعما بعد ما بالخاتمة فتأمل (قوله ثبت الاستيلاء في نصيبه خاصة) والولد بعض على الراجح وقيل حر كله (قوله اذا كان الاصل موسرا) أي بنصيب الاجنبي فقط لا بنصيب ابنه أيضا (قوله تقبل القسح) لان الاستيلاء قد فسح لها (قوله لان الكتابة لا تقبل النقل) الظاهر أن المراد بالكتابة المكتوبة بدليل قوله لا تقبل النقل أي لا نالوقلنا بنقود الاستيلاء لكان يقدر دخولها في ملك الاب قبيل العلق مع أنها لا تقبل النقل من شخص الى آخر والاوّل يجب بأن المقدر ليس كالمحقق فاعتنر (قوله نفذا يلاذه) أي سواء كان موسرا

في جميعها كما مرّت ١٠٩ ح ي
والاجنبي اذا كان الاصل موسرا ولو ولد الاب الحر مكاتبه ولده هل ينفذ استيلاءه لان الكتابة تقبل القسح والاولان الكتابة لا تقبل النقل وجهان أو وجههما كما جزم به القفال الاول ولو ولد أمة ولده المزوجة نفذا يلاذه كايلاء السيد لها

أو معسرا (قوله وحرم على الزوج) ولا نفقة لها مدة الحمل لعدم تمكن الزوج من التمتع بها
والنفقة في مقابلة التمكين وحرم على الابن أبدا لانها موطوءة أي به (قوله فيحد واطؤها) نعم
ان كان عن يميني عليه حرمة ذلك فلا حد للشبهة ويلزمه المهران لم تطاوعه (قوله لان
الاعفاف) عليه لقوله فيحد واطؤها وما بعده (قوله ولو شهد اثنان) اعلم ان مسئلة الشهادة
بالاستيلاء والرجوع عنها وكذا الشهادة بالتعليق والرجوع عنها لكل منهما حالتان الرجوع
قبل الموت فلا يغرمون الا ان يغرمون بعد الموت وان رجعوا بعد الموت غرموا في الحال وقد
ذكر الشارح هذين القسمين وأما التعليق فذكر حكم ما اذا رجعوا بعد وجود الصفة فيغرمون
في الحال وان رجعوا قبل وجود الصفة فلا يغرمون في الحال ويغرمون بعد وجود الصفة وهذه
لم يذكرها الشارح (قوله لم يغرم شيئا) أي للسيد فلا يتأني أنهم ما يغرمون لوارثه كما يأتي (قوله
وليس) أي الرجوع عن الشهادة كباقي الخ (قوله حتى يعود الى مستحقه) بخلاف الشاهد
فانه لم يضع يده على أم الولد (قوله غرما) أي الشاهدان اللذان شهدا على اقرار السيد بإيلاء
أمه أي غرما قيمة الامة المذكورة وقت موت سيدها كما هو الظاهر لانها فوتت على الوارث
رقها بشهادتهما (قوله ان أم الولد) أي لسيدها وانما ربه قيمته لانه فوت رقها على السيد بطنه
والمراد قيمته وقت ولادته (قوله فالولد) أي ولده منها (قوله وتنفق على نفسها) أي منه ثم ان
افضل منه شيء عن مؤنة نفسها ينبغي ان يمنع عليها التصرف فيه لانه مملوك للسيد اه سم (قوله
أو على ايجارها) لتنفق على نفسها من أجرها (قوله كما لا يرفع الخ) هذا قياس مع الفارق لان
الاتفاق يجب بالملك دون الاستمتاع وأيضا الاتفاق لا يذمه بخلاف الاستمتاع ومن ثم قال
المرحومى انظر ما الجامع أي ما الجامع بين الاتفاق والاستمتاع فان الاتفاق يجب بالملك دون
الاستمتاع فينبغي التعليل بأن طريق تحصيل النفقة لم ينحصر في العتق والتزويج حتى يجبر على
احدهما بل يكفي تخليتها للكسب أو ايجارها لاجله أي لاجل الاتفاق قال بعضهم ولو أسقط
قوله كما لا يرفع ملك المين الخ كما أسقطه م ر لكان أولى لما لا يخفى ولا يجبر على بيعها من نفسها
(قوله فان هجرت عن الكسب) أي الجائز للاتق بها (قوله في بيت المال) أي فرضا بالقضاء
لاقرضا بالقاف فان تعذر فعلى ميسر المسلمين قل (قوله والله أعلم بالصواب) انظر هل أفعل
التفضيل على بابه أولا ويمكن أن يقال ان نظر لعلم الاثمة وغيرهم بالاحكام بالنسبة لما في الظاهر
فأفعل التفضيل هنا على بابه وان نظر لما ذكر بالنسبة لما في نفس الامر فأفعل التفضيل ليس على
بابه اذ لا يعلم ما في نفس الامر الا الله عز وجل وقال بعض الشيوخ كان المصنف قصد بذلك
التبري من دعوى الاعلية اه قال العلامة ابن حجر بعد قول المنهاج والله أعلم أي من كل عالم
وزعم بعض الحنفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قبل مطلقا وقبل الاعلام بختم الدرس ويرد بأنه
لا يهام فيه بل فيه غاية التقويض المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع
الخضر صلى الله عليه وآله نينا وعليهما ما يدل اه كلامه وقوله بالصواب أي اصابة الحق لما وافق
الواقع من القول والفعل وهو ضد الخطا اه يربى في ختم سم (قوله من الاقتناع) أي الرضا
من قنع كرضي وزنا ومعنى والاولى أن يقول أي الارضاء لان الاقتناع مصدر اقنع أي جعل
غيره قانعا لان الهمة صيرته متعبدا بعد ان كان لازما (قوله في حل الفاظ) أي ومعناه وانما

وحرم على الزوج مدة الحمل وجارية
بيت المال تجارية الاجنبي فيحد
واطؤها وان أولدها فلا نسب ولا
استيلاء وان ملكها بعد سواء اكان
فقيرا أم لا لان الاعفاف لا يجب في بيت
المال ولو شهد اثنان على اقرار السيد
الامة بإيلاءها وحكم به ثم رجعا عن
شهادتهما لم يغرم شيئا لان الملك باق فيها
ولم يفوتنا الاسطنة البيع ولا قيمة لها
بأنفرادها وليس كباقي العبد من يد
تأخرادها فانه في عهدة ضمان يده حتى
تخاصبه فانه في عهدة ضمان السيد غرما
يعود الى مستحقه فان مات السيد غرما
للوارث لان هذه الشهادة لا تنقطع عن
الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه
فوجدت الصفة وحكم بعقده ثم رجعا
غرموا وحكى الرافعي قبل الصداق عن
قتاوى بغوى وأقره أن الزوج اذا
اكان يظن أن أم الولد حرة فالولد حرة
وعليه قيمة السيد ولو هجر السيد
عن نفقة أم الولد أجبر على تخليتها
للكسب وتنفق على نفسها أو تزويجها
ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها
كما لا يرفع ملك المين بالعجز عن الاستمتاع
فان هجرت عن الكسب فنفقة بيت
المال والله أعلم بالصواب (قال المؤلف
وجه الله تعالى) هذا آخر ما يسره الله
ألفاظ أبي شجاع

آثر التعبير بالالفاظ تواضعاً منه وفي تسميته بذلك الاشارة الى ان من قنع به كفاء عن غيره (قوله قد ورك) اسم فعل بمعنى خذ وقوله مؤلفاً هو اخص من المصنف لانه يعتبر فيه حصول الالف بين الاجزاء دون المصنف وظاهر ما يأتي في كلامه ان التعبير به هنا من التقن في العبارة (قوله موضع المسائل) يجوز فيه بناءً للفاعل وبناءً للمفعول أي وقع عليه التوضيح والمسائل جمع مسئلة وهي اثبات المحمول للموضوع وله اعتبارات كثيرة منها انه يستل عنه وبهذا الاعتبار يقال له مسئلة وباعتبار انه يطلب بالدليل يقال له مطلوب الى غير ذلك اه وقال شيخ الاسلام في شرحه رسالة آداب البحث ويسمى من حيث انه يستل عنه مسئلة ومن حيث انه يقع فيه البحث مجتاه ومن حيث انه يستخرج باحجة نتيجة ومن حيث انه يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث انه يدعى مدعى اه (قوله محزر) أي مذهب الدلائل جمع دليل وجهه على دلائل غير مقيس كما قاله الشويري (قوله فلو كان له) أي للمؤلف المذكور وقوله نفس أي ذات (قوله منطلقه) أنه بناءً على الجارحة ولمراعاة السجع قال ابن مالك اللسان يذكروا ويؤث فلا حاجة لتأويله بالجارحة (قوله الراق) أي الصافي من الكدرات (قوله لله در الخ) تعجب من الدر أي اللين الذي شربه مؤلف هذا التأليف من ندى أمه حيث نشأ عنه هذا العالم الكامل وانما نسبته لله سبحانه وتعالى للاشارة الى أن هذا اللين الذي شربه خالص لله لا يشوبه رياء ولا غيره (قوله الرئيس) أي الكامل الخصال الجيدة وقال في المختار الرئيس بالهمز بوزن فاعيل من الرئاسة ويقال فيه رئيس بيا مشددة بوزن قيم (قوله ولاشات) الشلل بطلان العمل وهي جملة دعاية أي لا بطل عملها (قوله فيما عسى) عسى للاستبعاد لا للترجيح لانه غير مناسب هنا وعسى هنا مستعملة في المستقبل فيكون يجاز عن الماضي وقوله يعجده الظاهر أن أن بمقدرة وان والفعل أغنى عن خبر عسى كما قال ابن مالك

بعد عسى اخولق أو شك قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثان فقد

فتكون عسى هنا تامة (قوله من العشار) بكسر العين جمع عثرة أي زلة قال ابن مالك

* فعل وفعله فعال لهما * (قوله بوعوخته) هي صباح كصباح الكلاب (قوله لا يعبا بموافقه) كيف هذا مع قولهم والفضل ما شهدت به الاعداء لكن لما كان جاهلاً لم تعتبر موافقه وشهادته كان كالمعدوم (قوله اذارضيت الخ) وبعضهم في المعنى

دعهم يقولون فينا ما يليق بهم * دعهم ياء وعين ثم واو ين اي يعوروا من قال قولاً فذلك القول سمته * وصف الكلام لقائه بلامين

(قوله غضباناً) أفرد للوزن والافالماسب غضبانين أو يؤول لثامها بكل لثم يجعل الاضافة للاستغراق أي غزال كل لثم غضباناً واللثم شمع النفس دني النسب اه (قوله بعثرة قلم) اضاف العثرة للقلم للايماء الى أنها اذا وقعت ليست عن قصد (قوله من شيم) أي طباع وعادات (قوله قالصا) أي زائلاً أي لا وجود له وقال مد قوله قالصا أي معدوما والمراد غل غير العرش فلا يرد عليه ما في المحضين وغيرهما من السبعة الذين يظلمهم الله في ظله أي ظل عرشه يوم لا ظل الا ظله ويجاب أيضاً بأن المتن هو الظل المكتسب للمخلوقات وأما الظل الموجود للسبعة وغيرهم فهو بعض فضل الله تعالى وأما قوله تعالى وظل عمود فهو في الجنة وكلامنا

قد ورك مؤلفاً موضع المسائل محزر

الدلائل لقول كان له نفس باطنة ولسان

منطقه لقول بمقال صريح وكلام

فصيح لله در مؤلف هذا التأليف

الرائق الرئيس ولاشلت يد مصنف

هذا التصنيف القائق النفس وهذا

المؤلف لا بد أن يقع لاحد رجلين اما عالم

محبة مصنف فيشبهه بالخير ويعتدني

فما عسى يجلبه من العشار الذي هو لازم

الاكتار واما جاهل مبغض متعسف

فلا اعتبار بوعوخته ولا اعتداد

بموافقه ومثله لا يعبا بموافقه ولا

مخالفته وانما الاعتبار بذى النظر

الذي يعطى كل ذي حق حقه

اذا رضيت عن كرام عشيرتي

فلا زال غضباناً على ثامها

فان ظفرت بغائبة شاردة فادع لي

بجس النمامة وان ظفرت بعثرة قلم

فادع لي بالعابوز والمغفرة والعذر عند

خيار الناس مقبول واللفظ من شيم

السادات مأمول وأنا أسأل الله تعالى

أن يجعله لوجهه قالصا وان يتعفى

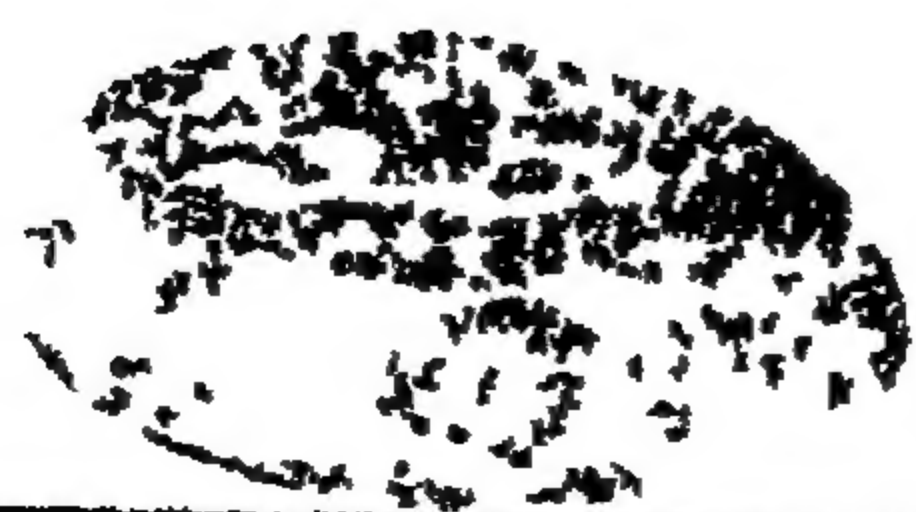
به حين يكون الظل في الاخرة قالصا

فما قبل دخولها (قوله قبول القبول) أثبت للقبول قبولاً مبالغة لارادة أعظم أنواع القبول
 اهـ مد (قوله مسؤل) أي من يسأل وقوله وأعز ما مولاي أعلى من يؤمل (قوله ان تعتق)
 بضم أوله وقوله ربنا أي أبدأنا وهو من اطلاق الجزء على الكل فالإضافة بيان وقوله ما بنا
 أي مثوانا ومصيرنا اهـ (قوله والى رضوانك) أي عمل رضوانك (قوله ولا تقبيل دعاءنا) أي
 برده بل تقبله بفضل قال في المصباح خاب يخيب خيبة لم ينظر بما طلب وفي المنسل الهيبة خيبة
 والمراد بالهيبة عدم الاقدام على الامور العظام بأن يهاب الاقدام عليها وخيبة الله بالتشديد
 جعله خائباً والدعاء بضم الدال عمود قال في المختار دعوت الله له وعليه أدعوه دعاء فهو بالضم
 سواء كان في الخير أو الشر وقد سمع بعضهم فقهاء الارياك يفرقون بين الدعاء بالضم والدعاء بالفتح
 فيجعلوا الاول للخير والثاني للشر فهو فرق باطل لم يقله أحد من أهل اللغة وانما فتح الدال في
 الدعاء ملن بلا خلاف اهـ (قال الشارح رحمه الله) * وكان الفراغ من ذلك يوم الاثنين المبارك
 ثاني شهر شعبان من شهر سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
 الصلاة وأتم السلام اهـ وهذا آخر ما أراد الله به جمع مع سبق الوقت وكثرة الاشتغال وتوالي
 الهموم على الاتصال وزاد في القواطع وتتابع الموانع وعدم الكتب التي ينبغي أن تراجع
 في مثل هذا الشأن فرحم الله امرأ رأى عيباً فستره وزلاً ففقره أو وهماً فظلم عن صاحبه
 وعذره فانه قل أن يخلص مصنف من الهفوات أو ينجم مؤلف من العثرات مع عدم تأهلي
 لذلك وقصوري عن الوصول الى ما هنالك واني أبرأ الى الله مما زل به البنان أو أخل به
 البيان اللهم اننا عند البسك كفاً للقافة والافتقار أن نعوذ من مصائبنا مسطرة بيد الاوزار
 فانما في كثير مما تقدم واقعون ولنواهيك مرتكبون ونفس اليك ثابتون وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (وكان الفراغ) من جمعه ليلة الخميس المبارك لتسع وعشرين
 ليلة تلت من شهر شوال من شهر سنة ثمانية ومائتين وألف على يد جامعته تراب الاقدام
 كثير الذنوب والاسقام منكسر الحاطر لقله العمل والتقوى الراجي من الله
 العفو عن السيئات والرفع في أعلى الدرجات عثمان ابن العلامة الشيخ
 سليمان بن جازي بن عثمان السوني الشافعي تليذ مولانا واستاذنا
 شيخنا العلامة الشيخ سليمان البصري عفا الله عنهم
 (ثم فرغت) من تبييضه يوم الثلاثاء ثامن سادس شهر
 شوال من شهر سنة احدى عشر ومائتين
 وألف وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه وسلم تسليماً والحمد لله
 رب العالمين اللهم اختم لنا
 بخاتمة السعادة
 يا كريم
 تم

وان يصح عليه قبول القبول فانه أكرم
 مسؤل وأعز ما مولاي ونختتم هذا
 الشرح بختامه الراجي كتابه المحترم
 بقوله اللهم كما ختمنا بالعقوبة بنا نرجو
 أن تعتق من النار ربنا وأن تجعل
 الجنة ما بنا وأن تسهل عند سؤال
 الملكين جواباً والى رضوانك ياينا
 اللهم بفضلك حقق رجاءنا ولا تقبيل
 دعاءنا برحمتك يا أرحم الراحمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته
 وسلم تسليماً كثيراً الى يوم الدين

* (يقول المتوكل على من وصف نعمه بالاسباغ الفقير الى الله سبحانه وتعالى محمد الصباغ)

الحمد لله الذي جمع حواشي الفقه لمن أراد هدايته وجعل له من الخير ما كمل به تحفته والصلاة والسلام على النبي الختام وعلى آله الذين فزعوا الأحكام وصحبهم الذين فقهوا الأنام (وبعد) فقد تم طبع هذه الحاشية الجامعة بين لطف الطبع ورقة الحاشية السعادية بصحة الحبيب على شرح الخطيب المسمى بالافتتاح في محل القضاة أبي شجاع محلي هامشها بالشرح المذكور لتكثيرها الأجر على مزاد الدهور ولقد جعلت ما استر من القوائد وتعلمته في سلك القرائد وانقردت بحسن العبارة ولطف الإشارة فكانت عمدة للفقهاء ومرجعا للنبه وهي من الحسنات التي أشرقت شمسه على صفحات الطروس وتزين بحلى سناها جيد النفوس في أيام صاحب السعادة وحليف المجد والسيادة من جبلت على حبه القلوب فيسقط أحسن السؤال من علام الغيوب أن يديم له النصر والتعزيز خذ يوم مصر العزيز ابن العزيز بن العزيز سعادة أقفد بنا المحروس بعناية ربه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على لازالت الدنيا مشرقة بكوكب سعدة حامله ترايات محمده ناطقة بالثناء على أشباله الكرام غرة جبين الليالي والأيام ثم ان هذا الطبع الطريف والوضع اللطيف بدار الطباعة العامرة ببولاق مصر القاهرة ذات الشهرة الباهرة والمحاسن الزاهرة التي أنقذت الكتب من أمر التعريف وأطلقتها عن قيد التعصيف فلبست ثوب الفخار وتوجت تاج الاعتبار ينسرب رؤيتها الناظر ويشرح بها خاطر ملوطة بنظر ناظرها المشعر عن ساعد الجدة والاجتهاد في تدبير نضارها من لا تزال عليه أخلاقه باللفظ تنفي حضرة حسين بك حسني لا زال موقفا للخيرات صديا لأنواع المبرات والملتزمون لتهديب طبعها وتحسين وضعها أولو المعارف الالهية والطاقب الزكية السيد محمد الكافي والسيد محمد صالح الزاوي والسيد على العطر جي والسيد محمد الرشاش والسيد على المحلاوي ثم ان التصحيح بعد التنقيح على نسخة مؤلفها المستنزل بها بركات السماء المستطربها في السنة الشهباء بمعرفه الفقير الى الله محمد الصباغ أسبغ الله عليه نعمه أتم أسباغ وأسفر يد الختام وفاح مسك الختام في العشر الاول من جمادى الثانية سنة ١٢٨٤ من الهجرة السامية على صاحبها الصلاة والسلام وعلى آله واصحابه الكرام ما صنعت تصنيفات وكمملت قالنيات آمين



259
STA

